

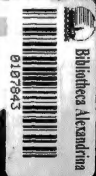


# عِمَارَةُ الْأَرْضِ

فِي الْإِسْلَامِ

مُقَارَنَةُ الشَّرِيعَةِ بِانْظَمَةِ الْعِمْرَانِ الْوَضْعِيَّةِ

عَمِلَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْبَكْرِ





عِمَارَةُ الْأَرْضِ

فِي الْإِسْلَامِ

مُعَادَاةُ الشَّرِيعَةِ بِالطَّمَعِ الْمُبْرَأِ الْوَضْعِيَّةِ

مفوق للطبع محفوظ  
الطبعة الثانية  
١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

**Dar Al-Bashir**  
For Publishing & Distribution

Tel: (0508091) / (0508092)  
Fax: (0508093) / Tlx. (23700) Bashir  
P.O.Box. (182077) / (183062)  
Jerusalem Jewel Trade center Al-Abdali  
Amman - Jordan



ص.ب (١٨٢-٧٧) / (١٨٣٩٨٢)  
هاتف: (٦٥٩٨٩١) / (٦٥٩٨٩٢)  
فاكس: (٦٥٩٨٩٣) تليكس (٨-٧٣٧) بشير  
مركز جوهرة القدس التجاري / العميدلي  
عمان - الأردن

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر  
مكتب ٦٠٤٣-١٥١١٢ ص.ب ٧٤٦٠ ريفيا، بوشدان





محمد عبد القادر العبد

# عِمَارَةُ الْأَرْضِ

في الإسلام

مُقَارَنَةُ الشَّرِيعَةِ بِأَنْظِمَةِ الْعِرْمَانِ الْوَضْعِيَّةِ

دار البشير  
بيروت - لبنان

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## من هم قراء هذا الكتاب؟ (مقدمة الطبعة الثانية)

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

بالحديث إلى زملائي، اطعموا على كتاب «صارة الأرض» دون قراءته بتمتع تأكد لي أن ما يطرحه الكتاب هو سلسلة من أفكار قد تبدو معلومة في ظاهرها، ولكن لا تتجلى مقدرتها على نقد البيئة إلا بربطها. وهذا يتطلب الكثير من الجهد في القراءة، لاسيما أن قراءة كتاب تفوق صفحاته الخمس مائة بتأن أمر شاق وبالتالي إن كثرت مصطلحاته المستحدثة، لذلك وتوقيراً لأوقات الآخرين رأيت الإجابة في هذه المقدمة من سؤاليين تكررا من الكثير من الزملاء: «أين يمكننا وضع الكتاب فكرياً؟ وهل له قراء من خارج التخصصات العمرانية، ومن هم؟ قبل الإجابة أود تذكير القارئ بحال المسلمين اليوم من تفكك وشظف مقارنة بشعوب أخرى، مما يجعل كل من له أدنى فكر واكتراث لمستقبل المسلمين في حيرة أدت إلى ظهور الكثير من الكتابات التحليلية والتوجيهية للخروج من هذا الوهن. ولعل الأقوى والمؤثر من بين هذه الكتابات هي تلك التي تحلل الفكر الإسلامي وتشتد في نخاعه بأنه دين تقليد لا دين إبداع، وأنه بذلك أوقف المسلمين من الدخول في حلبة السباق الحضاري بين الأمم. وبالطبع فإن مصدر هذه الانتقادات هي المقارنة بين حال المسلمين اليوم من ضياع وما آل إليه العالم المتحضر بقيادة الغرب، إلى ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد» من إنتاجية وتقنية ورفاهة تبهر العقول في بعض أصقاع الأرض، وتزريق للإنسانية في أصقاع أخرى من جلاء الفقر والجهل والمرض، وكل هذا في عصر الحداثة. وبالتالي فإن الإجابة على السؤال: «أين يمكننا وضع الكتاب فكرياً؟» تتطلب الإجابة على سؤال آخر وهو: ماهي الحداثة وما علاقتها بالعقل الإنساني والعمران وعلاقة ذلك بالكتاب؟

كما هو معلوم، فإن الليبرالية أو الرأسمالية حققت أكبر قدر ممكن من تخفيف الآلام البشرية بتقديم الطب مثلاً وتخفيف ساعات العمل للموظفين ودور الآلة في تخفيف المعاناة لعمال العالم الغربي وضمان حرية القول، وهكذا من خلال آليات التعددية الحزبية والديمقراطية منتهياً بالعالم إلى ما يسمى بالحداثة. أي أن الغرب حقق تحت شعار الحداثة مشروع ديمقراطي في السيطرة على الطبيعة قدر المستطاع، وفي الوقت ذاته فقد قادت مجتمعات الحداثة العالم إلى التلوث البيئي. فما هي إذاً جذور الحداثة؟ وما علاقتها ذلك بالعقل الإنساني وبالتقاليد والتحرر الفكري وهذا الكتاب؟

إن جذور الحداثة مغروسة في عصر التنوير. فقبل عصر التنوير كانت الكنيسة هي المسيطرة. وكان الإنسان الأوروبي مقلداً ومسيراً. فكان التنوير، وهو خروج الإنسان من أغلال حكم الكنيسة إلى حكم العقل البشري. وهذا النهج الفكري لم ينتشر ولم ينتشر إلا في القرن الثامن عشر من خلال مساهمات الفلاسفة مثل كانط وفولتير وروسو. وأول من صاغ عقلانية الحداثة هو كانط، فقد أمنت فلسفته بإمكانية تشكيل دستور للحرية ملائم لجميع الحضارات وإمكانية إيجاد سلام بين الأمم من خلال التقدم البشري عقلياً. وانتشر هذا الفكر واتشر على مستوى شعبي يعد الثورة الفرنسية والثورة الصناعية في إنجلترا. فالثورة الفرنسية حررت

## ملاحظات حول قراءة الكتاب

لقد أكثر من الصور وذلك حتى يتمكن الإخوة القراء من التفاعل مع النص وبالتالي إن لم يكونوا من المتخصصين في مجال العمارة والتخطيط. كما أن للاكتراث من الصور فائدة إذ أنها تسلي القارئ فكرة عن كل فصل قبل قراءة النص. فكما يقال: إن صورة واحدة قد تعني عن ألف كلمة. إلا أن التعليقات الهامشية لتلك الصور قد تترك تسلسل القارئ في المتابعة. لذلك فلا ضرورة هناك لأي القارئ لقراءة تلك التعليقات إذا سمعت أنك تستوعب الأفكار المطروحة دون قراءة تلك الهوامش. وللملاحظة الجانبية هي عن التواريخ؛ فجميع تواريخ هذا الكتاب هجرية إلا إذا رمزت لها بحرف الميم أو كان التاريخ يدل بوضوح على تاريخ ميلادي كان يكون ١٨٠٠ أو ١٩٠٠. وللملاحظة الثالثة عن الأرقام هي النص التي تشير إلى الحاشية، فقد تلاحظ أن بعض الأرقام والأحداث لم أنص عليها رقماً يشير مباشرة إلى موضع المرجع أو التعليق في الحاشية وذلك لأني جمعت عدة حواشي تحت رقم واحد أحياناً. فإذا أيسلت القراءة في النص وأتيت حيث هي رقم يشير إلى الحاشية ستجد أن تلك الحاشية تعوي التعليقات والمراجع لجميع ما سبق ونشر الترتيب، وما فعلت ذلك إلا لتسهيل من عدد الحواشي بجميع عدة أرقام تحت رقم واحد. أما للملاحظة الأخيرة فهي من تواريخ إصدار الكتب غير العربية في الحاشية، فلكل التواريخ كتبت بالأرقام الهندية (العربية حالياً) في معظم الكتب العربية مثل ١، ٢، وذلك لأن برنامج الحاسب الآلي الذي استخدمته في الطباعة لم يكن في استخدام نوع واحد من الأرقام.

الشعوب الأوروبية من الاستبداد الإقطاعي إلى إيجاد دستور يضمن سيادة دولة القانون. أما الثورة الصناعية فقد حررت الإنتاجية برأساميتها ونقلتها إلى آفاق أخرى اتسمت بالرفاهية من خلال الاستهلاكية وتسخير الموارد وتكديس الثروات. هكذا ظهرت قيم العقلانية والديمقراطية أو ما يسمى بالحدثة.

إلا أن أمراض الحدثة بدأت تتفشى بظهور المؤسسات السلطوية التي تسير المجتمعات وياتشار البطالة والفقر وما إلى ذلك من إفرازات الرأسالية التي نعلمها، فظهرت طبقة من المفكرين وبالأذات من الفرنسيين مثل جان ليوتار ومايكل فوكو وجاك داريدا من دب اليأس في نفوسهم من تضاربات إنجازات الحدثة مع مبادئ عصر التنوير. فكان الهجوم العنيف على أسس الحدثة. فالمفكر الفرنسي فوكو يعتقد أن الحدثة نظام مشحون بالسيطرة برغم ادعائه الحرية، فهو يخضع الناس لإرادته لأن كل فرد خاضع لمراقبته. فتقدم التقنية أدى إلى أسلحة الدمار الضامل وارتفاع نفقات التجهيز الحربي والذي كان على حساب التعليم. وهكذا من تناقضات لم تخطر ببال أي من وضعوا أسس الحدثة. فالأنوار التي أدت إلى الحريات أفرزت الأغلال في مجتمع الحدثة من خلال المدرسة والمعمل والتكنة. فمن ملك التقنية أعلى كانت له السيطرة، ومن ملك مالا أكثر كانت له المنة، ومن ملك التقنية من بين الأمم استعمر من لم يملكها. أي أن الحدثة خرجت من مجراها فتبليت الغريزة المنفعة السلطوية على الغريزة المعرفية التحررية، وتبليت سمات التوسع والهيمنة تحت شعار التقدم في الحدثة على تحرير البشر. وهكذا خضعت المجتمعات لتسلط رأس المال والقانون بدلاً من تسلط الكنيسة. فالفلاسفة الغربيون الذين وضعوا أسس الحدثة مثل ديكارت وكانط وهيجل اعتقدوا أن البشرية ستستقدم باستمرار نحو السعادة والرفاء للجميع. إلا أن هذا لم يحدث.

لهذا بدأ مهاجمو الحدثة بالبحث عن محرك فلسفي آخر للمجتمعات، فاستحدثت مصطلحات مثل «ما بعد الحدثة» أو «ما بعد التنوير». فكان لا بد من نقد منهج العقلانية لأنها جذور الحدثة. وهذا الذي حدث. فالأنظمة والقوانين التي أوجدتها عقلانية الحدثة هي سجن لفوكو لأنها تكبح الرغبات والغرائز. وللخروج من السجن ينبغي للحدثة أن تتحرر. والحدثة في الفن مثلاً تعني الجري وراء كل ما هو جديد والذي سرعان ما يصبح قديماً. أي إيجاد آليات تحول المستقبل إلى ماضٍ، وبذلك فإن الشخصيات مثل العمارة مثلاً تجد نفسها في هوس يرفض كل ما هو جديد للبحث عما هو أحدث منه. فظهرت تيارات مثل العمارة الحديثة وما بعد الحديثة واللائشائية (أو التنكيكية). وهكذا من خلال البحث عما هو شريب (كالفن السيريالي) وبالدخول في عالم الممنوع أو حتى المحرم أحياناً ظهرت التيارات، وبدأ العالم يقفز من تيار لآخر. كل هذا تحت التجديد ومسيرة الغرائز بتفجير مكانها بالثورة على العقلانية. أي أن عصر ما بعد الحدثة هو الصراع القائم بين هذين الحقلين من العقلانية (كانط) والثورة عليها بالتحرر منها (فوكو) وما شابههما من مواقف فلسفية. ولكن إلى أين؟

هذا ما كان عليه العالم. ولكن ماذا عما يجب أن يكون عليه العالم مستقبلاً؟ لقد ظهرت عدة كتابات ذات توجهات فلسفية للتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه العالم في القرن القادم وذلك

في إطار المعطيات القائمة من قعر مدفع لمعظم سكان الكرة الأرضية ومن تلوث بيئي وحروب بين الطوائف البشرية. وهذه التوجهات والتنبؤات رسمت الحدود الفكرية للمباحثين لإيجاد فلسفة توجه المجتمعات مستقبلاً. وبالطبع فإن جميع هذه التوجهات تأخذ العقلانية كمرجع دون الالتفات لمصادر أخرى كالأديان مثلاً وبالذات للإسلام وذلك لأنه بالنسبة لهؤلاء المفكرين دين يقيد العقل. فهو دين تقليد. لذلك فلا بد وأن يؤدي للتخلف (في نظرهم) بدليل ما أفرزته المجتمعات الإسلامية من وهن. لهذا رفضه المفكرون غير المسلمين. وما زاد الحال سوءاً هو ظهور كتابات بعض المفكرين المسلمين الذين نادوا بإعادة النظر في المنهجية الإسلامية. فمحمد أركون مثلاً يبحث عن عقل ما بعد الحداثة من خلال الإستفادة من أدوات الغرب في النقد والتحليل للفكر الإسلامي. فهو يدعو مثلاً للإستفادة من تجارب التفاعل بين دولة القانون في الغرب ومجتمعه المدني لأنها خبرة تاريخية لم يتعرض لها العالم الإسلامي. ويدعو إلى إعادة قراءة الحداثة الغربية من زاوية الوضع التاريخي والفكري الخاص بالعقل الإسلامي. ويمثل هذه الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية يدعو إلى مقارنة تناقض عقل كل حضارة من خلال تجارب العقول الأخرى، وتعميم المقارنة للوصول لعقل ما بعد الحداثة. وهذا يتطلب إعمال العقل في النظر في النصوص التي شكلت الحضارة الإسلامية. فهو بذلك يستخدم العقل البشري، وبالذات من خلال التحليل الأسني أو اللغوي للنصوص (القرآن والحديث والفقه أئمة)، ويستخدم أدوات التحليل التاريخي والاجتماعي والأنثروبولوجي لإضاءة تلك النصوص. وبهذا يتمكن الإنسان (كما يقول) من بلورة علمية جديدة تجيب مطالب الإنسان بكلاً بعد يها الروحي والمادي لسعادة قادمة. لا كما فعلت الحداثة بتوفيرها البعد المادي والغاء البعد الروحي، أو كما فعلت الحضارة الإسلامية بعدم إسرافها في البعد المادي.

أي أن العقل هو المرجع الأساسي في معظم التوجهات الفلسفية المعاصرة المعمول بها سابقاً أو تلك التي تبحث عن مخرج لأزمة الحداثة مستقبلاً. العقل هو المحور وهو المحك وهو المقرر وهو السبب. إنه كل شيء. ومن لم يقبل بهذا فهو ناقص في كيانه ومرفوض في منطق، مما وضع كل مفكر مسلم في حيرة. وهنا تأتي أهمية كتاب «عمارة الأرض» بالنسبة لي على الأقل. فتجارب العالم الغربي من إعمال العقل البشري خلال قرنين أدت إلى كوارث إنسانية ومادية وبيئية وعرمانية، وذلك لأن التدخلات البيئية التي يقوم بها الإنسان بناءً على الدساتير والحقوق المنبثقة منها سواءً للأفراد أو للمؤسسات تراكمت وأدت إلى هذه المأساة العمرانية. فالبيئة بممراتها أعقد من أن يتمكن أي عقل بشري من الإلمام بتراكماتها عبر الزمن، وبالتالي من وضع تصورات ناجمة لمعضلاتها. وأبسط مثل على ذلك هو الحقوق. فمتى يكون مجموع حقوق الأفراد في مصلحة العمران ومتى يكون ضده؟ ومن الذي يصدر الحكم؟ أم المقرر أم الدستور وإقرار القانون؟ فكل قانون مترتب اجتماعية واقتصادية لا تتجلى آثارها الحقيقية إلا بعد عشرات السنين. وحينها تكون الظروف والمعطيات قد تغيرت. أي أن البيئة أعقد من أن يتمكن العقل البشري من الإلمام بها وبالتالي من وضع خارطة لتسيير الحقوق والمصالح بها، وما هذا إلا مثل بسيط. لهذا أرى ضرورة تأخير دور العقل لأنه قد يشدنا إلى ضياع كما فعل

(فالفكرة الأرضية قد لا تتحمل قرنين آخرين من التجربة وربما الضياع). وهنا العقدة. أين يتم إطلاق العقل وأين يجب تأطيره؟ ولدي اعتقاد بأن هذه المسألة هي إحدى أهم الإشكاليات التي تواجه الفكر الإسلامي. فالخبرون ثلاث طوائف. طائفة تطالب بإطلاق العقل في شتى المجالات وأخرى ترفضه، وبينهما طائفة ثالثة ترى التوسط ولكنها لا تلك الأدوات لمعرفة مجال إطلاق العقل ومجال تأطيره. ونحن بحاجة لهذه الأدوات. ففي هذا الكتاب محاولة لإيجاد أداة لتحقيق ذلك عمراًياً. وفيه مادة قد تتفق أولئك المفكرين الذين يتادون بإطلاق العقل بأن له حدوداً. وبالتالي إعادة النظر في الحياة البشرية من منطلق العقلانية البحتة إلى التسليم بتأطير العقل والأخذ بما أنزله سبحانه وتعالى. فكتاب «عمارة الأرض» لا ينطلق من فلسفة ساقطة من بروج عاجية يتم تلبسها على واقع حالي كما يصنع الفلاسفة، ولكنه ينطلق من ربط غرائز ووقائع لتوضيح عمق الشريعة وحكمتها وصلاحتها لكل زمان ومكان من خلال أطر نظرية. وهذا المنطق بالطبع مرفوض لأولئك العقلانيين. وهنا التحدي. لأنهم عند تقديم لهذا الكتاب يتألفون بقده في مادته، ولكنهم قد يوافقون في نقد وسيلته لأنهم يرفضون تأطير العقل، ولهم أدواتهم في ذلك. ولكن العبرة بالنتائج. فالشريعة أبدعت مغللاً في إيجاد الوسائل التي تطلق أيدي السكان في التصرف بإعمار الأرض دون الإضرار بالآخرين وبالبيئة، بينما أتت الحداثة بمؤسساتها وقيدت أيديهم مؤدية إلى نتائج عكسية مؤلمة. أي أن في هذا الكتاب مادة لكل من شكك في صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان. إنه لكل من لا يؤمن أن الشريعة تسمو فوق العقول. إن هذا الكتاب يدعو لاستخدام العقل للفهم والربط والاستنتاج ولكن لا يطلعه لإيجاد الأحكام. وأرجو ألا يفهم القارئ بأدني أرفض الاحتكام للعقل (أفلا تفكرون)، ولكنني أدعو إلى الحكمة في استخدام العقل. وشتان بين الحاليين.

ويأتي السؤال: إذا كان الإسلام ديناً صالحاً لكل زمان ومكان، ويجب علينا اتباع أحكامه، لماذا تخلف المسلمون؟ إن جزءاً من الإجابة يكمن في أماكن متفرقة من هذا الكتاب. فأنت أيها القارئ بحاجة لاستخدام عقلك للوصول للاستنتاجات (ولعل سبب تخلف المسلمين يكون موضوع كتاب آخر). فهذا الكتاب عن العمران وليس العقلية المسلمة. فهو كتاب ينظر لإنتاجية المجتمع وسعادته من زاوية العمران. لذلك فهو يدفع بك إلى المشالية التي قد لا توجد، وبهذا الدافع يعينك على نقد الحداثة واستيعاب أحكام الشريعة وكيف أنها ظلمت (بضم الظاء). ومن كل ما سبق، قد تستنتج أخي القارئ بأن هذا الكتاب هو طرح فكري أكثر منه كتاباً في العمارة أو التخطيط، إنه طرح فكري عن عمارة الأرض في الإسلام. فهو ليس بالضرورة مرجعاً تاريخياً في العمارة أو كتاباً فقهيّاً عن التشريع العمراني أو دراسة تحليلية للقوانين الوضعية. والطرح الفكري عادة ما يكون في صفحات. إلا أن هذا الكتاب طويل في مادته وكثير في مصطلحاته المستحدثة مما قد يزيده صعوبة في القراءة. لكنني اضطررت لذلك. والسبب هو أن الكتاب يحوي أفكاراً مستحدثة على العالم الغربي نفسه لأنه أخذ الشريعة كمنظار للعمران، مما أفرز أفكاراً إضافية إلى الأفكار التي لم تنقل بعد إلى الثقافة العربية والتي أفرزتها التخصصات العمرانية المختلفة، وهذا ضاعف العبء. ومن جهة أخرى فإن إثبات هذه الأفكار بالأدلة والبرقاع تطلب هذه الإطالة.

وبالنسبة لقراءة الكتاب فلي رجاء. وهو ألا يقفز القارئ للفصول المتقدمة، بل يبدأ إن

أراد الإسراع في القراءة بالفصل الأول مع الحرص على الإلمام بمصطلحات الإطار النظري، ثم بعد ذلك يقرأ الفصلين الثاني والثالث على مهل إن كان من المهتمين بالشريعة أو القانون. فهذه الفصول الثلاثة الأولى هي لب الكتاب وتمكس نكهته وتوجهه. أما الفصل الرابع فهو إطار نظري آخر وينطرح مصطلحات مهمة لهضم باقي فصول الكتاب. فإن كان القارئ من لا يهتمون بالشريعة أو القانون بل بتاريخ المدن الإسلامية فيمكنه التمسك في الفصلين الثاني والثالث بعد التركيز على الأول والرابع والتمهل في الخامس لأنه فصل يسرد وقائع تاريخية باستنتاجات عمرانية. ومادة الفصل السابع تعتمد على الفصل السادس، ولكن بإمكان القارئ التوجه للفصل السابع مباشرة بعد الرابع إن كان من المهتمين بتركيب المدينة الإسلامية. أما إن كان من المنظرين فإن مادة الفصل السادس مهمة بالنسبة له. والفصل الثامن هو أشد فصول الكتاب تعقيداً ويتطلب جلدأ في القراءة وباستطاعة القارئ قفزه، ولكنه بالنسبة لي من أجمل الفصول لأنه يوضح عظم الشريعة ويثبت أنها ليست إلا من تنزيل خالق عظيم، فهي بهذا تفوق عقول البشر من خلال مبادئها البسيطة مع سمو جوهرها، إنها السهل الممتنع. وبالطبع فإن قراءة الكتاب من أوله وينفس الترتيب هو الأسلم للإلمام ببعض معالم عمارة الأرض في الإسلام. والله من وراء القصد .

جميل عبد القادر أكبر

الحبر - السعودية

ذو القعدة ١٤١٥هـ - مارس ١٩٩٥م





## المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، سبحانه بديع السموات والأرض، العظيم الحكيم، السميع المجيب، أسأله التوفيق والسداد. رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي.

أخي القارئ، لا يخفى عليك ما وصل إليه حال المسلمين اليوم من تخلف ووهن حضاري حتى فاتهم الركب بعد أن كانوا رواده، وكل هذا وكتاب الله وسنة رسوله بين أيديهم، فكيف يكون هذا وهو سبحانه القائل: «وَرَكْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيَّنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ»، ورسوله صلوات الله وسلامه عليه القائل: «تركتم فيكم أمرين لن تغلوا ما تمسكتم بهما» كتاب الله وسنة نبيه<sup>1</sup>؟ وفي كل لحظة مجسي، حتى وأنت تقرأ هذه الصفحات أخي القارئ، يزداد الوهن ويتسع خرق سفينته المسلمين لتفوس في أعماق محيط التخلف الحضاري، والراقعون في حيرة كيف السبيل إلى النهوض؟ وما هو دور الإسلام في زمن العلوم الباهرة، والصناعات الرائقة، والتخصصات المتفرقة؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وما زاد الحرق اتساعاً، وأداة الرق ضغطاً، أن التخصصات المتفرقة المستوردة تهيأت في قمة زيتها وزخرفها بالتقنية وقوة المادة، فبهرت بذلك العقول، وأزاحت الأبصار، وضرت المؤسسات والأنظمة غارضة نفسها حتى على من هم حماة الإسلام وعلماء الأمة، شالة بذلك فكرهم عن ساحات المجتمع الفكرية، ورأسمة لهم حدوداً لا يتعدوها. وما زاد هذا الغزو خطورة أيضاً أنه جاء بصيغة رسمية على شكل تخصصات ذرية، ولكن الواقع هو أن هذه التخصصات وُلدت ونشأت في بيئات تختلف تماماً عن بيئات المسلمين، ثم جاءت إلى المسلمين بشوبها الفضفاض الذي ستر حفرة دفت أولئك المهتمين بقضايا مسير الأمة الإسلامية، فقرر بذلك أن الدين تخصص له أهله فلا احتكاك ولا تقارب، وجاء كل تخصص بلغة ووطانة لا يفهمها كثير من علماء الشريعة مما زاد المحفرة عمقاً ليعزل العلماء، والحرق سمة لتفوس الأمة في عمق التخلف، فأنفصل بذلك دور كتاب الله وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه عن واقع الحياة وعن رسم المنهج للأمة الإسلامية في النهوض من كبوتها.

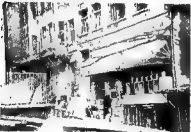
بعد كتابتي لكتاب باللغة الإنجليزية بعنوان أزمة البيئة الحبيبة، حالة المدينة الإسلامية *Crisis in the Built Environment: the Case of the Muslim City*، وبعد تردد كبير، أيقنت أنه لا مفر من كتابة كتاب آخر باللغة العربية، وبطريقة تخاطب المفكرين وعلماء الشريعة والمهنيين من مهندسين ومعماريين ومخططين، ولم أكن أتوقع الصعوبات التي تنتظرني

لأنني لم أتلمذ على يد أحد من علماء الفقه، بالإضافة إلى أن مصطلحات العمارة والتخطيط، برغم فصاحة اللغة العربية، لم يُتفق على تعريبها، أو لم توجد البدائل العربية لاحتياجاتها. وكانت العقبة الأولى هي الأكبر في نفسي قسيتي من الوقوع في سوء فهم بعض نصوص الشريعة وقواعدها. ولكن بعد ما رأيت الهوة العميقة بين مستحدثات واقعنا المعاصر وما هو موجود في كتب الشريعة من قواعد وأحكام، وتقصير العلماء في بناء الجسور لعبور هذه الهوة، كان لابد لي من الكتابة، ولكن بحذر. فأرجو منك أخي القارئ، وبالأدب إن كنت من علماء الشريعة، أن تصح لي حيث أخطأت، ولكن بحذر. فكل ابن آدم خطاء، وكل واحد منا مأخوذ منه ومردود عليه. وأنا لا أجتهد في كتابي هذا، ومما الله أن أفعل، فلأجتهد أهله، ولكن لأوضح فقط. علم الشريعة وملاكتها التامة لحياتنا المعاصرة في حقلي التخطيط والعمارة، في أنها تفوق جميع النظم الوضعية والنظريات المعاصرة. وإني أتعجب لجمود أولئك المخططين والمهندسين، عندما يصفون أذنانهم عن هذه المسائل ويحاولون إبعاد الشريعة عن هذه التخصصات بدعوى أنها إرقام غير ملائم، وأن المجتمع أدري بشؤون دينه. فمن خلال بحبي لمسائل بيتنا ظهرت لي عظمة شريعتنا في هذا المجال، ووجدت أن علماء الشريعة المعاصرين لم يوفوا الموضوع حقه من البحث ربما لعدم إلمامهم بتخصص العمارة والتخطيط، وفي الجانب الآخر، وجدت أن غالبية المهندسين والمخططين المعاصرين ينظرون إلى المدن الإسلامية نظرة عاطفية مصحوبة بسوء في فهم أحياناً. ولتوضيح هذين الإتجاهين أقول:

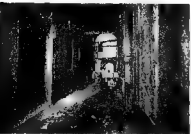
الصورة ١ من القاهرة: لاحظ أن للنبي الذي في وسط الصورة رغم اكتمال بنائه إلا أن أدواراً جديدة تضاف إليه الآن. فزيادة كل من الكثافة السكانية ثم البنائية أدت إلى استهلاك البنية الأساسية كما هو ملاحظ في الصورتين ٢ (شمال الباكستان) و ٣ (اسطنبول) حيث إن أسلاك الكهرباء، على العمود في الصورة ٢، وعلى واجهات المباني في الصورة ٣، تشير إلى الفوضى التي عمت شبكات الكهرباء. لاحظ أيضاً تسرب مياه الفصالات إلى الطريق في الصورة ٤ من مدينة تونس.



بالنسبة لاتجاه علماء الشريعة، قامت بعض الأبحاث الحديثة بدراسة مبادئ البناء في الشريعة الإسلامية وتوصلت إلى نتائج لا تتفق مع آراء جمهور علماء السلف مثل إحياء الأرض. فعلماء المالكية والشافعية والحنابلة وقليل من الحنفية أجازوا إحياء الأرض دون إذن الإمام. بينما تنازل الباحثون المعاصرون في الشريعة عن هذا، وقالوا بجواز الإحياء. ولكن بعد إذن الإمام. مثال آخر، أجاز مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة نزع الملكية الفردية للمصلحة العامة، وهذا يخالف لرأي جمهور علماء السلف. بإختصار، وجد العلماء أنفسهم في مأزق، فكان عليهم أن يساهموا المتطلبات الرأبنة باجتهادات قد لا تتفق مع رأي الجمهور من العلماء يلي أعناق النصوص، وإلا أتهم الإسلام بالتخلف.



وكان حكم علماء الشريعة المعاصرين منبهاً على مشاهداتهم لتراكم مشاكل البيعة المعاصرة والتي ظهرت باستخدام القوانين الوضعية. فالقانون المصري مثلاً اعتبر الأراضي غير المملوكة مثل الأراضي الموات جزءاً من أملاك الدولة ووضع قيوداً إحيائها. وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي. وما ساعد أيضاً على ارتفاع الأسعار زيادة الكثافة السكانية الناتجة من السياسة المركزية للدولة التي ركزت أكثر الخدمات في المدن الرئيسية مثل الدوائر الحكومية والمعاهد والمصانع، وهذه استقطبت السكان من الأرياف إلى تلك المدن، وازداد الطلب على الأراضي، وكثرت التمديدات، وبالتالي كثرت القوانين للسيطرة على إحياء الأرض، وهكذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت. وهذا الارتفاع في أسعار الأراضي المصاحب بزيادة الكثافة السكانية، أدى إلى زيادة الكثافة البنائية كملو المباني مما أحدث خللاً في التركيب العمراني للمدينة، نتج عنه مثلاً أن شبكات الصرف الصحي لم تعد تتحمل فضلات السكان (الصور ١ إلى ٤).

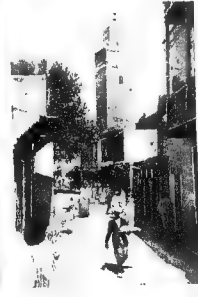
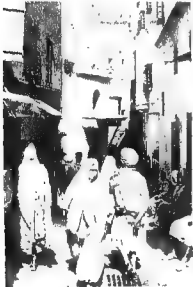


ومن الأسباب التي ساعدت على إلغاء نظم إحياء الأرض في الدول الإسلامية الحملة المتتالية بأن البيئة العمرانية الناتجة من الإحياء ستكون ضوائية لا محالة، لأن البيئة التقليدية في العالم الإسلامي كانت غير منظمة، حيث إن شوارعها غير صالحة لوسائل النقل الحديثة، وبها الكثير من الطرق الملتوية والضيقة ذات الساباطات والطرق غير النافذة، ومبانيها متلاصقة ومتعاسكة دون ما فراغات بينها (الصورة ٥ إلى ٢٥). وبهذا تلقت المدينة التقليدية ركلات من جميع فئات المفكرين سواء كانوا مؤرخين أو مهندسين أو معماريين. وسأنتهي على بعض أقوالهم، ولكن لنذكر الآن مثلاً واحداً، فتأمل أخي القارئ قول علي باشا مبارك واصفاً القاهرة في أواخر القرن الثالث عشر الهجري: «... وأما الحارات فكانت كثيرة الانعطافات، ضيقة للمسالك، ليست على هيئة انتظامية، بل بعض البيوت بارز في الطريق والبعض داخل عنه، وهذا من أسفل، وأما الأعلى فكانت بعض الحشريات تتلاصق من جوانبها، وتتلاقي مع ما واجهها حتى تحدث ساباطاً مركباً على جميع الطريق، فضلاً عن الأسطحة الحقيقية». أما في وصف المنازل فيقول: «وأكثر محلات الدار قليل التنور والهواء اللذين هما من أساس الصحة، وغُل أن تخلو من الرطوبات، التي تتولد عنها الأمراض». ثم يقول واصفاً المدينة عموماً: «وبالجملة فقد كان الخراب همّ، والدمار طمّ، وكثير من التلال داخل وسط الأماكن، سوى ما في الخارج من التلال الشاهقة في الهواء، الممتدة إلى أمد بعيد. فإذا هبت الريح فهي القيامة، ولا ترى إلا غباراً متنبهاً على البيوت، متلفاً للصحة وللعيون...». فإذا كان هذا قول مسلمين ممن كتبوا عن المدينة الإسلامية فما بالك بغيرهم كالمستشرقين. ومن مثل هذه الركلات ستتبع أي القارئ أنه إذا ما ترك أمر الإحياء لعموم الناس فإن الفوضى ستم، ولا أؤمك على ذلك، لأن ما تراه بعينك من سوء البيئة الناتجة عن إحياء الناس للأراضي في أيامنا هذه لا يسر أي مسلم (الصورتان ٢٦ و ٢٧). ولكن الكل يعلم أن السيارة لم تظهر إلا في هذا القرن، فكيف يلام نظام الإحياء على شيء لم يكتشفه وهل أعطى نظام الإحياء الفرصة لإنتاج بيئة مبنية built environment في ظل الظروف الحالية واتباع شروطه المعروفة مثل حق المرور وحرع الأرض المحيطة؟ باختصار، إنهم بعض علماء الشريعة للبحث عن مخارج في الشريعة الإسلامية لتلائم الظروف الحالية دون التعمق في فهم دور الشريعة في البيئة.

الصورة رقم ٥ تونس القديمة، لاحظ الساباط الذي يغطي الطريق وكذلك الناحية الطريق بالرأس القديمة في الصورة ٦. أما الصورتان ٧ و ٨ فهما من تونس، إحداهما تظهر مباني تونس القديمة وتلاصقها مع بعضها البعض، والأخرى (الصورة ٨) توضح الشوارع التي تصل بين المباني بالنظام هندسي في المسطحة الجديدة. فلا عجب إن لم يتعامل المهندسون على نظام الإحياء. أما الصورة ٩ فهي صورة جوية لقبة إسمير يوازي غصنة جنوبي المغرب وتوضح أحد الطرق بها أحد الساباطات. لاحظ طول الساباط الذي يغطي الطريق.



بعد اختراع آلة التصوير (١٨٥٢م) وانتشارها كأم أفراد  
وتصوير المدن التقليدية في نهاية القرن التاسع عشر  
الميلادي، وذلك لاستخدام الصور كبطاقات بريدية. فعمل  
هذه الصور هي أفضل وثيقة مرئية توضح لنا حالة المدينة  
التقليدية في ذلك الوقت، ويصعب معرفة وقت التقاط هذه  
الصور بالتحديد أو اسم المصور الذي قام بالتقاطها، ولكن من  
تواريخ كتابات المرسلين لهذه الصور على ظهر كل بطاقة أو  
من الختم البريدي عليها نلاحظ أن أعمار هذه الصور تتراوح  
ما بين سبعين إلى مئة عام أو أكثر. ومواقع صور هذه الصفحة  
بالترتيب هي: الصورة ١٠ من تونس، و ١١ من طنجة، و ١٢  
من تارة، و ١٣ من تطوان، و ١٤ من مدينة الجزائر، و ١٥  
من فاس، و ١٦ و ١٧ من الدار البيضاء، دقق أخي القارئ  
في صفات الطرق والمباني ولا حظ السابحات في الصور ١٠  
و ١١ و ١٢. أما الصورة ١٣ فقد التقطت من تحت سابحة  
لا حظ أيضا قلنساء الملباني على جانبي الطريق في الصورة ١٧.



إن صور هذه الصفحة حديثة من شمال أفريقيا ، بالصورة ١٨ من مدينة تونس. توضح تلك المباني في طريق غير نازف . والصورة ١٩ من فاس بالمغرب وهي ملتقطة من سباط يطل على طريق سالكه ، لاحظ وجود السباط المقليل والمخلات التجارية بالدور الأرضي ، والصورة ٢٠ من المصالحات بتونس . والصورة ٢١ من سيدي بوسعيد من تونس أيضا أما الصورة ٢٢ فهي من فاس بالمغرب . لاحظ صيق وانحناء الطريق . أما الصور ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ فهي مناظر لطرق غير مأهولة من مدينة تونس



إن الصورةين ٢٦ و ٢٧ الأولى من ضواحي مدينة فاس والأخرى من ضواحي مدينة أسبيلة بالمغرب توصفان كهيئة إحياء الناس، وبوحدات القراء منهم، للأراضي. وتبدو مثل هذه المناطق غير منظمة للدارس لأسباب كثيرة منها مثلا كثرة الضلالت في كل مكان، فهي بيئة غير رسمية في نظر الكثير من المهنيين ويطلقون عليها اسم «الأرضي العشوائية» ونحوها من أمثال تمبر من أخذ الناس للأراضي دون موافقة السلطات.

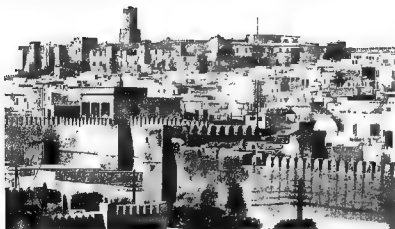
الصورة ٢٨ توضح إحدى بوابات مدينة تونس، والصورة ٢٩ تبين مدخلا من مدخل مدينة فاس، والصورة ٣٠ هي لبوابة في القاهرة (باب القنطرة)، وهناك اعتقاد شائع بأن البوابات وجدت لأسباب أمنية، إلا أنها وجدت أيضا داخل المدن كالبوابات الأحياء. فالصورة ٣١ تتركز أخي هتار في موقع بوابة على بين الصورة في سكني داخل المدينة، وقد قلقت البوابة إلا أن آثارها لا تزال موجودة، هذه البوابة تعمل بين المدينة والحي. فما هو إذا سبب وجود هذه البوابات يا ترى؟



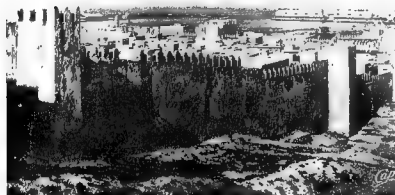
ولابد من توضيح بسيط هنا قبل الاستمرار وهو المقصود من لفظ «البيئة التقليدية»<sup>٤</sup>

فالبيئة التقليدية هي مجموعة المباني والأماكن بينها التي شيدها المسلمون بالتتابع مبادئ الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية واستخدام مواد البناء المتوفرة في تلك الفترة دون تدخل السلطة إلا في حالات الخلاف بين الملاك. ويستتبع هذا التعريف خلال الفصول القادمة، ولكن لغرض هذه المقدمة، إذا تخيل القارئ الأحياء القديمة في القاهرة أو فاس أو بغداد أو قرية ما وتجول خلالها فذاكرته فستتضح له الصورة مقلتا، فهي بيئة تميزت بأسوار مدنها وبواباتها وتلاصق مبانيها ذات الأبنية أو الساحات الداخلية (الصور ٢٨ إلى ٤٦). ولكن وفي الوقت الذي تبدوا فيه البيئة التقليدية غير منتظمة فهي تحضك أخي القارئ في مجالات أخرى في تنظيمها من حيث إتقان البناء في الواجهات الداخلية المحيطة بالفناء الداخلي للمنازل والمدارس والمساجد مثلا، فالإبداع في الإعتناء بالفناء الداخلي ووضع الأضجار فيه وتنسيقها، وجمال رسم ونسب ونقش العقود والأقواس والقباب كلها دليل على دقة وسمو في العمارة والتنظيم (الصور ٤٧ إلى ٦٧). فهل هذا تناقض أم أننا أسأنا الفهم؟ أجيب فأقول، لقد أسأنا الفهم، فالبيئة التقليدية ذات الطرق الملتوية والضيقة التي لا نراها منظمة هي أفضل ما يمكن الوصول إليه لتلك المجتمعات. فهي بيئة ذات جوهر رفيع المستوى لدرجة أن عقول الكثير من الدارسين لم تتمكن من فهمه لأن الظاهر المتخرج والسيق شئت أفكارهم.

٢٦



٢٧



٢٨



٢٩



كما أبرزت المدن التقليدية بأسوارها العالية التي تحيط بها.  
فالصورتان ٢٢ و ٢٣ رسمتا من زاويتين مختلفتين لسور  
المدينة المنورة. والصورتان ٢٤ و ٢٥ لسور كل من الرباط  
وطلمة من المغرب بالترتيب. أما الصورتان ٢٦ و ٢٧ فهما  
من زاويتين مختلفتين لمدينة سوسة. والصورة ٢٨ للقيروان.  
بيهما الصورة الأخيرة (٢٩) للرباط من جهة الباسية.

٢٢



٢٣



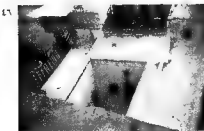
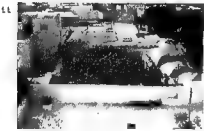
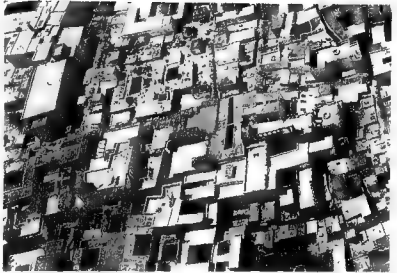
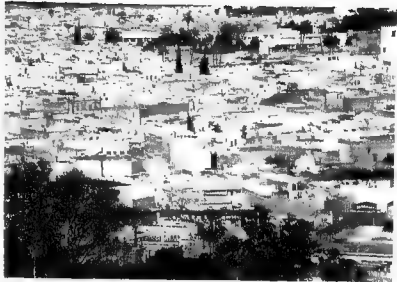
٢٤



٢٥



إن الصور المطوية لكل من مراكش (١٠) وتونس (١١)، تصوير جلال عبد الكافي) وبنجة (١٢) توحي لتلاصق المباني دون فراغات بينها. وهناك اعتقاد أن هذه إحدى مميزات المدينة التقليدية، وهذا غير سليم نسبياً كما ستري. وتوضح الصور الصغيرة الأتية الداخلية عن قرب. فالصورة ١٣ من مراكش، والصورة ١٤ من سيدي بوسعيد بتونس، والصورة ١٥ من الحمامات بتونس. لاحظ أن منازل الحمامات لا تزال تحتفظ بالأقنية رغم أنها تطل على الشاطئ. أما الصورة ١٦ فهي من مدينة تونس نفسها. لاحظ أن هناك ثلاثة أدنية تتصل بينها حُرف أو بيوت المنازل المتجاورة.



267 TANGER - Vue prise du haut d'un Minaret. — LL

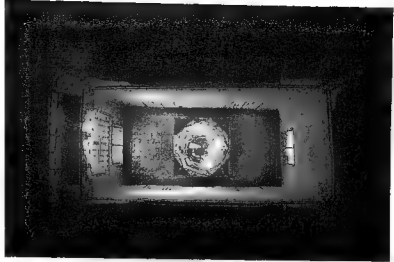




في الوقت الذي قد تبدو فيه المدينة التقليدية غير متطابقة في عمارتها ومبانيها إلا أنها تدعش الدارس لها في تنظيم واتقان مبانيها. فصور هذه الصفحة لتتطابق الأبنية الداخلية واتقان بناء واجهاتها. فالصورتان ٤٧ و ٤٨ لقناتين داخليتين لمسلمين وفي الوقت ذاته كانتا مدرسة في كل من مراكش وفاس على الترتيب. والصورة ٤٩ لقناة كبير الرصاصي بأسبلة بالمغرب. والصورة ٥٠ هي لإيوان مسجد السلطان حسن المخل على سحن للمسجد (بالتقاروة). والصورة الكبيرة الملونة (٥١) هي أيضاً لمسجد السلطان حسن ولكنها صورة لصحن المسجد. أما الصورتان ٥٢ و ٥٣ فهما لقناتين داخليتين لمدرستين في كل من مراكش وفاس على الترتيب. لاحظ أني التقاروة الدقة في التنظيم والتصميم والإبداع في البناء.



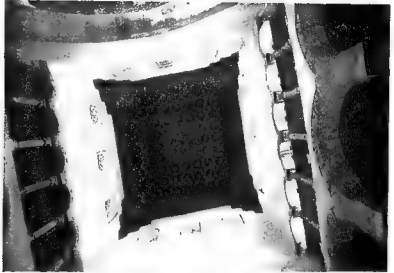
صور هذه الصفحة تظهر طريقة التحكم في الإضاءة في أوضاع مختلفة بالإضافة إلى الإبداع في التنسيق بين العناصر، وما هذا إلا مثال على سمو العمارة دولياً. فالصور الثلاث الأولى من القاهرة: الصورة ٥٤ من منزل السحيمي، والصورة ٥٥ من وكالة برصة، وكلاهما توضحان طريقة دخول الإضاءة من الأعلى. بينما الصورة ٥٦ تبين إحدى المشربيات من الداخل (منزل السحيمي)، لاحظ أن مساحات الفتحات المكونة للنافذة تتميز من الأسفل للأعلى كلما ارتفعت الفتحة وذلك لتخفيف كمية الضوء الداخل من الأسفل. أما الصورة ٥٧ فهي من مراكز وتوضح إحدى الأروقة وطريقة دخول الضوء من الأعلى. والصور الثلاث السفلية هي أيضاً مشاهد مختلفة لإدخال الضوء. فالصورة ٥٨ من أحد مباني مدينة فاس، والصورة ٥٩ من مسجد السلطان قايتوم بالقاهرة، والصورة الأخيرة (٦٠) لساحة دار (منزل) الحاج محمد بن سالم بالقاهرة.



٥٤



٥٦



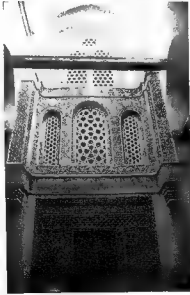
٥٥



٥٧



٦٠

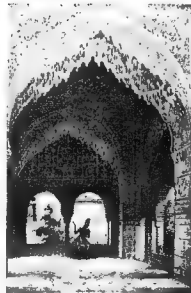
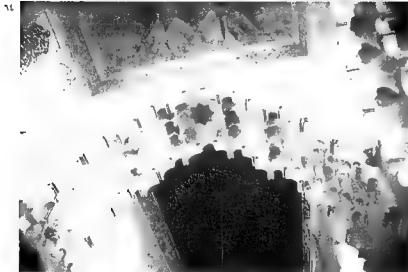


٥٨

٥٩



لمل أكثر ما بهر المعماريين حول العالم ذوقياً هو إقتان المسلمين للزخارف والقوش على الواجهات والأصعدة والقباب ونحوها. فالصورتان ٦١ و ٦٢ لجانب قرطبة من الداخل، والصور ٦٣ لنفس الجانب ولكن من الخارج. أما الصورة ٦٤ فهي لعتيد مسجد الكعبة براكش. لاحظ الدقة في تقسيم العقد، وكذا دقة القنوسات بمدخل مسجد ومدرسة السلطان حسن بالقاهرة (الصورة ٦٥). أما الصورة ٦٦ فهي رسة لأحدى ردهات قصر الحمراء، بقرطبة، ولعل هذا القصر كثل قمة ما وصل إليه المسلمون في فن الزخرفة. أما الصورة الأخيرة (٦٧) فهي لصومعة أو مشة الكعبة براكش. ونسب وقوش هذه الصومعة جميلة جداً إذا ما قورنت بمسار الشروب الأخرى. فكيف يكون التوافق بين هذين المتضادين من دقة الصمارة والقوش في سوارع المدينة؟



توضح صور هذه الصفحة بعض اتجاهات المهنيين باستنباط أنماط بانية من البيئة التقليدية: فالصورة ٦٨ منظر لأحد شوارع مشروع إسكان خضبة بمدينة تونس، لاحظ وجود السباط واتحاد الطريق. أما الصورة ٦٩ فهي من مدينة الزواجات بالمغرب، وقد استخدم الطين في بناء هذا المبنى. والصورة ٧٠ هي لسوق بالشارقة بالإمارات العربية المتحدة، والصورة ٧١ مبنى سكني بجدة، والصورة ٧٢ لأحد مداخل سوق جديد بوسط مدينة تونس. والصورة الأخيرة (٧٣) هي لمبان على طول طريق مدينة أجدز جنوبي المغرب.

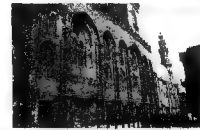
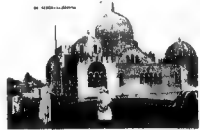
أما اتجاه **المهندسين والمخططين المعاصرين** فهو دراسة البيئة القديمة لاستنباط أفكار معمارية وتخطيطية ومحاولة تطبيقها في البيئة الحالية، كالإكثار من استخدام القنود والقياب في المباني الحديثة والمناذاة باستخدام الأبنية الداخلية والطرق غير النافذة ليكون الناتج عمارة إسلامية (الصور ٧٠ إلى ٧٣). والبعض الآخر من المهندسين أكثر إدراكاً وتركيزاً على النواحي الاجتماعية والاقتصادية للبيئة القديمة واستخدامات الفراغات بها (الصورة ٦٨)؛ فهم يحاولون تطوير عناصر البيئة الإسلامية لملائمة متطلبات العصر كبناء بيئة تُعطي الترابط الاجتماعي وتلائم المناخ بأقل التكاليف كاستخدام مواد البناء التقليدية في البناء كالطين مثلاً (الصورة ٦٩). وهكذا، بلإيجاز، لقد كثر تداول صارة «العمارة الإسلامية» وأصبحت ذات مفهوم متغير حسب إدراك واهتمام المستخدم للمبارة؛ ولكن في العموم، العمارة الإسلامية تعني بالنسبة للمهنيين دراسة وتطوير وتطبيق الأنماط والأفكار البنائية القديمة أو التقليدية traditional environment.



وحيث إن العالم الغربي يعتمد على أنظمتها الاقتصادية والسياسية والإدارية في تسير أموره، فقد تبلور للمخطط من خلال تصارع هذه العوامل دور ذي مسؤوليات محددة ومعروفة في إطار تلك النظم، غير أن الوضع مختلف بالنسبة للمسلمين، فالشريعة الإسلامية كإطار تختلف عن تلك النظم، لذلك فإن دور المهندس والمخطط في العالم الإسلامي لابد وأن يكون مختلفاً. ولكن الذي حدث هو أن ذلك الدور الذي تبلور في الغرب نقل كما هو إلى العالم الإسلامي، تماماً كشجرة تنبت في منطقة استوائية ونقلت وهرست في منطقة صحراوية ! هل تعيش؟ لكي تعيش لابد من تكييف المحيط الصحراوي إلى استوائي، وهذا ما فعله المخططون ومُتخَذو القرارات ! إنهم كَتَبُوا مجتمعاتهم لتلائم مهتهم المستنبطة من مجتمعات أخرى تحت شعار التطور ودون علمهم بأنهم سحبو مجتمعاتهم إلى كوارث اقتصادية واجتماعية وبيئية ! ولقد ساعد على هذا الاتجاه بعض الباحثين وذلك بإثبات وجود التخطيط في المدن الإسلامية بالمفهوم الغربي، وبالتالي إثبات دور المخطط والمهندس وذلك بليّ أعناق النصوص، فكم قرأنا وسمنا عن تخطيط بغداد والكوفة. ولكن ماهو دور المخطط في تلك المدن الإسلامية؟ وما معنى كلمة تخطيط في ذلك الوقت؟ وهل تبحث تلك المدن أم أنها تعارضت مع تلك المجتمعات وفُشِلَتْ؟ فلابد من الإجابة على هذه الأسئلة أولاً قبل الحديث عن دور المهندس والمخطط.

أما بالنسبة للعمارة، فمعد دراسة تاريخ العمارة يركز المماريون على المباني الهامة مثل المدارس والقصور، كمدرسة السلطان صالح نجم الدين بالقاهرة وقصر الحمراء بقرطبة. وهذه المباني يمكن تسميتها بالمباني الخالدة monumental أو المعالم التاريخية (الصور ٧٤ إلى ٨١). وقد بُنِيَتْ لترمز إلى عظمة حاكم أو دولة ما، أو تحكي لنا تاريخ حضارة مضيّت، فهي بظمة مظهرها وحسن بنائها تحمل لنا وللأجيال القادمة رسائل عن تلك الحضارات. لذلك فهي بُنِيَتْ لتكون مبنائي فوق إعتيادية؛ علماً بأن هذه المباني ماهي إلا جزء بسيط من البيئة العمرانية في ذلك الوقت، فالتألبية العظمى من البيئة العمرانية تتكون من مباني عادية (الصور ٨٢ إلى ٨٦). ويدرس هذه المعالم التاريخية قام بعض المهندسين (ومن ضمنهم المماريون) والمخططين باستنباط أسس العمارة والتخطيط الإسلامي. ومن هذه الاستنباطات الاعتقاد

إن صورة هذه الصلصة والتي تليها ترشح بعض الأسئلة للمباني غير الإعتيادية التي ركز عليها دارسو العمارة الإسلامية كالمساجد والمدارس والقصور. فالصورة ٧٤ هي مدرسة في الجزائر، والصورة ٧٥ هي للجامع الجديد بالجزائر أيضاً. أما صورتان ٧٦ و ٧٧ فهما من القاهرة، الأولى لصحن جامع ابن طولون والثانية للواجهة الخارجية لمسجد السلطان قلاوون، أما الصورة الأخيرة (٧٨) فهي للجامع الكبير بالإسكندرية بإسطبول (رسم الرسام أوم). فكما ترى ألي القارئ، فإن هذه المباني ومبانيها في العالم الإسلامي ذات القباب والأقواس هي التي لعبت في أذهان الكثير من الناس مفهوم العمارة الإسلامية وذلك لتتركيز الباحثين عليها. ولكن لماذا يركز الباحثون على هذه المباني ويستنبطون منها عبراً لتطبق في مبادئ معمارية أخرى كالإسكان مع اختلاف المسائل التقليدية من هذه المعالم الأثرية (كأصالة الأستاذ حسن فتحي مثلاً)؟



السائد والمخاطب أن البيئة تنتظر من يصممها من المهندسين لأن تلك المعالم التاريخية كانت قد صممت؛ ولكن في الواقع، البيئة التقليدية لم تعتمد في نشأتها على تخصص العمارة أو التخطيط فقط ولكن على أسس وضعتها الشريعة أيضاً.

ومتى أتضح الحقيقة السابقة يتطور السؤال التالي: ما الذي نعرفه كمهندسين ومخططين عن البيئة؟ وما هي المهارات التي نحتاجها وباستطاعتنا تقديمها للبيئة العمرانية لترفع من نوعيتها وعطائها في أطر المفهوم الإسلامي؟ بالنسبة للمهندس في العالم الغربي فإن هذا السؤال لم يكن ذا أهمية حتى الماضي القريب لأنه تقبل البيئة كما هي، لأن دوره في المجتمع كان تصميم وبناء مجموعة من المنشآت. أي أن على المهندس أن يتعامل مع ما هو موجود في البيئة وما هو معطى له من موقع ورأس مال للمشروع وما إلى ذلك من معطيات ومتطلبات. وهذا ناتج من الإطار الفكري الإشتراكي أو الرأسمالي. حيث إن القوى الاقتصادية المتصارعة في أمته تؤدي في النهاية إلى استئجار صاحب المشروع للمهندس. وعلى المهندس أن يقدم بتصميم وبناء أفضل ما يمكن لذلك الموقع أو المشروع دون الاكتراث بتأثير ذلك على عموم المجتمع. فإذا كان المبلغ المخصص لبناء مصرف مثلاً مئات الملايين، فإن المهندس لن يغير سؤالاً بأن هذا المبلغ أكثر مما هو مطلوب. ولكن يحاول أن يهني أفضل ما يمكن في حدود المبلغ المرسود. ولن يغير المهندس المصمم السؤال بأن هذا المبنى الفخم سيبنى على حساب موارد أخرى في الأمة. فالمهندس لا يفكر في البيئة ككل، ولكن في ما هو معطى له لأنه اعتبر ذلك من واجبات غيره كالاقتصاديين والمشرعين. بينما لم ولن يتمكن أولئك المشرعين بالتفكير في البيئة من كل جوانبها لافتقارهم للمهارات البيئية، فهناك حلقة مغلقة. ودور المهندس بالطبع في حلها الإسلامي متأثر بما هو في الغرب، بسبب تقبل المهندس البيئة كما هي وإن استخدمها كمصنع لأفكاره أو كمصدر لاتقاداته. أما في هذا الكتاب فسنركز على البيئة العمرانية ذاتها ونحاول أن نعرف ما الذي يحركها ويحكمها، ثم بعد ذلك نتخبط لنا المهارات التي يجب أن نتملها لنساهم في رفع من كفاءتها.

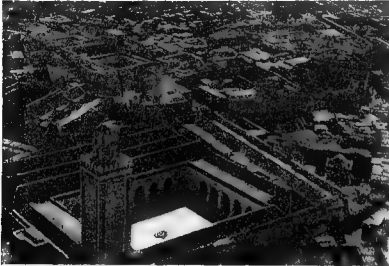
كما يتضح اهتمام عموم الدارسين بالمباني غير السكنية من رسوماتهم. فتجد الكثير من الرسومات التي تصف تلك المباني. ورسوم هذه الصفحة لمعة على ذلك وهي من أهم الدولة العثمانية. فالصورة ٧٦ هي رسم لجميع السليمانية بإسطنبول (رسم للرسام كوج)، والصورة ٨٠ هي لسيادة مسجد أيوب بإسطنبول أيضاً (رسم للرسام بارتليت)، أما الصورة ٨١ فهي القلعة الداخلية لنزل أو حضان (رسم للرسام بارتليت) في موقع ما بتركيا.



٨٤

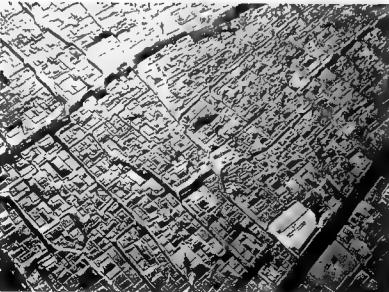


٨٥



إن معظم مباني البيئة العمرانية بمبان احتشادية كالمساكن،  
لجميع صور هذه الصفحة تظهر معالم بنائية كالمساجد  
محاطة بالمساكن، لاحظ القسبة بين الترميم من المباني.  
فالمصورة ٨٦ من طنجة، والمصورة ٨٧ جامع الزيتونة بمدينة  
تونس، والمصورة ٨٨ من الخوصل، والمصورة ٨٩ جامع  
القرينين بمراكش، والمصورة ٩٠ لدرافس القنطرة، وتضم  
جميع الصور لثلاث المساحات الأثرية بالمدينة مقارنة بالمباني  
الاحتشادية.

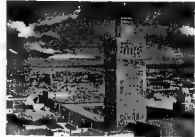
٨٦



٨٧



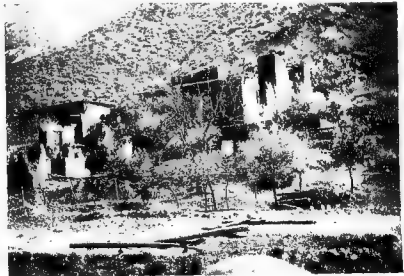
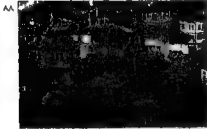
٨٨



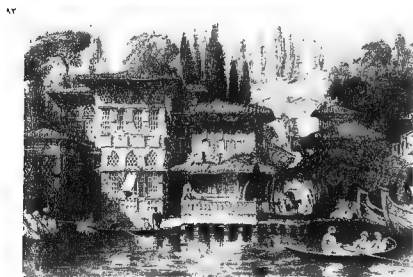
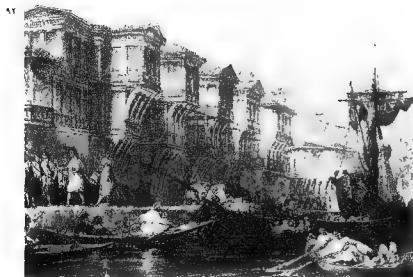
وإذا قلنا إن دراسة البيئة القديمة ستوضح لنا تراكم تجارب الأجيال السابقة، يجب أن نتذكر بأن هذه التجارب هي لشعوب إسلامية ذات إمكانيات اقتصادية وصناعية مختلفة عن إمكانياتنا الحالية، فالبيئة العمرانية التقليدية هي التاج النهائي end product لعملية تفاعل بين ثوابت كالحرمة والمناخ وبين متغيرات كالإمكانيات الاقتصادية والصناعية، لذلك فمن الخطأ بديهياً أن نرجع إلى التاج النهائي المبني كالمساجد والمسكن والطرق غير النافذة كمصدر لإغناء علم العمارة الحديث وطرق تصميمه كما يفعل الكثير من الباحثين، وذلك لأن المتغيرات قد تفتيت. فلماذا لا يكون التركيز على النظم والمبادئ societal process التي اتبعتها تلك الشعوب لإنتاج هذه المباني، مثل مبادئ الشفاعة والوراقة أو مبدأ «لا ضرر ولا ضرار» الذي أخذ به أجدادنا للحكم على جواز إخراج روضن أو بناء سباط وما إلى ذلك من أمور بيئية بدل التركيز على البيئة المبنية أو المنتج النهائي؟ ثم يأتي السؤال، وماذا عن تلك النظم والمبادئ، ألم تتغير هي الأخرى؟ أقول، هذا ما ستحاول تحريه في هذا الكتاب.

سؤال آخر، إذا نظرنا إلى البيئة التقليدية نلاحظ أن مباني منطقة ما متشابهة تماماً من حيث مواد البناء والواجهات ومواقع الأماكن داخل المنزل مثل المجالس والمطابخ ودورات المياه، أي أن كل منطقة لها نمطها المميز بها distinct type (الصور ٨٧ إلى ٩٤). وهذا النمط يختلف من منطقة إلى أخرى، فبباني مكة المكرمة مثلاً تشتهر بكثرة الفتحات المظلة بالرواشين على الواجهات، وأما الرياض فمعروفة بقلة فتحاتها على الواجهات رغم تشابه المناخ في المنطقتين. لماذا هذا التجانس البيئي في كل منطقة؟ والإجابة دائماً هي الأعراف conventions. ولكن كيف نشأت هذه الأعراف وتطورت؟ لماذا اتبع سكان وينأو مدينة ما نفس الأعراف؟ الكثير يعتقدون بأن الإجابة تكمن في العوامل المناخية ومواد البناء! وهذا كما أثبتت الدراسات غير متفق إلى حد ما. ففي منازل مكة المكرمة مثلاً تستخدم الأخشاب بكثرة في الواجهات رغم ندرة الأخشاب في تلك المنطقة، بينما لا تستخدم الأخشاب في واجهات منازل الأحساء رغم توفرها في تلك المنطقة. كما تستخدم الرواشين الخشبية في واجهات مباني مكة المكرمة وجدة برغم الاختلاف الشديد بينهما من حيث الرطوبة النسبية مناخياً.

إن صور هاتين الصفحتين تشيران إلى التشابه الكبير بين مباني البيئة التقليدية. فالصورة ٨٧ من إحدى قرى أفغانستان، تدرى أملاك المباني المتشابهة بعد أن دمرت أثناء الحرب، والصورة ٨٨ لمدينة سمرقندو بتريشيا (تصوير فوكمان كويهان)، والصورة ٨٩ لرواكنس، وبالنسبة لصور الصفحة المقابلة فهي لمدينة المورة (٩٠)، لاحظ تشابه واجهات المباني على الطريق. أما الصور ٩١ و ٩٢ و ٩٣ (رسم لفرسان قديم) فهي من إسطنبول على سفلى البسفور. وتلاحظ التشابه بين المباني المختلفة من حيث تفاصيل النوافذ والأسقف والبروزات إلى الطريق. والصورة الأخيرة (٩٤) هي صورة علوية لطبقة.







٩٤ 36. TANGER — Vue Générale — Le Châf



إن التغيير في البيئة لمؤ لآبه منه، وملاحظة التغيير قد لا تكون متيسرة، ولكن للتغير آثار قد ترى في بعض الأحيان. فترى في الصورة ٩٥ من تازة في أقصى اليسار آثار بولية قد سدت بحائط. وفي الصورة ٩٦ من تونس ترى آثار مبنى قد هدم وغرل موقعه إلى مواقف للسيارات. أما الصورة ٩٧ فهي لمنزل بالحضر بالسعودية وترى فيها آثار عدة تغييرات، فقد أصيب دور جديد للصين، وبنيت الشرفة لتتسع للدور، وبنيت غرفة ذات نافذة وباب في موقع الكراج الأصلي في الدور الأرضي على بين الصورة. والصورتان ٩٨ و ٩٩ هما لنفس المبنى، فالصورة الأولى توضح إضافة جزء جديد للصين، والصورة الثانية ترك المبنى بعد الإضافة. فلا ترى التغيير هنا لأن آثاره قد أزيلت باستخدام نفس مواد البناء وطريقة التصميم عند إحداث التغيير.



إن البحث عن الإجابة لمثل هذه الأسئلة أدى إلى اقتناعي باستحالة فهم البيئة العمرانية دون الاستعانة بعامل الزمن في فهم البيئة، وهو ما يجب شرحه قبل البدء في موضوع الكتاب. فمن رصد observation عناصر البيئة من حولنا لمدة كافية قد تصل إلى عشرات السنين أحياناً، نستنتج أن جميع عناصر البيئة تمر بمراحل مختلفة في حياتها. فالبقية متغيرة وليست ثابتة، وهذا التغيير تدريجي تبعاً لتغيرات أخرى، لذلك لا يلاحظه عموم الدارسين. مثلاً، موقف السيارة يحوله مالكة إلى محل تجاري، والشرفة تبني ثم تدمر للمنزل، والمنزل يتحول إلى مستوصف، والشفة إلى عيادة طبية، والشارع السكني إلى شارع تجاري، وتظهر أحياء سكنية ومناطق صناعية جديدة، أو نحو بعض المدن أو ظهورها وهكذا (الصور من ٩٥ إلى ١٠٦). وتختلف العناصر في البيئة من حيث سرعة التغيير، فشكل الرصيف في الشارع، ومواقع الأشجار، وأعمدة الكهرباء قد تتغير أسرع من المباني، والمباني قد تتغير أسرع من الشوارع، فقد تهدم مبانٍ وتضاف آخر دون تغيير في اتجاه الشارع وعرضه. وتغير الشوارع بالطبع أسرع من تغير مواقع المدن، فهناك مدن تستحدث وتنمو، وهناك مدن تهجر وتندثر، وهذا التغيير أبطأ من تغير اتجاه الشوارع وتغير وظائفها من سكني لتجاري مثلاً (الصور ١٠٧ إلى ١١٧). أي أن نمو البيئة وتغيرها ظاهرة حتمية ومستمرة لعدة أسباب منها: (أ) تغير متطلبات الملاك، فمنهم من زاد عدد أفراد أسرته وأراد إضافة حجرة أو أكثر لمنزله، ومنهم من قل عدد أفراد أسرته كزواج ابنته وأراد أن يؤجر جزءاً من منزله وعليه تقسيم المنزل. هذا ليس تغيير في عدد أفراد الأسرة فحسب، ولكن تغيير في العلاقات بين أفراد الأسرة والذي يتطلب تغيير المنزل. (ب) هزيمة التطوير وإظهار الذات لدى البشر، هذه واجهة ورخامية تُضفي الواجهة الحجرية القديمة، والحديقة أصيب لها مسبح، والمنزل التجاري تغيرت واجهته الخشبية إلى زجاجية وهكذا. (ج) تقدم تكنولوجيا البناء، مثال على ذلك انتشار التكييف المركزي ليحل مكان التكييف اللامركزي، والتوصيلات البلاستيكية لتأخذ مكان المعدنية. (د) تغير البيئة المحيطة، بعد بناء مستشفى مثلاً في منطقة ما فإن المباني المحيطة به تتأثر وتتحول بعضها إلى عيادات أو صيدليات، أو ظهور منطقة صناعية بالقرب من منطقة سكنية مما يؤثر على بعض الوحدات السكنية المجاورة. (هـ) تغير الوضع الاقتصادي، هذه مجموعة عوامل اضطرت للسكن في منزل واحد لقله دخلها وقسمته إلى وحدات أصغر، وهكذا.

١٠٤



و قد تكون ملاحم الكثير واسعة أحياناً أخرى إذا ما حاول الدارس اكتشافها . فالصورتان ١٠٠ و ١٠١ هما لنفس المبنى ولكن في وقتين مختلفتين ، فالأولى تريك هدم حوافه جزء من الدور الأرضي لتحويل المسكن لحد تجاري ، والثانية تريك الدور الأرضي بعد التفتير . والصورة ١٠٢ لنزل قد تحول إلى مستوصف للهلل الأحمر السعودي بالخبر وذلك بإزالة السور الخارجي للمبنى وإجراء بعض التعديلات داخله . والصورة ١٠٣ توضح كراجاً قد حوله صاحبه إلى غرفة تنج للنزل . أما الصورة ١٠٤ فهي من القاهرة لأحد مبككي مشروع إسكان حكومي وقد قام كل ساكن ببعض التفتيرات لا سيما في الواجهة . والصورتان الرأسيتان (١٠٥ و ١٠٦) هما جامع الحفاريين بشونس ، وترك التفتير في عرض الرسيف ومن كم استبدلته كمشاهد لفتحى عا خير من شكل الطريق .

١٠٦

١٠٥



تلك بعض عوامل تغير المباني والأحياء (معماريًا) ، أما المدن (تخطيطيًا) فإن أي تغير في التركيبة الاقتصادية أو السياسية للمدينة أو الدولة ستؤدي إلى تغيير أو ظهور مناطق جديدة أو حتى مدن جديدة ، وهذا معروف ومسلم به لدى المخططين فلا داعي للخوض فيه ، فقد ظهرت مغلًا مدينة العاشر من رمضان بمصر ومدينة الجبيل الصناعية بالسعودية .

إن العوامل السابقة بالإضافة إلى الكثير من العوامل التي لا يمكن حصرها هنا تحتم علينا تقبل ظاهرة « تغير ونمو البيئة المستمر » والتي تؤدي إلى تغيير التركيب العمراني للمدينة ، وبالتالي إلى مضايفات يصعب التعامل معها مثل زيادة الحمل على البنية الأساسية infrastructure كازدياد الطلب على خطوط الهاتف الآلي أو ضرورة تغيير أنابيب الصرف الصحي بالمدينة لاستيعاب زيادة الكثافة السكانية . والشرعية الإسلامية تعاملت مع هذه الظاهرة (التغير والنمو) بحكمة بتجنية الارتقان ، بينما ضرب المهندسون والمخططون المصريون بهذه الحكمة عرض الحائط ، إضافة إلى تجاهلهم لفكرة التغير والنمو لصعوبة التعامل معها .



فهل ظاهرة التغيير والنمو عشوائية؟ أم هل يمكننا توقع تغيير العناصر في البقعة؟ إن معظم الممارين والمهندسين تلافوا التنبؤ بالتغيير وبالتالي لم يتعاملوا مع البيئة من هذا المنطلق وذلك لأن مهمة المهندس تنتهي بالإنتهاء من تشطيب المبنى، ولأن المبنى يتأثر في تغييره بعوامل متغيرة. أما المخططون ومتخذو القرارات البيئية مثل رؤساء البلديات فإن وضعهم أسوأ لأن تنبؤاتهم المستقبلية تعتمد على عوامل كثيرة ومتغيرة ومستقبلية وخارج سيطرتهم، مثل الاقتصاد والسياسة والتنمية؛ فوضعهم أسوأ لأن منطلقتهم الأساسي هو أن باستطاعتهم فهم هذه العوامل التي تؤثر في نمو البيئة. فمثلاً، يخططون لإنشاء مدينة ما، أو يسيرون المدينة لتتطور بإتجاه معين بناءً على دراسات مستقبلية، ثم يفبت غير ذلك؛ كما حدث في المثال المشهور من مدينة نيودلهي حيث تم تخطيط وبناء مدن صناعية صغيرة ومطالية خارج نيودلهي لجذب السكان إليها وذلك لتخفيف كثافتها السكانية، والذي حدث هو العكس؛ فسكان المدن الجديدة فضلوا السكن في نيودلهي، بالإضافة إلى جذب هذه المدن الجديدة لسكان الأرياف لتوفر فرص العمل. وعندما سكن هؤلاء مع أقاربهم في نيودلهي ارتفع عدد السكان بما أدى إلى إرباك مروري لأن عمال وموظفي المدن الجديدة دائمي التنقل من وإلى المدينة الأم، وهذا أدى إلى ظهور طبقة اجتماعية اقتصادية جديدة تعتمد في دخلها على نقل هؤلاء العمال. ومن الطبيعي أن يكون لهذه الطبقة تأثيرات أخرى على المدينة، وهكذا. وسنمر على أمثلة مشابهة في عالمنا الإسلامي.<sup>١٧</sup>

إن التغيير يختلف من عصر لآخر من حيث السرعة، ففي الصور ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ لبنى من تونس ترى أنه من الطبيعي أن تتغير الأشجار بسرعة أكثر من غيرها، فهي هذا المبنى مثلاً أصبحت بطن الأشجار للواجهة اليمنى لم أزيلت وزرعت أشجار أخرى في الجهة اليسرى، أو قد يكون العكس بناءً على أقدمية الصور. وفي الصورتين ١١١ و ١١٢ من طنبجة ترى تشيراً بسيطاً بين الصورتين علماً أن الفارق بينهما أكثر من ثمانين عاماً، والتغير هو إضافة سور للمبنى الأيسر. فهذه مبان أثرية ولا تتغير بسرعة كثيرها من المباني كما رأينا في الصفحة السابقة. وفي الصورتين ١١٠ (القبيلة) و ١١٧ (في الصفحة) نلاحظ تغيرات كبيرة في عناصر الشارع، فقد قبلت صفوف الأشجار على يسار الطريق الأيسر مثلاً من سطح إلى صف واحد وتغير بذلك عرض الطريق.

١٠٩



١٠٧

١٠٨

١١١



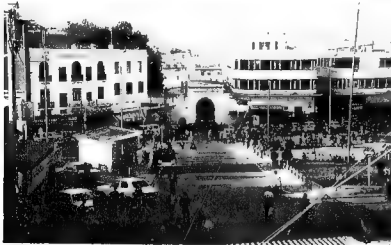
١١٧



١١٥



١١٦



١١٧



إن من أهم طواهر البيئة العمرية، فلاحظ التأثير في الشاطيء بين  
الصورتين ١١٣ و ١١٤ من الارتباط، فقد ظهرت مبان  
جديدة. وفي الصورتين ١١٥ و ١١٦ من طنجة لاحظ أن  
هناك تغيرات كبيرة حدثت حول البوابة في وسط الصورة.  
فقد بنيت مبان جديدة على كين الصورة بجانب البوابة.  
وأضيف مبنى بالساحة، هذا بالإضافة إلى تعمير تسميق  
الساحة قاعاً.

١١٣



١١٤



وهناك أمر آخر ياتمس المخططون الأعداء للدفاع عنه، وهو أن هناك ظواهر اجتماعية واقتصادية خفية مصاحبة لبعض الوظائف لا يدركها المخططون إلا بعد إتخاذ القرار المضاد لهذه الوظائف. ففي القرى مثلاً يجتمع النساء عند مصادر المياه كالأبار ويتبادلن الحديث، وقد تشتكي امرأة لصديقتها سوء معاملة زوجها لها، ثم تخفف عليها صديقتهما وتطعها بتحمل زوجها. هذه الوظيفة الاجتماعية ومثيلاتها انتهت في القرى التي استبدل فيها نظام توزيع المياه التقليدي بنظام شبكي من الأنابيب وبدون التفكير في إحداث بديل لهذه المتطلبات الاجتماعية لأن أهمية دورها لم يكن ظاهراً للمخططين، والنتيجة هي انهيار اجتماعي<sup>٨</sup>. ومن الأمثلة المشهورة ما حدث في المكسيك ومدينة شانديجار بالهند حيث أن الدراسات أشارت إلى أن ما يبيمه الباعة المتجولون من مأكولات يساعد على نقل الأمراض. فبدل القيام بتوعية هؤلاء الباعة المتجولين قامت السلطات بمنعهم وبتت الأسواق لهم ولم تسمحهم جميعاً، ولكن تبين بعد منعهم أن لهؤلاء الباعة دوراً اجتماعياً واقتصادياً قوياً، فهم ينقلون الأخبار بين الزملاء وكأهم شبكة اتصالات، بالإضافة إلى أنهم شبكة توزيع تجارية كبرى لجميع المنتوجات وليس المواد الغذائية فقط، بل وبأقل التكاليف لأنهم يكتفون بكسب رزقهم اليومي دون تحمل مصاريف إضافية مثل إيجارات المحلات وماشابه ذلك. وعند منعهم من مزاوله مهنتهم أصبحوا عالة على مجتمعاتهم لفقرهم، وكانت النتيجة الاقتصادية وخيمة على المدينة<sup>٩</sup>. لذلك فإن إقتراحات المخططين وقرارات المسؤولين تتطلب مراجعات دائمة للمعلومات البيئية ومن ثم تعديلات مستمرة للقرارات المتخذة سالماً. وأي إضافة أو تعديل تخطيطي إنما هو في الواقع تصحيح لقرار سابق وخطأ، أو تعديل لقرار سابق لتغير الظروف المؤثرة في ذلك القرار. ولذلك تكثر نظريات التخطيط، وستظهر نظريات جديدة في السنين القادمة لتخطي النظريات الحالية وهكذا<sup>١٠</sup>. والواقع هو أن فهم البيئة والتخطيط لها أمر شبه مستحيل لأي فكر بشري، والشرعية الإسلامية أبعدت في هذا المجال. وقد تتساهل أخى القارئ، ولكن المدن الحالية ناجحة تخطيطياً، والمدن القديمة غير منظمة. فاقول، هذا ما سيثبت خطأ في الكتاب إن شاء الله.

ولم يكتب المخططون والمهندسون بالتخطيط فقط أو بناء بعض المباني، ولكن تعدى ذلك إلى بناء مدن بكاملها وجميع إحتياجاتها من منازل ومدارس، وحتى تأثيث المنازل في بعض الحالات (الصور ١٦٨ إلى ١٧٠). وكما هو معروف فإن هذه المدن المكتملة البناء دائمة الكتابة وبلا حياة في جميع أنحاء العالم. لقد حاول المصممون إدخال الحياة إلى هذه المدن عن طريق بناء مباني مختلفة الأشكال والواجهات وإضافة الملاعب للأطفال والتوادي للكبار وما شابه ذلك، حتى لا يشعر السكان بالملل. إلا أنهم أهملوا أهمية إشراك السكان في عملية البناء وتقريره بنفسه لما يريد، ولم يتيحوا له الفرصة في إتخاذ قراره. والنتيجة هي مدن تنقثر إلى اللحمة الإنسانية. وبدون هذه اللحمة فلن تثرى المدينة ولن تنحيا. فالمدن الحية هي التي يشارك جميع السكان في إتخاذ قراراتها مع مرور الزمن كما سنرى لاحقاً، وليس فقط في بناء كل ساكن لقلمة أرضه ولكن في تخطيطه للمدينة أيضاً. وقد يقول البعض بأن هذا مستحيل، فأقول إن هذا ما فعلته الشريعة. وقد يقول آخرون، إن المدن المخططة ناجحة. فأقول، كم صرف على تخطيطها وبنائها وكم سيصرف على صيانتها؟ أي هل هذا نجاح أم أنه استنزاف ل موارد المسلمين؟ فينفس هذه المبالغ يمكن عمل الكثير والكثير والأفضل إذا صرفت هذه المبالغ بحكمة

الشريعة. كما أن المدن التي خططت مغل الحبر بالسعودية قد دبت فيها الحياة ليس بسبب التخطيط، ولكن بمساهمة السكان في بنائها وإعطائها تلك اللمسة الإنسانية. أي أن عامل الزمن ساعد على إحداث التعديل المطلوب. أي أن التغييرات والإضافات الصغيرة والكثيرة مثل بناء منزل أو متجر والتي قام بها السكان أعاد إلى المدينة الحياة. وهذه الحيوية على مستوى المباني طغت على سوء التخطيط، وإلا لكانت المدن المخططة ميتة كالمدن الأخرى المكتمة البناء.

وأرجو أن لا يُفهم من هذه المقدمة بأنني أحاول التشكيك في حاجة المجتمع المسلم إلى المهندس أو المخطط، بل على العكس، فنحن بحاجة لهم ولكن ليس بالدور الذي يقومون به الآن. كما أود أن أوضح لمتخذي القرارات البيئية خطورة قراراتهم وكيف أنهم أسأؤوا استخدام دورهم تحت شعار التنظيم، ولا أدل على ذلك من مناهج علم التخطيط التي تدرس في الجامعات العربية والإسلامية دون وعي لمتطلبات مجتمعاتهم.

وأخيراً، أقدم في هذا الكتاب المادة العلمية لكل من يهمه أمر البيئة لإقتناعه بأهمية دراسة الشريعة ودورها في العمران، وسأشرح بعضاً من طرق دراسة البيئة لدعوة لقهاثنا الأجيال، مؤملاً أن يرد ذلك غربة الشريعة إلى الحياة المعاصرة.<sup>١١</sup> فهناك عزلة بين حياتنا العمرانية وشريعتنا. وكفى علماء الشريعة المعاصرون اختصاراً لمؤلفات السلف رضي الله عنهم، أو شرحاً لكتبهم أو تجميعاً لما تفرق من علومهم دون ربطها بالواقع، فهناك الكثير والكثير مما ينتظر علماءنا المعاصرين. فالتنافر بين واقعنا الحالي من متطلبات وكتب الشريعة على أرفف المكتبات تحرق قلب كل من يفكر في مسار الأمة الإسلامية. فأنا على ثقة من أن هؤلاء الذين يفكرون، ويرغبون تحقيقهم للمواظبات الشخصية ووصولهم إلى مراتب رفيعة، إلا أنهم يعيشون حياة كئيبة لأن مجتمعاتهم تمانى من مضاعفات هذا التنافر من ضياع وتزوق، مما ترتب عليه ضياع الأمة الإسلامية. فلأجد من إيقاظ العقول، فإن هم هذا فالمرآت، وإلا فالغربة مستمرة، والحفرة أعمق، والفرق أكبر، والضياع أشد. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الصورة ١١٨ لمشروع إسكان بتونس، والصورة ١١٩ لمشروع إسكان آخر من مدينة الجبيل الصناعية بالسعودية، وهي مدينة تتوفر بها جميع المقدمات، والصورة ١٢٠ لمشروع إسكان بالدار البيضاء. لاحظ التطبيق بين واجهات وبساتين كل مشروع وذلك لأن الجهة المسؤولة عن تصميم وتنفيذ هذه الأحياء، اتخذت جميع القرارات بنفسها ولم تتركها للسكان. وحتى يسلي المهنيون هذه الأحياء، نوعاً من الحيوية فهم يقومون في العادة بزيادة الفراغات وواجهات مختلفة من مبنى لآخر أو من حي لآخر، إلا أن التشاؤم الملل بين المباني والفراغات مسألة لا يمكن نالها لأن متخذي القرارات هم مجموعة صغيرة من الأفراد ولم يتم تحديد الإطار الذي هم فيه. فكيف يمكننا إذا الوصول لبيئة ذات لمسات إنسانية تمسك بهم الأفراد الساكنين وليس لهم أولئك المصممين لها؟







## المسؤولية

### حَرَكِيَّة البيئَة

من البديهي أن تُبنى البيئَة وتنمو وتتشير بواسطة الأفراد والمؤسسات؛ ومن البديهي أيضاً أن هؤلاء الأفراد أو المؤسسات يتصرفون حسب الظروف المحيطة بهم، أو تحت ضغوط عوامل كثيرة، اجتماعية واقتصادية. ولكن عند قيام هؤلاء الأفراد أو المؤسسات بالبناء أو الهدم لعناصر البيئَة، فهم يتحركون داخل أطر مجتمعاتهم من أنظمة وقوانين وأعراف، وقد يصطدمون مع هذه الأنظمة أو الأعراف أو مع أفراد آخرين يشاركونهم في السيطرة على البيئَة. فمثلاً، قد يواجه شخص معارضة الجيران عند تحويل منزله لنادٍ، أو قد تجتمعه البلدية عند إضافة دور ثانٍ، ورئيس البلدية قد تقبّله القوانين أو الموازنة المالية أو معارضة السكان من إضافة منشأ جديد في المدينة، أو قد يفرض مسؤول في الدولة أنظمة تخطيطية وبنائية حديثة تؤثر في المدينة أو قد تصطدم شركة مع الدولة في تحقيق أهدافها الإستثمارية وهكذا. لذلك، فيمكننا تصور البيئَة كحلبة أو مسرح لأفراد ومؤسسات حكومية أو خاصة قد يستغلون في قِيَمهم وبالتالي قد يتنازعون أو يتفقون، ومن ثم يُصدرون أو تُصدر لهم القوانين ويسيطرون على بعضهم البعض من خلال هذه القوانين. فالجامعة قد تسيطر على الشوارع داخل حرمها الجامعي أو قد تقوم البلدية بذلك، والوالد أو الوالدة أو كلاهما يسيطران على طريقة توزيع الأثاث في المنزل. أي أن البيئَة قد تؤدي إلى صراع بين الأفراد المشاركين في تكوينها. ولتلافي هذا الصراع، تطورت الأعراف والأنظمة التي تبلور تسلسل اتخاذ القرارات البيئية، والتي من خلالها يتمكن الأفراد من معرفة ما هو مسموح ومظهور عليهم عمله وما هي حقوق عقاراتهم. وهذا هو المقصود بـ «حركية البيئَة».

وحركية البيئَة هذه بالطبع تتأثر بمذاهب المجتمعات الفكرية ideologies وما للفرد من حقوق وما عليه من واجبات. مثلاً، في مجتمع ما قد لا يكون للفرد الحق في الاعتراض على رئيس البلدية أو المشاركة في اتخاذ قرارات تؤثر في تركيب المدينة، وفي مجتمعات أخرى قد يكون لمعوم السكان الاعتراض على ما يقرره المجلس البلدي. ومن البديهي أيضاً أن هذه الأنظمة متأثرة بعوامل كالاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجغرافية؛ وهناك الكثير من الأبحاث التي تدرس هذه العوامل. والذي أعتقد أنه أن دراسة هذه العوامل دون التركيز على حركية البيئَة لن يفرقنا كثيراً في فهم البيئَة. فبعد دراسة الحركية، يمكننا التعمق في هذه العوامل. لذلك، وحتى لا نتعقد الأمور، سنتلّاه في هذه العوامل، ونركز على حركية البيئَة كإطار framework واحد يجمع هذه العوامل تحت مظلة.

## ثروات الأم

أين هي ثروات الأم ومصادرها؟ إنها كخافضة في ممتلكاتهم أو أعيانهم (جمع عين) المملوكة. فهذا الكتاب الذي بين يديك، وأثاث وستف وحوائط هذه الغرفة، وأسلاك ومصباح ذلك المبنى، وأشجار تلك الحديقة، وواجهات المباني المجاورة، وأعمدة كهرباء ومواسير مجاري المدينة، كلها عناصر مملوكة أو أعيان، أي أن العين كل عنصر مادي ملموس يشغل حيزاً في البيئة، حتى الفراغات من حولنا فهي مكونة من أعيان، فالغرفة لا توجد إلا بالحوائط، والشارع محدد بالمباني، والطريق مرصوف بالحجارة، والملمب به مدرجات، ولطار به طائرات. إذاً، ثروات الأم مركزة في أعيانها. ماذا عن المصروفات الأخرى مثل التعليم والصحة؟ هي أيضاً أعيان. فمصرفات التعليم هي مباني وطاولات ومعدلات ورواتب ومكافآت، والرواتب لأفراد، والأفراد بحاجة إلى الأعيان من أثاث وملبس ومأكل ومشرب<sup>١</sup>. لذلك، إذا درسنا حالات الأعيان أولاً، وتوزيعها أو أماكن تواجدها في البيئة من حولنا فانياً، فليمكننا المساهمة في الرفع من عطاء البيئة وتوفير ثروات المسلمين لتسييرها في أعيان أخرى. هاتان المسألتان (حالة العين ومكانه) قد لا تبدوان مهمتين لتركيب البيئة، وبالأخص في المجتمعات الغنية؛ ولكن من دونهما لن نفهم البيئة، وهما المصدر للخلالات والإتفاقات بين الأفراد، والأفراد والمؤسسات في المجتمع؛ كما أن جميع الأنظمة العمرانية تدور حولهما، أي أنهما أساسيتان لحركية البيئة.

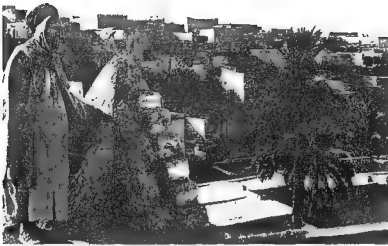
(١) المقصود بحالة العين هو الاهتمام بها أو إهمالها. ففي حالة السيارة مثلاً، الاهتمام بها قد يعني إيقافها في أماكن مظلمة صيفاً وإصلاحها حال سماع صوت شريب من محركها، وإهمالها قد يعني تأخير موعد تغيير زيوتها؛ وبالنسبة للمنزل فقد تعني تغيير أنابيب الصرف به عند الحاجة حتى لا تتسرب المياه إلى الحوائط وتتلفها، وإهماله قد يعني عدم الاكتراث به عند الحاجة إلى لياسته؛ أما بالنسبة للشجرة فقد يعني الاهتمام بها استخدام التربة المناسبة لها والمواظبة على ريها وقص أوراقها، والاهتمام بالطريق قد يعني عدم إلقاء الفضلات به ووصفه وحرص الأشجار على جانبيه، وهكذا.

(٢) أما المقصود بتوزيع الأعيان في البيئة، فهو دراسة أماكن تواجدها. لماذا هذه العين هنا وليست هناك؟ ومن الذي قرر هذا؟ لنأخذ الأشجار كمثال؛ ففي المدن التقليدية نجد أن غالبية الأشجار متواجدة في الأبنية الداخلية وحدائق المقارنات الخاصة، مثل المنازل والقصور والمدارس؛ بينما تندر في الأماكن العامة كالشوارع (الصور ١، ١ إلى ١، ٤). هذا خلاف المدينه الحديثه، حيث أن نسبة الأشجار في المناطق العامة مثل الساحات والشوارع مرتفعة (الصور ١، ٥). وهناك تفسيرات كثيرة لهذا الاختلاف؛ أحدها، وهو تفسير اجتماعي والأكثر شيوعاً بين الباحثين، هو أن الحضارة الإسلامية تنظر إلى الأسرة من حيث السَّتر (الخصوصية) والبعد عن أنظار المتطفلين، ولذلك وفرت كل شيء للإنسان داخل بيته. هذا على عكس الحضارة الغربية التي تدعو إلى الاختلاط، فلا بأس عند الغربيين من استخدام الحدائق العامة مجتمعيين، لذلك كثرت الأشجار في المناطق العامة.

غير أن هذا التفسير الاجتماعي فقط لا يساعدنا كثيراً في فهم حركية البيئة. وهناك تفسير آخر خفيته في الفصول القادمة ويمكن في حركية البيئة، وهو الأهم بالنسبة لنا.



١,٣



١,٤



١,٥



من أهم مميزات البيئة التقليدية تواجد معظم أحياء بيوتها داخل المقارنات الخاصة كالمنازل وللصورة، أو الاستخدامات المحددة كالدوائر والمساجد. أما في البيئة المعاصرة فهو العكس تماماً، فالكثير من ثروات المجتمع تستثمر في المناطق العامة كالساحات والطرق. لتأخذ الأشجار كمثال، ففي الصورة ١,١ من سفريبولو بتركيا (تصوير دوجان كويهان) تلاحظ عدم وجود الأشجار في الشارع رغم أن المنطقة زراعية، وفي الصورة ١,٢ من تونس والصورة ١,٣ من بوسعادة بالجزائر تلاحظ أن رؤوس الأشجار تظهر من الشوارع، فهي ليست بالطرق، وفي الصورة ١,٤ من بكرة بالجزائر تلاحظ أن جميع الأشجار داخل البساتين والمنازل، وذلك برغم توفر الماء بالطريق، أما الصورة ١,٥ من تونس الحديثة فتشترك كثرة الأشجار في الشوارع مقارنة بالمباني المحيطة، فلماذا إذاً هذا التناقض؟

١,٢



الشكل  
١،١



الشكل  
١،٢



الشكل  
١،٣



ولتوضيح ذلك سأعرب مثالاً واحداً (أخي القارئ، أرجو أن تركز على هذا المثال، فهو أساسي لإدراك أهمية حركية البيئة)، إذا حصل سكان قرية ما تحتاج إلى الأشجار على مئة شجرة وعدد سكانها أربعمئة نسمة، فابن سيفرسها السكان؛ إذا غرست في الطرق العامة للقرية فسيستفيد منها المارة، وإذا غرست في حديقة والي القرية فسيستفيد منها الوالي فقط، وإذا وزعت على أهل القرية فسيكون نصيب كل أربعة من السكان شجرة واحدة، وستفاوت بذلك السكان في نصيبهم؛ فمنهم من حصل على شجرة واحدة في داره ومنهم من حصل على عشر شجرات بناءً على عدد سكان المنزل. وسيستفيد في هذه الحالة عموم سكان القرية من الأشجار في منازلهم ويحرمون منها في طرقهم. وقد يتفق السكان على توزيع الأشجار على جميع فراغات القرية من منازل وشوارع ونسب متفاوتة، مثل أن يطلب من رب كل منزل أن يفرس نصف أشجاره، أو شجرة واحدة على الأقل في فناء داره (فناء الدار هو المنطقة الملاصقة للمنزل أو العقار في الطريق) والباقي في ساحة داره. على المصوم، لكل حالة من الحالات السابقة مترتب، ففي الحالة الأولى عندما تفرس الأشجار في الطرق العامة (شكل ١،١)، قد يطالب أهل القرية برى هذه الأشجار، وإذا كان لهذه الأشجار ثمار فالمستفيد في هذه الحالة هم أهل القرية جميعاً، وعليهم أن يقطعوا الثمر، وهذا يتطلب مجهوداً لتحديد وتوزيع نصيب كل فرد من الرى والثمر. ولتلافي الخلافات، فربما يكلفون أشخاصاً منهم للقيام بذلك مقابل أجر معلوم. أما في حالة غرس الأشجار في ساحات المنازل (شكل ١،٢)، فإن مسألة توزيع الثمر وري الشجر قد حلت ابتداءً، فإن تنجم خلافات، ولن يكلف رى الشجر وجمع الثمر وتوزيعه على أهل القرية شيئاً، أي أن هذا الحل هو الأفضل اقتصادياً. ولكن في هذه الحالة ستبقى طرق القرية من بهير أشجار (الصور ١،٦ إلى ١،٨). وفي حالة غرس الأشجار في أفنية الدور وساحات المنازل (شكل ١،٣)، فإن رب كل منزل سيقوم أيضاً برى شجره وقطيب ثمره في حديقته وفناءه (الصور ١،٩ إلى ١،١١). وفي هذه الحالة قد لايهتم بعض السكان بالأشجار المفروسة في أفنياتهم بما قد يؤدي إلى جفاف بعض هذه الأشجار. أي أن القرية ستفقد بعض مواردها، ولكي تتجنب القرية ذلك، قد توضع بعض الأنظمة لضبط تصرفات هؤلاء الأفراد بما



سيؤدي إلى ظهور طبقة منظمة من السكان مكونة من كبار أهل القرية مثلاً، أو ربما يحدث العكس تماماً، فقد يقوم السكان بتوظيف شخص لري هذه الأشجار. وقد يكون هذا المسؤول مهماً بما يؤدي إلى تلف الأشجار في الطرق العامة؛ وقد لا يلاحظ السكان ذلك لانشغالهم بأصوامهم الخاصة، ومن ثم، فقد يوكل بعضهم بعضاً لمراقبة هذا المسؤول، أو قد يتبلور عرف لدى أهل القرية لري الأشجار في الطرق العامة مثل أن تقوم كل عائلة أو مجموعة عوائل متقاربة بري جميع الأشجار لمدة شهر أو فصل من فصول السنة، أو ربما يقوم أحد الأكراب، بوقف عقار وإيجاره لتغطية نفقات هذه الأشجار، وهكذا.

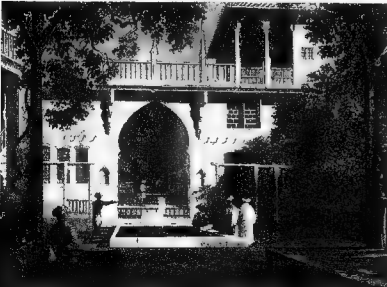
في كل حالة من الحالات السابقة ستوجد مضاعفات مالية واجتماعية وجمالية ووطنية، فمثلاً، قد يقوم الموظف المسؤول بسرقة وبيع بعض الثمر لأهل القرى المجاورة، أو ربما يزعم أن ري الأشجار مكلف وعلى سكان القرية زيادة الأجر، أو قد يؤدي نظام ري الأشجار في البوارع عن طريق السكان أنفسهم إلى زيادة تمارف وتقارب السكان لأن عليهم أن يجتمعوا ويتفقوا على وسائل ري هذه الأشجار. وبهذا يزداد الإتصال بينهم وهذا سيؤتي روابطهم الاجتماعية.

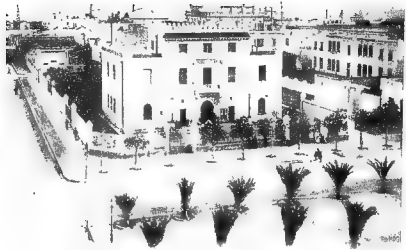
١٠٧



إن الصور الغلات على الصفحة المقابلة توضح قلعة أو حتى اندمام الأشجار في طرقي المدينة التقليدية، والصور هي لكل من تازة بالخشرب (١٠٦) وموسمادة بالجزائر (١٠٧) ومسجد سيدي عبد الرحمن بالجزائر أيضاً (١٠٨)، لاحظ أن الأشجار يدخل المسجد، وعلى النقيض من الطريق فإن ساحات الدور تيزوت باقتحام السكان واستثمار الأحياء بها كالأشجار، ففي المصورتين ١٠٩ و ١١٠ ترى فعاءين داخلين لمين بالجزائر، وفي الرسمة ١١١ (رسم الرسام بارليت) ترى الفعاء الدابلي لشدة الدوكي أيام الدولة العثمانية.

١٠٨



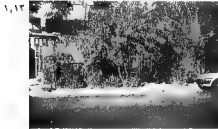


أما من حيث منظر هذه الأشجار من الناحية الجمالية، فإن كل توزيع للأشجار سينتج عنه تأثير ومنظر مختلف. وهناك احتمالان متضادان بينهما احتمالات كثيرة: الاحتمال الأول هو أن تفرس جميع الأشجار في الطرق العامة بترك مسافات متساوية بينها بحيث تكفي المنة شجرة جميع شوارع القرية أو المدينة (الصورة ١,١٢)، وقد يأتي هذا القرار من سلطة مركزية كرئيس البلدية. والاحتمال الثاني هو أن يقوم كل ساكن بفرس شجره ويتخذ قراراً مختلفاً عن جاره بحيث أن النتائج النهائي يكون حلوامتجاورة ومتقطعة، فمنهم من فرس أربع شجرات في فناءه للتصغير ومنهم من فرس شجرة واحدة في فناءه الطويل (الصورتان ١,١٣ و ١,١٤).

ولهم في الاحتمال الأول هو أن مآقره رئيس البلدية هو الذي نفذ. أي أن قيم values هذا المسؤول أو ما يراه مناسباً قد فرس على أهل القرية. أما في الحالة الثانية فمجموع قرارات أهل القرية هو الذي نفذ. ومن الطبيعي فإن آراء الناس في الحكم على هذه الحلول ستختلف، فمنهم من يفضل النظر إلى الأشجار وهي منفصلة ومتقطعة، لذلك سيفضل فرسها متباعدة بالتساوي في جميع شوارع القرية أو المدينة (الصورتان ١,١٥ و ١,١٦)، ومنهم من يفضل تقاربها بانتظام، ويفضل تركيزها في سوق القرية أو شوارعها الرئيسية، ومنهم من يعتقد بأن جمال الأشجار يكمن في اختلافيها في التوزيع، وأن رسماً بانتظام كصف من الجنود إهانة لطبيعتها وجمالها، ولذلك فهو يحد أن يقوم كل ساكن باتخاذ قراره بنفسه.

أما من الناحية الوظيفية فإن للأشجار ظلالاً تحجب الناس أينما وجدت، فإن غرست الأشجار وركزت في وسط المدينة فإنها ستجذب الأطفال والرجال إليها، وإن غرست داخل المنازل فإنها ستقري حياة أهل الدار، فبدل أن يذهب رب المنزل أو الإبن إلى وسط القرية فقد يفضل البقاء في حديقة داره للقيام بما يلزم لشجره. أي أن مواقع الأشجار ستؤثر على النشاطات المختلفة في القرية لجذبها للناس، وهكذا. ولكل حالة سلبياتها وإيجابياتها، وبإستطاعة القارعا التفكير في مضاعفات أخرى كثيرة قد تختلف عما شرحت هنا نظراً لاختلاف مجرته وتقييمه للأمور.

الصورة ١,١٢ من مدينة صليبا. لاحظ المسافات المتساوية بين الأشجار في فناء المبنى وفي الطريق، والصورتان ١,١٣ و ١,١٤ من الحسبر. لاحظ أن كلا الساكنين قاما بزراعة فناءي داريهما بطريقة مختلفة



إن المثال السابق ومترتيباته، ماهو إلا مثل بسيط لعن واحدة (الشجرة) لتوضيح تشابه الأمور وأهمية دراسة أماكن تواجد الأحياء في البيئة. وهذا بالطبع ينطبق على جميع الأحياء الأخرى. وكما لاحظنا، فإن الذي أثر في توزيع الأشجار في القرية هو حركية البيئة، كالاتفاق بين مجموعة من السكان أو قرار مسؤول البلدية أو نظام مفروض من الدولة. فإذا تمت معرفة نقاط الضعف والقوة لكل طريقة من طرق إتخاذ القرارات، يمكن للمجتمع بعد ذلك تحسين بيئته. لذلك، فالسؤال هو: هل توجد طرق لقياس كفاءة وصفا الأحياء في البيئة وأماكن تواجدها؟ وكيف يمكننا كمجتمع الاستفادة القصوى من هذه الأحياء؟

من دراسة البيئة استنتجت أن حالات الأحياء وأماكن تواجدها وظاهرة النمو والتغير (والتي سرحت في المقدمة) وحركية البيئة تعتمد أساساً على مقدار تمتع الأفراد بالمسؤولية، وهناك عدة نماذج لهذا التمتع. المثال التالي سيوضح بإذن تمالى المقصود من المصطلح نماذج المسؤولية، قد نجد في عبارة سكنية ضمن مشروع إسكان أحد قطاعات الدولة أن صيانة وتنظيف الممرات هي مسؤولية ذلك القطاع الحكومي، والذي قد يتناقد مع إحدى الشركات، أو يكون جهازاً فنياً للقيام بذلك. على العكس، الذي يقوم بصيانة الممر هو في الغالب جهة خارجية وليس السكان أنفسهم. أما إذا كان هذا الممر في عبارة سكنية يملكها فرد يسكنها هو وأنفاؤه المتزوجون، فإن صيانة هذا الممر قد تكون من واجبات أبناء هذا الرجل وأسرهم. فنموذج المسؤولية في الحالة الأولى يختلف عن الحالة الثانية. ففي الحالة الأولى مسؤولية صيانة الممر مقاة على جهة خارجية، أما في الحالة الثانية فهي من واجبات الساكنين. وإذا ما تم تملك الشقق السكنية في الحالة الأولى للسكان أنفسهم (موظفي ذلك القطاع) فإن صيانة الممر ستكون مسؤولية مشتركة بين مستخدمي ذلك الممر، وهذا نموذج ثالث ومختلف بعض الشيء عن الثاني.

إن أحد أهداف هذا الكتاب توضيح نماذج المسؤولية في البيئة التقليدية، والتي أقيمت من الشريعة الإسلامية، وتوضيح مدى اختلالها الكبير عن البيئة الحالية. وكيف أن المسؤولية من خلال نماذجها المختلفة تحدد لنا تكوين البيئة مادياً لأنها تؤثر في حالات الأحياء وأماكن تواجدها، وبالتالي على جميع مكونات البيئة. كما أن المسؤولية تصبغ حركية البيئة والتي تؤثر بدورها على العوامل الأخرى. مثلاً، نماذج المسؤولية أثرت ولا زالت تؤثر على توزيع موارد الأمة والتصنيع والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأعراف وتركيب الفراغات في المدينة وطرق الاستفادة منها. لذلك، فإن الأمم تستطيع تغيير وضعها البيئي والاقتصادي والاجتماعي للأفضل والاستفادة القصوى من أحيائها إذا عبرت نماذج المسؤولية بها. ولكن هذا ليس سهلاً. علينا أولاً أن نفهم معنى المسؤولية في البيئة ودورها وهو ما سأحاول فعله. فهذا الكتاب لا يتطرق للتخطيط أو العمارة أو الهندسة كمعلم، ولكن يناقش مشكلات البيئة عموماً من منظور المسؤولية، والذي أعتقد أنه الأساس في إدراك مشكلات البيئة؛ وبدون هذا الإدراك سيظل مفهومنا للبيئة سطحياً. أخيراً، ورغم أن أغلب فقرات هذا الكتاب عن البيئة التقليدية، إلا أن هذا ليس كتاباً في التاريخ أو الفقه أو القانون، ولكن الفقه والتاريخ والقانون استخدموا في مواضع متعددة لنبينوا لنا دراسة البيئة.

إن المصورين ١،١٥ و ١،١٦ نفس الشارع في الدار البيضاء، والفرق بينهما عدة سنوات. لاحظ نمو الخيل في الصورة الثانية ولاحظ أيضاً تساري المسافات بين الخيل ولاة على أن الذي اتخذ قرار المسافات بين الخيل يخص واحد أو جهة مسؤولة واحدة وليس السكان.



١،١٥



١،١٦

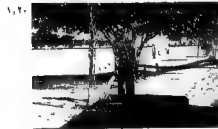
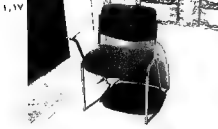
## الأعيان تتحدث

إن أغلب الدراسات البيئية (للمعمارية والتخطيطية وأحياناً التقنية)، تعتمد على مجاليننا وأرائنا كبشر ففكر وذلك للحكم على نتائجها لأن هذه الدراسات قد تركز على الأفراد، مثل دراسة أعرافهم وميولهم ومن ثم تأكيدهم كأفراد ومؤسسات في البيئة أو العكس، أو أنها تركز على الخلفية contextual الاقتصادية أو التنموية مثلًا لمجتمعات هؤلاء الأفراد. وهناك نوع آخر من الدراسات وهو نوعي وكمي qualitative and quantitative كالتحليل على أشكال ومقاسات الأعيان والأماكن (مثل المنازل والشوارع والمساحات) وعلاقاتها مع بعضها. غير أن تحليل واستنتاجات جميع الدراسات السابقة نسبية، لأنها تعتمد على قيم الدارس وخلفيته subjective. لكن هناك طريقة أخرى للبحث لا تعتمد على حكم الأشخاص أو قيمهم. هذه الطريقة هي الأعيان في البيئة باعتبارها كيانات مستقلة، لها اهتماماتها ومصالحها وعلينا أن نكتشف هذه المصالح. وكيف فعل ذلك؟

لنتخيل مؤقتاً أن أعيان البيئة لها مصالح خاصة بها ويمكن أن نتحدث مثل البشر لشُهر عن حالها وعن مطالبها، ماذا ستقول يا ترى؟ لنحاول ذلك من خلال هذا الحوار على ألسنتها. إذا سألتنا أريكة أو كنية، «لماذا لونك أزرق؟»، قد لا يجيب: «إن ساكن هذه الدار يحب اللون الأزرق» أو «لوني أزرق ليساير باقي ألوان المنزل»، بل قد يكون جوابها: «لقد صنعت هكذا». هذا السؤال لا يثير فضول الأريكة، والإجابة ليست ذات أهمية بالنسبة لنا. أي أن المهم في هذه المحادثة هو طرح السؤال المناسب. فإذا كان السؤال متعلقاً باهتمامات الأريكة نفسها فقد تكون الإجابة أكثر إفادة بالنسبة لنا. لنسألها: «كيف حالكم؟» قد يجيب: «لقد وضعت في هذه الزاوية المفضلة وسيبعت لوني البراق تدريجياً»، أو: «إن حالتي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم لأنني موضوعة في ردة هذا الفندق، وكثير من الناس يجلسون عليّ ويضعون حقائبهم الكبيرة فوقي، والبعض الآخر من النزلاء لا يمنعون أطفالهم من القفز فوقي بأحذيتهم، وإذا لم أضمن قريبا فسيلقي بي خارج الفندق، إن لم ألق في المحرقة». إن ما يشغل الأريكة هو أن لا تهمل لكي لا تموت، أي أنها تريد العيش فترة أطول. ولمعرفة ذلك يجب أن يكون السؤال في الحوار عن حالة العين مباشرة.

إذا سألتنا الشارع: «كيف حالكم؟» قد يجيب: «كل شيء طبيعي إلا أن بعض السكان يلقون بفضلاتهم عليّ وهذا يسبب روائح ترزح المارة بما ينفهم ويقتل من استخدامي» أو قد يجيب: «رصيني به بعض التجويغات والتي تتجمع بها مياه الأمطار ثم تتسرب إلى أنابيبي (أنابيب شبكة المياه) فتتآكل». أخيراً: إذا سألتنا مجلس ما: «لماذا أنت كبير في مساحتك؟» فالإجابة قد لا تكون: «لأن الذي يستخدمني مسلم غني»، أو حتى: «لأن الذي يستخدمني غني غني»، ولكن قد تكون الإجابة: «لقد بنيت هكذا». أما إذا سألتنا عن حاله قد يجيب: «إن الذي يستخدمني يهتم بي ويميد طلائي ستوياً» أو «إنني سعيد لأنني سأقسم إلى شريطين وسيتم طلائي بعد ذلك».

برغم سذاجة هذه الحوارات، إلا أنها تشير إلى أن اهتمام أي عين يكمن في حالته، لذلك فإن إجابته محايدة. أي أن العين لا تهتم ما إذا كان مستخدمها أو مالكها رجل أو امرأة،



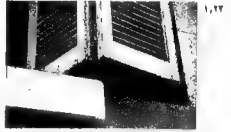
الصورة ١،١٧، لقطة دراسي لمبنى بقميص في إحدى المؤسسات التعليمية وقد ترك معرضاً لأشعة الشمس وماء المطر ليلى، وهذا منظر مأوف في أكثر المؤسسات والدوائر الحكومية. لاحظ في الصورة ١،١٨ موقع المسار الذي دق على سجاد المسجد والذي سيمر على الأمد البعيد. والصورة ١،١٩، توضح الحفرة الناتجة من ري الشجرة وهذا أدى إلى ضعف جذور الشجرة فالتفتها الأشغال، وجميع هذا المصور من السعودية.

صور الصفحة المقابلة لعدة مختلفة على شرف الإحصاء بالسرورية. في الصورة ١،٢١، من تونس قام بعض العمال بتسخين الماء لعمل الشاي أثناء صياحتهم للرئيس، فكان أنسب مكان للشاي بذلك هو خلف حوض الشجرة، ولكن هذا الفعل حرق جدران حوض الشجرة وسودها، إلا أن حال

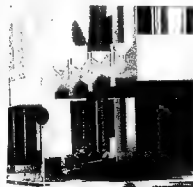


مسلم أو مسيحي، غني أو فقير، ولكن تركز في إجابته على طريقة معاملة هؤلاء الأفراد لها. فإجابة العين تركز أيضاً على العين وما تحوزه من أعيان أخرى. فالشارع يتحدث عن أشجاره وورصفه وأعمدة إنارته. والكروسي قد لا يبالي بالطاولة التي يخدمها، ولكن عن الظروف التي تؤثر على حالته. أي أن حالة أي عين هي المرأة الصادقة والوحيدة التي تعكس لنا بجدارة معاملة الأفراد لتلك العين سواء كانوا ملاكاً أو مستخدمين أو زائرين.

حالة أي عين تعتمد منطقياً على مدى الإحساس بالمسؤولية لدى أولئك الذين يملكونها ويقومون بصيانتها واستخدامها. أي أنها تعتمد علينا جميعاً. ويمكننا ملاحظة ذلك في حياتنا اليومية. لماذا تحتاج المناطق العامة لصيانة مستمرة؟ لماذا لا تمشي السيارات التي تملكها الدولة كذلك التي يملكها الأفراد؟ الإجابة على مثل هذه الأسئلة متعددة، ولكن بطريقة أو بأخرى تنتهي جميعاً إلى المسؤولية، فالمسؤولية مقروسة فينا كبشر. وهناك مسؤوليات خاصة بنا كأفراد مثل تنظيف منازلنا، وهناك مسؤوليات مشتركة كعدم إلقاء الفضلات في الأماكن العامة. فحيثما نظرنا لمجد آثار الإحساس بالمسؤولية أو فقدانها مجسدة في الأعيان من حولنا، فهذا كرسي لفصل دراسي في الجامعة، وملبس بقماش فاخر، قد أخذه الحارس ليجلس عليه عند مراقبة المبنى، وتركه معرضاً لأشعة الشمس ليبلل في وقت قصير (الصورة ١، ١٧). فهذا الحارس الذي لا يملك الكرسي قد لا يهتم بمصير ذلك الكرسي، بينما المسؤول عنه، كمعيد الكلية مثلاً، متشغل بأمر آخر أكثر أهمية في نظره. مثال آخر، نلاحظ في بعض المساجد أن قطع المسجد تتحرك من مواضعها بعض الشيء بسبب حركة المصلين، ولذلك يجب تعديلها كل فترة وأخرى، فبدل القيام بذلك، فقد يقوم المسؤول عن المسجد بتسميرها في الأرض. والشد المستمر على البساط سيمزقه من مواضع التسمير، وهذا بالطبع سيقلل من طهارة البساط على المدى الطويل (الصورة ١، ١٨). ونرى في الصورة ١، ١٩، الحفرة الصغيرة بجانب الشجرة وهي آثار إهمال عامل الشركة المتعاقدة مع البلدية لري المدينة الذي استخدم خرطوم ماء ذا قطر كبير (صورة ١، ٢٠). فسرعة انسياب المياه وفرت لهذا السائق بعض الوقت، فمجموع الأوقات لري جميع الأشجار قد تكون أكثر أهمية للسائق من حالة الشجرة، فهو قد لا يبالي بالضرر إلا إذا لاحظ رئيسه في العمل، والذي قد لا يهتم بالضرر الواقع على الشجرة لأنه لن يدركه إلا إذا نبهته الشركة بناءً على تنبيه موظفي البلدية لهم. فالمسؤولية في هذه الحالة قد فشلت. وعلى النقيض من هذا، فالسيارة المظلمة والمحمية من أشعة شمس الصيف المحرقة خلف الشجرة تدل على اهتمام مالك السيارة بها، وهناك أمثلة كثيرة (الصور ١، ٢١ إلى ١، ٢٦).



هذه العين أقل أهمية لهم من ممل الخاص. وفي الصورة ١، ٢٢ من إحدى مدن مصر نرى عاملاً يقوم بإعادة طلاء خشبة نافذة المبنى. لاحظ أنه لا يظنها قبل طلائها، وهذا سيترك طبقة خبثية بين الطلاء الجديد والطلاء القديم، مما يؤدي إلى تساقط الطلاء الحديث بعد حين. كما أنه لا يقوم بطلاء جميع أجزاء النافذة، الأجزاء التي لا يلاحظها السوم لا تبنى كما في الصورة ١، ٢٣. والصورة ١، ٢٤ تبنى بأحجر ترك أكثر من خمسة عشر عاماً خلافاً بين المكارف ولذلك ما أدى إلى سوء حاله لتركه مهجوراً. والصورة ١، ٢٥ لمجموعة من الكورسي والطاولات في إحدى المؤسسات التعليمية بالمسؤولية، فحيثما أريد طلائها لمبنى آخر تركت لأكثر من أسبوع معرضة لأشعة الشمس، والصورة ١، ٢٦ من القاهرة هي الأكثر إيثاراً، فهي تظهر يتكرر في جميع دول ما يسمى بالعالم الثالث، وهو إلقاء الناس للفضلات على الجاني القاذب عليها أسماؤها لتصبح مزابل دائمة حتى يأتي المالك ويقرر الإهتمام بها.



## المسؤولية كإطار نظري

لقد استنتجت إطاراً نظرياً لنماذج المسؤولية وذلك لتوضيح العلاقة بين حالة العين والمسؤولية؛ وجم هذا بعد دراسة حالات الأحيان في البيئة التقليدية ومقارنتها بالبيئة المعاصرة. أي أن الدراسة والتحليل أدت إلى استنتاج الإطار النظري. وفي هذا الكتاب، ولنرض التسهيل والإيضاح، سأشرح الإطار النظري أولاً ثم نماذج المسؤولية وتأثيرها على البيئة.

### الحق

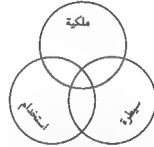
الإطار النظري مكوّن من عَينين، شق الحق وشق الفريق. شق الحق هو التمتع بحق الملكية وحق السيطرة وحق الاستخدام للمعين<sup>١</sup>. ومن الواضح أن أي عين قد يتمتع بملكيتها أناس ويستخدمها آخرون، فالكرسي في المعهد الدراسي يستخدمه الطالب وملكه المعهد، والمنزل الذي يملكه شخص ما قد يستأجره ويسكنه آخر، والحديقة العامة التي تملكها الدولة يستخدمها عموم الناس. يمل هذه الأمثلة نستنتج أن الملكية تختلف عن الاستخدام. أما السيطرة على العين هي حق ثالث، فمفرد البلدية قد لا يُسمح استخدامات تجارية معينة في شارع ما رغم أنه لا يملك ولا يستخدم ذلك الشارع، ويمكن مالك المنزل أن يبنى غرفة إضافية إذا رغب ذلك بينما المستأجر لا يستطيع ذلك دون إذن المالك لأنه لا يسيطر على الحوائط، ولكن باستطاعة المستأجر تحريك أثاثه الذي يسيطر عليه. إذاً، نستنتج أن أي عين تخضع لثلاثة حقوق مميزة وهي: حق الملكية وحق السيطرة وحق الاستخدام<sup>٢</sup>.

ونظراً لطبيعة العين، فالحقوق الثلاثة قد لا تتضح للباحث. فمن يسيطر مثلاً على سيارة مستأجرة، الشركة المالكة أو المستأجر؟ نقول إن الحقوق الثلاثة بالنسبة لجميع الأحيان التي شيدها الإنسان تتضح بتقليل من التفكير في طريقة التعامل اليومي مع العين، فالسرير يُستخدم بالنوم عليه، بينما السيطرة عليه تعني المقدرة على تغيير مرتبته أو موضعه، واستخدام السيارة هو قيادتها، بينما السيطرة عليها هو تغيير لونها مثلاً وكذلك استخدام شبكة الصرف الصحي هو صرف الفضلات إليها، أما السيطرة عليها فهو تفسير سبب أو اتجاه أنابيبها، أو عدم السماح للآخرين بالتوصل بها. وحق الاستخدام للحائط المشترك بين الدارين لا بد وأن يكون للجارين من الجانبين معاً، لأن طبيعة استخدام هذا الحائط لا بد وأن تكون من الجهتين معاً، أما السيطرة عليه فتعني المقدرة على إحداث كوة (شباك) به مثلاً. لذلك، فالأثاث الذي يملكه الوالد، يستخدمه والد يسيطر عليه الإبن، والشارع الذي يستخدمه الناس، تملكه الدولة وتسيطر عليه البلدية، وهكذا.

إذاً تعرف حق السيطرة بأنه المقدرة على التصرف في المنصر دون استخدامه أو ملكه كمنابر الوقف الذي لا يملك ولا يستخدم الوقف، أو الموظف المسؤول في الفندق والذي لا يملك غرفة النزول ولا يسكنها ولكن يستطيع تغيير مواضع أثاثها. ومن أمثلة مشابهة نلاحظ أن جميع القرارات التي تؤثر في البيئة، كفتح نافذة أو هدم مبنى أو إغلاق شارع، هي حقوق سيطرة فقط وليست حقوق ملكية. كما أن إيجاد هذا الخط الفاصل بين حق الملكية والسيطرة

ضرورة لا بد منها لفهم دور المسؤولية في البيئة، ولكن هذا لا ينافي أن يتمتع شخص واحد بحق السيطرة والملكية معاً كما سأوضح. ونُعرف حق الاستغلال بأنه التمتع باستخدام العين دون التمتع بحق الملكية أو السيطرة، كالشخص الجالس على كرسي في حديقة العامة، والمستأجر الساكن في الشقة. أما حق الملكية فتصرفه هو ملك الرقبة فقط أو القدرة على نقل الملكية كالأراضي الأميرية أيام الدولة العثمانية، حيث أن المتمتعين بحق التصرف كانوا يستخدمون أما الدولة فتملك فقط.

ولابد من التنويه هنا على أن هناك تعاريف كثيرة في الشريعة الإسلامية والأنظمة الوضعية وستطرق لها لاحقاً، مثل حق الارتفاق وحق الاستغلال وحق الانتفاع وملك المنفعة، وكلها لها مدلول وتأثير معين بالنسبة للمعين. فمفعلاً، الملكية في الشريعة الإسلامية تستخدم بطرق كثيرة؛ فالفقهاء يقسمون الملكية إلى أنواع مثل الملك التام والملك الناقص. فالملك الناقص مثلاً هو أن يكون قاصراً على الرقبة أو على المنفعة كأن يوصي شخص برقبة داره لزيد ويسكنها لمعمر. وحتى لا تلتبس الأمور علينا لابد لنا من التركيز على التعريفات المذكورة سلفاً. ويجدر أن أشير هنا إلى أن عبارة الإمام شهاب الدين المنهاجي (من فقهاء المالكية والمعروف بالقرافي، ت ٧٨٤) لفتت نظري لأهمية الفرق بين الملكية والسيطرة في الشريعة. فقد قال رحمه الله: «وإعلم أن الملك أشكل ضيقه على كثير من الفقهاء، فإنه عام يترتب على أسباب مختلفة، البيع والهبة والصدقة والإرث وغير ذلك، فهو غيرها، ولا يمكن أن يقال هو التصرف، لأن المحصور عليه ملك ولا يتصرف، فهو حينئذ غير التصرف، فالتصرف والملك كل واحد منهما أهم من الآخر من وجه وأخص من وجه، فقد يوجد التصرف بدون الملك كالوصي والوكيل والحاكم وغيرهم يتصرفون ولا ملك لهم، ويوجد الملك بدون التصرف كالصبيان والمجانين وغيرهم يملكون ولا يتصرفون...»<sup>٤</sup>.

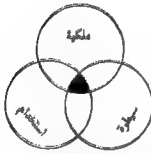


الشكل ١، ٤. كل دائرة تمثل الشكل في الشكل ١، ٤ من الحقوق الثلاثة وهي الملكية والسيطرة والاستخدام.

ولبيان العلاقة بين الحقوق الثلاثة، فسنستخدم ثلاث دوائر متداخلة بحيث تمثل كل دائرة حقاً من الحقوق الثلاثة، كما هو موضح في الشكل رقم ١، ٤.

### الفريق

الشق الثاني من الإطار النظري هو الفريق. نقول، إن أي قرار في البيئة كقرار بيع أو بناء أو استخدام لابد وأن يتخذه فرد أو مجموعة أفراد، ولنطلق على ذلك الفرد أو تلك المجموعة من الأفراد لفظ فريق. وتنبني الإشارة هنا إلى أن الفريق هو ما تعتبره العين كصاحب قرار وليس كما نعتبره نحن. فعلى سبيل المثال، قد نعتبر نحن أن الأسرة كاملة فريق واحد يؤثر على حالة أثاث البيت، متأثرين في اعتبارنا مفهوم الأسرة كلبنة اجتماعية لها وزنها وتأثيرها في باقي الأمور الاجتماعية، لكن نظرة الأثاث إلى الفريق تختلف تماماً لأنه لا ينظر إلى الأسرة كلبنة اجتماعية بل كمؤثرات ذات قرارات، وبالتالي قد يكون الأب وحده في الواقع هو الفريق المالك لكونه الوحيد الذي يقرر متى يبيع الأثاث لشراء غيره. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أي عين لا يملكها إلا فريق واحد. فمسواً كان مالك المنزل شخصاً واحداً أو أقارب أو مؤسسة، فإن قرار بيع المنزل هو قرار واحد. وهذا القرار لا يتم إلا بموافقة الشركاء



الشكل ١٠٥، النموذج الإلهامي للملكة،  
إن المنطقة المتوسطة المسودة تعني أن فريقاً واحداً يتخضع  
بالفريق الثلاثة، أي الملكية والسيادة والاستخدام.



الشكل ١٠٦، النموذج الإلهامي للملكة  
إن المناطق الثلاث المسودة تعني أن ثلاث فرق يشترك في  
مسؤولية العين. أحدهم ملك، والثاني يسيطر، والثالث  
يستخدم. لكل فريق يتخضع بحق واحد. وهذا النموذج مضاد  
للإلهامي للملكة.

كفريق واحد. فالأخوان قد يختلفان في بيع المنزل، ولكن في النهاية قرارهما هو قرار واحد، وهو البيع أو عدمه. أمّا عن كيفية الوصول لهذا القرار فهذا أمر يمكننا تأجيله مؤقتاً حيث أنه لا يتعلق بموضوعنا الحالي.

نفس الفكرة السابقة تنطبق على السيطرة. فالعين لا يسيطر عليها إلا فريق واحد، قرار تحويل أحد شوارع المدينة إلى طريق مشاة تجاري هو قرار واحد، وقد يختلف مسؤولو البلدية حيال هذا القرار فيما بينهم، أو مع السكان، أو مع مسؤولي الدوائر الأخرى؛ ولكن في النهاية هو قرار واحد. وبالمثل، فإن قرار تحويل غرفتين إلى غرفة واحدة بإزالة الحائط. بينهما هو قرار واحد أيضاً، فقد لا يرضى بعض أفراد الأسرة بهذا القرار إلا أنه قرار توصلوا إليه بعد جدل. ومن الواضح أن قرار أي فريق ميني على تدخل وتفاعل كل من عادات ومعايير وإهتمامات وقرارات ومستوى إدراك أعضاء ذلك الفريق، هذا بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية والنفسية والدينية والسياسية والمناخية والجغرافية المحيطة للفريق والعين. أي أن جميع ما سبق ذكره من عوامل تتفاعل وتتطور في القرار الذي يتخذه الفريق، وهذه مسألة مهمة لا بد من إدراكها.

والاستخدام هو أيضاً حق يتمتع به فريق واحد فقط، وقد يكون هذا الفريق المستخدم مكوناً من فرد واحد كمستخدم الطاولة، أو عائلة كمستخدمي غرفة المعيشة، أو عموم الناس كمستخدمي المدينة العامة.

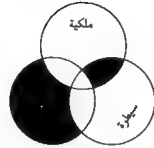
من البديهي أن حجم الفريق المستخدم سيؤثر على حالة العين؛ فعائلة كروسي في حديقة خاصة مثلاً وتستخدمها عائلة واحدة، سيختلف عما إذا كان في حديقة عامة ويستخدمها آلاف من عامة الناس. نفس الفكرة تنطبق على السيطرة والملكية؛ المنزل الذي يسيطر عليه أو يشترك في ملكيته عدة أفراد سيكون في حالة مختلفة عما إذا سيطر عليه أو ملكه شخص واحد. غير أن أي قرار حيال الملكية والسيطرة هو قرار يتخذه فريق واحد، وهذا لا ينطبق على الاستخدام، لأن المستخدمين لا يقررون ولكن يقرّرون لهم. ولكي لا ندخل في تفصيل أكثر، سنؤجل مناقشة اعتبار المستخدمين كفريق واحد إلى الفصل الرابع. وسنرى بإذن تعالى أن هذا الاعتبار هو قوة لهذا الإطار النظري.

## النماذج الإلهامية

كما أوضحت، فبإمكان فريق واحد التمتع بحق أو حقين أو ثلاثة حقوق مآ، وبالتفصيل فإن أكثر من فريق لا يمكن لهم أن يتمتعوا بحق واحد. ويربط الشقين مآ (الفريق والحق) نحصل على خمسة احتمالات رئيسية للمسؤولية، وقد سميتها «النماذج الإلهامية للعين» لأن العين ليس لها أي خيار أو مقالة في الوضع الذي هي فيه. إنها هي مذبذبة ومستسلمة للفريق التي تتمتع بالحقوق الثلاثة عليها، مقررّة بذلك مصيرها. أي أن العين مرعوبة على هذا الوضع.

الاحتمال الأول، وسميته «النموذج الإلهامي للتحديد»، ويحدث عندما يتمتع فريق واحد بالحقوق الثلاثة، أي أن نفس الفريق يملك ويسيطر ويستخدم (شكل ١٠٥). ولأن

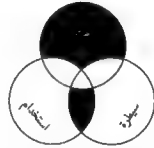
المسؤولية موحدة في فريق واحد في هذه الحالة، فإن على هذا الفريق أن يتعامل مع نفسه فقط. مثلاً، إذا أراد الفريق أن يبني غرفة في منزله الذي يسكنه ويسيطر عليه فلن يحتاج إلى إذن الآخرين. وإذا أراد مستخدمو الطريق غير النافذ بناء دكة فلهم ذلك دون أخذ إذن السلطات إذا كانوا هم الملاك والمسيطرين.



الشكل ١٧، ١: النموذج الإذاعي الترخيصي.

المنطقة المسودة بين الدائرتين تسمى أن فريقاً واحداً يتمتع بحق الملكية والسيطرة. أما المنطقة المسودة الكبرى فتعني أن فريقاً واحداً يتمتع بحق الاستخدام.

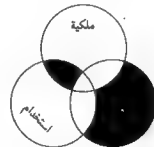
الاحتمال الثاني، والمعاكس الأول، يحدث عندما تشترك ثلاثة فرق في عنصر واحد، بحيث يتمتع كل فريق بأحد الحقوق الثلاثة؛ أحدهم يملك وثانيهم يسيطر وثالثهم يستخدم (شكل ١٧، ١). فعلى كل فريق في هذا الاحتمال، والذي تشتت فيه المسؤولية، أن يتعامل مع الفريقين الآخرين، ولقد سميت «النموذج الإذاعي الهشّ» . ومثال ذلك الأملاك الموقوفة (الأوقاف) لجماعة ما يسيطر عليها ناظر ويستخدمها أيتام؛ أو الكرسي في المعهد والذي يستخدمه الطالب ويسيطر عليه مدير المعهد ويملكه الدولة.



الشكل ١٨، ١: النموذج الإذاعي الهيازي.

المنطقة المسودة بين الدائرتين تسمى أن فريقاً واحداً يتمتع بحق السيطرة والاستخدام. أما المنطقة المسودة الكبرى فتعني أن فريقاً واحداً يتمتع بحق الملكية.

بين هذين الاحتمالين المتماكسين نجد احتمالاً ثالثاً ويأخذ ثلاث حالات لأن العين خاضعة فيه لفريقيين اثنين، الحالة الأولى وهي «النموذج الإذاعي الترخيصي»، وعلى الفريق المستخدم فيها أن يتعامل مع الفريق المالك المسيطر (شكل ١٧، ١)، كالفحص الذي يستأجر داراً أو محلاً تجارياً. ولقد سميت هذا النموذج من المسؤولية بالتريخي لأن المالك المسيطر يسمح فيه لفريق آخر باستخدام عنصره. في الحالة الثانية، وهي «النموذج الإذاعي الهيازي»، على الفريق المتمتع بحق السيطرة والاستخدام التعامل مع الفريق المالك. وسميته الهيازي لأن حق السيطرة عادة ما يتمتع بها المالك، ولكن الذي حدث هنا هو أن الفريق المستخدم قد حاز على حق السيطرة. وطبيعة العلاقة بين الفريقين في هذا الإذاعي تميل إلى إصدار القوانين من قبل الفريق المالك، مثل الأراضي الأميرية التي تملكها الدولة ويسكن بها المزارعون المتمتعون بحق التصرف (شكل ١٨، ١). والحالة الثالثة هي «النموذج الإذاعي الهشّ» ، وهذا يحدث عندما يسيطر فريق ما على عين يستخدمها المالك. وسمي مؤقتاً لأنه مرحلة إزمانية انتقالية وليست ثابتة مثل باقي النماذج. مثال على ذلك الحجر، حيث يجبر على مال السفيه أو المال المرهون أو منزل المتهم، فالطفل اليتيم يسكن منزله ولكن لا يسيطر عليه، فالمسيطر هو الوصي على الطفل (شكل ١٩، ١).



الشكل ١٩، ١: النموذج الإذاعي الموقف.

المنطقة المسودة بين الدائرتين تسمى أن فريقاً واحداً يتمتع بحق الملكية والاستخدام. أما المنطقة المسودة الكبرى فتعني أن فريقاً واحداً يتمتع بحق السيطرة.

إن العلاقة بين الفرق المشتركة في عين ما تؤثر على حالة ذلك العين. مثلاً المستأجر قد لا يصون البنية كما يفعل المالك لأنه لا يملكه، وبالمثل، المالك لشقة موجرة قد لا يصونها كما سيفعل إذا كان هو الساكن بها. وحالة العين بالتالي تستمكس لنا طبيعة العلاقة بين الفرق المشتركة في ذلك العنصر.

فأي عين في البيئة لابد وأن تدعن لأحد هذه النماذج الخمسة، وليس لنموذجين في آن واحد. ولكن نظرياً، بإمكان أي شخص أن يأتي بنماذج أخرى بإلزام أحد الحقوق، مثلاً، قد يقول قائل، إن صخرة كبيرة لا يستطيع أحد أن يسيطر عليها لطبيعة حجمها، وعليه فهي لا تدعن لأي من النماذج الخمسة ! أو قد يقول، إن قطعة أرض في الصحراء لا يملكها أو يسيطر عليها أي فريق، فهي لا تدعن أيضاً لأحد النماذج الخمسة ! وفي الحقيقة، بإمكان أي شخص التفكير في مجموعة من العقبات لطبيعة العين أو عدم ممارسة أحد الفرق لأحد الحقوق الثلاثة.

قد لا تقوم الدولة مغللاً بالسيطرة على الصحراء التي تملكها، وهذا لا يعني عدم وجود فريق مسيطر، ولكن يعني أن الفريق المسيطر لا يزال حقوقه. أما بالنسبة للصخرة فالسيطرة عليها قد تكون بمنح الآخرين من استخدامها وليس تملكها. باختصار، إذا تجاهلنا مثل هذه الحالات الشاذة، فإن جميع الأعيان والأماكن في البيئة لابد وأن تخضع لأحد النماذج الإذاعية الخمسة. وللمعرفة النموذج الإذاعي الخاضع له العنصر علينا أن نميز الحقوق الثلاثة بوضوح وحذر، وبالنسبة للأعيان لغير نماذجها. مغللاً المنزل الذي يسكنه أخوان وملكه كفريق واحد، يرفع لنموذج إذعاني مختلف عما إذا كان المالك أحد الأخوين فقط، ففي الحالة الأولى المنزل مملوك ومستخدم ومسيطر عليه من فريق واحد (إذعاني متحد)، وفي الثانية مملوك ومسيطر عليه من فريق واحد وهو المالك، ويستخدمه فريق آخر وهما الأخوان معاً، أي أن المالك عضو في الفريق المستخدم (إذعاني ترخيصي).

ولكي يتم تمييز الحقوق الثلاثة والفريق لك أيها القارئ، فاستنتج ذلك بمراجعة دورك للأعيان التي تستخدمها وتلكها. فأي فرد منا لابد وأن يكون فريقاً أو عضواً في فريق يزاوِل أحد الأدوار السبعة التالية (١) فريق يملك ويسيطر ويستخدم. (٢) فريق يملك ويسيطر. (٣) فريق يستخدم. (٤) فريق يسيطر ويستخدم. (٥) فريق يملك. (٦) فريق يملك ويستخدم. (٧) فريق يسيطر.

ولقد أطلقت على كل نموذج إذعاني اسماً لتسهيل توصيل المعلومات للقارئ، فعند دراسة البيئة التقليدية ومقارنتها بالحالية سنجد أن النماذج الإذاعية للمعاصر قد ظهرت في البيئتين؛ وسيسهل إدراك ذلك بذكر اسم النموذج فقط، دون ذكر تفاصيل توضيحية أخرى.

أخي القارئ، إن ما شرحته سابقاً هو أساسي لمتابعة القراءة؛ فإذا لم تستوعبه فأرجوا منك إعادة النظر إليه لتتمكن من الاستمرار.

## توضيح

قبل دراسة البيئتين التقليدية والمعاصرة، لابد لي من توضيح نقطتين، الأولى الفريق، لأن الفريق المملك هو المسيطر في كثير من الحالات، فمصوم الناس يعتقدون أن المالك هم الأهم، وأنهم يهيمنون أو يشكلون البيئة. وفي الواقع، وبناءً على تعريفنا للملكية، فالفريق المسيطر هو الذي يصيح أو يشكل البيئة. فهو الذي يتخذ القرار ببناء أو هدم منزل، أو إحداث شارع، أما المالك فيتمتع فقط بصلاحيّة نقل الملكية، وتغيير الفريق المسيطر والمستخدم أحياناً. فمغللاً إذا اشترى الفريق المالك عقاراً مجاوراً لعقاره وأعطى حق السيطرة للفريق المسيطر على عقاره الأول، فهو إنما يوسع من دائرة سيطرة الفريق المسيطر. أي أن المسيطر دائم الحركة داخل حدود الفريق المالك، وهنا تكمن قوة الفريق المالك. نفس الفكرة تنطبق على الفريق المستخدم. ملاحظة أخرى هي أن الفريق للمالك قد يؤثر على قراراته للسيطر، ولكن لا يجبره عليها، أما إذا كان له إجباره، فهو (أي الفريق المالك) المسيطر، والذي كنا نعتقد المسيطر إنما هو موظف لدى المالك فقط.

وإضافة لما سبق، يتميز الفريق المسيطر عن المالك والمستخدم بأنه معرض للقوانين والأنظمة. ومن الممكن تفهين الملكية بنوع بيع المقار في منطقة ما، وكذلك أمر أو إرشاد المستخدم بطريقة استخدام معينة للعين. ولكن أغلب القوانين البيئية، إن لم تكن جميعها، تهدف إلى تحديد حق السيطرة. فعلا، البلدية قد تصدر قانوناً للملاك بأن لا يرتفع حلو مبانيهم من دورين في منطقة ما. رغم أن هذا القانون موجه للملاك، إلا أنه يخاطب المسيطرين لأنه يفترض أن الملاك هم المسيطرون، وأما إذا كان المسيطر فرقاً آخر فإن هذا القانون يخاطب المسيطرين وليس الملاك.

إن تمييز الفريق المالك أو المستخدم في البيئة أسهل من تمييز الفريق المسيطر. فكل ما علينا فعله هو السؤال: من هو المالك؟ وتكون الإجابة: بأنه زيد أو عمرو. أما الفريق المستخدم فهو في الموقع، ويمكن رؤيته وهو يستخدم أو يسكن المقار. ولكن الصعوبة تكمن في تمييز الفريق المسيطر. والطريقة المثلى لمعرفة هي ظاهرة التغير والنمو التي تحدثنا عنها في المقدمة. وهنا تظهر أهمية دراسة التاريخ لمسألة المسؤولية. فيمكننا تحديد الفريق المسيطر بالملاحظة المستمرة لتغير وتو البيئة، وكذلك بدراسة ومقارنة الأنظمة والقوانين البيئية في المجتمعات.

ثانياً **المصطلحات**: عند دراسة منزل مُستأجر، فإن المستأجر يستخدم الحوائط، ولكن لا يسيطر عليها أو يملكها (ترخيصي، الشكل ١،٧)، بينما يملك ويسيطر ويستخدم الأثاث داخل المنزل والحائط لنموذج إذهاني مختلف (متحد، الشكل ١،٥). أي أن كل عين في البيئة قد تلح في نموذج إذهاني مختلف عن الأعيان المحيطة بها. ولأن الأعيان متداخلة ومتجاورة في البيئة، يجب أن أوضح لك أحي القارئ عدة نقاط عن المصطلحات لتلافي سوء الفهم.

وكما ذكرت، فإن كل مكان في البيئة مكون من أعيان. وحيث إن الدارج في اللغة هو استخدام المكان (الغرفة مثلاً) للدلالة على الأعيان المكونة له (الحوائط)، فإذا ذكرنا المكان فإننا سنشمل الأعيان المكونة له، مثل الغرفة أو التبو وليس بالضرورة ما بداخلها من أعيان. كما يمكننا أيضاً استخدام الوظيفة للدلالة على العين أو المكان، مثل المدخل أو المدرسة أو الملعب. لذلك سأستخدم اسمي المكان والوظيفة للدلالة على الأعيان المكونة لهما، وليس ما بداخلهما من أثاث مثلاً. فإذا قلت «مدرسة» فأنا أعني حوائط المدرسة ولا أعني ما بداخل المدرسة من قواطع بين المكاتب، وإذا قلت فصلاً فأنا أعني حوائط الفصل ولا أعني الكرسي والطاولات، هذا إذا كان هناك اختلاف بين المدرسة والفصل في نماذج المسؤولية. وبناءً عليه، إذا أردنا تمييز النموذج الإذهاني سندرس الأعيان المكونة للمكان دون ذكر تلك الأعيان مباشرة. فإذا كان النموذج الإذهاني للمنزل هو الترخيصي والغرف هي الحياز، فهذا يعني أن السكان يسيطرون على الحوائط الداخلية ولا يسيطرون على الحوائط الخارجية. أما إذا تعمس استخدام المكان للدلالة على العين، مثل الحائط المشترك بين جارين أو الرصيف، فسأذكر اسم العين نفسها. كما أن هناك أماكن تتجت بفعل وجود أعيان فرق متعددة من حولها كالشارع والساحة، فوجود المباني وأسوارها حدت الشارع كمكان (كما سنرى). فإذا ذكرنا المكان في هذه الحالة فنقص ما بها من أعيان لأن الأعيان التي تحدد المكان لا تخص فرقةً واحدة ولكن عدة فرق، وبالتالي قد توجد تلك الأعيان المكونة للشارع في نماذج إذهانية مختلفة.

إن كلاً من «المقار» و «المكان» و «الحيلة» كلمات تحتاج لبعض التوضيح؛ فكلمة مقار تدل في المصوم على الملكية وليس السيطرة أو الاستخدام، فالتاس يعتبرون العمارة السكنية التي يملكها شخص واحد وتسكنها عدة عوائل كقمار واحد، بغض النظر عن عدد العوائل المستخدمة أو الساكنة في تلك العمارة السكنية. نفس الفكرة تنطبق على كلمة مكان، فهي غالباً ما تدل على الاستخدام، فالتاس يعتبرون السوق كمكان واحد عند الحديث عن أماكن المدينة لأن المستخدمين كلهم باعة، ولكن عند الحديث عن الأماكن في السوق نجد أن ذلك المكان (السوق) يقسم إلى عدة أماكن متخصصة، كمكان للصايرين وآخر للجزارين. وهذه الظواهر من قوة اللغة العربية التي تتيح لنا استخدام نفس الكلمة في عدة مستويات. وهذا ينطبق أيضاً على كلمة حيلة والتي تشير إلى السيطرة، وهي كلمة قدوة أبداع المؤرخون في استخدامها وذات معنى نحن بحاجة إليه اليوم وهي تعني بالإجليزية territory وترجم عادة إلى منطقة أو إقليم أو نطاق، ومعناها منطقة نفوذ محددة يسيطر عليها فريق واحد، مثل محافظة في الدولة أو مدينة في الإقليم أو حارة في المدينة أو منزلاً في الحارة أو غرفة في المنزل، فهي كلمة ذات مستويات مختلفة. وفي هذا الكتاب سأستخدم مقار للدلالة على ملكية فريق واحد للأحيان، ومكان للدلالة على استخدام فريق واحد للمكان المسمى كالشارع أو الطريق غير النافذ، وخطة للدلالة على فريق واحد يسيطر على تلك الحطة. والفرق بينهم هو أن المقار يدل على أحيان تتبع نموذجاً إذهانياً واحداً لنفس الفريق كقطعة الأرض وما عليها من أحيان كالأشجار والمباني وما بداخلها من أثاث، بينما المكان يدل على الفراغ كالشارع وما به من أحيان أو المنزل والأحيان المكونة له وليس ما بداخل المكان (أنظر التوضيح السابق للمكان)، أما الحطة فتدل على موضع. وستفصح معنى الحطة في الفصل الخامس. ولقد تألفت استخدام كلمة فراغ في الكتاب رغم شيوعها بين الممارين لعدم حاجتي لها ولأن أي فراغ عصرائي لا يكون إلا بوجود أحيان، وبذلك يصبح مكاناً كالغرفة والشارع.

ملاحظة أخرى: إن التفريق المشتركة في نفس العين، تتعامل معه بطرق مختلفة. فالممر في العمارة السكنية بالنسبة للمستأجر الساكن مثل الشارع، فهو لا يملكه ولا يسيطر عليه، ولكن يستخدمه فقط بالمرور خلاله (شكل ١، ٧، ترخيصي). نفس هذا الممر يظهر بالنسبة للملك العمارة السكنية كمين في مخزنه، فالملك الذي لا يسكن العمارة لا يستخدم الممر، ولكن يسيطر عليه ويملكه، كأبي حن مودعة في مخزنه (شكل ١، ٧). من حيث الشكل أو المظهر، هذا الممر يشابه الطريق غير النافذ في المدن الإسلامية والذي أكثر الممارين المعاصرين من استخدامه، ولكن من حيث توزيع المسؤولية أو التصايج الإذهائية، فهناك فرق شاسع.

أخي القارئ، سندرس في كل نموذج إذهائي عدة أحيان بغض النظر عن حجم العين أو طبيعتها. فمثلاً زيد من الناس قد يملك الحائط الذي يفصل بينه وبين جاره عمرو، وعمرو مستأجر من زيد مواضع في الحائط ليخزف خشب سقف داره أو يُرسِي الكمرات الخرسانية لسقفه على عمود جاره. ستتعامل مع تلك المواضع من الحائط الفاصل كموقع يملكه ويسيطر عليه زيد ويستخدمه عمرو. وهذا هو نفس نموذج المسؤولية لشقة مستأجرة، حيث أن الساكن يستخدم دون أن يسيطر أو يملك، أي نفس النموذج الإذهائي (ترخيصي).



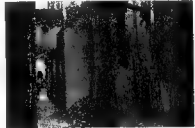
يجب أن لا ننسى هدفنا الأساسي الآن، وهو أن الفرض من استخدام النماذج الإذاعية هو الوصول إلى حالة المين، وحيث أن حالة المين تتأثر بعلاقات الفرق المشتركة فيه والتي تنبثق من حركية البيئة، فيجب علينا دراسة هذه العلاقات والحركات دون التعمق في قيم الفرق. أي أن أخلاق وعادات ومعتقدات الفرق المتفتح بحق الملكية أو السيطرة أو الاستخدام أو إمكانياته المالية قد تبدو مهمة للوهلة الأولى وتؤثر على حالة المين، ولكنها قد تختفت أفكارنا الآن. لذلك أسألك أخي القارئ أن تتخلى عن طرح جميع الأسئلة الاجتماعية للفرق، وكذلك ترك العوامل الأخرى جانباً كالمتاخية والاقتصادية والجغرافية. فأننا لا نأمل من أهمية هذه العوامل، ولكن إذا عودنا أنفسنا على التركيز على حالة المين من وجهة نظرها هي فقط وحركية البيئة، سنستنتج النماذج الإذاعية، ومن ثم نصنع من دراسة هذه العوامل بصورة أوضح.

### الفراغ الإنشائية

إن أحد فوائد النماذج الإذاعية هي مقدرتها على توقع حالات الأعيان مستقبلاً. والسبب في ذلك هو أن النماذج الإذاعية مبنية على الفراغ الإنشائية. وهذه الفراغ دائمة الوجود في كل مكان وزمان وتحت كل الظروف، وليست متغيرة مثل العوامل الأخرى كالإقتصاد. فكل إنسان مثلاً يحاول أن يمتلك وأن يسيطر، وهذه غريزة لا تخفى على أحد منا، ولعلها تتجلى أكثر ما يكون بين الأطفال وبين الدول في نزاعاتها الحدودية، أما نحن الكبار فلنأبى ما نتجس في إخفاها أو تلايلها لاتباعنا للأنظمة والأعراف. ومن هذه الفراغ أن كل إنسان يحاول أن يضمن بيئته حسب إدراكه هو، ويحاول أن يتوسع في مكانه إذا أصطى الفرصة دون الإضرار بالآخرين، أو على حساب الآخرين أحياناً. وفي محاولته هذه يطبق أو يغرض قيمه وذوقه وعاداته على ما يملك أو يسيطر أو يستخدم من أعيان، ويحاول أيضاً أن يتلافى أو حتى يهقف تدخل الآخرين في شؤونه. وقد تجتمع مجموعة من الناس ويتحدون في مخالفة النظام أو إيجاد عرف جديد. ومن الطبيعي أن يهتم عموم الناس بما يكون أكثر مما لا يكون. فهذه الفراغ دائمة الوجود، ولهذا السبب تعتبر المسؤولية عاملاً أساسياً في فهم وتوقع حالات الأعيان في البيئة مستقبلاً (الصور ١، ٢٧، ١، ٤٠).

وبرغم تفاوت هذه الفراغ بين المجتمعات لتفاوتها من حيث التعليم والتدين والادراك، وبرغم تفاوت هذه الفراغ بين أفراد نفس المجتمع لاختلاف معهم وإحساسهم بالمسؤولية، إلا أن كل نموذج إذعاني يتمتع بطلان مميز من العلاقة بين الفرق المشتركة فيه، والتي تؤثر بدورها على حالة المين. فمغلاً، علاقة الفريقين في النموذج الإذعاني الترخيضي تميل إلى الاتفاق بين الطرفين، وهذا في صالح حال المنصر. أما العلاقة في الإذعاني الموقت فتتميل إلى المخدر والحرس، وفي الحيازي فتتميل إلى إصدار القوانين ومتابعتها. وجميع مبادئ الشريعة، مثل لا ضرر ولا ضرار والملكية والوراثة والشفعة والإجارة والإحياء والإقحاط والاحتجار والاختطاط ... الخ، ويؤسستنا، الوقت، تدفع العقارات والأماكن بأعيانها من شوارع وساحات عامة وطرق غير نافذة ومباني إلى النموذج الإذعاني المتحد، وهو أفضل وضع لحالة المين (وهو موضوع كل من

إن من أهم الفوائد الإنسانية لمحاولة الإنسان تحسين وضعه وبالمئات التوسع في مكانه إن لم يكن ذلك. فالصورة ١، ٢٧ من تونس توضح خروج مبنى على الطريق والأخذ به. وفي الصورة ١، ٢٨ من الطائف نرى تشييد صاحب المبنى لدرج في السلح حسب إضافة دور ثان مستقبلاً. وفي صورتان ١، ٢٩ من أسبلة بالقرب و١، ٣٠ من الرياض نلاحظ أخذ السكان جزء من الطريق غير النافذ بهناء جلاط عليه.



١، ٢٧



١، ٢٨



١، ٢٩



١، ٣٠

الفصول الثاني والسادس والسابع والثامن). وهناك أعيان مشتركة بين المقارنات، مثل مسيل الماء، وتدفعها الشريعة إلى الإذعان الترخيصي المتميز بالإتفاق بين الأطراف (الفصلين الثاني والخامس). أما أنظمة البيئة الحالية فلنأخذ تدفع العناصر البيئية إلى الإذعان المشتت (الفصلين الثالث والتاسع)، مبددة بذلك ثروات الأمم ومجهوداتهم. فهناك إعجاز في الشريعة من حيث البيئة المبنية لن تجاريها كل نظريات الهندسة أو العمارة أو التخطيط الحالية، كما سنرى بإذنه تعالى.

أخيراً، إن هذا الإطار النظري الذي استنتجته من دراسة البيئة القديسة المحاصرة، سيليقي لنا ضوءاً مختلفاً على البيئة مما يعيننا على إبراز نقاط الخلاف في بيتنا. ليس هذا لحسب، ففقط الخلاف هذه عند ظهورها ستوضح لنا مشكلات أخرى لا يمكن رؤيتها دون بلورة هذه النقاط؛ وبهذا نتمكن من فهم البيئة، وبالتالي نتمكن من اتخاذ قراراتنا البيئية بطريقة أسلم.

أخي القارئ، لقد شرحت تركيب المدينة الإسلامية باستخدام النماذج الإذعانية بالملفة الإنجليزية، ولقد سللت مراراً، هل يمكن شرح تركيب المدينة الإسلامية بتلافي النماذج الإذعانية لصعوبة متابعتها؟ وكانت إجابتي، نعم ولكن ليس بنفس العمق والوضوح. لذلك، فأنا أدرك مدى الصعوبة التي يواجهها عموم القراء من متابعة النماذج الإذعانية. ولقد حاولت عدة مرات شرح تركيب المدينة الإسلامية دون الاستماتة بها، ولكنني لم أتمكن لتشابك المسائل البيئية علي؛ وقد أتمكن من ذلك مستقبلاً، أو قد يقوم شخص آخر بذلك. فأرجو المخذرة. كما إن لي رجاء أخي القارئ، وهو أن تدرك أن النماذج الإذعانية ليست الهدف من هذا الكتاب رغم اضطراري للإطالة في شرحها تلافي لسوء الفهم، ولكن هي أداة فقط لتساعدنا في فهم دور المسؤولية في صياغة البيئة، وعددن ينتهي دورها وتترك جانباً كأداة أخرى تستغني عنها.

والآن لنذهب للفصل الثاني والذي سيشرح نماذج المسؤولية في البيئة التقليدية، ثم يليه الفصل الثالث والذي سيشرح نماذج المسؤولية في البيئة المعاصرة لنرى الفرق بين البيئتين.

إن الفرائز الإنسانية توجد في كل مكان وزمان، فهي ليست قاصرة على المسلمين دون غيرهم، فالصور ١، ٢٢ إلى ١، ٢٤ في صهي بمدينة ملكا بالبريا، لفتى على يسار الصورة الأولى روائاً في الدور الأرضي كان قد بني أساساً لمرور المشاة، إلا أن بعض السكان بدأوا بوضع علامات تشير إلى حيازتهم للجزء الملاصق لمقارهم من الرواق كوضع طاولات أو حاجر خشبي، وتطور الأمر لدرجة أن البعض منهم قام ببناء حائط حوضي ليلقي الرواق ويمنع الناس من المرور فيه (الصور ١، ٢٢)، وبالتدريج قام البعض بإدخال الرواق في مقارهم والبناء عليه ليصبح جزءاً من المبنى بعد أن كان جزءاً من الطريق (الصور ١، ٢٤). أما الصورة ١، ٢٢ (الصور البيئية) فهي من مصر وتريخ منزل قام صاحبه بتشيده بناء على ذوقه هو وبناء على المواد المتاحة المتوفرة لديه نظراً لظيق حاله، وستوضح هذه الحسلة أكثر في الفصل القادم



١, ٢٨



من الممرور، ملاحظة أيضا تلاقي الإنسان للأنظمة: بدءا من اصطدمت من احتياجات ومضى الوقت، أنه لم يفسر أحد بحالته لها. ولعل الفصل من يعلم هذا هم مسؤولو البلديات الذين وصموا الكثير من العقوبات والرسائل لمصيد أولئك الجماعات لأنظمتهم. فالصورة ١, ٢٥ من الجسر تترك بنا. رجل في منطقة يجع فيها الأرتاع عن دورين، فما كان منه إلا أن حفر الأرض لإضافة دور ثالث. والصورتان ١, ٢٦ من طابق و ١, ٢٧ من الرياض هما لحظر مألوف لاتعاق السكان وإيقافهم لسياراتهم بطريقة تجع الممرور في الشوارع القروية. فالكمل يعلم أن هذا مخالف للتعالميم، إلا أن الكل يعمله لحاجة الكل لهذه المواقف حتى وإن خيست بعض السيارات عن الخروج، فالكسان يعرفون سيارات بعضهم البعض. فهذه المخالفة غريبة لدى العامة أيضا متى شعروا أنهم لم يفسروا أحدا، أما الصورتان ١, ٢٨ و ١, ٢٩ من القاهرة فتترك فرض الناس لأذواقهم على أحيائهم، لاحظ قيام السكان بطلاء جدرانهم لحيروا أنفسهم ومساكينهم الآخرين. فغريزة إظهار الذات متأسفة لدى الكثيرين. لذلك نكتف الأزياء، وأنواع السيارات وما إلى ذلك من ضروريات وكساليات. وفي الصورة الأخيرة (١, ٤٠) من دكا بينجلادش) نلاحظ أن كل محل تجاري ومسكن يختلف عما يجاوره. فيصور الرئيس يقوم كل ساكن بإجراء التعديلات التي تناسبه ليصبح لمنى ذو الملكية الواحدة بعد حين كله مبان صغيرة متجاورة متى تعدد الملاك وقام كل مالك بتطبيق لقيه على ما يسيطر من أحياء

١, ٢٩



١, ٣٥

١, ٤٠



١, ٣٦



١, ٣٧



## توحيد المسؤولية

سنركز في هذا الفصل على تأثير الشريعة في نماذج المسؤولية في البيئة التقليدية باستثناء مبدأ الضرر الذي سيُشرح في الفصل السادس والسابع، وباستثناء الوراثة والشفعة والتان شترخان في الفصل الثامن، والمقصود بالبيئة التقليدية في هذا الكتاب هي البيئة التي بُنيت بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية. ولم أستخدم عبارة البيئة الإسلامية حتى لا يفهم منها أن البيئة المعاصرة غير إسلامية، وسترى أخي القارئ كيف أن الشريعة وضعت الأعيان بكل الوسائل في الإذعاني المتحد، وإن لم تفعل فقد دفعته إلى ذلك بتوحيد المسؤولية بطريقة أو أخرى في الفريق المستخدم أو المسيطر أو المالك.

### النموذج الإذعاني المتحد

لذلك تسأل أخي القارئ، لماذا تدفع الشريعة الأعيان للإذعاني المتحد؟ والإجابة سهلة ومنطقية، فكل ما عليك فعله هو سؤال نفسك، لماذا يحاول الناس امتلاك منزل خاص بهم؟ فتكون الإجابة، ليستقروا وليرتاح بهم من خطر بقائهم وأبنائهم من غير سقف يجمعهم، وبهذا يأمنون على أنفسهم. فالاستقرار والأمن هما من أساسيات الحضارة. فعموم الناس يخططون لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم، ويأتي في مقدمة هذا التخطيط ضمان مكان للمعيش فيه. ومتى استقر الفرد كغيره من الأفراد استقر المجتمع وازدهر لفاعلية أفرادهِ في بناء المجتمع في شتى المجالات الاقتصادية والصناعية والمعمارية بدلاً من بناء مجتمع مشلول الأطراف. ومن جهة ثانية، فإن اهتمام الناس بما يملكون لا يقارن باهتمامهم بما لا يملكون، فتجد الناس يبيتون في مساكنهم وطرقهم ومحللتهم أكثر من اهتمامهم بأموالهم الغير، ولهذا فشلت الاشتراكية، فهي افترضت أن إقناع وإرغام الناس على تقديم التكاليف الاجتماعية على مصلحة ومصير الفرد أمر يمكن التطبيق في كل مستويات المجتمع. لذلك، إذا كانت معظم أعيان البيئة في الإذعاني المتحد فتتوقع أن تكون البيئة في أفضل وضع ممكن لها من حيث اهتمام الناس بها، وبذلك تقل نفقات المجتمع على صيانة أعيانه وإدخال تلك النفقات في بناء أعيان أخرى. ومن جهة ثالثة، فإن وضع الأعيان في نماذج غير الإذعاني المتحد يتطلب الكثير من الجهد والتنسيق بين الفرق، فتصور أخي القارئ أنك تسكن في منزل تملكه مؤسسة حكومية مثلاً، فإذا أردت فعل أي شيء في المنزل عليك أن تأخذ موافقة تلك المؤسسة والتي قد ترفض طلبك، هذا إذا لم تعبر لك المؤسسة أنظمة لتسيبها، وبهذا قد لا تجد راحة في المعيش تحت ظل تلك الأنظمة،

وهذا قد يضطر بعض السكان لمخلفته، ويضطر المؤسسة لإيجاد جهاز لمراقبة أولئك السكان. أي متى خرجت الأعيان عن الإذعاني المتحد كثرت الممارسات الورقية، والشكاوي والمرافعات وقضايا المحاكم وما إلى ذلك من مسائل تجلب الضيقة وتضيق الكثير من المال والمجهود والوقت في مسائل لم تكن تتوجد أصلاً. وهذا المثل لا ينطبق على المنزل فقط، ولكن على جميع أماكن وخطط وأعيان البيئة. ولقد اكتفيت هنا بذكر مثال المنزل لوضوحه مقارنة بالأمثلة الأخرى كما سنرى بإذنه تعالى. هذه بعض مزايا الإذعاني المتحد، وسنمر على الكثير منها التي يصعب شرحها الآن بإذنه تعالى.

عند دراسة النماذج الإذعانية لمعرفة حالة العين، نركز في المادة على العلاقات بين الفرق المشتركة في مسؤولية تلك العين. ولكن هذا لا ينطبق على النموذج الإذعاني المتحد، وذلك لعدم وجود فريق مشترك في العين؛ إنما هو فريق واحد يسيطر ويستخدم. لذلك، عند دراسة الإذعاني المتحد سنركز على علاقة هذا الفريق الواحد مع الفرق الأخرى للأعيان المجاورة، فمثلاً، الساكن في منزله ليست له علاقة مع فرق أخرى في نفس المقار ولكن مع جيرانه والمجتمع ككل، وسيتأقش هذا في فصول قادمة.<sup>١</sup> أما في هذا الفصل فسنعرض المبادئ التي ساعدت على انتشاء الأعيان في الإذعاني المتحد في البيئة التقليدية. فأغلب عناصر البيئة التقليدية وفراغاتها، مثل الطرق النافذة وغير النافذة والساحات والأبنية، وضعت في الإذعاني المتحد، هذا في المناطق العامة (وهو موضوع الفصل السابع)، أما بالنسبة للمقارات الخاصة كالمنازل والشوارع، فإن مبادئ الشريعة الإسلامية أدت إلى كثرة المقارات في الإذعاني المتحد. للوصول لهذه النتيجة، لابد من توضيح العلاقة بين بعض قواعد الملكية ونظام إحياء الأرض والاقطاع في الشريعة.

### الملكية

لقد وحدت الشريعة المسؤولية في فريق واحد وذلك باستثمار السيطرة والملكية في المستخدم، فكيف تم هذا؟ إن جمهور الفقهاء يرون أن الملكية تأتي من ثلاث طرق: (١) الاستيلاء أو الإنبات، مثل إحياء الأرض أو وضع شبكة لأجل الصيد (٢) النقل بعد ثبوت الملكية، مثل البيع والهبة (٣) الإبقاء، مثل الوراثة.<sup>٢</sup> ومن هذه الآراء يتضح أن الطريقة العادية والثالثة تأتي بعد الأولى، وهي الاستيلاء أو الإنبات، لذلك سنركز عليها.

صاحي القواعد التي تحكم الملكية؟ إن موضوع الملكية متشعب في الشريعة الإسلامية واجتهادات العلماء أدت إلى آراء مختلفة ومتعارضة أحياناً في بعض الاجتهادات، ولكن برغم اختلاف هذه الآراء إلا أنها جميعاً تؤدي إلى النموذج الإذعاني المتحد. ولتوضيح ذلك سنأخذ قاعدتين رئيسيتين لإثبات الملكية، وكلتاهما خلافتين في تناقضهما بين الفقهاء، الأولى هي الحاجة، والثانية هي السيطرة.

بالنسبة للحاجة، يقول القرطبي رحمه الله (٦٨٤) أن والشرع له قاعدة وهو إنما يملك لأجل الحاجة، وما لا حاجة فيه لا يشرع فيه الملك، فالجنين لما كان ميتاً شرعاً، وهو بصدد

الحاجة العامة في حياته ملك الأموال بالإجماع، والليت بعد الحياة لم تبق له حاجة عامة فلم يملك.<sup>٢</sup> وقاعدة الحاجة هذه يجب أن لا تتعارض مع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «لا ضرر ولا ضرار».<sup>٣</sup>

والقاعدة الثانية هي السيطرة؛ فالشرعية تستثمر السيطرة في المالك. فالأحيان إذا لم يُنتفع بها بأن تُصان وتُمدد وتُبنى وتُهدم، فلن تكون مفيدة لمستخدميها. أي أن أي عين لا بد وأن يُسيطر عليها فريق له الانتفاع والتصرف السائق شرعاً لا ينازعه فيه منازع لأن الانتفاع لا يكتمل بالتنازع بين الناس. وأغلب تعاريف الملكية، إن لم تكن جميعها، تذكر السيطرة أو حق التصرف أو المقدرة على التصرف كشرط للملكية. فقد عرف ابن تيمية (ت ٧٢٨) من المذهب الحنبلي الملكية بقوله: «هو القدرة الشرعية على التصرف في الرقبة»، وعرفه القاضي حسين بن محمد المروزي (ت ٤٦٢) من المذهب الشافعي بأنه «اختصاص يقتضي إطلاق الانتفاع والتصرف»، وعرفه ابن الهمام (ت ٨٦١) من المذهب الحنفي بقوله: «الملك هو قدرة يفتها الشارع ابتداءً على التصرف». ومن هذا يستنتج العلماء أن هناك أشياء لا تملك لاستحالة السيطرة عليها، مثل أضعة الشمس وطبقات الهواء، وأشياء لا تملك لصعوبة السيطرة عليها، مثل السمك في البحر.<sup>٤</sup> أي أن قاعدتي الحاجة والسيطرة دون الإضرار بالآخرين هما مدخلان لابتداء الملكية.

### ملكية العلو كمثال

لنأخذ الآن ملكية العلو كمثال لتوضيح أهمية هاتين القاعدتين وكيفية استخدامهما من قبل العلماء لتحديد ما يُشرع فيه المالك ابتداءً. ولنبداً بالحاجة، هناك خلاف في حكم من يملك أرضاً أو مبنى هل يملك ما تحته؟ يقول القرافي (ت ٦٨٤) إن فقهاء المذهب المالكي لم يختلفوا في ملك ما فوق البناء من الهواء ولكن في السفلى، ولحاجة الناس للعلو في الأبنية للاستسراف والنظر إلى المواقع البعيدة من الأنهار ومواقع الفرح والتزهر، ولحاجة الناس للاحتجاب عن غيرهم بملو بنااتهم، وغير ذلك من المقاصد التي لا تتوفر دواعيهم في بطن الأرض على أكثر مما يستمسك به البناء من الأساسات، وحيث إن الشرع له قاعدة «وهو إنما يملك لأجل الحاجة، وما لا حاجة فيه لا يشرع فيه المالك، لذلك لم يملك ما تحت الأبنية من تخوم الأرض بخلاف الهواء إلى منان السماء». وقد رد ابن الشاط (ت ٧٢٢) بقوله: «إذا كانت القاعدة الشرعية أن لا يملك إلا ما فيه الحاجة، وأي حاجة في البلوغ إلى منان السماء؛ وإذا كانت القاعدة أنه يملك ما فيه الحاجة، فما المانع من ملك ما تحت البناء لحفر بئر يعمقها حافرها ما شاء». ويشير ابن الشاط أن «من أراد أن يحفر مطموقة تحت ملك غيره يتوصل إليها من ملك نفسه ينع من ذلك بلا ريب»<sup>٥</sup>. وجاء في القواعد للزرکشي (ت ٧٩٤) من المذهب الشافعي بأنه «ينبغي أن لا يملك (أي الأرض) من قراره إلا ما تدعوها الحاجة إليه دون ما سفل إلى سمح أرضين، إذ لا حجة له...»<sup>٦</sup>. إن هذه الأمثلة السابقة ما هي إلا إشارة لتوضيح دور الحاجة في تحديد الملكية.

أما بالنسبة للسيطرة لتحديد ما يشرع فيه المالك، فلا خلاف هناك في أحقية مالك الأرض أو المبنى في تملية أو تعميق ميناء لأنه سيسيطر على ما سبنيه. ولكن اختلاف الفقهاء

في جواز بيع الفراغ فوق سطح المبنى، أو جواز بيع حق التملك لأن هذا الفراغ لا يسيطر عليه المالك. فذهب الحنفية بدمج الجواز، فيقول ابن عابدين (ت ١٢٥٢) بأنه «إذا كان السفلى لرجل وعوله لآخر فسطحا أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو ولم يجر، لأن المبيع حينئذ ليس إلا حق التملك، وحق التملك ليس مالاً، لأن المال عين يمكن إحرازها وإمسакها، ولا هو حق متعلق بالمال، بل هو حق متعلق بالهواء، وليس الهواء مالاً يباع»<sup>١٠</sup>. وقد وافقهم في ذلك الشافعية، ففي الفروق للرجاني (ت ٤٨٢): «إذا نضرت أخصان شجرة في داره إلى دار جاره كان لجاره منعه منها، فإن صاحبه عنها يعمد على أن يتركها في هواء داره، لم يجر، لأنه أخذ الموضع من مجرد الهواء، وذلك لا يجوز». وجاء في المحلى في المذهب الطاهري: «ولا يحل بيع الهواء أصلاً، كمن باع ما على سقفه وجدوانه للبناء على ذلك، فهذا باطل مردود أبداً، لأن الهواء لا يستقر فيضبط بملك أبداً، إنما هو متعرج يضي منه شيء ويأتي آخر أبداً. فكان يبيع أكل مال بالباطل، لأنه باع ما لا يملك ولا يقدر على إمساكه، فهو بيع شرر، وبيع ما لا يملك، وبيع مجهول، فإن قيل، إنما بيع المكان لا الهواء، قلنا، ليس هناك مكان أصلاً غير الهواء، فلو كان ما قلتم لكان لم يبيع شيئاً أصلاً، لأنه عدم، فهو أكل مال بالباطل حقا. فإن قيل، إنما باع سطح سقفه وجدوانه، قلنا، هذا باطل هو أيضاً، لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل»<sup>١١</sup>. أما المالكية وجمهور الحنابلة فقد أجازوا بيع الهواء لمن ينتفع به؛ ففي تهذيب الفروق: «وأما الأهوية فقد اتفقوا (أي فقهاء المالكية) فيها على قاعدة أن حكمها تابع لحكم الأبنية، فهو الوقف وقف، وهواء الطلق طلق، وهواء الموات موات، وهواء المملوك مملوك ... بل قد نص أصحابنا على بيع الهواء لمن ينتفع به»<sup>١٢</sup>.

ولقد اتفقت آراء جميع المذاهب أن بإمكان المالك أن يبيع أي جزء من مبنائه كالدير الثاني، إذا كان مبنياً، حيث إن هذا الجزء محدد ومعطى، أي يسيطر عليه، لذلك فهم يقررون ما هو معروف بملكية الطبقات. وإذا انهدم العلو فإن صاحبه يظل مالكا لهوائه، وفي هذا يقول ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥) في قواعده: «إن صاحب السفلى لا يجبر على البناء لأجل صاحب العلو، لكن صاحب العلو له أن يبني الخيطان ويسقف عليها ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به حتى يعطيه ما بني به السفلى»<sup>١٣</sup>. بينما يقول الشافعي (ت ٢٠٤): «وإن سقط البيت لم يجبر صاحب السفلى على البناء، وإن تطوع صاحب العلو بأن يبني السفلى كما كان، وبني عوله كما كان، فذلك له وليس له أن يمنع صاحب السفلى من سكنته ونقص الجدران له متى شاء أن يهدمها، ومتى جاءه صاحب السفلى بقيمة بنائه كان له أن يأخذه منه ويصير البناء لصاحب السفلى، إلا أن يختار الذي ينشئ أن يهدم بنائه فيكون ذلك له...»<sup>١٤</sup>. ومن اليهودي أن هذين الرأيين لهما تأثيران مختلفان على البيئة»<sup>١٥</sup>.

أخي القارئ: إذا قرأت ما ذكرته هنا عن ملكية الطو واضعاً في ذهنك مبدأ الحاجة والسيطرة في تحديد الملكية فستدرك دورهما لتحديد ما يصح للأفراد أن يتملكوه. وهناك استنتاجات أخرى كثيرة لتأثيرهما على البيئة، وقد استخدمت ملكية الطو كمثال توضيحي فقط. ومن هذا المجال يمكن القياس والقول بأن الأراضي غير المملوكة كالصحاري والموات ليست ملكاً لأحد، وهذا الاستنتاج ناتج عن سؤاليين. الأول، هل بإمكان أحد السيطرة على الصحراء؟ والثاني، هل يحتاج إليها هذا الذي يحاول السيطرة عليها كائنات من كان؟ فإذا



استخدمنا قاعدتي الحاجة والسيطرة لتحديد الملك، نصل إلى نتيجة أساسية وهي أن الأراضي غير المملوكة كالموات ليست ملكاً لأحد، ولا حتى الدولة. لقد تناقشت مع زميل لي، وقلت له، إن أي دولة أو مؤسسة لا يمكن لها أن تمتلك الأراضي غير المملوكة بناءً على قاعدتي الحاجة والسيطرة، ولكن عليها حماية هذه الأراضي من الأعداء. فأجاب: «إن الدولة تتحمل عموم المسلمين، كما أن أي دولة لا بد وأن تحتاج إلى الكثير من الأراضي لمنشأتها مستقبلاً كبناء مطار مثلاً. قلت، في تلك الحالة على الدولة أن تحدد بعض المناطق التي قد تحتاج إليها مستقبلاً لتملكها، فالأرض ملك لمعوم المسلمين كما هو معروف. فأجاب قائلاً، ولكن من يعلم أين ومتى ستقرر الدولة إنشاء مطار أو مدينة حديثة أو ميناء بحري؟ وهنا شرحت له أنني من إحياء الموات.

## الإحياء

أخي القارئ، إن الإحياء هو البذرة التي جعلت من المدينة التقليدية حديقة تعج بالأيان ذات الإذعاني المتحد. ولعل قراءة الصفحات التالية قد تكون ملة بعض الشيء، لمصطلحاتها الفقهية، ولكن لا بد لنا من ذلك لنذكر غرس الشريعة لبذرة الإحياء في البيئة التقليدية. ولعل الإحياء هو أهم ما يميز المدينة التقليدية عن غيرها من المدن.

إن الاستيلاء على الأراضي كان أمراً شائعاً في القرون الأولى للإسلام، حيث أنشئت المدن في المناطق المفتوحة أو التي أسلم أهلها وهافت هذه المدن ازدهاراً مفاجئاً مما يتطلب التوسع وتمتدتها. لذلك، فقد حظي موضوع إحياء الأرض باهتمام كبير ودراسة مستفيضة من العلماء، وكانت الأراضي غير المملوكة وغير المستخدمة تسمى بالموات، كما كانت هناك مبادئ وأصناف متبعة لامتلاك هذه الأراضي عملاً بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له».

هناك خلاف بين المذاهب في تعريف الأرض الموات وبالتالي في الحكم عليها. فلقد عرفها الحنفية أنها الأرض التي لم يكن فيها أثر زراعة، ولا بناء لأحد، وليست ملكاً لأحد، ولم تكن من مرقاق البلد كأن تكون محتلة لأهل قرية ما أو مرعى ودوابهم وما شابه ذلك، وأن تكون خارجة من البلد بحيث إذا وقف على أذنائها من العامر مناد بأعلى صوته لم يسمعه أقرب الناس إليها من العامر.<sup>١٤</sup> ومن الواضح أن هذا التعريف يخرج كل الأراضي المحيطة بالعامر من الإحياء، لأنها لا تعتبر مواتاً في المذهب الحنفي، فالأراضي المتاخمة لأرض معمورة كمزرعة لا يمكن إحيائها، وكذلك الأراضي التي هي خارج أسوار المدن مثلاً. ويقول الماوردي في هذا مبتدأ (ت: ٤٥٠) رأي المذهب الحنفي: «وهذان القولان (يعني قول أبي حنيفة وأبي يوسف، ت: ١٨٢) يخرجان عن المصنف في اتصال العمارات ويستوي في إحياء الموات جيرانه والأبعد». فكما تعلم أخي القارئ فإن مباني وعقارات البيعة التقليدية متلاصقة. فكيف تكون متلاصقة إذا لم تكن أراضيها مواتاً ثم أحييت؟ وهنا ما قصده الماوردي، وإله أعلم، بقوله «يخرجان عن المهور في اتصال العمارات». أما المذاهب الثلاثة الأخرى فلا تتفق مع المذهب الحنفي في اشتراط البعد عن العامر. فالموات عند الشافعية كما عرفه الماوردي، هو كل ما لم يكن حامراً

لقد كان الإحياء من أهم الوسائل لإبتداء الملكية في الشريعة الإسلامية، وتروى في السورة المجيدة ٢٠١، منطقة خارج مكة المكرمة قام السكان فيها بإحياء الأرض وهم أن ذلك مخالف للنقطة الحالية. لاحظ كيف أن الناس سوروا الأرض أولاً ثم بنوا الشرف والجبوت داخلها. لاحظ أيضاً أن الأراضي المسورة أكبر مما يحتاجه السكان وذلك تحسباً للمستقبل حيث أن للأرض قيمة شرائية في أيامنا هذه، وهذا لم يكن الحال في البيئة التقليدية كما سنرى.



ولا حرياً لأمير وإن كان متصلاً بعامر. وقال الشافعي رحمه الله (ت: ٢٠٤)، «بلاد المسلمين شيثان، عامر وموات، فالعامر لأهله كل ما صلح به العامر إن كان مرفقاً لأهله من طريق وفاء، ومسيل ماء أو غيره فهو كالعامر في أن لا يملك على أهله إلا بإذنهم، لهـ. والموات هو الأرض الخراب الدارسة...»<sup>١٥</sup> وعند المالكية الموات هو الأرض التي لا مالك لها ولا ينتفع بها. وعرفها المتأخرون بأنها كل أرض بائنة لم يعلم أنها ملكت أو ملكها من لا عصمة له.<sup>١٦</sup> وكما هو ملاحظ فإن جميع هذه التعاريف وغيرها لا تقم الحاكم أو الدولة كمالك للأرض الموات، وهذا الاستنتاج مهم للنموذج الإذعاني المتحد كما سيوضح بإذنه تعالى.

وأهمية موضوع الإحياء بالنسبة لنا هو في أن السيطرة على الأرض الموات واستخدامها أدت إلى ملكية الأرض للفريق الذي استخدمها وسيطر عليها. أي أن الأراضي المحيية كانت في النموذج الإذعاني المتحد، فهناك الكثير من الأدلة من أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم وأخلفاءه، وبعض المحاكم وآراء الفقهاء، التي تؤكد أن زراعة أو بناء الأرض جلبت الملكية لحصي الأرض الموات.

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «العباد عباد الله، والبلاد بلاد الله، ومن أحيا أرضاً ميتة فهي له»<sup>١٧</sup>، وفي حديث آخر في الموطأ قال صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضاً فهي له، وليس لمرق ظالم حق»، وأضاف مالك (ت: ١٧٩)، «وعلى ذلك الأمر عندنا». وفي حديث ثالث ذكره الإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سالم (ت: ٢٢٤) قال صلوات الله وسلامه عليه: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له. وما أكلت الحافية منها فهي له صدقة». وفي صحيح البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق». وفي الواقع، فإن أحاديث الإحياء كثيرة جداً ومروية بطرق مختلفة ومقبولة الأسانيد. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ذكرها حميد بن زنجويه (ت: ١٢٥) في كتاب الأموال ست مرات، وذكرها يحيى بن آدم القرشي (ت: ٢٠٢) في كتاب الخراج أكثر من ثلاث عشرة مرة وبأسانيد وألفاظ مختلفة دلالة على تأكيد تطبيقاتها. مثلاً، قال صلى الله عليه وسلم: «من أحاط حائطاً على شيء، فهو

له<sup>١٨</sup>. ومن هذه التطبيقات ما رُوِيَ من أن رجلاً جاء إلى علي رضي الله عنه فقال: «أُتيت أرضاً قد خربت وصجز عنها أهلها، فكربت أنهاراً وزرعها. قال: كل شيئاً وأنت مصبح غير مفسد، معمر غير مخرب». ولقد كانت الدولة تعترف بملكية أولئك الذين أحيوا الموات، ففي كتاب الأموال أن حكيم بن رزيق قال: «قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي (يأمره) «إن من أحيأ أرضاً ميتة بنبات أو حرث، ما لم تكن من أموال قوم ابتاعوها من أموالهم، أو أحيوا بعضاً وتركوا بعضاً، فأجوز للقوم إحياءهم الذي أحيوا بنبات أو حرث». وذكر ابن قدامة (ت ٦٢٠) بأن عروة قال: «قضى بذلك (يعني الإحياء) عمر بن الخطاب في خلافته وعامة فقهاء الأمصار على أن الموات يملك بالإحياء وإن اختلفوا في شروطه<sup>١٩</sup>. وما ذكر سابقاً ما هو إلا القليل للتأكيد على أن أولئك الذين أحيوا الموات أصبحوا ملاكاً لها.

والآن سأذكر بعض مبادئ الإحياء التي قد لا تبدو متعلقة بموشوعتنا (الإذعائي المتحد)، ولكن ستظهر العلاقة عند التعليق عليها بمجتمعة فيما بعد.

يتفق الفقهاء في أن الأراضي المملوكة وغير العامرة لا تملك بالإحياء، ولكن الاختلاف في ما كان عامراً من أراضي المسلمين فخرّب وصار مواتاً عاطلاً على ثلاثة أقوال، قال مالك، يملك بالإحياء سواء عُرف أربابه أو لم يعرفوا، لأن أصل هذه الأرض مباح، فإذا تركت حتى تصير مواتاً عادت إلى الإباحة، كمن أخذ ماءً من نهر ورده فيه. وقال الشافعي بأنه لا يملك بالإحياء، سواء عُرف أربابه أو لم يعرفوا. أما أبو حنيفة فقال إن عُرف أربابه لم يملك بالإحياء، وإن لم يعرفوا ملك بالإحياء. بإذن الإمام. وتجمع المذاهب الأربعة أن ما كان عامراً من أراضي غير المسلمين فخرّب وصار مواتاً عاطلاً فهي كالأموات، كالذي لم ينجث فيه عمارة، فيجوز إحياءه<sup>٢٠</sup>.

ولكن مامي الأعمال المطلوبة للإحياء والمؤدية للملكية الأرض؟ هي كل ما نلزم من الأعمال للوظيفة المحيية من أجلها الأرض بناءً على عرف أهل المنطقة التي بها الأرض الموات. وفي هذا يقول الماوردي، «وصفة الإحياء معتبرة بالعرف فيما يراد له الإحياء. لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلق ذكره إجابة على العرف المجهود فيه، فإن أراد إحياء الموات للسكنى كان إحياءه بالبناء والتسقيف، لأنه أول كمال العمارة التي يمكن سكناها». ويظهر أنه لاختلاف الأعراف من منطقة إلى أخرى اختلفت آراء الفقهاء في تحديد المطلوب للإحياء. فمثلاً، لا يشترط أبو يعلى الخنيلي (ت ٤٥٨) التسقيف للإحياء للسكنى مثل الماوردي، فيقول: «وصفة الإحياء فيما يراد للسكنى حيازتها ببناء حائط، ولا يشترط فيه تسقيف البناء»، أما بالنسبة للزراعة فيقول: «وفيما يراد للزرع والفرن أحد شيئين: إما حيازتها بحائط، أو سوق الماء إليها إن كانت يمساً، أو حيسه عنها إن كانت بطنح (ساحل الطبيعة وهي الأرض ذات الماء المستنقع)، لأن إحياء اليبس بسوق الماء إليه، وإحياء البطائح بحبس الماء عنها حتى يمكن زرعها وغرسها». وإحياء قرية في الصحراء يكون، كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة «بتسوية أرضها، وبناء جدر حولها وتقسيمها بهوتاً ودوراً وحوائطاً ونحو ذلك». ولا يشترط للملكية الأرض المحيية بأن تسكن أو تزرع، إنما تهيتها فقط للزراعة أو السكن. وفي هذا يقول الماوردي (وهو شافعي المذهب)، «وغلط بعض أصحاب الشافعي فقال: لا يملك (أي الأرض

المحياة) حتى يزرعه أو يقرسه، وهذا فاسد لأنه بمنزلة السكنى التي لا تعتبر في تلك المسكون». وفي توضيح صفة الحائط المراد تحيط الأرض بها لإحياء الأرض يقول ابن قدامة: «ولا بد أن يكون الحائط منيعاً من وراءه ويكون مما جرت العادة بمثله ويختلف باختلاف البلدان ولو كان مما جرت عادتهم بالحجارة وحدها كأهل حوران وفلسطين أو بالطين كالغطاطر لأهل غوطة دمشق أو بالخشب أو بالقصب كأهل الفجر كان ذلك إحياء». وفي المجموع: «والإحياء الذي يملك به أن يعمر الأرض لما يريد، ويرجع في ذلك إلى العرف، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الإحياء ولم يبين فصل على المتعارف، فإن كان يريد للسكنى فإن (كذا)، وقد تكون (كان) يعني سور الدار من اللين والأجر والطين والجص إن كانت عادتهم ذلك، أو القصب أو الخشب إن كانت عادتهم ذلك، ويستق ويصحب عليه الباب لأنه لا يصلح للسكنى بما دون ذلك، فإن أراد مراحاً للنعيم أو الحظيرة للشوك والخطب بنى الحائط ونصب عليه الباب، لأنه لا يصير مراحاً وحظيرة بما دون ذلك...»<sup>٢١</sup> ومن هذا يتضح أن الأعراف هي التي تحدد معنى الإحياء. وستنقل على الإحياء بعد توضيح الانقطاع لأشراكهما في بعض الخصائص.

## الانقطاع

الانقطاع هو إقطاع الإمام (الحاكم) المستنقطع (أي الشخص الذي سيأخذ الأرض) قدر ما يتبها له صمته، كأن يعطي الحاكم أرضاً لرجل في منطقة ما ليصيرها كما هو الحال في أماننا هذه، وهي ما تعرف بـ «أراضي المتح» في السعودية.<sup>٢٢</sup> وبالطبع لا يكون للسلطان إقطاع ما كان مملوكاً لأحد، ولكن له أن يقطع من الموات، أو مما تملكه الدولة (بيت المال). والانقطاع نوعان: إقطاع تملك وإقطاع استغلال. وقد قسم العلماء الأرض المقطعة إلى ثلاثة أقسام: موات وعامر ومماد. «وسترکز هنا على الموات والذي قُسم أيضاً إلى نوعين: الأول هي الأرض التي كانت ولا تزال مواتاً، لما روى وائل بن حجر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه أرضاً فأرسل معاوية أن أعطه إياه أو أعطه إياه»<sup>٢٣</sup>. والنوع الثاني هي الأرض التي كانت عامرة وخربت فصارت مواتاً. وهذا النوع يجوز للحاكم إقطاع ما كان معموراً منه بغير المسلمين، واختلف الفقهاء في حكم ما إذا كانت بيد المسلمين قبل أن تصير خراباً، وأقوالهم هي نفس الأقوال بشأن الإحياء»<sup>٢٤</sup>.

ولكن تذكر أخي القارئ أنه استناداً إلى ما شُرح في الملكية عن الحاجة والسيطرة، فإن بيت مال المسلمين لا يملك الأرض غير المملوكة سواء كانت للأفراد أو للجماعات، أي أن الدولة لا تملك الأرض غير المملوكة كالموات؛ وهذا من حكمة الشارع «فالأرض أرض الله والعباد عباد الله. وفي هذا يقول الشافعي بعد ذكر حديثين للإحياء: «ففي هذين الحديثين وغيرهما الدلالة على أن الموات ليس ملكاً لأحد بعينه... والمدينة بين لابتين تنسب إلى أهلها من الأوس والخزرج ومن فيه من العرب والعجم، فلما كانت المدينة صفين أحدهما معمور ببناء وحفر وغراس وزرع، والآخر خارج من ذلك، فأقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخارج من ذلك من الصحراء استدلتنا على أن الصحراء وإن كانت منسوبة إلى حي بأعيانهم ليست ملكاً لهم كملك ما أحيوا...». فإذا ملك الأراضي الموات لبيت المال، لكان التصرف بها في أيدي

الحكام وأموالهم، وهذه كارثة كما ستري. ويقول الإمام محمد أبو زهرة في أهواء الحكام، «وقد رأينا بعض الذين يكتبون في المسائل الإسلامية يقول، إن الملكية وظيفة اجتماعية ولا نرى مانعاً من استعمال هذا التعبير، ولكن يجب أن يعرف أنها بتوظيف الله تعالى لا بتوظيف الحكام، لأن الحكام ليسوا دائماً عادلين، فلو كانوا عادلين دائماً كعمر بن الخطاب أو عثمان بن عفان أو الصديق أو علي أو عمر بن عبد العزيز لقلنا، إن التوظيف منهم سيكون دائماً في دائرة العدل والحق وما شرعه الله تعالى، ولكن إذا صادفنا عادلاً فسجد غيره مراراً...». ويقول ابن رجب الحنبلي في استيلاء الملوك على سواد العراق واستقطاعهم واستصنائهم لأنفسهم وأهوانهم: «ولهذا كان أهل الورع الدقيق من العلماء كابن سيرين والثوري وأحمد يتشددون في قطاع الأمراء وموالاتهم لأنفسهم وأهوانهم، ولا يرون السكنى فيها ولا الأكل من زرعها لأنها في أيديهم كالغصب، لأنها من مال التي، وهم مستولون عليها بغير حق ولا يطلون المسلمين بخراج ولا غيره».<sup>٢٦</sup>

وإذا لم تكن الأراضي غير المملوكة ملكاً لبيت مال المسلمين، فالسؤال في هذه الحالة هو: ماهي الأراضي العامرة والتي يملكها بيت المال، ويُقطع منها السلطان للأفراد إضافة إلى الأراضي الموات؟ ولا أقصد في هذا السؤال الأراضي التي بها المادن، ولكن الأراضي الصالحة للإعمار من سكن أو زرع أو استثمار للمال أو المجهود مثل إنشاء مصنع أو مزرعة. وفي هذا نحتاج إلى بحث شامل لتحديد طرق ورود الأراضي العامرة لبيت مال المسلمين. والظاهر لي الآن هو أن من أهم هذه الطرق الصوافي والأراضي المصطفاة لبيت المال من الناس والمفنائم. وكل هذه المصادر تادرة في أيامنا هذه. فالصوافي هي ما أسطفاه الإمام لبيت المال من فتوح البلاد، كأموال الحكام وأهلهم أو أموال رجل قتل في الحرب أو ما هرب عنه أربابه، ومثل ذلك ما أسطفاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض السواد ووضع ديوان الجيوش. أما الأراضي المصطفاة لبيت المال من الناس، فكما حدث في المدينة عندما أعطى الأنصار الأراضي التي لم يتمكنوا من استثمارها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.<sup>٢٧</sup> ومن هذا يتضح بأن أكثر الاقطاعات لابد وأن تكون من الأراضي الموات، والقليل جداً من بيت مال المسلمين إذا ما قورنت بالموات.

ثم يأتي السؤال: إذا كان للناس إحياء الموات دون إذن الإمام، فلماذا الاقطاع من الأراضي الموات؟ أي إذا كان للناس الإحياء من الموات، فلماذا يذهبون للسلطان أو ينتظرونه ليقطعهم؟ فإمكانيهم الإحياء؟ والإجابة هي أن استخدام الاقطاع تركّز أكثر في حالة بناء المدن الجديدة كيمد. وهذا واضح من كثرة ماذون من الاقطاعات في كتب التاريخ. فلقد استخدمها البلاذري (ت ٢٧٩) مغلاً في كتابه فتوح البلدان في أكثر من خمسين موضعاً. وفي أحد هذه المواضع يقول: «ثم استخلف أمير المؤمنين جعفر لتوكل على الله، رحمه الله، في ذي الحجة سنة اثنين وثلاثين ومائتين، فأقام بالهاروني وبني بناء كثيراً «أقطع الناس في ظهر سر من رأى بالخائر الذي كان المصنم بالله احتجره بها قطاع، فأتسعوها بها وبني مسجداً جامعاً كبيراً وأعظم النفقة عليه وأمر برفع منارته لتعلموا أصوات المؤذنين فيها حتى نظر إليها من فراسخ، فجمع الناس فيه وتركوا المسجد الأول، ثم أنه أحدث مدينة سماها المتوكلية وعمرها وأقام بها «أقطع الناس التلطاء».<sup>٢٨</sup>

وكل ما أريد أن أخلص إليه من السابق، هو أن الأراضي غير المملوكة لا لأفراد ولا لبيت مال المسلمين، وأن هذه الأراضي كانت تعتبر مواتاً، وأن الإحياء والاقطاع هما الوسيطان الأساسيتان لابتداء الملكية في أي منطقة عامرة. وأن إقطاع الأراضي كان أمراً شائعاً وعمل به الكثير من الحكام، وهذا معناه أن الأراضي الموات في الغالب، والأراضي المملوكة لبيت المال أحياناً، تملك بالإحياء (كما سنرى في الفصل الخامس). أي أنه لم يكن هناك أي عائق أمام من أراد أن يعمل ليمتلك قطعة من الأرض، والكل يعلم أن هذه هي العقبة الأولى في أيامنا هذه. والسؤال البديهي في هذه الحالة هو: لم لا يتنافس الأفراد، وبالأخص المحتاجون منهم، في إحياء الأرض وإعمارها إذا علموا أن كل أرض موات تملك بالعمل، وأن أي قطعة أرض لا مالك لها تعتبر مواتاً؟ نعم والاف نعم، سيمولون ويحيون الموات.

## قواعد الإحياء والاقطاع

لبيت مبادئ الملكية (السيطرة والاستخدام) هي التي حفت الناس على العمل لإتمامك عقار فقط، بل أغلب قواعد الإحياء والاقطاع، إن لم تكن جميعها، شجعت الأفراد ودفعتهم للمبادرة والعمل لامتلاك أرض ووضعها في الإزعان للتحث، وسأذكر بعض هذه القواعد (الاحتجار والإعمال واستعمار المجهودات وإذن الإمام أو السلطات) ثم أعلق عليها بمشعة.

### الاحتجار

الاحتجار هو تعليم الأرض الموات أو الأرض المقطعة بغية البدء في إحيائها، وقد يكون التعليم بوضع علامات من الحجارة أو التراب أو هوس أخشاب أو تسوير الأرض بحائط أو عرّك أو ماهايه ذلك، يُستدل على حدودها (الصورتان ٢،٢ و ٢،٣). وقد ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «هادي الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين»، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين»، وذلك لأن رجالاً كانوا يحتجرون من الأرض ما لا يعملون فيها. ويضيف أبو يوسف (ت ١٨٢): «فإن لم يحيها (أي المحتجر) بعد ثلاث سنين فهو في ذلك للناس شرع واحد، فلا يكون أحق به بعد ثلاث سنين». وأما بالنسبة للاحتجار كخطوة أولى للإحياء، فإن المذهب الحنفي يعتبر المحتجر «أحق بالأرض من غيره حتى لم يكن لغيره أن يزعمه لأنه سبقته يده إليه والسبق من أسباب الترجيح ... ولا يقطعها الإمام غيره». <sup>٣٠</sup> ويعتبر الشافعية المحتجر أحق من غيره اختصاصاً لا ملكاً، ففي نهاية المحتاج: «من شرع في عمل إحياء لم يتمه كضر الأساس أو علم على بقعة ينسب أحيار ... لمحتجر عليه، أي مانع لغيره منه ما فعله، وحينئذ هو أحق به من غيره، اختصاصاً لا ملكاً». <sup>٣١</sup>

وقد ترك بعض فقهاء الشافعية والحنابلة مدة الاحتجار لرأي الإمام والمعرف ولم يتيدوها بثلاث سنين، ففي حاشية الباجوري (ت ١٢٧٧): «فإن طالت عرفاً مدة تحجره بلا عذر قال له الإمام: احبي أو ترك». <sup>٣٢</sup> ومن كل هذا يتضح أن الأرض للمحتجر لا تعتبر مملوكة على رأي



الشكل

٢،١



إن فكرة الإحياء بعد الاحتجار لا تزال قارس في بعض المواقع من العالم الإسلامي والتي لم تصل إليها السلطات بعد. فلصورة ٢،٢ من جيرة للديفيمية بالسعودية تترك احتجار أرض بأعمدة خشبية ثم البدء في البناء. بينما توضح الصورة ٢،٣ أرض مختجرة بأعمدة وقد تم إحيائها. لاحظ مواقع الأعمدة في الشكل ٢،١.

أكثر الفقهاء، ولا يجوز بيعها إذا لم تحس، وفي هذا يقول أبو يعلى الحنبلي: «ولو أراد المحتجر على الأرض بيعها قبل إحيائها لم يجز على ظاهر كلام أحمد ...» ولم يجز بيعها أيضاً على الظاهر من المذهب الشافعي، وجوزه كثير من أصحاب الشافعي. ولقد كان بعض الحكام يأخذون الأرض التي عجز عن عمارتها المقطع له لتعطى لغيره. فيذكر البلاذري بأن زياداً «كان يقطع الرجل القطيمة ويدعه ستنين فإن صبرها وألا أخذها منه، فكانت الجصوم لأبي بكر ثم صارت لعمد الرحمن ابن أبي بكرة ...»<sup>٢٦</sup> ويظهر أن مبدأ استرجاع الأرض المقطعة من لا يقدر على إحيائها بدأت بفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أخذ ما لم يتمكن بلال بن الحارث من إحيائه من الأرض المقطعة له من رسول الله صلى الله عليه وسلم.<sup>٢٧</sup>

### الإهمال

لقد قال جمهور الفقهاء إن الملك لا يكون مرهوناً بوقت معين عند ثبوته، أي لا يكون ملكية المنافع لفترة معلومة مثل المستأجر للمنزل أو الحائز أو ملكية شخص لدار أو مزرعة لفترة طويلة معلومة كتسع وتسعين سنة، بل إن ملكية الأعيان في الشريعة هي ملكية مؤبدة ما لم يكن هناك سبب ذائل للملك مثل البيع. لذلك يأتي السؤال: هل يزول الملك بالإعراض عن الملوك أو إهماله؟ اتفق جمهور الفقهاء بأن ما يبتلى من الأعيان لا يقبل الإسقاط، كمن أطلق دابته وأخذها آخر، فإن الآخر لا يملكها؛ وكذلك الأرض المشتراة أو المصطاة، لا تزول ملكيتها بإهمال مالكها حتى وإن صارت خراباً.<sup>٢٨</sup> ولكن هناك استثناءات لهذه القاعدة.<sup>٢٩</sup>

وماذ عن الأرض المحيطة، هل تسقط ملكيتها بالإهمال؟ هناك قول بأن ما ملك بالإحياء، ثم ترك حتى عاد موأناً فهو كالذي قبله سواء. فقال مالك (ت ١٧٦): «يملك هذا لمصوم قوله، من أحيى أرضاً ميتة فهي له، ولأن أصل هذه الأرض مباح، فإذا تركت حتى تصير موأناً عادت إلى الإباحة كمن أخذ ماءً من نهر ثم رده فيه». وذهب بعض الحنفية إلى قول مشابه، لأنهم اعتبروا الإحياء إثباتاً للملك الاستفلاك وليس الرقبة. ولكن هذا الرأي يخالفه جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة، فيقول ابن قدامة: «ولنا: أن هذه الأرض (يعني الأرض المحيطة) يعرف مالكاها، فلم تملك بالإحياء كالتي ملكت بشراء أو عطية ... ولأن سائر الأموال لا يزول الملك عنها بالترك ...»<sup>٣٠</sup>.

### استثمار المجهودات

كما لاحظنا فلا بد للمحسي أو المقطعة له الأرض من وضع بعض المجهود من عمارة أو زراعة ليملك الأرض. وحتى للإحتجار، فلا بد للشخص من بذل بعض المجهود للحصول على حق الاختصاص مثل بناء حائط مثلاً. أي أن مبدأ الملكية باستثمار بعض المال أو المجهود قد يؤدي إلى التشاح (النزاع) بين الناس. فقد يقوم شخص ما بإحياء أرض يملكها آخر ظناً منه أنها موات، أو حتى عمداً للإضرار به. وفي هذه الحالة، فإن مجهودات هذا الذي استثمر في أرض غيره لا تصحح. فكيف هذا؟

قال صلوات الله وسلامه عليه: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فله نفعته، وليس له من الزرع شيء». وقد ورد أن «رجلاً أحيا أرضاً مواتاً؟ ففرس فيها، وصمر، فأقام رجل البيت أنها له، فأختصما إلى عمر بن الخطاب، فقال لصاحب الأرض: إن شئت قومنا عليك ما أحدث هذا، فأعطيته إياه، وإن شئت أن يعطيك قيمة أرضك أطاك»<sup>٢٨</sup>. أما إذا أبى صاحب الأرض أن يعطي المامر قيمة عمارته، فيقول ابن الرامي (وهو بناء وفقهه من المذهب المالكي وتوفي في منتصف القرن الثامن الهجري): «تكون (أي الأرض) شركة بينهما، رب الأرض بقيمة أرضه براحاً، والعامر بقيمة عمارته، ولا يجبر المامر أن يعطي لرب الأرض قيمة أرضه ويخرجه منها»<sup>٢٩</sup>. وفي كتاب الأموال: «من ابتنى في أرض قوم، وهم شهود، فإن لم ينكروا فهم ضامنون لقيمة بنائه، وإن هم أنكروا فله نفعه، وعليه ما أحدث في أرضهم»<sup>٣٠</sup>. كما أن هناك مبدأ مأخوذاً به في أكثر الأقوال وهو أن المحي أحق من المتحجر، أي أنه إذا حجر شخص أرضاً فغطاها فجاء آخر فعمرها فالمحي أحق بها<sup>٣١</sup>. وأخيراً، هناك الكثير من النوازل (الحالات القضائية) المدونة من القرن الأول والتي يتضح فيها بجلاء تصادم المجهودات، وجميع هذه النوازل، والتي استخدمها الفقهاء لاستنباط الأحكام، لا تُصَبِّحُ مجهود من عمل في الأرض إلا إذا كان متدياً، وفي هذه الحالة فللمتدي ما بذل في الأرض متقوضاً<sup>٣٢</sup>.

### إذن الإمام أو السلطات

هناك خلاف بين الفقهاء في الحاجة إلى إذن الإمام للإحياء، فجمهور العلماء باستثناء الإمام أبي حنيفة وبعض فقهاء المذهب الحنفي قالوا إن من أحيا مواتاً ملكه حتى وإن كان ذلك من غير إذن الإمام<sup>٣٣</sup>. والظاهر هو أن هذا الخلاف نتج من عدة أمور منها: محاولة تجنب الناس التشاح وهو سبب اشتراط أبي حنيفة لإذن الإمام<sup>٣٤</sup>. ومنها الرجوع إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «ليس لأحد إلا ما طابت به نفس إمامه»<sup>٣٥</sup>. ومنها الأخذ بحديث الإحياء نفسه، هل قاله الرسول صلى الله عليه وسلم باعتباره إماماً حاكماً أو مشرعاً<sup>٣٦</sup>. وقد فرق الإمام مالك بين الأراضي المجاورة للعامر والأراضي البعيدة عنه، واشتراط إذن الإمام للمجاورة للعامر<sup>٣٧</sup>. غير أن الذي طبق في البيعة التقليدية في الغالب هو رأي جمهور الأئمة مثل الشافعي وأحمد بن حنبل وأبي يوسف وغيرهم (كما يستفح في الفصل الخامس) لأنهم رأوا أن أحاديث الإحياء واضحة ويجب أن لا يُشترط إذن الإمام لامتلاك الأرض المحيية. وفي «الأم» رد قوي للشافعي على أولئك الذين قالوا بضرورة إذن الإمام وقد وضعته في الحاشية<sup>٣٨</sup>. ورغم أن أكثر الحكام أخذوا برأي الإمام أبي حنيفة إلا أنه لم تكن لديهم القدرة الإدارية على تنفيذ ذلك لعدم وجود جهات تنظيمية كالبليات في أيامنا هذه في ذلك الوقت لتمنع الناس من الإحياء. أي أن رأي الجمهور هو الذي طبق في البيعة باستثناء بعض المدن الرئيسية، وسنعمل هذا في حينه.

وليس للمسلم الإحياء من غير إذن الإمام قط، ولكن على الإمام أيضاً التسليم بحق الملكية لمن أحيا أرضاً مواتاً من غير إذنه. وفي هذا يقول أبو الأصيل المودودي رحمه الله: «فلا يتوقف حق العامل في ملكية أرضه على إذن الحكومة، وهو يصبح مالكا لأرضه على ما قد خوله



الله ورسوله من الحق. وللحكومة أن تسلم بحقه وتقربه عليه إذا رُفع إليها الأمر عند النزاع». وذكر يحيى بن آدم القرشي (ت ٢٢٤) في كتابه القرواح: «أن رجلاً حجج على أرض ثم عطّلها، فجاء آخر فأخياها، فأختصما إلى عبد الملك، فقال: ما أرى أحداً أحق بهذه الأرض من أمير المؤمنين. ثم التفت إلى عروة بن الزبير قال قتال: ما تقول؟ قال: أقول إن أبعد الثلاثة من هذه الأرض أمير المؤمنين، قال: ولم؟ قال: لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «العباد عباد الله والبلاد بلاد الله ومن أحيا أرضاً ميتة فهي له». قال قتال عبد الملك: أنظروا إلى هذا يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لم يسمع منه. قال عروة: أفأكثر أو أكتب بما لم أسمع منه، أسمعته يقول: الظهر أربع والمصر كذا والمغرب كذا، إن الذين جاؤنا بهذا هم جاؤنا بهذا»<sup>٤٩</sup>.

### الحث على العمل

والآن لنلخص قواعد الإحياء والاقطاع وما تعنيه هذه القواعد للأفراد. من كل ما سبق نتضح لنا حقيقة ثابتة وهي أن الأرض لم تكن لها قيمة شرعية، ولم تقم الدولة قط أو أي مؤسسة حكومية ببيعها، ولكن كانت من نصيب أولئك الذين يعملون بها مقابل إعمارها. وهذه الحقيقة، وبرغم بساطتها، تعني الكثير بالنسبة للبيئة، فهي تعني أولاً تمييز الفرق وحهم على العمل. أي أن هناك نداءً من الشريعة للفرق المستخدمة لكي تستخدم الأرض غير المملوكة لتسيطر عليها وبالتالي تمتلكها. فإذا تيقن أي فريق أن بإمكانه إمتلاك أرض دون إذن الحاكم، فإنه بالتأكيد سيحبي الأرض التي سيحتاج إليها وخاصة إذا كان من الفقراء أو المستثمرين. وإذا تيقن المؤمن المحتاج بأن إحياء الأرض لا يؤدي إلى امتلاكه للأرض فقط، ولكن أيضاً إلى نيل الثواب من الله عز وجل لقوله صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر، وما أكله الموالي منها فهو له صدقة»<sup>٥٠</sup> فإنه سيميل لا محالة. وإذا علم المسلم بأن الأراضي غير العامرة تعتبر مواتاً بالنسبة لبعض المذاهب، أو تعتبر موافقة مبدئية من أصحابها لإحيائها لأن أصحابها لم يملكوها بعد بناءً على رأي بعض المذاهب الأخرى، فإنه سيميل. وإذا علم فريق أن الأرض المحيطة التي أهلها مَحْيُوهَا ستعود مواتاً في رأي بعض المذاهب، فإنه سيمتلكها بإعمارها، فسيُفكر بالتأكيد بالعمل. وإذا أدرك الفريق المحي للأرض أن أرضه التي أحياها إذا لم يستمر في إعمارها قد تعود مواتاً ومن ثم قد يحبيها الآخرون فإنه سيجد بالعمل. وإذا علم الفريق أن الأرض التي وهبت له كإقطاع إذا لم تُعمّر في فترة معلومة (ثلاث سنوات في الغالب) فسُأخذ منه فلا بد له من العمل. وإذا علم الفريق بأن الأرض التي احتجزها أو التي أخذها كإقطاع لا تعتبر ملكاً له، وقد يحبيها آخرون ويأخذونها منه، لأن المحي أحق من المحتجز في ملكية الأرض، فسيُطالب للعمل لإثبات إعمارها ليمتلكها. وإذا علم فريق ما أن أي استثمار من مبانٍ أو هُرس يضعه في أرض موات ثم يتضح بأنها مملوكة لقوم آخرين، فإن استثماره لن يضيع هباءً بل سيُدفع له ما بذله في الأرض أو يصبح شريكاً لملك الأرض فإنه بالتأكيد سيفكر في العمل.

أوليت أخي القارئ كيف أن الشريعة دفعت للناس للعمل وامتلاك الأرض دون أي عتبة. فإذا قرأت ما كتبت سابقاً عن الإحياء والاقتطاع وشروطهما وقواعدهما فستدرك أن هدف الشريعة هو إزالة العقبات أمام من أراد العمل ومن ثم امتلاك الأرض. وهناك نتيجة هامة، وهي أن حق الاستخدام وحق السيطرة معاً يجلبان للفريق العامل حق الملكية، وبهذا تتحول الأراضي الحوات إلى أراضٍ عامرة في الإذعاني المتحد. وبناءً عليه فإن غالبية المقارنات المملوكة في البيئة التقليدية في الإذعاني المتحد. والنتيجة الأخرى هي أن الأراضي غير العامرة ليست ذات قيمة شرائية لأنها في متناول الجميع كالماء في النهر، فبإمكان الجميع الأخذ من ماء النهر، وكذلك الأرض، فبإمكان من أراد السكن أو الاستثمار الأخذ منها لأنها ليست ملكاً لكائن من كان. أما الأراضي العامرة فقيمتها تكمن فيما عليها من أحياء كالمباني والنخل وما شابه، وهذا الاستنتاج منطقي إلا إذا أصبحت الأرض بفعل نمو المدينة في موقع مرغوب فيه، بذلك تكون لها قيمة شرائية، وهذا لم يحدث إلا نادراً في البيئة التقليدية. وهذا معاكس لحالنا اليوم، فالأرض ذات قيمة شرائية مرتفعة (سنوضح هذا في الفصل التاسع).

لقد قال لي أحد الفقراء المحتاجين إلى قطعة أرض يبنى عليها ولو غرفة واحدة لإيواء أهله بدل أن يدفع رسماً كبيراً من دخله كإيجار، وليس هناك ظلم يقتضيه مجتمع على الفرد أشنع على وجه الأرض من منع مسلم أراد ستر أهله واستقرارهم في دار يملكونها، ها هي ذي الصحاري غير المستغلة في بلادتي التي تخمّن في البناء، لقد ضاعت علينا الأرض بما رحبت! «قلت له: «ولكن حتى إذا توفرت لك قطعة من الأرض فمن أين لك المال لبناء المنزل؟» فأجاب بوسأبد ببناء غرفة من أي مواد بنائية أجدها مقلقة خارج أحد المباني من طوب أو أجر أو خشب أو صفاطح معدنية، وفي كل سنة سأضيف غرفة أو حتى حائطاً» قلت له: «ولكن منظر المدينة سيكون قبيحاً بهذه الطريقة!» فأجاب: «أبهاهم، منظر المدينة بالنسبة لك أم ستر أهلي؟ ومن قال لك أنني لن أقوم بتشييد ودهان المنزل مستقبلاً؟ ولكن هناك أولويات، فبعد بناء المنزل من الداخل سأقوم بالدهان الخارجي، يا حضرة المهندس، حاول أن تفهم بأنني من غير دار أمتلكها فأنا مهموم وكأنني عضو مشغول في هذا المجتمع، ولقد سمعت من الكثير من الشباب الذين قبلوا الرشاوي وتنازلوا عن مبادئهم لأشياء، إلا حاجتهم للمسكن، حاول أن تفهم بأن المجتمع لن ييسر قديماً وفيه أعضاء مشغولون طغي ومثل أولئك المرتشين». قلت في نفسي، يا حكماء الشريعة. وأذكر مرة أخرى أخي القارئ، فإذا قرأت ما ذكرته عن الإحياء والاقتطاع مرة أخرى متأملاً النقاط التي أشرت إليها في «الحث على العمل» فستدرك حجم الشريعة في تسهيل أمور من أراد إعمار الأرض برغم اختلاف الفقهاء.

لقد صدق في كل ما قاله هذا المسكين في مصر، إن من أكبر العقبات التي تعيق المجتمع عن النفسي قدماً شغل أفرادها بالوقوف أمامهم لإيواء أنفسهم. هل علمت أن بعض المحتاجين إضطروا للسكنى في المقابر؟ هذا ما حدث في القاهرة مثلاً (الصورتان ٢،٤ و ٢،٥). وللشريعة حكمة كبيرة في مسألة الإحياء، فهناك فريضة قوية لدى البشر لم يدرك أهميتها المخطئون ومتخذو القرارات، وهي المثابرة والعمل الجاد لاستصلاح ما يملكون لا لسبب إلا لأنه لهم، ولأنهم في بعضهم. فبإمكان أي فرد البناء إذا توفرت له قطعة الأرض حتى وإن كان معدماً. فالمقبرة الأولى والكبرى هي قطعة الأرض، والعقبة الثانية والأسهل هي بناء الغرفة الأولى.

الصورتان ٢،٤ و ٢،٥ من القاهرة وتشيران إلى التكدس السكاني. فترى في الصورة ٢،٤ عائلة قد سكنت في أحد القبور. لاحظ المنطقة للرمشة خلف العمود فترى على يمين العمود بجانب الحائط رأس القبر. وترى في الصورة ٢،٥ عائلة تسكن في سطح أحد المنازل، وهذا منظر مأتوف جداً لكثرة.

إن الصور ٢،٦ إلى ٢،١١ (من للمنطقة الشرفية بالسعودية) تتركب من المنزل من لا شيء، إلى دار مكتملة. دقق أخي القارئ في الصورة ٢،٦ في أسفل الصفحة فستلاحظ أن الذي بناها بذل أقصى ما يوسمه بجمع ما أتاه الآخرون من حبال والأشعة وألواح خشبية وما شابه ذلك من مواد بناء، وذلك لتقوية، أي أنه بنى غرفة من لا شيء. وترى في الصورتين ٢،٧ و ٢،٨ في الصفحة المقابلة شخصين قاما ببناء سور خارجي أولاً ثم بناء المنزل من الداخل، فعلم هذان الشخصان أفضل اقتصادياً من حال بنائي الغرفة في الصورة ٢،٦. لاحظ أن السور في الصورة ٢،٧ يكاد يتقبل من المال لأنه صنع من براسيل زيت ثم فردها وغامسها مع بعضها. فهذه البراسيل مشغولة بكثرة في مدينة البقيق



ويتم ذلك بطرق عدة بقدر إمكانية الساكن، فمنهم من يتمكن من بناء الغرفة فقط ودورة المياه، وهم الأكثر، ومنهم من لا يمتلك حتى قيمة طوبة واحدة، وهم نادرون. وهذا المعدم سيقوم بالتقاط بعض الحجارة والطوب والخشب من فضلات المباني الأخرى، وإحضارها لموقع بنائه، أو قد يقوم بالتقاطها من مناطق بعيدة ويخزنها عند أحد معارفه في تلك المنطقة. ثم يتبع حديقته مثلاً بمحاوطة وتحميل هذه المواد على عربته وإحضار ما قد جمعه من مواد بناء مقابل خدمة يقدمها له كأن يساعده في تحميل عربته يوماً آخر وهكذا. وهناك الكثير من القصص عن تبادل الفقراء المساعدات فيما بينهم لإنجاز أعمال بعضهم البعض دون ما تحصل مادي. وهكذا، حتى بناء الغرفة الأولى، وعندما ينتقل إليها هذا المدمم ويكون قد ارتاح نفسياً واكتسب خبرة بنائية تمكنه من مواصلة المسير وإكمال المنزل (الصور ٢، ٦ إلى ٢، ١٧). وقد تكون هذه الغرفة غير لائقة معمارياً وبها بعض المساوئ مثل تسرب مياه الأمطار إلى داخلها، ولكن كما أثبتت الدراسات، فإن هذا أمر مقبول لأي إنسان محتاج لأن هذه الغرفة ملكاً له، فهو متيقن بأنه سيتقلب على مثل هذه المساوئ يوماً ما، فما هي إلا مسألة وقت بالنسبة له.<sup>٥١</sup>

بالعودة بالقرب من موقع هذا المنزل (هجرة الدويمية). وتري في الصورة ٢، ٩ مثلاً خلف السور وقد بني من مواد بناء بالية. فمالك هذه الدار بدأ بسور بسيط تماماً كما بدأ صاحب الدار في الصورة ٢، ٨. وبالتدريج إلى أن بنى داره، ولديه الآن سيارة تراها واقفة أمام داره. لاحظ اهتمامه بسيارته النظيفة لجمعها من أقصا الشمس. أما الصورة ٢، ١٠ من قرية الدويمية فتري كأن صاحبه قد بناء من مواد بناء بسيطة كخشب قديم وصفائح معدنية (في السقف)، فسكن فيه إلى أن تمكن من بناء الغرفة الأولى من الطابقتين الخرسانية، ثم القابلة والثالثة. هذا بالإضافة إلى تمكنه من تسوير أرفسه. فعندما تمر بالطريق لا تترك كيف بدأ هذا الرجل بناء داره. فهو قد مر بنفس المراحل التي بدأها الأول في الصورة ٢، ٩ إلى أن تكتمل الدار. وفي الصورة ٢، ١١ من نفس القرية تری ثلاث حُرف بنيت بالتدريج، فكلما اجتمع لدى المالك مبلغ من المال قام ببناء غرفة أو مرفق. وهكذا حتى تكتمل الدار. وقد تمكن هؤلاء من البناء لأنهم في مناطق لم تصل إليها السلطات بعد باستثناء الغرفة في الصورة ٢، ٦ والتي قامت السلطات بإزالتها.

٢، ١٠



٢، ٧



٢، ١١



٢، ٨



٢، ٩



٢,١٢



الصورتان ٢,١٢ و ٢,١٣ تكملة لموضوع صور الصفحة السابقة ولكنها من القاهرة وترك استخدام النحاس لمواد بناءية قد جمعت من أماكن قديمة. لاحظ أن الباني في الصورة ٢,١٢ قد استخدم الطوب في الفرفة العلوية اليمنى والأجر في الفرفة العلوية اليسرى. فلقد قام بهما من أماكن مختلفة وأنشأ زهيدة. أما الصورة ٢,١٣ فتتركب الشيء ذاته ولكنها عبارة سكنية ذات أدوار متعددة.

٢,١٢



أما الصور الأربع (من ٢,١٤ إلى ٢,١٧) فهي مثال لطريقة جمع للناس لأحد موارد البناء واستخدامه بطريقة تؤدي الفرض، وهو البلاط. تدرى في الصورة ٢,١٧ من السوردة وجل قد بنى درج منزله من مواد جميعها من أماكن مختلفة وعلى مراحل مختلفة. لاحظ وجود البلاط المخرون على هذه الصورة ليستخصصه في مكان آخر. وتدرى في الصورة ٢,١٤ من أسبلة بالمغرب درج يدخل منزل باستخدام بلاطات مختلفة وطريقة جميلة بعد دهان أطرافها. والصورة ٢,١٥ من سدي بو سعيد من تونس تدرى الشيء ذاته، لاحظ طريقة صب البلاطات المختلفة بطريقة جذابة. أما الصورة ٢,١٦ فهي لدخل منزل بأسبلة في المغرب أيضا، لاحظ أن البلاطات مجمعة من أماكن مختلفة. وهذا المثال (للبلات) دليل على مشاركة الناس للوصول لأفضل حل في حدود مآلاتهم وبأدنى تكلفة.

٢,١٤

٢,١٥



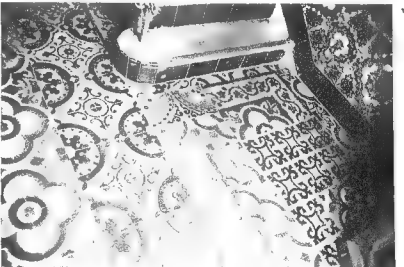
٢,١٧



٢,١٨



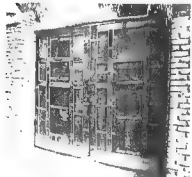
٢,١٨



فالأمل بأن يكون لذلك الفقير أو أي إنسان مسكن خاص به يجعله يتحمل جميع المصاعب ويدفعه إلى المشاورة والبناء . أي والله ، إنه الأمل الذي لولاه ما غرس غارس شجرة ولا أُرُضت أم ولدها ، إنه الأمل الذي وضعه الله سبحانه وتعالى فينا ووضع معها الطريق لاستثمار ذلك الأمل ليصبح الحلم حقيقة . حقيقة بناء فرد يمتلك عقارا يأويه ويأوي أهله بدل دفع ليجار فيما إذا كان هذا الفقير مستأجرا . فبعد بنائه للفرقة التي يمتلكها سيستمر في عقاره ببناء منزله فرقة تلو الأخرى حتى يكتمل المنزل ، ثم يبدأ في تشطيبه ودهانه . وهنا مسألتان هامتان : الأولى نفسية والثانية اقتصادية . فمن الناحية النفسية ، فإن شعور هذا المالك بالفرقة والفخر بما قام به بدل أن يكون ذليلاً في مجتمعه فقيرا في كيانه منحطا في نفسيته ، فالإحياء يجعل منه عضواً فعالاً منتجا لمجتمعه . فكما تمكن من بناء المنزل سيتمكن من بناء أسرته وسهامه في بناء مجتمعه الذي يعيش فيه . وشتان بين مجتمعين أحدهما أفراده أعزاء ، والأخر أذلاء ، تُذل الشعوب بمذلة أفرادها وترتفع مكانتها بين الأمم بمزعة أفرادها . وقد تقول أخي المهندس والمخضط ، ولكن تصبح البيئة فوضى إذا قام كل شخص بإحياها ما يناسبه ! أقول ، لا ، وسأوضح لك هذا في الفصلين الخامس والتاسع . أما من الناحية الاقتصادية ؛ فإن ما جمعه هذا المحتاج واستخدمه في مهنه ما هو في الواقع إلا فائض عن حاجة الآخرين ، وهذا لا ينطبق فقط على الأحجار والطوب ولكن على الأثاث والأبواب والشبابيك وما شابه ذلك ، أي أن هناك إعادة لاستخدام موارد الأمة بدل أن تلقى ( الصور ٢،١٨ إلى ٢،٢٤ ) .

إن دفع الأحياء للإنصاف المتحد سيؤدي إلى إعادة استخدامها مرات ومرات غرس الناس ، وبالتالي المهدمين مهم . للاستفادة القصوى منها بأقل تكلفة . الصورة ٢،١٨ (أسفل الصفحة المقابلة) ترىنا رجل من المغرب يبيع أدوات مصنوعة يدوية كالأطفال ومتاعبى الأبواب ، وكان قد جمعها ليشتريها الناس ويعيدوا استخدامها في صانتيهم ومعدلاتهم . أما الصور الثلاث (٢،١٩ إلى ٢،٢١) من أفغانستان ترىنا إعادة استخدام الأنواع الخشبية لصناديق الأسلحة ، فرى في الصورة ٢،١٩ للصناديق المأهولة المكونة ، وفي الصورة ٢،٢٠ ترى أحد الصناديق وقد استخدم كإحدى خيم تظيل هذه الكوة من جميع الجهات شديد وكان الفائدة الخشبية صنعت لها . أما الصورة ٢،٢١ فترىنا بابا في حنطة من الأنواع الخشبية للصناديق ، فهذا الباب بعد ثلاثه سيظهر يظهر مقبوض . والصورة ٢،٢٢ من أسبانيا بالمغرب ترىنا طريقة استخدام برميل قديم بعد فصله وخلاته ليكون كالجدار لشر الماء . والصورتان الأخيرتان ترىنا منظرًا مألوفاً في أكثر المناطق وهو استخدام الناس للأشعة في الوظائف المؤقتة . ففي الصورة ٢،٢٣ من القاهرة نرى تغطية سوق مختلف الأشعة ، فقد تم كل بالغ تشطيبه مكانه . والصورة ٢،٢٤ من دكا ترىنا طمعا مفتوحا على الطريق ، لاحظ طريقة استخدام الأشعة العالية وباني الأحياء الأخرى .

٢،٢١



٢،١٩  
٢،٢٠

٢،٢٢

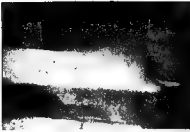


٢،٢٢



٢،٢٢

٢٠٢



تريتا الصورة ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ أجد السليبي، مواد بناء  
المباني الأثرية تستخدم في مبانيهم. فالصورة ٢٠٢٥ من  
البحر بتونس تريتا مبان قد بنيت باستخدام بعض حجارة  
السرحد الروماني الطاهر آخر الطريق. أما الصورة ٢٠٢٦  
فهي لمدخل مدرسة السلطان صالح نجم الدين بالقاهرة.  
لاحظ أن حربة المدخل قد أخذت من أجد مبياني الإبل  
الفرعونية كما هو واضح من الرقعة جلي المتينة. وهذا  
ينطبق على الكثير من المساجد.

٢٠٢٥



وما ساعد هؤلاء الفقراء على الحصول على حاجتهم من مواد البناء بالتقاطها من أماكن  
متعددة وجميعها لبناء منزل متواضع في البيئة التقليدية هو، والله أعلم، مبدأ اللقطة في  
الشرعية. وفي هذا نحتاج إلى بحث مستفيض، فأين هم علماء الشرعة؟ هل العموم، وكما  
ذكرت سابقاً أن هناك استثناءات لقاعدة ما أمثلك من الأعيان ولا يقبل الإسقاط بالإهمال أو  
الاعراض، ومن هذه الاستثناءات المحقرات وهي ما يظن الظن على أن فاقده لا يكثر أسفه على  
ما فقد مثل كسرة الخبز. وهذه المحقرات يجوز التقاطها وملكيته. <sup>٥٧</sup> أما ما كانت ذات قيمة  
تتملك بعد تعريفها سنة في أكثر أحوال الفقهاء لقوله صلى الله عليه وسلم في اللقطة (وهي المال  
الضائع من ربه يلتقطه غيره)؛ «أعرف ففاسها ووكادها ثم حرلها سنة فإن جاء صاحبها وإلا  
فشأنك بها». <sup>٥٨</sup> وعن جابر قال، «رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصا والسوط  
والخبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به». <sup>٥٩</sup> والمهم بالنسبة لنا هو مواد البناء، فمن ذلك اعتبار  
الحجارة الملقاة بين الأزقة لقطة. أما إذا تساقطت من مبنى ما، ولم يطمع بها المالك فلا يجل  
أخذها؛ وكذلك إذا كانت من ملك يتيم أو وقف. <sup>٦٠</sup> والظاهر هو أن الناس كانوا يلتقطون ما  
يهمل لفترة طويلة من مواد البناء لحاجتهم إليها واستفادتهم منها، ويتعاملون معها وكأنها  
لقطة دون الرجوع إلى الفقهاء أحياناً. ومثال ذلك هو ما ذكره البلاذري بأن زياداً لبني دار  
الإمارة بالبصرة، فأراد أن يزيل اسمه عنها، ويظهر أن المبنى كان قد عرف بدار زياد أو مبنى  
زياد «فهم بناتها بجص وأجر قليل له إنما تزيد اسمه ثباتاً وتوكداً، فهدمها وتركها، فبينت  
عامة الدور حولها من طينها ولبنها وأبوابها...»، وهناك أمثلة أخرى. وحتى إذا اغتصب  
شخص قطعة واستخدمها في بنائه، واستأند للقاعدة الشرعية «الضرر لا يزال بالضرر» يقول  
ابن نجيم «لو غصب ساجة، أي خفية، وأدخلها في بنائه، فإن كانت قيمة البناء أكثر يملكها  
صاحبه بالقيمة. وإن كانت قيمتها أكثر من قيمته، لم ينقطع حق المالك عنها». كما أن  
الشرعية تراعي مواطن الضرورة أو شدة الحاجة. فقد جاء في مذهب الإمام أحمد كما يحكيه  
ابن القيم «أن قوماً إذا اضطروا إلى السكنى في بيت إنسان لا يجدون سواه، أو التزول في  
خان مملوك، أو استمارة ثياب يستدفون بها، أو رعى للطنح، أو دلو لنزع الماء، أو قدر، أو  
فأس، أو غير ذلك، وجب على صاحبه بذله بلا نزاع. ولكن هل له أن يأخذ عليه أجراً؟ فيه  
قولان للعلماء». <sup>٦١</sup> باختصار، إذا كان المنزل يسكن في حالة الضرورة، فما بالك بالتقاط مواد  
البناء المهملة، وما أكثرها في بيئتنا الحالية.

ويظهر أن مبدأ التقاطع ما لا ماله له من مواد البناء، قد طبق لاستغلال مواد بناء المباني الأثرية مثل الرومانية والفرعونية. فلم يكتف المسلمون بإحياء ما كان خرباً وعاطلاً من أراضي غير المسلمين ولكنهم أخذوا مواد بنائهم أيضاً؛ فهناك الكثير من المباني التي بنيت باستخدام حجارة هذه الآثار وحتى في المساجد (الصورتان ٢٥ و ٢٦). ولم أجد من قراءتي ما يشير إلى اعتراض العلماء على إعادة استخدام هذه الحجارة من مباني غير المسلمين لمساجد المسلمين. أي أن إعادة استخدام مواد البناء، موات ومراث في مباني مختلفة فهو دليل على الاستغلال التام لموارد المسلمين.

### الحوار والأعراف

لعدم وجود جهة مسيطرة مسؤولة كالدولة أو من يمثلها كالبديعة أو الأمانة كأماننا هذه، فمن البديهي أن تحاول بعض الفرق تحسين عقارها ليوحي باحتياجاتها المتزايدة بزيادة مساحة أرضها كمحاولة الأخذ من الجار أو من الطريق العام مثلاً. وعندما تتصادم الفرق مع بعضها البعض، فقد يختلف الجاران في أحقية قطعة أرض واقعة بينهما. ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خُسِفَ به يوم القيامة إلى سبع أرضين». وأخرج البيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لملعون من غير حدود الأرض ملعون من تولى غير موابله»<sup>٥٧</sup>. وفي الواقع، إذا أصدنا النظر في قواعد الملكية في الشريعة آخذين في الاعتبار أن الفرق ستحاول التوسع، فسنلاحظ أن أكثر هذه القواعد وضعت للحد من هذه التوسعات، وأدناها تتعالج الخلافات بين هذه الفرق التي تحاول التوسع، وسترى في الفصلين السادس والسابع حكمة الشريعة في ذلك.

إذا كانت الرغبة في التوسع تؤدي إلى الخلافات بين الفرق، فلا بد من وسيلة تعرف بها الحدود بين المقارات ولا اختلطت الأمور بين الناس والمقارات، فقد يدهي البعض ملكية مقارات الآخرين، فلا بد إذاً من وسيلة «هذه الوسيلة هي الاتفاقات بين الفرق المتجاورة. قد يتعدى فرد على جاره بأخذ جزء من أرضه أو من طريقه ويختلفان ثم يتفقان بالصلح أو بتدخل الجيران أو بحكم القاضي، أي أن هذه الاتفاقات ما هي إلا نتيجة حتمية للحوار أو النقاش بين الأطراف المتنازعة، أو الفرد وأفراد قريته أو جماعته أو جيرانه. وإذا لم يصل المتنازعون إلى اتفاق فإن الخلاف سيحل بطرق شرعية أو عرفية، مثل الذهاب إلى القاضي أو رئيس القبيلة، وهكذا. ومعنى آخر، يندر استخدام المدونات الورقية مثل الصكوك وما شابه من متطلبات المحاكم ومؤسسات السجل العقاري أو الشهر العقاري في أيامنا هذه (إلا في الأوقاف). فعالية البيئة التقليدية كانت تعتمد على الأعراف بين سكان نفس المنطقة في تحديد الملكيات، ولم تعتمد على الدواوين إلا في النادر وفي المصور المتأخرة. فمثلاً، يذكر لنا اليعقوبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو أول من كتب الناس على منازلهم وسك وختم أسفل الصكوك. ولكن بالمقابل هناك الكثير من الروايات التي تؤكد دور الأعراف والاستفتاء من الصكوك. فعندما قام الملك الظاهر بيبرس بمطالبة ذوي المقارات بمستندات تشهد لهم بالملك، وإلا انتزعوها من أيديهم، قال ابن عابدين: «فقام عليه (أي على الظاهر بيبرس) شيخ

الإسلام الإمام النووي (ت ٦٧٦) رحمه الله تعالى، وأعلمه بأن ذلك غاية الجهل والعناد وأنه لا يحل عند أحد من علماء المسلمين، بل من في يده شيء، فهو ملكه، لا يحل لأحد الاعتراض عليه، ولا يكلف إثباته ببينة؛ ولا زال النووي رحمه الله تعالى يشنخ على السلطان، ويظه إلى أن كف عن ذلك، فهذا الجبر الذي اتفقت علماء المذاهب على قبول نقله والاعتراف بتحقيقه وفضله نقل العلماء على عدم المطالبة بمسند عملاً باليد الظاهر فيها أنها وضعت بحق»<sup>٥٨</sup> ولقد كان العرف مرجحاً أيضاً في الخلافات بين الجيران في حالة غياب البينة. فيقول عز الدين بن عبد السلام (ت ٦٦٠) في قواعد الأحكام: «وجود الأجنحة المشرفة المطللة على ملك الجار وعلى الدروب المشتركة فإنها دالة على أنها وضعت باستحقاق، وكذلك القنوات المدفونة تحت الأملاك والجدول والأنهار الجارية في أملاك الناس دالة على استحقاق لأرباب المياه لأن صورها دالة على أنها وضعت باستحقاق»<sup>٥٩</sup> وعلى ذلك، فيمكننا القول بأن تدخل الدولة كان نادراً في تعليم حدود المقارات، وأن هذه الحدود تكونت بفعل المحاورات وبالتالي الإتفاقات بين الفرق المالكة، وهذا أدى إلى ظهور وهمية الأعراف في تحديد الملكيات. أما في البيئة المعاصرة، فلقد تدخلت السلطات وظهر ما يسمى بالشهر العقاري وتمتدت الأمور وسامت (وستوضحه في الفصل الثالث). هذه النتيجة (وهي دور المحاورات والأعراف في تحديد الملكيات) ذات أهمية كبرى بالنسبة لنا في تأثير المسؤولية على حالة المنصر أو النماذج الإذاعانية كما سنوضح بإذن تعالى في الفصل التاسع.

لقد تحدثنا عن الأراضي، ولكن ماذا عن الأحياء الأخرى كالأشجار والبنيات؟ أهول، إن الأرض هي البذرة، والشجرة تتبع البذرة في خصائصها. فإذا كانت الأرض في الإذعاني المتحد، فقد تبعتها الأحياء الأخرى. فإذا أدى الإحيا والاقطاع إلى أملاك أو أراض في الإذعاني المتحد، فمن المنطق أن تكون الأحياء التي على تلك الأراضي، كالحوايط والأثاث والشجر، في الإذعاني المتحد أيضاً، وذلك لأن مالك الأرض غالباً ما يملك ما عليها من أحياء، وبذلك فأغلب الأحياء في البيئة التقليدية في الإذعاني المتحد. ولكن ماذا يحدث إذا أجر مالك ما داره لشخص آخر؟ الإجابة هي أن الفرق المستخدم سيكون غير الفريق المالك، وذلك تخرج المعين من الإذعاني المتحد إلى الإذعاني الترخيصي، وهو موضوعنا القادم. ولكن تذكر أخي القارئ أن القواعد السابقة أعطت جميع السكان فرصة الإعمار، وبذلك تقل المقارات الموجرة التي تنقل الأحياء إلى الإذعاني الترخيصي.

### النموذج الإذعاني الترخيصي

لا بد لي هنا من التوقف قبل شرح الإذعاني الترخيصي وتوضيح خاصية بيئية سأستخدمها مراراً في هذا الكتاب وستسهم في فهم حركية البيئة، وهي خاصية «المستويات في البيئة العمرانية». فمن خلال ظاهرة التغير التي تحدثنا عنها في المقدمة يمكننا التمييز بين «المستويات المختلفة» في بيئتنا العمرانية. فالخائط كمين في «مستوى أعلى» من الأثاث، وذلك لأن تغيير موضع الأثاث ينقله من مكان لآخر داخل الغرفة لن يؤثر على حوائط الغرفة، أما تغيير موضع أي حائط فلا بد وأن يؤثر على توزيع الأثاث. لذلك نقول بأن الحائط في



٢, ٢٨

٢, ٢٧  
٢, ٢٨

إن من أهم ما يميز البيئة التقليدية تواجد عماراتها الواحدة تلو الأخرى بطريقة قد لا تبدو منطقية للباحث النسخي كما سرى لأنها نتجت من الإحيا، أي أنها لم تخطط. لقد يور ماء مروعة في عدة مزارع أخرى قبل أن يصل إليها، وهو ما يصرف بحق المجرى وهو أحد أنواع حقوق الارتفاق. فهي الصورتين ٢, ٢٧ و ٢, ٢٨ من بسكرة بالجزائر تروي الماء يجري في قنوات في الطريق ويدخل منه إلى مزارع ليسقيها ثم قد يذهب بعد ذلك لمزارع خلفها ليسقيها. وهذا الوضع قد يحل أسحاب المزارع التي يمر فيها الماء. أولا بعض الهيمنة على أولئك الذين من بعدهم، ولهذا وجدت حقوق الارتفاق. وهذا ينطبق أيضا على الطريق. لقد يكون لرجل المرور بمرض غيره الوصول لمزرعته، حتى في الصورة ٢, ٢٨ طريقا للشاة بأحد المزارع لشمال فريكية ويحاذيه مجرى الماء.

مستوى أعلى. وإذا ما سيطر على كل من الحواضن والأثاث فرقتان مختلفتان، كما يحدث في الوكالات مثلاً أو الشقق المؤجرة، فإن الفريق المسيطر على الحواضن لابد وأن يهيمن على الفريق المسيطر على الأثاث، وذلك لأن الحواضن تحيط أو تحوي الأثاث، وتسمى هذه الخاصية بـ «الاحتوائية». فالفريق المسيطر على الأثاث الحاوية هو المهيمن في الغالب، ومن أمثلة ذلك المنزل والطريق، والفريق المسيطر على الطريق كالمسؤولين في البلدية يهيمنون على أولئك المسيطرين على المقارنات المحوية مثل المنازل والمدارس، وذلك لأسباب كثيرة منها مثلاً أنهم إذا منعوا دخول أي شيء إلى المناطق العامة فستمنع بالتالي في المناطق المحوية، وهكذا. ولقد استخدمت كلمة «هيمنة» لتمييزها عن «سيطرة». فالسيطرة هي علاقة بين فريقين، أما الهيمنة فهي علاقة بين فريقين يسيطران على اثنين في مستويين مختلفين.

بالإضافة إلى الاحتوائية، وهي علاقة فراهية، فهناك خاصيتان أخريتان ليستا فراغيتين وتؤديان إلى ظاهرة الهيمنة بين فرق المستويات المختلفة للأعيان. أحدهما «الغالبية» وأبسط مثال لذلك الشجرة، فالفريق المسيطر على جذع الشجرة سيهيمن على الفريق الذي يسيطر على الأغصان، وذلك لأن الجذوع تحمل الأغصان. وبالمثل، والفريق المسيطر على أعمدة الدور الأول لابد وأن يهيمن على الفريق الذي يسيطر على الدور الثاني في عمارة سكنية، وهكذا. وأما الخاصية الأخيرة فهي «الانسيابية»؛ فمن المعروف أن السوائل والغازات والكهرباء تنساب من مكان لآخر باتجاه واحد، مثل شبكات المياه والصرف الصحي. والفريق المسيطر على الطرف الأعلى سيهيمن على الفريق المسيطر على الطرف الأدنى كما في المزارع إذ أن الفريق الذي يمر الماء في أرضه أولاً قد يهيمن على جيرانه إذا ما قرر إيقاف الماء عنهم (الصور ٢, ٢٧ إلى ٢, ٢٩). كما أن المصلحة المسؤولة عن توزيع المياه في مدننا المعاصرة تهيمن على المستهلكين، فإذا قررت تغيير موضع قنواتها فإن ذلك قد يؤثر على المستهلكين، والعكس غير صحيح. ومتى تقرر إصلاح شبكة الصرف الصحي تأثر أولئك الذين يصرفون فضلاتهم من خلال الشبكة، والعكس أيضاً غير صحيح.

أي أن الاحتواء والجذب والانصياب خواص لابد وأن تؤدي إلى هيمنة فريق في البيئة على آخر إذا ما اتصلت أحيائهم. وجميع العلاقات بين فرق الأعيان والأمكنة المتداخلة في البيئة لابد وأن تكون من خلال واحدة أو أكثر من هذه العلاقات الثلاث. وعندها نقول أن الأعيان (مثل الحائط والأثاث) أو الأماكن (مثل المنزل والطريق) في مستويات مختلفة. أما بالنسبة لعينين لا تربطهما علاقة بنائية كمترولين متجاورين، فنقول بأنهما في نفس المستوى. ومتى كانت هناك حاجة إلى أية علاقة بين عنصرين من نفس المستوى كالمترولين المتجاورين مثلاً، فإن الوضع سيكون حساساً لانعدام الهيمنة؛ وهنا قد يتدخل القاذون كما يحدث في حقوق الارتفاق مثلاً لتنظيم العلاقة، أو سيتم إيجاد عنصر ذي مستوى أعلى كالحائط المشترك لاستحداث علاقة الهيمنة. ففي الحائط المشترك في ملكيته بين الجارين مثلاً علاقة هيمنة، وهي أن الحائط المشترك في مستوى أعلى. فلا يستطيع أحد الجارين تغيير موقع الحائط مثلاً أو هدمه دون موافقة جاره، وفي هذه الحالة يكون الجاران معاً فريقاً واحداً يسيطر على الحائط المشترك، وبذلك يهيمن الجاران معاً كفريق واحد على نفسيهما كفريقين متجاورين، أي نفسيهما منفردين.<sup>٦٠</sup>

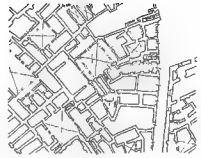
وظاهرة الهيمنة هذه هي الوضع السائد في البيئة الحالية. فلهذا نظرت تجد هذه العلاقة، فالبلدية التي تسيطر على الشارع الذي يحوي المنازل تهيمن على أصحاب المنازل من خلال خاصية الاحتوائية، لذلك نجدها تصدر القوانين. والمؤسسات التي تفذي المنازل بالماء وتسيطر على شبكاته في المدينة تهيمن على السكان من خلال خاصية الانسيابية. كما أن هناك علاقات هيمنة بين المؤسسات نفسها، فالمؤسسة التي تسيطر على الطريق (البلدية) تهيمن على المؤسسات التي تسيطر على شبكات الكهرباء والهاتف الآلي، وهكذا. فلا يوجد فريق في البيئة المعاصرة إلا وهناك عشرات الفرق التي تهيمن عليه بهذه الخواص. فطبيعة وجود الأعيان والأماكن تفرض هذه الهيمنة. وسنرى في الفصل السابع والتاسع كيف أن الشريعة تمكنت من تحويل هذه الهيمنة التي لابد منها إلى علاقات انسانية تُثري البيئة، هذا إن وجدت؛ وفي الوقت ذاته أنتجت الشريعة بيئة تقل فيها علاقات الهيمنة بين الفرق لدرجة لا يمكن لأي مخطط أو مهندس القيام بذلك إلا باتباع الشريعة. فإزالة العلاقات ذات الهيمنة بين الفرق مسألة مهمة إذا لم يكن لها داع، لأن هذه العلاقات تغطي بعض أفراد المجتمع السلطان للاستبداد ببعض الآخر، وبهذا تظهر الكثير من الأمراض بين الفرق كالرشاوي والظلم والشكاوي والمحاكم والقوانين شاغلة بذلك للمسلمين فيما يمكن تجنبه ابتداءً. ولأن تعدد إلى الإذعائي الترخيصي.

يشترك في هذا النموذج من المسؤولية فريقان في العين، أحدهما يملك ويسيطر والآخر يستخدم، كالمترول المستأجر، أو الطريق الذي يرتفق الجار به، أو كالمكان في المسجد. وقد تكون العين صغيرة في مساحتها كبقعة في الحائط المشترك حيث يركز أحد الجارين خشبه على حائط جاره، أو قد تكون كبيرة كالمعمارة المؤجرة. وقد تكون العين آلة مثل المنشار الممار أو قد تكون موقعاً كالترفة في الفندق. أي أن بإمكان أي شخص تقسيم هذا النموذج (والنماذج الأخرى) إلى أنواع مختلفة حسب اهتمامه. ولكن برغم هذه التنوعات من حيث الأعيان في الإذعائي الترخيصي، إلا أن هناك شقين أساسيين كان لهما تأثير كبير في حالة الأعيان في البيئة التقليدية، وهما الارتفاق والإجارة.

## الارتفاق

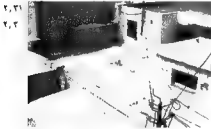
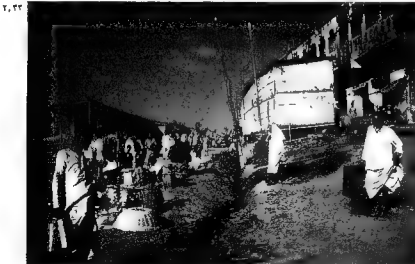
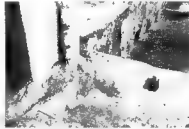
إن غالبية عقارات المدن والقرى في العالم الإسلامي متلاصقة، أي أن ملكيات الفرق متجاورة بطريقة متلاصقة مع بعضها البعض مع قلة في المناطق العامة كالشوارع مقارنة بالمدن الحديثة. وإذا ما كانت هذه الأملاك مبنية فإن الناتج هو بيئة متلاصقة بناتياً compact (أنظر للصورة ٤٠ و ٤١ و ٨٢ إلى ٨٦ في المقدمة). وهذا معناه وجود بعض المقارنات التي يصعب الوصول إليها من الطريق العام، والتي لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال المرور في أملاك الغير (شكل ٢، ٢). أي الوصول إليها من عقارات في نفس المستوى. وفي مثل هذه الحالات تتبلور الحاجة إلى نظام يسمح لأولئك الساكنين في العقارات الداخلية للمرور خلال المقارنات الخارجية لتخفيف هيمنة من هم في الخارج من الفرق، لأن الهيمنة هنا بين فريقين لعقارين من نفس المستوى. فمثلاً، قد يكون هناك حق لسكان دار في المرور من خلال المنزل المجاور لدارهم، أو أن لسكان منزل ما حق مسيل مياه الأمطار خلال دار الجار (الصورة ٢، ٣٠ إلى ٢، ٣٣). أي أن أجزاء بعض المباني يشترك في الاستفادة منها أكثر من فريق. والعلاقة هنا أدت إلى هيمنة أحدهم على الآخر بحكم خاصيتي الانسيابية والاحتوائية أو إحداهما.

ولكن كيف نشأت هذه التداخلات بين العقارات التي هي من نفس المستوى؟ الإجابة من خلال ثلاث طرق هي: التقسيم والنمو والمعاوضات. فالأولى هي التقسيم، وتنتج عن الهبة أو الورثة أو بيع جزء من المنزل وما شابه. فقد يقسم عقار بين الورثة مثلاً بحيث إن على سكان جزء من المقار أن يروا من خلال جزء آخر للوصول إلى الطريق العام. وهذا التقسيم قد يؤدي

الشكل  
٢، ٢

الشكل ٢، ٢ من تونس المتينة وهو مسقط أفقي للدرور الأرضي لعدة منازل. لاحظ أن على سكان الدار (ب) أن يروا خلال الدار (أ) ليصلوا إلى دارهم. (مرسوم من خرافات مركز الحفظ على المدينة بتونس، وقد رُفعت سنة ١٩٦٨م).

إن مسيل الماء هو أحد حقوق الارتفاق، وقد خلص المدينة التقليدية من مشكلة تصريف مياه الأمطار. فقد كان ماء المطر يسيل من سطح مبنى لآخر. تترى في الصورة ٢، ٣٠ و ٢، ٣١ من تونس قنوات تنسب المياه. لاحظ الأنابيب التي تأتي من الدور الثاني في الصورة ٢، ٣٠ ليصب الماء منها على سطح الدور الأول ومن ثم تنساب من الفتحة إلى المبنى المجاور. فحتى كان لدار الحق في أن يسيل مائها خلال دار أخرى يقال إن لها حق المسيل. وترى في الصورة ٢، ٣١ ثلاثة مزارع تنساب منها الماء من سطح لآخر. ومن الحقنق أيها التي قد تؤدي إلى هيمنة فريق على آخر حق إجراء ما التصلات مثل ماء الفسيل والطبخ (أي المياه غير المنصبة). تترى في الصورة ٢، ٣٢ من كوالامبور والبريا، وفي الصورة ٢، ٣٣ من دكا بينجاندش قناتان للماء في الطريق والتي تصب فيهما قنوات المباني. فقد يمر ماء دار في قناة خلال دار أخرى قبل أن يصل لهذه القناة التي على الطريق. وهذا قد يؤدي إلى هيمنة الفريق الخارجي على الفريق الداخلي إذا ما حاول إيقاف الماء.

٢، ٣١  
٢، ٣

٢، ٣٢

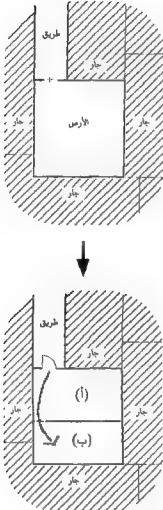


٢، ٣٣

إلى النزاع بين الورثة. ولضرب مثل لذلك، فقد سئل الفقيه المالكي إبراهيم بن عبد الله الزيناسي عن أخوين اتسما أرضاً ورثاها عن أبيهما (شكل ٢، ٣) وللأرض طريق قديم متصل بها فصار في نصيب أحدهما (النصيب أ) القسمة المتصلة بالطريق، وأما القسمة الأخرى (ب) فلا مدخل لها إلا من قسمة أخيه المتصلة بالطريق. ولم يذكر حين القسم أن ير الأخ في قسمة أخيه ولا منعه من ذلك. وعندما أراد صاحب القسمة التي لا مدخل لها (ب) المرور في قسمة أخيه منعه من ذلك أخوه، فهل يصح القسم ويكون له المرور في قسمة أخيه أم له منعه حتى يصاد القسم؟ وهناك إجابات متعددة لهذه النازلة (في الفصل الثامن سنركز على التقسيم وتأثيره في نماذج المسؤولية) وجميعها تؤدي إلى ضرورة الاتفاق بين الطرفين. وإذا لم يتم ذلك فإن الحل سيفرض عليهما بحيث أن لأصاحب القسمة الداخلة المرور في القسمة الخارجة للوصول إلى الطريق العام تالياً للضرر بصاحب القسمة الداخلة.<sup>٦٦</sup>

الطريقة الثانية لنشوء هذه التداخلات بين المقارات هي النمو المستمر incremental growth مثل الإحياء. فبعد إحياء قطعة من الأرض سيكون لهذه الأرض حرم مثل الطريق المؤدي إليها ومسبل مائها، فيترتب على أولئك الذين سيحيون الأراضي المجاورة احترام طريق ومسبل ماء الأرض الأولى (وسنناقش هذا في الفصل الخامس). وأما الطريقة الثالثة فهي المعاصفات، فقد يقوم فرد ببيع حق المرور في عقاره لجاره. وهذه الطرق الثلاث أدت إلى ما هو معروف في الشريعة والقانون بحق الارتفاق. ودراسة هذه الحقوق ولزاولها ستساعدنا على فهم المدينة الإسلامية من حيث التركيب الخطي territorial structure. وهو ما سنتطرق إليه في الفصل التاسع. ولكن يمكن أن نكتفي هنا بالقول أن كثرة المناطق العامة كالشوارع والساحات في أي مدينة تؤدي إلى استنزاف الموارد الأمة، لأن إنشاء وصيانة المناطق العامة تكلف الكثير مقارنة بالمناطق الخاصة. فهي تحتاج لمن يزرعها ويرسفها ويضيئها وينظفها وما إلى ذلك من مصاريف باهظة. وهذا واضح من ميزانية مصروفات البلديات أو أمانات المدن. ولكن المدينة أيضاً بحاجة إلى هذه المناطق العامة لتسهيل حركة مرور الساكنين. فهل هناك وسيلة للتقليل من مساحات المناطق العامة دون التأثير على حركة المرور؟ إن حقوق الارتفاق هي أحد هذه الوسائل. ففي الشكل ٢، ٤ المنطقة (أ) تحولت من شارع عام إلى منازل سكنية في الشكل ٢، ٥. ولكن على سكان المنازل الداخلية (ب، ج، د) في الشكل ٢، ٥ المرور في أملاك جيرانهم للوصول إلى الطريق العام كالمروفي في حديقة الجار أو كبناء يمر في المقار الخارجية ليتمكن سكان المقار الداخلي من المرور. والذي حدث في الشكل ٢، ٥ هو تقليل مساحة الأماكن العامة مع زيادة مساحة المقارات الخاصة، وهذا معناه تقليل تكلفة إنشاء وصيانة المناطق العامة في المدينة إجمالاً إذا ما طبقت الفكرة في المدينة ككل، بالإضافة إلى أبعاد اجتماعية إيجابية لا حصر لها من إيجاد التعارف والتداخل بين الجيران (والتي ستناقش في الفصل التاسع). ولكن قد تظهر هنا مشكلة، وهي أن ملاك المقارات الخارجية قد يهيمنون على سكان المقارات الداخلية، فالفرق «ن» قد يهيمن على الفرق «ب» في الشكل ٢، ٥ لأنه يحويه أو حائل بينه وبين الطريق العام، وهنا تظهر حكمة الشريعة في التعامل مع هذه المسألة حتى تتلاشى هذه الهمهمة، لذلك انتشرت فكرة تداخل المقارات في المدينة التقليدية لتتخفف نسبة المناطق العامة بها حتى لا تنبذ ثروات المسلمين في صيانة ورصف وإضاءة

الشكل  
٢، ٣

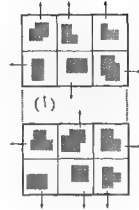


مناطق لم يكن لها داع ابتداءً. ومن جهة أخرى فإن أحيان حقوق الارتفاق تكاد تكون الأحيان الوحيدة في البيئة التقليدية التي تؤدي إلى الهممة المتوقعة بين عقارين، وقد عالجتها الشريعة بحكمة، أما البيئة المعاصرة، فكما قلنا، مليئة بهذه العلاقات والتي تخربت فيها الأنظمة المعاصرة.

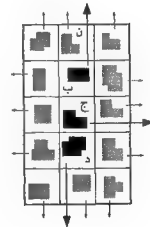
باختصار، إن الانسيابية والاحتوائية والجاهزية التي تؤدي إلى هيمنة فريق على الآخر دفعت المجتمعات المعاصرة إلى تركيبة بيئية ثلاثت فيها هذه المجتمعات هذه العلاقة بزيادة مساحة الأماكن العامة، وبزيادة هذه المساحة ظهرت علاقات هيمنة أخرى لم توجد أصلاً، بينما عالجتها الشريعة هذه المسألة بحكمة. فكيف تم ذلك؟

لقد قسم الفقهاء الملك إلى تام وناقص. والملك الناقص كما عرفه أحمد إبراهيم (أحد علماء مصر هذا القرن ت ١٣٦٤)، «هو عبارة عن بعض ما يقبله المال من الحقوق المجازفة شرعاً، وهو إما أن يكون قاصراً على الرقبة، أو قاصراً على المنفعة. وملك المنفعة أو حق الانتفاع ينقسم إلى قسمين: شخصي وعيني. فالأول يطلق بالشخص، ويسمى حق انتفاع أو ملك منفعة، والثاني يتعلق بالعين العقارية ويسمى حق ارتفاق»<sup>٦٢</sup>. ولقد عرف الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء حق الارتفاق بأنه «منفعة مقررة لعقار على عقار آخر يملكه لغير الأول كالشرب والمسيل للأراضي، وكالمرور والتعليق. وحق الارتفاق في نظر الفقهاء من قبيل ملك المنفعة. وهي منفعة بين عقارين تابعة لهما على الدوام مهما انتقلت ملكيتهما، وأن مالك هذه المنفعة هو مالك العقار المنتفع... وحق الارتفاق هذا هو في الحقيقة منفعة منتقلة من ملكية العقار المرتفق به (الحادم) لصلحة العقار المرتفق (المخدوم). وبسبب هذه التسمية العقارية فيها لم تكن مؤقته بوقت محدود كغيرها من منافع، بل تبقى ما بقي العقار إلى أن ينتازل عنها المالك بطريق مشروع»<sup>٦٣</sup>.

ويندرج تحت حق الارتفاق حق المجرى والمسيل والمرور. والفرق بين حق المجرى والمسيل هو أن في حق المجرى يكون للإنسان إجراء الماء في ملك جاره ملك نفسه. أما حق المسيل فهو حق تصريف المياه الزائدة من ملكه خلال ملك جاره. وتعاريف حقوق الارتفاق تشير إلى حقيقة حتمية في البيئة، وهي أن حق الارتفاق لا يكون إلا بوجود ثلاث مناطق: الأولى هي العقار الذي يحتاج إلى الارتفاق أو العقار المخدوم. والثانية هي العقار المرتفق به أو العقار الحادم، والثالثة هي المنطقة المشتركة بين العقارين من حيث المسؤولية والتي تخضع للإذعان والترخيص. وحيث إن مالكي العقارين المتجاورين في الغالب فريقان مختلفان في نفس المصالح، فإن العلاقة بينهما قد تميل إلى نوع من الهممة. فالفرق الحادم قد يمنع الفريق الداخل من المرور أو قد يمنعه من استخدام مسيل الماء. وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك في البيئة. فالونشريسي (فقيه مالكي جمع الكثير من النوازل في كتابه ت ٩١٤) يذكر نازلة في رجل يملك داراً وسطها ومجرى مائها لناحية، ولا مجرى لها إلا من تلك الناحية، فباع صاحب الدار الناحية التي عليها المجرى، فمنعه المشتري من جري الماء عليه. ولا بيان في التنازع. فحكم فيها أنه إن كان لا مصب لها إلا تلك الناحية والمشتري عالم بذلك قبل البيع فلا مقال له، وإلا فله الرد لأنه صيب<sup>٦٤</sup>.



الشكل  
٢،٤



الشكل  
٢،٥

ولابد لنا هنا من التمييز بين حالتين مختلفتين تماماً. فقد يكون لشخص ما حق المرور في ملك جاره دون أن يملك رتبة الطريق، وهذه من حقوق الارتفاق، وهي تختلف عما إذا ملك هذا الإنسان رتبة الطريق وكان هو نفسه المستخدم الوحيد، فمنها ما يكون الطريق في الإذاعي المتحد، أي أن الطريق ليس إلا عقاراً وجد في أملاك الغير. أما إذا اشترك الجار في السيطرة على الطريق فيكون الطريق في نموذج إذاعي مختلف، وسيتأقش في حينه.

وحيث أن القريتين المشتركين في حقوق الارتفاق في نفس المستوى وأحدهما (وهو مالك العقار الخادم) أصبح مهيمناً بحكم موقعه، فلا غرابة في إعتبار الشريعة للارتفاق حق لصالح العقار المخدم لتخفيف أو إلغاء هذه الهيمنة اللامنتظية. فعندما حاول مغللاً الضحاك بن خليفة إصرار ماء من خلال أرض جاره محمد بن مسلمة، ودون الإصرار به، ومنعه من ذلك محمد وكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أمر صر أن ير خليج الضحاك في أرض محمد بن مسلمة وقال جملة المروقة، «والله لمَرنَ به ولو على بطنك»<sup>٥٦</sup>. وفي بعض الأحيان فإن العقار المخدم يكون عبئاً على العقار الخادم، يقول ابن الرامي إنه عندما سغل مالك «عين له ممر في حائط (مزرعة) إلى ملك له وراء ذلك الحائط ولم يكن مخطوراً (أي) لا جدار حوله)، فأراد صاحب الحائط أن يهضر حائطه ويجعل عليه باباً»، قال مالك، «ولا أرى ذلك له إلا أن يرضى الذي له الممر في الحائط، لأنه إذا كان مخطوراً لم يمكن أن يدخل الذي له الممر في الحائط متى شاء، ويوشك أن يأتي ليلاً فلا يفتح له ويقال له، مغل هذه الساعة لا يفتح لأحد. قيل له، أ رأيت إن حظر ولم يجعل على الحائط باباً، قال، يوشك أن يأتي من يرهده الممر إلى حائط هذا الذي له الممر من كان يمر فيه ويأتيه منه، فإذا رأى الحائط مخطوراً لم يجر، ويوشك أن يطول ذلك فيستحق هذا ويجعل عليه باباً، ويقال للذي له الممر قد جاز عليك»<sup>٥٧</sup>. وعندما سأل سحنون (ت ٢٤٠) الفقيه ابن القاسم «فلو أن داراً في جوف دار، الدار الداخلة تقوم والخارجة تقوم آخرين، وأهل الدار الداخلة الممر في الخارجة، فأراد أهل الخارجة أن يحولوا بابهم في موضع سوى الموضع الذي كان فيه، وأبى عليهم أهل الدار الداخلة ذلك، أيكون ذلك لهم؟» أجاب ابن القاسم، «لا أخفض من مالك في هذا شيئاً، وأرى إن كانوا أرادوا أن يحولوه إلى جنب باب الدار الذي كان، وليس في ذلك ضرر على أهل الدار الداخلة، رأيت أن لا يمتصوا من ذلك، وإن أرادوا أن يحولوا بابهم إلى ناحية من الدار ليس في قرب الموضع الذي كان فيه باب الدار، فليس لهم ذلك إن أبى عليهم أهل الدار الداخلة»<sup>٥٨</sup>.

أخي القارئ، إن ما ذكرته سابقاً دليل على أي تفسير في العقار الخادم لا يمكن أن يتم إلا بموافقة المستخدمين للمنطقة التي تشترك فيها المسؤولية بين مالكي العقارين (الخادم والمخدم). وهذا معناه أن الهيمنة المتوقعة بين فرقي مكائين من نفس المستوى قد خُففت، هذا إذا لم تنعدم، مما يجلب الإستقرار لتفريق العقار المخدم.

ومن جهة ثانية، حيث أن البيئة متغيرة، فلا بد من طريقة لتبادل حقوق الارتفاق بين الأفراد. فقد يقوم شخص ببناء أرضه الداخلة التي لا طريق لها إلا من ملك جيرانه كعمارة سكنية لمدة أدوار، ويحتاج لإمراة سكان عمارته المستحددة خلال عقار أحد جيرانه. لذلك فإن جميع المذاهب تجيز إهداء أو بيع أو إيجار حق الارتفاق إلى الطريق العام (وليس إلى طريق غير

نافذ). فيستلحق المالك مثلاً بيع حق استخدام جزء من عقاره إلى جاره ليستخدمه كطريق، أو لإمرار ماله، أو حتى ساقية ماء من خلال مزرعته طالما اتفق الطرفان على موقع الممر وسعته وما إلى ذلك. العكس أيضاً جائز. فلو كان المالك يبيع ممر في داره (رتبة الطريق) لجاره، بينما يحتفظ لنفسه بحق المرور.<sup>٦٨</sup> ولكن هناك اختلاف بين المذاهب في إمكانية بيع حق الارتفاق لفريق آخر ثالث، وذلك لاختلافهم في مالية حقوق الارتفاق. فإذا كان للفريق (أ) مغلحق المرور في عقار الفريق (ب)، فهل يحق للفريق (أ) بيع حق المرور لفريق خارجي (ج) مثلاً وليس (ب)؟ يستنتج المبادي (أحد الفقهاء المعاصرين الذين كتبوا في الملكية) فيقول، «ذهب الحنفية والزيديّة إلى أن هذه الحقوق ليست بمال، لأنها أمور لا يمكن حيازتها. وبما على ذلك أن هذه الحقوق لا يجوز بيعها وهبتها استقلالاً، لأن محل البيع والهبة يجب أن يكون مالا، ولكن يجوز بيعها تبعاً للأموال التي تتعلق بها، كبيع الدار والأرض، مع ما يتعلق بها من حقوق، مثل حق المرور وحق المسيل وحق الشرب... وذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة والإمامية) إلى أن هذه الحقوق تجبر من قبيل الأموال، لذلك جاز عندهم بيعها وهبتها».<sup>٦٩</sup> وبالطبع فإن الرأيين لهما تأييد من مختلفين في البيئة (كما سنرى).

ولهم هنا هو أن جميع حقوق الارتفاق المستعدة لا تتم إلا بهوافقة المالك. ففي نازلة ذكرها الوثوري في «قوم فسد عليهم سجرى مائهم ولم يقدروا على إجرائه وأرادوا جري الماء في أرض جار لهم بفنم أو بغير فنم، هل لهم ذلك؟ فكان الرد: «ليس لهم ذلك إلا بإذن صاحب الموضع وإن لم يأذن فيه لم يجبر عليه...» أما نازلة الضحاك والتي ذكرتها سابقاً فإن للضحاك، وكما يقول الشافعية، حق المرور في أرض مسلمة وهو وضع مختلف. ولم يأخذ الإمام مالك بهذه النازلة.<sup>٧٠</sup> أي أن حق الارتفاق المستعدة هو أساساً اتفاق بين الطرفين (الخادم والمخدوم). فالفريق المحتاج لحق المرور عليه أن يتفق مع الفريق المهيمن لحاجته للمرور في العقار الخادم. وعند ثبوت حق الارتفاق فإن على الفريق المهيمن أن يسمح للفريق المرتفق بالمرور رغماً عنه، لأن حق الارتفاق حق تقرر الشرعية. أي أن على الفريقين الاتفاق، ونفس الشيء بالنسبة لحق الارتفاق المحدث سلفاً والناج عن الإحياء أو التقسيم مثلاً. ومن البديهي، فإن كلاً من الفريقين سيحاول تلافي التدخل الخارجي. فالفريق المهيمن يعلم تماماً بأن الشرعية ستقف مع صاحب حق الارتفاق إن هو حاول منعه من المرور، بينما يخاف الفريق المالك لحق الارتفاق من المضايقات التي قد يحدثها الفريق المهيمن من قتل الباب أو تحويل مجرى الماء أو تضييقه وما إلى ذلك. أي أن الفريقين بحاجة إلى الاتفاق في حقوق الارتفاق إذا كان العقاران في نفس المستوى. «الاتفاق في صالح المصغر، لأنه كلما ازداد الاتفاق بين الطرفين كلما أمكن اعتبارهما فريق واحد، وبالأذن إذا كانت مصالحهم مشتركة. فقد يتفق طرفان ولكن دون اشتراكهما في المصلحة، وهذا أفضل من الاختلاف ولكنه ليس كاشتراك المصلحة. وعند اشتراك المصلحة سيقوم الطرفان بالاعتصام بالعين وصيانتها وصيانة ما بها من أعيان أخرى أصغر منها كجباب الطريق ولياسة المجرى. أما إذا تشاكسا فسيهملان العين وسيسوء حالها. أي أن الأعيان الخاضعة لحق الارتفاق في الشرعية الإسلامية قد دُفِيتَ للإذعان المتحد برغم وجودها في الإذعائي الترخيمي نتيجة للاتفاق بين الفرق. وهذا في صالح حالة الأعيان وبالتالي البيئة. وهذه هي النتيجة المهمة بالنسبة لموضوعنا.

## الإجارة

أما الشق الثاني من الإذعائي الترخيصي، والذي أثر في حالة الأعيان في البيئة التقليدية، فهو الإجارة والتي تتميز عن الارتفاق بأنها مؤقتة بزمن معلوم وليست أبدية كالارتفاق، وأنها حق شخصي يستفيد منه الإنسان، وأما حق الارتفاق فهو حق عيني مقرر لمعارفين بصرف النظر عن مالكها، لذلك فإن للفريق المستخدم في الإجارة الحق في أن يحضر أدوات ذات مستوى أقل (مثل الأثاث) من مستوى المين المستأجرة (مثل المنزل) ليستخدمها. وللشريعة فلسفة واضحة في الإجارة يمكن توضيحها في المثال التالي، إذا استأجر شخص ما إناءً معدنيًا وافترض المالك أن لا يستخدم المستأجر الإناء إلا في أوقات معينة ولشرب الماء وبغضه فقط، فإن الاستفادة من هذا الإناء ستكون محدودة جداً، وأما إن قيل لهذا المستأجر بأنك انت المالك لهذا الإناء لمدة عقد الإجارة، ولك مطلق التصرف في الإناء على أن لا تضرب به، فإن المستأجر قد يستخدم الإناء لشرب الماء البارد أو الشاي الساخن أو لصنع التلج بتجميد الماء فيه أو كميكل لفرق الحبوب وما إلى ذلك من استخدامات عديدة، أي أن هذا المستأجر استفاد من الإناء استفادة قصوى دون أن يضرب به، وهذا نتج من إسطاء مزيد من الحرية في التصرف للفريق المستخدم، وذلك بدفع المين المستأجرة إلى الإذعائي المتحد فترة الإجارة، وهذا ما فعلته الشريعة، فكيف تم هذا؟

أساس الإجارة في الشريعة هي أن المالك يسمح للمستأجر أن يستخدم عقاره (المين التي يملكها) مقابل فائدة معينة مبنية على اتفاق الطرفين. والإجارة معروفة في الشريعة بتليك المنفعة. ففي تهذيب الفروع «تليك المنفعة عبارة عن الإذن للشخص في أن يجازو هو بنفسه أو يمكن غيره من الانتفاع بموضع كالإجارة ويقر عوض كالمارية، كمن استأجر داراً أو استمارها فله أن يؤجرها من غيره أو يسكنه بغير عوض، وأن يتصرف في هذه المنفعة تصرف الملاك في أملاكهم على جري المادة على الوجه الذي ملكه... ويكون تليك المنفعة كتمليك الرقاب»<sup>٧١</sup>. ويظهر من هذا التعريف لتمليك المنفعة، وبالذات من عبارة «ويكون تليك المنفعة كتمليك الرقاب»، أن المستأجر يعتبر مالكاً لفترة محددة. فلقد اعتبر الفقهاء عقد الإجارة كمقد البيع، ولكن بيع للمنفعة وليس بيع للمين. فيقول القرافي بأن تليك المنفعة هو «تليك مطلق في زمن خاص حسبما تناوله عقد الإجارة»<sup>٧٢</sup>. ويوضح ابن دامة الإجارة بقوله «وجملته أن المستأجر يملك المنافع بالقد كما يملك المشتري المبيع بالبيع، ويوزل ملك المجر منها كما يوزل ملك البائع عن المبيع، فلا يجوز له التصرف فيها لأنها صارت مملوكة لغيره كما لا يملك البائع التصرف في المبيع»<sup>٧٣</sup>.

وحيث أن الأساس في عقد البيع الاتفاق بين الطرفين، وإذ أن الإجارة تعتبر بيع للمنفعة لوقت معلوم، فإن الفقهاء اشتروا وضوح جميع بنود العقد لكلا الطرفين مع تلافي العقد على المجهول لأنها قد تؤدي إلى المنازعة؛ كأن يكون المقود عليه شائماً، أو يقوم المستأجر بإحداث ضرر غير معلوم يعمل محل لدباغة الجلود في منزل معد للسكنى مثلاً. كما أن الفقهاء لم يجيزوا الإجارة لما هو محظور كأن يقوم ذي باستئجار دار من مسلم ويتخذها مصلى للمامة، أو يؤجر شخص ما على حاله خارج داره لآخر للاستغلال بها. وفيما عدا مثل هذه المسائل



فإن أهم ما في عقد الإجارة هو اتفاق الطرفين وتلافي العقد على المجهول. فمثلا يقول ابن قدامة في مدة العقد: «وإن جملا المدة سنة رومية أو شمسية أو فارسية أو قبطية وكأنا يدلما ذلك جاز ... وإن كان أحدهما يجهل ذلك لم يصح»<sup>٧٤</sup>. ومن مراجعة مسائل الإجارة يمكننا الاستنتاج أن الفريق المستخدم له الحق شرعا في استخدام العقار كالمالك. ولكن ما هي حدود المسؤولية بين الطرفين (المالك والمستأجر) في هذه الحالة؟ وما هي حدود المستخدم في التصرف (السيطرة)؟ فقول للمستأجر مثلا هدم حائط في المنزل المستأجر إن أراد ذلك؟

من مراجعة أقوال الفقهاء يمكننا الاستنتاج عموما أن مسؤولية المالك عند تأجير المبنى هي توفير كل ما هو ضروري للاحتفاع بالمبنى كالحواط والأبواب؛ لأن هذه تعتبر من الضروريات الأساسية للسكنى. كما أن على المالك صيانة هذه الضروريات أثناء العقد، فإذا انقطع الماء من البئر، أو تغير لونه أو طعمه بحيث يمنع الشرب والوضوء منه، أو خيف من سقوط الحائط، فإن على المالك إصلاح ذلك، لأن الاختلاف لا يتم من غيرهما. فعندما سقطت قطعة في بئر دار مكتراه بقرطبة، حكم بأن «على رب الدار إخراجها، لأن البئر (كذا) من منافع الدار ف عليه تنقيته، فإن بقيت في البئر أياما سقط من المكتري مقدار ما فاتته من الانتفاع من البئر»<sup>٧٥</sup>. وقد يدخل التيار الكهربائي في أيامنا هذه في ضروريات الانتفاع، والجدير بالذكر هو أن تعرض العقار للموجر لكشف العورة (الخصوصية) يعد مما يضر الانتفاع. يقول ابن الرامي: «ومن الطرر (اسم كتاب) لابن حات (ت ٦٠٩) قال، فإن كانت الدار مكتراه فبني رجل غرفة وفتح كوة يكشف منها على صاحب الدار، فقال المكتري لربها خاسم عني، وقال ربه ليس ذلك علي، قال، على رب الدار المكتراه قطع الضرر، فإن أبى كان للمكتري لسخ الكراء إن أحب، كما لو أنهدم منها ما يضره وأبى ربه ما بنيانه»<sup>٧٦</sup>.

أما ما يمكن للمستأجر من استكمال المنافع (أو ما يكمل الانتفاع) بالعقار كالأثاث وحبل ودلو بئر الماء، والمصابيح في أيامنا هذه فهي مسؤولية المستأجر. وبالنسبة للأحيان الترفيهية (أي غير الضرورية) أو الكماليات مثل فسقية (نافورة) الحديقة وسخانة الماء في أيامنا هذه فلا مسؤولية فيها لكلا الفريقين. وكل ما خرج عن هذا التقسيم (كل ما هو ضروري وكل ما هو مكمل للانتفاع) كان موضع خلاف بين الفقهاء. فمثلا هناك اختلاف في الآراء حول الصيانة المستمرة لما يجعل المبنى صالحا للانتفاع مثل تنظيف البالوعة؛ فيقول ابن قدامة: «وإن امتثلت (يعني البالوعة) بفعل المكتري فعليه تفرقتها، وهذا قول الشافعي، وقال أبو ثور، هو على رب الدار لأن به يتمكن من الانتفاع فأشبه ما لو اكترى وهي مائى، وقال أبو حنيفة، التيسر أنه على المكتري والاستحسان أنه على رب الدار لأن عادة الناس ذلك»<sup>٧٧</sup>. وذكر ابن الرامي من المذهب المالكي: «ومن اكترى دارا فوجد قناتها مملوءة بالثقل والنسالات (الفضلات الصلبة) فتقول: لا يخلو إما أن يكون سد هذه القناة مما هو متقدم قبل العقد أو بعد ما سكن المكتري، فإن كان سدها قبل العقد كان كئس ما في القناة على صاحب الدار بلا خلاف، وإن كانت لا تصلح السكنى إلا بإزالتها أجبر صاحب الدار على إزالتها، وإن كان سدها من بعد العقد وسكن المكتري فقد اختلف في ذلك قول ابن القاسم، فقال في المدونة: كئس الكنيف (أي المرحاض أو مكان تجمع فضلاتها) وإصلاح ما بها من الجدار على صاحب الدار ... وروى ابن حبيب في الواضحة عن ابن القاسم قال: كناسة الدار والمرحاض على المكتري، إشتراطه عليه

أو لم يشترطه. قال ابن حبيب: قال مطرف وابن الماجشون: يحصلان في ذلك على عادة البلد وهو أحب إلي. قال عبد الملك، وعادة البلد عندنا بالأندلس أن كناسة الدار على المكتري وكناسة المرحاض على رب الدار.<sup>٧٨</sup>

وللتلخيص أقول إن الظاهر هو أن العلماء لجأوا إلى عرف أهل المنطقة في حالة النزاع بين المالك والمستأجر في فسخ العقد في كل مالم يكن واضحاً من حيث التمييز المذكور سابقاً (ما هو ضروري للانتفاع وما هو مكمل للانتفاع). وفي العموم، فإن المالك غير مجبر على إزالة الضرر، ولكن إن لم يفعل ذلك فقد يفقد المستأجر الذي قد يقرر فسخ العقد. فالإجارة عقد لا يجوز لأحد الطرفين فسخه إلا إذا كان هناك مبرر. فلقد سأل سحنون: «أرأيت إن تكاثرت بيوتا من رجل فهطل على البيت في الشتاء، أليكون لي أن أخرج أم يجبر رب الدار على تطيين البيت؟ قال ابن القاسم: إن طينه رب البيت فالكراه لك لازم، وإن أبي أن يطينه كان لك أن تخرج إذا كان هطله ضرراً بيتاً، ولا يجبر رب الدار على أن يطينه إلا أن يشاء».<sup>٧٩</sup>

إن التمييز المذكور سابقاً (أي ما هو ضروري للانتفاع وما هو مكمل له) ذو علاقة واضحة بالمستويات المختلفة لأعيان. فالمالك مسؤول عن أعيان ذات مستمر أعلى من الأعيان التي يضرها المستأجر. فالمالك مسؤول عن سلامة الخواطر والأسقف والتي يمكن إضافة أنابيب الصرف إليها وما شابهها في أماننا هذه، والمستأجر مسؤول عن استخدام هذه العناصر وسياستها.<sup>٨٠</sup> ومن مزايا هذا الربط بين المسؤولية ومستويات الأعيان هو وضوح حدود مسؤولية كل فريق عند أي منازعة. فبعد انتهاء العقد قد يهدي المستأجر بأنه أضاف إلى المبنى بعض البنيان وأن له نفسه، وقد ينكر ذلك المالك ويؤزم أن ذلك كله كان في المقار يوم استأجرها المستأجر. فيقول ابن الرامي بأن: «القول قول رب الدار (أي المالك) فيما كان منبياً فيها ومنبياً في قاعاتها وجذورها من صخرة أو خشبة أو غير ذلك مع يمينه، وما كان فيها مطروحاً وموضوعاً من صخرة ملقاة في صحن الدار أو صمد ملقى أو خشبة أو أجور أو لبن موضوع بعضها على بعض أو باب ملقى في صحن وما أشبه ذلك، فالقول قول المكري مع يمينه».<sup>٨١</sup> أرأيت الحكمة أخي القارئ؟ في هذا الربط بين المسؤولية ومستويات الأعيان.

ومن مزايا الربط أيضاً بين المسؤولية ومستويات الأعيان هي إعطاء الفريق المستخدم حرية أكبر من الاستفادة من المقار المستأجر. وبم هذا في الشريعة بطريقتين. الأولى، هي أن حافة أعيان المقار المستأجر تتقدم على شروط المالك. فإذا اشترط المالك مثلاً أن على المستأجر أن يسكن بنفسه فقط، فإن هذا الشرط لا يؤخذ به إذا لم يثبت الضرر على البنيان. فلقد سأل سحنون: «أرأيت إن اكثرت بيتي من رجل وشرطت عليه أن لا يسكن معه أحداً تتزوج واشترى رقيقاً، أليكون له أن يسكنهم معه إذا أبى عليه رب البيت ذلك؟ قال ابن القاسم: ينظر في ذلك، فإن كان لا ضرر على رب البيت في سكنى هؤلاء معه فلا يكون له أن يمنعه، وإن كان يكون في ذلك على رب البيت ضرر فليس له أن يدخلهم عليه، وقد يكون الرجل يكره الرجل فيكون الرجل وحده ويشترط عليه أن لا يسكنها معه أحد أضف خشبه التي تحت الفرفة، فإن أدخل عليه غيره خشي رب الفرفة أن تهدم الفرفة فهذا وما أشبهه ينظر في ذلك».<sup>٨٢</sup> ويقول ابن قدامة: «ولا يجوز (أي للمستأجر) أن يجعل فيها شيئاً ثقيلاً فوق سقف لأنه يشقه ويكسر

خشبه ولا يجعل فيها شيئاً يفسد بها إلا أن يشترط ذلك، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفاً...<sup>٨٧</sup>»

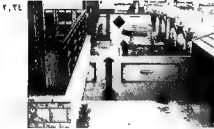
ومن قول ابن قدامة «إلا أن يشترط ذلك» نستنتج نتيجة أخرى يتفق عليها جمهور العلماء وهي أن اشتراط المستأجر في بداية العقد تقدم على ضرر البنيان (الأعيان)، وهي الطريقة التقنية لإصلاح الفريق المستخدم حرية أكبر. فلو كان المستأجر مثلاً أن يستخدم المبنى كمحل للحدادة أو النجارة طالما اشترط ذلك في العقد، وحتى إن كان هناك ضرر على المكان المستأجر. فيقول ابن القاسم: «... وإن كان قد اشترط المتكاري على رب الخانوت أن يعمل في الخانوت تصاراً (مبيض للياب) أو حداداً أو طحاناً، وكان ذلك ضرراً على البنيان فله أن يعمل ذلك في الخانوت، وليس لرب الدار حجة من قبل أنه قد أكرهاها منه وقد سمي له المتكاري ما يعمل فيه وقد رضي بذلك»<sup>٨٨</sup>. وهناك طريقة أخرى وهي العرف أو المادة. فلو كان المستأجر أن يستخدم المقار كمحل حدادة إذا كان المكان المأجور بين حدادين. ففي البدائع «والظاهر أن الخانوت الذي يكون في صف البرازين أنه لا يؤاجر لعمل الحداد والقصار والطحان، فلا ينصرف مطلق العقد إليه، إذ المطلق محمول على المادة، فلا يدخل غيره في العقد إلا بالتسمية أو بالرضا، حتى لو أجز خانوتاً في صف الحدادين من حداد يدخل عمل الحدادة فيه من غير تسمية للمادة»<sup>٨٩</sup>.

ومن كل ما سبق نخلص إلى أن مبادئ الشريعة باعتبار عقد الإجارة كعقد بيع ولكن للمنفعة وليس للمقار، بالإضافة إلى تجاهل شرط المالك ما لم يكن هناك ضرر على البنيان، واعتبار شرط المستأجر حتى وإن أضر بالبنيان، كل هذه المبادئ دعت الأعيان المؤجرة إلى الإذعاني المتحد. فتماماً كالإنا الذي استخدمته كعقل في السابق. وإذا ما قيس مثال الإنا على الأعيان الأخرى في البيعة فيمكننا القول أن استفادة المسلمين من الأعيان المؤجرة في البيعة التقليدية أكثر منها في أي بيعة أخرى دون الإضرار بالأعيان. فهناك الكثير من المنازل التي حولت في البيعة التقليدية إلى وظائف أخرى كمحلات للتجارين والندافين (نادف القطن أو القطن) والحدادين والنجارين. أي أن عطاء البيعة التقليدية كان أكثر، وبتفصيل هذا في الفصل التاسع.

وأخيراً، وكما رأينا، فإن العلاقة بين المالك والمستأجر بُنيت على الاتفاق. فكلا الفريقين حر في قبول أو رفض أي بند من بنود العقد في بدايته. فالمالك بحاجة إلى تقود المستأجر، بينما يحتاج المستأجر عقار المالك للسكنى أو العمل. ولتحقيق أهدافهم المختلفة فيستفان معاً. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الاتفاق من سائح العين المؤجرة، وهذا في الحقيقة استبقاء للعين في الإذعاني المتحد. أي أن جميع مبادئ الشريعة في الإجارة تنتهي بإبقاء العين في الإذعاني المتحد ورغم وجودها في الإذعاني الترخيصي لتغير الفريق المستخدم. وهذا الاستنتاج ينطبق على جميع الحالات التي تخضع فيه العين لفريقين، أحدهما يملك وسيطر والآخر يستخدم، سواء كانت من حقوق الارتفاق أو الإجارة أو غير ذلك. وسترى في الفصل الثالث أخي القارئ كيف أن هذه المبادئ تغيرت بفعل القوانين المعاصرة وكيف أثر ذلك سلباً في حالات الأعيان المؤجرة مقالة بذلك من عطاء البيعة.

## النموذج الإذعاني المؤقت

يكثر هذا النمط من المسؤولية في أيامنا هذه بينما يندر في البيئة التقليدية. وخير مثال له الارتدادات التي تفرضها السلطات على الناس. فإذا أراد شخص ما البناء في بعض المناطق فإن عليه أن يترك مسافة معلومة من أرضه من غير بناء، وبهذا يصبح المنزل مرتداً عن الطريق العام، وتسمى تلك المنطقة إرتداداً (الصورتان ٢٠٣٤ و ٢٠٣٥). أي أن هذه المنطقة غير المبنية هي ملك لأصاحب البناء، فهو يستخدمها ولكن لا يكتسبها البناء عليها من غير إذن السلطات. فهو (المالك) والسلطات التي فرضت هذه القوانين معا كفريق واحد يسيطران على تلك المنطقة المرتدة. أي أن فريقين يشتركان في المين؛ أحدهما يملك ويستخدم المنطقة المرتدة والآخر يسيطر عليها، وهو وضع غريب وغير مستقر. لقد يحاول الملاك البناء على هذه الارتدادات، وعلى السلطات دوماً مراقبتهم لمنعهم، وهذا الوضع مرمق للمجتمع اقتصادياً لأن لهؤلاء الموظفين الذين يراقبون السكان مصاريف كرواتبهم ومكاتبهم ونحوه، هذا بالإضافة إلى مترتبات أخرى (وستعرض لها في الفصل التاسع). ونظراً لأن حق السيطرة في البيئة التقليدية كان مع الفريق المالك أو كان مع الفريق المستخدم، فإن هذا النموذج الإذعاني (المؤقت) قلَّ وجوده في البيئة التقليدية. ومتى وجد فسرعان ما تنتقل المين منه إلى نموذج إذعاني آخر وذلك بأن تعود السيطرة إلى المالك، أو أن الفريق المسيطر يصبح مالكا أو مستخدماً، أو أن ملكية المين تنتقل إلى فريق آخر وينتقل معها حق السيطرة إلى المالك الجديد، وهكذا. وهذه الانتقالية ميزة عظمى لأي بيئة. باختصار، فإن الأمان في البيئة التقليدية في هذا النموذج كانت نادرة، وتنتج من الحجر والرمن في الشريعة. ومتى وضعت الأمان في هذا النموذج انتقلت منه إلى نموذج آخر.



تريتا الصورة ٢٠٣٤ من الرياض عدة إرتدادات عن الطريق لعدة منازل. فالطريق يقع على يمين الصورة خلف السور، بينما المنازل هي المباني التي على يسار الصورة. أما الصورة ٢٠٣٥ من الطائف بالسعودية فتريتا البناء دون ترك أي إرتدادات.

الحجر في الشريعة هو « منع الإنسان من التصرف في ماله »<sup>٨٦</sup> وصور الحجر في الشريعة كثيرة أوصّلها بعض الفقهاء إلى السجين. ولكن يمكن تقسيمها عموماً إلى نوعين: الأول حجر لمصلحة المحجور عليه كالنسي والمجنون والنسبة فلا يُضيعون أموالهم ويعيقون بها،<sup>٨٧</sup> فبالنسبة للصغير والمجنون فإن الشريعة تمنعها من التصرف في ماله وذلك حماية لمصلحتهما إذ أنهما لا يحسنان التصرف، كما وضعت الشريعة قواعد تتضمن لهما حقوقهما.<sup>٨٨</sup> ولكن هناك خلاف بين الفقهاء في تحديد ما هو السفيه هل هو التمييز فيما لا ينبغي كالتفقة في مصيبة أو هو الإسراف فيما ينبغي كبناء مسجد يبدخ مثلاً؟<sup>٨٩</sup> وبالتالي فهناك خلاف في الحجر على السفيه بعد البلوغ. فيرى أبو حنيفة بأنه لا يحجر عليه وإن كان ميذاً.<sup>٩٠</sup> ويستدل جمهور الفقهاء بجملة أدلة تدل على أنه يحجر على السفيه بعد البلوغ.<sup>٩١</sup> ويرجح العبادي رأي جمهور العلماء ويقول: « كما أن الحجر دفع الضرر عن أهل الإسلام، فإن السفيه بإتلافه وإسرافه يصير معية لديون الناس، ومظنة لوجوب النفقة عليه من بيت مال المسلمين؛ فإن السفهاء إذا لم يحجروا وأسرفوا، تركهم الديون وتضييع أموال المسلمين في ذمهم، ويصيرون على المسلمين وبالا، وعلى بيت مالهم عيالا »<sup>٩٢</sup>.

والنوع الثامن من الحجر هو الحجر على الفرد لحق غيره، كالحجر على المفلس لمصلحة شرعائه، أو الرهائن في المرهون، أو المريض مريض الموت لمصلحة الدافنين والورثة.<sup>٩٣</sup> وإذا

استخدم المالك المقار في كلتا الحالتين، فإن أعيان المقار ستكون في الإذعاني الموقت وذلك لأن الوصي هو المسيطر.<sup>٩٤</sup> ولا أريد أن أطيل في هذا النموذج لقلته في البيئة التقليدية، ولكن أذكر بأن هذا النموذج مؤقت في طبيعته، فالمقار لابد وأن ينتقل منه إلى نموذج إذعاني آخر، فالصي سيكبر يوماً ما، والمغلس سيخرج من مأزقه أو يفقد عقاره لفريق آخر.

ومن الطبيعي أن تتسم العلاقة بين الفريقين بنوع من الحذر، فالفريق المالك المستخدم سيحاول إرجاع السيطرة لنفسه، وقد يحاول الفريق المسيطر أن يطيل فترة سيطرته وبالات إذا كان من المستفيدين من هذه السيطرة. فالوصي على السفينة قد يحاول تمديد فترة سيطرته إلا أن السفينة يراغب الوصي وينتظر عودة السيطرة إليه.<sup>٩٥</sup> وهنا ملاحظة: وهي أن الأعيان في التماذج الأخرى قد تنتقل منه لنموذج آخر، فالمثلزل قد يخرج من الإذعاني المتحد إلى الترخيصي أو المشتت، ولكن هذه ليست خاصية حتمية، لذلك لا نقول أن النماذج الأخرى أيضاً مؤقتة، فالأعيان في جميع النماذج (باستثناء الموقت) مستقرة برغم سوء حالها في بعض الأحيان (كما في المشتت)، غير أن العين في الإذعاني الموقت حتمية في انتقالها منه إلى نموذج آخر لأن السيطرة مؤقتة بيد الفريق المسيطر.

## النموذج الإذعاني الحيادي

جرت العادة أن يكون الفريق المالك هو المسيطر. ولكن إذا كان المالك غير قادر على السيطرة أو ممنوعاً منها أو غير مهتم بحقوقه في السيطرة على العين، فإن السيطرة قد تتحول إلى الفريق المستخدم. أي سيترك فريقان في تحديد حالة العين في الإذعاني الحيادي، أحدهما يسيطر ويستخدم والآخر يملك. ولضرب مثل معاصر نجد في سوق الحفائر مثلاً أن البائع يستخدم ويسيطر على الموضع الذي هو فيه ولكن السلطة تملك ذلك الموقع.

وتعتبر الأنظمة والقوانين من أبرز سمات هذا النموذج الإذعاني. فعدم سيطرة المالك لا تعطي الفرق المستخدمة التي تسيطر مطلق الحرية، بل نجد أن المالك يطهرون وجودهم من خلال ما يصدرونه من أنظمة وقوانين يفرضونها على الفرق المستخدمة للحد من سيطرة هذه الفرق. وهذه القوانين التي يصدرها الفريق المالك (ليتمتع الفريق المسيطر المستخدم) ما هي إلا دليل على وجود نوع من التضاد في المصالح. فإذا كان تصرف المستخدمين يتمشى مع مصالح المالك، لما أصدر المالك هذه القوانين أصلاً. فكل قانون أصدره المالك له قصة تمكس قيام المستخدم بتصرفات اعتبرها المالك مخالفة لمصلحه. أي أن العلاقة بين الفريق المالك والفريق المستخدم الذي يسيطر هي علاقة مشابهة للعبة «ضد الحبل» من حيث السيطرة. وتزداد قوة الشد بين الطرفين إذا كان الفريق المستخدم مشاكساً أو كان الفريق المالك بعيداً من العين، كما هو الحال في الأراضي الزراعية الأميرية. ولكن عندما تطابق تصرفات الفريق المسيطر ورغبات الفريق المالك، وهذا نادراً ما يحدث، فيمكننا القول أن الفريقين في هذه الحالة (المالك والمسيطر) ليسا إلا فريقاً واحداً. وهذا معناه أن هذه العين لا تنتمي إلى هذا النموذج الإذعاني. أي أن ما يميز هذا النموذج الإذعاني عن غيره من النماذج هو العلاقة المتسمة بإصدار المالك للقوانين. ولا أقصد هنا أن الفريقين المشتركين في تحمل المسؤولية في هذا

النموذج لن يتفقا أبداً. ولكن الاتفاق بينهما لن يؤثر على حالة العين كتأثير القوانين. ومن المنطقي أن يكون المالك مقتنين، ولكن ليس كل مقتن مالك. فالمسؤول في البلدية يصدر القوانين ولكنه لا يملك.

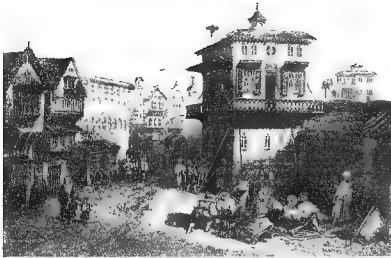
هناك فرق أساسي بين الإذاعي الحيادي والإذاعي الترخيصي من حيث طريقة الاتفاق. ففي الإذاعي الترخيصي (كالإجارة) نلاحظ أن الاتفاق هو أساس العلاقة بين مالك العقار والفرق المستخدم، وفي هذه الحالة، لا يتمتع الفرق المستخدم بأية علاقة مع جيرانه عدا ما تنص عليه الشريعة والأعراف من حسن الجوار وحقوقها من معاملات ونحوه. فالمالك هو المسؤول عن الاتفاق مع الجيران في كل ما هو متعلق بالأمور البيئية كالحفاظ المشترك، وذلك لأن المالك هو الذي يسيطر على العقار وبالتالي على حدوده الخارجية. أما في الإذاعي الحيادي، ولأن الفرق المستخدم هو المسيطر على الحدود الخارجية، فإن على هذا الفرق المستخدم أن يتفق مع جيرانه. فمثلاً، قد يكون على بائع الحفصة الذي يأخذ مكاناً من الساحة لبيع فيه خضرواته أن يحضر معه كل ما يحتاجه من أثاث لاستخدام المكان، فهو قد يملك ويسيطر وبالطبع يستخدم أثاثه، بالإضافة إلى استخدامه وسيطرته على المكان، أي أن بائع الحفصة يعتبر كالمستأجر الذي يحضر أثاثه ويستخدم المنزل. والأعيان التي أحضرها المستخدم في كتنا المحالين (المنزل والمكان في الساحة) من نفس المستوى، ولكن الفرق هو أن على المستخدم في المنزل (إذا كان في الإذاعي الترخيصي) أن يتفق مع المالك وليس الجيران، ولكن على البائع (إذا كان في الإذاعي الحيادي) أن يطيع المالك وأن يتفق مع الجيران في الأمور البيئية.

من البديهي بأن أي عين قد توضع في الإذاعي الحيادي. إلا أن هذا النموذج من المسؤولية لم ينتشر بين سكان المدينة التقليدية إلا في الأماكن والمقارن التي ملكتها الدولة والتي اعتبرت ممثلة لعموم المسلمين، كالأراضي الزراعية الخراجية حيث إن المزارعين تمتعوا بحقوق السيطرة، أو مقاعد الأسواق لأن الباعة سيطروا على تلك المقاعد. هذا بالإضافة إلى المناجم. وسنركز هنا على مقاعد الأسواق والأراضي الزراعية فقط. فهما اللذان أثرتا في البيئة العمرانية التقليدية.

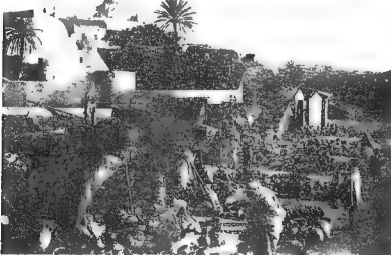
## مقاعد الأسواق

الظاهر هو أن هناك عرفاً في البيئة التقليدية أن يقوم الباعة بحيارة مكان ما لوقت معلوم في الأسواق أو الساحات العامة أو الطرق الواسعة للبيع. فهؤلاء الباعة يسيطرون على المكان ويستخدمونه بإحضار قطع من الأثاث لوضع سلعهم عليها أو قطع بتعليقهم بحوائجهم، ولكنهم لا يملكون ذلك المكان (الصور ٢، ٣، ٤٣، ٤٤). فالشافعي رحمه الله يقول: «فمن قعد في موضع منها لبيع كان أحق به بقدر ما يصلح له، ومتى قام عنه لم يكن له أن يمنعه من خيره ... والمقاعد بالسوق ليس بإحياء مواتة». وجمهور الفقهاء يبرقون هذا المبدأ بالاختصاص أو حق الاختصاص<sup>٦٦</sup> وبعض الفقهاء يبرقونه بتملك الانتفاع وهو مختلف عن تملك المنفعة. والفرق بينهما هو أن تملك الانتفاع يؤهل الشخص لاستخدام المكان بنفسه مثل سكنى المدارس والربط والمجالس في الجوامع والمساجد ومقاعد الأسواق، أما تملك المنفعة فيؤهل الشخص

٢٠٢٧



٢٠٢٨



لاستخدام المكان بالإضافة إلى تمكين غيره من الانتفاع به، بموض كالإجارة أو بغير عوض كالمارية. ولكن في كلا الحالتين لا يسيطر المستخدم على الحواط الخارجية لسكنى الربط ولكن يسيطر على المكان فقط. أي أن الحدود الخارجية للمكان (الحواط) في الإذعاني الترخيصي أو المشتت، أما مقاعد الأسواق فإنها في الإذعاني الحيازي في حالة عدم وجود حواط خارجية.<sup>٤٧</sup>

وكما ذكرت فإن الفرق بين الإذعاني الحيازي والترخيصي هو القوانين أو إطاعة الفريق المستخدم للمالك، فعلى المستخدم أن يطيع القاعدة التي لا تتيح له أن يكرى أو أن يبيع المكان، كما أن عليه أن يطيع الأنظمة التي تحكم استخدام ذلك المكان. فمثلاً، يحق له أن يظلّل المكان لنفسه باستخدام الأضرحة طالما أنه لم يضر بالآخرين، ولكن لا يحق له أن يبنى أي منشأ من شأنه أن يسبق الطريق كالكدكة مثلاً، «ففي المعنى، وما كان من الشوارع والطرق والرحاب بين العمران فليس لأحد إحياءه سواء كان واسعاً أو ضيقاً، وسواءً ضيق

٢٠٢٩



٢٠٣٠



٢٠٣١



شكّل  
٢٠٣٢



لقد «عطت العمودية الحق لمن أراد البيع في الطرقات الواسعة أن يفعل ذلك دون الإضرار بالمارة، وهو ما يعرف بحق الاختصاص، وهذه إحدى ميزات المدينة التقليدية. ترى في الصورة ٢٠٣٦ من بنزرت يتوسل بعض باعة الأواني الفخارية في الطريق على الشاطئ، وترى في الرزمة ٢٠٣٧ شارع من شوارع مدينة أدونا بتركيا (رسم الرسام ليتش) وقد جلس البعض في الطريق وفردوا متاعهم وذلك أيام الدولة العثمانية. أما الصورة ٢٠٣٨ فهي من أحد شوارع الجزائر، لاحظ تجول المشتريين بين الباعة في الطريق. والصورة ٢٠٣٩ من طنجة وهي منظر مأوف حتى في أيامنا هذه وهي خروج التجار بضائعهم إلى الطريق أو إلى أحيائهم كما في الشكل ٢٠٣٦، أما الصورة ٢٠٤٠ من أسفي بالمغرب فتري بنا بعض الباعة للأواني في الطريق وقد نصبوا خيما لهم، ولم تفتقر على ذلك الشريعة تلك الطائفة الباعة فيما بينهم.

الشكل

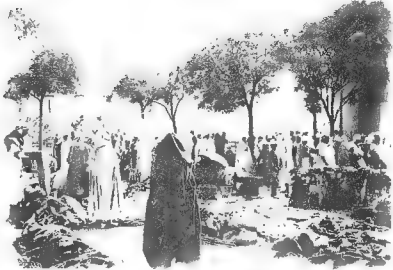
٢٧



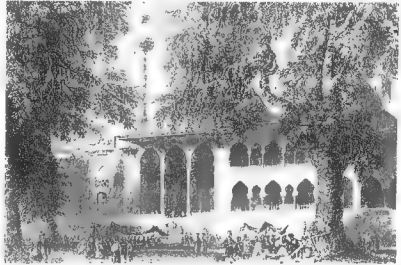
٢٨



إن إباحة الفرقة للناس البيع ليست في الطرق فقط ولكنها في الساحات أيضا وهي نطاق أوسع، فلم يحصر سلع أثقل للساحة وخرن بعضها فيها لوقت أطول أو حمل بعض الصناعات الحقيقية التي لا تحتاج لمنشأ يقيم المارة ويمكن نقلها من الساحة. في الصورة ٢٨، ٢٩ من كسطينة بالجزائر ترى ساحة وقد وضع الناس فيها متاعهم وتركوه وربما ذهبوا للصلاة أو للفرقة بعد الظهر، بعض الأمتعة ملقاة ولا مبال بجانبيها كما هو موضح بالرسم في الشكل ٢٧. وفي الصورة ٢٨، ٢٩ من ساحة بمدينة بسكرة بالجزائر ترى من قرب بعض الأمتعة كأكياس القمح ونحوه. والصورة الأخيرة (٢٩) لـ «بي جامع» أو الجامع الجديد بنسطنبول (رسم لرسم بارتليت) ترونا جلوس الناس في الساحة وتشهيد بعض المجلات أيام الدولة العثمانية.



٢٩



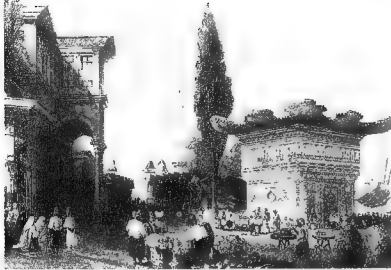
٢٩

على الناس أو لم يضيّق. لأن ذلك يستلزم فيه المسلمون وتتعلق به مصلحتهم. فأشبه مساجدهم، ويجوز لارتفاق بالعمود في الواح من ذلك للبيع والشراء. على وجه لا يضيّق على أحد. ولا يضر بالمارة لاتفاق أهل الأمصار في جميع الأعصار على إقرار الناس على ذلك من غير إنكار (الصورة ٢٩، ٢٨ إلى ٢٩)، ولأنه ارتفاق مباح من غير إضرار فلم يمنع منه كالاختياز»<sup>٨٩</sup>

أما الأماكن المحاذية للدكاكين أو الأبنية في الأسواق وأبنية المساجد وأبنية المباني العامة كمدخل المدينة وأسوارها هي أيضا أماكن في الإذعان الحيازي وسيطر عليها المستخدمون<sup>٩٠</sup> وبذلك فليهم اتباع القوانين. فمثلا ينعون من زراعة تلك الأبنية وبناء المظلات والفواصل والأبنية بها إذا كان الطريق ضيقا. فكتب الحسبة التي ألّفها المحتسبون مثل السقطي (تولى الحسبة في أواخر القرن الحادي عشر أو أوائل القرن الثاني عشر للميلاد) تعج بمثل هذه الأنظمة التي تحد من سيطرة المستخدمين<sup>٩١</sup>.



٢٠٤٥



٢٠٤٤



٢٠٤٦



٢٠٤٨



٢٠٤٨

« قال أحمد في السابق إلى ذكاكين السوق غدوة فهو له إلى الليل، وكان هذا في سوق المدينة فيما مضى... »<sup>١٠١</sup> ويقول البلاذري (ت ٢٧٩) في حديثه عن عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه أنه قال: « كنا نغدو إلى السوق في زمم المغيرة بن شعبة (ت ٥٠)، وقد تولي إمارة الكوفة مرتين)، فمن تعد في موضع كان أحق به إلى الليل، فلما كان زياد قال: من تعد في موضع كان أحق به ما دام فيه »<sup>١٠٢</sup>. وأغلب ترميمات الفقهاء حق الاختصاص تنقيد أن السابق إلى مكان ما أحق به من غيره. ونسبى هذا المبدأ بالإصقيفة. أي أن هناك منافسة بين عدة فرق على نفس المكان؛ وفي مثل هذه الحالات قد يحدث نوع من التشاح بين المتنافسين على نفس الموضع، أو قد يحدث خلاف في الاتفاق على الحدود التي يبتهم. ومن الواضح أن هذه الخلافات ليست بين الفرق التي تشترك في عين واحدة ولكنها بين فرق الأماكن المتجاورة. ولأن السلطة نادراً ما تدخلت بين هذه الفرق في حل هذه الخلافات، كان على هذه الفرق أن تتحدث إلى بعضها البعض للوصول إلى اتفاق وإلا عمت الفوضى، وهذا بالتالي أدى إلى إثارة عدة أسئلة قضية. ومن هذه الأسئلة: هل يحق لفرق ما أن يتنازل عن حق الاختصاص لفرق

إد. ما بنيت المباني وسرفت حدود الفرق فلا يجوز: حيا، الطرق ولا الجلوس فيها بإحضار أمتعة ثقيلة لأنها ملكه يشترك فيه المسلمون وتتعلق به مصلحتهم، ولكن يجوز لباس القنود فيها بوقت قصير. تشرى في الصورة ٢٠٤٤، من مراكز جلوس بعض الناحية في الطريق كما هو موضح بالنسبة في الشكل ٢٠٤٨. والرمستان ٢٠٤٥ و ٢٠٤٦ (رسم) كل من الرسامين يارتليت واليوم على الترتيب) من لسنبول هما لنفس الموضع ولكن في وقتين مختلفين وترهانا تظهر الاستخدام للساحة والطريق وذلك في عهد الدولة العثمانية.

آخر؟<sup>١٠٣</sup> وهل حق الاختصاص يسقط بانتهاها، النهار أم أنه يستمر حتى يرفع الفريق المستخـدم متاعه؟<sup>١٠٤</sup> الإجابة على مثل هذه الأسئلة أدت إلى ظهور الأعراف واللجج، إليها لكف الفرق عن التمدي. مثلاً، قال مالك، «إذا عُرف أحدهم بمكان وصار به مشهوراً كان أحق به من غيره قلعاً للتنازع وحسماً للتشاجر»<sup>١٠٥</sup>.

من الواضح أن مبدأ الأسقية هذا كان خير حافظ لأولئك الذين ييكونون عن عمل بتوفير مكان لهم في البيئة للعمل وتحفيزهم على محاولة حيازة (السيطرة على) تلك الأمكنة التي يعملون بها وذلك بتكرار استعمالهم للمكان ذاته. فلم تقف الشرعة حاجزاً أمام من أراد أن ينتج ويصادر للعمل. بالتأكيد سيكون لهذا المبدأ آثاراً اقتصادية كبيرة في تدني الأسعار مثلاً (وستنظر لها في الفصل التاسع). وهنا فائدة همرانية أخرى وهي أن نسبة المسيطرين عددياً في البيئة سيزداد، وذلك لأن بعض أفراد المجتمع بدلاً من استخدام مكان ما من غير سيطرة باستجاره، أصبحوا أفراداً مسيطرين، وبهذا يزداد عدد الأفراد المسيطرين في البيئة، وسنطلق على هذه الفائدة في الفصل الرابع.

وهنا لابد لي من توضيح مصطلح سيترك استخدامه مراراً وهو «المركزية» وعكسها «اللامركزية». لعند تدخل السلطة أو الحاكم أو من ينوب عنه مثل موظف البلدية في الأمور البيئية، نقول بأن هناك نوع من المركزية. وهذا يحدث عندما تقوم السلطة المركزية بتنفيذ أو الإشراف على تنفيذ المشاريع البيئية مثل إنشاء شبكات المياه، أو عندما تنفذ السلطة المركزية الاقتراحات المقدمة من المخططين للمشاكل البيئية. أما اللامركزية فتعني أن المسائل البيئية متروكة للسائكن أو أصحاب الشأن مثل الجيران أو من يملكونهم وعليهم القيام بذلك كما يرونه مناسباً. فإذا أراد شخص ما تلطية بنيانه فعليه أن يأخذ موافقة جيرانه، وليس موافقة السلطة، لأن جيرانه هم الذين سيتضررون.

ونعود الآن لمقاعد الأسواق، إن مبدأ الأسقية، وبسبب التنافس بين الفرق، أدى إلى إثارة سؤال فقهي عن مدى الأحقية للسلطة في التدخل. هل للحاكم التدخل وتنظيم الفرق المتنافسة على مقاعد الأسواق بإقطاعهم إياها؟ هناك اختلاف بين الفقهاء في تدخل الحاكم في أغنية الشوارع والطرق، فيقول الماوردي: «وفي حكم نظره (أي السلطان) وجهان، أحدهما أن نظره فيه مقصور على كفهم عن التمدي ومنعهم من الإضرار والإصلاح بينهم عند التشاجر، وليس له أن يقيم جالساً ولا أن يقدم مؤخرأ ويكون السابق إلى المكان أحق به من المسبوق. والوجه الثاني أن نظره فيه نظر مجتهد فيما يراه صلاحاً في إجلال من يجلسه ومنع من يمنعه وتقدم من يقدمه كما يجتهد في أموال بيت المال وإقطاع الموات... وإذا تركهم على التراضي كان السابق منهما إلى المكان أحق به من المسبوق، فإذا انصرف عنه كان هو وغيره من الغد فيه سواء يراضى فيه السابق إليه». وحيث إن الإقطاع من الشارع لا يؤدي إلى الملك، فإن هناك رأياً ينص على أنه لا معنى للإقطاع في الشارع ولا يحق للحاكم ذلك بخلاف الموات. أي أن هناك اختلافاً كبيراً بين آراء الفقهاء، في هذه المسألة، ويدرسها يمكننا الإستنتاج أن تدخل السلطة في هذه المسألة كان في حدود ضيقة معقولة ومشروطة من قبل الفقهاء، تُشِيرُ بأنها أمور تنظيمية، وأفضل مثل على ذلك مقالة السيوطي (ت ٩١١) في «البارع في إقطاع



٢، ٤٧



٢، ٤٨

لقد استمرت ظفرة حيازة جزء من الطريق أو الساحة للبيع في أكثر المدن في أيامنا هذه وبالأدات في المدن التي تساهلت فيها السلطات مع الباعة أو الأماكن التي لم تسيطر عليها السلطات بعد كساحات القرى، فالسلطات كما سرى في الفصول القادمة حاولت تنظيم الأسواق ففست مولات الباعة من البيع في الحق والساحات، وطالبتهم بالحصول على تراخيص للبيع ووضعت شروطاً للمحصول على هذه التراخيص. فالصورتان ٢، ٤٧ و ٢، ٤٨ من فارس بالمغرب ترويان حيازة الباعة لكل من الطريق والساحة للبيع وهم محاولة السلطات منهم إلا أنهم يفعلون ذلك، وعندما تأتي السلطات يرملون أمتعتهم بسرعة صعبة (انظر الصور ٩، ٦٠ إلى ٩، ٦٢ ص ٢٤٦). وترينا الصورة ٢، ٤٩ ساحة مخصصة للبيع وتجمع الناس لمرافق مهاراتهم بمراكش. والصورة الأخيرة (٢، ٥٠) من أسيلة بالمغرب ترويان امرأة مسنة وقد وضعت بعض الأمتعة لتظلل بضاعها عند مدخل السوق.

الشارع»، وخلاصتها أن تدخل الحاكم ما هو إلا قض النزاعات بين الفرق<sup>١٠٦</sup>. ولكن هناك رأي مفاده أن مبادرة الأفراد تقدم على المركزية؛ فيقول السبكي (ت ٧٧١)، «وأما إذا سبق واحد قبل الاقطاع فينبغي أن ينتج الاقطاع لغيره مادام حقه باقياً ولا يأتي فيه خلاف لقوله صلى الله عليه وسلم: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به»، وحاصله أن السبق موجب للأحقية قطعاً بالحدث، والاقطاع موجب للأحقية على الصحيح؛ فإن تعارضاً قدم الأقدم تاريخياً. ولو فرضنا أنهما حصل في وقت واحد فينبغي تقديم السبق لأنه ثابت بالنص، وإنما لم تقدمه بعد الاقطاع لأننا نجعل الاقطاع سبقاً»<sup>١٠٧</sup>. باختصار، فإن مبدأ الأسبقية أدى إلى الحوار بين الفرق المتجاورة المتنازعة والتي أدت بدورها إلى الاتفاقات بين فرق تلك الأماكن. أو أنها أدت إلى تدخل الآخرين كالجيران أو من هم من نفس المهنة أو المحاسب أو السلطة. وفي كلتا الحالتين فإن الاتفاقات بكثرتها بلورت الأعراف كمصدر لأهمورهم.

وهذا الاستنتاج يصعب عليّ إثباته الآن، ولكن أطلب منك أخي القارئ أن تربط في ذهنك علاقة متكررة مراراً في البيئة التقليدية؛ وهي أن الممارسة تزداد تؤدي إلى العفافات بين الفرق، وهذا ليس عيباً بل ميزة لأنه لا بد لهذه الخلافات من حل واتفق، وإلا هتت البيئة الفوضى. والذين يأتون بأفضل الحلول البيئية هم في المادة المستخدمون للموقع لأنهم أدركوا مشاكلهم من الآخرين وسيأتون بالحلول من خلال الاتفاقات فيما بينهم، ثم تتحول الاتفاقات إلى أعراف، وهذه ميزة للبيئة (كما ستوضح لاحقاً). وهذا ما حدث في الطرقات الواسعة والساحات المستخدمة كالأسواق.

ورغم أن الرسول صلى الله عليه وسلم منع بناء وكراء مقاعد الأسواق بالمدينة المنورة، إلا أن الأسواق بنيت وأجرت في الصور اللاحقة. ففي وفاة الوفا للمسيحي (ت ٩١١) الكثير من الروايات من اختيار مواقع سوق المدينة المنورة إلا أنها جميعها تؤكد على نهيه صلى الله عليه وسلم عن بناء السوق وتأجيرها. فقد ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم برجله أرض سوق المدينة وقال: «هذا سوقكم؛ فلا ينقص منه، ولا يخرين عليه خراج»<sup>١٠٨</sup>. ولكن ما قاله البلاذري من قول أبو حنيفة: «كنا نغزو إلى السوق في زمن المخيرة بن شعبة، فمن قعد في موضع كان أحق به إلى الليل .. يمكن الاستدلال على أن هذه ليست هي حال الأسواق في الكوفة في حياة البلاذري (ت ٢٧٩). وهي ليست أيضاً كذلك في حياة ابن قدامة (ت ١٢٠٠) من قوله، «قال أحمد في السابق إلى دكاكين السوق فهو له إلى الليل وكان هذا في سوق المدينة فيما مضى»<sup>١٠٩</sup>. ثم بعد ذلك بنيت الأسواق في القسطنطينية في عهد عبد الملك (ت ٦٨٠). وفي بغداد (أو المدينة المدورة) يذكر لنا البلاذري أن المنصور (ت ١٠٥٨) جعل الأسواق بالكرخ بعد أن كانت داخل المدينة المدورة «وأمر التجار فابتنوا الحوانيت والزمهم الفلّة». وفي عهد المهدي (ت ١٦٩) جُيِّت أسواق بغداد<sup>١١٠</sup>. وهكذا تطورت الأمور إلى أن ملك الأفراد الأسواق. فيذكر لنا المستشرق لايبديوس من دراسته للنصوص المملوكية بأن الكثير من الأسواق كانت ملكاً للطبقة الحاكمة من المماليك في ذلك الوقت<sup>١١١</sup>.

ومن جهة أخرى، لم يكن دور المحاسب متلبوراً في الصور الأولى كمراقب للأسواق. فكان مهدي بن عبد الرحمن أول من حمل لقب محاسب في واسط سنة ١٠٢٣ بالتقريب.<sup>١١٢</sup>



ولكن سرعان ما تبلور دور المحتسب في الأسواق وكتبت كتب الحسبة التي اهتمت بمراقبة التجار والصناع وتنظيم أسواقهم<sup>١١٢</sup>. فالأسواق إذاً كمركز عمراني من حيث المسؤولية مرت بعدة نماذج إذعانية، من الجيازي إلى الترخيصي وانتهت بالإذعائي المشتت. ولكن برغم كل هذا فالظاهر هو أن ظاهرة حيافة جزء من الطريق للبيع، وبالأخص في الواح منه أو في الأسواق غير الحبيبة، كانت مستمرة حتى العصور المتأخرة، ويمكن استنتاج استمرارية هذه الظاهرة في الطرق الواسعة والساحات (وليس أسواق المدن) من نقل ابن قدامة (ت ٦٢٠) لقول أحمد بن حنبل، «ما كان ينبغي لنا أن نشتري من هؤلاء الذين يبيعون على الطريق»<sup>١١٣</sup>، وهذا ما نشاهده هذه الأيام في ساحات القرى والقرى من المدن (الصور ٤٧، ٢ إلى ٢٠٥، في الصفحة السابقة).

ومن كل هذا نخلص إلى أن أول تدخل للسلطة المركزية في العالم الإسلامي في شؤون البيئة كان في الأسواق، وهو أول خروج عن السنته النبوية في مسائل العمران. وقد تسأل أخيراً القارئ: ولكن هل يمكن للأسواق أن تكون من غير بناء أو إيجار كما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم لسوق المدينة المنورة وبالأخص في أيامنا هذه التي نحتاج فيها إلى البرادات الكبيرة والمخازن الفخمة ومواقف السيارات وما إلى ذلك من متطلبات عصرية؟ الإجابة هي: نعم. سأحاول توضيح ذلك في الفصل التاسع.

## الأراضي الزراعية

إن لدراسة الأراضي الزراعية أهمية لموضوعنا وذلك لأن اهتمامنا يركز على حالات الأحياء في البيئة وأماكن تواجدها، فالأشجار والمباني التي على الأراضي الزراعية تشكل جزءاً كبيراً من تركيب البيئة. فقد بدأت الحضارات والبيئات العمرانية بالتشكل مع استقرار الإنسان في الأماكن الصالحة للزراعة. أي يمكننا القول أن معظم المدن التقليدية نشأت بعمارة الأراضي الزراعية. ومن جهة ثانية، ونظراً للزيادة المستمرة في تعداد سكان المدن، فإن معظم الأراضي الزراعية الملاصقة للمدن من المباني تحولت تدريجياً إلى أراضٍ بنائية بإقامة المنشآت عليها (الصور ٥١، ٢ إلى ٥٦). وبالتالي فقد تأخذ الأرض البنائية نفس النموذج الإذعائي التي كانت فيه وهي أرض زراعية. ومن جهة ثالثة، ونظراً لأن حقل معظم السلطات في البيئات التقليدية كان من خراج الأراضي الزراعية، فهناك إمكانية لقياس المسؤولية بها لأن السلطات كانت تراغب زيادة ونقص إنتاجها، وبالأخص في البيئة المعاصرة مع ظهور القوانين الوضعية. فهذه الأسباب الثلاثة أضحت الأراضي الزراعية أهمية خاصة لدراستها. ويمكن تقسيم الأراضي الزراعية التي كانت في الإذعائي الجيازي من حيث الملكية إلى قسمين رئيسيين هما: أراضي يمتلكها أفراد وأراضٍ لبيت المال.

### ١) الأراضي التي يمتلكها أفراد

هذا القسم من الأراضي هو عقد بين مالك الأرض ومن أراد استثمارها، وتُعرف في الشريعة بأنواع كالمرارعة والمفارسة والمخابرة والمحاقلة والمزابنة والمساقاة. ومدى سيطرة

٢.٥٢

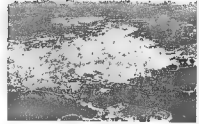


٢.٥٦



مستلح الأرض (المستخدم) تختلف حسب المقد من سيطرة تصوى كما في المزارعة إلى مجرد أن يكون مستلح الأرض عاملا فيها كما في المساقاة. ولا يسيطر الفريق المستخدم في المساقاة على الأرض وبالتالي فإن الأرض أقرب للإذعاني الترخيصي منها إلى الحيازي.<sup>١١٥</sup> والمساقاة جائزة، والأصل في جوازها السنة والإجماع.<sup>١١٦</sup>

أما بالنسبة للمزارعة وما شابهها من عقود المخابرة والتي تؤدي بالأراضي الزراعية إلى الإذعاني الحيازي فقد كانت هذه العقود مسألة خلافية بين الفقهاء، وذلك لأن المشاركة في المزارعة بين الفريقين (المالك والمستخدم) قد تتخللها مخاطرة مستلح الأرض بوضع مجهود دون ربح إذا هلك الزرع مثلاً. وكما هو معلوم فإن الربا محرم في الشريعة لحكم كثيرة منها أن المستثمر قد يحصل على أرباح دونما أدنى مخاطرة، لهذا كانت المزارعة مسألة خلافية.<sup>١١٧</sup> فهناك أحاديث مفادها أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والمزارعة، والرأي الذي لا يجيز المخابرة يعتمد على هذه الأحاديث ومنها قول رافع بن خديج:



٢.٥٩



٢.٥٢



٢.٥٤



٢.٥٥

لقد شكلت الأراضي الزراعية جزءاً كبيراً من البنية التقليدية وكانت غالباً ما تقيط بالحدود وتتخللها، وهذا يطبقها نصية خاصة في دراسة علاج المسؤولية. كما أن نمو المدن كان على حساب هذه المزارع لأن السكان كانوا يتنوع عليها المباني محولها بذلك إلى أراضٍ بائية. فترى في السوريتين القسيتين ٢.٥١ و ٢.٥٢ إحصاء المزارع بمدينة فاس بالمغرب، وترى في الصورة ٢.٥٢ نفس المدينة قبل أكثر من ثمانين سنة، ثم ترى في الصورة ٢.٥٦ منظرًا حديثاً لها صوّد من فوق نفس المرتفع تقريباً. لاحظ الفرق في المساحة البائية ونمو المزارع إلى أراضٍ بائية. أما السورتان ٢.٥٤ و ٢.٥٥ فهما من المنطقة الشرقية بالسعودية وترى في الأولى تسوية أرض كانت موروثة بالنخل لتستثمر كإرض بدينية<sup>١</sup> والصورة ٢.٥٥ تتركب أملاك أرض زراعية، فترى وجود النخل المهمل يورث بين المباني المستمدة<sup>١</sup>

« كُنَّا نَخَافُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ عَمَمَتِهِ أَتَاهُ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرِ كَانَتْ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَةً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْتُمْ لَنَا وَأَنْتُمْ. قَالَ، تَلَا، وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ فَلْيَزْرِعْهَا أَخَاهُ وَلَا يَكْرِهْهَا بِخَلْتٍ وَلَا بِرِيعٍ وَلَا بِطَعَامٍ مَسْمُومٍ. » وعن جابر بن عبد الله قال، « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من لم يذر المخابرة فليأذن بحرب من الله ورسوله. »<sup>١١٨</sup> وهناك أحاديث أخرى تفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى بأن من كانت له أرض فلْيَزْرِعْهَا بنفسه أو ليمنحها أخاه المسلم ليزرعها. فمن أبي هريرة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من كانت له أرض فلْيَزْرِعْهَا أو ليحرقها أخاه فإن أبى فليفسك أرضه. »<sup>١١٩</sup>

أما الرأي الذي يبيح المزارعة فيعتمد على فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل خلفائه وصحابته. فيجوز الفقهاء يرجعون فعل الرسول صلى الله عليه وسلم ويثبتون أن هذه الروايات من النهي عن المزارعة ما هي إلا نصائح منه صلوات الله وسلامه عليه. فقد روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى أرض تهتز زرعاً، فقال، لمن هذه؟ فقالوا، أكثرها فلان. فقال، أما إنه لو منحها إياه كان خيراً له من أن يأخذ عليها أجراً معلوماً. »<sup>١٢٠</sup> ومن حديث رافع بن خديج يقول زيد بن ثابت، « أنا أعلم بذلك منه (أي من رافع بن خديج)، وإنما سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلين قد اختلفا فقال، إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارعة. »<sup>١٢١</sup> والظاهر هو أن الاختلاف بين المذاهب الأربعة في المزارعة هو في صورته المختلفة كطريقة المشاركة بين الفريقين كأن تكون الأرض من أحدهما والبذور وآلات الحراثة من الآخر وما إلى ذلك من تفاصيل.<sup>١٢٢</sup>

ولكن المهم بالنسبة لموضوعنا (حالة العين)، هو أن عبلاً الرأيين السابقين في صالح العين وبالتالي في مصلحة البيئة العمرانية. فنتج من الآراء التي لا تجيز المزارعة أن الاستثمار مقصور على مقدار ما يستطيعه الفرد من عمل. وهذا معناه أن الأراضي الزائدة عن مقدرة المالك عن العمل توزع على أولئك الذين لا يملكون أرضاً للمعمل بها. فمثلاً بدل أن يسيطر فرد على ثلاث أراضٍ يملكها فإنه يسيطر على اثنتين منهما، بينما يسيطر مسلم آخر على الأرض الثالثة التي يملكها الأول. فهنا زاد عدد الفرق المسيطرة من فريق واحد إلى فريقين وذلك بوضع إحدى الأراضي الثلاث في الإذعانى الحيازي. وهكذا مع باقى الأراضي في البيئة، وبهذا تزيد نسبة الفرق المسيطرة في البيئة.

وننتج من الآراء التي تجيز المزارعة أن الفريق المستخدم والمالك معاً كفريق واحد يسيطران على الأرض. أي أن مبدأ المشاركة في الربح من الخارج من الأرض سيُشَدُّ الفريقين (المالك والمستخدم) للحوار والاتفاق لأن اهتماماتهما ستكون مشتركة، وبهذا تقل سيطرة المالك وتزداد سيطرة المستخدم أو مستصلح الأرض. وهذا يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد المسيطرين في البيئة وذلك لأن المستخدم أصبح مشاركاً في الفريق المسيطر. أي أن الرأيين المتناقضين يؤيدان إلى زيادة نسبة المسيطرين في البيئة. ولهذا النتيجة تأثيرات إيجابية كبيرة في البيئة ستطرق لها في الفصول القادمة.

## (٢) ملكية بيت المال

بالنسبة للأراضي التي تملكها الدولة فإن أول سؤال يتبادر إلى الأذهان هو كيف ملكت الدولة الإسلامية أو بيت مال المسلمين الأراضي الزراعية؟ والإجابة هي عن طريق الفتوحات.<sup>١١٢</sup> فعند بدء الدعوة الإسلامية، وكما هو معروف، كانت شعوب الأمم الأخرى تدعى إلى الإسلام سلباً. فإن هم استجابوا فإن الأراضي التي أسلموا عليها كانت تعتبر أراضي عشر وتبقى ملكاً لأصحابها كما حدث في المدينة والطائف.<sup>١١٣</sup> أما من لم يسلموا وأرادوا الصلح فإن أرضهم بقيت ملكاً لهم كما حدث مع أهل نجران، وكان عليهم دفع الجزية والخراج وإعفاء ما كان قد صالحهم عليه المسلمون من شروط.<sup>١١٤</sup> وفي هاتين الحالتين، فإن الأراضي الزراعية كانت ملكاً لأصحابها؛ أي ليست ملكاً للدولة وليست بالتالي في الإذعاني الحيازي. أما إذا اختار غير المسلمين الحرب ولم يذعنوا إلا مكرهين فإنهم عوملوا على ثلاث طرق، الطريقة الأولى هي ما قام به الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة، وهو تركه صلى الله عليه وسلم لأهل مكة أموالهم وبذلك صارت أرضهم يعد إسلامهم عشيرة وليست ملكاً لبيت المال.<sup>١١٥</sup> والثانية هي ما فعله صلى الله عليه وسلم في خيبر، وهو تقسيم أربعة أخماس الغنائم بين الذين اقتنحوها فكانت ملكاً لهم، وبهذا وضعت هذه الأراضي في الإذعاني المتحد أو الحيازي، ومتى كانت في الحيازي فإن الفرق المالكه هم الأفراد النافقون وليس بيت المال. وأما الخمس الأخير فقد بقي في أيدي أهل خيبر يحملون بها ولكنها ملكاً للمسلمين على أن يكون ثمرها بينهم وبين المسلمين، وهذا الخمس هو الذي ملكه بيت مال المسلمين وهو قليل جداً إذا ما قورن بما ذكرته سابقاً، فهذا فعله صلوات الله وسلامه عليه.<sup>١١٦</sup> أما الطريقة الثالثة فهي ما اختاره عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سواد العراق إذ وضعت فيها الأراضي الزراعية في الإذعاني الحيازي وذلك لامتلاك بيت مال المسلمين لها. ونظراً لأهمية ما حدث في سواد العراق، سأبين آراء الفقهاء المختلفة حولها وتأثير ذلك على حالة الأراضي الزراعية لأن أرض السواد أصبحت مثلاً يحتذى به.

يقول أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) في الأرض التي أخذت عنوة كسواد العراق (تعريف السواد في الحواشي): «فهي التي اختلف فيها المسلمون، فقال بعضهم: سبيلها سبيل الفتيمة، فتخمس وتقسّم، فيكون أربعة أخماسها خطياً بين الذين اقتنحوها خاصة، ويكون الخمس الباقي لمن سعى الله تبارك وتعالى. وقال بعضهم: بل حكمها والنظر فيها إلى الإمام، إن رأى أن يجعلها غنيمية، فيقسمها ويقسمها، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر» فذلك له، وإن رأى أن يجعلها فتيماً فلا يخمسها ولا يقسمها، ولكن تكون موقوفة على المسلمين عامة ما بقوا، كما صنع عمر بالسواد». وقد كان فعل عمر رضي الله عنه بعد استشارة الصحابة. فقد أشار عليه علي رضي الله عنه بقوله: «دهم يكونون مادة للمسلمين» وأشار عليه معاذ بن جبل بأن قال: «والله إن يكون ما تكره، إنك إن قسمتها صار الربع العظيم في أيدي القوم، ثم يبيدون، فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو لثلاثة، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسداً، وهم لا يجدون شيئاً، فأنظر أمراً يسع أولهم وآخرهم». وكان ممن طالب بالقسمة بلال بن رباح وعبد الرحمن بن عوف، فكان رد عمر عندما طالبه المسلمون الذين فتحوا السواد بالقسمة: «فما لمن جاء بعدكم من المسلمين؟

وأخاف إن قسمته أن تفاسدوا بيتكم في المياه». وبذلك أقر عمر رضي الله عنه أهل السواد على أرضهم وضرب على رؤوسهم الجزية وعلى أرضهم الحراج.<sup>١٢٨</sup>

وهذه المجادلة لعمر رضي الله عنه أصبحت مثلاً يحتذى به لبعض المناطق الأخرى التي فتحت سنة ١١٩. والذي قصد عمر بهذا الاجتهاد هو أن تمن الاستفادة من دخل الحراج عموم المسلمين لفترة أطول، حيث إن الدولة الإسلامية كانت بحاجة إلى الأموال لتنظيم المسكر وبناء القناطر وما شابه. وفي هذا يقول المؤرخون، «فكانت النظرية الأساسية لهذا النظام الجديد أن المسلمين هم المالكون الحقيقيون للأراضي، وليس لأصحابها السابقين من منزلة فيها كمنزلة المزارعين، وإنما تعاملهم الحكومة بالنيابة عن المسلمين».<sup>١٢٩</sup> وقد لقي اجتهاد عمر ردود فعل مختلفة من الفقهاء، فحسب الشوكاني (ت ١٢٥٠) في نيل الأوطار بأن قال: «وقد اختلف في الأرض التي يفتتحها المسلمون سنة. قال ابن المنذر: ذهب الشافعي إلى أن عمر استطاب أنفس الغائبين الذين اقتنوا أرض السواد، وأن الحكم في أرض الفتنة أن تقسم كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر... وقد اختلف في الأرض الذي أبقاها عمر بخير قسمة، فذهب الجمهور إلى أنه وقفها لنواب المسلمين، وأجرى فيها الحراج ومنع بيعها، وقال بعض الكوفيين أبقاها ملكاً لمن كان بها من الكفرة وضرب عليهم الحراج... وقد ذهب مالك إلى أن الأرض الخفومة لا تقسم، بل تكون وقفاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين من أرزاق المقاتلة وبناء القناطر والمساجد وغير ذلك من سبل الخير، إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة تقتضي القسمة، فإن له أن يقسم الأرض، وحكى هذا القول ابن القيم عن جمهور الصحابة ورجعه... فظاهر مذهب أحمد وأكثر نصوصه على أن الإمام مخير فيها بتخيير مصلحة لا بتخيير شهوة، فإن كان الأصلح للمسلمين قسمتها قسمها، وإن كان الأصلح أن يبقاها على جماعتهم وقفها، وإن كان الأصلح قسمة البعض ووقف البعض فله، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل الأقسام الثلاثة».<sup>١٣٠</sup> وفي الأموال لأبي حنيفة: «وليس فعل النبي صلى الله عليه وسلم براء لفعل عمر، ولكنه صلى الله عليه وسلم أتبع آية من كتاب الله تعالى وفعل بها (يقصد آية النخبة: وأعطوا نساء غنمكم من شيء، فإن لله خمس)... الآية ٤١ من سورة الأنفال)، وأتبع عمر آية أخرى ففعل بها (يقصد آية الفئ: ما آفك الله على رسوله من أهل القرى... الآية ٧ من سورة الحشر)، وهما آيتان محكمتان فيما ينال المسلمون من أموال المشركين، فيصير غنمة أو فئاً».<sup>١٣١</sup>

وهذا الاختلاف أدى إلى اختلاف آخر بين الفقهاء لاختلاف الروايات عن ملكية الأرض، هل أرض السواد ملك لمعوم المسلمين وخراجها وقف على مصالحهم، أم أنها ملك لأصحابها على أن يدلوا الحراج؟ ففي المجموع: «واختلف أصحابنا فيما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتح من أرض السواد، فقال أبو العباس وأبو إسحاق: باعها من أهلها وما يؤخذ من الحراج ثمن، والدليل عليه أن من لدن عمر إلى يومنا هذا تباع وتبتاع من غير إنكار. وقال أبو سعيد الاصطخري وقفها عمر رضي الله عنه على المسلمين فلا يجوز بيعها ولا شرائها ولا مهبها ولا رهنها، وإنما تنقل من يد إلى يد، وما يؤخذ من الحراج فهو أجرة وعليه نص في سير الواقدي، والدليل عليه ما روى بكير بن عامر عن عامر قال: اشتري عقبة بن فرقد أرضاً من أرض الحراج، فأتى عمر فأخبره، فقال: من اشتريتها؟ قال: من أهلها. قال: فهو لأهلها المسلمون،



أبعموه شيئاً؟ قالوا: لا. قال: فاذهب فاطلب مالك...»<sup>١٢٣</sup>

ولكن من دراسة القيود التي تحدد استخدام الأرض يمكننا الاستنتاج أن ملكية الأراضي الحراجية عموماً أقرب لبيت مال المسلمين منها إلى ملكية من يعمل بها من أهل الحراج. كما أن السيطرة على هذه الأراضي كانت بأيدي المستخدمين الساكنين لأنهم هم الذين كانوا يعملون في الأرض ويتصرفون بها، بدليل أنه كان لهم مطلق التصرف حتى في البناء على الأرض الحراجية. فهذا واضح من النقص الشديد في الأيدي العاملة لدى المسلمين أيام عمر بن الخطاب وبعده مباشرة لانشغالهم بالجهاد ونشر تعاليم الإسلام في المناطق المفتوحة الشاسعة، فعدد المسلمين لم يكن كافياً في بادئ الأمر للعمل في هذه الأراضي التي بلغت مساحتها في السواد على حد قول أحد الروايات إثنتين وثلاثين ألف جريب (ومساحة الجريب الواحد ثلاثة آلاف وستمائة ذراعاً مربعاً).<sup>١٢٤</sup> فإن نقص عدد المسلمين معناه غيابهم عن معظم تلك الأراضي، وهذا معناه حرية أكبر لأهل الحراج، أي تمتع أكبر في حق السيطرة للسكان، وبهذا وضعت تلك الأراضي في الإذعاني الحيازي. ورغم سيطرة أهل الحراج على الأرض إلا أن العلاقة بين الفريق المالك (صوم المسلمين بمحلة في بيت المال) والفريق المستخدم المسيطر (أهل الحراج) كانت تسودها القوانين التي كانت تهدف أساساً للحفاظ على ثروات المسلمين من الحراج. من هذه القوانين مثلاً، رأي جمهور الفقهاء أن الأرض الحراجية تبقى على حالها حتى إذا أسلم من كان يعمل بها أو انتقلت ملكيتها إلى أي مسلم. هذا، وقد أثيرت أسئلة فقهية كثيرة تشير إلى تقنين الأرض الحراجية محل، هل يضرب على الأرض الحراجية الحراج إذا قام ساكنها ببنائها أم لا، إذ أنها لم تعد أرضاً زراعية؟<sup>١٢٥</sup>

ولا أدري ما أقول في سواد العراق. فلقد رأيت إصجاراً كبيراً في الشريعة الإسلامية في كل ما يتعلق بأموال البيعة من مسائل يقف الإنسان عاجزاً عن التعبير عن عظمة الشريعة في حكماتها العمرانية، وحتى إذا اختلفت إجتهدات العلماء وتضادت، فهي اختلافات في الفروع، إلا مسألتين توقفت عندهما كثيراً، وهما الوقف وسواد العراق. وتوددت كثيراً في طرحهما، ولكن كان لا بد لي من ذلك. وأرجوا الله أن يغفر لي ما سأقول إن أخطأت أو لم أخطئ. فقراءاتي الفقهية محدودة، وذلك لأنني لاحظت أن المعلومات قد بدأت بالتكرار فتوقفت عن الاستزادة في المراجع. لذلك فقد يكون هناك دليل قد فاتني وأكون مضطراً.

إذا قُسمت أرض السواد بين الفئتين كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم في خيبر، فإن ما قُسم من أرض سيدفع إلى الإذعاني الترخيصي أو المتحد. وهذا معناه اهتمام الفئتين بأموالهم وحرصهم على إعمار أنفسهم وزيادة دخلهم منها، وبالتالي زيادة زكاة الأرض واستمرارية هذه الزكاة إلى ما شاء الله. أي أن القليل المستمر قد ينمو ويزيد على الكثير الذي قد ينقطع. ولكن ما حدث في سواد العراق هو وضع الأراضي الزراعية في الإذعاني الحيازي والحصول بذلك على الحراج الذي يتفوق الزكاة دخلاً، مما زاد من دخل بيت مال المسلمين في السنين الأولى، أما على الأمد البعيد فقد حدث العكس، فهناك الكثير من الروايات التي تشير إلى أن خراج السواد كان يعتمد على اهتمام أهل الحراج بالأرض، وهذا الاهتمام تأثر بعمالة محصلي الحراج لأهل الحراج، وأن الحراج كان في تناقص مستمر وذلك لفقدان أهل الحراج

الاهتمام بالأرض. فقد « روى عباد بن كثير عن كحزم قال، جرى عمر العراق مائة ألف ألف وسبعة وثلاثين ألف ألف، وجباها عمر بن عبد الموزين مائة ألف وأربعة وعشرون (كذا والأصح، عشرون) ألف ألف، وجباها الحجاج ثمانية عشر ألف ألف »<sup>١٣٦</sup>. ومن نصيحة لأبي يوسف (ت ١٨٢) موجهة للمخليفة هارون الرشيد، نلاحظ أنه يشير إلى نقصان الحجاج في أيامه من أيام عمر رضي الله عنه فيقول: « هذا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يجبي السواد مع عدله في أهل الحجاج وإنصافه لهم ورفعهم الظلم عنهم مائة ألف ألف، والدرهم إذ ذاك وزنه وزن مثقال ». وفي موضع آخر يذكر أبو يوسف بأن السبب في هذا النقصان هو أن المعاصر من الأرضين كان كثيراً، والمعامل منه كان يسيراً في أيام عمر رضي الله عنه، على تقيص أيامه هو. أي أيام هارون الرشيد (ت ١٩٢).<sup>١٣٧</sup>

لماذا فقد إذاً أهل الحجاج الاهتمام بالأرض؟ لأنهم لا يملكونها، ولأن جزءاً مما خرج منها ذهب لغيرهم. ولهذا فقد يحاطلون في دفع الحجاج أو قد ينقصونه، وهذا قد يؤدي إلى سوء معاملة عمال الحجاج لهم. فهناك طريقتان في استيفاء الحجاج: الأولى هي المعاملة على الحجاج، والثانية هي التضمين. بالنسبة للمعاملة فهناك سببان أثرا على فقدان أهل الحجاج الاهتمام بالأرض. السبب الأول هو أن هناك شروطاً كثيرة لتحسين عامل الحجاج كأن يكون مسلماً وحرّاً وأميناً ومكتنياً ومن أهل العلم واللقه بأحكام الحجاج، وهناك صفات أيضاً لابد وأن يتحلى بها عامل الحجاج وهي العفة والعدل والإنصاف والرفق بأهل الحجاج. ومن المنطوق أن هذه الصفات قد لا تتوفر في جميع الناس، وبالذات الأمانة، أما من توفرت فيه هذه الصفات فمن المنطوق أن يعتمد عن مثل هذه المناصب خوفاً من الاقتتان بها والوقوع في الإثم، لذلك نتوقع أن يكون أكثر عمال الحجاج من ذوي الذم الواسعة في العصور المتأخرة، والله أعلم بما في نفوسهم، فقد يقوم عامل الحجاج بالضغط على أهل الحجاج ليأخذ جزءاً منها لنفسه، والسبب الثاني لفقدان أهل الحجاج الاهتمام بالأرض هو تقدير الحجاج، فمقد تقدير الحجاج على الأرض رويحت محايير كثيرة، منها جودة الأرض ووراءتها وطريقة الري هل هي بجاء السماء أو بجاء الأنبار أو العيون ونوعية الثمار وقرب الأرض التجارية من المدن ويعددها وما يصيب أصحاب الأرض من نواصب وملصات. وجميع هذه المعايير قابلة للتفاوض والأخذ والرفض لأنها غير محددة وبالتالي قابلة للاختلاف في الرأي. وهذا قد يؤدي إلى نوع من المشادة في تفسير الحقوق، ومن ثم التناحر بين المحصلين للحجاج والمعاملين في الأرض، مما يؤثر على حالة الأراضي الزراعية برغم توصية الحكام، وعلى رأسهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بأن لا يحمل المعاملين في الأرض ما لا يطيقون.<sup>١٣٨</sup> وهذا التناحر قد يؤدي إلى رفض أهل الحجاج دفع ما هو مطلوب منهم. فقد كتب عدي بن أرطاة عامل الخليفة عمر بن عبد الموزين إليه: « أما بعد فإن أناساً قبلنا لا يؤدون ما عليهم من الحجاج حتى يمسهم شيء من العذاب ». فكتب إليه عمر: « أما بعد، فالعجب كل العجب من استئذانك إياي في عذاب البشر، كأنني جنة لك من عذاب الله، وكأن رضائي ينجيك من سخط الله. إذا أتاك كتابي هذا فمن أطاعك ما قبله عنواً وإلا فأخلفه، فوالله لأن يلقوا الله بجنياتهم أحب إلي من أن ألقاهم بعذابهم. والسلام ». ويشير أبو يوسف إلى هذه المعاملة لأهل الحجاج في رسالته لهارون الرشيد فيقول: « ولا يضرب رجل في دراهم خراج، ولا يقام على رجله، فإنه بلغني أنهم يقيمون أهل الحجاج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد ويطلقون

عليهم الجرار ويقيدونهم بما يمنعونهم من الصلاة، وهذا عظيم عند الله شنيع في الإسلام». ويوصي أبو يوسف الخليفة هارون الرشيد بتجاسة ما يقوم به عمال الخراج والتأكد من أمانتهم فيقول: «وأنا أرى أن تبحث قوماً من أهل الصلاح والصفاء ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد، وكيف جبروا الخراج على ما أمروا به وعلى ما وظف على أهل الخراج واستقر. فإذا ثبت ذلك عندك وصح أخذوا بما استغفلوا من ذلك أشد الأخذ حتى يزدوه بعد العقوبة الموجبة والنتكال، حتى لا يتعدوا ما أمروا به وما عهد إليهم فيه، فإن كل ما عمل به والي الخراج من الظلم والفساد فإنما يُحصل على أنه قد أمر به، وقد أمر بغيره، وإن أحطت بواحد منهم العقوبة الموجبة لنتهى غيره واتقى وخاف، وإن لم تفعل هذا بهم تعدوا على أهل الخراج واجتروا على ظلمهم وتفسدهم وأخذهم بما لا يجب عليهم».<sup>١٢٩</sup>

أما بالنسبة للطريقة الثانية في استيفاء الخراج وهي التضمين أو نظام التقبيل، وهي أن يتكفل شخص بتحميل الخراج وأخذته لنفسه مقابل قدر محدود يدفعه لبيت المال، فإن هذا النظام الذي بدأ في العصر الأموي وانتشر في العصر العباسي أدى أيضاً إلى سوء معاملة أهل الخراج. ولم يرض كثير من العلماء عنه واعتبروه باطلاً لأن حكمه حكم الربا.<sup>١٣٠</sup> فقد حذر أبو يوسف الخليفة هارون الرشيد من تطبيق هذا النظام بأن قال: «ورأيت أن لا تقبل شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد، فإن المتقبل إذا كان في قبائله فضل عن الخراج صف أهل الخراج وحمل عليهم ما لا يجب عليهم، وظلمهم وأخذهم بما يجصف بهم ليسلم مما دخل فيه. وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية. والمتقبل لا يبالي بهلاكهم بصلاح أمره في قبائله، ولعله أن يستفضل بعد ما يتقبل به فبئس كثيراً، وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية وضرب لهم شديد وإقامته لهم في الضمب وتعليق المجازة في الأحقاق، وعذاب عظيم يتال أهل الخراج بما ليس يجب عليهم من الفساد الذي نهى الله عنه. إنما أكره القبالة لأن لا آمن أن يحصل هذا التقبل على أهل الخراج ما ليس يجب عليهم فيعاملهم بما وصفت لك، فيضر ذلك بهم فيفخروا ما عمروا ويدعوه فينكر الخراج. وليس يبقى على الفساد شيء وإن يقل مع الصلاح شيء...»<sup>١٣١</sup>.

وهناك نوعان من الخراج: خراج المقاسمة وخراج الفساحة. ويسمى خراج المساحة بخراج المقاطعة أو خراج الوعيفة، وفيه يجب الخراج على من يعمل في الأرض حتى وإن لم يزرعها، لأنه هو الذي قصر في حصيلة، فعليه أن يحصل نتيجة تقصيره. أما في خراج المقاسمة، فلا يجب الخراج على أهل الخراج إذا عطلوا الأرض، وذلك لأن الخراج جزء شائع من الخراج من الأرض كالربع والخص. وهذا متعلق بالتمكن من الأرض.<sup>١٣٢</sup> وقد كان الخراج في السواد في عهد عمر على المساحة، ثم تغير إلى المقاسمة لسوء الأحوال. فيقول الماوردي (ت ٤٥٠هـ): «ولم يزل السواد على المساحة والخراج إلى أن عدل بهم المنصور رحمه الله (ت ١٥٨هـ) في الدولة العباسية من الخراج إلى المقاسمة، لأن السمر نقص فلم تف الثغلات بخراجها، وخرّب السواد فجعله (أي المنصور) مقاسمة...»<sup>١٣٣</sup>.

هذه التراكبات أدت إلى نزوح بعض أهل الخراج عن الأراضي الخراجية مشيرة بذلك سؤلاً فقهاء؛ إذا رحل الفلاح عن الأرض، هل يجبر على العود؟ على الأصح لا. وأدرج هنا ما

ورد في حاشية ابن عابدين كمثل: «قال الحير الرملي (ت ١٠٨٠) في حاشية البحر أقول، رأيت بعض أهل العلم أفتى بأنه إذا رحل الفلاح من قريته ولزم خراب القرية بوحيله أنه يجبر على العود وربما اغتر به بعض الجهلة، وهو محمول على ما إذا رحل لا عن ظلم وجور ولا عن ضرورة بل تمتنا، وأمر السلطان بإعادته للمصلحة وهي سياحة القرية عن الخراب، ولا ضرر عليه في العود، وأما ما يفعله الظلمة الآن من الإلزام بالرد إلى القرية مع التكاليف الشاقة والجور المفرط فلا يقول به مسلم...». وما ساعد على خراب السواد تردد المسلمين في شراء أرضها. «قال أحمد في رواية حنبل، لا تشتري الضياع بالسواد يؤدي الحراج هو من الصغار. وقال في رواية حنبل، - في المسلم يشتري من أرض الحراج ويؤدي الحراج - قال: مكروه»<sup>١٤٤</sup>.

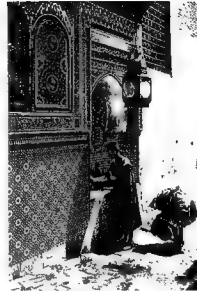
ومن هذا العرض نستخلص أن حالة العين قد تزداد سوءاً متى ساءت العلاقة بين الفريق المالك والفريق المستخدم الذي يسيطر، ولكن هذا الذي حدث في السواد نتج عن حتمية النفس البشرية الأمارة بالسوء. فتصرف عمر رضي الله عنه كان اجتهداً منه لجلب الخير لعموم المسلمين لا خروجاً على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم. فقد روي أن عمر رضي الله عنه قال: «لأن عشت إلى هذا العام المقتيل، لا تفتح للناس قرية إلا قسمتها بينهم كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر»<sup>١٤٥</sup>. فالسنة المطهرة كما بينها الإمام الشافعي تنص على تقسيم أرض العنوة، وبذلك تركز المسؤولية في الفرق القائمة وتوضع الأعيان في الإذعاني المتحد إذا زرعا الفانون، أو توضع في الإذعاني الترخيبي إذا استأجروا من يعمل لهم فيها. وقد توضع الأرض في الإذعاني الحيازي في بعض الأعيان كما ذكرنا، ولكن متى وضعت فيه أصبح الفانون هم المالكون وليس الدولة، وشتان بين الحالين، فملكية الأفراد للأرض الزراعية أفضل بكثير حالة العين من ملكية الدولة (وسنوضح الفرق بين ملكية الدولة أو الفرد للعين وتأثير ذلك على حالة العين في الفصلين الرابع والثامن). فهناك حديث أخرجه أبو داود عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أَيُّما قرية أُنْتِمِئَوا وأَقِمْتُمْ فيها فسهِمَكُم فيها، وأَيُّما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسةا لله وللرسول ثم هي لكم»<sup>١٤٦</sup>. قال الشافعي: «وكل ما وصفت أنه يجب قسمه فإن تركه الإمام ولم يقسمه فوقفه المسلمون أو تركه لأهله، ردَّ حكم الإمام فيه لأنه مخالف للكتاب ثم السنة مما، فإن قيل، فأين ذكر ذلك في الكتاب؟ قيل، قال الله عز وجل: «واعلموا أنما غنمتم من شيء، فإن لله خمسة...»..... فإن ظهر الإمام على بلاد عنوة فخمسةا، ثم سأل أهل الأريفة الأخماس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة بأنفسهم، فله قبله إن أعطوه إياه يضمه حيث يرى، فإن تركوه كالوقوف على المسلمين فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه، وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة، إنما استطاب أنفس أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها»<sup>١٤٧</sup>. وهناك شواهد على أن عمر رضي الله عنه كان قد استطاب أنفس الفانين<sup>١٤٨</sup>.

ويرغم ما رأينا من تدهور في حالة العين في الإذعاني الحيازي عند اشتداد الشد بين الفريقين، فإن حالة تلك الأعيان كانت أفضل بكثير من الأعيان التي هي في الإذعاني المشتت، وهو ما بقي لنا في هذا الفصل.

## النموذج الإذعاني المشتت

ثلاث فرق تشترك في تجميد حالة العين في هذا النموذج: أحدهم يستخدمه والثاني يسيطر عليه والثالث يملكه. ولقد كان الوقف من أهم الأعيان في هذا النموذج لأنه كثيراً ما دُعِل إليه. والوقف ضرورة للمدينة التقليدية لأنه وفر لها خدماتها الأساسية كالمدارس والمساجد والمساجد. ولقد احترت في أمره كثيراً. فهو رحمة للمسلمين إن هم اتقوا الله عز وجل، ويوال عليهم إن هم كانوا غير ذلك. ونوازل الوقف كثيرة في الشريعة الإسلامية. وهذا غير مستغرب إذا ما علمنا أن ثلاثة أرباع الأراضي المزروعة في تركيا كانت موقوفة حتى عام ١٩٢٥م، وثُلث الأراضي في تونس وقُمتها في مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.<sup>١١٩</sup> وهذه النسب المرتفعة نتجت، والله أعلم، لأسباب (قد لا تكون دينية أحياناً) دفعت الناس لوقف أراضيهم (وستطرق لهذه الأسباب في الفصل الثالث). وبما يجدر ذكره هو أن العقارات الموقوفة هي الأعيان الوحيدة في البيئة التقليدية في الإذعاني المشتت، كما أن نسبتها ضئيلة جداً إذا ما قورنت بالأعيان ذات المسؤولية المشتتة في البيئة الحالية. وسنركز هنا على الوقف لتوضيح تأثير الملائكة بين الفرق الثلاثة على حالة العين.

إن بإمكان المسلم أن يوقف أي عين يملكها كمنزل أو مدرسة أو حديقة أو دكان.<sup>١٢٠</sup> ويُعرف ابن قدامة الوقف كغيره من الفقهاء بأنه «تجسس الأصل وتسبيل الثمرة». والوقف عند أبي حنيفة «حس العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعها»<sup>١٢١</sup> ومن تعريفات أخرى يمكننا القول أن الوقف عموماً هو تحديد منفعة العين لجهة معينة، كأن يقوم شخص ببناء مسكن لإمام مسجد، أو رباط للأيتام، أو خان للمسافرين، أو ساقية للمجتازين، أو وضع كتب في مكتبة للقراءة، أو أن يوقف الواقف ربع مزرعة لورثته ومن بعدهم على أولادهم وأولادهم، أو حتى أن يتصدق بجزء من دخل عقار موقوف لطائفة معينة كالفقراء أو الأيتام (الصور أو حتى أن يتصدق بجزء من دخل عقار موقوف لطائفة معينة كالفقراء أو الأيتام (الصور غير الفريق المالك.<sup>١٢٢</sup> ولكن هل تزول ملكية الموقوف من الواقف، وهل يملك الموقوف عليهم رقبة الوقف أم لا؟ يقول ابن رجب: «الموقوف عليه هل يملك رقبة الوقف أم لا؟ في المسألة

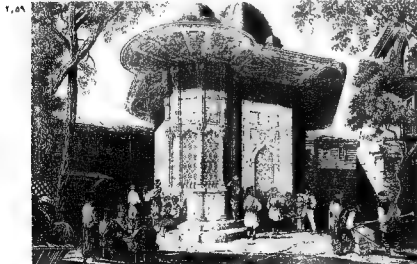


٢.٥٧



٢.٥٨

من أشهر الأمثلة على الأوقاف «سبيل الماء». ولقد تقاضى الواقفون في بناء السبيل ربما ظناً منهم أن جمال البناء وكثرة الإنفاق عليه سينزله الأجر. فالمسورة ٢.٥٧ لسبيل بمدينة فاس، والمسورة ٢.٥٨ لسبيل بمدينة مكناس بالمغرب، والرسم ٢.٥٩ لسبيل باسطنبول (رسم فرسام بارلوت). لاحظ أنها جميعاً تتأخر بكثير للنفس والزخرفة على المخطط.



٢.٥٩

روايتان مبرورتان أشهرهما أنه ملك للموقوف عليه، والثانية لا، فعلى هذه هل هو ملك للواقف أو لله تعالى؟ فيه خلاف أيضاً...» ويقول ابن قدامة «... إن الوقف إذا صح زال به ملك الواقف عنه في الصحيح من المذهب، وهو المشهور من مذهب الشافعي ومذهب أبي حنيفة، وعن أحمد لا يزول ملكه وهو قول مالك... ولنا أنه سبب يزول التصرف في الرقبة والمنفعة فأزال الملك كالمثلث...»<sup>١٥٢</sup> وقول هذين الفقهاء يدلنا على أن هناك خلافاً واضحاً في ملكية الوقف بين العلماء، ولكن الظاهر هو أن الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث استناداً إلى ما رواه عبد الله بن عمر حيث قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر عندما أصاب أرضاً بغيره: «إن شئت حبست أصلها وتصدقك بها غير أنه لا يباع أصلها ولا يمتاع ولا يوهب ولا يورث»<sup>١٥٣</sup> أي أن الملكية مقيدة أو مضمومة. أما السيطرة فهي بيد من يدير الوقف كالتولي أو الناظر، وهو ليس بالمالك ولا بالمستخدم. ومن هذا نخلص إلى أن ثلاث فرق تشترك في الوقف، أو فريقتان مع تجميد الملكية.

ولكن ما هي نتائج اشتراك الفرق الثلاثة في العين؟ باختصار، إن حالة العين إذا ما وُثِّقَت آتت إلى وضع سيء في أكثر الحالات لأسباب كثيرة من أهمها مرور الزمن واختلاف الفرق. فالمعارف الموقوفة كثرت عبر الزمن وتراكمت احتياجاتها للسياسة دون ما إدارة فعالة مؤدية بذلك إلى الرشوة في جميع المستويات. فقد تدهورت أحوال الأعيان الموقوفة لأن المسؤولين من صيانتها لم يقوموا بواجبهم خير قيام. وأفضل شاهد على الصراع بين الفرق المشتركة في الوقف وما نتج عنه من سوء، أحواله كثرة الوثائق والنازلات والفتاوى التي تمنع بها وزارات الأوقاف، فالذين درسوا الأوقاف يميزون سوء حال الوقف لأسباب منها، ضغط المستفيدين من الوقف كوزنة الأوقاف للحصول على دخل أكبر، ومنها دور الناظر الذي لم يكن له اهتمام كبير بالوقف، ومنها تقييد ملكية الوقف، فقلة الاهتمام لعدم وجود المواقف الضريبية لدى المستفيدين من الوقف ومن يصودونه بالإضافة إلى التنازع بينهم أدى إلى هذا الانهيار.<sup>١٥٤</sup>

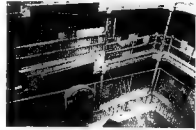
وإذا نظرنا إلى سوء حال الوقف باستخدام النماذج الإذاعية، نجد أن الدين الموقوفة قد مزقت بين الفرق المشتركة فيه، كأي عنصر في الإذاعية المشتت.<sup>١٥٥</sup> فالمستخدم غالباً ما كان فقيراً ولم يستثمر في صيانة الوقف، وحتى إن كان متمكناً فلماذا يصون شيء لا يملكه إذا لم يبق الله؟ إذا لم يسيء استخدام الوقف كما يحدث غالباً. أما الناظر، فلماذا يهتم بشيء لا يملكه ولا يستفيد منه استفادة ذبورية بصيانتها إذا لم يبق الله؟ إذا لم يفتن من الوقف مدعياً أنه صرف بعض المال على صيانتها.

حدثت لي قصة لفتت نظري إلى تدهور حال الوقف. فلقد زرت وقفاً بحكة المكرمة بُني في عام ١٢٥٢، وكان رباطاً مكوناً من أربعة طوابق مشيدة حول صحن مفتوح، وبكل طابق عشرون غرفة، ويعصف هرقه مخصصة لسكنى كبار السن من الجالية البخارية، على أن توجر الغرف الأخرى ويعصرف منها على صيانة المبني بالإضافة إلى نفقة تكفي الوريث الوحيد للواقف ومن ثم أبنائه وورثتهم من الذكور من بعدهم. وكان من الواضح أن من قام ببناء هذا الوقف كان حريصاً في تشييده، فالخانات سمكية والكمرات حديدية والأرضيات من الحجارة الجيدة. فكان ظاهراً أن الوقف استثمر أجود مواد البناء في زمنه وأمهر البنائين في هذا المبني. ولكن

ما يعجز الاتباه هو سو- صيانتة. فيقتل من المال والمجهود يصبح هذا المبنى في حال أفضل بكثير (الصور ٢٠٠، ٢٠١ إلى ٢٠٢). فسألت جدي لأبي (وهو ابن الواقف) <sup>١٥٧</sup> «لماذا لا تُحسن هذا المبنى؟»، فأجاب رحمه الله وهو في السبعين من عمره، «كما ترى فأنا أعيش في الطابق وهذا يصعب علي، لذلك فقد تركت ذلك للسيد فلان»، فسألت، «ولماذا لا يقوم السيد فلان بذلك؟»، فأجاب، «أنت لا تمني المسألة، فهذا وقف، فالسيد فلان يؤجر بعض الطوابق للمطوف، والذي بدوره يؤجر الغرف للحجاج وعليه صيانتة». وفي صيف عام ١٩٨٢م ذهبت مع أخي لتأخذ من السيد فلان ما بقي لجدي من كراهة تلك السنة. وكان هذا في العشر الأواخر من رمضان. ووجدت أن السيد فلان قد أجر خمساً وثلاثين غرفة لمحتمرين من المغرب يسهر يتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة آلاف ريال لكل غرفة لفترة العشر الأواخر من رمضان، وكل غرفة تؤجر لما بين ثلاثة إلى خمسة معتمدين. وكان السيد فلان قد استأجر الغرفة من جدي بثلاثة آلاف ريال في السنة على أن يقوم هو بصيانة المبنى وتوصيل الماء وما إلى ذلك من متطلبات. وعندما طالبناه بما بقي من الإيجار، قال بأنه قد صرف المبلغ في تبليط حواط دورات المياه وطلاء المبنى من الخارج والداخل وذلك لأن مندوب وزارة الحج والأوقاف قد أمرهم بذلك. وعندما تآمرت ما طلبه المندوب بما قام به السيد فلان وجدت أنه قد بلط حواط دورات مياه الدور الأرضي وطلاء المبنى من الخارج فقط! ومع ذلك فلم يقدم لنا إلا فاتورة واحدة بأربعة آلاف ريال! <sup>١٥٨</sup>



٢٠٠



٢٠١



٢٠٢

إن تضارب المصالح تتضح في هذا المبنى، فلم يبق المحترمون بصيانتة، وكذلك الساكنون من كبار السن لعلهم بأنهم مؤقتون في سكنهم أو لعدم ملكهم للوقف، أما الناظر فكان غالباً لمرسه وكبر سنه، وأما من يتوب عنه فقد حاول الاستفادة من ريع المبنى وذلك بالتقيام بأقل ما يمكن من صيانة. وبرغم محاولة الواقف بناء مبنى جيد لكسب الأجر من الله عز وجل، إلا أن حال المبنى في تدهور مستمر لأن مسؤولية صيانتة مستتة. وبالمثل في الأوقاف المشابهة، فيمكن القول أن الملكية مقيدة، والناظر قد تجذب المطامع الدنيوية عن طلب الأجر، أما المستخدم فيستهلك فقط ودوناً أي صيانة. فلا حُرابة إذا ما تدهور حال الوقف مع الزمن. أي أن الفرق الثلاثة قد لا تكتفي في المصلحة.

وهذا نفس ما حدث للأراضي الزراعية الموقوفة في الهند مثلاً. يقول أحد الدارسين، «الأرض الزراعية تتدهور عبر الزمن، فلا يهتم أحد بحفظها بحال جيدة، الفلة تقلل وتقل، ... فقد عُرضت حالات سو- إدارة الأوقاف في الهند وكذلك إهمال المستولين (الناظر) وإهمال عقارات الأوقاف على المحاكم مراراً. وباعتبار كل هذه الأمور يمكن القول بكل حال من الأحوال بأن الأوقاف بجمليتها ما هي إلا مأساة للأمة» <sup>١٥٩</sup>.

الصور ٢٠٠، ٢٠١ لأحد الأوقاف في مكة المكرمة، وقد تم إعادة طلائه من الخارج بأمر من وزارة الحج لا رغبة من المسؤول عن المبنى. وقد حاول المسؤول طلاء بأقل جودة ممكنة من الدهان وبأعلى سعر ممكن بحثاً عن الربح. وصوره ٢٠٢ للمبنى من الداخل، لاحظ الإهمال في وضع الأمتعة. والصور الثالثة (٢٠٢) لسقف أحد الغرف. لاحظ التشققات، فبقيل من الصيانة يصبح هذا المبنى في حال أفضل.

وهناك الكثير من التوازل التي تشير إلى مدى استهلاكية الفريق المستخدم دوناً أدنى صيانة، وأذكر منها هذه الفتوى «سئل الفقيه سيدي عيسى بن علا (وكان إماماً بجامع القرويين وقاضياً بفاس، ت ٨٢٢) رحمه الله عن دار حبست على مؤذن يؤذن في الطلث الأخير من الليل حين ينأى المؤذنون، وأخرى محبسة على من يكسب بمسجد آخر ويطلق ويفتح، ثم إن المحبس عليهما المذكورين لم يزالا يستغلا الدارين المذكورتين حتى تهدمتا تهدماً

٢٠٢



19 Mardin Outskirts. Gate - The Day of the Moslems

٢٠٦



إلى في الازال التقنيّة إشارة كالية لسو. حال المباني نتيجة لإصلاح الفرق المسيطرة. والصور ٢٠٦٢ إلى ٢٠٦٦ أعدت على ذلك الإصلاح مموّلاً وليس بالضرورة في الأوقاف، ترى في الصورة ٢٠٦٢ من تازة، والصور ٢٠٦٤ من القاهرة، والصور ٢٠٦٥ (في الصفحة المقابلة) من فينيق شرقي المغرب تدرسي حوائط المباني. أما الصورة ٢٠٦٦ (بالصفحة المقابلة) من الطائف فهي منظر مأروف في كل لندن المحاصرة في العالم الإسلامي وهي تحول الأرض التي يملكها أصحابها إلى جميع لتنايات الجيران.

فاحشاً محتاجاً لإصلاح كثير، فانظروا سيدي على من هو الإصلاح، هل من الحبس؟ أعني من حبس كل مسجد أم يلزم المؤذنين بناء ذلك من مالهما؟ لكونهما تسبياً في هدم ذلك، وبطلت نية الحبس الذي حبس ذلك، ولكل واحد من المؤذنين مدة من أربع وعشرين سنة، بنوا أننا. فأجاب: المؤذنان أولي بإصلاح الذي تهدم من الدور...». وفي دازلة أخرى «سئل البرنجيني عن مسجد بلزاته دار محبسة خربت وصارت تلقى فيها الأزيال (الصور ٢٠٦٢ إلى ٢٠٦٦)، فأحسب من رفع إلى القاضي أن ذلك يضر بحيطان المسجد، ورغب في توطيتها وبناء حائط عليها، ويجعل صحناً يجمع ما فيها في ماجلها (الماجل هو مكان جمع ماء المطر) ويصرف ثمنه في منافع المسجد. فأجاب: لهم ذلك...».

أما عدم اهتمام النظار بالأوقاف فواضح مما قام به السلطان المملوكي تنكز عام ٧٢٧ بعد مراجعته للأوقاف. فقد تبين له أن هناك الكثيرين ممن يسكنون بطريقة غير مشروعة في المدارس المحروقة في دمشق ويستخدمونها كمخازن تجارية، فأخرجهم منها وأجبرهم على دفع إيجار المدة السابقة التي شغلوا فيها تلك الأوقاف، وما حدث هذا إلا بإيهال النظار.

ولكن لماذا يهمل المتولون الوقت؟ للإجابة على ذلك لابد لي من إعطاء فكرة سريعة عن دور النظار أو المتولي. فالولاية على الوقف كما يقول الشيخ أحمد إبراهيم<sup>١</sup> هي «القيام بمصالحه والاعتناء بأمره من إجارة مستأثته وحصيل أجوره وغلّاته وصرف ما اجتمع منها في مصارفه الشرعية على ما شرط الواقف». أي أن للنظار حرية في التصرف ضمن شروط الواقف إذا كانت مشترطاً شرعاً، فله أن يزيد أو ينقص من مرتبات العاملين ويوظف ويفصل من أراد. وله أن يتصرف في أرض الوقف كأن يزرعها أو يجرعها باستئناء الرهن. أي أن هناك فرصة كبيرة للنظار ليستغل الوقف لنفسه على حساب المستفيدين من الوقف إن لم يتق الله. ومن ناحية أخرى، فإن دخل النظار محدد من الوقف. فالظلم هو أن للنظار أجرة معينة في الشهر أو السنة مقابل ما يقوم به، أو مقدار نسبي مما يحصله من غلّاته كالمشر إذا اشترط الواقف ذلك. ففي هذه الحالات يكون السؤال: ألا يقوم النظار بالاختلاس من الوقف على حساب صيانتهم؟ ولكن ألا يحاسب النظار؟ ومن الذي يقوم بذلك؟ بلخص أحمد إبراهيم هذه المسألة فيقول: «إن كان النظار عدلاً معروفاً بالأمانة اكتفى منه القاضي بتقديم الحساب الإجمالي إذا تعذر عليه بيان جهات الصرف والإنفاق بالتفصيل. ثم إن ادعى إعطائها للمستحقين ولم يصدقوه فالقول له بيمينته... وإن كان النظار متهماً فلا يكتفي القاضي منه بتقديم الحساب الإجمالي بل يجبره على التفصيل، لكن لا يحبس، فإن لم يبين اكتفى منه باليمين، هكذا قالوا. وإن ادعى هذا النظار صرف الغلة للمستحقين أو لأرباب الوظائف ولم يصدقوه فلا يقبل قوله إلا بالبينة على ما استقر عليه الرأي أخيراً، وبإلزام الحكم في ذلك يمم كل ناضر لتضيير أحوال الناس، فلا يثبت قوله إلا بالبينة...». ومن هذا القول نتضح لنا مدى صمودية إليات التهمة على الناضر. ولكن ألا يرحل الناضر إذا كان مهملًا أو غير أمين؟ وهذه أيضاً مسألة صعبة، فليس للقاضي أن يرحل الناضر الذي ولي من قبل الواقف إلا إذا ثبت بالطريق الشرعي ما يوجب عزله.



ومن الأسباب التي ساعدت على إهمال الوقف هو تحديد الوقف للمستفيدين من الوقف بجهة متزايدة في عددها، كأن يكون ريع الوقف مخصص للورثة من الأبناء وأبناء الأبناء.<sup>١١٤</sup> فقي هذه الحالة، فإن عدد المستفيدين سيزداد جيلاً بعد جيل مما يؤدي إلى نقصان نصيب كل فرد منهم وبالتالي إلى عدم اهتمامهم بما يجري للوقف ومتابعة الناظر، وهذا سيؤدي إلى انهياره. وبمسألة حسابية بسيطة يمكن استنتاج ذلك، فإذا كان للوقف ابنان وخلف كل ابن منهم ابنين وهكذا، وإذا كان الوقف مقصوداً على الذكورة من الأحفاد، ففي خلال خمسة أجيال قد يصل عدد المستفيدين الأحياء إلى أكثر من ثمانية وأربعين فرداً، علماً أن هذا الرقم قد يتضاعف مع كل جيل. لقد ذكر لي أحد التلاميذ أن نصيبه من أوقاف لهم في مكة لم يتجاوز ستة عشر ريالاً سعودياً في السنة الماضية، وذلك لكثرة المستفيدين من الوقف.

أما إذا كان المستفيدون من الوقف هم جهة ثابتة كمصوم المسلمين أو الفقراء أو محددة تحديداً دقيقاً جداً (كالوقف الذي خصص دخله لمن يقوم على الدابة التي تنقل رئيس الجامع الأزهر بالقاهرة مثلاً)،<sup>١١٥</sup> فإن الذي سيؤثر على حال الوقف هو دور الناظر (الفرق المسيطر)، وذلك لأن أي تغيير أساسي سيحتاجه الوقف وأراد الناظر القيام به وكان خارجاً عن الشروط التي وضعها الوقف ستحتاج إلى فتوى شرعية. والفتوى هنا معناها تقييد حركة الفرق المسيطر أو الناظر، وهذه قد تؤدي إلى تأخير عملية التفسير وبالتالي إلى سوء حال الوقف. فعلاً، في نازلة «سئل الشيخ الفقيه الإمام أبو القاسم التازغري رحمه الله عن مسألة تعويض دار ابن بشير الحرة بدرب ابن حيون من فاس المحبة على جامع القرويين. فأجاب بأن قال: بيع الدار المذكورة وتعويضها لا يصح لأمور ثلاثة: أحدها أن بيع الحبس وتعويضه بغيره عند من أجازوه، إنما هو إذا انقطعت منفعتها جملة، وهذه الدار لم تنقطع منفعتها، لأنه مما يمكن كراؤها على ما هي عليه لمن ينتفع بها من احتراز ما يمكن احترازه بها...»<sup>١١٦</sup> أي أن الفتوى في هذه النازلة قد قيدت حرية الناظر.

ولي بعض الأحوال التي يكون الصالح العام فيها واضحاً، كان هناك نوع من الترهف في تناوي الفقهاء. ففي نازلة سئل فقيه «عن حبس لمسجد بإزاء مسجد عينه صاحبه ليكون فائده يصرف في المسجد في البناء وغيره وللإمام، هل يجوز إدخاله في توسيع المسجد إذا أراد أهله ذلك أم لا؟ فأجاب، أما توسيع المسجد بإدخال المواضع المحبسة فيه فبإجاز، ولا يفترق في ذلك إلى تعويض عن الحبس، إلا أن يكون الحبس على قوم معينين، فلا يؤخذ منهم إلا باليمن، وإنما اختلفوا في غير الجامع، فأكثر المتأخرين على جوازهم كالمسجد الجامع سواء، وخالف في ذلك أبو عبد الله بن عات وابن العاصي، قالوا لا يصح أن يؤخذ الحبس إلا للمسجد الجامع خاصة إذا ضاق»<sup>١١٧</sup>. وبالطبع فإن هذا التردد سيؤدي إلى تقييد حرية الناظر.

أما في الأحوال التي يكون فيها الضرر واضحاً فقد أفتى الفقهاء بجهاز أو حتى ضرورة التصرف في الوقف. فلفظ سئل الفقيه موسى المبدوسي «عن ميثبات (أماكن الوضوء) بنيت حول المسجد الجامع، ولم يزل الإهمال يكثر فيها حتى ترك الوضوء، به لصيقه وكثرة ظلمته، وصار جملة الناس يتغوطون فيه، فينجس بذلك الماء الجاري فيه لباب الخفاة في غالب الأمر، وتطرق النجاسة إلى مسجد الجامع بسبب ذلك، وتؤدي رائحته من يجلس في صحته ليسي في



يوم الجمعة، أو في أيام الحر، وأل أمره إلى أن أهلق ... فهل يسوع تقيمه حوايت تلحق بأحاسيس المسجد الجامع، وينتفع بخرابها، ولا يخرج الموضوع المذكور عن معنى التجسس عن الجامع المذكور مع احتياجه لذلك ... فأجاب، ... أن يتيان الحوايت في الموضوع الذي ذكرتم جائز، بل هو من قبيل المتدوب المحتسب وإزاحة الضرر والنق من الموضوع المذكور واجب  
١٦٨. ع...

من هذه النوازل نلاحظ مسألة وهي أنه لا بد من إثبات الضرر الناجم عن وضع الوقف الحالي حتى يتمكن الناظر من التصرف. فني نازلة سئل « سيدي أبو عبد الله الحفار من أصلام حاضرة غرناطة عن فدان حيس على مصرف من مصارف البر لا منفعة فيه، هل يباع ويشترى بقمته ما يكون به منفعة؟ فأجاب: إذا كان الفدان الذي حيس لا منفعة فيه فإنه يجوز أن يباع ويشترى بقمته فدان آخر يحيس، وتصرف طئه في المصرف الذي حيس عليه الأول على ما أفتى به كثير من العلماء في هذا النوع، فقد أفتى ابن رشد (ت ٤٥٠) رحمه الله في أرض محبسة هدمت منفعتها بسبب ضر جيران أن تباع، ويعاوض بقمته ما فيه منفعة على ما قاله جماعة من العلماء في البيع المحبس إذا خرب، ويكون ذلك بحكم القاضي بعد أن يثبت فيه أنه لا منفعة فيه »<sup>١٦٩</sup> ومراحل الإثبات هذه تتطلب جهوداً من ناظر الوقف وقد يتقاصر عن ذلك. وكما ذكرت في المقدمة في ظاهرة النمو والتغير، فإن البيئة تتغير، وكذلك الظروف المحيطة بالعين الموقوفة تتغير، وهذا يعني الحاجة المستمرة لاتخاذ القرارات التي تلائم هذه التغيرات البيئية، والتي ستحتاج للتفاوض باستمرار لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الوقف عن إزاية في حكمها وصرها، فلا بد وأن يأتي يوم لأي حين موقوفة وتحتاج فيه للتغيير خلال مئات السنين من صمرها. وفي هذه الحالات فإن تقييد تصرف الناظر من خلال الفتاوى قد يؤثر على حال الوقف.

وقد تسأل أخي القارئ، ولكن تقييد حرية الناظر ضرورة أحياناً لمصلحة المستفيدين والمستخدمين للوقف، فقد يتصرف الناظر بطريقة يستفيد هو فيها من الوقف على حساب الموقوف عليهم كالفقراء، لذلك يجب مراقبته؟ أقول: هذا صحيح، ولكن هذه المراقبة المستمرة للمتولين أو الناظر شبه مستحيلة على المجتمع، وذلك لأن الناظر دائم الوجود بجانب العين الموقوفة وليس كاجتماع بعيد عنها، فالناظر هو المتمكن، وبالتالي فهناك أحد ثلاثة احتمالات. الأول هو أن النصر حليف الناظر لعدم تمكن المجتمع من مراقبته الدائمة والسيطرة عليه؛ الثاني هو ازدياد الشد بين الناظر والمجتمع على حساب الوقف وبالتالي سوء حاله؛ الثالث هو إرهاب المجتمع بالمراقبة المستمرة والتي تتطلب الكثير من المال والمجهود، إلا إذا كانت هناك مراقبة ذاتية مستمرة كمخافة الله. وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن الوقف نعمة على المسلمين. أي أن الوقف لم يكن دائماً في حال سيء. فالتاريخ يذكر لنا أن أكثر المساجد والمدارس والمصحات والمكتبات والخانات والأربطة والقناطر وأسوار المدن وجدت عن طريق الأوقاف (الصورتان الأولى بمفهومها الحالي وتتولى مسؤولية التدريس وبناء المستشفيات وصيانة المساجد وتعميد الطرق، بينما ازدهرت العصور الأولى من الإسلام بهذه الخدمات. فلقد قامت زبيدة زوجة هارون الرشيد مثلاً بتأمين الطرق بين بغداد ومكة مع كل مستلزماته. وكان هناك أكثر من

٢٠٨



اضمت المدينة التقليدية على الأوقاف في أكثر مرافقها من مدارس ومصحات ومكتبات وقناطر. فالرخصة ٢٠١٧ ترينا قلعة (جسر ذا عقود) خارج مدينة بوهصة، والرخصة ٢٠١٨ ترينا على عين الرخصة سبيل ماء في الطريق خارج مدينة بوهصة أيضا بتركيا أيام الدولة العثمانية (الريستان للرسام أوم).

٢٠١٧



ثلاثمائة مدرسة ابتدائية في القاهرة عندما احتلها الفرنسيون في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وكانت إحدى هذه المدارس تسع أربعمائة طالبا وأربعمائة طالبة، بالإضافة إلى مدرسيهم مع سكنهم وتغذيتهم.<sup>١٧٠</sup> فلماذا إذا حال الأوقاف في هذا المتناقض؟ الإجابة هي في مخالفة الله. وللتوضيح لابد لنا من توضيح أصل الوقف وشروطه.

هناك نوع من الخلط بين الوقف والصدقة، فكثير من كتب الفقه تدرج الوقف والطبائع أو الوقف والصدقة في باب واحد. فلقد سمعت وقرأت للكثير من المتحدين والكتاب الذين يستخدمون الأحاديث والآيات التي تحث على الصدقة للاستدلال بها في الحث على الوقف كحديث صحيح البخاري، «لما ذلت - لنُ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ (آل عمران، الآية ٩٢) - جاء أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال، يا رسول الله، يقول الله تبارك وتعالى في كتابه - لنُ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ - وإن أحب أموالي إلي بيريحاء، قال، وكانت حديقة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويستظل فيها ويشرب من مائها فهي إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم، أرجو برة وذخره، فضعها أي رسول الله حيث أراك الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يخ يا أبا طلحة، ذلك مال رابح، قبلناه منك ووددناه عليك، فاجعله في الأفقرين، فتصدق به أبو طلحة على ذوي رحمته...» إلا أن ما وصى به صلى الله عليه وسلم هو التصديق وليس وقف بيريحاء. وهو وضع مختلف تماماً لأن الصدقة تؤدي إلى الإذعاني المتحد حيث أن المتصدق عليه هو المالك الجديد، بدليل أن أحدهم باع نصيبه. فتكلم ما جاء في صحيح البخاري هو: «فتصدق به أبو طلحة على ذوي رحمته، قال، وكان منهم أبي وحسان، قال، وباع حسان حصته منه من معاوية، فقيل له تبيع صدقة أبي طلحة؟ فقال، ألا أبيع صاعاً من تمر يصاع من دراهم؟...»<sup>١٧١</sup>

وحيث أن الصدقة تختلف عن الوقف، فهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تحث على الصدقة، ولم أجد أي آية تحث على الوقف. أما بالنسبة للحديث فهناك حديث واحد رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه وهو أساس الوقف بالإضافة إلى فعل الصحابة. فمن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء: صدقة

جارية، أو علم يتتبع به، أو ولد صالح يدعو له»<sup>١٧٤</sup>. ولقد حث هذا الحديث الكثير من الصحابة على الوقف. فيقول ابن قدامة: «وأكثر أهل العلم من السلف ومن بعدهم على التناول بصحة الوقف. قال جابر: لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة إلا وقف. ولم ير شريح الوقف وقال: لا حبس عن فرائض الله، قال أحمد: وهذا مذهب أهل الكوفة...»<sup>١٧٥</sup>. ولكن في المقابل، هناك حديث ضعيف أخرجه الطحاوي والطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن لهيعة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال بعد ما فُرِضَت الفرائض في سورة النساء: «لا حبس (أي وقف) بعد سورة النساء»<sup>١٧٦</sup>. ولقد أخذ أبو حنيفة بهذا الحديث. يقول الكاساني في البدائع: «ولأبي حنيفة عليه الرحمة ما روي عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال لما نزلت سورة النساء، وفُرِضَت فيها الفرائض: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا حبس عن فرائض الله تعالى. أي لا مال يحبس بعد موت صاحبه عن القسمة بين ورثته، والوقف حبس عن فرائض الله تعالى عز شأنه، فكان متنياً شرعاً... (وأما) أوقاف الصحابة رضي الله عنهم فما كان منها في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتمل أنها كانت قبل نزول سورة النساء، فلم تقع حبساً عن فرائض الله تعالى، وما كان بعد وفاته عليه الصلاة والسلام فاحتمل أن ورثته أمضوها بالإجازة، وهذا هو الظاهر ولا كلام فيه...»<sup>١٧٧</sup>. واحتج قليل من الفقهاء بعدم جواز الوقف بما روي أن عبد الله بن زيد عندما جعل حائطه صدقة وجعله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، «فجاء أبواه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا: يا رسول الله لم يكن لنا عيش إلا هذا الحائط، فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ماتا فورئهما»<sup>١٧٨</sup>.

إلا أن أغلب أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تحت على الصدقة وليس الوقف. فعندما حاول سعد بن أبي وقاص مثلاً أن يوصي بماله كله وكانت عنده ابنة واحدة، قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله المرفوعة: «فالتلث والتلث كثير، إنك إن تدع ورثتك أغنياء. خير من أن تدعهم عائلة يتكفون الناس في أيديهم...»<sup>١٧٩</sup>. والظاهر هو أن الذي أكد الوقف بين الفقهاء هو فعل الصحابة رضوان الله عليهم، وبذلك أصبح إجماعاً. فمن أوائل هذه الأوقاف وأهمها ما أوقفه عمر بن الخطاب. ففي صحيح البخاري: «عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أصاب عمر بن الخطاب أرضاً، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أصبت أرضاً لم أصب مثلاً قط أنفوس منه فكيف تأمرني به؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها. فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمرة في الفقراء والقرى والرقاب ولي سبيل لله والضيف وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يعطى سديفاً، غير متمول فيه»<sup>١٨٠</sup>. ويظهر أن هذه الحادثة هي أحد المراجع المهمة في استقاء أحكام الوقف. فيرجع الشوكاني إليها فيقول: «(قوله أن يأكل منها بالمعروف) ... قال القرطبي جرت العادة أن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل لاستئج ذلك منه، وللمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة، وقيل القدر الذي يدفع الشهوة، وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله... (قوله غير متمول) أي غير متخذ منها مالا أي ملكاً...»<sup>١٨١</sup>.

ومن مراجعة أقوال الفقهاء، المستقاة من مثل هذه الأوقاف (كقول الشوكاني) نخرج بنتيجتين هامتين وهما: أن الناظر أن يأكل من الوقف قدر حاجته، وأنه لم تكن هناك شروط مشددة في الوقف غير الشرط الذي يتبد ملكية الوقف كما رأينا سابقاً.<sup>١٨٠</sup> ولكن الذي حدث هو أن بعض الواقفين ابتعدوا الكثير من الشروط، فمقتها ما هو باطل فاسد في الشرع أصلاً، وقد فصلها الشيخ ابن تيمية رحمه الله.<sup>١٨١</sup> ومنهم من تقادى في شروطه لضمان أكبر فائدة ممكنة للمستفيدين من الوقف (كطلاب العلم والأيتام) اعتقاداً منهم أن ذلك فيه زيادة في الأجر من المولى عز وجل. فلقد قرأت مسكاً لرباط لطائفة معينة في المدينة المنورة وبه كل ما يخطر على بالك من شروط، كأن يقوم الناظر بكنس المبنى مرة في اليوم، وغسله مرة كل يومين، وإضاءته ليلاً بعدد كذا وكذا من المصابيح، وعليه أن يوفر الماء للنزلاء. وما إلى ذلك من شروط تشعر النزلاء بأن الناظر ما وجد إلا خدمتهم. ودراسة صكوك الأوقاف هذه تطهنا فكرة عن كثرة وقسوة الشروط التي وضعها بعض الواقفين والتي أدت إلى الشد ثم التنازل بين المستخدمين والناظر. فمعرفة المستخدمين بواجب الناظر يؤدي إلى طلب حقوقهم منه والضغط عليه. وأما الناظر فإنه إن لم يتق الله، وبالذات إذا لم يكن له الحق في الاستفادة من الوقف، وكانت له مطامع دنيوية، فإنه سيهمل الوقف لأنه عبء عليه، أو سيقوم بالاكتساح على حساب الوقف. وبالتالي، إذا كان الذين يسيطرون على الوقف ممن يتقون الله ويسعون للأجر فإنهم سيتصرفون وكأنهم ملاك له، فيهتمون به ويصونه. أي أن الناظر يتصرف حسب أهواء الملاك، أي وكأنه موظف عند المالك. ففي حالة المساجد الموقوفة مثلاً فإن المساجد لله، وبذلك فإن تصرف الناظر يكون في مخالفة الله، وهذا معناه أن هذه الأوقاف ليست في الإذعاني المشتت، وذلك لأن فريقين يشتركان في المعنى، ففي الإذعاني الترخيصي.<sup>١٨٢</sup> أما في الحالة التي لا يخاف فيها الناظر الله في تصرفاته، فهو بذلك فريق ثالث، والشد والاختلاف بين الناظر والمستخدم مع تجميد الملكية أو إعطائها لفريق ثالث مشاكس سيؤدي إلى تدهور الوقف، وهذا هو الإذعاني المشتت. وهذه النتيجة مهمة لنا في التعامل مع البيئة المعاصرة. انظر وصف القرآن لهذه الحالة في قوله تعالى: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رِجَالاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرِجُلًا سَلَمًا لِرِجُلٍ هُنَّ لِيَسْتَوِيَا مِثْلًا لِحَمْدٍ لَهُ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ... الآية ٢٩، الزمر».

وعليه فإن الوقف قد يكون في نماذج مختلفة بناءً على تقوى الناظر والمستخدمين، فإذا اتقى الناس الله عز وجل فإن الوقف نعمة عليهم، وذلك لأن الأوقاف تكفل كل ما تحتاجه المدينة من خدمات. أما إذا سعى الناس إلى مطامعهم كما هو الطالب، فإن الوقف سيوضع في الإذعاني المشتت وسيكون وبالاً عليهم. وعلى كل حال، فإن حال الأوقاف في الإذعاني المشتت في البيئة التقليدية أفضل بكثير من حال الأعيان في بيئتنا المعاصرة، وذلك لأن الأعيان في بيئتنا المعاصرة تحولت إلى نماذج تشتتت وتبعثت فيها المسؤولية، وهو موضوع الفصل القادم (ضياح المسؤولية).



## ضياع المسؤولية

إذا ما قارنا حال الأعيان في بيئتنا المعاصرة بنفس الأعيان في البيئة التقليدية سنلاحظ أن هناك تغييرين أساسيين، الأول هو أن شخصية الفريق المالك أو المسيطر قد تغيرت في نفس النموذج الإذعاني. فكان المحتسب مع التجار مثلاً يشرفون كفريق واحد (يسيطر) على الشوارع التجارية، أما الآن فإن البلدية هي التي تقوم بذلك، أي أن شخصية الفريق تحولت من أفراد في الموقع إلى جهة خارجية بعيدة عنه. أو أن هناك فرقاً جديدة ظهرت في البيئة لم تكن موجودة في البيئة التقليدية رغم وجود أعيانها، فهي فرق جديدة على المجتمع، كالشقة السكنية في مشروع إسكان حكومي مثلاً، حيث إن الفريق المالك المسيطر هو الدولة، في حين أنهما كانا في البيئة التقليدية أفراداً. ففي المثالين السابقين تغيرت شخصية الفريق في البيئة المعاصرة مما كانت عليه في البيئة التقليدية.

أما التنوير الثاني فهو انتقال مجموعة من المقارن والأعيان من نموذج إذعاني في البيئة التقليدية إلى نموذج آخر في البيئة المعاصرة. فالطرق النافذة وغير النافذة والساحات كانت في البيئة التقليدية في الإذعاني المتحد، وذلك لأن الفريق المالك المسيطر المستخدم هم السكان مجتمعون كفريق واحد (وسيسرح في الفصل السابع)، إلا أنها انتقلت في البيئة المعاصرة إلى الإذعاني المشتت، وذلك بعد أن امتلكتها الدولة وأصبحت تسيطر عليها البلدية، أما السكان فيستخدمونها فقط. وجمع أعيان البيئة المعاصرة قد مرت بأحد هذين التغيرين أو هما معاً. أي أن شخصية الفريق قد تغيرت، أو أن العين قد انتقلت من نموذج إذعاني إلى آخر، أو الاثنين معاً.

هذان التغيران قد يؤديان إلى تغيير خاصية النموذج الإذعاني. فالأعيان في الإذعاني المولدت أصبحت متشعبة وأكثر ديمومة في البيئة المعاصرة، لا كما كانت عليه في البيئة التقليدية نادرة ومؤقتة. وأعيان الإذعاني الترخيصي سيطرت عليها القوانين فأصبحت أقرب للإذعاني الحيازي منها للترخيصي، وهكذا. أخى القارئ، إن هذين التغيرين قد لا يبدوان مهمين، ولكن، والله أعلم، كانا أحد الأسباب الرئيسية في بلوى المسلمين التي هم فيها الآن. فقد أحدثا تغييراً في العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والدولة، واختلفت موازين القوى في المجتمع، فأصبح ذو الحق ضعيفاً والمنافق قوياً، وضاعت الحقوق وظهرت المحسوبيات وأوكل الأمر لغير أهله، وتكدست الثروات لدى طبقات على حساب طبقات أخرى، مؤدية بذلك إلى فقدان الهمّة لدى العاملين، وانعدام الأمل لدى الطموحين، ومن ثم فقرهم وذللهم، أي ذل المجتمع وبالتالي ما لنا إلى ما نحن عليه الآن من انحمار.

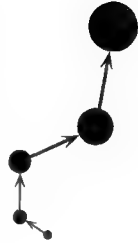
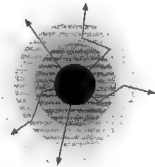
أخي القارئ، لقد نتج هذان التفسيران أساساً من التدخلات interventions التي قامت بها السلطات في الأمور البيئية. وقبل الاستمرار لنوضح معنى التدخلات. فالتدخل هو قيام الدولة أو السلطة أو الحاكم أو من يمثلهم، بتسيير أمور البيئة من خلال الأنظمة كأن يصدر قانوناً يمنع الناس من التملّي في بنائهم عن دورين مثلاً، أو يمنع الناس من الإحياء، أو أن يقوم بميل الدولة بتوسيع شارع ما بهدم ما على جانبيه من مبان، أو أن الدولة تأمر التجار بالبناء في منطقة معينة من المدينة دون أخرى، وهكذا. أي أن جهة خارجية تأمر من هم في الموقع كيف يتصرفون. وأهمية تتبّع ودراسة هذين التفسيرين (تسير شخصية الفريق وانتقال العين إلى إذهاني آخر) وتدخل السلطات تاريخياً أمر مهم لنا كأمة لتدارك الخطأ وتلافيه مستقبلاً. وهذه الدراسة يمكننا القيام بها إلا أنها ستخرجنا عن مادة هذا الكتاب، وهو التركيز على حالة العين. ولكن لابد من إعطاء فكرة تاريخية، ولو موجزة في هذا الفصل والفصل التاسع، عن هذين التفسيرين لتوضيح كيفية وصولنا كمجتمع مسلم إلى ما نحن عليه الآن من انحطاط وذلك للاعتناء. فالتاريخ يدرس للإعتبار. يقول حسين مؤنس منتقداً إهمالنا للاعتبار من التاريخ: «وأسأل نفسك، إنا معاصر العرب من أكثر الأمم تأليفاً في التاريخ وقراءة له حتى أن مناكيب لتوءم بقل ما نحمل من أهواء التاريخ، فقيم نعمنا ذلك؟ وما نحن منذ الدهر إلا بدع تقع في نفس الأخطاء بهلاهة تدعو إلى العجب»<sup>١</sup>. نعم لقد أصاب.

لم تكن هناك تدخلات من السلطات حتى القرن التاسع عشر ذات تأثير كبير على البيئة ككل. ولكن كانت التدخلات بسيطة، فكما رأينا في الفصل الثاني فإن تدخل الحاكم يكاد يقتصر على الحجر والإقطاع وترتيب التجار في الأسواق وبنائها. كما كان المحتسب يأمر التجار بعدم تضييق الشوارع في الأسواق. وكان بعض السلاطين يشرفون على بناء القصور وتوسيع بعض الطرق الرئيسية في المدن الكبرى مثل دمشق والقاهرة. ففي القاهرة مثلاً أمر المأمون (وهو وزير الخليفة الفاطمي الأمر بأحكام الله، حكم من ٤٩٥ إلى ٥٢٤) بالبداة ثلاثة أيام «بأن من كانت له دار في الحُرَاب أو مكان يعمره، ومن عجز عن أن يعمره فليُجره من غير نقل شيء من أنقاضه، ومن تأخر بعد ذلك فلا حق له في شيء منه». كما قام الوزير البازوري في عهد المستنصر (ت ٤٨٧) ببناء حائط حتى يستمر منطقة خربة عن نظر الحاكم.<sup>٢</sup> ومن الأمثلة الأولى على التدخل أيضاً ما قام به توبة بن غير (ت ١١٨) قاضي مصر في زمن هشام بن عبد الملك عندما تولى القضاء بجعل ديوان خاص يشرف على الأوقاف حتى يحفظها من الضياع. فكما ترى أخي القارئ، كانت التدخلات متفرقة هنا وهناك وتركز على موقع واحد وليست قانوناً تصدره السلطات ليطبق على مدينة بأكملها كأيامنا هذه. ولقلة هذه التدخلات كانت معظم عناصر البيئة التقليدية في الإذعاني المتحد باستثناء الأوقاف التي أخذت في الزيادة، وبالذات في عصر المماليك، وذلك لأن الأراضي الشاسعة كانت في أيدي أمراءهم، فلما كثرت الاضطرابات بينهم وصار القالب منهم يأخذ أموال المطلوب، كان الوقف هو الطريق الأضمن لتحسين أموالهم وحفظها من المصادرة. وهكذا، ولأسباب مشابهة أخرى، كثرت الأوقاف مع تقادم الزمن.<sup>٣</sup>



## تطبيق الشريعة

إن أهم الخطوات التي أدت إلى هذين التخييرين (تخير شخصية الفريق وانتقال العين إلى إذعاني آخر) حدثت في القرن الثالث عشر (التابع عشر الميلادي). فهناك الكثير من الأسباب التي أدت إلى استمرارية تطبيق الشريعة في البيئة العمرانية حتى منتصف القرن الثالث عشر. ومن أهم هذه الأسباب الإيمان بأن كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم هما المرجعان الأساسيان في الشريعة، وأنهما صالحان لكل زمان ومكان دون نقاش. فيجب الرجوع إليهما واستنتاج الأحكام منهما في أي عصر وأي مكان.<sup>٤</sup> وهذه الطريقة في استنباط الأحكام تختلف تماماً عن طريقة المالک الغربي مثلاً، فتحت دائماً نحتكم للأصل (الكتاب والسنة) عند الاختلاف. أما في الغرب، فإن القانون قابل للتطور أو التفسير دون الالتزام بالأصل، وهذا معناه بأن خط مسار القانون في الغرب في الغالب، وإذا جاز التشبيه، خط شبه مستقيم قد ينتهي إلى سعادة أو كارثة (الشكل ١، ٢). أما في العالم الإسلامي فإن هناك دائرة يحوم حولها القانون (الشكل ٢، ٣). وإذا ما نظرنا إلى خريطة زمنية للعالم الإسلامي نجد أنها مكتظة من حيث الدويلات. فمصر مثلاً حكمها الأمويون ثم المباسيون ثم الطولونيون ثم المباسيون مرة أخرى ثم الإخشيدون ثم الفاطميون ثم الأيوبيون ثم المماليك ثم العثمانيون؛ وأغلب هذه الدول قامت على دعوى كبرى منها أن الدولة التي سبقتها قد ابتعدت عن الشريعة وأنها تستمد إليها، أي أنها تستعد إلى مركز الدائرة، أي إلى القرن والسنة، وكان هذا ضماناً لاستمرارية تطبيق الشريعة في البيئة العمرانية. وما ساعد على هذه الاستمرارية أيضاً النهي عن البدع لقوله صلى الله عليه وسلم: «ولهاكم ومحدثات الأمور»، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»<sup>٥</sup>.

الشكل  
٢،١الشكل  
٢،٢

ولكن ما الذي يدلنا على أن ما كُتِب في كتب الفقه هو الذي طبق في البيئة العمرانية التقليدية؟ أقول: إن دور العلماء ضمن تطبيق الشريعة في البيئة العمرانية، أي ضمن تطبيق ما في الكتب على الواقع، أي أن دور العلماء أكد استمرارية نخط المسؤولية. فهناك دلائل على أن المفتين والقضاة وعظم المدرسين والعلماء في العلوم الأخرى كانوا من الفقهاء حتى نهاية العهد المملوكي<sup>٦</sup>. ولم يكن هناك فرق بين القانون والدين. وكان القاضي قوياً في منصبه حتى أنه كان أقوى من الحاكم في بعض العصور. وكان القاضي يرجع للمفتي في المسائل المستجدة عليه التزاماً منه بالشورى وتلافياً منه للوقوع في الخطأ<sup>٧</sup>. وكان المفتي يفتي في أي قضية تستجد عليه بالرجوع إلى الكتاب والسنة والنوازل المشابهة لها وما إلى ذلك من وسائل الإفتاء التي ضمنت تطبيق مبادئ الشريعة في البيئة.

بالإضافة لما سبق، كان القضاء تلاصقاً للفقهاء، هذا إن لم يكونوا هم أنفسهم من الفقهاء الأجلة، وهذا ضمن تطبيق الشريعة في البيئة العمرانية. ولإعطاء بعض الأمثلة، كان حصن الأزدي (ت ١٩٤)، وهو قاضي بغداد ثم الكوفة، تلميذاً للإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠)، وكان قاضي مصر ابن عبد الحكم (ت ٢١٤) صديقاً للصاهمي. وعندما تولى سحنون القضاء سنة ٢٢٤ (وكان تلميذاً لعبد الرحمن بن القاسم والذي كان تلميذاً للإمام مالك) عين حبيب التميمي قاضياً على تونس. وكان ابن رشد (ت ٥٢٠) قاضياً قرطبة، وأما عياض السبتي (ت

لعل محاولة رسم شكل لتوضيح مسار القانون في العالم الغربي أو عند المسلمين أمر يستحب تلافيه لاستمراريته. لذلك يرجى اعتبار هذين الرسمين على أنهما محاولة لتوضيح الفكرة ليس إلا. ففي الشكل ٢،١ نرى دائرة ممتدة تمثل القانون في مراحله الأولى لم يتطور إلى دائرة أكبر مع الزمن، ويمكننا حتى يصل إلى ما هو عليه الآن وذلك من خلال التجارب الإنسانية. أما الشكل ٢،٢ فهو يوضح دائرة في المركز وهي الشريعة، وإذا جاز اعتبار الخطوط المستقيمة دوائر تدور حول الدوائر الإسلامية فخرج من الدائرة لم تستطع بعد زمن لتأتي دولة أخرى إلى مركز الدائرة، وهكذا، أي أن هناك دائرة لا يخرج منها القانون وهي الدائرة الكبرى.

(٥٤٤) فكان قاضي سبتة ثم غرناطة. وعبد الواحد الونشريسي ابن جامع كتاب المعيار المغرب (وهو عبارة عن فتاوى لأهل أفريقية والأندلس والمغرب، ت ٩١٤) أصبح قاضياً على فاس.

ليس هذا لحسب، بل هناك كتب كمخطوط الجدار لعيسى بن دينار (ت ٢١٢)، وكتاب القضاء، ونفي الضرر عن الألفية والطرق والجدر لعيسى التلميطي، وكتاب الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامي وغيرها تؤكد الاعتماد على الشريعة في الأمور البيئية.<sup>٨</sup> فابن الرامي مثلاً توفي في منتصف القرن الثامن الهجري وكان بناءً وعمل مع قضاء مدينة تونس، فكان القضاء يستعينون برأيه ويرسلونه للنظر في الشكاوي البيئية بين الناس. فكان يسرد في كتابه أقوال الفقهاء، ثم يأتي بنائزلة وقامت له أو لغيره لتوضيح الحكم. وهذا يدل على أن كل ما ذكر في كتب الفقه كالمجموع أو المغني أو بدائع الصنائع أو المدونة الكبرى من أحكام بخصوص العمران كانت مطبقة في البيئة، فلم يكن هناك اعتماد بين ما قاله العلماء وبين ما طبق في البيئة.

وقد يتبادر إلى الأذهان أن تطبيق الشريعة لابد وأن يختلف من قطر لآخر، لاسيما إذا اعتبرنا جغرافية العالم الإسلامي الشاسعة وتاريخ شموهيا وحضاراتها المختلفة، وأن هذه الاختلافات، وإن لم تكن في مبادئ الشريعة، فهي على الأقل في تفاصيلها الدقيقة. هذا صحيح إلى حد ما، فأكثر علماء الشريعة اعتبروا العادات والإعراف مصححاً إذا لم تتعارض مع الكتاب والسنة والإجماع.<sup>٩</sup> وكما نعلم، فإن العادات تختلف من منطقة إلى أخرى. إلا أن هذه الاختلافات لم تؤثر على نماذج المسؤولية في البيئة التقليدية، وذلك لأن نماذج المسؤولية في أي مكان أو أي عصر اقتصرت على مبادئ الشريعة أكثر من اعتمادها على العادات والأعراف. وأحسن مثل على هذا هو إحياء الأرض، فالإحياء لا اختلاف فيه، ولكن الاختلاف هو في ماهية الأعمال التي تؤدي إلى الإحياء، لأن متطلباته تختلف من منطقة إلى أخرى كما بينا في الفصل السابق. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الشريعة بلورت الأعراف عبر الزمن وكيفتها لكي لا يكون هناك تناقض بين الشريعة والأعراف (وسنوضح هذا في الفصل التاسع).

ولكن ماذا عن الآراء المتضادة للفقهاء. إزاء نفس المسألة، هل تؤثر في نماذج المسؤولية؟ لنضرب مثلاً، إذا قام شخص بتحميله بنيانه فهل يلزم بأن يستتر سطحه ببناء سور حتى لا يشرف على منازل جيرانه؟ هناك رأيان متضادان. أحدهما يقول، «ولا يلزم من علا بناؤه أن يستتر سطحه وإنما يلزم أن لا يشرف على غيره...»، أما الرأي الآخر والمضاد فهو، «ويكره (أي يلزم) من علا بناؤه أن يستتر سطحه... فالستر على الذي أشرف».<sup>١٠</sup> وبرغم تضاد الرأيين السابقين في الظاهر، إلا أنهما متفقان في جميع المراحل التي تؤثر في نماذج المسؤولية. فكلاهما تلائفا تدخل السلطة في حل المشكلة ابتداءً. فلم تكن هناك قوانين موضوعية من جهة خارجية كإمانة المدينة لحل المسألة. وكلاهما لم يحمدا تدخل المحتسب لأنها مسألة تخص الجارين معاً، إلا إذا طلب أحدهما ذلك. فكلا الرأيين يقول، «فلا اعتراض للمحتسب فيه ما لم يستعده الجار لأنه حق يخصه فيصبح منه الموضع والمطالبة به».<sup>١١</sup> أما إذا اختلف الجاران فإن هناك مراحل تمهيد تدخل الأفراد المحيطين بهم مثل الجيران والأقارب، لحل النزاع قبل وصوله إلى القاضي. وهذه المراحل ما هي إلا نتيجة حتمية لمبادئ الشريعة التي طورت إطاراً يؤدي إلى تدخل الجيران أو الأقارب في الوقت المناسب (وسيتضح هذا في الفصول القادمة). أما إذا

فشلت هذه المحاولات، وهذا نادراً ما يحدث، فإن المسألة تعرض حينئذ على القاضي. وأول ما يقوم به القاضي هو محاولة الصلح بين الطرفين. فقد قال عمر رضي الله عنه: «ردوا الخصوم حتى يصلحوا فإن فصل القضاء يورث بينهم الضفائن»، وإن لم يتمكن القاضي من فرض الصلح سيفرض حينئذ أحد الحكمين السابقين بناءً على مذهبه واجتهاده.<sup>١٦</sup> ولا نريد هنا أن نتشعب في هذه المسألة، ولكن المهم هو أن المراحل المختلفة في حل النزاع بين الجارين استهدفت إلقاء المسؤولية عليهما ومن ثم الجيران أو الأقارب، تلافت التدخل الخارجي، وهي الأساس في حق السيطرة، والتي تؤثر على حالة العين، فالمسيطرون لأزالوا هم السكان أنفسهم وليس جهة خارجية، وستصح هذه النقطة أكثر في الفصول القادمة.

ومن هذا المرض دخلنا إلى أن نماذج المسؤولية استمرت دوماً تليهي جذري لعدة قرون في معظم أقطار العالم الإسلامي. أما التفسيران اللذان ذكرتهما (تغير شخصية المربي وانتقال العين إلى إذهابي آخر) فقد بدءا بصفة مؤثرة في تركيب البيئة خلال حكم الدولة العثمانية والتي كانت تسيطر على معظم الدول العربية. والتدخلات البيئية بكثرة جداً، وإذا ما ناقشنا جميعها فلن تنتهي منها لكثرتها. وهذا يحتم علي أن أختار بعض التدخلات التي أثرت على العلاقة بين الفرق المشتركة في العين وبالتالي على حالتها. كما أن هذه التدخلات اعتبرت تحسيناً من وجهة نظر السلطات، وهذا واضح من تبريراتها؛ وهنا يصعب علي أن أناقش هذه المبررات، ولكن ما سأفعله هو ذكر التدخلات فقط. وذلك بالتركيز على ثلاثة نماذج إذهابية (المتحد والترخيصي والحيازي) خرجت منها الأعيان إلى نماذج أسوأ حالاً وبالذات إلى المحدث.

## الدولة العثمانية

لقد تأثرت قوانين العمران في الدول العربية بإدارة الدولة العثمانية وذلك لأن معظم الدول العربية كانت تحت الحكم العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وكانت الدولة العثمانية في الآونة الأخيرة تتظاهر بتطبيق الشريعة الإسلامية في إدارة البيئة، وبالذات تطبيق المذهب الحنفي. وفي عام ١٨٦٩م قام نخبة من العلماء بتحرير المذهب الحنفي في مدونة، ثم نشرته الإمبراطورية العثمانية تحت عنوان «المجلة»، أو «مجلة الأحكام العدلية».<sup>١٧</sup> وكانت المجلة بعد تحريرها هي المرجع والدستور الذي تعتمد عليه الدولة العثمانية. ويقال إن السبب في إصدار المجلة هو أن الدولة العثمانية عند إحساسها بالتخلف عن الدول الأوروبية بادرت بإعادة النظر في قوانينها وإدارتها للدولة، فكانت النتيجة إصدار عدة قرارات ونظم، من بينها المجلة، والتي أخذت طابع القوانين الغربية في التنظيم والتبويب؛ فالمجلة مقسمة إلى ١٨٥١ مادة. ولإعطاء فكرة عن طريقة التبويب أذكر مادتين؛ المادة ٤٧-٦٠ تقول: «الحايط صارة عن الجدار والطبقة والجيت (وهو ما يمل من الأصفان) جمعه حيطان»، والمادة ١٤٣١ تقول: «المزارعة نوع من الشركة على كيون الأراضي من طرف والمصل من طرف آخر، يعني أن الأراضي تزرع والحايطات تقسم بينهما».<sup>١٨</sup>

وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن المذهب الحنفي كان يميل إلى تدخل السلطة أكثر من غيره من المذاهب. فهو المذهب الذي اشترط إذن الإمام في الإحياء، وهو المذهب الذي عرف الموت بأنها الأرض البعيدة عن المعاصر، وهو المذهب الذي دعى إلى تدخل الحاكم في إقطاع مقاعد الأسواق وتنظيم التجار بها. فكان متوقفاً أن تدعم المجلة تدخل السلطة، أي تؤدي إلى المركزية. وقد كان.

وأرجو أن لا يفهم من هذا بأن الأراء البيئية في المذهب الحنفي غير سديدة، فالمذاهب تتساوى في هذه المسألة. فهناك الكثير من الأراء الراجحة للمذهب الحنفي في الأمور البيئية. ولكن الزلة كانت في المجلة. فبرغم أن المجلة تستمد موادها من الشريعة الإسلامية، إلا أنها بتبويبها للمواد فقدت ثراء الشريعة وقوتها وقيمتها المسائل. فمثلاً عرفت المجلة موادها بطريقة تقلل إن لم تلغ الحاجة إلى الحوار بين الفرق ذات المصالح في البيعة. فالملادة ١٢٨٩ تقول: «حرم الشجرة المفروسة بالإذن السلطاني في أراضي الموات من كل جهة خمسة أذرع، لا يجوز لغيره (أي لغير المحيي) غرس شجرة في هذه المسافة»<sup>١٥</sup>. فهذه المادة لم تشترط قطع إذن السلطان لغرس شجرة واحدة في أرض موات، ولكنها منعت أيضاً الحوار بين المجران بتحديد الخمسة أذرع كحرم بنفس النظر عن نوع الشجرة وحجمها، وقد تحدثت هذه في البيعة التقليدية عن طريق الحوار، ومن ثم الأعراف بناءً على طبيعة الأرض ونوعية الشجر. وهذا المثل ينطبق على الكثير من الأعيان الأخرى مثل الأبار؛ فالمجلة اعتبرت حفر البئر احتجاراً وليس إحياءً، ولكن كيف إذا كانت الأرض من النوع الذي يصعب حفرها كالصخرية وكانت مياهها عميقة، ألا يعتبر هذا الحفر إحياءً؟ أي أن المجلة، بتبويب موادها وزيادة مسؤولية السلطة وإيقافها للحوار، تعتبر من الخطوات الأولى في تاريخ المسلمين نحو المركزية.<sup>١٦</sup>

كان المجتمع في العصر العثماني مقسوماً إلى طبقتين رئيسيتين، هما طبقة العساكر وطبقة الرعية. بالنسبة لطبقة العساكر، كان هناك نوعان من الجند، الأول هم الجند الدائمون، وهؤلاء، يصرّف عليهم السلطان من دخل الدولة. والنوع الثاني هو الجيش الذي يعتمد في دخله على ضرائب الأراضي الزراعية عن طريق نظام يدعى «التمار»، وهو الأكثر عدداً. والتمار هو عبارة عن عطية من السلطان لهؤلاء الفرسان من خراج الأراضي الزراعية مقابل خدماتهم العسكرية. فمتى كانت هناك حرب استدعوا إليها. وكان هذا النظام هو الممول الفقري الإداري للدولة العثمانية. واعتمد نظام التمار على وحدة اقتصادية وجغرافية اسمها «سنجك»<sup>١٧</sup>. والسنجك هو منطقة أو إقليم إداري مكون من عدة مدن وقرى (وهو ما يقابل قاعدة ونجاة وجملة وحاضرة وولاية في عصر المماليك، أو إمارة في السعودية، أو محافظة في مصر، أو عمالة في المغرب).<sup>١٨</sup> فكان الجند الذين يعيشون من دخل التمار يسكنون في القرى أو المدن التابعة للسنجك. أي أن الأراضي التي عمل بها الفلاحون كانت تحت إشراف هؤلاء الفرسان الذين يخضعون بدورهم لك «سنجك بك»، وهو الشخص الإداري المسؤول عن السنجك وقائدها العسكري. وكانت الـ «بجلبريك» وحدة أكبر من السنجك، وتتكون من سناجك كثيرة يشرف عليها قائد يحمل لقب «بجلبريك» أو والي. فمملكة الأناضول مثلاً كانت تعتبر بجلبريك واحدة. أي أن الفرسان الذين يعيشون من التمار يخضعون للسنجك بك، ومجموعة من هؤلاء السنجك بك يخضعون لبجلبريك والذي بدوره يخضع للسلطان. أي أن التنظيم

العسكري والإداري كانا مرتبطين بنظام التمار، وبهذا حلت الدولة المعنانية مشكلة دفع المصاريف الهائلة لهؤلاء الجند، بالإضافة إلى قيام الجند بالمهام الإدارية على المستوى المحلي.<sup>١٩</sup>

وقد كانت العلاقة بين السلطان والجند مبنية على ما يسمى بـ «التحرير»، وهو عبارة عن مسح شامل للأماكن في السنجك قرية قرية، بحيث يشمل هذا المسح أنواع التمار التي تنتجها الأراضي، ودخل هذه الأراضي من كل ثمر، وعدد الأفراد الساكنين بها، وعدد العمال العاملين بها، وهكذا. وكل هذا حتى يتسنى للدولة تحديد الضرائب الواجب تحصيلها. ومن هذه الدواوين تحددت مسؤوليات كل فارس، وتحدد أيضاً دخله من التمار وما يجب عليه أن يدفعه للدولة عن طريق السنجك بك.

أي أن الدولة هي التي تملك الأرض (وتسمى هذه الأراضي بالأراضي الأميرية)، وللمعاملين في الأرض، وهم الفلاحون، حق التصرف (الاستخدام والسيطرة). وبين السلطان والمعامل في الأرض عدة طبقات من الأفراد، وهم الفارس المتمتع بالتبمار، والسنجك بك، والوالي أو البلجيك. وهذه الطبقات بالطبع غير متجانسة فضلاً على أنها تسرف وتبدخ من ضريبة من يعملون في الأرض، وبهذا ضاعت ملكية الأرض بينهم، فكانت أكثر أراضي الإمبراطورية في الإذعاني الهيازي. يقول المستشرق نورمان إتركووثر مستتباً: «باستثناء الأوقاف الدينية والقليل من الأملاك التي سُمح لها بأن تكون ذات ملكية خاصة، يمكن القول أن جميع الأراضي نظرياً تعتبر ملكاً للسلطان. فهو (أي السلطان) الذي سمح للأخريين بالتمتع بحقوق معينة في الأرض، فالحاصلون مثلاً على التمار تمتعوا بنصيب من دخل الأرض مقابل خدماتهم».<sup>٢٠</sup>

والظاهر هو أن الدولة المعنانية أمدت النظر في نظام التمار وذلك لتفسي السركات والرشاوي بين تلك الطبقات من الأفراد التي كانت تفصل بين المعاملين في الأرض والسلطان، وألحظ نظام «التبرج» مكانه حاجتها الماسة للمال لدعم نفقاتها المتزايدة. والتبرج ببساطة هو نهب الملتزمون لأموال الدولة (أو بالأصح لأموال الرعية) إذ يتقدم بعض الأفراد (ويسمون بالملتزمين) ويلتزمون باستيفاء حصة الحكومة من إنتاج المزارعين في كل قرية. فإذا كانت حصة الحكومة في قرية ما تقدر بألف ليرة أو دينار مثلاً، ويقترح ملتزم ما استيفاء ألف وخمسين، ويزيد ملتزم آخر المبلغ إلى ألف وتسعين، وهكذا، فإن الحكومة توكل الأمر لأعلى ملتزم وقنحه حتى لو كالة لجميع الحصة. والذي حدث هو إرهاب كامل المزارع بالضرائب. فكان الملتزمون يقرضون ضرائب مرتفعة جداً. فإذا رفض المزارع الدفع كان الملتزمون يطلبون من الحكومة تعيين خبراء لتقدير الفلة، بدعوى أن المزارع قد أخفى إنتاجه ببيع جزء منه خلسة. فيأتي هؤلاء الخبراء بتقدير مرتفع جداً لأنهم كانوا قد اتفقوا مع الملتزمين على شيء مسبقاً. وبهذا يكون على المزارع بيع بعض أو كل ما لديه لتغطية الضريبة. وقد يلجأ إلى بيع أرضه للفقرة على أمه، هذا إذا لم يسجن. وحتى لا يقع المزارع في هذا المأزق يقول بما يفرضه عليه الملتزم من ضرائب. أي أن جزءاً من دخل الدولة قد أخذه الملتزمون وهم الطبقة غير المنتجة. وبهذا قل دخل الدولة.<sup>٢١</sup>

أي أن وجود الأراضي الزراعية في الإذعاني الهيازي أقر على اهتمام الأفراد بالأرض سلباً لأنهم لا يملكونها ويدفعونها عنها للضرائب. فالضرائب مع ما يصاحبها من رشاوي أنهكت

الفلاح الذي بدأ يهمل في زراعة الأرض. وهنا أثير سؤالاً: إن طبيعة الحياة الفلاحية هي الاعتماد على النفس في أكثر مقومات الحياة. فإذا حصل الفلاح على ما يكفيه وأسرته، وعلم أن الفائض من إنتاجه سيذهب لغيره كضرائب، لماذا يعمل باجتهاد؟ يقول أكرم العلي مقارناً حال الفلاح في عصر المماليك بحاله في الدولة العثمانية: «وما سبق نستطيع أن نقدر أن الفلاح كان يدفع ما بين ٢٠ إلى ٦٠٪ من محصوله كضريبة للدولة، وهذه النسبة - على ارتفاعها - كانت أرحم بالفلاح من نظام الالتزام الذي طبق في العصر العثماني، لأنها كانت لكن الفلاح من تقدير ما سيأتي له مسبقاً، وتمنحه الفرصة لزيادة ربحه إذا زاد إنتاجه، ... إن النظام المملوكي في جباية الضرائب من الفلاح كان يتطلب مقدرة إدارية عالية وخبرة، بعكس نظام الالتزام الذي لم يختلف عن عمليات النهب والسلب التي يقوم بها الحكام والوسطاء المحاسبين، والتي أدت إلى تدهور الزراعة في العصر العثماني، وتقلص نسبة الأراضي المزروعة ...». ويقول حامد مصطفى منتقداً وضع الأتراك في العراق: «ولا حكم الأتراك - وهم أهل حرب ويداوة لم يألفوا فلاحاً الأرض، ولم يتعلموا الانتفاع بالمياه، زاد الطين بلة بما كانوا يسألون الناس الغذاء المجنود والمكلف للدواب، وللال لإتفاقه في حاجة الدولة وجرايات الموظفين والجنود. وطال عهد الأتراك أربعة قرون كانت كافية لتحويل جنة عدن إلى خراب ومصدر شر وبلاء. ونحن أدركوا الجناية التي ارتكبوها وأبقوا أن لا حياة لدولتهم في العراق إلا بإعمارهم واستغلالهم بالزراعة، وبذل الجهود في استصلاح الأرض والسيطرة على المياه، كان الوقت قد فات، فدهاستهم الحرب الحامية الأولى عندما كانوا قد بدأوا ينشئون أول سد طفي الفرات، ويشرعون القانون الذي يجرؤون على قواعده للسيطرة على الأرض ...»<sup>٢٢</sup> ولعل من المفيد هنا أن أذكر قصة تشير إلى الوضع، لقد قيل أن هناك شجرة بالطريق بجانب أرض زراعية، فأتى جابي الدولة وطالب المزارع بخراج للشجرة. فقال له المزارع أنها شجرة في الطريق ولا يأخذ هو ظلها. فلم يمتنع الجابي وأمر بحصل على ما أراد. فما كان من المزارع إلا أن قطع الشجرة بعد ذهاب الجابي خوفاً من أن يدفع ضريبتهما السنة القادمة. وهكذا فقدت الدولة والفرد شجرة مثمرة، وهذا ينطبق على باقي الأعيان ويطرق مختلفة.

#### قانون سنة ١٨٥٨م

إن هذه التراكمات من إرهاق العاملين في الأرض التي أدت إلى فقدهم الاهتمام بالأرض وبالتالي انخفاض دخل الدولة لنقصان الأراضي الزراعية وكثرة السرقات من الملتزمين جعلت الدولة العثمانية تعيد التفكير في سياستها، فكانت أفضل وسيلة في نظر الدولة العثمانية لمكافحة الرشوة لزيادة دخلها هي تقليل عدد الوسطاء بين الفلاح والسلطان، دون تخلي الدولة عن ملكية الأرض، فقررت أن تأخذ الضرائب مباشرة من الفلاحين. لذلك أصدرت عدة قوانين متتالية<sup>٢٣</sup> أهمها قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٢٧٤ (١٨٥٨م) والذي اشتمل على مواد تهدف إلى تقوية العلاقة بين مستخدم الأرض الذي يسيطر، ومالك الفلاح، ومالك الأرض، أو الدولة. وهذه التقوية اعتمدت على إلغاء نظام التمار، وإلغاء دور كل من المحصل والمقرم (أسماء محصيل الضرائب). لذلك كان على العامل في الأرض الأميرية أن يسجل أرضه ويحصل

على وثيقة رسمية من الدولة اسمها طابو (وهي بمثابة صك) مقابل دفع رسوم مقدماً لإثبات حقه في التصرف في الأرض على أن تؤخذ الضريبة بنسبة معينة من قيمة الأرض المقدرة كأن تكون ٤ في الألف أو ١٠ في الألف. إلا أن هذه الخطوة لم تنجح وذلك لأن الفلاحين ظنوا أن تسجيل الأرض يهدف إلى تجنيدهم أو زيادة الضرائب عليهم مستقبلاً. وبالتالي قام بعض الفلاحين بتسجيل تلك الأراضي تحت أسماء أفراد آخرين ك رؤساء القبائل أو قريب غير مؤهل للخدمة العسكرية.<sup>٦٤</sup> وحتى عام ١٩١٨م، ويرغم أن نظام الطابو كان تحت التنفيذ لأكثر من نصف قرن، إلا أن غالبية الأراضي الأميرية لم تكن قد سجلت بعد.<sup>٦٥</sup> أي أن النظام التقليدي في تسجيل الضرائب قد استبدل بنظام حكومي. أي أن الدولة العثمانية بدأت عهداً جديداً من البيروقراطية الورقية.

لقد كان باستطاعة الأفراد حتى تاريخ صدور قانون الأراضي العثماني (١٨٥٨م) تحويل الأراضي للموات أو الأراضي هير المملوكة إلى أملاك خاصة بهم وذلك عن طريق الإحياء. وكانت الدولة تأخذ ملكية بعض هذه الأراضي بدعوى أنها إحياء لأملاك الدولة وكانت تعتبرها أراض أميرية إذ أن ضرائب الملكيات الخاصة (العشرية) تقل بكثير عن ضرائب الأراضي الأميرية (الحراجية)، والتي اعتبرتها الدولة أراض مؤجرة للفلاحين بقدر الحراج. وحتى يضمن هؤلاء الأفراد منافع الأرض لأنفسهم ولورثتهم، وخوفاً من استيلاء الدولة عليها لجأوا إلى وقفها. فكان أحد الأهداف الرئيسية لقانون الأراضي العثماني هو الحد من هذه الظاهرة، أي الحد من تحويل الأرض للموات إلى أرض ذات ملكية خاصة.<sup>٦٦</sup>

وقد قسم قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٨م الأراضي إلى خمسة أقسام هي:

- (١) الأراضي المملوكة، وهي الأراضي التي يملكها أصحابها رتبة ومنفعة ولأصحابها التمتع بكل مزايا الملكية مثل هبة الأرض ووقفها. (٢) الأراضي الأميرية أو أراضي المملوكة. (٣) الأراضي الموقوفة. (٤) الأراضي المتروكة، وهي الأراضي التي ترك حق الانتفاع بها لعامة الناس كالطرق والمرابي. (٥) الأراضي الموات.<sup>٦٧</sup>

### الإذعانني الحيازي

لعل الفرق بدأ يتضح لك الآن أخي القارئ بين الدولة العثمانية والبيئة التقليدية. ففي الدولة العثمانية كانت معظم الأراضي أميرية، أي أن الدولة مملكتها، فكانت ضرائب هذه الأراضي أكثر من زكاة الأراضي المملوكة للأفراد. ولكن بمرور الزمن أخذت الفلة بالنقصان لفة الأراضي الزراعية وقلة إنتاجها، وهذا الوضع ليس كالبينة التقليدية حيث أن الكل كان يعمل لهدف امتلاك الأرض وزراعتها ليحسن حاله. فالنصيب القليل من هذه الأراضي في البيئة التقليدية (الركاة) تراكم وكان خيراً كثيراً لكثرة العاملين واجتهادهم. فسياسة الشريعة هي حث القليل ليتشر ويكثر دخل الناس ومن ثم الدولة، وليس إرهاب الناس ليزيد دخل الدولة مؤقتاً ومن ثم يقل اهتمام الناس وينقص الدخل على الأمد الطويل كما فعلت معظم الدول. فكيف ذلك؟

لقد كانت كل من الأراضي الأميرية والأراضي المتروكة من التسييم السابق في الإذعاني الحيازي (وسنركز هنا على الأراضي الأميرية ونؤجل الأراضي المتروكة إلى الفصل التاسع). قد عُرِفَت الأراضي الأميرية بأنها الأرض التي تكون رقيبتها (ملكيتها) لبيت المال، ولكن حق الانتفاع عائد للمصرفين فيها؛ أي أن لفريق المستخدم حق السيطرة. وكان هذا بعد أن حث الفقهاء الدولة إعطاء هذه الأراضي للناس كي يعمروها ويستثمروها حتى لا تتعطّل، وبهذا عملت الدولة العثمانية.<sup>٢٨</sup> فيجميع الأراضي التي كانت تحت نظام التمار أعطيت للفلاحين. غير أن هذا لا يعني أن للفلاح حرية مطلقة، فله السيطرة في حدود قوانين الدولة.

ويتباينة هذه القوانين، نلاحظ تخفيف هذه القوانين من الشدة إلى اللين بين الفريقين المشتريين في العين (الفريق المالك وهو الدولة، والفريق المسيطر المستخدم أو المتصرف أو من له حق التصرف وهو الفلاح). وهذه الذبذبة تعتبر من أهم خواص الإذعاني الحيازي وهي ناتجة من أن الدولة تحاول زيادة دخلها، فتجدها تبحث عن القوانين التي تشجع الفلاح للمصل والإنتاج دون أن تتفرض الأرض الزراعية كالبناء عليها لكي لا يقل دخلها، ودون أن تفقد الدولة ملكية الأرض. وهذا البحث عن أفضل الوسائل بلوغ هذه الأهداف أدى إلى تغير القوانين كل فترة وأخرى. فعلى سبيل المثال، بناءً على القوانين التي صدرت عام ١٨٥٨م لا يجوز للمصرفين في الأراضي الأميرية حفر الأرض. أو صنع اللين والأجر ونحوهما من تربتها، أو زرع أشجار فيها، أو بناء مبنى عليها، أو استخدام أي جزء من الأرض كمقبرة، أو رهن أو لإفراغ حق التصرف للآخرين إلا بإذن السلطان. كما لا يجوز لورثة المتصرف أن يرووا الأرض الأميرية، بل تعود الأرض بوفاء المتصرف إلى الدولة.<sup>٢٩</sup>

وعندما فشلت هذه القوانين في زيادة الدخل صُدلت لصالح الفلاح. ففي عام ١٨٦٧م صدر قانون يسمح بانتقال هذه الأراضي لورثة المتصرفين، أي انتقال حق الطابو. ويستنتج الدكتور العبادي فيقول: «وتباينت القوانين العثمانية، بعد ذلك، توسع من دائرة انتقال الأراضي لورثة المتصرفين، حتى انتهى الأمر إلى أن أقر ذلك على نظام يختلف عن نظام الإرث الشرعي...». وبعد عام ١٩١١م أصدرت قوانين أباحت فيها الدولة للمتصرف أن يبيّن على الأرض وأن يقرض ما يشاء وأن يستخدم تربتها لصنع الأجر.<sup>٣٠</sup> يقول مصطفى الزرقاء في أحد هذه القوانين إنه «جاء بتوسيع حقوق المتصرفين بالأراضي الأميرية، وسوّههم كثيراً بما كان ممنوعاً عليهم، وجعل إجراء جميع المعاملات المتعلقة بالتصرف فيها منحصراً بدائرة الخاقاني الذي هو السجل العقاري العام...». وأصبح الإذن السلطاني المشروط لصحة الإفراغ لحق التصرف يعتبر حاصلًا بمجرد إجراء المعاملة لدى مأمور السجل العقاري دون إذن خاص من السلطان كما كان من قبل. ووفق هذا، ليس للمأمور الموظف أن يمتنع عن إجراء التسجيل.<sup>٣١</sup> أي أن القوانين بدأت في التسامح مع الفلاح بإعطائه حرية أكبر بتوسيع حق السيطرة.

لقد حاولت الدولة العثمانية، وكأي فريق يحاول النمو، أن تزيد من كمية الأرض التي تمتلكها ليزداد دخلها. فبناءً على قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٨م، كل أرض مات عنها مالكوها دون وارث تعتبر ملكاً للدولة، وكل أرض ذبح عنها أصحابها الأصليون حين التّحجّ وجي، بغيرهم من المسلمين وأسكنوا فيها تعتبر ملكاً للدولة، وكل أرض لا يُعرف مالكها



الأصلي ولا يوجد مالك لها في الحال تعتبر ملكاً للدولة. وهذا أدى إلى زيادة المساحة التي تحتلها الدولة. وهذا معناه أن هذه الأراضي الزائدة، والتي كانت في الإذعاني المتحد سابقاً، ويمكن أن تكون كذلك مستقبلاً، قد وضعت في الإذعاني الحيازي. بالإضافة إلى ذلك، للسلطان أو من ينوبه أن يوجر هذه الأرض لمن يرغب العمل بها، ولا يحس لمن يعمل في هذه الأراضي أن يوجرها لغيره لأي سبب كمرصه مثلاً، دون إذن السلطان. أرأيت أخي القارئ كيف تمت أراضي الدولة ليفقد الناس المفارقة والعمل ويقطع دخل الأمة؟ فربما يكون دخل الدولة قد زاد أحياناً ولكن كان هذا على حساب دخل الأمة مجتمعة.<sup>٢٢</sup>

وما سبق نخلص إلى أن الدولة العثمانية حاولت تخفيف عدد الوسطاء بينها وبين الفلاح لتقليل من تلك الرشاوي التي كان يأخذها الوسطاء، مما زاد دخل الدولة مؤقتاً مع احتفاظها بملكية الأراضي الأميرية، وهذا أدى إلى تقنين العلاقة بين الدولة والفريق المستخدم المسيطر والتي تختلف عن تلك التي كانت مبنية على نظام التجار والإلتزام. ومضى فسلطت هذه القوانين في زيادة الدخل بحفت الدولة عن قوانين أخرى وطبقته، وبالتالي فإن العلاقة لم تكن ثابتة ومستقرة، مما يعني عدم استقرار المسؤولية على حال، والاستقرار ضرورة للازدهار. يقول حامد مصطفى منتقداً التشريعات وتذبذبها في الدولة العثمانية: «إن مهمة هذه التشريعات تنظيم الطريقة التي تأخذ بها الدولة الزراع والفلاحين ليعمروا الأرض ويزرعوها ويصنعوا استقلالها ووزرائها. ولم يكن وضع هذه الطريقة بالأمر اليسير، ولم يكن النظام القانوني يوماً مسفهاً أو صالحاً بذاته للعمل إلا في الحالات التي تتأزر فيها النصوص مع أساليب العمل. وعلى التقيض من ذلك، كانت الأرض والمياه على أسوأ الحالات عندما يتعارض التشريع مع أساليب العمل والاحتراف بالحقوق المكتسبة لأسباب قد تمتددها الحكومات وفي مقدمتها نزعة القوة وشهوة الحكم والاستهانة بحقوق أصحاب الأراضي وإنكار الأتباع والجهود التي بذلوها في إعمار الأراضي واستغلالها، ولقد كان.»<sup>٢٣</sup> أي أن مالك الأرض أو العامل بها قد الاعتصام بها وبذلك قل الإنتاج وقل الدخل.

وحيث إن الفريق المالك هو الدولة في الإذعاني الحيازي، فالنتيجة في هذه الحالة هي المركزية. أي أن المركزية ذبذبت العلاقة بين الفريقين وأضاعت المسؤولية. فالمسؤولية ليست مركزة في فرد واحد ولكنها موزعة بين العامل في الأرض والدولة. والدولة أخي القارئ أفراد كثيرون، لهذا نقول أن مسؤولية القمار قد ضاعت. كما أن عقارات الفريق المركزي (الدولة) قد ارتفعت نسبياً في البيئة، وهذا معناه نقصان نسبة الأراضي التي يسيطر عليها المستخدمون من العامة. وسنعلق على هذه النتيجة فيما بعد.

### الإذعاني المتحد

الأراضي المملوكة هي القسم الوحيد من بين الأقسام الخمسة التي ميزها قانون عام ١٨٥٨ وكانت في الإذعاني المتحد.<sup>٢٤</sup> فالمرصات (والمرصة هي كل بقعة واسعة بين الدور ليس بها بناء، الصورتان ٣، ١ و ٣، ٢) داخل القرى والقصبات التي لا تتجاوز نصف الدور وتعتبر متممة للسكنى اعتبرت مملوكة لأهل تلك القرى، وما زاد عن ذلك فهو للدولة. وكذلك

٣٠٢



صورثان من دالاد ميرزاب جنوبي الجزائر وتونسجان حرسه بين المباني، فالصورة ٣٠١ من بني يسنان، والصورة ٣٠٢ من غرداية.



٣٠١

الأراضي المعشربة والحراجية اعتبرت مملوكة لأصحابها. إلا أن الأراضي الحراجية إذا عجز أصحابها عن زراعتها وأداء غريبتها (وتسمى الأراضي الحوز) تبقى ملكاً لأصحابها، ولكن للسلطان أن يستغلها مقابل خراجها أو إعطائها لمن يرى صلاحه في استغلالها. أي أن هذه الأراضي تحولت من الإذعاني المتحد إلى الحيازي وذلك لأن حق السيطرة والاستخدام انتقل إلى الدولة أو من تراه الدولة مناسباً من الأفراد.<sup>٣٥</sup> وهذا مخالف للوضع في البيئة التقليدية، إذ أن هذه الأراضي التي كانت في الإذعاني المتحد إما أنها تركت فترة ودفعت للإذعاني الحيازي ولكن بفريق مسيطر من الأفراد وليس الدولة، وإما أنها وضعت مرة أخرى في الإذعاني المتحد بإحيائها عن طريق شخص آخر.<sup>٣٦</sup>

أما بالنسبة للإحياء، وهو مصدر ومنع الإذعاني المتحد، فقد عرفت «المجلة» الموات بأنه الأرض البعيدة عن أقصى العامر بحيث لا يسمع فيها منه صيحة الرجل الجمهوري، أي أن الأراضي القريبة من العامر لا يمكن إحيائها.<sup>٣٧</sup> ليس هذا فحسب، ولكن لا يكون الإحياء إلا بإذن السلطان. وللسلطان أن يشترط أن الإحياء سيؤدي إلى الحصول على حق التصرف وليس ملكية الأرض.<sup>٣٨</sup> وكما رأينا فإن الإحياء أوصل الأرض إلى الإذعاني المتحد في البيئة التقليدية، أما هنا في الدولة الخمانيّة، فقد أدى بها إلى الإذعاني الحيازي إذا اشترط السلطان ذلك. كما عرفت المجلة أيضاً الأفعال التي تكون إحياء، وتلك التي تكون احتجاراً، وهذا كلل الحوار بين الفرق، وهذه التعريفات كانت قد تركت في البيئة التقليدية لأعراف أهل المناطق.<sup>٣٩</sup>

أما قانون الأراضي لعام ١٨٨٨م فقد ذهب إلى أبعد من هذا. فقد نص بأن الأراضي تعتبر مواتاً إذا كانت بعيدة ميلاً ونصف الميل من أقصى العمران، وأن الأرض الموات يجب أن تكون خالية، وليست بتصريف أحد، وأن لا تكون من الأراضي المتركة. كما نص قانون الأراضي بأن الموات لا يحى إلا بإذن مأمور الدائر الخافاني، وأن هذا الإحياء يحل المحي حق التصرف وليس الملكية. فالمادة ١٠٣ تمنح الإحياء بقصد التملك، فالدولة هي المالكة للأرض. وبعد هذا القانون آلت ملكية جميع الأراضي المحياة إلى الدولة، وبالتالي عولمت معاملة الأراضي الأميرية.<sup>٤٠</sup> وبهذا كثرت الأراضي الأميرية وازداد عدد الملهمين من الفلاحين وقل الدخل.

## الإذعائي الترخيصي

سألتها هنا إلى نفس التقسيم الذي استخدمته في البيعة التقليدية في شرح هذا النموذج،<sup>٤١</sup> وهما حق الارتفاق والإجارة.

بالنسبة حق الارتفاق فقد قامت المجلة بحماية الفريق المستخدم من هيمنة الفريق المالك المسيطر. أي أن الهيمنة المحتملة بين الفريقين الخادم والمخدوم قد أُلغيت.<sup>٤٢</sup> وهذا امتداد لمبادئ الشريعة. إلا أن المجلة خففت من إمكانية استحداث بعض حقوق الارتفاق بين الجيران وذلك لأن المذهب الحنفي، كما رأينا في الفصل الثاني، لم يعتبر حق المرور مالا لأنه لا يمكن حيازته، ولذلك لا يجوز بيعه مستقلاً عن العقار، ولكن يبقى تبعاً له.<sup>٤٣</sup> أي أن المجلة، ورغم انقيادها من المذهب الحنفي، إلا أنها من خلال تبويب موادها أدت إلى تقليل الحوار بين الجارين بإلغاء إمكانية بيع حق الارتفاق لفريق ثالث. وبهذا فقد منعت إمكانية استحداث حق الارتفاق والذي قد تحتاج إليه البيعة لأنها دائمة التغير. وهذا المنع سيؤثر أيضاً في التركيب الحظي للبيعة من حيث التداخلات بين العقارات. فلا يمكن لمقارنات جديدة أن تقع خلف أو ضمن عقارات أخرى. وهذا سيؤدي إلى زيادة نسبة المناطق العامة في المدينة وذلك لأن كل عقار مستحدث لابد وأن يكون له مدخل مباشر من الطريق العام، وهذه الزيادة في المناطق العامة ستستنزف موارد الأمة في صيانتها.

أما بالنسبة للإجارة، فإن الدولة العثمانية لم تتدخل بين الفريقين المالك والمستخدم (المستأجر)، واستمرت الملاقة بينهما كما كانت عليه في البيعة التقليدية.<sup>٤٤</sup> وهذا منطقي لأن الدولة لم تستفيد من هذا التدخل، ولأن الإجارة ما هي إلا مرحلة ثانية للإذعائي المتحد. فالعين لا تجوز في الأكثر إلا إذا ملك الفريق المالك حق المنفعة، أي أن العين تجوز إذا كانت في الإذعائي المتحد متحولة بعد ذلك إلى الإذعائي الترخيصي. إلا أن هذا المنطق السليم معرض أيضاً للاهتزاز كما حدث في بعض الدول العربية في هذا القرن.

وللتلخيص أقول أن الفرق واضح بين البيعة التقليدية والوضع خلال الحكم العثماني، فكما رأينا في البيعة التقليدية فإن تدخل السلطة لم يحبذ الفقهاء إلا في الحجز ومقاصد الأسواق. بل إن التدخل في هاتين الحالتين كان محل خلاف بين الفقهاء. أما خلال الحكم العثماني، فإن تأثير تدخل السلطة من خلال القوانين والتنظيمات التي وضعتها الدولة اختلف من نموذج إذعائي لآخر. ففي الإذعائي الترخيصي قلّ الحوار بين الفرق المتجاورة بمنع إحداث حق ارتفاق جديد. وفي الإذعائي الحيازي تغيرت شخصيات الفرق، وهذا التغيير أدى إلى تفسير الملاقة بين هذه الفرق. فلقد ازدادت القوانين على الأراضي الأميرية ثم خففت، فلم يكن هناك استقرار، والاستقرار ضرورة للازدهار. وأصبح إحياء الأرض نظاماً تسيطر عليه الدولة. ووفق هذا وذاك، وضعت الأرض الحيازة في الإذعائي الحيازي وليس المتحد. فائدة بذلك هم الأفراد. فقد يتردد الأفراد في أحياء أراض إذا هم علموا أنهم سيغفدون الأرض يوماً ما. أي أن المقارنات التي تمتلكها الدولة ازدادت، وهذا بالتالي قلل من نسبة الفرق المسيطرة في البيعة، وهذه الزيادة في أراضي الدولة أدت إلى مجتمع فقير اقتصادياً ومعنوياً، فكل درهم يخرج من يد المزارع يذهب إلى مركز إمبراطورية من غير رجعة. وإذا سألت أي اقتصادي أخصي القارئ

سيقول لك إن الهدف من الاقتصاد هو دفع الناس للعمل وذلك بأن تدور النقود من يد لأخرى، فيبدأ الناس بالصرف لقضاء حاجاتهم، وهذا معناه زيادة الاستهلاك وبالتالي التصنيع، وهكذا يأخذ المجتمع طريق الإنتاج. إلا أن هذا لم يحدث أيام الدولة العثمانية لأن الدرهم كان يؤخذ ولا يعود. فلا غربة إذا في سقوطها، فقد كانت دولة بغير قاعدة لأن شعبها معدم فقير ولأن التسيب منتشر بين مسؤوليها. فعندما أتت الحكومات المرعية رفقت كل ما هو متعلق بالشرعية لأنها اعتقدت أن الدولة العثمانية حكمت بالشرعية، فتم رفض كل مبدأ متفق من الشرعية كإحياء الأرض. فلجأت هذه الدول إلى نظم أجنبية مستوردة فساء الحال أكثر.

## العالم العربي

وهم أن الحكم كان مختلفاً في مصر عنه في الدول العربية الأخرى التي كانت تحت الحكم العثماني في أوائل القرن التاسع عشر، إلا أن التغييرات التي حدثت في نماذج المسؤولية متشابهة إلى حد ما بين مصر وتلك الدول العربية عدا تغييرين مؤثرين حدثا في عهد محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٨م). الأول هو سيطرة محمد علي على الأوقاف ومحاولة إلغائها<sup>٤٦</sup> والثاني والأهم هو امتلاكه لكثير من الأراضي الزراعية محولاً إياها من الإقطاعي المتحد إلى الحيازي. فبعد هزيمة المصاليك نهائياً عام ١٢٢٦ (١٨١١م)، استولى محمد علي على أموالهم الخاصة، وبهذا أصبح المالك لكثير من الأراضي الزراعية في مصر<sup>٤٧</sup>. وبعد ذلك أعطى كل فلاح من خمسة إلى ثمانية هكتارات من الأراضي الزراعية على أن يكون لهم ولورثتهم حق التصرف وتبقى للدولة ملكيتها وحق استرجاعها متى أرادت دون أي تعويض<sup>٤٨</sup>.

وتتابعت القوانين على الأراضي الزراعية محاولة بذلك زيادة دخل الدولة، ومع الزمن تذبذبت القوانين وبدأت بالتقصان وفي صالح الفلاح حتى يزداد دخل الدولة وذلك لأن الدولة لاحظت أن إطلاق يد الفلاح سيؤدي من إنتاجه وبالتالي من دخلها<sup>٤٩</sup>. ومن هذه القوانين القانون الصادر عام ١٨٧١م والذي يطي الفلاح ملكية الأرض مع تخفيض الضريبة إلى النصف إذا ما قام بدفع ضريبة ست سنين مقدماً. وتدرجياً حتى آلت الأراضي الخراجية إلى ملكيات خاصة، أي إلى الإقطاعي المتحد مرة أخرى وعندها بدأ حال مصر في التحسن اقتصادياً<sup>٥٠</sup>.

إلا أن التغييرات الجذرية حدثت في مصر بعد ثورة عام ١٩٥٢م، وعندها بدأت القوانين في الشدة مرة أخرى. ففي هذه السنة صدر قانون الإصلاح الزراعي (القانون رقم ١٧٨ المصحح بالقيم الاشتراكية). فلقد كان كبار الملاك قبل هذا القانون يملكون ٦ في المشره آلاف من ملاك الأراضي ويملكون ٢٠ في المائة من الأراضي الزراعية، بينما صغار الزراع يملكون ٩٥ في المائة من الملاك ويملكون ٣٥ في المائة من الأرض<sup>٥١</sup>. أي أن هناك طبقة إقطاعية بيدها زمام الأمور في المجتمع. فأراد قانون عام ١٩٥٢م أن يحسن الوضع إلا أنه أخطأ الطريق.

وهنا لابد من إيجاز مسألة ستوضح بتفصيل أكثر في الفصلين الرابع والخامس، وهي علاقة حجم المين بمدد أفراد الفريق (أو حجم الفريق)، وتأثير ذلك على حالة المين. فقد يملك وسيطر شخص واحد على مئات الأفدنة من الأراضي ويعاير على زراعتها وإدارتها بكفاءة

وينجح في ذلك، أو قد يرهق العاملين ويظلمهم حقوقهم وبالتالي قد يقل الإنتاج؛ فهذه علاقة بين فريق صغير وعقار كبير. وعلى العكس، فقد يشترك عشرات الأشخاص في السيطرة على محل صغير ويختلفون فيما بينهم؛ وهذه علاقة بين فريق كبير وعقار صغير. وفي كلتا الحالتين فإن حالة العين ستأثر إيجاباً أو سلباً بسبب عدد أفراد الفريق (حجم الفريق) المسيطر أو المالك مقارنة بحجم العين. فكلما كبر الفريق وصغرت العين تبهتت المسؤولية بين أفرادها وأدى ذلك إلى عدم اكتراثهم. وكلما قل عدد أفراد الفريق وكبرت العين أدى ذلك إلى تسلط الفريق المسيطر على أفراد الفريق المستخدم وإرهاقهم. فهل هناك علاقة أمثل من غيرها بين حجم العين وعدد الأفراد الذين يكونون فريقاً مسيطراً أو فريقاً مالكاً حتى لا تتضرر العين؟ نعم، والشريعة أبدعت في هذا وستشرح ذلك فيما بعد. ولكن يكفي هنا أن نوضح أن عدم اللجوء إلى الشريعة في هذه المسألة أدى إلى التخبط. وهذا ما حدث في بعض الدول العربية، ومن بينها مصر، فكيف تم هذا؟

قبل شرح ما حدث في مصر سأذكر هنا ما حدث في بنجلادش من تدخل للسلطة عام ١٧٥٧م حتى يتمكن القارئ من المقارنة والوصول للاستنتاجات بنفسه وذلك لأن بنجلادش دولة إسلامية شعبها من أقر الشعوب في العالم الآن، ففي بنجلادش أنشأت الدولة جهازاً يقوم بمسح الأراضي الزراعية كل عشر سنوات وتعليم حدود الأرض وما إلى ذلك من مطومات. وكان الهدف من إنشاء هذا الجهاز هو تلافي المشاكل التي قد تنشأ بين ملاك الأراضي. إلا أن الدراسات أثبتت أن أكثر من ٨٠ في المائة من المنازعات في المحاكم هي بسبب هذا الجهاز، وذلك لأن معظم الفلاحين هم من الأميين، وهذا فتح باباً للرشاوي والعداوات. فقد يقوم الموظف بتغيير حدود أرض شخص في الأوراق الرسمية لأن جاره كان قد رشاه؛ ويقوم ذلك الشخص بالتوقيع على صحة البيانات التي رفعتها المساح أو المهندس لأمرته وجهله بما فيها، ثم يقوم الراسي برفع دعوى لنصم الزيادة من أرض جاره الأمي إلى أرضه، ويقع النزاع، فأحدهما لديه شهود والآخر لديه وثائق وربما شهود زور. حتى أن هناك حالات تمكن بعض الذين رشوا الموظفين فيها من امتلاك أراضي غيرهم وإقناع السلطات أن أصحاب الأرض الحقيقيين إنما هم عمال لديهم منذ أجيال<sup>٥٠</sup>. وهناك روايات عجيبة أخرى كلها تتصل بالأمية والرشاوي، فلا حجب أن شعب بنجلادش من أقر شعوب العالم، فنتشر فيها المجاعة برغم وفرة الأراضي الزراعية. وسترى أخي القارئ ما حدث في مصر.

لقد نص قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢م في مصر بتحديد ملكية الأراضي الزراعية بماقتي فدان لكل فلاح على أن يسري هذا القانون على كل من الملكيات القائمة والتي ستسجد آنذاك. كما أن لأولئك الذين يملكون أكثر من النصاب (مائتا فدان) عند صدور القانون أن يقلوا ملكية الزيادة إلى أبنائهم بحيث ألا يزيد نصيب كل ابن عن خمسين فداناً وأن لا يكون نصيب مجموع الأبناء أكثر من مائة فدان. أي أن أقصى ما يملكه الفرد مع عائلته هو ثلاثمائة فدان. إلا أن بعض الملاك عمدوا إلى شراء أراض زراعية تزيد عن القدر المأثور فملكه بأسماء أزواجه وأولادهم القصر. لذلك، سرعان ما عدل القانون في عام ١٩٥٨م ونص على أن لا يزيد جملة ما يملكه الشخص وزوجته وأولاده القصر عن ثلاثمائة فدان. ثم في عام ١٩٦١م استبدل ذلك القانون بقانون آخر (القانون ١٣٧) حُدث فيه ملكية الأراضي بمائة

فدان للعائلة بما فيها الأراضي البور والصحراوية؛ وقد كانت الأراضي البور الصحراوية مستثناة من النصاب في القوانين السابقة.<sup>٥١</sup> وفي عام ١٩٦٩م صدر قانون آخر ينص على عدم جواز امتلاك أي فرد لأكثر من خمسين فدناً من الأراضي الزراعية أو الصحراوية.<sup>٥٢</sup> أي أن هناك تناقصاً مستمراً في مساحة الأرض التي يحق للفريق أن يمتلكها مع تثبيت حجم الفريق للمالك، فأين سذهب الأراضي الزائدة عن النصاب إذا ؟

وبالطبع، عند تطبيق هذه القوانين في مجتمع اعتمد على الأعراف في تسجير أموره لابد وأن تظهر مشاكل لا حصر لها، ومن بين هذه المشاكل الأراضي الزائدة عن النصاب، فما مصيرها؟ فهذا الفائض المفاجئ في الأراضي الزراعية أدى إلى تدني أسعار بيع الأرض وذلك لزيادة العرض.<sup>٥٣</sup> علماً أن الزبائن المتوقفين لهذه الأرض هم الفلاحون الفقراء، لأنه فرض على الأثرياء منهم بيع الزائد عن نصابهم، وبهذا تكسدت الأراضي المعروضة للبيع؛ فشكّنت الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي لاستغلالها.<sup>٥٤</sup> أما إذا لم يتمكن المالك من بيع ما زاد عما هو مسموح له فمعدنّد ستستولي الدولة عليه استناداً إلى قانون هام ١٩٥٢م.<sup>٥٥</sup> وعندما تستولي الدولة على تلك الأراضي أو تزول الأراضي إلى الجمعيات التعاونية، فهذا معناه أنها خرجت من الإذعاني المتحد. فالفريق المالك غير الفريقين المستخدم والمسيطر، لذلك لن تكون عند المالك المهمة كما لو أنه كان الفريق المستخدم، ولن يعمل المستخدم أو الفلاح باجتهاد كما يعمل إذا ما ملك الأرض (وهذه الظاهرة سميتها بالمبادرة وستوضح في الفصل القادم بإذنه تعالى)، وهكذا ضاعت المسؤولية. ومن جهة ثانية، فإن العمل في الأرض الزراعية وإدارتها تتطلب خبرات ومهارات معينة، فلندما انتقلت ملكيات الأراضي إلى آخرين لا يتمتعون بالخبرة وبالذات الإدارية منها قل الإنتاج.

وقد كانت محاولة المحافظة على نصاب الأسرة دون تغيير هي إحدى المشاكل الرئيسية التي واجهت قانون الإصلاح الزراعي. فعند وفاة المالك سيقل نصيب الأسرة عن النصاب بالتجزئة، أو قد يحدث العكس بعد أن يضاف للفرد نصيبه من تركة قريب له. وهنا ظهرت مواد قانونية للسيطرة على هذه الظاهرة.<sup>٥٦</sup> وحتى تُسهّل الدولة المسألة على نفسها طلبت من كل مالك أن يقدم إقراراً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عند حدوث أي سبب (مثل الزواج والطلاق) يؤدي إلى زيادة ملكية الفرد عن الخمسين فدناً. وكانت المعلومات المطلوبة كثيرة ومنهكة للمالك. وإذا ما تم ذلك رفعت تلك المعلومات من جهة حكومية إلى أخرى حتى تصل القاهرة.<sup>٥٧</sup> أي أن المركزية بدأت في الظهور بحجة تنظيم الأمور.

ومن جهة أخرى، فعند اختيار الملاك لنصيبهم واستيلاء الدولة على الفائض كان لابد أن تتدخل الحدود من حيث الري والصرف. فمعللاً، ستُجسّس بعض الأراضي وتعتمد في ريعها على الترع المارة في أراضي الغير، لذلك كانت حقوق الارتفاق من المشاكل غير المتوقعة لهذه التعديلات للملكيات. وهنا أصدرت الحكومة قوانين لتنظيم العملية، وعند ظهور مشاكل في التطبيق عدلت هذه القوانين بقوانين أخرى، وهكذا. أي أنه لم يكن هناك استقرار في الأنظمة. علماً بأن مسائل الري والصرف كانت متروكة في البيئة التقليدية للأعراف التي أبدعت في هذا الخصوص. والأعراف ناتج من نواحي الشريعة كما سيتضح في الفصول القادمة.<sup>٥٨</sup> ولن نخوض

هنا في هذا حتى لا نخرج عن الموضوع ، والسؤال هو : ألا يهمل الملاك تلك الأراضي التي مستتولي عليها الدولة ويحاولوا تغيير حقوق المجرى منها إلى أراضيهم وهذا سيؤدي إلى بولورها؟ فعند إصدار القوانين في نفس سنة الثورة لم يكن لدى الدولة الجهاز الفلاحي الكافي لمتابعة ما مستتولي عليه ، ولذلك لجأت إلى القوانين .

إن تطبيق فكرة القضاء على الإقطاع أدى إلى تنابع صدور القوانين ، وكل قانون أدخلت عليه تعديلات كثيرة بقوانين لاحقة ومذكرات توضيحية ولوائح تنفيذية لمواجهة نواحي النقص التي أظهرها التطبيق العملي . ويتراكم القوانين واللوائح للتنفيذية والمذكرات التوضيحية وما إلى ذلك من مراسيم واعتمادها على بعضها تعقدت الأمور إلى حد لا يمكن أن يستوعبه القضاء والمسؤولون ، فما بالك بأولئك الذين يشكلون البيئة من مستخدمين وملاك ، علماً بأن غالبيتهم من الفلاحين الأميين (وأرجو أن لا تنسى هنا ماحداث في تنجلادش) . وهنا أقدم مقالين لتوضيح كيفية تراكم القوانين وارتباطها ببعضها البعض . تأمل المثالين أدنى القارئ ، المثال الأول هو أنه عند إصدار القانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٦٤م في مصر ، كان لابد لهذا القانون من الإخطار والرجوع إلى ٢٦ قراباً وقانوناً سبقوا هذا القانون . والمثال الثاني هو التفسير الشرعي بخصوص سريان قانون الإصلاح الزراعي على أراضي البناء والذي صدر «بمقتضى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ٣ من التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالمادة ٣ من التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٥٣»<sup>٩٩</sup> . أدنى القارئ تصور أنك في وضع تحاول فيه ربط هذه القوانين ، فما بالك بالأميين؟ وازداد الوضع سوءاً لدرجة الحاجة لإنشاء مركز يستخدم الحاسب الآلي لمساعد القضاء والمسؤولين لفهم نصوص القوانين وترابطها وتضاريفها مع بعضها حتى يتمكنوا من البت في الأمور القضائية<sup>١٠٠</sup> .

وهنا يتلوه سؤال : من سيقوم بتطبيق هذه القوانين ؟ وما هو حجم الجهاز الإداري للقيام بذلك ؟ ومن سيعرف عليهم ويضمن تنفيذهم للقوانين كما أريد لها ؟ لقد بدأت مصر رحلة جديدة ، ولنسمها «البيروقراطية الورقية» . هذه البيروقراطية استنزفت موارد مصر البشرية والمادية . فقد أنشئت لجنة باسم «اللجنة العليا للإصلاح الزراعي» كمي تتولى تنفيذ قانون عام ١٩٥٢م . ثم في عام ١٩٥٧م استبدلت هذه اللجنة باسم «الهيئة العليا للإصلاح الزراعي» وأصبحت الكثير من الصلاحيات . وحتى تتمكن هذه الهيئات من عملها لابد وأن تتخذ خطوات صارمة ضد الملاك الذين سيحاولون الفرار من هذه القوانين . وبالتالي فإن محاولة تنفيذ هذه القوانين أدت إلى بيروقراطية ورقية لا تصدق . ولضرب بعض الأمثلة ، طالبت القوانين أصحاب الأراضي أن يقدموا إقراراً خلال فترة محددة عن ملكياتهم وملكياتهم وأسرهم متضمنة بيانات كثيرة ، مثل تحديد موقع المائة فدان الذي ترغب الأسرة في الاحتفاظ به وما عليه من منشآت وآلات ثابتة وغير ثابتة وتحديد المساحات الزائدة الخاضعة للاستيلاء . وهنا يظهر سؤال ، ألا يقوم بعض الفلاحين بنقل كل ما يستطيعون حمله إلى المائة فدان التي قرروا أن يمتلكوها ويهملوا الباقي لعلهم أن الحكومة مستتولي عليها؟ وبالإضافة إلى ذلك طالبت القوانين بأن ترفق المعلومات السابقة الذكر عن الأراضي مع خرائط مساحية بمقياس رسم مناسب وتبين عليها الأراضي المحتفظ بها ملونة من الدائر (من الحارج) باللون الأحمر ، والأراضي الزائدة باللون الأخضر . وإذا تعذر ذلك تقدم رسومات كروكية موضحاً بها جميع البيانات المطلوبة

وموقعة من مهندس تقايي مع ذكر اسم ورقم قيد ذلك المهندس لدى نقابة المهندسين. كما طالبت القوانين أن تقدم هذه البيانات في عدة نسخ أصلية حسب الحاجة. ولكن من سيقوم بذلك للآلاف من الملاك؟ وكمن ستتفرق هذه العمليات من وقت وورق إذا ما تم القيام بها على الوجه الأكمل؟<sup>٦١</sup>

ليس هذا فقط، ولكن البيروقراطية كانت على نطاق أوسع، فقد أوسلت الإقارات إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي مصحوبة بنسخة كاملة من الحرائط المساحية أو الرسومات الكروكية إلى كل تقتيش من تفتيش المساحة المختصة، وبعد ذلك يتم الاتفاق بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة المساحة على كيفية تنظيم العمليات للقيام بتحديد الأراضي بعلامات حديدية على الطبيعة وما إلى ذلك من أعمال.<sup>٦٢</sup> أي أن البيروقراطية بدأت تحل محل الأعراف. وهذه نقطة تحول مهمة في الإدارة والموارد المصرية. لقد بدأت المسؤولية في التثتير والتبعر بين أفراد أكثر يمينين عن الأرض لكثرة الأوراق والتوقيعات والأختام والسجلات.

ثم أخذت الملائكة بالشد بين الدولة والملاك. وهذا واضح من القوانين التي تحوي مواد تأديبية. فمثلاً، إذا لم يتم صاحب الأرض بتقديم الإقرار فسيعاقب بالحبس والغرامة بمقدار خمسمائة جنيه، وقد يترقب على الحكم بالمعقوبة الجنائية مصادرة ثمن الأراضي الواجب الاستيلاء عليها وإعذار حق الأسرة في اختيار الأرض التي تود الاحتفاظ بها، أو حتى هدر حق الأسرة في الاحتفاظ بالمائة فدان. وكذلك يعاقب كل من حاول أن يفسد ملحقات الأرض التي تستتولي عليها الدولة، أو حاول أن يفسد تربتها بقصد تقويت ثلثم الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها.<sup>٦٣</sup>

وماذا عن الملاك، هل أخذوا حقهم بعد استيلاء الدولة على أراضيهم؟ لقد كان قانون عام ١٩٥٢م يطلي من استولت الحكومة على أرضه تعويضاً يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية للأرض بالإضافة إلى قيمة المنشآت والأشجار، على أن تقدر القيمة الإيجارية بسبعين مثل الضريبة المقاربة الأصلية. وهذه التعويضات كانت تدفع من طريق سندات اسمية على الحكومة بفائدة قدرها ١,٥ في المائة تستهلك خلال الأربعين السنة القادمة. وحتى ذلك الوقت كان بإمكان الملاك أن يتصرفوا فيما زاد عن النصاب من أرضهم. ثم في عام ١٩٦١م نصت المادة ٦ على أن تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الاستيلاء على ما يجاوز الحد الأقصى (وهو مائة فدان). أي أن الفرد المالك قد ظلم، فهذه المادة لم تجز للمالك أن يتصرف في أملاكه الزائدة على المائة فدان إلى أولاده أو غيرهم ولكن للدولة. ويكون تعويض الدولة من خلال سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة وفائدة قدرها ٤ في المائة سنوياً.<sup>٦٤</sup> وهنا أدخل الربا ومحق الله البركة. فتحوّل الأراضي الزائدة عن نصاب الفرد من الإذاعي المتحد إلى الحيازي، فتراكمت المشاكل مؤدية بذلك إلى فقدان مصر لأربعة عشر ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية على أقل تقدير بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٩م في وقت يزداد فيه عدد السكان<sup>٦٥</sup>

وبعد تراكم الأراضي الزراعية لدى الدولة يأتي سؤال، كيف سيتم توزيع الأراضي الزراعية ولن؟ مرة أخرى لابد من إصدار قوانين لتنظيم الأمور. فقد تقرر أن تتولى هذه العملية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وصدرت قوانين ثم عدلت كالمادة. من هذه القوانين هو أن توزع



الأرض المستولى عليها في كل قرية على صفار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين، ولا تزيد عن خمسة فدادين تبعا لجودة الأرض. وهناك شروط لمن توزع عليه الأرض، ومتى توفرت الشروط تكون الأولوية بعدها لمن كان يزرع الأرض فعلا، كالمستأجر أو المزارع، ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية، ثم لمن هو أقل مالا منهم، وهكذا من قوانين يصعب التحكم فيها مؤدية بذلك إلى تفصيل بعض الأفراد على الآخرين.<sup>٦٦</sup> أي أن قوانين التوزيع هذه وجميع القوانين السابقة فتحت الأبواب على مصاريها للرشاوي والعداوة بين أفراد المجتمع. فمتى كان هناك نظام يقرر فيه بعض البشر مصير الآخرين ظهرت العداوة والرشاوي. وكلما كثر الأفراد الذين يشاركون في إتخاذ القرارات من خلال اللجان والشهادات والتصديقات والمرافعات كثرت قنوات الرشاوي.

وحتى تتمكن الدولة من تطبيق قوانينها أصدرت مراسيم بتكوين لجان ذات تخصصات شتى منها، على سبيل المثال، لجان لفرض نصيب الدولة في الأراضي المشاعة،<sup>٦٧</sup> ولجان فنية لتقدير قيمة ملحقات الأراضي المستولى عليها من منشآت وآلات ثابتة وغير ثابتة وأشجار. وبالطبع، فقد يتظلم بعض الملاك من قرارات هذه اللجان، لذلك أنشئت لجان للنظر في تظلمات هؤلاء الملاك.<sup>٦٨</sup> كما تكونت لجان قضائية للإصلاح الزراعي للفصل في المنازعات الناجمة عن تطبيق القوانين. حتى في اللجان القضائية ظهرت المركزية. فعلا، لا يكون الطعن في قرارات اللجان القضائية إلا أمام إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا بجلوس الدولة وخلال ستين يوما.<sup>٦٩</sup> كيف سيسهل المظلوم إلى تلك الدوائر العليا؟ ومن الذي سيفهم مهام هذه اللجان؟ ومتى ستجتمع هذه اللجان؟ لابد وأن يكون هذا فصل آخر مؤلم من فصول مسرحية البيروقراطية الورقية.

إن هذا المآل من مصر يدل على أن تدخل الدولة لتنظيم الملكية ليس بالأمر السهل. فقد أدى إلى إرباك أمور كثيرة منها الاجتماعية، فقد أوجد في بعض الأحيان الحوازات داخل الأسرة نفسها. فعلا، قررت القوانين أنه يجوز للأسة أن توفق أوضاعها في نطاق ملكية المائة فدان بالطريقة التي يرتضيها أفراد الأسرة في تحديد نصاب كل واحد منهم. وفي حالة اختلاف أفراد الأسرة في ذلك فستستولي الحكومة على الفائض عن نصيب كل واحد منهم. كما بدأت الأنظمة في التدخل في تعريف الأسرة كوحدة من خلال القوانين حتى لا يتلاعب الفلاحون والملاك في تقسيم أسرهم إلى عدد أكبر للحصول على نصيب أكثر. فعلا تنص إحدى المواد في اللائحة التنفيذية لعام ١٩٦٩ بأن الأولاد القصر من أب متوفى إذا كانت أمهم في يوم ٢٢/٧/١٩٦٩م متزوجة زوجا آخر تختير أسرة مستقلة<sup>٧٠</sup> يا للجب. أخي القارئ، إذا سألت أي عالم اجتماع سيجيبك أن محاولة تحديد الأسرة كوحدة في عالمنا المسلم هو من المستحيلات، إلا أن القوانين فعلت ذلك وببساطة.

وجميع هذه التدخلات انتهت إلى المركزية. فأنشئ صندوق خاص يسمى « صندوق الأراضي الزراعية » ومركزه في مدينة القاهرة ويتولى هذا الصندوق تمويل المشاريع الزراعية على أن يكون دخل هذا الصندوق من حصيلة إيجار وبيع الأراضي المستولى عليها.<sup>٧١</sup> أي أن الأرض قد خرجت من الإزعائي المتحد إلى الحيازي أو الترخيسي. والأهم من هذا هو أن الفريق المالك

أصبح بعيداً عن العقار، فهو في القاهرة، ولبعد الفريق المالك أو المسيطر عن العنصر آثار سلبية لخال العقار قد تدمره، وستطرق لها في الفصل القادم. أما بالنسبة للقوانين التي تسيطر على المزارعين فلا تنتهي. فهناك قيود قانونية وقيود إدارية وقيود بشأن حقوق الارتفاق والري والصرف وتدخلات بشأن حقوق الجوار وما إلى ذلك من مسائل كانت متروكة للأعراف.

أخي القارئ، إن ما ذكرته هنا عن مصر ما هو إلا جزء يسير لما ينبغي أن يكتب في ضياع المسؤولية. فقد ألقت أطنان من الكتب التي تحوي القوانين واللوائح التنظيمية والتعديلات والشروح حتى يتمكن الفرد المسكين أو حتى القاضي من فهم القانون والتعامل معه. كما يصعب علي أن أشرح بالتفصيل ما حدث في كل دولة عربية لأن ذلك لن يضيف كثيراً أولاً، ولأنه سيخرجنا عن موضوعنا ثانياً. لذلك فسأكتفي بالإشارة لما حدث في بعض الدول العربية ثم نذهب للنماذج الإذاعانية.

لقد ظلت القوانين العثمانية في أحكام الأراضي هي المشرع حتى الحرب العالمية الأولى في كل من سورية والأردن ولبنان والصاق. ورغم أن الوضع في الدولة العثمانية كان مركزياً مغارة بالشريعة الإسلامية، إلا أن الأنظمة في هذه الدول العربية استبدلت بأخرى متأثرة بالنظم الغربية وأصبح الوضع أكثر مركزية. ففي سورية ولبنان أصدر المغرور الفرنسي عام ١٩٢٦م نظاماً لمسح الأراضي وتسجيلها. وفي عام ١٩٢٠م أصدر قانون الأراضي الجديد والمسمى بـ «نظام الملكية العقارية» ليحل محل النظم العثمانية، ونظم أحكام جميع أنواع الملكية العقارية، وليس الأراضي فقط.<sup>٧٦</sup> وفي عام ١٩٤٩م صدر القانون المدني السوري والذي أدمجت فيه نصوص قانون الملكية العقارية.<sup>٧٧</sup> أما بالنسبة للأراضي الزراعية، فقد بُني المذهب الاشتراكي وتم تطبيقه بعد عام ١٩٦٢م بتحديد سقف الملكية وظهور الملكية الجماعية واقتباس تجارب الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي<sup>٧٨</sup> كمثال يحتذى به، مما أدى إلى نتائج سيئة مشابهة لما حدث في مصر (وستعرض لما حدث في مصر في الإذعاني الهيازي من هذا الفصل).

أما في العراق فقد استمر تطبيق قانون الأراضي العثماني وأصبح نافذ المفعول بموجب الدستور العراقي. ثم أصدرت جملة قوانين تتعلق بالأراضي أيام الانتداب الإنجليزي، منها قانون تمليك وتهديد الأراضي الأميرية في المدن والقرى والقصبات سنة ١٩٢٦م. وبعد الاحتلال ألغى هذا القانون بقانون الزمة والمعدل سنة ١٩٢٨م، وقانون تسوية حقوق الأراضي لسنة ١٩٣٢م والذي استبدل أيضاً بقانون التسوية لعام ١٩٣٨م والمعدل سنة ١٩٣٩م وسنة ١٩٤١م وسنة ١٩٤٢م.<sup>٧٩</sup> إلا أن التعديلات الجذرية حصلت بعد عام الثورة (١٩٥٨) والتي أخذت الطابع الاشتراكي مثل مصر. أي أن كلاً من العراق وسورية لا يحسدان من حيث التذبذب، فهما في نفس المركبة مع مصر.

وما يثير الانتباه في العراق هو قانون التسوية لعام ١٩٣٢م. ففي سنة ١٩٢٩م عرضت الحكومة العراقية حالة الأراضي العراقية خبير إنجليزي اسمه داونس، وكان يعمل في مصر خبيراً في شؤون الأراضي والزراعة. وأدت توصيات داونس إلى قانون الزمة وقانون تسوية حقوق الأراضي لسنة ١٩٣٢م. ولتطبيق هذه التوصيات كونت الحكومة جهازين أحدهما إداري والآخر

قضائي. فأما الجهاز الإداري فيبدأ بإعلان وزير العدل المنطقة محددة من الأرض للتسوية عندئذ يجمد حال تلك الأرض قانونياً، ثم تقسم الأرض إلى مقاطعات والمقاطعات إلى قطع، ثم تحس كل قطعة وتوضع لها الحرايط. وبهذا ينتهي دور الجهاز الإداري لبدأ دور الجهاز القضائي والذي يتكون من محاكم خاصة منحت سلطة القضاء في المنازعات وتثبيت الحدود والحقوق في الأراضي (كالارتفاق) التي أعلن تطبيق القانون فيها. ثم بعد ذلك تُصدر سندات لتكون كوثائق للأراضي لإثبات الحقوق وإجراء العقود والمعاملات مستقبلاً. وكان من المتوقع أن ينتهي العمل بنظام التسوية هذا في حدود خمس عشرة سنة، إلا أن ذلك لم يحدث. يقول حامد مصطفى منتقداً: «ولكن تلك التوصيات (أي توصيات داونس) انتهت إلى جهاز يوسع يومس بالتاريخي والكلل والبطل وأن يشار اليه بدائرة (التاء)، وأن تهمل طريقة التسجيل التي أريد بها أن تكون الشكل الذي تنتهي عنده طريقة التسجيل العقاري وأن يظل العمل في دوائر (التاء) قائماً منذ سنة ١٩٣٢ حتى الآن، وإلى ما شاء الله. وبذلك فقد تحقق قول الخبير (يعني داونس) المعروف (ويخشى أن تعود في العشر أو العشرين أو مئة السنين المقبلات نفس المساوئ إذا لم تعالج هذه القضية بطريقة عملية ناجحة تختلف عن الطرق التي اتبعت قبلاً) وقد كان ذلك، لأن أعمال التسوية لم تتم حتى الآن وبالرغم من أن ما طبق فيه قانون التسوية قد بلغ في سنة ١٩٦٤ (٩٤٠٧٤٣١) دونماً من (١٠٦٧٨٣٦٠٠) دونم التي ينبغي أن تتم فيها التسوية عدا البوادي والمبحاري، فإن الأعمال القضائية والتسجيل وإصدار السندات تتطلب وقتاً آخر ليس بالوسع تقديره». أي أن محاولة السلطة لإحلال السندات محل الأعراف قد فشلت. فعند تطبيق قانون التسوية كان نحو أربعة أخماس الأرض المزروعة تعتبر خارجة عن أحكام القانون ولا تسري فيها سلطة المحاكم، أما الباقي فيقول فيه حامد مصطفى منتقداً: «أما المجلس الباهي فقد كان القانون يطبق فيه تطبيقاً سهلاً لا يكاد يعالج مسائل التصرف وحقوق المتصرفين علاناً وانصفاً مفهوماً»<sup>٧٠</sup> وما هذه المشكلات إلا لأن أول ما تفكر فيه السلطات عند محاولتها حل المشاكل هو التدخل والمركزية. ولم تفكر أي دولة عربية في الحل اللامركزي كما فعلت الشريعة.

أما في الأردن فقد استمرت معظم القوانين العثمانية سارية المفعول وحتى عام ١٩٥٢م حين صدر قانون بتحويل الأراضي الأميرية إلى ملك، ووضعت القواعد التي تكفل ذلك التحول.<sup>٧١</sup> أي أن الأراضي تحولت من الإلزامي الحيازي إلى المتحد. لذا فأن أميل إلى أن هذا هو أحد الأسباب، في أن أوضاع المواطنين الاقتصادية في الأردن كانت أفضل منها في مصر، إلا أنني قد لا أتمكن من إثبات ذلك الآن. وحتى الأردن حادت عن الطريق من خلال قوانينها الوضعية. وهذا تأتي لفصل جديد من مأساة المسامحين اسمه القوانين المدنية.

ومن المأسوي أن معظم الدول العربية تأثرت بالقوانين الغربية في معظم المجالات عند وضع قوانينها الوضعية دون أي محاولة لاختبار تلك القوانين، وأتى هذا التأثير بغض النظر عن الاختلافات الشاسعة بين مصادر تلك القوانين وبين الدول العربية الإسلامية، وبشكل يدعو للمعجب. كما أن هذه القوانين أصبحت هي الهشوة بشأن الملكيات وتمريف حدودها وما إلى ذلك من مسائل تتعلق بالبيئة. فالقانون المدني المصري وضعه الدكتور عبد الرزاق السنهوري وساعده في ذلك الأستاذ لامبرت من فرنسا، وهناك تشابه كبير بين القانون المدني المصري

والفرنسي. ويقال بأن عبد الرزاق السنهوري ساعد في وضع القانون المدني السوري والليبي والعراقي، والذي اقتبست الأردن منهم في وضع قانونها المدني.<sup>٧٨</sup> أي أن هناك تشابهاً كبيراً في القوانين بين تلك الدول، لذلك فإن التركيز على بعضها هنا سيفني عن ذكر معظمها.

يقول مصطفى الزرقاء في صدور القانون المدني السوري: «... وكان صدور هذا القانون بمساعي السيد أسعد الكوراني الذي ولاه زعيم الانقلاب وزارة العدل السورية. فقد اهتبل السيد الكوراني فرصة ذلك العهد الانقلابي والحكم الإرهابي، وأقنع زعيم الانقلاب الذي تولّى السلطتين التشريعية والتنفيذية بأن إقامة قانون مدني أجنبي بدلاً من التشريع الإسلامي وقته في هذه البلاد هو خير وسيلة لخلود الذكر وعظيم المكاة في نظر الأجانب، وأوهمه أن هذا العمل يجعله كنباليون الذي كان القانون المدني الفرنسي أكثر تخليداً له من فتوحاته. وقد وجدوا أن القانون المدني المصري الجديد يحقق هذا الغرض لأنه أجنبي أوروبي المصادر، فأصدروه بين عشية وضحاها بجرعة قلم هدموا بها أعظم صرح فقهي في العالم، وأقاموا بها قانوناً لا مرجع فيه لقاض أو محام أو دارس إلا أصوله واصطلاحاته الأجنبية... ونحن لا نأبى الاقتباس، فإن الحكمة ضالة المؤمن، ولكننا أفرأ في المادة، وإنما نحن بحاجة إلى اقتباس الأساليب الحديثة في البحث الفقهي وتربيته،... أما إهمال ذلك النقص... فهو إعلان إفلاس، وليس بالقتباس، وهو عجز لا إبداع، فلا يليق هذا بأمة لها ثروة فقهية كضروتنا، وماضٍ تشريعي جليل كماضيها»<sup>٧٩</sup>. رحم الله الشيخ الزرقاء.

### الإذعائي المتحد

لا يمكن لأي فرد تخيل ما يمكن أن يحدث لمجتمع من إرباك وتخطف بتدخل السلطات في أموره كما فعلت الأنظمة الوضعية. وأسفرب أربعة أمثلة لتوضيح كيفية تأثير هذه التدخلات في الإذعائي المتحد. للثال الأول، لم تُعرف معظم القوانين المدنية الملكية تعريفاً واضحاً بحجة أن القوانين لا تُعنى عادة بالتعريف ولكن بتحديد الأطر التي يجوز للمالك التصرف في حدودها. وجميع القوانين المدنية تعطي المالك حرية التصرف ولكن تشترط أن يكون ذلك في حدود القانون. المادة ٨٠٢ من القانون المدني المصري والمستمد من المادة ٥٤٤ من القانون المدني الفرنسي تنص على أنه «المالك الشيء وحده، في جهه القانون حق استعماله والتصرف فيه»<sup>٨٠</sup>. وهذا معناه أن للمالك أن يفعل ما يشاء طالما أنه أتبع قوانين الدولة، أي أن الفريق المسيطر خاضع لسلطان الدولة في المسائل البيئية، أي أن هناك مركزية؛ وهذا معاكس لمبادئ الشريعة، فالمالك العقار في ظل الشريعة حرية التصرف طالما أنه لم يضر بأحد من جيرانه (وسيشرح هذا في الفصل السادس). أي أن العلاقة في الشريعة تركز على الفرد مع جاره وليس مع الدولة كالوضع باتباع القوانين المدنية. أي أن حق السيطرة للفريق أصبح محكوماً بقوانين السلطة المركزية وليس بموافقة الجيران. ولهذا التحول من الجيران للسلطة أبعاد اجتماعية وخطية territorial كبيرة في تركيب البيئة وأسأرحها في حينها.

المثال الثاني هو ما حدث بعد أن قسم القانون المدني السوري الصادر عام ١٩٤٩م العقارات إلى خمسة أقسام، أحدها العقارات المملوكة والتي عرفها بأنها «الأراضي الواقعة

داخل مناطق الأماكن المبنية بحسب التحديد الإداري لتلك المناطق». وهذا التعريف يفترض أن الأراضي التي هي خارج الأماكن المبنية لا تعتبر من الأراضي المملوكة ولكن عقارات أميرية وراثتها (ملكيتها) للدولة. يقول زيادة معلقاً على هذا القانون: «وبالتالي فإن أي مزرعة واقعة داخل هذه المنطقة (أي منطقة الأماكن المبنية) تعتبر ملكاً. وبالعكس، فالعقارات الواقعة خارج هذه المناطق في سورية، وبناءً على هذا القانون، تعتبر أميرية. إذاً، الأراضي المملوكة سابقاً والأراضي المشترية سابقاً في الأرياف وخارج المدن والقرى التي عرفت على أنها أماكن مبنية تعتبر أراض أميرية».<sup>٨١</sup> ياللمصيح إن قانوناً واحداً من الدولة حول الأراضي المملوكة والعشيرة من ملكية الأفراد إلى ملكية الدولة، أي من الإذعائي المتحد إلى الحيازي بعد تحويل الملكية.

والمثلث الثالث هو إلغاء الإحياء، فقد اعتبر القانون المدني السوري الصادر عام ١٩٤٩م الموات، أو العقارات الحالية المباعة، أراض أميرية ولكن لم يثبت عليها حق تصرف بعد، وعندما يقع عليها حق التصرف تصبح من العقارات الأميرية، أي أنها ملك للدولة.<sup>٨٢</sup> وهذا نفس ما حدث في العراق عام ١٩٣٨م.<sup>٨٣</sup> أما في مصر فإن إلغاء نظام الإحياء كان تدريجياً. فقد بدأ بالقوانين المدنية التي اعتبرت الأراضي غير المزروعة ولا ماله لها ملكاً للدولة، وأنه لا يجوز تلك هذه الأراضي أو وضع اليد عليها إلا بترخيص من الدولة وفقاً للوائح.<sup>٨٤</sup> وبمقتضى هذه الملكية يجوز للدولة أن تملك هذه الأراضي لمن تراه مناسباً، وهذا فتح في مصر، ككل الدول العربية الأخرى، باباً جديداً للرشاوي والعداوت، إذ أن هذا النظام، والأنظمة المشابهة له في الدول الأخرى، وضعت ملكية الأرض في يد الدولة، والدولة ما هي إلا أفراد، والأفراد لهم مصالح، وبذلك فقد يرخسون أو يطمعون من يشاؤون من مصارف وما إلى ذلك من محسوبيات.<sup>٨٥</sup>

كما نص القانون المدني المصري أنه إذا أحيا شخص أرضاً بدون ترخيص فسيصبح مالكاً لذلك الجزء من الأرض، ولكن تسقط ملكيته للأرض بعدم استعمال الأرض مدة خمس سنوات خلال الخمس عشرة سنة التالية للملك.<sup>٨٦</sup> وفي عام ١٩٥٨م تم قصر الإحياء على مناطق محددة من الصحراء. ثم بعد ذلك بثلاث سنين (١٩٦١م) تم تحديد الإحياء، بجأة فدان من الأراضي الزراعية.<sup>٨٧</sup> وبطول عام ١٩٦٤م أصبحت جميع الأراضي الصحراوية والأراضي غير المزروعة ملكاً للدولة وألغى نظام الإحياء تماماً.<sup>٨٨</sup> وبهذا يحق للدولة بيع الأراضي البور والصحراوية لمن أراد استصلاحها وذلك بعد تحديد المناطق التي يجوز أن تباع فيها الأراضي بقرار من وزير الإصلاح الزراعي.<sup>٨٩</sup> ومن ثم طُوِّرت شروط لمن يشتري الأرض أو يستأجرها لاستصلاحها، وهكذا من تعقيدات أدت إلى تقييد يد المجتمع، ولجان أدت إلى الرشاوي وتكثيف الهمم.<sup>٩٠</sup> وهذه التشريعات بإلغاء الإحياء، ووضع شروط له، مشابهة لما حدث في كثير من الدول العربية، كالإردن والمملكة العربية السعودية، ونفس النتائج.<sup>٩١</sup>

ومن هذا نخلص بأن وضع الأراضي الموات كان أفضل في الدولة العثمانية منه في العالم العربي، وذلك لأن الموات لم تلتف القوانين العثمانية ولكن اعترفت به على الأقل، ووضعت له شروطاً أدت إلى تقييده؛ أما في العالم العربي، فإن مبدأ امتلاك الأرض بالإحياء قد قتل، وإن لم يقتل فإن شروطه في بعض الدول العربية كانت مثبطة للمزعة. فعلى من أراد الإحياء الحصول

على رخصة من الدولة، وللحصول على هذه الرخصة عليه أن يقدم الكثير من الطلبات التي تنهك كاهله، وعليه تمينة ومتابعة المعاملات الورقية من مكتب إلى آخر بتوقيعات وأختام مودية إلى التعقيد والرشوة في جميع المستويات. ويعد كل هذا فإن الإحياء قد لا يؤدي إلى حق الملكية ولكن إلى حق التصرف في بعض الدول العربية؛ أي أن الفريق المستخدم لن يملك بالإحياء ولكن يسيطر ويستخدم.<sup>٩٢</sup> ليس هذا فحسب، ولكن بعض الدول قننت بأن كل من حاول التمدد على أرض موات فهو إما يتعدى على أرض الدولة ويمتد مسؤولاً عن ذلك التمدد. والمجيب هو: كيف ومن هذا الذي سيتم على أرض موات إلا إذا كان شخصاً أراد استغلالها والانتفاع بها؟<sup>٩٣</sup>

وإذا ما قارنا هذه الأنظمة بما كان في البيئة التقليدية نلاحظ الفارق الكبير. فكل خطوة يقوم بها كل من أراد الإحياء لابد وأن تُستأذن فيها السلطات وتوافق عليها. وقد لا تنتهي هذه المجهودات بالأرض في النهاية إلى الإذعاني المتحد، ولكن إلى الحيازي. أي أن تعقيد وإلغاء الإحياء أدى إلى تقليل نسبة الأراضي في الإذعاني المتحد، وبهذا قل عدد الفرق التي تسيطر في البيئة. وهذه كبرى مساوئ المركزية.

المثال الرابع هو **الشهر العقاري**، كما رأينا في البيئة التقليدية فإن تحديد الملكيات اعتمد على الأعراف بين من هم في الموقع من الجيران. أما في البيئة المعاصرة فقد تغير الحال مع ظهور المركزية، فكان على كل مالك أن يسجل عقاره لدى السلطات، لذلك أنشئت مؤسسات حكومية لهذا الغرض عرفت بـ «التسجيل العقاري» في معظم الدول العربية وبـ «الشهر العقاري» في مصر وبـ «السجل العقاري» في السعودية وسورية ولبنان وبـ «التحفيظ العقاري» في المغرب. وكانت هذه المؤسسات مستقلة بذاتها أو تحت مظلة البلديات.<sup>٩٤</sup> وبالتالي لم تكن متواجدة في الموقع كما هو الحال في الأعراف، ولكن كانت بعيدة عنه.

ويهدف الشهر العقاري لإشهار وتوضيح الوضع القانوني للعقار من حيث من هو المالك، وما هي مساحة وحدود العقار وما هي مرافقه وعلاقته مع المقاربات المجاورة. والهدف من إنشاء هذه المؤسسات نبيل وقد تحتاجه المجتمعات. فهو يهدف أساساً إلى استقرار المعاملات العقارية وإشاعة الثقة والاطمئنان بين الأفراد. ولكن كيف يمكن إحصاء جميع الملكيات وحصرها في دولة ما وتحديد حقوقها؟ هذا بالإضافة إلى النفقات الطائلة لتنفيذ هذا الحصر؟ علماً أن هذه المعلومات دائمة التغير لتفتت الملكيات وانتقالها من يد إلى أخرى، بالإضافة إلى تشابك الحقوق بين المقاربات عند انتقال الملكيات، فمن الصعب على معظم الدول، وبالأخص الفقيرة منها، الوقوف على كل عقار وتحديد حدوده وحقوقه عن طريق موظفيها. فكانت أفضل وسيلة في نظر السلطات لتحقيق هذا الهدف هي إلقاء الصب على الملاك من خلال القوانين. ومتى لم يتجاوب الملاك مع هذه القوانين أصدرت قوانين أخرى، وهكذا تراكمت قوانين الشهر العقاري وتمددت.

والشهر العقاري مثل جيد على أن محاولة تدخل السلطات في خصوصيات الإذعاني المتحد ستفشل لا محالة. مستهلكة بذلك مجهودات كل من الدولة والملاك على السواء دون مقابل. فقد اختلف الوضع سوءاً من دولة إلى أخرى، فكلما تدخلت الدولة كلما زاد الوضع

سواءً لتشتت المسؤولية. ففي مصر كان الهدف من إنشاء الشهر العقاري هو تثبيت الملكيات وتحصيل الرسوم لزيادة دخل الدولة، ولكن الذي حدث هو العكس. فهناك أكثر من مائة ألف المقار الواحد أحياناً، ولقد تغيّر حدود المقار أحياناً أخرى. وفوق هذا، فإن الدولة تتفق على الشهر العقاري بدل أن تأخذ منه. كيف حدث هذا؟

هناك غابة من القوانين في مصر تصل إلى ستمائة قانوناً لإشهار عقار ما وتعلق بإجراءات التسجيل والبيانات المطلوبة له، وأعمال ورقية تتطلب مستندات وأختام وتوقيعات لا حصر لها.<sup>٩٥</sup> ولقد أجرت مجلة مصرية تحقيقاً صحفياً يلخص مشاكل هذا الجهاز الحكومي. يقول التحقيق، «الشهر العقاري هو مشكلة تؤرق كل من يملك قطعة أرض أو عقاراً وأية ممتلكات يرغب تسجيلها وإثبات ملكيته لها... لجان للتحريات، وتقديرات جزائية وشكاوى بالجملة من المتطاعين، ومشاكل المواطن مع الشهر العقاري كثيرة منها: طول الإجراءات وارتفاع الرسوم التي تصاعدت إلى أكثر من عشر مرات في السنوات القليلة الماضية... وكثرة التوقيعات، وإذا لم يسدد المواطن ما يتطلبه به مصلحة الشهر العقاري فهو أمام أمرين: الحبس أو الحجز على أملاكه وبيع أملاكه. والنتيجة أن الكثير من المواطنين لا تعرف أملاكهم طريق التسجيل عن طريق الشهر العقاري». فبعد أن يقوم المالك بتسجيل عقاره ودفع الرسوم وهي مائتا جنيه بالإضافة إلى رسوم الدمغات والطوابع (١٥ جنيه) ويعتقد أنه انتهى من الإجراءات، يفاجأ بعد أسبوع أو شهر أو حتى سنة بخطاب يذره بأنه حدث خطأ في تقدير الرسوم المقررة. ويذهب المواطن إلى نفس المكتب ويقولون له: في البداية عليك أن تذهب أولاً إلى المأمورية التابع لها. فيذهب ويمطونه ورقة ليمود بها للمكتب، وهناك توجه له أسئلة. فيسأل المالك: ألم أسدد الرسوم؟ ويجيبون: نعم ولكن تقديرك لم يكن صحيحاً. ويسأل: وكيف عرفتم؟ ويقولون: عن طريق لجان التحريات، لقد تحورت عنك وقدرت الرسوم المقررة الحقيقية. ويسأل عن تلك الرسوم، فيقولون له: فقط ألف جنيه وخمسة عشر مليماً عدا الدمغات والطوابع... ويسقط في يده.

وتكتمل المجلة التحقيق وتقول: «ويبدأ نفس المواطن في مشوار العذاب مع الشهر العقاري من جديد ويفاجأ بعدة قوانين متداخلة لا تمت للشهر العقاري بصلة يحار فيها موظفو الشهر العقاري ذاتهم، فما بالك بالمواطن العادي الذي لا يعرف من القانون إلا شعاره أ.». قال الشهر العقاري من خلال قوانينه وتوقيعاته وأختامه أصبح مكسداً بالمستندات. تقول إحدى الموظفات: في البداية يُطالب المواطن بمستندات لا دخل لنا بها. وتضرب لذلك مثلاً بشهادات التحسين الخاصة بالحكم المحطي، وهي رسوم يدفعها صاحب المقار مقابل الإنشاءات التي تقوم بها الحكومة. «ويذهب المواطن لبلدته ليستخرج الشهادة المطلوبة، وهناك يطالبونه بشهادات أخرى مكتملة لها. ويتأخر وصول المواطن، ويظن مسئول الشهر أنه قد تهرب من دفع الرسوم فيطلقون زواحه لجان التحريات... وقد يكتفي المواطن بالموافقة ويترك للشهر العقاري حرية التأكد من صحة البيانات ليقوم بإرسالها بدوره للمحفظات أو الإدارات المختصة للتأكد. ويتأخر الإرسال ويتأخر بالتالي الرد. وتدور مساجلات ومكالمات ورسائل حكومية عليها طوابع ودمغات من أجل كشف يطلعون عليه «كشف التحديد» يستخرج بعد أن تقوم لجنة من الجهة المسئولة بالمعينة، ويتأخر التوثيق ويقلق المواطن ويتناثر لجان التحريات أعمالها في

إتباع المواطنين بالتأجيل رغم عدم مسئوليته من ذلك ! ... والشهر العقاري بذلك مثل مفتش الضرائب تماماً، أو هو مثل « حلاق القرية » لا هم له إلا تحصيل الأموال. فالرسوم المرتقمة والتي تبدأ من ٥ إلى ١٢ في المائة من قيمة العقار المحددة بالقانون ٧٠ لعام ١٩٦٤ ترغم المالك على عدم الدفع واللجوء للقضاء بدعوى تسمى « صحة ونفاذ » يشكو فيها المالك الشهر العقاري للمحاكم. « وتستمر التقاضيا سنوات وسنوات وقد تنوء بين أروقة المحاكم ». فهناك أكثر من مائة ألف قضية مرفوعة ضد الشهر العقاري وتبلغ قيمتها ١٥٩ مليون جنيه وهي قيمة الرسوم التي حددها المواطنون ذاتهم في البداية وليس الشهر العقاري. والغريب هو أن مصلحة الشهر العقاري تدعي أنها تقوم بتحصيل الرسوم كاملة وبمبالغ كبيرة تضاف إلى خزانة الدولة، يقول أحد المستشارين : « هذا غير صحيح، الحقيقة أن الحكومة لا تأخذ شيئاً من المواطنين وزيادة على ذلك هناك رسوم إضافية تقوم بإسدادها ». فالشهر العقاري يكلف الدولة أكثر مما يعطي، فهناك رواتب القضاة المشغولين بهذه التقاضيا ورواتب الموظفين ومصلحة القبراء التي تقوم بتقدير الثمن النهائي. بالإضافة إلى الرشاوي والاختلاسات. فلقد تم القبض مؤخراً على ثلاثة موظفين (موتق وصراف وموظفة) لأنهم قاموا باستغلال وظائفهم والحصول على مليونين و ١٩٥ ألف جنيه وذلك بالتلاعب في عمليات رسوم التسجيل. فبعد تسليم المواطن إيصالاً بالمبلغ الحقيقي كانوا يمزقون صور الإيصالات ويكتبون صوراً أخرى بمبالغ ضئيلة ويحصلون على الفرق.<sup>٩٦</sup> وما هذا إلا مثل بسيط، وقد يكون أسوأ في مصر عن غيره من الدول العربية الأخرى، ولكنه يعطينا فكرة عن إحلال المركزية مكان الأصناف، فالمركزية أدت إلى ظهور أجهزة تستنزف موارد الأمة ووقت أفرادها وتنتج طبقات بيروقراطية من الأفراد لا هم لهم إلا الاستمرار في مناسبتهم وعلى حساب المجتمع دون أي مردود فعلي. فإذا سألت أخي القارئ أي فرد عليم بالوضع العقاري في مصر سيقول لك إن الأرض في مصر قد يكون لها أكثر من مالك واحد، وحدودها غير واضحة ! فلماذا كان يغفل هذا الجهاز الحكومي وأعماله طيلة هذه السنين يا ترى ؟

### الإذعائي الحيازي

كما رأينا سابقاً فإن السلطات وضعت المراكيل لإحياء الأرض، وكما لاحظنا أيضاً فإن الإحياء لا يوصل المقار إلى الإذعائي المتحد ولكن إلى الحيازي. ولكن ما هي علاقة محيي الأرض بالدولة بعد إحيائه للأرض وحصوله على حق التصرف؟ لقد كانت للمتصرف حرية تقوى في السيطرة في معظم الدول العربية ولكن بعد استئذان الدولة.<sup>٩٧</sup> هذا السلوك من الدول قد يبدو غريباً، فالدول العربية لا تحت الأفراد على الإحياء بل وتتمتعهم من ذلك، إلا أنها في الوقت ذاته لا تضع قيوداً لمن يسيطر على الأرض الأميرية (المحية). ولكن هذه القرابة تزول إذا ما علمنا أن هذه الدول اختصت أن مصلحتها تكمن في إعطاء الفريق المسيطر حرية أكبر لأن ذلك سيزيد من دخل الفريق المسيطر، وبالتالي من دخل الدولة.

ورغم هذه الحرية في التصرف، إلا أن العلاقة بين الفريق المالك والفريق المسيطر المستخدم كانت تشبه لعبة شد الحبل. فالجيل مشدود من طرفين. كذلك المقار مشدود بين



الدولة والفريق المسيطر المستخدم. والشد هنا عبارة عن نوع جديد من القوانين يمكن تسميتها بـ «البيروقراطية المركزية» مودية بذلك إلى عقارات في الإذاعي الجيازي، ولكنها أكثر تقنيًا من تلك التي كانت في الدولة العثمانية. فالدولة العثمانية أصدرت القوانين التي كان على العامل (الفريق المسيطر) التصرف بكل حرية ضمن إطارها. أما في معظم الدول العربية، ورغم ندرة القوانين، إلا أنه هرجاجة اللوائح التي طورته تلك الدول لجمع الضرائب، ولرعاية المتصرفين فيما يقومون به من تغييرات، وكمية الأعمال الورقية المطلوبة للحصول على الإذن في تصرف ما، تشير إلى مدى تضاد هذه البيروقراطية المركزية مع الحرية الكبيرة المعطاة للمتصرف في ظل الشريعة الإسلامية. ففي مصر أعطيت وزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي صلاحية بيع الأراضي البور والصحراوية وتأجيرها لمن رغب في استصلاحها.<sup>٩٨</sup> فطُورت الكثير من القوانين واللجان حتى تتم هذه العملية. فهناك لجان لتحديد القيمة الإيجارية للأراضي وذلك بعد قيام لجان الحصر والمساحة في كل محافظة بحصر الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة .. الخ. وكل لجنة تصدر قرارات ويتم تنفيذها بلجان ثانية، وتقومها لجان ثالثة، وتشرف عليها لجان رابعة، بالإضافة إلى شمول هذه اللجان لأعضاء من جهات حكومية مختلفة كرؤساء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية وعمد القرى والمهندسين الزراعيين للمناطق الراقعة فيها الأرض ومدنيين مساحين وأعضاء من الاتحاد الاشتراكي. وإذا تغيب عدد معين من أعضاء اللجنة، فإن تتمكن اللجنة من الاجتماع .... وهكذا من أعمال ورقية لا تنتهي وتتطلب توافيق وأختام، مؤكدة بذلك البيروقراطية المركزية، أي تشتت وضياع المسؤولية. ووفق هذا فإن هذه القوانين كانت دائمة التعديل بقوانين لاحقة، معقدة بذلك الحال أكثر فأكثر.<sup>٩٩</sup>

ولكن ما هي نتائج كل هذه التدخلات والقوانين؟ لقد كانت جميع نتائجها سلبية. وإذا ما حاولت ذكرها فلن تنتهي. لذلك سأعطي مثالاً واحداً وهو تدخل السلطة في أمور الزراعة والمزارعين، وهو من الأمثلة الجيدة على رد الفعل العكسي للملاك والمستخدمين ضد هذه القوانين في جميع النماذج الإذاعية. فهناك مئات القوانين الزراعية التي قيدت تصرف الفلاح في مصر، سواء كانت الأرض الزراعية مستأجرة من المالك أو من الدولة (إذاعي ترخيصي أو حيازي)، أو كان يعمل بها المالك نفسه (إذاعي متحد).<sup>١٠٠</sup> فقد تراكمت القوانين الزراعية لأمر عدة منها؛ محاولة تنظيم الإنتاج الزراعي على مستوى الدولة. فقد نظمت دورات زراعية في كل قرية (الدورة الزراعية هي أن يجبر الفلاح على زراعة محصول معين كالكتان مثلاً في فصل الشتاء ومحصول آخر كالقمح في فصل الصيف).<sup>١٠١</sup> وكانت مواعيد هذه الدورات وأصناف المحاصيل تتغير بقرارات لاحقة. وكانت تتم جميع هذه العمليات من خلال لجان متخصصة.<sup>١٠٢</sup> وكان يعاقب بالمحبس أو بالفرامة كل من زرع صنفاً مخالفاً لتلك التي حددتها القرارات المنظمة للدورة.<sup>١٠٣</sup> أي أن المزارع لا يقرر ولكن يقرر له، فقد نزع الثقة منه.

وما ساعد على تراكم القوانين أيضاً تدخل الدولة في تحديد نوعيات البذور والأسمدة؛ فهناك قوانين تحكم البذور (التقاوي) التي سيستخدمها الفلاح، وما هي نوعياتها وكيف يتم تكاثرها، وما هي الشروط الواجب توافرها فيمن رغب في المتاجرة بها؟ والحكم على هذه المسائل خضع للجان وشروط محددة. هذا بالإضافة إلى لجان خاصة للمخضبات الزراعية أو الأسمدة الكيماوية والضوية. وما إلى ذلك من تدخلات أدت إلى تراكم القوانين.<sup>١٠٤</sup>

والمعجب هو أن القرارات كانت تسمي كل عمل لا يتفق مع قوانينها جريمة ! فهناك جريمة إقامة منشآت على الأرض الزراعية، وجريمة إهمال الأرض الزراعية، وجريمة مخالفة الدورة الزراعية، وجريمة زراعة الفاكهة (تصور أخى القارئ أن هناك جريمة اسمها جريمة زراعة الفاكهة ! ) وكثرت المقويات لهذه الجرائم حتى أن هناك جداول أعدت خصيصاً ليستمكن المولطون من معرفة نوع العقوبة لكل جريمة يقرنها الفلاح بالبدس.<sup>١٠٥</sup> وكانت القوانين تؤكد على البيروقراطية الورقية بذكر ضرورة تواجد الأختام والتواقيع على المعاملات الورقية مشككة بذلك في أمانة الفلاحين.<sup>١٠٦</sup>

وتم تطبيق هذه القوانين عن طريق بطاقات تسمى بـ «بطاقة الحياة الزراعية»، والتي تدون عن طريقها الضرائب والإيجارات المطلوبة من المزارع للدولة، وكل ما أخذه المزارع من مواد كيميائية وبذور وما شابه، فالفلاح كما قلنا أخى القارئ لا يقرر ما يزرع في أرضه في حدود إمكاناته، ولكن يقرر له، لذلك فهو يسجل البذور والمواد الكيميائية التي كانت تسجل عليه، هذا بالإضافة إلى الضرائب وإيجار الأرض في بعض الأحيان. أي أن الدين بدأت تتراكم على الفلاح، وكان عليه أن يقوم بتسديدها إلى بنك الائتمان الزراعي والتعاوني في شكل محاصيل تقوم الدولة في الغالب بتسويقها وذلك بعد شرائها من الفلاح بأزهد الأثمان. وإذا لم يتمكن المزارع من سداد ما عليه فسيعاقب. ومرة أخرى تتم أغلب هذه المسائل عن طريق لجان فاحشة بذلك أبواب الرشاوى على مصاريحها.<sup>١٠٧</sup>

إذاً لا صعب أن الرقعة الزراعية في تناقص مستمر. فهذه القيود على العاملين في الأرض ومعاييرهم لقاء عملهم أو عدم تمكنهم من سداد ما عليهم للدولة أدى إلى هجرانهم للأرض. فهناك فلاحون لم يتمكنوا من تسديد ما عليهم للدولة من محاصيل، فكانوا يشترون المحاصيل من السوق لدفعها للدولة لتعطية ما عليهم من إيجار الأرض وتكلفة المخضبات وما شابه ! ألا يكف الفلاح عن العمل تحت هذه الظروف؟ ولماذا يعمل إذا علم مقدماً أنه سيخرج من سنته الزراعية خاسراً ؟

وهكذا حتى كان من الأصعب لبعض الفلاحين أن يكفوا عن العمل بالزراعة ويهاجروا إلى المدينة مما يسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية أخرى. أي يهاجروا من العمل والإنتاج إلى التسكع والتسول إذا لم يجدوا ما يقومون به في المدينة من عمل، وهو الغالب. وهاوت الأرض الزراعية، وبدأت المدينة في الاكتظاظ بالسكان في وقت منع فيه إحياء الأرض وارتفعت تكلفة البناء. فكان لسعم الطوبى المستخدم في البناء مردود مادي أعلى من زراعة الأرض. فقام المستأجرون للأرض، والذين لا يملكونها ولا يكتفون بها، بتجريفها (التجريف هو إزالة الطبقة السطحية للأرض الزراعية ونجها لاستخدامها في صناعة الطوب، وهذا يؤدي إلى ظهور الطبقة التحتية، وهي أقل خصوبة، وبالتالي تدهور إنتاجية تلك الأرض الزراعية). وهكذا إلى أن بلغت المساحة المجرفة في كل عام حوالي مئتين ألف فدان، والمساحة المبورة اثنين وعشرين ألف فدان، والمساحة المتعدى عليها بالبناء عشرون ألف فدان نظراً لنج الإحياء. أي ما مجموعه اثنين وستون ألف فدان. ويقول تقرير قدم لمجلس الشعب المصري سنة ١٩٨٥م، أن ما ستفقدته جمهورية مصر سيصل إلى مليون فدان خلال عشر سنوات في وقت لم تتمكن فيه

الحكومة خلال ثلاث سنوات من استصلاح التين وأربعين ألف فدان ؛ فضلاً عن أن كل فدان تخسره مصر من الأراضي الطينية يعادل عشرين فداناً من الأراضي الرملية المستصلحة.<sup>١٠٨</sup> وكل هذا بسبب المركزية وتدخل السلطة التي شتت مسؤولية الأرض الزراعية ونقلتها من أيدي الفرق العاملة في الموقع إلى فرق خارجية تضط على أوراق دون إدراك لما تفعل.

وبما ساعد على اكتناظ المدينة بالسكان أيضاً توافي المستثمرين عن البناء للإيجار أو تلاعبهم لأن الدولة تدخلت في الإيجارات، وتبطلت من همهم وللبت الموازين، وهو موضوعنا القادم.

### الإذعاني الترخيصي

إن أغلب الأعيان والأماكن العمرانية وضعت في الإذعاني الترخيصي والمشتت في أيمانها هذه؛ ومن أهم هذه الأعيان والأماكن مرافق المدن كالطرق العامة والساحات. وكانت جميع هذه الأعيان والأماكن في الإذعاني المتحد في البيئة التقليدية، ولكنها سحبت إلى الإذعاني الترخيصي أو المشتت بتدخل السلطات. وسأترك توضيح هذا التحول للفصل التاسع. أما الآن فسأوضح تأثير تدخل السلطة على حالة العين إذا كانت في الإذعاني الترخيصي.

كما رأينا في البيئة التقليدية، فإن العلاقة بين الفريق المالك المسيطر والفريق المستخدم كانت مبنية على الاتفاق بين الطرفين في الإجارة. أما في أيمانها هذه، فإن تدخل السلطة أدى إلى تفضيل أحد الفريقين على الآخر، وبذلك تهددت حرية واستقلالية أحدهما وانعدم الاتزان بينهما بما أثر على حالة العين سلبياً.

إن معظم السلطات في الدول العربية لم تتدخل في الإجارة لأن العلاقة بين المالك والمستأجر اعتبرت مسألة داخلية تخص الفريقين فقط، ولكن كان هناك نوع من التدخل في الدول التي تبنّت المذهب الاشتراكي. لذلك فإن تدخل الدولة في الإجارة يختلف من دولة عربية إلى أخرى، فهناك تدخل شديد كما في مصر، أو حرية مطلقة كما في دول الخليج. أي أن وضع الأعيان الموجرة يختلف بين الدول على نقيض جميع الأعيان الأخرى التي تشابهت فيها أحوال الأعيان في العالم العربي. ولتوضيح تأثير المركزية على حالة العين سنركز على الوضع في مصر لأنه مركزي أكثر من غيره.

لقد شهدت مصر أزمة سكنية بسبب انخفاض حركة البناء بين الحريين العالميتين، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الإيجارات ومن ثم إلى إصدار قوانين للتحكم في هذا الارتفاع. أي أن السلطة تدخلت للسيطرة على الوضع. وكان هذا التدخل من خلال نوعين من القوانين هما القوانين المدنية التي ركزت على مبادئ الإجارة، وهي القوانين الدائمة، وقوانين الإيجارات التي استهدفت تحديد أسعار الإيجارات إلى أن تنتهي الأزمة السكنية وهي القوانين المؤقتة، إلا أن الأزمة لم تنتهي بسبب هذه التدخلات واستمرت القوانين في الصدور.<sup>١٠٩</sup> والذي حدث هو أن القوانين التي حاولت تحديد الأجرة في منطقة معينة تسببت في ارتفاع الأجرة في منطقة أخرى غير مقنة. ففي عام ١٩٤٧م مثلاً، صدر قانون يحدد إيجار الأماكن المدنية قبل شهر يناير من

عام ١٩٤٤م، أما التي بنيت بعد ذلك التاريخ فلم تحدد إيجاراتها حتى لا يُغَيِّط هذا القانون المستثمرين من البناء.<sup>١١٠</sup> غير أن هذا التدخل أدى إلى ارتفاع الإيجارات في المباني الجديدة لأن الملاك توقعوا صدور قوانين ستحدد إيجاراتهم مستقبلاً. وثبتت توقعاتهم، ففي عام ١٩٥٢م صدر قانون خفض إيجارات المباني المبنية بين شهري يناير ١٩٤٤م وسبتمبر ١٩٥٢م. أما ما بني بعد ذلك فلم تتدخل الدولة في تحديده حتى لا يتوقف نشاط المستثمرين في البناء.<sup>١١١</sup> ثم نشطت القوانين بعد الثورة (أي بعد سنة ١٩٥٢م)، فكانت الدولة تصدر في كل سنة تقريباً قوانين جديدة لتحديد أو تخفيض إيجارات المساكن المؤجرة. إلا أن هذا التصرف دفع الملاك لرفع إيجاراتهم ليقينهم من أن الدولة ستصدر مستقبلاً قوانين تخفض إيجارات أملاكهم.<sup>١١٢</sup> كما اشترط بعض الملاك على المستأجرين أن يوقعوا عقوداً بمبالغ أعلى مما سيدفعونه ليقينهم من أن إيجاراتهم ستخفّف بقوانين لاحقة.<sup>١١٣</sup> وحتى تتمكن السلطة من التغلب على هذه المسألة ابتكرت طريقة لتحديد الإيجار. ففي عام ١٩٦٢م صدر قانون يقدر الأجرة بـ ٥ في المائة من قيمة الأرض بالإضافة إلى ٨ في المائة من تكلفة البناء، وفتح هذا بالتالي باباً للجدل بين الملاك والسلطة لاختلافهم في تحديد قيمة الأرض وتكلفة البناء.<sup>١١٤</sup>

أدى هذا التحديد في الإيجار إلى توتر العلاقة بين المالك والمستأجر، فقد يرفض المالك القيام بالإصلاحات اللازمة للمبنى، بينما يتمسك المستأجر بالشفقة لرخسها. لذلك فقد كانت ترفع آلاف الشكاوى يومياً للمحاكم.<sup>١١٥</sup> إلا أن هذه العلاقة المتوترة بين المالك والمستأجر ازدادت توتراً عندما تم تخفيض إيجارات المباني التي كان قد تم تقدير إيجاراتها وتحديدتها سابقاً بقوانين لاحقة. فعلى سبيل المثال، نص القانون الصادر عام ١٩٦٥م على أن العقود التي تمّت تحت القانون ١٩٩ لعام ١٩٥٢م، والقانون ٥٥ لعام ١٩٥٨م، والقانون ١٦٨ لعام ١٩٦١م، ستخفّف ٢٠ في المائة اعتباراً من شهر مارس ١٩٦٥م. وهكذا تراكمت القوانين دون أدنى تفكير في تطبيقاتها وعواقبها. وفي الواقع، فإن كثرة هذه القوانين وتقيداتها أدت إلى ظهور الكثير من الكتب التي تهدف لمساعدة الناس لفهم القوانين. فنشط المحامون وأساتذة القانون وألّف أطنان من الكتب. فمن هذه الأسلة في هذه الكتب التي وضعت لمساعدة المستأجرين والمالكين معاً، سؤال: هل سيتم تخفيض مسكن مؤجر بعد عام ١٩٥٨م مرتين؟ وإجابة: نعم. مرة ٢٠ في المائة ابتداءً من شهر سبتمبر ومرة ثانية ابتداءً من شهر يناير بنفس النسبة...<sup>١١٦</sup> بالمصحب: كل ما أريده منك أخي القارئ هو أن تلقي نظرة على أحد تلك الكتب، وتراجع ولو بنظرة سريعة مئات المواد واللوائح والقوانين وتعديلاتها وما إلى ذلك من تعقيدات تدعو للصدح لتدرك مدى سوء تأثير المراكزية على المجتمع. والغريب هو أن بعض القوانين تصادمت مع بعضها فصار القضاء أي قانون يتيم.<sup>١١٧</sup>

ويكمن تلخيص الوضع والقول أن قوانين الإيجارات أدت إلى المصّب بين الفرق والدولة، تماماً كما يلصّب الأطفال لعبة الاختباء والهروب والبحث عن بعضهم البعض (أو المشرّعت أو طرّة أو طيري أو غميّة كما يقولونها في العامية). فالدولة تصدر القوانين ومن ثم يتمكن الملاك من التحايل على هذه القوانين بفتح أبواب جديدة، ثم تغلق السلطات هذه الأبواب بقوانين أخرى ليجد الملاك نوافذ جديدة للهروب من القوانين مرة أخرى، وهكذا... فكيف تم هذا؟

كان تقدير وتحديد الأجرة يتم عن طريق لجان تتبع أنظمة حسابية تلتها القوانين كتيمة الأرض التي عليها المبنى وارتفاع المبنى وما شابه.<sup>١١٨</sup> وهذا بالتالي فتح باباً للرشاوي، فإمكان المالك أن يرشي أحد أفراد اللجنة، أو قد يقوم أحد أفراد اللجنة بتخفيض قيمة الإيجار إذا لم يتم المالك برشوته.<sup>١١٩</sup> وكما رأينا، فإن هذه الأبواب كانت موصدة في البيئة التقليدية التي استندت على الاتفاق بين المالك والمستأجر دون تدخل خارجي.

وكأي دولة اشتراكية، فإن الإجارة التي حددتها اللجان في مصر كانت تميل لصالح المستأجر. إلا أن المستأجر اضطر لمخالفة هذا التحديد الذي وضعت اللجنة في صالحه؛ فعند الانتهاء من المبنى، كان هناك الكثير من المستأجرين نظراً لازدياد الطلب على السكن لندرتهم، وللمالك في هذه الحالة الحرية في اختيار المستأجر. فقام المالك بتأجير عقاراتهم لمن دفع أكثر من غيره (خلو رجل أو نقل قدم). أي أن المالك والمستأجر اتفقا وخالفوا ما وضعت اللجنة. وفي هذه الحالة، دفع المستأجر أكثر مما هو في العقد، وهذا تقيض ما حدث في الخصمينيات وأوائل الستينيات عندما دفع المستأجر أقل مما في العقد. أما إذا لم يكن هناك اتفاق بين المالك والمستأجر، حتى يخالف القانون، فلا مفر من الخلافات. فقد يطمع المالك في تقدير اللجنة، أو قد يقوم المستأجر بالطمع في مقدار الإجارة بعد السكن.<sup>١٢٠</sup>

هذا التحديد في الإيجارات، بالإضافة إلى التضخم المالي، جعل المساكن سلعة ثمينة لكل من المالك والمستأجر على السواء. فكان المالك يترك عقاره خالياً فترة أطول للحصول على مبلغ أفضل من مستأجر أقدر، وهكذا تراكمت الشقق الخالية. ويقال أن عدد الشقق الخالية قد يصل إلى ثمانين عشرة مليون في مصر كلها كما قال وزير الإسكان؛ فهل يصدق هذا؟ ولم لا، فقد يكون الرقم مبالغاً فيه ولكنه مؤشر لما حدث. وكرد فعل لتصرف هؤلاء الملاك، أصدرت الدولة القوانين لتحديد فترة بقاء المباني المدة للإيجار خالية. إلا أن الملاك تجاهلوا على هذا النظام بعدم تبليغ السلطات بموعد انتهاء المبنى أو إخلائه. ففُصِّتت الدولة قوانينها مواد تنص على أن يقوم المالك بتبليغ السلطات بتلك المواعيد. كما أرغمت القوانين الملاك على أن عليهم تأجير المساكن الخالية إذا تقدم لها مستأجر بالقيمة المقدرة.<sup>١٢١</sup>

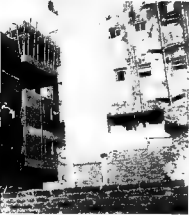
وجميع هذه التحديدات في إيجارات المساكن الخالية شجعت المستثمرين على استئجار المساكن الخالية ومن ثم تأجيرها لغيرهم بسعر أعلى (الإيجار من الباطن) بعد تأميمها، لأن الشقق المفروشة لم تكن خاضعة لقوانين الإيجارات بعد؛ ونتج هذا أيضاً لأن القوانين أعطت المستأجر في حالات معينة، كسفره لفترة طويلة، حق تأجير المسكن لغيره.<sup>١٢٢</sup> فاستغلت هذه الثغرات ودفعت بعض الناس ليجر أكثر من منزل أو شقة مما أضاف إلى الأزمة السكنية. وكرد فعل لهذا التصرف، أضيفت إلى قوانين الإيجارات مواد لا تجيز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من سكن دوماً مقضى، كأن يكون متزوجاً من زوجتين مثلاً.<sup>١٢٣</sup> أما بالنسبة للشقق المفروشة فقد حدثت لأحبيب مشابهة بين الدولة والملاك برغم اختلاف القوانين.<sup>١٢٤</sup>

كما رأينا في البيئة التقليدية، كان للمستأجر الحق في تغيير وظيفة المقار المأجور دون الإضرار به، وهذا بالتالي يزيد من صلاء البيئة لأنه قد يدفع بعض المستأجرين لصيانة المباني المأجورة بعد تغيير وظيفتها للاستفادة منها. أما في ظل القوانين المدنية فلا يحق للمستأجر

٣.٢



٣.٤



٣.٥



إن الصور الست في الصفحتين المتقابلتين ما في الإذعاني المشت. فاصورة ٣.٣ تترك بهوا داخل صمارة سكنية. لاحظ الإهمال في الاستفادة من المكان وفي صيانت. واصورة ٣.٤ مثال لتداعي المباني المجررة لأنها دفعت للإذعاني المشت. لاحظ حال الخواطر حول الأنابيب. والصورتان ٣.٦ و ٣.٧ من الصفحة المقابلة ترينما إهمال الملاك والمستعدين لصيانة أو حتى تنظيف المبني. لاحظ انتشار الفضلات سواء حال الخواطر لاعدام الصيانة. وجميع هذه الصور من القاهرة. أما الصورتان السلفيتان المتقابلتان (٣.٥ و ٣.٨) فهما لمبني في مشروع إسكان من ملكا باليريا، وهو في الإذعاني المشت حيث إن السكان يستخدمون فقط. لاحظ سوء حال الخواطر من أثر القربوة.

ذلك إلا بموافقة المالك.<sup>١٢٥</sup> ورغم أن هذا القانون في صالح المالك، إلا أنه قد يسيء لحال المبني وذلك لرفض كل من المالك والمستأجر القيام بأية صيانة وبالذات إذا كانت العلاقة بينهما متوترة. فجميع هذه القوانين زادت الخلاف بين المالك والمستأجر. وأفضل مثل على هذا الخلاف هو إصرار القوانين على أن المالك لا يملك فسخ عقد الإجارة عند انتهائه، فالمقد يستمر للورثة حتى بعد وفاة المستأجر. فالمالك له فسخ العقد عندما يقع المستأجر في خطأ قانوني، والمستأجر يتلأى ذلك بشي الوسائل لانخفاض الإيجار. فقد تدت بعض الإيجارات إلى بيع جنيهاً فقط بسبب التضخم المالي مع الزمن. لهذا حاول الملاك جميع الوسائل الممكنة لفسخ العقد ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك، منتهياً بهم الحال إلى مناورة جديدة تهدف إلى إزهاق المستأجر الذي تمسك بالمسكن. فعلاً، إذا تأخر المستأجر في دفع ما عليه من أجرة لفترة تزيد عن المدة التي حددها القانون كان للمالك الحق في فسخ العقد. فقام بعض الملاك بالتماطل في استلام الإجارة حتى لا يتمكن المستأجر من إبراز وصل استلام الإجارة عندما يقاضيه المالك في المحكمة لفسخ العقد. والتفتت الدولة لهذه اللعبة وأصدرت القوانين التي تجيز للمستأجر أن يدفع الإيجار لأقرب محل حكومي في الحي عند رفض المالك استلامها.<sup>١٢٦</sup>

ومن الأمثلة المؤلمة لهذا التحايل هو أن للمالك الحق في إنهاء العقد إذا ساء حال المبني لدرجة تهدد بسقوطه. ولم يترأى بعض الملاك عن استغلال هذه الفترة وبالذات في المباني القديمة. فاضافت الدولة إلى قوانين الإجارة مواداً تجع هدم هذه المباني دون إذن مسبق من الدولة. ويمكن للمالك الحصول على هذا الإذن بعد الكشف على المبني من خلال لجان. ومرة أخرى فتحت أبواب جديدة للرشاوي.<sup>١٢٧</sup> وكثرت الرافعات لهدم المباني، وأملت المباني هدماً حتى يزداد حالها سوءاً لتهدم. لماذا؟

إن تدخل السلطة بين المالك والمستأجر وترجيح كفة المستأجر وإجبار المالك على التأخير أدى إلى ضياع السيطرة من المالك. فسواء، قام المالك بصيانة عقاره أو لم يتم بذلك فإنه لن يتأثر لأن دخله لن يرتفع. فالتماطل في صيانة المبني سيؤدي إلى تدهوره، وبالتالي قد يخرج المستأجر من تلقاء نفسه. أو قد يجع المالك المستأجر من إجراء أي تغيير أو تحسين في المبني مؤملاً بأن هذا التصحيح سيجبر المستأجر على الخروج. وفي الوقت نفسه قد لا يقوم المستخدم بصيانة المبني إلا إذا كان ضرورياً له، لأنه لا يملك المبني. أي أن مسؤولية المبني ضاعت بين الفريق المالك، والفريق المستخدم (المستأجر)، والفريق المسيطر والذي يتكون من المالك والسلطة مشتركين مما كثر فريق واحد. أي أن العين ذهبت إلى الإذعاني المشت، ومتى تباعدت مصالح هذه الفرق وتشاكست تدهور حال العقار. وهذه هي نفس النتيجة التي استنتجناها سابقاً في الأقفال. لقد ساء حال الكثير من المباني المجررة لدرجة أن الدولة تدخلت وكونت لجاناً للكشف على هذه المباني المنهارة وتقرير ما يلزم فعله لإصلاحها وإرغام المالك على ذلك. ومرة أخرى لجان تتفتح الأبواب للرشاوي (فكما قلنا سابقاً؛ عندما يضع النظام مصالح أفراد فيه يبيد أفراد آخرين تظهر الرشاوي). ورفض بعض الملاك استلام قرارات هذه اللجان والتفتب هدماً كالسفر، وذلك فرأى من القيام بالإصلاحات المطلوبة. فكان الحل هو أن تلصق ما توصلت إليه اللجان على المبني المنهار وعند أقرب مركز للشرطة.<sup>١٢٨</sup> ومرة أخرى يزداد الشد بإرغام المالك على الإصلاح. فيقوم بذلك بأقل التكاليف. وهذا التدهور في حال المباني

يلاحظه كل من زارها، وبالأذات المناطق المشتركة منها كالمداخل والمساعد والمناور (الصور ٢,٦ إلى ٢,٨). فالمساكن من الداخل مقبولة لأن المستخدم يقوم بما هو ضروري من إصلاحات لنفسه، أما ما يشترك فيه المستأجر مع الآخرين، كالدرج ويدخل العمارة، فهي خير دليل على تدهور هذه المباني. أي أن المركزية دفعت العقار من الإذعاني الترخيصي إلى المشتت، وتضيرت شخصية الفريق المسيطر.



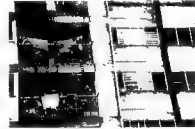
٢,٦

وهذا الذي حدث في المباني السكنية تكرر في الأراضي الزراعية بعد تدخل الدولة بين مالك الأرض والمزارع، رافعا بذلك نسبة الأراضي الجور في مصر. فمن هذه التدخلات مثلاً، لا يجوز تأجير الأرض الزراعية لمدة تقل عن ثلاث سنوات، ويجب أن لا تزيد أجرة الأرض عن سبعة أمثال الضريبة؛ هذا بالإضافة إلى إجبار المالك على تأجير أرضه، وهكذا إلى أن تناهت الأراضي الزراعية في إنتاجها !<sup>١٢٩</sup>



٢,٧

أخي القارئ، لقد سألني البعض، لماذا ركزت على مصدر أكثر من غيرها علماً أن الأوضاع تختلف من دولة إلى أخرى؟ قلت، وكأنكم تسألوني لماذا عصمت مرض زيد على عمرو مع اختلافهما كخصمين، فأحدهما أسمر والآخر أبيض، أو أحدهما غني والآخر فقير، إن السرطان هو نفسه سواء أساب زيدا أو عمرا. والمركزية هي نفسها سواء أصابت مصر أو غيرها، وكذلك البيروقراطية الورقية وتشتت المسؤولية وتبغثها وتحول الأعيان من نموذج إذعاني لآخر وتغير شخصيات الفرق. ولكنني اخترت مصر لثلاثة أسباب، الأول هو توفر المصادر عنها إذ أن علماءها أثبتهم الله أثرونا بالكثير عنها، الثاني هو أن نظامها السياسي يجيز الانتقاد فليس هناك حرج على الكل من الحديث عنها، وهذه ميزة تقبض مصر عليها في أيامنا هذه، والثالث هو معرفة أكثر قراء العالم العربي بحالها سواء كانوا بالمغرب أو بالشارقة.



٢,٨

إن ما ذكرته في هذا الفصل من تحول للمسؤولية ما هو إلا يسير من كثير حدث في العالم العربي كما سنرى. ومن ذلك على سبيل الذكر أقول، لقد حولت المركزية علاقة فريق الإذعاني المتحد من الجار إلى السلطة المركزية منهيبة بذلك الحوار مع الجيران.<sup>١٣٠</sup> كما تحولت معظم الأراضي في المناطق النائية من الإذعاني المتحد إلى الحيادي. أما بالنسبة لمنع الإذعاني المتحد، أي الإحياء، فقد أُنزل تماماً. وفي الإذعاني الحيادي، أدت البيروقراطية الورقية والمركزية إلى تقييمات أشد من تلك التي كانت في الدولة العثمانية قاتلة بذلك همم الأفراد. وفي الإذعاني الترخيصي اهتز الاتزان المبني على الاتفاق بين الفريقين في البيئة التقليدية، ودُفع العقار المؤجر إلى الإذعاني المشتت وتدهور حاله. ولكن الأهم من كل هذا هو أن المركزية أدت إلى نقصان الفرق المسيطرة في البيئة مقارنة بالبيئة التقليدية. فالإذعاني المتحد لا يشكل غالبية البيئة المعاصرة، لذلك ضاعت المسؤولية.

ولكن هل ضياع المسؤولية يؤثر على الأمم؟ لقد كان تركيزنا إلى الآن على الأعيان منفردة؛ وحتى نجيب على هذا السؤال لابد لنا من فهم العلاقة بين المسؤولية والأعيان مجتمعاً أيضاً. وهو موضوع الفصل القادم.





## تواجد الأعيان

يعد هذا الفصل بمثابة مقدمة لما بقي من هذا الكتاب واستكمال نظري للفصل الأول، وسنوضح فيه تأثير النماذج الإذاعية على البيئة (المسؤولية). لذلك فإن التركيز على استيعاب هذا الفصل مهم لتأدية ما بقي لنا .

لقد كان التركيز في الفصلين السابقين على العلاقة بين الفرق المشتركة في مسؤولية العين منفردة، أما الآن فسنبسج دائرة البحث بالتركيز على الأعيان صجتمعة في البيئة، فالعين لا توجد منفردة في البيئة، ولكنها تتواجد مع أعيان أخرى قد تكون بداخلها أو بجانبها أو فوقها أو تحتها أو هي بداخلها . وهذا التواجد يفرض نوعاً من العلاقة بين الفرق. فبتداخل الأعيان ينتج تواجد معين من حيث المسؤولية، وهو ما سأحاول توضيحه في هذا الفصل بإذنه تعالى.

من الملاحظ أن النماذج الإذاعية تتداخل بشكل معقد في البيئة العمرانية بحيث يصعب رؤية الخطوط الفاصلة بينها، وذلك لتداخل الأعيان في البيئة، إذ أن كل حين قد تخضع لنموذج إذعائي مختلف. فالشخص في الشقة المستأجرة يملك أثاثه، أما الحوايط فيملكها مالك الشقة، وجهاز الهاتف في تلك الشقة قد يملكه الدولة. فالأعيان المحيطة بهذا المستأجر تخضع لنماذج إذعائية مختلفة. ولناخذ مثالاً معقداً بعض الشيء: قد يسكن زيد في عمارة سكنية ويملك شقته التي هو فيها، بالإضافة إلى الشقة المجاورة والمؤجرة لصديق له. وبذلك يكون الحائط المشترك الفاصل بين الشقتين في الإذعائي الترخيصي، لأن الفريق المستخدم مكون من فردين، هما المالك للحائط والصديق المستأجر للشقة المجاورة معاً كفريق واحد. وقد يملك زيد مع جاره الذي هو أسفل منه أرضية شقته والتي هي في الوقت ذاته سقف لجاره السفلي. فهذه الأرضية في الإذعائي المتحد لأن الجارين العلوي والسفلي يملكانها معاً شراكة، وسيطران عليها معاً، ويستخدمانها معاً كل من جانبيه. أما مصاعد العمارة التي يسكنها زيد فقد تكون في الإذعائي الحيازي، وذلك لأن العمارة كانت في الأساس ملكاً للدولة قبل أن يشتريها زيد وجاره السفلي، ولا زالت تلك المصاعد على حالها، بينما السكان يستخدمونها وسيطرون عليها فقط. وقد يوجد في منزل زيد كتب استعارها من مكتبة فهو لا يملكها ولا يسيطر عليها (ترخيصي). بينما شوارع الحي الذي يسكن فيه زيد تملكها الدولة، وقد تسيطر عليها جهة تمثل الدولة (مشتت)، وهكذا. أي أن هذا التقيد في علاقات المسؤولية بسبب تواجد الأعيان يدهونا إلى التروي في محاولة فهم تواجد الأعيان.

قد تتواجد الأعيان بطريقة مقددة كما في المثال السابق، إلا أن هذا نادر مقارنة بالوضع السائد وهو أن العين تتبع النموذج الإذعاني للمكان التي هي فيه. فإذا كانت أرض ما في الإذعاني المتحد، فمن الأرجح أن تكون الأعيان عليها كالخوفاط والأثاث في الإذعاني المتحد أيضاً، أو الترخيمي إذا أجرت. وإذا كان الطريق في الإذعاني المشتت فإن معظم الأعيان عليه كأصدة الكهرباء، والرصيف ستكون في الإذعاني المشتت أيضاً، وهكذا. أي أن التماذج الإذعانية للأعيان تتبع نماذج المقارنات التي هي فيها، كالتماذج الإذعانية للمقارنات الخاصة أو الحكومية أو الأماكن كالشوارع والطرق غير النافذة والساحات والرحاب. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن التصقل الخارجي كان المصعب الرئيسي لتحول العين من نموذج إذعاني لآخر. كما لاحظنا أيضاً أن السيطرة هي الحق الذي يسهل التحكم فيه، فيصعب على الدولة مثلاً انتزاع ملكيات الآخرين، كما يصعب عليها منع الآخرين من حق الاستخدام، ولكن يسهل على الدولة السيطرة بإصدار القوانين. فالسيطرة هي أكثر الحقوق الثلاثة تأثراً ومن ثم تأثيراً في البيئة، فتدخل الدولة في الإجارة مثلاً أدى إلى سوء حال تلك الأعيان. لذلك فإن التركيز على السيطرة هو من أفضل المداخل لفهم تواجد النماذج الإذعانية، وهذا ما سنفعله الآن.

إن تواجد النماذج الإذعانية من وجهة نظر الفريق الملك من حيث السيطرة لأبد وأن تأخذ إحدى صورتين المتضادتين التاليتين، الأولى هي عندما تتمتع الفرق الملكية المستخدمة للأعيان بكامل السيطرة على أعيانها دون أي تأثير أو تدخل خارجي. فجميع أعيان البيئة في الإذعاني للتحذ، والمسؤولة مقاة بالكامل على الفرق الملكية المستخدمة، أي أن كل قرار ذاتي الحكم والتشهير والإدارة، وسنطلق على هذا التواجد «التواجد المستقل». وفي الصورة الثانية، وهي نظيفة الأولى، نجد أن الفرق المستخدمة لا تسيطر على أي عين في البيئة التي هي فيها وقد لا تملكها أيضاً، فجميع الأعيان في تلك البيئة في الإذعاني للتاريخي أو الحيازي أو المشتت أو المؤقت. ولنسمي هذا التواجد بـ «التواجد التبعي». والمقصود بالنتيجة هنا فقدان الفرق حرية تقرير المصير، أي أن نسبة الفرق الملكية المسيطرة في التواجد المستقل أكثر بكثير منها في التواجد التبعي، فقد تزيد نسبة الملك المسيطرين عن ٩٠ في المائة من المستخدمين في التواجد المستقل، بينما تقل في التواجد التبعي إلى أقل من ٢٠ في المائة كما في بعض الدول الاشتراكية مثلاً.

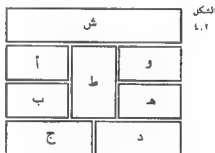
وما هذه الأرقام (٩٠ و ٢٠ في المائة) إلا إعطائك فكرة عما أعني أحي القارئة، فالبيئات تتفاوت، وغالباً ما تتكون من خليط من التواجدين (التبعي والمستقل)، إلا أن ملاحظة شيوع أحدهما على الآخر أمر سهل التمييز. فقد يقوم الملك بتأجير عقاراتهم في التواجد المستقل، وبهذا لن يتمتع مستخدمو هذه المقارنات بالسيطرة، ولن يؤثر هذا الوضع جذرياً على حال تلك الأعيان لأن الفرق المستأجرة تستخدم الأعيان مؤقتاً. أما إذا تدخلت الدولة وسيطرت على تلك المساكن الموجرة، فإن حالة الأعيان ستسوء. والفرق بين الحالتين هو أن عدد الفرق المسيطرة لازال مرتفعاً في البيئة في الحالة الأولى (المستقل) مقارنة بالحالة الثانية (التبعي). أي أن السيطرة الخارجية أو المركزية هي العامل المميز بين التواجدين.

الدكل  
٤.١

ش			
ا	ط	و	
ب		هـ	
ج		د	

التواجد التبعي لا يتكون في هذا التواجد أي من الفريقين هـ أو ط من السكان (أ، ب، ج، د، هـ، و). ونلاحظ الواحد الفاصل بين المقارنات يدل على أن هذه المقارنات ليست مستقلة ولكنها تابعة للفريق المهيمن هـ أو ط أو كليهما لأحدهما قد يكونان قريباً واحداً برغم أن الحواطت التالفة بين المقارنات قد تكون مزدوجة.

سبق وأن تحدثت في الفصل الثاني (في الإذعاني الترخيصي) عن خاصية الهيمنة في البيئة العمرانية عند الحديث عن حركية البيئة وأهمية ظاهرة التأثير لتمييز المستويات المختلفة. فقلت أن الحائط كمين في مستوى أعلى من الأثاث، وذلك لأن تغيير موقع الأثاث ينتقله من مكان لآخر داخل الغرفة لئلا يؤثر على حوائط الغرفة، أما تغيير موقع أي حائط فلا بد وأن يؤثر على توزيع الأثاث. وإنه إذا ما سيطر على كل من الحوائط والأثاث فربطان مختلفان، فإن الفريق المسيطر على الحوائط لابد وأن يهيمن على الفريق المسيطر على الأثاث، وهذه العلاقة تبلورت لأن الحوائط تحوي أو تحيط بالأثاث، وقد سميتها بالاحتوائية. وبالإضافة إلى خاصية الاحتوائية تحدثت عن الجاذبية والانسيابية كخاصيتين أخريتين مسببتين للهيمنة بين الفرق. وبنيت أن هذه القواصم الثلاث لابد وأن تؤدي إلى هيمنة فريق على الآخر إذا ما اتصلت أحيائهم. ولقنا إن جميع العلاقات بين فرق الأعيان والأماكن المتداخلة والمتجاورة في البيئة تنبثق من خلال إحدى هذه القواصم الثلاث. فالفرق المسيطر على الحي الجامعي، كالمسؤولين في الجامعة، يهيمنون على أولئك المسيطرين على المنازل داخل الحي لأنهم إذا تمتعوا بدخول أي شيء إلى المناطق العامة داخل الحي الجامعي، كمنع دخول الألعاب النارية مثلاً، فإنها ستُمنع بالتالي داخل المنازل. مثال آخر، نجد أن المسيطرين على شبكة المياه خارج المنازل يهيمنون على الفرق التي تسيطر على شبكات المياه داخل المنازل، وذلك لأن تغيير موضع الشبكة الخارجية قد يؤثر على مواضع الأنابيب المغذية للشبكات داخل المنازل، والعكس غير صحيح. لذلك فإن المؤسسات الحكومية التي تسيطر على هذه الشبكات تهتم على السكان. ومثل هذه الهيمنة هي التي تغير تواجد النماذج الإذعانية من التبني إلى المستقل أو العكس لأنها ستؤدي التدخلات الخارجية، فكما قلنا فإن السيطرة الخارجية هي العامل المميز بين التواجدين. لنوضح ذلك بالشكلين التاليين،



الشكل ٤، ١ هو رسم توضيحي لستة منازل تملكها وتسيطر عليها فرق هي: أ، ب، ج، د، هـ، و. وتطل هذه المنازل على طريق غير نافذ يملكه ويسيطر عليه الفريق ط، ويؤدي هذا الطريق إلى شارع يسيطر عليه ويملكه فريق ش. ففي هذه الحالة نجد أن الفريق المسيطر على الشارع والطريق غير النافذ يفرض القوانين على الفرق الساكنة في المنازل، كان يمنع السكان من بناء دكة في الشارع مثلاً، أو يجبرهم على ترك مسافات غير مبنية (الارتداد) داخل أراضيهم لأسباب صحية كما تفعل السلطات في أيامنا هذه، فهي في الغالب تفضل كل من الفريق ط والفرق ش. ولكن إذا كان الطريق غير النافذ في الإذعاني المتحد (كما في الشكل ٤، ٢)، فلا بد وأن يتكون الفريق المسيطر من السكان أنفسهم، أي أن الفريق ط لابد وأن يتكون من الفرق أ، ب، ج، د، هـ، و، كأفراد لأنهم هم المستخدمون. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن لا يفرض السكان القوانين على أنفسهم، ولكن يتعاونون فيما بينهم لحل خلافاتهم، فلا توجد قوانين لمنع بناء دكة في الطريق غير النافذ، ولكن إذا أراد شخص ما بناء دكة فإن السكان سيقربون ذلك. وهذا ينطبق على الشارع أيضاً، فعلى يكون الشارع في الإذعاني المتحد لابد وأن يكون الفريق المسيطر والمالك مكون من فرق عائلة للفريق المسيطر على الطريق غير النافذ، أي أن المالك الساكنين (أ، ب، ج، د، هـ، و) ومن مثلهم من سكان الطرق غير النافذة الأخرى، بالإضافة إلى المالك الذين يطولون على ذلك الشارع هم الذين يسيطرون على الشارع،

التواجد المستقل، يرمز هذا الشكل إلى عدة منازل تملكها فرق متجاورة (هي أ، ب، ج، د، هـ، و) تشترك في طريق غير نافذ يسيطر عليها ويملكها الفريق ط، ويؤدي الطريق غير النافذ إلى شارع يسيطر عليه ويملكه الفريق ش. وما بين هذا التواجد هو أن الفريق ط مكون من الفرق الساكنة (أ، ب، ج، د، هـ، و)، والفرق ش مكون من فرق مثل الفريق ط. ووجود الخط بين المقاربات يدل على أن كل عقار مستقل بذاته، فقد يوجد في الواقع حائط واحد مشترك بين الجارين وكلهما يسيطران معاً عليه أو أحدهما يسيطر عليه والآخر يستخدمه. فهذه مسائل لا تؤثر في الشكل المرسوم لأن الشكل يهدف إلى توضيح العلاقات بين فرق العقارات.

أي أن الفريقين يتكونان من عدة فرق مثل ط كآفراد. ومن الطبيعي هنا أيضاً أن لا يفرض السكان القوانين على أنفسهم، فلا توجد قوانين لمنع بناء مظلة للسيارة في الشارع، وإذا ما أراد شخص عمل ذلك فإن الجيران هم الذين سيسمحون له بذلك أو يوقفونه، وهكذا. وهذا معناه أنه ورغم أن المنازل محاطة بالشوارع، إلا أن التدخلات الخارجية والهجرة المتوقعة من تواجد المنازل داخل الشوارع قد أزيلت لأن الفرق المكونة لهذه الشوارع هم السكان أنفسهم. وباختصار، طالما أن الفرق التي تسيطر على الفراغات المشتركة مثل الشوارع والمساحات تتكون من الفرق الساكنة، وطالما أنه لا توجد قوانين مفروضة من فرق خارجية على الفرق الساكنة، فإن التواجد هو تواجد مستقل. وهذا ما فعلته الشريعة في البيئة التقليدية، وهو ما ستوضحه في الفصل السابع. وعلى النقيض من هذا الوضع، فإن التواجد يكون تبعياً طالما خصصت الفرق الساكنة لهيمنة الفرق المسيطرة على المناطق الخارجية، حتى وإن كانت غالبية المنازل في الإذعاني المتحد، وهو حال بيتنا اليوم.

أي أن الأساس في فكرة التواجد المستقل هو عدم خضوع الفرق الساكنة لهيمنة فرق خارجية، وهذا لا يحدث إلا بوضع الأحياء والأماكن المشتركة الخارجية في الإذعاني المتحد ودون تدخلات خارجية. وبناءً عليه فإن للفرق حرية مطلقة داخل حدودها في التواجد المستقل. وبهذا تكون المصالح الخارجية للمكان هي المصلحة الوحيدة على أي فريق ساكن، وهي المناطق التي يتماشى فيها الفريق مع جيرانه، كالمناخ الذي يطل منها على الجيران، والأنشطة التي تأتي له بالما، والسلك الذي يذنيه بالكهرباء، والحائط المشترك، وهكذا. وبالتالي فإن أي خلاف بين فريقين (الفريق أ والفريق ب مثلاً في الشكل ٢، ٤) يعتبر مسؤولية هذين الفريقين معاً. لذلك فمن المتوقع أن يكثر الحوار بين الجيران لحل خلافاتهم والوصول إلى اتفاق في التواجد المستقل، وإلا فإن الفوضى ستعم البيئة، وهذه نقطة مهمة جداً. فالكثير يعتقد أن البيئة لن تستمر إلا بالأنظمة والقوانين، وهذا صحيح إلى حد ما، لأن البيئة إذا تسلط عليها فرق من الفرق الساكنة فقد يضر بالآخرين بتعسفهم وظلمهم. ولكن إذا تساوت جميع الفرق في الحقوق (كما هو الحال في الشريعة)، فإن عدم وجود القوانين سيؤدي إلى الحوار والاتفاق بين الأطراف المتنازعة، وبالتالي إلى بيئة تعتمد على الاتفاق وليس القوانين. فالبيئة التي تفتقر عنها القوانين والأنظمة أن تحل خلافاتها داخلياً من خلال الاتفاقات، وإلا عمت الفوضى. فالاتفاقات تحمل محل القوانين في التواجد المستقل. وهذا ما حدث في البيئة التقليدية كما سنرى في الفصل السادس. أما في التواجد التبعي فإن حل أي نزاع بين الجيران (ج، د في الشكل ١، ٤) يعتبر من مسؤوليات الفريق المسيطر على الفراغ الخارجي (أي الفريق ش أو ط). أي أن الفريق الخارجي المهيمن هو الذي يحل للسكان نزاعاتهم، ولذلك نجد أنه يصدر القوانين لتلافي النزاع ابتداءً، فلا حاجة للاتفاق ولا مكان له في التواجد التبعي. فالفرق الخارجية المهيمن يقوم بكل ما هو ضروري في نظره لتنظيم البيئة، وهذا هو حال بيتنا اليوم.

إن هذين التواجدتين (المستقل والتبعي) يمرران عن مذهبين متناقضين في إدارة البيئة والتعامل معها. فالمستقل هو تواجد يقاوم التدخل الخارجي إلا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضرورياً لصيانة الأمن مثلاً. فالمذهب هنا هو أن كل فريق يُعامل على أنه فريق ناشع يعي مصالحته ومصالحه بيئته. فعدم التدخل هو السياسة المتبعة في إدارة تلك البيئة. وعلى النقيض من

هذا، فإن مذهب التواجد التبعي يركز على انعدام الثقة في مقدرة الفرق الساكنة، تماماً كالأب الذي لا يثق بإبنه ويرعاه في كل صغيرة وكبيرة حتى عند رشد. فالمذهب في التواجد التبعي أبوي، في معاملته للسكان paternalistic attitude، لذلك تكثر التدخلات الخارجية في هذا التواجد.

ولابد من التنويه هنا إلى أن الخلافات بين الفرق المشتركة في العين ستؤدي إلى سوء حالها في التواجد التبعي، أما في التواجد المستقل فلا توجد خلافات بين الفرق المشتركة في العين، ولكن الخلافات هي بين الفرق المتجاورة، أي بين فرق الأعيان المختلفة وليس بين فرق العين الواحدة، ومتى حدثت هذه الخلافات فإنها ستؤدي إلى الإلتفاف وبالتالي إلى بلورة الأعراف كما سترى.

ولأن مسؤولية الأماكن العامة كالشوارع ملقاة على الفريق المكون من السكان في التواجد المستقل، ولأن حجم هذا الفريق كبير من حيث العدد، فإن المسؤولية تتبخر بينهم ولا تتركز فيهم وبالتالي قد لا يكتشفون، لذلك فإن أول ما تتدخل فيه السلطات هي الأماكن العامة، وهكذا يولد التواجد التبعي. أي كلما كثر عدد أفراد الفريق، كلما تبحرت المسؤولية بينهم، وكلما قلت مسؤولية الفرد منهم لانكالمهم على بعض. أي كلما ازداد عدد أفراد الفريق كلما ازداد احتمال تكون جهة تمثل مصالحهم، مثل البلدية للقيام بهماتهم. وهذا ما حدث في الدول العربية، وبهذا فإن هذا الفريق الجديد (البلدية) الممثل لهؤلاء الأفراد سيكون بعيداً عن الموقع. فلماذا لنا إذا من توضيح تأثير بعد الفريق عن العين وحجمه على حالة العين.

## حجم الفريق وبعده

لقد استخدمت في الفصل الثالث عبارة «تغير شخصية الفريق». ولكن ماذا تعني هذه العبارة؟ إن تغير شخصية الفريق تأتي من سببين: الأول هو انتماء الفريق أو قربه من العين. فالطريق المشترك بين عدة منازل والذي ملكه الساكنون من حوله، يبعد فريقه ويصبح خارجياً عندما تصدر الدولة قانوناً تمتلك بمقتضاه هذا الطريق. وكما رأينا في سواد العراق فإن الفريق المالك بدل أن يتكون من الأفراد الثائين صار بيت مال المسلمين، وبذلك انتمد الفريق المالك وأصبح خارجياً. وينطبق هذا الوضع على حق السيطرة أيضاً. فالمباني التي تبنيها الدولة متميزة بعدد الفريق المسيطر، فصلاحيه صيانة هذه المباني تغطي لمؤسسات لا تسكن الموقع. وكما رأينا أيضاً في الأراضي الزراعية في مصر، إذ أن الفريق المسيطر أصبح الدولة وليس المزارعين وهو فريق بعيد وخارجي. ومن المعلوم أن بعد الفريق المالك والمسيطر سيؤثر على حال العين أو المكان سلبياً. وهذا بالطبع لا ينطبق على الفريق المستخدم لأن الاستخدام يعني تواجد المستخدمين، أي قرب الفريق المستخدم من الموقع.

أما السبب الثاني لتغير شخصية الفريق فهو تغير في حجمه، ولنتستخدم أحي القارئ عبارة «حجم الفريق» للدلالة على عدد الأفراد المكونين للفريق، فعدد الأفراد المشاركين في الفريق قابل للزيادة والنقصان. فالمنزل قد يرثه عدة أبناء ويصبحون شركاء فيه كفريق واحد،

وهنا يزيد عدد أفراد الفريق المالك وتبهر المسؤولية بينهم. والشقة التي يملكها ويسيطر عليها شخص واحد قد تشتريها شركة ما، ويصبح المالك في هذه الحالة شركة مكونة من عدة أفراد وليس شخصاً واحداً وتبهر المسؤولية بينهم. أو قد يحدث العكس، فيقوم شخص بشراء محل تملكه شركة فتتركز المسؤولية فيه. لذلك سأستخدم عبارتي «فريق صغير» و «فريق كبير» للتعبير عن حجم الفريق. وسأستخدم عبارتي تبهر المسؤولية عند زيادة عدد أفراد الفريق، وتوكل المسؤولية عند نقصان عدد أفراد الفريق.

ملاحظة أخرى هي أنني استخدمت عبارتي «تبهر» المسؤولية و «تقشع» أو ضياع المسؤولية، فما الفرق بينهما؟ تبهر المسؤولية تعني اشتراك عدة أفراد في التمتع بأحد الحقوق الثلاثة كفريق واحد، كما وضحت في الأمثلة السابقة، فعندما يملك تسمية أشخاص منزلاً يقول أن مسؤولية الملكية متغيرة بينهم، فتبهر المسؤولية إذا تعبير عن العلاقة بين الحق وعدد أفراد الفريق. أما تقشعت المسؤولية فتعني اشتراك فريقين أو ثلاث في العين إذ أن كل فريق يتمتع بحق أو حقين من الحقوق الثلاثة، لذا فهي علاقة بين الفرق والعين. وشتان بين الإثنين. فتوحيد المسؤولية هو عكس تقشعت المسؤولية، بينما تركز المسؤولية هي عكس تبهر المسؤولية.

ومن الملاحظ أن هناك علاقة قوية بين حجم الفريق المالك أو المسيطر وبعده عن العين، فكما كبر حجم الفريق المالك أو المسيطر كلما بُعد ذلك الفريق عن العين، فإذا كان حجم الفريق المالك لنزل صغير كبيراً في العدد (كشركة مثلاً) فإن يتمكنوا من السكن فيه، وهذه العلاقة النسبية بين حجم الفريق وبعده لا تنطبق على الاستخدام، لأن الاستخدام يعني الاستيطان في الموقع أو استخدام العين. فزيادة أفراد الفريق المستخدم لا تعني بعدهم عن الموقع.

وهناك علاقة تناسبية أخرى بين حجم العين من جهة، وحجم وبعده الفريق من جهة أخرى. فعادة ما يكون مالك المتار الكبير في أياها هذه فريق كبير وعديد كالحديقة العامة التي تملكها الدولة. ومن البديهي وجود شواذ لهذه القاعدة؛ فقد يملك الطفل قصراً كبيراً، أو على العكس، فقد يشترك عدة أشخاص في ملكية دكان صغير والسيطرة عليه (وسيوضح الفصل الثامن تعامل الشريعة مع العلاقة بين حجم الفريق وحجم العين). ولكن هل هناك حجم مناسب للفريق لكل عين من الأعيان؟ الإجابة هي: نعم، ونسمي هذا الفريق بـ «الفريق المستوطن».

## الفريق المستوطن

لماذا هذه التسمية (الفريق المستوطن) وما المقصود منها؟ لنقل مثلاً أن مسؤولاً ما قرر إنشاء مصنع لمواد كيميائية، وهذا المصنع سيطبق فضلات غازية تؤثر على سكان حي يبعدون بضعة كيلومترات عن المصنع، فهل لسكان هذا الحي المتضرر الحق في الاعتراض على هذا القرار وإيقاله؟ إذا كان لهم ذلك رغم بعدهم عنه نقول أنهم فريق مستوطن، وأن التواجد للنضاج الإذاعية تواجد مستقل، وإلا فهم فريق غير مستوطن رغم أنهم مجموعة من الفرق التي تملك وتستخدم عقاراتها وتسيطر عليها (إذعاني متحد). نفس المثل ينطبق على بناء مطار في موقع

ما فقد يعترض السكان الذين يتضررون من أصوات الطائرات على قرار بناء المطار برغم بدهم عن موقع المطار. فإذا كان للسكان المتضررين حق الاعتراض على هذا القرار وإيقاف بناء المطار رغم بدهم عن الموقع فإنهم فريق مستوطن.

ولكن لماذا استخدمت عبارة «الفريق المستوطن» ولم استخدم «الفريق المتأثر» مثلاً؟ الجواب هو أن الفريق المستوطن قد لا يكون متأثراً، ولكن شريكاً في القرار، كالشركاء في العمارة السكنية. فإذا قام أحد السكان ببناء خزان ماء في السطح، فللشركاء في العمارة حق الاعتراض رغم عدم إضرار البناء بهم، وإذا لم يكن لهم ذلك فهم فريق غير مستوطن. ويمكن أن ندرك معنى الفريق المستوطن من خلال تصنيف القرارات التي تتخذها الفرق في البيئة إلى أربعة أنواع: الأول هو قرار يتخذه فريق ما ولا يؤثر على الفرق المجاورة، كضم غرفتين معاً ليكونا غرفة واحدة. فإذا منع أي فريق من ضم غرفتين أو ما شابه من أعمال، فهذا مؤشر على أن الجهة المانعة قد تدخلت في شؤون هذا الفريق الساكن (وليس الفريق المستوطن)، وهذا منافي لقواعد التواجد المستقل. أي أن الساكن فريق غير مستوطن، ولكي يكون مستوطناً فلا بد له من مطلق الحرية في كل قرار يتخذه إذا لم يؤثر ذلك القرار على غيره. والنوع الثاني من القرارات هو قرار يتخذه الفريق داخل عقاره ويؤثر بطريقة مباشرة على الفرق المجاورة، كحفر خزان ماء بجانب جدار الجار مما يضر بالجدار. والنوع الثالث هو قرار يؤثر على الفرق المجاورة ولكن بطريقة غير مباشرة، كفتح نافذة يكشف منها الفريق دار جاره. ففي الحالتين الثانية والثالثة لا بد من إيقاف القرار المضر بالجار ليكون التواجد مستقلاً ويكون الفريق المتضرر فريقاً مستوطناً، فإذا استمر القرار فإن الفريق المتضرر فريق غير مستوطن. أي أن فريقاً تصف في استخدام حقه أو تمادى في حريته على حساب جاره. أما النوع الرابع فهو قرار يتخذه الفريق ويؤثر على الفرق البعيدة، كقرار تحويل منزل إلى مديقة، أو إنشاء مصنع كما أسلفنا، إذ أن الفرق البعيدة تتأثر بهذا القرار. فلا بد إذا أن يكون للفرق البعيدة الحق في إيقاف هذا القرار لتكون فريقاً مستوطناً لأن هذا من قواعد التواجد المستقل. وعلى ذلك فالفرق المستوطن تسمية لفريق يشمل المتضررين بالإضافة إلى الشركاء في القرار برغم عدم ضررهم من القرار. ففي عمر عمارة سكنية مثلاً، يسيطر عليه جميع السكان كفريق واحد، لا بد وأن يكون لسكان الأدوار السفلى الحق في الاعتراض على سكان الأدوار العليا إذا وضع أحدهم فضلاته في الممر برغم عدم ضررهم من ذلك. فـ «الفريق المستوطن» كشمية تقي بجميع هذه المتطلبات، فهو دائم الوجود. لذلك فهو يعني الفريق الساكن في حالة المنزل، ويعني ملاك المنازل في الطريق غير النافذ إذا حاول أحد السكان فعل ما قد يؤثر على الطريق، ويعني سكان الحي بالكامل إذا قام شخص بتغيير وتلطيخ منزله إلى مديقة مثلاً، ويعني سكان المدينة بأسرها إذا حاولت جهة معينة فعل شيء يؤثر على المدينة كبناء مصنع يرسي بالفضلات النازية على مجموعة من السكان أو بناء مطار سيغير أسعار أراضي البعض بما قد يؤثر عليهم. فالتمسية تشمل الساكنين والشركاء والمتضررين من قرار الآخرين والذين سيقفون كفريق واحد ضد من يحاول اتخاذ قرار يؤثر عليهم أو على أعيانهم وأماكنهم، هذا بالإضافة إلى حقهم في التصرف الكامل فيما يملكونه ويسيطرون عليه. وبما سبحانه الله، إن جميع مبادئ التسمية توصل في النهاية إلى الفريق المستوطن، وهو موضوع الفصلين السادس والسابع.

## مبادرة الفريق

المقصود بالمبادرة هنا هي المبادرة إلى التحرك والتصرف في كل ما هو مطلوب لمصلحة العين والاعتناء بها. لنقل أن هناك مزرعة حكومية وتمطلت مضخة الماء بها، فيقوم عامل المزرعة بالاتصال بالمسؤولين بالمكتب الزراعي في أقرب قرية لتدارك الوضع. فإذا كان الوقت متأخراً مثلاً، كأن يكون آخر يوم من أيام الأسبوع، أو عند انتهاء الدوام الرسمي، أو كان المهندس في مهمة أخرى، أو ما شابه ذلك من أسباب، فإن الرد سيكون بالانتظار للغد أو اليوم الأول من أيام الأسبوع القادم، وقد يهلك الزرع. أما إذا كان هذا العامل مالِكاً للمزرعة، فلن يهدأ له بال حتى يصلح المضخة، لسبب واضح هو أنه إذا لم يفعل ذلك فقد يفقد مجهود فصل زراعي بأكمله. فهذا الفريق المستوطن يبادر لعمل ما هو مطلوب منه وبكل إتقان ويأمل التكاليف لأن المسألة تخصه. وإذا لم يبق بذلك فهو المتضرر أولاً وأخيراً. لذلك نقول أنه فريق مستوطن لأنه يبادر إلى التصرف والتحرك لوجود الهاث أو الدافع الذي يحرك إرادته، وهذه مسألة مهمة للبيئة.

أي أن مبادرات الفرق التي تؤثر في حالات الأعيان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستيطانها. فالفرق المستوطنة هي التي تبادر لاتخاذ القرارات لصالح أعيانها. ولا تنتظر أمر أحد أو استئذان أحد لفعل ذلك. أما الفرق البعيدة فقد لا تعرف صالح العين، ومتى عرفت فقد لا تتحرك، ومتى تحركت فقد لا تتصرف بحرص. فمالك المنزل الذي يسكن فيه أكثر حرصاً على المنزل من المالك غير الساكن، وهذا المالك غير الساكن أكثر اهتماماً بالمنزل من موظف الشركة إذا كان المنزل ملكاً للشركة، وهكذا. والبيئة مليئة بالأمثلة التي تشير إلى مبادرة الفرق للتصرف متى كانت هي المتضررة إن لم تفعل ذلك، وصور هاتين الصفتين والتي تليها أمثلة للمبادرة (الصور ٤.١ إلى ٤.١٤).

لقد سألني البعض: هل ستكون العين إذا في أفضل وضع إذا ما تم توزيع المسؤولية بحيث يقل عدد الأفراد المشاركين في الفريق. فأجبت: لا، ولهذا نحتاج فكرة الفريق المستوطن. فالفريق المستوطن يعني أكبر عدد ممكن من الأفراد الساكنين أو المستخدمين مجتمعين كفريق واحد إذا كان الأمر يهمهم. فالمرافق المشتركة في صيانة سكنية مثلاً قد يسيطر عليها شخص يسكن في الدور السفلي، وقد لا يكثر هذا الشخص لما قد يحدث لممرات الأدوار العليا إذا لم يضره ذلك. فهذا الشخص (كفريق صغير) أقل مبادرة من الفريق المستوطن والمكون من جميع السكان كفريق واحد. ومن الممكن أن يكون هذا الفرد مثلاً لجميع السكان، وفي هذه الحالة، فإن السكان هم الفريق المستوطن إذا كان للسكان تأثير على قرار هذا الفرد. أما إذا لم يكن لهم الحق في تغيير قراره فلا وجود للفريق المستوطن، وقد يتصرف هذا الفرد حسب مصالحه، والتي قد لا تتفق مع مصالح مجموع السكان. أي أن الفريق الصغير قد لا يجتهد لمصلحة العين، وبالمثل، والفريق الكبير قد لا يستخدم المقار لبعده عنه، وبالتالي هو قليل المبادرة لتبشّر المسؤولية بين أفراد الكثرين، فهو أيضاً سلبى المبادرة. أي أن الفريق الكبير البعيد عيني، خال العين، وبالعكس، والفريق الكبير الساكن أو الفريق المستوطن أسرع للمبادرة.



شكل

٤.٣

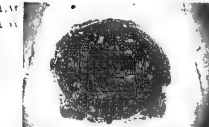
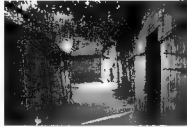
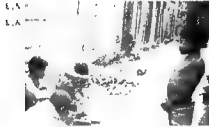


٤.٢



إن مبادرات الفرق شتلة باستيطانها. ففريق في الصورة ٤.١ من جزيرة تاروت بالسعودية طريقاً ضيقاً بين منزلين، فبعضاً صعدت سيارة سوار المنزل الأسير قائم المالك بنينا أنابيب معدنية لحماية حائطه من حدى بجاره المقابل فعل العشي. ذاته حوفاً على حائط منزله كما في الشكل ٤.٣. وترى في الصورة ٤.٢ طريقاً ضيقاً من الطابق قام فيه ساكن الدار اليمنى التي بأخر الطريق بإعادة بناء داره، فالتى بعض فضلات الدار للحمية في الطريق لتسوية مع الطريق العام ما دفع الجار في أول الطريق لبناء درجة واحدة حتى لا تتهدم الفضلات لطريقه الذي كان قد رصفه، والنتيجة لصورة الصفحة المقابلة، ترى في الصورة ٤.٣ أحد الملاك بنيت شجرة بصودر حديدي، فهو يبادر للقيام بكل ما تحتاجه الشجرة لأنه فريق قريب، فإما كفريق الصور السابقة التي اعتنت بأعيانها في الفريج، وترى في الصورة ٤.٤ صالاً بيتون وصيفاً في الشارع في السعودية ليلاً، فقد حاول المالك بناء الرصيف لحماية سوروه إلا أن البلدية منعت من ذلك، فما





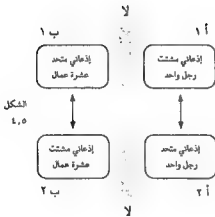
كان منه إلا أن قبل ذلك ليلا في محطة نهاية الاسوع حوفا  
 مه على جدره. والصورة ٤.٥ تريبا الرسيب بعد البناء. أما  
 لصورتين ٤.٦ و ٤.٧ فهما من بيجالاش ومتناقصتان  
 تماما. مفرى في الصورة ٤.٦ قاربا في الإذاعي المتحد محص  
 لطق الركاب، إلا أن اهتمام الكلبة به وجودة حاله يدخل  
 المساعد إذا ما قارنته بالأحياء المحيطة به، وبأثارت بالهر  
 الطهر في الصورة ٤.٧ والذي تدعي الدولة أنها تسيطر  
 عليه، فالهر في أسوأ ما يمكن أن يكون عليه من حال، لأن  
 التفريق لسيطر كبير ومبعد، فهو كالبالوعة من قنارته  
 ولصورة ٤.٨ لمر في قرية ببنجلادش، فطمع قمر السكان  
 إلا أن بخافة مناطق المشتركة بين منازلهم تثير الدهشة  
 لأنها تحت سيطرة الفريق المستوطن الذي سمح كل من  
 يولت الطريق. كارتن هذه الصورة بالصورة ٤.٩ من دكا  
 بيجالاش حيث ترى شخصا يتبول في طرف الشارع الذي  
 تسيطر عليه البنية كما هو واضح بالشكل ٤.٤، فالبلدية  
 فريق غير مستوطن، فأين هي من هذا الفريق؟ ونرى في  
 الصورة ٤.١٠ مجموعة من الشباب في الخبر قلمو يحميود  
 جيد لتسوية أرض وتسويرها بالكفوف لتكون مهابا لكرة  
 القدم، فمعظم الشباب في هذا السن يحزفون عن العمل  
 الدرع وبالأزات في فصل الصيف، ولأنهم هم المستفيدين منه  
 فقد بادروا للعمل. والصورتان ٤.١١ و ٤.١٢ هي لأحد  
 أغنية المجاري بالخبر. فالطريق البعيد الذي قام بهدان النطاء  
 اختار فرشة كبيرة ودهن النطاء على جبل ثم غادر الموقع،  
 فأثى الأطفال ولعبوا بالدهان ثم أثت الرياح بالفتلات التي  
 أصبغت بالدهان كما هو واضح في الصورة ٤.١٢. لاحظ  
 همال الفريق ليبيد لدهان النطاء. والصورتان الأخيرتان  
 لمصرين؛ فالصورة ٤.١٢ من الخبر، فعندما تبنى الأرض من  
 بين الصورة سيطر المر. لاحظ اهتمام السكان بزراعة  
 المر ونظافته. وكذلك الحال في الصورة ٤.١٤ من قرية إز  
 أن لمر يتجه فرقة داخل المنزل من اهتمام المستفيدين له.  
 فاهتمام الفريق المستوطن بأحيائه فريدة عند كل البشر  
 أيضا كالمرا.

## أهمية النماذج الإذاعية

ما هي أهمية النماذج الإذاعية لنا كباحثين في مجال العمران؟ فالنماذج الإذاعية لا تجيب على الأسئلة البيئية التي يتطشس إليها المهنيون، فدراسة النماذج الإذاعية مغلا لا تنبئنا عن المين هل هي مبنى أم لا، هل هي كبيرة أم صغيرة؛ كما أنها لا تنبئنا عن وظيفة المين، هل هي سكنية أو تجارية أو صناعية، ولا تنبئنا أيضا عن خصوصية المين، هل هي خاصة كالمسكن أو عامة كالخديفة، أي أن أي عين قد تقع في أي نموذج إذعاني، فما هي إذا أهمية النماذج الإذاعية لفهم البيئة، إلى جانب تمكيننا كمجتمع من الاستفادة القصوى من أعياننا؟

يفطر الباحثون في العادة إلى فصل العوامل التي سيبحثونها بعضها عن بعض، كالعوامل الاجتماعية أو الجغرافية أو الاقتصادية، وذلك لاستحالة دراسة البيئة ككل لتعقد الأمور البيئية. وقد يتمتقون في العوامل ويقسّمونها إلى متغيرات أدق كتصرفات ذوي الدخل المحدود، أو قوانين الأراضي أو نوعية التربة ونحوها. ولديهم من الوسائل العلمية ما يمكنهم من القيام بذلك بكل مهارة. لذلك، فباستثناء الأبحاث التقنية، نجد أن معظم الأبحاث تدرس تأثير وعلاقة العوامل والمتغيرات على البيئة وعلى بعضها البعض. وغالبا ما تظهر هذه العوامل في الأسئلة التي تحاول هذه الأبحاث أن تجيب عليها. ومن أمثلة هذه الأسئلة مثلاً: ما هو تأثير المواصلات على التسوق؟ ما هي علاقة توزيع شبكة الطرق بإنتاجية المدينة صناعياً؟ ما هو تأثير الأوضاع الاقتصادية أو المناخية في الدول النامية على البيئة؟ هل تؤثر البيئة المبنية في العادات الاجتماعية، أو العكس وإلى أي مدى؟ ما هي علاقة المناطق الصناعية في المدينة بالاقتصاد وتأثير ذلك على تشكيل المدينة أو الدولة؟ أي إستراتيجية تخطيطية أفضل من غيرها لهذه المدينة؟ أي أن معظم الدراسات لا تظهر مسألة المسؤولية كفكرة أساسية في البحث، ولكن كعامل من العوامل، هذا إن ذكرت.

وهذه العوامل أو المتغيرات أو المحيطات التي يركز عليها الباحثون لن تتضح لنا إلا بأخذ النماذج الإذاعية بعين الاعتبار. وهذه المسألة مهمة جداً، وأرجو منك أخي القارئ أن تركز عليها فقد أدت إلى سوء الفهم لدى الكثيرين. فلا يمكن عزل العوامل التي تؤثر على البيئة ودراستها معزولة عن الكل، وبالذات معزولة عن نماذج المسؤولية، فالعوامل تدوب في النماذج الإذاعية. لذلك يصعب مقارنة عين بأخرى. وهذه مغفلاتي مع الكثير، فهم يقارنون عينين أو مكانين أو مقارنين مختلفين في نفس النموذج الإذعاني. ولتوضيح ذلك أقول، من الخطأ مقارنة أي عتارين باستخدام النماذج الإذاعية، وذلك لأن تصرفات الأفراد وإحساسهم بالمسؤولية لا يمكن أن يتساوى. فلنقل بأن هناك غرفتين متشابهتين تماماً (الشكل ٤.٥) في عمارة واحدة، وسكن في أحدهما (أ) رجل أعمال ينزل فيها بين كل فترة وأخرى إلا أنه لا يملك الغرفة ولا يسيطر عليها (المشتت). وسكن في الغرفة الأخرى (ب) عشرة عمال يملكون الغرفة ويسيطرون عليها (المشدد)، فأي الغرفتين في وضع أفضل؟ قد يقول قائل أنه استناداً إلى النماذج الإذاعية فإن الغرفة التي في الإذعاني المشدد (ب) لابد وأن تكون في وضع أفضل (من أ). ولكن هذا غير معقول، فالغرفة التي يسكن فيها عشرة عمال (ب) من الأرجح أن تكون في وضع أسوأ من الغرفة التي يسكنها رجل الأعمال (أ) رغم أنها في الإذعاني



المشتت. فأين الخطأ؟ أقول: إن من الخطأ الإجابة على هذا السؤال أو محاولة المقارنة بين الفترتين ابتداءً، وذلك لأسباب كثيرة منها: اختلاف فرقتي الفترتين من حيث المستوى التعليمي والدخل والماديات وما إلى ذلك، ناهيك عن احتمال وجود اختلاف بين الفترتين. فأنا لم أتم بهذه المقارنة في أي فصل من هذا الكتاب، وقد يخيل للقارئ أنني فعلت ذلك. ولكن ما كنت أقوله هو أن أي حين ستكون في حالة أفضل متى توحدت مسؤوليتها في فريق واحد، أي متى دفعت العين إلى الإذعاني المتحد. فستحسن حال الغرفة إذا كان رجل الأعمال هو المالك والمسيطر عليها، أي متى دفعت الغرفة من الوضع ١أ إلى ٢أ. وكذلك الغرفة التي يسكن بها العمال تتحرر في أفضل حال بالنسبة لمطبخاتها التي هي فيها؛ ولكن عندما تؤول ملكية تلك الغرفة أو السيطرة عليها إلى فريق خارجي (الوضع ب٢) فإن وضعها سيزداد سوءاً مما هي عليه الآن. ولهذا وضعت خطأ رأسيًا فاصلاً (لا، لا) في وسط الشكل حتى أبين للقارئ أنه لا يجوز المقارنة بين الفترتين «أ» و «ب». أي يجب تلافي المقارنة الأقفية تماماً. ولكن المقارنة تكون رأسيًا كما هو في الشكل، فنقارن الوضع ١أ بالوضع ٢أ، والوضع ب١ بالوضع ب٢.

أي أن النماذج الإذعانية تمثنتنا عن حالة العين في إطار معطيات محددة. حتى وإن كانت الفترتان متشابهتين تماماً، وكانت الفرق متشابهة في الحجم والبعد عن العين، فلا بد من وجود اختلاف بين سلوك الأفراد؛ لذلك لا تصح المقارنة. ولكي نقارن بين الأعيان باستخدام النماذج الإذعانية علينا أن نثبت جميع المعطيات مثل المناخ ومواد البناء وموقع العين وعادات الفرق ومستويات تعليمهم وما إلى ذلك من عوامل ومتغيرات، وهذا مستحيل. وهذه هي القوة النماذج الإذعانية. فهي تتلافي مقارنة الأعيان المختلفة، وتوازن العين بنفسها فقط. وعينا أن نعي هذه النقطة لأهميتها. فالنماذج الإذعانية تتقبل جميع المعطيات وتثبتها بما سيحدث للعين إذا تغير النموذج الإذعاني. فعلى سبيل المثال: النماذج الإذعانية تثبتنا أن حال العين سيستدهور إذا ما تشتتت المسؤولية في الغرفة ب من الوضع ب١ إلى الوضع ب٢. وهذا هو السبب في أن للنماذج الإذعانية المقدرة على التنبؤ بحالات الأعيان مستقبلاً.

كما أن هناك فائدة مهمة لنا كمسلمين من النماذج الإذعانية، فالكثير يعتقد أن مشكلة المسلمين ناجمة عن قلة مواردهم أو تصف حكاهم أو جهل شعوبهم وما شابه من عوامل. وهذه المسائل ما هي إلا ثمرات نطفها للانزلاق التاريخي والتدريجي البطيء لنماذج المسؤولية عند المسلمين دون شعورنا بذلك. فهذا الانزلاق سلب الفرد حرته وإرادته وبالتالي اعتصامه بأحداث أمته ومشاركته في بنائها والتفكير في مسارها. والنتيجة هي شعوب غرق أفرادها في شؤونهم اليومية التي لا تشهي كالبحث عن لقمة العيش وسقف ينأمون تحته. وهذا بالتالي سهل لن أراد السيطرة على هذه الشعوب أن يتماذى ويفعل ما يريد. وسأطرق لهذا في الفصل التاسع باختصار؛ فهذا الكتاب عن العمران وليس السياسة أو الاقتصاد. والآن وبعد هذا التوضيح نذهب إلى أهمية النماذج الإذعانية من الناحية البحثية. وهذه المسألة قد لا تهم غير الباحثين وإمكاناتهم ترك ما بقي من هذا الفصل والذهاب إلى الفصل التالي.

في أي بحث ذي علاقة بالبيئة العمرانية لابد من الاستناد إلى الحالات الدراسية. والمقصود بالحالات الدراسية case studies هنا المواد الأساسية التي يعتمد عليها الباحثون من

إحصاء النفوس أو حركة المرور أو الموارد المالية وماشابه ذلك، أو ملاحظات اجتماعية سلوكيات الأفراد وعاداتهم، وهكذا، فلباحثون يُلجأون إلى هذه الحالات الدراسية للوصول إلى نتائجهم conclusions أو لقياس فرضياتهم النظرية hypotheses عليها. وهنا تكمن المشكلة، فأي حالة دراسية لابد وأن تشتمل على أعيان، كالمباني والأثاث وشبكات الطرق وشبكات الري والصرف الصحي؛ ولابد أن تشتمل أيضاً على أفراد أو جماعات وسلوكياتهم أو رغباتهم أو ميولهم أو إمكانياتهم الاقتصادية وما إلى ذلك. أي لابد من توفر العين والعنصر البشري في أية حالة دراسية. وأي فرد في المجتمع هو بالتأكيد مستخدم إذا لم يكن مالكاً أو مسيطراً، أو سيصبح يوماً ما مالِكاً أو مسيطراً لغيره، أو هو فرد في فريق يسيطر أو يملك. وبالتالي، فإن تصرفات هؤلاء الأفراد وعلاقاتهم مع الآخرين وإمكانياتهم ما هي إلا انعكاس لموقعهم في البيئة من الحقوق الثلاثة (الملكية والسيطرة والاستخدام). وهنا قد يساء الفهم ويستنتج الباحث نتائج واهية. وهذا ينطبق أيضاً على الأعيان، فالعين في الحالات الدراسية لابد وأن تكون في أحد النماذج الإذاعية، ولذلك فإن حالات الأعيان تتشعب بناءً على نموذج المسؤولية التي تقع فيها العين. وهنا أيضاً قد يساء الفهم.

سأضرب بعض الأمثلة لسوء الفهم: من أشهر هذه الأمثلة دراسة مشاريع إسكان الدولة التي لا يسيطر فيها السكان على شققهم ولا يملكونها في الكثير من دول العالم، فهي في الإذاعية المشتتة. فعندما يزداد حال المباني سوءاً تأتي السلطات بالباحثين للبحث عن السبب اعتقاداً منهم أن السبب لابد وأن يكون اقتصادياً أو اجتماعياً إذ أن المباني مصممة والأحياء مضطلة (الصورة ٤، ١٥). وعلى النقيض من هذا، فدراسة مباني الفقراء غير القانونية (أو المقصبة squatter settlement وغير الصحية والتي تسمى بالمعشوائية لأن طرقتها غير منظمة) قد تشير إلى أن سبب سوء حالها هو فقر السكان إضافة لافتقارها لاهتمام الدولة (مطمم الدول تستخدم عبارات مثل الاعتصاب أو الاستيلاء أو وضع اليد حتى وإن كانت إحياءاً، الصورة ٤، ١٦). ولكن الواقع هو أن عدم اهتمام السكان بأحوال مبانيهم راجع إلى عدم ملكيتهم للأراضي وبالتالي تسوء حالتها كمشاريع إسكان الدولة سابقة الذكر. ثم تأتي الدولة بالباحثين لمعرفة السبب في الحاليتين. فهذان الموضوعان (إسكان الدولة والمساكن غير القانونية) قد بحثا من زوايا كثيرة. فالاقتصاديون يركزون سوء الحال إلى الفقر، وعلماء الاجتماع ينسبون فشل مشاريع الإسكان للتصاميم التي لم يتقنها المصممون، والبلدية مضطربة لأن مظهر هذه الأحياء يؤذي ناظرَي كبار المسؤولين والزوار وترديد حلاً عاجلاً، بينما يصر البنك الدولي على أن نقص البنية الأساسية كشبكات المياه والصرف الصحي هو سبب المشكلة في الحالة الثانية. وهكذا تجرى الأبحاث وتنتشر الحلول. ولأن أساس المشكلة لم يعرف، وهو عدم اهتمام السكان بأعيانهم لأنها في الإذاعية المشتتة، فالمسألة لن تحل. فبعد دراسة لتخفيف حدة الإجماع في منطقة سكنية ما قد يكون الجواب أن المصروفات المظلمة هي السبب الذي ساعد المجرمين على القيام بجرائمهم، ثم يأتي الاقتراح بإنشاء المصروفات. وعند إنشاء المصروفات في مشاريع الإسكان لتخفيف حدة الاعتداءات على السكان، ووضع حرس في مناطق معينة، نجد أن المحتدين تألقوا مع المعطيات الجديدة ولم تحل المشكلة بعد، ذلك لأن السلطة لم تتحرك في تقليد هذه المصروفات للسكان وفرض سيطرتهم عليها، الأمر الذي يدفع المجرم إلى الإذاعية المتحد

الصورة ٤، ١٥ مشروع إسكان بالقرب من مدينة فاس بالمغرب، والصورة ٤، ١٦ من غواحي مدينة فاس.

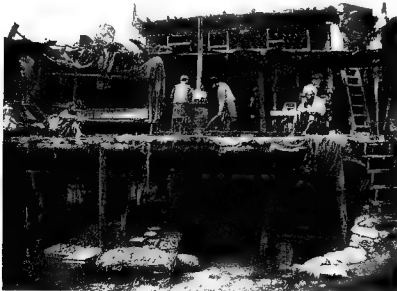


بدلاً من بقاءه في الإذعاني المشتت كما في الاقتراحات السابقة حيث يحار الباحثون وتظل المشكلة قائمة، وهكذا.

مثال آخر وهو دراسة تأثير الخلفية العرقية في الترابط الاجتماعي بين الجيران. قد يختار الباحث عينات مختلفة في بحثه بالتركيز على نوعية واحدة من المساكن للوصول إلى النتائج. ولنفرض أنه اختار عمارات سكنية في أحياء مختلفة ومن أعراق مختلفة. فالترابط الاجتماعي بين سكان العمارة التي يشترك فيها جميع السكان في ملكية مرافق المبنى كفريق واحد (condominiums كالممرات والمصاعد، إذعاني متحد) سيختلف عن الترابط الاجتماعي بين أولئك الذين يسكنون في عمارات موزعة (ترخيصي). ففي الممر الذي يملكه وسيطر عليه الجيران، على السكان أن يتعاونوا على صيانة مرافق المبنى، لذلك فهم كثيرون الاجتماع والنقاش لتحديد التكلفة والتدابير أحدهم للقيام بذلك، وهكذا يزداد الترابط الاجتماعي بينهم. أما في الشقق الموزعة، فهذه الأمور متروكة للمالك، لذلك قد لا يتقابل السكان أبداً مما يؤدي إلى ضعف الترابط الاجتماعي بينهم. ولأن هذه الاختلافات في العلاقات الاجتماعية نتجت لاختلاف السكان في مواقعهم كفريق مسؤولة، فإن النتائج التي تؤخذ من هذه المساكن كحالات دراسية ستوهم الباحث.

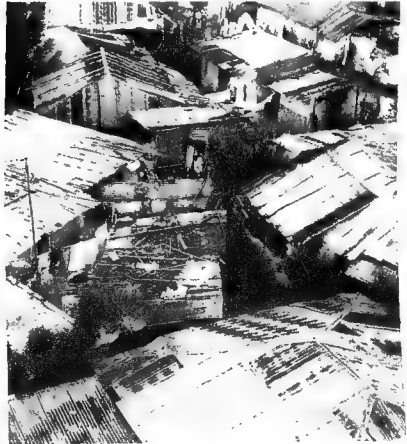
ومن الأمثلة الشائعة الخاطئة لتتبع الأبحاث دراسة تأثير الفقر في البيئة. فمتخذوا التقارير والمهندسين من معماريين ومخططين مقتنعون أن مناطق الفقراء السكنية هار على المدينة. لذلك، مجدهم يركزون على تحسين تلك البيئة عن طريق تقديم مساعدات بنائية لهم، كإشياء مركز اجتماعي أو توصيل الكهرباء أو بناء جسر أو طريق لهم. فهذه المناطق السكنية البالية في الإذعاني المتحد، وبالتالي فهي أفضل ما تكون عليه إذا ما أخذنا في الاعتبار فقر السكان (الصور ١٧، ٤، ٢٦). وكما سنرى في الفصل التاسع، فإن أفضل وسيلة لتحسين الوضع هي مساعدة الإنسان الساكن وليس تحسين البيئة المبنية كما يفعل المسؤولون لأن تحسين البيئة المبنية لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين حال الفرد. وعلى النقيض، فإن مشروع سكن

الصور ١٧، ٤ من ماليزيا، تزي منزل في حالة متفولة رغم ضعف إمكانيات صاحبه، فهي في أفضل ما تكون عليه إذا ما أخذنا في الاعتبار حال الساكن. وهذا يطبق أيضاً على الصور ١٨، ٤ من قرية ترماتقل صغالي فيباكستان، لاحظ أن كل سبر من المشفى مستغل بطريقه أو بأخرى رغم قلة إمكانيات المستخدمين وصف حالهم.



موظفي قطاع حكومي، كالجيش مثلاً، يعتبر في نظر معظم الباحثين إنجازاً مقبولاً. هذا إذا لم يكن ناجحاً، برغم أن تلك المساكن في الإذعاني المشتت. لكن ما يظهرها بهذا المظهر الجيد هي الملايين التي تنفق عليها. أي أن الوضع السيء للأحياء في هذه الحالة قد دفن بالمال، أما في المناطق الفقيرة التي هي في الإذعاني للمتحد، فإن الفقر أصمى أنظار الباحثين عن الحقيقة وتبلورت المساوئ أمامهم. ولهذا فقد يستنتج الباحثون من دراسة كلتا المنطقتين أن ما قامت به الدولة من مشاريع سكنية حل مقبول لأن حالها أفضل مقارنة بمساكن هؤلاء الفقراء، وسيوصون بتدخل الدولة لإنشاء المساكن لعامة الشعب. وهذا بالفعل ما حدث في معظم الدول العربية. ولا أدل على ذلك من المؤسسات الحكومية التي أنشئت لهذا الغرض كوزارات الإسكان. أي أن العامل المادي قد أصمى الباحثين والمسؤولين عن الحقيقة.

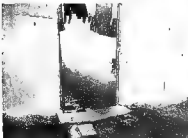
وقد يحدت عكس ذلك، فقد يقوم باحث مهتم بالمحافظة على المناطق التقليدية مثلاً preservation بمقارنة مساكن تقليدية تملكها وتسكن بها طبقة مقتدرة مالياً (الإذعاني المتحد) بمساكن أخرى تقليدية تسكنها طبقة اجتماعية محدودة الدخل ولكن لا تملكها ولا تسيطر عليها (ترخيصي أو مشتت). ولأن المقتدرين مالياً سيهتمون بما يملكون أكثر من غيرهم، فإن الباحث سيستنتج أن هناك علاقة قوية بين مقدرة السكان المالية ومحافظة السكان على تلك المباني. فالباحث بهذا قد أكد هذه العلاقة ولكنه بالغ فيها وذلك لأنه لاأرن مساكن المقتدرين في الإذعاني المتحد بمساكن المجهودين مالياً في الإذعاني المشتت.



٤.١٩



٤.٢٠



٤.٢١

٤, ٢٤



إن صور هاتين المصمتين من أهم صور الكتاب وهي من محطة تسمى «مكسيك» خارج مدينة أسيطة بالقرب. والظاهر أنها سميت بهذا الاسم تشبهاً لها بالمناطق غير المتشعة في البناء والتخطيط كما هو واضح من الصورتين ٤, ٢٩ و ٤, ٢٠. إلا أن التشابه بين ما يراه الإنسان من الخارج ومن داخل المنازل يدل على أمور كثيرة منها مبادرة الفريق المستوطن وبمو البيوت واستقبال الناس لأفضل الأحيان في حقارتهم. وأهم هو أن هذه البيوت في أفضل وضع يمكن الوصول إليه لأنها في الإذاعاني المتحد. فالسكان هم الملاكون والسيطرون والمستخدمون لمنازلهم. فلاحظ في الصورة ٤, ٢١ أسفل الصفحة المقابلة للتضاد بين خارج أحد المنازل ودخله من حيث الاهتمام بالأحيان. فخرج المنزل لا يملكه الفريق الساكن به، فلا فريق مستوطن للطريق، فحالته لا تقارن بالدخل. والصورة ٤, ٢٢ في هذه الصفحة ترمز نفس المنزل من داخل بوابة المنزل. لاحظ أن المالك قام بتسليط الأرض بقطع من البلاط جميعها من أماكن مختلفة وأنه أتى بالباب من مكان ما. لاحظ طريقة طلاء الجانط المصنوع من الصفائح المعدنية. أما الصورتان ٤, ٢٤ و ٤, ٢٥ فهما لساحة المنزل حول بئر الماء. فإذا ما جلست من قدر هؤلاء السكان فستجيب أي تقارئ خلال هذه البيوت، فهي بيوت في منتهى الجودة مقارنة بضغط السكان أمام التلوث وفقرهم مادياً، وذلك لأن فروعها المستوطنة تبادر للتصرف إذ أن أحيان المنازل في الإذاعاني المتحد. لاحظ نظافة المنزل والمواظب في الصورتين ٤, ٢٣ و ٤, ٢٦. فالصورة الأولى سهمها للجبلين والتارية للفرقة الميمنة.

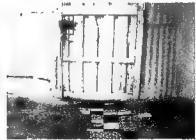
٤, ٢٥



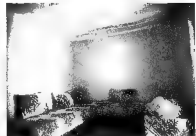
٤, ٢٦



٤, ٢٢



٤, ٢٣







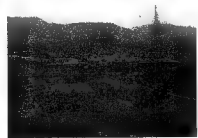
سيركز هذا الفصل على حركة البيئة، أو طرق اتخاذ القرارات التي أثرت في نمو وتكون المدن في العالم الإسلامي، وذلك بدراسة المبادئ التي وجهت اتساع رقعة المدن أولاً، وتوضيح تكون المدن الأولى مثل الكوفة والفسطاط وينداد ثانياً، وتأثير كل منهما في أحوال الأعيان.

## نُمو المدن

كما قلنا في الفصل الثاني، فقد كان الإحياء أهم وسيلة لإعمار المناطق المحيطة بالمدن والقرى. فالدراسات تؤكد أن الكثير من القرى والمدن كانت محاطة بمزارع تحولت تدريجياً إلى مساحات بنائية<sup>١</sup>. وقد كانت هذه المزارع يوماً ما مواتاً وم إحيائها (الصور ٥,١ إلى ٥,١٢). فيقول المقرئ (ت ٨٤٥) في الفسطاط مثلاً: «إعلم أن موضع الفسطاط الذي يقال له اليوم مدينة مصر كان فضاء ومزارع فيما بين النيل والجبل الشرقي...»<sup>٢</sup>. فإذا كان الإحياء هو أهم وسيلة لبناء العاصم، فالسؤال المنطقي هو: هل الشوارع المتعرجة التي نراها اليوم في المدن التقليدية هي الرقعة المتبقية من الأراضي المبنية المحيطة؟ أحي القارئ: لنوضح هذا السؤال أولاً لأهميته في نمو المدينة.

إن اتساع رقعة المدن أمر لا بد منه في المناطق العاصمة. وهذا الاتساع في مدن العالم الإسلامي لم ينتج عن تخطيط مسبق بالمبنى المستخدم اليوم لكلمة تخطيط؛ كما لم تشرف على هذا الاتساع سلطة مركزية؛ ولكن الذي حدث هو تراكم لتصرفات الفرق الساكنة مؤدية

الصورتان ٥,١ من تازة و ٥,٢ من فاس بالمغرب ترفعا  
إحاطة المزارع بالمناطق المبنية. والصورتان من الصلصة الثالثة  
(الصورة ٥,٢ من الأطواش بالجزائر والصورة ٥,٤ من وغان  
بالمغرب) توضح نفس المكرة.



بذلك إلى اتساع رقعة المناطق العامرة. أي أن نمو المدن وشكل البيئة العمرانية التقليدية نتج عن تراكم القرارات التي اتخذها السكان، وهذه القرارات في العادة قرارات ذات مستوى صغير كبناء مبنى في مزرعة خاصة، أو إحياء أرض مجاورة وهكذا؛ فهي ليست قرارات ذات مستوى عال كتصديق منطقة لتكون مخصصة للصنعة وأخرى للسكنى كما هو الحال اليوم في التخطيط. وأرجو أن لا يمتد القارئ أن انعدام التخطيط في تلك المدن انتهى إلى تراكم فوضوي للقرارات وغوا عشوائيا للمدينة، بل كان مبنيا على مبادئ معينة.

إن اهتمام عموم الناس، بأعيانهم أكثر من أعيان غيرهم أمر طبيعي؛ فقد لا يترددون في إلقاء العلب الفارغة مثلا خارج منازلهم مقارنة بداخلها. فرغم أن الإسلام يحث على عدم الإضرار بأعيان الغير، وبالذات الأماكن المشتركة كالطرق والساحات، إلا أن البعض يقوم بذلك. فالمسألة نسبية بين الناس. فالنفس البشرية تهتم عموماً بما تملك أكثر مما يملك الآخرون. لذلك فتركيز معظم الأفراد في اتخاذ القرارات عند إحيائهم للموت ينصب على ما هو في صالحهم أولاً. ثم تأتي مصلحة الجماعة، فإذا كانت هناك أرض منبسطة مثلاً في منطقة جبلية، فقد يقوم شخص بإحياء جزء منها لنفسه ثم يأتي الثاني والثالث وهكذا قد يحيون جميعاً الأرض المنبسطة بدل تركها شاغرة لمن يأتي بعدهم أو لبنائها كمدرسة مستقبلاً.

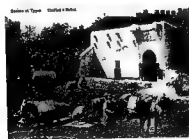
إن المنطق القائل أن مصلحة الجماعة أهم من مصلحة الفرد منطق نبيل وينادي به الكثير. أي أن المصلحتين يجب ألا تتعارضا. وإن تعارفتا فيجب تقديم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد. فلا يجوز للفرد أن يتصرف بما هو مضر بالجماعة لصالحه هو. إلى هنا فالأمر معقول (وستعرض لهذا في الفصلين السادس والتاسع). ولكن كيف تُحدّد هذه المصلحة؟ ومن الذي يقوم بذلك؟ فقد تكون المصلحة ظاهرياً في تضطيق منطقة ما ومنع الناس من الإحياء فيها دون إذن الإمام (وهذا مناف لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن الإحياء)، وهذا ما يحدث في التخطيط اليوم. ولكن على المدى البعيد قد يكون العكس، أي أن الإحياء دون إذن الإمام قد يكون له إيجابيات تفوق عقول المنطقيين لأنه من شرع الله.

٥٢

٥١



٥٥



٥٠٦



ترتبط الصورة الجوية ٥٠٦ من المدينة الثبوتية (المصدر) مركز  
أبحاث الحج بجامعة الملك عبد العزيز عن طريق الأخ سمير  
عبد المحسن خاشقجي، والصورة الجوية ٥٠٧ من الهشوف  
(المصدر) شركة أرامكو السعودية عن طريق الأخ مشاري  
النعيم، فهناك تحول تدريجي من مزارع إلى مساحات  
بائية. والصورة ٥٠٥ (أسفل الصفحة المقابلة) من شمال  
أفريقية تربط مبنى على أرض زراعية. أنظر أيضا إلى صور  
الصفحة التالية

٥٠٧





٥,٨



٥,٩

صور هذه الصفحة ترمز إلى أراضي زراعية قام السكان بالبداية على أجزاء منها لتتحول بالتدريج إلى أراضٍ بئانية. فالصورتان ٥,٨ و ٥,١١ من يسكرة بالجزائر، والصور ٥,٩ و ٥,١٠ و ٥,١٢ من مواقع أخرى بشمال أفريقيا.



٥,١١



٥,١٢



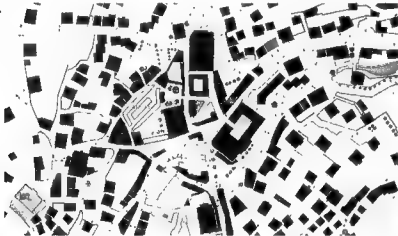
٥,١٠

١٢٨. جوا د'العام

إذا كان الإحياء هو أهم وسيلة في العمران والتملك، وإذا أخذنا في الاعتبار قواعد الإحياء التي عرضناها في الفصل الثاني (الاحتجار والإصمال واستثمار المجهودات وإذن الإمام) بالإضافة إلى ظاهرة تفضيل الناس لما يملكون على ما لا يملكون، فمن المنطق أن تكون الطرق والساحات والرحاب والدروب غير النافذة في المدن التقليدية هي ما بقي من إحياء الأفراد كأماكن عامة تستخدم من قبل غالبية الناس، بنفس النظر عن المعالم المعمارية المختلفة للمدن الإسلامية. لإثبات ذلك قارن كلا من مدينة صفاقس بتونس مثلاً أو سفيرنيولو بتركيا بمدينة تونس أو القاهرة أو مراكش. فالمجموعة الأولى من المدن (صفاقس وسفيرنيولو) تمتاز بكثافة بنائية منخفضة وبمباني غير متلاصقة وحدائق خارجية تفصل المباني بعضها عن بعض (شكل ٥، ١، الصورة ٥، ١٣) وعلى العكس من ذلك فالمجموعة الثانية من المدن (تونس والقاهرة ومراكش) تمتاز بكثافة بنائية مرتفعة وبمباني متلاصقة ذات أفنية داخلية (الشكل ٥، ٢، الصورتان ٥، ١٤ و ٥، ١٥). أي برغم تضاد المجموعتين من حيث الكثافة البنائية ونوعيتها إلا أن هناك تشابهاً من حيث الخصائص كالطرق المتعرجة والساحات وكثرة الدروب غير النافذة (الصورة ٥، ١٦ إلى ٥، ٢١) ! أي أنه علينا أن نركز على دراسة علاقة المقارات الخاصة بالملكيات العامة كالطرق، وتتلافى دراسة علاقة المباني بغير المباني في هذه المرحلة. وبهذا يتبين سؤلنا المطروح سابقاً ليكون: هل ملكيات الأفراد الخاصة، بنفس النظر عما تحويه من مبانٍ، تُشكل الملكيات العامة كالطرق؟

الشكل ٥، ١ مستطأ أنفي لوسط مدينة سفيرنيولو بتركيا، (الربع الدائكة هي المناطق البنية. المصدر: دولة ميدانية للأستاذ دوجان كوبان، ١٩٧٦م، لرسم صفاقس أنظر الفصل الثامن ص ٢٢٩). لاحظ أن مباني سفيرنيولو غير متلاصقة كما هو واضح في الصورة ٥، ١٣ وقارنها بالشكل ٥، ٢ وهو مستطأ أنفي لجزء من مدينة تونس بتونس (المصدر: مركز الحفاظ على المدينة بمدينة تونس، ١٩٦٨م). لاحظ التشابك المباني ذات الأفنية الداخلية كما هو واضح في الصورتين ٥، ١٤ و ٥، ١٥ لمراكش و ٥، ١٥ لمدينة الجديدة بالمغرب.

الشكل ٥، ١



٥، ١٣



٥، ١٤



٥، ١٥

الشكل ٥، ٢



٥، ١٨



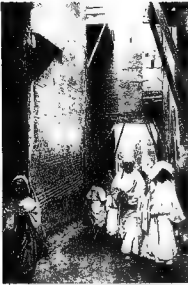
لقد تشابهت خصائص الأماكن القديمة كالطرق في المدن التقليدية إذ إن شوارعها ضيقة ومنحنية وكثر خروج المباني عليها من الجانبين وبها ساباتات لأنها ما بقي من إحياء الناس للكرش. وهذا لا يعني أنها لم تكن ملائمة للسكان، فهي ضيقة بالنسبة لنا الآن لكنها متطابقة اليوم، بينما كانت أفضل حل لهم كما سيتضح في الفصل السابع. ومواقع الصور هي: ٥، ١٦ من تطوان و ٥، ١٧ من مكناس بالمغرب، ٥، ١٨ من أسطية و ٥، ١٩ من الجزائر و ٥، ٢٠ من تونس و ٥، ٢١ من موح ما بالمغرب.

٥، ١٦  
٥، ١٧

كما بينا في الفصل الثاني، فإن قاعدتي الحاجة والسيطرة في تحديد ما يمكن امتلاكه من الأعيان أدتا إلى أن غير العامر من الأراضي يعتبر مواتاً، وأن هذا الموات يملك بالإحياء. وكان هناك خلاف فقهي فيما قرب من العامر، هل هو موات أم لا؟ وبالتالي هل يجوز إحياءه أم لا؟ ولكن ماذا عن الواقع المصليق بغض النظر عن الخلاف الفقهي؟

يقول الماوردي منتقداً الرأي القائل بأن من شروط الموات البعد عن العامر: «... وهذا من القولان (يعني قول أبو حنيفة وأبو يوسف) يخرجان عن المهور في اتصال العمارات، ويستوي في إحياء الموات جيرانه والأباعد...»<sup>١</sup> فمفارقة «يخرجان عن المهور في اتصال العمارات» من قول الماوردي (كما قلنا في الفصل الثاني) يدل على أن الواقع المعمول به حتى وفاته (ت ٤٥٠) هو ممارسة الناس لإحياء المتصل بالعامر من الموات، وإلا لما التفتت المباني كما هو الحال في معظم المدن الإسلامية، ولبقيت رقعة كبيرة داخل المدن من غير إحياء، لأنها كانت يوماً ما ملاصقة للعامر ومنع إحيائها. وهذا الواقع يوافق رأي الجمهور من الفقهاء<sup>٢</sup>. وهناك نوازل من تواريخ متأخرة أيضاً تؤكد هذا الفصل، مثل النازلة التي ذكرها النوشريسي (ت ٩١٤) حيث إن رجلاً أحيا أرضاً بالقرب من العامر، ثم باعها وحدث خلاف بين ورثة المشتري وتم تدوين النازلة. ويقول المقرئزي (ت ٨٤٥) في وصف منطقة تعرف بالمماريج وتؤكد إحياء القريب من العامر: «... فلانحسر بعد الفتح (أي فتح مصر) بأعوار ماء النيل عن أرض تجاه الحصن والجامع المتيق، فصار المسلمون يوقفون هناك دوابهم، ثم اختلطوا فيه المساكن شيئاً بعد شيء، وصار ساحل البلد حيث الموضع الذي يقال له اليوم في مصر المماريج...»<sup>٣</sup> ليس هذا فحسب، بل يجوز إحياء الأرض غير العامرة حتى وإن كانت داخل العامر، فقد قال أحمد بن حنبل «في رواية أبي العتر، وقد سئل عن رجل أحيا أرضاً ميتة، وأحيا آخر إلى جنب أرضه قطعة أرض، وبقيت بين القطعتين رقعة، فجاء رجل فدخل بينهما على الرقعة، هل لهما أن يعمدا؟ فقال «ليس لهما أن يعمدا، إلا أن يكونا أحياهما»<sup>٤</sup>. أي أن، الأدلة كثيرة على أن الإحياء صموماً، قرب من العامر أو بعد، كان عملاً متبهماً ومطبقاً بغض النظر عن اختلاف الفقهاء فيه؛ وأن هذا العرف بدأ في الانحسار في عصور متأخرة كما وضحنا في الفصل الثالث. وحيث إن الأراضي المحيطة

٥٠٦

٥٠٧  
٥٠٨

في الإذعاني المتحد ابتداءً (لأن الفريق المالك لا يملك إلا بعد الإحياء وهو الاستخدام والسيطرة)، فلابد من ارتفاع نسبة الفرق المالكة المسيطرة في البيئة.

ولأن الإحياء عملية عمرانية تعكس تطور الحاضر ولا تأخذ التخطيط المستقبلي في الحسبان فهو بالتالي الصعد اللجوء للمخططين. فالتخطيط كعلم هو وضع الخطط المستقبلية للبيئة بعد دراسات مستقبلية، وبالتالي الحد من تصرفات بعض أفراد المجتمع. بينما الإحياء هو العكس تماماً، فهو إطلاق أيدي كل أفراد المجتمع، خاصة إذا كان الإحياء من غير إذن الإمام. ولهذا فإن أول ما يخطر ببال الفرد، وعلى الأخص إذا كان مضطراً هو: إذا قام كل فرد بإحياء ما أراد، فإن القوضى ستم البيئة؛ فقد يقوم البعض بالإحياء وإغلاق طرق الآخرين، وبهذا فإن البيئة ستؤول إلى مناطق عامرة من غير منافذ، وبحسب العامر بعضه بعضاً! ولكن هذا لم يحدث في المدن الإسلامية. لماذا؟

إن كلمة «يرم» تلازم الإحياء باستمرار. ومن الأمثلة البيئية للحرم ما ذكره ابن منظور بأن قال: «والحرم قسبة الدار، والحرم فناء المسجد. وحكي عن ابن واصل الكلاني: «حرم الدار ما دخل فيها مما يُنْقَلُ عليه بابها وما خرج منها فهو الفناء... وحرم الدار» ما أضيف إليها وكان من حقولها ومرافقها. وحرم البئر مَلَقَى التَّبِيَّةَ والممشى على جانبيها ونحو ذلك... وحرم النهر» مَلَقَى طينته والممشى على حافته ونحو ذلك... وسمي به لأنه يُحْرَمُ منع صاحبه منه، أو لأنه محرم على غيره التصرف فيه»<sup>٧</sup>. ورغم اتفاق الفقهاء على ضرورة الحرم للإحياء، إلا أنهم يختلفون في صلاحيته، وبالتالي في حصه الأرض المحيية. وحرم البئر من أشهر المسائل التي تعرض لها الفقهاء واختلفوا في تحديدها وذلك لاختلافهم في نوعية البئر وما حولها من أعيان تحتاجها البئر، فمنهم من قال بأنها أريمون ذراعاً، ومنهم من قال بأنها خمسون ذراعاً، وآخرون قالوا إنها ثلاثمائة ذراع. ولأن البئر عنصر محدد ومعروف مقارنة بالناصر الأخرى، فقد أبدى الفقهاء أرقاماً محددة لاستنادهم لأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة.<sup>٨</sup>

٥,٢٢



٥,٢٤



الشكل  
٥,٢٢



تريها صور هذه الصفحة أنطمة مختلفة للبناء، فالصورة ٥,٢٢ من سيدي طيبة بشمال أفريقية. لاحظ جدران الرجال في البناء، المحلات المطلّة على الطريق. والصورة ٥,٢٣ من الدحيمة بالسعودية، لاحظ تمديد البناء بالأوتاد الخشبية. والصورة ٥,٢٤ لأنطمة بطبقة فري شخمين جالسين في البناء. كما هو موضح بالرسم في الشكل ٥,٢.



٥,٢٢

أما بالنسبة للأحياء الأخرى فالأمر أقل تحديداً. فيقول أبو يعلى في حرم المساكن والمزارع، «فأما حرم ما أحياء (أي المحي) من الموات لسكنى أو زرع فهو معتبر بما لا تستغني عنه تلك الأرض من طريقها وفنائها ومجرى مائها شرباً ومغيضاً». «فمبارة» لا تستغني «من كلام أبو يعلى عبارة غير محددة وليست ذات كم معلوم كالأريسين ذراعاً. وقد تؤدي إلى الخلاف بين الفرق الساكنة. ويضيف الماوردي منتقداً رأي كل من أبي حنيفة وأبي يوسف القائل أن حرم أرض الزرع ما يمد منها ولم يبلغه ماؤها، وما انتهى إليه صوت المنادي من حدودها» «ولو كان لهذين القولين وجه ما اتصلت عمارتان ولا تلاسقت داران»<sup>٩</sup>. إلا أن أكثر التعاريف تؤدي، والله أعلم، إلى أن حرم الأرض هو ما لا تستغني عنه تلك الأرض من مرافق للوظيفة الحية من أجلها الأرض وقت الإحياء. لتضام المنفعة بناءً على الصنف. فيقول السيوطي في هذه المسألة «والبشر المحفورة في الموات حريمها الموضع الذي يقف فيه النازح وموضع الدواب ومتعدد البهيمة ومصب الماء والموضع الذي يجتمع فيه لسكنى المشاة والزرع من حوض ونحوه. والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج منه، وكل ذلك غير محدود وإنما هو بحسب الحاجة، كذا قاله الشافعي....»<sup>١٠</sup>.

ويجمع المذاهب على عدم جواز إحياء حرم الأرض أو تعدي الآخرين عليه. فهو تبع للأرض المحيية. ففي المجموع<sup>١١</sup> «وما يحتاج إليه مصلحة العامر من المرافق كحرم البشر وفناء الدار والطريق ومسيل الماء لا يجوز إحياءه لأنه تابع للعامر، فلا فلك بالإحياء، ولأن لو جوزنا إحياءها أبطلنا الملك في العامر على أهله....»<sup>١٢</sup>.

أي أن المرافق التي لا شئ منها لمحبي الموات كطرقهم وأبنية دورهم (فناء الدار هي المنطقة الملاصقة للدار في الطريق، الصور ٥,٢٢ إلى ٥,٢٤) وما شابه، لا يجوز للأخرين إحيائها إلا بموافقة أولئك المتمتعين بالحرم. وهنا لا بد من نشوء حوار بين السكان الموجودين في الموقع ومن سيأتي من يمدحهم بمن أرادوا الإحياء لتحديد نوعية هذه المرافق (الحرم) ومواقعها ومساحتها وخصائصها (الصور ٥,٢٥ إلى ٥,٢٤). أين هو الطريق مثلاً، وما هو الجاه، وما هي حدوده من الجانبين؟ ومن الذي يحق له المرور فيه ويحق له منع الآخرين من



٥, ٢٦



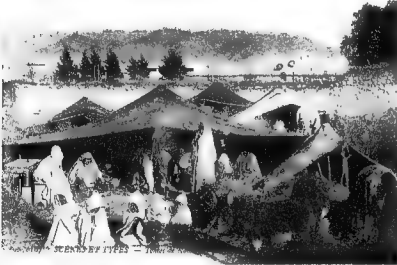
٥, ٢٥



٥, ٢٧



٥, ٢٨



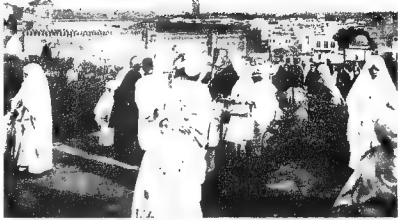
ترينا هذه الصور أحد أهم مراحل الاستيطان الأولى. فهذه العملية تتطلب الكثير من المشاورة والحوار والاتفاق بين المستوطنين من اختيار الموقع وتحديد الحدود كما هو موضح مثلاً في التخييم من شمال أفريقيا (الصور الكبيرة الثلاث، ٥, ٢٦ و ٥, ٢٨ و ٥, ٢٩). والصورتان ٥, ٢٥ من سرداية ببلاد ميزاب بالجزائر و ٥, ٢٧ من الدار البيضاء بالمغرب فتريتا ساحتين استوطنت فيهما الراحلات. وهذه العملية تراكمية في اتخاذ قراراتها. فعلى الذين يأتون متأخرين احترام حدود الأمكنة التي حازها من سبقهم، وهذا يشبه الإحياء من حيث تراكم القرارات إلا أنه مؤقت ولا يدوم كالإحياء.

٥, ٢٩



٥,٢٠

إن من أهم المرافق التي لا غنى عنها لأي عتار طريقه، فالطريق كانت تعتبر حرمًا للأراضي المحيطة التي لا يجوز إحيائها إلا بوافقة أولئك الساكنين الذين سبقوا من أراد الإحياء. فعلى في الصور أمثلة للطريق كحرم. فالصورة ٥,٢٠ من الرباط ترمينا طريقا مسلوكا، وبذلك لا يجوز إحياءه لأنه حرم لكل أولئك المارين فيه. والصورتان ٥,٢١ و ٥,٢٢ من الكاف بشونس و ٥,٢٢ من خارج مكناش بالمغرب ترمينا الفكرة نفسها. لاحظ أن الطريق في الصورة ٥,٢٢ من فتيق جنوب شرقي المغرب محدد بالحجارة من الجانبين ويتسبب لأنه وضع احتراماً للطريق المارة وفي الوقت ذاته لتهيئ حاجات السكان. فالطريق يلف حول الحلة التي على يسار الصورة. وفي الصورة الأخيرة (٥,٢٤) من القنطرة بالمجوزات نرى طريقاً لم يحي بعد من الجانب الأيمن فإذا أرد شخص ما إحياء الأرض المجاورة ف عليه أن يحترم الطريق، ولكن ما هي حدود الطريق بالضبط، ومن يقرر ذلك؟ الإجابة تأتي التوافق في الفصل السابع.



٥,٢٢



٥,٢٢



٥,٢١



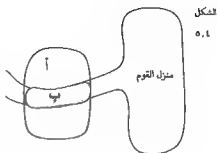
٥,٢٤

EL-KANTARA - Le Village Rouge



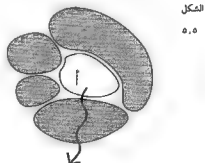
Old Route, Photo, Albert

البناء عليه لأنها حرم لأرضه؟ وهذا واضح من الكثير من النوازل حول هذه المسألة. فقد غرس رجل في أرض (الأرض أ في الشكل ٤، ٥) ودعى أنه يملكها، وكان تقوم منزل خلف هذه الأرض، وكانوا يسكنون فيها طريقاً (ب)، فهاهم الفارس عن السلوك فيها. فقاموا عليه وقالوا لا تقطع طريقنا. فأذكر أن تكون لهم في الأرض المغروسة طريق. فتنازعوا إلى الحاكم. فأتى أهل المنزل يشهد بأنها طريق يسلكها الناس منذ عشرين سنة، وأتى الذي الطريق في أرضه ببيتة تشهد أنها طريق محدثة. فسل سحنون (ت ٢٤٠) أي البيتين أحق بالقبول؟ فأجاب سحنون: «هذا كثير بين الهنائل ويختصم الناس في الأرض، وربما قطعها الحرث حتى ربما كانت القرية من غير طريق. وإنما تساهل الناس في أرضهم لبعدهم عن ذلك. فإذا ثبت أن هذا الطريق ملك لصاحب الأرض وأنها محدثة فليست بلازمة لصاحب الأرض، إلا أن تكون طريق البادية التي في أرضه من غير وجه، ويطول ذلك ويقطع حرمة الزرع في ابتدائها وطول زمانها الخمسين والستين سنة، فإن كان كذلك فلا حجة لصاحب الأرض. وإنما طريق الحاضرة فليست بحجة على صاحب الأرض إذا ثبت ذلك كما وصفت لك»<sup>١٢</sup>. وبهنا في هذه النازلة حركية البيئة التي أدت إلى الحل، فالاختلاف بين الفريقين ثم اتفاهما أو فرض الطريق عليهما وقبولهما به أدى إلى الحل العمراي، وهذا الحل ليس تخطيطاً مسبقاً من سلطة مركزية، ولكنه حل نتج عن خلاف بين الفرق المستوطنة بعد تصرفهما.



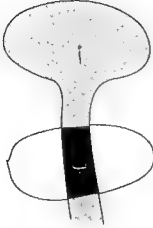
وهذه النظرة اللامركزية تتأكد من استخدام الفقهاء لعبارة مثل «نقل» أو «رفع» أو «تحويل» الطريق في وصف النوازل دلالة على أن موضع الطريق ومواسفاته حددتها الحركية بين الفرق المستوطنة. ففي نازلة سأل أصحاب الإمام مالك عن أرضين متلاصقتين ولقوم بينهما طريق. وقد غرست في إحدى الطريقين غرس، ومرورهم يشر بها. فأريد تحويل الطريق إلى أرض أخرى وليس على أهل الطريق ضرر. «قال (مالك)، لا أرى ذلك إلا بإذنهم. فقبل له، إن وقفها مقدار الذراع؟ فقال: إن كان قدر عظم الذراع ولا مضرة عليهم في ذلك فلا بأس، وإن كان غير ذلك فلا...»<sup>١٣</sup>. أي أن الفرق المستوطنة حددت الطريق وما شابهه من مراقب لا شيء عنها لأي أرض محيطة.

والآن قد تتضح الصورة أكثر. فإضافة تعريف الحرم إلى القواعد المشروعة سابقاً للإحياء (وهي الاحتجار والإهمال واستعمار المجهودات وإذن الإمام وتقديم الفرد لمصلحته على الآخرين)، توضح الحاجة إلى حقوق الارتفاق في البيئة العمرانية. فلا غرابة إذاً من اهتمام الشريعة بحقوق الارتفاق. فقد كان السكان يهدون ويقيمون ويستأجرون حق المرور والمجرى والمسيل وما شابه من حقوق لأنهم هم الذين قرروا مواضع تلك الحقوق ومساحتها. وبهذا دُعيت المنطقة المشتركة في المسؤولية (بين القاريين الخادم والمخدوم) إلى النماذج الإذاعية المختلفة بناءً على الأسبقية في الإحياء بين الفرق المتجاورة. فكما وضعنا في الفصل الثاني، يوضع المجرى أو المجرى أو المسيل في الإذاعية الترخيصي عندما يسبق الفريق المالك المسيطر الفريق المستخدم في الإحياء، وبهذا يكون على الفريق المستخدم أن يحصل على حق الارتفاق من الفريق المالك المسيطر إما بالإهداء أو بإحدى طرق المفاوضات. فقد يحيي عدة أفراد أراضي متجاورة وتبقى رقعة أرض متوسطة دون إحياء (الرقعة أ في الشكل ٥، ٥)، ثم يأتي رجل ويحيي هذه الرقعة، وبهذا يضطر لطلب حق الارتفاق من جيرانه، وهذا هو الغالب في البيئة.<sup>١٤</sup>



الشكل

٥٠٦

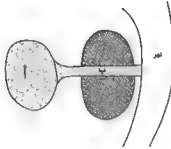


أما إذا حدث العكس، وهو أن الفريق المستخدم للمنطقة المشتركة كان أسبق للإحيا، فإن المنطقة المشتركة توضع في الإذعاني الحيازي، وهذا نادراً ما يحدث. فإذا أحيا رجل أرضاً (الأرض أ في الشكل ٥٠٦)، وللأرض طريق إلى القرية، ثم أتى فريق ثان وأحيا الأرض التي بها الطريق (ب)، أي أن الفريق الثاني أحيا حرم الأرض الأولى، فلابد للفريق الثاني من أخذ موافقة الفريق الأول. وبهذا يكون الفريق المستخدم هو المسيطر، وتوضع المنطقة المشتركة في الإذعاني الحيازي. إلا أن هذه ليست قاعدة. فقد يقوم الفريق الثاني بشراء تلك المنطقة المشتركة ويصبح هو الفريق المالك المسيطر ويشاركه الفريق الأول في الاستخدام، وبهذا تعود المنطقة المشتركة في المسؤولية إلى الإذعاني الترخيسي.<sup>١٥</sup>

وهناك احتمال ثالث يشبه الارتفاق، ولا أعتقد أنه ارتفاق، إنما هو تداخل بين أملاك الفرق المتجاورة، ويحدث عندما يحيا فريق أرضاً بالقرب من نهر مغللاً (الأرض أ في الشكل ٥٠٧) ويحضر مجرى من النهر إلى أرضه التي تبعد عن النهر، ثم يأتي آخر ويحيا الأرض التي يمر بها المجرى (ب) دون المساس بالمجرى لأن الفريق الأول هو المالك له، أي دون المساس بحرم الأرض الأولى المحياة. وبهذا يكون المجرى في الإذعاني المتحد لأن الفريق الأول هو الذي يملكه ويسيطر ويستخدم ذلك المجرى، والذي حدث هو مرور المجرى خلال الأرض الثانية.<sup>١٦</sup> ولكن مع الزمن، ولأن الفريق الثاني قد يقود مهمناً بحكم موقعه الخارجي على الأول (خاصية الاحتوائية)، فقد يؤول المجرى إلى الإذعاني الحيازي ثم الترخيسي في الأجيال المتأخرة. أي أن الاحتمالات الثلاثة قد تنتهي للإذعاني الترخيسي. وهنا تظهر حكمة الشريعة بدفع هذه الأعيان (المنطقة المشتركة في المسؤولية بين القارين الخادم والمخدوم) إلى الإذعاني الترخيسي المتميز بالاتفاق بين الطرفين وإزالة الهممة، وهذا في صالح المين كما ذكرنا.<sup>١٧</sup>

الشكل

٥٠٧



قد يخطر للقارئ أن الصلاحية المصطاة للفريق المستولنة لاستحداث حقوق الارتفاق وتحديد مواقع الطرق أدت إلى التشاح بينهم! وهذا غير صحيح، فهذا لم يحدث. فالذين قرروا مواقع الطرق من السكان لابد وأن يكونوا أقرباء أو أفراد قبيلة أو حتى جيران على الأقل. ومتى أدخلنا حث الشريعة في معاملة القريب والجار وما إلى ذلك من عوامل اجتماعية إلى المصادلة، نستنتج أن حقوق الارتفاق وحرم الأرض نتجت من اتفاق الفرق الساكنة وليس بالضرورة من اختلافها. والذي حدث، والله أعلم، هو أن هذه الاتفاقات، وهي الأكثر، لم تدون لأنها لم تصل إلى القضاء، بعكس الاختلافات التي دوت، وهي الأقل، لموصولها للقضاء وطلب الحكم والفتوى فيها. فالذين حددوا حق المرور والحرم هم الساكنون، أي الفرق المستخدمة والمسيطرة والمالكة للموقع، أي الفرق المستولنة، وهو أساس التواجد المستقل.

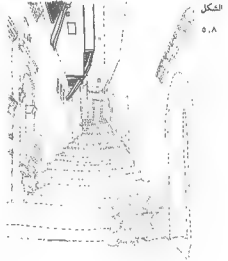
والذي يدعم النتيجة السابقة حديث في الصحيحين رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع».<sup>١٨</sup> وقد روي هذا الحديث بألفاظ كثيرة مشيرة إلى تقرير السكان بأنفسهم لموقع الطريق وعرضه لوجود لفظ «إذا» أو «إن» في الروايات، فمن هذه الروايات مغللاً «إن اختلفتم في سكة فاجعلوها سبعة أذرع ثم ابنوا».<sup>١٩</sup> «إذا تدارأ القوم في طريق فلتجعل سبعة أذرع».<sup>٢٠</sup> وقد كانت السبعة أذرع تسمى الميئة، وهي الرجة تكون بين الطريق ثم يريد أهلها البنيان فترك منها للطريق سبعة أذرع،

فهي ما بقي من الإحياء، ولا يصح إحيائها، ففي صحيح البخاري أن أبا هريرة قال: «قضى النبي صلى الله عليه وسلم إذا تشاجروا في الطريق الميتاء بسبعة أذرع».<sup>٢١</sup>

وتعريفات «الميتاء» تدل على أنها الطريق العامر الكثيرة السلوك والتي تؤتي من كل مكان. ففي ذيل الأوطار: «والميتاء أعظم الطرق وهي التي يكثُر مرور الناس فيها». وفي اللسان: «والميتاء الطريق العامر ومجتمع الطرق أيضاً ميتاء ومبداء... وطريق ميتاء عامر، هكذا رواه ثعلب بهمز الياء من ميتاء، وهو مفعل من آتيت أي يأتيه الناس».<sup>٢٢</sup> فإذا حدد السكان عرض الطريق الكثيرة السلوك (الميتاء)، فما بالك بالطريق التي هي في الضواحي من المدن والقرى القليلة السلوك، فهذا بالتأكيد من تحديد ساكنيه. أما بالنسبة لموضع الطريق فهو أيضاً من تحديد ساكنيه. فيقول أبو يعلى الخنيلي: «إذا كان الطريق قد سلكه الناس وصير طريقاً فليس لأحد أن يأخذ منه قليلاً ولا كثيراً».<sup>٢٣</sup> أي أن مرور الناس مع الزمن حدد موضع الطريق (الحرم) ثم ظهر عرضه بالبناء.

من هذا نخلص إلى أن ملكيات الأفراد الخاصة مثل المنازل صاغت الملكيات العامة كالطرق. وهذا الاستنتاج واضح من تعامل الفقهاء مع الحكم على جواز إخراج الرواشن والأجنحة على الطريق. فهناك قاعدة فقهاء وهي جواز إخراج الرواشن والأجنحة على الطريق، لأن الأجنحة التي في الطريق هي «بقية الموات الذي كان قابلاً للإحياء»، فمُنِعَ الإحياء في الطريق لضرورة السلوك، ولم يمنع في الهواء، فيبقى الهواء على حاله مباحاً (كما هو موضع بالصورة ٥،٣٥ والرسم أو الشكل ٥،٨ من مدينة الجزائر).<sup>٢٤</sup>

وإخلاصة هي أن المسالك التي استخدمها السكان ذهاباً وإياباً لقضاء حاجاتهم، كالذهاب إلى السوق أو المسجد وما شابه، ونقاط التقائهم كالساحات، ومناطق لعب أطفالهم كالرحاب، كل هذا أثر في تحديد المعالم الأساسية للمناطق العامة كمواقفها واتجاهاتها (الصور ٥،٣٦ إلى ٥،٤٢). أي أن الطريق هو ما زاد من إعمار الناس للأرض. وبهذا فإن ما قررته الفرق المستوطنة شكلت شبكات الطرق بالمدينة التقليدية. ومن البدهي، فإن كل قرار يتخذه



٥،٣٦ 5 — TAZA (Merse) — Panorama vu du Camp Girardot — L.L.



الصورة ٥،٣٦ من تازة بالمغرب تربة آثار سير السكان على سفح الجبل، فهذه المسالك هي الحرم التي لا يجوز إحيائها إلا بإذن المازن فيها.

الشكل

٥,٩



٥,١٠ - FET - Rab Fatah

٥,٢٧



الشكل

٥,١٠

٥,٢٨

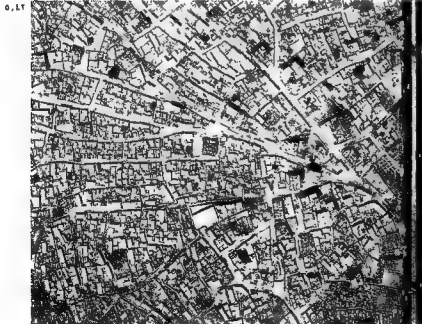


٥,١٠

٥,٢٩



الفريق المستوطن هو استجابة لعوامل ومعطيات ومتطلبات كثيرة ومتداخلة لا يعلمها إلا الفريق المستوطن نفسه، كجغرافية الموقع والعلاقات الاجتماعية مع الفرق المجاورة ومصادر المياه وتوفر مواد البناء واتجاه الرياح وما شابه. ومن أهم هذه العوامل القيود constraints التي تواجه الفريق المحلي (والمقصود بالقيود في هذا الكتاب الأمور التي تقيد الفريق الفاعل ويضطر للتعامل معها واحتراسها رغماً عنه). فإذا وُجد نهر بجانب الموقع مثلاً، فعلى الفريق المحلي التعامل مع النهر رغماً عنه لأن وجود النهر يقيد تصرفات الفريق. ومن أهم القيود التي يواجهها محي الأرض احترام حقوق وحرمة من سبقه في الإحياء، كطريقهم ومسبل مائهم. أي أن الفريق المحلي يُجبر للخضوع والتعامل مع القرارات التي اتخذتها الفرق المحلية السابقة له كقيود. وهذا معناه أن الإحياء يؤدي إلى تراكم القرارات، فكل قرار يتخذه محي الأرض بحرية عند إحياءه يعتبر قيداً على الفرق المحلية القادمة. ولعل المثل القادم في الشكل ٥، ١١ يوضح المقصود بالقيود وتراكم القرارات، ويخلص جزءاً من حركية النمو العمراني في البيئة التقليدية.



إن صور هاتين الصفتين أمثلة لتعدد المصالح الأساسية للفرق. ففرق في الصورة ٥، ٣٧ في الصفحة المقابلة من فاس بالمغرب آثار السير على الأرض (أنظر الشكل ٥، ٩) التي تتأثر في الإحياء، فيتميز إحياء هذه المسالك مستقبلاً. وفي الصورة ٥، ٣٨ من تونس ترى ظهور بعض الحياض ولكن باحترام طريق المارة كما هو موضح بالشكل ٥، ١٠. والصورة ٥، ٣٩ من المدينة بالمغرب ترونا إحياء، التمس للمنازل والدكاكين الملاصقة لسور المدينة والطريق المؤدي إلى بوابة المدينة، فحق للمارة في هذا الطريق الاعتراض حتى من يحاول إحياء جزء منه، وبهذه الحواجز والاتصالات بين الفرق الساكنة يظهر الطريق تدريجياً. والصورة ٥، ٤٠ من نصية تادله بالمغرب ترونا ظهور بعض المباني خارج السور. أما صورتان الجزائر في هذه الصفحتين فهما كمثال المكرمة ومن البيئة الماصرة ولكن دون اتباع قوانين البلدية بل عن طريق الإحياء، في الدالاب، والصورتان من مناطق جبالية. فالطريق في الصورة ٥، ٤١ بين جبالين وتتفرع منه بعض الطرق. وأكثر الطرق في الصورة ٥، ٤٢ تتفرع من مدخل المنطقة في الجهة اليمنى. أي أن التفرعات الصغيرة التي اتخذها السكان تراكمت وأدت إلى القرار الأكبر وهو تشكيل الطرق (الصورتان من وزارة البترول والوقود للمدينة بالسعودية من طريق مركز الوثائق بكلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك فيصل).

لتفترض مثلاً أن هناك مصدراً للماء (م) وبعض الجبال المحيطة كقيود في طريق من أراد الإحياء. ففي المرحلة الأولى من عمر البيعة ستبنى عدة منازل (والشار إليها بمرمات في الشكل ٥، ١١) يتلافي سفوح الجبال لصعوبة البناء عليها، وبحيث يكون لكل منزل حرم كالطريق (والشار إليها بنقط في الشكل) إلى مصدر الماء. والأرقام في المنازل تدل على الأسبقية في الإحياء. ففرق المنازل المرقمة بـ «١» سبقت فرق المنازل المرقمة بـ «٢» في الإحياء، وفرق المنازل المرقمة بـ «٢» سبقت فرق المنازل المرقمة بـ «٣» في الإحياء، وهكذا. وبهذا فإن مواقع المنازل والطرق في المرحلة الأولى من عمر البيعة ستكون قديماً لمن أراد الإحياء مستقبلاً في المرحلة الثانية، وهكذا في المرحلة الثالثة، فعلى سبيل المثال، على الفريق «٥ أ» في المرحلة الثانية أن يأخذ موافقة الفريقين «٢ و ٤» لأنه سيبدأ طريقهما بإحيائه، فعليه أن يعرضهما. وهناك احتمال آخر وهو أن لا يمتنع الفريقان «٢ و ٤» على إحياء الفريق «٥ أ» لصلة الرحم بينهم أو حسن الجوار. فقد لا تقع الخلافات ابتداءً. وعلى الفريق «٨ ب» في المرحلة الثالثة أن يحصل على حق المرور خلال منزل الفريق «٣» لتقصير مسافة سيره إلى مصدر الماء. أي عليه أن يتعامل مع ما قرره الفريق «٣» كقيد. وهذا ينطبق أيضاً على الفريق «٧ ج». أما الفريق «٨ أ» في المرحلة الثالثة فعليه أن يعطي حق المرور للفريق «٢» رهضاً عنه لأن الفريق «٢» سبقه في الإحياء، فعليه التعامل مع هذا القيد. وبهذا فالتقرارات الصغيرة التي اتخذها الأفراد تراكمت عبر الزمن وصاغت البيعة. في هذا المثال المبسط، لم نركز إلا على مصدر الماء والجبال المحيطة كقيود، ولكن الواقع اعقد من هذا بكثير، فمناطق الجذب كمصادر الماء كثيرة جداً، والقيود أيضاً كثيرة جداً كالحصول على مواد البناء والموارد الاقتصادية والعلاقات مع الجيران ومتطلبات المناخ وطبيعة الأرض البنائية. وعلى المحي أن يتعامل مع هذه القيود والمحيطات ويتخذ قراراته بعد وزنها ومن خلال الاتفاقات مع الجيران وثقت مظلة الأعراف. فقد يجتمع الجيران في الموقع لمناقشة السماح لغريب أو قريب بالبناء في ساحة جهيم (الصورتان ٥، ٤٢ و ٥، ٤٤). وللوصول لهذا القرار لابد وأن يفكروا في أمور كثيرة منها: أين سيلعب الأطفال إذا ما تم البناء على جزء من الساحة؟ ماذا سيحدث لتيار الهوائي البارد إذا أنقل بمرءة هل سيزداد ازدحام الطريق بمروره؟ إلى أين سيسيل ماء الدار المحددة؟ وما إلى ذلك من أسئلة تحس مصالحهم، أي مصالح الفرق المستوطنة التي شكلت البيعة من خلال الاتفاقات. وهكذا تتطور الأعراف وتضاع البيعة. أي أن الشريعة وثقت بالفريق المستوطن وألقت عليه مسؤولية اتخاذ القرار المناسب لنفسه دون تدخل خارجي. باختصار نقول أن مبادئ نحو رقة العامر أدت إلى بيعة تتراكم فيها التقرارات، وتراكم التقرارات يعني أن الفريق المستوطن هو المقرر، وهذا هو التواجد المستقل.

دري في الصورة ٥، ٤٢ مسجداً من بنوت، تونس، ودرى في الصورة ٥، ٤٤ قرية البية في مدينة تونس، وكلا الميادين وكلهما أصفاً للساحة بعد المائي الجاورة.

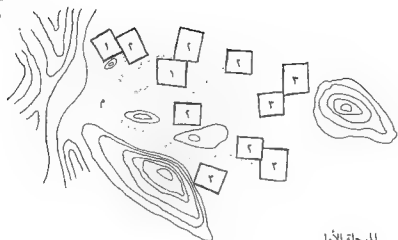


٥، ٤٢  
٥، ٤٤

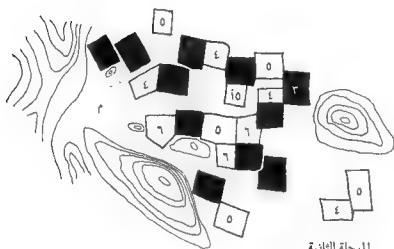


الشكل

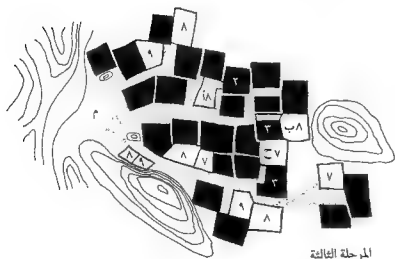
٥، ١١



المرحلة الأولى



المرحلة الثانية



المرحلة الثالثة

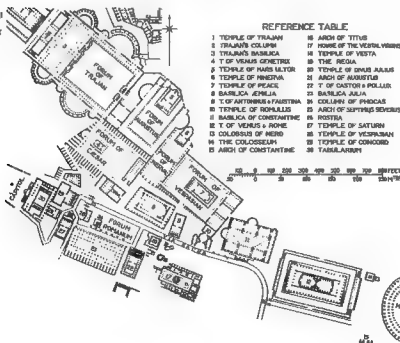
## تَكُونُ المدن

نجدنا عن نمو العامر، ولكن ماذا عن النواة نفسها، أي المدينة، فكيف بدأت؟ لقد مرت المدن الإسلامية بطروفي مختلفة في التكوين من حيث حركية البيئة. فمنها ما هو مركزي للغاية كما حدث في بغداد، إذ أن الدولة سيطرت على تخطيطها وبنائها، ومنها ما هو لامركزي تماماً، كمدينة مشهد، إذ أن المدينة نمت وتكونت من تصرفات الأفراد. ويقتصر المستشرق جرونوبوم von Grunebaum تقسيم المدن الإسلامية من حيث التكوين إلى مجموعتين هما، مجموعة المدن التلقائية أو عفوية أو العشوائية spontaneous، ومجموعة المدن المبتدعة created أو المخططة. فمجموعة المدن التلقائية هي النمط السائد في العالم الإسلامي، وقد نمت هذه المدن من غير تخطيط الدولة أو تدخلها ولكن من تلقاء نفسها، ومن هنا أتت التسمية «التلقائية». أما المدن المخططة فقد قسّمت إلى عدة أنواع: النوع الأول هو العواصم المستحدثة، كمدينة بغداد عاصمة العباسيين، ومدينة فاس عاصمة الأدارسة. أما النوع الثاني فهو مدن الأمراء، وهي المدن التي نشأت عندما يقرر حاكم ما الرحيل من عاصمته إلى عاصمة جديدة، كما حدث في مدينة سر من رأى أو سامراء في العراق بعد أن قرر الخليفة المتصم (٢١٨-٢٣٧) الرحيل إليها، ولم يبالوا على بعد سبعين ميلاً شمالي مدينة بغداد. ومدينة رقادة التي بناها الأغالب على بعد ستة أميال من مدينة القيروان بتونس، والنوع الثالث هو الأربطة على الشفور الإسلامية كمدينة الرباط بالمغرب، والنوع الرابع والأخير هو الأمصار، وهناك تسمية هذا النوع بالمدن العسكرية، وهي المدن التي أنشأها المسلمون الأوائل بعد فتحاتهم مباشرة كالكوفة والبصرة في العراق والفسطاط بمصر والقيروان بتونس.<sup>٢٥</sup> أما المدن المنشأة أصلاً قبل الإسلام والتي فتحها المسلمون كدمشق، فتعتبر تلقائية برغم التخطيط المبني لمن بنوها من غير المسلمين، وذلك لأن المسلمين غيروا المدينة المخططة لتشبه المدن العشوائية أو التلقائية كما سنرى. ولم أحاول هنا تغيير كلمة «تلقائية» أو «عشوائية» spontaneous برغم كراهيتي لها، فهي تشير إلى الفوضائية والفوضى وعدم الانضباط والانضباط من قبل الساكنين. وأرجو منك أغني القارئ أن تقبل هذه الترجمة مؤقتاً حتى تتضح الصورة أكثر في الفصول القادمة.

إن تكون المدن الإسلامية مؤشر جيد لسوء الفهم لدى الكثير من الدارسين المسلمين والمستشرقين للبيئة العمرانية الإسلامية وذلك لإهمالهم موضوع المسؤولية. فلقد توصل الكثير من المستشرقين إلى نتائج ضلعة. فالفهم الخاطئ للمعنى الدقيق للتعلم «خط» مثلاً على أنه رسم أو علم «simply marked out» جعلت المستشرق كريسويل Creswell المعروف في دراسة المدن والعمران الإسلامية يستنتج أن البصرة والكوفة والفسطاط ما هي إلا مدن متبيرة «بأزلة فوضوية متبيرة ومجازات سما» (متداخلة) مع خيام وأكوخ بينها أراض ضائعة. ففي الكوفة يحتاج الزائر إلى مرشد عندما يزور المحي الآخر (حتى لا يضيع) ...<sup>٢٦</sup>

وما هذه الانتقادات إلا انعكاس مباشر لمقارئة هؤلاء الباحثين للمدن الإسلامية بالمدن الإغريقية والرومانية. وذلك لأن السلطات المركزية هي التي خطت المدن الإغريقية والرومانية (الشكل ١٢، ٥)، فقد اصترحت هذه المدن مدناً مثالية أو منظمة أو مرتبة لاستقامة شوارعها

يوضح الشكل مستطاً أقيماً لوسط مدينة روما بإيطاليا  
 Forum Romanum أيام الدولة الرومانية كفضاء  
 لتخطيط السلطة الحركية. لاحظ التناغم الهندسي رغم أن  
 المواقع مشحونة منتظم هندسياً لإحالة التناغم به (المصدر:  
 Fletcher, B., A History of Architecture,  
 University of London, ١٩٧٥ ص ٦٧٢).



الشكل  
٥، ١٢

هذا الرسم هو مخطط الفراضي لمخيل لمناهج الكوفة وقطاعها من وضع الدكتور كاظم الجبائي. لاحظ تداخل الطرق وترسيم الساحات التي تتوسط للقطاع ذات المساحات المتشابهة موحية بذلك بمرجود نوع من التخطيط قامت بها جهة خارجية عن الفرق المستوطنة.

إن هذا الانتقاد الشديد من المستشرقين بعشوائية المدن الإسلامية دفع الباحثين الفوريين من المسلمين إلى محاولة إثبات النقيض، وهو أن المدن الإسلامية مدن منظمة ومخططة وبالتالي فهي بيئات ناجحة. ولكن للأسف، وكزلاتهم المستشرقين، كانت البيئة التي تخطيطها السلطة المركزية أو من يئوب عنها في نظريهم هي البيئة الناجحة؛ أي أن قرارات تشكيل وبناء المدينة الإسلامية نبعث بعد تفكير وتنفيذ من السلطة المركزية ومن يمثلها، وليس من السكان أنفسهم أو الفرق المستوطنة، وذلك لاقتناع هؤلاء الفوريين أن البيئة الناجحة من تراكم قرارات السكان دون تدخلات خارجية ستكون بيئة عشوائية لا محالة. أي أن الفكر الغربي حرف لنا معايير المدينة الناجحة من منظاره هو، ثم أتينا نحن المسلمون لنثبت لهم أن بيئتنا الإسلامية ناجحة. ياله من جحر ضب! وبهذا ذهب جهد الفوريين من العلماء المسلمين إلى تجميع كل صغيرة وكبيرة من أدلة لإثبات أن المدن الإسلامية مخططة وذلك يلي أحناق النصوص وتحميلها معاني أبعد من مضمونها. وستتمكن أي قارئ من ملاحظة الخطأ الذي وقع فيه أولئك الباحثون بمراجعة أدلتهم. ولا حاجة إلى التجريح هنا؛ فالكتب كثيرة في هذا المجال، ولقد سمعنا الكثير عن حكمة وفطنة المسلمين الأوائل في تخطيط المدن! ولكن لابد من ذكر بحث واحد على الأقل لتوضيح المسألة، مع اعتذاري الشديد للباحث ولجهوده الجيد. فلو كنت مكانه زمنياً لقمّت بنفس بحسه ولربما توصلت لنفس نتائج. ولكن فقط لأنني أثبت من بعده تمكنت من قولتي هذا، وذلك لأنني وقفت على ما توصل إليه هو وغيره من الباحثين، وسيأتي بإذن تعالى من بعدي من يصحح لي؛ وهكذا تطور العلوم. لقد حاول الدكتور الجبائي في بحسه القيم من تخطيط مدينة الكوفة أن يثبت أن الكوفة قد خططت، فالنتيجة النهائية، وكما هو ظاهر بالشكل ٥، ١٢، تبين أن المناهج والطرق مستقيمة ومتعامدة، وأن القطاع التي أطلعت للقبائل متقاربة في المساحات مع وجود مركز للمدينة يحوي الوظائف المدنية كالمسجد ودار الإمارة وما إلى ذلك من تقصيلات توجي بتخطيط مسبق للمدينة. وسنرى بأن هذا ليس هو الحال، فليس بالضرورة أن تكون البيئة مخططة لتكون بيئة ناجحة.<sup>٢٩</sup>

إن دراسة جميع المدن الإسلامية أمر مضم ومستهلك لوقت موضوعنا الحالي؛ كما أن دراستها بناء على التقسيم السابق الذي اقترحه للمستشرق جرونويوم أمر ممكن، ولكن قد يكون مملاً بالنسبة لموضوع المسؤولية. فكيف العمل؟ لابد من وسيلة لاختصار الطريق. فلقد انتهت اللامركزية إلى بيئة ذات أعيان في الإذعائي المتحد كما رأينا في الفصل الثاني، وإذا تقلبنا هذه النتيجة، فمن المنطق أن نهتم بدراسة المدن المخططة أكثر من اهتمامنا بالمدن التقائية، وذلك لأن المدن المخططة أكثر مركزية من غيرها، فإذا كان تواجد الأعيان في المدن المخططة تواجداً مستقلاً، فمن المنطقي أن يكون تواجد الأعيان في المدن التقائية تواجداً مستقلاً أيضاً. وبهذا نختصر الطريق.<sup>٣٠</sup> فهوذاً عن دراسة كل مدينة إسلامية مخططة بالتفصيل، أقتراح التركيز أولاً على حركية البيئة خصوصاً مثل دراسة المصطلحات المستخدمة في بناء المدن، ثم بعد ذلك نركز على مدينتي الكوفة وبغداد، لتمييزهما لمدينتي قبل أنهما مخططين ولكن بدرجتين مختلفتين من المركزية؛ فيبغداد أكثر مركزية في التخطيط والبناء من الكوفة.

## المصطلحات

سرعان ما يتضح لباحث المدينة الإسلامية أن الفرق بين معنى كل من اُخْطَ وأُفْعِلَ واحتجر وأحيا هي المفاتيح لحركية البيئة في تكوين المدن. وكما هو معروف للتاطنين بالعربية، فهناك الكثير من الكلمات المشتقة التي تختلف في معانيها عن الكلمة الأصلية المُشْتَقُّ منها الاسم أو الفعل. ورغم تشابه الألفاظ، إلا أن المعنى الدقيق للكلمة المشتقة يتضح من سياق الجملة. ولوضوح المعنى في أذهان أولئك المستخدمين لها في الماضي لم يكتفوا إلى تدوين اختلافها الدقيق في المعنى عن الكلمات الأخرى المشابهة. ومع الزمن تغير المقصود بالكلمة المشتقة لتغير أحوال الاستخدام. وللوقوف على المعنى الصحيح للكلمة المشتقة رجع العلماء المتأخرون إلى أصل الكلمة. وهنا حدث الخطأ، كالذي حدث في الكلمات المشتقة من «خط» كالفعل خَطَّ والاسم خِطَّة. ولضرب مثل واحد، يقول المستشرق جِست أو جِست Guest «الظاهر هو أن خِطَّة تعني فكرة التعلِيم (أي وضع علامات أو رسم على الأرض marking out) بخطوط. ومعناها العام هي الأرض المسكونة للمرة الأولى أو المعسكر أو المُحْتَجِز. لذلك فهي (تعني) موقع من أي نوع»<sup>٢١</sup>. من الواضح بأن هذا التصريف يخلط الاسم خِطَّة وهو الموقع بالفعل الماضي خَطَّ. فما الفرق بينهما؟ إن ضياع المستشرقين في هذه المسألة ليس أمراً مستغرباً، فلا توجد كلمة في الإنجليزية تقابل في المعنى الاسم خِطَّة ولا الفعل خَطَّ، وأقرب كلمة إنجليزية للاسم خِطَّة هي كلمة territory مع اختلاف في الحركية.

للاوصول للمعنى الصحيح سأمر على الاستخدامات المختلفة للمؤرخين لمشتقات الكلمة مؤملاً بذلك أن يُلَقَى كل استخدام الضوء. بزاوية مختلفة لتوضيح المعنى، إن كلمة خِطَّة هي الأصل لمجموعتين من المشتقات التي تتعلق بالبيئة، هما الفعل الماضي خَطَّ ومشتقاته كاختلطوا وخطوا وخطا وهو القيام بمعمل ما، والاسم خِطَّة ومشتقاتها كخطتهم وخطته، وهو الموقع الذي وقع عليه العمل أو الفعل. ففي لسان العرب لابن منظور، «الخطُّ: الطريقة المستطيلة في الشيء... والخط الطريق... والتخطيط التسطير...» ويقال: فلان يخطُّ في الأرض إذا كان يفكر في أمره ويديره...» قد نستنتج من هذه التعريفات أن فريقاً ما يخطُّ خطوطاً قد تكون مستقيمة، أو أنه يرسم أشياء مستطيلة ولكن بنوع من التفكير والتعبير لنفسه. ولكن المهم هو السيطرة المتعملة في استخدام ابن منظور لكل من «احتاز» و «جدار» و «حظر» في تعريفه التالي للخطَّة إذ يقول: «والخطُّ والخطَّة: الأرض تنزل من غير أن ينزلها نازل قبل ذلك. وقد خُطِلَا لنفسه خطأ واختلطَا؛ وهو أن يُعَلَّم عليها علامة بالخط يُعلم أنه قد اختلطَا لبيئتهما داراً، ومنه خطُّ الكوفة والبصرة. واختطَّ فلان خطَّة إذا تحجَّر موضعاً وخط عليه بجرم، وجمعا الخطوط. وكل ما حظوته، فقد خطَّطت عليه. والخطَّة، بالكسر، الأرض. والدار يخطُّها الرجل في أرض غير مملوكة ليحتجرها ويبيئ فيها، وذلك إذا أُضِنَ السلطان لجماعة من المسلمين أن يخطُّوا الدور في موضع يعينه ويتخذوا فيه مساكن لهم كما فعلوا بالكوفة والبصرة»<sup>٢٢</sup>. «بغداد»<sup>٢٣</sup>. من الواضح من هذا التعريف، وبالذات من استخدام لفظ «حظوته»، أنه يعني السيطرة. فحظر بمعنى الحجر في اللغة، وهو خلاف الإباحة، والمحظور هو المحرم، وكل ما حال بينك وبين شيء، فقد حظره عليك... ومن هنا تأتي كلمة حظيرة، وهي المكان الذي توضع فيه الأنعام تحت تصرف الفريق المستخدم للمكان.<sup>٢٤</sup> فهذه التعريفات السابقة لابن منظور

تتفرع أفكاراً متعددة من أهمها أن الفريق الفاعل أو المتصرف أو الباني هو الفريق المتمتع بحق السيطرة. فقد حكى «ابن بري عن ابن دريد أنه يقال خطُ للمكان الذي يَحْتَمِلُهُ نفسه»<sup>٢٤</sup> كما تشير هذه التعاريف إلى أن التسليم على الأرض ليس مجرد خط، فقد يكون التسليم بالحائط، والذي يقوم بهذا التسليم في الغالب هو الفريق الذي سيخضع الموقع، وبالتأكيد هو الفريق الذي يعود إليه ضمير في الفعل المشتق من خطط.

والفائدة الأهم من تعريف ابن منظور لكلمة خطة هي أن عملية البناء تنتج القرارات المتعلقة بفعل الاختطاط مباشرة. فيقول الجوهري: «والخطة بكسر الخاء هي الأرض التي يُعلم عليها الرجل علامة بخط يدل على اختيار المعلم (أي الفريق الفاعل) بناءً له»<sup>٢٥</sup> موضع المعلم واحتيازه»<sup>٢٥</sup> فأغلب النصوص التي مررت عليها ككتابات البلاذري (ت ٢٧٩) والطبري (ت ٣١٠) وأبو يوسف (ت ١٨٢) والسهمودي (ت ٩١١) واليعقوبي (ت بعد ٢٩٢) والقريزي (٨٤٥) تشير أو تدل مباشرة على تتابع هذين الفعلين، أي التسليم على الأرض ثم البناء. عليها»<sup>٢٦</sup> فيذكر السهمودي قول العباس في حادثة خلاف العباس مع أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فيقول: «فتكلم العباس فقال: هذه خطة خطها لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابتدئتها وبنائها رسول الله صلى الله عليه وسلم معي...»<sup>٢٧</sup> ويقول البلاذري في وصف تحصيل البصرة: «... ثم إن الناس اختطوا وبنوا المنازل...»<sup>٢٨</sup> أما أبو يوسف فيقول في الاستيطان في الكوفة: «فاختط الناس الكوفة ونزلوها»<sup>٢٩</sup>. ومن البديهي أن التسليم على الأرض ما هو إلا مجموعة من القرارات والتي ستشتمل بالتأكيد على الحدود الخارجية للموقع.

إضافة إلى ضرورة تعاقب الفعلين (التسليم والبناء) في استخدام الفعل خط ومشتقاته، فمن تركيب الجمل السابقة نلاحظ أن الفعل، أو عملية الاختطاط والبناء، هي من عمل الفريق الذي سيخضع الموقع أو الخطة مستقبلاً، أو من عمل المسؤول عنها مباشرة، أي الفريق المستوطن وليس فريقاً خارجياً. ففي اليعقوبي مثلاً: «وفي هذه السنة نزل المسلمون الكوفة، واختطوا بها الحط، وبنوا المنازل»<sup>٣٠</sup> وفي موضع آخر يقول: «... ورجع سمد إلى الكوفة، فاخط مسجد، وقصر إمارتها... واختط يزيد بن عبد الله ناحية البرية، واختطت بجلة حوله»<sup>٣١</sup>. وستأكد هذه الفكرة أخي القارئ أكثر في الحديث عن القسطنطين. أما إذا لم يتعاقب الفعلان، أي التسليم على الأرض والبناء عليها، فكان المؤرخون يستخدمون كلمة «احتجر» ومشتقاتها. ومتى كان التسليم على الأرض من فعل السلطة استخدم المؤرخون كلمة إقطاع ومشتقاتها.

وهنا ملاحظة، وهي أن استخدامات تمايز الاختطاط لا تعني استغناء الفريق الساكن عن مساعدة الفرق الخارجية.<sup>٣٢</sup> ففي جميع الاستخدامات للفعل خط، وباستثناء القليل، نلاحظ أن الفريق الساكن هو الذي قام بعملية التسليم على الأرض بنفسه ثم البناء عليها.<sup>٣٣</sup> وفي كل الأحوال، ومن تركيب الجملة نستنتج من هو الفاعل في الفعل خط، وبالتالي تتمكن من تحديد ما إذا كان الفريق المستوطن هو متخذ القرار أم لا. فلي سبيل المثال يقول البلاذري في وصف مسجد البصرة: «فيقال أنه (والله) هنا ضمير عائذ على الفاعل) تولى اختطاط المسجد بيده

وبعد هذا العرض يأتي السؤال: «ما الفرق بين الإخطاط والاختطاط؟» الإخطاط هو إخطاء موقع معين ذي حدود خارجية محددة لقرين ما لإحياء ذلك الموقع، والمُخطَّع كما رأينا في الفصل الثاني هو الحاكم أو السلطة المركزية؛ بينما الاختطاط هو قيام الفريق المستوطن بتعليم الأرض بنفسه وفي حدود منطقة معينة وبموافقة الحاكم. فالفريق المستوطن في الاختطاط هو الذي يقرر الحدود الخارجية وليس الحاكم كما في الإخطاط. والفرق الثاني بين الإخطاط والاختطاط هو أن المخطَّع له الأرض غير مطالب بإحياء الأرض مباشرة بعد الإخطاط، ولكن خلال مدة محددة كعشرات سنوات، أما الفريق المختط فعليه إحياء الأرض بعد تعليمها مباشرة. وبذلك فإن الاختطاط ينتهي بالنقل إلى الإذهاني المتحد. أما الإخطاط فيؤدي إليه ولكن ليس في الحال. هذان الفرقان بين الإخطاط والاختطاط يتجليان بوضوح في استخدام المؤرخين لهما في وصف المدن الإسلامية. فقلد استخدم المؤرخون خط ومشتقاتها في وصف القريون والكوفة والبصرة والقسطنطينية، أما أخطع ومشتقاتها فقد استخدمت في وصف المدن الأكثر مركزية ك بغداد وسمر من رأى.<sup>٤٥</sup> وبهذا يكون الفرق بين الإخطاط والاختطاط في حركية البيئة، فإذا قرَّر الفريق بنفسه لنفسه فهو اختطاط، سواء كان الفريق فرداً أو حاكماً، أما إذا قرَّرَ له فهو إخطاط. وهذا الفرق واضح من وصف البيهقي لبناء المتحصن سنة ٢٢٠ لقاطول حيث يقول: «فاختط موضع المدينة التي بناها، وأخطع الناس المقاطع، وجد في البناء حتى بنى الناس للتصور والدور، وقامت الأسواق، ثم أرحل من القاطول إلى سر من رأى».<sup>٤٥</sup>

ومن استخدامات المؤرخين للاختطاط نستنتج خاصية أخرى هي أن الاختطاط يعني تعليم الحدود الخارجية للموقع وليس بالضرورة تقاسيمها الداخلية. ففي التراتيب الإدارية عن جابر بن أسامة أنه قال: «لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسوق في أصحابه فسألتهم أين يريد، قالوا اتخذ لقموك مسجداً، فرجعت فإذا قومي فقالوا خط لنا مسجداً وهرز في القبلة خشة».<sup>٤٦</sup> مثال آخر هو ما ذكره البيهقي: «وولي أبو العباس أبا جعفر أخاه الجريرة، والموصل، والنجف، وأرمينية، وأذربيجان، فخرج حتى صار إلى الرقة، واخطط الرافقة على سمت القرات، وهندسها له أدهم بن محرز ...»، فهذا الاستخدام لمباراة «وهندسها له» تدل على أن الاختطاط لا يعني أن الذي اختط الموقع، وهو أخو المنصور، اتخذ القرارات داخل الخطة، ولكن الذي قام بذلك هو شخص آخر وهو أدهم بن محرز.<sup>٤٧</sup>

ومن السهولة أيضاً التعرف على حجم الفريق المستوطن من مشتقات الفعل في الجملة التي ذكرها المؤرخ. فخط أو اختط تدل على أن الفريق التامل شخص مذكر كَرَبْ منزل مثلاً، وخطت أو اختطت تدل على أنها أنثى واحدة، وخطوا أو اختطوا تدل على جماعة واحدة كقبيلة أو مجموعة أقارب كفريق واحد. ونفس الفكرة تنطبق على حجم الموقع. ففي سياق الحديث عن قبيلة مثلاً سيغير الاسم «خطتهم» إلى حي أو حارة، وعند الحديث عن فرد باستخدام اللفظ «خطته» سيستنتج القارئ أن الخطة قد تكون داراً أو منزلاً أو ريفاً، وهكذا. ومن هذا نستنتج أيضاً أن الخطة قد تكون جزءاً من خطة أخرى أكبر منها. فالقبيلة لها خطة، وهذه الخطة تحوي خططاً أخرى لجماعات داخل القبيلة كالأحياء، وتلك الخطط أو الأحياء بدورها تحوي خططاً أسفر لأفراد كالمنازل.<sup>٤٨</sup> وبهذا يكون فريق كل خطة هو أكبر فريق ساكن، أي الفريق المستوطن. ففي خطة القبيلة نجد أن الفريق المسيطر هو القبيلة بأسرها، وفي حالة المنزل

يُجد أنه رب المنزل أو العائلة بأسرها، وهكذا (الشكل ١٤، ٥، ص ١٨٩). أي أن الاختطاط هو أساساً حيازة مكان ما.<sup>٤٩</sup>

وللتلخيص أقول، الاختطاط في المدن الإسلامية الأولى كان يعني حيازة أكبر فريق ساكن أو الفريق المستوطن لموقع ما، وذلك بالتعليم بخطوط أو حوايط أو أشواك وما شابه لتعليم الحدود الخارجية للموقع وذلك في منطقة معلومة بإذن السلطان. ولعل الاختطاط هو الخطوة الأولى نحو إحصار الموقع، ولا يعني هذا بالضرورة تعليم التفاصيل الداخلية المشتملة للإحصار. والاختطاط كفعل يوحي لنا بوجود فريق نشط عامل، وقد يكون هذا الفريق فرداً أو عائلة أو قبيلة أو أية مجموعة من الناس تتصرف كفريق واحد. كأن يكونوا أفراداً ذوي مهنة واحدة كالنجارين أو الحدادين. أما الحطة فهي الموقع المختط والتي قد تحوي خطلاً أصغر منها تسيطر عليها فرق مستوطنة أصغر. والفرق بين الاختطاط والإحصار هو في إذن الحاكم، فالإحصار لا يكون بإذن الحاكم كالاختطاط، بينما الفرق الأساسي بين الاختطاط والإحصار هو في تعيين الحدود. فالاختطاط يعني أن الفريق المذكور في المهمة هو الذي علم الحدود، أما في الإحصار فإن الفريق الساكن يُعطى رقعة من الأرض مطعمة بحدود وضعتها فريق خارجي غير ساكن. أي أن العلاقة الوحيدة بين السلطة والفريق المختط هي إذن السلطة للفريق الساكن بالاختطاط. أما الاحتجار فهو تعليم أرض من الموات، ودون إذن السلطان، وفي غير موضع حدثته السلطة كما في الاختطاط والاحتجار وهو الخطوة الأولى للإحصار. وباستطاعة فريق آخر إحصاء الرقعة من الموات التي تمجر عليها فريق ما، أما في الاختطاط فهذا لا يكون لأن الفريق المختط سيمصرها مباشرة. وبذلك تكون الحطة مقاراً في الإذعاني المتحد، والاختطاط هو فعل سيجود مقاراً في الإذعاني المتحد. وهذه الاستنتاجات ستأكد أكثر في دراسة تكون الكوفة. هل رأيت أخي القارئ سمو اللغة العربية في حصارة الأرض؟

### الكوفة

لقد وصف كثير من المؤرخين استيطان المسلمين بالكوفة منهم الطبري والبالذري وابن الأثير واليعقوبي. وبالإضافة إلى هؤلاء وغيرهم، فقد كُتبت أبحاث مفاصلة عن تخطيط الكوفة بالرجوع إلى أولئك المؤرخين.<sup>٥٠</sup> والمعلومات التي وصلتنا عن تخطيط الكوفة كافية لرسم صورة مقبولة عن حجم المدينة ومواقع عناصرها الأساسية للمسجد والسوق وما شابه، إلا أنها لا تكفي لرسم صورة أوضح عن النماذج الإذعانية في ذلك الوقت. لذلك فسأستعين بمعلومات من كل من البصرة والسفطاط لرسم هذه الصورة.

لقد وُجِدَت الكوفة في السنة الرابعة (عام ١٧) من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فبعد أن كتب عمر إلى سعد بن أبي وقاص أن يتخذ للمسلمين دار هجرة وقبرواناً نزل المسلمون بالأنبار ثم تحولوا إلى المدائن، وعندما كثر عليهم البعوض كتب سعد إلى عمر أن الناس قد تأفوا. فني رواية الطبري (ت ٢١٠) أن عمراً كتب إليه: «إن العرب لا يوافقها إلا ما وافق لبها من البلدان، فأبعت سلمان رائداً وحذيفة – وكانا رائداً الجيش – فليزتاذا منزلاً برأياً بحرياً، ليس بيني وبينكم فيه بحر ولا جسر، ... فبعث سعد حذيفة وسلمان، فخرج



سلمان حتى يأتي الأنبار، فسار في غربي الفرات لا يرضى شيئاً، حتى أتى الكوفة. وخرج حذيفة في شرقي الفرات لا يرضى شيئاً حتى أتى الكوفة، ... فأعجبتهمما بقعة». وفي البلاذري: «إن عبد المسيح بن بقلية أتى سعداً وقال له أذلك على أرض انحدرت عن الفلاة وارتفعت من المباق فدل على موضع الكوفة اليوم»<sup>٥١</sup>. وولي سعد الاختطاط لأبي الهياج على أن يتبع ما جاء في كتاب الخليفة عمر في الطرق، حيث «أنه أمر بالمناهج أربعين ذراعاً، وما يليها ثلاثين ذراعاً، وما بين ذلك عشرين، وبالأزقة سبع أذرع، ليس دون ذلك شيء، وفي القطائع ستين ذراعاً إلا الذي لبني ضبة. فاجتمع أهل الرأي للتقدير؛ حتى إذا أقاموا على شيء، قسم أبو الهياج عليه؛ فأول شيء خُطَّ بالكوفة وبني حين عزمو على البناء المسجد»<sup>٥٢</sup>. فلما انتهى (أي سعد) إلى موضع مسجدنا أمر رجلاً فعلاً بسهم قبل مهب القبلة فأعلم على موقعه، ثم علأ بسهم آخر قبل مهب الشمال وأعلم على موقعه، ثم علأ بسهم قبل مهب الجنوب وأعلم على موقعه، ثم علأ بسهم قبل مهب الصبا (الشرق) فأعلم على موقعه، ثم وضع مسجدنا ودار أمارتها في مقام العالي وما حوله»<sup>٥٣</sup>. وبهذا شكلت الرقعة بين مواقع سقوط الأسهم صناعاً قد يكون مربحاً في وسطه المسجد. ثم أمر سعد من أراد البناء أن يبني خلف هذا الصحن. «وأعلموا على الصحن بمخفق لثلاث يتقتمه أحد بنيان ... ونهج في الوعدة من الصحن خمسة مناهج، وفي قبلته أربعة مناهج، وفي شرقيته ثلاثة مناهج، وفي غربيته ثلاثة مناهج وعلمها»<sup>٥٤</sup>.

بالنسبة لحركية البيعة، ومن الشرح السابق، نستنتج أن أول قرار اتخذه سعد هو اختيار موقع الكوفة وذلك باتباع أمر الخليفة بأن لا يكون بينهما بحر أو نهر. ورغم أن سعداً كانت لديه المقدرة على اتخاذ القرار بنفسه، إلا أنه استعان بغيره واستشارهم. أما الجسومة الثانية من القرارات، كموقع المسجد ودار سعد والسوق وتربعة الصحن، فقد اتخذه سعد مع أبو الهياج وعمر بن مالك وغيرهم من أهل الرأي. من هذا يتضح أن سكان الكوفة لم يتدخلوا في هذه القرارات بعد.

كانت القبائل قبل ظهور الإسلام هي العمود الفقري للبنية الاجتماعية عند العرب. فقد كانت القبيلة وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية. والظاهر أن هذه الفكرة حظيت بنوع من الاستمرارية بعد ظهور الإسلام. لذلك كان لهذه الوحدة دور مؤثر في الاستيطان في الكوفة. فكانت كل قبيلة تعرف بخصتها. وبالتالي يأتي السؤال، هل قامت القبائل، كل على حده، باختيار موقع خطتها وتعليم حدودها الخارجية؛ أم أن القبائل أعطيت مواقع محددة ثم وجدت حدود الخطه بالاتفاق مع القبائل المجاورة؟ للإجابة على هذا السؤال لابد من الاستفادة أولاً من تكون كل من البصرة والفسطاط وذلك لوجود تشابه كبير بينهما وبين الكوفة، ثم نعود إلى الكوفة»<sup>٥٥</sup>.

وجدت البصرة على يد عتبة بن غزوان في السنة السابعة عشر بعد الهجرة. ولا يوجد دليل مما كتبه المؤرخون على تدخل السلطة في عملية الاختطاط. فيقول البلاذري مثلاً: «ثم إن الناس اختطوا وينوا المنازل». فهنا إشارة من العبارة، ومن تعريف الخطه، أن السكان هم المقرررون لخطتهم. ويقول الماوردي موضحاً: «وقد مصرت الصحابة رضي الله عنهم البصرة على عهد عمر رضي الله عنه وجعلوها خطياً لقبائل أهلها، فجعلوا عرض شوارعها الأعظم وهو

مريدها (سوق الإبل) ستين ذراعاً، وجعلوا عرض ما سواه من الشوارع عشرين ذراعاً، وجعلوا عرض كل زقاق سبعة أذرع، وجعلوا وسط كل خطة رحية فسجية لملايط خيلهم وقبور موتاهم، وتلاصقوا في المنازل، ولم يفعلوا ذلك إلا عن رأي اتفقوا عليه»<sup>٥٦</sup>. ولعل ذكر العصابة في الجملة الأولى دون ذكر الوالي يدل على أن الذين اتخذوا القرارات هم السكان أو من يظههم من أعيانهم كالصحابة. فلابد وأن الصحابة في ذلك الوقت، أي بعد ست سنوات من وفاته صلى الله عليه وسلم، كانوا كثيرين في العدد. أما الجملة الأخيرة فتشير إلى أن تعليم الخطط وقرارات تشكيل المدينة كانت من نصيب السكان، هذا إذا لم يؤثروا على تلك القرارات كما هو واضح من عبارة «اتفقوا عليه»<sup>٥٧</sup>. ومن هذه النصوص نستنتج أن الذين علموا الخطط هم السكان. فإذا لم يكن الوضع كذلك لوضح هذا من النص كما في المثال التالي: يقول البلاذري في قوم أسلموا وأثروا إلى البصرة وسكنوا بها: «ثم حُطَّت لهم خططهم فتزاول وحفروا نهريهم، وهو يعرف بنهر الأساورة»<sup>٥٨</sup>. وكلمة «حُطَّت» هنا تدل على أن فريقاً خارجياً خط للأساورة خططهم.

أما بالنسبة للفسطاط، والتي أنشأها عمرو بن العاص سنة ٢٠ أو ٢١ فهناك ثلاثة استنتاجات مختلفة بشأن الخطة ودورها في تمهيد الفسطاط.<sup>٥٩</sup> الاستنتاج الأول للدكتور صالح الهذلول الذي يقول إن الخطة استخدمت كوحدة تخطيطية؛ أي أن السلطات علمت خططاً متساوية ووزعتها على القبائل. وبذلك كان على القبيلة أن تكيف نفسها مع مساحة الخطة المخصصة لها وذلك للاختلاف الأكيد في عدد الأفراد بين القبائل المختلفة، أي أن القبائل لم تخر موقع الخطة ولم تعلم حدودها الخارجية، وبهذا فهناك نوع من التنظيم والمركزية.<sup>٦٠</sup> والاستنتاج الثاني ينص على أن القبائل هي التي قامت بكل شيء، وبالتالي عممت الفوضى الفسطاط.<sup>٦١</sup> وأما الثالث فهو بين الاثنين، وذلك لأنه يستند إلى أن موقع الفسطاط كان حصناً محاصره المسلمون ثم استولوا فيه. فيستنتج المستشرق كوبيك أن النزلاء من المجاهدين في الموقع عند حصارهم استولوا بطريقة تعكس مكانتهم العسكرية، تماماً كما تستوطن القبيلة حول خيمة شيخها، كأن يسكن بطن أو فخذ معين من القبيلة أمام خيمة الشيخ، وفخذ آخر عن يمينه، وثالث عن شماله، وهكذا بناءً على الترتيب القبلي الناتج من العوامل الاجتماعية التي كونت القبيلة. أي أن هناك أمراً قلة أثرت وسيرت طريقة الاستيطان في الفسطاط، ولكنه يستنتج أن عدد سكان الخطط كان متقارباً جداً. ومن حساب عدد القبائل الأولى المستوطنة ومساحة الفسطاط استنتج كوبيك أن هناك أراضي فضاء بين مستوطنات القبائل وذلك لتجمع السكان في خطط متباعدة. فكانت مجموعة صغيرة من الحفام والأكوخ المتشابهة تشكل خطة لقبيلة أو بطن، وتبعد هذه الخطة عن الخطط المجاورة بمسافات كبيرة. أي كأن مساكن الخطط جزر متباعدة مفصولة بأراضي غير مأهولة. وبهذا فإن الأراضي الفضاء تفوق الأراضي المبنية كثيراً.<sup>٦٢</sup> وما سأوضحه الآن قد يتعارض مع بعض الاستنتاجات الثلاثة السابقة، لأنه يركز على حركية البيعة.

الظاهر هو أن مبدأ الأسبقية المطبق في الإحياء عمل به في الاختطاط، فالسابق إلى موضع كان أحق به من غيره. وهذا واضح من اختطاط قيسية بن كلثوم لموضع اختير فيما بعد ليكون موضع الجامع العتيق أو جامع عمرو بن العاص. فيقول المقرئ (ت ٨٤٥) واصداً،

اختيار موقع المسجد الجامع، وفلما أجمع المسلمون وعمرو بن العاص على حصار الحصن، نظر قيسبة بن كثوم فرأى جنازة تقرب من الحصن، فرج إليها في أهله وعبيده فنزل وضرب فيها فسطاطه وأقام فيها طول حصارهم الحصن حتى فتحه الله عليهم. ثم خرج قيسبة مع عمرو إلى الإسكندرية وخلف أهله فيها، ثم فتح الله عليهم الإسكندرية وعاد قيسبة إلى منزله هذا فنزله. واختط عمرو بن العاص داره مقابل تلك الجنان التي نزلها قيسبة. وتشاور المسلمون أين يكون المسجد الجامع؟ فرأوا أن يكون منزل قيسبة. فسأله عمرو فيه، وقال أنا اختط لك يا أبا عبد الرحمن حيث أحببت. فقال قيسبة: لقد علمت يا معاشر المسلمين أني هزمت هذا المنزل وعسكرته واني أتصدق به على المسلمين. وارتحل فنزل مع قومه بني سؤم واختط فيهم<sup>٦٦</sup>. فهذا دليل على أن حتى القائد لا يستطيع أخذ ما اختطته القبيلة أو شيخها. ومن ناحية أخرى يقول القاضي واصفاً الاستيطان بالفسطاط: «ولما رجع عمرو من الإسكندرية ونزل موضع فسطاطه انضمت القبائل بعضها إلى بعض وتنافسوا في المواضع، فولى عمرو على الخطط معاوية بن خديج التميمي... (وثلاثة آخرين)... وكانوا هم الذين أنزلوا الناس وقطعوا بين القبائل...»<sup>٦٧</sup> فهذا النص يحتمل تفسيرين: الأول هو أن الخطط كانت قد علمت ثم تنافست القبائل في اختيار الموقع، والثاني هو أن القبائل تنافست في حيازة الموقع، وكان على هؤلاء الأريمة الذين ولاهم عمرو أن يحلوا الخلافات الناجمة عن المنافسة. ولكن التعبير «انضمت القبائل بعضها إلى بعض وتنافسوا» في النص يشير إلى أن القبائل حازت مواضعها بنفسها. فإذا كانت الخطط قد حُطَّت فما كان على هؤلاء الأريمة إلا إحصار رؤساء الجماعات أو القبائل بمواضع خططهم. وبذلك تنعدم المنافسة بين القبائل. ولتوضيح الصورة أكثر لنركز الآن على الخطط نفسها.

لقد حصر المستشرق جيست هدد الخطط في الفسطاط وقت تصديرها بتسع وأربعين خطة، وتنسب جميعها إلى القبائل التي تسكنها أو إلى رئيس القبيلة أو الجماعة أو الجماعة إلا أربع خطط. وقد وصف المقرئ منيها مواقع وسكان إحدى وعشرين خطة.<sup>٦٨</sup> وباستثناء الخطط الأربع، فإن وصف المقرئ يؤكد أن السكان هم الذين قرروا مواضع وحدود خططهم، وأن الخطط لم تستخدم كوحدة تخطيطية، فالقبيلة لم تكيّف نفسها بالتقلص والتمدد في العدد لتلائم مساحة الخطة المقررة standard size المصممة لها، ولكن الذي حدث هو أن الخطط اختلفت في المساحات لتناسب الأحجام المختلفة للقبائل. كما أن تركيب الجبل من نصوص المؤرخين يؤكد اتخاذ القبائل لقرارات اختيار المواقع وتعليم الحدود. فعلى سبيل المثال يقول المقرئ واصفاً خطة خم: «فابتدأت خم بخطتها من الذي انتهت إليه خطة الرابية»<sup>٦٩</sup> وصعدت ذات الشمال؛ ويقول في خطة الفارسيين وهم جماعة أسلموا بالشام ورجعوا في الجهاد ونفروا مع عمرو إلى مصر: «فاحتطوا بها»<sup>٧٠</sup> الفخوة في سفح الجبل الذي يقال له جبل باب البون»<sup>٧١</sup>. وهذه النصوص تشير إلى أن بعض القبائل تجتمعت بمواضع أفضل من غيرها لأنها الأسبق في الاستيطان. فسبب نزول بني وائل والقيض وروية وراحدة في خططهم كما يقول المقرئ هو: «أنهم كانوا من طوابع عمرو بن العاص فنزلوا في مقدمة الناس»<sup>٧٢</sup> هذه المواضع قبل الفتح»<sup>٧٣</sup> ومن الطريف أن نذكر تمتع قبيلة بختين في موضعين منفصلين في وقت واحد، إحداهما لسكناهم والأخرى لمربط خيلهم. قبيلة مهرة اختطت بجانب أهل الرابية، ثم اختطت

خطة أخرى على سفح جبل يشكر. فيقول المقرئ: «ويقال أن الحطة التي لهم قبلي» الرابية كانت حوزاً لهم يربطون فيها خيلهم إذا رجوا إلى الجمعة، ثم انقطعوا إليها وتركوا منازلهم يشكروا. وهذا معناه أن مبدأ الحيازة التي انتهت التبادل في الاستيطان صاغت القسط، ولا لما تمت قبيلة واحدة بخطتين في آن واحد، وبالأذات إذا كانت إحداها في وسط القسط ومستخدمة كمرط للخيل وهناك جماعات لا تزال تبحث عن أماكن للاختطاط.<sup>٦٨</sup> أي أن السلطة لم تستخدم الحطة كوحدة تخطيطية، ولكن الذي حدث هو أن كل قبيلة اختارت موضعاً واختته، وهي بالتالي الفريق المستخدم والمسيطر والمالك. فلم تكن هناك مركزية قط في تمصير القسط ولا حتى في الخطط الأربع (وهي خطط اللقيف والرية وأهل الرابية وأهل الظاهر) التي استخدمها الباحثون للوصول إلى نتائجهم التي توحي أن هناك نوع من المركزية. ولنناقش خطط اللقيف أولاً.

«يهوان الجيش هو الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء ومقداره. وهناك روايات مختلفة عن مقدار ما يعطى للمسلم من مال، وهل التفضيل بينهم بناءً على النسب أو السابقة في الدين أو الهالة في الجهاد وما إلى ذلك من تفاصيل لن تؤثر على موضوعنا الحالي.<sup>٦٩</sup> ويستنتج المستشرق جست أن هناك علاقة أكيدة بين الخطط ودواوين الجند. ويأتي استنتاجه هذا من أن إحدى التباينات قسمت واستوطنت في خطط مختلفة، وبالنسبة، فهناك جماعات أخرى صغيرة لا تكفي الواحدة منها لتكوين سجل منفصل في الديوان وبالتالي وضعت في خطة واحدة كخطة أهل الرابية واللقيف. إلا أن المصدر الذي استخدمه جست، وهو المقرئ، لا يدمم استنتاجه، وذلك لأنه، والله أعلم، لم يلاحظ الفرق في استخدام المقرئ لكل من كلمتي خبطة (مفرد) وخطط (جمع) والتي حرص المقرئ عليها. وكما سنرى، فلا توجد علاقة بين ديوان الجند والخطط، ولكن هناك علاقة بين الحطة وجماعة ما كالتبيلة أو البطن. فبالنسبة لخطط اللقيف، فإن المقرئ يستخدم كلمة خطط (جمع) وذلك لأنها كانت عدة بطون (ثمانية على الأغلب) تسكن في خطتها، لا في خطط عشائرها. فيقول المقرئ: «(لخطط اللقيف) إما سمو بذلك لالتفاف بعضهم بعض. وسبب ذلك أن عمرو بن العاص لما فتح الإسكندرية أخبر أن مراكب الروم قد توجهت إلى الإسكندرية لقتال المسلمين، فبعث عمرو بعمرو بن جمالة الأزدي ليلأته بالخير فقصي. وأسرت هذه التباينات التي تدعى اللقيف وتعاقدوا على الحلاق به واستأذنوا عمرو بن العاص في ذلك فأذن لهم، وهم جمع كثير، فلما رآهم عمرو بن جمالة استكثرهم وقال تالله ما رأيته قوماً قد سذوا الألق منكم، وإنكم كما قال الله تعالى: «إذا جاء وفد الأخرى جئنا بكم لقيفاً» (الإسراء ١٠٤). وبذلك سموا من يومئذ اللقيف. وسألوا عمرو بن العاص أن يفردهم لهم دعوة، فامتدت عشائهم من ذلك، فقالوا لعمرو: «إذا اجتمع في المنزل حيث كنا. فأجابهم إلى ذلك فكانوا مجتمعين في المنزل متفرقين في الديوان، إذا دعي كل بطن منهم انضم إلى بطن أبيه... فهم مجتمعون في المنزل متفرقون في الديوان».<sup>٧٠</sup> أي أن مجموعة من البطون اتحدت بمحض إرادتها وسكنت في خطط (وليس خطة واحدة) متقاربة تبعد عن قبائلها، إلا أن كل بطن منهم كان في ديوان قبيلته لرفض عشائهم الانفصال عنهم. أما الرد على الخطط الأخرى وهي خطة أهل الظاهر وأهل الرابية فقد وسمتها في الحواشي حتى لا تظلم.<sup>٧١</sup>

وبعد الاستفادة من تكون كل من البصرة والفسطاط والاستنتاج بأن القبائل أو الجماعات قامت باختيار مواقع خطتها بنفسها وتطعم حدودها الخارجية نمود للكوفة التي اختلفت عن الفسطاط في سرعة الاستيطان. فالفسطاط استوطنت في فترة أطول، وهي فترة حصار المسلمين للحصن، أما الكوفة فكان استيطانها مباشرة بعد اختيار الموقع. ولهذا، والله أعلم، كتبت جماعة من أهل الرأي لتقدير اتجاهات المناهج وعروضها. فكما ذكرنا سابقاً فإن أبا الهياج وجماعة من أهل الرأي ولوا أمر المناهج (الطرق الرئيسية) والأزقة الخارجة من الصحن باتباع أوامر الخليفة عمر رضي الله عنه. ولم تكن من الوقوف على أسماء هؤلاء الأفراد من أهل الرأي ولبن يهتمون. لذلك، ومن باب العدل في الإسلام، فسأفترض أنهم من قبائل مختلفة وليسوا من قبيلة واحدة، وعليه فهم يحملون مصالح جميع القبائل. ومن ناحية أخرى، يقول الطبري الذي ذكرته سابقاً (ص ١٨٢): «حتى إذا أقاموا على شيء قسم أبو الهياج عليه» يدل على أن أبا الهياج لم يكن مقررًا في هذه المصاحبة بل كان منفذاً لما اتفق عليه أهل الرأي. لذلك فإن مواقع المناهج تأثرت بأحجام القبائل المختلفة، وهذا واضح من الأعداد المختلفة للمناهج الخارجة من الصحن التي كانت ما بين ثلاثة وخمسة مناهج مؤكدة بذلك على اختلاف المساحات بين هذه المناهج.

ملاحظة أخرى هي أن وصف الطبري لا يدل على أن القبائل تشاركت في الخطط، كما فسرها بعض الباحثين، ولكنها تشاركت في المناهج والطرق، فزلت القبائل بين المناهج التي وضعا أهل الرأي. أي أن المناهج كانت الفاصل بين خطط القبائل. كما تشاركت أكثر من قبيلة، في بعض الأحيان، في الرقعة بين نهجين، وبالتالي أتت الطرق بين المناهج لتفصل بين الخطط. وشتان بين إنزال الناس في خطط وإنزالهم على طريق أو خلفه. فإنزالهم على طريق أو بين طريقين يدل على أن القبائل المتجاورة هي التي صممت حدودها. فيقول الطبري: «فأنزل في ودعة الصحن سليماً وقيفاً ما يلي الصحن على طريقين، وهمدان على طريق، وبجيلة على طريق آخر...». كما أن مواقع الخطط لم تحددها سلطة مركزية ولكن القبائل استهمتها (أي بالقرعة)؛ فيقول الطبري بأنها «انقسمت على السهمان»<sup>٧٢</sup>. وبهذا فلم تكن الخطط في الكوفة ذات مساحة معينة ولم تستخدم كوحدة تخطيطية لاختلاف عدد الأفراد في القبائل. ولكن مساحة الحطة تبثت حجم القبيلة. فكانت دزاة ثمانية آلاف وخططهم غربي الصحن، وأهل اليمن اثني عشر ألفاً وخططهم شرقي الصحن.<sup>٧٣</sup>

وبالإضافة إلى الخطط قد أقطع بعض الأفراد قطائع من ستين ذراعاً، أي قطعاً متساوية في المساحة. ولقد خطط بعض الباحثين بين الخطط والقطائع. فاستدلوا من أمر الخليفة عمر رضي الله عنه بجعل القطائع ستين ذراعاً على أنها الخطط.<sup>٧٤</sup>

نستدل من السابق أن اتفاقاً ما جرى بين أهل الرأي وبين رؤساء الجماعات بعد الاستتمام واختيار المواقع ثم حددت بعد ذلك مواقع المناهج. أما الطرق الموصلة بين المناهج وما يليها وما بين ذلك من أزقة فإن وصف الطبري لها دقيق للغاية. فهو يقول بعد وصف المناهج: «فهذه مناهجها العظمى... بينها مناهج دونها عظامي هذه ثم تلافقها، وأخر تتبعها، وهي دونها في الذرع...»<sup>٧٥</sup> فكلمة «بنوا» لا تعني وضع حدود الشارع ولكن تعني أنه بني، أي تحدد

بالظهور التدريجي للمباني على جانبيه وذلك لأنه ترك أساساً ليكون طريقاً بين خطي القبائل أو بين خطي الجماعات داخل خطة القبيلة، ثم ظهرت ملامحه بمرور الزمن. ويميز هذا المنطق قول الطبري الذي ذكر سابقاً: «وأعلموا على الصحن بخندق لئلا يقتحمه أحد بيتان». وهنا إشارة إلى أن السلطة تجد صوة في حماية قلب المدينة إلا بخندق، فما بالك بالطرق؟ وأرجو أن لا يفهم من هذا أن السكان المسلمين كانوا كثيري الاعتداء على الأملاك العامة. وستوضح أسرار تصرفاتهم هذه في الفصل السابع. كما أن الأزقة والطرق التي تلي الطرق الرئيسية لاقت ولم تقطع المناهج أو الطرق الرئيسية كما هو واضح من استخدام الطبري لمباراة «تلاقيها». فملافة طريق لأخر تختلف عن تقاطع طريق مع آخر. فالأول يعطي شكل حرف تي «T» بالإنجليزية وتنتج عنه زاويتان أو أكثر، والآخر يعطي شكلاً مشابهاً لعلامة الجمع «+» وتنتج عنه أربع زوايا أو أكثر. ويحتاج الأول إلى فريقي الخطتين حول الطريق الفرعي للاتفاق، بينما يحتاج الآخر إلى فرق الخط الأربعة حول التقاطع للاتفاق أو تدخل فريق خارجي. فالتالي أقرب للمركزية من الأول، والأول أقرب إلى أن سكان الخط هم الذين حددوا الطرق.

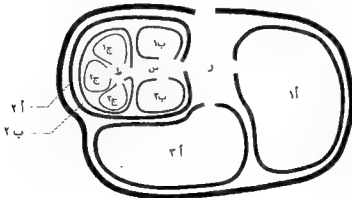
ولنتعرض أخى القارئ أن ما قلته مشكوك فيه وغير مقنع، وأن التقابل لم يكن لها دور في اختيار مواقع الخطوط ولا في تعليم حدودها، وأن الكوفة خططت بالتقسيم إلى خطط، فلا بد لك أخى القارئ من أن توافقني أن الطرق والأزقة والساحات داخل الخطوط هي من فعل سكان الحطة نفسها دون تدخل خارجي. فقد وصل عدد سكان الكوفة إلى أكثر من مائة ألف مجاهد. ومن العدد القليل للتقابل نستنتج أن سكان كل خطة لابد وأن يزيد على الآلاف لدرجة أن كل قبيلة كانت لها مقرتها ومسجدها الخاص بها داخل خطتها<sup>٧٦</sup>. لذلك فإن كل خطة تشبه قرية صغيرة في حجمها. فإذا كان هناك شك في تدخل الدولة في تعليم الخطوط، بالإضافة لعدم وجود نصوص تاريخية تشير إلى تدخل السلطة داخل الحطة، فهذا دليل للاستقلالية التامة للمطاة لمن هم داخل الخطوط. فكلما كبرت الحطة وقل التدخل خارج حدود الحطة كلما ازدادت صلاحيات الساكنين داخل الحطة، فهذا أمر منطقي إذا لم تُفرض القوانين على السكان (الشكل ١٨، ص ١٩٢). ولا أعلم قانوناً فرض على السكان غير استئذانهم للحاكم بالبناء بالقصب ثم الطين، وغير أمر الخليفة عمر للناس بأن لا يزيدوا عن ثلاثة طوابق في البيتان. وحتى هذان الأمران قال فيهما الفقهاء أنهما لم يكونا سوى نصيحة من الخليفة، وليس لأحد. من فهم الحقيقة، أن يمنع من أراد التخلي في البيتان إذا لم يضر بغيره، وأن يستخدم من مواد البناء ما شاء، إذا لم يضر بغيره<sup>٧٧</sup> (وسأفضل مسألة الضرر في الفصل القادم).

يعرف ابن منظور القبيلة من الناس بأنهم بنو أب واحد، والبطن أصغر من القبيلة، والفضن أصغر من البطن. ومن خواص الحطة كما قلنا أنها تستوعب خطأ أصغر منها بداخلها، وكل خطة من هذه الخطوط الداخلية قد تستوعب خطأ أخرى أصغر وهكذا. فالخطوط في مستويات مختلفة وكل خطة لها فريق واحد مستخدم مسيطر مالك. ولتوضيح ذلك لننظر للتركيب الخطي territorial structure في الشكل ١٤، ٥ (الصفحة المقابلة) الذي تشير فيه الحروف على الأماكن، والحروف المرقمة إلى الفرق. فقد تكون هناك فرق كالأسر مثل «ج» هي «ج١، ج٢، ج٣»، وكل فريق أو أسرة من هؤلاء يسيطر على خطته والتي هي داره، وهذه الفرق مجتمعة كفريق واحد، هو الفريق «ب٢» أو الفضن من البطن في القبيلة، يسيطر على

الحدود الخارجية لخطتهم وعلى المنطقة المشتركة بين خططهم كالطريق غير النافذ «ط» ، والفرق «ب» ، «ب» ، «ب» ، «ب» مجتمعة تكون الفريق «أ» أو البطن من القبيلة، وتسيطر على كل من الحدود الخارجية للمنطقة والمنطقة المشتركة بها كالساحة «س» ، ومجموع الفرق المشابهة للفريق أ مثل «أ» ، «أ» ، «أ» تكون خطة القبيلة التي تسيطر مجتمعة على الرحلة «ر» ، والتي قد تحوي المسجد والسوق. فكل فريق في هذا المثال فريق مستوطن وتسيطر على خطته. وهذا وضع تصوري ذو ثلاثة مستويات من الفرق، فلا يعني هذا أن جميع الخطط ذات ثلاثة مستويات كهذا المثال، فقد تقل إلى الواحد وقد تزيد إلى الأربعة أو حتى الخمسة.

إذا كان ما ذكرته سابقاً صحيحاً فمن المنطقي إذاً أن توجد مناطق غير مبنية داخل الخطة وتحت سيطرة الفريق المستوطن، فلا يدخلها أحد إلا بإذنه، وهذا الذي حدث في الكوفة. فالروادف هم الأقارب من القبيلة الذين أتوا بمد استيطان جماعاتهم، ووصف نزول الروادف في الكوفة يشير إلى سيطرة الفريق المستوطن في الخطة في المستويات المختلفة. فيقول الطبري واصفاً وصول الروادف: «فلما ردفتهم الروادف، البدء والقناء، وكثروا عليهم، ضيق الناس المحال، فمن كانت رادفته كثيرة شخس إليهم وترك محله، ومن كانت رادفته قليلة أنزلهم منازل من شخس إلى رادفته لقلته إذا كانوا جيرانهم، وإلا وسّوا على روادفهم وضيقوا على أنفسهم»<sup>٧٨</sup> فهنا إشارة إلى أن أفراد القبيلة أو البطن أو الفخذ، كل في مستواه، كفريق واحد استضافوا روادفهم ليسكنوا معهم في المناطق غير المبنية من خططهم دليلاً على سيطرتهم على الخطط.

وللتفخيص نقول أن الفرق المستوطنة في هذه الأمصار اتخذت قراراتها بنفسها. فالخطط والأعيان التي بداخلها من شوارع وساحات ورحاب وطرق غير نافذة في الإذعاني المتحد، وبالتالي يملكها وتسيطر عليها مستخدموها. وهذا هو التواجد المستقل. أي أن الأمصار تشكلت بتراكم قرارات الأفراد الصغيرة. ولنتطرق عليها قرارات من الأسفل للأعلى لأن تراكم القرارات الصغيرة يكون القرار الكبير، وتراكم هذه القرارات الكبيرة يكون القرار الأكبر منها، وهكذا، وهذه هي اللامركزية. فاختطاط الناس لمنازلهم يكون الطريق غير النافذ، ومجموعة من هذه الطرق والمنازل كوّنّت خطط القبائل والتي بنت المناهج وهكذا. وبعد شرح ما سبق لأحد الزملاء، قال لي، ولكن ماذا عن مدينة بغداد المدورة، ألم تخططها السلطنة؟ قلت، نعم. وشرحت له التالي عن المدينة التي قراراتها من الأعلى للأسفل.

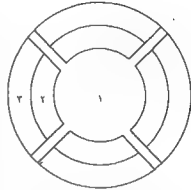


بغداد (مدينة السلام)

رغم أن السلطة لم تتدخل في القرارات التي تخص الأفراد في منازلهم في المدن المركزية التكوّن كبنغازي وسامراء، إلا أنها سيطرت على أغلب القرارات المشكّلة للمدينة كسورها وسوقها وطرقها ومسجدها. وقد لعب الإقطاع دوراً أساسياً في تكوّن هذه المدن على حساب الإحياء والاختلاط. فأعلن منشروها هذه المدن من الحكام التقاطع لمن أرادوا من أقاليمهم ورجالهم في الدولة من حرس وجند ورؤساء عشائر. كما ظهر استخدام عبارات مثل «هندسة» في وصف المدينة. وبرغم هذا، فإن أعيان هذه المدن في التواجد المستقل؛ فكيف تم هذا؟ للإجابة على هذا السؤال سندرس مدينة بنغازي أو مدينة السلام كما عرفت آنذاك لأنها أكثر المدن الإسلامية مركزية في التخطيط والبناء، وأكثرها بحثاً وتحصيماً وبالتالي إنباتاً وتقليباً من الباحثين أن التخطيط بمفهومه الغربي (وهو ما سمّيته جحر ضب سابقاً) استخدم في المدن الإسلامية.<sup>٧٩</sup>



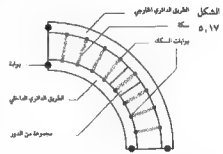
وبين السورين الخارجي والأوسط فصيل خارجي عرضه مائة ذراعاً خالياً من الأبنية وذلك للرقابة والدفء. وعرض أساس السور الأوسط، وسمي بالسور الأعظم، تسعون ذراعاً ثم يقل ليعبر في أعلاه خمسة وعشرين ذراعاً وارتفاعه ستون ذراعاً. وبين السورين الأعظم والداخلي فصيل داخلي للسكنى عرضه ثلاث مائة ذراع. ويفصل السور الثالث (الداخلي) بين الفصيل الداخلي والرحبة العظمى التي يتوسطها قصر المنصور والمسجد الجامع.<sup>٨٦</sup> وتشق هذه الأسوار والفصيلين أربع طرق رئيسية متشابهة كل منها ذات طاقات (الطاقة هنا مكان مربع أو مستطيل واجهته ذو حنية مقوسة تفتح على الطريق) بها المحلات من الجانبين ومتجهة من البوابات الخارجية الأربع إلى مركز دائرة المدينة مقسمة بذلك المدينة المدورة إلى أربع رُبعيات quadrants.<sup>٨٧</sup> وقد أقر هذا الاستنتاج في الكثير من الكتاب العرب.<sup>٨٨</sup> ثم أتى بعد هؤلاء المستشرقين المستشرق لاسنر Lassner بتصوير مختلف عن تصورات أولئك المستشرقين وقال إن بغداد قسمت إلى ثلاث مناطق دائرية متداخلة ذات مركز واحد (الشكل ١٦، ٥). فالمنطقة الدائرية الداخلية وهي الرحبة بها قصر المنصور والمسجد الجامع ودار للحرس وتقيفة لمصاحب الشرطة ومصاحب الحرس. أما المنطقة الدائرية الوسطى فكانت لسكن أولاد المنصور الأصغار وللمقربين من ائمة والمعيد وبيت المال وخزانة السلاح والدواوين كدبوان القراج والرسائل والجنود والمنطقة الدائرية الخارجية كانت لسكنى قادة المنصور ومواليه.<sup>٨٩</sup> وبذلك يكون الفرق بين التصورين هو نص الأولى على وجود منطقة سكنية دائرية واحدة، والثانية على وجود منطقتين.



الشكل  
٥، ١٦

يشير الرقم ١ في هذا التصور إلى الرحبة، والرقم ٢ إلى المنطقة السكنية الوسطى، والرقم ٣ إلى المنطقة السكنية الخارجية.

كلا التصورين السابقين يتشابهان عموماً في وصف المنطقة السكنية. وهي كما يصفها البيهقي تشير إلى أن كل منطقة دائرية سكنية (ربعية quadrant الشكل ١٧، ٥) مقسمة إلى ما بين ثمان واثني عشرة مجموعة من الدور تفتح على سكك لها أبواب وثيقة من الطرفين. وتفتح أبواب السكك على طريقين دائريين أحدهما داخلي والآخر خارجي ولا تفتح على الرحبة. وهذان الطريقان يفتحان على طريقين من الطرق الأربع الرئيسية ذات الطاقات والموصلة بين بوابات المدينة والرحبة.<sup>٩٠</sup> وأنفت نظرك هنا أخى القارئ إلى بوابات السكك، فكما سنرى بإذنه تعالى في الفصل التاسع فإن البوابات في المدينة الإسلامية علامة من علامات التواجد المستقل لأن البوابة على فم السكة تعني أن مسؤولية المنطقة الداخلة من البوابة ملقاة على الفريق المستوطن وهو الذي يملكها. وهذا واضح من أسماء السكك فهي قد نسبت إلى السائكن؛ فيقول البيهقي مثلاً في سياق حديثه عن السكك: «... وسكة تعرف في هذا الوقت بالقواريري قد ذهب عنى اسم صاحبها...»<sup>٩١</sup>



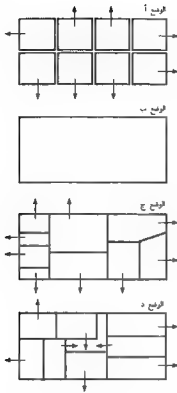
الشكل  
٥، ١٧

يوجد على طرفي كل سكة من سكك هذه الترمية من الحي السكني بالمدينة المدورة بوابة تفتح على الطريق الدائري الداخلي أو الخارجي.

والحقيقة المهمة التي لم يهتم لها الباحثون في دراسة بغداد هي إقطاع القطائع للناس خارج سور المدينة. وكانت هذه القطائع كبيرة في المساحة لدرجة أن كل واحدة منها احتوت على سكك وطرق غير نافذة كثيرة نسبت للمُقطع لهم. وقد قسمت هذه القطائع والأرياض<sup>٩٢</sup> إلى أربع مجموعات، وقُلد للقيام بكل رُبع رجل من المهندسين، وأعطيت أصحاب كل ريف مالا للبناء. وأمر الخليفة أن يكون عرض الشوارع في الأرياض خمسين ذراعاً والدروب ستة عشر ذراعاً، وأن يكون لكل ريف مسجدها الجامع وسوقها وحمامها وما شابه من متطلبات.<sup>٩٣</sup>

الشكل

٥، ١٨



يوضح الشكل معلا انتراسيا تتوزع السلطة المركزية هيئاتي قطع من الأراضي الصغيرة في المساحة لصفحة أفراد كما في الوضع (أ). فعدد القرارات المتخذة هنا أكثر من القرارات التي ستخضعها السلطة في حال توزيع قطعة كبيرة واحدة لصفحة أفراد كما في الوضع (ب). أي أن حرية السكان أكبر في الوضع (ب)، فظهر اختيار يتناسب الموضع إلى الوضع (ج) أو إلى الوضع (د)، أو ما عليه حسب رغبتهم.

بالنسبة لمركزية البيئة لا نعلم الكثير عن بغداد في المناطق السكنية غير الذي شرحت سابقاً، فإذا كان الوضع غير الذي كان عليه العرف السائد لذكره المؤرخون. لذلك فمن المنطق أن نفترض أن ما صُلب به في المدن الأخرى هو ما طبق في المناطق السكنية ببغداد. وبما يميز هذا الانتراسيا كتاب الخراج الذي كتبه القاضي أبو يوسف، صاحب الإمام أبي حنيفة، بناءً على طلب الخليفة هارون الرشيد (١٧٠-١٩٢) والذي يحوي أحكاماً فقهية صمرانية في الانقطاع والاحتجار وصل به في أرجاء الخلافة كما رأينا في الفصل الثاني. ولأن الكتاب كتب بعد بناء بغداد، فمن المنطقي التسليم بأن أحكام الشريعة هي التي طبقت في الأحياء السكنية، وإلا لما تجاهله المؤرخون دون تدوين إذا اختلف. وكما رأينا في الفصل الثاني، وسرى في الفصلين القادمين، بأن اللامركزية هي المنهج المتبع في العمران، وبذلك فلم تتدخل السلطة في بناء الأرياض غير الذي ذكرت من الالتزام بعروض الشوارع وضرورة اشتغال كل ريش على الوظائف الضرورية كالسجدة الجامع والسوق والحمام. ويمرر هذا أيضاً قول الطبري، «وذكر أن المنصور لما هزم على بنائها (أي المدينة المدورة) أحب أن ينظر إليها هيئتها، فأمر أن يحض بالرماد، ثم أقبل يدخل من كل باب، وير في فصلاتها وطاقتها ورحابها، وهي مخطوطة بالرماد، ودار عليهم ينظر إليهم وإلى ما حط من خنادقها، فلما فعل ذلك أمر أن يجعل على تلك المخطوط حب القطن، وينصب عليه النقط، فنظر إليها والنار تشتعل، ففهمها وعرف رسمها، وأمر أن يحفر أساس ذلك على الرسم، ثم ابتدئ في عملها». فطلب الخليفة لرؤية خطوط المدينة والنار تشتعل فيها يدل منطقياً على قلة هذه المخطوط وأنها المخطوط الرئيسية للمدينة المدورة وليست بالضرورة التفاصيل الداخلية للأحياء السكنية أو المخطوط المتعلقة بالأرياض خارج المدينة المدورة لاستحالة النظر والتفريق بين المخطوط المشتتة من ارتفاع منخفض لكثرتها<sup>٨٩</sup>.

ملاحظة أخرى هي أن مساحة القطعة المطة على السكة الواحدة هائل المدينة المدورة قدرت بحوالي أربعين ألفاً من الأمتار المربعة<sup>٩٠</sup>. وقد قسم رئيس كل مجموعة، كالكفاند أو الساكنون، هذه القطعة إلى قطع أصغر. ويرغم أن السلطة هي التي قررت الحدود الخارجية للقطعة الكبرى فإن كبر مساحة كل قطعة وتولي سكانها تقسيمها يشير إلى قلة تدخل السلطة في تنظيمها، وذلك لأنه كلما صغرت مساحة القطعة التي تسيطر عليها السلطة كلما عني هذا تدخلاً أكبر، والعكس صحيح (الشكل ٥، ١٨).

أما بالنسبة للأرياض خارج سور المدينة المدورة فإن وصف اليقوتني لا يدع مجالاً للشك بأن كل ربع من المدينة حوى قطاعاً وأرياضاً كبيرة جداً. فيحساب الأرياض بين باهي الكوفة والبصرة والتي تحوي اثنين وعشرين قطعة ورياضاً، ومن عدد الطرق والسكك التي بلغت ست آلاف يمكننا تصور كبر مساحة كل قطعة. فقد كانت مساحاتها كبيرة جداً لدرجة أن بعضها اشتمل أسواقاً وقصوراً. فريش وضاح مثلاً كان به قصره وأكثر من مائة حادوت للوراقين. وقطعة الربيع بها محلات تجار من بينهم البرازين (الحياطين)<sup>٩١</sup>.

ولابد لي هنا أخي القارئ من إدخال تعريفيين جديدين قبل استكمال هذا الفصل هما «التطابق» و «التضحية». فعندما نرى مبانٍ متطابقة في جميع الموصفات من مخططات

٥،٤٦



الصورة ٥،٤٥ من جدة القديمة وتربنا التشابه بين المباني، فقرارات كل منزل تختلف عن الآخر برغم تشابههم، يمس الصورة ٥،٤٦ هي أيضاً من جدة ولكن لمشروع سكني حكومي. لاحظ تطابق المباني في مشروع الإسكان وذلك لأن فريقاً واحداً قام بإعادة استخدام القرارات مرث ومرث لكل شقة سكنية ولكل صدارة سكنية.

وواجهات كما يتم عادة في مشاريع الإسكان، نستنتج أن الذي اتخذ القرارات لابد وأن يكون جهة واحدة. في هذه الحالة أقول إن المباني متطابقة لأن نفس القرارات استخدمت مراراً وتكراراً. أما إذا اتخذ الناس القرارات بأنفسهم وكان هناك تشابه في الناتج كما هو الحال في البيئة التقليدية نقول إن هناك تشابهاً في المباني وليس تطابقاً، كورقتي الشجرة، فهما متشابهتان ولكن لا تتطابقان (الصورتان ٥،٤٥ و ٥،٤٦). فهناك فرق بين التطابق والتشابه من حيث حركية البيئة، فالتطابق يعني أن الفريق الميسر هو فريق واحد، بينما التشابه يعني قيام كل فريق باتخاذ قراره لنفسه باتباع عرف ما. ونعود الآن لموضوعنا.

إن وصف اليقوي للأرياض يؤكد على تنوع الوظائف وتعدد العناصر العمرانية بها دالاً بذلك على أن هذه الأرياض لم تتبع تنظيماً موحداً عُصم على السكان، ولكن إما أن تكون هناك أنظمة متعددة بتعدد المواقع، وهذا مستحيل، وإما أن السكان قاموا ببناء ما أرادوا منتهياً ذلك بالبيئة إلى التنبؤ في الوظائف والعناصر العمرانية وهذا الذي حدث كما سنرى. فهذه التنوعات تشير إلى سيطرة السكان على بيئاتهم.



٥،٤٥

ولنقل فرضاً إن هذه الأرياض والقطائع كانت تحت سيطرة السلطة، فمن وصف اليقوي نستنتج أنه برغم كبر مساحة كل واحدة منها، إلا أنها مجموعها لم تغطي المساحة الشاهقة خارج المدينة الدائرية؛ فكانت هناك أراضٍ بيضاء بين القطائع أتى الناس فيما بعد وقاموا ببناء عليها وبالطبع باتباع مبادئ الشريعة كما سنرى في الفصلين القادمين. فيقول اليقوي: «وبين هذه الأرياض التي ذكرنا والقطائع التي وصفنا منازل الناس من العرب والجنود والداهقين والتجار وغير ذلك من أخلاط الناس ينتصب إليهم الدروب والسكك، فهذا ربع من أرباع بغداد، ...»<sup>٩٢</sup> واستخدام لفظ «ينتصب» هنا قد يشير إلى سيطرة السكان على ما يسكنون من دروب، خاصة وأن معظم سكانها متجانسون كأن يكونوا من نفس البلدة أو القبيلة أو الصنعة أو المذهب، فيقول اليقوي مثلاً: «... وتقد في شارع عظيم فيه الدروب الطوال كل درب ينتصب إلى أهل بلد من البلدان ينزلونه في جنبتيه جميعاً...»<sup>٩٣</sup>

والاستنتاج الذي نصل إليه هو أن الأرياض والقطائع خارج المدينة المدورة والمناطق السكنية داخل المدينة المدورة بسككها وضعت في الإذعان المتحد (بدليل وجود البوابات)،

أما الرحبة وما بها من مبان والطرق الدائرية والطرق المؤدية من البوابات الأربع إلى الرحبة والطاقت داخل المدينة المدورة فكانت تحت سيطرة السلطة وتجلت فيها المركزية بتطابقها، فهي بذلك ليست في الإذعاني المتحد. فينداد خليط من الاثنين إذاً. ولكن ماهي مدينة بغداد؟ هل هي المدينة المدورة أم أنها المدينة المدورة بالإضافة لما حولها من الممار؟

من مقارنة مساحة المدينة المدورة بالمدينة ككل، يستنتج كل ذي عقل بأن المدينة المدورة ما هي إلا قصر كبير أو مجمع حكومي داخل المدينة، ولكن لدائريتها استهوت الباحثون وجذبت اهتمامهم على حساب المدينة الكبرى، واعتقد الناس أن بغداد مدينة مدورة. وفي الواقع ما هذا المدور إلا قصر كبير. فكان على كل باب مما يلي الرحبة قائد في ألف من الحرس والحجاب. فلا يدخله أحد إلا واجلاً باستثناء كل من ابن المنصور محمد المهدي وصمه داود بن علي.<sup>٩٤</sup> فهل يمثل أن تكون مدينة يتج فيها الركوب إلا إذا كانت قصراً. أما بالنسبة للمساحة، فالدراسات تشير إلى أن نصف قطر المدينة المدورة كان حوالي كيلو متراً واحداً.<sup>٩٥</sup> بينما الجانب الغربي من بغداد وحده احتوى ثلاثين ألف مسجداً وعشرة آلاف حماماً في صورها الأولى. وفي إحدى روايات البغدادي، أن بغداد بها ثلاثمائة ألف مسجداً (وكان يقصد بها المساجد الصغيرة).<sup>٩٦</sup> فتصور أحي القارئ النسبة في المساحة بين الاثنين. فالمدينة المدورة بذلك ما هي إلا مجماً حكومياً أو قصراً كبيراً محصناً داخل المدينة، وهذا واضح من صفق خندقها وارتفاع أسوارها وكثرة حرسها على بواباتها.<sup>٩٧</sup> فينداد باستثناء المدينة المدورة إذاً في التواجد المستقل.

ولأسباب متعددة لم تستمر هذه المدينة المركزية في التخطيط والبناء طويلاً، بل اختفت. فمن المعروف أن الإسلام لا يحث على الإسراف في البناء حتى وإن كان المبني مسجداً. فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أمرت بتشيد المساجد (أي برفع البناء وتعليقه)، قال ابن عباس: لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى». وفي صحيح البخاري: «كان سقف المسجد من جريد النخل وأمر عمر ببناء المسجد، وقال: أكن الناس وإياك أن تحمر أو تصغر فتفتن الناس».<sup>٩٨</sup> إلا أن كلفة بناء مدينة المنصور بلغت ثمانية عشر مليون درهماً، في وقت كان يباع فيه لحم الفم الستين رطلاً بدرهم، والتمر الستين رطلاً بدرهم، والزيت الستة عشر رطلاً بدرهم.<sup>٩٩</sup> فالإسراف واضح من وصف المؤرخون لقصر المنصور وما إلى ذلك من أبواب مذهبة ولباب. فقد بلغ ارتفاع قبة الخضر ثمانون ذراعاً وعلى رأسها قنار فرس عليها فارس!<sup>١٠٠</sup> ولعل هذا الإسراف يفسر الرواية التي تشير إلى تخرج الإمام أبي حنيفة النعمان في الاشتراك في بناء بغداد. فيقول الطبري: «أن المنصور عرض على أبي حنيفة القضاء والمظالم فامتنع، فحلف ألا يقلع عنه حتى يعمل، فأخبر بذلك أبو حنيفة، فدعا بقصبة، فعد اللين على رجل قد لبته، وكان أبو حنيفة أول من عد اللين بالقصبة، فأخرج أبا جعفر من بينه...».<sup>١٠١</sup>

وبالتدرج خربت المدينة المدورة وهُجرت. فقد قام المنصور سنة ١٥٦ ببناء قصر الخلد خارج المدينة المدورة وأخرج الأسواق إلى خارج السور. وبعد بناء القبة الخضراء بمائة وثيف وثمانين عاماً سقط رأس القبة الخضراء عام ٣٢٩. وفي سنة ثيف وثلاثين وثلاثمائة دخل الماء

وهدم طاقات باب الكوفة ثم دخل المدينة وهدم بعض الدور.<sup>١٠٢</sup> ويخلص المستشرق لي سترانج المراحل التي أدت إلى اختفاء مدينة المنصور فيقول: «إن التاريخ لا يذكر لنا ما حدث بالضبط. ولكن من الواضح أن السور الداخلي المحيط بالرحبة اختفى في وقت مبكر وذلك تعدى المنازل المجاورة عليه بالأخذ منه. فباستثناء وصف البناء الأول للمدينة المدورة فإن الطبري ومن بعده من المؤرخين لم يذكروا هذا السور قط. وحتى الحندق المحيط بالسور الخارجي لم يستمر طويلاً بعد المنصور، فلا ذكر له في ما كتبه المؤرخون عن حصار بغداد وقت الأمين. وباستثناء ما ذكره، فالظاهر هو أن المدينة بقيت كما بناها المنصور حتى وفاة هارون الرشيد سنة ١٩٢. لذلك فأول خراب لحق بالسور الخارجي لا بد وأن يكون بفعل الجنود خلال الهجوم الذي أنهى الحصار الأول سنة ١٩٨. ويقول الخطيب في ثورة عام ٣٠٧ بأن العامة في بغداد كسرت الجيوش فغلق أصحاب الشرطة الأبواب الحديدية للمدينة وتتهموا المساجين ولم يغلق أحد منهم. أي أن الحواطط الدائرية لا بد وأن تكون سليمة آنذاك. وفي جمادى الثانية لسنة ٣٢٩ خرب قسم باب الذهب.<sup>١٠٣</sup> وفي عام ٣٥٠ قفلت أبواب الأسوار الحديدية من بغداد. ويذكر المقدسي أن المدينة المدورة خربت وهجرها أهلها بعد عام ٣٧٥. وبهذا فقدت مدينة المنصور (المدينة المدورة) شخصيتها في نهاية القرن الرابع الهجري وأصبحت رحبتاً أرضاً فضاء، واتعم ما بقي من مبانيها في المدينة ليصبح جزءاً من مدينة بغداد. أي أن المدينة ذات السلطة المركزية رفضها مجتمع ذلك اليوم، ولم تتمكن من الاحتفاظ بشكلها عبر الزمن.<sup>١٠٤</sup>

وفي النهاية أقول أن المدينة المدورة كأي مدينة أخرى تغيرت بفعل تراكم قرارات الفرق المستوطنة. فهذا الجسم الغريب على بغداد ذاب وأصبح جزءاً منها. لماذا أقول أن المدينة المدورة كانت جسماً غريباً ورفضها المجتمع؟ ولماذا تمكن السكان من التمادي والبناء على الرحبة واختراق أسوارها؟ ولماذا التشابه بين المدن الإسلامية المبدعة والتقليدية؟ أي لماذا التشابه بين كل من المدن المركزية واللامركزية في التخطيط، والمدن التي وجدت قبل الإسلام وقبعتها المسلمون كدمشق، والمدن التي بُنيت تدريجياً لتصبح مدينة بعد أن كانت قرية؟<sup>١٠٥</sup> الإجابة على هذه الأسئلة تكمن في تأثير مبدأ الضرر في تسيير أمور البيعة، وهو موضوع الفصلين القادمين.

وقبل الذهاب إلى الفصل القادم لا بد من التذكير مرة أخرى بأن تراكم قرارات الفرق المستوطنة سيرت اتساع رقعة العمار. أي أن الفرق المستوطنة هي المقررة لنفسها، فلم تتدخل السلطة. وقد نجأت هذه الفرق للاتفاق والأصواف لتلافي الخلاف. فالمبادئ التي سيرت تكونت ولم تكن مقننة في صور لوائح ومراسيم ونظم للتتبع، ولكنها كانت قابلة للنقاش بين الأطراف مؤيدة للاتفاق الذي صاغ البيعة، وحرّم العمار أفضل مثل على هذا، فالشكل غير المنتظم هندسياً للطرق في المدن الإسلامية هو مواءمة تعكس تراكم القرارات الصغيرة الكثيرة التي اتخذها الساكنون للمالكون المسيطرون سواء كان ذلك في نمو المدن أو أثناء تكوينها. أي أن اللامركزية أدت إلى الحوار بين الفرق المستوطنة وبالتالي إلى التواجد المستقل ذي الأعيان في الإذعاني المتحد، إلا أن هذا لا يعني أن البيعة كانت فرضي كما سنرى أخى القارئ.



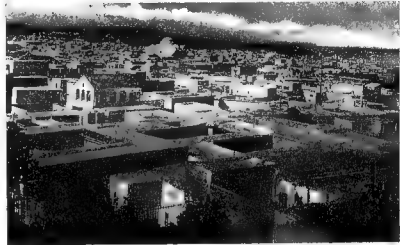
## الحرية والضّرر

كان دور الحركة الناتجة عن المبادئ التي تحدثنا عنها سابقاً كالإحياء والاقطاع هو إنشاء أو إيجاد **البحر** الخارجية للأمان وللأحياء، أما ما سنناقشه في هذا الفصل والذي يليه فهو حركة تخفيف هذه الحدود والسيطرة عليها. فقد لجأ المجتمع المسلم بأفراده ومؤسساته وقضاياه وحكامه إلى الحركة التي ستشرح هنا للحكم على قرارات وتصرفات الفرق المتصارعة أو الفاعلة (البانية والأمرة والناهية) التي أثرت في البيئة كتغيير أحدهم لوظيفة منزله من السكنى إلى وظيفة تؤثر على الحي بأكمله كالمدخنة، أو تطية آخر لداره من دور واحد إلى ثلاثة أدوار مما قد يضر بجاره، أو بناء مدرسة أو مستشفى، وما إلى ذلك من أمثلة. كما لجأ المسلمون إلى الحركة التي سنوضحها لحل الخلافات بين الفرق المتصارعة المتنازعة في البيئة. أي أن الحركة التي ستشرح في هذا الفصل هي الوسيلة التي حكمت بتغيير البيئة عبر الزمن ومساقتها. لذلك، فإن هذا الفصل يختلف عن الفصول السابقة لأنه يركز على العلاقات بين فرق الأحياء والأماكن المتجاورة أو المتباعدة أحياناً، ولا يركز على فرق المين الواحدة كالفصول السابقة (الأول والثاني والثالث). ولدي اقتناع باستحالة فهم تركيبة المدينة الإسلامية ككل دون الوقوف على هذه الحركات. فهذا الفصل يرسم الخطوط العريضة التي سارت عليها الفرق المتصارعة أو المسيطرة أو الفاعلة عند صياغة البيئة.

تُرى ما هي حدود السيطرة لمن أراد البناء والتغيير؟ لتأخذ السيطرة على العلو مثلاً، فقد لاحظنا سابقاً استثمار الشريعة للسيطرة في مالك المين، فصمما ذكر من مبادئ الحاجة والسيطرة في الملكية نستنتج أنهما تمدان المالك بحرية كبرى إذا انعدم الضرر على الآخرين. وبناءً على هذين المبدأين فللمالك مطلق الحق في التعلي في ملكه دون الإضرار بغيره. أما إذا لم يُسمح له بالارتفاع بمنه فهو في الحقيقة قليل السيطرة. فكانت النتيجة هي عدم وجود حدود تعيد الناس في ارتفاعات المباني في المدن التقليدية. فحق التعلي مسألة تتفق عليها جميع المذاهب (الصورتان ١، ٢، ٦). ولكن ماذا عن المسائل البيئية الأخرى غير حق التعلي؟

لقد منحت الشريعة المالك عموماً الحق في الدفاع عن ملكه وحقوقه، وقد كان هذا لزيادة استثمار السيطرة في المالك. ففي صحيح البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد». وذكر النووي حديث آخر جاء فيه: «... كل المسلم على المسلم حرام، عرضه وماله ودمه...». هذه الأحاديث وما شابهها تمنح المسلم الحق، كل الحق في الدفاع عن عقاره ضد أي كائن، فحديث الشهادة مطلق. فإذا أتت السلطة ومنعت شخصاً ما من عمل يفيد، كبناء سور على سطحه أو إضافة دور علوي، وأوقفته دون إثبات

الصورتان ٦،١ من مراكش و ٦،٢ من تونس تريسا تجس  
المدينة من حيث ارتفاعات المباني، فرفع المرفعة التي سطتها  
الشريعة للسكان في التخلي كيتماء شاءوا إلا أن هناك تجمعا  
في الارتفاعات! فلماذا إذا هذا التجانس؟ هناك إيجابيات  
كثيرة منها أن الأرض لم تكن ذات قيمة مالية تنشط الناس  
للطو، ومنها دفع الشريعة المجتمع لتطوير الأعراف التي  
تبناها الساكنون كما سنوضح لاحقا.



الضرر على الغير فله مخالفة تلك السلطة حتى وإن قتل وهو يدافع عن فعله ليفوز بالشهادة.  
فمذهب الجمهور، وكما يقول الشوكاني، «أنها يجوز مقاتلة من أراد أخذ مال إنسان من غير  
فرق بين القليل والكثير إذا كان الأخذ بغير حق». ومنع الناس من التصرف في أملاكهم  
كتحويل غرفة في دارهم إلى حانوت أو بناء طابق إضافي في ملكهم هو أخذ من حقهم، والله  
أعلم. إلا إذا ثبت أن عملهم هذا مضر بغيرهم. وشان بين فريق في بيته كهذه وفريق آخر في  
بيته تقييد المتصرف بكل أنواع الأنظمة (الصورتان ٦،٣ و ٦،٤). فكما ترى فإن كلاً من  
الحاجة والسيطرة في تحديد الملك، بالإضافة إلى حق الفرد في الدفاع عن ماله لدرجة  
الاستشهاد، تؤدي إلى توسيع دائرة السيطرة لدى الفريق. وهذا أحد أسس التواجد المستقل.

ولكن يعلني هذا حرية مطلقة للمالك؟ فهذه المبادئ قد تطبي للمتسفين من السكان  
حرية غير محددة في فعل ما يريدون في عقارهم. فكيف تمكن المسلمون إذاً من التعامل مع من  
أراد الضرر بغيره من خلال التنصت في استخدام حقهم وكيف استطاع الأفراد التمتع بحقوقهم  
في وجه المتسفين من الحكام؟ هل كانت هناك أنظمة وقوانين بلدية كأيامنا هذه؟ وما تأثير كل  
هذا على حالات الأحياء أو المناذج الإحصائية وتواجد الأحياء؟ لنتمكن من الإجابة على هذه  
الأسئلة لابد لنا من التعرف بإيجاز أولاً على العلاقة بين أصول الفقه والمسائل البيئية.

لقد كان أسكان المدينة التقليدية حق تغيير منازلهم دون  
إذن السلطات. ففري في الصورة ٦،٢ من تونس محلات  
تجارة تتفتح على الطريق. وفي الصورة ٦،٤ ترى داخل كير  
يقفان بالطريق دلاله لوجود أماكك للحدادين والحاسين  
ويسوحوا داخل المنازل. وهناك الكثير من هذه الحرف التي  
تداول داخل المدينة التقليدية حالياً. فكيف تهيئت البيئة  
للبنية هذه الغلظ غير السكنية؟



## أصول الفقه

أصول الفقه هي المناهج التي يلتزمها الفقيه لاستنباط الأحكام.<sup>٢</sup> فالرجوع إلى كل من القرآن والسنة والإجماع وفتاوي الصحابة والقياس والاستحسان والعرف والمصالح والمرسلة والذرائع والاستصحاب (على الترتيب)، حدد الأئمة المجتهدون مناهجهم لاستنباط الأحكام. «ف نجد أبا حنيفة مثلاً يحدد مناهج استنباطه الأساسية بالكتاب فالسنة ففتاوي الصحابة، يأخذ ما يجمعون عليه، وما يختلفون فيه يتخير من أرائهم ولا يخرج عنها، ولا يأخذ برأي التابعين لأنهم رجال مقله، ونجده يسير في القياس والاستحسان على مناهج بين. حتى لقد يقول عنه تلميذه محمد بن الحسن الشيباني، كان أصحابه ينازعونه في القياس فإذا قال استحسن لم يلحق به أحد». ونجد المالكية يأخذون، بالإضافة إلى القرآن والسنة، بعمل أو إجماع أهل المدينة والاستحسان والعرف والمصالح والمرسلة. أما الشافعي فلم يأخذ بكل من عمل أهل المدينة والاستحسان والعرف والمصالح والمرسلة. ونجد أن الحنابلة أقرب إلى المالكية من حيث عدد النبايع التي استقوا منها مادة الفقه. ورغم هذه الاختلافات بين المذاهب إلا أن الجميع مجسوم على الكتاب والسنة والإجماع والقياس. والمقصود بالإجماع هو اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية في عصر من العصور بعد النبي صلى الله عليه وسلم. وهناك خلاف في من هم هؤلاء الذين ينمقد الإجماع بهم؟ أهم الأئمة الذين تلو عهد الرسول؟ أم هم الأئمة في كل عصر؟ والظاهر هو أن حجية الإجماع، وكما يقول أبو زهرة، هي أنها «كلها كانت في إجماع الصحابة رضي الله تبارك وتعالى عنهم، ولم يكونوا قد تفرقوا في الأقاليم، فكان الإجماع ممكناً. أما في عصر التابعين وقد تفرقوا في الأقاليم، فإن الإجماع حينئذ لم يكن ميسوراً، إن لم يكن متعذراً».<sup>٣</sup> أما المقصود بالقياس فهو «بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإطلاقه بأمر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب والسنة». وذلك لاشتراكهما في الملة كتحريم كل ما هو مسكر قياساً بالخمور.<sup>٤</sup> فمن الواضح من هذا العرض السريع أخي القارئ أن هناك اختلافاً بين المذاهب في استنباط الأحكام. فكيف أثر هذا الاختلاف على البيعة؟

كما لاحظنا من السابق فإن جميع الأحكام تنبع من القرآن والسنة، وهي مبنية على مصالح العباد كما فرضها الله. إلا أن هناك سؤالاً لابد وأن نجيب عليه، هل للمقل موضوع من الأحكام الشرعية؟ أي هل يمكننا استخدام قولنا البشرية ومنطقنا لاستنباط أحكام تتعلق بالبيعة أو غيرها من مسائل العصور؟ لقد قال الشيعة بأن العقل مصدر فقهي فيما لم يرد به كتاب أو سنة. أما جمهور الفقهاء فلا يجمعون العقل حاكماً، «بل يردون ما لا نص فيه إلى ما فيه نص بالطرق المختلفة، أما بطريق القياس أو الاستحسان، أو الرد إلى المصالح المحترمة شرعاً، وإن لم يشهد لها دليل خاص». أي «أن العقل عند جمهور الفقهاء ليس له أن يُضَرع الأحكام. ولا يفع التكييفات، وليس معنى ذلك أنه لا مجال لعمله، بل إن له عملاً، ولكنه ينطق في عمله حيث يطلقه الله سبحانه وتعالى». وذلك لأن الأصول المذكورة سابقاً (كالإجماع والقياس) كلها ترجع إلى القرآن والسنة. لذا كان الشافعي يقول، «إن الأحكام لا تؤخذ إلا من نص أو حُمل على نص». وكان يُضيق معنى الحمل على النص فيقتصره على القياس. وغيره من الأئمة يؤسسون معنى الحمل على النص فيدمجون فيه مصادر أخرى

كالاستحسان والمصالح المرسلة.<sup>٦</sup> وهنا يأتي دور العقل البشري والمنطق بالربط بين الأمور بالمحاكمة لاستنباط الأحكام كما في القياس.<sup>٧</sup> لا أن يقوم العقل بالتشريع كما حدث مع معظم الفقهاء، المتأخرين الذين تطرقوا لمسائل البيئة.

أرجو منك أخي القارئ أن تأخذ هذه المسألة في اعتبارك عند قراءتك لهذا الفصل. فهذه المسألة هي امتداد كبير وقع فيه الكثير من العلماء، لعدم إلمامهم بتكوين البيئة أولاً، ولتخرجهم أمام من اعتقدوا بفسف الشريعة في مسايرة متطلبات العصر ثانياً، مؤدياً بهؤلاء العلماء إلى استخدام عقولهم ومنطقهم البشري لاستنباط الأحكام، وهو خلاف ما عليه جمهور أئمة المذاهب. ولتوضيح هذا سنبدأ بتحديث الضرر الذي أخذ به المالكية والحنابلة وبعض فقهاء الشافعية والحنفية وبالأدوات المتأخرين منهم في الحكم على المسائل البيئية.

## لا ضرر ولا ضرار

«لا ضرر ولا ضرار» حديث مشهور عن المصطفى صلوات الله وسلامه عليه.<sup>٨</sup> وقال أبو داود عنه بأنه أحد خمسة أحاديث يدور عليها الفقه.<sup>٩</sup> وهي تحي عمومها بالنسبة للمهتمين بمسائل العمران أن للفرد أن يتصرف كما أراد إذا لم يضر بالآخرين. وقد استخدم الفقهاء والقضاة والحكام هذا الأصل للحكم على تصرفات الفرق التي تصبغ البيئة. فقد يقوم الأفراد بتغيير البيئة بشكل يضر بالجيران، ولعدم وجود الأنظمة والقوانين في ذلك الوقت (وهذه من حكمة الشارع كما سترى)، فقد كان هذا الأصل هو الحكم في كل قضية بيئية، وبالتالي عولجت كل قضية معالجة مستقلة، فلم يكن هناك قانون مطبق على الكل يمنع سكان حي بأكمله من التعليل أكثر من دورين مثلاً. ولكن كان كل موقع أو عقار يعالج بذاته ولذاته لا قياساً بالمنطقة التي هو بها كما هو الحال في أيامنا هذه باتباع أنظمة السلطات. أي أن بين أيدينا طريقتين مختلفتين تماماً في التعامل مع البيئة، إحداهما تأخذ بمبدأ الضرر والأخرى تأخذ بالأنظمة. فأيهما الأفضل؟ للإجابة على هذا السؤال وجب التروي والنظر إلى جذور المسألة (ملاحظة: قد تكون الأنظمة البيئية الحديثة منبثقة عن مبدأ الضرر أو أخذه في اعتبارها مبدأ الضرر. ولكن عند تطبيق هذه الأنظمة فإنها تطبق على حي بأكمله. فهي لا تتعامل مع كل نازلة منفردة كما تفعل الشريعة. وسنوضح تأثير هذا الفرق على البيئة في الفصل التاسع).

هناك اختلاف بين الفقهاء في تحديد المعنى الدقيق لكل من الضرر والضرار والفرق بينهما، وبالتالي في استخدام الحديث في معالجة المسائل البيئية. ففي نيل الأوطار: «فيل أن الضرر فعل الواحد، والضرار فعل الاثنين فصاعداً. وقيل الضرر أن تفسد بغير أن تنتفع، والضرر أن تفسد وتنتفع أنت به. وقيل الضرر الأجزاء على الضرر والضرر الإبتداء».<sup>١٠</sup> وقيل: الضرر هو ما لك فيه منفعة وعلى جارك فيه مفسدة، والمقصود هو أن الضرر ما قصد الإنسان به منفعة نفسه، فكان فيه ضرر على غيره كبئنا، مرحاض في ملك نفسه عند جدار جاره مما قد يؤثر على حائط الجار. والضرار هو ما قصد به الإضرار بغيره كفتح نافذه لا يستفيد منها ويطل منها على عورة جاره. ويقول ابن الرامي: «ويحتمل أن يكون معنى الضرر أن يضر أحد الجارين جاره، ومعنى الضرر أن يضر كل واحد منهما صاحبه... وقال القاضي ابن عبد الوهي (تولى القضاء بتونس

سنة ١٩٩٠ في كتابه محين القضاة والحكام: تفسير الضرر أن تضر نفسك ليضره بذلك ضورك<sup>١١</sup>. وقال ابن حبيب (ت ١٨٢) «هما كلمتان بمعنى واحد رددت تأكيداً في المنع منه، وقد يأخذ تصريف الإعراب، فالضرر الاسم والضرار الفعل»<sup>١٢</sup>. كما قيل عن الضرر أنه إلحاق مفسدة بالغير مطلقة، والضرر هو الثأر لجرد الانتقام عن أضرار بالشمس مما يزيد من دائرة الضرر<sup>١٣</sup>.

وبرغم هذه الاختلافات في التعريف، إلا أن هناك مفهوماً عمرياً واضحاً يفرضه الحديث هو أن لكل فريق في البيئة العنصرية في التصرف إما انعدام الضرر. كما أن التمرينات السابقة تشير إلى أن تفسيرات الفقهاء تتعامل مع الأفعال الضارة بالغير خارج معيار الفرق المتصرف وليس داخله. أي أن حديث الضرر يرفض تدخل الفرق الخارجية كالجيران أو السلطة في الشؤون الداخلية للفريق التي لا تتصل بالخارج، فلا يحق لكائن من كان أن يمنع شخص من بناء غرفة في حديقة منزله إذا لم تفتح العلاقة بين هذه القرارات وضرر الجيران. فالإنسان المتصرف داخل حدود ملكه إذا لم يضر بغيره دون الاستئذان المسبق من أحد، لا كما هو الحال في أماننا هذه، وهذه النقطة هي من أهم ركائز التواجد المستقل. أي أن حديث الضرر يوسع من دائرة حق السيطرة. وبذلك فالتصرفات الوحيدة التي يُمنع منها الفريق هي تلك التي تؤثر في أعيان الجيران مباشرة كوضع آلة تُصدر اهتزازاً يؤثر في حائط الجار، أو تلك التي تؤثر في الجيران أنفسهم دون أعيانهم كالنظر إلى عورتهم من النافذة. فبذلك يكون الحديث مصدراً للسيطرة الخارجية على كل من الأعيان وتصرفات الأفراد.

## القواعد والمبادئ

لقد استنبط الفقهاء عدة قواعد من حديث الضرر منها: الضرر يزال، الضرر لا يزال بطله، يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام، الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف، إذا تعارضت مفسدتان روجي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفهما، يختار أهون الشرين أو أخف الضررين، درء المفاسد أولى من جلب المصالح، الضرر يدفع بقدر الإمكان. وبالنسبة للمسائل الفقهية فالأمر واضح لدى الفقهاء في استخدام هذه القواعد، ولتأخذ مثلاً قاعدة «الضرر يدفع بقدر الإمكان»، فهذه القاعدة تدل على وجوب دفع الضرر قبل وقوعه وفقاً لأصل المصالح المرسلة والسياسة الشرعية كشرع الجهاد لدفع شر الأعداء، وإيقاع العقوبة لصيانة الأمن، وشرع الحجر على السفينة لدفع ضرر سوء تصرفاته المالية. لتأخذ مثلاً آخر، فبناءً على قاعدة «يختار أهون الشرين أو أخف الضررين» إذا ابتليت دجاجة شخص ما لؤلؤة ثمينة لآخر، فصاحب اللؤلؤة أن يملك الدجاجة بقيمتها ليذبحها<sup>١٤</sup>. أي بالإمكان معرفة حدود الضرر، لأن الضرر يقف لا يتضاعف. فمعد ذبح الدجاجة تنتهي المسألة، وعند شرع الجهاد سيدفع شر الأعداء بإذنه تعالى، أما بالنسبة للمسائل البيئية فالأمر ليس بهذا الوضوح. وهنا أختلف مع بعض الفقهاء المعاصرين في تطبيق هذه القواعد في البيئة. فبناءً على قاعدة «يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام» نجد الكثير من الفقهاء يجيز انتزاع ملكية عقار خاص إذا ضاق الطريق على المارة. وكما هو معروف فإن مراكز المدن تزداد حركة المرور منها وإليها بنفاد نشاطاتها

الاقتصادية والإدارية، وهذا يتطلب توسعة بعض الطرق بنزع ملكيات بعض الأفراد. فتكون المصلحة العامة في الظاهر في توسعة الطريق. ولكن الواقع قد يكون عكس ذلك على المدى البعيد. سأنسب لذلك مثلاً، هناك شخص يسكن في الغابة ويداره فئران ويريد التخلص منها، فقام بوضع قطع من الخبز من منزله إلى الغابة أصلاً منه في أن تأكل الفئران قطع الخبز الواحدة تلو الأخرى ليلاً وتخرج للغابة ولا تعود إليه. ولكن الذي حدث هو أنه عندما استيقظ وجد فئران الغابة في داره! وهذا ما قد يحدث بنزع الملكيات، فقد تتضاعف الأمور، فعند توسعة الشوارع سيزداد مركز المدينة أهمية وكثافة سكانية ثم تأتي الحاجة إلى زيادة استيعاب شبكات المياه والمجاري والكهرباء، ومن ثم الطرق مرة أخرى، وهكذا. أما إذا لم توسع الطرق فإن هذا سيؤدي إلى الحد من نشاط مركز المدينة إلى المدى الذي يوافق ما تستوعبه من خدمات وما تحويه من مرافق، مما سيؤدي إلى ظهور مراكز أخرى في مناطق مجاورة، فلن يتوقف النمو التجاري بضيق مركز المدينة برغم تأثيره بها، ولكنه سيبحث عن مراكز جديدة ثم ينطلق منها. هذا بالإضافة إلى فوائد أخرى كتوزيع الثروات بطريقة أشمل، فبدلاً من أن يزداد ملاك العقارات في ذلك المركز تراءى سيستفيد أناس آخرون في مناطق أخرى، وهكذا (وسنعود لهذا المثال ومسألة نزع الملكية في هذا الفصل وفي الفصل التاسع بتفصيل أكثر). أي أن أي التواعد المنبثقة من حديث الضرر مبنية على فكرة أساسية هي أن الضرر واضح والإمكان قياسه ومعرفة مضاعفاته بمقولاته البشرية. غير أن هذا ليس هو الحال في المسائل البيئية، فكل قرار أو فعل له مضاعفات أو مآلات (جمع مآل) لا تقف عند معرفة الضرر بين الجارين ولكنها تمتد إلى مستوى المدينة وإلى الأجيال القادمة.

وباختصار فلنأخذ نواجه مسألتين تحتاجان للبحث مستقبلاً، الأولى هي أن ماهية المصلحة أو الضرر أو مآلات الأفعال غير واضحة في الغالب في المسائل البيئية لاستحالة توقع ما سيحدث في البيئة مستقبلاً. فقد يكون هناك ضرر واضح على مستوى الجار، كبناء الرجل اسطبلًا في داره، إلا أن مآل ذلك الفعل ذو فائدة اقتصادية مثلاً على مستوى المدينة على المدى البعيد. فمصالح الأفعال ومضارها أو مفسادها والموازنة بينها أمر يصعب في المسائل البيئية، إلا أن بعض دارسي الشريعة المعاصرين ظنوا أن المصالح والمقاصد المتعلقة بمسائل البيئة معروفة بالفعل وأقروا ورجحوا ما وصلت إليه عقولهم دون أي تردد (ولا داعي لذكر هذه الأبحاث هنا). ومن الفقهاء الذين أدركوا بفائق نظرهم أن هناك أفعالاً لا ندرك مضارها ويجب أن تتأني بها المرء بن عبد السلام (ت ٦٦٠) حيث يقول رحمه الله: «الأفعال ضررنا: أحدها ما خفيت عنا مضارها ومفسدها، فلا تقدم عليه حتى تظهر مصلحته المجردة عن المفسدة أو الراجحة عليها. وهذا الذي جاءت الشريعة بمحذ الأتاة فيه إلى أن يظهر رشده وصلحه»<sup>١٥</sup>.

والمسألة الثانية هي أن هذه القواعد المستنبطة من الضرر دهمت بأصول أخرى كالاستحسان والضرورة وسد الذرائع والمصالح المرسله عند الفقهاء، وكذلك دعمت بالعدل البيئي بمفهومه الحديث (والذي سنشرحه في موضع آخر) عند المهنيين (مماريين ومخططين) مما أدى إلى وضع تنازل فيه الفقهاء. المعاصرون والمهنيون عن بعض الأسس البيئية في الشريعة، كإلحاح نزع الملكية أو ضرورة إذن الإمام في الأحياء، أو حتى إلى المناداة بوضع قيود على تصرفات الأفراد وإطلاق يد الدولة في التسلط على تلك الحقوق لدرجة تم تقريب الشريعة فيها

من بعض المبادئ الاشتراكية في المسائل البيئية والعياذ بالله<sup>١٦</sup>. وهذا أدى إلى فتح الأبواب أمام السلطات لإصدار القوانين بحجة تنظيم الأمور وبالتالي قتل الهمم لدى الأفراد ، وتبسيط الناس بعضهم على بعض وتشفي الرشاوي وما إلى ذلك من أمراض. فبالرجوع إلى قاعدة « الضرر يدفع قدر الإمكان » ظهرت القوانين التي تمنع الفرد من تصرفات مستقبلية كمنعه من تحويل منزله إلى فرن دفعا لضرر الدخان عن الجيران. فالهدف هنا دفع الضرر قبل وقوعه لأن الدفع أسهل من الرفع. فيقول أحد الباحثين في هذه القاعدة « وهذا مقصد عام يجب أن يراعى في جميع شئون الدولة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فللدولة أن تسن من القوانين ما يدفع الضرر المتوقع عن الأفراد والجماعة »<sup>١٧</sup>. وكما سنرى فإن تصرف الفريق المالك المسيطر دون الاستئذان من السلطة، ثم ظهور الضرر، ثم إجبار المالك للتعايل على الضرر أو منعه ذو فائدة للبيئة لأنها توسع من دائرة التجارب البيئية للأمة مؤدية بذلك إلى تطور الأعراف البنائية. وتوضيح المسائلين لابد لنا من شرح موجز لموضوع التصرف في استخدام الحق وهو أمر كثر تداوله وقبوله لاسف بين الفقهاء المتأخرين، ثم نعود للضرر.

### تقييد الحق

الفرق بين التصرف والتعدي هو أن تصرف الفريق واستخدامه لحقه إذا أُل إلى الإضرار بالآخرين يمد تمسقا، وأما التعدي فهو الفعل غير المشروع أصلا. فتصرف الفريق في التصرف مشروع في ذاته ولكنه معيب في مآله كأن يقوم فريق بتعليق داره بشكل يقطع الهواء من الجار، فهذا يمد تمسقا إذا تضرر الجار، أما إذا أخرج جزءا من مبناه إلى ملك جاره فإن هذا يمد تعديا على ملك جاره<sup>١٨</sup>. والتعدي ينع بتوافق المذاهب، وبالنسبة للتصرف فالسؤال هو: ما هي حدود التصرف في المسائل البيئية؟

كما هو معروف فإن فكرة الحق تختلف من مذهب فكري إلى آخر وتستمد حقوقها من انحاء ذلك المذهب. ففي المذاهب الفردية كالأرسالية والحرورية (الليبرالية) تعتبر حقوق الفرد هي الأساس باعتباره إنسانا له حقوق مطلقة سابقة للجماعة. وبذلك فإن هذه الحقوق هي أساس القانون، وعلى القانون حماية هذه الحقوق وتكثيف الناس من التمتع بها. فالجماعة مسخرة لخدمة الفرد لأن الفرد محور القانون وغايته، مع التركيز على التساوي في الحقوق بين الأفراد. فحرية الفرد عنصر أساسي في هذا المبدأ، ولذلك لا تتدخل الدولة في نشاطات الأفراد إلا بالقدر الذي ينع التماس بين الأفراد لتمكين المجتمع من التقدم، حيث إن الافتراض المهيمن هو أن الصالح العام ليس إلا حصيلية لمجموع المصالح الفردية، فتمت حماية مصالح الفرد تحققت مصالح المجتمع. وعلى التقييد من هذا تلمأ فإن المذاهب التي تنادي بالتضامن الاجتماعي كالشيوعية والاشتراكية تنبثق من فكرة أن الإنسان لا يعيش إلا في وسط اجتماعي متضامن مع أفراد مجتمعه، ولذلك فالمجتمع هو الأساس؛ ولابد من قواعد تنظيمية لسلوك أفراد ذلك المجتمع، وبالتالي لا وجود للحريات المطلقة للفرد؛ وأن التضامن الاجتماعي ومصالح الجماعة هي أساس القانون، والفرد إذا مسخر لذلك الهدف. لذلك فإن هذا المذهب يوسع من دائرة اختصاصات الدولة في الإضرار على المسائل الفردية والاجتماعية. فالدولة تضع الأهداف

وترسم الطريق للبرغ تلك الأهداف، وبذلك يصبح الفرد عاملاً لأنه مجرد عنصر تكوين مسطر لخدمة الجماعة.<sup>٢٨</sup> فالحق في نظر المذاهب الاجتماعية هو «منحة من الجماعة وللجماعة، وهو وظيفة اجتماعية تنظمها الدولة التي تنوب عن المجتمع على ضوء من مصلحة الجماعة». أما الحق في المذاهب الفردية فهو صفة مميزة لإرادة الإنسان ومظهر لحريته، والأصل فيه الإطلاق، لذلك بُني القانون لحمايته.<sup>٢٩</sup>

أما الشريعة الإسلامية فتتفرع إلى الحق نظراً لمختلفة، فهي تقسمها إلى قسمين (كما يقول د. الدريني)، الأول هو حق الفرد، ويشمل جميع الحقوق التي تتعلق بها مصالح الأفراد، والثاني هو حق الله، وهو حق المجتمع مما يتعلق بالصالح العام، «وأخفيف إليه تعالى نظراً لخطره وعميم نفعه، فلا يستقط بالإسقاط وليس لأحد فيه خيرة». ولأن الحق في نظر الشرع حق إذا أقره الشارع، فإن الشريعة هي أساس الحق وليس الحق أساس الشريعة. وقد رتب د. الدريني على هذا الأصل نتائج منها، «أنه تعالى منح الحق لحكمة هي مصلحة قصد الشارع لتحقيقها بشرعية الحق، وإلا كان المنح لغير غاية، وهو عبث، والله تعالى منزّه عن العبث». وأن يكون استعمال الحق موافقاً لقصد الله في التشريع، وإلا كان مناقضاً للشرع، ومناقضة الشرع باطلاً، فالتصرف الذي يتصف فيه ذو الحق من غايته ويناقض به الشرع باطل. وأن الفرد كالجسماء كلياً يختص بحقه، أي أن الأصل في الحق التتيد، لأن الحق منحة من الشارع فهي مقيدة بما يقيد الشارع ابتداءً، وأن الحق ليس غاية في ذاته، بل وسيلة إلى مصلحة شرع الحق من أجلها.<sup>٣٠</sup>

أخي القارئ! إن ما شرحته سابقاً هو ما قال به بعض الفقهاء المتأخرون وقبله الكثير. إلى هنا والأمر لا زال في إطار حكمة الشارع، فلم يتدخل عقل بشري في استحداث الأحكام. إلا أن ما شرح سابقاً استخدم كمنطلق شرعي أدى في النهاية إلى الخروج عن أصول في الشريعة في المسائل البيئية، فكيف هذا؟

في ظل هذا المنظور المغم يتقيد الحق بمقاصد الشريعة التي الوبط بين الحق ومقاصد الشريعة الخلقية كالبر والإحسان والرحمة والأخوة والإيثار والتعاون والمفرد من جهة، وبين الحق وروح الشريعة كالعدل والمصلحة والمقصد من جهة أخرى. فيقول الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠) مثلاً: «قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع». وهذا الربط أدى إلى اللجوء إلى أصول الفقه لاستنباط الأحكام كاللجوء إلى الاستئسان والضرورة وسد الذرائع. وذلك لأن الفقهاء، وكما يقول الدريني، «أدركوا بنائب نظرهم وما أوتوا من ملكة فقهية، أن الجري وراء ظواهر النصوص، أو العمل بمقتضى القياس يؤدي - في بعض الوقائع - إلى ما يناقض مقصد الشارع، وهذا هو التصرف في التشريع (أي الاجتهاد التشريعي)، لأن الحكم في الظاهر يستند إلى ظاهري من نص أو إلى قاعدة عامة، ولكنه في الوقت نفسه يناقض روح الشريعة ومقاصدها».<sup>٣١</sup> ومن الأمثلة الجيدة على ذلك تسليم العلماء بمنع الشخص من التصرف في ملكه إذا أضر ذلك بغيره. فبرهم وجود نص يجيز للفرد التصرف في ملكه، إلا أنه قد يُقيد ويُمنع من بعض التصرفات بناءً على هذه الأصول. وبهذا قد تؤدي هذه الأصول إلى أحكام لا تتفق مع القياس، أو حتى تخالف نصوص الشريعة. ويقول الإمام الشاطبي: «لما ثبت

أن الأحكام شرعت لمصالح العباد، كانت الأعمال معتبرة بذلك؛ لأنه مقصود الشارع منها، كما تبين، فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل المشروعية، فلا إشكال، وإن كان الظاهر موافقاً، والمصلحة مخالفة، فالفعل غير صحيح وغير مشروع؛ لأن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها؛ وإنما قصد بها أمور أخرى معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها، فالذي عمل من ذلك على غير هذا الوضع، فليس على وضع المشروحات<sup>٢٣</sup>. وبخص الدروني تأخير هذا الربط بين الحق ومقاصد الشريعة وروحها، أو بمباراة أخرى تأثير شرع الأحكام لمصالح العباد على إقامة التوازن بين الحقوق الفردية المتعارضة وبين الحق الفردي وحق الجماعة فيقول، «ويترتب على هذا النظر المستمد من طبيعة الحق، أن الإخلال بهذا التوازن بين المصالح الخاصة المتعارضة غير مشروع، ولا يشرع بالتالي ما يؤدي إليه، وهو الفعل، فإذا أفضى استعمال حق فردي إلى إلحاق مضرة راجحة، كان في هذا مناقضة لمقصد الشارع؛ لأنه لم يشرع الحق ليكون مصدراً لمفاسد راجحة، بل شرع للمصالح الراجحة، ويتناقض بالتالي مع الأصل العام الذي قامت عليه الشريعة من جلب المصالح ودرء المفاسد، ولو كان الفعل في الأصل مستنداً إلى حق، وهذا الحكم ينطبق على تعارض حق الفرد مع حق الجماعة من باب أولى؛ إذ من البديهي أن استعمال الحق الفردي إذا أفضى إلى الإضرار بمصلحة الجماعة كان ممنوعاً، لأن اختلال التوازن هنا يكون أظهر، ولأن المفسدة اللاحقة بالجماعة فاحشة لا تتناسب مع المنفعة التي يجنيها صاحب الحق الشخصي»<sup>٢٤</sup>.

### القياس والاستحسان

باختصار، فإن اللجوء إلى القواعد المنبثقة من الضرر، بالإضافة إلى دعم هذه القواعد بأصول أخرى كالاستحسان وسد الذرائع أدى إلى تخلف بعض العلماء (وبالذات المتأخرين) من القياس وعن بعض النصوص. لتضرب لذلك مغلاً بالاستحسان<sup>٢٥</sup> فالاستحسان هو «طلب السهولة في الأحكام فيما يتبلى فيه الخصاص والعام، وقيل الأخذ بالسمة وإيتفاء الدعة، وقيل الأخذ بالسماحة وإيتفاء ما فيه الراحة، وحاصل هذه العبارات أنه ترك العسر لليسر، وهو أصل في الدين. قال تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ (البقرة: ١٨٥)». ومن المذهب المالكي يقول ابن رشد (ت ٥٢٠) في الاستحسان، «الاستحسان الذي يكسر استعماله، حتى يكون أصح من القياس، هو أن يكون طرحة للقياس يؤدي إلى غلو في الحكم ومبالغة فيه، فعدل عنه في بعض المواضع لمعنى يؤثر في الحكم يختص به ذلك الموضع». ومن المذهب الحنفي يقول أبو الحسن الكرخي (ت ٢٤٠) في الاستحسان، «هو أن يعدل المجتهد عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول». وبهذا كما ترى أحيى القارئ قد ترك بعض الفقهاء، وبالذات المتأخرين منهم، القياس في بعض المسائل البيئية ولجؤوا إلى الاستحسان الذي سنده المصلحة والعدل. فمن تعاريف الاستحسان ما قاله السرخسي (ت ٤٨٢): «الاستحسان ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس». وعرفه ابن العربي (ت ٥٤٣) فقال: «الاستحسان إظهار ترك الدليل والترخيص بمخالفته، لمعارضة دليل آخر في بعض مقتضياته. وقسمه إلى أربعة أقسام، وهي ترك الدليل للمرف، وتركه للإجماع،

وتركه للمصلحة، وتركه للتيسير ودفع المشقة»<sup>٢٦</sup>، فبمقتضى القياس مثلاً يحق للمالك مطلق التصرف فيما هو حقه، فيقول السرخسي (حفي المذهب) مثلاً في ساحة أصابها أحد الشريكين في القسمة وأراد أن يبنّي فيها أو يرفع البناء وأراد الآخر منعه وقال: إنك تسد علي الرياح والشمس، يقول السرخسي فيه: «فله أن يرفع بناء ما بدا له، لأن الساحة ملكه، والساحة حق خالص له، وللإنسان أن يتصرف في ملك نفسه ما يبدو له، وليس للجار أن يمنعه من ذلك، وله أن يتخذ فيها حماماً أو تنوراً لأنه يتصرف في خالص ملكه». إلا أن متأخري الحنفية عدلوا عن مقتضى القياس إلى الأخذ بالاستحسان وقيدوا حق المالك<sup>٢٧</sup>. فقد ذكر الرازي في كتاب الاستحسان: «لو أراد أن يبنّي في داره تنوراً للخبر الدائم كما يكون في الدكاكين أو رحي للطحن أو مدقات للقصارين لم يجز لأنه يضر بجيرانه ضرراً فاحشاً لا يمكن التحرز منه»<sup>٢٨</sup>.

ولكن هناك من أنكر الاستحسان كالشافعية، فيقول ابن الحاجب المالكي: «قال الشافعي من استحسّن فقد شرّع، يعني من أثبت حكماً بأنه مستحسن عنده من غير دليل من قبل الشارع فهو الشارع لذلك الحكم لأنه لم يأخذ من الشارع، وهو كفر أو كبيرة...»<sup>٢٩</sup>. فلشافعي رضي الله عنه ستة من الأدلة التي تقنع بترك الاستحسان والمصالح المرسلة، فيقول: «الأول، أن الشريعة نص وحصل على نص بالقياس، وما الاستحسان؟ أهو منهما لم غيرهما؟ فإن كان منهما فلا حاجة إلى ذكره. وإن كان خارجاً عنهما فمعنى ذلك أن الله تعالى ترك أمراً من أمور الناس من غير حكم وذلك يناقض قوله تعالى: «أَنِصِبُ الْإِنْسَانَ أَنْ يُفْرَكَ سُدًى» (القيامة: ٢٦)، فالاستحسان الذي لا يكون قياساً ولا إعمالاً لنص يناقض تلك الآية الكريمة. الثاني، أن الآيات الكريمة تأمر بطاعة الله تعالى وطاعة الرسول، وتنتهي عن اتباع الهوى، وتأمرنا عند التنازع أن نرجع إلى كتاب الله تعالى، فإله سبحانه وتعالى يقول: «وإن تنازعتم في شئ، فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر» (النساء: ٥٩)، والاستحسان ليس كتابياً ولا سنة، ولا رداً للكتاب والسنة، إنما أمر غير ذلك، فهو يزيد عليهما، فلا يقبل إلا بدليل منهما على قبوله، ولا دليل عليه. الثالث، أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يفتي باستحسانه وهو الذي كان ما ينطق عن الهوى، فقد سئل عن الرجل يقول لامرأته: أدت علي كظهر أمي، فلم يفت باستحسانه، بل انتظر حتى نزلت آية الطهارة وكفارتها، وسئل ممن يجد مع امرأته رجلاً ويتهما فانظر حتى نزلت آية اللعان، ... ولو كان لأحد أن يفتي بذوقه الفقهي أو باستحسانه لكان سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، فاجتنابه عنه يوجب علينا أن نجتنب عن الاستحسان من غير اعتماده على نص، ولنا في رسول الله تعالى أسوة حسنة. الرابع، أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استنكر على الصحابة الذين ضابوا عنه وأفتروا باستحسانهم، فقد أنكر على بعض الصحابة أنهم أحرقوا مشركاً لاذ بشجرة... ولو كان الاستحسان جائزاً ما استنكر عملهم. الدليل الخامس، أن الاستحسان لا ضابط له، ولا مقاييس يقاس بها الحق من الباطل كالقياس، فلو جاز لكل حاكم أو مفت أو مجتهد أن يستحسن من غير ضابط لكان الأمر فربطاً، واختلقت الأحكام في النازلة الواحدة على حسب استحسان كل مفت، ... الدليل السادس، أنه لو كان الاستحسان جائزاً من المجتهد، وهو لا يعتمد على نص ولا حمل على النص بل يعتمد على العقل وحده، لكان يجوز الاستحسان من ليس عنده علم الكتاب والسنة، لأن العقل متوافر عند غير العلماء بالكتاب والسنة، بل ربما



كان منهم من له عقل يفوق عقول هؤلاء...<sup>٢٠</sup> رحم الله الإمام الشافعي. فأكثر ما ينطبق قوله هذا في نزاع الملكية والذي استند على استحسان المصلحة كما سترى.

«بالمقتضا، وكلما تقدم الزمن كلما قُيد الحق، وكلما أفتى الفقهاء بأحكام تنافي القياس والنص أحياناً، ولابد من الإشارة هنا بأنني لا أفتي في المسائل غير البيئية، لذلك أرجو أن يقتصر ما أقوله على مسائل البيئة فقط. فأقول، لأن مضاعفات الضرر في البيئة غير واضحة، فالذي أراه هو الاعتماد عن كل من القواعد السابقة المستنبطة من حديث الضرر والأصول المستنبطة من مقاصد الشريعة كالاستحسان وذلك متى وجد نص واختلاف. فمعتلاً، برغم وجود قوله صلى الله عليه وسلم «لا يخل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس» إلا أن بعض الفقهاء، المفاشرين أنابوا نزاع الملكية استناداً لما سبق من قواعد وأصول.<sup>٢١</sup> ففي هذه الحالة الإلتزام بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم أولى، كما سترى، والله أعلم.

ومن الأمثلة المشهورة على أخذ العلماء بهذه القواعد والأصول متبئين بذلك بأحكام تخالف نصوصاً أو قياساً ففرض حق المرور ومجرى ومسيل الماء على أرض الجار، وفرض الارتفاق على حائط الجار. وقد ناقشنا حق المرور ومجرى ومسيل الماء في الفصلين الثاني والخامس. والظاهر هو أن الفقهاء المحدثين لم يركزوا على الأسبقية في الإحياء لذلك اختلط الأمر عليهم (وأخذ بعضهم بحديث سمره بن جندب). فكما رأينا، فإن للسابق في الإحياء حقوق الارتفاق، وله الحق في تأجير هذه الحقوق للغير، وفي هذه الحالة فإن هذه الأحياء، كمسيل الماء، توضع في الإذعانى الترخيصي، وبهذا تتسم العلاقة بين الجارين بالاتفاق. أما إذا ما فوّضت حقوق الارتفاق على المالك، كما يرى بعض الفقهاء المحدثين، فإن المرتفق أو أحد سلالاته قد يهدي ملكية رقبة الطريق أو المجرى أو المسيل، وهذا ما خشيه الإمام مالك رحمه الله. وفي هذا مضرة كبرى على الملاك. وقد تضطرب العلاقة بين الجارين مؤثرة بذلك على حال العين (مسيل الماء مثلاً). وهناك الكثير من النوازل بهذا الشأن (وإن قيل بأن شؤون المقارنات تُنظم في أيامنا هذه في سجلات، قلت بأن هذه السجلات وما تحتاجه من موظفين نفقة على المجتمع لا حاجة له بها أصلاً، وهذه من المضاعفات التي تلافتها الشريعة ابتداءً لتسيير موارد المسلمين فيما هو أجدى).<sup>٢٢</sup>

وبالنسبة لفرض الارتفاق على حائط الجار كفرض الحطب في حائطه، فباستثناء القليل من العلماء كأحمد بن حنبل وإسحق وابن حبيب من المالكية وابن حزم، لم ير أكثر علماء السلف إجبار المالك على فعل ذلك، ففي المجموع «ولا يجوز أن يفتح كوة، ولا يسمر مسامراً في حائط جاره إلا بإذنه، ولا في الحائط المشترك بينه وبين غيره إلا بإذنه، لأن ذلك يوهي الحائط ويضر به، فلا يجوز من غير إذن مالكه، ولا يجوز أن يبني على حائط جاره ولا على الحائط المشترك شيئاً من غير إذن مالكه ولا على السطحين المتلاصقين حاجزاً من غير إذن صاحبه لأنه حمل على ملك الغير فلم يجز من غير إذن كالحمل على بهيمته، ولا يجوز أن يجري على سطحه ماء من غير إذنه، فإن صالحه منه على عوض جاز إذا عرف السطح الذي يجري ماؤه لأنه يختلف ويتفاوت»<sup>٢٣</sup> إلا أن بعض الفقهاء المحدثين نادوا بالزام الفرد بالسماح لجاره بالارتفاق بمانطه. فهناك الكثير من الأمثلة التي ادعى فيها الجار أو أحد أحفاده

ملكية الحائط لاشتراكه في استخدامه، فالتنازع في الحائط المشترك كثر ذكرها في كتب الفقه دلالة على انتشارها.<sup>٢٤</sup> وهناك الكثير من الأمثلة التي قام الجار فيها أو أحد أحفاده بفتح نافذة مرتفعة لإدخال الضوء لداره من دار مالك الحائط مضراً بذلك مالك الحائط (كما سترى في تفسير الضرر).

## مآلات الأفعال

كما ذكرنا فهناك أفعال أو تصرفات يقوم بها الفريق وتؤدي إلى الإضرار بالآخرين. وقد اختلفت مذاهب الشريعة في تنقييد هذا الحق أو هذا الفعل، والسؤال هو: هل يمنع المالك عموماً من التصرف في ملكه كيف شاء؟ الإجابة باختصار: قال الشافعي وأبو حنيفة بعدم المنع أخذاً بالقياس، ورأي مالك وأحمد المنع في بعض الصور أخذاً بحديث الضرر. وللتفصيل نقول إن الشافعي يرى أن حديث الضرر ليس نصاً قاطعاً في منع المالك من التصرف في ملكه حتى وإن ترتب عليه ضرر بغيره، ففتح المالك في نظره من التصرف لدفع الضرر عن غيره ضرر أشد. وإن ترتب عليه ضرر بغيره، ففتح المالك في نظره من التصرف لدفع الضرر عن غيره ضرر أشد. يقول الشافعي: «فإن تأوّل رجل قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا ضرر ولا ضرار» فهذا كلام مجمل لا يستعمل لرجل شيئاً إلا احتمل عليه خلافه، ووجهه الذي يصح به، أن «لا ضرر» في أن لا يحمل على رجل في ماله ما ليس بواجب عليه، «ولا ضرار» في أن يمنع رجل من ماله ضرراً ولكل ما له وعليه».<sup>٢٥</sup> كذلك الإمام أبو حنيفة لا يأخذ بحديث الضرر كأصل لتقييد حق تصرف المالك وإن أضر بجاره كعقر بئر بالقرب من جدار جاره، وإن أوهن ذلك جدار جاره لأنه ليس متعدداً، فهو يتصرف في حدود ملكه. ويقول الكاساني: «للمالك أن يتصرف في ملكه أي تصرف شاء، سواء كان تصرفاً يتعدى ضرره إلى غيره أو لا يتعدى. فله أن يبني في ملكه مرحاضاً أو حماماً أو رحى أو تنوراً، وله أن يقعد في بنايه حداداً أو قصاراً، وله أن يحفر في ملكه بئراً أو بالوعة أو دهاساً وإن كان يهين من ذلك البناء ويتأذى به جاره. وليس لجاره أن يمنعه حتى لو طلب جاره تحويل ذلك لم يجبر عليه لأن الملك مطلق للتصرف في الأصل، والمنع منه لعارض تعلق حق الغير، فإذا لم يوجد التعلق لا يمنع...».<sup>٢٦</sup>

أما الإمام أحمد فراه في رواية أنه لا يمنع المالك من مطلق التصرف أخذاً بالقياس وموافقاً بذلك الإمامين أباه حنيفة والشافعي، إلا أن المشهور عنه هو منع المالك إذا أضر بجاره أخذاً بحديث الضرر.<sup>٢٧</sup> وبالنسبة للمالكية فقد اتفقوا من حديث الضرر أصلاً في تقييد الحق وتنظيم العلاقة بين الفرق المتجاورة.

لاحظ أخي القارئ أن معظم الآراء رغم اختلافاتها لم تُحكم العقل البشري في هذه المسألة، ولكن رجعت إلى الأصل (القرآن والسنة) واستخدمت العقل في القياس. فالسؤال هو: إذا كان هناك اختلاف في المسار لاستنباط الأحكام، فلماذا إذا تشابهت البيئات الناتجة منها؟ نتركز على المذهب المالكي أولاً ونرى تأثيره على البيئة وذلك لأن المذهب المالكي صاغ تواجد الأعيان في المغرب العربي فتوفرت بذلك المعلومات الكافية لدراسة البيئة من نوازل وأراء؛ ثم نعلق على المذاهب مجتمعة.

## تفسير الضرر

لقد اختلفت آراء فقهاء المذهب المالكي في تفسير الضرر. فقد قال أشهب (ت ١٥٠) في قاعدة «إذا اجتمع ضرران سقط أسفروهما لأكبرهما» أن معناها «في الأكبر أن يمنع الرجل من أن يحدث في ماله شيئاً بما له فيه منفعة، ومعنى الأصغر هو الاعتراض من جاره عليه ما يضر به». فعندما سئل ابن عبد ربه عن نازلة نصب فيها رجل مطاحين في بيت له وشكا جاره دويي المطاحين أجاب قائلاً، «قال أبو بكر بن عبد الرحمن رحمه الله إذا اجتمع ضرران أسقط الأصغر للأكبر، ومنع الرجل من الانتفاع بمنزله وضيخته التي يقوم بها معاشه أكثر من الذي يتأذى بدويي مطاحنه، وحضرت محمد بن عمر بن لباة رحمه الله قد استفتي في هذه المسألة وفي الندافين (القطانين) الذين يتدفون الحفر في الليل والنهار، فافتي بأن لا يمنعوا من ذلك وأن لا يمنع أحد بضرب الحديد في داره من ذلك». وعلى عكس هذا الرأي السابق يقول ابن حارث في هذه النازلة: «... الضرر درجات، واتخاذ مطاحين عند حائط بيت الإنسان، وحيث لا يعدم دويها، هو عندي من أعظم الضرر، وكنت أرى قطع ذلك على الجار الذي شكاه ضرره به إن شاء الله»<sup>٢٨</sup>.

وهناك نوازل في المغرب العربي والأندلس لم يمنع فيها المالك من تعلية بنتائه برغم تضرر جاره بانقطاع الريح والشمس عنه بسد كوة (نافذة) الجار، وذلك استناداً إلى قاعدة إسقاط الضرر الأسفر للأكبر، حيث أن منع المالك من التعلية يعد ضرراً أكبر. فقد قال سحنون: «قلت لابن القاسم (ت ١٩١)؛ إن رفع رجل بنيانه وسد على جاره كوة وأظلمت أبواب غرفته وكواها (نوافها)، قال: لم أسمع من ملك<sup>٢٩</sup> شيئاً ولا أرى أن يمنع هذا من البناء». ويقول ابن الرامي، «وقد جرى لي مثل هذه المسألة في رجل كان له حائط على بعض ملك لي وفيه كوة ينظر منها إلى الشارع، فبينت على باقي ملكي ورفعت بنياني فسدت كوة جاري، فرفعتني إلى قاضي الجماعة فأخبره فقال له القاضي: ليس لك منعه لأنه عمل ما يجوز له عمله». ويغيب ابن الرامي مؤكداً جواز التعلية: «وكثيراً جرى هذا عندنا (أي بتونس)، وما رأيت أحداً من القضاة حكم بغير هذا»<sup>٣٠</sup>.

وباستثناء هذه الحالات (كحق التعلية والضرر الشديد على الفرد من منعه من كسب رزقه) فإن المذهب المالكي، وكما هو واضح من آراء الفقهاء، يُعتمد فعل المالك بقياس مقدار الضرر على الفرق والأعيان المتضررة. فإذا اختلف الفقهاء كما رأينا في تعريف الضرر ومبايعته، فما بالك بعموم الناس. وهذه إحدى مميزات حديث الضرر: وهو اختلاف الناس في تفسير معنى الضرر وبالتالي ظهور الحوار بين الفرق.

كما ذكرنا فإن جميع تفسيرات حديث الضرر تمس على أن للفريق التصرف في حقه دون أخذ إذن مسبق من أي كائن كان، سواء كان ذلك الكائن الجار أو عمدة الحي أو السلطة. وهذا معناه أن ضرراً ما سيحدث بعد فعل الفريق. وعند ظهور الضرر ستعيشه الفرق المتضررة وتشعر به ويأتي الخلاف بينهم ومن ثم تختلف الفرق في تفسير الضرر. فالفريق الفاعل قد لا يرى أن ما قام به مضر بجاره، أو قد يرفض الاعتراف بالضرر، بينما يصر الفريق المتضرر بأن تصرف جاره مضر به، وقد يبالغ في وصف شدة الضرر، وبالتالي يتباين الخلاف. ولحل الخلاف

لايد من الحوار بين الفرق، واللجوء في النهاية إلى إزالة الضرر أو الاتفاق بين الجارين أو اللجوء إلى القضاء ومن ثم قد يعطي الفقهاء آراء مختلفة. وهذه القضية تنحصر إلى التواجد المستقل. لتوضيح هذه العبارة سنأخذ الضرر الناجم عن بناء فتحة (كنافذة أو باب) كمثال وتأثيرها على العلاقة بين فرقتين متجاورتين.

عند تطبيق مبدأ إحياء الأرض فإن الناس يتابعون في البنيان. فإذا أحدث أحدهم كوة تشرف على أرض فضاء ثم أتى آخر وبنى تلك الأرض فأصبحت الكوة تكشف الدار المحذرة، فإن للكوة القضية حق البقاء، وسنسميها «الكوة القديمة». فقد اتفق الفقهاء أن للكوة القديمة حق الاستمرار، وعلى مالك الدار المحذرة أن يقي نفسه من ضرر تلك الكوة كأن يرفع سور داره. ففي المدونة الكبرى، «وأرأيت إن كانت له على جاره كوة قديمة أو باب قدم ليس فيه منفعة وفيه مضرة على جاره، أيجبره أن يخلق ذلك عن جاره (قال) لا يجبره على ذلك لأنه أمر لم يحدثه عليه»<sup>٤١</sup>.

أما بالنسبة للكوة المصححة التي تضر الجيران فإن أغلب الآراء تنص على إزالة الضرر بسد الكوة إذا احتج الفريق المتضرر. فقد سأل سحنون الإمام ابن القاسم: «وأرأيت الرجل يريد أن يفتح في جداره كوة أو باباً يشرف منهما على جاره فيضر ذلك بجاره، والذي فتح إنما فتح في حائط نفسه، أيمنع من ذلك في قول مالك. قال، بلنفي عن مالك أنه قال ليس له أن يحدث على جاره ما يضره وإن كان الذي يحدث في ملكه»<sup>٤٢</sup>.

أي أن الآراء التي تنادي بالمنع تعتمد على تهديد مدى شدة الضرر. وهذا أمر قابل لتفسيرات مختلفة. فمن الحالات المعروفة في الفقه ما أمر به الحليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «قد كتب ابن لهيعة إلى عمر في رجل أحدث غرفة على جاره ففتح فيها كوة. فكتب إليه عمر «أن يوضع وراء تلك الكوة سرير يقوم عليه رجل، فإن كان ينظر إلى ما في الدار منع من ذلك، وإن كان لا ينظر لم يمنع»<sup>٤٣</sup>. ويقول ابن الرامي: «وفي معنى السرير قولان، قال ابن أبي زمنين (ت ٣٩٩)، السرير فرش الغرفة. وقال ابن شاس (ت ٦١٦)، السرير هو السلم. وقيل السرير هو الكرسي وما شاكلة. قال المعلم محمد، والذي عندي في حد ارتفاع ما يطلع عليه أكثره خمسة أشتبار، وأقل ارتفاعه أربعة أشتبار». ويقول اللخمي (ت ٤٧٨): «ويكون الرجل الذي ينظر على السرير قوي النظر»<sup>٤٤</sup>. فمن هذه الحادثة التي حكم بها عمر رضي الله عنه أتت تفسيرات مختلفة لتعديد الضرر في معنى السرير وشدة نظر الرجل الذي سينظر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن آراء الفقهاء وأحكام القضاة اختلفت باختلاف الظروف. فعلى سبيل المثال، فقد طمس كوة مرتفعة في حجرة كان الساكن يصعد على شيء يطل منها على حورة جاره (الصورة ١٠٥).<sup>٤٥</sup> وعلى النقيض من هذا، قد بنى رجل بنياناً وأحدث بها كوة تشرف على دار نفسه (كحديقته أو فناءه)، وكان هناك جداراً (كسور الحديقة مثلاً) يمنع الكشف فقصره. فقام بعض من له دار في الجهة الأخرى من الشارع وقال له: «إن هذه الكوة تكشف ما على سطحها. فقال له الباني: «لم أفعل ذلك إلا تخفيفاً لبناي لا لتقصي ضرر». فأجاب ابن الضابط (وهو أحد قضاة تونس توفي نحو ٤٤٢) على هذه النازلة أنه «لا يمنع إلا ما يتوقع منه الكشف على محل السكنى والمبيت والمقام. وأما ظهر البجوت (كالأسطح) فلا يمنع»<sup>٤٦</sup>. وفي



الصورة ٦.٥ من طنبجة، لاحظ الساتر البتاني على النافذة التي على الساباط (كما هو موضح بالشكل ٦.١)، وهذا معناه أن الساتر البتاني وضع لسائر سكان الدار التي على يسار الصورة، وقد يكون هذا الساتر نتيجة للاتفاق بين التريقين المتطرفين أو نتيجة للمكتمل للقناني.

نازلة أخرى بتونس كان لرجل مطلقاً (كالدراج مثلاً) في داره «وكانت ستارة تستر المطلق فسقطت الستارة، وصار كل من يطلع إلى السطح ينظر إلى ما في دار جاره. وطلب (الجار) من صاحب الستارة أن يحيد ستارته كما كانت. وتداعيا في ذلك إلى من كان قاضياً فلم يجبره، وقال، لا يلزمه ولكن يؤذّب إذا صعد إلى السطح»<sup>٦٧</sup>.

يقول ابن الفناز (وقد عين قاضياً لتونس سنة ٧١٨) مقارناً النوافذ بالأبواب في الأديوار العليا، «وليس الكوة والباب سواء، لأن الباب إنما يعمل للدخول والخروج لمن يدخل ويخرج، وليس من ذلك بدّ، والكوى لا يتحرز منها، وينظر ولا تنتظره، وكذلك المار يتحرز منه ولجوازه وسهره لا يتمكن من النظر، والكوة للتمود فهي مضرة كبيرة...»<sup>٦٨</sup>. ويقول ابن وهب (ت ١٩٧) «وإن كان فتح باب السطح مضراً به (أي بالجار) مثل أن يكون لا يتصرف ولا يدخل ولا يخرج إلا بالتشرف عليه (أي على الجار) والنظر في منزله منع من ذلك ولم يكن له فتحه». أما ابن الرامي فيقول إن الضرر يكتشف بأن «يقف واقف مع الباب أو يلزأ الطاقة ويرى منها في دار المحدث عليه، فإن لم تظهر له الوجوه لم يكن في ذلك ضرر (الصورتان ٦.٦ و ٦.٧ في الصفحتين التاليتين)»<sup>٦٩</sup>.

أما بالنسبة لضرر الصوت من الفتحات فهي أيضاً مسألة تعتمد على تفسير الفرق المجاورة للضرر. فيقول ابن الرامي في فتح أحد الجارين كوة في الجدار المشترك بينهما إلى دار جاره لإدخال الضوء، والكوة مرتفعة لا تُنَال إلا بالسلم، «هذه نزلت بتونس فاختلط أسيحنا فيها فممنهم من اعتبر الكلام وحركة اللسان ورأه ضرراً، وممنهم من لم يعتبره وقال لا ينع، وجرى فيها الحكم بأن لا تسد. وأخذ يقول من لم يعتبر ذلك»<sup>٧٠</sup>.

وما هذه الحالات من كشف الضرر إلا تأكيد لما أوصحنه في الفصل الرابع على أن من شروط التواجد المستقل حماية التفريق من الفرق المجاورة حتى وإن كان الضرر غير عيني ككشف العورة. فحماية العقار المكشوف يعني حفظ حقوق ذلك المقار. والأهم من هذا، كما رأيت أحي القارئ، فإن تفسير الضرر يختلف باختلاف موقع الدارين، وموقع الفتحة في الدار وما تطل عليه من ساحة أو فناء، أو غرفة في الدار الأخرى. كما يختلف أيضاً باختلاف الأفراد،

الصورة ٦،٦ من الرياض، لاحظ أن معظم الأبواب في الأسطح أقل ارتفاعاً من سور السطح، فالمنهج المتبع هو للمذهب الحنبلي الذي يحس على إجبار من كان له مطلع أن يبنى سوراً حتى لا يشرف على جاره. أما الصورة ٦،٧ من نفس فترةنا هذه، فإلا أن بعض الأبواب قد تشرف على بعض الأسطح وذلك لأن المذهب المالكي يأخذ بهذا القصر. ولابد من الإشارة هنا بأن الاختلاف في الحلول المعمارية بين المناطق لم تنتج من الاختلاف بين المذاهب ولكنها نتجت من اختلاف الأعراف بين سكان المناطق، لكل منطقة لها عريفها الخاص بها والملائم لظروفها والتي تبلورت باتباع الشريعة التي وضعت حركات دفعت القرارات لأدبي القربى المستوفى في جميع المذاهب كما سيتضح في النص. هناك بهجات في المغرب العربي كما في وادي فرجة مثلاً (أنظر الفصل التاسع) تشبه الرياض من حيث أسوار الأسطح برغم اتباع سكانها للمذهب المالكي.



فمنهم من هو قوي النظر، ومنهم من هو قوي السمع، ومنهم من يحسن الجوار بفتح كوة منخفضة ويخض النظر، ومنهم من يضع السلم للنظر من كوة مرتفعة، وهكذا. أي أن كل قسمة مستحددة بين الجارين فريدة في ذاتها للاختلافات التي ذكرت. فإذا كان هذا هو الحال بين الفقهاء الذين يعتمدون على الشريعة في الحكم، فما بالك بعموم الناس، وبالذات إذا كان الأمر يخصهم. فهذه التوازل وضحت لنا الاختلاف بين الناس في تعريف الضرر والإحساس به. فالفاعل الذي يقوم به المالك، ويعتقد أنه غير مضر، أو ضرره هين، إلا أنه مجبر عليه لحاجته لذلك الفعل، قد يبرأ الجار ضرراً عديداً. هذه الاختلافات أدت إلى الحوار والوقوف على الموقع لتحديد الضرر وبالتالي إلى الاتفاق أو القضاء. وهذه الحركة (وحتى إن انتهت إلى القضاء ولم تنتهي بالاتفاق أو الصلح الذي يفرضه الميراثان) هي نتاج من فهم موقع من السكان أصحاب الشأن. فالحكم الذي سُمح للمُحدث من الفتحات بالاستمرار لم يهضم حق الفريق المتضرر لأن على الفريق المحدث أن يجد حلاً لتلافي الضرر إلى عورة جاره. أي أن مبدأ الضرر، برغم بساطته، قوي في منع الهيمنة بين الفرق المتجاورة التي تسيطر على أعيان ذات مستوى واحد، مؤدياً بذلك إلى الاتفاق بين الفرق لحل النزاعات. وبهذا فإن المحصلة النهائية هي هيمنة الاتفاق بين الفرق المتجاورة على نفسها. أو بمعنى آخر، هيمنة فريق مكون من الفريقين المختلفين معاً كإصا، على الفريقين أصحاب الشأن. وهذه إحدى خصائص التواجد المستقل. فالفريق المتصرف لم ينتج من عمل ما أراد، ومنتج ضرره من الفرق المتجاورة، وفي الوقت ذاته لم تتبع قوانين فريق خارجي، وأصبح الفريق المهيمن على الفريقين المختلفين فريقاً مكوناً منهما معاً كفريق واحد، وهذه جميعاً من أساسيات التواجد المستقل الذي تحدثنا عنه في الفصل الرابع. بالإضافة لكل هذا فإن الحالة قد لا تصل إلى القضاء مطلقاً بل تُحل في الموقع بين أطراف النزاع أو بتدخل الميراثان. وشتان بين هذه الحركة وحركات بيتنا اليوم.

إن هذه التوازل التي شرحت قد حدثت في المناطق العمرانية المتلاصقة المياني. وهذا لا يعني عدم صلاحيتها إلا في تلك البيئات. فبادئ الشريعة طبقت في بيئات مختلفة من حيث الكثافة السكانية والبنائية أو حتى بين البساتين. ولذا ذكر مثال واحد من حكم فتح كوة في برج يكشف منها الساكن كروم (بساتين) جيرله، يقول النوشريسي: «وَنَزَلَتْ بِتُونُسِ أَوَائِلَ هَذَا



القرن على ما أخبرني به بعض شيوخنا، أحدث بعض من كان له معرفة بأهل الأمر من التجار في برج جتانه طاقة يطلع على سطح حافته لجنان قاضي الأنكحة حينئذ، ومحاماً لقاضي وقتها الفقيه أبو إسحاق بن عبد الرزاق، فأبصرت من أثر حكمه سائر بناء لجانب الطاق المذكورة تمنع بالاطلاع على السطح المذكور، فما أدري هل كان بالحكم بينهما أو بتراضيهما<sup>٥١</sup>، ولكن تذكر أخي القارئ بأن هذا المثال الذي مررنا عليه هو عن الفتحات فقط وهي عين واحدة، وأعيان البيعة كثيرة جداً، فنفس هذه الحركة التي تحدثنا عنها استخدمت مع جميع الأعيان الأخرى في البيعة التقليدية.

### الحرية والضرر

قلنا سابقاً بأن حديث الضرر ذو سيطرة خارجية على الأعيان وذو سيطرة داخلية على تصرفات السكان. أي أن مصادر الضرر بين عقارين هي تلك التي تؤثر في الأعيان أو الفرق أو كليهما معاً. فبالنسبة للفرق، فمن المنطقي أن يكون الضرر تجاه حواس الفريق المتضرر، وهو على ثلاثة أنواع: بصري وسمعي وشمي. فالضرر البصري يأتي بكشف عورة الدار المقابلة، والضرر السمعي يأتي من تفتير وطيفة المنزل من السكنى إلى الحدادة مثلاً مما يؤدي سمح الجار، والضرر الشمي ينتج من تحويل الجار منزله إلى مديقة ذات رائحة كريهة مثلاً. أما بالنسبة لمصادر الضرر التي تؤثر في أعيان الجار قريباً كان أو بعيداً فهي نومان، ضرر مباشر كالذئب على حائط الجار أو حرق شيء بالقرب منه، وضرر غير مباشر كإحداث فعل يهز حائط الجار كتحويل منزل ما إلى اسطبل. وبناءً على هذا التقسيم، وباستثناء الضرر البصري، فإن معظم الأضرار التي أثرت على الأعيان أو الأفراد في البيعة التقليدية أنتت من تفتير الفريق لعقاره من وطيفة إلى أخرى كتحويل منزل إلى مديقة، أو الاستمرار على نفس الوظيفة التي أنشئت بالجيران كوجود فرن قديم في الحي السكني. لذلك، ولتغطية الموضوع من معظم جوانبه، سنركز على كل من المعنى الدقيق للضرر المؤثر على الإنسان في حواص الثلاث (السمع والبصر والشم) أولاً، ثم على مدى مقدرة الفريق على تغيير وطيفة عقاره ثانياً.

٦٨



الصورتان ٦٨ و ٦٩ تارة بالفنبر و ٦٩ (في الصفحة المقابلة) من مدينة تونس ترمنا مزارعين تخرافان على سطح المنازل. لذلك قد كانت المناظر تبني من جوانبها التي تطل على الأسطح في بعض المناطق حتى لا يتمكن المأذون من النظر إلى المنازل، وفي مناطق أخرى كان الحاسب يمسب أمين المأذونين من أجل ديار الناس وحرهم.

أولاً، لم يعد الضرر السعيمي بين الفقهاء ضرر يؤدي إلى تعييد الحق. فقد اعتبر فقهاء المالكية ضرر اهتزاز حوائط الجار من إنشاء مطبحة ولكنهم لم يعتبروا ضرر صوت المطبحة.<sup>٦٧</sup> فيقول ابن عبد الغفور (ت ٤٤٠)؛ «لصاحب الدار أن ينصب في داره ما شاء من الصناعات ما لم يضر بحيطان جاره، وأما أن منع من وقع ضرب أو دوي رجي أو كبير لأجل صوته فلا». ويقول ابن رشد (ت ٥٢٠)؛ «المشهور عدم منع الأصوات مثل الحداد والكماد (الذي يدق على الثياب)<sup>٦٨</sup> والنداف (القطان)» وذلك لأن منع الرجل من الارتفاع بمنزله التي يقوم بها معاشه ضرر أكثر من الذي يتأذى بالصوت.<sup>٦٩</sup> وقد «روى مالك رحمه الله في الضراب للحديد يكون جار الرجل ملاسماً به فيعمل في بيته وليس بينهما إلا حائط، فيعمل الليل كله والنهار يضرب الحديد فيتأذى بذلك جاره ولا يجد راحة من كبره وضربه ويرفع ذلك إلى السلطان. فقال مالك، لا يمنع من ذلك، إنما هذا رجل يعمل في بيته وليس هذا يراد به الضرر، فليس يمنع أحد من العمل في بيته وإنما هو عمل في يده وعيشه الذي يعيش به»<sup>٧٠</sup> إلا أن الشيوخ بطليطلة قفوا بمنع الكمادين إذا استغبر بهم الجيران لشدة الصوت واجتماع وقع ضربهم.<sup>٧١</sup> ولكن المشهور هو عدم اعتبار ضرر الصوت.

يقول أحد الفقهاء مبيناً سبب عدم اعتبار ضرر الصوت واعتبار ضرر الرائحة؛ «لأن الصوت لا يخرق الأسماع، ولا يضر بالجسم (كذا)، فإن أضر ذلك بالجدران منع وذلك بخلاف رائحة الدباغ، أو يتنحى بقرع جاره مرحاضاً ولا يظليه، أو ما تؤذيه رائحته لأن الرائحة المنتنة تخرق الحياض وتصل إلى الأسماء، وتؤدي الإنسان ....»<sup>٧٢</sup> أي أن أكثر فقهاء المذهبين الحنبلي والمالكي وفقهاء المذاهب الأربعة المتأخرين، اعتبروا ضرر اللطم الناتج من الرائحة أو الدخان ضرراً شديداً وجب قطعه.<sup>٧٣</sup> فيقول ابن قدامة (ت ٦٢٠) في الدخان؛ «والدخان هو أجزاء الحريق الذي أحرقه (أي الجار)، فكان مرسلأ له في ملك جاره، فهو كأجزاء النار والماء، وأما دخان الخبز والطبخ فإن ضرره يسير، ولا يمكن التحرز منه وتدخله المسامحة»<sup>٧٤</sup>. وبالنسبة للدخان الشديد كدخان الطواحين التي يملأ بها الشعير يقول ابن الرامي بأن القاضي ابن عبد الرافع (تولى القضاء بتونس سنة ٦٩٩) كان قد أرسله لتقصي مدى ضرر الدخان ببناء على شكوى بعض الناس. فقال بعد أن وقف على الضرر؛ «فكتبنا في وثيقة أن دخانها كثير مضر بالجيران فأمر (أي القاضي) بقطعها». ويصف ابن الرامي بأنه لم يكن لأحد إحداث ضرر إلا بواقعة الجيران.<sup>٧٥</sup> أما بالنسبة لضرر الرائحة المنتنة فهي أيضاً تقطع إذا اشتكى الجيران منها. فقد سأل ابن حبيب بعض فقهاء المذهب المالكي عن الذي يتخذ مدبرة في داره لديج الجلود واشتكى جيرانه ضرر الرائحة التي تصل إليهم؛ فأجابوه بمنع وإزالة الضرر عنهم. وكذلك وجبت إزالة ضرر رائحة المرحاض أو فتح قناة لا يظليها صاحبها بقرع دار الجار، ويُجبر صاحبها على منع الرائحة.<sup>٧٦</sup>

ويختلف الضرر البصعي عن الضررين السعيمي والشمعي في أنه مقترن بسلوك السكان. فقد قال صلوات الله وسلامه عليه؛ «لو أن رجلاً اطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقات عينه ما كان عليك جناح»<sup>٧٧</sup>. وتختلف آراء المذاهب تجاهه. فالمذهب الحنبلي يجبر من كان سطح داره أعلى من دار جاره أن يستر على نفسه بيتاً سور على سطحه مثلاً. أما المذهب الشافعي فلا يجبره على بناء السور ولكن يلزمه أن لا يشرف على هيروه (الصورتان ٦٨، ٦٩، ٧٠ في

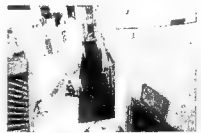


الصفحتين السابقتين).<sup>٦٢</sup> وعندما سئل اللخمي (ت ٤٧٨) من المذهب المالكي عن الجارين إذا حاول أحدهما الاتفاق مع الآخر أن لا يسعد إلى السطح إلا إذا بنيا ساترا فوق السطح وامتنع الآخر؟ فأجاب: «... فمن دعا إلى البناء، فالتقول بقوله وإلا فله منع جاره من الطلوع للسطح».<sup>٦٤</sup> أي أن الفريق الساكن خصوصاً، والمجتمع المسلم عموماً، كان يمنع بعض سلوكيات الأفراد. فيقول السطلي (تولى الحسبة بعلقة في أواخر القرن الحادي عشر أو أوائل القرن الثاني عشر للميلاد): «وكان في الكوفة محسوب لم يترك مؤذناً يؤذن في منار إلا مصوب العينين من أجل ديار الناس وحرهم، ولله دره فإنه احتياط وأجاد (الصورتان ٦،٨ و ٦،٩)». ولي هرناطة كان يشرف أحد المؤذنين من موضع أذانه على «دار فيها جارية حسنة، أعجبها حالها، ولما علمت بشأنه لم تزل تُهرج له وتشير إليه وتنازله حتى خشف بها، فعرضت له يوماً وهو في أثناء الأذان وشغلته حتى زاد أو نقص وسمعه الناس، فأجفلوا إليه وشاع أمره فاضطرت له الحال إلى أن فر من ذلك الموضع واستوطن غيره».<sup>٦٥</sup>



ومن المؤكد أن هذه الحركية قد أثرت على البيئة المبنية. فتباعدت دورات المياه عن حواطل الجيران قدر الإمكان. واستبعدت الوظائف المحدث المضررة بالجيران من الأحياء. متى اشتكى الجيران من ضررها، وتلاقت الشيايبك مواجهة بعضها بعضاً في معظم الأحياء (الصورة ٦،١٠). ولتوضيح ذلك نضرب أمثلة لتأثير الضرر البصري على البيئة؛ فعندما سئل ابن رشد عن صومعة (منارة) أحدثت في مسجد فشكا منها بعض الجيران للكشف عليه، فهل للجيران في ذلك مقال؟ فأجاب: «... وإن كان يطلع منها على الدور من بعض نواحيها دون بعض فيمنع من الوصول منها إلى الجهة التي يطلع منها بحاجز يُبنى بين تلك الجهة وغيرها من الجهات، وهذا عندنا بقرطبة في كثير من صوامعها...». ويذكر ابن الحاجب (ت ١٤٦٦) أنه «أمر بهدم منسبة حائوت كان بجدار الحمام وكان يجلس فيه أهل الفضل لاعتراض من يخرج من الحمام من النساء».<sup>٦٦</sup> ولكن هذا لا يعني أخى القارئ أن هناك نظاماً يمنع تقابل الفتحات بين المنازل، أو يمنع إحداث وظائف ذات ضرر داخل الحي. فكما سترى، فقد تقابلت الشيايبك أحياناً (الصورة ٦،١١)، وتحولت بعض المنازل إلى وظائف ذات ضرر على الجيران أحياناً أخرى، وذلك لأن المقرر هم السكان أنفسهم وليست السلطة الخارجية. ففي جميع الحالات السابقة لاحظنا أن الضرر أزيل بعد شكوى السكان المتأثرين وليس باتباع قوانين سابقة. فإن لم يتضرر السكان أو وافقوا لسبب ما، كقيام الفريق المتصرف بإقتناعهم أو لوجود صلة قرابة بينهم، فإن التغير الذي قام به الفريق أو الضرر المحدث سيستمر ولا يزال. أي أي قرار ذي تأثير على الحي كان في أيدي الجيران أو أولئك المتضررين من مال الفعل، أي أنه في يد الفريق المستوطن، أي أكبر فريق ساكن. وهذا هو أساس التواجد المستقل.

الصورتان ٦،١٠ و ٦،١١ من تونس، لاحظ أن معظم النوافذ لا تتقابل تاليفاً للإضرار بالجيران في الصورة ٦،١٠ وفي الوقت ذاته نرى في الصورة ٦،١١ نافذتين متقابلتين. وهذا الاختلاف نتج لأن الفرق الساكنة كانت هي المقررة بنفسها لنفسها. ففي الصورة الثانية لم يترض العريق الساكن للتح جاره للنافذة المقابلة وذلك لسلة القرابة بينهما أو لغير ذلك من الأسباب. أي أن الفرق المستوطنة هي التي صاغت البيئة.



ثانياً: أما بالنسبة لمدى مقدرة الفريق على تغيير الوظائف فإن لأي فريق الحق في تغيير وظيفة عقاره إذا لم يضر بغيره. فقد سأل سحنون عن الرجل يبني مسجداً ثم يبني فوقه بيتاً؟ فأجاب ابن القاسم: «لا يجيبني ذلك، وذكر مالك أن عمر بن عبد العزيز كان يبيت على ظهر المسجد بالمدينة في الصيف وكان لا تقر به فيه امرأة». قال مالك، وهذا الذي يبني فوق المسجد يريد أن يجعله مسكناً يسكن فيه بأهله. يريد بذلك مالك أنه إذا كان بيتاً وسكنه صار فيه مع أهله، صار يطؤها على ظهر المسجد، قال وكراهه مالك كراهية شديدة».<sup>٦٧</sup> ورغم كره الفقهاء



لهذا التصرف إلا أنهم لم يمتنعوه برغم وطأ الرجل زوجته فوق المسجد، وهذا مؤشر على مدى الحرية التي تمتع بها الفريق المتصرف في عقاره إذا لم يثبت الضرر على غيره.

وبالنسبة لتغيير الوظيفة ذات الضرر على الغير والتصرف في استخدام الحق، فبين أيدينا رأيان مختلفان كما ذكرنا. فأكثر الفقهاء الأوائل، وبالأكثر من المذهبين الشافعي والحنفي، لم يمتنعوا المتصرف في عقاره حتى وإن أسمر بالجار ضرراً غير مباشر. أي لم تنصّر أعيان الجار مباشرة كاحتراق حائطه. فيقول الماوردي (ت ٤٥٠)، «وإذا نصب المالك تنوراً في داره فتأذى الجار بدخان له لم يمتنع عليه ولم يمنع منه، وكذلك لو نصب في داره رعى أو وضع فيها حدادين أو قصارين لم يمنع لأن الناس المتصرف في أملاكهم بما أحبوا، وما يجد الناس من مغل هذا بدا». أما إذا تضرر الجار ضرراً مباشراً كأن يتصرف المالك بطريقة تضر أعيان الجار فلا يضمن المتصرف على رأي بعض الفقهاء. إذا كان تصرفه على الوجه المعتاد. فقد قال أبو يوسف (ت ١٨٢)، «وسألت يا أمير المؤمنين عن الرجل يكون له النهر الحفص فيسقي منه حرثه ونخله وشجره فينجس من ماء نهره في أرضه فيسيل الماء من أرضه إلى أرض غيره فيحرقها، هل يضمن؟ قال، ليس على رب النهر في ذلك ضمان من قبل أن ذلك في ملكه، وكذلك لو نزلت أرض هذا من الماء ففسدت، لم يكن على رب الأرض الأولى شيء، وعلى صاحب الأرض التي غرقت ونزلت أن يحسن أرضه». وقال في موضع آخر، «ولو أن رجلاً أحرق كلاً في أرضه فذهبت النار فأحرقته مال غيره لم يضمن رب الأرض لأن له أن يوقد في أرضه، وكذلك لو أحرق حصائد أرضه كان مغل ذلك». <sup>٧٨</sup> أما إذا كان التصرف على وجه غير متباد كأن يوجع في أرضه النار في يوم حاصف ويمتد يد ضرره إلى غيره فطليه الضمان. <sup>٧٩</sup> والرأي الآخر والذي أخذ به الحنابلة والمالكية فهو المنع إذا اشتكى المتضررون وثبت الضرر، وقد تحدثنا عنه.<sup>٨٠</sup>

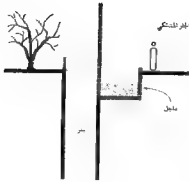
هل يمكن التوفيق بين الآراء التي تأخذ بالقياس وتقيد المتصرف في ملكه (المالكية والحنابلة) والآراء التي لا تقيد (كشافعية والحنفية)؟ الذي أراه هو نعم والله أعلم، حيث لا اختلاف جوهري بينهما. فالفرق هو أن الذين أخذوا بالقياس لم يجيزوا التعدي وأجازوا الضرر. أما الذين أخذوا بحديث الضرر فلم يجيزوا كلاً من التعدي والضرر. ولكن ما هو الضرر في البيعة الذي هو سبب الاختلاف؟ يمكننا القول أن الضرر هو التعدي ولكن في صورة أخرى. لتأخذ بضرر الدخان مثلاً، فدخول الدخان إلى ملك الجار يعد تعدياً على الجار، لأن الدخان عبر حدود أرض الجار، تماماً كعبور أخصان الشجرة أو الروشان حدود أرض الجار والتي تنشق المذاهب على عدم جوازها. وهذا ينطبق على جميع الأضرار الأخرى كما رأينا إلا ضرر الصوت والذي لم يعتبره المالكية ضرراً، متفقين فيه بذلك وبطريقة غير مباشرة مع الشافعية والحنفية. أما إذا لم يتمد المالك على أرض جاره فله أن يفعل ما يشاء في ملكه في جميع المذاهب. أي لا اختلاف هناك يؤثر على تركيب البيعة بين المذاهب. حتى وإن قام شخص ما بممل يضر بجاره داخل عقاره، كما أجاز الشافعية والحنفية، فهنا المتصرف يعلم جيداً أن بإمكان جاره القيام بضرره لأن الشريعة تعطي الجار المتضرر نفس الصلاحية المطاة له. فمغلاً حكى أن رجلاً شكا إلى أبي حنيفة من بثر حفراً جاره فخشي منها الشاكي على جداره، فقال له أبو حنيفة، «إحفر في دارك بجوار تلك البئر بالوعة، فعمل، فنزل البئر فكيسها صاحبها». <sup>٨١</sup> لذلك أضي القارئ، سيتردد كل فرد في الإصرار بضرره. وستأكد هذه النتيجة عندما نرى في الفصل التاسع كيف

أن الشريعة تؤدي في محصلاتها النهائية في جميع المذاهب إلى تطور الأعراف. وهذه الأعراف هي التي سار عليها الناس لبناء بيتهم، وهي التي صاغت البيئة وليست الآراء المتضاربة ظاهرة بين الفقهاء. فكما رأينا فإن آراء الفقهاء جميعاً تلتقي في نقطة واحدة، رغم اختلافاتها، وهي أن القرارات المتطرفة بالغي بشأن السماح للناس بالتصرف في أملاكهم ومدى تمسكهم هي بيد السكان أنفسهم، أي بيد الفريق المستوطن وليس فريقاً خارجياً وذلك لعدم وجود القوانين أولاً، ولارتباط هذه القرارات بمواقفة الجيران وإحساسهم بالضرر ثانياً. ومن جهة أخرى، وبرغم اختلاف الفقهاء، فالظاهر هو أن المعمول به في البيئة التقليدية هو إزالة الضرر المحدث متى اشتكى منه الجيران وكان مستمراً وشديداً، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالظاهر هو أن بعض الضرر، وبالذات الثقيل منه، سُمح له بالاستمرار إما لتردد الجيران برفع شكوى لحسن الجوار (كما سنرى في النوازل المقبلة)، وإما لتردد العلماء في منع المسلم من الانتفاع بملكه لطم أمرة، وإما لتدخل أهل الرأي في المني، أو تدخل العلماء وحل المسألة بإيجاد مخرج لا يضر بالفريق المتصرف كأن يحاول الفريق المتصرف أن يمنع الضرر عن جيرانه، أي يتحايل على الضرر.

### التحايل على الضرر

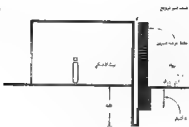
لقد كان الفقهاء يركزون على الضرر المحدث على الآخرين عند إصدار الحكم دون الالتفات إلى تأثير ذلك الحكم على الفريق المتصرف. فمتدما سئل السيوري عن يدق النوى بيته لبقره ويبيتهم في الشتاء في بيته فأراد الجار منعه من ذلك قال: «يمنع من دق النوى لأنه يضر بالبناء، وحسن سماع الضرب يضر بالسكان إلا في بعض الأوقات. وإذا تكرر الأمر منع منه، وأما تثبيت البقرة في بيت المالك فلا مقال له (أي الجار) وليس عليه في ذلك ضرر». فهذه الإجابة لم تقف بقطع مسبب الضرر وذلك بإخراج البقر من المنزل. كما أنها لم تنظر إلى الضرر ككل، ولكنها فصمته إلى أجزاء. فمالك البقر سيحتاج لا محالة إلى دق النوى لإطعام بقره. ولكن هذه مشكلته هو. فمتى تمكن من الدق في أوقات يخرج فيها الجار من منزله، وفي موضع داخل منزله بحيث يمنع فيه وصول الاضرار لجدار جاره فإن فعله سيستمر.<sup>٧١</sup> وعندما سئل القاضي ابن عبد الرفيع (ت ٧٣٣) عن دخان الحمامات والأفران وثقل الدباخين قال إن على أصحابها أن يقطعوها وإلا عليهم أن يحتالوا عليها. أي أن للفريق الحق في الاستمرار في الفعل الضار إذا احتال على الضرر ولكن من منع وصوله إلى من جاوره سواء كان الجار قريباً أو بعيداً. وبهذا فمن الطبيعي أن تحتال الفرق الفاعلة على الضرر حتى يستمر فعلها. وهذا أمر منطقي اتفق الفقهاء عليه.<sup>٧٢</sup> ولكن هل يمكن للفريق الاحتياك على الضرر؟ فهذه مسألة تعتمد على مهارة السكان المتسبب في الضرر خصوصاً وتقنية المجتمع عموماً. فهناك أضرار تمكن الفريق من التحايل عليها في البيئة التقليدية كضرر الاهتزاز، وهناك أضرار أخرى لم يتمكن من التحايل عليها كضرر الرائحة.

وتوضيح المسألة تعرض بعض النوازل. فبالنسبة للأضرار التي لم يتمكن الفريق المتصرف من التحايل عليها ضرر الحيزاب والمجال مثل (المجال هو مكان تجمع الماء، وبالأذن

الشكل  
١،٢

ماء المطر). فقد حفر رجل بئراً بجانب حائط الجار، وللجار ماجل بالقرب من الحائط. «فقال صاحب الماجل: يضر ماجلي حفر هذه البئر بقرية، فتداعيا في ذلك، فصور القاضي أهل البصرة، هل عليه في ذلك ضرر أم لا؟ فقالوا: للماجل قريب من جنب البئر كاد أن يتكشف تقربه من البئر ويخشي على البئر بسبب الماجل أن يتنفس إلى قريب منه». وبلغ الضرر ردمت البئر (الشكل ١،٢) ٧٤. وفي نازلة أخرى أضرت عروق شجرة تين ماجل الجار وذلك بأن مشت العروق للماجل فشقت حيطانه؛ فتداعى الجاران للقضاء. فأمر القاضي بقطع العروق التي تسبب الضرر. فأخبره أهل البصرة بأن زوال الضرر لا يتم إلا بقلع شجرة التين، وذلك لأن التين تمشي عروقها تحت الأرض إلى الماء ولا يردّها بتيان بخلاف غيرها من الأشجار. فكان لابد من إزالة الشجرة لإزالة الضرر، فأزيلت الشجرة ٧٥. وفي نازلة ثالثة أحدث رجل ميزابا «في زقاق ضيق يجري فيه ماء المطر، فاشتكى صاحب الحائط الذي يقابل الميزاب من أجل ما يصل إليه، وشهد أهل البصرة بأنه ضرر». فأزيل الميزاب لقطع الضرر ٧٦.

أما بالنسبة للأضرار التي يهكّن السكان من التحايل عليها فيقول ابن الرامي في ضرر الرحي: إن «الذي يريد أن يعمل في داره رحي (عليه أن يتباعد من حائط الجار بثمانية أشجار من حد دوران البهجة إلى حائط الجار، ويشغل ذلك بالبناء أما بيت أو مخزن أو مجاز. لا بد لذلك من حائل بالبناء لأن البناء يحول بين المضرة وحائط الجار» ٧٧. وهناك الكثير من الأمثلة على هذه الحالات التي حاول فيها أهل البصرة أو السكان أو القضاة قياس الضرر والتحايل عليه، والتي تدل على شيوع التحايل على الضرر. ففي أحد التوازل عمل رجل في داره رحي، فاشتكى جاره ضرر اهتزاز جداره من هذا الرحي. فبأى طريقة يكتشفون الاهتزاز وضرره. فقال القاضي لابن الرامي: «تأخذ طبقاً من كاغيد (ورق) وتربط أركانه بأربعة أخياط في كل ركن خط، وتجمع أطراف الأخياط وتعلقهم من السقف الذي على الحائط الفاصل بين الدار وبين الرحي من جهة الدار، وتعمل على الكاغيد حبة من كزبر يابس، وتقول لصاحب الرحي هز رحك! فإن اهتز الكزبر على الكاغيد قيل لصاحب الرحي إطلع رحك لأنها تضر بالجار، وإن كان لا يهتز الكزبر على الكاغيد قيل لصاحب الدار أترك صاحب الرحي يخدم لأنها لا تضر بك» ٧٨. وفي نازلة أحدث رجل خلف بيت جاره رواء دابة صغيرة (البيت هو الغرفة في الدور الأرضي في أيامنا هذه، والرواء هو الإسطل) ٧٩. فاشتكى صاحب البيت من ضرر الرواء. فعند النظر قال أهل البصرة إنه محدث وأنه مضر، فأمر بزواله، ولعل ذلك كان لابد من خروج الدابة. فصاح صاحب الدار وبلغ في أيام كثيرة وقال: «ليس لي ضئ عن الدابة لأن عليها معادي ولا بد لي منها». وكان الحل النهائي لدفع الضرر هو حفر أساس «فينزل فيه قدر القائمة خلف الحائط الذي هو صدر البيت، ويرفع في حقه حائطاً من تحت وجه الأرض بخمسة أشجار، ويكون عرض الحائط شبرين، ويصل بينه وبين الحائط الذي هو مصدر البيت نصف شبر ترويحاً بين الحائطين، والترويح بين الحائطين من تحت وجه الأرض بخمسة أشجار إلى مستوى السقف (الشكل ١،٣) ... فلما فعل ذلك انتعش الضرر عن صاحب البيت». وفي نازلة مشابهة قال ابن الرامي: «وقد نزلت هذه أيضاً في موضع خراب أراد ربه أن يعمله أروى فمنعه جاره وارتفعاً إلى القاضي فسألنا النظر في ذلك فرأينا موضعه كبيراً يعمده الشارع من القرب والجوف، والدار من القبلة والشرق، والذي يليه من القبلة أروى فصنع له صاحب الأروى مئذنة

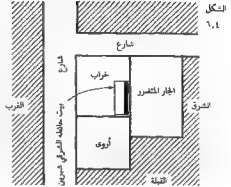
الشكل  
١،٣

صاحب الدار الشرقية (الشكل ٦، ٤)، فأمرناه أن يعمل بيتاً بين الدار الشرقية وبين الذي يريد أن يعمله أروى يكون عرض البيت تسعة أشبار وعرض الخائط شبرين<sup>٨٠</sup>.

والنتيجة المباشرة من هذه النوازل هي أنه كلما زادت إمكانية الفريق المتصرف في التحايل على الضرر كلما اتسعت دائرة سيطرته. فهذه الحركية في البيئة أدت إلى منع الضرر عن الجيران، وفي الوقت ذاته مكنت السكان من عمل ما يريد مؤدية بذلك إلى استيعاب البيئة لوظائف أكثر، مما يرفع من كفاءة البيئة مُشبهة بذلك رغبات السكان. ومن جهة أخرى، فإن الفعل المضرم قلمه وبذلك أزيلت الهيمنة بين الفرق المتجاورة التي تسيطر على أعيان ذات مستوى واحد. أي أن الباحث وراء مبدأ الضرر هو إعطاء الفرق المتصارفة أكبر قدر ممكن من الحرية وتنسيق العلاقة بينهم في الوقت ذاته. فكل فريق يعرف حدوده لأنه فريق حر في ذاته وتصرفاته، لا فريق مُهيمن عليه. ومتى اتفق الجاران فإن هذا الحد الفاصل بينهما، والحساس في طبيعته، استقر دون أي تدخل خارجي. أما إذا اختلفا فإن النزاع يُقرّ بالتحايل على الضرر. أي أن الفريق المالك للسيطر مُنْع عن الإضرار بغيره دون أن يهيمن عليه أحد. أي أن البيئة التقليدية كانت عبارة عن عقارات أو أماكن متجاورة في الإذعاني المتحد أو الترخيصي ذات علامات مستقرة فيما بينها تحكمها الإتفاقات البيئية، لا قوانين وضعتها جهة خارجية. وهذا هو أحد أسس التواجد المستقل. وهذا الاستقرار بالاتفاق بين الفرق ازداد استقراراً بترتيبه من حيث الأقدمية بين الفرق وهو موضوعنا القادم (لقد استخدمت كلمة «ترتيبه» ولم استخدم كلمة «تنظيمه» لأن الترتيب يعني قبول ما هو موجود بين الفرق المستوطنة والأخذ به. أما التنظيم فغالباً ما يعني التدخل الخارجي لتنظيم أمور الفرق المستوطنة).

## ترتيب القيود

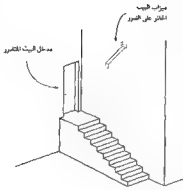
لنقسم الأفعال المضرة إلى نوعين، أفعال ذات ضرر مستحدث وأفعال ذات ضرر قديم. فالأفعال ذات الضرر المستحدث هي أي فعل استحدث ضرراً وتأذى منه الجيران حال استحداثه، كتحويل منزل إلى فرن في حي سكني، أو فتح نافذة تطل على الجيران؛ ولنسميها ضريباً مستحدثاً أو فعلاً ذات ضرر مستحدث. وقد تحدثنا عنه. أما الضرر القديم فيمكن تقسيمه إلى قسمين<sup>٨١</sup> الأول هو فعل سبق به الفريق الفرق الأخرى لبدء وجودها، ولذلك سيضر هذا الفعل الجيران مستقبلاً عند استيطانهم بالقرب منه (الصورة ٦، ١٢). وقد تمكن الفريق من القيام به لعدم وجود من يحتاج عليه وقت فعله، كبناء مذبحة في منطقة خير مسكونة بعد. فضرر الراحة سيؤدي من سيسكن بالقرب من هذه المذبحة لا محالة. ولنسميه «فعلاً ضاراً» أو «فعلاً مضراً». والثاني هو فعل سبق فيه الفريق الفرق الأخرى وقد يؤدي هذا الفعل الجيران مستقبلاً ولكن ليس بالضرورة، كفتح نافذة تطل على أرض موات ثم أحيا هذه الأرض رجل آخر. فهذه النافذة قد تضر الجار وقد لا تضره وذلك بناءً على أمور عدة كتقابل النوافذ أو إشراف النافذة على حديقة أو حائط مصمت، ولنسميه «فعلاً قد يضر». وبالتحديد بين الأول والثاني هو في كلمة «قد» والتي تعني احتمال حدوث الضرر مستقبلاً. وقد لجأت لهذا التقسيم لحاجتي له لتوضيح فكرة «تراكم القرارات» في البيئة التقليدية التي تحدثنا عنها في نحو المدن.



الصورة ٦، ١٢ لصنع حديث بالسعودية، وقد وضعت الصورة هنا رغم حداثةها لتوضيح الفكرة. فهذا المصنع أدعى قبل المباني السكنية المحيطة به، وهو يلائق فيلات غازية تنسج بالسكان إلا أنه مستمر في عمله لأنه وجد قبل اللاناس السكنية المحيطة. فإذا كان هذا المصنع في البيئة التقليدية فيسبح على الضرر.

الشكل

٦،٥



لقد اتفق جمهور الفقهاء على أن للفصل الفضي قد يضر له أن يستمر ولا يُقطع حتى وإن أضر بالفروق المجاورة مستقبلاً. فعلى سبيل المثال سئل ابن تيمية عن بيتين «أحدهما شرقي الآخر، والدخول إلى أحدهما من تحت ميراب الآخر من سلم، وذلك من قدم. فهل لصاحب البيت الذي سلمه ومجراه تحت الميراب الآخر أن يمنع هذا الميراب أن يجرى على هذا السلم لأجل الضرر الذي يلحقه أم لا؟ فأجاب: ليس له أن يمنع صاحب الحق التقدم من حقه. والله أعلم». <sup>٨٢</sup> تأمل أخي القارئ هذه النازلة. سلم بيت تحت ميراب بيت آخر (الشكل ٦،٥). فهذا الوضع لن يتقبل به مهنو هذا العصر أبداً. ولكن للشريعة حكمة من هذا الوضع كما سنرى. ولكن المهم لنا الآن من هذا المثال هو أن الفعل الذي قد يضر (وهو الميراب)، وأصبح الآن فعلاً ضاراً) لا يُقطع لأن صاحبه كان أقدم في حيازة هذا الضرر. وسنأتي على أمثلة أخرى.

أما بالنسبة للفصل الضار فإن آراء الفقهاء الذين يأخذون بجداً الضرر في تقييد الحق كالمالكية والحنابلة اختلفت باختلاف حدة الضرر ومفهوم الضرر لدى الفقيه. فلم أجد قاعدة تحسم هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، عندما سئل الزولوي في قوم لهم دور دينغ قديمة داخل مدينة القيروان ثم بنى لهم بعض العمال دوراً للدينغ خارج البلد. وأخرجهم من موضعهم إليها كرماء، ثم بعد ثلاثين عاماً رجع بعضهم إلى موضعه فأراد أن يردّه للدينغ كما كان، «فمنعه بعض البعيان واحتج بهتانه نحو ثلاثين عاماً». فأجاب بأنهم قد غصبوا على الخروج وإن ثبت ما قالوا فليس لأحد منهم. <sup>٨٣</sup> وعلى النقيض من هذا فهناك فقهاء، لا يكونون الفعل الضار من الاستمرار مهما طال بقاءه. فقد سئل فقيه «عن قوم لهم حوانيت لدق النوى في سوق طليها دور يضرّ بها وقعه، ولهم نحو عشرة أعوام. وقد كانوا امنعوا وأخرجوا عن المدينة ثم رجعوا إلى عادتهم إلى الآن. فأجاب: إذا أسروا بالناس وجب زولهم إلى موضع لا يضر بالناس». وأجاب فقيه آخر: «ليس طول المدة مما يبيح لهم الضرر، ولأرباب العهر القيام به وزواله عنهم». <sup>٨٤</sup>

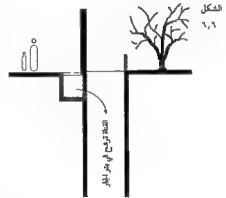
برغم اختلاف الفقهاء في قطع الفعل الضار إلا أن جميع النوازل تشير إلى أن المبادأة إلى الاحتجاج أو السماح لئن أحدث فعلاً ضاراً هي بيد الفرق المنتهية (وليس بالضرورة الملاصقة للجار) كما في النازلة السابقة في قول الفقيه «ولأرباب الدور القيام به»، أو النازلة التي قبلها في قوله «فمنعه بعض الجيران». أي أن هذه النوازل تشير مسألة هامة في البيعة التقليدية وهي وعي وإدراك الفرق المستوطنة لحقوقها وبالتالي مطالبتهم بها. كما أنها إشارة إلى أن هذا الإدراك لدى الفرق المستوطنة هو الذي يحرك الأمور وبالتالي تصيغ الفرق المستوطنة البيعة، لا أنظمة بلدية أو قوانين حاكم. ومن الأمثلة الجيدة على هذا الوعى ما هو متصل بزيادة الضرر. فقد «كانت لرجل كوفة فيها بيت نار واحد فأراد صاحب الكوفة أن يحدث بيت نار آخر في كوشته وأن يخرج دخانها في المدخن الذي لبّيت النار الأولى. فمنعه الجيران وقالوا أحدثت علينا دخاناً هير الذي كان قديماً». فترافعوا إلى القضاء وسُدت عليه بيت النار المحدث. <sup>٨٥</sup> هي هذه النازلة، ونوازل أخرى مررنا عليها، إشارة إلى أن بعض الفرق لها الحق في أن تقصر الفرق الأخرى إذا سبق فعلها فعل تلك الفرق. أي أن هناك مبدأ في الشريعة يجيز لفرق أن يضر فريقاً أو فرقاً أخرى إذا لم يكن الضرر شديداً وهو ما يعرف بحيازة الضرر.

## حيازة الضرر

إن مبدأ الضرر الذي أخذ به الملكية والحيازة كأصل لتقييد حق الملك أدى إلى حيازة الضرر. فالصغار له الحق في الإضرار بالمقاربات الأخرى دون أن يُعسر هو بذاته. وقد استخدمت كلمة «عقار» ولم تستخدم كلمة «ساكنون» أو «فريق» لأن رجيل السكان واستبدلهم بغيرهم لن يغير الوضع. فمن التوازل نستنتج أن حيازة الضرر حق للعقار وليس للسكان. فإذا بنى شخص منزلاً وفتح دكاناً (حانوتاً) وكان الدكان يطل على أرض موات، فأتى آخر وأحيا تلك الأرض التي تقابل الدكان ومطالب بتقفل الدكان أو طالب بفتح دكان أسوة بالأول، فإن طلبه سيرفض في كلتا الحالتين إذا احتج صاحب الدكان، وذلك لأن صاحب الدكان كان الأسبق وله حيازة الضرر. وعلى الآخر أن يتعامل مع الدكان الموجود قبلاً وكأنه قيد (نحددنا عن القيد في الفصل الخامس في نحو المدن) وعليه أن يبني منزله أخذاً في حسابه استمرار ضرر الدكان كقيد، كأن يفتح باب داره في موضع بعيد عن الدكان لكي لا يكشف الجالس بالدكان اسطوان (دهليز أو مدخل) داره. وإذا تغير الساكنان بعد سنين، فإن للسكان في العقار الذي به الدكان نفس حق الساكن الأول. باختصار، إذا وُجد عقاران متجاوران، ولأحدهما الحق في ضرر الثاني، وليس للثاني الحق في ضرر الأول تقول بأن للعقار الأول حيازة الضرر<sup>٨٦</sup>. والسؤال هو: هل يعني هذا الوضع أن بعض الفرق في البيئة التقليدية هيمنت على فرق أخرى لحيازتها للضرر؟ وما تأثير هذا التفصيل على تواجد الأعيان؟

أقول: إن حيازة الضرر مسألة لا بد منها لإزالة الهيمنة بين الفرق واستقرار العلاقة بينهم إذا ما لجأ المسلمون إلى إحياء الأرض لإنشاء الملك، فحيازة الضرر لا تعني تسلط فريق على الفرق الأخرى في البيئة كما هو ظاهر من معناها السطحي. وتوضيح هذه العبارة سأتناول وضعية حيازة الضرر.

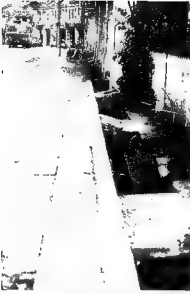
الوضع الأول: للعقار الحائز على حيازة الضرر أن يستمر في ضرره كيف ما كان العقار الآخر ولمن كان مهتما طال الزمان. لنأخذ أولاً العلاقة بين عقارين كلاهما ذو ملكية قروية. ففي نازلة كانت بئر بجانب حائط وكان في الجانب الآخر من الحائط قناة الجار (الشكل ٦،٦). فكانت القناة ترشح في بئر الجار. فتدأى الجاران إلى القاضي وذهب أهل البصرة وأروا أن القناة قديمة وأنها تؤذي البئر. «فقال القاضي لرب البئر (البئر) أصلح بئرك ولا يلزم صاحب القناة إلا تنتهيتها من الفضل». وقد قال سحنون في مثل هذه المسائل: «لا يُغير القديم وإن أضر بالجيران»<sup>٨٧</sup>.



لنأخذ الآن العلاقة بين عقارين أحدهما ذو ملكية قروية والآخر ذو ملكية جماعية. ففي نازلة كانت لأتوم زقة (سكة) غير نافذة عليها أبواب دورهم ودُبر منزل جار لهم (الشكل ٦،٧). أي ليس للجار باب أو طريق في الزقة إلا حائط دُبر منزله، وله كنيف (خزان للفضلات تحت الأرض)<sup>٨٨</sup> قدّم مغطى وملتحق بالحائط. ولكنيف قناة تخرج من الدار. ولم يستخدم هذا الجار الكنيف والقناة لزمان طويل، ثم أراد استخدامه مرة أخرى فصنع أهل الزقة. ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك. أي لم تقدم مصلحة الجماعة (أهل الزقة) على مصلحة الفرد. ولكن ضرر الكنيف استمر لأنه الأقدم.



١٣، ٩



الصورة ١٣، ٩ من كوالا لومور باليونان من البيئة المعاصرة  
وإثرها قناة مكشوفة بطرف الطريق كمدال لتوضيح القناة في  
الطريق. وهذه القناة لمعوم السكان، بينما القناة التي ذكرت  
في التارلة هي لمصوبة محددة من السكان.

وأخيراً لنأخذ العلاقة بين عقارين أحدهما ذو ملكية جماعية والآخر ذو ملكية عامة.  
ففي نازلة كانت هناك قناة مكشوفة برصيفتها في طريق مسلوكة (الصورة ١٣، ٩)، والقناة يأتي  
عليها ماء الأتربة التي تجاورها، فهي إسكان تلك الأتربة. ولا تضر القناة أحداً. ويتقدم الزمن  
أحدثت في الطريق الخوانيت والتوابيت والمصالب وضاق الطريق ففتوا القناة فانقطع بتظليلهم  
لها ذوب الماء. حتى صارت سبخة تسقط فيها الدواب ويقع فيها الناس. فكان رد القبيح على  
هذه النازلة هو أن يتحروا من الشهود حيازة الضرر. فإن كانت القناة أقدم أمر بهدم ما أحدث  
في الطريق وبكشف القناة وإعادتها على ما كانت عليه في التقدم.<sup>٩٠</sup>

لقد لاحظنا أخى القارئ من النوازل الثلاث السابقة أن المنشأ الأقدم له الحق في  
الاستمرار حتى وإن كان ذلك ضد مصلحة الأكثرية كما في الحالتين الثانية والثالثة. فمصلحة  
صاحب الكنيف قدمت على مصلحة أهل الرقعة، ومصلحة مستخدمى القناة قدمت على مصلحة  
مستخدمى الطريق، وهم العامة. وهذا وضع يُلهم مبدأ إحياء الأرض في الإسلام. فإذا ما قدمت  
مصلحة الأكثرية على مصلحة الفرد رغم حداثة فعل الأكثرية فإن نظام الإحياء سيظهر. هذا  
بالإضافة إلى قيام الكل بعمل ما يريدون مما يؤدي إلى فوضى بيئية تتطلب تدخل السلطات  
وأجهزتها لتنظيم الأمور. وهذا التدخل صعب على المجتمع لأنه يؤدي إلى ظهور طبقة عمالية  
ووظيفية واجتماعية غير منتجة فعلاً، ولكن مستهلكة ومقيدة للأمور تحت شعار التنظيم.  
وتلافياً لهذا التدخل ابتداءً، وتوفيراً للموارد للمسلمين في ما هو أهم، وحتى تستقر الأمور بين  
الفرق المستوطنة، رُتبت حيازة الضرر العلاقة بين العقارات. فعند وزن الأمور إجمالاً تنضج  
المسألة. ومن جهة أخرى، فإن عموم الناس في البيئة التقليدية يدركون جيداً مبدأ حيازة  
الضرر. فإذا قام أحد بمخالفة ذلك (كما في الحالة الثالثة عندما سُدَّت القناة) فهو مُتَعَد. فحيازة  
الضرر تُرتب العلاقة بين الفرق المستوطنة من خلال المقارنات. أي أن على المتأخرين قبول  
قرارات من سبقهم كضيوف، فعلى سكان الطريق غير النافذ في الحالة الثانية التعامل مع الكنيف  
لأنهم أتوا بعد حفر الكنيف، وهذا ما عرفناه في الفصل السابق بتراكم القرارات. ولهذا المنظور  
محاسن ستحدث منها في حينها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الذين سبقوا غيرهم في  
الإحياء لم يتصرفوا بأفعال ضارة على جيرانهم، لأنهم عند إحيائهم ساروا على العرف الموجود  
آنذاك. فالعرف كان مقيداً لهم كما سيتضح. والعرف ما هو إلا نتيجة لتفاعل كل من العوامل  
الطابئة كالمنح، والعوامل المتغيرة كالعادات مع حركية البيئة التي نحن بصدددها. فالعركية، كما  
سنرى، هي التي صاغت الأعراف. فالفكرة القائلة بأن الإحياء ومبدأ الضرر يؤديان إلى فوضى  
بيئية فكرة غير مقبولة.

الوضع الثاني: إذا سبق منزل زيد دار عمرو في البناء، فهل لعمرو أن يضيف في داره  
ما قد يضر (كفتح كوة) زيداً؟ نقول إن حيازة الضرر متعلقة بالفعل الأسبق وليست بالعقار  
الأسبق. فبالاستناد لحديث الضرر فإن لأي فريق أن يفعل في ملكه ما يشاء، وإذا لم يحتج  
عليه أحد فسيحوز الضرر. فإذا كانت دياران متقابلتان وبينهما شارع (الصورة ١٤، ٩)، وفتح  
أحدهما نافذة ولم يحتج جاره المقابل فإن صاحب النافذة المحدثه يحوز على ضرر فتح النافذة.  
فهذه النافذة قد تضر الجار مستقبلاً لأنه قد لا يتمكن من فتح نافذة في موضع قريب من موضع  
تلك النافذة. أي أن النافذة المحدثه تقلل من حدود اختياراته، وقد تعيده مستقبلاً.



نفس المسألة تطبق على الفعل الفار. وتوضح ذلك لنأخذ مثلاً، ففي نازلة في زقة ضيقة فيها ثلاثة أبواب لثلاث دور، وبني أحدهم في داره فندقاً كبيراً، ثم بنى الثاني فندقاً أقل من الأول، وبين الفندقيين والدار الثالثة نحو ثلاث أذرع. ولا يوجد في البلدة غير هذين الفنديين فكثر مرور الناس بهما، فبطل سكنى الدار الثالثة من شدة جلوس الناس عند أبواب الفنديين ومن تضيق الزقة بالخروج والدخول، إلا أنه قد ينتفع بالدار المتضورة (الثالثة) لغير السكنى. فهل لصاحب الدار المتضورة أن يقوم على صاحبيه ويمتصهما بما أحدثا من الضرر؟ لقد اختلفت آراء الفقهاء في هذه النازلة.<sup>٩١</sup> والسبب في ذلك هو اختلافهم في المدة المطلوبة لحيازة الضرر. فمنهم من أخذ بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، «من حاز شيئاً على خصمه عشر سنين فهو أحق منه».<sup>٩٢</sup> وهؤلاء الفقهاء اعتبروا العشر سنين مدة كافية لحيازة الضرر. ومنهم من كان ينظر إلى كل نازلة على حدة. فيقول ابن القاسم (١٩٦ ت)، «وكان مالك رحمه الله لا يوقت في الحيازة شيئاً لا عشر سنين ولا غيرها، وكان يرى ذلك على قدر ما ينزل من الأمر...». أما ابن القاسم نفسه فكان يرى التسع والعشرون سنة وما قاربهما بما قرب من العشر. وهناك آراء تصل إلى العشرين سنة كراي أصمغ (ت ٢٢٥) والمفتي بقرطبة. وهناك آراء تأخذ بالأربع والخمس سنين لأن الجار قد يتخالف عن جاره فيما هو أهل من ذلك السنة والستين.



توضح الصورة ٦٠١٤ من مدينة تونس دارين متجابين من غير نوافذ للطريق، فيض النظر من السابق في الإحيا، فإن السابق إلى فتح نازدة إلى الطريق سيحوز على الضرر لعدم لكن الجار المقابل من الاحتجاج عليه إذ ليست له نافذة.

والظاهر هو أن هذه الآراء اختلفت باختلاف الأعراف واختلاف نوع الضرر من ضرر ميزاب ماء، مطر إلى ضرر تحويل منزل إلى فرن. والجدير بالذكر هو أن هناك آراء لا تأخذ بأداة ولكن بالتصرف، فإذا رأى الجار «جاره يفعل ما فيه ضرر عليه فسكت حتى تمت نفقته وبنائه فلا حجة له لأن سكوته عنه حتى بنى وأكمل مقصودة رضى منه».<sup>٩٣</sup> ويقول ابن الرامي، «من قام على من أحدث عليه بنياناً أو غيره بما يضر به هند فإفراغه منه فليطه اليهين أن سكوته لم يكن إسقاطاً منه لحقه، ويقطع الضرر عنه».<sup>٩٤</sup> ففي نازلة فتح رجل بابين في حرفة (والحرفة في العادة تقع في الدور الثاني) يطلع منها على دار جاره منذ عشرة أعوام. ولم يتكر الجار المتضرر طول هذه المدة، واعتذر بأنه إنما سكنت هذه المدة لانشغاله. وأنه ذكر لشهود أن فلاناً فتح على باب داره بابين يطلع منهما على بضع داره وصياله، واستراعهم الشهادة في ذلك، وقال لهم إنه لم يمنعه من القيام على المحدث إلا ما هو فيه من شغل، وأن المحدث للبابين وعده بسده وأنه غير راض بما أحدثه ولا ساكت عنه. واختلفت آراء الفقهاء في هذه النازلة، فبعضهم يرى قلع الضرر إذا ثبت أن الجار المتضرر كان مشغولاً وأنه أشهد شهوداً على عدم رضاه في تلك المدة. وهناك رأي يقول إن اعتذار الجار المتضرر بكونه مشغولاً لا حجة فيه لأنه كان قادراً على التوكيل.<sup>٩٥</sup> أما بالنسبة للفعل المضر الذي يتزايد مع الزمن كنتن الدباخين فإن أكثر الآراء لا تجبر حيازته مهما طال الزمن، إلا إذا كان محدثاً قبل بناء الجار.<sup>٩٦</sup>

انظر أحي القارئ كيف وضعت الشريحة الفرق المستوطنة في وضع شعهم فيه على التحرك. فاختلاف الفقهاء ذو فائدة للبيئة لأنه يضع الفرق المستوطنة في وضع يقفل، فإذا علم الجميع أن حيازة الضرر عشر سنين فسيتروكوا جاره يفعل ما يريد، ويضرب الخسائر لم يأتي الفريق المتضرر قبل نهاية المدة ويحتج، فاختلاف المدة تؤدي إلى الحوار بين الفرق الساكنة وبالتالي إلى تبلور الأعراف لتحديد المدة المناسبة لحيازة كل فعل ضار بناءً على طبيعة المنطقة ومواردها وسكانها وطبيعة الفعل الفار، فحيازة وضع ميزاب ماء لا بد وأن تكون أقل من حمل

فرن لأن المتضررين من القرن أكثر، وتحركهم يحتاج لوقت أطول من الميزاب المضر لجار واحد. ولعل المدة حيازة ضرر ميزاب ماء في منطقة يقل فيها المطر أكثر من منطقة ممطرة، وهكذا. وإذا كانت لنا هنا من فائدة من حيازة الضرر فهي أن الفرق للمستوطنة كانت تدرك حقوق أملاكها في البيئة التقليدية تجاه أملاك الغير. ولهذا كان عليها أن تتحرك للدفاع عن هذه الحقوق، لأنها إذا لم تفعل ذلك لئن بعض هذه الحقوق ستؤول إلى فرق أخرى مجاورة. وهناك فائدة أخرى هي أن مضي أي فعل ضار مرتبط باحتجاج الفرق المتضررة، أي باحتجاج الفريق المستوطن. أي أن مضي الفعل الضار غير مرتبط برغبات فرق بعيدة أو قوانين سلطة مركزية. فالفرق المستوطنة هي التي حلت الخلافات البيئية فيما بينها وبالتالي صاغت البيئة العمرانية. وبكلمات أخرى، إن مبدأ حيازة الضرر أدى إلى بيئة كانت القرارات فيها في أيدي الفرق المستوطنة، وهو أحد أسس التواجد المستقل.

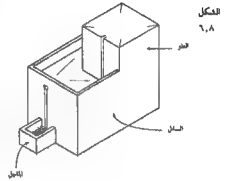
وماذا عن الهيمنة؟ هل تعني حيازة الضرر هيمنة الفريق الحائز على الضرر على الفريق الآخر؟ أقول، طالما أن الفريق راضي بما قامت به الفرق الأخرى ولم يمتثل لستين عدة فلا هيمنة هنا وذلك لأن الفعل الضار قد لا يكون مضرًا له. ولكن الهيمنة تأتي عندما يفرض فريق فعله الضار على الفرق الأخرى رغضا عنها. لنضرب لذلك مثلاً، سئل قاضي الجماعة بتلمسان أحمد بن سحيد المديوني عن دارين بينهما زقاق مسلوكة، وفي إحدى الدارين كوة يرى منها ما في الدار الأخرى. فبنى صاحب الدار التي ليس فيها كوة غرفة قبالة الدار التي فيها الكوة، وتحت كوة قبالة الكوة القديمة. فقام صاحب الكوة القديمة على صاحب المحدثه فقال له: «تري منها ما في غرفتي فسدتني الكوة التي أحدثتها علي». فقال له: «هل هي قديمة منذ أربع سنين أو خمس، وإنما تركتها لحسن الجوار وغير تارك لعتي». والظاهر هنا هو أن الغرفة كانت موجودة من قديم ثم هدمت، ثم أعاد صاحبها بناءها بالكوة. وبعد النظر في النازلة وإثبات أن الكوتين تكشفاً في بعضهما بعضاً، أجاب المديوني: «يخلف صاحب الكوة الجديدة بالله الذي لا إله إلا هو ما ترك هذه الكوة منذ أربع سنين أو خمس سنين إلا لحسن الجوار غير تارك لحقه، ثم يمد بعضاً على بعض إن أراد ذلك»<sup>٩٧</sup>. أي أن الهيمنة أزيلت ولا مكان لها بين الفرق التي تسيطر على عقارات ذات مستوى واحد. كما تشير هذه النازلة إلى أن بعض الفرق قد تدهي بأن لها حقوقاً سابقة، كما فعل صاحب الكوة المحدثه، وأنها لم تستخدم هذا الحق لسبب ما، وقد لا تكون صادقة في ادعائها. فكيف تعاملت الشريعة معها؟

#### ادعاء الفرق

قد يقوم فريق ما بفعل ضار مدعيًا أن له حيازة الضرر من السابق، وقد يجد من الوسائل ما يمكنه من إثبات ادعائه. فعلى سبيل المثال، كانت هناك كوة مسدودة في طريق غير نافذ، ففتحها صاحبها، فكتشفت سقائف بعض الدور. فقام عليه أصحاب تلك الدور وطالبوه بسدها. فأثنى صاحب الكوة بشهود، ودعم قول الشهود بوجود آثار الكوة القديمة كالتشبية ورسوم الكوة. فحكيم بفتحها للشبهة التي كانت عليها.<sup>٩٨</sup> وهناك الكثير من التنازل المشابهة. فقد يقوم فريق ما بفتح باب ثم يؤمر بسده لاحتجاج الجار. وبعد سنين عديدة يعاود الكوة

مدعيًا أن الباب قديم وأن آثاره دليل على استحقاله لحيازة الضرر. وإيقاف مثل هؤلاء حرص الفقهاء على إزالة جميع آثار الضرر المحدث. فقد قال ابن زُوب: «وإذا سَدَّ باب الضرر فلا يكون سده بطلته وتسميره ولكن ينزع الباب وضائده وعشبهه وتغيير آثاره لأنه إذا بقي على حاله وسَدَّ بالطوب وبقيت المضائد والمعتبة، كان في ذلك ضرر على من أحدث عليه، وبهذا قال سائر الفقهاء، بقرينة وغيرها لأنه إذا تقادم الزمان يكون له شاهد أو حجة...»<sup>١٠٠</sup> وهذا الجدل ينطبق على كل أنواع الفعل الضار والذي قد يضر. فعندما أحضر رجل دابة إلى بيته، ثم اشتمكى الجار ضرر الدابة، أقام صاحب الدابة ببناء جدار للتحايل على الضرر، أشهد صاحب الدابة بذلك مخافة أن يتنزع ذلك الحائط بعد زمان ويستحق مرهط الدابة بالقدم، ثم يحول الدار كلها إلى اسطبل.<sup>١٠٠</sup>

أي أن فكرة تمتع بعض العقارات ببعض المميزات على العقارات الأخرى انتهت إلى بيئة أعينها بيد فرق وافية. فكل فريق يعلم حدود مسؤوليته وأعيانه التي يسيطر عليها. فهذا الإدراك يتضح أكثر بين العقارات المتجاورة وأسيباً (الملوي والسفلي) في مسألة الحق في ماء المطر. ففي المناطق الإسلامية كالأندلس كان السكان يعتمدون على ماء المطر بجمعه في المواجه (جمع مائل)، مما أدى إلى ظهور الخلاف أحياناً. فقد كانت هناك دار لرجل وعلى جزء منها دار أو حلو لرجل آخر (الشكل ٨، ٦). وماء سقف الحلو يجري على سقف هذه الدار السفلية إلى مائلها، فأراد صاحب الحلو أن يصرف الماء إلى موضع آخر في حلو داره. فممنعه صاحب الدار السفلي قائلًا بأن الماء من حقوق داري. وقال صاحب الحلو: إن الماء من حقوق ملوي ولي صرته.<sup>١٠١</sup> رأيت أخي القارئ إدراك الفرق الساكنة لحقوقها؟ ويتطور هذا الإدراك أكثر في عقود انتقال الملكية حيث تطغى كل الحقوق. فعند بيع فريق لمقاره قد لا يذكر للمشتري ما على العقار من حقوق، ثم يأتي المالك الجديد (المشتري) ليفاجأ بتلك الحقوق وتظهر القضية. ففي نازلة باع رجل داره لرجل آخر، فسكنها المشتري مدة من الزمان حتى جاء جاره الخلفي وطالبه بدخول الدار لفتح قناته التي تخرج من الدار الخلفية إلى الدار المستغرة. فقال المالك الجديد: «وأنا ما اشتريت أن في داري قناة». فممنعه من الدخول لتتقية القناة، فدأبها إلى القضاء، فحكم بأن لصاحب الدار الخلفية الدخول لينقي قناته. وعندما ثبت العيب في الدار جُيز للمشتري بين قبول العيب أو رد الدار. فطلب المشتري الرد، فأمر القاضي البائع أن يرد إليه ماله.<sup>١٠٢</sup> وفي نازلة أخرى، اشترى رجل داراً وقال له البائع أن لدار جاره حق المسجل في الدار المستغرة. ثم منع المشتري الجار من مرور الماء لأن الجار كان يتوضأ ويرسل ماء الوضوء من المسجل، وسبب المنع هو أن ماء المطر لا يسيل في كل الأوقات كما هو الوضوء. فأجاب الفقيه بأن للمالك الجديد منع الجار من إسالة ماء الوضوء لأن الجار زاد ضرراً على ضرر.<sup>١٠٢</sup>



إذا تأملنا أخي القارئ عقود البيع في البيئة التقليدية سنلاحظ أن حيازة الضرر تنتقل باعتاق الفرق المستوطنة (أكبر فريق متأثر) عند انتقال الملكية. ففي نازلة سئل ابن الحاج (ت ٥٢٩هـ) عن رجل يبيع داراً لرجل في باب ثم طمسه وهرب الدار لابنته. فأرادت الابنة فتح ذلك الباب لسبب ما. فأجاب: «ذلك لها وكأنها دخلت عليه كما جاز للواهب ذلك، قيل، إن كان طمسها يزوال ضوائده (آثاره كالمعتبة). وبقي على ذلك زماناً، فالصواب أنه تمتع الواهب

فضلاً عن الموهوب له، لأن الجار حاز عليه وذلك بعد أن أسقط ضرره؛ وإن كان أغلقه وأبقي شواهد فالصواب جواز ذلك للموهوب له...<sup>١٠٤</sup> وفي نازلة أخرى ببياسة سنة ٤٤٠ كانت ظهر دار إلى زقاق غير نافذ. ففتح صاحب الدار باباً إلى الزقاق، وبقي الباب نحو ثلاث سنين، ثم باع سكان الزقاق دورهم لرجل، فأراد الرجل (المالك الجديد) إغلاق الباب المحدث واحتج بأن ذلك قد كان للبايعين له، وأنه قد حل محلهم. فأجاب ابن عتاب بأنه ليس للمالك الجديد الاعتراض، وإنما كان الاعتراض للبايعين، «فلذا لم يفعلوا حتى باعوا فهو رضى منهم». ومعلم الأراء تشير إلى أنه «لا كلام للمشتري في ذلك إلا أن يكون البايعون باعوا وقد خاصموا في ذلك». أي أن هناك شبه إجماع لكل من استمرارية حيافة الضرر إذا خاصم عنها المالك السابق وسقوط تلك الحيافة برفضه.<sup>١٠٥</sup>

من كل هذا نخلص إلى أن حيافة الضرر أدت إلى ترتيب واستقواء العلاقة بين الفرق المستوطنة على شكل حقوق أو قيود متتالية. لتضرب مثلاً اقتراسياً على القيود المتتالية، فوجود الباب في الطريق هو حيافة للضرر لصاحب الباب، ولكنه في الوقت نفسه قيد على الجار المقابل في الشارع، وعلى الجار المقابل أن يتعامل مع الباب وكأنه صخرة في الموقع لا يستطيع إزالتها، فهي تقيد، فهذا قيد أول. وقد يكون للجار المقابل كوة تطل على نفس مالك الدار التي لها حيافة ضرر الباب أو على جار آخر، وهذا قيد ثان. وساكن ثالث حق المرور في أرض جاره الخلفي (قيد ثالث)، وللجار الخلفي حق وضع جذوع سقفه على حائط صاحب الكوة (قيد رابع)، وهكذا. فالبيئة سلسلة متتالية من القيود أو الحقوق. فأثرت الشريعة بحيافة الضرر لترتيب هذه القيود لتستقر. فما ناقشناه في هذا الفصل لم يطلنا بهمة منظمة كبيتنا المعاصرة، ولكنه أنتج لنا بهمة ذات خصائص فريدة من حيث توزيع المسؤولية. ولأنها فريدة في ذاتها سميتها «البيئة المستقرة»، وهي على العكس من بيتنا المعاصرة. فبيتنا المعاصرة بهمة «منظمة» وليست بالضرورة مستقرة لتشتت المسؤولية بها؛ كما أن العلاقات العصرية بين الجيران بها منظمة بفعل قوانين السلطة وليست مستقرة كما في البيئة التقليدية (وستوضح الفرق بينهما في الفصل التاسع). لأن الاستقرار يأتي من الداخل، أي يأتي من الموقع ذاته، فالمسؤولية في البيئة المستقرة بيد السكان وواضحة لجميع الفرق المستوطنة. كما أن العلاقات بين فرق القنارات المختلفة في البيئة المستقرة مرتبة ومستقرة من خلال أعيان البيئة باستخدام حيافة الضرر وليست من خلال القوانين. وفي الوقت ذاته، فإن الصانع لهذه العلاقات بين الفرق في البيئة التقليدية هم السكان أنفسهم، وليس فريق خارجي. فبالله أخي القارئ من تركيب للمسؤولية عجيب الإتيان.

ماذا عن آراء الشافعية والخنفية في هذا الشأن؟ لم أتكهن وللأسف من الوقوف على عدد كاف من النوازل في المذهبين الشافعي والخنفي للوصول إلى النتيجة السابقة بشأن حيافة الضرر. ولكن هناك ملاحظة وهي أن هذين المذهبين، كما رأينا في الفصل الخامس، يأخذان بما هو معروف بحرم الأرض. وكما عرفنا حرم الأرض فهي ما لا تستغني عنه تلك الأرض من مزايا للوظيفية المحيطة من أجلها الأرض وقت الإحياء لتنام المنفعة. فلذا طبقنا هذا التعريف يمكننا القول بالقياس بأن حرم الأرض لا تشمل طريقها ومسيلها فقط، ولكن تشمل كل الأفعال الضررة أو التي قد تضر بالعقارات المجاورة بعد إحياء الأرض والتي قام بها المحي كمسار

دخانها ومسار أشعة الشمس الداخلة إليها من نوافذها . فمسيل الماء الذي حازته الأرض الحياة ستقيد بعض الفرق مستقبلاً تماماً كمسار أشعة الشمس . فإذا فتح شخص ما نافذة وسبق الآخرين ، فإن هذه النافذة تعتبر حرماً لما أحياء . وكذلك إذا بنى مصنعاً ذا دخان فإن مسار ذلك الدخان في الهواء هو حرم لمصنعه رغم أنه في الهواء وليس على الأرض ، فهو بذلك كالمسيل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن فقهاء المذهبين الشافعي والحنفي الأوائل ، وكما رأينا ، لا ينعون المالك من التصرف ابتداءً ، ومتى تصرف وأضر بغيره كإرسال دخان لجاره فهذا يعد تعدياً إذا منعه الجار ، وإن لم يفعل فهو حيازة للضرر . أي باعتباره تصرفات الآخرين تعدياً تنتج حيازة للضرر . أي أن المذهب ورغم اختلافها تنتج نفس النتيجة من حيث التركيب لأن المنهج واحد وهو القرآن والسنة .

ملاحظة أخيرة ، قد يخطر ببالك أخي القارئ أن هذه المسائل لا تنطبق على بيئتنا الحالية بدليل أنني استخدمت أمثلة غير معاصرة كتحويل منزل إلى مدينته أو اسطبل . وما فعلت هذا إلا لأن نصوص ونوازل الأولين دوت هكذا ، وكرهت الخروج عليها . وسنرى في الفصل التاسع كيفية استخدام مبادئ الشريعة في وقتنا الحاضر . ولإعطاء مثال واحد الآن لنقل أن رجلاً حول أحد غرف منزله إلى ورشة لسمكرة السيارات ، وهذه تصدر صوتاً مزعجاً من أثر الضرب لإصلاح صدمات السيارات ، فاشتكى الجار . فالمعمول به في الشريعة هو إلزام الرجل بإزالة الضرر بدل منعه . فيكون على الرجل التحايل على ضرر الصوت مثلاً . لذلك فعلى الرجل عزل الغرفة التي يصلح بها السيارات باستخدام مواد تمتص الصوت وتمنع وصوله للجار . وطرق العزل هذه معروفة للمهنيين في أيامنا هذه .

## حُرْمَةُ المَقَار

إذا ما أبيحت حقوق الفريق ولم يتمكن الفريق من الدفاع عن حقه ضد فريق آخر من نفس المستوى كجاره مثلاً ، وإذا ما تمكنت السلطة من اغتصاب جزء من حق فريق ما بنزع ملكيتها رغماً عن مالكها ، فإن المين أو المقار ليس في الإذعان المتحد لانتقاره إلى الحرمة والاستقلالية ، أي لانتقاره إلى الحماية المطلوبة لتوسيع دائرة السيطرة للمالك . فتمت صُنِيت دائرة السيطرة وانتَهكت حرمة المقار وهُدم المالك بفقدان الملكية يوماً ما ساء حال المقار لفقدان فريقها الاهتمام بها . أي أن حماية المقار وحرمة ضرورية لحال المين . فكلما ازدادت حُرْمَةُ المقار كلما تحسن حاله وكثر صلاؤه لامتصاص الفرق المسؤولة عنه به . لذلك ، سنذكر هنا مدى حرمة المقار ضد المقاربات الأخرى التي هي من نفس المستوى كالمقاربات الخاصة بولاء ، وحرمة المقار ضد المقاربات الأعلى مستوى أو ذات الملكية الجماعية كالمطابق ثانياً ، وذلك لتوضيح مدى التدخل الخارجي في البيئة التقليدية بالنسبة لحرمة المقار أو المين .

أولاً ، بالنسبة لحرمة المقار ضد المقاربات الخاصة الأخرى المجاورة ، فقد قال عبد الرحمن بن سابط : «لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يسرق المناء ، قال : قلت ، وما سرقة المناء؟ قال : الرجل يأخذ من أرض صاحبه في أرضه»<sup>١٠٦</sup> . والمناء جمع منارة وهي المخذ بين الأرضين .<sup>١٠٧</sup> فإذا لم يكن الذي يأخذ الحد بين الأرضين فما بالك حين يدخل بيناته في أرض جاره .

لقد كانت الشريعة صارمة في هذه المسألة لحماية حق الفرد. قال عيسى بن دينار (ت ٢١٢)؛ «سئل ابن القاسم عن بنى علو وروج بناءه إلى هواء غيره لم بنى من له الهواء في أرض نفسه فعارضه البناء المروج الذي يجهته ومنعه أن يتم بناءه؟ قال ابن القاسم: يهدم كل ما خرج إلى هواء غيره، كان ذلك مما تعظم النفقة فيه أم لا». وفي نازلة أخرى بنى رجل بناءً ضخمًا ومال الحائط فيه قدر اصبعين، ثم سقّف وبنى عليه ثانية. ثم سقّف وبنى عليه ثالثة بناءً لا يمكن وصفه لكثرة ما أنفق فيها صاحبها، وإطمأن وسكن بعد ما أكمل بناءه. والظاهر أنه في كل مرة يضيف الرجل دوراً كان الحائط يميل ميلاً غير ملاحظ. ثم بنى الجدار حائطه ورفعه حتى وصل إلى حد الموج فعارضه الموج. «فقال لجاره، أصلح بناءك لأنه عارضني في ملكي. فقال: وكيف يصلح وهو لا يمكن إصلاحه. فتحاكما إلى القاضي فأمره أن يهدم كل ما بناء مائلًا حتى يتمكن جاره من بناء حائطه ويخفي به حيث شاء». ويقول ابن الرامي: «وقد نزلت عندنا هذه بتونس مراراً»<sup>١٠٨</sup>. والأمر ليس متعلقاً بتعدي البناء فقط، ولكن كل تعد على عقار الفرد حتى وإن كان حصن شجرة، فللمالك إزالتها إذا رغب. ففي المجموع؛ «لإن خرجت أخصان شجرته إلى هواء ملك الجار، للجار أن يطالبه بإزالتها، فإن لم يفعل فله تحريقها من ملكه، فإن لم يكن فله قلعها ولا يحتاج فيه إلى إذن القاضي»<sup>١٠٩</sup>. حتى وإن كان الفرق المجاور ذا سلطان فليس له أساس حرمة المقارن الخاصة بغير إذن أهلها. فعلى سبيل المثال أراد الخليفة يزيد (ت ٦٤) أن يوسع نهراً (مجرى ماء وهو معروف بنهر يزيد) فتمنعه من ذلك أهل غولمة كان النهر يمر بها. «فلطف بهم على أن ضمن لهم خراج سنتهم من ماله، فأجابوه إلى ذلك، فاحترق نهراً سعة عرضه ستة أشبار في صق ستة أشبار...»<sup>١١٠</sup>.

وبالنسبة لمقارن أحدهما فوق الآخر؛ فإن كل منهما مستقل بذاته وحدودهما واضحة برغم التصاق أحيانهما وبرغم احتمال هيمنة أحدهما على الآخر. فكما ذكرنا سابقاً<sup>١١١</sup> عن خاصية الجاذبية، فإن الفرق المسيطرة على الأدوار السفلى قد تهيمن على تلك التي تسيطر على الأدوار العليا نظراً لموقعها الذي هي فيه. لذلك تدخلت الشريعة بين هذه الفرق لتستقر العلاقة بينهما، ولكي لا يتجهز أحدهما الآخر وحتى لا يفقد المظهر منهما الاهتمام بمقارن، وبالتالي يسوء حال المقارن. فقد وضعت الشريعة حدود مسؤولية كل من الفريقين العلوي والسفلي. وهذا التوضيح أدى إلى تطور الأعراف البنائية، فكانت في شمال أفريقية أعراف بنائية واضحة تحدت من خلالها مسؤولية كل فريق في الصيانة في حالة إصلاح السقف أو إعادة بناءه برغم اختلاف الفقهاء في هذه الحدود<sup>١١٢</sup>. وهذا ليس مقصوراً على السقف فقط، ولكن على جميع الأعيان التي قد تؤدي إلى هيمنة فريق على آخر. فإذا تهدمت حوائط الدار السفلى وتفنن خشبها مثلاً بسبب تصرف صاحب الملو كإسباب الماء لإصلاحها على صاحب الملو. وإن كان العلوي لرجل وأراد أن يحبس كعسجد ومنعه صاحب السفلى فليس لصاحب الملو ذلك<sup>١١٣</sup>. فهذه الأمثلة تدل على أن السفلي ذو حرمة واضحة وحدوده مرسومة.

والعكس أيضاً صحيح. فمتدما سئل السيوري عن صاحب السفلي الذي أحدث مرحاضاً محتاجاً إليه فتمنعه صاحب الملو وقال: «تحدث ما يضر بأصل الحائط من البلل والأزبال فيؤل الضرر إلى الملو». أجاب: «لصاحب الملو أن يمنعه كل ما أضر به»<sup>١١٤</sup>. ولي هنا ملاحظة وهي أن اختلاف المذاهب في هذه المسألة هو بعد تعليم الحدود. فعلى عرفت الحدود اتفقت

المسؤولية. فيقول أبو حنيفة إن السقف لصاحب السفلى إن اختلف الجاران ولم توجد شواهد ، وبه قال مالك ، والمشهور عنه أنه لصاحب الملو ، وقال الشافعي بأنه بينهما <sup>١١٥</sup> . ولكن عندما يُقضى في المسألة تنضج حرمة كل عقار وتحترم .

ثانياً ، بالنسبة لحرمه العقار ضد العقارات الأخرى ذات المستوى الأعلى أو ذات الملكية الجماعية كالطريق ، فإن الهمينة المتوقعة بينهما أكثر ما تكون في نزاع الملكية <sup>١١٦</sup> ، لأن نزاع الملكية تمكس تقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد . فهل تحقق ذلك في العقارات وإلى أي مدى؟ إن معظم فقهاء السلف قالوا بمنع نزاع ملكية العقار إذا لم يكن منه ضرر مباشر على العامة كأن يكون أيلاً للسقوط . ولكن إذا ما تملقت مصلحة الجماعة بنزع الملكية ، لإكراه مالك عقار ملاصق للمسجد على بيع عقاره لتوسعة المسجد ، ورفع المالك ذلك ، فهل للسياسة إرغام المالك على البيع لأجل مصلحة الأكرية؟ بالرجوع إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، « لا يهل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس » <sup>١١٧</sup> لا يمكن لأحد إكراه المالك على البيع . وهناك حديث آخر ، « كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه » <sup>١١٨</sup> .

وقد وقعت حادثة هامة وردت في مصادر كثيرة وبألفاظ مختلفة تؤكد حدوثها ، وقد جمعها السهوي رحمه الله ( ٩١١ ) في كتابه وفاء الوفا . وأهميتها سأذكر إحداها بالكامل ، « لما كثر المسلمون في عهد عمر رضي الله عنه وضاق بهم المسجد فاشتري عمر ما حول المسجد من الدور إلا دار العباس بن عبد المطلب وخُجِر أمهات المؤمنين ، فقال عمر للعباس ، يا أبا الفضل ، إن مسجد المسلمين قد ضاق بهم ، وقد ابتعت ما حوله من المنازل توسع به على المسلمين في مسجدهم إلا دارك وخجرت أمهات المؤمنين ، فأما حجر أمهات المؤمنين فلا سهول لإيها ، وأما دارك فيمنعها بما شئت من بيت مال المسلمين أوسع بها في مسجدهم ، فقال العباس ، ما كنت لأفعل . قال ، فقال له عمر : اختر متني إحدى ثلاث : إما أن تبينها بما شئت من بيت المال ، وإما أن أخطك حيث شئت من المدينة وأبينها لك من بيت مال المسلمين ، وإما أن تصدق بها على المسلمين فتوسع في مسجدهم . فقال : لا ، ولا واحدة منها . فقال عمر : اجعل بيوتك وبينك من شئت . فقال ، أنبي بن كعب ، فانطلقا إلى أنبي فقضا عليه القصة . فقال أنبي : إن شئتما حدثتكما بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقالا : حدثنا . فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله أوحى إلى داود أن ابن لي بيتاً أذكر فيه ، ففعل له هذه الحطة ، حطت بيت المقدس ، فإذا تربيعها بزواية بيت رجل من بني إسرائيل ، فسأله داود أن يبنيه إياها ، فأبى ، فحدث داود نفسه أن يأخذ منه ، فأوحى إليه ، أن يا داود أمرتك أن تبني لي بيتاً أذكر فيه ، فأردت أن تُدخل في بيتي القصب ، وليس من شأني القصب ، وإن عوقبتك أن لا تبنيه . قال ، يا رب فمن ولدي ، قال : فمن ولدك . فأخذ عمر بجمع أنبي بن كعب فقال : جئتكم بهي ، فجئت بما هو أشد منه ، لتخرجن مما قلت . فجاء يقوده حتى دخل المسجد ، فأوقفه على حلقة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم أبو ذر . فقال أنبي : نحدثت الله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر حديث بيت المقدس حين أمر الله داود أن يبنيه إلا ذكره ، فقال أبو ذر : أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال آخر : أنا سمعته ، يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : وقال عمر للعباس : اذهب فلا أعرض لك في دارك . فقال العباس : أما إذ قلت ذلك فإنني قد تصدقت بها على المسلمين أوسع عليهم في

مسجدهم، فأما وأنت تخصمني فلا. قال: فخط له صر داره التي هي اليوم، وبنائها من بيت مال المسلمين»<sup>١١٩</sup>.

والظاهر هو أن هذه الحادثة استخدمت كسابقة لدى الأوائل لحفظ حرمة أملاك الغير. فقد كان الجانب الشمالي لمسجد البصرة منزوياً لوجود دار نافع بن الحارث. فأبى ولده يبعها. واستمر الحال هكذا حتى ولي معاوية البصرة لمعيد الله بن زياد. فقال عبيد الله لأصحابه: «إذا شخص عبد الله بن نافع إلى أقصى ضيعته فأعلموني ذلك». فلما خرج عبد الله بن نافع إلى أقصى ضيعته بمث الوالي القفلة فهدموا من تلك الدار ما سواى به ترييح المسجد. «قدم ابن نافع ففج إليه من ذلك فأرضاه بأن أعطاه بكل ذراع خمسة أذرع وفتح له في الحائط خوخة (باباً صغيراً) إلى المسجد»<sup>١٢٠</sup>. وفي وصف المستشرق لبيدوس للمدن الإسلامية في عهد المماليك ذكر للخلافات بين الدولة والملاك وناظري الأوقاف. فقد تم التناهم بينهم لتوسيع بعض الشوارع بتعويضات اتفقوا عليها في بعض الأحيان. وفي أحيان أخرى نزع بعض المملوكيات دون رضى أصحابها، برهم مخالفتها للشرعية. فطلى سبيل المثال، ولتوسيع الميدان الأخضر في دمشق سنة ٦٩٠ هـ دُمّت بعض المباني دون تعويض الملاك. فالمدينة التقليدية مليئة بمثل هذه التصفيات للحكام والتي لم يرض بها الفقهاء. إلا أن هذه التصفيات قليلة مقارنة بوضعنا الحالي<sup>١٢١</sup>.

لكما هو واضح، إذا لم يتمكن الخليفة عمر رضى الله عنه من انتزاع ملكية حثار بجانب المسجد الحرام، فكيف يأتي من المتأخرين من يفعل ذلك في ما هو أقل شأنًا. وأقول إن المسألة غير واضحة لي لفتها، فلم أجد لرأي الشافعية نصاً واضحاً. وكذلك الأمر بالنسبة للحنابلة، فهناك رواية تقول إن الإمام أحمد سئل في الرجل يزيد في المسجد (ليس المسجد الجامع) من الطريق فقال: لا يصلى فيه. وبالنسبة للمسجد الجامع فيجوز إيدل موقع المسجد بغيره للمصلحة كما حدث في مسجد الكوفة. وفي فتاوى الشيخ ابن تيمية: «سئل أبو عبد الله: يحول المسجد؟ قال: إذا كان غيباً لا يسع أهله فلا بأس أن يحول إلى موضع أوسع منه». فهذه إشارات إلى منع نزع الملكية. ومن جهة أخرى يقول ابن تيمية: «فإذا جاز جعل البقعة المحترمة المشتركة بين المسلمين (يعني المسجد) بقعة غير محترمة للمصلحة، فلأن يجوز جعل المشتركة التي ليست محترمة كالتاريخ الواسع بقعة محترمة». وهنا إشارة إلى جواز الأخذ من الطريق للمسجد ولكنها ليست نصاً على إكراه المالك إذا رفض البيع. أما بعض فقهاء المالكية وانحفية فقد أباحوا نزع الملكية في حالة الحاجة الماسة لمصلحة الجماعة واختلفوا في ماهية تلك المصلحة<sup>١٢٢</sup>. ولكن أي الآراء أقل مركزية لبيعية؟ للإجابة على هذا السؤال لنطلي أولاً فكرة سريعة عن سبب الاختلاف بين المذاهب ثم نعود لنزع الملكية.

الظاهر هو أن سبب اختلاف المذاهب في نزع الملكية هو في الأخذ بالاستحسان وبالمصالح المرسلة في استنباط الأحكام. وللتلخيص أقول إنه قد ثبت بالتفصيل الشرعية أن الشريعة قد اشتملت أحكامها على مصالح الناس. قال تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ (الأنبياء: ١٠٧)». وهناك رأيان في كيفية الرجوع إلى هذه المصالح لاستنباط الأحكام كما ذكرنا: أحدهما هو أن هذه المصالح كلها واضحة بينة لذوي العقول فيمكن



استنباط الأحكام بالاستناد للعقل بالاستحسان إذا لم يوجد نص من الشريعة تحمل عليه، والرأي الآخر والذي حمل لواءه الشافعي رحمه الله هو أن الشريعة نص وحمل على نص بالقياس، لذلك لا يؤخذ بالاستحسان إذا لم يحمل على نص، وإذا حُمل يكون قياساً. وقد عرّف بعض الفقهاء المصالح المرسلة بأنها المصالح الملائمة لمقاصد الشارع الإسلامي، ولا يشهد لها أصل خاص بالاعتبار والإلزام. فإن كان يشهد لها أصل خاص دخلت في عموم القياس، وإلا اعتبرت معصية مرسله أو استصلاحاً. والمالكية هم الذين حملوا لواء المصالح المرسلة.<sup>١٢٢</sup> واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة: أولها: أن الصحابة سلكوا ذلك المسلك كجمعهم للمقرآن، وكإزالة عمر رضي الله عنه اللين المشفوش تأديباً للفاسقين. والدليل الثاني: أن المصلحة إذا كانت ملائمة لمقاصد الشارع فإن الأخذ بها يكون موافقاً لمقاصده، وإعمالها إعمال المقاصد، وإعمال المقاصد باطل في ذاته. والدليل الثالث: أنه إذا لم يؤخذ بالمصلحة كان المكلف في حرج وضيق، وقد قال تعالى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (الحج: ٧٨)»، وقال سبحانه: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ (البقرة: ١٨٥)».

أما أدلة الذين لم يأخذوا بالمصلحة فتتلخص في أربعة كما جاءت في أصول الفقه لأبي زهرة: «أولها: أن المصلحة التي لا يشهد لها دليل خاص تكون نوعاً من التلذذ والتشهي، وما هكذا تكون الأصول الإسلامية، وقد قال القرطبي في بيان هذا الدليل بالنسبة للاستحسان والمصالح المرسلة: «إننا نعلم قطعاً أن العالم ليس له أن يحكم بهواه (كذا، وقد تكون، هواء) وشهوته من غير نظر في دلالة الأدلة، والاستحسان من غير نظر في أدلة الشرع حكم بالهوى الجرد». ويقول في المصالح المرسلة: «وإن لم يشهد لها الشارع فهي كالاستحسان». الدليل الثاني: أن المصالح إن كانت معتبرة فإنها تدخل في عموم القياس، وإن كانت غير معتبرة فلا تدخل فيه، ولا يصح أن يُدعى أن هناك مصالح معتبرة ولا تدخل في نص أو قياس، لأن ذلك القول يؤدي إلى القول بتقصير النصوص القرآنية والأحاديث النبوية عن بيان الشريعة بياناً كاملاً، وهذا يناقض تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم، تبليغاً كاملاً. وينافي قوله صلى الله عليه وسلم: «ترككم على المحبة البيضاء ليلها كنهارها». والدليل الثالث: أن الأخذ بالمصلحة من غير اعتماد على نص قد يؤدي إلى الانطلاق من أحكام الشريعة، وإيقاع الظلم بالناس باسم المصلحة. كما فعل بعض الملوك الظالمين، وقد قال في ذلك ابن تيمية: «إنه من جهة المصالح حصل في أمر الدين اضطراب عظيم، وكثير من الأمراء والعباد رأوا مصالح فاستعملوها بناءً على هذا الأصل. وقد يكون منها ما هو محظور في الشرع لم يعلموه، وربما قدم في المصالح المرسلة كلاماً خلاف النصوص، وكثير منها أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً، بناءً على أن الشرع لم يرد بها، ففوات واجبات ومستحبات، أو وقع في محظورات ومكروهات، وقد يكون الشرع ورد بذلك ولم يعلمه (وهذا ما حدث بالضبط في نزع الملكية)». الدليل الرابع: أننا لو أخذنا بالمصلحة أصلاً قائماً بذاته لأدّى ذلك إلى اختلاف الأحكام باختلاف البلدان، بل باختلاف الأشخاص في أمر واحد، فيكون حراماً لما فيه من مضرة في بلد من البلدان، وحلالاً لما فيه من نفع في بلد آخر، أو يكون حراماً لما فيه من مضرة بالنسبة لبعض الأشخاص، وحلالاً بالنسبة لشخص آخر، وما هكذا تكون أحكام الشريعة العقائدية التي تشمل الناس أجمعين».<sup>١٢٤</sup> ويمكن إضافة مسألة (وليست دليلاً) خامساً بالنسبة للبيئة، وهو أن المصالح في

١٠١٥



البيئة لا تدرك بالعقل البشري كما رأينا سابقاً في الحديث عن الضرر ومضاعفاته. قد تكون المصلحة ظاهرياً في دفع ضرر ما قبل وقوعه، ويتضح أن ذلك ليس في مصلحة المجتمع ككل على الأمد البعيد. لذلك من الأولى الالتزام بالقياس في المسائل البيئية.

كما ترى أخي القارئ فإن الذين أقاضوا في المصالح المرسله ولديهم الكثير من النوازل هم المالكية. لذلك، سأركز الآن على المذهب المالكي لتري تردد قضاها في نزاع الملكية رغم أن مذهبهم أخذ بالمصالح المرسله؛ إن المسائل الوحيدة التي اعتبرها بعض فقهاء المذهب المالكي ضرورة تتطلب إكراه الناس على بيع أملاكهم للمصالح العام هي في حالات معدودة كتوسعة المساجد الجامعة والطرق المؤدية إليها إذا ضاقت على المصلين (الصورتان ٦، ١٥ و ٦، ١٦)، أو لأن جماعة المسلمين كدار تكون جزءاً من سور المدينة خفيف على المسلمين من سهولة اقتحامها (الصور ٦، ١٧ إلى ٦، ٢٠). قال ابن رشد أن مالكا وجميع أصحابه المتقدمين والمتأخرين أخذوا بحادثة العباس السابق ذكرها، أي أنهم لم يجيزوا إكراه الملاك على البيع. إلا أنه جاء في الطر عن أبي زيد، قال عبد الملك وإكراه السلطان لأهل بعض الأملاك على بيعها إذا احتاج الناس إليها لجامعهم الذي به الخطية والمشر ليوصل بها، وليست المساجد التي لا يجمع فيها<sup>١٢٥</sup>. وبالنسبة لأن المسلمين فندما سئل بعض الفقهاء، هل للإمام أن يسطي لمن له جان أو حدائق بقرى سور البلد قيمته إذا خاف غدره العدو من جهته أم لا؟ أجاب أحدهم، «لالإمام أن يسطي من له جان قرب سور البلد إذا خشي أن يطرقه العدو منه قيمته على أصول الشرع صموماً وعلى أصول مذهبنا خصوصاً، وله في مذهبنا (أي المالكي) نظائر تشهد، وله جبر مالكيها على بيعه إن أبي من ذلك بعد أن ينزل له فيها قيمة عدل. هذا إذا كان العدو متروكاً، وأما إن كان نازلاً ببلاد المسلمين فإن له هدمها عليه بغير ثمن إلا أن يكون احتلالها وبنائها من قبل إنشاء السور فلا بد من دفع الثمن على كل حال. وهذا كله إذا ظهر ضررها بالصور ضرراً ببناء، والله تعالى أعلم»<sup>١٢٦</sup>.

١٠١٦



ماذا عن نزاع الملكية في الأمور البيئية الأخرى (غير المسجد الجامع وأمن المسلمين) كالطريق الذي يسلكه العامة، فهل للسلطة إكراه المالك على البيع إذا أفاق ملكه مرور العامة؟ لعل أفضل مثل على ذلك هو الحاجة القصوى للطريق كتغطيته. لقد قلت تطله ولم أقل ضيقه. فهناك فرق بين تطل الطريق وضيقه. لنقل أن هناك طريقاً لعامة المسلمين ولا بد لهم منها وتطلت بالقرى بها، المظر أو بهبوط أجزاء منها (الصورة ٦، ٢١ بالصفيحة المقابلة)، ولا يمكن المرور بها، وبجانب الطريق أرض، فهل يجبر مالك الأرض على بيع جزء منها ليمر الناس بها؟ يقول ابن الرامي ملخصاً أقوال فقهاء المالكية: «فإن كانت (أي الطريق) يُستغنى عنها لوجود غيرها من غير مشقة فلا يجبر صاحب الأرض على أن يدخل من أرضه شيئاً ولا يجبره السلطان على ذلك. واختلِف إن لم توجد طريق غيرها على قولين. قال سحنون يجبر ويحطى قيمتها. وقال ابن حبيب لا يجبر ولا يؤخذ من أرضه شيء، إلا برضاء. ومن المتعبية سئل سحنون عن أرض رجل ملاصقة لطريق يسلكها الناس إلى مرافقهم، والطريق على نهر، فقطع النهر تلك الطريق، هل ترى للسلطان أن يجبر صاحب هذه الأرض على إعطاء طريق فيها ويطيح قيمتها من بيت مال المسلمين؟ فقال: إن كانت الطريق لا يستغنى عنها فإن السلطان يجبره على نحو ما ذكر. وفي كتاب ابن عديوس وعن سحنون مثل ذلك. وفي الواضحة من

تري في الصورة ٦، ١٥ من مكاتب جامع الزيتونة ويحيط به طريق ضيق ويؤدي إليه طريق ضيق أيضاً. فإذا خاف المسجد على المسلمين أو ضاق الطريق بالمسلمين أو المارين فهل يجوز للسلطان اقتراع ملكية الأراضي حول الطريق ليوسعها أو يوسع الجاني؟ وفي الصورة ٦، ١٦ من تونس ترى أيضاً جامع الزيتونة وتطله مبان (بجانب الدراج) تشييق الطريق، فهل يجوز اقتراع ملكيتها؟

٦،١٨



٦،١٧



الصورة ٦،١٧ من سلا، والصورة ٦،١٨ من بني ملال  
والصورة ٦،١٩ من أزموور والصورة ٦،٢٠ من الرباط وهي  
جميعاً مدن مغربية تلاحظ عليها أن بعض الدور هي جزء من  
السور الخارجي للمدينة.

٦،١٩



٦،٢٠



مطرف وابن الماجشون (ت ٢١٣) لا يؤخذ من صاحب الأرض شيء من أرضه إلا برضا  
وإذنه، وله أن يمنعه من ذلك إن استطاع. قال ابن حبيب: قلت لهما فأين يذهب الناس ولا  
مندوحة لهم عن طريقهم التي قطع النهر؟ فقالا: ينظر في ذلك إمامهم أن يحاولوا لأنفسهم،  
ولست أرى لأحد المرور في أرض مسلم أو يتخذ فيها طريقاً إلا بإذن ربها، وأرى لمن سلك فيها  
ولو مرة واحدة أن يحلّ ربها من ذلك، أو يحلله قبل، وأحب إلي أن يحلله قبل المرور. وقال  
ابن حبيب: وسألت عن ذلك أصبغ فقال مقله: ١٢٧

أرأيت أخي القارئ كيف تردد فقهاء المالكية في إكراه المالك على البيع وفي أكثر  
الظروف حاجة كتعتل الطريق وتوقف المرور به، فتعتل الطريق أكثر مضرة للناس من ضيقه،  
ومع ذلك تردد فيه النشأ، وهؤلاء هم فقهاء المذهب المالكي الذي أخذ بالمصالح المرسلة؛ فما  
بالك بالفقهاء الآخرين. أما الفقهاء المحاصرون فلم يتورعوا عن فتح هذا الباب على مصراعيه.

٦،٢١



الصورة ٦،٢١ من مراكش وترينا تطل الطريق على المطر  
فهل للسلطة في هذه الحالة والمخالفات المشابهة انتزاع ملكية  
بعض المقارن بجانب الطريق ليتمكن الناس من المرور؟

فقد أجازوا نزع الملكية للمصلحة العامة. فمن هم هؤلاء الذين سيجدون المصلحة العامة؟ أليسوا جماعة من الناس ذوي أهواء في القلب؟ لتوضيح رأيي في هذه المسألة أضرب مثلاً. إذا قلنا إن هناك سداً يحجز الماء بعرض وادٍ. فأنتي أحد الناس ونظر إلى الماء المحجوز وغرف بيده من سطح البحيرة التي كونها السد ونظر إليها وقال: وهذا الماء ضعيف وتسهل السيطرة عليه، ونحن بحاجة له في الطرف الآخر من الوادي. فبدل مشقة نقل الماء لماذا لا نغرق السد من أسفله من طرفنا لنحصل على الماء منه. وما علم هذا بأن القيام بأي خرق مهما كان صفوه سيغرق هذا السد ولن يتأوم السد بعد ذلك الضغط الشديد للماء من أسفله وينهار السد ويتجرى الوادي بما فيه. هكذا إكراه الملاك على البيع. فمنته إطلاقاً هو السد. والجواز في بعض الحالات الملحة التي نص عليها الفقهاء كتوسيع الطريق هو الحرق. فمتى فُتح هذا الباب (الحرق في حالة السد) فلن تسهل السيطرة عليه. فلقد هذا الحرق حكمة. فالمسألة ليست إرغام مالك واحد لمصلحة الجماعة، أو مدى تضرر هذا الفرد قياساً بتضرر المائة في الطريق وأيهما أولى، ولكنها مسألة نظام اجتماعي واقتصادي متكامل. متى شُرخ هذا النظام سيهدم وسيصعب بناؤه. ألم تر أخي القارئ وتسمع كيف كُونت اللجان لتقييم قيمة الأرض المنزوعة وكيف أدى ذلك إلى ظلم بعض الناس؟ وعلى النقيض، ألم تُخطط المدن لتحرر من أراضي البعض لتتخزع ملكيتها بتلك المبالغ الطائلة؟ ألم تُقطع للبعض أراضٍ ثم انتزعت ملكيتها بمبالغ طائلة؟ ألم يفتح هذا النظام باب الرشاوي على مصراعيه مكوناً بذلك طبقة تعيش على اكتاف الآخرين؟ وكما ذكرنا سابقاً في مقال ساكن الغابة الذي أراد إخراج الغرمان ليجدهما في بيته، فإن انتزاع الملكية ستزيد من مركزية المدن مودية إلى لراء البعض وإنهاك البعض الآخر في المجتمع اقتصادياً وتقويت فرص نشوء مراكز أخرى، بالإضافة إلى تهديد الفروات بإدشاء بنية أساسية أخرى أكبر للمدينة. فتوسعة الشوارع ستؤدي إلى زيادة حركة قلب المدينة والتي ستؤدي إلى زيادة الطلب على الماء والكهرباء والمجاري، وهكذا تستبدل تلك الشبكات بأخرى. ألم تسمع أخي القارئ بمشاريع تحسين وسط المدينة، فأكثر المدن الإسلامية المحاصرة الكبرى مرت بمثل هذه المشاريع التي هيرت شكل وسط المدينة لأنها لم تعد كافية لمتطلبات السكان (وسأنتي على أمور أخرى في الفصل التاسع).

عجبا لأولئك العلماء الذين يقتنون بغير علم! لماذا يفترضون أن الناس سيرفضون بيع أملاكهم لينتخوا باب انتزاع الملكية حتى يكون ذريعة في أيدي البعض للوصول إلى أهدافهم. فهل هناك عاقل دفع له تمويض أكثر من مناسب ورفض البيع؟ ولكن الذي حدث هو أن الدفع يأتي متأخراً وأقل مما يجب، أو يأتي عاجلاً وأكثر مما يجب للمقرئين. فانتزاع الملكية على الأغلب، وليس بالضرورة دائماً، أداة للأخذ من المستحقين أو الإغداق على غير المستحقين ولكن بطريقة تبدو وكأنها نظامية. فللشرعية حكمة في قفل هذا الباب. ولنقل مثلاً بأن هناك من رفض بيع أرضه، فسيكون عقاره شازراً في وسط الطريق وبذلك سيرضخ يوماً ما حياً، وإن لم يفعل فسيُعمل وورثته. ولنقل بأنه وورثته لم يرضوا وبقي العقار مضيقاً للطريق، فأيهما أولى: فتح باب انتزاع الملكية بسوء استخداماتها على عموم المجتمع، أم وجود بضع عقارات هنا وهناك تضيق الطريق. وإن قيل: لماذا افترضت أن الإكراه على البيع سيساء استخدامه، فالأصل هو حسن النية بالخير. أقول: لقد أثبت لنا التاريخ يوماً بعد يوم هذه المسألة. وهذا ما

أشار إليه ابن تيمية في حديثه عن المصالح المرسلة حيث قال: « وإنه من جهة المصالح حصل في أمر الدين اضطراب عظيم، وكثير من الأمراء والعباد رأوا مصالح فاستعملوها بناءً على هذا الأصل. وقد يكون منها ما هو محظور في الشرع لم يعلموه، وربما قدم في المصالح المرسلة كلاً ما خلافت النصوص، وكثير منها أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً، بناءً على أن الشرع لم يرد بها، ففوات واجبات ومستحبات، أو وقع في محظورات ومكروهات، وقد يكون الشرع يرد بذلك ولم يعلمه »<sup>١٧٨</sup>. ولقد سمعنا من القصص التي ظلم بها الناس ما تتشعر له الأبدان (ولا داعي لذكرها)، ورأينا من الناس من أغرقوا بالتمويضات من أموال المسلمين. قال لي أحدهم: لقد أضلني رجل ذو مكانة منحة من الحاكم قدرها مليون مترًا يطبقها حيث يشاء في إحدى المدن، ثم تأتي السلطات لتنتزع ملكية هذه الأراضي الممنوحة له بمبالغ طائلة. تأمل أخي القارئ حكمة الشريعة في إحكام إقفال هذا الباب من حادثة العباس مع الخليفة عمر، والتي أعملها الفقهاء المعاصرون. رحم الله الإمام الشافعي.

أما بالنسبة لتلك المقارنات التي تهدد الأمن، فلماذا نُنتزع ملكياتنا؟ ألا يمكن إخراج المالك منها فترة الخطر وإعادة ملكه له بعد زوال الخطر ولو بعد سنتين؟ ومن هذا الأحق الذي يرفض مبلغاً مجزياً عن أرضه غير الآمنة. وإن قيل بأنه قد يتأمر مع الأعداء، أقول: إن المسألة الآن ليست أخذ مال مسلم كرهًا ولكنها دخلت دائرة شرعية أخرى. ملاحظة أخيرة أخي القارئ: إن الحاجة لنزع الملكية هي ظاهرة لتراكم الخطأ في التركيبة العمرانية التي نحن بها الآن والنتيجة من الخروج على الشريعة. وسنرى بأن أولي الأمر لن يضطروا لإكراه الناس على البيع إذا ما طبقت الشريعة في مسائل البيعة، إلا فيما ندر.

باختصار، نقول إن المقارنات الخاصة كانت ذات حرمة تامة ضد المقارنات الأخرى. فكل المقارنات مستقلة وذات حرمة. أما بالنسبة لحرمة المقارنات العامة فيمكننا القول إن الشريعة حرمت المقارنات ضد المناطق العامة إلا فيما ندر كنزع الملكية وهذا لن يؤثر على تواجد الأعيان لأن انتزاع الملكية ما هو إلا إرغام لانتقال حق الملكية من يد إلى أخرى. فلا وجود لتدخل السلطة في تسيير شؤون الفرق المسيطرة. حتى وإن قيل إن نزع الملكية تدخل في شؤون المسيطرين فهو نادر ومرفوض في الشريعة في أكثر الحالات وعلى قول أكثر الفقهاء. لذلك فلم يؤثر على تواجد الأعيان في البيعة التقليدية لندرته.

**والتفويض** أقول: لقد استخدمت انتزاع الملكية لأبين لك أخي القارئ تردد السلطات في التدخل في شؤون الفرق المسيطرة على الأعيان. وكما رأينا فإن مبدأ الضرر يؤدي إلى قفل الأبواب أمام السلطات للتدخل في شؤون البيعة، كما يؤدي إلى عدم تدخل الجيران في شؤون المقارنات الخاصة الأخرى ومن ثم إلى اندماد الأنظمة والقوانين. ومن جهة أخرى فإن مبدأ الضرر يؤدي إلى ترتيب العلاقات بين الفرق واستقرارها، وإلى أن تسيطر الفرق المستوطنة على البيعة. أي أن مبادئ الشريعة أدت إلى التواجد المستقل. وقد تقول أخي القارئ إن مسألة المقارنات الخاصة مسألة سهلة مقارنة بالمقارنات العامة كالطرق والساحات، فلماذا وأن تكون السلطات قد تدخلت في الطرق العامة لتنظيم الناس في البيعة التقليدية ولا عمت الفوضى. أقول: لا، وهو موضوع فصلنا القادم.



عندما يسير الزائر في المدينة التقليدية سيلاحظ طرقها المتعرجة والمتوترة، وشوارعها الضيقة، وساحاتها التي بها الباعة هنا وهناك من غير تنظيم واضح له، وسيلاحظ كثرة دروبها غير النافذة، وساباطاتها التي تمتد فوق الطرق، ورواشينها الخارجة على الطرق، ووضع الناس لأمتعتهم في أفنية دورهم وفي الساحات العامة، وسيلاحظ خروج التجار بضائعهم إلى خارج حوانيتهم ليضيقوا الطريق، وما إلى ذلك من صفات قد تشير إلى إهمال السكان مقارنة ببيئات المجتمعات الأخرى (الصور ١، ٧، ٢١ إلى ٢٠). فهل هي فعلاً كذلك؟ الإجابة باختصار هي أن هناك ثلاثة أماكن أظهرت البيئة التقليدية الإسلامية بطابعها المميز لزيارتها وذلك لأنها كانت في الإذعاني المتحد، والأماكن الثلاثة هي: الفناء، والطريق غير النافذ، والمناطق العامة كالطرق والساحات. لتوضيح ذلك سندرس كل من حق الملكية والسيطرة والاستخدام لهذه الأماكن وعلاقتها بالأعيان المجاورة والمكونة لها كالمباني المحيطة بها، وذلك لأن هذه الدراسة ستوضح لنا الحركة التي صاغت البيئة التقليدية، وهذه الحركة بدورها ستوضح لنا العلاقات بين فرق الأعيان وفرق هذه الأماكن الثلاثة والتي ستؤثر بالتالي على حال الأعيان في البيئة ككل. لذلك، فإن هذا الفصل سيركز على الأماكن ذات الملكية الجماعية والأعيان التي تقع فيها. ثم بعد ذلك نمر سريعاً على مكان رابع كان أيضاً في الإذعاني المتحد ولم يكن له تأثير مباشر على صياغة المدينة المبنية وهو الحصى.

٧، ٢  
٧، ١



تريتا الصورة ١، ٧، ٢ ساحة الفندق بموقع ما بشمال أفريقية. والصورة ٢، ٧، ١ طريق ضيق مشحون بالحاصلات يتوسد. للمشاهد لكل هذا التنظيم للأعيان سيستنتج أن هناك نوعاً من الفوضى في صياغة البيئة التقليدية. فهل هي فعلاً كذلك؟

لقد التهمت المدينة التقليدية بالعدم التنظيم، وكان دور بعض الباحثين الغربيين من المسلمين هو إيجاد مخرج لهذه الإتهامات، فمثلاً يرى في الصورة العلوية ٧،٢ من فاس طريقاً ضيقاً منحنيًا، وكان الرد بأن شدة الحرارة تتطلب هذا الضيق حتى تكون الطرق مظلة، فهل هذا هو السبب ياترى؟ ولكن ماذا عن الطرق الأخرى كالطريق الذي نراه في مراكش في الصورة العلوية ٧،١٣ في الصنعة المقابلة؟ هناك طريق ليس بالضيق بوسط الصورة ويؤدي إلى طريق آخر ضيق، فلماذا هذا الاختلاف؟ ومن أهم سمات المدينة التقليدية التي توحى بعدم التنظيم شوارعها المنحنية كما هو موضح في الصورة ٧،٤ (من الرياض) وكثيرة طرقها غير المتوافقة كما في الصورة ٧،٥ (من الرياض) وانتشار سابعطاتها كما في الصورة ٧،٦ (من الرياض) ونصورة ٧،٧ و ٧،٨ (من تونس). لاحظ أيضاً ضيق الطريق وترايب للبادي المتتالية في الصورتين ٧،٩ من فاس بالمغرب و ٧،١٠ من طرابلس بإيطاليا. ومن الإتهامات الموجهة ضد المدينة التقليدية أن السكان لا يحترمون الأماكن العامة كالساحات، فهم يحتازون المرافق ويجلسون بها إما للبيع أو لوضع أمثمتهم أو لمجرد الجلوس. فنرى في الرسم ٧،١١ الساحة المقابلة للجامع الأزرق باسطنبول، وفي الرسم ٧،١٢ (المرستان للفرسان الأورم) ساحة سبيل ماء بالقرب من قصر توكماكلي باسطنبول أيضاً. لاحظ تمهيد الرسوم لجلوس الناس في الساحة.



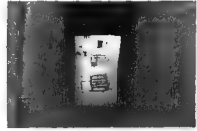
٧،٢



٧،٤  
٧،٥



٧،٨



٧،٦  
٧،٧



٧،١١



٧،٩  
٧،١٠



٧،١٢





٧، ١٣



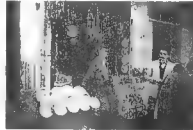
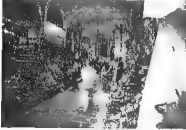
مرى في الرسمة ٧، ١٤ بالقرب من مسجد شيرازا  
باسطنبول (رسم الرسام ألوم) وفي الصورة ٧، ١٥ من  
مراكش بالمغرب والصورة ٧، ١٦ من سيدي عاقبة بالجزائر  
ساحات استخدمت كأسواق، لاحظ حيازة الناس للمواضع،  
فالناظر الملمح يشعر أنها بيئة غير منظمة تتميز بالفوضى،  
ولعل الأسواق من أهم الأماكن التي تعطي الزائر للمدينة  
التقليدية هذا الانطباع. فترى في الصورة ٧، ١٧ من تونس  
بانما يعرض بفداحة خارج بيته على الطريق، وفي الصورة  
٧، ١٨ من تونس أيضا ترى أصحاب عدة محلات يغفلون  
الشيء ذاته، وهذه الظاهرة منتشرة في العالم الإسلامي  
أجمع، أنظر مثلا إلى أسواق مدينة اسطنبول في الصورة  
٧، ١٩ و ٧، ٢١. أما الرسمة ٧، ٢٠ (للرسام ألوم) فهي  
لساحة نزل بمدينة جويلهارا بتركيا وتشترك بالمكان  
في منتهى الفوضى، وقد حرص الرسامون الغربيون على إبراز  
هذه الصفة في رسوماتهم، فهل كانت البيئة التقليدية التابعة  
من مصادرة الشريعة بهذا الحال من الفوضى، أم أن هناك  
سوءا في الفهم؟

٧، ١٥

٧، ١٦



٧، ١٨



٧، ٢٠

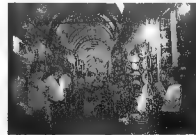


٧، ١٦

٧، ١٧



٧، ١٩

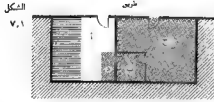


٧، ٢١

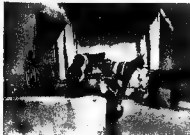
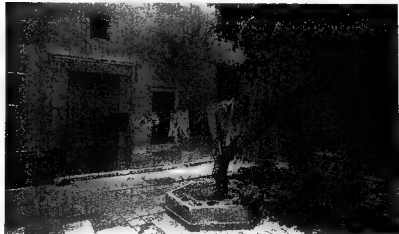


## الفناء

الفناء هو الساحة أمام المقار سواء كان ذلك المقار بيتاً أو غرفة في الدار أو الدار نفسها، وليس كما هو شائع بين العوام بأنه المنسقة بداخل الدار فقط. والأقنية كما يقول ابن منظور هي الساحات على أبواب الدور. وفناء الدار ما امتد من جوانبها<sup>١</sup>. والفناء عادة هو مكان مخصص لاستخدام سكان المقار الملاصق للفناء، سواء كان ذلك المقار مبنى سكنياً أو تجارياً أو صناعياً (الصور ٧، ٢٢ إلى ٧، ٢٨). وعندما ينظر الباحث في كتب الفقه ونوازل الفناء يتاجأ بالاختلاف الكبير بين آراء الفقهاء. ولكن إذا ما محص الباحث هذه الآراء فسيستنتج أن هذه الاختلافات ناتجة من اختلاف حال الفناء نفسه. فتختلف الحقوق الثلاثية (الملكية والسيطرة والاستخدام) بالنسبة للفناء بناءً على موقعه، هل هو في طريق واسع أو طريق ضيق أو طريق غير نافت؟ وهل هو معلم بعلامات تحدده أم لا؟ لتضرب مثلاً لفناء غريب في وضعه من حيث حق الاستخدام، وهب رجل ولابنه داراً (ج في الشكل ٧، ١) فيها بيت (ب) له بابان صغرى وكبرى، وخلف هذا البيت داراً أخرى للواهب قد اتصلت ساحتها (أ) بالبيت المذكور مما يلي الباب الصغرى، والبيت المذكور (ب) أيضاً سقف خارجة عن جداراته على ساحة الدار الأخرى (د)، وهي التي تسميها العامة التشريبية (الصورة ٧، ٢٢)، فأراد صاحب البيت المذكور التصرف من الباب الصغرى في الدار الأخرى، والمدخل والمخرج على بابها والانتفاع بما تحت سقف بيته (د) من ساحة الدار المذكورة (أ)، وليس في عقد الهبة بيان شيء من ذلك، بل لال بمنافع الدار وكافة حقوقها الداخلة فيها والخارجة عنها. فهل ذلك لصاحب البيت أم للأخر منعم؟ من الواضح في هذه النازلة أن ملكية الساحة (أ) قد انتقلت إلى رجل آخر. فمن المستبعد أن يتناهي الموهوب له الدار أباه الواهب. وقد كانت الإجابة على النازلة أن للموهوب له البيت الانتفاع بما تحت سقفه والدخول والخروج من الباب الصغرى لمدة بعد المدة، وليس له الإنكار من ذلك حتى لا تكون كالزقاق<sup>٢</sup>. ففي هذه الحالة النادرة صار فناء البيت (ب) في ملك فريق آخر (إما الوالد أو رجل آخر) بعد أن كان في ملك الفريق نفسه. أي أن الفناء في ملك خاص وليس كمعوم الأقنية الأخرى في ملكية المأمة كالطريق. وبرهم أن حق استخدام الفناء قد تم تشييده في هذه النازلة لأن الفناء في ملك رجل آخر. إلا أن هذه النازلة مؤشر قوي على مدى تقبل مجتمعات البيئة التقليدية للفناء كمكان ذي حقوق واضحة من حيث الاستخدام.



الصور ٧، ٢٢ منظر من منطقة جبال أطلس بالمغرب وتوضح النازلة التي وردت في النص. ففري بيتاً متصلاً بالدار إذا سقفية خارجة عن جداراته البيت. والفرق بين الصورة والنازلة هو أن البيت في الصورة يطل على الطريق، أما في النازلة فيطل على الساحة المملوكة.



٧، ٢١



الماء هو الفسحة أمام المكان المجي سواء كان ذلك المكان بيتاً أو عرفة أو داراً. فقد كان سكان البسة التقليدية يسعون للرفق في الدور الأرضي بيتاً، فالحقول أو الدار بذلك تحوي عدة بيوت في الدور الأرضي، ولكل بيت فناء، يلاصقها في الساحة أو الممرضة وسط الدار. فالصورة ٧، ٢٢ من تونس ترفنا فسحة غير مسقوفة داخل الدار، وهناك ثلاثة بيوت ظاهرة في الصورة تطل على هذه الفسحة. إنسان على بين الصورة والثالثة في صدر الصورة. فإذا بيتت هذه الدار لعدة أفراد ومالك كل واحد منهم بيتاً فكل بيت من هذه البيوت سيكون له فناء في الساحة يحاذي البيت، ففي الصورة ٧، ٢٤ ترى مبنى من اسطبول بتركيبا بالقرب من لسوق لأم صاحبه بتأجير كل بيت لفريق مختلف فأصبحت بذلك لساحة مكاناً عاماً وأصبح لكل بيت فناءه الخاص به. لاحظ أن كل مستأجر يستخدم فناءه كما يلائمه. وفي الصورتين ٧، ٢٥ و ٧، ٢٦ من مراكش بالمغرب ترى الشيء ذاته، فالفسحة إذا ليس بالمسورة مكان في الطريق. أما الصورة ٧، ٢٧ ترفنا بعض الأبنية التابعة لحيان تطل على ساحة في وسط السوق بمراكش. لاحظ طريقة استغلال الفرق المستخدمة لكامل الفناء. والصورة ٧، ٢٨ ترفنا فناء مستوصف في شمال باكستان، فهنا الفناء، المبنى محاط بسور، والفناء يطل في أرض ذات ملكية خاصة. وهكذا تختلف أبنية بيوتها بناء على موقعها الذي هي فيه. فمنها ما هو في طريق ضيق، ومنها ما هو في طريق واسع. ومنها ما هو في طريق غير نائض، ومنها ما هو داخل المبنى في الساحة، وهكذا.

٧، ٢٥



٧، ٢٧



٧، ٢٦



٧، ٢٨



رأيت أخي القارئ كيف نشأ هذا الفناء بين الدارين. فكما أن لهذا الفناء تاريخه القديم من حيث النشأة والملاقات بين الفرق المحيطة به، فلكل فناء من الأبنية الأخرى تاريخه الخاص به. لذلك فإن آراء الفقهاء وأحكام القضاة اختلفت بقدر اختلاف وضع الفناء وتجاريهم من الفناء، وليس بقدر اختلافهم في آرائهم الفقهية. ولكن ما هي مساحة الفناء؟ الإجابة ليست قاطعة في الشريعة. فبالنسبة لطول الفناء هناك آراء تقول بأن طوله بطول الجدار الملاصق للعارض بناحية الباب. وهناك آراء أخرى (كرأي ابن تيمية مثلاً) تقول بأن الفناء لا يختص بناحية الباب، بل قد يكون من جميع الجوانب.<sup>٢٤</sup> ولكن الظاهر هو أن الفناء اختلف في طوله لاختلاف ظروف الإحياء والبناء. فقد يحيط شخص أرضاً ويعلم فناءه من جميع جوانب أرضه فيكون الفناء من كل الجهات. وقد يسمح رجل ثامن لقريب له بإحياء الأرض المجاورة له وبذلك يفقد فناءه من تلك الجهة. بينما لا يهتم رجل ثالث بفناءه ويبني حوله الجدران من كل الجوانب ملاصقين له، أو قد يستأذنون في البناء في فناءه. وهكذا مع مرور الزمن حتى يبقى له فناء واحد من جانب واحد من جهة الباب للطريق. لذلك اختلف طول الفناء من عمار لأخر (الصور ٧، ٢٩ إلى ٧، ٣٢).

أما بالنسبة لعرض الفناء فهناك أيضاً آراء مختلفة. فيقول ابن الرومي منتقداً الرأي القائل بأن عرض الفناء يحدد بعرض مصب ميزابه (الصور ٧، ٣٢ إلى ٧، ٣٥): «ومصب الميزاب وطوله وقصره لا ينحصر في ذلك حد، والذي عندي أن يكون فيه أربعة أشبار إلى ستة بقدر سعة الطريق».<sup>٢٥</sup> وهذا رد منطقي، لأن هناك طرقاً ضيقة وبها ميازيب طويلة، فإذا أخذ بذلك الرأي فإن الطريق كله قد يصبح فناء. والظاهر هو أن طول الفناء وعرضه محددا بالاتفاقات بين الفرق المستوطنة في الموقع إلا إذا ظهر اختلاف بينهم كما سترى في السيطرة على الفناء.



٧، ٢٢



٧، ٢٣



٧، ٢٤



٧، ٢٥

إن صور هاتين الصفتين توضح لنا طول الفناء، وعرضه، فالصورة ٧، ٢٩ بالصحة المقابلة تريبا أفقية بمدة الضمانات بتونس وقد أخذت جزءا من الطريق بطول كامل الخبي كما هو موضح بالصورة الكبيرة (٧، ٢٠) وهي لموقع قريب من نفس المنطقة. أما الصورتان ٧، ٢٢ و ٧، ٢٦ فتوضح الشيء ذاته إلا أن الفناء في هذه الحالة ليس في الطريق ولكنه يقع داخل ملك صاحب المعمار. لقد منمت الأنظمة الحديثة وجود الفناء في الطريق (كما سوضح) مما اضطر الناس لوضعه داخل الشارع وليس ملاصقا له كما كان في البنية التقليدية. فالصورة ٧، ٢٦ ترونا فناء لحل تصليح دراجات نازية بتونس، والصورة ٧، ٢٢ ترونا فناء لمسكن في تركيا بقرية كوكيدوي. أما الصور الثلاث الأخيرة فترونا عرض العاء. فهناك رأي يقول إن عرض الفناء يكون بين الخائط على الطريق وبين مصب ميزاب المائط، إلا أن هذا الرأي قد لا يكون منطقيا لأن الميازب قد توجد في طرق ضيقة كما في الصورة ٧، ٢٢ من الرياض وكذلك بغير الطريق كله فاء، أو في طرق واسعة بغير الشيء كما في الصورة ٧، ٢٤ من الأحياء بالخرائط. والظاهر هو أن الفناء عمود من تكرار الاستخدام وتطور بالأحرف، فدرى في الصورة ٧، ٢٥ من تونس استخدام الفناء في مدخل طريق هير دافد كمحل للبيع رغم أن الطريق قد لا يستعمل ذلك الاستخدام. لذلك نرى الفناء شيئا.

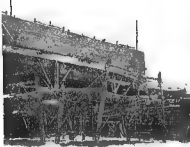
٧، ٢٥



وبالنسبة لحق الاستخدام فلصاحب الفناء الانتفاع به كالجُلوس والاستظلال والبِيع فيه ووضع متاعه عليه وربط دابته إليه وما شابه من استخدامات مباحة دون التعرض للمارة أو للجار بسوء (الصور ٧، ٣٦ إلى ٧، ٤٣)، وذلك باتباع أمر الرسول صلى الله عليه وسلم. فمن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إياكم والجلوس على الطرقات، فقالوا: ما لنا بذلك؟» إنما هي مجالسنا نتحدث فيها. قال: فإذا أتيتُم إلى المجالس فاصلوا الطريق حقها. قالوا: وما حق الطريق؟ قال: غصن البصر، وكف الأذى، ورد السلام، وأمر بالمعروف، ونهي عن المنكر»<sup>٥</sup>.

ولكن هل يملك القريب المالك للمقار الملاصق للفناء. ذلك الفناء؟ بالنسبة للشافعية فإن الفناء ملك لصاحبه، وهناك استنتاج بأن مالك ذهب إلى أن الأفتية ملك لأهلها لأنه أجاز إجارتها<sup>٦</sup>. وقد قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأن الأفتية لأرباب الدور يُقبلها ومُدبرها<sup>٧</sup>. أما مذهب أبو حنيفة فهو «أن الأفتية لجماعة المسلمين غير ملحقة كسائر الطريق». ومذهب أحمد هو «أن الأرض تملك دون الطريق؛ إلا أن صاحب الأرض أحق بالمرافق من غيره، ولذلك فهو أحق بفناء الدار من غيره وإن كان لا يملكه»<sup>٨</sup>. ويرغم هذه الاختلافات إلا أن هناك إجماعاً على عدم جواز بيع الفناء منفصلاً عن المقار. فالفناء تابع في منافع الملكية للمقار الملاصق، وذلك لأن الدور كانت تباع بمرافقها ومنافعها، والفناء من مرافقها<sup>٩</sup>.

٧، ٣٨



٧، ٣٦

٧، ٣٧



٧، ٤١



٧، ٣٩

٧، ٤٠

٧، ٤٢



## السيطرة على الفناء

من الآراء السابقة المختلفة عن ملكية الفناء، نستنتج أن الساكن تفتح بنوع من السيطرة على الفناء. فما هي حدود هذه السيطرة إذا؟ من البديهي أن ذروة السيطرة تكون في كل من مقدرة الساكن على منع الآخرين من الانتفاع بفنائه، وفي مدى تمكن الساكن من البناء على فناءه وضمه لمقاره. فبالنسبة لمنع الآخرين من الانتفاع بالفناء، فإن جميع المذاهب تجمع بعدم جواز إحياء فناء الغير بأي شكل كان، وذلك لأنه في مظلة تعلق المصلحة مستقبلاً؛ لأن الساكن، كما قال ابن قدامة، قد «يحتاج إلى فتح باب في حائطه إلى فناءه ويجعله طريقاً أو يخرّب حائطه فيضع آلات البناء في فناءه وغير ذلك، ولم يخرّ تفويت ذلك عليه...»<sup>١٠</sup> أما بالنسبة لمنع الآخرين من الانتفاع بالفناء بوجه لا يضر بالمالك كالاستغلال فيه فإن هذا لا يحتاج لإذن المالك للمقار المجاور إذا لم يكن الفناء مجوراً عليه (الصور ٤٤، ٧ إلى ٤٦، ٧). أما إذا كان مجوراً عليه أو كان الانتفاع مضراً بالمالك لابن للمنتفع من إذن المالك (الصور ٤٧، ٧). وللمالك في أكثر الأقوال تأخير فناءه سواء كان الفناء مجوراً عليه أو لم يكن.<sup>١١</sup> أي أن للمالك منع الآخرين من الاستخدام المستمر لفناءه كوضع آلاتهم به.

إن من أهم الاستخدامات للفناء، الجلوس فيه، وهذا أثر في صياغة الطريق، فكيف ذلك؟ إن صور متين الصمغتين أمثلة من مناطق مختلفة لمعاداة الجلوس في الطريق، ففي صور الصفحة المقابلة نرى في الصورة ٧، ٢٦ من شارعها بتركيا بعض النساء يجلسن على عتبة مدخل المنزل وأخرى يجلسن من النافذة. وفي الصورة ٧، ٢٧ من الطائف بالسعودية نرى مقعداً على الوصيف، والصورة ٧، ٢٨ من الطائف أيضاً توضح مثالا معروفاً لإخراج أساليب المقاهي لقاصدهم في فناء محالهم، والصورتان ٧، ٢٩ و ٧، ٤٠ من كسطينة بالجزائر ترفعا جنوس الرجال في الفناء. لاحظ أن المقعد مهي في الصورة الثانية من كسطينة، أي أن تقبل الجماعات للجلوس أدى إلى بناء الدكاك وما شابه ذلك من أعيان في الطريق كما في الصورة ٧، ٤١ من دبي والصورة ٧، ٤٢ من مدينة تونس. لاحظ أيضاً جلوس الرجال في ساحة الطريق

على ذكة محصنة في الصورة ٧، ٤٢ من فيلق جنوبي لغرب (في هذه الصفحة). فهذه الدكاك تعتبر ملكاً لأصحاب المقار الملاصقة بمدنها، لذلك فقد يقوم البعض بضم تلك البقاع إلى الطريق إلى عقاراتهم إذا لم يمتثل عليهم أحد من المارة وبذلك يقل عرض الطريق. أي أن استخدام الطريق من قبل العرب المستوطنة واخترافهم لبعضهم البعض هي إحدى حركات صياغة الطريق. أما الصور ٧، ٤٤ و ٧، ٤٥ و ٧، ٤٦ من فاس والصورة ٧، ٤٦ من تارة بالمغرب فتربعا استخدام الأفراد (غير المالك) للفناء بالجلوس للاستغلال أو البيع، فليس للمالك منع أحد من هذا الفعل إذا لم يكن فناءه محدوداً بعلامات. أما إذا كان محدوداً بعلامات كما في الصورة ٧، ٤٧ بقورة الديفية بالمسودية، للمالك شرعا الحق في منع الآخرين من استخدام الفناء.

٧، ٤٢

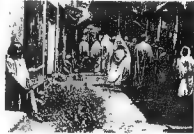


٧، ٤٤



٧، ٤٤

٧، ٤٥



٧، ٤٧



٧، ٤٨



إن رأي الفقهاء حول إمكانية البناء على الفناء، وصمه للمعاشرة الملائس هو الجواز عند أكثرهم إذا لم يكن هناك ضرر على المارة وإذا لم يتعرض أحد من المارة على الفناء للمحذور، هذا هو الرأي السائد عموماً، إلا أن كل دائرة أخذت رأياً مختلفاً لاختلاف الأحوال بين الطرق، فقد لا يؤخذ باعتراض المارة على الفناء المحذور إذا لم يكن هناك ضرر. والصورة ثرياً بعض محاولات البناء على الصا. فالصورة ٤٨، ٧، من سيدي بوسعيد يتونس ثرياً بها، موكب للسيارة في الفناء، بالطريق هوبر الثالث. أما الصورة ٤٩، ٧، من القاهرة و-٥٠، ٧، من السعودية فثرياً الخطوات الأولى لبناء منشأ في الفناء. والصورة ٥١، ٧، من سيدي بوسعيد يتونس ثرياً درجا مبنياً قد أخذ لفناء بكامله، وهذا منظر مأثور في الكثير من المدن وبالأخص الجبلية منها كمكة المكرمة.

٧، ٥٠



٧، ٥١



٧، ٤٨

وبالنسبة لدى تمكن الساكن من البناء على الفناء، وصمه لبنائه فهناك رأيان، الأول هو عدم الجواز لما فيه من إبطال طوق المارة من الدخول في الفناء، وهو لأبي حنيفة، والثاني لمصهور الفقهاء وهو الجواز إذ أنهم أخذوا بحديث الضرر في الحكم على جواز البناء رغم أن بعضهم كرهه (الصورة ٤٨، ٧، إلى ٥١، ٧). فقد قال أصح (ت ٢٢٥)، «الأنفية دور الدور كلها مقبلة ومدمرها، يمنع ما لم يضيق طريقاً أو يمنع المارة أو يضر بالمسلمين، فإذا كان لهم أن يحموه ببناء، فأدخله أحد في بنيانه بهرج وحصره وزاد ذلك في داره لم أر أن يتعرض له، ولا يمنع إذا كانت الطريق وراءه واسعة منبسطة... وأكره له ابتداءً أن يحصره أو يدخله في بنيانه مخالفة الإجم عليه، فإن فعل لم يتعرض له بحكم، ولا أمنعه منه وقلدته منه ما تقلد. وبغني أن مالكا كره البنيان وأنا أكرهه له ابتداءً، فإن فات على ما وصفناه لم يتعرض له فيه ابتداءً». ويقول أصح بأن هذه حدثت له حيث أن رجلاً كان له بفنائه مجلساً في الطريق يجلس فيه ويجمع فيه مع الباعة، فكرهه وأدخله في بنيانه. فاستشاره السلطان في ذلك، فذهب للموقع ولم يجد ضرراً على المسلمين فأشار على السلطان بالسماح للرجل. وقد أنكر ذلك بعض الفقهاء لأنه أخذ من حق المسلمين.<sup>١٤</sup> أما بالنسبة لما يلاصق الحائط كبناء ظلة أو روشان أو عرس شجرة في الفناء، ولا ضرر منها على المارة فإن الفقهاء أجازوا ذلك (الصورة ٥٢، ٧، إلى ٥٥، ٧).<sup>١٥</sup>

وعمل اللخمي (نقيه مالكي، ت ٤٧٨) هذا الاختلاف بين الفقهاء بأن آراء الفقهاء الذين لم يجيزوا هدم ما بناه الرجل في فئانه يستند على حديث أبي هريرة الذي رواه البخاري في صحيحه «إذا اختلف الناس في الطريق فهدموا سبعة أذرع»، إذ أن الطريق غالباً ما يكون أكثر من سبعة أذرع. وبذلك يُبنى الفناء ويضيق الطريق إلى أن يقل ليصير سبعة أذرع، أما الذين قالوا بالهدم فتسندهم قوله صلى الله عليه وسلم: «من أخذ شبراً من أرض يغير حق طوقه من سبع أرضين يوم القيامة».<sup>١٥</sup> وهذا الحديث ليس في الصحيح. ويضيف اللخمي أن حديث أبي هريرة يستعمل أن يكون إذا اختلفوا في وقت بناء الدور في الأصل. لذلك فهنا



٧٠٢



إشكال لأنه لا يُدري هل ترك الرجل فتاه من غير بناء ليتفتح بها المارة، وبذلك تؤول إلى المسلمين؛ أم أنه تركها لنفسه ليستفتح بها مستقبلاً فيجوز له البناء عليها، ويستفتح قائلاً: « وإذا احتمل الوجهين لم يفعل (أي لا يبني المالك على الفناء) ابتداء إلا ما كان حسناً، وإن فعل لم يُهدم... »<sup>١٦</sup>

هل رأيت أغني القارئ تردد بعض الفقهاء في منع الناس من التصرف في أفئتهم، وكيف يبطه البعض الآخر منهم مبدء الضرر، وهذا لا يحدث إلا إذا وصل الأمر للقضاء، أما إذا لم يصل فإن المسألة ستحل في الموقع ابتداء بين السكان. وما استتجه الإمام اللخمي مهم لنا الآن. فهو مؤثر قوي على أن السكان هم الذين سيطروا على الفناء، تماماً كما حددوا موضع الطريق ومعاله الأساسية كما رأينا في الفصل الخامس. وللتلخيص أقول: إن الفناء مكان تمتع فيه الساكنون بحق السيطرة، واعتُبر ملكاً لهم في رأي جمهور الفقهاء. لذلك فإن الفناء في الإذعاني المتحد على رأي الجمهور، أو الإذعاني الحيازي في حالة عدم ملكية الساكن للفناء (أي على رأي أبي حنيفة). ولكن الذي صاغ الألفية وعلمها في كلا الحالتين هو الفريق المستوطن. ولأن كل فريق مستوطن له قيمه وإمكاناته المختلفة عن جيرانه من الفرق، فلا بد وأن تتوقع انعكاس هذا الاختلاف على جوانب الشوارع (الألفية) في المدن الإسلامية لأن السكان هم الذين صاغوا البيئة وحلوا مشاكلها. فالبيئة بذلك صاهقة لأنها تمكس واقع السكان وقيمهم. وهذا معاكس للبيئة المعاصرة إذ إن الفناء اختفى منها تماماً كمعصر عصماني كما سنوضح، ومنعت القوانين الناس من بعض التصرفات. لذلك فالبيئة المعاصرة تمكس قيم أولئك المثقنين. أي إنها كاذبة !

ولكن إذا بنى الرجل فتاه وضمه إلى داره، فإن الطريق سيضيق لا محالة. فكيف أثر هذا على حقوق المارين به؟ أليس للطريق مسيطر يمنع هؤلاء من الأخذ منه؟ الإجابة على هذه الأسئلة تأتي بنا إلى موضوعنا القادم.

٧٠٢



والنسبة لما يلاحظ الملاحظ كياء، غلة وخرس شجرة ونحوها من الأعمال فإن الشرعية أجازتها للفريق المسيطر إذا لم يكن منها ضرر على المارة بنفس الخطر عن اعتراضهم على الفعل. فترى في الصور بعض الأمثلة على ذلك: في الصورة ٧٠٢ من منطقة بني الصهاجرين الأفغان بهشاوور ترى منظر مأثوفا في سوق تلك المنطقة وهي إخراج غلات إلى الطريق حتى وإن أخذ الساكن جزءاً كبيراً من الطريق كما في الصورة ٧٠٤ من مدينة بهشاوور. والرسمة ٧٠٢ من عهد الدولة العثمانية (رسم الرسام باراكليت) ترون بنا غلة في فناء مقلية على المرقأ بمدينة إسطنبول، أما الصورة ٧٠٥ فترون خروج رؤساء إلى الطريق في سيدي بوسعيد. وهذا منظر مأثوفا في أكثر المدن التقليدية. وهذه القوارات تسلف دون أحد إذن من السلطات، أي أن الذي صاغ الطريق في ليل هو مبدء الضرر والذي أنطق أيدي الفرق الساكنة. فالقوارات إذن من الأسفل للأعلى، وهذه إحدى أسس التدرج لسلط.

٧٠٤



٧٠٥



## طريق المسلمين

تحدثنا في الفصل الثاني في مقاعد الأسواق عن حيازة الباعة والتجار للأماكن في السوق، وقلنا إن السابق إلى مكان ما كان أحق به من غيره (الأسبقية)، كما استنتجنا أن العلاقة بين الفريقين المالك لمقاعد الأسواق (جماعة المسلمين) والبائع (المسيطر المستخدم) تميزت بالقوانين، وأن القوانين هي من أهم خصائص الإذعاني الحيازي. وعند الحديث عن نمو المدن في الفصل الخامس وضحا تأثير الإحياء على صياغة الطريق في البيئة التقليدية، وقلنا إن ملكيات الأفراد الخاصة هي التي أثرت في مواقع واتجاهات الطرق، أي أن ما قرره الفرق المستوطنة وعلاقاتها مع بعضها البعض من خلال تراكم القيود كحق المرور والمسيل أثرت على شبكات الطرق. إلا أن ما ذكرناه في الفصول السابقة لم يوضح لنا الصياغة النهائية للطريق، ولكنه وضع ملامحه العامة واتجاهاته. فهناك فرق بين تحديد مكان واتجاه الطريق، وبين بنائه من الجانبين وضبطه عبر الزمن، وذلك لأن الطريق يتغير خلال مئات السنين من عمره، وما سنوضحه الآن هو ما قام به المسلمون لتغيير الطريق عبر القرون، حتى أخذ شكله الذي نراه عليه الآن. وسنضيف أيضا، بإذنه تعالى، على السؤال الذي لم نستكملة من الفصل الخامس وهو: هل الطريق ما بقي من الإحياء، وهل هو ما نتج من تراكم تصرفات الفرق المستوطنة؟

### لينة الطريق

لتوضيح الآن استخدام كلمة «اللينة» لأننا سنحتاج إليها في هذا الفصل والفصول القادمة، فهي مشتقة من اللين وهو ضد الصلابة. يقول ابن منظور: «وإنه لذو ملينة، أي لين الجانب، ... وقوم لينون وأليان، إنما هو جمع لين مشددا ... وقول ابن عمر في حديثه: خياركم أولئك مناكب في الصلاة، هي جمع ألين وهو يعني السكون والوقار والخشوع. واللينة: كالمسورة يتوسد بها، قال ابن سيدة: أرى ذلك للينها ووثارتها ...»<sup>١٧</sup> فاللينة كما ترى أخفى القارئ لا تعني صفة سلبية، ولكنها تعني المطاوعة والتزول لرغبات الآخرين وعدم المقاومة

٧,٥١



الشكل  
٧,٢



٧,٥٨



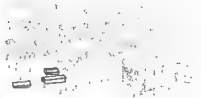
٧,٥٧

الشديدة لهم. فبرغم أن الشخص المتصف بالبلين باستطاعته أن يكون شديداً، إلا أنه يلين بإرادته، تماماً كالواقف في صلاة الجمعة فإنه يلين نفسه لمن بجانبه عندما يشده (لينوا بأيدي إخوانكم). ولاختياري لهذه الكلمة علاقة بكلمة «صياغة» التي سبق وأن استخدمتها مراراً. فالعين اللينة تسهل صياقتها لتلائم رغبات الصانع لها كالسورة (متكاً من آدم)<sup>١٨</sup> التي يتوسد بها. والآن نعود لموضوعنا (طريق المسلمين).

تميزت طرق المسلمين وساحتهم بالليونة. لذلك كثرت التعديلات عليها بزحف المباني المجاورة إليها. فكما رأينا في الفناء، كان الناس يبنون على الفناء. مضيقين بذلك الطريق؛ وفي الأسواق قام التجار ببناء سقائف في أفئدتهم لعرض بضاعتهم لجذب أنظار المتسوقين، خارجين بذلك على الطريق. أما الباعة فقد احتازوا الأماكن اللافتة للنظر ليسقط سلمهم في النقاط المزدهجة بالمارة كمداخل المدن وتقاطع الطرق. وفي المناطق السكنية بنيت المساكن على ظهور المباني العامة كالمساجد وأسوار المدن (الصور ٧، ٥٦ إلى ٧، ٦٥). حتى الطرق التي خطتها السلطات كطرق بغداد، فقد زحفت عليها المباني المجاورة. وقد عاب المستشرقون هذه الليونة

نظراً لكره حجم الفروق المسيطرة على الأماكن العامة (جماعة المسلمين) فقد تفتت السيطرة منها، وبالتالي قد يقدم السكان بحيارة الأبنية الملاصقة لبوابة المدينة وسورها، وبحيارة أبنية المباني العامة كالمساجد والمدارس وما شابه ذلك فقد تميزت المناطق العامة في المدن التقليدية كطريق والساحات بالليونة. ففري في الصورة ٧، ٥٦ من مدينة تارزة بالمغرب في الصفحة المقابلة مبنى يظهر وكأنه بُني في وسط الساحة كما هو موضح في الشكل أو الرقعة ٧، ٢. وفرينا الصورة ٧، ٥٧ أسفل الصفحة المقابلة سبيل ماء مهيمنة على بعي في وسط ساحة إمتداداً لأحد المنازل المطلة على الساحة. والصور ٧، ٥٨ من مدينة تونس توضح خزن الحلب لبعض حاجاتهم على حائط الدرس الأبيض. أما صور هذه الصفحة ففري فيها ساحة مهيمنة مراكش (الصور ٧، ٥٩) وقد قام بعض السكان ببناء بعض المنشآت عليها كما هو موضح في الشكل ٧، ٢. والظاهر هو أن هذه المنشآت قد أزيلت، فهي لا توجد الآن على ذلك الموقع، ولرى في الصورة ٧، ٦٠ استخدام باق القصب لسور المدينة بفاس كمخزن مؤقت لسلعت كما هو موضح بالشكل ٧، ١. وفي الصفحة التالية صور أخرى لهذا الموضوع.

الشكل  
٧، ٢



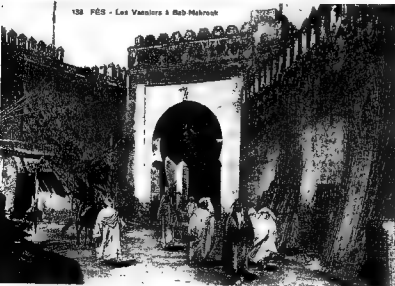
الشكل  
٧، ١



٧، ٥٩



٧، ٦٠



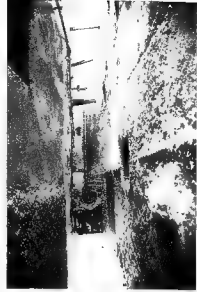
صور هذه الصفحة استكمال لموضوع لجنة الطريق، فرى في الصورة ٧،٦١ من القبروا حيازة بعض الباعة المتجولين لجوانب الطريق يوضع يحاولون فيه لقت أنظار المارة وفي الصورة ٧،٦٢ من تطوان برى على الجانب الأيسر من الصورة عرض التجار لسلاتهم خارج محلاتهم على الطريق. أما الصورة ٧،٦٣ فتشربا منظرًا سالفًا في أكثر المدن التقليدية وهو تسابق الباعة المتجولين على الأماكن التي يكثر فيها مرور العامة، فهؤلاء الباعة يمشون بالقرب من بوابة قسنطينة بجهة سفيف بالجزائر، وبرى في الصورة ٧،٦٤ من القاهرة حيازة رجل لكان بجانب الطريق على الجهة اليمنى دلالة على لجنة الطريق. إلا أن هذه الصورة معاصرة، فهي تشير إلى أن القريق المسيطر (وهي السلطات حاليا) لم تتمكن من مقاومة هذا الفعل، أما في البينة التقليدية فعندما ترى هذا الفعل فهو دلالة على موافقة القريق المسيطر (عصم المسلمين) على الفعل، وهو وضع مختلف تمامًا. والصورة ٧،٦٥ من مدينة تونس تشرنا خروج الحمول الذي على يسار الصورة إلى الطريق



على شوارع المدينة الإسلامية؛ فيقول مستشرق في وصف المدن الإسلامية أيام المماليك «في المدن الإسلامية، ودون أدنى إحساس بتطور بأهمية الأماكن العامة والطرق، كان أصحاب فاونيت يمتدنون على الشوارع محتلين بذلك المواقع الاستراتيجية...». وفي موضع آخر يقول «في المدن الإسلامية المبنية الرقيقة (أو الملهله أو الرديئة flimsily) في القرون الوسطى تحت الدكاكين والمساكن بسرعة على كل ما هو متوافر من مناطق عامة كالساحات والشوارع والمساجد وواجهات المدارس والأسوار والجسور. وكان الحكام بين الحين والآخر يمارسون حق نزع الملكية على هذه المباني التي زحفت على الأماكن العامة، فيوسمون الشوارع مزيجين بذلك المخاضقات والأخطار»<sup>١٤</sup>. ومن الأمثلة على توسعة الطرق ما ذكره ابن إياس من أن الملك الأشرف قايتباي شرع سنة ٨٨٢ في توسعة الطرق والشوارع، وبالأذات الشارع الرئيسي بالقاهرة بين باب الفتوح وباب زويلة، وعهد إلى القاضي بأن يحكم بهدم ما وُضع في الشوارع والأسواق بغير طريق شرعي من أبنية وسقائف ورواشن ومساطب.<sup>١٥</sup> والسؤال هو إذا، لماذا كانت الأماكن العامة كالطرق ذات لجنة لا تتقادم كلاً من زحف المباني المجاورة لها واحتياز الناس لأجزاء منها؟ وهل هذه ميزة حسنة للمدينة، أم أنها تؤدي إلى الفوضى، كما قال الكثير من الدارسين؟ وما علاقتها بالنماذج الإذهانية؟

## الابتداء في الطريق

لا بد أولاً من توضيح أن آراء الفقهاء وأحكام القضاة في نوازل حيازة الطريق اختلفت باختلاف ظروف كل حيازة. فعلى سبيل المثال، اشتكى جماعة من الناس في المدينة المنورة سنة ١٢٦٨ جارا لهم لأنه بنى على الطريق ساداً بذلك طريقهم النافذ ومحولاً إلى إلهى طريقين غير نافذين. فادعى الجار الباني على الطريق بأنه عندما اشترى تلك الدار أخيره المالك القديم أن الطريق كانت مسدودة بهذه الدار. أي أنه قام بإعادة بناء ما هو حق له. وبهذا خسر الجيران القضية واستمر الطريق مسدوداً. وفي نازلة أخرى مشابهة بسببته ألقى ابن رشد (ت ٥٢٠) بهدم بناء كان قد قطع المرور في زنقة (طريق ضيق، الصورة ٧، ٦٦) بحيث بقي أسفلها لا ينفذ إلى أعلاها. وكان الحكم بالهدم لوجود شهود بأن الطريق رغم ضيقه كان سالكاً وأن البناء كان محدثاً.<sup>٢١</sup>



الزنقة هي الطريق الضيق كما في الصورة ٧، ٦٦ من مدينة فاس بالمغرب.

فهاتان النازلتان متضادتان من حيث الحكم، ففي الأولى كان الحكم باستمرار الطريق مسدوداً رغم أنه أوسع من الثاني. ولكن الأهم من طبيعة الحكم لنا هو أن الحكم في النازلتين أتى بعد التحقق من الوضع الذي كان عليه الطريق قبل إحداث البناء. أي أن كل قرار جديد يؤثر في شكل الطريق يعتمد على وضعيته قبل الإحداث مباشرة. وهذه مسألة معروفة في الشريعة. ففي الحاوي للفتاوى للسيوطي مثلاً: «وإذا رأينا عمارة على حافة نهر لا نغيرها لاحتمال أنها وضعت بحق، وإنما الكلام في الابتداء، أو فيما عرف حاله».<sup>٢٢</sup> فإذا كان هذا هو الحال في المصارف على حافات الأنهار، وحافات الأنهار ملك لموم المسلمين ولا تحيا أو تحاز بإجماع،<sup>٢٣</sup> فما بالك أخى القارئ بطرق المسلمين. أي إذا تردد الفقهاء في التصديق للبناء على حافات الأنهار لاحتمال أنها بنيت بحق، فما بالك بغير ذلك مما بني في الطرق العامة. لذلك فإن أتى إضافة في الطريق، (كبناء دكة في الفتاة)، ستلعب دوراً في صياغة شكل الطريق مستقبلاً. أي أن كل فعل ماضٍ قامت به الفرق المستوطنة تعتبر نافذة، أما الأفعال المستحدثة فهي التي تحاكم. ولأن الأفعال الماضية تختلف من طريق لآخر، فإن الأحكام في الطرق تختلف من طريق لآخر. فالطرق العامة الكثيرة السلوك يصعب التفسير فيها أو الإضافة إليها وتفسيرها، وذلك لكثرة المارين بها والذين سيحتجون على الفعل المحدث (كما سنرى بناءً على مبدأ الضرر) مقارنة بالطرق النائية القليلة السلوك التي قد لا يحتاج الجيران فيها على الجار عند ضمه جزء من الطريق لداره.

وكما رأينا في الفتاة، فإن المذهب الحنفي لم يترقب الفتاة ملكاً لصاحبه. وإذا عمل بهذا الرأي في البيعة، فإن ما أخذ من الطريق وضم للمقار سيكون في الإذعاني الحيازي، ثم بالتدرج مع الزمن سيملك ويوضع في الإذعاني المتحد. أما رأي الجمهور الذي يقول بملكية الفتاة لصاحبه فإنه يضع ما أخذ من الطريق في الإذعاني المتحد مباشرة. وفي كلا الحالتين يتغير شكل الطريق. أي أن قرارات الفرق الساكنة ذات المستوى الصغير (كبناء دكة وطرس شجرة) تراكمت وصاغت الطرق والساحات. وبهذا فإن الطريق يتغير حاله تدريجياً من اللينة إلى طريق مطوم شكله للجميح فيصعب تغييره، وكل هذا بفعل تصرفات السكان. وهذا ما سنوضحه الآن بإذنه تعالى.

## ملكية الطريق

رغم أن ما في بيت مال المسلمين يصير ملكاً للمسلمين شرعاً، إلا أن جمهور الفقهاء، قالوا إن الطرق والساحات وحواف الأنهار (المور ٧، ٦٧ إلى ٧، ٦٩) ونحوها مما يرتفق بها المسلمون هي ملك للمسلمين وليست ملكاً لبيت مال المسلمين أو الدولة. وهذا التمييز بين ملكية بيت مال المسلمين وملكية جماعة المسلمين، والذي حرص عليه السلف، غلط فيه كثير من الفقهاء، المتأخرين، واعتبروا كل ما هو مملوك لعموم المسلمين كالطرق وحواف الأنهار ملكاً لبيت المال، وبذلك أجازوا للسلطان التصرف في هذه الأماكن. ولقد حاول السيوطي توضيح هذا الخط ونقل الأثر: «وما عظمت البلوى به اعتقاد بعض العوام أن أرض النهر ملك بيت المال، وهذا أمر لا دليل عليه، وإنما هو كالمعادن الظاهرة، ولا يجوز للإمام اقتطاعها ولا تملكها، بل هو أعظم من المعادن الظاهرة في ذلك المعنى...»<sup>٢٤</sup> وهذا التمييز يتضح أيضاً في دأله سئل عنها ابن تيمية عن رجل اشترى من وكيل بيت المال من جانب الطريق أذرعاً معلومة، وأقام حائطاً فيها أشتره، فهل يصح بيع الأرض للمتعة من وكيل بيت المال التي فيها الطريق؟ وهل يفسد الشاهد الذي يشهد للأرض بأنها لبيت مال المسلمين؟ فأجاب رحمه الله، والخمد لله، لا يجوز بيع شيء من طريق المسلمين النافذ، وليس لو وكيل بيت المال بيع ذلك، سواء كانت الطريق واسعة أو ضيقة، وليس مع الشاهد علم ليس مع سائر الناس، اللهم إلا أن يشهد أن هذه لبيت المال، مثل أن تكون ملكاً لرجل، فانتقلت عنه إلى بيت المال، وأدخلت في الطريق بطريق القصب. وأما شهادته أنها لبيت المال بمجرد كونه طريقاً، فهذا إن أراد أن الطريق المشتركة حق للمسلمين لم يسوغ ذلك بيعها، وإن أراد أنها ملك لبيت المال يجوز بيعها كما يباع بيت المال فهذه شهادة زور، يستحق صاحبها العقوبة التي تردعه وأمثاله، وليس للحاكم أن يحكم بصحة هذا البيع». وهناك حديث أخرجه ابن سعد في الطبقات والطبراني عن الحكم بن الحارث السلمي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «من أخذ من طريق المسلمين شبراً جاء به يوم القيامة يحمل من سبع أرضين»<sup>٢٥</sup> ففي الحديث إشارة إلى أن الطريق ليس ملكاً لبيت المال، ولكنه ملكاً للمسلمين من قوله صلى الله عليه وسلم لـ «طريق المسلمين». وهذا التمييز بين ملكية بيت المال وملكية جماعة المسلمين مهم حركية البيعة لأن اعتبار الطريق ملكاً لبيت المال يعطي السلطات الحق في التصرف فيه، أما اعتباره ملكاً لجماعة المسلمين فلا يعطي السلطات ذلك الحق، ولكن ستظهر مبادئ ووسائل تتم بواسطتها سيطرة جماعة المسلمين على الطريق كما سنرى. ولكن ما تعريف الطريق الذي تملكه جماعة المسلمين؟

٧، ٧٧



لقد كان هناك جبر واضح في الشرعية بين ملكية بيت المال وملكية عموم المسلمين. فالطرق والساحات وحواف الأنهار والبحار وما مشابه ذلك ليست ملكاً لبيت مال المسلمين ولكنها ملك لعموم المسلمين. وهذا التمييز مهم حركية البيعة، إذ أن ملكية بيت مال المسلمين لهذه الأماكن يعطي السلطة الحق في التدخل لتنظيمها. وهذا لم يكن، فيدر أن تجد العوائل وحواف الأنهار ملحقة لأي جهة حكومية أو لأي إنسان في البيعة التقليدية، فقد اعتبرت ملكاً لعموم المسلمين وإلهم الحق في استخدامها كطريق واحد، وسورة هذه الصفحة والرسامين في الصفحة المقابلة تدل على ذلك. فالصورة ٧، ٦٧ من مدينة بنزرت بتونس، والرسم ٧، ٦٨ (رسم الرسام ألوم) من أيام الدولة العثمانية بالسنطبول، والرسم ٧، ٦٩ (رسم الرسام بارليتيت) لبناء، سنتر إردي جزر الدولة العثمانية أيضاً.

من البدهي أن تختلف الطرق من حيث سعتها وكثرة مرور الناس بها . فهناك طرق بعيدة عن البلدة ويسلكها القليل من المارة ، وهناك طرق بوسط البلدة تمر بالأسواق ويسلكها الكثير من الناس ؛ كما أن الطرق تتغير مع الزمن . فقد يكون الطريق قليل السلوك لأنه بعيد عن المركز ، وبعد سنتين يصبح قريباً من وسط البلدة وذلك لاتساع رقعة العمران فيكثر به المارة (الصور ٧،٧٠ إلى ٧،٧٤ بالصفاحة التالية) . فما هو إذا تعريف الطريق الذي يملكه جماعة المسلمين؟ يقول ابن عابدين (ت ١٢٥٢) في هذا بأنها الطرق «النافذة الواقعة في الأمصار والقرى دون الطريق في المغارز والصحاري لأنها لا يمكن المدول عنها غالباً ... وطريق العامة ما لا يحصى قومه ...»<sup>٢٦</sup> أي أن الطريق يزداد اقترابه للملكية عموم المسلمين كلما كثر عدد المارين به (الصور ٧،٧٥ إلى ٧،٧٧) . وقد قال أحمد بن حنبل في الذي يبنى في طريق المسلمين إنه «أشد من أخذ حداً بينه وبين شريكه ؛ لأن هذا يأخذ من واحد ، وهذا يأخذ من جماعة المسلمين»<sup>٢٧</sup> . وهنا إشارة إلى أن زيادة عدد جماعة المسلمين ، أي زيادة عدد المارين بالطريق ، يزيد من حرمة الطريق . وهذا الربط بين عدد السالكين في الطريق وملكية الطريق للمسلمين ذو منافع عدة في السيطرة على الطريق . فالطرق التي يحصى قومها ، كالطرق بأطراف المدينة ، أو الطرق غير النافذة ، لا تتبع في احكامها الطرق التي لا يحصى قومها . فإذا كان المسلمون هم الملاك للطريق الذي لا يحصى قومه أو عدد المارة به ، فكيف سيطروا عليه؟

٧،٦٨

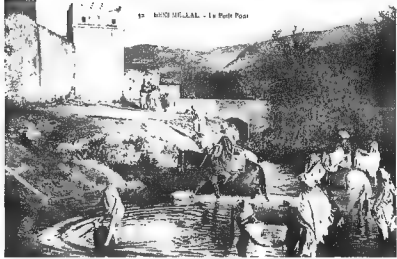


٧،٦٩





٧,٧١



٧,٧٢

لقد أثرت سعة الطريق وكثرة مرور الناس به على حركة سياحته في البيئة التقليدية. ففي الطرق الكثيرة المرور كان لأي صار الحرق في الاعتراض لأي إحداث يقسم به أحد السكان كبتاً، ذلك مملاً، سواء كان ذلك الفعل ضاراً أو غير ضار. أما في الطرق القليلة المرور فقد أخذ مبدأ الضرر، فإن كان الفعل ضاراً منع، وإلا أجاز. ومن البهي أن الفعل سيكون أقل ضرراً كلما ازداد عرض الطريق ولأن كل طريق يختلف في عرضه ومن حيث عدد المارة به فالأحكام على أفعال السكان تختلف من طريق لآخر. وصور هذه الصعقة أمثلة لبعض الطرق المختلفة من حيث السعة وكثافة المرور، فالصورة ٧,٧٠ تزيّن طريقاً بجانب مجرى الماء في إحدى صواني بني صلال بالمغرب، والصورة ٧,٧١ من يسكرة بالجزائر تزيّن طريقاً بين المزارع. لقلّة المارة في هذه الطريق سيقل الاعتراض تجاه الفعل المستحدث. أما الصورة ٧,٧٢ فهي لكل من مدينتي الرباط وسلا وترى النهر يعصل بينهما. فالطريق الذي نراه في الصورة أكثر حركة في المارة من الطرق السابقة، لذلك فإمكانية اعتراض المارة على الفعل المستحدث أكبر من الطرق السابقة والصورة ٧,٧٣ تزيّن طريقاً ضيقاً من وسط مدينة تونس، فأي إحداث في هذا الطريق سيسوق بالأكسيد وذلك نظراً لكثرة المارة فيه. والصورة الأخيرة (٧,٧٤ من تونس أيضاً) تزيّن طريقاً مستقيماً وكأنه وراق، فلا تروى الطريق ولكن تروى القعود التي تنطبق. فهذا الطريق يصعب تغيير أي شيء فيه ليس لضيقه وكثرة المارة به فقط ولكن لأنه مستوف ويربط المائي بعضها ببعض وكأن الجميع مبنى واحد.

2 Le Maroc pittoresque - Rabat. Un cfm de la Cuchas des Gadoles et vie de Seld ٧,٧٤



٧,٧٤



٧,٧٣



٧,٧٤





الطريق الذي لا يحصى عدد المارة به يعد ملكاً لمصوم المسلمين، لذلك فالمريق الذي يسيطر عليه هم المارة وذلك لأن السرعة وضعت الطريق في الإذعائي المتحد. فكيف تكون السيطرة على الطريق من جميع المارة كتحريك واحد؟ والصورة أمثلة للطريق التي لا يحصى قويمها، فالصورة ٧،٧٥ من مدينة سوسة، والرسم ٧،٧٦ (رسم الرسام بارتليت) من اسطنبول أيام الدولة العثمانية، والصورة ٧،٧٧ من تازة.



### السيطرة على الطريق

إن مالك المكان الحق في بيعه في العادة. ولكن إذا لم يكن له ذلك، كما هو الحال في طريق المسلمين، فهذا معناه أن ملكية الطريق مجمدة، وبهذا تزداد أهمية السيطرة على الطريق كمحدد لشكله. ولأن المالك للطريق هم جماعة المسلمين، فلا بد وأن تكون السيطرة بأيديهم إن هم أرادوا ذلك. فإذا كانت السيطرة بأيديهم، وهم بالطبع المستخدمون، فإن الطريق يصير في الإذعائي المتحد، ويحجم فريق كبير في عدده، وهم جماعة المسلمين المستخدمين للطريق. وهذا ما حدث في المناطق العامة في البيعة الإسلامية كالشوارع والساحات. ولكن هناك بعض الشوارع الرئيسية في المدن الكبرى كالقاهرة لم تكن السيطرة عليها بيد المارة ولكن بيد السلطات. أي أنه كلما أزدادت حركة الطريق وعدد المارة به، كلما توقعنا تدخل السلطات في السيطرة عليه. وهذه حالات نادرة، ولا تخضع لقواعد السرعة، وحدثت في بعض المدن الكبرى، لأن الحاكم أخذ على عاتقه مسألة تمثيل المسلمين في السيطرة على الطريق لعدم لفتة بهم (تواجد تبعي).

ولكن كيف كانت السيطرة على الطرق الأخرى، وهي الأكثر، والتي سيطر عليها جماعة المسلمين وخضعت للشرعية في تكوينها؟ فهل كان على الملاك الذين يسيطرون (المارة) الاجتماع ليتفقوا ويتصروا إذا ما أراد رجل حرس شجرة في طريقهم أو هدم دكة أو رصف طريق؟ أي لابد من وسيلة أو قاعدة للسيطرة الجماعية على الطريق. والقاعدة عموماً هي: أن لأي إنسان الحق في التصرف في الطريق طالما أن تصرفه هذا لا يضر بالمارة، ولم يمنعه أحد من المارة، وكانت هناك سعة في الطريق لفعله. أما إذا كان الفعل ضاراً بالمارة فهذا يمنع بإجماع المذاهب. وإذا لم يكن هناك ضرر، ولم يمنعه أحد، أو لم يطالبه أحد المارة بتقصه، فإن هذا يعتبر موافقة ضمنية من الفريق المسيطر (جماعة المسلمين) للفاعل باستمرار لفعله. أما إذا احتج على الفاعل أحد المارة أو منعه، فإن الفعل قد يوقف بناءً على مقدار الضرر وشدته وسعة الطريق، وذلك لأن منع أحد المارة له هو بمثابة منع صادر من جماعة المسلمين، حتى وإن كان هذا الفرد ذمياً كما يقول ابن عابدين<sup>٢٨</sup>، وقاعدة السيطرة هذه المرتبطة بكل من الضرر وسعة الطريق، والتي تقع المسؤولية فيها بيد الفرق المستوطنة، هي ما أخذ به جمهور الأحناف والمالكية والشافعية. أما الحنابلة فقد منعوا البناء في الطريق بضرر وغير ضرر. غير أن ما طبق في البيعة هو رأي الجمهور كما تدل عليه النوازل، وذلك لأن رأي الحنابلة بحاجة إلى كل من وازع ديني قوي عند السكان ليصمتوا عن البناء في الطريق، وإلى مراقبة دائمة للطريق من جماعة المسلمين أو السلطات، وهذا لم يكن الحال إلا في بعض شوارع المدن الكبرى (الصور ٧، ٧٨ إلى ٧، ٨٢).

والآن لنندعم السابق بالأراء الفقهية. ففي بدائع الصنائع (من المذهب الحنفي): «ولو أراد رجل أن يشرع إلى الطريق جناحاً أو ميزاباً ففعل هذا في الأصل لا يخلو من أحد وجهين، أما أن كانت السكة نافذة وأما أن كانت غير نافذة. فإن كانت نافذة فإنه ينظر، إن كان ذلك مما يضر بالمارين فلا يحل له أن يفعل ذلك في دينه لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الإسلام. ولو فعل ذلك للكل واحد أن يقلع عليه ذلك، وإن كان ذلك مما لا يضر بالمارين حل له الانتفاع به ما لم يتقدم إليه أحد بالرفع والنقص، فإذا تقدم إليه واحد من عرض الناس لا يحل له الانتفاع به بعد ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله، ... وكذلك هذا الحكم في حرس الأضجار وبناء الدكاكين والجلوس للبيع والشراء على قارعة الطريق». فكما ترى هنا أحي القارئ فإن السيطرة بيد المارة في الطريق. ويقول ابن نجيم: «وكذا لأهل المحلة أن يدخلوا شيئاً من الطريق في دورهم إن لم يضر. وله بناء ظلة في جوار طريق إن لم يضر، ولكن إن خوسم قبل البناء منع منه، ويهدم هدم»<sup>٢٩</sup>. وقد سئل أئمة (فتاوى مالكي ت ٢٠٤) عن رجل زاد في داره من طريق المسلمين ذراعاً أو ذراعين، فلما بنى جداره وأتفق فيه وزاد عليه بيتاً، قام عليه جاره الذي هو مقابله من جانب الطريق، وأذكر عليه ورفعه إلى السلطان، وطالبه بهدم ما بنى؛ وكان ما بقي من الطريق ثمانية أذرع، وهذا أكثر من السبعة أذرع التي نص عليها حديث الرسول صلى الله عليه وسلم. أما الباني فقال أن سمة الطريق كانت مرفقاً لها لأنها كانت فناً له وصريحاً لدايته، وبقية الطريق للمسلمين. فسئل أئمة، هل يكون للجار هدم ما استحدث من البناء؟ فأجاب: «نعم، يهدم ما بنى، كان في سمة الطريق ثمانية أذرع أو سبعة على ما وصفت لك، ...»<sup>٣٠</sup> أي أن احتياج الجار المقابل أدى إلى هدم ما أخذ من الطريق.

٧,٧٨



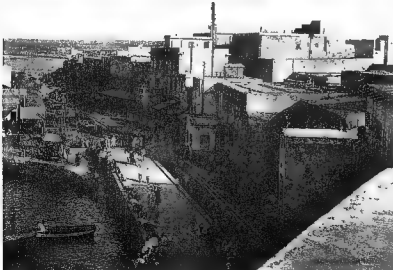
Kilwa ٧, ٧٨

ورغم الاختلافات السطحية بين المذهب في سيطرة التعريق  
مالك (عموم المسلمين) على الطريق، إلا أن هناك تشابهاً  
بين الطرق في المدن التقليدية، والسبب هو التشابه في  
الحركات التي صاحبت الطريق ومن أهم هذه الحركات هو  
أن الفرق المستوطنة هي التي اتخذت القرار بالسماح لأي  
إحداث بالاستمرار أي أن التعريق الساكن يحدث الفعل  
دور أحد إذن مسبق من أي جهة، ثم بعد ذلك قد يظهر  
المرور أو قد ينتج أحد المارة ثم يحكم على الفعل بالبقاء أو  
إزالة. فاستحدثت الفعل غير مقيد بإذن مسبق، ولهذا  
الحركة فائدة في بطورة تجارب المجتمع البنيانية، إذ أن منع  
الأفعال وتقييدها بإذن مسبق سيقتل من تجارب المجتمع كما  
سنترى. والصور أمثلة لهذه الإحداثيات. ففي الصورة ٧,٧٨  
من الممرات نرى مبنى (المبنى الأبيض) قد خرج على الطريق  
واحد علوه بالكامل بعد ترك رواق للمساءلة. فالمخالفة قد توسع  
في عقاره وفي الوقت ذاته لم يقطع طريق المصاة. والصورة  
٨,٧٩ هي لنفس المبنى ولكن من زاوية أخرى. فإذا أضمت  
النظر لفسرى المبنى خارجاً إلى الطريق على حين المشارة في  
يسار الصورة. والصورة ٧,٨٠ ترونا ساحة في منطقة باب  
سوقة بتونس. فإذا قارنا هذه الصورة بالصورة ٧,٨١ لنفس  
الساحة (ولكن بعد سنين) سنلاحظ ظهور بعض المنشآت  
لمصبرة كما في الشكل ٧,٥. فهذه المحاولات للأخذ من  
الساحة قد تنجح وقد تفشل. أما الصورة ٧,٨٢ من الدار  
البها. بالمقرب لترونا خروج بعض المباني على الطريق.  
فكما هو واضح فهناك إضاللات في الدور الأرضي.

٧,٧٩



٧,٨٢



٧,٨٠



٧,٨١



شكل

٧,٥



أرأيت أخي القارئ كيف أن المسؤولية وضعت في أيدي السكان؟ ويقول ابن رجب الحنبلي في القاعدة الثامنة والثمانين وهي الانتفاع وإحداث ما ينتفع به من الطرق المسلوكة في الأصفار والقرى وهوائها وقرارها؛ وأما الطريق نفسه فإن كان ضيقاً أو أحدث فيه ما يضر بالمارة فلا يجوز بكل حال، وأما مع السعة وانتفاء الضرر فإن كان المحدث فيه متبديداً، كالبناء والقراس، فإن كان لمنفعة خاصة بأحد الناس لم يجز على المعروف من المذهب، وإن كان لمنفعة عامة ففيه خلاف معروف...<sup>٢١</sup>.

ولعل ما ذكره السيوطي (شافعي المذهب ت ٩١١) من تجرئته تلخص ما كان عليه وضع الناس، فيقول: «وقع في هذه الأهمام أن رجلاً له بيت بالروضة على شاطئ النيل، أسله قديم على سميت جدران بيوت الجيران الأصلية، ثم أحدث فيه من بضع عشرة سنة بروز ذرعه إلى صوب البحر نحو عشرين ذراعاً بالذراع الشرعي، بحيث خرج عن سميت بيوت الجيران القديمة. ثم أراد في هذه الأهمام أن يحدث فيه بروزاً ثانياً قدام ذلك البروز الأول متصلاً به، فحفر له أساساً ذرعه إلى صوب البحر ستة عشر ذراعاً بالذراع الشرعي، بحيث يسير مجموع البروزين ستة وثلاثين ذراعاً، واقعة في حريم النهر وأرضه التي هي عند اختراق النيل مشرع له، وطريق للموازيين والمارين. فقلت له: لا يحل لك ذلك باتفاق المذاهب الأربعة. فشنع علي في البلد أي أقيمت بهدم بيوت الروضة، وهذا كذب مضى وإشاعة باطلة، فإن البيوت القديمة الباقية على أصولها لا يحل التمرض لها، وإنما الكلام في البروز الحادث وما يراد إحداثه الآن. وكثير من الناس يظنون أن مذهب الشافعي جواز البروز مطلقاً، وليس كذلك، بل شرطه أن لا يكون في شارع ولا في حريم نهر ولا نحو ذلك...»<sup>٢٢</sup>.

ولعل في ما قاله السيوطي إشارة إلى أن هناك مسألتين. إحداهما ما قام به الفقهاء، والأخرى الواقع المعمول به. فبالنسبة للفقهاء، فهم مجمعون على أن لا يأخذوا من طريق المسلمين شيئاً. فيقول السنائي (محتسب عاش في الهند ت ٧٢٤): «وروي عن نصر بن محمد المروزي صاحب أبي حنيفة رحمه الله إنه كان إذا أراد أن يطعن داره نحو السكة خدشه ثم طينه لئلا يأخذ شيئاً من الهواء. وكان لأحمد بن حنبل رحمه الله تلميذ قديم هجره بسبب إنه طين باب داره من جانب الشارع وأخذ من الجادة قدر ظفر فقال: لا ينبغي لئلي أن أعلمه علم الإسلام»<sup>٢٣</sup>. أما الواقع المعمول به كما وضع السيوطي فهو أن معظم الناس أخذوا بمبدأ الضرر وتدوا على الطريق إلى أن لاحظ ذلك المارة وأوقفهم.<sup>٢٤</sup> فيقول ابن الرامي إن خروج الناس على الطريق كثير في تونس، ويذكر نوازل مختلفة على ذلك، فإذا ما ربطنا هذه النوازل مع بعضها فتفتح لنا أمثلة لمراحل صياغة الطريق (كما في الأشكال ٦، ٧، ٨، ٩، والصورتان ٧، ٨٤ و ٧، ٨٤). فقد حوّل بعض الناس بيوتهم (أي غرفهم في الدور الأرضي) إلى حوانيت بفتح أبواب إلى الشارع، ثم أوقفوا في الشارع أعمدة وسقفوا على تلك الأعمدة. وكان القضاة يأمرهم بالهدم.<sup>٢٥</sup> ولكن هناك الكثير من المناطق التي لم تهدم لعدم احتجاج المارة أو الجيران، وهكذا أصبح الجزء المأخوذ من الطريق حقاً للمعتدي كما رأينا. وإذا لم تهدم، فالعملية التالية بعد تحويل جزء من الدار إلى حانوت وبناء أعمدة على الطريق هي توصيل الأعمدة بالدار وبناء، وذلك بعد عدة سنين. وهناك نوازل تشير إلى أن ذلك قد حصل. فقد

٧,٨٢



الشكل  
٧,١١  
٧,١٠



٧,٨٤

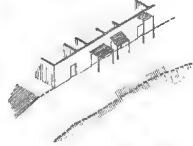


كانت هناك أقبية بين يديها سقائف على عمد لاصقة بالطريق، والناس يسلكون تحتها وهي نافذة. فأراد أهل الحوانيت قطع الطريق بالبناء وأراد كل واحد منهم أن يجعل حائطاً من حائطه إلى العمدة من الجانبين.<sup>٣٦</sup> وهكذا يضيّق الطريق ويتغير شكله. وبالطبع هناك أمثلة أخرى لمراحل تغير شكل الطريق بفعل تصرفات السكان. وهذا الذي ذكرت ما هو إلا مثال واحد.

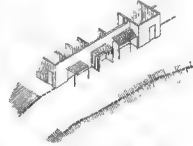
الشكل  
٧,٦



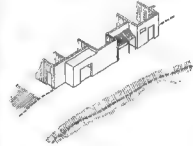
الشكل  
٧,٧



الشكل  
٧,٨

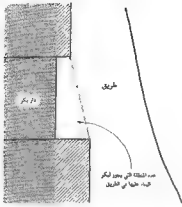


الشكل  
٧,٩



للأشكال المعروضة توضح أحد التصورات المحتملة لمصاغة الطريق المستقيمة من النوازل. فالشكل ٧,٦ بين تحويل بعض البيوت (هرفلة في الدور الأرضي) إلى حوانيت بفتح أبواب إلى الشارع. وفي الشكل ٧,٧ نرى إيقاف أعمدة في أقبية الحوانيت وتسقيفها. وفي الشكل ٧,٨ نرى المرحلة الثالثة وهي توصيل الأعمدة بالدار بينا. وفي الشكل ٧,٩ نرى المرحلة الرابعة وهي غمس البقعة التي كانت فناءً إلى الدار وبذلك يسبق الطريق. أما الصور فهي توضح كيف هذه المراحل. فالصورة ٧,٨٢ من بنزرت بتونس ترينا مرحلة فتح المحل كما في الشكل ٧,١٠. والصورة ٧,٨٤ من طنجة بالمغرب ترونا مرحلة توصيل الأعمدة بالدار كما في الشكل ٧,١١.

الشكل  
٧،١٢



إن من المظاهر التي صاغت حواف طرق المدينة التقليدية هي أنه لما كان للشارع أن يخرج بمفرده للطريق حتى يحدّيه ميناء الميناء المجاورة. فقد يخرج جدار بكرة الأبرس بهما إلى الطريق قدر دراهم كما في الشكل الطولي، ثم بعد ذلك بعدة سنين يقوم جدار بكرة الأبرس بإعادة بناء ميناء فيأخذ أربعة أذرع من الطريق كما في الصورة ٧،٨٧، في الصفحة للقابلة من تونس فعلا (لاحظ سميت حواشي المباني على الجهة اليمنى). والصورة ٧،٨٨ من الجزائر (هناك خروج على الطريق ولكنه أقل من المثال السابق لتونس). وقد بقيت بعض السكان هذه الأمثلة، وقد تمكن الطرق الساكنة من الاستمرار في فعلها لتتمكن من إقناع الجيران أو لأن الطريق ليست كثيرة السلوك بهذا، فإذا حدث هذا فيسحق أن يخرج أن يخرج إلى الطريق ولو بعد حين عند ازدهار الطريق بالمارة بحيث تدير حواشي الطريق خطا مستقيما أو شبه مستقيم كما في الصورة ٧،٨٩ من الرياض وفي الشكل الطولي.

وقد كانت هناك معاليم يرجع إليها بعض الفقهاء في حل النزاع بين السكان إذا لم يكن هناك ضرر من الفعل. فعنلا، يعد الطريق واسعا إذا زاد عرضه عن سبعة أذرع. فيقول ابن الرامي بأن هناك من الفقهاء من كان يفتي بأنه إن كانت السكة أقل من سبعة أذرع هدم ما زحف عليها من البناء، وإن كانت أكثر لم يهدم. أما ما كان من طريق المواشي والأدهار فمشرون ذراعا، وقال ابن كنانة، «يترك الناس من سعة الأذعة والطرق ما يمر فيه وأعظم شيء يمر في أزقتها، ولا يحد ذلك كيل الميمر، وأعظم ما يكون من المحامل والجمل العظيم ونحو ذلك (الصورتان ٧،٨٥ و ٧،٨٦)». ومن هذه المظاهر أيضا، إذا زحفت داري الجارين إلى الطريق، صار للرجل الأوسط الحق في البناء على الطريق لتحاذي داره دار من بالطريق (الشكل ٧،١٢ والصورة ٧،٨٧ إلى ٧،٨٩). ولعل هذا المعيار يفسر السبب في أن سميت حواشي المدينة الإسلامية تميزت بإنشاءاتها شبه المستقيمة، فإذا كان الطريق واسعا قد يخرج أحد الجيران على الطريق ببنايته ثم يتبعه الآخر، وهكذا حتى يكون للمتأخرين الحق في الخروج إلى الطريق ببناء الفناء، وبذلك يتغير سميت الطريق القديم. وأخيرا، هناك معيار بأن بناء ما هو مفيد لعامة المسلمين في الطريق دون الإضرار بالمارة لا يمنع ليجرد احتياج أحد المارة لأن في ذلك منفعة للمسلمين كحفر بئر وتسيورها (لكي لا يسقط أحد بها) أو بناء ماجل أو توسعة مسجد أو بناء مزاحيف للمسجد (حتى في المذهب الحنيلي).<sup>٢٩</sup>

من هذا نخلص إلى أن فقهاء المسلمين استنبطوا الأحكام بالقياس، وظهرت وسائل للسيطرة الجماعية على الطريق، وهذا أدى بالطريق إلى الإذعاني المتحد، وهو أفضل وضع له من حيث توزيع المسؤولية كما سنرى. فله درهم لاحتمالهم إلى الشريعة والقياس في استنباط الأحكام العمرانية. ولكننا عندما نرى أي التائر تلك الطرق اليوم فقد لا يسرك حالها. ولكن تذكر بأن طرق المدن التقليدية بنيت في الماضي ولأناس ذوي إمكانيات مختلفة عن إمكانياتنا اليوم. وسنجل الآن شرح ما نستقيده من دفع الطريق إلى الإذعاني المتحد إلى الفصل التاسع، ولكنني سأعلق على الطريق عموما بعد شرح الموضوعين القادمين وهما السيطرة على علو الطريق ثم الطرق والهيمنة.

٧،٨٥



لقد رجع بعض الفقهاء لبعض المظاهر على النزاع بين الجيران بشأن عرض الطريق وارتفاع الأبنية المحيطة به. فمن هذه المظاهر بشأن عرض الطريق فعلا هو أن يسع الطريق مرور أمرك ما يمر في طريقهم. ففي الصورة ٧،٨٥ من تازة ترى عمارا محصلا من الجانبين، والطريق هنا يسع حملاوس يسرون في الجانبين مختلفين. فهذا هو المعيار في تحديد عرض الطريق إذا ما حدث خلاف بين أفراد الطريق المستوطن. أما الصورة ٧،٨٦ من أزمير يشتركها أبنام الدولة السلجوقية (بالصفحة القابلة، رسم الرسام الفرم) فتروبا واجهة محصلة ووركتين خارجة من الجانبين إلى الطريق، ليلامجار بشأن ارتفاع سباط أو ارتفاع وروشان من الطريق إذا وقع خلاف بين أفراد الطريق المستوطن هو أن يسع الطريق أعلى ما يمر به من راحة محصلا أو فارس راكب ذو رجع متشب وما إلى ذلك من متطابقات بناء على استخدام الطريق ذلك الوقت.

V.86



V.87



V.88



V.89



### السيطرة على علو الطريق

أما بالنسبة لخروج الناس بجانبيهم إلى الطريق في الملو كبناء الساباط (سقيفة بين حائطين تحتها طريق وجمعها سوابط وساباطات) ونضراع الروشان أو الجناح أو القطة أو الخارجة (وهذه أسماء لأبنية ناتئة عن الجدار إلى الطريق معلقة في الهواء) فإن نفس المبادئ والآراء السابقة استخدمت، ولكن بقدر أكبر من الحرية لمن أراد البناء. (الصور ٧، ٩٠ إلى ٧، ٩٦). فجمهور الفقهاء أجازوا الإضراع إلى الطريق إذا لم يكن هناك ضرر حتى وإن اعترض أحد المارة. والسبب في ذلك هو أن الباني لهذه الأعيان قد سبق غيره في الانتفاع من ذلك المكان، فيجوز له ذلك لأن الهواء تابع للقرار، فلما ملك الارتفاق بالطريق من غير إضراره، كالجلبوس فيه، ملك الارتفاق بالهواء من غير إضراره. ويخلص هذه الآراء ابن قدامة بقوله: «وقال أبو حنيفة، يجوز من ذلك ما لا ضرر فيه، وإن عارضه رجل من المسلمين يجب قلعه، وقال مالك والشافعي والأوزاعي وإسحق وأبو يوسف ومحمد، يجوز ذلك إذا لم يضر بالمارة، ولا يملك أحد منعه، لأنه ارتفق بما لم يتعين ملك أحد فيه من غير مضرة، فكان جافزاً كالشيء في الطريق والجلبوس فيها»<sup>٤٠</sup>. وفي بدائع الصنائع توضيح لسبب رأي الإمام أبي حنيفة: «إن إضراع الجناح والميزاب إلى طريق العامة تصرف في حقهم، لأن هواء البقعة في حكم البقعة، والبقعة حقهم، فكذا هوائها. فكان الانتفاع بذلك تصرفاً في حق الغير. وقد مر أن التصرف في حق الغير يغير إذنه حرام سواء أضر به أو لا، إلا أنه حل له الانتفاع بذلك قبل التقدم لوجود الإذن منهم دلالة، وهي ترك التقدم بالنقص والتصرف في حق الإنسان بإذنه مباح، فإذا وقعت المطالبة بصريح النقص بطلت الدلالة، فبقي الانتفاع بالمبني تصرفاً في حق مشترك بين الكل من غير إذنهم ورضاهم، فلا يحل هذا إذا كانت السكة نافذة»<sup>٤١</sup>. أما الحائبة فلم يجزوا ذلك سواء أضر بالطريق أو لم يضر. فيقول ابن رجب الحنبلي: «إضراع الأجنحة والساباطات والحشوب والحجارة إلى الجدار إلى الطريق فلا يجوز ويضمن...»<sup>٤٢</sup>. وقد أجاز بعض الحائبة ذلك كابن عقيل بإذن الإمام مع انتفاء الضرر<sup>٤٣</sup>. واختلف الفقهاء في أخذ الإذن من الإمام، فقال الشافعية أنه لا يجوز أن يصالح الإمام الرجل على إضراع روضان أو ساباط لمعتين، أحدهما أن الهواء تابع للقرار في المقعد فلا ينفرد بالمقد كالحمل، والثاني هو أن ذلك حل فلا يجوز أن يؤخذ منه عوض على حقه كالاحتياز في الطريق، لأنه إذا كان الجناح يضر بالمارة لم يجز. وإذا جاز فهو حل له»<sup>٤٤</sup>.

لقد كعرت الأعيان المشارحة إلى علو الطريق في المدينة التقليدية وذلك لأن مبدأ الضرر هو الذي أخذ به في الحكم على جواز إضراع روضان أو ساباط عند الجمهور من العلماء وليس احتياج المارة كما هو الحال في الطريق. والصور أعلاه مختلفة لهذه الأعيان التي كانت في الإذعان للتحديد. فالصورة ٧، ٩٠ تزينت مبني بني فوق طريق بالجزائر. والصورة ٧، ٩١ هي منظر التقاط لطريق من تحت ساباط بمدينة تونس. والصورة الكبيرة بالصفحة المقابلة (٧، ٩٢) هي صورة طوية من مدينة تونس أيضاً وتزينت مبني قد بني بكامله على الطريق. والصورة ٧، ٩٣ من القاهرة تزينت منزلة بينهما طريق بالقرب من جامع ابن طولون وقد اتصل من الملو. والصورة ٧، ٩٤ هي لطريق غير ذا منظر ساباط بمدينة دكا بتجلاذش. والصورة ٧، ٩٥ من قرطبة، وقد يكون الساباط مبني حديثاً، إلا أنه متشابه بمساره للمسلمين. والصورة ٧، ٩٦ من قرية بشمال الباكستان وتزينت منزلاً ذا روضان على كامل واجهتي المبني.





٧,٨١



٧,٨٢



٧,٨٣

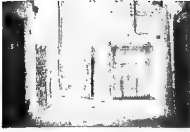


٧,٨٤



٧,٨٥

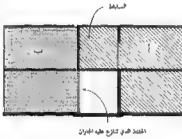
٧،٩٧



ورغم أن للذهب الختيلي لا يميز بناء سباط على الطريق إذا امتدح عليه أحد المارة وإذا لم يكن السباط صارا إلا أن الظاهر هو أن هذا الرأي لم يعمل به في أكثر المناطق. ففي المنطقة القوسية من السبودة مثلا ورغم أن المذهب المتبع هو المذهب الختيلي إلا أن السباطات كانت منتشرة كما في الصورة ٧،٩٧، المنتقاة من تحت سباط في الرياض.

الشكل

٧،١٢



٧،٩٨



أي أن ما قررت الفرق المستوطنة شكلت الطريق في الطو. فإذا كان الإصرار مضراً فسيوقف، وإذا لم يكن مضراً فإن اعتراض أحد المارة سيوقف القفل على رأي أحد المذاهب، ولا يوقفه على رأي الجمهور، وهذه سيطرة جماعية تلائم الطو. أما بالنسبة لرأي الختيلي فإن كثرة السباطات وما قاله ابن قدامة (وقد رأينا مثل هذا كثيرا) يدل على أن هذا الرأي لم يطبق في المدن التقليدية إلا فيما ندر (الصورة ٧،٩٧). فيقول ابن قدامة في بناء السباط: «ولنا، أنه بناء، في ملك غيره بغير إذنه فلم يجز: كبناء الدكة أو بناء ذلك في درب غير نافذ بغير إذن أهله، ويقارن المرور في الطريق فإنها جعلت لذلك. ولا مضرة فيه والجلوس لا يدوم ولا يمكن التحرز منه ولا تسلم أنه لا مضرة فيه. فإنه يظلم الطريق ويسد الضوء، وربما سقط على المارة أو سقط منه شيء. وقد تعلق الأرض بمرور الزمان فيصدم رؤوس الناس، ويمنع مرور الدواب بالأحمال، ويقطع الطريق إلا على المشاة. وقد رأينا مثل هذا كثيرا، وما يقضي إلى الضرر في ثاني الحال يجب المنع منه في ابتدائه، كما لو أراد بناء حائط مائل إلى الطريق يخشى وقوعه على من يمر فيها...»<sup>٤٦</sup>

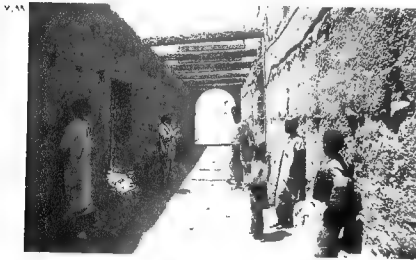
ولقد كثرت السباطات في المدن التقليدية لدرجة أنها أصبحت أحد معالمها التي تميزها عن المدن الأخرى، إلا أن نخسوها لم يدون في كتب الفقه إلا إذا حدث نزاع بين الفرق الساكنة. لنذكر مثالا واحدا دونه ابن السباط في رجل ملك دارين (الدار أ والدار ب في الشكل ٧،١٢) إحداهما من بين الطريق (أ) والأخرى من شماله (ب). فأحدث المالك سباطا بانيها، على حيطان الدارين ثم توفي، وصارت إحدى الدارين والسباط للمالك (أ) والأخرى للمالك آخر (ب). فنتازع الجاران في الحائط الذي يحمل سباط الجار (أ) وهي في أرض الآخر (ب). فقال صاحب الدار التي بها الحائط (ب): «والحائط ملكي وخشب داري فيه وهو من جذورها الأرية وفيه خشب مخزني وخشب مسترقي وخشب مجلسي، فهي من حقوقي». وقال صاحب الدار الأخرى التي لها السباط (أ): «وان الحائط شركة بيني وبينك لأن سقت سمائي لي فيه وأقواسي فيه قد دخلت في الحائط قدر شبر»<sup>٤٧</sup>. ومثل هذه النزاعات أدت إلى فتاوى الفقهاء، التي أصبحت عرفا تجل إلى القوانين، كما حدث في المغرب العربي. ومن هذه الأعراف الأمرة هو أن حد ارتفاع السباط هو قدر ما يمر تحته الراكب على أعظم محصل، وأنه إذا وقع ما شرع إلى الطريق على أحد فقتله فلا يلزم لبانيه شيء، أما في العراق فإنه يضمن (الصور ٧،٩٨ إلى ٧،١٠٠)<sup>٤٨</sup>.

إن هذه العلاقة التي تجل إلى القوانين تشير إلى أن موضع السباط في الإذعاني الحياري، وذلك لأن الفريق المالك للموضع في الهواء. هم جماعة المسلمين لأنهم يملكون القرار (أي الأرض)، أما الفريق المستخدم المسيطر فهو باني السباط. فهناك إجماع بين الفقهاء الذين أنجزوا بناء السباط بأنه إذا هدم رجل سباطه أو روضاته ثم قام جاره المقابل ببناء سباط أو روضان في نفس الموضع فإن ذلك له، لأن الأول لم يملك ذلك الموضع، ولكن كان أحق به من غيره لسبقه إليه. فإذا زال السباط أو الروضان سقط حقه<sup>٤٩</sup>. ولهذا تتوقع أن تجل العلاقة بين الفريق المالك والفريق المسيطر إلى القوانين أكثر من الإتفاق. وهذا ما حدث فعلاً. فمثلاً، إذا انخفض السباط بمرور الزمن لارتفاع مستوى الطريق وصار يضرب الناس في رؤوسهم، فإن ذلك سيضر بالمارة، فهل على صاحب السباط في هذه الحالة حفر الأرض تحت

الساباط أم عليه هدم ساباطه؟ الرأي هو أن على صاحب الساباط أن يهدمه إذا ثبت أن حفر الطريق يضر بالمارة.<sup>٧٩٨</sup> ورغم أن صاحب الساباط لم يتسبب في رفع مستوى الطريق، إلا أن عليه أن يتبع أوامر التفريق المالك. وباختصار، فإن الذي صاغ علو الطريق هو تراكم أفعال الفرق المستوطنة من خلال الاتفاقات وليست قوانين السلطات. هذا بالنسبة لموضع الساباط، أما بالنسبة لأحيان الساباط كحوائطه وعموده الذي يحمله ونوافذه فهي في الإذعاني المتحد لأنها ملك للفرق الذي يملك الدار الخارج منها الساباط.

ولكن هل رأيت أخي القارئ كيف أن الشريعة أخذت بالقياس طورت مبادئ ثم من خلالها التحكم في علو الطريق دون تدخل خارجي لأن التدخل له سلباته كما ستري. وأن هذا أدى إلى استغلال علو الطريق لما فيه صالح المستخدمين. فمن الملاحظ أن أكثر المناطق استخدمت في الشوارع هي الأماكن التي تحت الساباطات لأنها مظلة يكثر فيها لعب الأطفال وجمعياتهم مثلاً. هذا بالإضافة إلى القوائد المناخية لأن الساباطات بكثرتها تقلل من المسطحات المعرضة لأشعة الشمس. كما أنها توسعة للناس إذا ضاقت عليهم منازلهم وما إلى ذلك من فوائد الصالح العام (الصور ٧،١٠١ إلى ٧،١٠٥ بالصيغة التالية).

بنيت الساباطات بطرق مختلفة، فقد يقوم مالك بإعادة بناء منزله فيأخذ علو الطريق كساباط كما هو الحال في الصورة ٧،٩٨، ويمكن الإستدلال على ذلك من مواقع الأعمدة التي تحمل الساباط في الطريق. ففي الصورة ٧،٩٩ من تونس نرى الأعمدة على يمين الصورة كما في الشكل ٧،١١، إشارة إلى أن الساباط هير محمول على حوائط الدار التي يمين الصورة. فمن الأرجح إذا أن يكون الساباط للمبنى الذي على يسار الصورة إذا لم تكن هناك تدفلات بيع أدت إلى انتقال ملكية الساباط لفرق آخر. وهناك وسيلة ثانية لبناء الساباط وهي أن يستأذن الباني من جاره للقبال أن يغير الغيب الذي يحمل الساباط في جداره كما هو الحال في الصورة ٧،٩٩ من وادي فرجة جوبي المغرب. ففكر في الصورة غشياً موضوعها على الحائط الأسفل ومشرواً في الحائط الأعلى. فالساباط سيكون لدار التي تبنى على يسار الطريق في الصورة. أما الصورة ٧،١٠٠ من تونس فترينا ساباطاً محمولاً على أعمدة جانبي الطريق كما في الشكل ٧،١٥ دالة على أن الساباط يهي فوق الطريق بعد قام بناء الذي ذكرنا لبناء الساباط. وبعد البناء قد ينتقل الساباط من يد فرق لأخر بالبيع أو الهبة أو الورثة وما شابه من المعاملات وبهذا قد تصبح الأحياء الحاملة للساباط محل خلاف بين الفرق المشتركة فيه كما في النازلة الموضحة في النص. وهذه الحركة فوائدها منها أنها ستؤدي إلى ربط الجيران بعضهم بعضاً اجتماعياً كما سيتضح، ومنها أن هذه الأحياء المشتركة ستكون في الإذعاني الترخيصي.

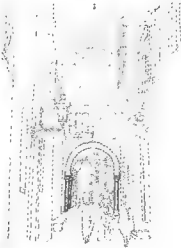


٧،٩٩



٧،١٠٠

٧،١٠٥



الشكل

٧،١١

لعل من أفضل الأمثلة لاستخدام الساباطات في المدينة التقليدية تلك التي بالقرى المنتشرة على طول وادي ضرة جنوبي المغرب. فكانت للساباطات وظيفة مناحية واجتماعية وبنائية تلائم أهل المنطقة. ونظرا لاعتماد السكان على التخيل والتصور في معاشهم، ولأن التعر يكبر عليه الذباب خلالوته، وحيث أن الذباب يتلاقى المناطق المظلمة، بالإضافة إلى حرارة المنطقة وجفافها، فقد أكثر سكان تلك القرى من استخدام الساباطات للتغلب على الذباب وتلطيف الجو في شوارعهم. فكانت معظم شوارع القرى مظنة بالساباطات بحيث تشعر وأنت تسير في شوارعها أنك سائر في نفق مظلم وبه بعض المصابيح هنا وهناك. فالمصابيح هي تلك الفتحات في الشوارع غير المغطاة بالساباطات (الصور ٧، ١٠٦ إلى ٧، ١٠٨). كما أن للساباطات وظيفة بنائية لأنها تربط المباني بعضها ببعض لتكون كتلة واحدة فيسند كل مبنى الآخر. ولها أيضا وظيفة اقتصادية لأن بعض الساباطات استخدمت كمخزن للتصور حيث أن أراضي الساباطات (أو الأسقف من الطريق) بنيت من جذوع النخل والسف بطريقة تسمح لنهواء المرور خلال الساباطات من أسفلها (الصورتان ٧، ١٠٩ و ٧، ١١٠). ومن الفوائد الاجتماعية للساباطات هي استخدامها كممر بين المنازل للنساء دون المرور بالطريق (الصورة ٧، ١١١). فهذا الحل الاجتماعي المناخي البتاني الاقتصادي لم يأت من فكر المهندسين وأنظمة المخططين، ولكن من تجارب أولئك الذين يماصرون ويمانون من البيوت ويوجدون الحلول لها. فمن تراكم تجاربهم تبلورت الأعراف. وما هذا إلا لأن الشريعة وضعت الإطار الذي أدى لهذا الحل الأمثل لمعطيات السكان (وسنوضح هذه النقاط في الفصل التاسع).

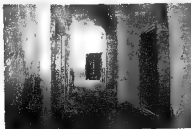
نظرا للعائدة المتوقعة من الساباطات لسكان الذي يبينه وللمارة في الطريق فقد أكثر المسلمون من بناء الساباطات فألقت بذلك سكان الحلي والمارة. فمن عادة الأطفال التجمع في الأساكب المظلمة للمب كما ترى الصورة ٧، ١٠١ من فاس. لذلك كان المكان تحت الساباطات من أنسب الأماكن لتجميع الأطفال كما في الصورة ٧، ١٠٢ من قرية إسرير جنوبي المغرب. وفي الصورة ٧، ١٠٣ من فاس ترى طريقاً مغطى بالساباطات تصغر من الصورة التي التقطت بأن المكان تحت الساباطات ليس طريقاً وإنما هو غرفة لسكان الحلي. وهذا الإحساس يشترك أيضاً عندما تترى المكان الذي حدده الساباطات في الصورة ٧، ١٠٤ من قرطبة. فقد كان السكان يمشون بالمكان تحت الساباطات بتظليله وحتى حله في بعض الأحيان كما في الصورة ٧، ١٠٥ من تونس.



٧، ١٠١  
٧، ١٠٢



٧، ١٠٤

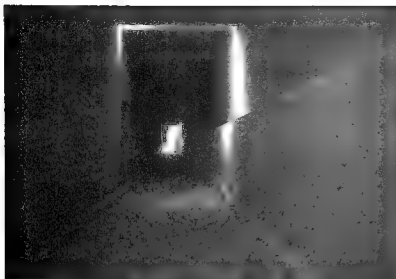


٧، ١٠٥



٧، ١٠٣

٧,١٠٦



٧,١٠٧

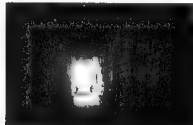


٧,١١١



إن من أطول الساباطات وأكثرها تعقيداً للطريق هي تلك الساباطات التي في القرى على طول وادي فرعة جنوبية لغرب بحيث تسمح بمرور تسيير الطرق تلك تسيير في غنى وليس في طريق من طول ساباطاتها. فالصورة ٧,١٠٦ ترمز طريقاً مستقيماً بساباط طويل ثم فتحة صغيرة ثم ساباط آخر طويل وهكذا. مما يؤدي إلى ظلمة شديدة في الطريق فلا يتجمع بذلك الدباب الذي يتكرر في المنطقة بسبب اعتماد السكان على التمر في حياتهم فلدباب يتعد عن المناطق المظلمة. والصورتان ٧,١٠٧ و ٧,١٠٨ متطابقتان أحدهما لتوضيح نفس الفكرة ولقد أكثر من هذه الصور هنا أمي القارئ حتى تستشعر وتقرأ بنفسك كيف أن السكان توسلوا لحلول بنية دون أي تدخل خارجي. فالطريق المستويون فكر من التعامل مع معطيات وإيجاد الحلول المناسبة له. فمن هذه الحلول مثلاً هو أن الساباط كان يستخدم كمخزن للتمر وذلك بفرش أرضية الساباط (وهي سقف الطريق) بالجريد والسف كما في الصورة ٧,١٠٩ ليمر الهواء، الذي من الطريق إلى التمر من أسفله ويخرج من الفتحة التي بالساباط. والصورة ٧,١١٠ هي لقطة مأخوذة من الطريق لأحد الساباطات المستخدمة كمخزن للتمر. أما الصورة ٧,١١١ فهي صورة علوية ترمز ساباطاً يصل بين دارين ويستخدم كممر بينهما (لقد قام الحواش بالتقاط هذه الصور أثناء زيارة قام بها للمنطقة على شقة جائرة الأما خان لسمارة الإسلامية).

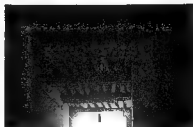
٧,١٠٨



٧,١٠٩



٧,١١٠



## الطريق والهيمنة

تعد أخذت أسواق المدن التقليدية عدة أشكال، أهمها ما كان في ساحتها كسكنة داخل المدن كما في الرسة ١١٢، ٧. (الرسام أقوم، والرسة سوق للحم، أيام الدولة العثمانية، أنظر أيضا صور الصفحات ٨٥ إلى ٨٧)، ومنها ما كان يتم في وقت محدد كيوم من أيام الأسبوع في موضع محدد كما في الصورة ٧، ١١١. من سفلت بالمغرب. وهناك النوعان من الأسواق لم يتحددا بقرار فريق واحد خارجي مسيطر ولكنهما نتجا من تراكم قرارات الفرق ذات الشأن، فقد كانوا تجارا يأتون من مواضع شتى، وهذا أثر بدوره على بلورة موقع السوق سواء كان ذلك داخل المدينة أو خارجها. لم يبتدئ الأسواق المخططة في تلك الفواضع أو بالقرب منها. ولهذا نجد تشابها بين أسواق المدن التقليدية أحيانا من حيث الفواضع، فأكبرها تقع بالقرب من المسجد الجامع نظرا لكثرة الحركة هناك مما يسبب الحاجة لفرض ضرائبهم في تلك الفواضع. ومع الزمن ومع استمرار نمو النشاط التجاري في ذلك النوع بدأت تسلب تأخذ نوعا من التخصص والتخزين والقدرة كالمغرب والقبض ما أدى إلى ظهور الأسواق ذات الجولات. ففري في الرسة ١١٣، ٧. (للرسام أقوم) من أسكنة سوكا ذا أبواب من أيام الدولة العثمانية. ونرى في الصورة ٧، ١١٥ ينظرنا معاصرا لنفس السوق. لاحظ أن الممرق بين الممرقين هو أن قنطرة قد بنوا من إخراج بضائعهم إلى الطريق في الصورة مقارنة بالرسة من أيام الدولة العثمانية إشارة إلى ظهور المركبة. وقد انتشرت

كما قلنا في خاصة الاحتوائية، فإن الفريق المسيطر على الطريق قد يهيمن على أولئك الذين يسيطرون على العقارات المحيطة كالمدراس والمساجد والمقاربات الخاصة كالمدور والدكاكين وذلك لأن الطريق يحويهم. فإذا حدث هذا فإن التواجد غير مستقل، ولكنه تواجد تبعي كما هو الحال في أيامنا هذه. فكيف كان وضع الهيمنة في البيئة التقليدية؟ كما رأينا في الفصل السابق، فإن السلطة لم تتدخل في شؤون أصحاب المقاربات الخاصة بالبيئة. ولكن إذا كان هناك خلاف بين فريقين لمقاربتين متقابلين مثلا، وكان الفريق بينهما، فهل يحق للفريق المسيطر على الطريق (عموم المارين بالطريق) للتدخل في شؤون هذين الفريقين بحكم خاصية الاحتوائية؟ وهل تدخلت السلطات في شؤون فرق المقاربات الخاصة ذات الصلة بالطريق، كفتح محل تجاري مثلا. كما هو الحال في أيامنا هذه؟ للإجابة على هذه الأسئلة سنقوم بدراسة البيئة التقليدية في مسألتين: الأولى هي فتح دكان، والثانية هي فتح باب إلى الطريق، والهدف من الدراسة الأولى هو توضيح مدى تدخل الفريق المسيطر على الطريق في شؤون من أراد أن يفتح دكانا، لأن هذا الفعل يستحيل في أيامنا هذه دون إذن السلطات. فهذه الدراسة مقياس للهيمنة بين الفريقين الخارج (جماعة المسلمين) والداخل (صاحب المقار الخاص). فإذا ما وجدت الهيمنة فإن التواجد غير مستقل. أما المسألة الثانية فهي فتح باب بضر بالجار المقابل لأنه قد يكشف حرمة داره. والهدف من عرض هذه المسألة هو توضيح العلاقة بين الفريقين المتقابلين ومدى تدخل الفريق المسيطر على الطريق (جماعة المسلمين) في شؤون المقاربات الخاصة بهم توسطه لهم. فإن لم يوجد أي تدخل فهذا تأكيد لما استنتجناه في الفصل السابق من أن الفرق المستوطنة هي التي صاغت البيئة. وسأخذ الأمثلة للمسائلتين من المذهب المالكي.

هناك أنواع مختلفة من الأسواق في المدينة التقليدية أشهرها وأكبرها انتشاراً هي تلك التي تحدثنا عنها في الفصل الثاني في مقاعد الأسواق. ومنها ما يسمى بالبازار (في الدول غير العربية) أو السوق (في العالم العربي)، وهو مجموعة من المحوانيت والبسطات في الشوارع حول المسجد الجامع في العادة، وهو عبارة عن طرق بها دكاكين أو طاقات من الجهتين، ومبان



٧، ١١٢



٧، ١١٥



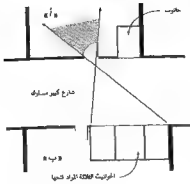
٧، ١١٣

هذه الأسواق ذات البوابات في كل أرجاء العالم الإسلامي. فالصورة ٧، ١١٦ ترونا سوقاً من مراكز المغرب (لاحظ وجود البوابة في أول الطريق). أما الحركة الأخرى لتحديد موقع السوق فقد أتت من الفرق الساكنة أيضاً. وتتلخص في أن يقوم كل ساكن بتحويل بيت في داره إلى حانوت أو يأخذ مكاناً ما بالقرب من مبنى عام وهكذا قد يتحول الطريق بكامله إلى محلات تجارية. فالصورتان ٧، ١١٧ و ٧، ١١٨ من أصيلة بالمغرب ترونا قيام الناس باستغلال حديق خارج سور المدينة وتحويله إلى سوق ببناء منشآت فيه. أما الصورة ٧، ١١٩ من تونس ترونا شارعاً قام فيه كل ساكن بتحويل بيت في داره إلى محل تجاري. فعندما وُزيت ذلك الطريق قبل تسع سنين لم يكن بالطريق أي محل تجاري. وهدموا روته مرة أخرى قبل ثلاث سنين كانت أكثر المنازل فيه قد تضررت. وهذا لا ينطبق على ذلك الطريق فقط، بل على كل المنطقة التي تقع بالقرب من مركز المدينة. وهي من ألحج الأسواق. وبالإمكان القياس والقول إن من أهم الحركات لقيام الأسواق هي تحول منطقة سكنية إلى تجارية بفعل تراكم قراوات الفرق الساكنة. والصور الأخيرة (٧، ١٢٠) من سجلاش ترونا سوقاً من هذه الحركة في التكوين. لاحظ أن عرض الطريق أقل من متر في بعض الأماكن. فربما كان التاجر للفرق من مهله لحل جاره المقابل دون أن تلمس رجلاه الطريق وذلك لأن المباني كانت ميان متجاورة وغير تجارية.



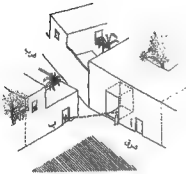
بها محلات كالحانات. وقد تكون الأسواق مسقوفة. وكل سوق أو خان أو رواق أو طريق قد يكون له بوابات أو متخصص لصنف معين من السلع أو الحرف. ولكن ما أصل هذه الأسواق؟ هل بنى السوق شخص ما في موقع اختاره هو بناءً على دراسات كما يحدث اليوم في التخطيط أم أن موقعه تأثر بتصرفات الفرق المستوطنة التي تراكمت وبلورت موقع السوق؟ فبالإضافة إلى ما ذكرناه في الفصل الثاني فهناك نوع من الأسواق ناتج من تحويل للناس لمنازلهم إلى حوانيت. والظاهر من النوازل هو أن تحويل بيت (غرفة) من المنزل إلى حانوت كان أمراً شائعاً في المدينة التقليدية. وهكذا، من خلال هذه التحويلات التي قام بها السكان ظهرت بعض الأسواق المنتشرة هنا وهناك. والذي اعتقده هو أن هذه الأسواق أصبحت مرور الزمن أسواقاً رئيسية في المدينة ثم بنيت الأسواق المنظمة في مواضعها. لذلك فقد يكون أصل الأسواق المبينة التي عليها البوابات (اليازار) أسواقاً بسيطة بدأت بتحويل الناس منازلهم إلى دكاكين. أي أن الفرق المستوطنة هي التي حددت مواقع الأسواق (الصور ٧، ١١٢ إلى ٧، ١٢٠).

الشكل  
٧، ١٦



لقد كان ضرر الدكان أو الحائوت بعد ضرراً شديداً مقارنة بضرر فتح باب أو نافذة أو ضرر تحويل منزل إلى قرن وذلك لأن الجالس في الدكان سيكشف صورة جاره المقابل بجلوسه المستمر أمام مدخل الجار، فلا يدخل أحد من أهل الدار المقابلة ولا يخرج إلا على نظر من الذين يجلسون بالدكان، وهذا ضرر بين. ويرغم وضوح الضرر إلا أن هناك اختلاف بين الفقهاء. فيقول ابن وهب (ت ١٩٧)، «إن كانت طريقاً سالكة، وسكة واسعة حتى يكون هو (أي من حاول فتح دكان) وغيره من المارين في الفتح والمروء بها في النظر سواء، فله أن يفتح ما شاء من الحوائط». ومن جهة أخرى سئل القروي «عن رجل له دار (الدار أ في الشكل ٧، ١٦) من يسارها حائوت وفي مقابلتها دار في الجهة الأخرى (ب)، فأراد ربه أن يفتح عن بين باب داره ثلاثة حوائط يقطعها من بيت في داره، فزعم أن ذلك من حقه لكون الدارين المقابلين في شارع كبير مسلك من أعظم شوارع البلد وأكثرها سكناً. فمنه صاحب الدار المقابلة وقال: إما تفتح أبواب الدور في الشوارع النافذة، وأما الحوائط فمضرتها شديدة زائدة على مضرة الدار لحواطية الجالسين فيها، وربما كان من يطمس عنده، فتطمس المضرة والتكشف». وبالوقوف في الموقع شهدت البيئة أن الحوائط الثلاثة بجمعها تكشف سقيفة (أي ما بداخل) الدار المقابلة والباب، فاختلقت الآراء، ولكن المشهور في المذهب المالكي، والذي حكم به في هذه النازلة، هو المنع وذلك لأن الدار التي بها الحائوت (أ) قد حازت الضرر أصلاً<sup>٩٨</sup>.

الشكل  
٧، ١٧



وفي نازلة أخرى أحدث رجل «حائوتاً يفتح بابه للقبلة (الدار أ في الشكل ٧، ١٧) في شارع يمر به من مشرق إلى مغرب، وقبلة الحائوت زقاق غير نافذة يفصل بينهما الشارع، وفي الزقاق دار (ب) تفتح للشرق عن بين الداخل إليها، فشكا صاحبها ضرر الحائوت فتداعيا إلى القاضي ابن عبد الرزاق - وبعد زيارة الموقع تبين أن الجالس في الحائوت لا يرى من يكون في سقيفة الدار (ب)، وإنما يرى من يكون بين أبواب الدار إذا برز خارجاً، فحكم بينهما ببقاء الحائوت<sup>٩٩</sup>. ومن هذا نخلص إلى أن أحكام القضاة اختلفت باختلاف موقع النازلة، هل هي في طريق كثيرة السلوك أم لا؟ وهل هي في طريق واسعة أم لا؟ وذلك بقياس شدة الضرر. كما أن آراء الفقهاء اختلفت في نفس النازلة، والسبب في الاختلاف، والله أعلم، هو أن الفقهاء الذين كانوا يسألون لم يروا الموقع، ولم يشعروا بمقدار الضرر لإصدار الحكم وذلك لبعدهم، فاختلقت أحكامهم. فقد سئل فقهاء قرطبة عن نازلة فتح فيها عبد الرحمن الوساد (شخص ما) حائوتاً مقابل دار أحمد بن عبد الله (شخص آخر). وثبت أنه إن تم الفتح اطلع الوساد على أسطوان (بهو المدخل) دار أحمد. فنبع الوساد من الفتح. وعندما سئل الفقهاء عن هذه النازلة اختلفت إجاباتهم. فكان رأي أغلبهم هو السماح للوساد بفتح حائوته ولكن بعد أن يؤسر بتركيبه إن أمكنه ذلك (أي تغيير موضع الحائوت بإيماده عن باب الجار المقابل لتخفيف الضرر). إما إذا لم يتمكن من التركيب «فلا يمنع فالحائوت من منافع، وليس الأسطوان موضع سكن فيكون الحائوت ضرراً عليه، وإنما يكون الإطلاح ضرراً إذا كان في موضع سكن يتصرف فيه صاحبه وأهله كيف شاء طارحاً من نفسه صور الإطلاح عليه، وليس هذا المعنى موجوداً في الأسطوان والإطلاح، وليس بضرر عند أهل العلم». والظاهر هو أن المسكة كانت واسعة في هذه النازلة، لذلك أصر الوساد بتركيب حائوته. وكان رأي البعض الآخر من الفقهاء هو منع الحائوت إذا لم يتمكن من التركيب (الصور ٧، ١٢١ إلى ٧، ١٢٣)<sup>٩٩</sup>.

٧، ١٢١





ومن هذا السرد أضحى القارئ للاحتتمالات المختلفة لفتح دكان إلى الطريق نلاحظ أنه برغم اختلاف الآراء بين الفقهاء والقضاة إلا أن السلطة لم تتدخل أبداً، ولكن القضاء (وليس السلطة) تدخل بعد مطالبة الفريق المتضرر برغم الضرر. فإذا لم يتضرر الجار المقابل فإن الفعل سيمضي (أي سيقضى)، وحتى إن تضرر فقد يصلان لاتفاق، وإذا لم يصلا لاتفاق سيُنقَض القضاء بين المجانوت أو تنكيبه أو استمراره. وجميع هذه الإحتتمالات تؤكد على أن الفريق المسيطر هو الفريق المستوطن. فإذا كان هذا هو الحال في فتح الدكاكين، فما بالك بالأمور الأخرى كنصب ميزاب ونحوه. ففتح الدكاكين مسألة سيطرت عليها السلطات في أيامنا هذه، وذلك لأن تحويل كل شخص داره إلى محل تجاري سيؤدي إلى تغيير المدينة تغيراً جذرياً، وذلك لاحتمال تغيير بعض شوارعها إلى شوارع تجارية بحتة. أما في البيئة التقليدية فإن الفريق المسيطر على الطريق (جماعة المسلمين) لم يتدخل في شؤون الفرق الخاصة المحيطة به. وهذا أحد أسس التواجد المستقل. وهناك فائدة أخرى وهي أن تثير الوظيفة للشارع تدريجياً من سكني إلى تجاري ثم بمبادرة الفرق الساكنة وموافقتهم. وكما رأينا في الفصل السابق، فإن تغيير وظائف المنازل إلى وظائف غير سكنية لم يتم إلا بمبادرة وموافقة الفرق الساكنة. لذا نستطيع القول إن مواقع الوظائف في المدينة التقليدية تحدت بمبادرة وموافقة الفرق المستوطنة، وليس بقوانين أو أنظمة المخططين. ولهذا التوجه فرائد سنوضحها في الفصل التاسع بلذنه تعالى.

أما الآراء بشأن فتح باب إلى طريق نافذ بضر الجار المقابل فقد اختلفت بين المدن، كما اختلفت بين الفقهاء على عدة أقوال، ولكنها جميعاً تنتهي بالمسؤولية إلى أيدي الفرق المستوطنة. فمن الفقهاء من منعه إذا ثبت الضرر، ومنهم من أمر بتكسيب الباب بقدر يزيل الضرر أو يخففه، ومنهم من أجاز به في الواسع من الطريق بغض النظر عن ثبوت الضرر.<sup>67</sup> ويقول ابن الراسي من تونس بعد ذكر اختلافات الفقهاء: «فالذي به العمل والقضاء عندنا أنه إذا كانت طريق نافذة واسعة أنه لا يمنع من الفتح وإن قابل باب به باب رجل آخر».<sup>68</sup> ويقول الفقيه أبو القاسم خلف بن أبي فرائس القروي من اختلاف المدنيين (أهل المدينة للضرورة): «اختلف المدنيون في ذلك، والذي به العمل عندنا، وهو رأي شيخنا، منع ذلك؛ وإلى هذا ذهب أصحابنا بعد شبهوهم وهو رأي منهم، وهو المشهور ومعدة المذهب».<sup>69</sup> والنوازل في هذا الموضوع كثيرة جداً، واختلفت من منع الفتح في الواسع من الطريق كما رأينا في الحوانيت، إلى التقيض من ذلك بالسماح به حتى في الضيق منه. فقد أفتى أحد الفقهاء بالسماح بالباب في الطريق النافذ الضيق بعد أن يؤمر الرجل بتكسيب بابه، فإن لم يستطع فلا يمنع من الفتح؛ وذكر أنه حدث لرجل مع بعض جيرانه ممتدة في أهله بسبب باب في زقاق ضيق قابل بابه.<sup>70</sup> ومثل هذه النوازل أدت إلى تطور عرف لكشف الضرر. ففي كتاب الإعلان بأحكام البنين، والمختصر في الكشف أن يوقف في أسكنة (الموضع الذي يدور فيه الباب للفتح والغلق) باب الدار القديم، فإن انكشف من وراءه فلحق أكد، وإن كان لا ينكشف من كان في أسكنة الباب، ولا ينكشف حتى يخرج من الباب ويبرز عن حياله، فليس هذا كما قال من حكم الكشف، ولا مما يوجب النزع، ويعسر في ذلك في حكم المار لبعده من القدرة على التصور والكشف بعد البروز والخروج من ذلك. فهذا الذي أراه وأذهب إليه مع ما ذكرت من رأي من تقدم من شيخنا وأصحابنا، وما جرى به العمل في القديم والحديث».<sup>71</sup>



لقد أدى الأخذ بهذا القدر في الحكم على الأضلاع التي ليست بالطريق ولكنها تؤثر عليه (كفتح باب إليه أو تحويل بيت إلى حانوت) إلى وضع المسؤولية في أيدي الفرق الساكنة. لذلك فقد تأثرت صياغة الطريق بمدد الفرق في الواقع وعملاتها مع بعضها البعض. فإذا كان الجار المقابل أمداً أو قريباً للحدوث ولم يحتاج إلى فتح لمجانوت فإن للسكان أن يقوم بتحويل عقاره، أو جزء منه إلى محل تجاري، أو قد لا يترش لجيران لتحويل الآخرين لمخازنهم إلى محلات تجارية لأنهم يتنون القيام بالشيء ذاته إذ أن الطريق أصبح كبير السلوك، وهذا قد يكون في صالح سكان الطريق جميعاً. وبهذا يتضح صراع بين سكان ذلك الطريق بمدد الاعتراض على بعضهم البعض. فالصورتان ٧٠، ١٢١ و ٧٠، ١٢٢ من تونس تظهران طريقين قد أمداً في التحول من طريق سكني إلى تجاري. وفي الصورة ٧٠، ١٢٢ من ليلادية بالجبلات نرى مبنى على يسار الصورة تزاوُل فيه بعض النشاطات وله أبواب تتفتح إلى الطريق (لاحظ جوارس الرجل في الطريق). ويقال هذا المبنى مسجد. ولأن المسجد غير مسكون فلا يحق للفرق المسيطر عليه أن يمنع على غيره الكشف من سكان الشارع المقابل، أي أن فرق المجاني التي تتلجج مبان غير سكنية تنتهج بحرية أكبر في التصرف.

٧، ١٢٤



٧، ١٢٥



إن جميع الإختلافات من حيث تواجد الأحياء يمكنه في المدينة التقليدية إن أرادت ذلك الفرق الساكنة وذلك لأن القرارات بشأن مواقع هذه الأحياء نتجت من اتفاقاتها مع بعضها البعض. لذلك نرى الأبواب منكبة من بعضها البعض في أكثر الأحياء ونراها متعاقبة تماماً أحياناً أخرى برغم أن سكانها قد يفسروا بعضهم بعضاً بكيفية حرة الدار المغلقة. فقد يسكن الأخوان مقابل بعضهم وقرروا أن تتقابل أبوابهما تفسيراً لمسألة السير بين داريهما، ثم بعد ذلك تنتقل ملكية عاتق الدارين لغيرهين آخرين ويبقى البابان كما هما متقابلين، وهكذا. فنلاحظ مثلاً في الصورة ٧، ١٢٤ من الكفاف يتوسل تقابل بعض الأبواب (ولقد مررت على صور أخرى). أما الصورة ٧، ١٢٥ فهي من مدينة تونس وتلاحظ عليها تنكيب الأبواب عن بعضها البعض.

ونفس ما استنتاجناه في الحوانيت ينطبق هنا، فيرغم أن أحكام فتح الباب والحانات اختلفت بين الفقهاء. وبين المدن، إلا أن القضية لم يتدخلوا إلا بعد الرفع إليهم من أولئك المتضررين. فلم تكن هناك قوانين يتيها الكل كأيامنا هذه. لذلك اختلف القضاء في كل حالة. ولهذا نرى الأبواب والحوانيت والتوافذ منكبة عن بعضها البعض، أو تقابل بعضها البعض (الصورتان ٧، ١٢٤ و ٧، ١٢٥). فأي تشكيلة من تقابل الفتحات تخطر ببالك أنهي القارئ ستجدها في المدينة التقليدية رغم انتشار التنكيب بين الأبواب والتوافذ بدافع الخصوصية، وذلك لأن الطريق كمكان متوسط بين المقارنات الخاصة اختلف، ولأن حيابة الضرر اختلفت من دار لأخرى، ولأن العلاقات بين الجيران اختلفت، فقد تتقابل الأبواب عمداً لأن الجارين المتقابلين هما أخوان وفضلًا تقابل أبوابهما، وهكذا. أي أن شكل الطريق وسعته قد تؤثر على المقارنات الخاصة، ولكن الفرق المسيطر على الطريق (جماعة المسلمين) لم يتدخل في شؤون الفرق الساكنة حوله. وهذا يعكس وجود فرق وعقارات مستقلة بذاتها، لا يهيمن عليها فريق خارجي أيها كان، وهذه إحدى صفات التواجد المستقل. فالذي حدد مصير المحلات والدكاكين كمصير صراني مؤثر في شكل الطريق ووصيافته، والذي حدد مواقع الأبواب وجميع الأحياء الأخرى هم الفرق المتأثرة، أي الفرق المستقلة، لا القوانين والأنظمة، وهذه صفة أخرى من صفات التواجد المستقل. ملاحظة أخرى أقرناها في الفصل السابق هي أن تعريف الضرر لفتح باب أو حانوت أدى إلى الحوار بين الفرق لاختلاف ظروف كل فتح، وهذه تؤدي إلى الاتفاق بين الفرق الساكنة برغم أن التوازن التي ذكرتها أدت إلى حكم القضاء، وذلك لأن معظم الخلافات بين الجيران لم تصل إلى القضاء أصلاً، ولكنها حلت في الموقع ابتداءً.

هل لاحظت أني القارئ أن هناك ظاهرة مشتركة بين النوازل التي تنازعت فيها الفرق الساكنة سواء كان ذلك في فتح باب أو حانوت أو بناء ساباط أو روشان أو استخدام فناء أو زحف مبنى على الطريق؟ هذه الظاهرة هي أن الحكم في النازلة لا يكثر لما سيحدث للفرق المحكوم به برغم أنه سيتضرر لا محالة، ولكن هذا الضرر لا يهم القضاء، فعلى سبيل المثال، إذا ثبت بأن الباب المحدث كان ضاراً بالجوار فإن على الفرق المحدث للباب أن يتكيب الباب أو يغلقة. ولكن كيف سيتكيب أو يخلق الفرق المحكوم عليه الباب؟ وكيف سيؤثر ذلك على التنظيم الداخلي لإداره؟ هذه الأسئلة ودحوها لم يلتفت لها القضاء لأنها مشكلة تخص الفرق الفاعل، وعليه هو أن يعلها، حتى الساباط سيهدم إذا ما ثبت ضرره بالمارة بعد ستين من بنائه بغض النظر عن الضرر الحادث لملك الساباط. أني القارئ أدت أن أذكرك بهذه الظاهرة الآن، وذلك لأن لها فائدة بيئية سنناقشها في الفصل التاسع.

إن ما ذكرته سابقاً من مبادئ طبقت على طرق المسلمين عموماً، سواء كان الطريق طوليلاً نالفاً كالشارع، أو ساحة مربعة كالرحبة، وذلك لأن الفقهاء لم يأخذوا في حسابهم شكل المكان في إصدار الأحكام، ولكنهم اعتمدوا على المبادئ كما رأينا، فإن كان هناك اختلاف بين الساحات والطرق فهو في أن ليوثة الساحات أكبر من ليوثة الطرق لأنها أوسع، وبذلك يقل عدد المائدين ويصعب إثبات الضرر لسعة المكان. فقد لا يجد الساكن من منته من فتح باب في الساحة الكبيرة ليجد الساكن المقابل عنه وانتفاء الضرر، وفي الوقت ذاته، قد يمنعه أحد المارة من بناء دكة في الفناء لأن الساحة مزدهجة بالمارة (الصور ٧، ١٢٦ إلى ٧، ١٢٨).

٧، ١٢٧



٧، ١٢٦



٧، ١٢٨

**«لتفخيص طريق المسلمين أقول، كانت الأماكن العامة كالطرق والساحات مملوكة** لجماعة المسلمين. فهم الذين سيطروا عليها بناءً على مهادئ استتبعت بالتقياس من الشريعة. فالبدء الذي يطلي أحد المارة الحق في منع من أراد إحداث شيء في الطريق، هو مبدأ يعني في الواقع المطبق أن السيطرة بيد المارين في الطريق فقط، لأنهم هم الذين سيلاحظون الإحداث **موجودهم المستمر.** بل إن شريعتنا ذهبت إلى أدق التفاصيل بأن جعلت إعاقة الأذى عن الطريق صدقة واعتبرته من أدنى مراتب الإيمان، فما بالك بإزالة أو منع من حاول البناء؟ وحيث أن المارة هم المستخدمون، فإن الطريق في الإذعاني المتحد. ولأن كل ساكن في المدينة يمر ببعض الطرق أكثر من غيرها، فهو بذلك عضو في الفريق المسيطر على كل الشوارع التي يمر بها. لذلك فإن الفرق المسيطرة على الأماكن العامة اختلفت من منطقة إلى أخرى باختلاف مستخدميها، فكثرت في بعض الطرق، وقلت في البعض الآخر بناءً على موقع الطريق واتجاهه. فالفرق المسيطر على الجادة التي تخترق المدينة من شرقها لغربها مارة بسوق المدينة لابد وأن يختلف عن الفريق المسيطر على طريق فرعي. ومن جهة ثانية، ولكثرة أفراد الفرق المسيطر على الشارع، فإن المسؤولية تتمعن بين الأفراد، ولهذا تميزت المناطق العامة بالليونة. وهذه الليونة اختلفت من طريق لآخر، فكلما ازداد عدد المارين بالطريق، كلما زادت الفرصة لاعتراض أحدهم، وكلما قلت ليونة الطريق. وليونة الطريق تعني أن الذي صاغ الطريق وحدد معالقه هو تصرف أفراد الفريق المسيطر وأعتراضهم لبعضهم البعض، أي أن النزاعات، ومن ثم الاتفاقات بين الفرق الساكنة حول الطريق والمارين هي به التي صاغت الطريق. وحيث أن الفرق الساكنة حول الطريق والأفراد المارين فيه هم الفريق المستوطن بالنسبة للطريق، نقول إن الفريق المستوطن هو الذي صاغ الطريق وشكله. وبهذا فقد تميز الطريق عبر السنين من طريق ذو ليونة غير واضح للملامح، كالطرق الفرعية، إلى طريق محدد وكامل السياغة يصعب تغييره كالأسواق. فالطريق بذلك ضاق مع مرور الزمن من طريق ولسع يزيد في سمته عن حاجة للمارة إلى طريق يتناسب مع عدد المارين فيه، وذلك بحرف المباني المجاورة له عليه، إلى أن وصل إلى وضع مُنح فيه السكان من إحداث شيء يؤثر عليه سلباً. فالطريق بذلك ينمو

إن صور هذه الصفحة أمثلة لساحات، فالساحات امتزجت باليونة أكبر من الطرق وذلك لصورة إنبات شير فتح طالت مغلا من الفرق المتقابل لبدء المسافة بين المارين المتقابلين. لذلك كانت الساحات مكاناً ملائماً لتحويل البوت في الدور إلى حوايت. والصورة أمثلة على ذلك. فالصورة ٧، ١٢٦ من توس ترينا ساحة وقد ظهرت فيها بعض المسلات. أما الصورة الطويلة من بني غازي بلبيا ترينا ساحة بها مسلات تجارية. والصورة ٧، ١٢٨ من توس ترينا ساحة مقابل مسجد الخلفاوين وقد تحولت أكثر المحال حول الآن إلى أسواق، ولكن هذا لا يعني أن المسلات لا تفتح في الطرق الضيقة لسهولة إنبات الضرر بل لقد انتشرت المسلات في الطرق الضيقة، فهذا يعني أن مبدأ الضرر أصلي كل مكان مختلف في أبعاده عن الأماكن الأخرى حلاً مختلفاً إذا اضطرر أفراد الفرق المسيطر، فالضرر إذا مبدأ في مستوى أدنى من الاتفاق بين أفراد الفريق المسيطر.

إلى أن يقف عند حد يتلائم فيه مع احتياجات المارين فيه، فالطريق يعكس رغبات وإمكانات وقيم السكان بصدق. ولهذا نقول إن القرارات بشأن صياغة الطريق أتت من الأسفل للأعلى. فالطريق نتج عن تراكم قرارات الفرق الساكنة الصغيرة، وهذه القرارات بُنيت على الأسبقية في التصرف كما رأينا. فمن فتح حانوتاً قبل جاره المقابل فقد حاز النصر. وبهذا فإن العلاقة بين الفرق الساكنة ترتبت واستقرت بحياسة الضرر، وكان الطريق وعاءً لذلك الاستقرار. لذلك فإن الفرق المسيطر على الطريق لم يهيمن على فرق القارات الخاصة، وهذه هي صفات التواجد المستقل حيث أن البيئة صادقة تعكس حال المستخدمين لها ولا تكذب.

رأيت أخي القارئ كيف أن الشريعة وضعت وسائل مكنت الفرق المستوطنة من السيطرة على الطريق دون أدنى تكلفة مادية على المجتمع. فلم تكن هناك وزارات وموظفون وأوراق تُوقع وتُختم هنا وهناك لأن كل هذا مكلف للمجتمع. فالإسلام تلافي هذه التكلفة على المجتمع ابتداءً. ليس هذا فحسب، ولكن تغيّر حال الطريق إلى أن وصل إلى قمة استيعابه لأنه ضاق بحيث أن المارين فيه سيرفوضون أدنى إضافة له. وقد تقول أخي القارئ: ولكن المارين والمستخدمين جهلة وثقافتهم البيئية ضحلة؟ فأجيب: إن هذا الحكم نابع من ملاحظاتك لمستخدمي البيئة في أيامنا هذه، فهم بالفعل جهلة بالأمر البيئي لأنهم لا يحملون أية مسؤولية عمرانية، فالسلطات تقوم بذلك لهم، ولهذا فقدوا هذه الحاسة، ولكن الذي حدث في البيئة التقليدية هو أن الشريعة جعلت المستخدمين للبيئة التقليدية وامين بكل المسائل البيئية كما سنرى. ومن جهة أخرى فإن هذه الوسائل التي وضعتها الشريعة ضمنت إعطاء كل طريق معاملة خاصة به لأن كل طريق يعتبر فردياً في ذاته. كما أن هناك إيجابيات أخرى ستطرق عليها في حينها.

وقبل الحديث عن الطريق غير النافذ، لابد لي من توضيح دور المحتسب في المدينة التقليدية. فقد قال الكثير من الباحثين المعاصرين بأن له دوراً في صياغة الطريق في المدينة الإسلامية!

### المحتسب

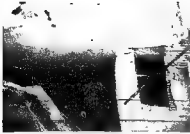
يمتدح الكثير أن الاحتساب منصب يؤهل المحتسب للسيطرة على الطريق. ولكن الواقع هو أن من اختصاصه والي الحسبة مشاركة الأسواق ومراقبة أهل السوق في مبيعاتهم كمراقبة المكائيل والموازين، ومنعهم من الفس والتمين والتدليس فيها وفي أثمانها، ومنع الناس من الإزدحام في الطرقات، ومراقبة الأفراس والمائم وملابس الناس وسلوكهم كحتمهم على الصلاة<sup>٥٧</sup>. وهذه الاختصاصات وما شابهها نابعة من طلب الأجر بالاحتساب، وهو أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي من المنكر إذا ظهر فعله، انصياعاً لقوله تعالى: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ»<sup>٥٨</sup>. كما أن مهام المحتسب استبطلت من عدة آيات كقوله تعالى: «وَيَلِّ لِلْمُظْلِمِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ». وقوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا»<sup>٥٩</sup>. ومن هذا يمكن القول أن المحتسب لم يكن له دور مؤثر في صياغة الطريق، باستثناء السوق الذي كان له فيه دور في

منع الفش وحث تجار سلعة ما أو أهل صناعة ما على التجمع في أماكن متقاربة، كتخصيص مكان للمطارين وآخر للجزارين وهكذا. ولكن الأهم من هذا هو أن دور المحتسب في السوق، كما قال بعض الدارسين، هو تحصيل الزكاة والضرائب وما إلى ذلك من رسوم مالية للدولة.<sup>٦٠</sup>

ولتوضيح ما سبق أقول: إن لكل مسلم الحق بأن يقوم بالاحتساب لطلب الأجر متطوعاً. فالحسبة فرض من فروض الكفاية. فإذا قام بها البعض سقطت عن الآخرين. هذا ما استدله الفقهاء من الآيات السابقة وغيرها، ومن أحاديثه صلى الله عليه وسلم كقوله: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».<sup>٦١</sup> فخطابه هنا صلوات الله وسلامه عليه موجه لكل. فلكل مسلم الحق في القيام بالاحتساب، حتى وإن رفض الحاكم قيام رجل ما بالحسبة، فللرجل القيام به دون موافقة الحاكم. بل هناك من تطوع من المسلمين ونهى الحاكم عن المنكر. وقد ذكر الشهاوي عدة حوادث أثبت فيها هذه المسألة واستنتج قائلاً: «فهذه المرويات من السلف تفيد أن إذن الوالي وصاحب الأمر ليس شرطاً في وجوب الحسبة، وإنما حق ثابت لكل فرد من أفراد الرعية».<sup>٦٢</sup> وقال الماوردي وأبو يعلى بأن هناك تسعة فروق بين المسلم الذي أراد الاحتساب تطوعاً وبين من وكلّ منصب الحسبة، أذكر منها مثلاً: «إن على المحتسب إجابة من استعدى به، وليس على المتطوع إجابته»، وأن «قيام المحتسب به (أي الحسبة) من حقوق تصرفه الذي لا يجوز أن يتشاور عنه غيره، وقيام المتطوع به من التواضع الذي يجوز عنه التشاور»، وهكذا.<sup>٦٣</sup> فكما ترى أخي القارئ، فإن المحتسب لم يسطّ صلاحية في أمور البيئة تفوق غيره من المسلمين إلا في مسألة واحدة ذكرها كل من الماوردي وأبو يعلى، وهي أن للمحتسب المكلف «اجتهاد رأيه فيما تعلق بالعرف دون الشرع، كالمقاعد في الأسواق، وإخراج الأجنحة فيه، فيقر ويمنع من ذلك ما آذاه اجتهاده إليه، وليس هذا للمتطوع».<sup>٦٤</sup> وهذا الفرق كما ترى لا يعطي المحتسب الحق في التدخل والإجتهاد برأيه إلا فيما هو في إطار العرف. ولكن كما رأينا في الحديث عن السيطرة الجماعية للطريق، فإن الذي صاغ الطريق هو المبادئ النابعة من الشريعة أولاً ثم العرف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أكد الفقهاء أنه لا يحق للمحتسب التدخل بين الفرق من تلقاء نفسه، إلا إذا استدعاه أحد المتنازعين، لأنه حق يخص أحدهما، فيصح منه الخوف منه والمطالبة به.<sup>٦٥</sup> كما لا يكون للمحتسب التدخل باسم سكان حي ما مثلاً إلا إذا كلفه سكان الحي ليقوم مقامهم في منع فرد من الإساءة في التصرف والسلوك. فقد سئل فقهاء قرطبة عن مؤذن كان يؤذن بالأسحار ويتهل بالدعاء والذكر في جوف الليل. قام عليه المحتسب، وقال بأن هذا ضرر على الجيران لأن المؤذن كان يتهل على سطح مسجد بالقرب من دار المحتسب. فكانت من ضمن إجابات الفقهاء أنه لا يكون للمحتسب التكلم من المسلمين إلا بعد توكيلهم إياه.<sup>٦٦</sup>

ومن مسؤوليات المحتسب التي أثرت على الطريق وقام بها مقام السكان هو منع أحاد الناس من الإساءة إلى الطريق أو السوق، كبناء ما يضيّق الطريق، أو كرمي قنور البطح، أو إكثار رش الماء في الفناء وما شابه من تصرفات (الصورتان ١٢٩، ٧ و ١٣٠، ٧). فكتب الحسبة مائة بقوائم تفصيلية لمثل هذه المحظورات. فيقول المحتسب أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف: «ويمنع من طرح الأربال والجيف وما أشبهها في المحجّات (الطرق الرئيسية)، فإن ذلك

٧، ١٢٠



لقد كان الطريق من حيث صيافته ونظافته في المدن التقليدية في أحسن حال عندما كان السكان هم المسيرون، أي عندما كان الطريق في الإذعالي المتصر. وفي بعض المدن الكبرى، ونظراً لأن الفرق المسيرون كان كبيراً في عدده فقد ظهر المحتسب وأخذ من بعض مسؤوليات السكان كمراقبة نظافة الطرق، وذلك بالزام أولئك المهملين من السكان بتنظيف ما ألقوه من فضلات، أما عندما آلت هذه المهمة لفرق خارجي بمهيد كما هو الحال في البيعة المعاصرة فقد تشتت المسؤولية وتراكمت الفضلات في شوارع المدينة التقليدية إلا إذا صرفت مئات الملايين لنظافة المدينة. فالصورة ٧، ١٢٩ تترينا طرفاً من ساحة في إحدى مدن المغرب العربي وقد جمعت بها الفضلات، فلا يبق لأحد المارة الإحتجاج على إلقاء السكان للفضلات لأنه ليس هؤلاء في الفرق المسيرون. والصورة ٧، ١٢٠ هي منظر آخر من مدينة أخرى.

٧، ١٢٩



يضر بالديار، فأما الأوساخ فإنها تنجس، ولا سيما من المطر، يكتفون بنقل ذلك خارج البلد. وتتعاقد المساجد ورحابها وما دار بها من طوح الأزيال بفنائها والنجاسات، وينهى عن فعل ذلك، فإن عاد عرقب .... ويجب عليه النظر في شوارع المسلمين وأسواقهم فيما ينجسها أو يورسها أو يظلمها أو يضيئها، كالأجنحة والسوابيط، والبيع في الطرق، لما في ذلك من تضييق شوارع المسلمين، وقد أمر صر رضي الله عنه بهدم كبر الحداد الذي مر به في الطريق، وكذلك إحداث الكنف والميازيب والسبخات، وطرح الميتة وغيبه ذلك، ويمنع أهل الذمة من الإشراف على المسلمين في منازلهم، والتكشيف عليهم ومن إظهار الحمر والتحزير في أسواق المسلمين، ومن ركوب الخيل بالسروج والري بما هو من زي المسلمين، أو بما هو من أبهة، وينصب عليهم علماً يتأزون به من المسلمين ....<sup>٧٨</sup> ويقول الشيرازي (٥٨٩ بالتقريب) في ما كتبه من الحسبة، «ولا يجوز لأحد من السوق إخراج مصطبة ذكائه من سمت أركان السقائف إلى الحمر الأصلي، لأنه عدوان على المارة، يجب على المحتسب إزالته والمنع من فعله، لما في ذلك من لحوق الضرر بالناس. ويجعل لأهل كل صنعة منهم سوفاً يختص بهم، وتعرف صناعتهم فيه، فإن ذلك لتصادمهم أرق، ولصناعتهم أنفق. ومن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار، كالحجاز والطباخ والحداد، فالمحتسب (كذا) فللمحتسب أن يحدد حوائطهم من الطارين والبرازين، لعدم المجانسة بينهم وحصول الضرر»<sup>٧٩</sup>. وكما هو واضح من هذه الأمثلة، فإن اهتمام المحتسب ركز على سلوك الأفراد في استخدام الطرق والمحافظة عليه أكثر من التركيز على الأعمال البنائية التي تغير صياغته.<sup>٨٠</sup> فالمحتسب وأي مسلم آخر تساوبا في المنع. وباختصار، فإن دور المحتسب لم يقلل من ليوثة الطريق التي تحدثنا عنها سابقاً.

إلا أن سيطرة المحتسب على تقنية البناء رعت من نوعية البيعة. فكتب الحسبة تركيز على مراقبة المحتسب للصناع والباعة عموماً، ومنهم صناع البناء، ويأتي مواد، فكان على المحتسب حماية الناس من شغهم، وذلك اتباعاً لقوله صلى الله عليه وسلم: «من غشنا فليس

منا<sup>٧٠</sup>. فيقول ابن عبيدون (عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس) في المباني مثلاً، «ومن ذلك أن ينظر أولاً في تمويض الحيطان، وتقريب الخشب الوافر الغليظ القوي للبيتة، وهي التي تحمل الأقفال وتلك البنيان. ويجب أن تكون جهة ألواح البنيان في عرضها شبرين ونصف لا أقل من ذلك، يحد ذلك القاصي والمحسب للصناع والبنائين. ولا يصنع حائط يحمل ثقلًا أقل من هذا. ويجب أن تكون الأجر وافرة، معدة لهذا المقدار من عرض الحائط». كما وصف ابن عبيدون القوالب التي تستخدم لعمل الأجر فقال: «... يجب أن يكون عند المحسب، أو معلق في الجامع قالب من غلط الأجر وسعة القرمدة وعرض الجائزة وغلظها، وغلظ الخشبة، وغلظ لوح الفرش، هذه القوالب مصنوعة من خشب صلب لا يستأس، معلقة في مسامير في أعلى حائط الجامع، يحافظ عليها كي يرجع إليها متى ما نقص منها أو زيد فيها. ويكون عند الصناع آخر لمصلهم، وهذا من أحسن شي، ينظر فيه وأوكده»<sup>٧١</sup>. أما السقطي (أندلسي تولى الحسبة في أواخر القرن الحادي عشر أو أوائل القرن الثاني عشر للميلاد) فيقول: «ويحظر على الجيارين أن يخلصوا الجير للكحل من الحجر، فإنهم يدلسون به ويقي على الأقرب كثير من الحجر لا فائدة فيه. وكذلك الجياصون يمنعون ألا يخلطوا فيه القطاطف ولا التراب فإنهم يدلسون بذلك، ولا يخرجوه من القرن نياً، ولا يتركوه حتى ينرط فيه الطبخ، حتى يصير رماداً لا منفعة فيه. وعلامة التي منه يعقد طين ما يعجن، والطيب المطبوخ يبقى ساعة ويحنيذ ينعد، ... ويأخذ الحدادين بأن لا يطرخوا المسامير البوالي ويبيعونها برسم الجدد، وأن يكون كل جنس من المسامير الجديد على وزن ما ينسب إليه، ... فإنهم يشنون بأن ينقصوا من أوزانها، ويوفون حقها من طبخ الحديد، ثلثا تنكسر عند الطي وتتورق عند التطريق، فينقص عددها عند الاستعمال ويخسر المشتري .... ويأمر النشار للخشب المستأجرين للنهار أن يحدوا مناشيرهم قبل وقت الشروع في العمل إما عند الصباح وإما عند القرواغ بالمشي سداً للذريعة في ذلك ...»<sup>٧٢</sup>. فهذه الأقوال للمحسبين أخي القارئ تشير إلى تدخل واضح في السيطرة على الصناع والبنائين لحماية المستهلك الذي قد يجهل مواصفات البناء. وبهذا يمكننا القول أنه إذا كان هناك تدخل في أمور البيئة التقليدية فهو لحماية السكان من شس البنائين ويأتي مواد البناء، أي في تقنية البناء. فقد تدخل المحسب في السيطرة على مكونات البناء كالأجر وقيلع الخشب والمسامير ونحوها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تدخل المحسب أيضاً في وسيلة أو تقنية تجميع هذه الأعيان الصغيرة لتكون أحياناً أكبر كالحواطط والدرج. إلا أن المحسب لم يتدخل في طريقة وضع هذه الأعيان في الموقع لتصير مبنى. فقد ترك هذا لرغبات الناس. أي أن المجتمع سيطر من خلال المحسب على نوع الخشب ومتانة المسامير التي يصنع بهما الدرج كمين واحدة وبأي شكل كان، فالدرج أنواع، منها ما هو دائري وما هو مستقيم، غير أن المجتمع لم يتدخل في وضع الدرج في مكان معين في المنزل أو حتى في تحديد نوع وشكل الدرج، هل هو درج دائري أو مستقيم؟ لقد تركت هذه القرارات للفرق المستوطنة ورغباتها. وبالطبع، فما استتجنأ هنا لا ينطبق على الدرج فقط، ولكن على جميع الأعيان البنائية الأخرى. فهذا المثل يوضح سياسة التدخل في تقنية البناء في البيئة التقليدية، وهذه السياسة البنائية مهمة لموضوع المسؤولية في البيئة المعاصرة، وسنعلق عليها في الفصل التاسع.

## الطريق غير النافذ

لعل الطريق غير النافذ من أهم معالم المدينة التقليدية. فقد اختصت في جميع المدن وذلك لأن السلطات لم تتدخل في شؤونها إذ أنها اعتبرت في الإطاعي المتحد، وهذا بالطبع نابع من الضربة التي أضطت السكان ملكية ذلك المكان، فهم المسجونون عليها. وقد كانت مكاناً محبباً للاشتغال نظراً لقلّة أو انعدام حركة السير بها إلا من الساكنين فيها. فالصورة ٧، ١٢١ من سيدي بوسعيد بتونس ترفينا طريقاً غير نافذ قد جلس الأطفال فيه على حبات مداخل منازلهم. والصورة ٧، ١٢٢ من توزر جنوبي غرب تونس ترفينا مدخلين يظهر بهما إما طريقين غير نافذين. فقد كانت بعض الطرق غير النافذة مغطاة بالساباطات في مهاب حيث يحتد الناس بجانبها بأنما مدخل لشرك إن كانت ذات أبواب في مداخلها (وسملي أمثلة على ذلك في الفصل التاسع)، والصورة ٧، ١٢٣ هي لطريق غير نافذ من الرياض. وبالنسبة لصور الصفحة المتألفة، فالصورة ٧، ١٢٤ ترفينا طريقاً غير نافذ وصيق جداً في أسبلة، وعلى النكس من ذلك، فالصورة ٧، ١٢٥ من الكاف بتونس ترفينا طريقاً غير نافذ واسع، غير كبر عرض الطريق هنا إلا أن الضربة اعتبرته طريقاً غير نافذ. وبذلك فهو ملك لمن يسكنون حوله وذلك لأن فمه يساوي عرض داخله. أما إذا كان فمه أكبر من داخله فلا يعد طريقاً نافذاً. والصورة الأخيرة (٧، ١٢٦) من الحبر بالسعودية منظر مأثوف في أكبر المناطق، فقد ترك السكان بالداخل هذا الحبر ليتسكن من الوصول للطريق العام من قطعة أرضه الداخلية، فهي قانوناً ملك له. وللملاحظة هو أن مثل هذه الأماكن أكثر نظافة من الطرق العامة رغم أن البلدات لا تقوم على نظافتها. فهي في الإطاعي المتحد متى ما كان الساكن في الداخل هو الملك لهذا الطريق.

لقد كثرت الطرق غير النافذة في المدن التقليدية (الشكل ٥، ٢ ص ١٦٢ و الشكل ٩، ١١ ص ٢٩٩، والصور ٧، ١٢١ إلى ٧، ١٢٦). وقد نشأ الطريق غير النافذ من إحدى الحركيتين التاليتين أو كلاهما معاً الحركية الأولى هي أنه ترك ابتداءً ليكون طريقاً غير نافذ. فقد تأتي جماعة من قبيلة معينة أو مذهب أو حرقة واحدة وترفع طريقاً بينهم من أرضهم عند بنائهم، أو عند إحيائهم لموات. والحركية الثانية هي ظهوره تدريجياً بتراكم قرارات عدة فرق سكنت أو أحييت أراض متجاورة في أوقات مختلفة. وبهذا النمو ظهرت الحاجة لتخصيص مكان لمرور الساكنين (الشكل ٥، ١١ ص ١٧٥). ولقد استخدم الفقهاء الوصف «غير نافذ» أو «ليس نافذاً» أو «المشترك» مع الأسماء «زقة وزاقتة وراقتة ودوب وزقاق وسكة وطريق» للتعبير عن الطريق غير النافذ. وعند حل النزاعات بين الفرق الساكنة لم يعتبر الفقهاء والقضاة حركية نشوء هذا المكان، بل تعاملوا مع الطريق النافذ من أي من الحركيتين كطريق ملوك لأصحابه أو للمارين فيه، باستثناء بعض فقهاء المذهب الحنفي الذين اعتبروا الطريق غير النافذ الذي ظهر تدريجياً كطريق نافذ وغير ملوك للمارين فيه، بل ملوك لمعوم المسلمين. ولأن جمهور الفقهاء متفقون في الرأي فهناك تواجد واضحة في الشريعة بشأن ملكية الطريق غير النافذ والسيطرة عليه. ومن جهة أخرى نجد أن وصف جمهور الفقهاء للطريق غير النافذ هو وصف عيني، أي أن أي طريق مسدود من جهة واحدة اعتبر طريقاً غير نافذاً وملوكاً لأصحابه، بغض النظر عن حركية نشوئه. وحتى الساحات والرحاب كالأحواض بالمدينة المنورة، شكل (٢٨٤ ص ٩، ٥) التي يكون داخلها أوسع من مدخلها، فتعتبر في الشريعة طريقاً مستديراً أو مربعاً غير نافذ، وبالتالي تسري عليها أحكام الطريق غير النافذ، أما إذا كان فم الطريق أكبر من داخله فيعتبر ساحة ويأخذ أحكام الطريق النافذ.<sup>٧٥</sup>





## ملكية الطريق غير النافذ

لقد اعتبر الطريق غير النافذ في الشريعة ملكاً لساكنيه. فقد استخدم الفقهاء عدة ألفاظ للتعبير عن ملكي الطريق كـ «أهل الطريق» أو «الشركاء»<sup>٧٦</sup>. وأهل الطريق أو الشركاء هم أولئك الذين لهم عقارات داخل الطريق ولهم حق المرور فيه. والقاعدة في سيطرة أهل الطريق عليه عموماً هي أنه لا يجوز لأي فرد أن يتصرف في الطريق غير النافذ دون موافقة الشركاء، كفتح حانوت أو إخراج جناح أو بناء سباط أو حفر بئر، أي أن السيطرة وضمت في أيدي الساكنين<sup>٧٧</sup>. يقول ابن قدامة في إخراج الجناح إلى الطريق غير النافذ، «وأما إن أذن أهل الدرب فيه جاز. لأن الحق لهم. فجاز بإذنهم كما لو كان المالك واحداً، وإن صالح أهل الدرب من ذلك على عوض معلوم جاز»<sup>٧٨</sup>. ويقول أبو يوسف، «وفي السكة الخاصة لا يعتبر الضرر ويعتبر إذن الشركاء»<sup>٧٩</sup>. ومن أوصاف مشابهة من المذاهب الأخرى واختلاف فقهاها يمكن الإستنتاج أن الطريق غير النافذ كان ملكاً لساكنيه، وأنهم هم الذين سيطروا عليه، لذلك لا يجوز فعل أي شيء به إلا بموافقة الشركاء<sup>٨٠</sup>. أي أن مبدأ الضرر لا يعتبر، ولكن يعتبر إذن الشركاء. أما الأعمال التي أخذ فيها الفقهاء بمبدأ الضرر، فهي تلك التي تؤثر في الطريق وليست بداخله، كفتح نافذة إلى طريق غير نافذ، لأن النافذة ليست بالطريق ولكنها تؤثر على أصحاب الطريق<sup>٨١</sup>.

وبالنسبة لاستخدام الطريق غير النافذ، فالواضح من الشريعة هو أن أحقية استخدام الفناء قد طبقت فيه. وقد كان للسكان استخدام الطريق غير النافذ بما جرت به العادة كوضع مواد البناء لفترة دون الإضرار بالمارة إن أراد أن يُطعن المالك داره، وكإسكاف الدواب على باب الدار ونحوه، لأن الطريق المشترك، كما قال الفقهاء، كالدار المشتركة، فكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لا أن يبنى فيها دون إذنهم. والظاهر هو أن لأهل الطريق حرية أكبر في استخدام الطريق غير النافذ مقارنة بالطريق النافذ (المصور ١٢٧، ٧، إلى ١٢٩، ٧، بالصفحة التالية). فمن الاختلافات التي ذكرها ابن عابدين بين استخدام الطريق النافذ وغير النافذ التي تشير إلى هذه الحرية أن قال، «ويضمن من صب الماء في الطريق ما طاب به، وكذا إن رشه بحيث يزلق أو توشأ به، وإن فعل شيئاً من ذلك في سكة غير نافذة وهو من أهلها أو قد فعل فيها أو وضع متاعه لا يضمن، وكذا إن رش ما لا يزلق عادة، أو رش بعض الطريق فتعمد المار المرور عليه لا يضمن الراس، ووضع الخشبة كالمرور في استيحاب الطريق وعدمه»<sup>٨٢</sup>.

## السيطرة على الطريق غير النافذ

لقد وضعت الشريعة ثلاث وسائل لسيطرة أهل الطريق غير النافذ عليه. الوسيلة الأولى هي أن سكوت أهل الطريق على فعل أحدهم يعتبر موافقة ضمنية منهم لذلك الفعل. ففي نازلة في طريق غير نافذ بها خمسة عشر داراً، فتح أحدهم باباً لا يقابل باب أحد من الجيران، ولم يكن أحد من الجيران غائب عن الحياة، وبعد ثمان سنين قام عليه أحد السكان فقتل فقيه مالكي من ذلك، فكانت إجابته هي أن «سكوتهم هذه المدة غير منكرين بوجوب سقوط قيامهم، ولو كان أقل من هذه المدة فالأمر كذلك»<sup>٨٣</sup>.



٧١٢٤



٧١٢٥



٧١٢٦

٧، ١٢٧



٧، ١٢٨



٧، ١٢٩



الصور ١٢٧، من فاس و ١٢٨، من أسبلة و ١٢٩، من الرياض أمثلة لاستخدام السكان للطريق غير النافذ.

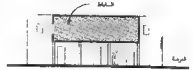
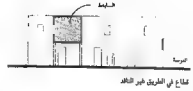
قبل شرح الوسيطتين الثانية والثالثة، لابد من توضيح الفرق بين ثلاثة أنواع من السيطرة، هي السيطرة الإجماعية، والسيطرة الجماعية، وسيطرة الأكثرية. فلم نستخدم في هذا الكتاب حتى الآن غير لفظ «السيطرة» بالنسبة لفريق مكون من أكثر من فرد واحد، وذلك لأننا اعتبرنا أي سيطرة في البيئة سيطرة جماعية أو سيطرة إجماعية (نسبة للإجماع وهو موافقة الجميع). وهذا الاعتبار هو المأخوذ به في الشريعة. ولكن إذا كان لأفراد الفريق المسيطر اهتمامات مختلفة كما هو الحال في الطريق غير النافذ، أو إذا تضرر بعض الأفراد ببعض الأفعال أكثر من غيرهم، فلا بد لنا من مصطلح أدق لتوضيح نوعية السيطرة. لنقول أن هناك فريق مسيطر مكون من عشرة أفراد، فإذا قام أحدهم بفعل وأنكره الآخرون، فنقول بأنه متى كان عدد المتضررين يفوق النصف (سبعة أفراد) وحكم بإيقاف الفعل، أو العكس، إذا وافق خمسة من الباقين بالإضافة إلى المفاعل وحكم باستمرار الفعل، فإن هذه سيطرة للأكثرية. وهذا هو حال معظم الأنظمة الديمقراطية. فإذا أراد أهل المدينة بناء مطار في موقع ما، وكان هناك اختلاف بين أفراد المجتمع، فسيتم فصل الخلاف بالتصويت والأخذ برأي الأكثرية. ولنفترض أن هذا النوع من السيطرة طبق في الطريق غير النافذ، فإذا أراد أحدهم بناء دكة ووافق على هذا الفعل ستة أفراد وعارضه أربعة منهم فإن الفعل سيستمر بناءً على سيطرة الأكثرية. ولكن الشريعة لم تتبع هذا النوع من السيطرة في أي من الأمور البيئية حسب علمي.

أما إذا احتج فرد واحد فقط على الفعل ووافق الباقيون عليه، وحكم بإيقاف الفعل لاعتراض ذلك الفرد نقول إن السيطرة سيطرة إجماعية، وذلك لأن أي فعل متصحب (كفرض شجرة) لابد وأن يوافق عليه جميع أفراد الفريق المسيطر دون استثناء. لتكوين السيطرة إجماعية. وهنا تظهر أهمية الوضع الراهن للبيئة. ففي الطريق غير النافذ، وقبل الحكم على تصرف السكان، ننظر لو وضع الطريق قبل غرس الشجرة كأساس بُني عليها السيطرة الإجماعية. فكل فعل أضيق إلى الطريق يثير مستخدماً، ولابد من الحصول على موافقة الجميع عليه. وهذا هو المقصود بالسيطرة الإجماعية. أما السيطرة الجماعية فهي إعطاء الفرد المتضرر وزناً أكبر في التصويت. فهناك أمثال يقوم بها البعض ولا تضر أو تمس الآخرين، لنقول إن هناك طريقاً غير نافذ وبه عدة منازل، وقام صاحب المنزل الذي في وسط الطريق ببناء دكة في فناءه، ولم يتردد عليه من هو في أسفل الطريق رغم أن الدكة قد تضيق عليه طريقه، بينما قام عليه صاحب الدار التي هي في أول الطريق (أي بالقرب من مدخل الطريق)، رغم أن الدكة لن تضره لأنها بعيدة عنه، ففي هذه الحالة نقول إن اعتراض المتضررين لابد وأن يكون ذي وزن أكبر من اعتراض أولئك غير المتضررين بنفس النظر عن عددهم. وهنا نستخدم المصطلح «سيطرة جماعية». فالسيطرة الجماعية هي السيطرة التي قد لا يؤخذ فيها باعتراض أحد أفراد الفريق المسيطر إذا لم يكن متضرراً. والشريعة أخذت بكل من السيطرة الجماعية والسيطرة الإجماعية في مسائل البيئة ولم تأخذ بسيطرة الأكثرية، فالسيطرة على الطريق النافذ كانت سيطرة إجماعية، أما السيطرة على علو الطريق النافذ فكانت سيطرة جماعية على رأي جمهور العلماء.

هناك تصرفات تؤثر في الطريق ذاته كبناء دكة عليه أو حفر بئر فيه ونحوه، وقد سماها بعض الفقهاء تصرف في باطن الطريق، وهناك تصرفات تؤثر على الطريق ولكنها ليست فيه

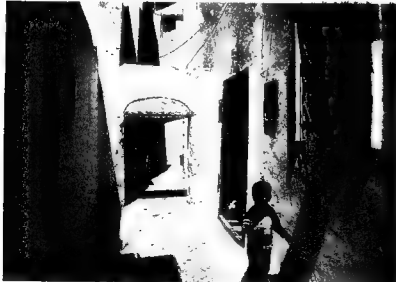
كفتح نافذة إليه، وقد سماها بعض الفقهاء تصرف في ظاهر الطريق. وقد لجأ المسلمون إلى السيطرة الإجماعية للحكم على التصرفات التي يبطن الطريق غير النافذ، وهذه هي الوسيلة الثانية في السيطرة على الطريق غير النافذ. فمثلاً، ورغم أن بناء بوابة على مدخل الطريق غير النافذ كان أمراً شائعاً في المدينة التقليدية (كما سنرى)، إلا أن ذلك لم يجر لسكان الطريق إلا بموافقة جميع السكان<sup>٨٤</sup>. ففي نازلة، كانت لرجل دور في زققة غير نافذة، وكان لرجل آخر دار واحدة، فجعل صاحب الدور باباً على فم الطريق، فرفع ذلك صاحب الدار الواحدة للقاضي، فأمر القاضي بهدم تلك البوابة لاعتراض مالك واحد (الصورة ١٤٠، ص ٨٥).

شكل ٧، ١٨



أما إذا كان التصرف في ظاهر الطريق كإخراج روشن فإن السيطرة كانت سيطرة جماعية عند أكثر الفقهاء، وسيطرة إجماعية عند البعض الآخر منهم بناءً على نوعية التصرف والسرور المحدث. وهذه هي الوسيلة الثالثة في السيطرة على الطريق غير النافذ. لنذكر نازلة واحدة: سئل فقيه عن رجل ملك جميع الدور في سكة غير نافذة باستثناء عرصة في آخر السكة، وكان له سباط في أول السكة. فأراد أن يهد هذا السباط إلى آخر السكة (الشكل ١٨، ص ١٨)، فصنع صاحب العرصة. فكانت الإجابة: «أنه إذا رفع (مالك الدور) القناطر التي يبنى عليها ما يريد رفعاً يبنياً، بحيث لا تصل إليه رؤوس المارين من الركبان تحتها، ولا يحدث بذلك ظلمة فيما تحت ذلك من الرايعة المذكورة، فإن له أن يحدث ذلك ويبنى عليه ما شاء، ليس لجاره أن يمنعه من ذلك، وإن لم يكن كذلك وكان بناؤه المذكور يحدث ضرراً على من يمر تحت من الركبان أو غيرهم، أو يحدث ظلمة تضرب بضوء الطريق التي تحت ذلك، فإنه يمنع من ذلك حق الجار المذكور إن لم يرض ذلك ونزاع فيه وقام بحقه فيه»<sup>٨٥</sup>. فهذا الرأي الذي أخذ بالسيطرة الجماعية بالرجوع لبدأ السرور للحكم على التصرفات بظاهر الطريق هو المشهور عند المالكية، كما يقول الونشريسي. وهناك آراء أخرى تقول بمنع السباط بغض النظر عن السرور، أي أنها تأخذ بالسيطرة الإجماعية. لذلك، وتوضيح مسألة السيطرة الإجماعية والسيطرة الجماعية في ظاهر الطريق غير النافذ سنأخذ فتح الباب إلى الطريق كمثال، لترى أخي القارئ سمو الشريعة ومقدرتها على التعامل مع أدق المسائل البيئية.

٧، ١٩



الصورة ١٤٠، ٧ من أسبلة بالمغرب ترميزاً طريقاً غير نافذ وقد قام بعض سكانه ببناء حائط في وسطه بحيث يصبح الجزء الداخل خائفاً بهم. وهناك علامة لوجود بوابة في ذلك الحائط. قد كثرت البوابات على رؤوس الطرق غير النافذة في المدينة التقليدية وذلك لأن الشريعة لم تمنع من وجودها إلا إذا كان هناك ضرر على أحد السكان كان يؤثر اعتباراً على فتح الباب على حائط الجدار للمعرض. وعندما تبنى البوابات فإن تلك المنطقة للدخلة تصبح جزءاً من الأماكن الخفية بالمدينة وهذا يقل نسبة الأماكن العامة في المدينة مما يساعد على الإقلال من تكلفة صيانة المدينة.

## الأبواب والسيطرة

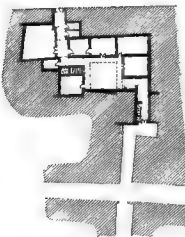
General Organization  
 Kite Palace  
 General Organization

الشكل  
 ٧، ١٩



قصر حي ٢ باب في الطريق غير مدور

الشكل  
 ٧، ٢٠



نظراً لطبيعة تركيب المدينة التقليدية من حيث شبكات الطرق فقد كانت المقاربات ذات المداخل إلى طريقتين نافذتين أو إلى طريق نافذ وأخر غير نافذ ذات قيمة شرائية مرتفعة أرفقها التمييز الذي أعطى السكان الحق في المرور من طريق لأخر إما قد يقسم مسافة السير عليهم. لذلك حاول السكان شراء أجواء من المقاربات للملاصقة لتقارهم ومن ثم فتح باب الطريق غير النافذ إن وجد. وللشكل ٧، ٢٠ هو مسكن أفتي لخلع بالهفوف بالسعودية له باب للطريق نافذ (في الجهة العليا من الرسم) وباب آخر للطريق غير نافذ (في الجهة السفلى من الرسم). فمن الواضح أن تلك هذه الدار قام بشراء أجزاء من دار جارة حتى يحصل على طريق قاطع غير النافذ (رفع ورسم شمالي التميم). وفي الشكل ٧، ١٤ أرى أن الدار رقم ٢٢ لها بابان إلى طريقتين غير نافذتين. فلم يكن لهذه الدار باب إلى الطريق غير النافذ رقم ٢ لأنها كانت ملكاً للجارين معاً (أي مالك الدار رقم ٢١ و ٢٢ ب في الدور العلوي). وعندما قامت البلدية بامتلاك ذلك المكان ودرج بوابة الطريق غير النافذ قام صاحب الدار رقم ٢٢ بفتح الباب. أي أن ذلك المكان تحول من الإجمالي المتد إلى نموذج إداري آخر.

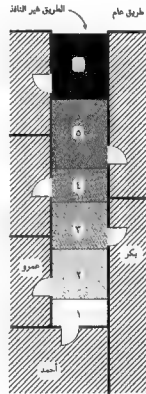
قلنا سابقاً إن الطريق غير النافذ هو ملك لأولئك الذين يحوزون به، ولهم دور عليه. ولكن قد توجد دار ملاصقة للطريق غير النافذ ولا يكون لها باب إلى الطريق بل حائط مصمت، فعملك هذه الدار بالتالي لا يعتبر فرداً في الفريق المالك للسيطر على الطريق لأنه لا باب له إلى الطريق (الشكل ٧، ١٩). لذلك، فإن فتح باب لمن لا باب له يحدد بمثابة دخول على ملك آخرين في حقهم. تماماً كبيت زيد الملاصق لبيت جماعة آخرين، فقام زيد بفتح باب من دارة لدار الجماعة، فهذا بالطبع يقل ترغبه تلك الجماعة. <sup>٨٧</sup> ولهذا كان فتح الباب للطريق غير النافذ حالة فقهية فريدة لأن باستطاعة مالك تلك الدار التي لا باب لها للطريق فتح باب إلى الطريق بدعوى أنه حر في التصرف في ملكه، وأنه لم يتعد على ملك أحد، ففتح الباب ليس كإخراج الروشن أو الساباط. <sup>٨٨</sup> ومن جهة ثانية، فإن التنازل تشير إلى أهمية فتح باب إلى طريق غير نافذ لمن لا باب له، وذلك لأن تلك الدار ستصبح داراً بلايين، وبهذا تزداد قيمتها لموقعها التمييز لأنها قد تعطي السكان طريقاً أصغر من مكان ما في المدينة إلى مكان آخر بالمرور خلال تلك الدار (الشكل ٧، ٢٠). ولهذا فإن الدور ذات البابين إلى جهتين مختلفتين من المدينة كانت ذات قيمة شرائية مرتفعة. <sup>٨٩</sup>

هناك ثلاث مسائل للباب في الطريق غير النافذ، الأولى هي محاولة فتح باب جديد إلى الطريق، والثانية هي محاولة تنكيب (تضييق موضع) باب قديم، والثالثة هي زيادة عدد المستخدمين أو المارين خلال نفس الباب. بالنسبة للمسألة الأولى، فإن معظم آراء الفقهاء من المذاهب الأربعة تؤيد السيطرة الإجماعية. فمن المذهب الحنفي يقول ابن عابدين بأن ليس للرجل المرور في طريق غير نافذ لا باب له فيه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فله فتح باب في الحائط لأن له رفع الحائط كله، وكذا له رفع بعضه (أي فتح الباب)، لذلك فالأصح في المذهب أنه يمنع من فتح الباب لاستعماله مراقبته ليلاً ونهاراً في الخروج. ولأنه قد يدهي بعد تركيب الباب وطول الزمان حقاً في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب. <sup>٩٠</sup> وفي المصنوع: «وإن كان باب الدار إلى الشارع وظهرها إلى الزقاق، ففتح باباً من الدار إلى الزقاق نظرت، فإن فتحه ليستطرق الزقاق لم يجوز لأنه يعمل نفسه حق الاستطراق في درب مملوك لأهله لا حق له في طريقه...» <sup>٩١</sup>

وبالنسبة للمسألة الثانية وهي تنكيب باب قديم وذلك بفتح باب آخر جديد وقفل القديم، فإن آراء المذهب المالكي اختلفت. فقد رأى معظم الفقهاء السيطرة الإجماعية، ومنهم من رأى السيطرة الجماعية. وللتفصيل أقول، إذا كان للباب المحدث مضراً بالجوار المقابل لفتح يمنع ولا خلاف في ذلك حتى إن أدن له الآخرين. وهذه سيطرة جماعية. أما إذا كان الباب غير مضر، فهناك ثلاثة احتمالات؛ الأول أنها برضى جميع أهل الطريق، وفي هذه الحالة يجوز له الفتح ومتى قام بذلك لا يحق للسكان الرجوع عن موافقتهم. والإحتمال الثاني هو برضى بعض السكان ورفض البعض الآخر. ويقول ابن الرامي في هذه الحالة أنه: «لا يخلو إما أن يكون الذين أدنوا له في آخر الزقاق ومجرهم على الباب المحدث، (فهناك) قولان: قال سمحون في كتابه أبته، ليس لأحد أن يفتح في زقاق غير نافذ باباً إلا برضى جميع أهل الزقاق (أي أن

السيطرة إجماعية)، ... القول الثاني: قال أبو عمر بن عبد البر في الكافي وابن عات في الطور: فإن كان الذين أذنوا له في آخر الزقاق ومروهم إلى منازلهم على الباب فإذنهم جائز، ولا يلتفت لمن أباه (وهذه سيطرة جماعية). فإن منعه جميع أهل الزقاق (وهو الاحتمال الثالث) فتعلاوة أقوال. الأول: أن ذلك له ما لم يقابل باب جاره ولا قُرب منه، قطع به مرفقاً عنه وهو قول ابن القاسم ... الثاني: قال سحنون قلت لابن القاسم: أرايت لو أن زقاقاً نافذاً أو غير نافذ، فيه ديار لقوم حتى فأراد بعضهم أن يفتح لداره باباً، ففتح ذلك في الزقاق، وأراد أن يحول باب داره إلى موضع من السكة، فمنعه أهل السكة لكون ذلك لهم. قال: ليس له أن يحدث بإزاء دار جاره أو قربه باباً إذا كانت السكة غير نافذة، لأن جاره يقول: قد كان هذا الموضع من السكة الذي هو حياً لي وقريدي أن تفتح باباً في مرفق أفتح فيه بابي فتؤذي فلا تتركك فتفتح حياء باب داري أو قريبي منه، فتحدث علي ما يضريني (وهذه سيطرة جماعية لأنها تعتمد على رأي الجار المتصور). القول الثالث أن ذلك ليس له. ومن النوادر لأبي عبد الله بن أبي زيد (ت ٢١٠)، قال أشهب: سألت مالكا في زقاق غير نافذ، فأردت أن أفتح عليهم باباً غير بابي، أو مرحاضاً غير مرحاضني، أو أقرب بابي إلى بابي، قال: ليس لك ذلك (وهذه سيطرة إجماعية)... وقال ابن زريق (ت ٢٨١): لا يجوز له فتحة إلا بإذن جميع أهل الزقاق ... ومن كتاب معين الحكام لابن عبد الرقيق قال: وليس لأحد في الطريق غير النافذ فتحٌ إلا عن رضى من أهل الزقاق، وهي كالفرصة المشتركة (سيطرة إجماعية) ... قال يوسف بن يحيى في الدور التي ليست بنافذة والروابع التي لا تنفذ: ذلك كله مشتركة منافع بين ساكنيه، ليس لهم أن يحدوثوا في ظاهر الزقاق ولا في باطنه حدثاً إلا بإجماعهم، من فتح باب أو إخراج مسكن أو حفرة يحفرها أو يوارئها. قال المؤلف (ابن الرامي): وهذا هو المشهور وبه القضاء وعليه العمل، وقد نزلت عندنا كثيراً، وما رأيت أحداً من القضاة حكم بغير هذا ...<sup>٩١</sup> أي أن السيطرة الإجماعية كانت هي الأعم.

والظاهر هو أن المذاهب الأخرى (بالإضافة للمالكية) كانت تأخذ بقاعدة ذكرها عن الدين بن عبد السلام وهي: أن «الأبواب المشرعة في الدروب المنسدة دالة على الإشتراك في الدروب إلى حد كل باب منها، فيكون الأول شريكاً من أول الدرب إلى بابي الأول، ويكون الثاني شريكاً من أول الدرب إلى بابي الثاني». وكذلك الثالث أو الرابع إلى أن يصير الذي في صدر الدرب شريكاً من أول الدرب إلى آخر الأبواب، ويختص بما وراء آخر الأبواب إلى صدر الدرب على المذهب (الشكل ٢١، ٧)»<sup>٩٢</sup>. لاحظ أنني القارئ قول ابن قدامة من المذهب الحنبلي في هذه المسألة: «إذا كان لرجلين بابان في زقاق غير نافذ، أحدهما قريب من الزقاق، والآخر في داخله، فلتقريب من الباب نقل بابيه إلى ما يلي باب الزقاق. لأن لا الإستطراق إلى بابيه التقدم. فقد نقص من استطراده. ومتى أراد رد بابيه إلى موضعه الأول كان له، لأن حقه لم يسقط. وإن أراد نقل بابيه تلقاه صدر الزقاق لم يكن له ذلك. نص عليه أحمد. لأنه يقدم بابيه إلى موضع لا استطراد فيه ...»<sup>٩٣</sup>. فإذا فكرنا في المسألة قليلاً لنجد أن مبدأ الإستطراق هذا مبني على السيطرة الإجماعية لمن هم خلف الباب المحدث نحو صدر الطريق (أي نحو الداخل). وأنه مبني على السيطرة الجماعية لكل سكان الطريق. فيقول ابن عابدين (من المذهب الحنفي) مثلاً: «... لو أراد فتح باب أسفل من بابيه والسكة غير نافذة منع منه



الشكل  
٧، ٢١

الشكل العلوي مسطأ أفقي لطريق غير نافذ محيّد به ستة منازل وتفتح إليه. وتكون السيطرة الجماعية في هذا الطريق بأن يسيطر أحمد على المكان رقم ١. ويسيطر كل من أحمد وعمر وما على المكان رقم ٢. بينما يسيطر كل من أحمد وعمر ويكر مما كفرين واحد على المكان رقم ٣. وهكذا بالنسبة لباني الأماني. وهذا يكون المكان رقم ٦ تحت سيطرة جميع السكان لأنهم يرون به جميعاً.

٥٠٠. وفي المجموع (من المذهب الشافعي)؛ «إذا كان لغاره باب في وسط درب لا ينفذ، فأراد أن ينتقل الباب فنظرت، فإن أراد نقله إلى أول الدرب جاز له لأنه يترك بعض حقه من الإستطراق، وإن أراد أن ينتقله إلى آخر الدرب فيه وجهان، ٥٠٠...»<sup>٩٦</sup>

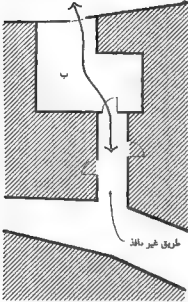
وبالنسبة للمسألة الثالثة وهي زيادة عدد المستخدمين أو المارين خلال نفس الباب، فإن المذاهب الأربعة لها آراء متشابهة. فإذا كانت لرجل دار في رزاق غير نافذ، وظهرها لطريق نافذ (الدار ب في الشكل ٢٢، ٧)، فأراد أن يفتح باباً في ظهر بيته إلى الطريق النافذ، بحيث يجعل للمارة من الطريق النافذ الإستطراق إلى الرزاق غير النافذ لم يجر له ذلك، ولأن الدرب (كما جاء في المجموع) مملوك لأهله لا يمر أحد أجني من رزاقهم، فإذا استأذن أصحاب الرزاق وقال لهم أفتحوه ولا أجعله طريقاً، بل أجعل باباً ذا أقفال وترايس لا يمر فيه إلا أهل بيتي وضيفائي فيه وجهان ٥٠٠...»<sup>٩٧</sup> ومن الآراء المختلفة يستنتج الباحث أنه إذا كان هدف مالك الدار ذات البابين تمكين الناس من المرور من الطريق النافذ خلال الرزاق غير النافذ إلى طريق آخر فإنه ينع، وذلك لأنه أعطى حق الاستطراق لمن لا حق لهم، أي أنه زاد عدد المارة المستخدمين للطريق غير النافذ. «وأما إذا حاول رجل ملك دارين متلاصقتين، وكل دار منهما تفتح إلى درب غير نافذ (الشكل ٢٢، ٧) ووقع الخاجر بينهما وجعلهما داراً واحدة جاز له أن يستطرق بكلا الدريين، أما إن فتح من كل واحدة منهما باباً إلى الأخرى، أو بنى ممرًا بينهما ليتمكن من الاستطراق من كل واحدة منهما إلى كلا الدريين غير النافذين لم يجر له ذلك، لأن ذلك ركا أدى إلى إيجاب الضعفة في قول من يشيئها بالطريق، ولأن ذلك يثبت الإستطراق في الدرب الذي لا ينفذ من دار لم يكن لها فيه طريق»<sup>٩٨</sup>

وجميع الآراء السابقة بشأن الباب تشير إلى أن الشريعة اهتمت الطريق غير النافذ مكاناً واحداً له أهله (أهل الدرب) الذين يملكونه ويسيطرون عليه كفريق واحد. إلا أن هذا الفريق برض كبره في الحجم (لأنه مكون من أرباب عدة مساكن) لم تحله الشريعة الحق في الهيمنة والتسلط على الفرق الأخرى الأصغر المجاورة. لنذكر نازلة توضح هذا: فقد اجتمع أهل طريق غير نافذ لعمل بوابة في فم طريقهم، وأجمعوا رأيهم على أن يعملوه في موضع يلاصق حائطاً لرجل، والظاهر هو أن هذا الرجل لم يكن له حق الاستطراق في الطريق، بل كان له حائط مصمت فيه. يقول ابن الرامي: «فشكى صاحب الحائط ضرر الهوى (ركا يعني الاعتزاز) الذي هو بسبب الفتح واللقق، فأمرني القاضي برؤيته، فبقي واحد منا يفتح الباب ويغلقه، والآخر ينظر هل يهتز الحائط بسبب الفتح والفتح أم لا، وكان الحائط يهتز بذلك، فأخبرنا بذلك القاضي أبا اسحق بن هيد الرقي، فأمرنا بقطع الدرب (البوابة) وزواله وهدمه»<sup>٩٩</sup> في هذه النازلة أخذ بيد الضرر في الحكم لأن الملاحة كانت بين فرقتين مختلفتين متجاورين، وكل ما في الأمر هو أن أحدهما أكبر من الآخر في الحجم، لذلك فقد أزيلت الشريعة الهيمنة المتوقفة بينهما بحكم اتصال أعيانها. وهذه من أسس التواجد المستقل.

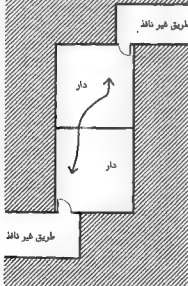
ولتليخيص الطريق غير النافذ أقول: «بعض النظر عن حركية نشوء الطريق غير النافذ، فقد اهتمت الشريعة ملكاً لمن لهم المرور فيه كفريق واحد ويسيطرون على ذلك المكان ويستخدمونه، أي أن الطريق غير النافذ في الإذعاني المتحد. ولقد لجأت الشريعة إلى إذن

الشكل  
٧، ٢٢

طريق نافذ



الشكل  
٧، ٢٢

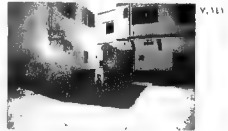


هذان أمثلة للشكل العلوي لمقار ذي بابين إلى طريقتين غير نافذتين في موضع آخر من الكتاب. أنظر إلى الدار رقم ٩ في الشكل ١٦، ٨ - ٣٢٢.

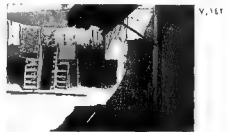
الشركاء ، أي اتفاقهم للحكم على كل فعل قام به أحدهم في باطن الطريق، ولم تأخذ الشريعة ييداً الضور لاشتراكهم في ملكية ذلك المكان ومنافعه. لذلك، فقد كانت هناك عدة وسائل للسيطرة المشتركة على الطريق، منها أنه إذا لم يمترض الشركاء لفعل أحدهم فقد اعتبرت الشريعة هذا الصمت بمثابة موافقة ضمنية منهم لذلك الفعل، ومنها أن السيطرة الإجماعية هي الوسيلة لحل الخلاف بين الشركاء في كل فعل يباطن الطريق، وأن السيطرة الجماعية هي الوسيلة لحل الخلاف في كل فعل يظاهر الطريق كفتح الباب. وجميع وسائل السيطرة هذه انبثقت من اتفاق أفراد الفريق المسيطر وليس من أي تدخل خارجي إلا في حالات النزاع حيث استخدمت أحد الوسائل الثلاث في استنباط الحكم. ولهذا تنوع أن تكون المناقشات والمحاور وبالتالي الإتفاق بين الشركاء في الطريق هي الحركة التي صاغت الطريق غير النافذ .

وقد كثرت الطرق غير النافذة في المدن التقليدية. وفي كرتها فائدة. فكما هو معلوم فإن العلاقات الاجتماعية بين سكان الطريق غير النافذ أفضل من غيرها مقارنة بالأماكن الأخرى لأسباب كثيرة منها اشتراكهم في نطاقاتها (الصور ٧، ١٤١ إلى ٧، ١٤٤). فقد كانت صيانة تلك المناطق ونظافتها من مسؤوليات السكان لأنهم هم الملاك لتلك الأمكنة. وبهذا تقل مساحة المناطق العامة التي كان على المسلمين صيانتها. فأنت أخي القارئ مسؤول عن نظافة وصيانة منزلك، فلا تقوم الدولة بذلك لك. وإذا كان هناك مر خارج مسكنك، كدرج العمارة ومساعدتها، فإن نظافة وصيانة تلك المنطقة هي من مسؤوليات صاحب العمارة أو جميع السكان، وأنت منهم. لذلك لمن يُلقى السكان بالفضائل لأنهم هم الذين سيقومون بإزالتها إن عاجلاً أو آجلاً. وإذا طبقت نفس الفكرة على الطريق غير النافذ فسُخف أعباء تنظيف المدينة. وهذا ما حصل في المدينة التقليدية. فقد كثرت بها الأبنية والطرق التي اعتبرت ملكاً لسكانها. وبذلك قصبت مساحة المناطق العامة في المدينة، وهكذا قلت مصاريف صيانة المدينة (الشكل ٢، ٤ و ٢، ٥ ص ٧٥). وستتوسع في هذا الموضوع في الفصل التاسع بآذنه تعالى.

نرى في الصورة ٧، ١٤١ من تسمية بالمغرب، مدخلا يؤدي إلى طريق غير نافذة قصير كما هو واضح من الصورين ٧، ١٤٢ و ٧، ١٤٣. فمن الملاحظ في الصورة الأولى وجود الاتصالات عند المدخل مقابلة بالصورتين الأخرتين للتي تظهران المكان من الداخل وكأنه فناء داخل المزل من عدة نوافذ مع أنه منطقة مشتركة بين سكان عدة مباني. وعندما سألت من ملكية ذلك المكان قيل لي إنه ملك السكان حوله. وقد لا يكون هذا صحيحاً لأن معظم السلطات في أيامنا هذه لا تترك مثل هذه الأماكن في أيدي السكان بل تقوم بوضع يدنا عليها كما سنرى. ولكن إصرار السكان بأن هذا المكان لهم ومورهم بذلك جعلهم يهتمون به ويقيمون على نظافته والاستفادة منه، فهو مكان يلعب به الأطفال وتتقابل فيه النساء، ويشتتن فيه العسل وما إلى ذلك من نشاطات. وقد كانت جدى ربات البيوت تقوم بتنظيف دارها في ذلك اليوم فأخرجت بعض أمتعتها إلى ذلك المكان وكلته فرقة لها وليس طويقاً (لاحظ وجود بعض الأواني في الصورة ٧، ١٤٢). حل لاحظت الفرق أحي الشوارع بين المباني. المخرج الذي وضع في الإنصافي المحدث وهذا الطريق غير النافذ الذي وضع في الإنصافي المحدث؟ والصورة الأخيرة (٧، ١٤٤) هي أيضاً من أصل ومن موقع آخر. لاحظ نظافة الطريق غير النافذ والاتصاف به.



٧، ١٤١



٧، ١٤٢



٧، ١٤٤



٧، ١٤٣

## الحِمَى

هناك مكان رابع لم يكن ذا تأثير كبير في تركيب البيئة داخل أسوار المدن، ولكنه أثر في تركيب البيئة التقليدية عموماً، ووضعت الشريعة أيضاً في الإذعاني المتحد، وهو الحمى. فهناك أحيان وأماكن تتعلق بها مصلحة المسلمين كالأنهار والأراضي المشتركة حول القرى ليستعملها أهلها للرعي والحصاد، فوقع هذه الأماكن تحت ملك فرد قد يطل الإحتجاج بها، لذلك كانت حمى، أي يمنع الناس من إحيائها وامتلاكها فرادى، فهي لمعوم المسلمين. فالحمى هو المكان الحمى، وهو خلاف المباح<sup>١٠٤</sup>. فقد قال صلوات الله وسلامه عليه: «المسلمون شركاء في ثلاث، في الكلا والماء والنار»<sup>١٠٥</sup>. وقد قاس النخعي، على الكلا والماء والنار وأضافوا إلى الحمى مصادر الأعيان الأخرى الأساسية للحياة كالمحاجر لحجر البناء. فيقول ابن قدامة: «... أن المعادن الظاهرة وهي التي يوصل إلى ما فيها من غير مؤنة يتنابها الناس ويتفقون بها كالملح والماء والكبريت والقطر (الزفت) والمومياء (مادة تستخرج من الأرض وتستخدم دواء) والنفط والكحل والبرام (نوع رخو من الحجر) والياقوت ومقاطع العنبر وأشياء ذلك لا تلك بالإحيا، ولا يجوز إقطاعها لأحد من الناس ولا احتجازها دون المسلمين لأن فيه ضرراً بالمسلمين وتضييقاً عليهم، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع أبيض من حمال معدن الملح، فلما قيل له إنه بمنزلة الماء المد (الجاري) رده...»<sup>١٠٦</sup>. فالشريعة هنا بمنها إقطاع أو إحياء تلك المناطق التي يلجأ إليها الناس لأخذ المواد الخام فتحت المجال لمن أراد البناء أن يعمل ويحصل على مواد بنائه دون شرائها إن أراد ذلك. فإذا حدث هذا فإن أسوار تلك المواد لا بد وأن تتدنى. فهذا حافظ إضافي إلى الحوافز التي نمدتها عنها في الإحيا. في الفصل الثاني.

أما الفائدة الأهم، فهي تخصيص الحمى لجماعة معينة مستحقة له، ومن ثم وضعه في الإذعاني المتحد. فقد قال صلوات الله وسلامه عليه: «لا حمى إلا لله ولرسوله»<sup>١٠٧</sup>. ويقول الشوكاني في هذا: «قال الشافعي يحتمل معنى الحديث شيئين: أحدهما ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه النبي صلى الله عليه وسلم، والآخر معناه إلا على مثل ما حماه عليه النبي صلى الله عليه وسلم. فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمي، وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الخليفة خاصة...»<sup>١٠٨</sup>. وقد قال أكثر الفقهاء، بالقول الثاني وذلك لأن الرسول صلى الله عليه وسلم حمى جبالاً بالتتابع لحيل المسلمين من الأنصار والمهاجرين، ولأن أبا بكر حمى بالريذة (إسم منطقة)، ولأن عمر بن الخطاب حمى من السرف (إسم منطقة). فمعنى الحديث بذلك لا حمى إلا على مثل ما حماه الله ورسوله للمنفعة والمساكين ولصالح كافة المسلمين. وقد استخدم صلوات الله وسلامه عليه هذا اللفظ بالنهاي وذلك لأن العزيز منهم في الجاهلية كرئيس القبيلة، كان ينفرد بالحمى لنفسه بأن يحدد أرضاً لا ترضى فيها إلا ماشيته هو. فنهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك<sup>١٠٩</sup>.

ومن هذا يتضح أن الحمى كان في عهده صلوات الله وسلامه عليه لمعوم المسلمين. ولكن الذي حدث هو أن الحمى بدأ يأخذ نوعاً من التخصيص لجماعة من المسلمين. ولا أدري كيف حدث هذا شرعاً. فيقول أبو يعلى الختلي في مراتب تخصيص الحمى: «إن كان الحمى لكافة الناس تساوى فيه جميعهم من غني وقصير، ومسلم وذمي، في رعي كلته لحيله وماشيته.



وإن خص به المسلمون اشترك فيه أغنيائهم وقراءهم، ومُنع منه أهل الذمة، وإن خص به فقراء المسلمين منع منه الأغنياء وأهل الذمة. ولا يجوز أن يخص به الأغنياء دون الفقراء، ولا أهل الذمة دون المسلمين. وإن خص به نعم الصدقة أو خيل المجاهدين، لم يشركهم فيه غيرهم. ثم يكون الحمى جارياً على ما استقر عليه من عموم وخصوص...»<sup>١٠٧</sup> ويتضح هذا التخصيص أكثر من قول أبي يوسف: «ولو أن أهل قرية لهم مروج يروون فيها ويحطبون منها قد عرف أنها لهم، فهي لهم على حالها يتبايعونها ويتوارثونها ويحدثون فيها ما يحدث الرجل في ملكه، وليس لهم أن ينعوا الكلاً ولا الماء، ولأصحاب المواشي أن يرعوا في تلك المروج ويستقوا من تلك المياه...». ويقول أبو يوسف أيضاً مؤكداً سيطرة مستخدمي الحمى على حماهم: «... والكلاً لا يباع ولا يدفع معاملة. ولو لم يكن لأهل هذه القرية الذين تكون لهم هذه المروج وفي ملكهم موضع مسرح ومرعى لدوابهم ومواشيهم غير هذه المروج، كما لأهل كل قرية من قرى السهل والجبل، لأن لكل قرية من قرى السهل والجبل موضع مسرح ومرعى ومخبط في أيديهم وينسب إليهم وترعى فيه مواشيهم ودوابهم ويحطبون منه، وكانوا متى أذنوا للناس في رعي تلك المروج والاحتطاب منها وأضر ذلك بهم ومواشيهم ودوابهم كان لهم أن ينعوا كل من أراد أن يرعى فيها أو يحتطب منها، وإن كان لهم مرعى وموضع احتطاب حولهم ليس له مالك فإنه لا ينعى لهم ولا يحل لهم أن ينعوا الاحتطاب والرعي من الناس»<sup>١٠٨</sup>.

وفي قول أبي يوسف السابق إشارة إلى أن الحمى المخصصة لأهل قرية ما هو أمر شائع في البيئة التقليدية، فكل قرية كانت لها أرض محمية مخصصة لأهلها لاحتطابهم ولرعي مواشيهم ونحوه. ومن قول أبي يوسف يتضح أيضاً أن الفريق المسيطر على الحمى هم المستخدمون للمالكون وذلك لأن لهم الحق في منع من قد يضر بهم. أي أن الحمى في الإذعاني المتحد. فهناك نوازل تشير إلى أن الحمى تُسم فيما بعد بين أهل القرية، إشارة إلى أنه ملك لهم. فقد سئل ابن رشد «عن أهل قرى أسلموا عليها وتعاورتها وراثة بينهم من بعدهم مع مرور الأعوام، وكانت لهم بين تلك القرى مساح لا فضل لأحد منهم على سائر أرباب تلك القرى فيها. ثم إن من توارث تلك الأرضين من بينهم اتفق ملوهم، واجتمع رأيهم، على قسمة تلك المساح بينهم، فاقسموها عن رضى من جميعهم بحسب حصصهم، وحضر تلك القسمة بينهم القاضي ببلدهم وأقضاها وصار حظ كل واحد منهم من أرباب تلك القرى معيناً معلوماً... فأجاب (ابن رشد): إن كانت تلك المساح التي اقتسموها في داخل قراهم غير خارجة ينفردون بالسرح فيها ولا يصل أحد من غيرهم إلى السرح فيها إلا بالدخول إليها من قراهم، فالقسمة فيما بينهم جائزة نافذة على ما تقرروا عليه من أنها ملك لهم، ليس لأحد منهم حجة في نقضها لرضاء بها، وبالله التوفيق»<sup>١٠٩</sup>. هل رأيت أخي القارئ كيف أن الشريعة دفت جميع أماكن البيئة إلى الإذعاني المتحد.

وأخيراً، لتخصيص هذا الفصل أقول إن دفع الشريعة للأماكن العامة (الفناء، والطريق العام والطريق غير النافذ والحمى) المحيطة بالقطارات الخاصة إلى الإذعاني المتحد أدى إلى ظهور وسائل مكنت المسلمين من السيطرة على هذه الأماكن، وهذا أدى إلى بيئة ازدهار فيها عدد المالكين للسيطرين. وإذا جاز التعميم يمكننا القول بأن عدد المالكين المسيطرين في الأماكن العامة يساوي عدد المستخدمين لتلك الأماكن، وهذه هي أهم أسس التواجد المستقل.



## حجم الفريق وحجم العين

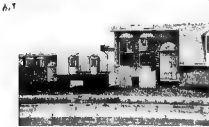
قد يظهر هذا الفصل غير مهم لأنه يركز على تفاصيل دقيقة لا تبدو مؤثرة لتكوين البيئة، إلا أن مجموع هذه التفاصيل ذات أثر قوي على حال أعيان البيئة؛ لذلك فهذا الفصل من أهم الفصول، وسيريك أخي القارئ كيف أن الشريعة وضعت مبادئ أدت إلى حرية الفرق وفي الوقت ذاته ألغت البيعة وجعلتها قابلة للصياغة التي تلائم الأجيال المتعاقبة. فلكي تبقي المقارنات في الإذهاني المتحد عبر مئات السنين ولكل الأجيال لابد للبيئة من أن تكون على قدر من اللينة لتلائم تغير وتعاقب الأيدي التي تملك المقارنات عبر الأجيال المتتالية. فالبيئة وأعيانها تعيش مئات بل آلاف السنين. فكيف تم نقل هذه الأعيان والأماكن من أيدي مالكة إلى أخرى عبر هذه السنين والمحافظة عليها في الإذهاني المتحد؟ هذا هو موضوع هذا الفصل. وسأفصّل بدلاً من توضيح الفكرة؛ إذا كانت لديك جوهرية ثمينة وأردت أن تنقلها من مكان لآخر وعلمت أن عدة أفراد سيتناولونها حتى تصل إلى ذلك المكان، فما هي المبادئ التي ستضعها لترشد أولئك الذين سيحصلونها حتى لا تُخدش جوهرتك أيّ خدش يقلل من قيمتها؟ فأعيان وأماكن البيئة هي الجوهرية، والأيدي الناقلة هي الفرق المالكة المسيطرة، ومبادئ الشريعة هي المبادئ التي حاولت المحافظة على الجوهرية. فهذا الفصل قد يبدو مملاً للوهلة الأولى لكثرة تفاصيله، ولكن إذا ما تأملت فيه أخي القارئ فسترى عظم الشريعة ومدى نجاحها في المحافظة على الأعيان في الإذهاني المتحد عند انتقالها عبر آلاف السنين بين أيدي الفرق مع إيجاد مناخ لبعض حقوق وحرمانات الفرق. فبالها من شريعة متكاملة !

إن علاقة حجم الفريق بحجم العين أو المكان مسألة مهمة للمسؤولية. ففي الفريق الكبير قد تتبخر المسؤولية بين أفراد الفريق مما يؤثر على حالة العين، أو قد يتفقون فيما بينهم لصالح العين، وكما قلنا في الفصل الرابع إن تغير شخصية الفريق تأتي من سببين، الأول هو مدى اعتماد الفريق وقربه من العين كالدرب المشترك بين عدة منازل والذي يملكه السكان من حوله فيبعد فريقه ويصبح خارجياً عندما تصدر الدولة قانوناً تمتلك بمقتضاه الدرب. وكما رأينا في سواد العواقي فإن الفريق المالك بدلاً من أن يكون الأفراد الثمانين أصبح بيت مال المسلمين، وبذلك ابتعد الفريق المالك وأصبح خارجياً. وينطبق هذا المثل على السيطرة أيضاً، فكما رأينا في الأرض الزراعية في مصر فقد أصبحت الدولة هي الفريق المسيطر، وبهذا بُدّل الفريق المسيطر وأصبح خارجياً مما أثر عليها سلباً. كما قلنا إن السبب الثاني لتغير شخصية الفريق هو تغير حجمه، فالمختزل قد يربيه عدة أبناء ويصبحون شركاء فيه كقرقر واحد، وبهذا يزيد عدد أفراد الفريق المالك وتتبخر المسؤولية بينهم. أو قد يحدث العكس، فقد يقوم شخص

بشراء عقار تملكه شركة تتركز المسؤولية فيه. وكنا قد استخدمنا عبارتي « فريق صغير » و « فريق كبير » لتمييز من حجم الفريق، وعبارتي « تبعير » المسؤولية عند زيادة عدد أفراد الفريق، و « تركيز » المسؤولية عند نقصان عدد أفراد الفريق.<sup>١</sup> وكنا إن هناك علاقة قوية بين حجم الفريق المالك أو المسيطر وبعدة من العين أو المكان، فكلما كبر حجم الفريق المالك أو المسيطر كلما يحد ذلك الفريق عن العين، كالمزول الصغير الذي تملكه الشركة والتي إن تتمكن من السكن فيه بجميع أفرادها. كما قلنا بأن هناك علاقة تناسبية أخرى بين حجم العين من جهة، وحجم وبعد الفريق من جهة أخرى. فعادة ما يكون مالك العقار الكبير فريق كبير ويعيد كالحققة العامة التي تملكها الدولة، ومن البديهي وجود شواهد لهذه القاعدة، فقد تلك الخلل قصراً كبيراً، أو على العكس، فقد يشترك عدة أفراد في ملكية منزل صغير وسيطرون عليه.

كما قلنا أيضاً أن المقصود بالمبادأة هي المخابرة في إلى التحرك والتصرف في كل ما هو مطلوب لمصلحة العين أو المكان والاهتمام به، وأن مبادرات الفريق وبالتالي حالات الأعيان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستيطان الفريق، فالفريق المستوطنة هي التي تبادر لإتخاذ القرارات لصالح أعيانها، ولا تنتظر أمر أحد أو استئذان أحد لفعل ذلك. أما الفرق البعيدة فقد لا تعرف صالح العين، ومتى صرته فقد لا تتحرك، ومتى تحركت فقد لا تتصرف بحرص. وعرفنا الفريق المستوطن بأنه أكبر عدد ممكن من الأفراد الساكنين أو المستخدمين مجتمعين كفريق واحد إذا كان الأمر يهمهم. ولهذا فإن الفريق الصغير قد لا يجتهد لمصلحة العين، وبالمثل، والفريق الكبير لا يستخدم العقار، وبالتالي هو بعيد عنه وقليل المبادرة لتبعير المسؤولية بين أفرادها الكثيرين، فهو أيضاً سلبى المبادرة. وكما رأينا في الفصل السابق فإن الشريعة وضعت الأماكن العامة في الإذعاني المتعدد التمييز باستيطان فرقته. فالفريق المالك المسيطر هو المستخدم المتواجد بالمكان، وباختصار، كلما صغرت العين أو صغر المكان الذي يسيطر عليه المالك الساكن دون تدخل خارجي كلما كان التواجد مستقلاً. إلا أن هناك حدوداً لهذه القاعدة، فإذا صغر العقار أكثر مما يجب فقد يفقد الفريق المالك الاهتمام بالعقار الذي يملكه أو قد لا يكون العقار منتجاً أو ذا عطاء كالأراضي الزراعية إذا ظلت مساحتها عن قدر معين. فكيف إذا يكون اللاتبان بين حجم الفريق وحجم العين؟ سيجال هذا الفصل الإجابة على هذا السؤال.

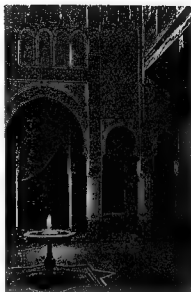
من الملاحظ عموماً بأن حجم الفريق ليس له حدود، فقد يكون فرداً واحداً أو عدداً كبيراً من الأفراد كجماعة المسلمين أو الدولة، أما حجم العين فلها حدود معينة من حيث الانقسام في الشريعة. فهناك ثلاثة أنواع من الأعيان أو الأماكن في البيعة التقليدية لابد من توضيحها أولاً، أعيان أو عقارات تقبل القسمة كالمزول، وأعيان تقبل القسمة ولكن إن قسمت فهناك ضرر على أصحابها كالحراش، وأعيان لا تقبل القسمة كالرحى. ويقول أحمد إبراهيم مفسراً: « ولابد ما لا يحتمل القسمة ما لا يصير منتفعاً بأجزائه بعد القسمة أصلاً، أو ينتفع بها انتفاعاً آخر غير الانتفاع الذي كان لها من قبل، ولابد ما يقلل القسمة ما يبقى منتفعاً بكل جزء من أجزائه بعد القسمة والإيراز الانتفاع الأول ».<sup>٢</sup> ولأن لنسر سرعة على الحركات التي أثرت على حجم كل من العقار والفريق في البيعة التقليدية، وهي الصدقة والهبة والقرض والشفعة وصفقات البيع والشراء، ثم نرى تأثيرها على البيعة التقليدية من خلال مبادئ التقييم.



هكذا في الفصل الرابع من تأثير مبادرة الفريق على الأعيان، وكيف أن بُعد الفريق وزيادة حجمه تؤثر على حالات الأعيان. وهذا الفصل سيركز على الحركات التي أثرت على حجم الفريق وبعدة مقارنة بحجم العقار. وتربنا الصور ألفة لبعض المقارنات التي سأحاولها إن كبر حجم الفريق المالك المسيطر أو ليمده. فالصورة ٨،١ من الجانب الأيسر هي نازلة، وقد رأينا في الفصل السابق كيف أن الفريق غير النافذ كان مكاناً يمكن انضمام السكان به من حوله. وهذا نرى طريقاً لا يستخدمه ساكنو الجرحى ليعلم من الخرج ما أدى إلى تحول إلى موضع لنفايت السكان من حوله. والصورتان ٨،٢ من جهة ٨،٣ من الجرحى بالسودية أبقت لجان فقد ملاحها الانضمام بها ليعلم منها ما أدى إلى تدها حوالها. أما لقصة ٨،٤ بالصيغة المقابلة فهي منظر لسانة منزل لأحد الأقران، يكتسب بالمغرب. لإجابه انتفاع من حيث الانضمام بالأعيان. وهذا ملاحظة؛ يجب أن لا نسي، الفهم بأن الجرحى والقرض هما المعاملان المتسببان في حالات الأعيان برغم لهما بؤران عليها كما وضعنا في الفصل الرابع في الحديث من الشكل ٤،٥ ص ١٥٢

## الصدقة

الصدقة هي تملك العين مجاناً في الحال تملكاً يرد به الثواب ووجه الله سبحانه وتعالى، وتمم بالتبض ولا يجوز الرجوع فيها بحال بعد أن يقبضها المتصدق عليه. وقد حث الإسلام المسلمين على الصدقة. وهذا أمر معروف وثابت في القرآن والسنة. فكثيرة هي الآيات التي حثت المسلمين للتصدق على الفقراء والمحتاجين والأقارب وغيرهم كقوله تعالى: «إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهُا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ...» البقرة: ٢٧١. وكانت العقارات من ضمن ما تصدق به المسلمون على بعضهم البعض. ومتى تصدق المسلم بداره للأخر فإن الدار تبقى في نفس النموذج الإذعاني (المتحد) ولكن يفريق آخر. إلا أن البعض من الناس تصدقوا بأجزاء من عقاراتهم أو أعيانهم بطريقة أدت إلى زيادة عدد أفراد الفريق المالك للمقار. فقد سئل فقيه مثلاً عن نازلة تصدق فيها رجل بداره على أولاده الثلاثة بالسوية بينهم، وحاز كل منهم نصيبه، ثم بعد ذلك تصدق عليهم بعلو تلك الدار واستثنى نفسه بيتاً (غرفة باللهجة الدارجة) من الدار ورضوا بذلك كله وحازوه، ثم تصدق على بعض أولاده ثانياً بنصيبه من الدار، ثم باعه عنهم لدين كان عليه لأجنبي، ثم قام بعض الأولاد المتصدق عليهم ثانياً (ورياً بعد وفاة الأب) بعد رشد الأخ الصغير وطلبوا رد البيع، فهل لهم مقال في إبطال البيع أم لا؟<sup>٨٤</sup> الإجابة على هذه النازلة ليست مهمة بالنسبة لنا الآن، ولكن المهم هو أن تصدق الأب لأبنائه أدى إلى وضع تشارك فيه الأبناء في بعض منافع الدار كالدخل والمرحاض ونحوه بعد وفاة الأب. أي أن عدد أفراد الفريق المالك قد زاد من فرد واحد إلى عدة أفراد لتلك الأعيان. والذي قد يحدث هنا مستقبلاً هو التقسام الدار بينهم إلى أجزاء أصغر بحيث يصير لكل واحد منهم جزء معلوم، وبهذا يتحول المقار الكبير الذي كان في الإذعاني المتحد إلى عقارات صغيرة في الإذعاني المتحد أيضاً، وقد يضر هذا بالدار، لأن لكل نوع من العقارات حجم معين مناسب مطلوب، إذا صغر عنه قل الانتفاع به.



٨٤

ومن جهة أخرى فإن الصدقة بين لا تقبل القسمة كالرحى ستؤدي إلى زيادة عدد أفراد الفريق، فقد تصدق رجل من على حفيدته بغرفة واحدة وبيع البئر والمرحاض والطرق في الدار. ففي هذه الحالة ازداد عدد أفراد الفريق المالك للبئر لصعوبة قسمتها وأصبح فريقاً كبيراً. وهناك الكثير من التوازل التي تشير إلى أن الصدقة بأجزاء من العقارات كان أمراً شائعاً في البيئة التقليدية.<sup>٨٥</sup> وهذا سيؤثر على كل من حجم الفريق والعين ومن ثم على مبادرات أفراد الفرق وبالتالي على حال المقار.

وباختصار، إن تصدق الناس بمقارات لآخرين سيوزع الثروات بين أفراد المجتمع وسيزيد من عدد الفرق المالكة المسيطرة في البيئة. وهذه إحدى صفات التواجد المستقل. أما إذا تصدق الرجل بجزء من عقاره فإن هذا أيضاً توزيعاً للثروة بين الناس وله فوائد اقتصادية (ولن نتطرق لها هنا)، ولكنه سيؤدي إلى زيادة أفراد الفريق لنفس العين. فهل معنى هذا تبعير المسؤولية؟ أقول، إن الصدقة أدت إلى حركية لابد منها لتوزيع الثروات بين الناس، لذلك جذبتها الشريعة ووضعت حلولاً تعالج مسألة ازدياد عدد أفراد الفريق حتى لا تتبعر المسؤولية بينهم كما سترى بإذنه تعالى.

## الهبة

الهبة هي إحدى الحركات التي أقرت على كل من حجم الفريق وحجم المقار. وباختصار نقول، إن مبادئ الهبة في الشريعة تؤدي بالمقار الموهوب إلى الإذعاني المتحد، هذا بالإضافة إلى أن هذه المبادئ تزيد من نسبة الفرق المسيطرة المالكة في البيئة وذلك لإصرار جمهور فقهاء المذاهب الأربعة على قسمة العين الموهوبة حتى يقل عدد أفراد الفريق. وتم هذا من خلال شروط الهبة.

وللتوضيح نقول، إن الهبة والصدقة والهبة والنحلة والعتبة ممانيتها متقاربة، وكلها تمليك في الحياة بنهر هوى، والعتبة إسم شامل لهم جميعاً<sup>٦</sup>. والهبة تطلق «بالمعنى الأعم على أنواع الإبراء»، وهو هبة الدين من هو عليه. «وتطلق الهبة بالمعنى الأخص على ما لا يقصد له بدل...»، وفي بدائع الصنائع للكاظمي (ت ٥٨٧) «... المقصود من الهبة هو اكتساب المدح والفناء بإظهار الجود والسخاء...». والفرق بين الهبة والهبة هو أن الهبة هي ما يُلزم به الموهوب له عوضه، وهذا لا يكون في الهبة. والفرق بين الصدقة وغيرها، هو أن الصدقة هبة ما يرجى بها ثواب الآخرة<sup>٧</sup>. وللهمة شروط قد لا تتعلق بموضوعها الحالي كأن يكون الواهب بالغاً وعاقلاً وحرّاً ولا يكون مكرهاً ولا محجوراً عليه ولا يكون مريضاً مرض الموت. كما يشترط أن يكون الموهوب له موجوداً وذلك لأن من قام الهبة القبض فلا يتصور من ليس موجوداً القبض<sup>٨</sup>.

والظاهر هو أن الهبة كانت مسألة منتشرة في البيئة التقليدية، فقد أكثر الناس من الهبات مكافأة منهم لبعضهم البعض لأسباب كثيرة كإظهار كرمهم أو فرحتهم أمام الآخرين أو طلب الأجر من الله سبحانه وتعالى وهكذا، وهذا واضح من كثرة نوازل الهبة، ومن تفصيل الفقهاء لأحكامها، ومن كتابة فصول مخصصة لها في كتب الفقه. وهذا الانتشار للهبة هو بالتأكيد استجابة لحضه صلوات الله وسلامه عليه للمسلمين على الهبة. فقد حث نبي هذه الأمة أفرادها على التهادي لتصفية القلوب. فقد قال صلوات الله وسلامه عليه: «تهادوا تحابوا»، وفي حديث آخر قال: «تهادوا تزدادوا حباً». وروى مالك في الموطأ حديثاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تصافحوا ينضب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء»<sup>٩</sup>. ومن جهة أخرى فقد حثنا رسولنا الحبيب على قبول الهدية مهما قلت في ثمنها أو نوعها. فقد روي عن أم حكيم القرظمية قالت: «قلت: يا رسول الله تكره رد الطلب. قال: ما أقبحه لو أهدى إلي كراع لقبيلت، والكراع ما دون الكعب من الدابة. وفي المجموع: «ولا يستنكف أن يهب الغليل ولا أن يتهب الغليل، لما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو دعت إلى كراع لأجبت، ولو أهدى إلي كراع أو ذراع لقبيلت»<sup>١٠</sup>. ولهذا تتوقع أن تكون هبة الأعيان قد شكّمت بين الناس في البيئة التقليدية، وهذا قد يؤدي إلى تضييع حجم الفريق. فقد يهب الرجل دكاناً لآخر في غمرة فرح تلقيه نبأ ساراً ثم يتردد في تسليمه، فهل يبقى الدكان معلقاً بينهما ويزيد حجم الفريق المالك للدكان إلى رجلين؟ أو قد يهب الرجل جزءاً من داره لآخر، فهل يصبح الإثنان الموهوب والموهوب له (شريكين في الدار بعد الهبة؟ فكيف تعاملت الشريعة مع هذه المسائل؟

## التبويل والتقبض

يستنتج بعض الفقهاء من حديثه صلوات الله وسلامه عليه: «من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف ولا مسألة فليقبله ولا يردده فإنما هو رزق ساقه الله إليه»، فيستنتجون أن الهدية تقتصر إلى التبويل لقوله صلى الله عليه وسلم «فليقبله»<sup>١١</sup>. «ومن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت: لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها: إني قد أهديت إلى النجاشي حلة وأواني من مسك ولا أرى النجاشي إلا قد مات، ولا أرى هديتي إلا مردودة، فإن رُدَّت علي فهي لك. قالت: وكان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وردت علي هديته فأصلي كل امرأة من نسائه أوقية مسك، وأصلي أم سلمة بقية المسك والحلة، رواء أحمد».

ويستدل الفقهاء من هذا الحديث أيضاً بأن الهدية لا تتم إلا بالتبويل لأنه صلى الله عليه وسلم قبضها عندما عادت، ولو كانت تلك مجرد قبضها لاصارت ملكاً للنجاشي ولما قبضها رسول الله صلى الله عليه وسلم.<sup>١٢</sup> «ومن عائشة أن أبا بكر الصديق كان نطحها جاذَ عشرين وسقاً من ماله بالغابة، فلما حضرته الوفاة قال: يا بنية إني كنت نطحتك جاذَ عشرين وسقاً، ولو كنت جددته واحترته كان لك، وإنما هو اليوم مال وارث فاكتسموه على كتاب الله. رواء مالك في الموطأ». ويستنتج الفقهاء من هذه الحادثة أن الهدية إنما تملك بالتقبض لقول أبا بكر: «لو كنت جددته واحترته كان لك». فيقول الشوكاني: «وذلك لأن قبض الثمرة يكون بالجاذَ وقبض الأرض بالحرق. وقد نقل ابن بطال اتفاق العلماء أن التقبض في الهدية هو غاية التبويل. قال الحافظ وغفل عن مذهب الشافعي، فإن الشافعية يشترطون التبويل في الهدية دون الهدية». وفي المجموع، وبالإستناد لما قاله أبو بكر رضي الله عنه، «ولا يملك الموهوب منه الهدية من غير قبض لما روت عائشة رضي الله عنها...»<sup>١٣</sup>. وفي المجموع أيضاً: «وفرق الحاذبة بين المكمل والموزون وغيرهما، فالمكمل والموزون لا يصح التملك بغير قبض، أما في غيرهما يصح بغير القبض لما روي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما أنهما قالَا: الهدية جاذرة إذا كانت معلومة قبضت أو لم تقبض، وهو قول مالك وأبي ثور. ومن أحمد رواية أخرى لا تلزم الهدية في الجميع إلا بالتقبض، وهو قول أكثر أهل العلم. قال المروزي: اتفق أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، على أن الهدية لا تجوز إلا مقبوضة، ويروى ذلك عن النخعي والثوري والحسن بن صالح والنعري والشافعي وأصحاب الرأي كما ذكرنا»<sup>١٤</sup>. ومن هذا ترى أخي القارئ أن الهدية لابد وأن تقبض حتى تتم الهدية. وهذا معناه دفع المقار أو العين إلى الإذعاني المتحد مرة أخرى، ولكن لتبريق آخر قد يكون أسفر. وبهذا يزداد عدد الفرق المالكة المسيطرة في البيعة، لأن الفريق المالك الجديد قد يكون فريقاً لم يملك مقاراً قبل الهدية.

ولتتم عملية القبض أصلى الفقهاء آراء مختلفة، فمنهم من رأى قسمة المقار وتسليمها للموهوب له، فإذا وهبت الدار دون الأثاث معلاً فلأجد من تخلية الدار من الأثاث لتتم الهدية وهكذا. مؤكداً بذلك دفع الأعيان للإذعاني المتحد.<sup>١٥</sup> ومنهم من رأى مشاركة الموهوب له في سكنى الدار الموهوبة كالتقبض لتتمام الهدية. فقد سئل فقيه عمن وهب لرجل نصف داره ثم سكنها مما؟ فأجاب: «لا ينفذ شيء من الهدية حتى يقتسمها سكنها جميعاً شطرين على المرئاة، وإن لم تكن هسمة صحيحة في الأصل، فإن الهدية تنفذ عند سكنها على اقتسام وتراض وإن لم تكن قسمته صحيحة في الأصل». وفي نازلة أخرى سئل اللؤلؤي: «من رجل

وهب نصف داره وهو ساكن فيها، فدخل الموهوب له فساكنه فيها وصار حائزاً بالسكنى والارتفاق منافع الدار، والواهب منه على حسب ما يفعله الشريك في السكنى. فأجاب، ذلك حوز تام، والهبه نافذة له، وكذلك كل من وهب جزءاً من مال أو دار تولى اختيار ذلك مع واهبه وشاركة في الاعتقال والارتفاق فهو قبض وحوز،...<sup>١٨</sup> وفي هاتين التاليتين قسمت أكثر أعيان الدار الواحدة إلى قسمين ومن ثم وضع كل قسم في الإذعاني المتحد بفريق مكون من فرد واحد. ولكن كما ترى أضي القارئ فهناك أعيان في الدار كالمحاض والممر والداهليز مشاعة في ملكيتها بين اثنين (أي بين الواهب والموهوب له)، أي أنها في الإذعاني المتحد ولكن الفريق مكون من رجلين، وقد يهب أحدهما نصيبه مستقبلاً لرجل ثالث. فكيف إذا تعاملت الشريعة مع هبة المشاع؟

### هبة المشاع

عند اشتراك عدة أفراد في ملكية عقار واحد يقال إن الملكية مشاعة بينهم. أي أن حصة كل فرد شائعة، أي غير مقررة، لذلك فإن كل جزء من أجزاء العقار المشترك مهما صغر يجبر شركة بين الشركاء، ويقال ملك مشاع (بفتح الميم أو ضمها)، أي مشترك بين اثنين فأكثر، وقد تكون الشركة خاصة بين أناس معينين، وقد تكون عامة كالأرض التي يشترك فيها أهل قرية للارتفاق بها. وتسمى حصة كل واحد من الشركاء «شخصاً». وقد وهب المسلمون الشخص بعضهم لبعض، فقد يملك رجل عمارة سكنية مع أخيه، فيهب لابنيه الاثنين نصيبه، وبهذا يزداد عدد أفراد الفريق المالك من اثنين إلى ثلاثة، وبهذا قد تتبخر المسؤولية بينهم. أضي القارئ، انظر كيف تحاول الشريعة من خلال الهبة تقسيم العقار المشاع في ملكيته، أي تحويله من عقار ذي فريق كبير في عدد أفرادها إلى عقارات أسفر بالإصرار على القسمة وإفراز حق الموهوب له وتسليمه له، وبهذا يزداد عدد الفرق المالكة في البيعة ولكن بأعيان أو عقارات أسفر. للتفصيل أقول بأن هبة المشاع إما أن تكون في عين لا تقبل القسمة كالطاحونة، أو في عين تقبل القسمة كالأرض والدار. ففي العين التي لا تقبل القسمة فهبة الشخص جائزة بالإجماع. وفي هذا يقول أحمد إبراهيم: «إذا قبضها الموهوب له شائعة صح القبض وتم الملك. وأما هبة المشاع فيما يقبل القسمة فإنها تكون صحيحة وقت المقد فلا يضر الشروع وقتئذ». ولكن يشترط لتمام الملك فيها أن تقسم العين ويفرز الموهوب له نصيبه ويسلم له مقسوماً مفزاً<sup>١٩</sup> وهذا الرأي هو للأحناف والحنابلة وبعض المالكية. أما جمهور الشافعية فلم يروا ضرورة قسمة العقار لتمام الهبة، فيقول الشافعي: «وإذا وهب الرجل لرجلين بضع دار لا تقسم، أو طامناً أو فباً أو عبداً لا يتقسم، لقبها جميعاً الهبة فالهبة جائزة كما يجوز البيع. وكذلك لو وهب اثنان داراً بينهما، تنقسم أو لا تنقسم، أو عيّد الرجل وقبض جازت الهبة. وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فإن أبا حنيفة كان يقول الهبة في هذا باطلّة ولا تجوز، وبهذا يأخذ، ومن حجته في ذلك أنه قال لا تجوز الهبة إلا مقسومة معلومة مقبوضة بلتنا عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين...<sup>٢٠</sup>»

فهذا الرأي للشافعي يؤدي إلى زيادة الأفراد المالكين المسيطرين على الأعيان الموهوبة.



أما الأحناف والحنابلة فيقولون بتقسمة ما يمكن قسمه من المشاع، وبهذا يكثر الأفراد المالكون للسيطر في البيئة، وهذا هو نفس تأخير رأي الشافعي، ولكن بالإضافة لذلك فإن قسمة المشاع على رأي الأحناف والحنابلة تؤدي إلى نقصان عدد أفراد الفريق المالك للسيطر على العين الواحدة، وهذا أفضل للبيئة لتتركز المسؤولية في العين. تأمل أخي القارئ قول الكاساني (ت ٥٨٧)؛ «ولنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإنه روي أن سيدنا أبا بكر رضي الله عنه قال في مرض موته لسيدتنا عائشة رضي الله عنها: إن أحب الناس إلي غنى أنت، وأحزهم علي فقر أنت، وإني كنت نحلتهك جداد عشرين وسقاً من مالي بالعالية، وأنت لم تكوني قبضتيه ولا جذيتيه، وإنما هو اليوم مال الوارث. اعتبر سيدنا الصديق رضي الله عنه القبض والقيمة في الهبة لثبوت الملك، لأن الحياة في اللغة جمع الشيء، المفرق في حيز، وهذا معنى القسمة، لأن الأنصاء الشاملة قبل القسمة كانت متفرقة، والقسمة تجمع كل نصيب في حيز. وروي عن سيدنا عمر رضي الله عنه قال: ما بال أحدكم ينحل ولده نحللاً لا يحوزها ولا يقسمها ويقول إن مت فهو له، وإن مات رجعت إلي، وإني والله لا ينحل أحدكم ولده نحل لا يحوزها ولا يقسمها فيموت إلا جعلتها ميراثاً لورثته. والمراد من الحياة القبض هنا، لأنه ذكرها بمقابلة القسمة حتى لا يؤدي إلى التكرار أخرج الهبة من أن تكون موجهة للملك بدون القبض والقسمة. وروي عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال: «من وهب ثلث كذا أو ربع كذا لا يحوز ما لم يقاسم، وكل ذلك يحضر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولم ينقل أنه أنكر عليهم منكر فيكون إجماعاً. ولأن القبض شرط جواز هذا المقد، والشروع يمنع من القبض، لأن معنى القبض هو التمكن من التصرف في المقبوض، والتصرف في النصف الشائع وحده لا يتصور، فإن سكنى نصف الدار شائعاً وبس نصف الطوب شائعاً محال ولا يتمكن من التصرف فيه بالتصرف في الكل لأن المقد لم يتناول الكل. وهكذا نقول في المشاع الذي لا يقسم أن معنى القبض هناك لم يوجد لما قلنا. إلا أن هناك ضرورة لأنه يحتاج إلى هبة بعينه، ولا حكم للهبة بدون القبض، والشجاع مانع من القبض الممكن للتصرف، ولا سبيل إلى إزالة المانع بالقسمة لعدم احتمال القسمة، فمست الضرورة إلى الجواز وإقامة صورة التخلية مقام القبض الممكن من التصرف، ولا ضرورة هنا لأن المحل محتمل للقسمة فيمكن إزالة المانع من القبض الممكن بالقسمة...»<sup>١٩</sup> أرايت أخي القارئ كيف أن الكاساني يحاول إبراز أهمية تقليل عدد أفراد الفريق المالك للعين الواحدة حتى يتمكن المالك من التصرف في العين وأنه يحاول تلافي وضع العين في ملكية مشاعة. وبالنسبة لرأي الحنابلة أنظر إلى قول ابن قدامة الذي يحاول أيضاً تقليل عدد أفراد الفريق؛ «وتصح هبة المشاع، وبه قال مالك والشافعي. قال الشافعي: سواء في ذلك ما أمكن قسمته أو لم يمكن. وقال أصحاب الرأي: لا تصح هبة المشاع الذي يمكن قسمته لأن القبض شرط في الهبة ووجوب القسمة يمنع صحة القبض وقامه. فإن كان بما لا يمكن قسمته صحت هبته لعدم ذلك فيه، وإن وهب واحد اثنين شيئاً مما ينقسم لم يجز عند أبي حنيفة. وجاز عند صاحبيه، وإن وهب اثنان اثنين شيئاً مما ينقسم لم يصح في قياس، وقولهم لأن كل واحد من المهبين قد وهب له. ولنا: أن وقد هوزان لما جاؤوا يطلبون من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد عليهم ما غنمهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما كان لي ولبيني عبد المطلب فهو لكم»، رواه البخاري، وهذا هبة المشاع...»<sup>٢٠</sup>.

## الخيار والرجوع

ولكن هل للوهاب الخيار والرجوع عن هيبته؟ جاء في المخني: «والوهاب باختيار قبل القبض إن شاء أقبضها وأمضاها وإن شاء رجع فيها ومنعها؛ ولا يصح قبضها إلا بإذنه؛ فإن قبضها الموهوب له بغير إذنه لم تتم الهبة ولم يصح القبض. وحكي عن أبي حنيفة أنه إذا قبضها في المجلس صح، وإن لم يأذن له، لأن الهبة قامت مقام الإذن في القبض لكونها دالة على رضا بالتملك الذي لا يتم إلا بالقبض. ولنا أنه قبض الهبة بغير إذن الوهاب، فلم يصح كما بعد المجلس أو كما لو نهاء عن قبضها...». وفي المجموع: «لأن الهبة لا تصح إلا بإذن الوهاب لأنه باختيار قبل القبض، إن شاء أقبضها وأمضاها وإن شاء رجع فيها ومنعها؛ فإن قبضها الموهوب له قبل إذنه لم تتم الهبة ولم يصح القبض. وحكي عن أبي حنيفة أنه إذا قبضها في المجلس صح، وإن لم يأذن له، لأن الهبة قامت مقام الإذن في القبض لكونها دالة على رضا بالتملك الذي لا يتم إلا بالقبض. ومذهب الشافعي وأحمد رضي الله عنهما أنه قبض الهبة بغير إذن الوهاب فلم يصح كما بعد في المجلس...»<sup>٢١</sup>.

فالموهوب له إذا بحاجة لإذن الوهاب لقبض الهبة على قول الجمهور؛ كما أن للوهاب الرجوع في الهبة؛ ولكن هناك أقوال قوية تحت الوهاب على المخني في هيبته وعدم الرجوع فيها لأن الرجوع عن الهبة اعتبر معيباً وقبيحاً في نظر الدين لإخلاله بالبرورة ومنافاته لحكاهم الأخلاق. فقد قال صلوات الله وسلامه عليه: «العائد في هيبته كالعائد في قبته»، قال همام: «وقال قتادة: ولا تعلم التي، إلا حرماً»<sup>٢٢</sup>. كما قال صلوات الله وسلامه عليه: «مغل الذي يسترد ما وهب كمغل الكلب يقي، فيأكل قبته، فإذا استرد الوهاب فليوقف، فليرقب ما استرد ثم ليذهب إليه ما وهب». وفي المجموع: «لأن وهب لغير الولد ويولد الولد شيئاً وأقبل له ملك الرجوع فيه، لما روى ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما رفعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما أعطى ولده»<sup>٢٣</sup>. فكما ترى أخي القارئ، فإن الشريعة تحاول الإكثار من الفرق المألوفة المسيطرة بحث الوهابين في المخني في هيبته.

## العُمري

العُمري هو أن يقول الرجل للأخر أعمرتك هذه الدار حياتك، أو جعلتها لك عمرك. وهنا أيضاً تدفع الشريعة العقار إلى الإذعاني المتحد وذلك بعدم السماح لذلك العقار بأن يكون مملوكاً للوهاب ومسكوناً بأخر. فإن قال الرجل هذه الدار حياتك ولعقبك من بعدك «فهذه عطية صحيحة، تصح بالإيجاب والقبول، وملك فيها بالقبض، والدليل عليه ما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أيما رجل أعمر عمري له ولعقبه فإنها لذي أصطياها، لا ترجع إلى الذي أعطها لأنه أعطى عطاء وقتت فيه الموارث». أما إذا قال أعمرت هذه الدار حياتك ولم يشترط شيئاً، ففي القول الجديد للشافعي أنها عطية صحيحة. وفي بدائع الصنائع أنه إن قال الرجل: «أعمرتك هذه الدار، أو صرح فقال جعلت هذه الدار لك عمري، أو قال جعلتها لك عمرك، أو قال هي لك عمرك أو حياتك فإذا مت أدت فهي رد علي، أو قال جعلتها لك عمري

أو حياتي فإذا مت أنا فهي رد على وزعتي، فهذا كله هبة، وهي للمعمر له في حياته ولورثته بعد وفاته، والتوقيت باطل. والأصل فيه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أمسكوا عليكم أموالكم لا تمروها فإن من أمر شيئاً فإنه لمن أمره». وروي جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أما رجل أمر عمرى له ولقبه فإنها الذي أعطاه لا يرجع إلى الذي أعطاه لأنه أعطى عطاءً وقتت فيه الموارث. ومن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أمر عمرى حياته فهي له ولقبه يرثها من يرثه بعده. فدللت هذه النصوص على جواز الهبة وعلان التوقيت، لأن قوله: جعلت هذه الدار لك أو هي لك، تمليك العين للحال مطلقاً، ثم قوله عمرى توقيت التمليك، وإنه تغيير لقتضى المقد، وكذا تمليك الأعيان لا يحتمل التوقيت نصاً...»<sup>٢٤</sup>.

وللتفخيص أقول بأن مبادئ الهبة صموماً أدت إلى تركيز المسؤولية. فلا بد مثلاً من قبض العتار الموهوب لشم الهبة، وبالنسبة لما يقسم من المشاع فإن الأراء كانت تجيل لتسيمه ليتم قبضه، كما أن الشريعة حثت الواهب على المخي في هبته وتلافت وضع المقارات في موضع يكون فيه الساكن غير المالك كما هو الحال في المعمرى.

## الفرائض

علم الفرائض وتقسيم التركة بين الورثة هو من أهم المحركات التي أثرت في حجم الفريق ومن ثم في حجم العين والمقار. ولقد وجد المستشرقون في علم الفرائض مادة دسمة لهم وتنافسوا في الهجوم على الإسلام من خلال هذا العلم. فبالنسبة لحجم العتار، يقول المستشرق بروجمان Brugman مثلاً: «لقد تميز قانون التركة في الإسلام بتفتيته الزائد للعقارات... ففي الماضي، وفي الاقتصاد الريفي، وهو المنتشر في الامبراطورية الإسلامية، كان تأخيرها (أي قوانين التركة في الشريعة) غير مستحب لأنها أدت إلى تفتيت الأرض إلى قطع ذات مقاسات غير اقتصادية»<sup>٢٥</sup>. ويقول المستشرق دون هي وورث Dunne Heyworth: «إن قوانين الوراثة (في الشريعة) هي أسوء عدو (للعقار) لاستحالة تقديم أي نظام للمعالم الإسلامي لتقسيم الأرض بينما المسلمون يحافظون على وسيلة تقسيم الأرض والمقارات عند وفاة المالك. فأحد الأسباب الرئيسية للصغر الشديد للممتلكات ووجود التجزؤات (للعقار) هو هذا النظام المقدس لوسائل الشريعة في التقسيم. فالقطعة أو الحصة ذات الهكترات المتعددة لا يمكن تمييزها تماماً بعد جيلين. لذلك، فإن إحدى مزايا نظام الأوقاف هو حفاظها للعقارات مع بعضها البعض (وذلك لأنها منعت إنقسام الأراضي الزراعية)»<sup>٢٦</sup>.

وأما بالنسبة لحجم الفريق فقد استنتج جوتين Goitein من دراسته للوثائق اليهودية في مصر بأن نظام الوراثة في الشريعة يؤدي إلى سوء حال المهاني لعدم صيانة الملاك لها، فقال: «باستثناء الغليل، فإن جميع الوثائق التي دونتها سلطات المسلمين أو اليهود على النساء في مصر تصف المنازل على أنها جماعية في ملكيتها وغير مقسومة (مشاع). وهذا يعني بأن أجزاء المنزل التي كونت أهداف العقود في المادة كانت وحدات حسابية وليست أجزاء حقيقية من المبنى. فالمنزل قُسم إلى أربع وحشرين سهماً إسمياً، وهذا التقسيم وضع على أساس الأربعة

والمشردين قيراطاً أو (الأربعة والعشرين) جزءاً من الدينار. وكما هو معروف، فإن نفس هذا التقسيم النسبي أخذ به نظام الوراثة في الشريعة الإسلامية. لذلك، فقد يكون السهم الذي انتقل بالبيع أو الهبة صغيراً جداً ... فعندما ينيب أحد الشركاء لحدة طويلة، كأن يسافر للهند أو لاسبانيا (الأندلس) للتجارة، أو أنه لا يستطيع، أو لا يريد أن يساهم في ميانة (المنزل) فإن المنزل سيتداعى (يخرّب)، وبعد فترة تصبح بعض أجزاءه غير قابلة للسكنى<sup>٢٧</sup>، وقد دعم المستشرق فرني Fernea هذا الاستنتاج بدراساته على كل من العراق والنوبة. فيقول في الشركاء للمقار الواحد: «إنهم لا يستطيعون الاتفاق لا على سعر يبيعونه به (المقار) ولا على توزيع مصاريف الصيانة بينهم، لذلك كان من الأفضل لهم في أكثر الحالات دسيانه (أي المقار) بالكامل ليذهب كله للخراب»<sup>٢٨</sup>.

أقرت أختي القارئ أقوال المستشرقين السابقة؟ ألا تتضارب في استنتاجاتها؟ فالتقولا الأولان بشأن حجم المقار يستنتجان بأن الشريعة قسمت المقارات إلى أجزاء صغيرة لا يمكن الإستفادة منها لصفرفهما، أما القولا الأخران بشأن حجم الفريق فيزعمان أن الشريعة تؤدي إلى زيادة أفراد الفريق المالك للمقار، وبذلك تتمتع المسؤولية بينهم، مما يؤدي إلى سوء حال المقار لفقد الملاك الاهتمام بمقارهم. فمن منهم نصدق؟ هذان الاستنتاجان قد تعرضهما بعض الصحة، إلا أنهما بالغا في إظهار جانب واحد من نظام التركة في الشريعة، فكما سترى أختي القارئ، فإن مبادئ التقسيم في الشريعة ركزت المسؤولية بين أفراد الفريق الواحد وتلاقت الفرق للمشاكسة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد وحدت مسؤولية المقار في فريق واحد، وهذا أزدادت نسبة الفرق المالكة المسيطرة في البيئة. وهذه هي إحدى أسس التواجد المستقل. ولكن قبل شرح هذا الاستنتاج لنوضح الشفعة.

## الشفعة

الحركات السابقة بالإضافة إلى صفقات البيع والشراء، أدت مع مرور الزمن إلى فرق ذات أحجام قد لا تناسب حجم الممن، وهذا أمر لابد منه عند انتقال الملكيات بين أيدي الأجيال المتتابعة. لنضرب لذلك مثلاً، سنل فقيه في نازلة «عن رجل وهب أحد أولاده أرضاً وحازها له لكونه صغيراً في حجره، وتوفي الوهاب بعد ذلك بنحو من خمسة أعوام، وبقي الموهوب له في كفالة أخيه الذي كان أكبر منه، وكان أخوه يعمل العمارة كثيرة من الأرض الموهوبة مما يلي حداً من حدودها إلى أن كبر الموهوب له وتزوج وولد له ثلاث بنات، ثم توفي وورثه أخوه المذكور وبناته، فتصدق الأخ بحظه في جميع متروك أخيه على بنات أخيه المذكورات، وتوفي بعد ذلك، فورقه (كذا) وقد يكون (فورقه) عمه أخو والده، وقلم العم وباع الموضع الذي كان يجعل فيه موروته الممار (كذا) وكبرت البنات وأردن القيام على المشتري للقطيعة المذكورة برسم الهبة الذي بيدهن ورسم الصدقة، وتلك القطيعة المذكورة داخله في الأرض الموهوبة، فهل لهن ذلك أم لا؟»<sup>٢٩</sup> وفي نازلة أخرى سنل فقيه «عن تصدق ببيت في داره على ابنته بفتاة. معلوم بين يديه وينصيب من المايل والبير (البشر) والمراحض، وصحت الصدقة، وتوفي للتصدق، وأراد ورثته المفاصلة في الدار ويهجم دون البيت المذكور»<sup>٣٠</sup>.

أُرهيت أخي القارئ في هذين المثالين كيف أن حجم الفريق في تغير مستمر عبر الأجيال بسبب الوفاة والولادة. وهكذا قد يزيد عدد أفراد المالكن وينقص بالنسبة للمقار الواحد. أي أن الهبة والورثة والبيع والشراء وغيرهم من الحركات أدت إلى زيادة عدد أفراد الفريق للمقار الواحد، فلابد إذن من وجود حركية تقوم بعمل العكس، أي تقلل من عدد أفراد الفريق لتتركز المسؤولية مرة أخرى في الفريق. هذه الحركية هي الشفعة. والشفعة، كما هو واضح من كتب الفقه، موضوع مهم لكثرة نوازله وتعمق الفقهاء فيه. فهو موضوع فقهي معقد مقارنة بالمسائل التي مررنا عليها. وقد اختلفت آراء الفقهاء فيه اختلافاً بيناً. وهذه الاختلافات ذات تأثيرات مختلفة على حجم الفريق، وبالتالي على البيئة، أي أن هذه الاختلافات بين آراء الفقهاء ليست كيالي الاختلافات التي ذكرناها في الفصلين السابقين، والتي لم تؤثر في حالة الأعيان في البيئة. لذلك سنعرض للشفعة ببعض التفاصيل دون الدخول في التفاصيل الخارجة عن دائرة بحثنا (المسؤولية).

ما هي الشفعة؟ الشفعة مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج، وقيل من الزيادة لأن الشفع يضم ما يشفع فيه إلى نصيبه فكله كان وتراً فصار شفعاً، وقيل مأخوذة من الإحانة. وفي الشرع هي «استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المتقلة عنه من يد من انتقلت إليه». فإذا أراد زيد بيع حصته من عقار يملكه مع بكر، فطلب بكر حصة زيد لنفسه، وكان بكر أولى بها من أي مشتر آخر بحكم الشركة، فنقول في هذه الحالة بأن بكرًا شفع في العقار وأن له حق الشفعة. فالشفعة إذن من أسباب الملك، وبها يتحول الملك من المشتري إلى الشفع، ويحل الشفع محل المشتري بحكم الأولوية<sup>٢١</sup>. والإشتراك في المقار هو العلة في ثبوت الشفعة، لأن المقار ذات ملكية طويلة الأمد في العادة. أما الحكمة من الشفعة فهي دفع الأذى الذي يتوقع من دخول رجل أجنبي لم يكن بين الشركاء، وكذلك دفع النزاع المتوقع<sup>٢٢</sup>.

### أحاديث الشفعة

لتسهيل الرجوع إلى أحاديث الشفعة سأذكرها مرقمة ثم أوضح بعض تعليقات الفقهاء عليها ثم أسرد آراءهم. والأحاديث هي:

الحديث الأول: «عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم. فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»، متفق عليه. وفي لفظ: «إنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة»، رواه البخاري وأحمد وأبو داود وابن ماجه. وفي لفظ: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»، رواه الترمذي وصححه.

الحديث الثاني: «عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا قسمت الدار وحدثت فلا شفعة فيها». رواه أبو داود وابن ماجه في مناه.

الحديث الثالث: «عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم رزمة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك،

فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به»، رواه مسلم والنسائي وأبو داود. والزيادة هي تأنيث ربيع، وهو المنزل الذي يرتبونه فيه في الربيع ثم سمي به الدار والمسكن.

الحديث الرابع: «عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة بين الشركاء في الأرضين والدور»، رواه عبد الله بن أحمد في المسند.

الحديث الخامس: عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «جار الدار أحق بالدار من غيره»، رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه.

الحديث السادس: عن الشريد بن سويد قال: «قلت: يا رسول الله أرى ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار؟ فقال: الجار أحق بسبقه ما كان»، رواه أحمد والنسائي وابن ماجه، ولابن ماجه مختصر: «الشريك أحق بسبقه ما كان».

الحديث السابع: وعن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طرفتهما واحداً»، رواه الخمسة إلا النسائي.

الحديث الثامن: «وعن عمر بن الشريد قال: وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء الجبور بن مخزومة، ثم جاء أبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا سعد ابتع مني بيتي في دارك. فقال سعد: والله ما ابتاعها. فقال الجبور: والله لتبتاعها. فقال سعد: والله ما أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو معلقة. قال أبو رافع: لقد أعطيت بها خمسمائة دينار، ولو لا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الجار أحق بسبقه ما أعطيتها بأربعة آلاف وأنا أضل بها خمسمائة دينار. فأصلها إياه»، رواه البخاري<sup>٢٧</sup>.

ونظراً للاختلاف المتوقع بين الفقهاء في إثبات الشفعة بالرجوع لهذه الأحاديث لابد لي من إعطاء فكرة عن تعليقات الفقهاء. وأهل الحديث على الأحاديث الثمانية، فالحديث الأول متفق عليه، ويقول ابن قدامة فيه: «قال ابن المنذر: الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث جابر الذي رواه (الحديث الأول) وما عده من الأحاديث فيها مقال على أنه يحتمل أنه أراد بالجار الشريك فإنه جار أيضاً، ويسمى كل واحد من الزوجين جاراً، قال الشاعر...». أما الحديث الثاني فقد قالوا بأن رجال أئنه ثقات<sup>٢٨</sup>. والحديث الثالث مشابه للقول. وحديث عبادة (الحديث الرابع) أخرجه الطبراني في الكبير وهو من رواية أسحق عن عبادة ولم يدركه، وتشهد في ثبوت صحته الأحاديث الواردة في ثبوت الشفعة فيما هو أعم من الأرض والدار كحديث جابر... ورجاله ثقات إلا أنه أمل بالإرسال». ويقول الشوكاني في الحديث الخامس: «وحديث سمرة أخرجه أيضاً البيهقي والطبراني والفضاء، وفي سماع الحسن بن سمرة مقال معروف قد تقدم التنبيه عليه، ولكنه أخرج هذا الحديث أبو بكر بن أبي خيفة في تاريخه، والطحاوي وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والفضاء عن أنس، وأخرجه ابن سعد عن الشريد بن سويد بلفظ حديث سمرة المذكور». وفي المجموع: «وأجابوا عن حديث سمرة بأن أهل الحديث اختلفوا في لقاء الحسن له. ومن أثبت لقاءه قال: إنه لم يرو عنه إلا حديث عقبة، وقد رواه الحسن بن سمرة<sup>٢٩</sup>. أما الحديث السادس فقد أخرجه عبد الرزاق والطيالسي

والدارقطني والبيهقي. وقال البغوي ليس في هذا الحديث ذكر الشفعة « فيحتمل أن يكون المراد به الشفعة، ويحتمل أن يكون أحق بالبر والمعونة ».<sup>٢٧</sup> أما الحديث السابع فقد حسنه الترمذي، ولم يروه غير عبد الملك، وهو ثقة مأمون عند أهل الحديث، ولكن قد أنكر عليه هذا الحديث. وقال أحمد « هذا الحديث منكر. وقال الشافعي نخاف أن لا يكون محفوظاً. وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك بن أبي سليمان وأخرج له أحاديث واستشهد به البخاري ولم يخرجوا له هذا الحديث. وقال ابن معين « لم يروه إلا عبد الملك، وقد أنكره عليه. وفي هذا الحديث، ومن قوله « إذا كان طريقهما واحداً » دليل على أن « الجوار » مجردة لا تثبت به الشفعة بل لا بد معه من اتحاد الطريق، ويؤيد هذا الاعتبار قوله في حديث جابر وأبي هريرة المتقدمين، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ».<sup>٢٨</sup>

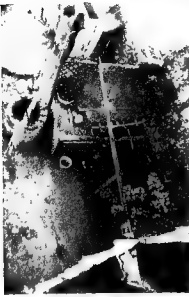
### الآراء

قبل البدء في توضيح آراء الفقهاء، أتوه على أن الفقهاء أرادوا بكلمة « الشركة » المشاركة في ملكية المن أو العقار، كرجلين أو أكثر يشتركان في عقار ما. أما « الخلقة » فقد أرادوا بها الشركة في حقوق المقار، كالشركة بين عدة أفراد في الطريق المملوك لهم، كالطريق غير النافذ، أو الشركة في مجرى أو مسيل مائهم. أما « الجوار » فأرادوا به التصاق عقار بأخر دون اشتراك القارين المتجاورين في الحقوق.

يتضح من الأحاديث السابقة أن تفسيرات الفقهاء للأحاديث قد تتفاوت، ووجوه التفاوت قد تقع في كل من الآتي: هل تكون الشفعة في المنقولات كالسيف والسيارة، أم أنها فقط في غير المنقولات كالدار والمزرعة؟ وهل تكون الشفعة في ما لا يقسم من غير المنقولات كالطريق الضيق والمرحاض الصغير، أم أنها في ما يقسم فقط؟ وهل الشفعة للجوار أيضاً، أم أنها للشركاء فقط؟ وإذا كانت للشركاء، فهل هي للشركاء في المقار فقط، أم أنها أيضاً للشركاء في الطريق ومسيل الماء، أي للخطأ، وإيهما أولى؟ وإذا كان هناك أكثر من شريك في المقار بنسب متفاوتة كان عليك أحدهم نصفها وآخر ثلثها وثالث سدسها، فكيف تكون الشفعة بينهم؟ الإجابات المختلفة على الأسئلة السابقة ذات تأثيرات مختلفة على حال المقار والبيئة.

لم يختلف العلماء في مشروعية الشفعة، فهي ثابتة بالسنة والإجماع<sup>٢٩</sup> إلا ما نقل عن أبي بكر الاسم من إنكارها، وقال بأن في ذلك إضرار بأرباب الأملاك. ففي المجموع « وأما الإجماع فقد انقسم ولم يختلف العلماء على مشروعيتها إلا ما نقل عن أبي بكر الاسم من إنكارها، وفي ذلك يقول بعضهم لا عبرة بقول الأسم... ». وقد قال الماوردي في الحاوي، « إن ما روي في الشفعة وإن لم يكن متواتراً فالعلم به مستفيض يصير به الخبر كالمتواتر، ثم الإجماع عليه منقطع، ... ».<sup>٣٠</sup> والشفعة تجوز للمسلم والكافر عند الشافعي وأبي حنيفة ومالك. وخالف أحمد فقهاء مذهب على أنه لا شفعة لكافر على مسلم... ».<sup>٣١</sup>

وقد قال جمهور الفقهاء إن الشفعة لا تجب إلا للشريك المقسام في المقار، فإذا ملك زيد وبكر عقاراً، وقرر زيد البيع، فيقدم بكر لشرائها على غيره بالقيمة التي سيدفعها الغريب.



وذلك لأن الغريب قد يضر بكثر، أو قد لا يرتاح إليه بكثر في استخدام العقار مما يضطر بكثرًا لتقسمة العقار بعد دخول الغريب عليه . وهذا قد يرغم بكثرًا لإضافة مرافق جديدة للعقار . فإذا كان زيد وبكر مثلاً شركاء في استخدام المرحاض والممر، فقد يضطر بكر بعد التقسمة إلى بناء مرحاض جديد أو استحداث أمر لأن هذه الأحيان ستقسم بين بكر والشريك الجديد، وقد لا يكون في نصيب بكر مرحاض أو ممر . لذلك يقول جمهور الفقهاء بأن الشفعة قبل التقسمة . أما إذا ولعت الحدود ، كأن تكون الدار المشاعة قد أُنسبت، وطلم كل شريك نصيبه من الغرف والمرافق، وصرفت الطرق بينهم، فطعموا مداخلهم ومخارجهم داخل المنزل، فلا شفعة بينهم . أي أن الجمهور من الفقهاء اشترطوا أن يكون الملك مشاعاً غير مقسوم للأخذ بحق الشفعة . وقد قال بهذا، كما جاء في المفتي، كل من عمر، وعثمان، وعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، والزهرري، ويحيى الأنصاري، وأبو الزناد، وربيعة، والمختار بن عبد الرحمن، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وإسحق، وغيرهم . وفي المجموع إضافة لكل من أحمد وأبو ثور وابن المنذر . أما بالنسبة للجار فقد قالوا بأنه لا شفعة له<sup>٤١</sup> يقول ابن قدامة مثلاً، «ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : الشفعة فيما لم يقسم، فإذا ولعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة... ولأن الشفعة ثبتت في موضع الوفاق على خلاف الأصل لمنى ممدوم في محل النزاع فلا تثبت فيه، وبیان اتفاق المنى هو أن الشريك رجا دخل عليه شريك فيأخذ به فتدعوه الحاجة إلى مقاسمته أو يطلب الدخال المقاسمة، فيدخل الضرر على الشريك بتقص قيمة ملكه وما يحتاج إلى إحدائه من المرافق، وهذا لا يوجد في المقسوم . فأما حديث أبي رافع (الحديث الثامن) فليس بصريح في الشفعة، فإن الصقب القريب، ويقال بالسبن والساد . وقال الشاعر : «كوفية نازح محلتها، لا أم دارها ولا صقب» . فيحتمل أنه أراد بإحسان جاره وسلته وعيادته ونحو ذلك . وخرينا صحيح فيقدم، وبقية الأحاديث في أسانيدھا مقال»<sup>٤٢</sup>

هل لاحظت أخي القارئ بأن الشريعة تحاول من خلال الشفعة تقليل عدد أفراد الفريق المالك وتمنع قدر المستطاع دخول الغريب على هذا الفريق حتى لا يتضرر الشركاء . وضطروا لتقسمة العقار . أي أن الشريعة حاولت تفتيت حجم العقار وتقليص للفريق . وفي الوقت ذاته منعت الشريعة الشفعة متى قسم العقار لأن في ذلك زيادة في حجم العقار بالنسبة للفريق المقسوم أصلاً، أي الفريق الأصغر . وبهذا فإن الشريعة تحاول زيادة نسبة عدد الفرق المالكة للسيطرة في البيعة .

واستنتج الفقهاء أيضاً من الحديث الثالث من قوله صلوات الله وسلامه عليه : «فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به» بأن «فيه دليل على ثبوت الشفعة للشريك الذي لم يؤذنه شريكه بالبيع . وأما إذا أمله الشريك بالبيع فأذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذه بالشفعة، فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة... وجمهور أهل العلم أن له أن يأخذ بالشفعة ولا يكون مجرد الإذن مبطلا لها . وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث، ليس له أن يأخذه بالشفعة بعد وقوع الإذن منه بالبيع . وعن أحمد وروياتان... . وتفصيل هذا الاختلاف أمر يطول شرحه، ولكن الشريعة حاولت وزن الأمور لتلاقي الإضرار بكل من الشريك البائع والشفيع مما يعطي الشفيع الفرصة للأخذ بالشفعة، وهذا يركز مسؤولية العقار في فريق أصغر»<sup>٤٣</sup>



## الشفعة في ما لا يقسم

وماذا عن الأعيان التي لا تُقسم كالسيف والدواب، أو العقارات التي لا تقبل القسمة مثل البئر الصغير أو الغرفة الصغيرة (الصور ٨،٥ إلى ٨،٧)؟ يستتج بعض العلماء كأبي حنيفة من قوله صلى الله عليه وسلم «في كل ما يقسم» من ظاهر حديث جابر (الحديث الأول) ثبوت الشفعة في كل الأشياء المنقولة وغير المنقولة من الحيوان والجماد، حتى وإن لم تقبل القسمة.<sup>٨٤</sup> أما جمهور الحنابلة والشافعية والمالكية فلا يروا حق الشفعة فيما لا يقبل القسمة سواء كان منقولاً أو لم يكن. والسبب في هذا هو أن الشريك ربما دخل عليه شريك فيتأذى به، فتدعوه الحاجة إلى مقاسمته، أو يطلب الدخال المقاسمة فيدخل الضرر على الشريك بنقص قيمة ملكه، وهذا لا يوجد في المقسوم.<sup>٨٥</sup> فيقول ابن قدامة «الشرط الثالث (أي للشفعة) أن يكون المبيع مما يمكن قسمته، فأما ما لا يمكن قسمته من العقار كالحصان الصغير والرحى الصغيرة والعضادة (ما يسد به حول الحوض والطريق) والطريق الضيقة والعراص الضيقة فعن أحمد فيها روايتان، أحدهما لا شفعة فيه، وبه قال يحيى بن سعيد وربيعة والشافعية والثانية فيها الشفعة وهو قول أبي حنيفة والثوري وابن سريج، وعن مالك كالثوابتين. ووجه هذا عموم قوله عليه السلام «الشفعة فيما يقسم» وسائر الألفاظ العامة، ولأن الشفعة ثبتت لإزالة ضرر المشاركة، والضرر في هذا النوع أكثر لأنه يتأبد ضرره. والأول ظاهر المذهب لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا شفعة في فناء ولا طريق ولا متبقة»، والمتبقة الطريق الضيق، رواه أبو الخطاب في رؤوس المسائل، وروي عن عثمان رضي الله عنه أنه قال: «لا شفعة في بئر ولا فعل». ولأن إثبات الشفعة في هذا يضر بالباقي لأنه لا يمكنه أن يتخلص من إثبات الشفعة في نصيبه بالقسمة، وقد ينتج المشتري لأجل الشفع فيضطر البائع، وقد ينتج الباع فيضطر الشفعة فيؤذي إثباتها إلى نصيبها. ويمكن أن يقال أن الشفعة إنما ثبتت لدفع الضرر الذي يلحقه بالمقاسمة لما يحتاج إليه من إحداث المرافق الخاصة، ولا يوجد هذا فيما لا ينقسم. وقولهم: إن الضرر ههنا أكثر لتأبده، قلنا: إلا أن الضرر في محل الوفاق من خير جلس هذا الضرر، وهو ضرر الحاجة إلى إحداث المرافق الخاصة فلا يمكن التعدية، وفي الشفعة ههنا ضرر غير موجود في محل الوفاق، وهو ما ذكرناه نتمذر الإلحاق. فأما ما أمكن قسمته مما ذكرناه كالحصان الكبير الواسع البيوت بحيث إذا قسم لم يتضرر بالقسمة وأمكن الانتفاع به جميعاً فإن الشفعة تجب فيه، وكذلك البئر والدور والعصائد متى أمكن أن يحصل من ذلك شيئا كالبرير ينقسم بئرين يرتقي الماء منهما وجبت الشفعة....»<sup>٨٦</sup>

ومن قول ابن قدامة نستشف أن آراء الجمهور من الفقهاء كانت واضحة في ما لا يقبل القسمة بتاتاً إلا بتلفه. ففي الموطأ: «ولا شفعة عندنا في جبد، ولا وليدة، ولا بئر، ولا بقر، ولا شاة، ولا في شيء من الحيوان، ولا في ثوب، ولا في بئر ليس لها بياض (أرض من حولها)». «...»<sup>٨٧</sup> وهنا أيضاً أخى القارئ نجد أن رأي الجمهور برفض الشفعة فيما لا يقسم هو في صالح العين، وذلك لأن إثبات الشفعة قد يؤدي إلى ضرر المشتريين الأغراب من الشراء. وبهذا ينخفض سعر الشقص مما يضر بالشريك البائع. وإذا لم يتمكن من البيع فسيفقد الاهتمام بالعين لأن العين لا تقبل القسمة. كما أن نفور المشتريين خوفاً من الشفعة ومبوط سعر الشقص قد يؤدي إلى التشاح بين الشركاء لإصرارهم للأخذ بالشفعة، وبهذا تسوء حال العين.



كان رأي الجمهور من العلماء بعدم جواز شفعة لما لا يقبل القسمة من العقارات أو الأعيان كالرحى أو تلك التي تقبل القسمة ولكن بضرر كالذكان الصغير والبرير الصغيرة، وذلك لأن إثبات الشفعة في مثل هذه الأعيان -سواء من عدد أفراد الفريق المالك للسيطر- أما إذا كانت العين أو العقار مما يقبل القسمة كالذكان الكبير والبرير فقد أثبتت الشفعة بناء على أمور منها طبيعة المشاركة ومل الدار لها طريق مشترك وما إلى ذلك من حقوق. وفي كل الأحوال فإن آزاد الجمهور من الفقهاء كانت تهدف إلى توحيد المسؤولية في فريق يتناسب في حجمه مع حجم العقار. والصور أنطه توضح الأعيان والأماكن التي لا تقبل القسمة إلا بضرر -الصورة ٨،٥ هي بئر صغيرة في ساحة دار. فلما ملكها أكثر من فرد قلد يقل طاقها لاختلافها في طريقة استخدامها لصورها. والصورة ٨،٦ لذكان صغير من مراكز وقد يتضرر أحد الشركاء إن قسم، والصورة ٨،٧ لذكان من أيام الدولة العثمانية (رسم فريمان لوسر) ويقبل القسمة لذكاني صبورين لذلك فسقطت فيه الشفعة.

### الشفعة في الخليط

ولكن الاختلاف بين العلماء هو فيما يقبل القسمة بضرر أو يقبل القسمة بتغير في حاله كالطريق أو العرصه. فهناك حديث رواه أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الخليط أحق من الشفع، والشفع أحق من غيره»<sup>٤٨</sup>. كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «لا شفعة في فناء ولا طريق ولا متعة ولا ركن ولا رهوة». رواه أبو الخطاب من أصحاب الإمام أحمد في رؤوس المسائل (والمتعة الطريق الضيقة تكون بين الدارين، والركن بضم الراء ناحية البيت من ورانه وما كان فضاء للسائلة والمارة، والرهوة الجوبة تكون في محلة القوم يسيل فيها ماء المطر وغيره)<sup>٤٩</sup>. لذلك فقد أثبت بعض الفقهاء الشفعة للخليط، كالشريك في الطريق ومسيل الماء. فقد استدل بعض الفقهاء من حديث جابر (الحديث الأول) أن الشفعة تثبت للخليط إذا لم يكن هناك شريك مقاسم في المقار أو لم يأخذ بها هذا الشريك، وقيل بأن الذين قالوا بهذا هم علي وعمر وعثمان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعة ومالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وغيرهم<sup>٥٠</sup>. ويقول ابن قدامة: «... فأما الطريق فإن الدار إذا بيعت ولها طريق في شارع أو درب نافذ فلا شفعة في تلك الدار ولا في الطريق لأنه لا شركة لأحد. في ذلك؛ وإن كان الطريق في درب غير نافذ ولا طريق للدار سوى تلك الطريق فلا شفعة أيضاً لأن إثبات ذلك يضر بالمشتري، ولأن الدار تبقى لا طريق لها. وإن كان للدار باب آخر يستطرق منه، أو كان لها موضع يفتح منه باب لها إلى طريق نافذ، نظرنا في طريق المبيع مع الدار، فإن كان مبراً لا يمكن قسمته فلا شفعة فيه، وإن كان يمكن قسمته وجبت الشفعة فيه لأنه أرض مشتركة تحمل القسمة، فوجب فيه الشفعة كغير الطريق. ويحتمل أن لا تجب الشفعة فيها بحال لأن الضرر يالحق المشتري بتحويل الطريق إلى مكان آخر، مع ما في الأخذ بالشفعة من تفويت صفقة المشتري، وأخذ بعض المبيع من القمار دون بعض. فلم يجز كما لو كان الشريك في الطريق شريكاً في الدار، فأراد أخذ الطريق وحدها. والقول في دهلج الجار وصحته كالقول في الطريق المملوك، وإن كان نصيب المشتري من الطريق أكثر من حاجته؛ فذكر القاضي أن الشفعة تجب في الرائد بكل حال لوجود المقتضى وعدم المنع، والصحيح أنه لا شفعة فيه لأن في ثبوتها تبعض صفقة المشتري ولا يخلو من الضرر»<sup>٥١</sup>. وفي المجموع: «وأما الطريق المشترك في درب مملوك ينظر فيه، فإن كان ضيقاً إذا قسم لم يصب كل واحد منهم طريقاً يدخل فيه إلى ملكه فلا شفعة فيه؛ وإن كان واسعاً نظرت، فإن كان للدار المحيطة طريق آخر وجبت الشفعة في الطريق، لأنه أرض مشتركة تحصل القسمة، ولا ضرر على أحد في أخذه بالشفعة، فأشبهه غير الطريق. وإن لم يكن للدار طريق غيره ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: لا شفعة فيه، لأننا لو أثبتنا الشفعة فيه أضربنا بالمشتري لأنه يبقى ملكه بغير طريق، والضرر لا يزال بالضرر، والثاني: تثبت فيه الشفعة، لأنه أرض احتمل القسمة، فتثبت فيها الشفعة كغير الطريق. والثالث: أنه إن مكن الشفع للمشتري من دخول الدار ثبت له الشفعة، وإن لم يكن فلا شفعة لأنه مع التمكن يمكن دفع الضرر من غير إضرار، ولا يمكن مع عدم التمكن إلا بالإضرار»<sup>٥٢</sup>.

وقد اختار شيخ الإسلام ابن تيمية ثبوت الشفعة للجار «بشرط أن يكون شريكاً في الطريق محتجباً بآخر حديث جابر مرفوعاً، الجار أحق بشفعة جاره. قال: وهذا ظاهر كلام

أحمد في رواية أبي طالب حيث قال: إذا كان طريقتهما واحداً شركاء. لم يقتسموا، فإذا طرقت وعرفت الحدود فلا شفعة».<sup>٥٣</sup>

### الشفعة للجار

قال الجمهور بأنه لا شفعة للجار، وأما من قالوا بثبوت الشفعة للجار كأبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى فقد احتجوا بأحاديث سمرة والشريد بن سويد وعبد الملك بن أبي سليمان وعمرو بن الشريد (الأحاديث الخامس والسادس والسابع والثامن). فقالوا في حديث الشريد بن سويد (الحديث السادس) في قوله «أحق بشفه» أنه القرب والمجاورة.<sup>٥٤</sup> فيقول الكاساني: «ولنا ما روي أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أرض بيعت وليس لها شريك ولها جار، فقال عليه الصلاة والسلام: الجار أحق بشفعتها، وهذا نص في الباب. وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: الجار أحق بصفقه. والصفقب الملاصق، أي أحق بما يليه وما يقرب منه...»<sup>٥٥</sup> وقد رد الكاساني على حديث جابر (الحديث الأول) بأن قال: «وأما الحديث فليس في صدره نفي الشفعة من المقسوم لأن كلمة «إنما» لا تقتضي نفي غير المذكور. قال الله تبارك وتعالى: «إنما أنا بشر مطلق»، وهذا لا ينفي أن يكون غيره عليه الصلاة والسلام بشراً مثله. وآخره حجة عليه لأنه علق عليه الصلاة والسلام سقوط الشفعة بشرطين، وقرع الحدود وصرف الطرق، والمعلق بشرطين لا يترك عند وجود أحدهما، وعنده يسقط بشرط واحد وهو وقوع الحدود وإن لم تصرف الطرق. ثم هو مؤول وتأويله فإذا وقعت الحدود تبتايت وصرفت الطرق فتباعدت فلا شفعة، أو لا شفعة مع وجود من لم ينفصل حده وطريقه، أو فلا شفعة بالقسمة...»<sup>٥٦</sup> وكان رأي من لم يقل بثبوت الشفعة للجار كالمشافعي وأحمد ومالك في تلك الأحاديث بأن المقصود بالجار هو الجار الأخص وهو الشريك الماخاط «لأن كل شيء قارب شيئاً يقال له الجار، كما قيل لامرأة الرجل جارة لما بينهما من المخاطلة». وهناك رد قوي للمشافعي في هذه المسألة.<sup>٥٧</sup> فثبتت الشفعة للجار إذا لم يكن خليطاً في أحد حقوق البيع سيؤدي إلى زيادة حجم العقار مع تضييت حجم الطريق المالك، وهنا قد لا تتركز المسؤولية، ولهذا لم يأخذ بها جمهور العلماء، والله أعلم.

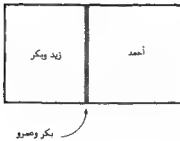
### المذهب الحنفي

كما رأينا فإن الشفيع في المذهب الحنفي يختلف عن باقي المذاهب. فهو واحد من الثلاثة على الترتيب: الشريك وخليط والجار الملاصق.<sup>٥٨</sup> فإذا أراد بكر بيع نصيبه في المنزل الذي يملكه مع عمرو (شكل ٨، ١) فالشفعة تكون لعمرو، فإذا تقدم عمرو وتقدم معه غيره لطلب الشفعة، كان عمرو هو الأولي بالأخذ بالشفعة لأنه شريك. فإن لم يوجد، أو لم يتقدم، أو تقدم وسقط حقه لسبب ما، فالحق بعده للخطأ. وإن لم يكونوا جيراناً ملاصقين، وهم جميع السكان في الطريق غير التنازع في الشكل (أحمد) وسعيد وحسن وعبد الله ومحمد). ويتبوي الخطأ، فلا فرق بين الجار الملاصق منهم وغير الملاصق (أي لا فرق بين



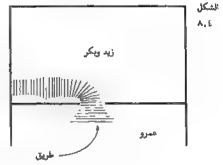
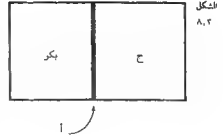
داود وحسن). فإن لم يوجدوا، أو لم يتقدموا، فالشفعة للجيران الملاصقين (وهم أحمد ومنصور وصالح ومصمود وداود). وإذا تعدد الجيران الملاصقون فكلهم في استحقاق الشفعة سواء، لا يفضل أحدهم على غيره بحسب طول الجزء الملاصق أو قصره (أي لا فرق بين منصور وأحمد). أما إذا تعدد الشفعاء، سواء كانوا شركاء في نفس العقار الذي بيعت حصته منه، أم كانوا جميعاً خطأ، أو كانوا جيراناً ملاصقين، فإن العقار المشفوع فيه يقسم بينهم على السواء.<sup>٨٠</sup> وبهذا أخی القارئ يزيد عدد أفراد الفريق زيادة كبيرة. فإذا كانت دار في طريق غير نالغ كما في الشكل، ثم أراد أحدهم بيعه، فإن الدار إما أن تقسم بين الخطأ، أو أنهم يصحبون جميعاً شركاء. فيها إن هم جميعاً أسروا على الأخذ بالشفعة وتنازل عنها الشريك في العقار. أخی القارئ، تأمل قول الكلباني، فما قاله يلخص الشفعة في المذهب الحنفي، يقول: «... إن أسباب استحقاق الشفعة إذا اجتمعت يراعى فيها الترتيب، فيقدم الأقوى فالأقوى. فيقدم الشريك على الخطيئ، والخطيئ على الجار لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: الشريك أحق من الخطيئ، والخطيئ أحق من غيره؛ ولأن المؤثر في ثبوت حق الشفعة هو دفع ضرر الدخيل وأذاه؛ وسبب وصول الضرر والأذى هو الاتصال، والاتصال على هذه المراتب. فالإتصال بالشركة في عين المبيع أقوى من الإتصال بالخطيئ، والاتصال بالخطيئ أقوى من الإتصال بالجوار، والترجيح بقوة التأثير ترجيح صحيح. فإن سلم الشريك وجبت للخطيئ، وإن اجتمع خطيئان يقدم الأخص على الأعم، وإن سلم الخطيئ وجبت للجار ....» ويبان هذا في مسائل دار بين رجلين في سكة غير نافذة، طريقها من هذه السكة، باع أحدهما نصيبه، فالشفعة لشريكه لأن شركته في عين الدار، وشركة أهل السكة في الحقوق، فكان الشريك في عين الدار أولى بالشفعة. فإذا سلم، فالشفعة لأهل السكة كلهم، يستوي فيه الملاصق وغير الملاصق لأنهم كلهم خطأ في الطريق. فإن سلموا فالشفعة للجار الملاصق، وعلى ما روي عن أبي يوسف إذا سلم الشريك سقطت الشفعة أصلاً. ولو انشعبت من هذه السكة سكة أخرى غير نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة لأهل هذه السكة خاصة، لأن خلطة أهل هذه السكة السفلى أخص من خلطة أهل السكة العليا، ولو بيعت دار في السكة العليا استوى في شفتها أهل السكة العليا وأهل السكة السفلى لأن خلطتهم في السكة العليا سواء، فيستوي في الاستحقاق. وقال محمد رحمه الله: أهل الدرب يستحقون الشفعة بالطريق إذا كان ملكهم أو كان فناء غير مملوك...»<sup>٨١</sup>.

الشكل  
٨، ٢

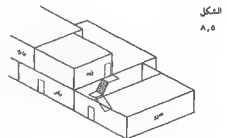


وعلى هذا الترتيب في الشفعة في المذهب الحنفي تخرج عدة مسائل ذات تأثيرات مختلفة في المسؤولية. فقد تركزت المسؤولية أو تبخرها، من هذه المسائل، «إذا كانت الدار بين رجلين (زيد وبكر في الشكل ٨، ٢) ولأحدهما (بكر) حائط بأرضه في الدار بينه وبين آخر (عمرو)، فباع الذي له شركة في الحائط نصيبه من الدار والحائط، فالشريك في الدار (زيد) أحق بشفعة الدار، والشريك في الحائط (عمرو) أولى بالحائط لأن الشريك في الحائط ليس بشريك في الدار، بل هو جار لبنة الدار، والشريك مقدم على الجار»<sup>٨٢</sup>. ففي هذه الحالة نجد أن الحائط أصبح ملكاً لفريق خارجي تماماً (لعمرو)، أي ليست له أي علاقة بالموقع، فالحائط جسم غريب على كل من الجارين (أحمد وبكر)، وبهذا يخرج الحائط من الإذعاناني المتحد لأن الفريق المالك (عمرو) غير الفريق المستخدم، وهما الجاران معا (أي أحمد وبكر). إلا أن هذه حالة نادرة قد لا تحدث ابتداءً.

ومن هذه المسائل التي تخرج من المذهب الحنفي للشفعة ما روي عن أبي يوسف فيمن «اشتري حائطا بأرضه (الحائط أ في الشكل ٨،٣) ثم اشترى ما بقي من الدار (ج)، ثم طلب جار الحائط (بكر) الشفعة، فله الشفعة في الحائط (أ) ولا شفعة له فيما بقي من الدار (ج) لأنه لم يكن جارا لحقبة الدار وقت البيع، إذ الحائط حائل بين ملكه وبقية الدار، فلا تجب الشفعة له. وروي عن أبي يوسف في دار بين رجلين (زيد وبكر في الشكل ٨،٤)، لرجل (عمرو) فيها طريق، فباع أحدهما (زيد) نصيبه من الدار، فشريكه في الدار (بكر) أحق بالشفعة في الدار، ولصاحب الطريق (عمرو) الشفعة في الطريق، لأن الطريق إذا كان معينا كان بمنزلة الحائط على ما ذكرنا، وهذا على الرواية التي تقول الشريك في الحائط جار في بقية الدار على ما ذكرنا فيما تقدم، والله أعلم»<sup>٦٢</sup>. فني هاتين الحالتين تركزت المسؤولية، وذلك لأن الجار (بكر) في الحالة الأولى لم يعطى الشفعة في الدار ولكن في الحائط، فكان الحائط بمثابة حاجز له عن الشفعة. أما في الحالة الثانية فإن الطريق داخل عقار آخر، وأصبح الطريق ملكاً للفريق المستخدم، وبذلك وضع في الإذعان المتحد.



ولنتقارن الآن حق الشفعة في الملو والسفل بين المذهب الحنفي وبقية المذاهب فيما إذا أراد صاحب الملو البيع. فمذهب الشافعية في المجموع «... وإن كانت دار أسفلها لواحد وعلوها مشترك بين جماعة، فباع أحدهم نصيبه، فإن كان السقف لصاحب السفل لم تثبت الشفعة في الحصة المبيعة من الملو لأنه بناء مفرد، وإن كان السقف للشركاء في الملو ففيه وجهان، أحدهما لا تثبت فيه الشفعة، لأنه لا يتبع أرضاً، والثاني تثبت لأن السقف أرض لصاحب الملو يسكنه، ويأوي إليه فهو كالأرض»<sup>٦٣</sup>. وفي المذهب الحنفي «... وإن بيعت حصة من ملو دار مشترك نظرت، فإن كان السقف الذي تحته لصاحب السفل فلا شفعة في الملو لأنه بناء مفرد وإن كان لصاحب الملو كذلك لأنه بناء مفرد لكونه لا أرض له، فهو كما لو لم يكن السقف له، ويحتمل ثبوت الشفعة لأن له قراراً فهو كالسفل»<sup>٦٤</sup>. فهذه الآراء لا تؤدي إلى زيادة حجم العقار بالنسبة لحجم الفريق، ولكنها تؤدي إلى تثبيت حجم العقار وتقليص حجم الفريق، وبهذا تتركز المسؤولية أكثر. أما في المذهب الحنفي فإن الشفعة تؤول للجار السفلي إذا لم يأخذ بها أحد الشركاء، وبذلك يدخل الجار السفلي في الفريق المالك للملو. هذا إذا كان طريق الملو من السفل. أما إذا كان طريق الملو في دار أخرى، أي أن لرجل ملو في دار (ونقل زيداً في الشكل ٨،٥)، وطريق هذا الملو في دار رجل آخر (عمرو) فبيع الملو «فصاحب الدار التي فيها الطريق (عمرو) أولى بشفعة الملو من صاحب الدار التي عليها الملو (أي أولى من بكر)، لأن صاحب الدار التي فيها الطريق شريك في الحق، وصاحب الدار التي عليها الملو جار، والشريك مقدم على الجار. فإن سلم صاحب الطريق الشفعة، فإن لم يكن للملو جار ملاصق أخذه صاحب الدار التي عليها الملو بالجار، لأنه جاره، وإن كان للملو جار ملاصق (داود) أخذه بالشفعة مع صاحب السفل (بكر) لأنهما جاران...»<sup>٦٥</sup>. وبالمعنى فإن رأي كل من جمهور العلماء وعلماء المذهب الحنفي تأثيرات مختلفة على المسؤولية. فالرأي الأول لجمهور العلماء يؤدي إلى تركيز المسؤولية في الفرق وتعددها وبذلك تزداد نسبة الفرق المالكة المسيطرة في البيئة. أما آراء فقهاء الحنفية فقد تؤدي إلى زيادة حجم الفريق دون زيادة في حجم العقار مما قد يبعثر المسؤولية بين أفراد ذلك الفريق.



## الأنصبة أو الرؤوس

نقل إن هناك عقاراً يشترك فيه أربعة أفراد يحصص مختلفة، كأن يملك الأول أربعين في المائة والثاني ثلاثين والثالث عشرين والرابع عشرة في المائة، فأراد الثاني بيع حصصه (نصيبه)، فكيف تكون الشفعة بينهم، هل تقسم الثلاثين في المائة بين الثلاثة بالتساوي، كل يأخذ عشر العقار، أي تؤخذ الشفعة بينهم على عدد الرؤوس؛ أم يأخذ الأول أكثر من الثالث، والثالث أكثر من الرابع، أي أن الشفعة تأخذ بقدر الأنصبة. أخى القارئ، هذه مسألة مهمة وذلك لأن أخذ الشفعة حسب الأنصبة يؤدي مع مرور الزمن من خلال عدة صفقات بيع إلى تقليل أفراد الفريق إلى شخص واحد، وبهذا تتركز المسؤولية فيه. أما إذا تم التقسيم بناء على عدد الرؤوس فإن العقار قد يستمر لفترة أطول بفريق ذي عدة أفراد.

كانت آراء المالكية وجمهور الشافعية والمخالفة أن تكون الشفعة على قدر الأنصبة، أما الأحناف فقد رأوا أن تكون الشفعة على عدد الرؤوس. ففي الحنفية «وإن كانت دار بين ثلاثة لأحدهم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سدسها، فباع أحدهم، كانت الشفعة بين النصفين على قدر سهامها». وفي هذا يقول ابن قدامة موضحاً: «الصحيح في المذهب أن الشخص المشفوع إذا أخذه الشفعة قسم بينهم على قدر أملاكهم؛ اختاره أبو بكر، وروي ذلك عن الحسن وابن سيرين وعطاء، وروى قال مالك وسوار والتمري وإسحاق وأبو عبيد، وهو أحد قولي الشافعي. وعن أحمد رواية ثانية أنه يقسم بينهم على عدد رؤوسهم، اختاره ابن عقيل، وروي ذلك عن النخعي والشمسي، وروى قال ابن أبي ليلى وابن شبرمة والقروري وأصحاب الرأي؛ لأن كل واحد منهم لو انفرد لاستحق الجميع، فإذا اجتمعوا تسووا كالتنين في الميراث وكالمعتق في سريانة المعتق. ولنا أنه حق يستفاد بسبب الملك، فكان على قدر الأملاك كالقطة، ودليلهم يثبتون بالابن والأب والجد والجد مع الأخوة، وبالفارس مع الرجال في الفئمة...»<sup>٦٥</sup> وفي الموطأ والشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم، يأخذ كل إنسان منهم بقدر نصيبه، إن كان قليلاً قليلاً، وإن كان كثيراً فيقدره، وذلك إن تشاؤوا فيها...»<sup>٦٦</sup>.

ومن المذهب الحنفي في بدائع الصنائع: «... أما الذي يعم الحاليين جميعاً فهو أن السبب أصل الشركة لا قدرها، وأصل الجوار لا قدره، حتى ولو كان للدار شريك واحد أو جار واحد، أخذ كل الدار بالشفعة، كشركتهم وجواره أو قل. وعلى هذا يخرج قول أصحابنا رضي الله عنهم في قسمة الشفعة بين الشركاء. عند اتحاد السبب، وهو الشركة أو الجوار، أنها تقسم على عدد الرؤوس لا على قدر الشركة. وعند الشافعية رحمه الله على قدر الشركة في ملك الجميع، حتى لو كانت الدار بين ثلاثة نفر، لأحدهم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سدسها، فباع صاحب النصف نصيبه، كانت الشفعة بين الباقيين نصفين متدنا على عدد الرؤوس؛ وعندنا أثلثا، وثلثا لثلاثة لأصحاب النصف، وثلثه لصاحب السدس على قدر الشركة...»<sup>٦٧</sup>.

أما التوازل التي تشير إلى محاولة الشريعة لتركيز المسؤولية في فريق واحد فلا تنتهي. أذكر هنا هذه النازلة، فقد سئل ابن رشد عن رجلين لهما عرصة ملاصقة بإحدى جنباتهما بيت من دار رجل، وهما ذلك البيت ملكاً لصاحبي العرصة. فباع أحد الرجلين نصيبه من العرصة ومن هواء البيت منذ عام. فطالب شريك البائع بالأخذ بالشفعة. فهل له ذلك في العرصة وهواء

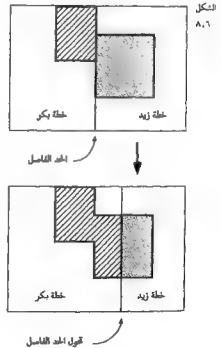
البيت مما حيث أنه يسكن على بعد ثلاثة عشر ميلاً من العرصة وقد بلغه بيع شريكه لتسببه عند وقوعه؟ فأجاب ابن رشد: «الذي أراه أن تكون الشفعة واجبة في الجميع، لأن هواء البيت تابع للعرصة كرفيق الحائط وآلة الرحا على اختلاف في ذلك، ولا تنقطع لحو العام، .....»<sup>٧٨</sup>

أرأيت أخي القارئ كيف أن الشريعة تحاول تركيز المسؤولية بتقليص عدد أفراد الفريق وتثبيت حجم القرار. ومتى قسم القرار يحاول الشريعة أن لا يزيد حجم الفريق. وهذا سيؤدي مع مرور الزمن إلى ارتفاع نسبة الفرق المالكة المسيطرة في البيئة. وهذا هو التواجد المستقل. وأخيراً، كانت هناك عدة شروط لأخذ الشفعة، وجميعها تؤدي إلى تركيز المسؤولية في فريق واحد، ولا داعي لشرحها هنا، فمثلاً، الشفعة لا تقبل التجزئة، فليس للشفعة أن يأخذ بعض القرار المجمع ويترك بعضه جبراً على المشتري.<sup>٧٩</sup>

## التشاح والقسمه

ما ذكرناه سابقاً من حركات أدت مع الزمن إلى فرق ذات أحجام كبيرة قد لا يتفق أفرادها. أي أن التشاح بين الشركاء أمر لا مفر منه في بعض الأحوال.<sup>٨٠</sup> فكلما زاد أفراد الفريق تعني أن كل واحد منهم له مصالحه التي قد لا تلائم الآخرين. لذلك، فكلما كبر حجم الفريق كلما توقعنا ازدياد الخلاف بين أفرادهم. والاتفاق بين الأفراد كما هو معلوم في صالح القرار، أما الاختلاف فسيؤدي إلى حالة. وعليه فإن قرار تقسيم القرار إلى فرق أصغر في حالة التشاح بين الشركاء إذا لم يتصور القرار معناه تقسيم الفريق الكبير إلى فرق أصغر بقرارات أصغر، وبذلك ترتفع نسبة الفرق المالكة المسيطرة في البيئة، ولكن الأهم من هذا هو أن هذا التقسيم سيؤتي العلاقة بين الفريق والعين، وهذا في صالح العين. لنقل بأن هناك محلاً كبيراً يملكه ثلاثة إخوان ويؤجرونه لغيرهم. فإذا ظهر خلاف بينهم فقد لا يتفقوا على سيادة المحل، وقد يخرج المستأجر ويبقى المحل مهجلاً من غير إيجار لأن مسؤولية البحث عن مستأجر يستعير بينهم. أما إذا قسم ذلك المحل إلى ثلاثة دكاكين صغيرة بحيث يكون لكل واحد منهم دكانه الخاص به، فإن اهتمام كل فريق جديد صغير بالدكان الصغير سيزداد، فللفريق المالك يعلم أنه إذا لم يتصرف باستثمار محله فهو الخاسر، لذلك فسيتمحرك ويبادر لصيانة ملكه.

أخي القارئ، إن جميع مبادئ الشريعة وأحكام القضاء وآراء الفقهاء أدت إلى تقسيم القرار بتقليص عدد أفراد الفريق المالك متى ظهر أدنى خلاف بين أفراد الفريق. وهذه الحركة أدت مع مرور الزمن إلى تبلور أعراف هيرت مقاسات المقارنات بأقل تغيير عيني ممكن. أي أدت إلى تغيرات خطية بتلافي أكبر قدر ممكن من الهدم والبناء. ولكن ما هي التغيرات الخطية؟ أتذكر أخي القارئ أننا عرفنا الخطه وقلنا بأنها المكان الذي يقع تحت تصرف فريق واحد. فهذه الخطه خطية زيد، والتي تجاوزها خطه بكر. وعندما تتجاوز الخطتان فإن الدارين قد لتلتصقان (الشكل ٨، ٦). فإذا ما توفي زيد وورثه ابنه، وقرر أحد الأبناء بيع نصيبه ولم يأخذ الأخ بالشفعة، واشترى الجار (بكر) ذلك النصيب وضمه لخطه، نقول بأن هناك تغير خطي، لأن الحد الفاصل بين الخطتين قد تغير موضعه. وبعد ذلك قد يقوم بكر ببعض التعديلات العينية في الدارين، أي يهدم بعض أجزاء الدارين ويبني أجزاء أخرى لتصبح دكلاً واحدة أكبر. وعندما

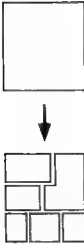


يفعل بكر ذلك فقد يضطر إلى هدم الكثير من الأسقف والحوائط وبناء حوائط أخرى، أو قد لا يهدم إلا القليل لفتح أبواب في بعض الحوائط، ومقدار ما يهدمه الفريق يعتمد على جودة المبنى من حيث التصميم، هل هو ملائم للتغيير الخطي أم لا؟ فإذا لم يكن ملائماً فسيكثر الهدم والبناء، أما إذا كان ملائماً فسيقول، وقد يكفي بفتح باب وغلق آخر. وحركات الشريعة في القسمة أدت إلى بيئة كثر بها التغيرات الخطية بأقل قدر من الهدم والبناء. وهذه من حكمة الشريعة وعظمتها وذلك لأن التغيرات الخطية مسألة لا يمكن تلافيها بيئياً إن نحن أردنا بيئة ذات أمان في الإذماني المتحد، لأن انتقال الملكيات صبر الزمن وتغير الظروف المحيطة بالعين، كتحويل الطريق من سكني إلى تجاري، تتطلب التغيرات الخطية لتتمكن المجتمعات من الاستفادة القصوى من أعيانها. ومبادئ الشريعة أدت إلى تغيرات خطية تحتاجها البيئة بحكم تغير الأجيال، كما فعلت هذا أكثر الأنظمة على وجه الأرض، ولكن ما يميز الشريعة عن غيرها من النظم هو أن هذه التحولات الخطية حدثت بأقل قدر ممكن من الهدم والبناء، أي بأقل التكاليف مع الحفاظ على المقار في الإذماني المتحد. وستترك مسألة الهدم والبناء للفصل القادم بينما نوضح التغيرات الخطية في هذا الفصل، وسنبداً بشرح المبادئ التي استخدمها الفقهاء في القسمة، وهي كثيرة، وسأذكر أهمها، ولكن قبل ذلك نعرف القسمة بنوعيتها.

**القسمة هي إغراز النصيب، وشرعاً هي «صبرة» عن إغراز بعض الأنصبة» عن بعض ومبالدة بعض ببعض ...»** والقسمة على نوعين: الأول هو قسمة تفريق؛ وهو أن يقسم كل عقار معين على حدة بين المتشاركين، لنقل بأن زيداً ويكرأ وصمراً يكونان دكاناً وداراً ومزرعة. فقسمة التفريق تكون بأن يقسم كل من الدكان والدار والمزرعة إلى ثلاثة أسام متساوية، وبذلك يصير نصيب زيد هو ثلث الدكان وثلث الدار وثلث المزرعة، وهكذا نصيب بكر وصمر. والنوع الثاني من القسمة هو قسمة الجمع، وفي هذا النوع من القسمة يتم فرز نصيب كل فرد من الشركاء وجمعه في عقار ما. فقد يأخذ زيد الدكان، ويأخذ بكر الدار، ويأخذ صمر المزرعة.<sup>٧١</sup> ولأن لنشرح مبادئ القسمة، وسأذكر خمسة مبادئ فقط،

**أولاً:** بإمكان الشركاء تقسيم عقارهم كيف ما أرادوا دون تدخل خارجي إن هم اتفقوا فيما بينهم على التقسيم، فقد سئل فقيه عن مرابي قرى اتفق أهلها على قسمتها بينهم عن رضى من جميعهم بحسب حصصهم، وصار نصيب كل واحد منهم من أبواب تلك القرى معيناً معلوماً. فأجاب الفقيه بأن ذلك أمر يمكن طالما اتفق الشركاء.<sup>٧٢</sup> فإذا قسمت مساح القرى، وهي عقارات كبيرة الحجم، لما بالك بالأعيان الأسفر إذا لم يختلف الشركاء في القسمة، فهي من باب أولى أن يسلم المجتمع بقبول قسمتها متى اتفق الشركاء عليها، حتى وإن كان فيه ضرر على بعض الشركاء. كما قال بعض الفقهاء، لأن الشركاء يملكون الإضرار بأنفسهم في القسمة.<sup>٧٣</sup> فالشريعة قدمت تراخي الشركاء على نتائج القسمة، أي أن قرارات القسمة بيد الفرق المستولنة. وتتوقع في هذه الحالات أن يبحث الشركاء عما يرضيهم ويرجعهم، وإذا لم يكن هناك تدخل خارجي فسيظهر اتفاق ملائم بين حجم الفريق وحجم العقار وذلك لأنه إذا ما لاحظ أحد أفراد الفريق المالك أنه لا يستفيد من نصيبه فقد يطلب القسمة، وله ذلك كما سنرى. فإذا لم يكن أفراد الفريق الكبير على وفاق فإن العقار سيقتسم إلى عقارات أصغر وبفريق أصغر، مما يزيد من نسبة الفرق المالكة المسيطرة في البيئة (الشكل ٨،٧).

الشكل  
٨،٧





ومن جهة أخرى يكون للشركاء تعويض بعضهم البعض للحصول على نصيب أفضل أو للوصول لقسمة المجموع، ففي المجلة مثلاً، «إذا كان في تقسيم الدار أبنية إحدى الحسنتين أعلى ثمناً من الحصة الأخرى، فإن أتمكن تعديلهما بإعطاه مقدار من المصلحة فيها، وإلا فتدمل بالتقود»<sup>٧٤</sup>. ولنضرب مثلاً منتشراً في البيئة التقليدية، إذا أراد الشريكان قسمة الدار، وكان لأحدهم دار تلاصق بداره ليقترح باباً بين الدار ونصيبه، فلا بأس من ذلك إذا وافق الآخر حتى وإن القسمة ملاصقة لداره ليقترح باباً بين الدار ونصيبه، فلا بأس من ذلك إذا وافق الآخر حتى وإن فاضله، أي دفع له ما يثمنه بتبادل الحصص إذا وقع نصيبه في الطرف الآخر بعد الاستهام. قال ابن القاسم في هذا، «ولا بأس بالتفاضل في قسمة التراضي، فيأخذ هذا طائفة من الدار ويأخذ هذا طائفة على أن يزيد أحدهما للآخر عرضاً أو حيواناً بعينه نقداً أو مؤجلاً أو عيناً نقداً أو إلى أجل موسوفاً، ولا يجوز على دين موسوفاً إلا أن يضرب له أجلاً...»<sup>٧٥</sup>. فالشريعة هنا قسمت المقار المشترك وأباححت التفاضل بين الشركاء. للوصول إلى عقار أصغر بفريق أصغر. وفي المذهب الحنفي يجبر الشريك على تبديل موقع نصيبه حتى يتمكن الشريك الملائق من فتح باب بين داره وذلك النصيب إذا لم يكن هناك ضرر على الشريك المجبر.<sup>٧٦</sup> وهذا الرأي مشابه للرأي السابق في نتاجه، فلم تتغير نسبة الفرق المالك للسيطرة في البيئة، إلا أن أحد الشركاء قد أجبر.

ثانياً، إذا طلب أحد الشركاء القسمة وامتنع الآخرون فإن المقار سيقسم إذا لم يكن هناك ضرر على المقار. قال الشافعي، «وإذا كانت الدار أو البيت بين شركاء، فسأل أحدهم القسمة ولم يسأل ذلك من بقي، فإن كان يحمل إليه بالقسم شيء، ينتفع به، وإن قلته المنفعة، قسم له وإن كره أصابه (كذا، وقد يكون الأصح: أصحابه)، وإن كان لا يحمل إليه منفعة ولا إلى أحد لم يقسم له». وقد سئل ابن لب (فقيه مالكي ت ٧٨٢) «عن فندق بين رجلين في قرية يحده من جهاته الأربع جنات وطريق وليس فيه علو، وإنما فيه بيوت وسقائف للدواب، وهو بين الرجلين بالسواء، فذهب أحدهما إلى قسمته، وامتنع الآخر من ذلك، وقال إن في قسمته ضرراً، فهل يجبر الممتنع من القسمة عليها أم لا؟ فأجاب، يجبر على القسمة من أبيها إذا طلبها أحد الشريكين، إلا أن يجب أن القسمة في الفندق تعود بالضرر...»<sup>٧٧</sup>. ويقول ابن رجب الحنبلي، «إن ما يقبل القسمة من الأعيان إذا طلب أحد الشريكين قسمته أجبر الآخر عليها وعلى التزام كلفها ومؤنها لتكميل نفع الشريك...»<sup>٧٨</sup>. فهذا المبدأ، وهو إيجاب الشركاء على القسمة إن طلب أحدهم ذلك، يحث الشريك على الاتفاق مع شركائه وتلافي الخلاف بإرضائهم، وهذا في صالح المقار، وإلا فإن المقار سيقسم بينهم بناءً على طلب أحدهم. وبهذا لا بد وأن يكون الفريق ذو الأفراد المتفقين هو الفريق المالك للسيطر على المقار على الدوام، وإلا قسم المقار، أي أن المقار دائم الخضوع لفريق أفراد متفقين فيما بينهم.

ليس هذا فحسب، ولكن لكل واحد من الشركاء أن يطلب تدخل السلطة في عملية القسمة. فإن فعل ذلك يحق للسلطة أو من يمثلها التدخل في القسمة. فالمادة ١١٢٩ من مجلة الأحكام العدلية مثلاً تقول، «الطلب في قسمة القضاء شرط، فلا تصح القسمة جبراً من الحاكم إلا بطلب أحد أصحاب الحصص». أرأيت أخي القارئ كيف أن الشريعة تحاول الوزن بين حجم المقار وحجم الفريق. فهي تحاول أن تجعل المقار بأكبر حجم ممكن دون خلاف الشركاء. ومتى

ظهر الخلاف أو تضرر أحد الشركاء. تقسم العقار لكلي لا يبقى تحت رحمة فريق منشق على نفسه. وستأكد لك هذه الفكرة من باقي هذا الفصل. لنقرأ المبدأ الثالث من القسمة.

ثالثاً: إذا اختلف الشركاء، في أمر لا يتعلق بالقسمة ولكن قد يؤثر على نتائجها فلا بد من القسمة. وهذا يعني أن نحاول أحد الشركاء، مثلاً لتأجيل القسمة أمر غير وارد. فقد سئل فقهاء، قوطبة عن شريكين طلب أحدهما القسمة وتغيب الآخر عمداً، فحكما بأن للقاضي الأمر بالقسمة وتوكيل رجل ليقيض نصيب الشريك الغائب.<sup>٧٩</sup> وسئل ابن رشد عن دار بين شريكين يسكنها أحدهم منفرداً، فطلب الشريك الذي لا يسكن الدار قسمتها واشترط إخلاء الدار لذلك. فقال الشريك الساكن: «قم الآن تقسم معي دون تأخير ولا تأن، فإذا انقسمت نقلت جميع ثقتي وأثاني إلى سهمي منها»، وأثبت هذا الشريك أن للدار تقسم بلا ضرر، أما الشريك غير الساكن فقد أبى إلا الإخلاء لقسمة الدار. فأجاب ابن رشد: «إذا انقسمت الدار دون أن تخطئ من غير مؤنة، وكان ذلك ينقضي من ساعته أو إلى الحد الذي يؤجل إليه في الإخلاء إذا وجب، فلا يجب إخلاؤها»<sup>٨٠</sup> أي أن الشريعة أزالته جميع العقبات الممكنة لقسمة العقار وبأسرع وسيلة ووقت ممكنين حتى لا يبقى العقار تحت رحمة فريق أفراد متشاكسون.

وأخيراً: إذا ملك رجل عقاراً كخرفة مثلاً داخل عقار شركاء آخرين وأرادوا القسمة أو البيع، فلا يجبر مالك ذلك العقار (الخرفة) على البيع أو القسمة لمجرد وجود عقاره داخل عقار أكبر. فقد سئل المازري رحمه الله (ت ٥٣٦هـ) «من تصدق ببيت من داره على ابنته بنتاً، فمعلوم بين يديه وبينعيب من الماثل والبئر والمراحض، وصحت الصدقة وتوفي المتصدق، وأراد الورثة المفاصلة في الدار ويبيعها دون البيت المذكور. فأجاب بأن مالك البيت والنصيب من الماثل والبئر والمراحض لا يجبر على البيع معهم»<sup>٨١</sup> فهذا الحكم أخي القارئ ينتهي بعقار صغير (وهو البيت الذي تملكه البنت) داخل عقار أكبر تملكه جماعة أخرى. فكما ترى، فإن الحكم الذي صدر لم يأخذ بعين الاعتبار وظيفة المبنى وموقعه وحجمه وما إلى ذلك من أسئلة بيئية، ولكنه ركز على احترام رغبة وحقوق الفريق الصغير، أي احترام حرمة عقاره، رغم أن هذا سيهزج الفريق الأكبر، وهذا سيؤدي إلى الحوار بين الفريقين ثم الاتفاق، أو الخلاف الذي سيحل إما برفض مالك العقار الأكبر لاحترام وجود البيت الذي تملكه البنت، وإما إلى اقتناع مالكة البيت ببيعها. ولكن المهم في الموضوع هو أن مبادئ القسمة في الشريعة لا تتغير بخض النظر عن كبر أو صغر الفريق أو العقار. فالأساس هو العدل واحترام حرمة الفريق مهما صغر وأيضاً وجد عقاره حتى وإن كان داخل عقار فريق أكبر. وهذا ليس هو الحال، كما هو معلوم، في أيامنا هذه لأن العدالة تميل دوماً إلى مصلحة الأكثرية في البيئة. فالأسئلة التي تثار في أيامنا هذه لحل مثل هذه المسائل تدور حول مقدار الضرر على الناس وكثرتهم وعلى الأعيان والعقارات وحجمها وموقعها ثم الحكم. فإذا اتضح أن الضرر البيئي كبير فإنه يقدم على مصلحة الفرق الصغيرة في الحجم. أما في الشريعة فالنظرة تختلف: فتُقدّم حرمة الفرد والعدل في حقه على كل الأضرار المصيبة البيئية مهما كان حجمها كما رأينا في نزوح الملكية. فالنظرة هي أن مصلحة الفرد والعدل في حقه تؤدي إلى اهتمامه بأعيانه. فصالح فريق هو صلاح لكل الفرق، وهذا يؤدي إلى صلاح أعيان البيئة، وليس العكس.

خاصةً، المهايأة، وهي قسمة المنافع بين الشركاء في العقار، وهي نوعان: مهايأة أو مقاسمة الزمان ومهايأة أو مقاسمة المكان أو الأعيان. ففي مهايأة الزمان يتفق الشريكان على سكنى الدار متناوبة، كأن يسكن هذا سنة والآخر سنة أخرى؛ أو على زراعة أرضهما، كأن يزرعها هذا سنة والآخر سنة أخرى. أما مهايأة المكان فهي أن يتفقا على سكنى الدار كليهما، أحدهما في الملو والآخر في السفلى، أو يزرعا الأرض هذا نصفها والآخر نصفها الآخر، وهكذا. ويقال للمهايأة بالنون (مهانأة) لأن كل واحد هنا صاحبه فيما أراد، وقيل بالياء لأن كل واحد هنا للآخر ما طلب منه.<sup>٨٢</sup> فالمهايأة إذن وسيلة وضعتها الشريعة لاستغلال العقار والمحافظة على العقار دون قسمته متى اتفق الشركاء. أما إذا طلب أحد الشريكين المهايأة والآخر القسمة فإن القسمة تقدم على المهايأة. أي أن الشريعة تلافت هنا أيضاً وضع العقار في موقف قد يختلف فيه أفراد الفريق المالك المسيطر.

ومن جميع هذه المبادئ نستنتج أن الشريعة تحاول الحفاظ على العقار دون انقسام طالما اتفق أفراد الفريق المالك، ولكنها تقسم العقار مباشرة عند أدنى اختلاف بين الشركاء. فهي بذلك تتلافى وضع العقار تحت رحمة فريق منشق على نفسه لكي لا يسوء حاله. ويترك الحرية لأفراد الفريق للاتفاق، ولأن الأفراد يعلمون مصالحهم في العقار، فإن هذه الحرية ستأتي بالاتزان المناسب بين حجم العقار وحجم الفريق، فلا داعي لتدخل طرف خارجي لإيجاد هذا الاتزان. فقد يكون الاتزان المناسب لفندق ما هو فريق مكون من ثلاثة أفراد يتقنون بعضهم لصلة الرحم بينهم أو للصدقة التي تربطهم. وقد لا يكون الفريق المكون من ثلاثة إخوان مملوك لنفس هذا الفندق لأنهم كشيروا الخلاف فيما بينهم. أو قد يكون العكس تماماً. فلا أحد يستطيع إيجاد العلاقة الملائمة بين حجمي الفريق والعقار إلا بترك ذلك للفريق تحت مظلة مبادئ الشريعة.

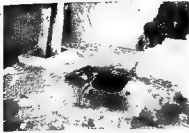
### إنقسامية العين

كما قلنا سابقاً فإن الأعيان أو العقارات على نوعين: نوع يقبل القسمة ونوع لا يقبله. فبالنسبة لما يقبل القسمة فإن الشريعة دفعت للشركاء للاتفاق ولا وضعوا في موقف خرج. فإذا حدث نزاع مثلاً بين الشركاء في عدة عقارات في مواقع مختلفة وذات قيم مختلفة كان تكون هناك ثلاث دور ودكانان في مواضع مختلفة من المدينة وتقدر بأسعار مختلفة فيحتد تقسم كل العقارات قسمة تقرييق لا قسمة جمع إذا طلب أحد الشركاء ذلك. فقد سئل ابن التاسم: «أرأيت دوراً بين قوم فتى أرادوا أن يقسموا، فقال رجل منهم: إجعلوا نصيبى في دار واحدة. وقال بقيتهم: بل يجعل نصيبك في كل دار؟ فقال (أي ابن التاسم): سألت مالكا عن الشركاء يريدون قسم دورهم، فقال: إن كانت الدور في موضع واحد رأيت أن يجعل نصيب كل واحد في دار، يجمع نصيبه في دار واحدة في موضع واحد، ولا يفرق أصباغهم في كل دار. وإن كانت مواضعها مختلفة بما تشاح الناس فيها للممران أو لتغير الممران، رأيت أن تُقسم كل دار على حدها...»<sup>٨٣</sup> فهذا الرأي الذي يؤدي إلى قسمة جميع العقارات (إذا لم يكن هناك ضرر من القسمة) متى اختلف الشركاء لابد وأن يرغبهم على الاتفاق، وإلا فإن النزاع

بينهم سيؤدي إلى نتائج قد لا ترضيهم، ولكن هذه النتائج عادلة، بالإضافة إلى أنها في صالح العقارات لأن المحصلة هي تقبيل المقار الكبير إلى عقارات أصغر في الإذعائي المتحد. أريد أخي القارئ كيف أن الشريعة تدفع الشركاء إلى الاتفاق والإقسام المقار، والاتفاق في صالح المين.<sup>٨٤</sup>

أما بالنسبة للأعيان التي لا تتقبل القسمة إلا بتلفها كالطاحونة والشوب والزمردة والسرّج، أو العقارات التي تقسم ولكن يضرر الشركاء ضرراً يبيناً كما في قسمة المرحاض والقناة والفرقة الصغيرة، فإن جمهور الأحناف والشافعية والحنابلة لم يروا القسمة بإرغام الشريك، لأن ذلك سيضرر جميع الشركاء. وإتلاف المين. فإذا كانت هناك قسمة ومعها أرض، قسمت الأرض وتركّت القناة على الشريك إذا كان في قسمتها ضرر.<sup>٨٥</sup> فهذا الرأي يحمي جميع الشركاء من الضرر، إلا أنه في الوقت ذاته قد يفتح المجال لبعض أفراد الفريق في التمادي في الإهمال مما يؤدي إلى سوء حال العقار، وفي هذه الحالة، فهناك بعض الآراء التي تقول بأن الشريك يجبر على بيع ما لا يقبل القسمة إذا طلب الآخر ذلك، وهو ظاهر كلام أحمد ومالك.<sup>٨٦</sup>

أما فقهاء المذهب المالكي فقد اختلفت آراؤهم في قسمة ما لا يقسم. فيقول القرافي (ت ١٠٨٤) بأن قسمة هذه الأعيان جائزة بالتراضي، حتى وإن أدى ذلك لتلفها لأن للأدعي إسقاط حقه بخلاف حق الله تعالى في إضاعة المال وغيره. وسئل ابن القاسم (ت ١١٩١) عن أرض «قليلة بين أشراك كثيرة إن قسموها فيما بينهم لم يضر ما في حظ أحدهم إلا القليل الذي لا يُنتفع به» اتقسم بينهم هذه الأرض أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك، تقسم بينهم وإن كره بعضهم، ومن دعا إلى القسم منهم قسمت الأرض بينهم وإن لم يدع إلى ذلك إلا واحد منهم، ...<sup>٨٧</sup> والظاهر هو أن الخلاف بين الفقهاء في قسمة ما لا يقبل القسمة هو تفسير قوله سبحانه وتعالى في سورة النساء: «لِلرِّجَالِ نِصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نِصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ، مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نِصِيباً مَّفْرُوضاً» (الآية ٧)». فيقول ابن العربي (ت ٥١٢) في هذه الآية إن فقهاء المالكية اختلفوا فيها، فمنهم من يرى أن القسمة المؤدية إلى إبطال المنافع كإبن كنانة، لا بد منها إذا طلب أحد الشركاء ذلك، ومنهم من كان يرى أن ذلك لا يجوز كإبن القاسم.<sup>٨٨</sup> ويخلص ابن الرامي هذا الخلاف فيقول: «والأصل في ذلك قوله سبحانه تعالى «مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نِصِيباً مَّفْرُوضاً»، فينبى ملك (مالك) رحمه الله تعالى على هذه المسألة فقال، يقسم الحام والمجال (الصورة ٨.٨) والبيت والأرض والدكان الصغير في السوق إذا كان أصل العرصة بينهم وإن لم يقع لواحد منهم ما ينتفع به. قال ملك في المجموعة: وقد حصل بذلك أهل المدينة حتى أن بعضهم لا ينتفع به. وقال ابن القاسم: وأذا أرى كل ما لا يقسم إلا بضر ولا تكون فيه منفعة من دار أو أرض أو حمام أنه لا يقسم ويبيع ويقسم ثمنه لقروله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار، ... وروى ابن جبيب عن أبي حنيفة مثل قول ملك، ... وهذا قول شاذ، لم يقل به أحد من أصحاب ملك إلا إبن كنانة، ... وقال مطرف (ت ٢٥٦)، الذي أخذ به إن كان بعضهم ينتفع بصفة سهمه، ويضيق على بعضهم لقلّة سهمه فيقسم بينهم كما قال ملك، وإن كان لا ينتفع واحد منهم لقلّة سهمه فيبيع ويقسم الثمن ...<sup>٨٩</sup> وقد سئل ابن زرب (ت ٢٨١) عن دار مشتركة لا تحصل القسمة فدعا أحد الشركاء البيع صفقة، فهل



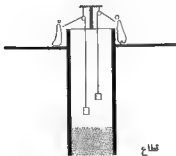
الصورة ٨.٨ من أسبلة بالمغرب مثال لمرصة منزل وبها مابل وهو مكان تجمع فيه المياه. فهل يقسم هذا المابل إن أريد قسمته أو قسمة الدار التي بها المابل؟ وما تأثير ذلك على حجم الفريق المالك المسيطر وتركز المسؤولية؟



الشكل ٨.٨



مسقط أنثى



فلاح

يجبر الثاني على ذلك، وإذا بلغت ثمناً ما، فهل للذي لم يدع للبيع شئها؟ فأجاب: وللذي لا يهرب في البيع منها ضمها بذلك الثمن، وكان أحق بذلك من يفلها ولم يزد، ...<sup>٩٠</sup>

وعلى هذا يمكننا القول بأن رأي أكثر المالكية وباقي المذاهب هو بيع ما لا يقبل القسمة من العقارات إذا طلب أحد الشركاء ذلك، وبهذا تتحول ملكية ذلك العقار إلى فريق آخر أفرادهم متفقون، أو ربما إلى فريق أصغر، وبذلك تتركز المسؤولية في الفريق المالك الجديد. أما إذا لم يُبَّع العقار، وبالأدات إذا كان مكاناً كالدار أو البيت الصغير فإن القسمة قد تتم على الشركاء، وهذا سيدفعهم للاتفاق خوفاً من القسمة. وإذا لم يتفقوا وقسم العقار الصغير بينهم فإن الجزء المقسوم ذو فائدة للبيئة، لأنه قد يُعْمَلُ للعقار المجاور كما ستوضح في التحولات الحظية. أي أن جميع الآراء تعود بالنفع للبيئة.

وأخيراً، فإن حرص العلماء على القسمة دون الإضرار بالشركاء وتلافي جبر الشريك على البيع أتى بطول بيئية وضمت تلك الأعيان التي لا تقبل القسمة في الإذعاني المتحد مرة أخرى وإرضاء جميع الشركاء بالإستفادة من ملكهم. فالبشر من الأعيان التي عادة ما توجد كخدمة عقار ما كالدال والأرض الزراعية، لذلك فإن قسمتها ضرر بالشركاء، وأما بيعها فضرر أكبر لأن الأرض ستبقى من غير ما. فكيف كان الحل؟ يقول ابن الحاج (ت ٥٢٩) «قسمة البشر على ما يقسمته الناس ههنا أن يضربوا في وسط أعلاه خطأ، فيكون لكل واحد من البشر ما يلي داره (الشكل ٨،٨) ...». ولأن البئر لا يقدر على إحداث مثلها فقد كان ابن ليابة (ت ٣٣٠) يفتي ببناء جدار مستدير حول البئر وفتح باب إلى البئر من نصيب كل شريك في داره ليستقي منه متى أراد، ثم يخلق كل واحد منهما باباً (الشكل ٨،٩).<sup>٩١</sup>

لكن حرص العلماء للوصول إلى قسمة لا تضر بأحد الشركاء لم يتحقق دائماً. فقد يخطئ الشركاء، ويضربوا بعضهم البعض. فهناك طريقتان فعلاً لقسمة الحائط المشترك بين الجارين، الأولى هي أن يتفق الجاران على قسمتها عرضاً، وهناك رأيان لهذه القسمة: أحدهما ببيع القسمة لأن الحق لهما ولا يخرج منهما وهو المشهور، والآخر لا ببيع القسمة لأن النصيبين غير مميزين، فلا يمكن لأحدهما الانتفاع من نصيبه دون الإضرار بنصيب الآخر، فإذا وضع أحدهما جذوعاً فعلاً على أحد جانبي الحائط كان نقله على الحائط كله. والطريقة الثانية والتي يرواها ابن قدامة هو أن يقسم الحائط طولاً ويُعَلَّم بين نصيب الجارين بعلامة، فيكون نصيب هذا على يمين الحائط وذاك على شمال الحائط مثلاً، لأنهما إن قطعاً الحائط بينهما ألتفا جزأين منه.<sup>٩٢</sup>

إن الفقهاء لم يكتفوا إلى نتائج القسمة كما قلنا، هل فيها ضرر على أحد الشركاء أم لا، لأنه ضرر لبعض الشريكين. إلا أنهم ترددوا في الضرر المحدث من القسمة بين الشريكين في حق المرور. فقد سئل ابن القاسم: «وأرأيت إن اقتصموا أرضاً بينهم على أنه لا طريق لأحد منهم في أرض صاحبه، وبعضهم إذا وقعت القسمة على هذا يبقى لا طريق له إلى أرضه؟ قال، لا يجوز هذا، ولا أرى هذا من قسمة المسلمين، ولا يجوز. وقد بلغني أن مالكا كره ما يشبه هذا»<sup>٩٣</sup>. «قلت (أي سحنون) هل يقسم الطريق في الدار إذا أبى بعضهم؟ قال (ابن القاسم) لا يقسم ذلك عند مالك. ... قلت، فالخامس أيقسم إذا دعا أحد الشريكين إلى القسمة وأبى ذلك

نظراً لأن الأبار أعياناً قد يصعب إحداث مثلها في نفس الموقع فقد كانت تمد في بعض الأحيان من الأعيان التي لا تقبل القسمة. لذلك حاول الفقهاء قسمتها ووضعها في الإذعاني المتحد مرة أخرى ودون الإضرار بالشركاء. كما في الشكلين ٨،٨ و ٨،٩. ولقد أثر صوغ البئر على انقسام العقار مستقبلاً، لذلك نجد كثيراً من الأبار في المدن التقليدية تقع في زاوية الحلة. فقد تكون البئر في وسط المنزل ثم يقسم ذلك المنزل بعد أجيال بحيث تكون البئر متوسطة بين العقارات بعد القسمة ليستفيد منها الجميع وذلك تأخذ زاوية كما في الصورة ٨،٩ من تونس. وكانت ٨،١٠ من وادي خرملة بالقرب من إذا اشترك في استحداثها أكثر من فريق حتى يدخلها أولئك الذين استحدثوها فقط. فالبشر من الأعيان التي يبيع المسلمون في بعضها في الإذعاني المتحد برغم زيادة عدد أفراد فريقها المالك للبئر أحياناً.

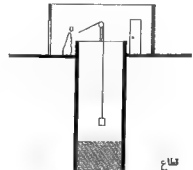


٨،١٠



الشكل ٨،٩

مقطع آتني



قطاع

شريكه؟ قال، قال مالك، ذلك يقسم. قلت، فما فرق ما بين الحمام والطريق والحائط إذا كان في ذلك ضرر عليهما، ومالك يقسم الحمام وفيه ضرر، ولا يقسم الطريق والحائط وفيه ضرر؟ قال، لأن الحمام عرصة، والطريق والحائط ليست لهما كبير عرصة، فإذا قسمان على غير ضرر، فإذا وقع الضرر لم يقسما إلا أن يتراضيا جميعا...<sup>٩٤</sup> فمن قول ابن القاسم في الفرق في قول مالك بين قسمة الحمام وقسمة الطريق نستنتج أن هناك مبادئ للقسمة في الشريعة بالنسبة لحقوق الارتفاق.

### القسمة وحقوق الارتفاق

لقد كان مَهَ الفقهاء الأساسي في حل قضايا القسمة في المطار هو ارتفاق فريق بنصيب فريق آخر. فإذا قسمت دار بين اثنين، فإن القسمة قد تؤدي إلى نصيبين بحيث ينسب أحد النصيبين ولا يكون لصاحبه مخرج، أو قد يكون على أحدهما المرور في نصيب الآخر للوصول للطريق العام. أي أن القسمة ستحدث علاقة بين فريقين أو أكثر لم تكن موجودة قبلاً. لذلك فقد حرص الفقهاء على أن تنشأ هذه العلاقة على أسس سليمة منذ ولادتها. ولتوضيح تعامل الشريعة مع مضاعفات القسمة سنأخذ الساحة الداخلية أولاً كمكان في الإذعاني المتحد (وتسمى أيضاً بالفناء أو العرصة الداخلية أو وسط الدار أو الحوى، الصور ٨، ١١ إلى ٨، ١٢ و الشكل ٨، ١٠)، ثم نأخذ الطريق كمكان في الإذعاني الترخيسي (الصورتان ٨، ١٤ و ٨، ١٥ و الشكل ٨، ١٠)، وهذا الاختيار هو لتوضيح فقط. فالعكس حاصل في البيت، أي أن الساحة قد توجد في الإذعاني الترخيسي، والطريق غالباً ما كان في الإذعاني المتحد. ومن هنا أخى القارئ لنهاية هذا الفصل سنركز على آراء المالكية أكثر من المذاهب الأخرى لأننا سنعرض لحالة دراسية من تونس عند الحديث عن التحولات الحطية.

القاعدة في قسمة ساحة العام عموماً هي أنه إذا تضرر أحد الشركاء من قسمة ساحة الدار فإن الساحة تشارك وكأنها عين لا تقبل القسمة برغم أنها تقبل القسمة، ولقد رأينا اختلاف أحكام الشريعة بين ما يقبل القسمة وما لا يقبلها. فإذا كانت هناك دار بها بيوت مثلاً وساحة بينهم، فيقول ابن القاسم بأنه لا بأس بقسم البناء (البيوت) بالقيمة والساحة بالذراع إذا تساوت الساحة في القيمة والذراع (الوضع الأول في الشكل ٨، ١١). أما إن كانت الساحة متفاضلة، أي أن بعض أجزائها أفضل من بعض بحيث يصعب العدل بين الشركاء في القسمة، فإن القسمة لا تجوز، ويقسم البناء بينهم ويتركون في الساحة (الوضع الثاني في الشكل ٨، ١١). ويوضح ابن القاسم ذلك فيقول، «فإن أرادوا قسمة البناء والساحة معاً، فإن كان يصير لكل واحد منهم حصته من الساحة ما ينتفع به في مدخل ومخرج ومربط دابة وغيرها قسمت الساحة مع البناء، وإن كان يصير ليها لبعضهم ما ينتفع به، ويصير لبعضهم نصيب لا منفعة به في دخوله وخروجه فقط، قسم البناء وتركت الساحة لانتفاعهم، ولأقلهم نصيباً من النفع بالساحة ما لا أكثر، سكن معهم أو لم يسكن». وعندما سأل سحون عن التساوي بين الشركاء في الانتفاع من الساحة، «أرأيت إن كان أحدهم قليل النصيب، فكان الذي يصير له من الساحة قدر مدخله ومخرجه وقدر طريقه فقط، ويقتهم يصير حظ كل واحد

الشكل  
٨، ١٠



الشكل  
٨، ١٠. سقط أبنى لعدة منازل بها ساحات وطريق  
مشارك بين سكان عدة منازل من مدينة تونس (المصدر،  
مركز الحفاظ على المدينة، ١٩٦٨م).

الشكل  
٨، ١١



الوضع الأصلي قبل القسمة



الوضع الأول



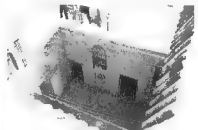
الوضع الثاني

A. ١١



لقد عالج المقاهي، الساحة وكأنها حين لا تنقل القسمة إذ تصور أحد الشوكا، من القسمة بأن يبقى نصيبه من غير ارتفاع برهيم إمكانية قسمتها متى قرر الشوكا. ذلك، والصور أمثلة لساحات دور من ساطلي مختلفة، فالصورة A. ١١ من مدينة عتيبة (تصوير يوسف الموهلي)، والصورة A. ١٢ لثربل من غريماطة ويقال أنه كان مسكني لوالدة آخر حاكم من المسلمين بغريماطة، والصورة A. ١٣ من تونس. فإذن أمكن قسمة هذه الساحات بعد قسمة البيوت التي في تلك الدور وتكونت لكل قسمة عمرها ومسبل مائها وما إلى ذلك من حقوق الارتفاق سواء كان حاصبا بها أو من خلال عقارات أخرى لأن الساحة تقسم، وإلا تبقى مشتركة بينهم. وهم ينطبق على الطريق غير النافذ أيضا، فالصورة A. ١٤ ترينا طريقا غير نافذ من مدينة تونس ويصعب قسمته إن حاول السكان من حوله فعل ذلك، ففي هذه الحالة قد يحاول أحد الفرق الساسكة من حوله امتلاكه ولكن عليه أن يعطي سكان الدور الأخرى حق المرور، والصورة A. ١٥ من سيدي بوسعيد ترينا موقع بوابة تؤدي إلى ساحة مشتركة وكأنها طريق غير نافذ، فهذه الساحة يمكن قسمتها بين الشوكا دون إفسار بأحدهم، لذلك تقسم إن أرادوا ذلك، وجميع هذه الاحتمالات للساحة أو الطريق غير النافذ تنتهي بالقرار سواء قسم أولم يقسم إلى الإذعائي المتعدد.

A. ١٢



A. ١٥



A. ١٤



منهم من الساحة ما يتفتح به (كأن يربط دابته مثلاً)، فأرادوا القسمة؟ قال (ابن القاسم): لا تقسم الساحة لأن (الرجل) القليل النصيب إن اقتسموا لم يرتفعوا بأكثر من المدخل والمخرج، وهم يرتفعون بأكثر من ذلك، وإنما يرتفع الساحة بينهم كلهم، القليل النصيب والكثير النصيب في ذلك سواء في الانتفاع بالساحة»<sup>٩٥</sup>.

وسبب التمييز بين البيوت والساحة في القسمة هو الحاجة للارتفاق، وليس لأن الأول مسقوف الثاني مكشوف، فقد عومل السطح وكأنه غرفة مسقوفة إذا لم يكن هناك داع للارتفاق بها، لذلك فإن السطح يدخل في القسمة. ففي الإعلان بأحكام البنيان: «وإن كانت دار بين أقوام فيها بيوت وساحة ولها غرفة (والغرفة في المادة في العلو) وسطوح بين يديها، فقسموا البناء على القيمة وأبقوا الساحة، فالسطح يقوم مع البناء (أي يحسب وكأنه بناء) وتقوم الغرفة بما بين يديها من المرافق. ولصاحب العلو أن يرتفع بساحة السفلي كارتفاق صاحب السفلي، ولا مرفق لصاحب السفلي في سطح الأعلى، إذ ليس من الأنفة؛ ويضيف القاسم قيمة السطح والغرف مع قيمة البيوت التي تحت الغرف»<sup>٩٦</sup>.

فإذا قسمت الساحة والبيوت (الوضع الأول في الشكل ١١، ٨)، فإن كلاً من الساحة والبيوت سيوضعان في الإذعاني المتحد ويفرق أصغر، ويقوم كل فريق بالاستفادة من ساحته منفرداً، لأن القسمة حولت داراً كبيرة إلى أماكن أصغر. فهنا ثلاث الشريعة تكوين مكان مشترك بين السكان وبذلك تركزت المسؤولية في كل العقارات، أما إذا قسمت البيوت دون الساحة (الوضع الثاني في الشكل ١١، ٨)، فإن القسمة ستؤدي إلى بيوت وغرف في الإذعاني المتحد بفرق صغيرة، إلا أن الساحة توضع أيضاً في الإذعاني المتحد، ولكن بفريق مكون من سكان البيوت المحيطة بالساحة، وبهذا تكون مسؤولية الساحة مشتركة بينهم. أي أن فريق الساحة لازال فريقاً مستوطناً (الصورة ١٦، ٨). وبهذا تكون الساحة كالطريق غير النافذ من حيث الحقوق، أي يملكها ويسيطر عليها الساكنون من حولها كفريق واحد. لذلك تتوقع أن تكون العلاقة بين أفراد الفريق المالك المسيطر على الساحة مشابهة للعلاقات بين أفراد الفريق المالك المسيطر على الطريق غير النافذ.

هل تذكر أخي القارئ كيف كانت العلاقة بين أفراد الفريق المالك في الطريق غير النافذ، وكيف سيطروا عليه؟ فقد قلنا إن الشريعة جاءت إلى إذن الشركاء، أي اتفاقهم للحكم على كل فعل قام به أحدهم في باطن الطريق، وأن الشريعة لم تأخذ بعيداً الضرر للحكم على جواز فعل أحدهم لا لشراكتهم في ملكية ذلك المكان ومنافعه، وأن السيطرة الإجماعية هي الوسيلة لحل الخلاف بين الشركاء. في كل فعل بباطن الطريق، وأن السيطرة الإجماعية هي الوسيلة لحل الخلاف في كل فعل بظاهر الطريق، ونفس هذه العلاقات طبقت في الساحة ونفس الاختلافات بين العلماء. يقول ابن الرامي إنه إذا تساوى الشركاء في تصرفهم في الساحة، فقتل صاحب النصيب الكثير لصاحب النصيب القليل، «تصرف في الساحة على قدر حظك (أي نصيبك)». في هذه المسألة قولان، أحدهما يقول بأن للشركاء التصرف في الساحة على التساوي، والآخر يقول بأنهم يتصرفون على قدر الأنصبة، والمشهور هو الأول وبه العمل. قال ابن القاسم: «وإن أراد بعضهم أن يطرح بين يدي غيره العلف والحطب، لم يكن له ذلك إن كان في الدار

٨، ١٦

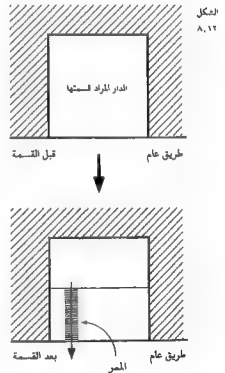


تري في الصورة ١٦، ٨ من اصطبل مبنى قديماً قد تم تقسيمه بين عدة فرق وأجرت بيوتة كمحلات ونبئت الساحة المطهرة في الصورة وبئر الماء مشتركة بين الفرق، فقام كل فريق باستخدام فناء محله.



سعة عن ذلك، «...». ومن جهة أخرى، إذا أراد بعض الشركاء أن يبني في الساحة بقرب بيته شيئاً ويتنعم به فليس له ذلك، وللشركاء منته حتى إن كان ذلك في فناء بيته.<sup>٩٧</sup> ففي حاشية ابن عابدين رأي يقول بأن الساحة في الدار التي بها عشرة بيوت ولرجل فيها بيت واحد وللآخر الباقي، وتنازع الشريكان في الساحة، فإن الساحة تقسم بينهم نصفين إذا لم يكن لأحدهما بيته وجُهل أصل الملك. أما إذا مات رجل وتقسّم أولاده البيوت فالساحة بينهم على قدر البيوت. وفي شرح الطحاوي: «ولو كان الملو في يد أحدهما والسفل في يد آخر، والساحة في أيديهما، ولم يكن لهما بيته، وحققا، وكل منهما يدعي الجميع، يترك السفل في يد صاحبه، والملو كذلك، والساحة لصاحب السفل، ولصاحب الملو حق المرور في رواية. وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفان. ... لأنهما استويا في استعمال الساحة في المرور ووضع الأمتعة وكسر الحطب ونحو ذلك، ولم تكن في يد أحدهما دون الآخر، وهما في ذلك سواء، فتتوسط بينهما كالطريق لأن التراضي بالقوة لا بالكثرة»<sup>٩٨</sup>. وإذا راجعنا أقوالاً مشابهة بشأن الساحة سنستنتج أخى القارئ أن السيطرة على الساحة كانت مشابهة لتلك التي بين الشركاء في الطريق غير النافذ. أي أن الشريعة حرصت على أن يسيطر على الساحة الفريق المستوطن. أرايت ما فعلته الشريعة أخى القارئ؟

والآن لنأخذ الطوق كمكان في الإذعاني الترخيصي لتوضيح تعامل الشريعة مع مضاعفات القسمة.<sup>٩٩</sup> وتتلخص في حالتين، الحالة الأولى هي وصول الشركاء إلى القسمة دون الإضرار بأحدهم، والثانية هي القسمة بإضرار أحدهم. ففي الحالة الأولى لم تتعرض الشريعة على قسمة المقار بحيث يصير للطريق لأحد الشركاء وحق المرور فيه للآخر أو للآخرين. فإن القسم الشريكان داراً يتراض (الشكل ٨، ١٢) وأخذ أحدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها على أن لا طريق لصاحب المؤخر إلى الخارج، ورضيا بأن له حق المرور، وخُدد موضع الباب، جاز ذلك على ما شرطاً ورضيا.<sup>١٠٠</sup>



أما إذا اقتسما داراً (الحالة الثانية) وسكتا عن حقوق الارتفاق كالدخول والمخرج ومصعب الماء، ووقعت هذه المرافق في نصيب أحدهما، ويعد زمن منح الذي في نصيبه هذه المرافق الآخر من الانتفاع بها وأضر ذلك به، فهناك ثلاثة أقوال: الأول هو قول ابن القاسم (ت ١٩١) في المدونة بأن القسمة تصح وبشتركان في حقوق الارتفاق على أن تكون رقية المرافق (الممر والدرج وسيل الماء والقناة ونحوها) للذي صارت المرافق في نصيبه، ولقول الثاني لابن حبيب (ت ٢٢٨) وهو أن القسمة تنقض حتى يتبين مخرج كل واحد منهما ومداخله ومجرى مائه. ولقول الثالث لمحيى بن دينار (ت ٢١٢) وهو أنه إذا تمكن الذي لا باب له ولا مجرى من فتح بابه وإجراؤه مائه (في دار أخرى مثلاً) من غير ضرر أقبرت القسمة على حالها، وإن لم يتمكن من ذلك نُسخت القسمة.

وللتوضيح أقول: إن الشريعة تلافت التدخل في الحالة الأولى عندما اختار الشريكان القسمة وأقرت اختيارهما لوضع هذه المرافق في الإذعاني الترخيصي رغم أن الشريعة تفضل الإذعاني المتحد، فقد تكون تركيبة ببناء العقار في وضع تصعب فيه قسمة يكون الطريق فيها في الإذعاني المتحد، فأقرت الشريعة الإذعاني الترخيصي. أما في الحالة الثانية، ولأن طبيعة

المعار المقسوم قد لا تساعد أيضاً على وضع المرافق في الإذعاني المتحد، أو لأن الشرعيين لم يختاروا ذلك، فقد كانت الآراء الثلاثة تدموا لإزالة الضرر. ولكن هل لاحظت أني القارئ بأن الآراء الثلاثة في الحالة الثانية تحاول إعادة الطريق إلى الإذعاني الترخيصي لتستقر العلاقة بين فريقتي المعارين المستحدثين القادم والمستخدم. فالعلاقة بين هذين الفريقين، كما ذكرنا في الفصول السابقة، متأثرة بخاصية الاحتوائية التي تؤدي إلى ظهور علاقة الهيمنة بينهما. ولتستقر العلاقة بين الفريق المالك المسيطر والفريق المستخدم حاولت الشريعة إزالة هذه الهيمنة. لذلك، فقد جُمِدت العلاقة بين الفريقين، فلا يكون لأي منهما استحداث أي فعل مضر بالآخر دون موافقته. وقد تم ذلك بطريقتين: الأولى هو أن الفريق المالك المسيطر لا يحق له أن يمنع الفريق المستخدم من المرور. فإذا أراد صاحب الدار التي بها الطريق (أي الفريق المالك المسيطر) أن يغير أي شيء في داره كان يقسمها أو يبيعها فليس له أن يؤثر على حق المرور كيف ما كان.<sup>١٠١</sup> فقد وفقت الشريعة مع الفريق المستخدم ضد الفريق المالك في أي فعل صار بالمستخدم قد يقوم به المالك. فإذا كانت دار بداخل دار أخرى أو خلفها مغلا، وطريق الدار الداخلة في الدار الخارجة، فأراد أهل الدار الخارجة تحويل موضع الباب أو تفتيقه وفي ذلك ضرر على أهل الدار الداخلة كان تطول عليهم مسافة السير مثلاً، فإن ذلك لا يكون لأهل الدار الخارجة. أما إذا لم يكن هناك ضرر على أهل الدار الداخلة من تغيير موضع الباب، كأن يكون أقرب إليهم، فقد اختلف في ذلك على قولين: الأول هو أن ذلك لهم، وليس لأهل الدار الداخلة أن يمنعهم لانتفاء الضرر. والثاني هو أن ذلك ليس لهم إلا يرضى أهل الدار الداخلة.<sup>١٠٢</sup>

أما الطريقة الثانية لتجسيد العلاقة بينهما فهي منع الفريق المستخدم من إحداث أي شيء في ذلك المرفق دون موافقة الفريق المالك. فإذا قسم أهل الدار الداخلة منزلهما إلى قسمين مغلا، وأراد أهل كل نصيب منهم فتح باب في نصيبه إلى الطريق لأن لهم الممر، فلاهل الدار الخارجة متهم، وهو المشهور، وهناك رأي آخر يقول بأن لأهل الدار الداخلة فتح الباب إذا كان الخاطئ ملكاً لهم.<sup>١٠٣</sup>

والذي يتضح من هذه الأحكام بشأن الطريق بين الدارين هو أن الممر أصبح قيد على كل من الفريقين المالك والمستخدم. وهذه العلاقة تشبه تلك التي بين الفريقين المتجاورين أو المتقاربين في الشارع والمبينة على تراكم القرارات وترتيب واستقرار العلاقة بين الفرق المتجاورة على شكل حقوق أو قيود متتالية (وقد تحدثنا عنها في الفصل السادس). وإخلاصة هي أن الهيمنة المتولدة بين الفريقين المستحدثين قد تقلصت، هذا إن لم تلغ تماماً، وذلك بتجسيد الوضع، فلا يحدث أي تغيير يضر أحدهما إلا بموافقة الآخر. وقد تمتد أني القارئ من هذا العرض بأن الفريق المستخدم يشارك في السيطرة على الطريق. أقول: هذا غير صحيح، وذلك لأن للفريق المسيطر أن يتصرف في الطريق، كأن يبنّي فيه، ولكن دون الإضرار بحق مرور الفريق المستخدم.<sup>١٠٤</sup> وكما قلنا سابقاً، فإن أي من تميزت العلاقة بين فريقها بالاتفاق فهي من في حالة جيدة، وكلما زاد الاتفاق بين الفريقين كلما اتقرب المعار من الإذعاني المتحد. وهكذا توحدت مسؤولية تلك الفتنة وذلك المسيل والممر ليتحصن حالهم عينياً ويزداد الارتباط بين الفرق المالك المسيطر والفرق المستخدمة اجتماعياً كما سئرى.

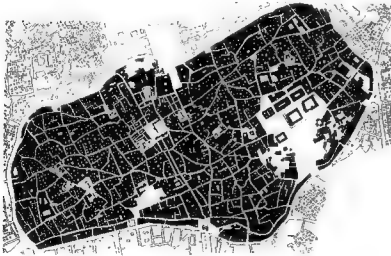
## التغيرات الحطية

التغيرات الحطية كما شرحنا سابقاً هي مجموعة تحولات الخلوط الفاصلة بين الخطط عن مواضعها إلى مواضع أخرى كما يحدث عندما يبيع رجل جزءاً من داره لجاره، فتتحول حدود الملكية من موضعها إلى موضع آخر، بالإضافة إلى استحداث خلوط فاصلة جديدة كما يحدث بعد قسمة العقار. وقد نتجت هذه التغيرات الحطية من حركيتين: حركية الإنقسام وحركة الضم. فنظام الوراثة في الشريعة كما رأينا كان يقسم العقارات إلى أجزاء أسفر عند اختلاف الشركاء. وإذا ما استمرت بعض عقارات البيئة في الإنقسام جيلاً بعد جيل فقد تنتهي إلى أجزاء. أسفر وأسفر بحيث يصعب ملاحكها الانتفاع منها، وذلك لأن كل جزء مقسوم سيقسم بعد جيل آخر وهكذا. وكما رأينا فإن بعض آراء فقهاء المالكية كانت ترى قسمة العقارات الصغيرة ذات العرصة كالدكان والمحاضر إذا أضر أحد الشركاء على القسمة، وأن هذه القسمة قد تؤدي إلى أجزاء لا يُستفَع بها أحياناً. وكما وضحنا سابقاً، فقد كانت هناك حركات مضادة تقوم بتجميع ما قسم وهي الشفعة والبيع، وهذه الأجزاء الصغيرة من العقارات المقسومة كانت لها قابلية الإنضمام لعقارات مجاورة أكبر. لذلك قد تغيرت الحدود الفاصلة بين العقارات عبر الأجيال تغيراً كبيراً وبأقل هدم وبناء يمكنين كما هو واضح في المثال القادم.

إن نظرة سريعة للمسقط الأفقي لأي مدينة تقليدية ستظهر التحولات الحطية، فإذا نظرنا مثلاً للكتلة السكنية رقم ٤٤ في مدينة تونس (الشكل ٨، ١٣)، فسنرى في المسقط الأفقي لتلك الكتلة (شكل ٨، ١٤) تحولاً خطياً بين المنزلين المرقمين بـ ٩ و ٥. فصاحب المنزل رقم ٩ اشترى غرفتين من مالك المنزل رقم ٥ أو العكس. كما سنرى بأن أجزاء من المنزل ١٨ قد تحولت للمنزل ١٧، وكذلك من المنزل ٣٩ إلى المنزل ١. ومن الأمثلة الجيدة هو ما حدث بين الدارين ١١ و ١٢. فقد كانت أساساً داراً واحدة قسمت إلى دارين، ثم بعد ذلك اشترى صاحب الدار ١١ جزءاً من الدار ١٠، واستخدم ذلك الجزء لإنشاء مدخل جديد للطريق غير النافذ رقم ٤. ومن جهة أخرى فإن أكثر الحواشيت المحيطة بهذا الحي كانت في الأساس بيوتاً ثم تحولت ولازالت في تحول إلى حوانيت كما هو موضح في الصورة ١١٩، ١٧، ص ٢٦٩.

الشكل

٨.١٢



أما بالنسبة للملحوظ (الشكل ١٦، أ)، فستلاحظ أخي القارئ بأن مالك الدار رقم ٩ قد قسم داره إلى ثلاثة دور صغيرة (هي أ، ب، ج) حول الساحة الوسطى. وعلى التقيض من هذا التقسيم، فإن المنزل رقم ٣٠ كان في الأصل منزلين في الدور العلوي ثم ضمَّهما مع بعضهما ببناء

الشكل  
٨، ١٥



الشكل  
٨، ١٦

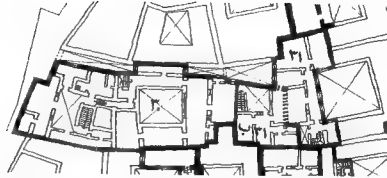


درج بينهما وذلك لأنهما كانا في مستويين مختلفين (الشكل ٨، ١٧، بالصفاة التالية). أما المنزل رقم ٣١ فقد كان تابعا لمالك الدار ٣١ في الدور الأرضي بناء على رسومات مركز الحفاظ على المدينة بتونس لعام ١٩٨٨، وعندما زوت الموقع سنة ١٤٠٣ كان قد تحول وصار ملكا لصاحب الدار العلوي (الدار ٣١ ب في الشكل ٨، ١٧). وكلما نظرت أخي القارئ إلى هذا الهي يتونس أو غيره ستجد الكثير من التغيرات الحظية.

إن رسومات هاتين الصفتين الثلاث هي لكلفة سانية بتونس القديمة (الكلفة ٤٤ في الشكل ٨، ١٤، ص ٢٢١). فالرصفة في الشكل ٨، ١٤ بالصفاة المقابلة هي الدور الأرضي. والرصفة ٨، ١٦ بهذه الصفاة هي الدور العلوي لتلك الكلفة. وكنتهما توصفان التغيرات الحظية بين الدور المتجاورة كما هو موضح بالشكل ٨، ١٥ بالصفاة المقابلة. حيث أن الخطوط المسودة أمثلة لمواقع التغير الحظي بين المقارنات المتجاورة (المصدر: مركز الحفاظ على لمدينة بتونس - ج. لرفع سنة ١٩٦٨م)

الشكل  
٨، ١٦





المسكن  
٨، ١٧

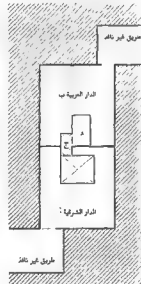
أخي القارئ: قد نفهم الآن سبب اعوجاج الخطوط الفاصلة بين المقارنات في المدن التقليدية، فمن النادر أن ترى سمات حوائط عدة منازل على خط واحد مستقيم لأن كل منزل ذا حدود مختلفة عن غيره. وهذا بالطبع مضاد لخطوط ملكيات المقارنات في عصرنا الحالي، حيث ترى استقامة الخط الذي يجمع سمات حوائط عشرات المنازل مؤكداً بذلك سيطرة الفرق الخارجية. أما هنا في هذا الحي يتونس فلا ترى ذلك، ولكنك ترى استقلالية كل فريق ماله يظهر واضحاً في خطوط ملكيته. فالمعلومات السابقة الشرح حول تغير حجم كل من الفريق والعمار، بالإضافة لما رأيناه الآن في هذا الحي يبلور لنا أسباب هذه الاعوجاجات. فهذه الاعوجاجات والخطوط التي قد تبدو عشوائية لم تُخطط، ولكنها نمت وتطورت من خلال الاتفاقات بين الجيران. فهي إذن سمات بقرارات الفرق الساكنة. ومن البديهي أن لا تكثر قرارات الفرق الساكنة وأفعالها لدقة انتظام خطوط الملكية بين جميع عمارات الحي، ولكنها تكثر بالدرجة الأولى لما يحقق رغباتها. أي أن الفرق الساكنة قد تخلصت من التدخلات الخارجية التي قد تفرض عليها نوعاً من التقيد في الحدود والتي قد تتعارض مع مصالحها. فبرغم أن البنية التقليدية التي تراها غير متحاذية ومتعامدة في خطوطها وتبدو للكثير من الدارسين بأنها غير منظمة، إلا أنها كانت واضحة ومنظمة في نظر ساكنيها، لأن مسؤولية صيانتها كانت بأيديهم هم. لنفرض مثلاً لتوضيح هذا، إذا فتحت أخي القارئ برادة (فلاجة) زميل لك زرت في منزله، فستشعر بأنها غير منظمة، فلا تعرف أين هي الأبواب، ولماذا وضع زميلك البيض مكان الماء. ولماذا ألقى بقارورة الماء في الزف السفلي من البرادة، وهكذا. أما إذا فتحت برادتك أو برادة أهلك فستشعر بأن كل شيء قد وضع في مكانه، لأنك أنت الذي وضعت تلك الأشياء، أو أنك تعودت على مواضع تلك الأشياء. فلماذا ما أعطيت لك قائمة من القوانين التي تُرغمك على تنظيم برادتك بناءً على تصميم البرادة وإتباع تلك القوانين بحذائيرها فلن ترتاح، وإن تعطيك البرادة الطاء الكافي، وذلك لأنك شخص مختلف عن الآخرين، ولك متطلبات مختلفة. وهكذا المدينة التقليدية؛ فهي في نظر الدارسين لها من الخارج بيئة عشوائية غير منظمة، أما في نظر سكانها فهي بيئة مرتبة يعلمون كل صغيرة فيها لأن المسؤولية كانت بأيديهم هم.

وهنا مسألة هامة وهي لينة الخط، فلابد للبيئة من أن تستجيب لتلائم تغير متطلبات الملاك المتعاقبين عليها جيلاً بعد جيل. فمنازل يزيد بحاجة إلى منزل أكبر لأن عدد أفرادها ازداد مع مرور الأيام، وعائلة بكر تقلصت بسبب زواج بنات بكر أو خروج أبنائه. لذلك فقد بيع

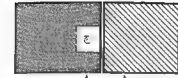
بكر جزءاً من داره لحاجته المالية لزيد الذي قرر التوسع في داره لأنه حول أحد بيوتوه للملاصقة للشارع إلى حانوت، وهكذا. فالتغير الدائم في متطلبات السكان سيؤثر على كل من أحجام العقارات وتنظيماتها الداخلية. ومقدرة البيئة على امتصاص هذه التغيرات هي من أهم المميزات المطلوبة في البيئة المستقرة، وهذه الميزة قد لا تتحقق في البيئة المنظمة التي تسيطر عليها جهة خارجية (وقد عرفنا كل من البيئة المستقرة والبيئة المنظمة في الفصل السادس وستحدث عنهما أكثر في الفصل القادم). فالبيئة التي تحدثنا عنها في الفصل السابق، والتي مكنت السكان من مساهمة الطرق في المدينة، هي أيضاً هنا في التغير الحظي. فالبيئة بين العقارات أدت إلى تحولات خفية أصبحت رغبات المستخدمين المختلفة. أرايت أخي القارئ بُعد نظر الشريعة ومقدرتها على تكوين هيكل بنائي ذي لينة ثلاث أجيالاً متلاحقة. وهل لاحظت أيضاً بأن هذا حدث بتبادل بيوت وغرف بين الجيران كوححدات بنائية. فهذا يشترى غرفة أو غرفتين من جاره، وذلك يبيع نصف ساحة وثلاثة بيوت وهكذا، وهو موضوعنا القادم.

### تدوين التغيرات الحظية

لقد قام الفقهاء بتدوين بعض التغيرات الحظية عند نزاع الجيران للاستفادة من تلك الفتاوى للحكم على التنازل المستحقة. لذلك، فمن المنطق أن نقول أن أكثر التحولات الحظية لم تدون لأنها نتجت عن اتفاق الفرق المتجاورة. لكن بالإمكان رؤية آثار هذه الاتفاقات في المساطب الألفية للأحياء. (كما رأينا في تونس). أي أن التغيرات الحظية التي ذكرها الفقهاء هي بسبب الخلاف بين الجيران، وهذه تعطينا فكرة عن كيفية حدوث التحولات الحظية بنزاع أو باتفاق الفرق المستوطنة. وسأذكر الآن نماذج لتوضيح اندماج دارين لتصبح داراً واحدة ثم تقسيمها مرة أخرى، كانت لرجلين داران كل واحدة منهما إلى ظهر الأخرى، ولا تشتركان في الطريق، فكل واحدة منهما تفتح إلى طريق غير ناظر (الداران أ، ب في الشكل ١٨، ٨). وبين الدارين طريق مسقوف (ج) طوله عشرة أقدام، وعلى فم الطريق من جهة الشرق باب قديم عليه غلق كان يفلته صاحب الدار التي في الجهة الشرقية (أ)؛ ومن الجهة الغربية أيضاً باب قديم عليه غلق أيضاً يفلته صاحب الدار الغربية (ب). فادعى كل واحد منهما أن الطريق في داره وأنه له، فتداعيا في ذلك إلى القاضي. فنزل أهل البصرة ووجدوا أن الباب الذي يفتح في الدار الشرقية يفتح في وسط الدار، أما الباب الذي يفتح في الدار الغربية فيفتح في ركن بيت فيها (البيت د). وأخبر القاضي بذلك، وحلف كل واحد من الجارين أن الطريق له، فأمر القاضي أن يقسم الطريق بينهما نصفين، فبنوا في نصف الطريق ستارة بالأجر (أي جدار) وبذلك صار نصف الطريق بالجهة الشرقية في وسط الدار، أما النصف الغربي فصار شبه خزانة للبيت في الدار الغربية.<sup>١٠٥</sup> والظاهر هو أن الدارين دمجت في الماضي لتصبحا داراً واحدة وبني الطريق بينهما ليتمكن سكان كل دار من الخروج من طريق الدار الأخرى. تذكر أخي القارئ ما قلناه في الفصل السابق من زيادة عدد المارين من نفس الباب، وكيف أن ذلك لا يكون للجارين يفتح باب بين داريهما إلا إذا ملك الدارين رجل واحد. فالظاهر هو أن هاتين الدارين تحولتا إلى دار واحدة وبني الطريق بينهما ثم قُسمت مرة أخرى إلى دارين فاحتج الجيران على

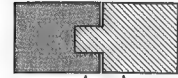


الشكل  
٨، ١٩



الدار الأجدد «أ»      الدار «ب»

الشكل  
٨، ٢٠



الدار الأجدد «أ»      الدار «ب»

الشكل  
٨، ٢١



الحائض      قبل بيع الحائض



بعد بيع الحائض

ارتفاع كل دار بطريق الدار الأخرى، لذلك أغلقت الأبواب، وبهذا اندمجت المخطتان لتصبحا خطة واحدة، أي أن هناك خطاً فاصلاً بين المقارين قد اختفى ثم ظهر ثانية بعد زمن. وهذا المثال يشبه الدار رقم ٣٠ في الدور العلوي من مدينة تونس (شكل ٨، ١٧)، والتي أصبحت داراً واحدة ببناء الدرج بينهما.

أما الآن سأذكر بعض التواريخ التي توضح التغير الخطي بين الجارين. فقد سئل قتيبة عن أخوين يشتركان في دارين، إحداهما أجود من الأخرى (الدار «أ» أجود من الدار «ب» في الشكل ٨، ١٩). فأخذ أحد الأخوين غرفة من الدار الجيدة (الغرفة ج) وصيرها برجاً للحمام وقتل بابها بالبناء، ثم فتح لها باباً جديداً للدار الدنية (لدار «ب»)، وكانت الدار الجيدة (الدار «أ») تكرر شالها، ثم اجتمع الأخوان وسكتها أقل من سنة، ثم أنفصلا وخرج كل واحد منهما بدار. فتنازعا في الغرفة (ج). فقال الذي أخذ الدار الدنية (أي الدار «ب»): «ما رضيت إلا على أن تبقى لي الغرفة كما هي». وقال الآخر: «الغرفة من داري وسفلها لداري». <sup>١١٠</sup> وحكم بأن تكون الغرفة (ج) للذي أخذ الدار الدنية، أي أن الخط الفاصل بين المخطتين قد تغير شكله (إلى الشكل ٨، ٢٠). وفي نازلة ثانية باحت امرأة حائضاً جارها، ولها ملك يجري مائه على سطح هذا الحائض إلى آخر، فطلب المشتري قطع جريان الماء، وطلبت هي بقاءه على ما كان عليه، واتفقا على عدم البنيان، فادعت المرأة على المشتري بذلك حين البيع، فهل يقطع جريان الماء أم لا؟ <sup>١١١</sup> ففي هذه النازلة خرج الحائض من ملك المرأة ملك الجار (الشكل ٨، ٢١). وفي نازلة ثالثة سئل قتيبة عن باع بيتاً في داره وباع منه نصف الساحة بما على البيت (الشكل ٨، ٢٢). وكان مستنق مائه البيت والدار كلها في جزء الساحة التي استثناهما البايع لنفسه، فتنازعا في الماء، وبهذا ظهرت خطة جديدة لم تكن موجودة <sup>١١٢</sup>. والنازلة الواهبة عن حالة مشهورة بين السكان وهي اقتسام دار واختلاف المتقاسمين في الطريق. فقد قال ابن القاسم عن مالك «في دار بين رجلين (الدار «أ» في الشكل ٨، ٢٣)، اقتسماهما (إلى نصفين هما ج، د في الشكل ٨، ٢٤). ولرجل إلى جانب أحد النصبين دار (الدار «ب» بابها إلى الطريق الآخر. فاشتري هذا الرجل أحد النصبين (النصب ج) الذي لاصق داره، ففتح إلى النصب من داره باباً وجعل يمر من داره إلى طريق هذا النصب هو ومن أكثرى منه (أي إلى الطريق غير النافذ في الشكل ٨، ٢٥). فذلك له إن أراد ارتفاعاً إلا أن يجعل فيه سكة نافذة لمرور الناس يدخلون من داره ويخرجون كالزقاق، وليس له ذلك» <sup>١١٣</sup>. فخيماً فهناك نازلة عن حالة متشعبة أيضاً، يقول ابن الرامي بأن القاضي ابن القضاة أمره أن ينظر في حائط بين دارين تنازع فيه الجاران كل يدعي أنه ملكه. فذهب وعابن الحائط فقال: «فرايت حائضاً يمر من الشرقي إلى الغربي، وفي وسط الحائط باب يدخل منه ويخرج للموضين، وكانا (أي الداران) لملك واحد فقسمهما على نصتين، فباع كل نصف على انفراد لرجلين، وكان الحائط فيه الباب المفتوح بين الموضين، فادعى الحائط كل واحد منهما...» <sup>١١٤</sup>.

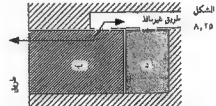
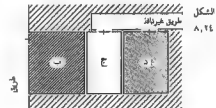
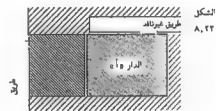
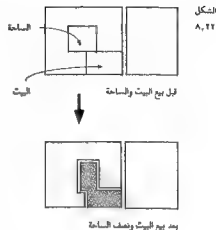
وبرغم النزاعات التي أدت إلى تدوين هذه النوازل إلا أنها أضحى القارئ دلالة على لينة حدود المقارنات لتلائم رغبات ومتطلبات الفرق الساكنة. وإذا تأملنا أحكام القضاة في هذه النوازل بين المتنازعين سنستنتج بأن هدف القضاة في الحكم لم يكن إلا العدل بين المتخاصمين بإرجاع الحقوق لمستحقيها، وبهذا تخرج جميع الاعتبارات البنائية كالمعمارية والتخطيطية من



دائرة التأثير على الحكم. تأمل مثلاً إجابة المازري (ت ٥٣٦) على النازلة الثانية؛ والشراء، يتضمن جميع منافع المشتري للمشتري، ولو كان عالمًا بجريان الماء، فعلى البائع قطعه وصرف الجريان، فإن امتنع حكم عليه بزواله. « فهذه الإجابة لم تكتسح إلى كيفية تصريف الماء، أي هل التصريف للطريق من فوق الحانوت مثلاً، أو هل هو إلى ساحة الجار؟ وما إلى ذلك من أسئلة بيئية تهم مهنيو أيامنا هذه. ولكن الحكم كان لإحقاق الحقوق للفريق، وعلى رأسها حقوق الملكية والسيطرة.

قد تعتقد أخي القارئ بأن ما قلته عن التغير الحظي لا ينطبق إلا في المناطق ذات المباني المتلاصقة، وقد تستتج بأن هذا لا يلائمنا اليوم لأن مباني البيئة الماصرة غير متلاصقة وتفصل بينها الإرتدادات؟ فأقول، إن المسألة حركات وتبادل حقوق، وهذه الحركات والحقوق أوجدتها البشرية في كل أنواع البيئات. هل تذكر أخي القارئ ما قلناه في الفصل الخامس عند مقارنة مدينة تونس بمدينة صفاليس أو سفرونولو بتركيا (الأشكال ٥، ١ و ٥، ٢ والصورة النهائية ونوعيتها إلا أن هناك تشابهاً كبيراً بينهما من حيث الخصائص كالمطرق المتعرجة وكثرة الدروب غير النافذة، وأن هذا التشابه نتج لاستخدام المسلمين نفس الحركية في البيئتين، فالتواجد مستقل في البيئتين ومعظم أحيائهما في الإذعاني المتحد. ولقد ضربنا لذلك أمثلة. ولتكمّل الصورة سنوضح الآن التغير الحظي في المدن ذات الكثافة البنائية المنخفضة التي تحيط بالمناطق بمساحتها. نفس المبادئ التي ذكرناها في هذا الفصل بشأن حجم الفريق وحجم المقار طبقت على جميع البيئات في العالم الإسلامي بما فيها البيئات ذات المباني المحاطة بالمناطق. لنذكر مثلاً واحداً، فقد سئل المبدوسي رحمه الله «من جتان (بستان) وبه دار أحباء) مشترك بين رجل وامرأة أسداً، ثلاثة أسدله ونصف سدس للمرأة، وسدسان ونصف للرجل، وأراد قسمة الجنان المذكور، فقسم بينهما نصفين، وتقارعا على أن يخرج من نصف الرجل نصف السدس الواجب للمرأة. فلما فعل ذلك كان في أحد النصفين أشجار تين كثيرة جيدة، وفي النصف الآخر يسير أشجار تين غير جيدة. فقال الرجل لا أرضى هذه القسمة فخرج قرعته في النصف الرديء المذكور. وقال للمرأة، خذي نصف دينار من الذهب وارجع في نصفك. فتزايد فيه، ثم اتفقا على غير مفاصلة، فبقي بعد ذلك عشرة أيام، فسأل الرجل في القسم هل هو جائز أم فاسد، فقبل له إن القسمة غير جائزة لكون القسمة المذكورة كانت بعد أن ظهر الباكور في الشجر ويض الغيب في بطن الدوالي، ثم تراضيا بعد ذلك على أن يعطي الرجل المذكور ديناراً واحداً من الذهب ويأخذ القسمة المذكورة، وزعمت المرأة أن القسمة كانت في وقت تجوز، وأنه لا باكور ولا غيب في الأشجار، وطلبت الرجل بالنصف في ذلك، مع أن الحدود لم تقع في المقسوم المذكور، وهل يجوز للرجل أن يرجع إلى قول المرأة فيأخذ النصف المذكور أم لا؟»<sup>١١١</sup>

فبرغم أن النزاع بين الشركاء في هذه النازلة وما شابها هو في الأشجار ونوعها وكثرتها والبر ونحوها من مسائل تتعلق بالجنان، بينما في المباني التي تحدثنا عنها سابقاً كان النزاع في مقدار البناء ونحوه، إلا أننا نجد أن نفس المبادئ قد استخدمت في حل هذه النزاعات، وهذا أمر مسلم به لدى الفقهاء. ولإثبات ذلك تأمل تطور تقسيم إحدى الجنان في

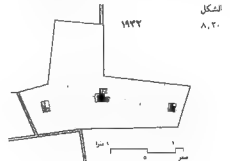
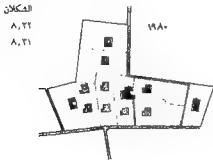
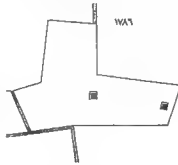
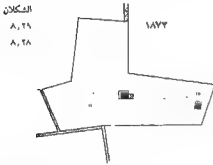
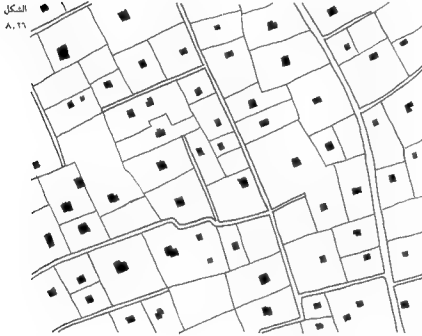


مدينة سفاقس (الأشكال ٢٦، ٨، ٣٢) لترى كيفية تأثير الوراثة والبيع على تقسيم الجنان وظهور الطرق غير النافذة. ففي عام ١٧٨٦م كان بالجنان برجان (الشكل ٢٨، ٨، والبرج هو في الصادة دار من دورين تقع داخل الجنان). وفي عام ١٨٧٢م ورثت الجنان وقسمت إلى ثلاثة أجزاء (الشكل ٢٩، ٨)، وقسم البرج الأوسط إلى قسمين. وهكذا كما هو موضح بالشكل استمر الانقسام مع الأجيال ثم بدأت الزنقات أو الطرق غير النافذة في الظهور ليتمكن السكان من الوصول للقطع الداخلة<sup>١١٢</sup> فالذي شكل البيعة وصاغها في هذا المثال هم السكان أنفسهم. فالقرارات أتت من الأسفل للأعلى، تماماً كالمدن ذات المباني المتلاصقة. أي أن التغيرات الحظية هي نفسها في البيعتين المتماكستين بناوياً. فحركات الشريعة ذات نتائج متشابهة على البيئات المختلفة، وسنوضح هذا في الفصل القادم بإذنه تعالى.

ولنتلخص هذا الفصل أقول: بينما الهبة والصدقة ونحوهما من حركات أدت إلى فرق وعقارات ذات أحجام أصغر، وبينما الوراثة زادت حجم الفريق إن لم يُقسم العقار، إلا أن جميع الحركات التي تحدثنا عنها في الشريعة أدت إلى تركيز المسؤولية بالمحافظة قدر المستطاع على حجم العقار دون قسمته، ولكنها قسمت العقار عند ظهور أول بادئة للخلاف بين الشركاء، محاولة بذلك العقار الكبير ذا الفريق الكبير إلى عقارات أصغر بفريق أصغر. فعلى سبيل المثال، بإمكان الشركاء قسمة عقارهم كيف ما أرادوا إن هم اتفقوا فيما بينهم، كما أن لهم أن يعرضوا بعضهم البعض للتفاضل بين الأنصبا للوصول إلى قسمة ترضيهم. وقد كانت سياسة الشريعة هي إزالة جميع العقبات للوصول للقسمة وعدم تأخير وجود العقار في وضع يتشاكس فيه أفراد الفريق. ولم يتأخر الشريعة عن قسمة العقار فور طلب أحد الشركاء ذلك مثلاً، وبالنسبة لما لا يقبل القسمة من الأعيان والعقارات وبالنسبة لما يقبل القسمة بضرر فقد وضعت أيضاً في الإذعاني المتحد. فالأراء التي لا ترى القسمة وتجبر الشريك على البيع تدفع العين إلى فريق آخر وربما أصغر حجماً لتركيز المسؤولية فيه؛ أما الأراء التي ترى القسمة فلما أنها تفرض الإتيان على الشركاء، أو أنها تقتت الأمان إلى قطع قد تنضم للعقارات المتلاصقة. أما الشفعة فقد أدت أيضاً إلى تركيز المسؤولية بحركات متعددة في فريق واحد. وجميع هذه الحركات مجتمعة أدت إلى بيئة تركزت فيها المسؤولية، وبذلك ارتفعت نسبة الفرق المالككة المسيطرة في البيئة. أي أن حركات ومبادئ تغير حجم الفريق والعقار في البيئة التقليدية أدت إلى التواجد المستقل.

إن البيئة الناتجة عن سيطرة الفرق المستوطنة بالنسبة لأي دارس عابر وسطي في نظره وفكره هي أنها بيئة تحمل الفقر واليأس، وذلك لأنه يرى اليوم في البيئة التقليدية مبان منهاره وشوارع قذرة، وطرقاً بها قنوات مياه المراحيض تتدفق من كل مكان؛ فهو يرى بيئة تتكاثر فيها السكان بشكل مخيف كما حدث في لاهور بالباكستان مثلاً. فساكن لاهور الحاليون هم عشرة أضعاف ما كانت عليه في السابق، وبذلك ازدادت فضلات ساكن المدينة أكثر من عشر مرات لأن استهلاكنا في عصرنا الحالي يفوق استهلاك أولئك الذين بنوا البيئة التقليدية. لذلك فإن سيطرة السكان على البيئة التقليدية في نظر باحثنا هذا سيطرة فاشلة بائسة، بدليل الفوضى التي يراها الآن في البيئات التقليدية. أقول، بأن ما يراه باحثنا الآن هو بسبب فقدان السكان للسيطرة، فلم يكن الحال هكذا عندما سيطرت الفرق المستوطنة على البيئة، فكيف

يكون هذا ؟ هذا السؤال أخي القارئ يأتي بنا إلى الفصل الأخير، والذي سيحاول الإجابة على  
السؤالين التاليين، ماذا يحدث إن تحولت المسؤولية من أيدي الفرق المستوطنة ؟ أي ما هي  
مضاعفات تحول المسؤولية ؟ وإذا كانت بيئتنا التقليدية مستقرة من حيث العلاقات بين فرقها  
وتوحدت مسؤولياتها في فرقها الساكنة والمستوطنة والتي قد لا تبدو منظمة لنا لتثير معطيات  
ومتطلبات العصر، بينما البيئة المعاصرة منظمة، فهل يمكننا الوصول لبيئة مستقرة وفي الوقت  
ذاته منظمة ؟ أي هل يمكننا تطبيق مبادئ الشريحة في بيئتنا المعاصرة ؟





## مضاعفات تحول المسؤولية

إن مضاعفات تحول المسؤولية من الفرق المستوطنة إلى فرق خارجية، ومضاعفات تحول الأعيان من نموذج إذعاني إلى آخر كثيرة لا تحصى. لذلك، ولكي يطلى هذا الفصل حقه لابد وأن يظل مفتوحاً لأنه عبارة عن سلسلة من الإنتقادات التي توضح بعض مضاعفات تحول المسؤولية، كما أن هذا الفصل يوضح بعض الخصائص البارزة المتناقضة بين البيتين التقليدي والمعاصرة. ولا يمكن ذكر جميع المتناقضات والانتقادات، ولوضوح بعضها سأقتصر أن القارئ سيأتي باستنتاجاته من خلال تجاربه اليومية في البيئة المعاصرة. ولكن لابد لي من توضيح سريع لمسألتي في بداية هذا الفصل. الأولى، هل البيئة وسيلة أم أنها غاية، والغاية، فكرة مبسطة عن السيطرة في البيئة المعاصرة.

### البيئة وسيلة أم غاية؟

يمكن تقسيم باحثي البيئة بناءً على عقائدهم إلى صنفين متناقضين. صنف يرى أن البيئة غاية، وصنف آخر يرى أنها وسيلة. وبين هذين التقيضين يقع الباحثون، فمنهم من يميل إلى هذا، ومنهم من يميل إلى ذاك، ومنهم من هو متوسط في تفكيره. والذي قصدته من فكرة أن البيئة غاية هو الفكر الشائع في العالم الغربي والذي أثر علينا في العالم الإسلامي. فالبيئة في هذا المفهوم توجد وتصمم لخدمة الإنسان ورفاهته. فلا مانع من بناء مسجد أدفنت فيه أموال طائلة في زخرفة لئله لأن في هذا تعبير عن الحضارة الفنية للمجتمع، على الرغم من أن بناء مسجد من دون أدنى زخرفة لن يُقْبَلَ من أجر الصلاة. ولا مانع من بناء منشأ لحاكم ذو مدخل رخامي فسبح يُحضر الداخل بالرهبة لذلك المكان، علماً بأن أمور الدولة لن تتأخر لحظة إذا لم يُستخدم الرخام أو إذا لم يُقَلَّ ارتفاع سقف مدخل ذلك المكان عن المحصرة أمتار. فالذين يرون أن البيئة غاية يقولون أن في هذا البهو تعبيراً عن الحضارة الهندسية لتلك المدينة وذوق سكانها. وهذه النظرة تنطبق على جميع أعيان وعقارات البيئة. لنأخذ مثلاً الطريق. فهم لا يروا بأساً من بناء طريق فسح مزدان بالأنشجار وأعمدة الإضاءة على جانبيه برغم وجود أسر قد لا تجد ما تأكل. فبناء البيئة بالنسبة لهم غاية لابد وأن يسع له المهنيون ليتمتع المجتمع، فهو تعبير عن قوة وعظمة وتطور الأمة. ألم تقرأ أخيراً القارئ كتب التراث المعماري الإسلامي رغم أن بعضها يُدرّس عبارة ما بُني على القبور (وهذه منشآت حرمها الشريعة)؟ ألم تر الكتب التي تبين أن المسلمين أحسّوا بتخطيط المدن؟ ألم تر كيف أن هؤلاء الباحثين



إن من الباحثين من يرى أن البيعة غاية ومنهم من يرى أنها هدفاً. وهذان المقيديتان أدركنا على طريقة بعضهم واستنتاجاتهم. وهذا ينطبق على السكان أيضاً. فقد حارب المسلمون الأوائل البيعة على أنها وسيلة، فلم يسرفوا في البناء واكتفوا بما هو ضروري لهم، ومنهم من زعم لدرجة التشكف، فهناك الكثير من الروايات على ذلك. والتدريج تثير الحيل وأثبت أجيال نظرت للبيعة على أنها غاية وأسربت في البناء. وتدوينه برغم نهيه صلوات الله وسلامه عليه من الإسراف في ذلك. والصورة لبيعة على ذلك من الدولة العثمانية، فرى في الصورين ٩٠١ و ٩٠٢ فرقان من عصر توبه كاني باستنبول والذي كان مقراً للسلطان العثمانيين، فربما تسم كهدية للسلطان محمود (حكم من ١١٤٣ إلى ١١٨٩). لاحظ أيضاً النقوش والتفاصيل على سقف ومحيط البيعة ٩٠١ بالصفحة للفقهاء إدرى عرف أشر أبوب باستنبول. وهذا الإسراف لم يكن في القصور فحسب ولكن في معظم المباني. فالرسم ٩٠٥ توضح مشقة جامع قسطنطينية باستنبول، والرسم ٩٠٦ لدخل أحد القناني توضح ما توسل إليه الفن الزخرفي للمحيط والأسقف (الرسومات الثلاث للرسام تومر).

استلذوا كل صغيرة وكبيرة من التاريخ لإظهار عظمة المسلمين الأوائل في الفن والبناء. والتخطيط؟ فهم قد أثبتوا أن المسلمين قد ابدعوا في تصميم المساجد والجسور وما إلى ذلك من مبان بعضها ضرورياً ولكن بطريقة تعكس الحضارة للمجتمع المسلم. ولا داعي لذكر أمثلة لهم، فهم كثيرون.

أما الذين يرون أن البيعة وسيلة فهم المختصون بأن البيعة وسيلة في الأرض لبلوغ الآخرة، فالبيعة عتبة في الطريق الطويل. ولابد من بناء ما هو ضروري في البيعة للهدف الأول من وجود البشر وهو عبادة الله عز وجل، ثم الهدف الآخر وهو الخلافة في الأرض. وهذان الهدفان لن يتحققا بأمة دليّة، ولكن بأمة ذات سطوة وتفوذ يهابها كل من لا يؤمن بالله. فكيف تكون أمة ذات سطوة وهي غارقة في ملذات الحياة وتسرف في أمور الدنيا ومنها البناء، فالإسراف في البناء مثلاً يؤدي إلى مجتمع يستعمر طاقاته البشرية والمالية في ما هو أقل ضرورة للحكمة من وجود البشر. فإذا استعمرت هذه الأموال مثلاً في التعليم أو الجهاد أو غيره فقد تحسن حال المسلمين. وهنا تظهر المادلة الصعبة أمام هذه الجماعة (الذين يرون أن البيعة وسيلة) وتمتل في السؤال التالي: كيف يمكن بناء بيعة توصل إلى ذلك الهدف؟ فهل على المسلم أن يتخفف ويسكن في منزل ضيق ليعتقد ويدفع ما اعتقده لتصرة للمسلمين في الجهاد في أفغانستان مثلاً؟ لقد قلت منزلاً ضيقاً، فهذا يعني أن يكون المنزل من باب أولى من غير زخارف ومواد بناءية باهظة الأمان. وأنا أميل أخي القارئ إلى هذه الجماعة التي تنظر للبيعة على أنها وسيلة وليست غاية، ولكن لا أر التشكف الذي يؤدي إلى إقلال الراحة التي تؤدي إلى قلة إنتاجية الفرد المسلم وبالتالي المجتمع عموماً. فنحن بحاجة لبيعة تؤدي إلى زيادة الكفاءة الانتاجية للمسلمين دون ما أدنى تبذير أو إسراف. فالإسراف هو إغراق المال الكثير في القرض الخمس، أو هو صرف الشيء فيما ينهي زائداً على ما ينبغي، بخلاف التذير، فإنه صرف الشيء فيما لا ينبغي. فكيف يمكن بناء بيعة منتجة ومطاعة دون ما أدنى إسراف أو تبذير وما هي خصائصها؟

لقد أراد الله لهذه الأمة أن تكون أمة مجاهدة. وهذا ينطبق أيضاً على المسائل البيعية. فإذا لاحظت أخي القارئ ما ذكرناه سابقاً فستجد أن جميع المبادئ البيعية تؤدي إلى هذا الهدف. فقد حاولت الشريعة أن لا يظلم أي فرد مسلم في المسائل البيعية كالتزاع ملكه من غير رضى منه، لأن ظلم فرد في البيعة إحباط لذلك الفرد وفقدان المجتمع له إنتاجياً، وفي الوقت ذاته ظلم لسائر أفراد المجتمع، فمتى قبل المجتمع يظلم ويهمل أحد منهم فقد رضى على نفسه بالظلم. فلا حرة لأمة أفرادها أذلاء. وكذلك الإحيا، فتقييد يد الفرد عن الإنتاج تقييد ليد المجتمع صموماً، فقد قدعت الإنتاجية على المسائل البيعية الأخرى كاستقامة الطرق، فلم يقل جمهور الفقهاء الأوائل بأن النزاع قد يقع بين الناس وأن الطرق قد لا تستقيم بالإحيا. ومن ثم منعوه، رغم وجود الطرق المستقيمة في زمنهم كذلك التي بناها الروم بدمشق مثلاً. كما حاولت الشريعة حل المسائل البيعية دون اللجوء إلى تكوين طبقة حاكمة في المجال البيعي (كموظفي البلديات أو أمانات المدن) لأن هذا سيستهلك من موارد الأمة دون ما إنتاجية فعلية للمجتمع. فقد حُلّت مسائل البيعة عن طريق مبادئ ألقت المسؤولية على أكتاف الساكنين. وستوضح هذه

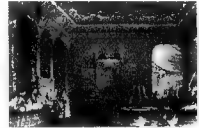
المسائل أكثر في باقي هذا الفصل بإذنه تعالى. ويدفع العقارات للإزعاجي المتحد تكونت بيعة معطاة بأقل تكلفة ممكنة على المجتمع. فالشرية لم تستمر في البيعة إلا بالقدر الذي يفي بالقرض الأساسي من وجود البشر. وهذا واضح من سيرته صلوات الله وسلامه عليه. فقد أعرض الرسول صلى الله عليه وسلم عن رجل بنى قبة في داره، وقال: «أما إن كل بناء وبنا على صاحبه إلا مالا، إلا مالا» يعني ملا يد منه<sup>٩</sup>. وهذا الإعراض ليس لأن القبة محرمة في ذاتها ولكن لأنها إسراف في تلك الحالة، وإله أعلم. فقد تكون القبة أمراً مطلوباً في بعض المناطق لعدم توفر الخشب للتسقيف مثلاً، أو قد تكون مطلوبة لبعض أنواع المباني التي تتطلب بهواً كبيراً من غير أعمدة. فإذا كان صلوات الله وسلامه عليه قد منع الإسراف في بناء المساجد فما بالك بالأمر الأخرى. فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أمرت بتشديد المساجد (أي برفع البناء وتطويله كما قال البيهقي)، قال ابن عباس، لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى»<sup>١٠</sup>. وفي سنن أبي داود أن عبد الله بن عمرو قال: «مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أطين حائطاً لي أنا وأمي، فقال: ما هذا يا عبد الله؟ فقلت: يا رسول الله شيء، أصلحه، فقال: الأمر أسرع من ذلك». وروى الإمام مسلم عن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في غزاة فأخذت لحماً (يساط له خمل) فسترته على الباب، فلما قدم فرأى النمط عرفت الكرامة في وجهه، فحبذه حتى هتكه أو قطع، وقال: إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين». وروى الطبراني عن أبي جحيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «سفتح عليكم الدنيا حتى تنجدوا بيوكم كما تنجد الكعبة، فأنتم اليوم خير من يومئذ»<sup>١١</sup>. وهذا النهج الذي سلكه المسلمون يوضح لنا أسباب عدم اهتمام الأئمة منهم بتشديد المدارس والمساجد والمساكن الفخمة وما إلى ذلك من مبان في العصور الأولى. فقد كان هم المسلمين منصب على تشييد أمة مجاهدة، لا تشييد أمة تخذل للراحة والإسراف في البناء.



٩.٤



٩.٥



٩.٦

وهذه الأحاديث عن البناء تزجج كل من درس علم الفن والعمارة (كما أن أحاديث الإحياء تزجج كل من درس علم التخطيط) لأنها تشرعهم بأنهم أمضوا وقتاً في دراسة ما لا فائدة منه للمسلمين، وتغير في أذهانهم سؤالاً عن دورهم في المجتمع. وللإجابة على هذا الإنزعاج أقول: إنه من الضروري لأمة مجاهدة أن تكون البيعة التي تعيش بها ملائمة لزيادة إنتاجيتها. فيكون السؤال بعد ذلك: ما هي إذا مواصفات البيعة التي توصل لهذا الهدف؟ وما هو دور المهنيين فيها؟ فمن الضروري مثلاً أن تكون البيعة مريحة لمتطلبات المسلم المصنوعة كأن تكون مقاساتها ملائمة لتركيبه الجسدي. فلا بد وأن تكون مقاسات الغرف ملائمة لمتطلبات العصر ومتسمة له. فكل واحد منا يدعو ويقول: «اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي». أي أن إنتاجية الفرد تزيد متى كان في بيعة تساعد على الإنتاج ولكن دون إسراف. ثم يكون السؤال: هل يمكننا كمهنيين الوصول إلى مبادئ بنائية تؤدي إلى تخفيض تكلفة البناء؟ فلهذا رأينا في الفصل السابق كيف أن لجنة الحدود الخارجية لمعارف أدت إلى تغيير خطي بين الأجيال المتعاقبة بأقل هدم وبناء. ممكنين. وسأحاول في هذا الفصل أن استنتج بعض هذه المبادئ. فالطريق طويل ونحن في أوله، لذلك، لابد لنا على الأقل من تحديد معالم الطريق.

٩.٨



صور هاتين الصفحتين استكمالاً للصور السابقة، فالصورتان ٩.٧ و ٩.٨ لمسجدين من الدخول إحداهما (٩.٧) لحراب مسجد السلطان حسن بالقاهرة والأخرى لمسجد في مراكش. لاحظ كثرة النقش عليهما. أما الصورة الطولية ٩.٨ فهي لفرقة الجزائر. لاحظ كثرة ودقة وتناسق النقوش على المحواط والأقواس، فهذه تتطلب الكثير من التشكيز والمجهود والوقت لتصل لهذه المرحلة من الإنجاز، وإمل قسمة ما وصلت إليه العمارة من حيث الدقة والجمال في الزخرفة هي في شمال أفريقيا والأندلس وبالأخص في قصر الحمراء الموضحة في الصورة ٩.١٠ (بالصفحة المقابلة) ولي الرسم ٩.١١ لأحد الأبنية فقد تكون حواط هذه البناء من أجل الأهمية على الإخلاق، والصورتان الأخيرتان (٩.١٢ و ٩.١٣) لمدينتي من مدينة تونس حيث ترى نفس الشيء وبالأخص في الجزء العلوي من المحواط في الصورة الأخيرة.

٩.٧

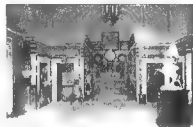
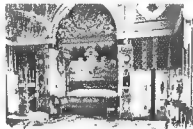


٩.٩



هاتان العقيدتان في رؤية البيئة (البيئة كفاية أم وسيلة) أقرتا على الباحثين في دارستهم للتاريخ. فالتاريخ يمح بالأحداث والسير والروايات المختلفة، كالمحيط الذي يمح بالكائنات المختلفة. فكل فرد يمكن له أن يصطاد من التاريخ ما يدعم مقالته. فهناك مستشرق اسمه سوفاجيه مثلاً انتقد مدينة حلب بشكل يقنعك أنه مصيب من وفرة معلوماته التاريخية. وهناك مستشرق آخر (أندريه ريمون) قام بالنقيض، وهناك ثالث بين البيئة الإسلامية على أنها نتاج صراع بين طبقاته المختلفة، فالتاريخ أخى القارئ كالمحيط يستطيع كل فرد أن يصطاد منه الكثير ويأخذ منه ما أراد. فالذين يرون أن البيئة غاية اصطادوا من المحيط ما يلائمهم لإثبات ذلك، حتى لا يوصف المسلمون بالتخلف لإقتناعهم بأن البيئة متمثلة في فن العمارة والتخطيط مرآة تمكسر تقدم الشعوب، ألم تسمع أو تقرأ أخى القارئ العبارة القائلة أن «العمارة أم الفنون». فكثيرة هي الكتب التي تصطدم مع ما قلت في هذا الكتاب. وبها الكثير من الأدلة والروايات عن الحكماء الذين خطوا ووسعوا الشوارع وما إلى ذلك من أدلة يتعلق بها الكاتب





لإثبات فكرة في رأسه. ولكن هنا أسأل، ألم تخضع تلك الشعوب المتقدمة بنائيا (كالروم مثلا) لسلطان الدولة الإسلامية آنذاك؟ فلم ير المسلمون الأوائل العظمة في الفن والبناء، ولكن في القوة والمكنة في الأرض. ولأن المسلمين هم الأقوياء، لم يكتسروا المعايير فيهم، فهم الذين وضعوا المعايير لأنفسهم، فنحن المسلمين يجب علينا أن نضع المعايير التي تقاس مقدار تقدم الشعوب من وجهة نظر الإسلام. فالمعيار القائل «إن تقدم أمة ما يقاس بتقدم فنها وعمارتها» معيار أت من مجتمع يرى أن البيئة غاية وليست وسيلة. وكما قام أولئك باصطياد ما يثبت مزاعمهم من التاريخ، لمت أنا بتوضيح خلط ما قالوه. فهم قالوا بأن بغداد مدينة مخططة، وأنا قلت بأنها قصر مدور كبير في مدينة، وأنها لم تستمر لأنها كانت جسم غريب على المجتمع آنذاك. غير أن ما أتيت به ليس من روايات تاريخية فقط، ولكنه من الشرع أيضا. فحتى إن وجدت مدن خطتها أولو الأمر من المسلمين (يفهمونا الحديث) وأرغم السكان على التعامل معها، وحتى إن وجد حكام وضعوا أنظمة بنائية في العصور الأولى، فهذه الأدلة تسقط أمام مبادئ الشريعة التي ركزت عليها في هذا الكتاب. فإذا كنت أخي القارئ ممن يرى أن البيئة غاية وليست وسيلة فمن المحتمل أن لا تقتنع بما سأقوله في هذا الفصل، فلكل لؤلؤة أخرجتها لك من المحيط ستجد ألف محارة في نفس المحيط لتقنع نفسك أن ما في هذا الكتاب أمر غير منطقي، وتقول، لكن المسلمين بنوا وأبدعوا في العمارة والتخطيط والكتب على ذلك كثيرة. فأقول، ولكنني أتحدث بالإستناد إلى الشريعة. فرهم إصجابي وعشقي كإنسان لما أنجبه المسلمون من مبان وفنون لن تتوصل إليها مجتمعات أخرى كما في قصر الحمراء. مغلًا (لقد وقفت ساعات أتأمل ما قام به الفنان المسلم من إبداع يفوق كل وصف في إحدى غرف الحمراء بقرناطة) إلا أنني مقتنع بأن هذا أمر رفضته الشريعة، وأنه لن يؤدي إلى عزة المسلمين، بل إلى ضياع مواردهم، ولهذا طرد المسلمون من الأندلس، لأنهم خلدوا للراحة في مثل هذه القصور. فهم علموا أن الوصول للسلطة سيأتي لهم بمثل هذا النعيم، وتنافسوا فيما بينهم على السلطة وشب النزاع بينهم وتفرق شملهم وطردوا آذلاء من الأندلس. وقبل الاستمرار في هذا الفصل سأصلي فكرة عن الوضع المعاصر.

٩، ١٤



٩، ١٥



٩، ١٦



لعل وسائل تحول الطرق والساحات والبيادر من الإذعاني للمتحذ إلى الإذعاني الترخيصي تختلف تاريخياً في المغرب العربي عنها في مصر وسوريا والأردن وذلك لأن تلك الدول خضعت لفترة أطول للاستعمار الفرنسي، إلا أن النتيجة واحدة وبخصائص متشابهة في جميع الدول الإسلامية. فالمصدر الفكري واحد، فالمركزية داء، يمتاز بنفس الخصائص أينما كان. فقد بدأت المسألة بامتلاك السلطات للإراضي الموات وتفتيتها والبناء عليها باتباع أنظمة مثالية غربية. فهذا واضح من استقامة الشوارع وتعامد الطرق وتوازي المباني، وهذا أمر منطقي في حد ذاته إلا أنه لم يأت من الطرق المستوية ولكنه أتى من فريق خارجي بما أدى إلى سيطرته على تلك الأماكن وهذا دلعها بأعنيها خارج الإذعاني للمتحذ. فدرى في الصورة ٩، ١٤ بناء مسكن خارج مدينة تازة بالمغرب، لاحظ تهيئة تسوير الأرض وكذلك إساحة الأرض الخلفية لها بسياج. والصورة ٩، ١٥ تارة أيضاً ودرى فيها استقامة الشارع وتهيئة حرمه مقارنة بالصورة التي مرزنا عليها من تازة في العمول السابقة. والصورة ٩، ١٦ من بني صاف بالمغرب، لاحظ طريقة تخطيط اصطفاي الدياني على سطح الجبل.

## الوضع المعاصر

لقد تحدثنا في الفصل الثالث عن تحول العقارات الخاصة من نموذج إذعاني لآخر بفعل قوانين الدولة العثمانية ثم الدول العربية. ولكننا لم نتطرق للمسائل الأخرى كما فعلنا للبيئة التقليدية، كالمناطق العامة من طرق وساحات وكالشعفة والتسمة وحقوق الارتفاق. ولا أر داعياً للقيام بذلك لوضوح الأمر للجمع في بيئتنا المعاصرة. لذلك فسأعطي فكرة تاريخية سريعة عن وصولنا لما نحن عليه الآن في البيئة المعاصرة.

كما رأينا في الفصل السابع فإن العقارات ذات الاستخدام المشترك كالطريق والمحيى وضعت في الإذعاني المتحد في البيئة التقليدية. فكيف خرجت هذه العقارات من ذلك النموذج وأنت إلى غاذج أخرى في وقتنا الحاضر؟ لقد تحولت الطرق والساحات والبيادر (كالمرابي أو المحيى) في العصر العثماني من الإذعاني المتحد إلى الحيازي. فالدولة العثمانية امتلكت ومن ثم سيطرت على هذه الأراضي من خلال القوانين. فقد سحبت هذه الأراضي بالأراضي المتروكة في قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٨م، وفُرضت بأنها تلك الأراضي التي ترك حق الانتفاع بها لعامة الناس، أو لأهالي قرية أو لحياتها صادرة للدولة. فلا يجوز للعامة إستلاكها أو إستفادتها. وقد سحبت إلى قسمين، الأراضي المتروكة لعامة الناس كالطرق والأسواق والساحات، والأراضي التي تركت لأهالي قرية ما أو عدة قرى للانتفاع بها كالمرابي والبيادر. فهذه الأراضي لا تباع ولا تملك ولا يُحْزَف فيها ولا يعتبر فيها مرور الزمان. وفي هذين النوعين «ليس لأحد ما يحدث أبنية، أو يفرس أشجاراً، ... فإن فعل يهدم البناء، ويقطع الشجر، ويقع ذلك الشخص من التصرف بمعرفة الحكومة ...» فكما ترى أخى القارئ فإن سيطرة الدولة ظاهرة في مواد هذه القوانين. أي أن مركزية الدولة العثمانية بامتلاكها وسيطرتها بعض الشيء، على الأراضي المتروكة قد قللت من نسبة الفرق المسيطرة في البيئة، وذلك بتحويل هذه العقارات إلى الإذعاني الحيازي. أما إذا ما طبقت هذه القوانين بحذليها لدرجة تمكن الدولة من منع الناس من هرس أشجار في الطريق مقابل منازلهم مثلاً، فإن الأراضي المتروكة وضعت حينئذ في الإذعاني الترخيصي وذلك لأن الفرق المستخدم لا يسيطر إنما السيطرة بيد الدولة. وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن الإذعاني الترخيصي في البيئة التقليدية كان يمتاز باتفاق الطرفين، أما هنا فالوضع قد اختلف، فليس للمستخدم حق الموافقة، ولكن عليه اتباع القوانين. أي أن خاصية الإذعاني الترخيصي تحولت من الاتفاق إلى الرضوخ للقوانين<sup>٥</sup>.

وبالنسبة للطريق غير النافذ فرغم أن الدولة العثمانية تمتزف بملكيتها لسكانه (أي أنه ربما كان الإذعاني المتحد)<sup>٦</sup> إلا أن المجلة (صدرت سنة ١٨٦٦م) قلصت سيطرة السكان، فالمجلة سمحت للمارة في الطريق العام بدخول الطريق غير النافذ في حالات الزحام. وبهذا فقد ذلك المكان خصوصيته لفقدان سكانه السيطرة عليه، تقرب الطريق من الإذعاني المؤقت. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فليس لملك الطريق غير النافذ بيعه ولا تقسيمه حتى وإن اتفقوا على ذلك فيما بينهم. كما أنه لا يصح لهم بناء بوابة على فم الطريق. وكما رأينا فإن كل هذه الخصائص كانت للملا في البيئة التقليدية لأن ذلك المكان كان في الإذعاني المتحد<sup>٧</sup>.

أما الوضع في الدول العربية فواضح لنا من تجاربنا اليومية. فلقد أصدرت الدول العربية قوانينا حولت بموجبها الحصى والطرق غير الناذقة في القرى من الإذعاني المتحد إلى الحيازى ثم الترخيصى وذلك بامتلاك هذه المقارات. فالتقانون المدني السوري مثلا الصادر عام ١٩٤٩م اعتبر هذه المقارات «متروكة مرفقة» وعرفها بأنها تلك التي تخص الدولة، ويكون لجماعة ما حق استعمال عليها<sup>٨</sup>. وبهذا تحول المقار من الإذعاني المتحد إلى الحيازى حيث أن سكان القرى يسيطرون ويستخدمون. ثم بعد ذلك فنتت الدول العربية هذه المقارات<sup>٩</sup>. وبالنسبة للطرق العامة، فإن الدول قد تدخلت فيها أيضا بإعبارها ملكا لها ومن ثم فنتت استعمالها وسيطرت عليها. فالتقانون المدني السوري الصادر عام ١٩٤٩م اعتبر هذه المناطق «متروكة محمية» وعرفها بأنها تلك التي تخص الدولة، أو تخص المحافظات أو البلديات، فهي جزء من أملاك الدولة العامة<sup>١٠</sup>. وفي الأردن، كأى دولة عربية أخرى فقد منع القانون المدني الأردني الصادر عام ١٩٥٢م الفرد من أن يفرس شجرا أو أن يحدث أبنية وما شابه، ومن فعل شيئا من ذلك فإن زرعه سيقطع ويناله سيدهم ويمنع من التصرف بمفرقة الحكومة<sup>١١</sup>. أي أن المقارات المشتركة لم تتحول فقط إلى الإذعاني الترخيصى في البيئة المعاصرة، ولكن بالإضافة إلى ذلك تغيرت خاصية هذا النموذج؛ فلا يوجد اتفاق بين الطرفين، ولكن على المستخدم أن يرضخ للقوانين (الصور ٩،١٤ إلى ٩،٢٠).

أما بالنسبة للعلاقات بين الجيران «عبد الضير» فقد بدأ في التفرع مع المجلة في الدولة العثمانية. فالمادة ١١٩٥ من المجلة تمتد إيزاز رافار ساكنى ما إلى دار جاره مثلاً. وفي مادة أخرى سمح لسكان بفتح أبواب إلى الطريق العام، وفي مادة ثالثة منع الناس من إحداث ساباتات، وهكذا. وقد رأينا في الفصل السادس كيف أن هذه الأفعال ارتبطت بموافقة الفرق المستوطنة في البيئة التقليدية. ورأينا في الفصل الثالث كيف أن القوانين المدنية في أمانا المعاصرة سمحت لملك المقار حق استعمال مقاره والتصرف فيه في حدود القانون فقط. وبذلك خضعت الفرق الساكنة لسلطان الدولة وأجهزتها. أي أن العلاقة تحولت من الفريق المستوطن إلى السلطة المركزية. ونفس الأمر ينطبق على القسمة، فقد تدخلت الدولة مثلاً ومنتت فنتت الأراضي الزراعية، وفي حقوق الارتفاق قيد إنشاء هذا الحق بترخيص من الدولة في الأراضي الزراعية، وألغى في المقارات غير الزراعية في بعض الدول الأخرى. أما بالنسبة لنزع الملكية فقد أعطت القوانين الدول صلاحية نزع ملكيات الأفراد. وبالنسبة للشعفة فقد استمدت القوانين المدنية مولدها من المذهب الحنفي في الشريعة<sup>١٢</sup>. ولكن كيف قامت السلطات بتنفيذ هذه القرارات والقوانين؟ الإجابة هي عن طريق البلديات.

فقد تكونت البلديات التي كانت الأداة لتطبيق القوانين في وقت متأخر من تاريخنا الإسلامي. ففي غرة جمادى الآخرة لسنة ١٢٧٢ صدر المنشور السلطاني العثماني الذي أنشئت بموجبه عدة معاهد من ضمنها المجالس البلدية. وفي سنة ١٢٨٤ صدر نظام يحوي أصول تأليف المجالس البلدية، وفي عام ١٢٨٧ صدر نظام تعديلي يقضي أن يكون في كل ولاية مجلس بلدي مكون من ستة أعضاء، ومن رئيس ومعاون، ومن طبيب البلدة والمهندس بصفة ضوئين مشاويرين، بالإضافة إلى كاتب ومحاسب. ويكون للعضد والشيوخ انتخاب الأعضاء لهذه المجالس، أما الرئيس فالذي يقره هو الوالي، طلى أن يخدم الرئيس والأعضاء مجاناً بلا



٩،١٧



٩،١٨



٩،١٩

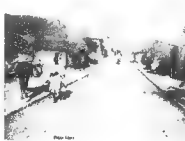


٩،٢٠

ومن أهم الوسائل التي أدت إلى خروج الأحياء من الإذعاني المتحد في البيئة المعاصرة فكرة المباني وساحات المحطة بها التي بدأت تمتلكها السلطات لتسيير أمور الدولة، وبالحق فقد بنيت هذه المباني والساحات باتباع أنظمة لبناء متطورة كما كانوا والأزهار يستقروا فترى في الصورة ٩،١٧ مبنى حكومى بترنس، وفي الصورة ٩،١٨ مبنى آخر، وفي الصورة ٩،١٩ مبنى بالمطار. لاحظ طريقة تنظيم الساحات، والصورة ٩،٢٠ لبناء الإسكندرية بصر. وقد أثرت هذه المباني الحكومية ذوقاً في المباني الأخرى الخاصة لأنها نقلت القوة والسلطان. فبدأ عموم الناس بتقليدها في التزيينات والوسائل الأتقية وبذلك تغيرت طرز البناء، من المحلية إلى طرز غير محلية كما في الصور ٩،٥٤ إلى ٩،٥٩. ص ٢٤٤ و ٢٤٥.

راتب. ومن أهم وظائف المجلس البلدي: الأمور التي لها مساس بتنظيف البلدة وتزويدها ومراقبة الأوزان والمكاييل وتعديل الأجور والأسعار وتنظيم مجاري مياه الشرب وقنوات المياه المالحة وغير ذلك مما يتفق عامة شؤون البلدة. وهذه مهام تشابه ما كان يقوم به المجلس في البيئة التقليدية إلى حد كبير. وإلى هنا لم تتدخل البلدية بعد بشكل مؤثر. ولكن في سنة ١٢٩٤ صدر قانون البلديات، فعدل كثيرا من مواد الأنظمة السابقة وزاد من اختصاصات المجلس والرئيس، وزاد عدد أعضائه. والأهم من ذلك هو أن هذا القانون زاد من تحسين الدخل للمجالس البلدية وتوفير منابهم وانتظام جبايته، وذلك من أثمان الفضلات الحاصلة من توسيع الطرق وفتح الشوارع وغيرها كالرسوم والتي يجب استيفاؤها من أصحاب الأملاك الذين يستفيدون من فتح الجادات والشوارع لانتفاع عقاراتهم وأملاكهم من شرف الموقع وإحداث البنايات». هذا بالإضافة إلى رسم الرخصة للأبنية المنشأة حديثا، أو التي يراد ترميمها وما إلى ذلك من رسوم بدأت في تقييد أيدي من أرادوا عمارة الأرض. فهنا ولأول مرة في تاريخ العالم الإسلامي، نرى رجلا يدفع رسما إذا أراد البناء، ويدفع ضريبة عن ملكه الذي يسكنه لأن الملكة شرف الموقع! وهنا أيضا لأول مرة نرى معاش (مرتبه الشهري) رجل يرتبط بضريبة الآخرين، فقد قرر هذا القانون راتباً لرئيس البلدية. والسؤال هنا: ألا يجد الرئيس لتحصيل الرسوم، فلقمة عيشه مربوطة بتحصيل الضريبة من الآخرين؟ كما خصص هذا القانون نسبة معينة من دخل البلدية لتزويد وتنظيف المدينة (الصور ٩، ٢١ إلى ٩، ٢٢).<sup>١٧</sup> أي كلما زاد دخل البلدية من الضرائب كلما زادت كمية المال بيد أولئك المسيطرين عليها!

بعد أن تكونت البلديات أخذت بالتدخل في تنظيم الطرق المستحددة وذلك بوضع معايير لعرض الطريق كما هو موضح في الصورة ٩، ٢١ من بني صاف بالجزائر، وتشديد الطرق كما في الصورة ٩، ٢٢ من وهران بالحرب، ثم برسمها كما في الصورة ٩، ٢٣ من دلس بالجزائر. ومن أهم الأعيان التي وضعت في الطرق وكانت تحت سيطرة البلديات في أول الأمر أعمدة الكهولاء، كما نراها على يمين الصورة ٩، ٢٤ من تادلا بالجزائر (أخي القاري) تذكر بأن جميع هذه الصور من أواسر القرون السابق الميلادي أو أوائل هذا القرن الميلادي). وقد تدمر تدخل السلطات في التنظيم من الطرق إلى المباني المحيطة بها وذلك بغرض بناء الأروقة على جوانب مبانيها. فعندما نرى روكا طويلا مستمرا تشابه فيه الأعمدة من حيث البناء، أو من حيث المسافات فيما بينها (كما في الصورة ٩، ٢٥ من الدار البيضاء) فاعلم أن هناك فرقاً خارجياً واحداً مسيطراً، وإلا لما حدث هذا. لقد يكون الرواق نتاج اتقاء الفرق المستوطنة ولكنك ستشعر ببعض الاختلافات فيما بينها من حيث المسافات بين الأعمدة أو طريقة بنائها فتكون بذلك متشابهة وليست متطابقة.



٩، ٢١  
٩، ٢٢



٩، ٢٤

٩، ٢٥



٩، ٢٢

٩, ٢٧



٩, ٢٨



٩, ٢٩

٩, ٣٠



وتم يكن تدخل عمريق الخارجي في الطرق المستحقة فقط ولكن تمدها إلى طرق المدينة التقليدية، فبعد بشيكات الكهرباء، في الصورة ٩, ٢٦ من الجسر من مدرسة سيدي عبد الرحمن، وفي الصورة ٩, ٢٧ توك نفس المدرسة بعد زمن لملاحظ ظهور اعمدة الكهرباء، على الطريق. وقد حدث هذا التدخل في الطرق القليلة أيضا، فيرى في الصورة ٩, ٢٨ من الجزائر طريقا شيقا، ونرى في الصورة ٩, ٢٩ نفس الطريق ولكن بعد سنوات لملاحظ تثبيت شبكات الكهرباء، على غوايط. ونلاحظ أيضا الصعود الكهربائي في الصورة ٩, ٣٠ من الدار البيضاء، بالمغرب، ومن أهم التدخلات التي تبنت ملكية الدولة لطرق المدينة التقليدية هي إنشاء شبكات لتصريف المياه كما هو واضح في الصورتين الأخيرتين (٩, ٣١ من الجزائر و ٩, ٣٢ من ملجة).

٩, ٣٢



٩, ٣٣

٩, ٣٤



ومما زاد من سيطرة البلديات أيضاً هو إطلاق يدها في حق استهلاك الأراضي والعقارات وذلك في ٢١ جمادى الأولى لسنة ١٢٩٦. يقول السيد أمين الحشيمي في هذا: «وهذا ما زاد أعمال البلديات تحسناً وإتقاناً، فأصبحت موافقة لأساليب العمران الحديث ومنطبقة على قواعد الهندسة والفن...»<sup>١٤</sup>. وبهذا كان من مسؤوليات البلديات تنظيم المدن بناءً على قواعد هندسية وفنية. فباله أخي القارئ من تضاد مع ما وضعته الشريعة من مبادئ اعتمدت على الحقوق بين الفرق المستوطنة، فلما بدأ الفريق البعيد عن الموقع يتسلم مسؤولياته لينظم البيئة (الصور ٩، ٢٣ إلى ٩، ٤١).

ومع الزمن أصبحت البلديات ذات «شخصية اعتبارية» لها حق التملك والتصرف. ففي السعودية مثلاً صدرت سنة ١٣٥٤ توصيات مجلس الشورى بالأمر الملكي رقم ٦٢/٥٩٦ بمنح الإحياء العشوائي، وفي سنة ١٣٧٤ منحت الشوارع والمرافق للبلديات التي أعطيت صلاحيات لتنظيم المدن نمرقها جميعاً في أيامنا هذه ولا داعي لذكرها.<sup>١٥</sup>

وعيناً فشيئاً بدأت البلديات في التدخل في الأملاك الخاصة، فكانت البداية في مسائل تقنية متصلة بمبادئ السلامة، كما هو الحال في سورية عندما منع الناس من البناء بخير الحجر

٩، ٢٣



٩، ٢٤



٣٤٠

٩، ٢٣



دفراً لعدم وجود أنظمة بانية في الشريعة الإسلامية كما هو الحال في العالم العربي، ونظراً لأن علمي العمارة والتخطيط بدءاً في التطور في العرب فقد تدفقت المعايير الغربية على الدول الإسلامية التي وجدت نفسها فجأة من غير معايير لتنظيم البيئة لأن التنظيم كلفكرة ارتبط بالمركزية. لمبات البلديات وألمات المدن عملها في تنظيم المدينة بغض النظر عن مدى احتياج تلك المدن لهذه التنظيمات وذلك باستيراد المعايير التي دفعت الأحياء للإلزامي المصنوع. فظهر تضاد باني في الشكل والمضمون بين البيتين التقليدية والحديثة. أنظر مثلاً إلى الصورة ٩، ٢٣ من هداية بالمجرات، فترى تضاد بين المباني التي هي خارج المدينة والمدينة التقليدية على التلة وتاريخها بالصورة ٩، ٢٣ بأعلى الصفحة التي ترمز المدينة التقليدية عن قرب. لاحظ أيضاً التضاد في تخطيط الشوارع والكثافة البنائية في الصورة الجوية ٩، ٢٤ بين خارج مدينة الرباط والمدينة التقليدية التي ترى في أعلى الصورة. أما الصورة ٩، ٤٠ بالصنفة المتأخرة فترى دمج فرنسا خارج سور المدينة التقليدية، فترى رأس بوابة المدينة

٩، ٢٥



٩، ٢٦



والأجر سنة ١٩٢٥م. وهكذا تزايدت القوانين حتى وصلت لمرحلة حماية المالك من جاره. فالمادة ٨٠٧ من القانون المدني المصري تحمي الرجل من جاره. ونفس هذه المادة هي المادة رقم ٧٧٦ من القانون المدني السوري والمادة ٨١٦ من القانون المدني الليبي<sup>١١</sup> وجميع هذه المسائل كانت في البيئة التقليدية متروكة للجيران، فهم أصحاب الحقوق. وهكذا من قوانين حتى أن القوانين المدنية بدأت في تعريف الضرر الواجب منته بين الجيران لدرجة عجيبة كضرب فتح النوافذ (المطلات)، فالقانون المدني المصري رقم ٨١٩ يقول «١» لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مواجه على مسافة تقل عن متر. وتقاس المسافة من ظهر الحائط الذي فيه المثل، أو من حافة المشربية أو الحاراجة. (٢) وإذا كسب أحد بالتقادم الحق في مطل مواجه للملك الجار على مسافة تقل عن متر. فلا يحق لهذا الجار أن يبني على أقل من متر يقاس بالطريقة بيانها، وذلك على طول البناء الذي فتح فيه المثل». وهذا القانون هو المطبق في معظم دول العالم العربي باختلافات بسيطة. فالمسافة بين الفتحين في سورية مثلاً متران بدلاً من متر واحد<sup>١٢</sup>. فهذه القوانين ألصقت للاختيارات المتاحة للسكان بغض النظر عن وظيفة المبنى المقابل، وبغض النظر عن مساحة الفتحة. فطالما أن المسافة بين الجارين هي ١٠٠ سنتيمتراً يحق للمالك فتح نافذة من أي مقاس شاء. أما إذا كانت ٩٩ سنتيمتراً فلن يستطيع، وفي سورية فهي ١٩٩ سنتيمتراً. فالفرق بين الإباحة والمنع هو سنتيمتراً واحداً، أي قدر البلملة، باللمسبلاً قارن أخى القارئ بين هذه القوانين وتلك التي كانت في البيئة التقليدية التي اعتمدت على قياس الضرر.

تطل على التوجع العريض، فعندما تسير في هذا الطريق أت من طرف المدينة إلى البوابة فلم تدخل المدينة التقليدية سُدَّ عن أخى القارئ للفرار بين البيتين من جميع الجوانب. وبالنسبة لباقي الصور (الصور الصغيرة في هاتين الصفتين) فهي أسطى لىء. طريق لم يكن المجتمع بحاجة لها في ذلك الوقت. فتلاحظ على جميع الطرق سحها مقاررة باستبدالها. فلا توجد عربات بل بعض المشاة وبعض الدواب التي تسير في الطرق أو التي غير العربات. فليصاداً إذا خطت هذه الطرق لتكون بهذا الإتساع؟ والصور لكل من ٩٠٢٥ صفاس، ٩٠٣٦ مسكرة، ٩٠٣٧ القاهرة، ٩٠٣٨ الجزائر، ولسورتان ٩٠٣٩ و ٩٠٤١ للدار البيضاء. وقد تقول أخى القارئ: ولكن المخططى كانوا على حق. فقد أثبتت هذه الطرق جدولها هذه الأيام فهي كثيرة الأزدحام. فأجيب، لا، فميتاً، تلك الطرق كان لابد من الاستثمار لأموال طائلة وريعتها لمشارب السنين القادمة، وسنرى بأن هذا ليس هو المكان الأفضل لذلك الاستثمار لتلك المدينة ككل.

٩٠٣٨  
٩٠٣٧

٩٠٤٠



٩٠٣٩



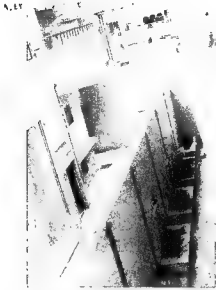
٩٠٤١



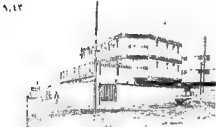
## الارتدادات

من الأمثلة المشهورة تدخل السلطات هو اختفاء الفناء من بيشتا المعاصرة بحكم القانون. فالفناء كان في البيت التقليدية في الإذعاني الحيازي أو المتحد وخارج القمار، أما في الوضع المعاصر فقد دفع داخل حدود عقار المالك. فقد قوت السلطات أن يكون لكل مبنى فناء داخل حدود الأرض (والمعروف بالارتداد، الصورة ٩،٤٢)، ويحدد عرضه بأساليب مختلفة كسدس عرض الشارع مثلاً، أو يتر أو مترين حسب الموقع ونظام المدينة. ولتأكد من ذلك أخي القارئ فكل ما عليك أن تفعله هو أن تسأل رجلاً قام بالبناء فيخبرك بما تركه من أرضه متحسراً على تلك المنطقة التي هي في ملكه ومنع من البناء عليها لأسباب كثيرة منها الصبغة كما يقول مسؤولوا البلديات.

ولكن كيف تمكنت السلطات من تطبيق هذه الأنظمة، فالبيتة العمرانية مترامية الأطراف في كل الاتجاهات؛ الإجابة هي من طريق حرمان المخططين لأنظمتها من توصيل الخدمات العامة كالكهرباء أو الماء. وأذكر هنا حادثة من آلاف الحوادث التي تحصل في العالم العربي، قال لي زميل يعمل في إحدى البلديات بأن امرأة أماً لأيتام بنت في أرضها، وعند الإنتهاء من البناء لم تطعها البلدية التصريح بإيصال التيار الكهربائي لأنها تركت متراً واحداً فقط كفناء من أحد الجوانب. فالنظام يطلب السكان في تلك المنطقة بترك ثلاثة أمتار من الواجهة الأمامية ومترين من الجانبين الثلاثة، وهذه المرأة تركت ما طلبته البلدية إلا أنها خالفت ذلك من أحد الجانبين، فاضطرت للسكنى مع أطفالها لمدة سنتين دون تيار كهربائي، فشرع لها الجيران بمد توصيلة مؤقتة حتى تنتهي معاملتها التي دامت سنتين بين الدوائر الحكومية دون التمكن من إيجاد مخرج قانوني لهذه المرأة، فأتى الحل من مهندس وجد مخرجاً قانونياً بأن تدفع المرأة ربع قيمة البناء المخالف للبلدية، وعندما فعلت ذلك تم توصيل التيار الكهربائي لمنزلها<sup>١٨</sup>. فالفناء إذاً في البيت المعاصرة في الإذعاني المؤقت إذا كان المالك هو الساكن (فالملك يملكه ويستخدمه، ولكن لا يسيطر عليه، فهو لا يستطيع البناء فيه). وهو في الإذعاني المشتت إذا لم يكن الساكن مالكا وكان مستأجراً.



الصورة ٩،٤٢ توضح الارتداد بين منزلين في الرياض والصور الفاسل بينهما (أنظر أيضاً للصورة ٢،٣٤ ص ٨٢). أما الصورة ٩،٤٣ فترينا مبنى ذا ارتداد بمهينة الرياض. وفي الصورة ٩،٤٤ ترى إضافة لحمل تجاري جزء من ذلك الارتداد وهدم جزء من السور الخارجي لنفس المبنى. وفي الصورة ٩،٤٥ ترى الإضافة قد اكتملت والصور قد هدم وأصبح الارتداد فناء للمبنى.

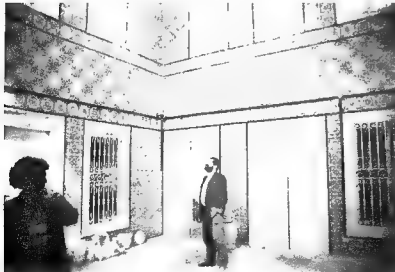




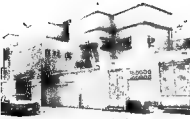
كُتبت مقالة في مجلة محلية ناقش فيها أحد القراء، رئيس بلدية الرياض بشأن قانون الارتدادات الصادر سنة ١٣٩٢ والذي ينص على أن يكون مقدار الارتداد أخمس عرض الطريق على أن لا يقل عن ثلاثة أمتار ولا يزيد عن ستة أمتار في الشوارع الرئيسية، هذا بالإضافة إلى الارتدادات الجانبية. فاقترح القارئ أن على البلدية أن تعوض الملاك عن مساحة هذه الارتدادات لأن السكان لا يستفيدون منها. فاجاب رئيس البلدية مستائلا عن كيفية التعويض عن أرض لم يمتلكها البلدية قط، وأضاف أن النظام القاضي بالارتدادات هو في مصلحة الساكن لأن هذه الارتدادات ستستخدم كمواقف للسيارات مستقبلا إذا ما تحول الشارع إلى شارع تجاري وذلك بهدم السور الخارجي للمنزل (الصور ٩، ٤٣ إلى ٩، ٤٥).<sup>١٩</sup>

من الملاحظ أن هناك سلوكا مشتركا بين متخذي القرارات أينما كانوا، فهناك فريضة مشتركة بينهم، فهم يُصدرون القوانين ثم يرجعون إليها وكأنها مبادئ لا تحتمل التفسير بنفس النظر عن صلاحية ذلك القانون، ففي الحالة المذكورة سابقا، كان على السكان أن يتروكوا ارتدادا فسيحا لاحتمال تحول الطريق إلى طريق تجاري في المستقبل. وبالطبع فهناك مساوئ لهذه الارتدادات الكل يعلمها. فالارتدادات الجانبية التي وجدت أصلا لتهدية المنازل فصلت المنازل بعضها عن بعض (الشكل ٢، ٤ ص ٧٥) وبذلك زادت مساحات الحوايط المعروفة لأشعة الشمس محولة بذلك المنازل الخرسانية إلى أفران في فصل الصيف في تلك المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن التوافذ الجانبية التي وضعت للتهدية، والتي أفرست من أجلها قوانين الارتدادات الجانبية، مغلقة دائما لستر المنزل عن أعين الرقباء (الخصوصية). ولهذا لا بد من تكيف هذه المباني المخرقة من كل جوانبها للهيب شمس الصيف، وهذا بالطبع مكلف لأي مجتمع. ومن جهة أخرى فإن قوانين الارتدادات من الجهات الأربع يجموعها ساعدت على اختفاء صحن الدار. وكلنا يدرك جمال هذه الصحن وأهميتها لأهل المنزل اجتماعيا ومناخيا (الصور ٩، ٤٦ إلى ٩، ٥٠). وكذلك الصور ٤١ إلى ٦١ ص ١٤-١٦ و الصور ٨، ١١ إلى ٨، ١٣ ص ٣١٧). والخلاصة هو أن هذه المباني لا تطل على الخارج ولا على الداخل، فهي فقدت الميزتين وأصبحت أقفاصا يعيش فيها البشر.

تربوا الصور أمثلة لصحن الدار الذي بدأ بالإفتراس في البيئة الحاصرة، فمرى في الصورة ٩، ٤٦ بالصحن الخفيفة مسحا مكشوف تطل عليه شرف دات الرواشين يتحول بالقاهرة وثرى في الصورة ٩، ٥٠ صحنا بسديدي بوسعيد محطى وتدخل الإضاءة من توافذ علوية كما هو موضح بالصورة ٩، ٥١ التي تربوا الهيكل البياني الذي يعطي الصحن ولاستادة القصوى من الصحن فقد تمتص عليه أكثر الشرف وتثبت في الدار فأصبح منطقة تجم بالخرقة بالإضافة إلى أنه مكدر للعب الأطفال ولجلوس الكبار ولدخول الضوء والهواء. فكان بذلك وكأله غرفة مفتوحة تجم بالمشاطات داخل الدار. فالصورة ٩، ٤٧ تربوا روافدا مفتوحا يحيط بالصحن في دوره العلوي من غرابة. أما الصورة ٩، ٤٨ من تربوا لترتبا روافدا مشابهة إلا أنه مغلقة ويمنع على صحن الدار سرفه من بين للصورة. والصورة ٩، ٤٩ من غرابة تربوا روافدا في الدور الأرضي وغرابة تمتص مباشره على الصحن في الدور العلوي.



٩.٥٢



٩.٥٢



الصورتان في الأعلى أسطلة على البناء في الارتدادات  
وكلتاهما من القبر. في الصورة ٩.٥٢، قام المالك ببناء  
إضافة لدوره (ملحق)، وفي الصورة ٩.٥٢، قام المالك ببناء  
محل تجاري وقسمه على الشارع.

ومن جهة ثالثة فإن الارتدادات الجانبية مساوئة اقتصادية جمة، فترك مترين من جانب كل منزل يعني بأن هناك أربعة أمثارات فاصلة بين كل منزلين. أي أن كل ١٢٥ منزلاً سيؤدي إلى زيادة في طول الطريق بمقدار نصف الكيلومتر. فتصور أخي القارئ تضخم المدينة من حجمها الحقيقي. فزيادة عروض المقارنات سيؤدي إلى زيادة أطوال الشوارع وبالتالي إلى زيادة تكلفة بنائها. فإلّا طريق من أكثر الأماكن تكلفة في البناء، والصيانة، وذلك لأن زيادة طولها يعني زيادة أطوال مواسير الماء، والمجاري وأسلاك الكهرباء. يعني أيضاً زيادة الرصف والتشجير والصيانة. ومن مساوئ الارتدادات أيضاً أنها في الإذعاني المؤقت. فلأنها أرض خاوية ويشعر المالك بأنها له، ولأن متطلبات المالك في التزايد مستمر مع الزمن، ولأن البداية فريضة بعيداً يشارك في السيطرة على الارتدادات، فيقوم المالك بالبناء على هذه الارتدادات إن عاجلاً أو آجلاً لعدم تمكن البلدية من منعهم، فيسجد السكان واسطة يتمكنون بها من أخذ موافقة السلطات على البناء، أو أنهم سيخالفون القوانين ويقومون بالبناء في إجازة نهاية الأسبوع دون علم البلدية (الصورتان ٩.٥٢ و ٩.٥٣)، ومتى اكتشفت البلدية ذلك فليس بمقدورها فعل شيء سوى العقاب بالترحيل. ولكن المهم في الأمر هو أن هذه الارتدادات بعد بنائها أصبحت جبالاً إضافية على خدمات المدينة. فمن الناس من يبنون على الارتدادات مسكناً صغيراً (ملحقاً)، ومنهم من يتوسع في داره، وبهذا يزداد عدد السكان في المنطقة مما يزيد الحمل على شبكات المجاري والمياه والكهرباء عن النصاب المخطط له. أي أن الارتدادات التي وضعت أصلاً لتهدئة المنازل أثبتت بنتائج عكسية تماماً ما تكون سلبية وغير متوقعة.

٩.٥٤



٩.٥٥



٩.٥٦



لتخيل أخي القارئ مؤقتاً بأن مبادئ الشريعة التي تحدثنا عنها في الفصلين السادس والسابع قد طبقت في حالة الارتدادات الأمامية، فماذا سيحدث؟ سيكون لأي شخص يقع منزله على ذلك الطريق الحق في تخيير دوره الأرضي إلى محل تجاري إذا لم يعترض عليه أحد الجيران من ضرر الكشف أولاً، وإذا تمكن من إيجاد مواقف لسيارات عملائه كائناً. ولنقل أن الجيران لم يحتجوا على ضرر الكشف، وأن الطريق يسع سيارات زبائن هذا الرجل، فسيحوز هذا الرجل على حق استخدام عقاره كمحل تجاري. ولنقل بأن شخصاً آخر فعل الشيء ذاته بعد فترة، فإذا كان الطريق كافياً لسيارات عملائه وليس للجيران الحق في الاحتجاج، أما إذا بدأ العملاء في إيقاف سياراتهم أمام أفنية الجيران، وتضيق الجيران من ذلك فسيحتجون ويوقعون صاحبنا هذا من تحويل محله إلى محل تجاري بحجة أن الزبائن يشعرون بترقبهم. وهذا ينطبق أيضاً على الرجل الأول، فإذا كان الطريق ضيقاً جداً أو مزدحماً بحيث أن يقف أي سيارة سيرعقل حركة السير فيسببهم الجيران، أو حتى المارة لأنهم هم المسيطرون على الطريق كضيق واحد. ومن جهة أخرى، فإن العملاء يدركون جيداً أن السكان سيمنعونهم من الوقوف في أفنياتهم لأنهم سيضطرون عليها، وسيجد العملاء صعوبة في إيقاف سياراتهم، لذلك لن يترددوا على هذا المحل ثانية. ولأن الشارع لا يحتمل مواقف إضافية، فسيحاول المالك توفير هذه المواقف إن هو أراد تحويل محله إلى حانات يهدم جزء من عقاره. حتى أولئك المستأجرين للحوانيت سيحتجون عن مواضع بها مواقف تسع سيارات زبائنهم. وبهذا يتطور عرف لمن أراد أن يحول عقاره إلى محل تجاري عليه أن يهدم أمر مواقف عملائه، وإلا فتجارته ستفشل. وبالطبع، فهذه الحلول مكلفة لمن لم يفكر في تحويل عقاره مستقبلاً إلى محل تجاري ولم يحتسب

بترك ارتداد كاف أمام داره. ولكن تكلفة تدبير مواقف مستقبلية أقل بكثير من إصدار قانون يرض جميع السكان ويرقق المجتمع بهذه التكاليف التي تحدثنا عنها سابقاً. فهذه الوسيلة التي اتبعتها الشريعة أكثر منطقاً من قانون أعمى يطبق على كل السكان دون ما تفریق.<sup>٢٠</sup>

## التراخيص

قلت سابقاً بأن السلطات حكمت من تطبيق القوانين من خلال تصاريح أو رخص البناء. فخلال حكم الدولة العثمانية، وفي عام ١٢٩٦ بدأت المجالس البلدية في جمع الرسوم من أراد البناء عن طريق إصدار التراخيص، ولكن لم تكن هناك قوانين صاحبة لتلك التراخيص.<sup>٢١</sup> وبالتدريج ازدادت متطلبات البلديات إلى درجة أن البلدية لها الحق الآن في معظم الدول العربية في قبول أو رفض المسقط الأتقي للمبنى المرقب. وللحصول على موافقة البلدية، أي الرخصة للبناء، لابد لرسومات تصاميم المبنى من استيفاء جميع متطلبات وقوانين البلديات التي شملت كل ما يخطر ببالك أخي القارئ من تحديد أقل ارتفاع للسقف، وأقل عرض للدرج، وأقل عرض لدورات المياه، وما يجب أن تحويه دورات المياه من حناس، وتحديد موضع متاور العمائر ونوعيات التوصيلات الصحية والكهربائية بالمباني... ألخ. فقد كُتبت أظنان من اللوائح التنظيمية والمواد القانونية والكتب التفسيرية لتلك اللوائح.<sup>٢٢</sup> أي أن الفريق الخارجي البعيد فقد الثقة بالفريق الساكن، وهذه من أهم أسس التواجد التبعي. فلابد للمالك من الخضوع للأنظمة للحصول على التصريح الذي بدوره لن يتمكن المالك من توصيل منزله بشبكات مرافق المدينة (كالماء والكهرباء). فعلى المالك الآن في معظم الدول العربية تقديم رسومات متكاملة لجميع المنشآت للحصول على الترخيص. وبهذا حلت الرسومات مكان الأعراف في البناء، وبهذا أيضاً فرضت قيم معطى التراخيص على مُستلبي التراخيص، أي أن قيم أولئك المسؤولين الذين يرون البيعة غاية فرغت على قيم أولئك الذين يرون أن البيعة وسيلة. فقد كانت واجهات المباني على الشوارع الرئيسية لمدينة جدة مثلاً لا تبنى دون موافقة رئيس البلدية الذي كان مصمماً ويحل للفن في ذوقه. أما المباني الواقعة على الطرق الأخرى فكانت أيضاً لا تبنى إلا بموافقة مهندسيه الذين كانوا على علم بما يرضي رئيسهم من واجهات، ولذلك نرى مدينة جدة الآن من أجمل المدن في السعودية. قال لي زميل ملك مكتباً هندسياً هناك أن بعض الواجهات قد كلفت أكثر من مشرين في المئة من تكلفة المبنى، لتصل إلى المستوى المطلوب من الجمال. أي أن البيعة أصبحت غاية. ليس هذا فحسب، ولكن مواصفات المباني وضعت بطريقة تنهك كاهل معظم الناس مادياً من متطلباتها. هذا إذا تمكنوا من البناء. فلا يجوز للشخص بناء غرفة ثم مرحاض ومن ثم بناء الغرف الأخرى بعد سنتين ثم دكان المنزل من الخارج بعد سنتين أخرى وهكذا بالتدريج حتى يكتمل بناؤه، ولكن عليه بناء مبنى مكتمل (الصور ٩،٥٤ إلى ٩،٥٩). أتذكر أخي القارئ ما قلناه في الفصل الثاني في الإحياء عن البناء الذي نشأ تدريجياً حسب مقدرة الفرد الاقتصادي؟ أي أن بين أدينا حركيتين في البناء، إحداهما تتوقع من الملاك مبان مكتملة وتدفعهم لذلك، والأخرى تتوقع منهم مبان مكتمل مستقبلًا وتعلمهم للقيام بذلك، فأى الويستين تتج بيتة بأكثر عدد من الملاك؟

كان البناء على مراحل في البيعة التقليدية أمراً مقبولاً وذلك لانعدام الضرر، ولكن هذه الحركة تضررت في البيعة المعاصرة، فلابد من بناء مبنى مكتمل ولا ظن بطي المباني الترخيص في معظم الدول. لذلك فلابد من إبراز رسومات المباني للحصول على الترخيص، فكان لابد للملاك من الاستئذان بالمؤنيين للحصول على الرسومات، وهذا انتقلت إليهم المفكرة والمخاضات المعاصرة الأخرى إلى مباني بيتنا. ومن جهة أخرى فقد أثرت هذه المباني بعد بنائها على العامة الذين استذكروا لصفاتها وفخامتها وأنها وضعت في الطرق الرئيسية أو أنها كانت مبان حكومية مهمة أو فنادق فخمة وما شابه. وبهذا تغير الذوق العام الذي كان يتقبل البيعة كوسيلة عمار يعتقد أن البيعة غاية. والصور أمثلة لكل هذه المباني ذات الطراز المستقدم. فالصورتان ٩،٥٤ و ٩،٥٥ مبان من دار البيضاء، والصور ٩،٥٦ لمبنى العدل بتونس. أما الصورتان ٩،٥٧ و ٩،٥٨ فهذه الصفحة فهما من فلسطين بالجزائر، والصور ٩،٥٩ لغلى بتونس.



٩،٥٧



٩،٥٨



٩،٥٩

٩,٦٠



٩,٦١



٩,٦٢



قد كنت مرة بإحدى الساحات القريبة من سوق المغرب العربي لأرباب الباعة التجار والباة الذين حازوا مواضع بالقرب من السوق، ولذا فبما بلغ شديد يتسفر بين الباعة وكل منهم قد بدأ في رفع بضاعته (الصورة ٩,٦٠) ولي أقل من ثلاث دقائق كانت جميع البضاعة قد اختفت، فلذا بسيارة حكومية تمر بين زحام الناس (الصورة ٩,٦١)، ثم بعد عدة دقائق أخرى تأكد الجميع بأن السيارة قد ذهبت لغير حرة فأخذت البضائع في الظهور مرة أخرى (الصورة ٩,٦٢). وهكذا حال معظم الباعة المتجولين في العالم الإسلامي وكذلك حال أولئك الذين يحوزون المواضع للتسوية للبيح، فهم مضطرون بدوي أنهم يكونون البيعة أو أنهم لا ترخيص لديهم!

إن صور الصلابة المتألمة أمثلة لباعة الذين يحازرون الأماكن للبيح وذلك، يدل على مشاركتهم، فري في الصورة ٩,٦٢ رجلاً قد حول سيارته لبيع البضائعات، وهناك عشرات الأمثلة لباعة مطع الملائس والأدوات وما شابه، ونرى في الصورة ٩,٦٤ رجلاً آخر قد عرض بضاعته فوق الرصيف ليلتألف لظفر المارة، والصورتان من مدينة شنارباك بتركيا.

أما الصورة ٩,٦٥ فهي الطريق بالسوق باستنبول، وقد اقتضت الصورة يوم الأحد إذ أنه يوم إجازة فأقبل البائع للشاهد في الصورة لأوبى، فما كان من أحد الباعة إلا أن مد حبلًا ليقبض أعمدة باب البنك وعلق عليه الملابس ليومضها على المارة. وهذه الصور ليست إلا أمثلة لعشرات هولاء الباعة في كل مكان ويجودهم لكسب لقمة العيش.

ومن جهة أخرى قد تمسكت السلطات بهذه التراخيص وعاقبت كل من حاول البناء من غيرها، واختلف العقاب من دولة عربية لأخرى. ففي مصر مثلاً هناك جريمة في القانون اسمها «جريمة البناء من غير ترخيص». أذكر لك أخي القارئ هذه القضية والحكم فيها لتتذوق بنفسك المسألة وتري بشاعة الجريمة التي ارتكبتها المجرم، «اتهمت النيابة العامة للمطعون ضده في قضية الجنيحة رقم ... لسنة ١٩٧٩ قسم الجيزة بأنه في يوم ... سنة ١٩٧٨ بدائرة قسم الجيزة ... أقام بناء بدون ترخيص من السلطة المختصة تبلغ تكاليفه عشرين ألف جنيه على النحو الوارد بالأوراق، وطلبت عقابه بالمواد ١, ٤, ٥, ١٧, ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦، ومحاكمة جنت قسم الجيزة قضت غيابيا في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٩ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم لثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ ووضف رسوم الترخيص وطرادة تعادل تكاليف البناء (عشرين ألف جنيه)، فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته في ... سنة ١٩٨٠ بقبولها شكلاً ٤٠٠٠... وهكذا من أحكام مطعون فيها، ومن إجراءات ومرافعات بين المالك والسلطات لا تنتهي إلا يقتل الهم لى الأفراد. وبالإضافة إلى جريمة البناء، دون ترخيص فهناك جريمة البناء المخالف للمواصفات، وجريمة البناء المخالف للرسومات، وجريمة البناء دون وضع لافتة في مكان ظاهر من موقع البناء تحوي المعلومات الأساسية التي تشير إلى حصول الباني على الترخيص»<sup>٢٢</sup>

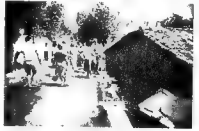
ومن جهة ثالثة، لا يحق للمالك القيام بأي تعديل على مبناه بعد الحصول على الترخيص إلا بعد الحصول على ترخيص آخر. وهذا القانون لا يسمح للمالك بتغيير مبانهم بعد التصاميم وبعد البدء في البناء. والواقع هو أن المالك يرون أخطاء التصاميم عندما يبدأ المبنى في الظهور على وجه الأرض، فهم قد يفهمون الرسومات المعمارية ولكنهم لا يشعرون بها لأنهم ليسوا متخصصين، ولكن عندما تبدأ أعمدة المبنى بالظهور يبدأ المالك في التفكير لأنه يرى مبناه الذي يحلم به أمامه، ولكن فرصة التفسير أو التعديل قد فالت عليه<sup>٢٣</sup>. وهناك قيد آخر، فلا يحق للمالك استخدام مبناه إلا لما رخص له، فلا يكون له فتح محل تجاري في منطقة سكنية دون ترخيص<sup>٢٤</sup>. وهكذا بدأت دورة بيروقراطية جديدة في العالم العربي اسمها «التراخيص»، فلا يمكن لمن أراد العمل والإنتاج فعل شيء في البيعة إلا بترخيص، ولا يحصل على الترخيص إلا بشق الأنفس، ومتى حصل عليه لم يتمكن من تغييره إلا إذا وجد وسيلة تمكنه من ذلك كالمخالفة والشعور بالذنب، أو الرشوة للمسؤولين، أو إيجاد علاقة مع مسؤول مهم. وبدأت لعبة جديدة في البيعة بين السكان والمسؤولين في الدول العربية، تماماً كما يلعب الأطفال لعبة الاختباء والهروب والبيعت عن بعضهم البعض والتي تحدثنا عنها في الفصل الثالث. فالدولة تصدر القوانين ومن ثم يتمكن الملاك من التحايل على هذه القوانين بفتح أبواب جديدة، ثم تغلق السلطات هذه الأبواب بقوانين أخرى ليجد الملاك منافذ جديدة للهروب من القوانين مرة أخرى، وهكذا ضاعت الحقوق وتراكت القوانين.

وهذا الذي حدث من سيطرة على مسائل البناء بالتراخيص طبق على كل ما يخاطر بهلك أخي القارئ من أمثال قد يقوم بها السكان لكسب رزقهم سواء كان ذلك إنشاء مزرة أو مصنع أو ما شابه من أفعال تهزج من دخل المسلمين. وسأذكر أحد هذه الأفعال وهو البيع لجولا. فقد منع الباعة المتجولون من مزاوله مهتهم (الصورة ٩,٦٠ إلى ٩,٦٢) في معظم الدول

إلا بتراخيص ذات قيود تُنهك هذا البائع المسكين. وكما رأينا في الفصل الثاني، فقد فتحت الشريعة الأبواب لمن أراد الكسب بالبيع في الأبنية والقرب من المساجد والمدارس والساحات داخل المدن. وبذلك تكونت طبقة من السكان تعمل في التجارة بحيارة مواضع في الساحات والطرق والتجول في المدينة. وكما هو معلوم فمقطع هؤلاء الباعة يبيمون ما خلف حمله من خضار وملابس وأدوات ونحوها (الصور ٩، ٦٣ إلى ٩، ٦٥). ولبعض هؤلاء الباعة دور في تخليص السوق من البضائع التي أوشكت مدة صلاحيتها على الانتهاء، إذ أنهم يوصلونها إلى المستهلكين في أسرع وقت من خلال تجولهم المستمر، بالإضافة إلى أنهم يبيمون بأقل الأسعار لعدم تحميلهم نفقات مكان ثابت كأصحاب المحلات من إيجار ونحوه. فهذا بائع خضروات أخذ في آخر النهار ما قد يُلقي في سوق الخضار من فواكه وباعها خارج المسجد بعد صلاة العشاء. وذلك اشترى سمكاً من سوق الجملة وحمله بسيارته وأخذ يصبح متدائلاً ليلفت الأنظار لبضاعته وجودتها، وهكذا. فمثل هذه التصرفات دلفت السلطات لمنع هؤلاء الباعة خوفاً منها على صحة السكان إلا بالحصول على تراخيص مرتبطة بكل أنواع القوانين. وما حدث هذا إلا لأن هناك اعتقاد شائع في أذهان المسؤولين بأن التلوث مرتبط بالتجول، وهذه فكرة لا دري من أين أتت، فكثيرة هي المحلات التي باعت الأطعمة الفاسدة، وكثيرون هم الباعة المتجولون الذين يأتون بأفضل المنتجات وأجودها (الصورتان ٩، ٦٦ و ٩، ٦٧). هذا بالنسبة لبائعي المواد الغذائية، وماذا عن الباعة المتجولين للسلع الأخرى غير الأطعمة والتي لا يُتوقع منها غش كالملابس والأدوات بأنواعها. فلماذا تُتقن وتُمنع أساليبها من البيع إلا بتراخيص؟



٩، ٦٣



٩، ٦٤



٩، ٦٥

أي أن حركية البنية التقليدية في توزيع المواد (وهي ذهاب المنتجات إلى مواقع المستهلكين) قد حوّرت لتحل محلها حركية مكاسمة وهي ذهاب المستهلكين للمنتجات. وشتان بين الحركيتين من حيث الكفاءة، فإحدهما تنشر المنتجات والأخرى تجمع المستهلكين. ففي الحالة الأولى يقوم الباعة المتجولون من خلال تجاربهم اليومية المستمرة بحمل ما سيتمكنون من بيعه ذلك اليوم. ولأنهم هم الذين سيحملونه طيلة يومهم، وهم الذين سيتحملون خسارته إن لم يُبعَ إن كان مما يفسد، فيجهدون حرصين لحمل ما هم متأكدون من بيعه في يومهم ذلك. وبهذا تتطور شبكة توزيعية فعالة في المدينة بأقل ما يمكن من مخلفات. هذا بالإضافة إلى ارتفاع الجودة إذ أن كل بائع متجول يهدف لبيع سلعة ذات جودة تمكنه من العودة لذلك الموقع مراراً ومرة مستقبلاً. وهذا لا يكون في المحلات الثابتة التي تتوفر بها وسائل التخزين إذ أن الفائض يخزن للأيام التالية. وحيث أن البائع ينتظر زبائنه فلا يضمن من منهم سيأتي إليه ومن منهم سيذهب لغيره. والأهم في المسألة هو أن حركية البنية التقليدية في البيع تفتح المجال أمام الكل بما يقلل من أسعار المواد. وفي النقيض من هذا نجد أن حركية البنية المعاصرة (أي ضرورة توفر محل ثابت) تقصر مهنة التجارة على الطبقة المتكسنة التي تملك المحلات مما يرفع من أسعار المواد ويؤدي إلى ظهور طبقة لا همّ لها إلا تحسين عرض البضاعة لرفع السعر.

ليس هذا فحسب، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع كراء وبناء الأسواق وقال في سوق المدينة: «هذا سوقكم، فلا ينقص منه، ولا يضر بن عليه خراج (حديث مرسل ضيف)». وكما قلنا فإن أول خروج عن السنة النبوية في المسائل العمرانية كان في الأسواق.

الصورة ٩، ٦٦ هي لأحد الباعة الذين حاولت السلطات التمس عليهم كما قلنا في صور الصفحة لقابلة، وما هو عاد بعد ذهابهم، لاحظ جودة سلته. وهكذا معظم الباعة، فهم يحاولون منافسة الأسواق ببضائع أفضل وبسعر أقل، والصورة ٩، ٦٧ من مدينة شندج بتركيا تُرينا صفة محملة بالفواكه بالقرب من الشاطئ وقد جلبها المزارع من مزرعته مباشرة لبيعها للمصطفين. وهذا يطابق على جميع أنواع الأطعمة كالبيض والحليب والخضار التي يأتي بها المزارعون.



٩، ٦٦



٩، ٦٧

قد بنيت الأسواق وم كراؤها . فهل يمكن لسنة الرسول الكريم أن تستمر في أيامنا هذه التي نحتاج فيها إلى البرادات والأرفف والواجهات الجميلة لعرض تلك القسائين الناعمة والساعات الرقيقة؟

كما قلت، لقد أراد الله لهذه الأمة أن تكون أمة مجاهدة، فأبغض الأماكن إلى الله عز وجل الأسواق، فالأسواق هي الأماكن التي يتولد بها الإحتكاك بين الجنسين وما يؤدي إليه ذلك من فساد، وهي الأماكن التي قد تألفي الناس عن العبادة بالتجارة، وهي الأماكن التي قد يكذب فيها الناس لبيع سلهم بالفش والتدليس وما إلى ذلك من أمراض تيجر فيها علماء الأمة (ذلك لن تنظر لمرتبقات هذه الأخلاقيات هنا)، ولكن المهم لنا هو الحركة التي تنتج من سنته صلوات الله وسلامه عليه. ويمكن تلخيصها من خلال الحوار التالي؛ رأيت مرة في إحدى المحلات لصناعة المجوهرات هدفاً لثمنياً فسألت الصانع؛ كم تستغرق من الوقت لصنع هذا الفقد؟ فأجاب؛ تسعة أشهر بمعدل ثمان ساعات عمل باليوم تقريباً. فقلت في نفسي؛ رجل يمضي حوالي ١٥٢٠ ساعة من عمره لصناعة عقد ستلبسه امرأة لساعات لائل ثم تلقي به في خزانة! ليس في هذا إهدار لجزء من مجموع أوقات المسلمين؟ وقس على ذلك باقي السلع. فحركة تشجيع انتشار الأسواق الثابتة ومنع الباعة المتجولين يدفع المجتمعات للإبداع في إنتاج سلع ترفيهية (مثل ذلك العقد) تستغرق الكثير من ساعات عمل المسلمين التي يمكن استثمارها فيما هو أولى. أي أن الشريعة تجل هذه الحركات تدفع المجتمعات لإنتاج ما هو ضروري وبأقل قدر من استنزاف الوقت لاستثماره في مسائل أخرى. ومن جهة أخرى، فحتى يتمكن معظم الناس من شراء عقد ثمين أو حذاء ذا تصميم رائع قد يضطروا للقيام بما هو غير مشروع للحصول على المال من رشوة أو تسهيل أمور الآخرين أو مخالفة القوانين. فالدنيا خسرة حلوة تستهوي الكل إلا من رحم ربك. وعلى رأس قائمة هذه الدنيا الحلوة المنتجات التي تحتاج لعرض شيق لتظهر بظهور يبهز الناس.

فالحركات في الشريعة إذا تدفع المجتمعات لإنتاج ما هو ضروري دون البذخ والتبذير. وهذا سيؤثر على التصنيع. فبدل أن يُصنع ما آلاف الأنواع مقلداً من الساعات ذات التصميمات المختلفة والمتفاوتة في الجودة سيقبل هذا الرقم كثيراً وربما يتدنى لمئات أو حتى لعشرات التصميمات الجيدة التي يُقبل عليها المجتمع بطبقاته المختلفة وبقى بها الكل لأنها قد أثبتت جودتها. فهي منتج مجرب مقبوع ومعروف للكل. أي أن المنتجات ستخضع للأعراف التي يتقبلها معظم أفراد المجتمع. وبهذا يتساوى الأفراد في مظهرهم وتنقل في أنظار معظمهم أهمية المال لشعورهم بالتساوي مع غيرهم. قارن أخي القارئ هذا الوضع الذي أحلم به بحالنا اليوم؛ فكيف يلام أفراد مجتمعنا اليوم إن هم حرصوا على جمع المال بشتى الوسائل والمنتجات التي تغير شهواتهم الاستهلاكية وتغير غريزتهم للتبالي بالنفس وإظهار الذات؟

ولم منع بناء الأسواق يدفع التصنيع أيضاً لإنتاج معدات تتماشى مع ذلك الوضع. فمن أفضل الأمثلة على هذا المربيات التي تبيع المأكولات السريعة كالشطائر والمشروبات الساخنة. فلماذا لا تنتشر المربيات المجهزة بالبرادات التي تبيع اللحوم أو الخضار أو الملابس أو القرطاسيات؟ ولتقل إن بناء الأسواق ضرورة لبعض المنتجات كالآثاث، فالشريعة لم تمنع ذلك،

فإمكان أي فرد القيام ببناء متجر لنفسه أو تأجيره لغيره، فأرجو أن لا يساء الفهم، فالشريعة لم تمنع بناء الأسواق ولكنها منعت بناء سوق وسط المدينة، وأباحت للباعة المتجولين الفرصة لكسب العيش، ونحن لمنا بعكس ذلك في بيتنا المعاصرة !

## البيئة المستقرة والبيئة المنظمة

إن ما تهدف له معظم السلطات هو إيجاد بيئة منظمة. وهذا هدف نبيل في ظاهره ومنطقي ألا يرفض، ويتم هذا بطريقتين، الأولى هي عن طريق توفير شبكات الخدمات العامة من شوارع وطرق ومياه ومجاري، وعن طريق بناء المرافق الحيوية التي تحتاجها الدولة كالحاكم والوزارات وما شابه، أي أن الدولة وأجهزتها هي التي تقر وتبني. والطريقة الثانية للوصول لبيئة منظمة هي السيطرة على البيئة بإصدار القوانين للآخرين حتى تُتبع، كقوانين البناء.

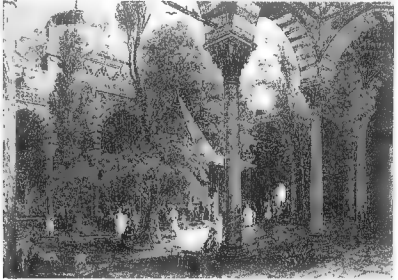
بالنسبة للطريقة الأولى لتنظيم البيئة، وهي توفير الخدمات والمرافق العامة، فإن جميع البلديات الآن تفتخر بمجزئاتها الحضرية وما قامت به من أعمال في الشوارع والطرق، فهذا يمسك بالدرجة الأولى نشاط المسؤولين في تلك البلديات، وعلى رأسهم رئيس البلدية. وعادة ما تقوم المدن الكبرى بمؤتمرات تظهر فيها لأخواتها من المدن العربية الأخرى ما توصلت إليه من «إنجازات حضارية». فقد رأينا مراراً عشرات الأميال من الطرق المرصوفة المشجرة التي تمتد حتى خارج المدينة ويندر فيها المشاة (الصورة ٩، ٦٨ من الجهر بالسعودية).<sup>٦٦</sup> فالعمارة «تجميل المدينة» عبارة معروفة بين المسؤولين، وبالذات مسؤولي المدن في الدول الغنية، فهناك الكثير من التماثيل والمجسمات الجمالية المنتشرة في المناطق العامة. فأمين مدينة جدة مثلاً اشتهر بسيطرته الشديدة على المدينة حتى أصبحت مدينة جدة من أجمل المدن، فالمجسمات الجمالية في كل مكان (الصورتان ٩، ٦٩ و ٩، ٧٠)، والأرصعة الواسعة تحرس الشوارع الجانبين، ويجلس عليها مقاعد رخامية موضوعة بطريقة منتظمة بين أعمدة شاهقة للإضاءة، وهكذا. فالبيئة غاية في نظر أولئك المسؤولين، لذلك صرفوا عليها الكثير والكثير من المال، بقيمة عمود واحد للإضاءة قد تزيد عن خمسين ألف دولار، ورغم ذلك، ترى الآلاف منها في المدن. حتى وإن كانت بعض المجسمات قد أنشئت بتبرعات الأفراد فهي لازالت تروا المسلمين ووضعت في غير مكانها. وحتى الدول الفقيرة تحاول استثمار أموال طائلة في تجميل مدنها. بقيمة عمود إضاءة واحد في الطريق بين المطار والمدينة في بنجلادش كاف لإسكان عشرات العوائل، وبرغم هذا التناقض اللاإنساني، إلا أن المدن، وبالذات الفقيرة منها، استثمرت ولازالت تستثمر في التجميل. لكن هذا الاستثمار أخى القارئ هو إنفاق للمال في المناطق السامة، وهي المناطق الأقل ارتياداً واستيطاناً في المجتمع. فكما هو معروف فإن الناس عموماً، وفي مجتمعاتنا الإسلامية خصوصاً، يقفون معظم أوقاتهم في دورهم أو في مكاتبتهم أو محلاتهم. أي أن استثمار المسلمين جزء يسير من أموالهم كان في مناطق أقل ارتياداً. ولكن تذكر بأن جميع أعيان هذه المناطق هي في الإذعاني المشتت، فالفريق المستخدم هم الناس، والفريق المسيطر هم موقوفو البلديات، والفريق المالك هي الدولة. أي أن المجتمع استثمر جزءاً من ماله في الإذعاني المشتت. أي والله، البيئة أصبحت غاية، وهذا جرح ضئيل آخر.



لنأخذ الأشجار كمثال وذلك لسهولة ملاحظتها، ففي البيئة التقليدية نجد أن معظم أو حتى جميع الأشجار متواجدة في المقارنات الخاصة، أي في المناطق الأكثر استخداماً كمساحات المنازل والمدارس والأربطة، بينما طرقها خالية من الأشجار إلا فيما ندر، كذلك الأشجار التي لا تحتاج لعناية السكان (الصور ٩،٧١ إلى ٩،٧٥)، أما في البيئة المعاصرة، فنجد الكثير من الأشجار في المناطق العامة وبالذات الطرق. فكلما ازدادت حركة المرور وازداد اتساع الطريق وازدادت أهميته، كلما كثرت الأشجار في وسطه وعلى جانبيه. فمعظم الأشجار إذا تخدم العابرين في المدن المعاصرة وليس السكان في منازلهم كالبينة التقليدية. فمن المفارقات بأن تتواجد الأشجار في الأماكن الأقل استيطاناً. فإذا كان الهدف من الأشجار هو تنقية الهواء وتحسين المنظر وقطف الثمر، فمن الأحرى بها أن تتواجد في المقارنات الخاصة (الصور ٩،٧٦ إلى ٩،٨٣). فثتان بين البيتين من حيث الاستفادة من الأشجار. ولكن تذكر أخي القارئ بأن هذا لا ينطبق على الأشجار فقط، ولكن على جميع الأعيان. ولكنك قد تقول أخي القارئ بأن

لاحظ وجود الأشجار في الرسمة ٩،٧١ بالمساحة الداخلية لمسجد باهرية. باسطنبول (رسم الرسام بازلتيت) وكذلك بهذا المسجد النبوي بالمدينة المنورة في الصورة ٩،٧٢. ولقد مررنا على الكثير من الصور التي استثمرت فيها الأشجار وغيرها من الأعيان في ساحات المقارنات الخاصة في البيئة التقليدية. ولقد كان هذا الوضع بكل من الصور ٩،٧٣ و٩،٧٤ و٩،٧٥ و٩،٧٦ بالأسواق والجسور وأيضاً حيث لا توجد أشجار بالطريق أو المقارنات العامة، فجميع الأشجار متواجدة داخل المقارنات الخاصة. ثم قارن هذا الوضع بصور الصلعة

مقابلة.





وجود الأشجار في الطرق لا يمنع الناس من غرسها في منازلهم، فأجيب، إن المسألة نسبية. فالفرجة المختلفة في البيتين (التقليدية والمعاصرة) أدت إلى هذا الاختلاف في مواقع الأشجار، فالنسبة المئوية للأشجار المتواجدة في المناطق العامة في المدينة المعاصرة مرتفعة جداً مقارنة بالمدينة التقليدية. فكل شجرة تزرع في المناطق العامة هي في الإذعاني المشتت، وبحاجة لموارد مالية للاهتمام بها. فهناك شركات متخصصة لري وقص هذه الأشجار. وهذه المجالس المعروفة على هذه الأشجار هي إشراف لأموال المسلمين. فهناك وسائل أخرى للوصول لنفس العدد من الأشجار في المدينة إن لم يكن أكثر، وبتكاليف أقل كما سترى في الحديث عن البيئة والتعليم. ولقد اخترت الأشجار أخي القارئ هنا كمثال لأنه سيفاجئ معظم القراء. فمن منا يرفض غرس شجرة؟ ومن منا لا يحب الأشجار؟ ففي غرسها أجر، وهي مما دعت إليه الشريعة.

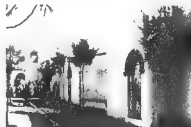
من جهة أخرى تقوم السلطات بإعادة تخطيط وبناء بعض المناطق في المدن لتنظيم البيئة، وبالذات مراكزها. وبالطبع لا تتم هذه التخطيطات إلا بترخيص ملكيات الأفراد أو بإصدار

ملاحظ في صور هذه الصفحة ظهور الأشجار في مناطق عامة مع بداية سيطرة السلطات على تلك المناطق. صديق خارج ممسكاً من شارة بالمغرب في الصورة ٩,٧٦ وقد غرست فيه الأشجار. وفي الصورة ٩,٧٧ بريد طريفاً آخر من تارة أيضاً وبلاط عليه سطم الأتاتورك على طول الطريق من حيث موقعيتها والمسافات بينها. دالة على أن فريقاً خارجياً كان هو المقرر بشأن موقعها ونوعها. وإنما عرست في وقت واحد لتساوي ارتفاعاتها. وقد يخلق لبس على الصورة ٩,٧٨ من أدار البيضا والصورة ٩,٧٩ من تونس والصورة ٩,٨٠ من صفاقس بتونس والصورة ٩,٨١ من تونس بالجدران والصورة ٩,٨٢ من سطيف بالجدران والصورة ٩,٨٣ من بني صاف بالجدران. وقد الذي مره يخلق على جميع المدن المعاصرة إذ أن السلطات بدأت بصب المال على هذه المناطق لتنسيق حالها برفع شأنها على زياتر من مناطق خاصة. فمصادره لشعاع مع البيئة لتفهمه من حيث تواجد الأشجار؟

٩,٧٦  
٩,٧٧



٩,٨٠



٩,٧٨  
٩,٧٩

٩,٨٢



٩,٨١



٩,٨٣

أوامر الملاك لتنفيذها، وذلك لأن المنطقة المراد تخطيطها ليست أرضاً فضاءً ولكنها مبنية وتحتج بالسكان، والذي حدث هنا هو أن مجال التخطيط فتح باباً أو ذريعة للمسؤولين لإساءة استخدام هذا التخصص. هذا إن طبق التخطيط المقترح، أما إن لم يطبق فهناك تلاعب آخر، فهناك الكثير من المسؤولين الذين يتنازلون مثلاً عن قرارات المخططين تحت ضغوط مختلفة، فقد أجبت الدراسات أن متخذي القرارات في هولندا والولايات المتحدة الأمريكية يقولون أي استثمار كيناه، مصنع في أي مكان لم يخص لذلك الاستثمار تحت الضغوط السياسية كتهديدات الشركات التي أعانتهم في انتخاباتهم مثلاً، أي أنهم يخالفون التخطيط وأهدافه. وقد رأينا كيف أن الشريعة خلقت مثل هذه الأبواب من خلال تثبيت الحقوق كحياة الضرر ومنع نزع الملكيات إلا بموافقة السكان. فهي تعلم أن المخططين ومتخذي القرارات بشر ولهم أهواء، فمقابل كل نزيه أخى القارئ يوجد الكثير ممن تتحكم فيهم أهوالهم. فهناك الكثير من القصص التي تمكن فيها المسؤولون من ابتلاع الأموال على حساب أصحاب الحقوق. وهناك الكثير من القصص أيضاً التي تمكن فيها المسؤولون من تسيير مشاريع تخدم أغراضاً خاصة بهم أو يفرقوسهم، حتى وإن كانت هذه الأغراض غير مادية. ولأضرب لذلك مثلاً: كتبت في مدينة تونس سنة ١٤١٠ في مهمة من تخطيط وسط المدينة وطلعت أن الرئيس السابق للدولة (الحبيب بورقيبة) كان قد بدأ برنامجاً لإعادة تخطيط وسط المدينة (ساحة باب سويقة بين مسجد سيدي محرز ومسجد يوسف صاحب الطابع). فكان التصور الذي أراده هو تخليص وسط المدينة من تلك المنازل القديمة بهدمها بعد نزع ملكياتها، ومن ثم بناء مبان من الطراز الحديث مكانها، وذلك باستبدال الحوانيت ذات الملكيات الفردية في الطرق الملتوية بأسواق داخل مبان ضخمة مكيفة ومبان للمكاتب التجارية والبنوك ذات الواجهات الزجاجية كما هو الحال في مراكز معظم المدن. ولأسباب اقتصادية تأخر المشروع ولم تتحقق تلك الأمانى لتغير الأحوال وحل مكانه مشروع آخر حاول أن يأخذ الطابع المحلي في اتجاهاته ومساقفه الألفية، أي في مظهره الخارجي (الصورتان ٩،٨٤ و ٩،٨٥).<sup>٧٧</sup> وقد تقول الآن أخى القارئ بأن هذه حالة شاذة، فليس كل المسؤولين كالحبيب بورقيبة، فالمسؤولون المصفون بالنزاهة والمخلصون لندهم كثيرين. فأجيب: هذا صحيح. فقصبة الحبيب بورقيبة اكتشفت الآن لأنه رئيس أسقط به. وقد كان سابقاً في أروج مجيده رئيساً محبوباً لدى الكثيرين، فمن سيحك في نزاهته وهو الرئيس المناضل، ولكن هل لا حلت أخى القارئ بأن لديه فتاة بفكرة ما وأراد تنفيذها. وهكذا معظم المسؤولين، فبرغم نزاهتهم وحرصهم الشديد لمصلحة مدينتهم وسهرهم عليها، إلا أن لديهم فتاة بفكرة ما ويعتقدون أنهم على حق، وهم قد وضعوا في مواضع عليهم أن يتخذوا فيها قرارات تحس حقوق الآخرين. لذلك، فإن ما يعتقدونه هم أو مخطوهم أو مستشاروهم أنه الأصح فهو الذي سينفذ. وهنا تكمن المشكلة الأولى، فالمشكلة ليست في نزاهة الأفراد ولكن في الإطار الذي وضعوا فيه، والذي ينفذ كل ما اعتقدوا أنه سليم وحكموا عليه بمقتولهم ودراساتهم. ومعتول المسؤولين والمخططين ودراساتهم قاصرة عن فهم البيعة لتعمدها كما سأوضح بعد حين.

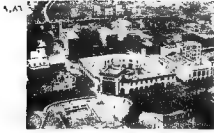
أما المشكلة الثانية فهي في تغير الفريق المستوطن. فمتدماً تقوم سلطات المدينة بإعادة تخطيط وسط المدينة، فهي عادة ما تأتي بشركات تخطيطية لتتروح حلولاً قد تؤدي إلى انتزاع



الصورة ٩،٨٤ هي لجسم إعادة تخطيط وسط مدينة تونس، فترى محاولة محاكاة مباني المشروع المقترح للمنطقة التقليدية. والصورة ٩،٨٥ ترى أحد المباني المقترحة بعد البناء، فترى أن هذا المشروع أفضل من غيره لحاوله للقائمين عليه من الاستفادة من أشكال المباني التقليدية إلا أنهم لم يأخذوا المسؤولية بالاعتبار، فالبرصية المتولة لديهم هي أن المسؤولية بيد السلطات.

ملكيات لم يدم بعض المباني وبناء مبان أخرى مكانها. ولكن الذي يحدث عادة هو أن هذه الشركات تقوم بكل ما يخطر ببالك من دراسات مستفيضة للوصول لأفضل حل، إلا سؤالا واحداً، وهو المسؤولية، فلن تثيرها الشركات لأن الإجابة على هذا السؤال أمر مغرور منه، فالمسؤولية هي بيد السلطة المخططة (كما حدث في المجال السابق من تونس في صورتين ٩٠، ٨٥ و ٩٠، ٨٥ والذي حاول فيه المخططون تقليد المباني التقليدية ولكنهم لم يكتفوا بالأنماط 'المسؤولية بها'). فإذا كانت المسؤولية بيد الأفراد لما استأجرت الشركة للتخطيط ابتداءً. والذي يحدث عند شراء الدولة للمقارات هو أن انتقال تلك الأعيان من الإذعاني المتحد إلى الإذعاني المشتت بانتقال ملكيتها. فالفرق المسؤول ليس مستوطن، ولكنه أصبح فريقياً خارجياً وبعيداً عن الموقع، وهذا سيقلب الموازين رأساً على عقب لتغير العلاقات بين الفرق المستوطنة وبالتالي سوء حال الأماكن والأعيان. أي أن البيئة المنظمة في أذهان الكثير من المسؤولين هي تلك البيئة الخاضعة لسلطانهم هم. فكم أعدت من القنولات لإعادة تصميم تلك المناطق وبنائها. وهذا نتج لأن الإحيا قد أوقف، ولأن الملكيات قد انتزعت لتوسعة الطرق الموصلة لوسط المدينة. وبذلك ازدادت تلك المراكز نشاطاً مما تطلب إعادة تصميمها وبنائها بدل ظهور مراكز أخرى جديدة !

أما الطريقة الثانية للوصول لبيئة منظمة فهي السيطرة على البيئة من خلال القوانين. هل لاحظت أخي القارئ بأن هناك فرقاً شاسعاً بين البيئة التقليدية والبيئة المعاصرة في وسيلة السيطرة والتنظيم؟ ففي البيئة المعاصرة نلاحظ أن الوسيلة هي من خلال القوانين الأسرة التي تقول للناس ما يفعلون. فالتقنين الارتدادات مثلاً يقول للناس أن عليهم أن يتركوا مسافة كذا وكذا، وقانون الارتشاحات يقول لهم بأن أسقف الدور يجب أن لا تقل عن كذا. وهذا ينطبق على جميع القوانين الأخرى من مواصفات بشأن مساحات الغرف ومواضع خزانات المياه ونحوها. أما في البيئة التقليدية فإن الوسيلة المتبعة هي القواعد أو المبادئ النهائية التي تقول للناس ما لا يفعلون. فالإنسان مطلق التصرف في ملكه طالما أنه لم يفعل كذا وكذا. والفرق بين الوسيتين شاسع. فالقوانين الأسرة تؤدي في النهاية إلى إضعاف سيطرة الفريق الساكن لأنها تقول له ما يجب عليه أن يفعله، هذا بالإضافة إلى أنها تقلل، أو حتى تزيل الاتصال بين الجيران. لنضرب لذلك مثلاً متطرفاً لتوضيح الفكرة: قد تُصدر البلدية مجموعة متكاملة من القوانين بشأن الحائط المشترك بين الجارين، وتحدد فيه ارتفاع الحائط ومواد بنائه ولونه، على أن يقوم الجار الشرقي ببناء النصف الأمامي من الحائط، والجار الغربي ببناء النصف الخلفي من الحائط. فلن يحتاج الجاران في هذه الحالة إلى الالتقاء ولو مرة واحدة لبناء هذا السور، وذلك لأن مسؤولية كل واحد منهما محددة ومعروفة. أي كلما زادت القوانين من أوامرها كلما قل اتصال الجيران فيما بينهم، وكلما قلت أيضاً مشاركة الفريق للمأمور مع الفرق الأخرى، وبالتالي تقل سيطرة الفريق الساكن. وعلى النقيض من هذا، فالمبادئ النهائية التي تقول للناس ما لا يفعلون، كما هو الحال في البيئة التقليدية، ستزيد من الاتصال بين الفرق الساكنة. ففي مثلنا السابق (الحائط المشترك)، فإن أول قرار على الجارين أن يتخذه هو الحائط نفسه، هل يريدان الحائط أن يفصل بين عقاريهما أم لا؟ ثم تتتابع القرارات بعد ذلك عن تكلفة ومواد بنائه، وارتفاعه، ولونه، وما إلى ذلك من أسئلة وإجابات قد تختلف وجهات النظر فيها إلا أنها تؤدي بالجارين إلى الإلتقاء المستمر لبناء ذلك الحائط. أي أن المبادئ النهائية التي تعني بأن كل شيء



تربنا الصور تخليصاً لما يحدث عندما تهدف السلطات لإيجاد بيئة منظمة من طرق توفير شبكات الخدمات العامة وبنات المرافق التي تحتاجها كالحاكم والوزارات وعن طريق السيطرة على البيئة بإصدار القوانين للأشخاص تشجع كقوانين البناء. فهاتان الطريقتان تُحكِم قبضتها على البيئة فتنتج بيئات منظمة كما في الصورة ٩،٨٦ من الرباط بالمغرب، والصورة ٩،٨٧ من الدار البيضاء، بالمغرب أيضاً والصورة ٩،٨٨ من صفاقس بتونس. لهذه الصور القدوة دربنا بداية ظهور بيئات المنظمة. ولكن هل هي بيئات مستقرة، وما هو حال تلحاح المسؤولية بها ؟

مباح إلا ما قد مُنع، مستزيد من سيطرة الفرق على أعيانها، وتزيد بالتالي من الاتصال بين الفرق المتجاورة لضرورة الإتفاق بينهم (الصور ٩،٨٦ إلى ٩،٨٨). هذه هي البيئة المنظمة، ولكن ماذا عن البيئة المستقرة؟

### الإتزان في البيئة

علم التّبيؤ ecology هو علم دراسة العلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها. وقد أصبح هذا التخصص علماً يؤخذ بمبادئه في مجالات متعددة بالقياس عليه. فقد قام كل من هولنج وجولدبرج Holling and Goldberg بإسداء نصيحة للمخططين بأن عليهم أن يحاولوا اكتشاف وتلاقي الفرور غير المتوقع الناتج عن قراراتهم التخطيطية، بدلاً من السعي وراء الثبات مدى نجاح تخطيطهم لمنطقة ما. وفي هذا قلب لمبادئ التخطيط رأساً على عقب.

وقد ندرك أخى القارئ ما قصده هذان العلمان من خلال المثال التالي عندما تدخل الإنسان في نظام بيئي متزن ecosystem في جزيرة بورنيو بأندونيسيا. فعندما قرر العلماء قتل البعوض الذي ينقل مرض الملاريا في تلك المنطقة قامت منظمة الصحة العالمية برش القرى بمادة الـ دي دي تي DDT في تلك المنطقة. ورغم أن هذا الرش لهذه المادة رفع من المستوى الصحي للسكان إلا أنه في الوقت ذاته جلب معه مشاكل بيئية أخرى لم يتوقعها أحد من العلماء. فقد كانت هناك مجموعة من الحيوانات التي تعيش في القرى، والتي كونت نظاماً بيئياً متزناً فيما بينها كالقطط والصرصور والسحالي. فالذي حدث هو أن الصرصور تعرضت بشكل بسيط لمادة الدي دي تي عند رش القرية، وعندما أكلت السحالي هذه الصرصور تركزت فيها هذه المادة أكثر، فأكلت القطط هذه السحالي وتسممت وماتت، والذي ظهر بعد ذلك هو أن للقطط وظيفة مهمة غير ظاهرة في ذلك الإتزان البيئي وهو أنها تعيش على أكل الفئران وتخلص القرية منها. وعندما ماتت القطط كبرت الفئران. أي أن النظام البيئي اختل وحل مكانه نظام آخر، فتكاثر حشرات أخرى تعيش متطفلة على الفئران كالقمل والبراغيث، وهذا أدى إلى ظهور أخطار صحية أخرى من هذه الحشرات. وتفاقم الأمر لدرجة أن الحبل كان في إنزال قطط بالمظلات من الطائرات على القرى ليصطادوا الفئران ويعيشوا عليها. ومن جهة أخرى، فإن رش مادة «الدي دي تي» أدى إلى قتل حشرات كانت تأكل يرقات الفئران. وهذا أضرها وكثرت اليرقات وبدأت بأكل أجزاء من السقف القشري للأكواخ، وأخذت بعض الأسقف القشية في السقوط.

بالرجوع لأفئلة مشابهة من مجال التخطيط استنتج كل من هولنج وجولدبرج أن معظم التدخلات في مجال التخطيط تتسبب بفلات سفلات لا مفر منها. الصفة الأولى هي أن المشكلة تُحول في العادة عن محيطها، كما حدث في بورنيو حيث أن المشكلة كانت مرض الملاريا وعزلت عن المشاكل البيئية الأخرى. والصفة الثانية هي أن الهدف يُحدد عادة بضيق في الأفق، كما حدث في مثالنا حيث أن الهدف المحدد كان مكافحة المرض. والصفة الثالثة هي أن التدخل لحل المشكلة المحددة غالباً ما يكون بسيطاً ومباشراً، كما كان رش المادة المبيدة في هذا المثال بسيطاً ومباشراً<sup>٢٨</sup>. تذكر أخى القارئ ما قلناه في الفصل الثالث عن الإجابة في مصر؟ فنفس

هذه الصفات الثلاث تتوفر في تدخل الدولة في الإيجارات. والذي حدث من جراء التدخل هو وضع لم يتصوره أحد من المشرعين لتلك القوانين. فبدل أن تحل أزمة الإسكان تفاقمّت، وتشتت مسؤولية المقارنات المستأجرة وساءت أحوالها. وهذا ما نتج أيضاً من قوانين الارتدادات التي تحدّثنا عنها آنفاً. لذا يمكننا القول بأن السبب وراء هذه النتائج غير المتوقعة هو أن البيئة العمرانية معقدة جداً لأنها مكونة من عدة نظم اقتصادية وجغرافية واجتماعية متداخلة وفي عدة مستويات مختلفة يعتمد كل منها على الآخر. فهي بذلك خارج حدود تفكير البشر. وهذه النظم تعتمد على أحداث غير مبرّرة وغير متتالية. لذلك يصعب، أو قد يستحيل دراستها. وأفضل مثل معروف لنا هو بناء السد العالي في مصر. فلم يكن أحد يتوقع حجم نتائج بناء ذلك السد قبل بناءه. فأهداف بناءه نبيلة جداً، ولكن إيقاف الماء وتنظيمه أدى إلى نتائج زراعية واقتصادية غير متوقعة.

إلا أن هذه الأنظمة المتداخلة لديها قابلية معقولة على امتصاص التدخلات دون فقدان الاتزان الموجود. فإذا كان ربح المادة المبيدة في بورنيو قليلاً مثلاً فقد تعود القطط على أكل المادة المبيدة، أو قد لا تموت كل القطط، وبذلك يتاح للأحياء منهم أكل عدد أكبر من الفئران، وهكذا. أما إذا كان التدخل كبيراً ويوقظ طاقة النظام الموجود، فإن النظام قد ينهار ويحل مكانه نظام آخر ينتج مختلفاً تماماً. أي أن من صفات النظم في المادة امتصاص التدخلات البسيطة المتتالية ورفض التدخلات الكبيرة المفاجئة. والقوانين التي تصدرها السلطات لتنظيم البيئة هي تدخلات فجائية وذات نطاق كبير، لذلك فلا عجب إذا كانت نتائجها غير متوقعة.<sup>١١</sup> فما هي هذه النتائج؟

كما رأينا في حالة التدخل في بورنيو، فإن الذين تدخلوا لم يصرخوا بأن للقطط وظيفة مهمة مخفية في الاتزان البيئي، وإلا لما قرروا ربح ذلك اللبّد. وهذا يحدث أيضاً في بيئتنا العمرانية. فعندما نرى نحن المهنيين أو متخذي القرارات شيئاً لا يناسبنا أو ظاهرة لا نفهمها فإننا نسيء الحكم عليها. فهناك الكثير من الأشياء ذات الوظائف المخفية التي لا ندركها كتمزج خطوط ملكيات البيئة التقليدية. فعندما نرى الحدود الخارجية المتعرجة للمقارنات في المدينة التقليدية نساء منها لأنها غير منتظمة. ولكن هذه نتيجة لا مفر منها لأن الشريعة أوجدت مجتمعاً ذا ترتيب معين في تفضيل للمشاكل البيئية. فحتى يكون هناك مجتمع منتج لابد من إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع دون صد أي باب أمام أي فرد. وإتاحة الفرصة للجميع لابد من إزالة جميع العقبات أمام من أراد العمل والإنتاج. ومن أهم هذه العقبات العقبة الاقتصادية، وأهم عقبة اقتصادية تقف في وجه من أراد العمل هو إيجاد المكان المطلوب لذلك العمل، كالمصنع أو المكتب أو المحل التجاري أو المنزل. وحتى يتمكن كل من كانت لديه المهمة للإنتاج من الحصول على المكان لابد وأن تكون التركيبة الاقتصادية في المجتمع تركيبة لا تجعل للأرض قيمة، وحتى تكون الأرض من غير قيمة شرائية لابد من فتح الباب أمام كل الناس لأخذ ما يحتاجونه من الأرض بتخفيف القيود والشروط، لأن زيادة القيود والشروط ستؤدي إلى كلة الأراضي القابلة لاستغلال الأفراد، وهذه الكلة تؤدي إلى تراحم الناس على الأرض وبالتالي ظهور قيمة شرائية لها، وهذه عقبة أمام من أراد العمل والإنتاج. فإذا أراد المجتمع تذليل هذه العقبة الاقتصادية لابد من إيجاد نظام يتمكن فيه المجتمع من تملك من لديهم الهمم الأرض دون

عقبات، وهذا النظام هو الأحياء. وإلقاء القيود سيؤدي لا محالة إلى بيئة خطوطها غير منتظمة هندسياً. ولكن هذا لا يعني بأن البيئة عشوائية (وسنوضح ذلك بعد حين). فعندما نرى اعوجاج الخطوط الفاصلة بين العقارات علينا أن ندرك بأن لهذه الخطوط غير المنتظمة وظيفة (كما كان للقطط وظيفة) وهي الوصول بالمجتمع إلى تركيبة اقتصادية تكون الأرض فيها ذات سعر منخفض، أو حتى من دون سعر.

وكما قرر المسؤولون في بورنيو رش المبيدات الحشرية للتخلص من الملاريا، قرر المسؤولون والمخططون في العالم الإسلامي الحد من الخطوط المتعرجة في المناطق الجديدة. وذلك لأن توصيل الخدمات لهذه المناطق أكثر تكلفة إذا كانت طرقها منحنية، فكان قرارهم هو تنظيم الطرق وتقسيم الأراضي هندسياً ثم توزيعها على السكان. فبدأت القيود في الظهور، وهذا أدى إلى ظهور قيمة شرائية للأرض، ولم يدرك هؤلاء المسؤولون والمخططون أن النفس البشرية الأمانة بالسوء ستستغل هذه الفجوة وتتاجر بالأرض، فأصبحت الأرض المتوفرة في كل مكان سلعة تبايع وتشترى، فقيدت أيدي الناس لارتفاع أسعارها، وبقيت أيدي الناس ظهرت البطالة وتأثر الاقتصاد، وكثرت المشاكل الاجتماعية من الفقر الناتج عن البطالة، وقل إنتاج المجتمع. فكيف يتمكن الشاب من شراء قطعة أرض تفوق ما يدره من صل يده لمشتراته السنوية؟ وكيف يلام هذا الشاب إذا ارتشى في هذا الوضع الاقتصادي؟ وبهذا تفشت الرشوة وأصبحت عرفاً. أي أن تدخل المخططين أتى بتأجيل عكسية هير متوقعة. هل رأيت أخي القارئ هذا التسلسل؟ تماماً كالقطعة والفأر في مثالنا عن بورنيو، فقد عزلت مشكلة التواء طرق المدينة التقليدية وعدم انتظام ساحاتها عن المشاكل الاقتصادية بضيق في الأفق، وكان التدخل لحل المشكلة المحددة بسيطاً ومباشراً.

ولنأخذ الآن مثالاً آخر، قد لا نفهم مثلاً السبب وراء عدم انتظام أشكال الغرف في مباني البيئة التقليدية. أنظر إلى غرف مباني القساطر التقليدية (الشكل ١، ٩). فهل تتوقع أخي القارئ أن يصمم لك معماري غرفة (الأصح بيتاً لأنها في الدور الأرضي) مثل غرف القساطر المجموعة في الشكل. حتى وإن أعطيت أرضاً غير منتظمة في حدودها، فسجاول المصمم تصميم منزلاً منطقياً وهندسياً في شكله يتلألى فيه مثل هذه الانيماجات. أما بالنسبة للمستخدمين، فهناك سلسلة من التفضيلات. فهم يفضلون مثلاً أن تكون غرفة ما بشكل معين وليس بالضرورة جميع الغرف. فلاحظ أخي القارئ إصرار السكان في القساطر على جعل ساحات الدور إما مربعة أو مستطيلة في الشكل. فالمستخدم الذي يعرف الموقع أفضل من غيره، يصيغه بطريقة تشجع رغباته. فقد يحصل من الغرفة المربعة مخزناً، ويضع هذا المخزن في مكان ينص به إنجاح الأرض، وقد ينطبق هذا على مكان نومه (بيته)، أما المجلس فقد يفضلته على باقي الأماكن ويجمله مستطيلاً أو مربعاً في شكله. فعندما نرى مكاناً غير منتظماً في شكله، أو عندما نرى علاقة قد نرفضها نحن المهنيون كبناء مطبخ يتصل بغرفة الجلوس مباشرة، أو بناء غرفة في ركن الدار دون نولاذ، فهذا يعني بأن هذه العلاقة غير مهمة بالنسبة للمستخدم، أو ربما أن المستخدم أجبر على تلك العلاقة في سبيل تحقيق علاقات أخرى أفضل في رأيه هو.

وقد لا يتقبل بعض المهنيين وضعاً يصيب فيه الماء من ميزاب دار رجل ما إلى غرفة في دار جاره. فقد وجدت هذه العلاقة في البيئة التقليدية بسبب حيازة الضرر التي نتجت عنها. فقد «سئل سحون عن رجل يكون له مجرى ميزاب سقفه في قاعة لرجل، فأراد صاحب القاعة أن يبنى قاعته بيتاً ويسقها، فقال له صاحب الميزاب: أنا أتخوف إذا صار على ميزابي سقفك أن تغلق ميزابي، وكيف يجري ميزابي في بيت؟ فأجاب: ليس له أن يمنع أن يسقف قاعته ويجعلها بيتاً، ولكن لصاحب الميزاب أن يشهد على صاحب القاعة أن يجري ميزابه في بيته بقطعه ويدخلهم حتى يروه، فإن أراد يوماً أن يقطع ميزابه ويعتقله في ذلك منع، وكان علم ذلك عند البيّنة، ...». وهناك نوازل كثيرة مشابهة نلاحظ منها أخى القارئ بأن الفريق الأول في البناء قام ببناء ما يلزمه لتصريف ماء بكل حرية ثم أتى الجار من بعده وكان عليه أن يتعامل مع مصارف الماء كقيد. وهذا القيد مشابه للقيد الأخرى التي نتجت عنها في الفصل السادس كالأبواب والنوافذ وحق المرور<sup>٢٠</sup>. لذلك نقول إنه إذا أردنا بيئة عمرانية تنمو باتسار ودون أي تدخل خارجي بحيث يكون لكل فريق الحرية الكاملة في التصرف بعد التقيّد بأفعال من سبقوه، فيجب علينا أن ننظر للبيئة على أنها سلسلة متتالية من القيد. وهكذا عرفنا البيئة المستقرة في الفصل السادس، وقلنا بأنها البيئة التي تكون فيها العلاقات بين فرق المقارنات المختلفة مرتبة ومستقرة عن طريق أحيان البيئة كقيود مثل حيازة الضرر في مسيل الماء. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الأعيان المؤدية لهذه القيود هي من صنع الفرق الساكنة. فالأفعال الفارة والأفعال التي قد تضر أدت إلى حيازة الضرر، وحيازة الضرر رتب العلاقات بين الفرق الساكنة على شكل قيود مستقرة. فالبيئة إذاً مكونة من قرارات متراكمة كقيود ترتبت واستقرت بحيازة الضرر بين الفرق الساكنة. وهذا معناه أنه برغم استقلالية فريق كل عفار في الإذعاني المتحد في البيئة التقليدية، إلا أن هذه الفرق أرتبطت مع الفرق الأخرى بحيازة الضرر كقيود.

التشكل ٩.١ هو أربعة مساحات لفضية لمباني تقليدية بالنسائط وتوضح تفصيل السكان لصياغة بعض الأماكن بشكل معين وذلك بناء على القيود التي فرضها الموقع (منقولة من ج ١ ص ١٢٢-١٢٦ من كتاب كريسويل الذي أصدره عام ١٩٧٨م، Creswell, K. A. C. The Muslim Architecture of Egypt Sec. Ed. New York: Hacker Art Bonks, Two (Vol.



شكل  
٩.١

## الاتفاقات بين الفرق الساكنة

كما رأينا أخى القارئ في الفصل السادس، فإن الفرق الساكنة تمت بحرية كاملة في التصرف في عقاراتها، إلا عند تقاطعها مع الآخرين، كتقاطع تماس عقار الرجل مع جاره أو مع الطريق. ففي هذه النقاط تظهر الخلافات بين الفرق، فهي الحدود التي تطفو عليها سلوكيات الأفراد أو الجماعات الصالحة منها والفاخرة على شكل خلافات حول الحقوق والأعيان. فأي تصرف يثير مرغوب فيه يقوم به الفريق تجاه الآخرين يطلق شرارة النزاع التي تؤدي إلى الاتفاق بينهم في الغالب، أو إلى القضاء في النادر كما رأينا في الفصول السابقة.

ومن النتائج غير المتوقعة للتدخلات الخارجية في الاتزان البيئي عن طريق القوانين هي، إلغاء هذه الاتفاقات بين الفرق الساكنة، وهذا بدوره أثر في نوعية البيئة وجودتها اجتماعياً وعبئياً بطريقة سلبية. فقد تجمعت عن اتفاقات تقاطع التماس هذه في البيئة التقليدية (كمجرى الماء والمخاض المشترك) ربط الفرق المتجاورة من خلال تلك الأعيان المشتركة بينهم. وكما رأينا، فقد وضعت الشريعة هذه الأعيان إما في الإذاعي الترخيصي المتميز بالاتفاق بين الطرفين، وإما في الإذاعي المتحد المتميز باشتراك أفراد الفريق في المصلحة، وبالتالي اتفاقهم.

ولآيات ما قلناه، لننظر الآن إلى المخاض المشترك وهو أكثر نقاط التماس شيوعاً في البيئة التقليدية لأنه يهيمن على الجارين معاً ويجذبهم للاتفاق. فقد قال صلوات الله وسلامه عليه: «لا يمنع جار جاره أن يغرر خشبة على جداره، ثم يقول أبو هيرة: مالي أراكم منها ممرضين والله لأرمنهن بين أكتافكم»<sup>٢١</sup>. والظاهر هو أن هذا الحديث أدى إلى بيئة صمرانية متميزة بوحاظ فاصلة مشتركة بين الجيران (أي وجود حائط واحد بين الجارين، الصور ٩،٨٩ إلى ٩،٩١)، فعندما يبنى زيد داره ثم يأتي جاره الملاصق له فقد يبنى الجار داره دون بناء حائط ملاصق ومواز لحائط زيد، ولكن يُركّز أو يُغَرَّرُ خشب سقفه على حائط زيد. فرفع أن هذا المخاض كَوَّنَ رابطاً بين الجارين لاشتراكهما في الانتفاع بالمخاض، إلا أنه كان عبئاً عليهما في بعض الأحيان. فقد قال الرحالة ذاخر خسرو الذي زار القاهرة سنة ٤٣٩ واصفاً أحد أحيائها

لقد جمع المخاض المشترك الجارين إلى الاتفاق متى دفع إلى الإذاعي الترخيصي المتميز بالاتفاق بين الطرفين أو إلى الإذاعي المتحد. وقد كثرت المخاض المشتركة في البيئة التقليدية إنصهاراً بحضرة صلوات الله وسلامه عليه أو لأن الشريعة تباحث بين وإجارة المخاض. والصور أمثلة على ذلك: فدرى في الصورة ٩،٨٩ من الطائف صبان متجاورة ذات حائط مشترك. ونرى الشى، ذاته في الصورة ٩،٩٠ من سيدي قطية بالحرائر. أما الصورة ٩،٩١ من القاهرة فترينا حائطين متجاورين كل منهما يتبع لدار الذي هو فيه. وقد تباينت الشريعة ذلك لأن الوضع قد يتطلب ذلك أحياناً كأن تكون حوائط المبني الأسبق في الإنشاء، لا تشمل لكل المبني المجاور إذا كان متعدد الأدوار مثلاً، وهذا قد يروض مالك المخاض الأسبق السماح لجاره باستخدام حائطه.



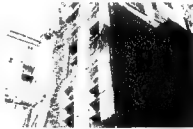
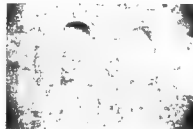


السكنية» وكانت البيوت من النظافة والبهاء. بحيث تقول إنها بنيت من الجواهر الصمينة لا من الجبس والأجر والحجارة. وهي بعيدة عن بعضها، فلا تنمو أشجار بيت على سور بيت آخر، ويستطيع كل مالك أن يعمل ما يبتغي لبيته في كل وقت، من هدم وإصلاح، دون أن يضائق جاره.<sup>٢٢</sup> فهذا الوصف أخى القارئ مؤشراً على أن الحائط المشترك كان عبئاً على الجارين إن هم أرادوا تغيير ما يس ذلك الحائط، لأن عليهم تلاقي أذى جيرانهم أو أخذ الإذن منهم (الصور ٩٠، ٩٢ إلى ٩٠، ٩٤). لذلك قال جمهور العلماء بأن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم هو من باب التدب لفعل الخير، «وحملوا النهي على التنزيه جمعاً بينه وبين الأدلة القاضية بأنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبه من نفسه»، وأن هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقاً، فبيّن العام على الخاص. والذين قالوا بهذا هم الحنفية ومالك والشافعي في الجديد والجمهور، واشترطوا إذن المالك للسماح للجار باستخدام الحائط. لذلك، ومن باب التدب قالوا لا ينبغي لمسلم أن يتج جاره بعد قوله صلوات الله وسلامه عليه، فمن أبي قد أخطأ وأساء، ولا يُجبر. والظاهر هو أن بعض الناس أعرضوا عنه، لذلك كان أبو هريرة يقول «مالي أراكم عنها معرضين». وقال أحمد واسحق وابن حبيب من المالكية والشافعي في القديم وأهل الحديث أن الحاكم يجبره إذا امتنع وكان وضع الحشب لا يضر به أو يحافظه، ويستنتج بعض الفقهاء أنه إذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع إلا إذا لم يتقدم.<sup>٢٣</sup> وقال بعض العلماء، إذا كان الحشب واحداً واحتاجه الجار لإخراج روض أو جناح إلى شارع نافذ ليس للجار منعه إذ لم يكن عليه ضرر لأن الخشية الواحدة تختلف عن الحشب الكثير في إحداث الضرر على الحائط كفسر خشب السقف، وهو ظاهر نص الحديث.<sup>٢٤</sup>

ورغم هذه الاختلافات إلا أن الجمهور يرى أن مالك الحائط أن يبيع موضعاً من حائطه لجاره ليضع خشبه عليها، أو يوزعه تلك المواضع لأنه انتفاع معلوم لبناء ستر أو لحمل خشب أو لضرب وتد لتعليق شي عليه. فيقول ابن قدامة: «ولنا أن هذه منفعة مقصودة مقدور على تسليمها واستيفائها فجاز عقد الإجارة عليها كاستئجار السطح للنوم عليه».<sup>٢٥</sup> فیر أن بعض المعاصرين من العلماء قالوا بإجبار المالك على استخدام جاره للحائط لأنهم اعتبروا امتناع المالك تصفاً في استخدام حقه لاندماج الضرر، فهم بذلك خالفوا جمهور السلف.<sup>٢٦</sup> وأقول هنا بأن هؤلاء العلماء المعاصرين لم يدركوا وجود الضرر، فكيف يتعدم الضرر، ففسر الحمل على الحائط أمر لا بد منه. حتى وإن ثبت أنه لا ضرر هناك على الحائط شيئاً، فلا بد وأن يتضرر المالك مستقبلاً لأنه لن يتمكن من تغيير حالته؛ فإذا أراد تلبية مناه من دور إلى أربعة فلا بد له من هدم ذلك الحائط، وكيف يهدمه وهو يحمل سقف جاره.<sup>٢٧</sup>

وحاصل كل هذا هو أن الرأيين المختلفين أدباً إلى انتشار الحائط المشترك في المدينة التقليدية. فإما أن الملاك أباحوا لجيرانهم استخدام حوائطهم أو قاموا بتأجيرهم لهم، وفي كلا الحالتين يكون الحائط المشترك في الإذعاني الترخيصي المتميز باتفاق الطرفين. وإما أن الملاك باعوا جزءاً معلوماً من حوائطهم لجيرانهم، وبهذا وضع ذلك الجزء للبيع في الإذعاني المتحد، غير أن نصيب كل واحد منهما في هذه الحالة ملصق بنصيب الآخر في الحائط المشترك، وبذلك يكون على الجارين الاتفاق متى أراد أحدهما أن يغير شيئاً في الحائط. أما إن ملك الجاران الحائط معاً على الشيوع (كان يقوم الجار بدفع نصف تكاليف بناء الحائط مالك الحائط) فالحائط

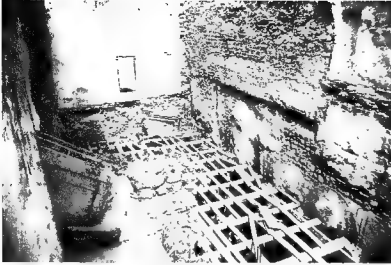
لقد كان الحائط المشترك عبئاً على الجارين إلى أن استقرت العلاقة بينهما، وهذا ما فعلته الشريعة بدفعه للإذعاني المتحد أو الترخيصي، مما سكن السكان من الاستفادة القصوى من حوائطهم كان يقوم زيد ببناء أرض أو دواب في حائط عمرو. وقد كانت لهذه الدواب أشكال وأسماء كثيرة تختلف من منطقة لأخرى، فقد سميت في جدة بـ «خزانة» وأغاني وخوان»، وفي الأحساء سميت بـ «روزنة» و«كيت» مثلاً. والصور أمثلة لاستخدامات الحوائط المشتركة كدواب فخر في الصورة ٩٠، ٩٢ من المشاركة لمهوفين في الحائط المشترك استخدما كمخزن أو رف، وشرى في الصورة ٩٠، ٩٢ الشى، ذاته من جدة. ويرى أن الحائط المشترك يسبب بعض الإزعاج لأحد الجارين إن أراد إعادة بناء داره إلا أنه كفر استخدامه نظراً للقواعد الكثيرة المجنبه منه. لاحظ في الصورة ٩٠، ٩٤ أن تونس حرس المالك الذي هدم بناءه حتى لا يوزر على شركائه (جيرانه) في استخدام أو ملكية الحائط.



بأكمله في الإذعائي المتحد ولكن بفرق مكون من الجارين معاً، كل يستخدم الحائط من جهته. وهذا أيضاً نجد أن المصلحة المشتركة في الحائط تجذب الجارين للاتفاق. وهذا ينطبق أيضاً على السقف الفاصل بين الجارين العلوي والسفلي. فهو كالحائط المشترك إلا أنه أفقي وليس رأسي. والفرق الأساسي بينهما هو أن سقوط السقف سيسبب خللاً بين الجارين إذا ما اختلفوا في إعادة بنائه، فقد يرفض الجار السفلي فعل ذلك، وهناك آراء مختلفة في هذه المسألة ذات تأثيرات مختلفة على بيئتنا المعاصرة لاختلاف تقنية البناء اليوم.<sup>٣٨</sup>

فالحائط المشترك إذا في جميع الأحوال حين جمعت الجارين للاتقاء والحوار. فعلى سبيل المثال، يحق لمالك الحائط صيانة حائطه رغم أن وجهه الآخر في منزل جاره، والعكس أيضاً صحيح. فقد سئل بعض الفقهاء «عن رجل له مجلس وبعض جداراته لغيره فأراد أن يُحَيَّرَ المجلس ويبيضه بالجنس، فأراد أرباب الجدارات منعه من ذلك». فكانت الإجابة: «ليس لأرباب الجدارات منعه من ذلك لأنهم في ذلك مضارون به، ولا فائدة لهم يقتضونها بترك تبييض جداراتهم والمنع من ذلك، وهذا من الضرر...»<sup>٣٩</sup>. ومن جهة ثانية، فقد يُحدث الحائط المشترك خللاً بين الجارين. ففي نازلة كتب بها ابن سهل يسأل ابن عثاب سنة ٤٥٦ «عن دارين متجاورتين، وبين الدارين حائط لأحد الرجلين، وله على الحائط رف قد خرجت أكلبه (الأكلب هو القنص الحامل للرف) إلى داره، فأراد صاحب الرف أن يبنى على أطراف الأكلب حائطاً بآجر أو غيره ويرجمه بحجارة أو شرفة يريد إنشاؤها، فعنه صاحب الدار وقال الهواء لي لأنه بإزاء هواي، وإنما لك إخراج الرف إلى ناحيتي لا غير، هل له ذلك أم لا؟ فأجاب: ليس لصاحب الرف ما أراد من البناء على أطراف الأكلب، ومنع منه، وإنما يملك الهواء من ملك قاعته. وله رفع الحائط وإعادة الرف عليه على نحو ما كان في الخروج». وهناك آراء أخرى في هذه النازلة.<sup>٤٠</sup>

ومن جهة ثالثة، فقد يظهر خلاف بين الجيران من سكان الأجيال المتأخرة في ملكية الحائط مستقبلاً لأن من سبقهم لم يخبرهم بملكية الحائط. ويظهر أن هذا النوع من الخلاف على ملكية الحائط القديم بين الجارين كان أمراً منتشرأ لدرجة أن فقهاء وقضاة بعض المذاهب أوجدوا وسائل تمكنهم من معرفة المالك الحقيقي إذا لم توجد بين أيدي المتخاصمين بينات تدعهم دعوايهم، وذلك بالرجوع للأصراف البنايعة. فمثلاً، يمكن لأهل البصرة بتحري عقد الحائط معرفة المالك، فيقول ابن الرامي: «والمعقود هي معاهد الحيطان وموضع عقدتها في الأركان (الصورة ٩٠، ٩٥)». وصورة العقد أن ينظر في صفوف الحائط المدعى فيه وفي صفوف الحيطان المجاورة له الراجعة له عند التوزيع، فإن كانت صفوف الحائط المدعى فيه تتصل دائرة بطول الحيطان المجاورة له وتتصل أيضاً صفوف الحيطان المجاورة له بالدائرة في طول الحائط المدعى فيه في الوجهين، يكون بناؤها بناءً واحداً وتتركب الصفوف في الأركان بعضها على بعض كاشتياك أصابع اليد فهذه صورة العقد... سواء كانت الحيطان بالطابية أو الحجر أو الآجر أو غير ذلك... فإذا نُظِرَ إلى عقد الحيطان المعقودة في الحائط المدعى فيه، فظهرت كما قلنا، نظر إلى حيطان في دار من هي، وكان الحائط المدعى فيه لأن الحيطان المعقودة بعضها إلى بعض كحائط واحد بيتي في وقت واحد وملك واحد». أخى القارئ! العقد هو أحد الوسائل لتحديد ملكية الحائط. وهناك وسائل أخرى مثل طريقة بناء الرفوف، وغرز خشب السقف، ومرافق



الصورة ٩٠٥ من تونس تريبا موقع مبني قد هدم. لاحظ مساحات الحوائط في الركن، والتي عن طريقها تمكن أهل البصارة في البيوت التقليدية من معرفة مالك الحائط في حالة نشوب خلاف بين الجارين إذا لم يكن لدى أي منهما بيته. ويطلق فهناك دلائل حينية أخرى لمعرفة المالك كطريقة بناء الرفوف والنوافذ وطريقة غرز خشب السقف ونحوها.

الحائط كاللكوة واتجاه فتح الباب، وجميع هذه الوسائل كان لها ترتيباً يوضح الأولوية لمعرفة مالك الحائط، كأن يكون المقعد لأحد الجارين والمرافق لآخر، أو هل خشب السقف موضوع أم أنه مغروز، وطريقة وضعه وهدده، وما إلى ذلك من أعراف بناحية. ولم تأخذ كل المذاهب بهذا. فالشافعي مثلاً كان يقسم الحائط إذا كان هناك خلاف بين الجارين ولم توجد بيته، أما أبو حنيفة فكان يأخذ بالمقعد والفتق وغرز الخشب إذا كانت كبيرة<sup>١١</sup>. والمهم بالنسبة لنا هو أن هذه الوسائل لمعرفة المالك تبلورت لوجود الخلاف بين الجيران على ملكية الحائط وبالتالي الاتفاق.

كنت أتحدث مرة في مؤتمر ما فسلاني أحد الحاضرين مستنجاً: هذا يعني أن الخلاف متشعر جداً بين المسلمين؟ فأجبت: إن كل نظام له مزايه وسلبياته، وهذه السلبيات قد تؤدي إلى مزايا أخرى بعد زمن، فعدم وجود القوانين لابد وأن يؤدي إلى ظهور الخلاف بين الفرق الساكنة الذي ينتهي بالاتفاق، وضرر هذا أقل بكثير من ضرر إيجاد قوانين بيروقراطية تؤدي إلى تشتت وتبعثر المسؤولية وسوء حال أعيان البيوت، أي أن البيوت تستقر بالاتفاقات بين الجيران إذا لم توجد القوانين، وإلا فالتقوض تستعم البيوت بأن يأكل القوي الضعيف، ولكن الشريعة ضمنت هدم حدوث ذلك بوضع السيطرة في أيدي جميع الناس بالتساوي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنني لم أتحدث عن الخلافات إلا لأنها ذوّنت. فمعظم الحالات لم تدون لأنها مبنية على الاتفاق بين الجارين أصلاً، فكل ما عليك فعله هو الذهاب لبيوت تقليدية والسؤال عن حال أحد الحوائط فتجد أنه مستقر بالاتفاق. ولكن السؤال هو: هل الخلافات بين الجارين على الحائط مقاربة بمجموع حوائط المدينة المشتركة كثيراً للإجابة على هذا تصور أخى الفارئ المدينة التقليدية، أي مدينة أحببت، ثم تخيل عدد الحوائط بها. فكل دار تحاط بثلاث دور على الأقل لأن الجهة الرابعة طريق، وفي بعض الأحيان تحُد الدار داران من جهة واحدة، وهذا يعنى وجود عشرات الآلاف من الحوائط المشتركة في القرية الواحدة، أي أن نسبة الحوائط التي أدت للخلاف قليلة جداً مقارنة بالكل. وحتى إن كانت هناك خلافات فقد حُلّت إما صلحاً أو بتدخل القاضي ومن ثم وضع الحائط إما في الإذاعاني المتحد أو الترخيصي كما وضعنا. وبعد حل هذه الخلافات فإن العلاقة بين الجارين تكون قد اتضحت واستقرت.

تتكون المدن في العادة من كتل سكنية، وكل كتلة تتكون من عدة منازل (كتلك الكتلة التي درسناها في الفصل الثامن، شكل ٨، ١٤ ص ٢٢٢). ولأن تصور أخى القارئ أن كل مالك له علاقات مع الجيران من حوله في كتلته السكنية عن طريق الحائط المشترك. ولأن المباني متلاصقة في كل كتلة سكنية، فساكن كل كتلة سكنية يُكوّنون جماعة من الناس تربطهم علاقات اتفاق ملزمة عن طريق الحوائط المشتركة. والحائط المشترك هو سبيل واحدة فقط من ضمن أعيان أخرى رابطة، فهناك مسيل ومجرى الماء والميزاب، والمأجل، وحق المرور (الصور ٩، ٩٦ إلى ٩، ٩٩).<sup>١٢</sup> ليس هذا فحسب، ولكن ساكن كل كتلة سكنية تربطهم بساكن الكتل الأخرى علاقات ملزمة رابطة مبنية على أعيان رابطة أخرى كالسباطات وفتحات الأبواب والنوافذ كما في حيازة الضرر (الصور ٩، ١٠٠ إلى ٩، ١٠٣). أي أن ملاك كل بيعة تقليدية يُكوّنون شبكة واحدة من السكان المترابطين مع بعضهم البعض عن طريق أعيان البيعة. فلوذا أوقفنا ساكن مدينة تقليدية ما في صف واحد على أن يقف كل مالك بين مالكيّن له علاقة



٩، ٩٦

٩، ٩٧



لقد دفعت الشريعة بعض الأعيان المتواجدة بين جدارين إلى الإجماع لتحدد أي الترخيصي لإيجاد علاقة اجتماعية تربطها ومن هذه الأعيان الرابطة مسيل الماء. ففرد في الصورة ٩، ٩٦ من إحدى القرى برودي ضربة جنوبي المغرب أنبوية مسيل فيها ماء. مطر الجهاز في هذه الدار. لقد كان المسيل على سطح الدار، والظاهر أنه عندما أصاب الرجل طولا كان عليه أن يصرق ماء. جاره الذي له حق المسيل، فكان الخلل هو تصببت هذه الأنوية وتوسيلها بجري الماء الذي يأتي من علوه هو وتصريفهما معا للخارج كما في الصورة ٩، ٩٧ حيث سرى على الحائط مجرى رأسيا للماء بحجاب السباطات. وفي الصورة ٩، ٩٨ مثال آخر من نفس المنطقة. فتري فتحة في ركن الممرلة العلوي وهي لمرور ماء الجار الذي يأتي من السطح للجوار ويتساب داخل الممرلة في المجرى الذي بأرض الغرفة ليخرج إلى الطريق كما في الصورة ٩، ٩٩. فهذا مثال واحد لتربط الجارين، وهكذا باقي الأعيان التي أدت إلى تربط ساكن كل كتلة سكنية.



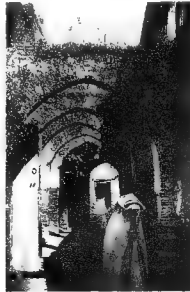
٩، ٩٨

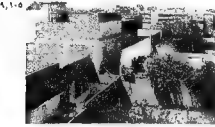
٩، ٩٩

بهما فسنحصل على خط واحد غير منقطع من الملاك. فهل هذا هو الحال في بيئتنا المعاصرة؟ هل لك أخي القارئ علاقة رابطة بجارك؟ فلا ترى حائطا مشتركا إلا نادرا. فمعظم حوائط البنية المعاصرة مزدوجة (الصورة ٩، ١٠٤، بالصيغة التالية). فكل حائط مزدوج يقف كنصب يذكرك أخي القارئ بسوء العلاقة بين الجارين، وكل حائط مشترك في البنية التقليدية يقف كنصب يذكرك باتفاق الجارين.

ولكن لماذا اختفت الحوائط المشتركة وحلت مكانها الحوائط المزدوجة في البنية المعاصرة؟ لقد كان هذا لأسباب عدة، أولاها هو أن التقنية الآتية من الغرب تمكس قيم ذلك المجتمع في التطبيق، فالتقنية المعاصرة بإمكانها إنشاء بيئة ذات حوائط مشتركة. لكنها لم تفعل ذلك لأن تطبيقها في الغرب أدى إلى حوائط مزدوجة لأن النظام الاجتماعي هناك أراد تلافي الاتصال بين الجارين لما فيه من تدنات قانونية، فقمنا نحن بتطبيق ما طبقوه. وخير مثال لإمكانية البناء بحائط مشترك باستخدام التقنية المعاصرة هو مشاريع الإسكان، فالحوائط بين المنازل في معظم مشاريع الإسكان حوائط مفردة (الحائط المفرد هو حائط واحد ولكن لا يسيطر عليه الجاران كالحوائط المشتركة) لأن الذي يسيطر عليها ويملكها الفريق الباني للمشروع كمؤسسة حكومية مثلا، وليس الجارين، ولأن ذلك المالك يريد التوفير بجده بني مبانیه بحائط واحد. ولكنك قد تقول أخي المهندس بأن تلك المباني قد بنيت في وقت واحد، لذلك يمكن بناؤها بحوائط مفردة، وهذا يصعب عندما يقوم كل جوار ببناء داره في وقت مختلف؟ فأجيب: هذا غير صحيح، ففي الماضي كان عليهم أن يظفروا حائط الجار لفرز الجذور الخشبية، أو هدم أجزاء منه لوضع الجذور، أما في البنية المعاصرة فكل ما على الباني فعله هو صب أعمدته وكمراته ثم سقفه في ملكه ثم طلاء حائط الجار ويدون بناء حائط آخر، هذا إذا لم يتمكن الجار من إرساء كمرته على عمود جاره. فتقنية اليوم تساعد على إيجاد الحائط المشترك أكثر من تقنية الأسس. وقد بدأت الحوائط المشتركة في الظهور في البنية المعاصرة في بعض المناطق، ولكن على نطاق ضيق كأسوار المباني (الصورة ٩، ١٠٥ بالصيغة التالية).

ومن جهة أخرى فقد ترابطت الكتل العمرية التي تفصل بينها الطرق الناعمة بواسطة الساباطات وفتحت الأبواب والوحدات ومهازيب المياه (حيازة السر) أي أن جميع سكان المدينة التقليدية كانوا جماعة واحدة تربطهم الأيمان المشتركة بينهم. ولقد مررنا على كثير من هذه الصور كصور لسباطات، إلا أن صور هذه الصفحة ترونا أقواسا بناحية ربطة بين المباني المتجاورة في الطريق، فهذه الأقواس وجدت لدعم الحائط لتستند ببعضها البعض وبذلك أوجدت علاقة ربطة بين سكان الكتل المقاربة المتجاورة. والصورتان ٩، ١٠٠ و ٩، ١٠١ من تطوّر بالحضر، والصورة ٩، ١٠٢ من وازن بالحضر أيضا، والصورة ١٠٣ من هداية بالحضر.





الصورة ٩،١٠٤ تزيّن حائطا مزدوجاً بين دارين بمدينة الدمام بالسعودية. وهذا الحائط المزدوج مطبق مأثور في البيت الماصر. أما الصورة ٩،١٠٥ فتزيّن حائطا مشتركا بالطاق (وهو الحائط المرتفع). فقد يأتي الرجل ويطلب من جاره الذي سبّه في البناء أن يطي السور الذي بينهما بدل بناء سور آخر مواز لسور جاره، وبهذا يصبح السور مشتركا بينهما. فمركبة معاوية بنا سور واحد أدت إلى بناء الجارين.

أما السبب الثاني والأهم لاختفاء الحائط المشترك فهو تدخل السلطات التي أدت إلى موت العلاقة بين الجارين. فهل هناك أخى القارئ الآن حيازة ضرر في فتح باب بيتك وبين جارك المقابل في الطريق؟ وهل تحتاج لموافقة الجيران عند تملية دارك وفتح نافذة قد تطل منها عليهم؟ الإجابة بالطبع لا، فكل ما عليك أن تقوم به هو الحصول على ترخيص للبناء من موظف حكومي يجلس على مكتبه في مبنى بعيد عن الموقع ولا يعرف شيئا من ظروف عقارك، فينظر إلى رسوماتك التي قدمتها، ويطلبها بالأنظمة لديه ويطلبك الترخيص بالبناء، هذا إن أراد مساعدتك، وإلا فالقول لك، لأن واجهة منزلك قد لا تعجبه، أو لأنك دخلت عليه عابسا، فأقل القليل هو تأخير ترخيصك أبانما بعد التردد عليه مرارا. ولكن هل يمكن لجيرانك القيام بذلك ضدك إذا كنت في البيت التقليدي؟ الإجابة بالطبع لا، لأنهم يعلمون بأنك جار، وقد تتأزم العلاقة بينكم كما يضر بالكل، فيعطلونك بكل حرس. ومسألة أخرى وهي إن من طبيعة الناس حسن معاملتهم لمن تربطهم بهم مصالح، فمعظم الناس يتلافون الإساءة لرؤسائهم في العمل، وذلك لأن الكثير من مصالحهم بيد ذلك الرئيس بعد الله سبحانه وتعالى. فمضى أساء الموظف معاملة رئيسه فقد يضر به، ورغم ندرة هذه الإساءات، إلا أن معظم الناس يحرسون على معاملة رؤسائهم بالحسن لتوقع المصلحة أو لتلافي المضرّة منهم. وهكذا كان الجيران يحسنون معاملة بعضهم البعض لتوقع المصلحة فيما بينهم أو لتلافي المضرّة من أحدهم. وعندما أزيلت الأنظمة الحديثة هذه العلاقة فقد أزيلت معها المصالح بين الجيران، ودمرت بذلك العلاقات الاجتماعية بين الجيران وأبادتها. فالتاس يلومون أنفسهم اليوم بأنهم ليسوا كالماضي، فلا تربطهم بجيرانهم علاقات اجتماعية، فأقول، أن المشكلة ليست في الناس فقط، ولكن في النظام الذي أدى إلى ذلك.

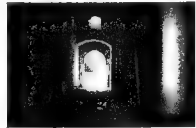
ومن الأسباب التي ساعدت على ضعف العلاقات الاجتماعية بين الجيران تغير النظام الإذاعية للأماكن العامة، فالطريق غير النافذ كان في الإذاعية المتحد وكان ملكا لسكانه، وكانوا يقومون على نظافته، فشاركوا في هذه المسؤولية ووزعوا بينهم، مما أدى إلى إيجاد علاقات اجتماعية تربطهم، فهم معلا يستأفون من الطفل الذي يسي لنظافة ذلك المكان ويلفون والده به، فيحدث جدل يؤدي إلى وفاق واحترام متبادل لمصلحة طريقهم (وسنوضح هذه المسألة بتفصيل أكثر فيما بعد). فهذه الأسباب الناجمة من تدخل السلطات أدت إلى سوء العلاقات الاجتماعية، وهذه إحدى النتائج غير المتوقعة لتدخل السلطات. نقول إن تركيب البيئة التقليدية عبارة من فرق ذات استقلالية تامة داخل حدود عقاراتها مع ربط كامل في جميع الاتجاهات مع الفرق المجاورة من خلال الأعيان المشتركة بينهم، والتي وضعتها الشريعة في الإذاعية المتحد أو الترخيصي. فما أعجبه من تركيب أخى القارئ. أما البيئة المعاصرة فبالعكس تماما، فالفرق فيه ليست مستقلة في عقاراتها، وقطعت الحبال التي تربطها مع الفرق المجاورة، مؤثرة بذلك على العلاقات الاجتماعية بين الجيران. وهذه من أهم ميزات التواجد التبعي.

قال لي أحدهم: ولكني لا أريد أن أحيى في بيئة أربط فيها بعلاقات عرقية مع الجيران كالبئية التقليدية، فهذا عبء عليّ، فأنا أفضل التصرف بحرية فيما أمك. قلت، ولكنك الآن لا تملك تلك الحرية، فحريتك ضمن حدود أنظمة وُضعت لك، فأنت لا تملك الحرية في الطريق،

وليس لك أي سلطان عليه، ولا تلك حرية تغيير شيء، في دارك دون ترخيص، ومن جهة أخرى يمكنك التصرف بحرية في عقارك في البيئة التقليدية، فكل ما عليك فعله هو أن لا تستخدم حائط جارك، وتجنب الآخرين استخدام حائطك. فقال، وماذا عن مسيل الماء في البيئة التقليدية؟ قلت، لأنهم سيقوك بالإحيا، فعليك احترام مسيلهم، وإلا فلأذهب وأحبي أرضك في منطقة لا جار فيها وتجنب ما شئت من مسيل ماء لك، ولكن الأهم من كل هذا هو أن الشريعة علمت أن قطع مثل هذه الأواصر الاجتماعية ستؤدي إلى بيئة فقيرة اجتماعيا مما يؤثر على عموم المجتمع. هذا بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية. فمسيل الماء كان حلا لشبكات مجاري مياه الأمطار التي نراها اليوم. فقال لي، ولكنني أفضل هذه المجاري؛ فسألته، وكما تكلف المجتمع هذه المجاري؟ فقال، ولكن هذا أمر لابد منه. قلت، لا، وسأوضح لك ذلك في الحديث عن مبادرة الفرق.

ومن النتائج غير المتوقعة أيضا لتدخل السلطات تلوث البيئة؛ فقد قلنا إن المواطن المشتركة كانت في الإذعاني المتحد أو الترخيصي، وقلنا أيضا إن هذين النموذجين تميزا بالإنفاق بين الجارين، ولهذا لم يتجرأ أحدهما على التدي على الحد الفاصل بينهما لأن الخاطئ المشترك كان عينا ذا مستوى أعلى من باقي الأعيان لأنه مبني على الاتفاق بين الجارين، فلا يستطيع أحدهما خرق الاتفاق لأنه يعلم قوة جاره. ولكن قوانين البيئة المعاصرة شجعت بعض السكان على الإضرار بجيرانهم، وذلك لأن الرجل فعل أي شيء يريد طالما أنه اتبع أنظمة البلديات. فقد أخذت السلطات على عاتقها مسؤولية حماية الفرق بعضها عن بعض، وفشلت في هذه المهمة وستفشل مهما وضعت من أنظمة، تاركة بذلك الحد الفاصل بين الجارين الحساس في طبيعته إلى تعدي الجيران عليه والإضرار بالآخرين. كيف يكون ذلك؟

إحدى النتائج غير المتوقعة لتدخل السلطة هو أن السكان اليوم لا يستطيع التحرك والمبادرة لحماية عقاره من تعدي جاره عليه، كأنسياب ماء مرحاض الجار على عقاره أو فتاه داره. لهذا ترى أخني القارئ مشاكل لا حصر لها في البيئة التقليدية التي يسكنها الآن سكان لا يملكونها (لهجرة سكانها الأصليين منها، الصورة ٤ ص ٨)، وترى هذه المشاكل أيضا في البيئة التي قام الفقراء بنائها من غير إذن السلطات، وهي ما تعرف اليوم بالبيئة العشوائية (الصورة ٢٦ ص ١٢). فتري مياه المنازل تنساب في الطرقات، والمخلفات في كل مكان، وما إلى ذلك من منازر مؤلمة. ففي البيئة التقليدية كان السكان يمتنعون كل عابث بطريقهم لأنهم هم الفريق المسيطر. أما الآن فلا. ففي أحد الطرق غير نافذة في تونس اشتكت لي إحدى الساكنات في إعمال الجار الساكن عند مدخل الطريق (الصورة ١٠٦ ص ٩). فهو يترك ماء مطبخه يسيل في الطريق ويترك فضلات منزله بالقرب من بابهِ ولا يملك أحد من الجيران منه لأنهم لا يسيطرون على الطريق، فذلك الطريق ملك للدولة الآن وهي التي تقوم على نظافته. فقلت، لماذا لا تشكو؟ فأجابته، فلنا ذلك مرارا ولكن لا حياة لمن يتادي. أخني القارئ، عندما استحوذت السلطات السيطرة على الطريق علم بعض السكان أنهم إن هم أشعروا بحوائط أو طرق جيرانهم قلن يتمكن أحد من الجيران من منهم إلا يرفع شكوى للسلطات. وهنا تدخلت البيروقراطية الورقية. فلأبد من متابعة الشكوى ودفعها من محاولة إلى أخرى في مكاتب الدوائر الحكومية، وفي النهاية تتكون لجان فحص ومرافعات وقضايا لا تنتهي إلا بالظلم في أحكام المحاكم ليأس السكان المظلوم في النهاية ويستسلم لعداء جاره وجهله. لذلك نرى هذه البيئات في وضع سيء،



٩٠٠٦

لأن المسؤولية فيها قد تشتت وتبعثت من جهة، ولجهل السكان من جهة أخرى، فالمشكلة إذاً ليست بيئية ولكنها تعليمية (وستحدث عن الجهل البيئي).

ومن الفروق الواضحة بين البيئتين التقليدية والمعاصرة، هو أن المبادئ النهائية في البيئة التقليدية سيطرت على بعض التصرفات في جميع المستويات العمرانية لأنها مبادئ وليست قوانين، فالكرسي مثلاً لا يمكن استخدامه بالصعود عليه والنظر إلى عورة الجار من نافذة مرتفعة لأن ذلك ضرر عليه، ومبدأ الضرر هذا يطبق أيضاً على أعيان ذات مستوى أعلى من الكرسي كالدَّار، فالرجل يمنع من تحويل داره لمديقة. أما القوانين الأمرة في أيامنا هذه فتسيطر على جميع أعيان البيئة إلى مستوى معين ثم تترك الباقي. فقرارات تشكيل وصياغة الطريق تسيطر عليها السلطات، أما سوء استخدام الكرسي فلا تستطيع أن تسيطر عليه. وهذا أمر لا مفر منه لأن طبيعة القوانين الأمرة تقتضي ذلك، فإذا ما أرادت القوانين الأمرة التدخل في كل المستويات فسُكِّبَ ألقاباً من الكتب بُنِّفَ بقتن حي واحد. وهذا أمر يستحيل على السلطات.

ومن جهة أخرى، فكما رأينا في الفصلين السادس والسابع، عندما استخدم المجتمع المسلم المبادئ النهائية ولم يطبق القوانين الأمرة حل الخلافات بين الفرق الساكنة، اختلف الحل لكل نازلة من التنازل الأخرى لاختلاف الظروف المحيطة بالنازلة. فقد قرر السكان بأنفسهم الحل البيئي ولم يقرره لهم القوانين الأمرة. لذلك نتج من كل اتفاق بين جارين حل بيئي يختلف عن الحل المجاور، لذلك نرى في البيئة التقليدية بعض الأبواب تقابل أبواب المقارنات الأخرى وبعضها مُنَكَّبَةٌ منها. فقد يكون الجاران أخوين يرددان تقابل أبوابهما، لذلك تری أخی القارئ حولاً مختلفة في البيئة التقليدية؛ نوافذاً لتقابل، ونوافذاً لا لتقابل، مرازيب مياه تصب في ساحة الجار وأخرى تمتع وهكذا. فالمبادئ النهائية في البيئة التقليدية أصبحت رغبات الفرق الساكنة المختلفة، وفي الوقت ذاته أنتجت بيئة تفي بالمتطلبات المختلفة للسكان.

ولكن برغم هذه الاختلافات في الحلول البيئية في المدينة الإسلامية، إلا أن البيئة التقليدية متجانسة. فأنت عندما تنظر للبيئة التقليدية تلاحظ تجانساً وتشابهاً عجباً بين مبانيها (الصور ٨٧ إلى ٩٤ ص ٢٢ و ٢٣). وعلى النقيض من هذا، نجد القوانين الأمرة في أيامنا هذه أنتجت بيئة هير متجانسة تماماً (الصور ٩٠، ٩١، ٩٢ و ٩٣) رغم أنها تقول للناس ما يطفون، فهي عبارة عن قوانين كلها أرقام من ارتفاعات المباني والطرق والمساحات وعروضها وأطوالها، وأرقام من الكثافات السكانية المسموح بها في المناطق السكنية، وهي أيضاً أوامر عما يكن بناؤه، فالقانون يقول بأن هذه منطقة صناعية، وتلك زراعية، والأخرى سكنية، فهي قوانين أصدرت لكل ليتقيد بها، كل حسب منطقته. وهذا أمر لا مفر منه في التخطيط، فأني قرار تخطيطي لابد له وأن ينتهي بأرقام وأوامر عينية إذا ما أريد له التطبيق. ورغم أن هذه القوانين أصدرت بعد دراسات مستفيضة لمتطلبات الإنسان، إلا أنها لا تسمع الرغبات المختلفة لكل إنسان. لذلك نقول بأن سياسة البيئة المعاصرة هي حل واحد مفروض على الكل، وسياسة البيئة التقليدية هي حل مختلف لكل حالة. ولكن إذا كانت سياسة البيئة التقليدية حلاً مختلفاً لكل حالة، وكان للناس حرية التصرف الكاملة، لماذا إذاً هذا التجانس الكبير بين مباني البيئة التقليدية؟

إن من أهم الفروق بين البيئتين التقليدية والمعاصرة هو التجانس البيئي. فمباني البيئة التقليدية متجانسة جداً مقارنة بمباني البيئة المعاصرة التي أتت وكأنها من كل حطب وصوب لا رابط بينها إلا أنها خرسانية. أنظر مثلاً إلى الصورين من اليمين. فلاحظ في مقدمة الصورة ٩٠، ٩١ وفي بعض المباني التقليدية وتشابهها مقارنة بالمباني الجديدة. وفي الصورة ٩٠، ٩١ ترى هذه مساكن يربطها القليل من التشابه. فالاختلاف بينها يبين في استخدام مواد البناء والواجهات وهكذا.





## الأعراف

إن العرف يحتمل ثلاث معانٍ بالنسبة للمسائل البيئية. الأول هو ما يقصده الفقهاء في استنباط الأحكام في ما ليس فيه نص من المسائل العامة التي قد تؤثر في البيئة العمرانية، كعادة أهل بلدة ما، فهذا أصل أخذ به بعض الفقهاء في المواضع التي لا نص فيها، كالحكم بين المتنازعين على حائط مشترك.<sup>٤٢</sup> وهو نابع من حديث عبد الله بن مسعود موقوفاً عليه، «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن».<sup>٤٣</sup> وقد بُنيت القاعدة الفقهية «العادة مُحْكَمَةٌ» على هذا الأصل. ومعناها أن العادة تستبر وتُحْكَم إذا كانت غالبية أو مطردة.<sup>٤٤</sup> ومن الأمثلة على ذلك مثلاً قول العز بن عبد السلام في قاعدة «تنزيل دالة العادات وقرآن الأحوال منزلة صريح الأقوال» في تخصيص المصوم وتقييد المطلق وغيرهما وله أمثلة... المثال التاسع عشر: اندراج الأبنية والأشجار في بيع الدار، لم يصرح البائع بذلك بناءً على العرف الغالب فيه، وأندراجهما في بيع الأرض والساحة والعروسة أهدأ لأنهما قد يفردان عن الملك في الساحات والأراضي والحراس بخلاف الأبنية والديار».<sup>٤٥</sup> فكما ترى لخي القارئ فإن هذه الأعراف قد لا تهمنا كثيراً الآن رغم أنها أثرت على البيئة العمرانية بشكل أو بآخر، وبالذات في حل خلافات البيع والشراء، فهل تدخل الرعي مثلاً في بيع الدار أم لا؟<sup>٤٦</sup> فهي أعراف لا تؤثر في نماذج المسؤولية لأنها كما رأينا في الفصول السابقة ويرغم اختلافات الفقهاء تنتهي بتوحيد المسؤولية بأيدي الفرق المستولنة.



والمعنى الثاني للعرف، وهو أكثر تأثيراً من المعنى السابق على البيئة العمرانية، فهو اقرار الشريعة لما هو متعارف عليه بين الجيران لتحديد الأملاك والحقوق. فوضع اليد مثلاً دليل على القرب والاتصال.<sup>٤٨</sup> وقد تحدثنا عنه في الفصل الثاني وقلنا بأنه لم تكن هناك سكوك لتدوين حدود وحقوق كل قفار في البيئة التقليدية، ولكن المجتمع اعتمد على الأعراف بين السكان. وقلنا في الفصلين السادس والسابع إن حيازة الضرر رتبته الحقوق بين السكان، والتي كانت معروفة بينهم عرفاً. وهذه الأعراف متغيرة من موقع لآخر لاختلاف الملكيات والحقوق، وقد أخذت بها الشريعة. فكما قال العز بن عبد السلام، «وجود الأجنحة المخشعة المطة على ملك الجار وعلى الدروب المشتركة فإنها دالة على أنها وضعت باستحقاق، وكذلك القنوات المدفونة تحت الأملاك والجداول والأنهار الجارية في أملاك الناس دالة على استحقاتها لأرباب المياه لأن صورها دالة على أنها وضعت باستحقاق».<sup>٤٩</sup>

والاحتمال الثالث لمعنى العرف هو الأنماط البنائية، وهو أكثر الأنواع الفلاحة تأثيراً في البيئة العمرانية. فمتدما يتصرف الناس في البناء بطريقة متشابهة نقول بأن هناك عرفاً بنائياً أو نمطاً ما. فساكن منطقة ما قد يستخدمون مواد بناء متشابهة، فيكثر الخشب في واجهات جدة مثلاً (الصورة ١٠٩) ويكثر في واجهات الرياض (الصورة ١١٠)، وقد يضع السكان بعض الغرف في مناطق معينة من منازلهم بطريقة متشابهة، فالكمل يضع المجلس بجانب المدخل في هذه المدينة، والكل يضعه في الدور الأعلى بجانب بهو الدرج في تلك المدينة. لذلك نعرف العرف بأنه مجموعة الأفعال المتشابهة في منطقة ما، في زمن معين والمودبة إلى نمط بنائي معروف. ولتوضيح دور الأعراف في صياغة البيئة التقليدية كل ما عليك أخي القارئ فعله هو

تذكر وقوف المصلين حول الكعبة بالحرم المكي. فهم قبل الصلاة يطوفون حول الكعبة ويطريقة لا تبدو منظمة مقارنة بوقوفهم للصلاة. وعند إقامة الصلاة ترى الجميع قد أخذوا أماكنهم بحيث أنهم بمجموعهم يكونون حلقات دائرية منتظمة حول الكعبة. وكل هذا حدث في أقل من دقيقة. وما حدث هذا بهذه السرعة والكفاءة إلا لأن كل مصل يعرف تماماً ما عليه فعله. فنصور أن المصلين لا يعرفون كيف يقفون وأن جهة خارجية ما تحاول تنظيمهم لإيجاد هذه الصفوف، فكم من الوقت ستستغرق هذه العملية لصف المصلين؟ وهكذا الأعراف في بناء البيت. فكل فرد يعرف دوره في البيئية التقليدية سواء كان مالكا أو بناءً أو مستخدماً وذلك لوضوح الرؤية في المسؤولية التي أدت إلى ظهور هذه الأعراف كما سنبين، ومن جهة أخرى فطريقة البناء تقنياً معروفة للكل وطريقة توزيع الأماكن في المبنى معروفة للكل أيضاً، وهكذا. فعندما تدخل مبنى تقليدياً، وإذا كنت من سكان تلك المنطقة بإمكانك أن تتوقع ما بداخل المبنى، أما في البيئية الماصرة فهذا محال لأن كل مبنى مختلف في ذاته (الصور ١١، ٩، ١٥، ٩، بالصفحة المقابلة).

ومن الأمثلة الجيدة لهذا النوع من الأعراف هي القرى المنتشرة جنوبي المغرب وبالأدات تلك التي في وادي ضربة التي نحدثنا عن ساباطاتها في الفصل السابع. فتلك المنطقة جافة في مناخها وتندر بها الأمطار، وتعتمد في مائها على ذوبان الجبل من جبال أطلس الذي يجري في الوادي.<sup>٥٠</sup> فعندما تسير أخي القارئ بين مدينتي إجدز وزاجورا في طريق يبلغ طوله أربعة وتسعين كيلومتراً، ستري قرية تسمى الواحدة منها «قصر» بالعامة، أي قصراً (الصور ١١٦، ٩، ١١٨، ٩، بالصفحة بعد التالية). وهذه القصور متشابهة لدرجة عجيبة، علماً بأن كل قصر يبعد عدة كيلومترات عن القصور أو القرى الأخرى، ويقال بأن سكان ذلك الإقليم كانوا في عام ١٣٩٠ ما يقرب من مئة وأربعة وعشرين ألف نسمة سكنوا أكثر من ثلاث مئة وخمسين قصراً أو قرية، كلها متشابهة. فكيف تشابهت هذه القرى ولم تكن هناك قوانين أصدرت للسكان لاتباع نفس التقنية في البناء، ونفس توزيع الأماكن داخل القرية أو القصر؟

لقد تشابهت القرى في كل المستويات، من طريقة اختيار الموقع والشكل العام للقرية، إلى طريقة بناء الأبواب تقنياً. فجميع القصور تقع بالقرب من الوادي، وجميعها محصنة ومربعة في الشكل، ولها أبراج للمراقبة، وبما في كل قصر أو قرية متشابهة ومتداخلة في كتلة واحدة وكأنها مبنى واحد كبيراً. وطرقها تأخذ شكل شبكة من الممرات التي تتفرع منها الطرق غير النافذة، وتكثر بها الساباطات. وكل منزل مكون من دورين وبه ساحة داخلية محاطة بأربعة إلى ثمانية أعمدة، وتدخله إضاءة خفيفة من فتحة الدور العلوي وذلك لأن السكان يسمون حصيرة تحكمتهم من السيطرة على فتحة الساحة العلوية كيف ما شاؤوا (الصور ١١٩، ٩، ١٢٢). وكثرة الساباطات والسيطرة على ضوء الساحة أدت إلى بيئة تقل بها الإضاءة، وتتنفخ بها الحرارة. فمتوسط درجة الحرارة داخل المنازل ما هو بين خمس عشرة إلى ثمانية عشرة درجة مئوية طوال العام، بينما تصل الحرارة إلى سبع وأربعين درجة خارج القرية في فصل الصيف، وقد تقل إلى ثلاث درجات مئوية في فصل الشتاء. ويقال بأن سبب تقليل الإضاءة هو مكافحة الذباب. فبالسكان يعملون في الوادي ويعيشون على زراعة النخيل. فنظراً

٩,١١٢



٩,١١٣



٩,١١٤



٩,١١٥



من هم مزبوا الأعراف في ظهور التساوي بين الناس في قضا، الأحيان، ولعل من أفضل الأمثلة على ذلك الملابس، حد دقت النظر أحي، نظراتي في الصورة ٩,١١٦ من خارج إحدى القرى بشعالي أفريقية والصورة ٩,١١٧ من الصحراء، غير ثرية ستلاحظ التشابه بين ملابس من بكل صورة وهم ن الناس في ذاته يعكس نوعا من الوحدة وقد يبدو معقدا، ومع ذلك فإن لكل يعلم لثنية صمد لأنها أصبحت شائعة ومعروفة لكل برغم سموها، أي أنها أصبحت سهلة لا سهولتها بل لخبرة الجميع بطريقة صامتة، وهكذا أعراف بها، البنية التقليدية، والصورة الثلاث ثوبنا أمثلة لهذه لأعراف التقسية، فالصورة ٩,١١٣ من الشارقة لواجهة منزل، والصورة ٩,١١٤ من فاس بالمغرب لمصود في فناء، د حي، والصورة ٩,١١٥ لمصود فناء، خارجي من إحدى قرى خارج كابل أفغانستان.

٩,١١٥



٩،١١٧



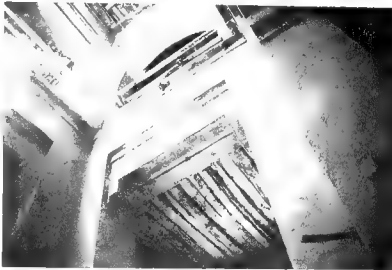
٩،١١٦



٩،١١٨



٩،١١٩



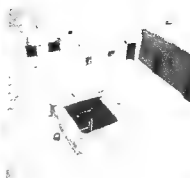
ترينا الصورة ٩،١١٦ قصر رباط لشجر بوادي فسرحة بالحرب، فتلاحظ أنها عبارة عن دور مبنية وكأنها كتلة مبنية واحدة ذات أبراج. والصورة ٩،١١٧ هي منظر علوي لقصر إسرير من نفس المنطقة، أما الصورة ٩،١١٨ فهي منظر مأخوذ لقصر آخر من الوادي. وهناك سفريات مختلفة لظهور القصور بشكل قلاع حصنة ذات أبراج منها الداء المتوعر بين السكان والبدو الرحل. والصورة ٩،١١٩ و ٩،١٢٠ توضح براعة سيطرة السكان على الإضاءة في القاء إذ أنهم ينفصلون الإضاءة الخفية كما ذكرنا. ففي الصورتين ٩،١٢٢ و ٩،١٢٣ نرى فتحتين للقاء بالسطح والقرب من إحدهما محصورة لشفتيته وذلك للسيطرة على كمية الضوء الداخلة للمنزل (انظر إلى صور ص ٢٦٧ ترى الطرق شبه المظلمة بنفس المنطقة)

٩،١٢٠



لاقتصاد السكان على التمر في الغذاء، ولأن التمر يكثر عليه الذباب، وحيث أن الذباب يتلوى المناطق المظلمة، ولطبيعة حرارة المنطقة وجفافها، فقد أكثر السكان من استخدام الساباطات وقللوا من فتحات ساحات الدور لتقليل على الذباب وتلطيف الجو. وبالنسبة للأماكن داخل كل قرية فهناك تشابه عجيب أيضاً فهناك مدخل واحد أو مدخلان للقرية، وتقع في العادة من جهة الوادي، وعند المدخل الرئيسي تقع القصبة، وهي المكان الذي يجلس فيه رجال القرية ويتبادلون فيه السلع مع رجال القرى الأخرى، فهي كمجلس عام للقرية، وعادة ما كانت تحفظ مقتنيات القرية في الدور العلوي من القصبة. وبالقرب من القصبة يقع المسجد والحمام، وبجانبهما تقع سقفة القرية حيث تعقد بها اجتماعات القرية المهمة. وبالنسبة للأسطح فهناك أسوار تفصل أسطح الدور بعضها عن بعض، وعلى الأسوار أبواب تمكن السكان من الانتقال من دار لأخرى عن طريق السطح وبالذات بين الأقارب، وكان السطح طريق مرتفع (الصورتان ٩،١٢٤ و ٩،١٢٥). ويستخدم السكان الدور الأرضي في العادة ليهاتهم، أما الدور العلوي فهو لمعيشة السكان، ويخزن التمر في العادة في الساباطات. وتشابه القرى أيضاً في تقنية البناء (أنظر مثلاً لطريقة تغطية السقف في الصور ٩،١٢٧ إلى ٩،١٢٩) وفي طريقة الزخرفة. أي أن الأعراف أدت إلى بيئة ملائمة لطروف أولئك السكان في ذلك الوقت، وهم جميع مسلمون على المذهب المالكي، ولا نعلم ما يثبت أن جهة خارجية صممت أو خططت هذه القرى للسكان، فكيف إذا تطورت هذه الأنماط التي أدت لهذا التشابه العجيب؟

٩, ١٢٢



٩, ١٢٢

٩, ١٢٢

٩, ١٢٥



٩, ١٢٤

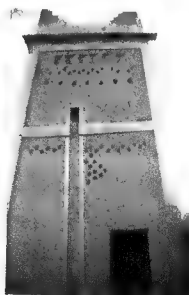
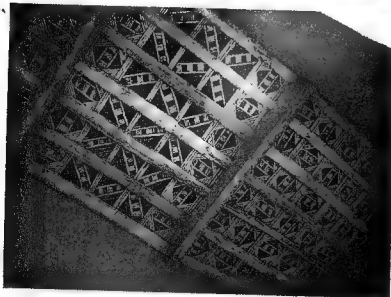
ومن التشابه بين القصور أيضاً هو استخدام السكان للأشكال  
كطريق للانتقال من دار لأخرى بين بعض المساكن بناء على  
العلاقة بينهم. فرى في الموريتين ٩, ١٢٤ و ٩, ١٢٥ تحت  
ذات أبواب (أحياناً) تتصلب بين الأسطح. ونفس هذه  
الأحرف سواء كانت في التقنية أو التثقل أو الخصوصية  
استخدمت في كل المباني. فرى في الصورة ٩, ١٢٦ نفس  
طريقة السيطرة على الإضاءة مستخدمة في أحد المساجد.  
وفرى تقنية التثقيب المستخدمة في البرج (الصورة ٩, ١٢٧  
من الداخل و ٩, ١٢٨ من الخارج) مستخدمة أيضاً في سقف  
أحد المنازل (الصورة ٩, ١٢٩). لذا إذا هذا التشابه الكبير  
بين هذه القصور ورغم بعد المسافة بينها ورغم أن السكان  
لم يشعروا بالضرورة بالاجابة دفناً في الأحرف. ولكن  
كيف تباينت الأحرف لهذه الدرجة من الدقة والسمو؟

٩, ١٢٧

٩, ١٢٧



٩, ١٢٨



٩, ١٢٨

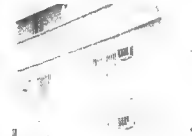
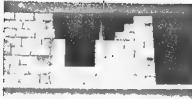
٩،١٢



إن العوامل التي أدت إلى تطور الأعراف البنائية أو الأنماط كثيرة بلا شك، ولكن ثلاثة هي الأهم في نظري. فالمعامل الأول هو الحاجة، فالسكان يضيفون ويأخذون ويعدلون في أعيان بيئتهم لتلائم متطلباتهم في حدود امكانياتهم ورغباتهم وقيمهم، أي في حدود ما يعتقدون أنه مناسب لهم، فهذه غريزة فطرية في الإنسان. لنأخذ مثالين على ذلك. فالصورة ٩،١٢٠ من الرياض توضح مبنى رجل قرر تحويل الدور الأرضي من عمارته إلى محل تجاري، فكان عليه أن يهدم السور الخارجي لمبنى إن هو أراد فعل ذلك اتباعاً لأنظمة البلدية. ولكن الأعمدة كانت عقبة لأن هدمها مكلف بعض الشيء، أو لأنه لم يرد التخلص منها نهائياً. فقام بهدم السور دون الأعمدة محولاً بذلك الأعمدة المقرسانية إلى أعمدة للإضاءة بتركيب مصباح ضوئي على رأس كل عمود. وفي الصور ٩،١٢١ إلى ٩،١٢٣ من الحبر كانت الأرصفة في المدينة ضيقة لضيق الشوارع، فقربت أعمدة الإضاءة من عقارات الناس، فلم يتوانوا عن ضم الأعمدة إلى منازلهم بالبناء عليها في الدور العلوي. فحاجة الناس هنا للتوسع في الدور العلوي أدت إلى هذا الحل الذي ترفضه السلطات قطعاً.

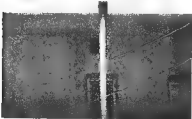
العامل الثاني هو الابتكار، فالفرق الساكن في الموقع، والذي يمش مشكلاً ما ويشعر بها في كل لحظة سيبتكر الحل المناسب له. ففي منطقة الفاخرية بالرياض طلب أحد السكان من البلدية أن تُزيل الرصيف ليستخدمها السكان كمواقف، وذلك لأن عرض الطريق كان عشرة أمتار، وعرض الرصيف متران من كل جانب، وبذلك يكون عرض طريق السيارات ستة أمتار. وهذا لا يكفي لمرور السيارات في الاتجاهين مع وقوفها، فاقترح إزالة الرصيف لقلّة المشاة

٩،١٢٢

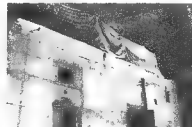


٩،١٢١

٩،١٢٢



٩،١٢٣

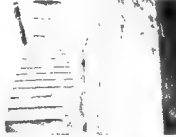


٩،١٢٤

٩،١٢٥

المارين في ذلك الشارع وإبقاء جزء من الرصيف حول أعمدة الإضاءة<sup>٩٠</sup> والصور تحت أمثلة أخرى لابتكارات السكان. فترى أخي القارئ في الصور ٩، ١٣٤ إلى ٩، ١٣٦ من السعودية محاولات مختلفة من السكان باستخدام مواد مختلفة لستر منازلهم. وترى في الصورة ٩، ١٣٧ من دكا تحويراً في الدرج لإيجاد مدخل صغير للمنزل المجاور لأنه قُسم ولم يكن للجزء المقسوم طريق إلا من جهة هذا الدرج. وترى في الصورتين ٩، ١٣٨ و ٩، ١٣٩ من دكا أيضاً محاولات الباعة لتغطية قناة مكشوفة في الشارع لاستغلال المكان فوقها. وفي الصورة ٩، ١٤٠ من غرنامة ترى صورة لابتكار بارع وهو إدخال جذع شجرة العنب داخل أنبوب رأسي حتى لا يتعرض لها أحد من المارة (الشكل ٩، ٢). فكيف أدخلها الساكن ياترى؟ وترى في الصورة ٩، ١٤١ من الرياض بناء مظلة للسيارة دون أعمدة في الطريق لأن نظام البلدية يمنع البناء على الطريق. وترى في الصورة ٩، ١٤٢ ممرا بين غرلتين بالقبير بالسعودية به أنابيب معلقة في السقف لأن الساكن قرر استخدام ذلك الممر كدولاب لتعليق الملابس على الأنابيب.

٩، ١٣٨  
٩، ١٣٧



الشكل  
٩، ٢



٩، ١٣٩  
٩، ١٤٠

٩، ١٤٢  
٩، ١٤١



٩،١٤٤

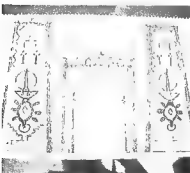


٩،١٤٥



إن صور هذه الصفحة أمثلة مكتملة لموسم الابتكار الذي تأتي به القرى الساكنة التي تعاني من مشاكل الموضع وأحيائه فتبتكر الحلول التي تلائم طبيعتها. فالصورة ٩،١٤٣ من ركا ترينا مطلق قام صاحب لملع بالمشاة من مواد البنية لم تكلفه شيئاً، فهي وإن كانت لا تصبج الكثير من الناس لأن مطهرها غير لائق، إلا أنها أفضل حل له نظراً للمقدور. والصورة ٩،١٤٤ من القاهرة ترينا الشيء ذاته، فقد قام شخص ما باستخدام أقماس الطيور لحماية الزرع. وهناك محاولات للسكان أنه لا تكون ناجحة، إلا أنها تعتبر تجربة للمجتمع. فإن نجحت انتشرت بين السكان، فكان نتيجة بذلك مبدئ كبير للتجارب. ففي الصورة ٩،١٤٥ من آخر ترى رجلاً على القصد من الداخل شرقاً داره المبنية بالزجاج. وفي الصورة ٩،١٤٦ ترى رجلاً آخر يستخدم البلاط الحرفي في مدخل داره بطريقة قد تؤدي إلى ابتداء عمل زخرفي مهماً أن هذا النوع من البلاط يستخدم عادة في دورات المياه والمطابخ. وفي الصورة ٩،١٤٧ ترى مالك أحد المكاتب يستخدم أوراق المظلات الداخلية في التواجيد الخارجية. ولعل من أهم الذين أتوا بالابتكارات في البيئة التقليدية البناؤون. ففي الصورة ٩،١٤٨ أحد البنايين من وادي غرسة (واسمه كرمادي محمد) الذين كانوا يتدبرون النقوش كما في الرسم ٩،١٥٠ وكما في واجهة المبني في الصورة ٩،١٤٩.

٩،١٥٠



٩،١٤٣



٩،١٤٦

٩،١٤٧

٩،١٤٨

٩،١٤٩





العامل الثالث لتطور الأخطاء هو الهشال المقنع: فالسكان عادة ما يتقنون بالحل البيئي عندما يرونه وبمهمونه ويتأكدون بأنه الأفضل لهم. فالابتكارات السابقة قد تعجب أحد السكان عندما يراه، فيقوم بنقله، ثم ينقله ثالث وهكذا ينتشر ذلك الحل. فالمصور تريكه أخى القارئ عدة أمثلة: الأول من الحبر (الصورتان ٩، ١٥١ و ٩، ١٥٢) وهو بناء درج خارجي مستور بالطوب المخرم لأن السكان قسموا مبانيهم إلى دارين ومن ثم أخذ هذا الحل في الانتشار. والثاني من مشروع إسكان بالجيل بالسعودية حيث أن المنازل بنيت من غير درج للسطح، ولحاجة السكان لتركييب مُستَقبل هوائي قام أحدهم بتركيبه على ميزاب الماء الممرساني فقلده الآخرون (الصورتان ٩، ١٥٣ و ٩، ١٥٤ والشكل ٩، ٣). وهذا العامل (المثال المقنع) لا ينطبق فقط على الحلول البيئية الضرورية لمشاكل السكان، ولكنه ينطبق أيضا على الزخارف ونحوه. فالمثال الثالث من أمثلة بالمغرب (الصورة ٩، ١٥٥)، يرينا تقليد السكان للشرفات المسننة في سور سطح وزير الثقافة بالمغرب، فقد قلده الجيران عندما أعاد بناء سور سطحه. والمثال الرابع هو من قرية الدغيمية بالسعودية (الصورتان ٩، ١٥٦ و ٩، ١٥٧)، فلاحظ أخى القارئ أن طلاء معظم المباني في الدور الأرضي يتصف بوجود لون غامق في أسفل الحائط عليه مثلثات متباعدة وعلى الأركان.



٩، ١٥١



٩، ١٥٢



٩، ١٥٣



٩، ١٥٤

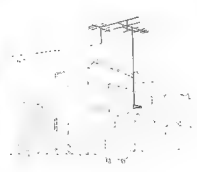


٩، ١٥٥



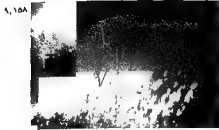
٩، ١٥٦

٩، ١٥٧



الشكل

٩، ٣



دري في الصورة ٩، ١٥٨ طريقة عملية للتخلص من الماء الذي يتكثف من المكيف بمدينة جدة. تم لاحظ في الصورتين ٩، ١٥٩ و ٩، ١٦٠ شجرة تسقي ماء يأتي من أحد المكيفات. ولشجرة هي نفسها في الصورتين ولكن الصورة أخذت في وقتين مختلفين. فهذه الشجرة غدت من ماء ذلك المكيف، وهكذا انتشرت فكرة جمع الماء المكثف حتى تطور عرفاً كما هو موضح في الصورة ٩، ١٦١.

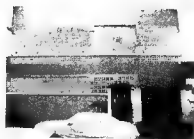
ولعل هذا المثال من جدة يلخص العوامل الثلاثة السابقة. فقد كانت قطرات الماء المتساقطة من أجهزة التكييف على الأرض بسبب التكثيف للهواء، الرطب مشكلة بحاجة لحل. فقد قام بعض السكان مثلاً بوضع أطباق معدنية تحت مكيفاتهم وأوصلوها بأنبوب أو بخروطوم للتخلص من الماء (الصورة ٩، ١٥٨). ثم تطورت الفكرة وانتشرت بين الناس إلى أن قام الصناع بتصنيع هذه الأطباق بطريقة تمكن الساكن من جمع ماء التكييف لجميع المكيفات إلى مصب خارجي، وأصبح ذلك نمطاً لانتشاره بين السكان (الصورة ٩، ١٦١). ولطلك لاحظت أخى القارئ بأن العوامل الثلاثة السابقة تشترك في مسألة واحدة وهي إجازة الشرع لها. فالفكرة المبكرة لأبد وأن تكون في حدود ما يجيزه الشرعية وإلا فلن تنتشر وتصبح نمطاً أو عرفاً. فيستحيل إذاً وجود عرف يخالف الشرعية. لهذا أقول بأن الشرعية كانت إطاراً يقود العرف ويهبطه، وبإذات من خلال الحركيات التالية التي أدت إلى ازدهار العوامل الموائمة السابقة:

البحث الإجماعي من أجل... لقد دلت المبادئ الناهية للشرعية الإسلامية الفرق المستوطنة إلى إيجاد حلول أفضل. فكما رأينا في الفصول الثلاثة السابقة عند اختلاف الفريقين الساكنين حول فتح الباب أو الحانوت أو تغيير مواضعهما، أو الأخذ من طريق المسلمين أو قسمة الدار ونحوه من تصرفات، فإن الشرعية عند الحكم لم تعتبر الضرر المحدث على الفريق المتصرف لنفسه، فإذا حكم بفتح الباب أو تكتيب الحانوت فلا بد من غلق الباب أو تكتيب الحانوت، ولكن كيف يتم ذلك؟ فهذه مشكلة الفرق المتصرف، ورأينا في بعض التوازل كيف أن الفريق الذي حاول تغيير مسكنه إلى قرن مثلاً أمر بالتأجيل على ضرر الدخان، فإذا تمكن من ذلك سُمح للقرن بالبقاء. فالفرق الساكنة تكتسب بذلك مجارب عديدة بوضعها في مثل هذه المواضع التي تخففها وتغيرها للتذكير لإيجاد مخرج من مشكلاتها. ولأن كل فريق متصرف في البيئة تحت ظروف وقيود مختلفة، فلا بد وأن يظهر حل ذو فكرة جيدة في مكان ما في البيئة. وهذا بالتالي يوسع من دائرة مجارب المجتمع.

وعلى النقيض من هذا، فإن قوانين بيتنا المعاصرة الأمرة تصيق من مجارب المجتمع لأنها لا تتيح مثل هذه الفرص للفرق المستوطنة. فإذا وجدت السلطات من الأبحاث أن استخدام مادة بنائية معينة بطريقة ما في إقليم ما لبناء حائط مشترك أمر جيد، وقتلت نتائج تلك التجارب، فإن ذلك المجتمع سيفقد فرصة الاستفادة من مجارب السكان. أما في البيئة التقليدية ولعدم وجود القوانين، فإن كل ساكن، وبإذات كل بناء، عند بنائه حائط مشترك سيكتسب مهارات وبأن يتنازل تصيق إلى مهارات بناء ذلك الحائط. وهكذا من خلال عشرات آلاف الحوائط في المدينة تتراكم التجارب وتتناقل بين السكان للوصول لأفضل وسيلة لبناء ذلك الحائط. إلا أن التقنين في البيئة المعاصرة قتل التجربة، وحل مكانها قانوناً مستتباً من دراسات أو مجارب قد لا تكون هي الأفضل لتلك الحالة. وإن كان ذلك القانون مخطئاً أو مستتباً من أغلب آخر، كما هو الحال في أكثر القوانين، فإن الخطأ سيعم وسينتشر في البيئة. أما في البيئة التقليدية فإن المالك أو البنا إن أخطأ فإن البنا هو في موقع واحد يراه الكل ويتبرر منه، ويكون بذلك درساً وعقبة خاطئة على طريق إيجاد الحل الملائم لظروف تلك المنطقة. وكان البيئة بذلك معمل كبير للتجارب لإيجاد حلول مختلفة لكل مشكلة مختلفة.

وسأعطي بالصور مثالين متماكسين لتوضيح هذه الفكرة. فالمجموعة الأولى من الصور (الصور ٩، ١٦٢ إلى ٩، ١٦٧) توضح محاولات مختلفة قام بها السكان لاستخدام مادة بناءية واحدة وهي الطوب الجيري المخرم بمنطقة الدمام بالسعودية. أما المجموعة الثانية من الصور (الصور ٩، ١٦٨ إلى ٩، ١٧٩) بالصفحة التالية) فتوضح استخدامات مختلفة لأحجار مختلفة بطرق مختلفة لحل مشكلة واحدة في مناطق مختلفة، وهي تغطية الطريق. فتأمل أخي القارئ كيف اختلفت الحلول التي قام بها الجيران لتغطية الطريق. فهي ليست حلولاً اقتصادية فقط، ولكنها دفعت الجارين المتقابلين للاتفاق وبناء الحل رغم بساطته. وتأمل استخدام الناس لذلك الطوب كمادة لستر بهو المدخل والشرفة والنافذة ولتغطية السور ولزخرفة المدخل. فالاستخدامات المختلفة في المواقع المختلفة للأغراض المختلفة ستأتي بحل جديد. أي أن البيئة بأكملها أصبحت معملاً تقوم فيه الفرق الساكنة بتجارب مختلفة للعناصر المختلفة والمشاكل البنائية المختلفة حتى يظهر الحل الأفضل. ثم ينتشر ذلك الحل في المجتمع لأن الكل رآه حلاً فعالاً وعلاجاً ناجحاً للمشكلة التي يعاني منها. ولأن الحل أتى من فريق مستخدم فلا بد وأن يكون الحل اقتصادياً في تكلفته وسهلاً في تنفيذه وملائماً لطروف تلك المنطقة ذاتها. وهذا انتشار الحل سيحدثه الآخرون بتطويره إلى أن يقترب من مرحلة الكمال لطروف تلك المنطقة.

الحركة الثانية هي للفعل هو التهفيس، فكما رأينا أخي القارئ في الفصلين السادس والسابع فإن الفريق الساكن لم يطالب بالحصول على إذن مسبق لفعله، كما هو الحال في أيامنا هذه، فلم يقل له أحد أن عليك الحصول على ترخيص لفعل كذا وكذا في عمارك. ولكن الفريق الساكن تصرف وفعل ما أراد، فإذا ظهر الضرر، واحتج الجار، وثبت الضرر، أمر الفريق الفاعل بإزالة الضرر، وإلا فإن الفعل سيمضي. وهذا أعطى السكان فرصة لتطبيق ابتكاراتهم ببنايتهم ثم النظر لنتائجها للحكم على ملائمتها لحل مشاكلهم. وبهذا تمكن المجتمع من تطبيق الابتكارات المختلفة للمشاكل المختلفة في اختيار الأفضل من بينها ليتشمر ويصبح عرفاً أو نمطاً بنائياً.



٩، ١٦٢



٩، ١٦٣



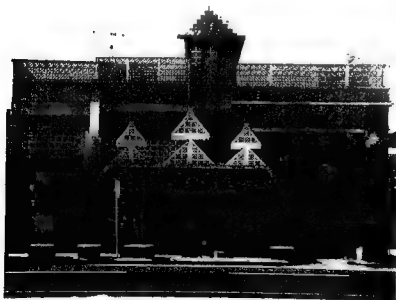
٩، ١٦٤



٩، ١٦٥



٩، ١٦٦



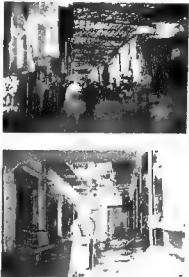
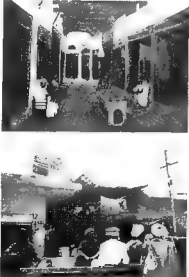
٩، ١٦٧

٩،١٧

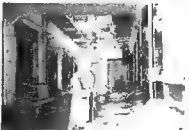


٩،١٦٨  
٩،١٦٩

٩،١٧٢



٩،١٧١  
٩،١٧٢



٩،١٧١  
٩،١٧٥

صور هاتين الصورتين أمثلة من مناطق مختلفة لتطبيق للفرق باستخدام أحيان مختلفة. فكل حل أخى القارئ هو الأنسب لظروفه ومساكنه بالزمن من أنه قد لا يناسبنا كمهنيين. ويحل هذه التجارب سيظهر الحل الأفضل للامثل لظروف المدينة وينتشر بين السكان رغم بساطته. ففي الصورة ٩،١٦٨ من مراكش تمت التغطية باستخدام قطع خشبية طويلة ركزت من الجانبين ثم أقيمت فوقها عديدان من القصب. وفي طريق آخر (الصورة ٩،١٦٩) بنس المدينة استخدم القصب ليحمل سقف النخل. أما في تطوان بالمغرب (الصورة ٩،١٧٠) وفي تلمسان بالجزائر (الصورة ٩،١٧٦) بالصيغة (المقابلة) فقد بنى الجيران شبكة خشبية تدعمها كميات خشبية تعرض الطريق لينمو عليها شجر النخيل. وفي فاس (الصورة ٩،١٧٧) نفس الفكرة إلا أن الحامل للشبكة الخشبية جذوع ضخمة. لاحظ أن نفس الحل مستخدم في أيامنا هذه كما في الصورة ٩،١٧١ (بهذه الصيغة) بنس

والحركية الثالثة هي الخلفات المصنوعة إلى بلورت الأعراف وتفتيتها. فإذا أراد فريق ما تغيير وظيفة مسكنه إلى مكان حدادة مثلاً، وعلم أن جيرانه سيترفعون على فعله، واقتنع أن مسكنه هو أفضل موقع لهذه الصنعة فسيحاول التحايل على الضرر. فإن لم يستطع، فسيحاول إقناع جيرانه بقبول تغييره المحدث عليهم. أي أن هناك ميزات إيجابية وسلبية لموقع عقاره وصلاحيته للحدادة لا يراها إلا هو لأنه حداد ويعرف أسرار مهنته ومتطلباتها. فيعلم مثلاً بأن جلب المواد الخام لهذا الموقع أسهل من مواقع أخرى في المدينة، كما أنه يدرك أن توزيع المنتج من موقعه الذي هو فيه أفضل من المواقع الأخرى، وهكذا من مسائل لا يعلمها إلا أصحاب كل مهنة. فإذا كانت ميزات الموقع لمهنة الحدادة متوفرة في داره، ويعلم أنها تستحق الخلاف مع جيرانه، فسيحاول تغيير وظيفة عقاره، وقد يتمكن من التحايل على الضرر، أو يتمكن من إقناع جيرانه بقبول تغييره المحدث عليهم. ثم تتنازع تغييرات المساكن المجاورة إلى محلات حدادة لأن تلك

٩، ١٧٨

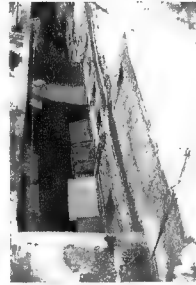


٩، ١٧٩

٩، ١٧٧

المنطقة هي من أنسب المناطق لهذه الوظيفة في المدينة. وبهذا يتغير المحي إلى منطقة للحدادين. وكذلك مع الوظائف الأخرى. أي أن قرار وضع الحدادين في منطقة معينة في المدينة أتى بفعل الفرق الساكنة، فالقرارات أتت بذلك من الأسفل للأعلى، وتراكمت القرارات الصغيرة وكوتت القرار الأكبر. ولهذا نقول بأن الذين حددوا مواقع الوظائف المختلفة، سواء كانت سكنية أو تجارية أو صناعية في المدينة التقليدية، هي الفرق المستوطنة المدركة لإمكانات موقعها، وليس المخططون أو متخذي القرارات الذين أتوا بإحصائياتهم وجدولهم وتبوياتهم. ولقد رأينا كثيراً من التنازل في الفصول السابقة التي حاول فيها الصانع الرجوع إلى مواقع كانوا قد أخرجوا منها وتمكنوا من الرجوع لتمسكهم الشديد بموقع صنعتهم لإدراكهم لمزايا ذلك الموقع. لهذا نقول بأن هناك تطوراً متزايداً في النظام البيئي من حيث تحديد مواقع الفرق الساكنة في المدينة التقليدية (تذكر أخي القارئ حالة القطة والفأر). فالصراع بين الفرق الساكنة أدى إلى الحل الأمثل. أما إذا لم يتمكن الحداد من الاستمرار في عمله، وتمكن السكان من إبقائه وإزالة الضرر فهذا يعني أن ذلك الموقع أنسب للسكنى من الحدادة أو غيرها من الوظائف، لذلك وقف الجيران أمامه بشدة ومنعوه. أي أن الحد بين الفرق المستوطنة وتصارع مصالحهم وحلها أدى إلى تحديد شكل المدينة من حيث توزيع الوظائف بها ضمن حدود معطيات كل مدينة وظروفها الفريدة التي تختلف عن المدن الأخرى، وهذا هو الحل الأفضل لأن أصحاب المصالح العاملين بأسرار مصالحهم اختاروا تلك المناطق. فنقول بأن الوظائف وضعت في أفضل مكان ممكن في المدينة لأنها نبعت من الفرق للمستوطنة. ولهذا تشابه بعض المدن الإسلامية في توزيع وظائفها رغم أنها لم تخطط ولم يتم أحد بالسيطرة عليها، وهذا أمر حير الكثير من المستشرقين.

كما أن هذه الطريقة التي وضعتها الشريعة ستؤدي إلى أحياء سكنية مستوية للخدمات التي يحتاج إليها المحي إذا طبقت في البيئة المعاصرة. فإذا حول رجل جزءاً من داره إلى حانوت واعترض عليه الجار بسبب كشف الحانوت لداره، فسيحاول هذا الرجل تنكيب الحانوت وإزالة الضرر، لأنه يعلم جيداً أن فتح حانوت في ذلك الموقع سيدر عليه ربحاً أكيداً



٩، ١٧٩

المدينة. وفي الصورة ٩، ١٧٢ من مكاتب نرى حلاً مشابهاً وهو وضع كميات خشبية بعرض الطريق حتى يتمكن كل جار بوضع حيدان لصب أو قماش لتغطية الطريق. أما في الصورة ٩، ١٧٨ من تونس فقد اكتفى الجيران بتغطية الطريق بقطعة من القماش يتبعتها من الطرفين وحملها على حبال عرضية عبر الطريق. وفي الصورة ٩، ١٧٩ من فاس اكتفى السكان بوضع شبكة خشبية وحصيرة لينمو عليها بعض الزرع. وقد يكون الحل مكلفاً أحياناً كما في الصورة ٩، ١٧٢ من تونس إذ أن الجيران أضافوا سقفاً للطريقهم. أو غير مكلف تماماً كما في الصورة ٩، ١٧٤ من شمال الباكستان إذ أن الجيران اكتفوا بوضع أكياس خيش على حبال أو أنابيب عرضية أو كما في الصورة ٩، ١٧٥ حيث أنهم وضعوا حصيراً فوق جذوع خشبية. لهذه الحلول التي أتت من اتفاق الجيران انتشرت في المدن التقليدية.

٩، ١٨٠



الصورة ٩، ١٨٠ من الرافعة منطقة الدمام بالسعودية ترمينا محلا لتشيير زيويت السيارات وقد تم ترحيل صاحبه ليزال المني كما هو واضح من العمارة المكتوبة على الحائط، وهناك صبان أخرى بنفس المنطقة بوظائف مشابهة رُحل أصحابها ولكن دون إزالة للمبني، وما هذا إلا مثال واحد، فهناك الآلاف من الأمثلة في العالم الإسلامي التي تشير إلى نشاط البديات في هذا الجبل ١

لقلة الحوانيت في تلك المنطقة وحاجة الناس له، وبهذا تنتج أحياء سكنية متزنة من حيث الخدمات، ولكن ليس هذا حال بيتنا المعاصرة، أنظر أخي القارئ للصور التي تدلك على ذلك (الصورة ٩، ١٨٠). فمن المعروف أن خدمات السيارات (كمحلات تغيير زيوت السيارات وإصلاح إطاراتها) وظيفة تحتاجها جميع الأحياء السكنية لكثرة السيارات بالمدينة، وهذه الوظائف لا تُحدث ضررا ولكن منظرها قد لا يسر العابر، وبالأذات المسؤولين الذين ينظرون للبيئة على أنها غاية وليست وسيلة، فالذي حدث في منطقة سكنية بأحد المدن هو إصدار نظام بترحيل هؤلاء الصناع إلى مناطق خارج المدينة لتظهر المدينة بشكل أجمل، فكر أخي القارئ في الحقائق التي يحينها المجتمع من جراء رحلات الذهاب والإياب لتلك المحلات خارج المدينة لكل مالك عربة في المدينة، وفكر أيضا في الظلم الواقع على أولئك الصناع الذين حكم عليهم بالخروج خارج المدينة، وفكر أيضا في الحقائق الواقعة على أصحاب تلك الأملاك المؤجرة. وقد علمت من الكثير أن بعض الذين رُحِّلوا قد خسروا الكثير من جراء هذا الترحيل، وأن بعضهم قرروا الخروج من المدينة إلى مناطق أخرى، وعلى التقيص من هذا، رأينا الكثير من محطات الوقود التي بنيت داخل الأحياء السكنية لأن المالك تمكن بوسيلة ما الحصول على ترخيص لبناء محطة وقلود قد تنسجر يوما مهلكة بذلك سكان الحي، وليس للسكان أدنى حق في الاعتراض، فهم لا يستطيعون، ولكن الفريق البعيد عن الموقع هو الذي حدد مصيرهم. أراءيت التناقض ؟

ولنأخذ الآن تناقضا آخرًا. لقد تغيرت المدينة التقليدية تدريجياً ويتناسق لأن التي سبقتها هي الأعراف التي صممتها الفرق الساكنة، أي أن الذي سيطر على غو البيئة وتغيرها هو لإجماع السكان أنفسهم<sup>٥٦</sup> لعدم وجود القوانين وهذا أدى إلى الحوار بين الفرق، والذي أدى إلى التقال المتجاوب بين الفرق الساكنة في مجتمع كان يحث الفرق المتصرفة على الإبتكار وكان يترتب الحقوق لتستقر البيئة، وبهذا تبلورت الأعراف، وهذا هو التحليل الوحيد في نظري الآن لهذا التشابه الكبير بين عقارات البيئة التقليدية التي سارت على نفس الأعراف لبناء البيئة. فبرغم أن طبيعة الأعراف تختلف من منطقة إلى أخرى، إلا أن درجة التجانس وقوة العرف واحدة في كل المدن التقليدية. فقد تكرر التوافق على واجهات مباني مدينة ما، وقد تقل في مدينة أخرى، إلا أن كلتي المدينتين تتبع العرف المناسب لها. أما في البيئة المعاصرة فلا حاجة هنالك للإجماع والاتفاق والإبتكار بين الفرق، فالقوانين الأمرة التي أصدرتها السلطات منعت الإبتكارات وفلست دور وتأثير الفرق الساكنة ولغت الاتفاقات الأمر الذي أدى إلى عزل الفرق بعضها عن بعض. فلا عرف هناك إذا حل مشاكل البيئة. فكل فريق يحتفظ لنفسه بابتكاراته البسيطة التي إن أباح بها وق في مشكلة مع السلطة. وبالمقتصر، كلما كثرت القوانين التي تصدرها الفرق الجديدة التي قد لا تشعر بحاجات الفرق الساكنة، وكلما تشتتت المسؤولية، كلما ضعف العرف وتلاشى. وبالتقيص، كلما قلت القوانين المفروضة على الفرق الساكنة وتوحدت المسؤولية بيدها، كلما قويت الأعراف وتبلورت. أي أن المهيمنة تصمد الأعراف.

لقد قلت مرارا في السابق إن الحرية التي تمتع بها الفرق الساكنة في التصرف لا تعني أن السكان سيتمسكون في استخدام حقوقهم، كما قلت مرارا إن ترك الحرية للفرد لا تعني الوصول إلى بيئة عشوائية إذا ما وُضعت الحقوق بأيدي أصحابها كما فعلت الشريعة. فكيف

إذا تمكن المسلمون من ضمان عدم ضياع المجتمع بنائيا بهذه الحرية المربوطة بمبدأ الضرر؟ الإجابة هي من خلال الأنماط البنائية أو الأعراف البنائية. فمع مرور الزمن وازدياد الأعراف قوة كوّنت كل مدينة النمط الملائم لها. فالكل يعرف هذا النمط، والكل يتبعه في البناء، ويصعب على السكان الخروج عليه لأن من طبيعة الإنسان كما قلنا، تقليد الحل الملائم له. ولأن الأعراف البنائية هي الأنسب للمجتمع ضمن معطيات ذلك المجتمع الاقتصادية والبنائية (كما رأينا في وادي ضرة)، فلا يخبر السكان عنها. ففي المدينة المنورة نُط بنائي محدد لمسكنهم ويتميز بوجود القاعة في المنزل، فالقاعة مقسمة إلى ثلاثة أجزاء (مرفقة بالأرقام ١، ٢، ٣ في الشكلين ٤، ٥ و ٩، ١٠ بالصفحتين التاليتين)، والجزء الأوسط (موضح بالرقم ١) يعرف بالجلال ويرتفع من الدور الأرضي إلى سطح المنزل، فهو كالقناة المفتوح إلا أنه يظل بأشعة يتحكم فيها الساكن من الدور الأرضي. وبالقرب من الجلال يوجد الديوان، والذي يُقسم لتسعين (القسمان هما المكين ٤ و ٥ في الشكلين) أحدهما (٤) مفتوح للسماء كالقناة الداخلي أو كالساحة والأخر مستوف (التقاطع ب - ب في الشكل ٤، ٩).<sup>٥٢</sup> فهذا النمط انتشر في جميع

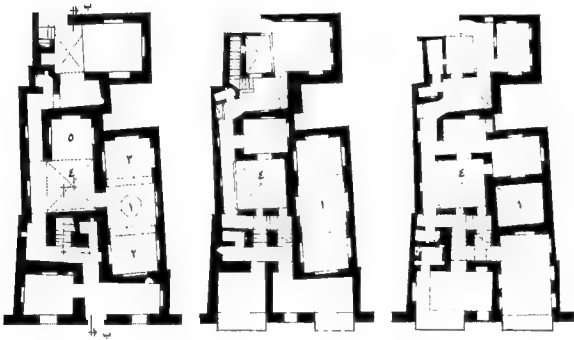
لصورة لسعيية هي صورة حومة للمساكن ذات القاعة بمدينة لمورة. لاحظ أن القاعات الخمسة تشكل تلامها قاعات مربعة بجانبها. فالقاعات الخمسة الشكل هي الجلال. ما الميزة في الديوان (المصدر: مركز أبحاث الخليج بجامعة الملك عبد العزيز، عن طريق الأخ سمير عبد الحسن حاشتي)



٩، ١٠

الشكل

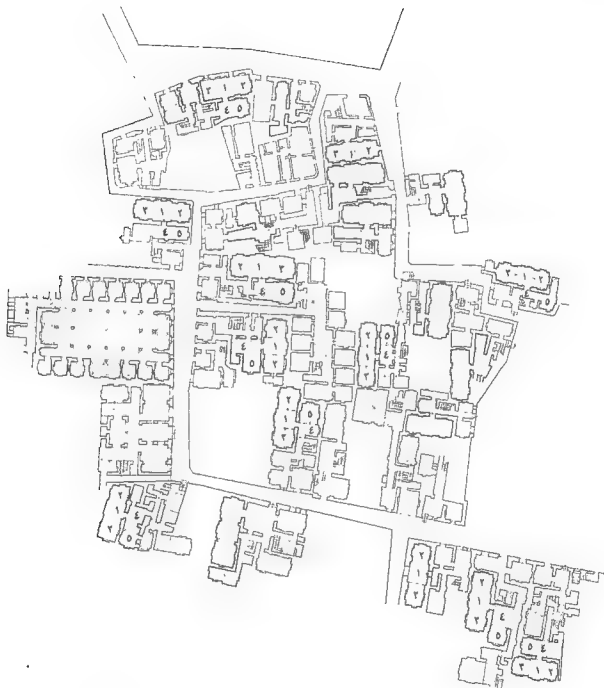
٩، ٤



الشكل المبني يربطنا ثلاثة مساحات أفقية وقطاع رأسي لأحد منازل المدينة المنورة والمساحات من مسار الصفحة في الدور الأرضي ثم الأول والثاني. أما الشكل بالصفحة لتقريبه فهو مستط أفقي طوله من المنطقة التقليدية بالمدينة المنورة ونلاحظ طويلا التشابه الكبير بين الأماكن المرقمة بـ ٢، ١، ٢، ٣، ٤، ٥ داخل معظم المنازل كما في المخطط بالشكل المبني. أي أن الأحراف التي بطورتها الفرق المستوطنة ساهمت هذه البيئة. لاحظ أيضا وجود المساحات (الأحواض) بين المنازل (المسور) مركز أبحاث الحج بجامعة الملك عبد العزيز).

أرجاء ذلك الحي بالمدينة المنورة كما هو واضح في الشكل (٩، ٥) وفي الصورة الجوية (١٨١، ٩ بالصفحة السابقة). فهذه العلاقات مع علاقات أخرى لم أذكرها هنا حددت النمط البنائي لمساكن تلك المنطقة. ونفس هذا الأمر ينطبق على المناطق الأخرى.<sup>٥٤</sup> فكل إقليم له نمطه السكاني الخاص به. أي أن السكان مع الزمن، ومن خلال المحاولات والابتكارات طوروا أفضل نمط ممكن لهم. وهذا يتضح بجملة في الحلول المناخية التي طورها سكان الأقاليم المختلفة. فباستخدام نفس المبدأ المناخي (كالمقلف مثلا) طور سكان كل إقليم، بل كل قرية، أفضل حل يلائم بيئتهم وعاداتهم ومناخهم ومواردهم الاقتصادية والتصنيعية. وكما وضحتنا، فإن النمط





٢١٠ ٠ ٢٠ ٢٠

مجموعة من الأعراف. فعندما يتطور نمط معين لإقليم ما يصعب على السكان الخروج على ذلك النمط، إلا إذا كان هناك ابتكار أصيل منتهكاً لمكان بترك عُرف من ذلك النمط واتباع العرف الجديد الذي سيحسن النمط القديم. أي أن مبادئ الشريعة التي وضعت إطاراً أدى إلى حرية مطلقة للأفراد أدت في الوقت ذاته إلى تطور الأعراف التي سبقت تصرفات السكان برغبتهم لا رغماً عنهم. وهذه مسألة مهمة أخي القارئ ولا بد لنا من معيها. أي أن الأعراف أحاطت بحرية الفرق الساكنة وسيرتها. وبالطبع فهذا لا ينطبق على الأنماط السكنية فحسب، ولكن على كل مسائل البيئة من حفر بئر إلى تكوين شبكات الطرق في المدينة. وهذه مسألة مهمة جداً كما قلت. فهل تذكر أخي القارئ بأنني قلت مراراً في أماكن متفرقة من الكتاب، وبالذات عند الحديث عن الإحياء، بأن الأعراف سبقت تصرفات الأفراد رغم حرمتهم المطلقة، وأن الحرية المطلقة لا تعني الفوضى البيئية في ظل الشريعة الإسلامية. ولكنها تعني أحراراً بيئية في كل المستويات تعكس قيم وإمكانات الفرق الساكنة، وتنعكس أفضل حل لهم في حدود تلك الظروف والإمكانات، أي أنها تعطينا بيئة صادقة لا تكذب.

وعلى التقيض من هذا، فالبيئة المعاصرة تعكس قيم ومعتقدات ودراسات أولئك المخططين ومتخذي القرارات، ولا تعكس احتياجات السكان. فهي بذلك بيئة كاذبة. ففي أحد المدن عَين رئيس بلدية جديد كان يحمل شهادة في تنسيق المواقع، فأول ما قام به هو نزع ملكية أراضي فضاء، وتحويلها إلى حديقة مزروعة داخل المدينة، فنعكس بذلك قيمه على المدينة. وفي مدينة أخرى قام رئيس البلدية بإنشاء مصنع لسنغ المشروبات الخشبية ثم أقرت البلدية أصحاب بعض المحلات التجارية أن يضعوا مشروبات على واجهات محلاتهم. ثم أثبت بعد ذلك مصلحة حكومية أخرى ومنعت التجار من ذلك لأن في ذلك خطر نشوب حريق وانتشاره من محل لآخر. فنشرت جريدة يومية شكوى هؤلاء التجار لتخرجهم من حيرتهم، فلمن يستمع هؤلاء التجار؟ للبلدية أم لتلك المصلحة؟ فالبيئة مليئة بهذه التناقضات. فهذه الخاصية، وهي فرض المسؤولين لما يعتقدونه صواباً، بالإضافة إلى اندزال الفرق الساكنة وانعدام الاتفاقات بينهم أدت إلى بيئة غير متجانسة تماماً. أنظر إلى البيئة المعاصرة من حولك فسترى أن كل مبنى يختلف عن الآخر، وهذا مناقض للبيئة التقليدية.

لقد أعدت دراسة تخطيط مدينة الرياض قريباً، وأعدت معها مراجعة القوانين البنائية، فالتفتت الارتدادات الجانبية والحقلية لبعض المناطق. فقال بعض الدارسين بأن هناك وهماً لدى أولئك الذين قاموا بهذه المراجعات لأن القوانين الجديدة لا تنص على منع تقابل النوافذ ضمن مسافة ثابتة كمترين مثلاً، ولكن ليتمكن الساكن من فتح نافذة فإن المسافة المسموح بها بين الدارين تتغير بتغير الحال، وتحسب بواسطة معادلات رياضية.<sup>٥٥</sup> فرغم أن هذا في ظاهره يقسم في القوانين إلا أنه في الواقع ليس إلا استبدالاً لمجموعة قوانين بقوانين أخرى سبقتها. فالتناس أحرص من القوانين على ستر منازلهم وحماية خصوصياتهم، فهم قاموا بذلك في الماضي عبر مئات السنين ووجدوا حلولاً ملائمة تلبي متطلباتهم وظروف معيشتهم. فالفرق المستوطنة هي التي تتحرك لحماية أنفسها، لا القوانين. فاستبدال قوانين بأخرى لن يجدي شيئاً، ولن يحسن البيئة إلا إذا أخذ الفريق للمستوطن في الحسبان كفريق مسؤول.



٩، ١٨٢

ولتفشل القوانين الحالية، فهناك اتجاه الآن بين المهندسين والمخططين لاستنباط القوانين من البيئة التقليدية وإعادة استخدامها في البيئة المعاصرة. يقول كبير من المهندسين المعاصرين إن أعراف البيئة التقليدية هي تراكم لتجارب السكان لمئات السنين، إذاً لا بد لنا من الاستفادة من تلك التجارب باستخلاص القوانين منها. أي تجسيد الأعراف في قوانين ومن ثم إرغام الناس على استخدامها. فأقول، إن هذا ليس تجسيداً ولكنه تعميماً، لأن الناس يتغيرون، وتغير تبعاً لذلك طريقة الحياة وطريقة تفكير الناس ووسائل التقنية، ولهذا لا بد وأن تتغير الأعراف. فليس من المنطق أن نستخلص القوانين من الأعراف التقليدية، ولا أن نستخلص أنماطاً بناحية من المباني التقليدية كما يفعل بعض المهندسين (الصور ١٨٢، ٩). فكما قلت سابقاً إن المعاصرة التقليدية لا تكذب. فإذا ما حاولنا استخلاص القوانين أو الأنماط البنائية من البيئة التقليدية فلنأخذ بجهد بهذا الفكر وتجارب الحاضر، وفي هذا ضرر على البيئة لأنها تعرقل حركة سير تطور أعراف البيئة المعاصرة. فإذا طوّرت القوانين من الأعراف فلنجد لهذه القوانين من التعديل المستمر لأن المجتمع في تغير مستمر، وإلا صارت القوانين تدخلاً قوياً ذا نتائج غير متوقعة كما حدث في مثال القطة والفأر. وهذا التعديل الدائم المستمر للقوانين مهمة مستحيلة. أما إذا تمكنت الفرق الساكنة من صياغة الاتفاقات فيما بينها، فستغير الأعراف بذلك تغيراً تدريجياً لتواكب تغير المجتمع دون أي تدخل مفاجئ لتلائم الظروف المختلفة. فالجيزاب الذي يرمي ماءه إلى الطريق معلاً، كان عرفاً مقبولاً في المدن القليلة المطر كالرياض بالسعودية والويززات جنوبي المغرب حتى في الطرق البعيدة منها، وبينما ندر استخدام هذه الميزات في مدن يكثر بها المطر كنونس وفاس، وذلك لأن السكان في المدن القليلة المطر استفادوا من رمي الماء في الشارع لقلته، رغم أن كل السكان تضرروا من ذلك فهم قبلوا بالضرر، أما في المناطق الأكثر مطراً فلم يختار السكان ذلك وكان العرف هو العكس تماماً، أي أن مبدأ الضرر أنتج لنا حلين يبين مختلفين تماماً. فمبادئ الشريعة أحي القارئ تطبيق الحل الأفضل لكل زمان ومكان.

وأخيراً، لا بد من توضيح مسألة في هذا الإطار، وهي دور المعماري في البيئة التقليدية، فهناك عولمة تاريخية تشير إلى مشاركة المهندسين في بناء البيئة التقليدية وكيف أنهم أبدعوا في التصميم. ثم أخذت هذه الكتابات كسابقة لتثبّت دور المهندسين في البيئة. فمن هؤلاء المعماريين مثلاً عمر الوادي مولى عثمان بن عفان، وصبد الله بن محرز الذي كان أحد الذين هندسوا بغداد، وأبي الوفاء البوزجاني (ت ٢٢٨) عالم الرياضيات، إلا أنهم آخى القارئ ليسوا بممارسين بالمفهوم الحديث. فالمعماري يفهمنا الحالي هو الشخص الذي يقرر الآخرين ما يفعلون. أما أولئك فهم البنّاءون الذي اتبعوا الأنماط البنائية وبالذات التقنية، وسما كذلك لتسكنهم ولهمهم للأنماط أكثر من غيرهم.<sup>٩٦</sup> فهم يعمون داخل حلقة العرف الذي شاركت في بلورته جميع الفرق المستوطنة. وهم من أهم الوسائل لنقل التجارب البنائية من موقع لآخر، لذلك فهم يفتشون ويطورون الأنماط. وهذا لا ينطبق فقط على بنائي المباني العادية كالمساكن ولكن أيضاً على بنائي المباني الهامة كالتصور والمساجد. ولعل أعمال أشهر المعماريين العثمانيين شاهد على ذلك. فالمعماري سنان (ت ١٥٨٨م) عندما بنى مسجده كان قد نقل من أعمال من سبقوه وطورها، لذلك نجد التشابه الكبير بين كنيسة أيا صوفيا بالقسطنطينية (والتي حولت إلى مسجد فيما بعد) وأشهر أعماله في أدرنة (مسجد السليمية) مثلاً.

ترىنا الصورة ٩، ١٨٢، طريقاً في مشروع إسكان حصرية بمدينة تونس. ويقع هذا المشروع بجوار المنطقة التقليدية. وقد حصل هذا المشروع على جائزة معمارة لأن التصميم نجح في تقليد واستنباط أنماط بناحية من تلك البيئية التقليدية المألوفة ثم استخدمها في المشروع كما ترى في الصورة إذ أن الطريق ضيق لم ينجح فيه مساحات ذات أقواس؛ أي أنه يحاكي البيئة الجاورة. وهذا مثال واحد من آلاف الأمثلة المنتشرة حالياً بين معلمي المهندسين، وبالذات في بناء المساجد. فهل هذا منطق مقبول في ظل الظروف والإسكانات الحالية؟

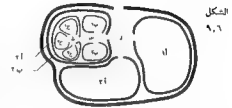
## الخطّاط

لقد وضحت في الفصل الخامس التركيب الحطّي للمدن الإسلامية الأولى، وفي الفصل السابع أكدنا على أن المناطق العامة في المدينة التقليدية كانت في الإذعاني المتحد، وفي هذا الفصل رأينا أن هناك تنظيماً اجتماعياً بين سكان الحي أو الطريق غير النافذ لعدم وجود القوانين لأن السكان هم المسيطرون. وكل هذه إشارات إلى أن هناك علاقة قوية بين التركيب الحطّي والتنظيم الاجتماعي في المدينة التقليدية. إلا أن هذه العلاقات اختفت في البيئة المعاصرة؛ فمن أهم المضاعفات غير المتوقعة لتدخل السلطات وسيطرتها على البيئة تمزق التركيب الحطّي الذي كان في البيئة التقليدية، ومن ثم ضياع التنظيم الاجتماعي، وهذا أدى إلى فقدان الأفراد للمبادرة إلى صيانة البيئة وبنائها في المناطق العامة، وذلك لأن المقارنات ذات الاستخدام المشترك كالطرق تحولت من الإذعاني المتحد إلى نماذج أخرى. فالحي أو الحارة لم يعد لها وجود كوحدة خطية واجتماعية، أما الشوارع والطرق غير النافذة فقد قفزت من الإذعاني المتحد إلى نماذج المسؤولية الأخرى بفعل القوانين كما قلنا.

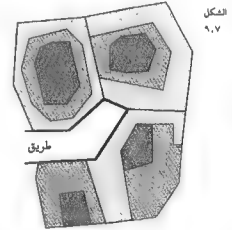
لإثبات السابق، لنجيب على هذا السؤال أولاً: هل التركيبة الحطية للمدينة أثرت وكونت التنظيم الاجتماعي؟ أم أن الذي حدث هو العكس؟ أي هل أصبح سكان الطريق غير النافذ والحارة أقارباً لأنهم يسكنون في طريق واحد غير نافذ، ومع الزمن والاحتكاك فيما بينهم أصبحوا أقارباً بالتزاوج مثلاً؟ أم أن جماعة من الأقارب اجتمعوا مع بعضهم وبنوا دوراً وتركوا بينهم الطريق غير النافذ؟ يقول لابيدوس في وصف الحارات في العصر المملوكي: «وُسمت المدن إلى مناطق سميت حارات ومجلات أو أختات. وكانت هذه أحياء سكنية ذات أسواق مطوية ورزاً ورش للنسيج بخاصة... وكان العديد من الأحياء يكون مجمعات متجانسة ووفيقة الصلة بين أفرادها، وإن لم يكن ضرورياً أن يكون كل واحد منها متضامناً بذاته. فصيل القنات المختلفة إلى التماس الراحة والحماية لأفرادها كان شديداً جداً في عالم لم يكن فيه أي إنسان آمناً حقاً إلا بين عشيرته. وقد قام تضامن بعض الأقاليم (الحارات) على أساس من الهوية الدينية. فكان في القاهرة لكل طائفة مسيحية أو يهودية شارعها الخاص بها... واحتل الأرمين والموارنة أحياء في القسم الشمالي الغربي من مدينة حلب... وكانت بين المسلمين جماعات عرقية وعنصرية تعيش منفصلة بعضها عن بعض. ففي حلب كانت أحياء التركمان خارج الأسوار، كما كان فيها حي للأكراد، وشارع للفروس... فاجتمع القرويون مع أبناء عروشهم... وكان تضامن بعض الأحياء الإسلامية يستمد على الإلتصاقات الدينية الطائفية. فالصالحية في دمشق، مثلاً، كانت تنتمي إلى المذهب الحنبلي... وهناك أيضاً أسس اقتصادية يبني عليها تجانس أحياء معينة. فبعض الأحياء كانت تسمى بأسماء أحد الأسواق أو إحدى الحرف. وغالباً ما كانت تعطي المهنة المشتركة هذه الأحياء صفتها الخاصة. فقد جذبت مهنة الطحانيين، وأشغال الكلس، وأفران الأجر وأعمال الصباغة والديباغة، العمال إلى أحياء منفصلة في حلب.... ولقد وُجد التضامن في بعض المناطق عداوات شرسية بين الأحياء كانت تشرب بأعناقها كلما ضعف الحكم المملوكي.... وفي عام ١٤٨٥/٨٩٠ هـز دمشق دورة من الممارك العنيفة. فقد تقاللت (قاتلت حارة) القريبات مع الميدان الأخضر قتالاً مريراً حتى نجح المشايخ

في النهاية تهددته، وهاجم أهالي حي الشاهور، بغية الأخذ بالشارع على أثر دخول خلاف، سوق صانعي السهام، فطردهم المالك الذين غزوا منطقة سكنهم، بينما كانت الجماهير تسد منافذ الشوارع وتحطم الجسور، وترشق الجنود بالحجارة. وفي وقت متأخر من السنة قاتل حي الشاهور حي الميدان الأخضر والقيبات ...»<sup>٥٧</sup>.

هل لاحظت أخي القارئ أن لايدوس يحاول أن يظهر المدينة الإسلامية على أنها صراع طبقي؟ لنفترضاً لانتشار فكرة الصراع بين الطبقات في الفكر الغربي، بعد كتابات كارل ماركس، وأن هذه الصراعات تصبغ المجتمعات وتؤثر عليها، فقد ظهرت كثير من كتابات المستشرقين التي استغلت بعض الحوادث التاريخية التي وقعت بين الحارات في المدينة التقليدية، وأظهرت هذه الدراسات المدينة التقليدية على أنها مدينة مبنية على الصراع بين الحارات كطبقات، كما يشير الاكتشاف السابق من قول لايدوس. أي أن المظهر الذي طُور في الغرب استخدم لفصل المدينة الإسلامية. ليس هذا فحسب، ولكن قسم بعض المستشرقين المجتمع المسلم إلى طبقات اجتماعية واقتصادية مختلفة، كالطبقة الحاكمة وطبقة السكان وطبقة الجند وطبقة العلماء وطبقة الأثرياء وطبقة الزعران ونحوهم. ولكن المصعب، ولعلك لاحظت ذلك أخي القارئ، هو أن هؤلاء المستشرقين يقولون إن المدينة مقسمة إلى حارات ذات صفات متخصصة لطبقات اجتماعية، وكل طبقة تسكن في حيزها. ومن التقسيم تلاحظ أن أي تجمع ممكن في الحطة، فهناك حارات لمذهب معين كالأحناف، أو دين معين كالنصارى، وهناك حارات لمهنة معينة كالحلادين، وهناك حارات لجنس معين كالأكراد، وهناك حارات للأغراب أو القادمين من خارج المدينة، أي أن المستشرقين يقولون بطريقة غير مباشرة، إن التركيب الحضري كونه التنظيم الاجتماعي، ولا كيف تجمعت كل هذه الفئات المختلفة كل في حارته؟ ومن جهة أخرى، فقد رأينا أن كلاً من التنظيم الاجتماعي والتركيب الحضري لم يكونا ثابتين في البيئة التقليدية. فبالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد وُجِدَت في المدينة الإسلامية كل أنواع الحارات بكل التسميات المهنية والعرفية والدينية مما يعني عدم ثبوت الحيز على تنظيم اجتماعي واحد (أنظر قول لايدوس مثلاً). وبالنسبة لثبوت التركيب الحضري فقد رأينا في الفصول السابقة أنه غير ثابت أيضاً، فكيف ذلك؟

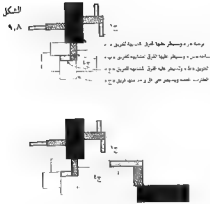


الشكل ٩،٦ هو نسخة الشكل ٩،١٤، ١٨٩٠. محدود المسؤولية في هذا الشكل لتطبيق على التركيب الحضري والتنظيم الاجتماعي، وقد تمكس أيضاً الهيكل القاري.



دري في الشكل ٩،٧ رسوماً لمثل هو الهيكل المباني، وكل منطقة دائكة لمثل كتلة بناحية عمودي عدة مباني كتلة واحدة ثم أصبحت إليها مباني أخرى وهكذا حتى امتلأت المناطق غير المستقلة داخل الخطط وبين الخطط إلى أن انصهرت الخطط وأصبحت ظهورها وطرزها هي حدودها التي تشمل بينها. أي أن المناطق الدائكة في الأقدم، وهذه الحركية من النمو هي التي حدثت في أكثر مواقع خطط المدن الأولى كالفسطاط، وهناك حركية أخرى للنمو وهي التي خرجت منها في الشكل ٩،١١، ١٧٥٠، فقد تمت المدن بكتلي الحركيتين. وهذا الشكل ليس إلا تبسيطاً متطرفاً للنمو حتى تتضح الحركيات، فالحتم ليس الواقع ليس بهذه البساطة والسطحية. وهذا التركيب الحضري يظل التنظيم الاجتماعي ومكس الهيكل القاري.

لقد استنتجنا من تكون المدن في الفصل الخامس أن المدن الأولى كانت عبارة عن خلط متجاورة، وكل خطة تحوي خطأ صغيرة، وكل خطة من هذه الصغيرة تحوي خطأ أصغر منها وهكذا. ففي الشكل ٩،٦ الذي تشير فيه الحروف إلى الأماكن، والحروف المرقمة إلى الفرق، قلنا إن الطريق «ط» هو من مسؤولية الفرق ج١، ج٢، ج٣، أما الساحة «س» فهي تحت تصرف الفرق ب١، ب٢، ب٣، حيث أن الفرق ب٢ فريق مكون من الفرق ج١، ج٢، ج٣ مجتمعاً. أما الرحلة «ر» فهي تحت تصرف الفرق أ١، أ٢، أ٣، حيث أن الفرق أ٢ مكون من الفرق ب١، ب٢، ب٣ مجتمعاً كفريق واحد. وقلنا أيضاً إن كل خطة تسكنها قبيلة أو فخذ أو بطن من قبيلة. أي أن التركيب الحضري آنذاك هو التنظيم الاجتماعي، وقد يكمس أيضاً الهيكل أو التنظيم القاري (أي حدود المقارات). إلا أن هذا التركيب الحضري تغير مع النمو السكاني للمدينة. فمع الزمن امتلأت الفراغات بين الخطط، وتلاصقت المباني (شكل ٩،٧)، وقام



بشمال الخريكتين في الشكل ٩،٧ بالصفاة السابقة والشكل ٩،١١ من ١٧٥ شئت تركيبة خلية للطرق (كما شروحتا في الفصل السابع) تشبه التركيبية الموضحة في الرسة الطوية بالشكل (٩،٨) الذي تشير فيه المستطيلات المظلمة عن المناطق المشتركة بين السكان، أما المستطيلات البيضاء، فهي العقارات الخاصة، وذلك يزيد عدد أعضاء الفريق المسيطر كلما كان المستطيل داكنا. فعدد أفراد الفريق المسيطر على الرحبة مثلا أكثر من عدد الأفراد المسيطرين على الساحة وهكذا. وهذا الوضع النظري يكون صحيحا إذا لم تتغير البيئة، فقد يكون عدد أفراد الفريق في الساحة في منطقة ما أكثر منه في الرحبة ولذلك لأن كل منطقة وحلة تختلف في عدد سكانها ولأن عدد أفراد الفريق أخذ في التغير بمرور الزمن. ففي الرسة السفلية في الشكل (٩،٨) نلاحظ أن الفريق «١» قد أخذ لمطار المجاور له بأن اشتراه مثلا وأصبح عضوا في فريق وساحة ورحبة المحاور كما هو موضح في الشكل السفلي (٩،٩). وهذا ينطبق أيضا على الفريق «ج» «١». أي أن حدود المسؤولية قد تغيرت.

الشكل ٩،٩

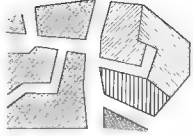


السكان يبيع أجزاء من مبالغهم لجيرانهم الذين هم من خلفهم، أي أن بعض العقارات كثرت بشرا، أجزاء من عقارات مجاورة (الشكلان ٩،٨ و ٩،٩). وكما رأينا في الفصل السابع، فإن الفريق غير الساكن في الطريق غير النافذ يصبح عضوا في فريق ذلك الطريق بعد شرائه لعقار فيه. وبهذا يصبح عضوا في فريقين يسيطران على طريقتين في حارتين متجاورتين، وبهذا تغير التركيب الحظي المبني على التنظيم القبلي بسبب التغير البنائي مؤدياً إلى تغير حدود المسؤولية، غير أن التواجد للأحيان لا يزال مستقلا، وذلك لأن جميع العقارات بما فيها الطرق غير النافذة والشوارع زالت في الإذعاني المتحد.

وبالتدرج مع البناء في الفراغات داخل الحائط ومع كثرة المباني وتلاصقها أصبحت الطرق ودُبر المباني التي لا فناء لها هي الحدود الخارجية للحارات، وذلك لأن مسؤولية الطريق مبعثرة بين أفراد الفريق المسيطر. ولهذا نرى كتلا سكنية تفصل بينها الشوارع من مختلف المقاسات في البيئة التقليدية. وكل كتلة بناية تحوي حارة أو أكثر، والعكس أيضا صحيح، فكل حارة قد تتكون من عدة كتل بنائية (الشكل ٩،١٠ بالصفاة المقابلة)، وهذا بالطبع يعتمد على الشركاء. وسرعة التغير والتحول مع الزمن. فالساكن قد يكون عضوا في فريقين حارتين متجاورتين لأن له المروء من طريقتين غير نافذتين مثلا. أي أن التركيب المستقر والذي لم يتغير في المدينة التقليدية هو التركيب المبني على مغازد المسؤولية، فالتواجد للأحيان لا زال مستقلا، أما التركيبات الحظية والاجتماعية والبنائية فقد تغيرت، كما تحولت حدود المسؤولية أيضا بين الفرق ولكن دون تغير النماذج الإذعانية. فالمدينة التقليدية تمكنت من الصمود وامتصاص جميع التغيرات دون تغير النماذج الإذعانية وبقي التواجد مستقلا إلى أن أتت القوانين الأمرة في عصرنا هذا ومزقت هذا التواجد.

## البوابات

إذا كان الذي ذكرته في السابق صحيحا، أي أن الأماكن كانت في التواجد المستقل رغم كل هذه التغيرات، وأن كل خطة في البيئة التقليدية مستقلة في ذاتها ويسيطر عليها من بداخلها من ملاك كسكان الحارة والشارع والطريق غير النافذ، فلابد إذا أن تتوقع تبلور هذه الاستقلالية مع الزمن، وهذا ما حدث بالفعل. فلا أقوى رسما من البوابات على تبلور الاستقلالية. فوجود البوابة على م الحارة أو الطريق يعني أن المكان الذي هو داخل البوابة تحت سيطرة من هم بداخل الحارة أو الطريق، فالبوابة أو الباب في غرفتك أخي القارئ إذا كان لك قفله يعني أنك تسيطر على ذلك المكان وتدخل من أحببت وترفض من أردت من الدخول عليك، وهذا ينطبق أيضا على بوابات المدن والحارات والطرق غير النافذة. فوجود البوابة هو من أقوى علامات السيطرة على الخطة، لأن الفريق الساكن يسيطر على كل ما يدخل ويخرج من بوابته. فالبوابة علامة على الاستقلالية بين الفرق المتجاورة، فهي تفصل بين عقاراتهم. ولعل لل قصة التالية التي ذكرها البلاذري توضيح ما أقصده، فقد كتب أنوشروان إلى ملك الترك يسأله الموادعة والصالح وأن يكون أمرهما واحدا «وخطب إليه ابنته ليؤنس بذلك وأظهر له الرغبة في صهره، وبمات إليه بأمة كانت تبنتها امرأة من نسله وذكر أنها ابنته. فهدى التركي ابنته إليه،



دري في الشكل ٩.١٠ ثلاث حارات أو خطوط موضحة بخطوط متوازية وتشترك في كتلة طابقية أو بنائية واحدة. أي أن نفس الكتلة حوت ثلاث خطط. وعلى النقيض من هذا نرى عدة كتل عقارية أو بنائية تتكون مع بعضها خطة واحدة وهي الكتل الرمادية اللون. وهكذا كان حال البيئة التقليدية. أي يصعب إيجاد علاقة بين الكتل والحارات كخطوط وذلك لأن كلا من التركيبات الحظية والاجتماعية والمقارية والبنائية ومدوم المسؤولية قد تغيرت باستثناء التماذج الإبداعية التي استوعبت جميع التغيرات.

ثم قدم عليه فالتقيا بالبرشلية وتتادما أياماً، وأنس كل واحد منهما بصاحبه وأظهر بره. وأمر أنوشروان جماعة من خاصته وثقاته أن يبيتوا طوعاً من عسكر التركي ويحرقوا فيه فضولاً، فلما أصبح شكا ذلك إلى أنوشروان فأفكر أن يكون أمر به أو علم أن أحداً من أصحابه فعله، فلما مضت لذلك ليالي أمر أولئك القوم بمحاودة مثل الذي كان منهم، ففعلوا، فضح التركي من فعلهم حتى رفق به أنوشروان واعتذر إليه فسكن، ثم أن أنوشروان أمر فالتقت النار في ناحية من عسكره لم يكن بها إلا أكواخ قد اتخذت من حشيش وعيدان، فلما أصبح ضحك أنوشروان إلى التركي، وقال، كاد أصحابك يذهبون بعسكري وقد كافأته بالثقة، فحلب أنه لم يعلم بشيء، عما كان سبباً. فقال أنوشروان، يا أخي جندنا وجندك قد كرهوا صلحتنا لانقطاع ما انقطع عنهم من التل في الفارات والحروب التي كانت تكون بيتنا، ولا آمن أن يحدثوا أحداثاً يفسد قلوبنا بعد تصالفتنا وتخالصتنا حتى نمود إلى العداوة بعد الصهر والمودة، والرأي أن تأذن لي في بناء حائط يكون بيتي وبينك، ويجعل عليه باباً، فلا يدخل إليك من عندنا وإلينا من عندك إلا من أردت وأردنا، فأجابه إلى ذلك...»<sup>٨٩</sup>

إن في القصة السابقة إشارة إلى أهمية الباب بين الخطتين من حيث السيطرة واستقرار العلاقة بينهما بسبب وجود الباب بين الفريقين المتجاورين. إلا أن هذا الباب فصل بين خطتين من نفس المستوى، فهو ليس ككل الأبواب التي تفصل بين خطتين من مستويين مختلفين (كالباب بين الطريق والمنزل). فهذا الباب الذي ذكره البلاذري كالباب بين جارين تماماً، لذلك نجده باباً ذا قفلين من كلي الجهتين لأن الذي يسيطر عليه فريقان (الجاران) كل من جهته، ومن ناحية ثانية، فإن الخطط في العادة متداخلة ومتجاورة وتحتم سيطرة فرق مختلفة، وكل خطة يسيطر عليها فريق واحد فقط، فبالنسبة للخطط المتداخلة نجد مثلاً أن الغرفة كخطة يسيطر عليها الابن الساكن في منزل والده، وغرفة الابن تقع داخل المنزل الذي يسيطر عليه الأب أو الأسرة مجتمعة كخطة واحدة، والمنزل يقع داخل الحي الذي يسيطر عليه الحاكم أو البلدية أو الجيران كفريق واحد، وهكذا. ولكن هذا لا يعني أن لا يسيطر فريق واحد على أكثر من خطة، فالوالد قد يسيطر على عدة منازل في ذلك الحي. وبالنسبة للخطط المتجاورة نجد أن الدار مجاور الدار الأخرى ولكن يتدر وجود باب بينهما لأنهما خطتان من نفس المستوى. ومتى وجد باب فلا بد وأن يكون ذا قفلين كما ستوضح.

ومن جهة أخرى فإن طبيعة تداخل الخطط قد تفرض نوعاً من الهيمنة بين الفرق. فالفرق الخارجي كالبليدية قد يهيمن على الفريق الداخلي كمالك العمارة، ومالك العمارة يهيمن على ساكن الشقة. لذلك فإن اتجاه الحركة رأسياً دائماً من الخطة العامة إلى الخاصة، أو العكس، أي من الخطة الداخلية إلى الخارجية. فالبليدية تتلاني الباب بين خطتين من نفس المستوى، فمن النادر أن يدخل شخص من غرفته إلى غرفة زميله دون المرور على منطقة متوسطة مثل مر أو غرفة معيشة. وكذلك المنازل، فلا يزور ساكن دار جاره مباشرة من منزله دون الخروج للطريق، ولكن عليه أن يخرج إلى الطريق أولاً ثم يدخل إلى دار جاره. أي أن العلاقات هي بين الخطط المتداخلة في الغالب، وتندر بين الخطط المتجاورة. وعندما تتداخل الخطط تظهر علاقة رأسية تؤدي إلى الاستمرار بإحدى الوسيطين، إما أن يكون الفريق الخارجي ذا سلطة قوية كالبليديات مثلاً، كما هو الحال في البيئة المعاصرة، أو أن يكون الفريق الخارجي

مكون من الفرق الداخلية كأفراد، كما في المدينة التقليدية. أما إذا كانت الحائط متجاورة فإن العلاقة تكون أقوى وقد تؤدي إلى عدم الاستقرار، مثل دولتين أو إقليمين متجاورين ومشاركين في الحدود دون منطقة متوسطة. فالملاقة بينهما متكافئة ومتميزة بنوع من الحذر، تماماً مثل الدارين المتجاورتين واللتين يسيطر عليهما فريقان مختلفان، فإذا وجد باب بينهما لابد وأن يشترك الفريقان في السيطرة على ذلك الباب، كما رأينا في الفصل الثامن في إحدى النوازل (ص ٢٢٦). وقد رأينا ذلك أيضاً في النازلة التي قسم فيها الممر الذي اختلف عليه الجاران (ص ٢٢٥)، فذلك الممر قبل القسمة كان مكاناً مبهماً بالنسبة للمسؤولية، لذلك كان له بابان بقلعين من الجهتين، أما بعد القسمة فقد استقرت فيه المسؤولية. ونادراً ما نرى مثل هذا المكان في بيئتنا التقليدية والمعاصرة كدورات المياه بين الفرقين في ثكنات الجنود. لذلك فإن مثل هذه الأماكن تغلق بقلعين من الجهتين، فلا يكون لأحد الجارين الدخول إلى نصيب الآخر إلا بإذنه.

فالأبواب إذا نوعان: (الأول) أبواب بين خطط من نفس المستوى وهذه نادرة، وأبواب بين خطط في مستويات مختلفة وهي المنتشرة (الثاني). ومن الأمثلة المعروفة للأبواب بين خطتين من نفس المستوى الباب بين الفرقين المتجاورين في الفندق، فمعد نزولك أخي القارئ بالفندق وطلبك لفرقتين لك ولأبنائك يمكنك فتح الباب بينهما لأنك الفريق المسيطر على الفتح من الجهتين، فحتى تتصل الفرقتان لابد وأن يتفق الطرفان على فتحه، وهذا بالطبع يختلف عن سائر الأبواب بين الحائط في المستويات المختلفة (النوع الثاني) والتي تُفتح أو تُغلق بقرار فريق واحد ومن جهة واحدة وهو الفريق الساكن، سواء كان ذلك الفريق فرداً أو عائلة أو جماعة من الأقارب، كباب الغرفة، وباب الدار، وباب المعارة السكنية، وباب الطريق غير النافذ، وهو الوضع الطبيعي. وكتب التاريخ تذكر في المادة هذه البوابات والحلالات حولها لأهميتها<sup>٥٩</sup>، فإن انتشرت مثل هذه البوابات في البيئة التقليدية، فهذا يعني أن السلطات لم تتدخل في شؤون الفرق الساكنة خلف البوابة، ولم تتمكن من الدخول لتلك المنطقة، وتكون بالتالي صيانة تلك المناطق ورعايتها وبنائها وهدمها من مسؤوليات أولئك الساكنين خلف البوابة، وليس السلطة أو المجتمع بأسره. فالبوابة إذن رمز لاستقلالية من يسكن خلفها السيطرة على ذلك المكان. فكل عصرية دليل على التواجد المستقل إذا كان لمن يسكن خلفها السيطرة على ذلك المكان. فكل أناس مستقلين بأماكنهم خلف بواباتهم. ليس هذا فحسب، ولكن وجود البوابات تُحتم الفرق المسيطرة في المدينة على المناطق العامة بأحجام مختلفة تتناسب مع حجم المكان. ففرق الطريق غير النافذ أصغر حجماً من فريق الطريق النافذ، وهكذا. فالبوابات تؤدي إلى تدرج حتمي في الفرق تتناسب مع أحجام الأماكن (تذكر أخي القارئ ما قلناه من العلاقة بين حجم الفريق وحجم العين والمكان في الفصلين الرابع والخامس وتأثير ذلك على حالة الأماكن وأعيانها). ووجود البوابات في البيئة التقليدية واختفاؤها في بيئتنا المعاصرة هي من أهم الفروقات بين البيئتين.

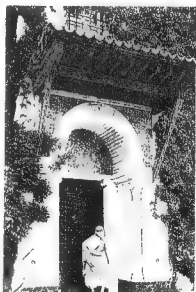
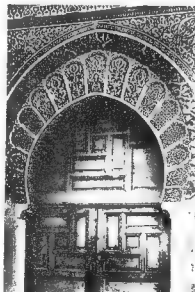
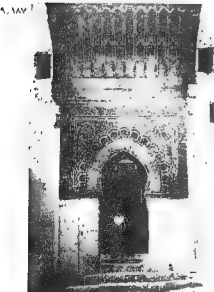
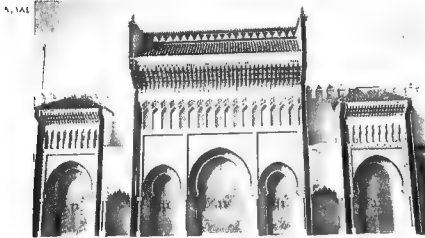
### بوابات البيئة التقليدية

لقد كثرت البوابات في المدينة التقليدية وأهم السكان بها فكانت من أكثر الأعيان نقشاً وزخرفة وكأنها تقول للقدام هذا هو الخط الفاصل بين الخارج والداخل وبين ما لك فيه



سقطرة وما ليس لك به شأن (الصور ١٨٣، ٩ إلى ١٨٧، ٩)، فكانت البوابات على أنماطها،  
بوابات للمدن (الصور ١٨٨، ٩ إلى ٢٠١، ٩)، وبوابات داخل المدن تنبثق من تراكب نحو المدن  
(الصور ٢٠٢، ٩ إلى ٢٠٨، ٩)، وبوابات تفصل الأسواق بعضها عن بعض (الصور ٢٠٩، ٩ إلى ٢١١، ٩)،  
وبوابات تفصل الحارات السكنية عن الأسواق (الصور ٢١٢، ٩ إلى ٢١٤، ٩)،  
وبوابات ذات أنواع تفصل الحارات السكنية فيما بينها (الصور ٢١٥، ٩ إلى ٢٢١، ٩)، فقد  
كان للحارة بوابة، وللطريق غير النافذ بوابة، وللمجموعة من الدور بوابة. وقد كانت هذه  
البوابات تستخدم إلى وقت قريب. فيقول علي باشا مبارك في وصف القاهرة: «... وكل خط  
يحتوي على شوارع. والشوارع بها دروب وحارات وعطف. وأغلب الحارات والمطف غير نافذة  
إلا إلى الدروب، فكان المتأمل يراها كمدة قري متلاصقة. وكانت البلاد إلى زمن الفرنسيين  
عليها البوابات موضوعة على الدروب والحارات، والمطف منها العمومية ومنها الخصوصية. وكل  
بوابة تغلق عند المساء، ويتم خلفها بواب بأجرة من أهلها. أي من أهل تلك الحارة...».

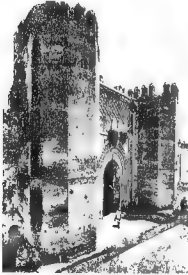
لعل لبوابات هي من أهم الأبنية التي اعتمد بها المسلمون في  
الإبداع في التصميم والنقش والتأثيل وذلك لأصالتها التي  
تقول للتقدم. إن هذا هو المظهر الفاصل بين الحق العام والخاص  
وبين خصوصية الداخل وحرية الخارج. فهي أول من تتقابل  
القدام وتظهر إلى مدى مقدرة وفراء الساكنين بداخلها.  
وترتفع الصور بعض الأمثلة لذلك. فبقي في الصورة ١٨٣، ٩  
باباً نادر يتوسط، وفي الصورة ١٨٤، ٩ بوابة تقصر بفاس  
بالمغرب، هذه البوابة تدخل الهيبة في نفسك أي القارئ إن  
كنت من عموم الناس. وقد تغير ليك رد فعل عكسي إن  
كنت غير ذلك. والصورة ١٨٥، ٩ لبوابة من الجزائر  
١٨٦، ٩ لبوابة من الدار البيضاء، و ١٨٧، ٩ لبوابة مدرسة  
من سلا بالمغرب.



صور هاتين المسجدين لبوابات المدن، فنرى في الصورة ٩, ١٨٨ بوابتين متماثلتين بتونس وتؤديان إلى جهتين مختلفتين في المدينة، ونرى في الصورة ٩, ١٨٩ بوابة بالقاهرة، وهذه البوابات لا وشيعة لها إلا أنها تذكر بالقرعة بتراب تلك المدن. وقد كانت للمدينة عدة بوابات كما في صور مدينة فاس (الصور ٩, ١٩٠ إلى ٩, ١٩٢). وعادة ما تمتح هذه البوابات إلى طرق توصل إلى مدن أخرى كما في الصورة ٩, ١٩٣ من سليف بالجزائر، أو تؤدي إلى مرقى تابع للمدينة خارج السور كميناء كما في الصورة ٩, ١٩٤ من الدار البيضاء، و ٩, ١٩٥ من بوزرت بتونس. وقد كانت لكل بوابة مواضع تفتح فيها، ففرى في الموردين ٩, ١٩٦ و ٩, ١٩٧ بوابتين من مكناس، جدهمب، صمعة والأخرى مشوكة هذه هي البوابات الرئيسية، وهناك بوابات أسفر كما في الصورة ٩, ١٩٨ من القيروان و ٩, ١٩٩ من مكناس و ٩, ٢٠٠ من تازة. وحتى القرى فقد كانت لها بوابات كما في الصورة ٩, ٢٠١ من تادله بالمغرب.



٩, ١٨٨



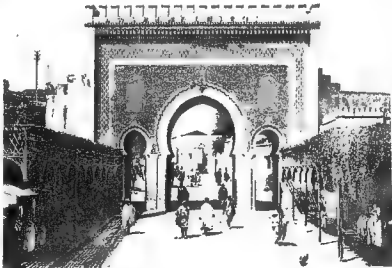
٩, ١٩٠



٩, ١٨٩



٩, ١٩٢



٩, ١٩١

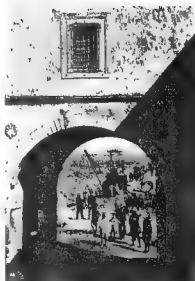


٩, ١٩٣

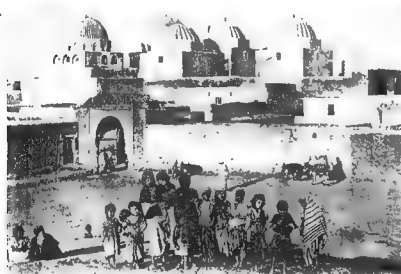
٩,١٨٥



٩,١٩٤



٩,١٨٨



٩,١٩٣



٩,١٩٧



٩,٢٠٠



٩,١٩٩



٩,٢٠١



نظرا لثمن المدن المستمر فقد تقويت مواقع بعض البوابات التي كانت على سور المدينة إلى مواقع داخل المدينة وذلك أصبحت بوابات لأجزاء من المدينة الأكبر. ففي الصور أعلاه على تلك البوابات. فالصورة ٩،٢٠٢ من مكاس، و ٩،٢٠٢ من تارة، و ٩،٢٠٤ من الدار البيضاء بالمغرب، و ٩،٢٠٥ من الأوغا بالجزائر، و ٩،٢٠٦ إلى ٩،٢٠٨ من طجة بالمغرب



٩،٢٠٢



٩،٢٠٢



٩،٢٠٢

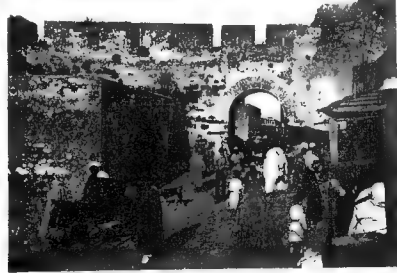


٩،٢٠٤

٩،٢٠٥



٩،٢٠٨



٩،٢٠٧

٩,٢٩



كما كانت البوابات تفضل الأسواق بعضها عن بعض، فقد كانت لبعض الأسواق بوابات تفصلها عن باقي السوق (كباب سوق الصاغة أو المطارين أو الوراقين). وقد تواجدت البوابات بطريقة تحتم على الفرق الساكنة الاتفاق حتى لا يتفعل لسوق من البوابة الخارجية على أولئك المسؤولين من البوابات الداخلية فيحسبهم. فترى في الصورة ٩,٢٠٩ من تونس بوابة لسوق الصاغة، وهذه البوابة داخلية مقارئة بالبوابة التي بالصورة ٩,٢١٠ من نفس المنطقة. فإذا ما قفلت هذه البوابة لم يكن يتمكن المسؤول عن البوابة الداخلة من الخروج. والصورة ٩,٢١١ لبوابة كانت تفصل بين الأسواق باستطبول. وبعض هذه البوابات كانت لأحياء، سكية، ومع تشير والضفة للمنطقة من سكنية إلى تجارية أصبحت البوابات داخل الأسواق.

٩,٢١٠



٩,٢١١



٩, ٢١٢



إن من أهم أنواع البوابات هي تلك التي تفتح الأسواق هي  
المخاريط السكنية. فترى في الصور الفلاش (٩, ٢١٢) إلى  
٩, ٢١٤ ثلاث بوابات من تونس. فالصورتان ٩, ٢١٢ و  
٩, ٢١٤ لقطتان إلى السوق من الخي السكني. والصورة  
٩, ٢١٢ لقطعة عكسية، أي أنها لقطعة للخي السكني من  
السوق. وقد لا ترى البوابات أحيى القارئ ولكنه ترى آثارها  
كالحقبة العرفية التي كانت تدهم الباب.

٩, ٢١٢



٩, ٢١٤



٩, ٢١٥



كما كانت لحظم المخاريط السكنية بواباتها الخاصة بها.  
فترى في الصورة ٩, ٢١٥ من مراكش على يسار الصورة  
بوابة خي سكني، وترى في الصورة ٩, ٢١٦ بالصيغة للقبالة  
بوابة تؤدي إلى أحد الأحياء الكبيرة بمدينة فاس. وفي  
الصورة ٩, ٢١٧ من مراكش نلاحظ بوابة بوسط الطريق  
على جهة اليمين. والصور التالية أمثلة من مواقع أخرى:  
فالمصورتان ٩, ٢١٨ و ٩, ٢١٩ من الدار البيضاء. والصورة  
٩, ٢٢٠ من طنجة. أما بالنسبة للصورة الأخيرة (٩, ٢٢١)  
وهي من تونس) فنلاحظ وجود بوابة في الجزء الأيمن أسفل  
الصورة. ولقد اكتشفت من صور البوابات أحيى القارئ  
لأهميتها، فهي رمز للتواجد المستقل وتري كهل أن وجودها  
كان أمراً شاعراً في البيئة التقليدية. ويظهر مغزولها أو  
هدمها نندفر التواجد المستقل وأصبح تواجد الأحياء في  
البيئة تبعاً.

٩, ٢١٧



٩, ٢١٨



٩, ٢٢٠



٩, ٢٢٨

٩, ٢٢٩



٩, ٢٢٩



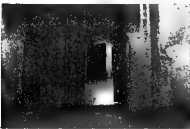
٩،٢٢٢



الصورة ٩،٢٢٢ من حجة سنة ١٨٨٩م ولزينا احتفالا وأرباب المدينة مشرعة. وقد تكون هذه البوابة هي نفسها في المصورتين ١١٥ و ١١٦ من ٢٧ التي تحدثنا عنها في التبر.

لاتزال الطرق غير النافذة ٢ و ٤ و ٥ في الشكل ٩،١١ بالصفاة القديمة تحتفظ بأثار البوابات كما في الصور. أما الطريق غير نافذة رقم ١ فلزال يحتفظ ببوابته (الصورة ٩،٢٢٢). والظاهر هو أن البوابة لم تهدم لأن الطريق غير طولي، فلا يسهل الطريق غير النافذ، ولكنه يشبه ساحة مشروكة بين الدور الثلاثة من حوله. أما الطريق رقم ٤ فيكون من طريقتين أحدهما خلف الآخر. والصورة ٧،٢٥ تظهر المدخل الخارجي للطريق (لاحظ وجود القبة المعلقة للبوابة). أما الصورة ٩،٢٢٤ فتوضح مدخل الطريق الداخلي على يسار الصورة ويجعلها باب الدار رقم

٩،٢٢٢



٩،٢٢٤



٩،٢٢٥



ولكنه البوابات في البيئة التقليدية لم يكثر المأخوذ بتحويلها إلا إذا كانت البوابة غير اعتيادية. فيقول ناصر خسرو في وصف زيارته لأسفهان سنة ٤٤٤ مغلًا: «... وبها أسواق كثيرة. ورأيت فيها سوقًا من أسواق الصرافين كان بها مائتا صراف. ولكل سوق سور وبوابة محكمة، وكذلك للأحياء والشوارع...»<sup>١١</sup> كما أن استخدام الفقهاء والمؤرخين للكلمات الدالة على البوابة يشير إلى تطور وتطور الباب وانتشاره كعن في المجتمع المسلم. فيقول ابن منظور مغلًا في كلمة «الدرب» أنه الباب في السكة الواسعة. ويقول إنه قيل إن الدرب (يسكون الراد) بوابة الطريق غير النافذ، أما درب (يفتح الراد) فهي بوابة الطريق النافذ. ويقول ابن الرامي: «والدرب جرى العرف به عندنا في الشوارع، وما رأيت أحدًا أنكر ذلك»<sup>١٢</sup> واختلقت استخدامات الكلمات الدالة على البوابات بين الأقاليم والكتابات من عدة أوجه. فقد استخدم ابن تيمية (وقد عاش في دمشق) كلمة «مشرع» للدلالة على باب في طريق غير نافذ. أما ابن الرامي من تونس فقد استخدم كلمة «درب» ليعني بها بوابة في سكة غير نافذة فيقول: «إن كانت دور مجتمعة في سكة غير نافذة، فأراد بعضهم أن يجعل دريا في أول السكة فليس له ذلك إلا برضى جميعهم»<sup>١٣</sup> ويقول ابن عابدين إن البوابة «في حرف الناس اليوم اسم للباب الكبير الذي ينصب في رأس السكة أو المحلة». أما الونشريسي فقد ذكر نازلة تدل على أن كلمة درب تعني مضادة الباب.<sup>١٤</sup> والظاهر هو أن انتشار كلمة الدرب لتعني البوابة على الطريق المخصص لجماعة معينة أدى مع الزمن إلى استخدامها لتدل على الطريق ذاته. فالكثير من الناس الآن يعتقدون أن الدرب هو الطريق لأن الكثير من الكتاب استخدمها كذلك. فقد وصف المزيدي دروب القاهرة ويعني بها الطريق في جماعة ما، فيقول في وصف درب الأتراك مغلًا: «... أخبرني خادمتنا محمد بن السعودي قال: كنت أسكن في أهوام بضع وستين وسيمانة بدرب الأتراك وكنت أمانتي صناعة الخياطة»<sup>١٥</sup>

وبالنسبة لإنشاء البوابات فقد قام السكان بذلك بأنفسهم ويحضر إيرادتهم. وهذا واضح من نوازل البوابات. فقد سئل فقيه مغلًا عن إمكانية بناء الدروب من خراج شهر لخوانيت محبوسة على مسجد في تازة، لأن السكان طلبوا ذلك بحجة حماية دورهم، فهل لهم ذلك أم لا؟<sup>١٦</sup> فير أن معظم البوابات بنيت من أموال الناس أنفسهم.<sup>١٧</sup> وفي بعض الأحيان يتبرع من التجار بناء على طلب السلطات. ففي سنة ٨٦٤ كفرت السراقات بالقاهرة، فقام الأغنياء ببناء البوابات في المحارات الجديدة خارج السور. وفي سنة ٩٠٣ أمر والي القاهرة سكان المحارات والأسواق أن يبنوا الدروب فامتثلوا لأمره.<sup>١٨</sup>

لقد كان الهدف من بناء بوابات الطرق غير النافذة والدروب والصفقات والزناقات والروافق هو تعليم هذه أهل ذلك الطريق أو الحي لاشتراكهم في ملكية ذلك المكان، كما رأينا في الفصل السابع. هذا بالإضافة إلى ابتناء السكان للأمن. أما الهدف الأساسي من بناء بوابات المحارات والأسواق والمدين فهو الأمن. فقد كانت بوابات المدن والمحارات تترك مفتوحة أثناء النهار وتغلق بالليل. ففي الفسطاط مغلًا ذكر المؤرخون أن البوابات سنة ٣٠٢ تركت مفتوحة أثناء الليل لاشتراك السكان في مهرجانات، وذكر أن هذا أمر غير طبيعي (الصورة ٩،٢٢٢). فقد كانت معظم البوابات تغلق بعد صلاة العشاء مباشرة، وبعضها بعد صلاة المغرب، وكانت تغلق أثناء النهار أيضًا حينما تقع اضطرابات سياسية أو حروب أهلية كما حدث في القاهرة



سنة ٧٩١ وسنة ٩٢٣<sup>٦٦</sup> وكان السكان يبالغون في متانة الأبواب للمحافظة على الحارات والبيوت كما يقول علي باشا واصفاً «... فيصفون (أي السكان) الأبواب بمفاتيح الحديد. ويسمونونها بالمسامير الكبيرة ويفرطون رؤوسها، ويجعلون بأكتاف الباب السلاسل المتينة. ويجعلون للباب الضبة والفتبين في الخارج والداخل. ويزيدون من الداخل التراس، وهو خشبة طويلة ينقرون لها بالحايط ثقباً تبيت فيه، فإذا جاء الليل أو خيف أمر سحبوها من مقرها بواسطة حلقة في طرفها، فتأخذ عرض الباب أو آخره...»<sup>٧٠</sup> وكان لهذه البوابات حرس أو بوابين يقومون عليها. ولهؤلاء الحرس واجبات معروفة نصت عليها كتب الحسبة. فليس لهم مثلاً فتح البوابة إلا لمن أسر إليهم بكلمة السر المتفق عليها مع السكان في تلك الليلة، ولا يكون لهم البوح بأسرار السكان، وهكذا<sup>٧١</sup>.

ولننظر الآن إلى الكتلة السكنية من تونس، والتي درسناها في الفصل السابق (ص ٣٢٢) عند الحديث عن التحولات الحضرية ولينة الحدود الخارجية للمعارات. ففي هذه الكتلة السكنية ثمانية طرق غير نافذة ذات بوابات (الشكل ٩، ١١). قامت السلطات بهدمها جميعاً إلا بوابة الطريق غير النافذ رقم ١ فلا تزال بمكانها. أما بوابات الطرق ٢ و ٣ و ٤ فقد هدمت إلا أن آثار ضائدها لا تزال هناك (المسور ٩، ٢٢٣ إلى ٩، ٢٢٧)<sup>٧٢</sup>.

٩ من الشكل ٩، ١١. والصورة ٩، ٢٢٥ هي لمدخل الطريق الداخلي. ولقد زرت نفس الطريق بعد عدة سنوات لأجد أن حال الطريق إزداد سوءاً كما في الصورة ٩، ٢٢٦. وهذه إحدى صفات الإهمال التي وقعت وهي أنه يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. والطريق رقم ٥ يشبه الطريق رقم ٤، فهما طريقان أحدهما خلف الآخر. ورض عدم وجود ضائده البوابة الخارجية إلا أن رسومات مركز الحفاظ على مدينة تونس المرسومة سنة ١٩٦٨ تظهر البوابة. وقد اشتراك في ملكية الطريق الداخلي فريقان، أحدهما في الدور الأرضي (الدار رقم ٢١ في الشكل ٩، ١١ أو ٨، ١٤ ص ٢٢٢)، والآخر في الدور العلوي (الدار رقم ٢١ ب في الشكل ٨، ١٦ ص ٢٢٢). وهذا زرت الموقع قال لي أحد الشركاء إن البلدية قامت بنزع باب الطريق في أوائل الستينات من هذا القرن الميلادي وذلك عندما حشرت الطريق لتوصيل المجاري. وعندما قام جارهم الخاص للمطبخ (مساكن المنزل ٢٢ في الشكل ٩، ١١) بفتح باب إلى طابقهم لأن الطريق أصبح الآن ملكاً للبلدية. وكان يتولاه المالك بنزع من الأسفل لأنه هو وجاره الطوري قد قلدا ملكية طريقيهما والصورة ٩، ٢٢٧ تظهر الجزء الداخلي من ذلك الطريق، وعلى كل الصورة الباب المحدث الذي فتحه الجار.

الشكل  
٩، ١١



الطريق الأكثر سوءاً في الشكل ٩، ١١ من تونس تشير إلى الطريق غير النافذة التي ملكها السكان وسيطروا عليها في الماضي وقد أصبحت الآن جزءاً من أسلاك المدينة (الشكل مستخلص من رسومات مركز الحفاظ على المدينة بتونس لسنة ١٩٦٨م).

أخي القارئ، إن ثبوت وجود البوابات من كتب التراث أو من الواقع مسألة مهمة لموضوع المسؤولية. فوجود البوابات حتى أوائل هذا القرن الميلادي يعني أن الأماكن في البيئة التقليدية كانت في الإذماني المتحد.<sup>٢٢</sup> فالمنازل والطرق غير النافذة والدورب والأزقة والحارات والأحياء كانت كلها تحت سيطرة الفرق الساكنة. وهذا يعني أن السلطات سيطرت على القليل من الأماكن العامة في البيئة التقليدية. فيقول جوتين مستنجا مثلا من وثائق الفسطاط، «ولا تخوي الوثائق على أي كلمة تدل على ساحة عامة بما يدل على عدم وجود أي منها (أي ساحة)».<sup>٢٣</sup> كما أن البوابات في مواقعها المختلفة تشبه الصفايات للقرارات البيئية. فتصور أخي القارئ عدة صفايات للرمل ذات فتحات من مقاسات مختلفة تسمح كل واحدة منها لبعض الحجارة بالمرور وتحتجز الباقي بناء على أحجامها؛ فالصفايات بهذا ستصنف الرمل إلى أحجار ذات مقاسات مختلفة. وهكذا فعلت البوابات، فقد كانت تصفي القرارات البيئية وتعطي الفرق الساكنة كل في مكانه القرارات التابعة له التي تهمة. فكلما كثرت البوابات كلما صُغيت القرارات واتضح وتوضعت بأيدي الفرق القريبة منها. وكلما قلت البوابات كلما تراكت القرارات بأيدي فرق ممدودة كالسلطات ومؤسساتها. وهذا بالطبع يؤثر على حال أعيان البيئة كما وضحا سابقا.

### هدم البوابات

لقد قامت السلطات بتكسير البوابات وذلك للسيطرة على الأحياء وبإذات الطرق التي بداخلها. فلأن البوابة رمز للتواجد المستقل فلابد لها من أن تختفي باندثار البيئة ذات التواجد المستقل. فبدأت محاول الهدم ببوابات المدن، فبعض بوابات المدن والبوابات التي تفصل بين الأسواق لا تزال قائمة ونراها حتى اليوم، إلا أنها لا تستخدم في أيامنا هذه. ولكنها تركت لتكون تحفا ينظر إليها المارون دون ما أدنى تساؤل؛ لماذا انتشرت البوابات في الماضي ولماذا اختفت اليوم؟ فهم يعتقدون أن البوابات ما وجدت إلا لأن السكان لم يأمنوا على أنفسهم من بعضهم البعض، أما الآن فالوضع اختلف، فلا داعي هناك إذا لهذه البوابات. وأما بالنسبة لبوابات الحارات فقد اندثرت بتدخل السلطات؛ فقد بدأت السلطات بهدم بوابات الحارات لتيسر المسؤولية بين أفراد الفريق المسيطر لكثرتهم، فهي البوابات الخارجية، وبإمكان أي باحث تحديد أماكنها من آثار عاصدها ومصارعها على الحواط والأسقف (الصور ٢٢٨، ٢٢٣). أما بالنسبة لبوابات الطقات والطرق غير النافذة فلم تتمكن السلطات من هدمها إلا في وقت قريب، فبعضها لا يزال قائما إلى يومنا هذا، وذلك لأنها كانت تحت سيطرة عدد أقل من السكان، فلم تتمكن السلطات من هدمها لتتركز المسؤولية بين أفراد الفريق المالك المسيطر لقلعة عددهم ولوقوفهم في وجه السلطات. لذلك نرى بوابات الطرق غير النافذة أو نرى آثارها اليوم، أما بوابات الحارات فيمكننا التحقق من وجودها من كتب التراث أو من الصور القديمة. وأول تدخل للسلطات تعلمه لكسر الأبواب حدث على يد الفرنسيين في مصر (ولعله حدث في الجزائر قبل ذلك)، فقد كسروا بوابات الطرق النافذة، ثم بعد ذلك كسروا بوابات الطرق غير النافذة. فيقول الجبرتي في هذا: «وفي سنة ١٢١٣-١٧٩٨م شرع الفرنسيون في

مصر في العصورين ٩، ٢٢٨ و ٩، ٢٢٩ بوابة من منطقة قد أزيلت. فهي واضحة في الصورة القديمة (٩، ٢٢٩) على الصور بعين الصورة. والصورة ٩، ٢٣٠ من تونس ترينا بابا قد خلع وقتي جابا. لاحظ وجود اللسان الخشبي على الباب الملقى بالأرض والذي يدخل عادة في ثقب المضادة الخشبية كما في بين الخشبية التي بالصورة ٩، ٢٣١ من سيدي بوسعيد. والصورة ٩، ٢٣٢ ترينا منظرًا مأثورا لمضادة خشبية تحت قوس المدخل، وبإمكان الباحث التعرف على الفريق المسيطر من وضع هذه المضادات عن طريق معرفة جهة فتح الباب، فغالب يفتح للدخول عادة عن طريق معرفة يسكن فيه الفريق المسيطر. والصورة الأخيرة (٩، ٢٣٢) من تطران ترينا لشيء ذاته إلا أن هناك مقعدا بجانب البوابة. وهذا أيضا منظر مأثور بجانب الكثير من البوابات. فعادة ما يجلس هناك بعض السكان أو يجلس حارس إذا ما وجد للقيام بذلك نظرا أو استجابة.



تكسير أبواب الدروب والبوابات النافذة، وخرج عدة من عساكرهم يخلعون أبواب الدروب والعطف والحارات. كما خلعوا أبواب الدروب غير النافذة أيضاً، ونقلوا الجميع إلى بركة الأزنيكية عند رصيف الخشاب. وفي جمادى الأولى من تلك السنة خلعوا أبواب الدروب والحارات الصغيرة غير النافذة، وهي التي تُركت وسومح أصحابها وطلوها عليها. وكذلك دروب الحسنية، ونقلوها إلى ما جمعوها من البوابات بالأزنيكية، ثم كسروها وباعوها للوقود»<sup>٧٥</sup>. وفي أوائل القرن التاسع عشر صدرت الأوامر بنزع البوابات بجهة استتباب الأمن وذلك بعد أن تقرر أن يكون بيد كل إنسان تذكرة مختومة بختم مصر يقدمها عند الانتقال من بلد لآخر.<sup>٧٦</sup> وهذا ما حدث في معظم الدول العربية الأخرى. وعندما كُسرت البوابات أصبحت الأماكن خلف تلك البوابات أماكن عامة لجميع الناس وتلكها السلطات. وهذا أدى إلى زيادة نسبة المناطق العامة التي وضعت في الإذعاني المشتت في المدينة مقارنة بالمقارن الخاصة، وبهذا ازدادت مسؤوليات السلطات لأن القرارات آلت إليها.



ومن الأمثلة الأخرى لاندثار التواجد المستقل أسماء المناطق في البيعة العمرانية. فإذا كانت البيعة التقليدية مكونة من خطط في الإذعاني المتحد وتفصل بينها بوابات، فلا بد وأن تكون أسماء الحارات والأسواق والساحات والطرق غير النافذة والمطقات دالة على هويات السكان. وهذا الذي كان. فاسماء الأماكن والخطط في البيعة التقليدية كانت وصفية تصف السكان أو الموقع، وتشعرك أخي القارئ بوحدة واستقلالية سكان ذلك المكان أو تلك الحطة كحارة الأكراد أو درب التجارين، وهكذا. فجميع الأسماء التي ذكرها البلاذري مغللاً ذات طابع خطي. فهو يعطيك اسم الحطة ثم اسم الساكنين فيه أو اسم رئيس تلك الجماعة الساكنة فيه. ويفعل ذلك في كل عناصر البيعة كالأسواق والرحاب.<sup>٧٧</sup> وهذا ينطبق على جميع المؤرخين. فيقول المقرئزي مغللاً: «درب الأسواني ينسب إلى القاضي أبي محمد الحسن بن وهبة الله الأسواني...». وكانت الأسماء في أحيان أخرى تدل على موضع ما، أي أنها تصف وضع الحطة في المدينة، كخطط «بين القصرين». والمجيب أن هذه الأسماء استمرت رغم تغير السكان أو تغير حال المكان. فيقول المقرئزي في وصف الرحاب: «... إعلم أن الرحاب كثيرة، ولا تشير إلا بأن يبنى فيها فذهب ويبقى اسمها، أو يبنى فيها ويذهب اسمها ويجهل، وربما انهدم بناية وصار موضعه رجة أو دار أو مسجد...»<sup>٧٨</sup>.



أي أن السكان في البيعة التقليدية هم الذين وضعوا أسماء الخطط بناءً على هوية ساكني الخطط أو مواضع تلك الخطط أو وصف حالها، لذلك سهّل على السكان معرفة هذه الخطط وحفظها وتداولها. أما في البيعة المعاصرة فقد تدخلت السلطات في التسمية وبهرتها من أسماء خطية إلى أسماء ذات خطوط مستقيمة أو منحنية كشارع الملك الحسن أو طريق الجمهورية ونحوها من أسماء. ففي عام ١٢٦٢ صدر أمر في مصر وضح أسماء الشوارع في سلسلة من البنود، فالبنود الثالث والعشرين مثلاً يقول: «إن الطرق المحتدة من باب درب أبي اليف إلى شارع الشيخ ربحان، تسمى بشارع حارة السقاين...»<sup>٧٩</sup>. وهكذا بُهرت أسماء الخطط إلى أسماء ذات خطوط حتى يسهل للأغراب دخول الحارات تأكيداً لانددام استقلالية الأحياء السكنية.



**وللتلخيص أقول:** لقد كانت نسبة الأمان العامة في البيئة التقليدية قليلة جداً مقارنة بمساحة المدينة، وكانت المسؤولية واضحة في جميع الأماكن في تلك البيئة لأنها في أيدي الفرق الساكنة. أي أن البيئة كانت مستقرة من حيث المسؤولية، وعلى النقيض من ذلك، نجد أن البيئة المعاصرة تمكس سيطرة وهيمنة السلطات الشديدة على المناطق العامة. فجميع الأماكن الخارجية عن المنازل تعتبر مناطق عامة تملكها وتسيطر عليها السلطة المركزية، ولا أثر لدوابات فيها. ويندر وجود الطرق غير النافذة، وشوارعها فسيحة، فهي إذا بيئة منظمة، إلا أن جميع أحياء هذه المناطق في الإذعاني المشتت. فهي برغم تنظيمها ليست بالضرورة بيئة مستقرة. ولابد وأن يكون لكل التركيبين المختلفين للمدينة تأثير كبير على مبادرات السكان وتصرفاتهم، وهذا يؤثر على مدى اهتمامهم وإهمالهم لبيئتهم مما يؤثر على نوعية البيئة، وهو موضوعنا القادم.

## المبادرة والمسؤولية

لقد أثبتنا الفرق بين البيئتين التقليدية والمعاصرة من حيث المسؤولية وتفتح الفرق بها. والآن نأتي لمرحلة ثانية وهي نوعية البيئة مقارنة بمبادرة الأفراد واهتمامهم بالبيئة. لقد قلت سابقاً أن هناك حرية قوية لدى البشر بالاهتمام بما يملكون أكثر مما لا يملكون، ولعل أفضل مثل لتوضيح هذا هو اليتيم؛ فبشأن بين معاملة صوم الناس لأبناء الآخرين ومعاملتهم لأنفسهم. لذلك نتوقع أن يكون اهتمام السكان كبيراً جداً بكل من الخطط والأحياء داخل خطط المدينة التقليدية. ولأن جميع خطط المدينة في الإذعاني المتعدد، فحال المدينة لابد وأن يكون في أفضل وضع يمكن بالنسبة لإمكانات السكان الاقتصادية والتقنية آنذاك. ومن جهة أخرى، ففي التواجد المستقل في البيئة التقليدية لم تقم السلطات بصيانة الأماكن التي لا تملكها، ولكنها وضعت وسائل لتبقيت من الشريعة وُزعت بموجبه مسؤولية بناء وصيانة تلك الأماكن والأحياء على الفرق المستوعلة التي اهتمت بما تملك. فكيف إذا وُزعت المسؤولية بين أفراد تلك الفرق المسيطرة على الخطط؟

كانت هناك عدة قواعد اتبعت لتوزيع المسؤولية المشتركة للمدينة، أولى هذه القواعد هي أن على كل فرد أن يشارك في بناء وصيانة الأحياء العامة ذات النفع الجماعي كسور المدينة. لأن بناءها وصيانتها ضرورية للجماعة (الصور ٢٢٤، ٩، إلى ٢٢٧). ففي عام ٧٩٢ ملاً قام سكان حلب، إما باختيارهم أو رهسا عنهم، بإعادة بناء سور المدينة.<sup>٨٠</sup> وقد ألقى موسى العبدوسي بجواز بناء سور مدينة فاس من أموال الأحياء. أما إذا لم تكن هناك أموال فقد اختلفت الآراء بين إجبار الناس على البناء وعدمه بناءً على مدى ضرورة العين.<sup>٨١</sup> فقد أجاب ابن القاسم البرزلي مفتي تونس (ت ٨٤٤) عن صيانة سور المدينة وقال: والحمد لله وحده، أما إن كان سور البلد هو حائط الدار كما هو في بعض القصور ويخاف على البلد منه إن هو لم يبن، فيجب على صاحب الدار أن يبنّي أو يبيع بمن يبنّي. وأما إن كان السور مستقلاً بنفسه والدار مستندة إليه، أو من قريب منه، والبلد يخاف عليه مما وقع، فإن كان للسور حبس صير إليه ووجب طلبه لجميع أهل البلد حتى يصلحوا ما انظم من السور، وكان

من قام به محتسباً أحدهم (كذا). وإن لم يكن له حيس وفرض البلد أنه يخاف على جميع البلد منه، فإنه يفرض صلاحه على كل من له ملك فيها أو له مال لا يصونه إلا السور، فيفرض ذلك على قدر الأموال ويصلح به السور، أو يبيع ممن يشارك هؤلاء في البناء، ...<sup>٨٢</sup> وهناك آراء بعدم الإيجاب إذا لم يكن هناك ضرر قاطع على السكان كما في صيانة المسجد. فقد سئل ابن أبي زيد (ت ٢١٠) عن تهدم عليهم مسجدهم، فهل يجبروا على بنائه؟ فأجاب: «إن لم يبنوه قادرين أنموأ ولا يقضى عليهم به، ...»<sup>٨٣</sup>

وثانية هذه القواعد هي أن المهام التي يمكن توزيعها بين السكان وهي لصالح العامة ولم تعتبر ضرورة قصوى كإضاءة المدينة ومكافحة الحريق فقد وزعت بين الفرق ذات الشأن. فيقول أحد المستشرقين مثلاً إنه خلال الحكم المملوكي «بدلاً من تجميع الضرائب من المدينة بالكامل، فقد أُلقيت المسؤولية على أصحاب الشأن مباشرة. فقد أمر أصحاب الدكاكين في المدينة على سبيل المثال بكنس الشوارع ورش الماء عليها ...». وقد أمر أصحاب المحوانيت في القاهرة سنة ٣٨٢ بوضع أزيار مملوءة بالماء لمكافحة الحريق. وعادة ما تحوي كتب الحسبة فصولاً عن إيجاب أصحاب المحلات للتأهب للحريق. وقد أمر الحاكم بأمر الله سنة ٣٩١ بأن يُعَدَّ الناس التناذيل في سائر مصر على جميع المحوانيت وأبواب الدور والمحلات والسكاك الشارعة وغير الشارعة.<sup>٨٤</sup> وقد كان رش الماء بين يدي المحوانيت وتنظيف كل مالك حانوت لتلك المنطقة أمراً شائعاً في المدينة التقليدية، وهذا واضح من نوازل الرش، فهل يضمن مثلاً من أفرط في رش الماء وأنزلت دابة أحد المارة وكسرت أعضاؤها، أم لا؟<sup>٨٥</sup> وقد أُرْمِ سكان القاهرة إلى سنة ١٢٢٩ بنظافة ورش طرقتهم.<sup>٨٦</sup> فجميع هذه دلالات على أن السلطات وزعت المهام التي يمكن توزيعها بين السكان كل في موقعه.

وثالثة هذه القواعد وأهمها هي أن كل فريق اعتبر مسؤولاً عن مُخْلَقَات أعماله. فهذه القاعدة تضع الفرق الساكنة في وضع حرج لتصرف. فمثلاً، لا يكون على أصحاب الدكاكين كنس طين المطر إذا أضر بالمارة لأنه ليس من فعلهم، أما إذا قام أصحاب المحوانيت بكنسه وجمعه في وسط السوق فإنهم يجبرون على إزالته لأنه من فعلهم. وقد سئل اللخني (ت ١٧٨) عن طين الأسواق والحارات هل يلزم السكان رفعه من الماء النجس ينزع من الأبار فيضسر بالمارة، فأجاب: «إذا كان زوال ذلك مصلحة أجبروا على زواله، وبين هل تقوم ما يتألمهم، ويمنع إجراء النجاسة في الطرق وفاعل ذلك مأثوم».<sup>٨٧</sup> لاحظ أخي القارئ أنه لم يقل إن السلطات تفعل ذلك، ولكنه قال «كل قوم».

وبالنسبة لمخلفات المعقارات الخاصة فهي بالتأكيد من مسؤوليات السكان، وعليهم التخلص من فضلاتهم دون الإضرار بغيرهم. فلا يكون للسكان مثلاً إخراج ماء الغسيل إلى الطريق لأنه يضر بالمارة. ولقد نزلت هذه بالتقريب حيث أن بعض السكان كانوا يخرجون ماء الفسالات (ماء غسيل الملابس والمطبخ) من ثقب تحت الأرض تحت باب الدار فتسيل إلى الشارع. فيقول ابن الرامي أنه عندما رأى ذلك أخبر القاضي، فأمر القاضي أنه من لم يسد مجاري داره التي تسيل إلى الزقاق أدبته. «فهتم من سد ومنهم من بقي على حاله فجاز يوماً فوجد خادماً تفسل سقيفة دار والماء يسيل إلى الزقاق فبعت إلى صاحب الدار وشره نحو

إن إحدى قواعد توزيع المسؤولية في البيئة التقليدية هي أن يشارك كل فرد في بناء وصيانة الأحيان العامة ذات النفع الجماعي كسور المدينة لأنها ضرورة للجماعة إن لم توجد مصادر دخل (كالأوقاف مثلاً) لصل ذلك. والسور مثال يستفاد منه في طريقة توزيع الأضواء بين السكان وهذا يشر السكان أن السور منهم ولهم، على يتركوا أحداً يبيت به لأنهم يعلمون أن صيانتهم ستق عليهم. أي أن السور دفع الإضرار المتحد ولكن بمردق كبير نظراً لطبيعتهم. والصور أمثلة على هذه الأسوار. فالصورتان ٩، ٢٢٤ و ٩، ٢٢٥ لسور طرباط، والصورتان ٩، ٢٢٦ و ٩، ٢٢٧ لسور تارة بالذوق (لاحظ أن السور في الصورة ٩، ٢٢٧ على مسار الصورة).

٩، ٢٢٤



٩، ٢٢٥



٩، ٢٢٦



٩، ٢٢٧



التالين سوطا وطوله في الرقاق». وقد سئل بعض الفقهاء عن أرض خربة لرجل وسط دور يُلقى فيها الزبل ولا يُعرف الذي يلقيه. فقال جابر الخربة لصاحب الخربة إن الزبل باخرية قد أضر حالته. فاجاب صاحب الخربة أن ذلك ليس من فعله وأنه يشتكي من أذاه أيضا. فاجاب الديوني: «بأن على جميع من جاور الخربة رمي زبلها على عدد ديارهم، أو على عدد الساكنين في الدار على الخلاف في كنس المراحيض، ولا يضر سكوت صاحبها»<sup>٨٨</sup>.

ويمكننا إدراج الطريق تحت هذه القاعدة، فعدم استواء الطريق ليس من فعل السكان، لذلك لم يجبروا على تهذيبه شرعا رغم أن السلطات أرغمت الناس على تهذيب طرقهم أحيانا. فقد أجبر السلطان الغوري سكان القاهرة سنة ٩٠٩ مغلًا على تهذيب الطرق وتعميدها<sup>٨٩</sup>. وهذا السلوك للسلطات أمر طبيعي لأنهم لا يملكون الطرق، فلماذا يقومون بتهذيبها ما لا يملكون، بل يأمرهم السكان للقيام بذلك. لذا فإن الشريعة لم تفرغ السكان على إصلاح شيء، لم يكن تلقه بفعلهم. فيذكر ابن الرامي نازلة فيقول: «وكانت خارج بلدنا طريق إذا نزل عليها المطر لا يقدر أحد أن يمر عليها، وكلهت عليها بلاد (بساتين) كثيرة، فأعطت القاضي ابن عبد الربيع بذلك، إذ كان لي النظر في الطريق فقلت له: يا سيدي، الطريق الفلانية لا يقدر أحد بجوز فيها في زمن الشتاء، فمسي تأمر أهل البلاد الذين هم قرييون من الطريق يفرشون فيها من الحصى عرض خمسة أشبار يكون الناس يمشون فيها، ويصلح بذلك الطريق. فقال له: لا يجب عليهم ذلك. وقال: لمن هي البلاد الفلانية؟ فقلت: لفلان، فقال: امش لي وكيها. فجاء وكيها البلدة فوعظه ويندبه إلى فعل الخير وقال له في جملة ما قال: رجل أزال شوكه من الطريق فشكر الله له ذلك وغفر له، وأنت إن كنت سببا إلى إصلاح الطريق فنرجو الله يفتقر لك. ولم يأمره وإنما ندبه إلى فعل الخير، فلو كان إصلاحها على أحد لأمره بذلك أمرا على الوجوب»<sup>٩٠</sup>.

وبابسة هذه القواعد وأخيرها هي أن اشتراك الأفراد في صيانة المين أو المكان وما تتطلبه من مسؤوليات هي من مسؤولية جميع الشركاء. في ذلك المكان أو تلك المين. والاختلافات بين الفقهاء هو في طريقة توزيع المسؤولية بين الشركاء. وليس فيمن يقوم بهذه المسؤوليات، فهذا أمر مفروض منه. فكيف يكون إصلاح قطرة ماء تهدمت وورائها بساتين مغلًا (الصورة ٢٢٨)؟ هل إصلاحها على قدر الانتفاع منها، أم على مساحة أرض كل بستان، أم على قيم أموال الممتنعين منها؟<sup>٩١</sup> ولعل الطريق غير النافذ مثال جيد للاشتراك في تحمل المسؤولية. فكيف تكون الشراكة بين السكان إن هم أرادوا بناء باب على فم الطريق مغلًا، هل هي على قدر الأموال أم على قدر الدور؟ هناك رأيان في المذهب المالكي، أحدهما أنه على قدر الأموال وهو لابن الغزالي (عين قافيا على تونس سنة ٧١٨)، لأن التحصين ببناء البوابة إما هو من السرقة، والفقير لا يخشى من السرقة. والرأي الآخر هو على قدر الدور لأن الدار يزداد في ثمنها بعد التحصين، ولكن هل يجبر أحد الشركاء على فعل ما إذا رفض واتفق الآخرون؟ ففي نوازل ابن الحاج (ت ٥٢٩) من المذهب المالكي أنه إذا اتفق الجيران على استئجار من يحرس زرعهم أو جنتهم فأبى بعضهم ذلك فإنه يجبر على الاستئجار معهم، وكذلك قضى ابن عتاب في الدرب يتفق الجيران على إصلاحه وأبى بعضهم من ذلك، فإنه يجبر من أبى على أن يؤدي ما يجب عليه من إصلاح الدرب مع جيرانه». وهناك رأي آخر يقول أن من رفض من الشركاء لا يجبر (سيطرة جماعية). قال ابن الرامي: «وقد نزلت هذه المسألة عندنا كثيرا، فسألني بعض أهل



لقد كان إصلاح كمنابر لماء والمباريات والسدود على أولئك المستفيدين منها لا على السلطات. وما أيضا تأتي الشريعة بقواعد توزيع المسؤولية على المستفيدين من تلك الأعيان وما شاهدها من أعيان ذات استفادة معينة بجماعة محددة. والصورة مثال توضيحي لمسار بين الأراضي الزراعية بالمغرب العربي، فمسؤولية صيانتها على الساكنين خلف.

درب أرادوا إصلاح دريهم أن تفرض عليهم ما يصلحون به دريهم، ويجبر من أبي أن يؤدي مع جبرانه ما يلزمه، فأخبرت بذلك القاضي ابن عبد الرقيق، هل يجبر من أبي أن يؤدي ما يلزمه؟ فقال لي: لا يجبر أحد على ذلك ولا يصلحون شيئاً من الدرب حتى يجتمعوا على ذلك»<sup>٩٢</sup>. والظاهر هو أن أكثر الفقهاء لا يجبرون الشريك على فعل ما لا يريد (سيطرة إجماعية). فيقول الشافعي: «وإذا كان النهر بين قوم فاسلموا على إصلاحه ببناء أو كبس أو غير ذلك على أن تكون الثقة بينهم سواء فذلك جائز. فإن دعا بعضهم إلى عمله وامتنع بعضهم لم يجبر الممتنع على العمل إذا لم يكن فيه ضرر. وكذلك لو كان فيه ضرر لم يجبر، والله أعلم. ويقال لهؤلاء: إن شعثم فتطوعوا بالمصاراة ويأخذ هذا ماءه ممك، ومتى شعثم أن تهدموا المصاراة هدمتموها وأنتم مالكون للمصاراة حتى يطليكم ما يلزمه في المصاراة ولكلها ممك، وهكذا العين والبئر». ومن المذهب المالكي قال المصلح محمد: «وزلت عندنا في قوم أرادوا أن يحصنوا منازلهم فاختلطوا في الغرم كيف يكون بينهم. فوثقوا إلى القاضي وطلبوا منه من يفرض لهم، فأمرني بذلك. فخرجت معهم، فسألتهم عما يريدون من التحصين. فقالوا: نريد أن ندور ببلادنا خيراً أو ساراً. فجمعت لهم الفرض في ذلك على ذوي الأموال يكتبون الأول والثاني والثالث، فأنني يراد عليه والفقيه يخفف عنه. فأخبرت بذلك القاضي وما فرضت لهم. فقال لي: لا سبيل إلى ذلك، وإنما هو الفرض على ما يجتمعون عليه ويرضونه، إما على ذوي الأموال أو على ذوي الديار، ولا يكفلون بشي إلا ما يرضونه ويجتمعون عليه بشي تكليف». إلا أن الكاساني من المذهب الحنفي يقول بإجبار الشريك إذا خربت الأعيان المشتركة وكانت هناك ضرورة للاشتراك في إصلاحها كالنهر المشترك والدولاب المشترك والحمام المشترك ونحو ذلك (أي سيطرة جماعية). فيقول: إن امتنع أحدكما من المصاراة يجبر الآخر على المصاراة لأن هناك ضرورة، لأنه لا يمكن الانتفاع به بواسطة القسمة لأنه لا يحتمل القسمة، والترك لذلك تعطيل الملك وفيه ضرر بهما، فكان الذي أبى المصاراة متمتعاً محضاً في الامتناع فيدفع ثمنه بالجبر على المصاراة...»<sup>٩٣</sup>. ويقول ابن نجيم (ت ٩٧٠) أيضاً من المذهب الحنفي: «وما بنوه على العرف أن أكثر أهل السوق إذا استأجروا حراساً وكرو الباقون فإن الأجرة تؤخذ من الكل...»<sup>٩٤</sup>. أخي القارئ، يرسم هذه الاختلافات بين الفقهاء إلا أن هناك اتفاقاً على أن صيانة وإصلاح خطط المدينة التقليدية، سواء كانت سكنية أو طرقات، أو كانت أحياناً كالجسور والمساجد، هي من **مسؤوليات الفيق الصائغة والاختلافات** هي في كيفية توزيع ذلك، أي أن فرق التواجد المستقل هي التي بادرت إلى القيام بتطلبات البيئة في جميع المستويات من المنزل إلى الطريق. ولكن هل كان هذا هو الحل الأفضل بيئياً للسكان؟



الصورة ٩٢٣: من دكا بنجلادش وتربنا قناة للفضلات بعرض الطريق (لصور أخرى انظر إلى الصورة ٤ - ٨، والصورة ١٦، والصورة ٩، والصورة ١٠٦).

أقول: إن القواعد السابقة التي ألقت المسؤولية على فرق التواجد المستقل أتجت أفضل حل بيئي في ظل معطيات ظروف المكان والزمان لسكان تلك البيئات (تذكر أخي القارئ ما قلناه في الفصل الرابع من الشكل ٤، ٥ - ١٥٢). فالخول التي دراهم اليوم في البيئة التقليدية هي الأفضل لسكان ذلك الوقت. ولكنك قد تقول إن البيئة التقليدية قادرة جداً ولا تُحتمل، فهي في منتهى الفوضى، فالتقنيات المكشوفة التي دراهم اليوم في البيئة التقليدية غير صحيحة وتساعد على تفشي الأمراض (الصور ٩، ٢٣٩). فأجيب: هذا صحيح، ولكن المشكلة هنا ليست مشكلة متعلقة بنماذج المسؤولية، ولكنها مشكلة في التقنية. فهذه التقنيات السيئة

التي تراها الآن هي أفضل حل لذلك الوقت إذا ما أخذنا في اعتبارنا عامل فقر السكان وضغط إمكاناتهم التقنية عند بناء هذه القنوت مقارنة بأيامنا هذه، فأنت تحكم على شيء قد مضى وتراه الآن. ليس هذا فحسب، ولكن هناك انفجار سكاني على حساب البيئة التقليدية. فـسكان مدينة لاهور التقليدية المسورة مثلاً ازداد من خمسين ألفاً في عام ١٨٥٠ إلى حوالي خمس مائة ألف في عام ١٩٨٢م، وسكان مدينة فاس ازدادوا من واحد وثمانين ألفاً سنة ١٩٦٢م إلى أربع مائة وتسع وأربعين نسمة في عام ١٩٨٢م، وهذا أثر بصورة سلبية جداً على المدينة التقليدية.<sup>٩٥</sup> فما تراه اليوم من قنوتات بُنيت لأولئك السكان، وليس لهذا العدد الضخم الذي يسكن بها الآن. فبالطبع عندما نستخدم معايير تقنية اليوم للحكم على بيئة كان المفروض أن تحتل عُشر سكانها الحاليين فإن المقارنة ستكون مبهمة في حق البيئة التقليدية وفي حق نماذج المسؤولية. ففي العالم الإسلامي، تدفق الناس من الأرياف، وبالذات الفقراء منهم، على المدن بحثاً عن العمل وسكنوا المدن التقليدية، فلم تتمكن السلطات من التعامل مع الوضع السيطرة عليه من جهة، ومن جهة أخرى فقد فقد السكان الأصليون السيطرة على البيئة التقليدية، فالفرق المستوطن أصبح مشلولاً، وبذلك ساء حال البيئة التقليدية. ولهذا نجد الكثير من الكتاب والمهندسين يُخطئون في استنتاجاتهم. وتُظلم معهم البيئة التقليدية. وقد واجهت هذه المسألة مع الكثير من الزملاء. فقد قال لي أحدهم يوماً: إن مبادئ البيئة التقليدية لا يمكن تطبيقها اليوم. قلت، لماذا؟ قال، أخبرك ببساطة، لقد كان لنا منزل في منطقة تقليدية، وأراد جارنا تلبية بناءه، فحاولنا منعه، ولكننا لم نتمكن، وبعد تلبية داره مال جداره على حائطنا مما أدى إلى شرخ حائطنا. قلت، ولماذا لم تتمكنوا من إيقافه وإزالة الضرر، فهو قد دخل بجداره على حدود ملككم. قال، لأن لديه ترخيص من البلدية. قلت، هذه هي المشكلة، فأنت تخطئ بين تفكيكين. فأنت لم تتمكن بعد من الخروج من تفكيرك الذي يتقبل الوضع الحالي، وتريد أن تحكم على البيئة التقليدية من خلال منظار اليوم. ففي هذا المثال الذي طرحته لم تكن بيدك أنت وأهلك الصلاحية لمنع جاركم من بناء جداره الذي مال عليكم، لأن جاركم قد حصل على ترخيص من البلدية. فانتبه أخي القارئ لكل هذه الشبهات ولا تحكم على البيئة من خلال معطيات ومتطلبات البيئة المعاصرة، ولا تخطئ بين النماذج الإذاعية والمسائل الأخرى كالنقور وسوء التقنية. ولكن إذا كانت قواعد توزيع المسؤولية المشتركة هي الأنسب للبيئة التقليدية، فهل بالإمكان تطبيقها في البيئة المعاصرة؟ أقول، نعم، أتح لي الفرصة أخي القارئ والقرأ التالي بتعمل.

## البيئة الأساسية

لقد قلنا بأن جميع أعيان البيئة التقليدية وضعت في الإذاعية المتحد. وهذا ينطبق أيضاً على البنية الأساسية infrastructure فهي قد وضعت أيضاً تحت سيطرة الفريق المالك المستخدم. وكلنا نعلم مدى أهمية البنية الأساسية لنوعية البيئة عموماً، لذلك نقول إن نوعية البنية الأساسية في البيئة التقليدية كانت من نتائج الفرق المستوطنة وكانت تحت سيطرتهم لأنهم هم الذين استخدموها، فلا يمكن لأحد من السكان الجدد مثلاً استخدام البنية الموجودة



جون إيفر المالكين المستخدمين لها لأنها في الإذعانني المتحد، وهذا يعني أنها لم تكن في يوم ما مستهتكة أو أنها حُملت ما لا تطبق. فقد كانت هناك أعراف مستقاة من الشريعة أعطت السكان الحق في منع من أراد استخدام بنيتهم الأساسية، وهذا بالتالي سيطر على الكثافة السكانية للمدينة التقليدية، فكيف حدث ذلك؟ لنطفي مغالاً واحداً، كانت للدور قنوات في الطرق تجري فيها الفضلات من مياه الفسيل غير النجسة مثل ماء الوضوء وماء غسيل الأواني والملابس ونحوه، وكانت تسمى هذه القنوات بقنوات ماء الفسيل والثفل (الثفل هو الفضلات الثقيلة التي قد تسد القنوات).<sup>٩٨</sup> فإذا بنى رجل داراً أو رفع بنيانه وأراد توصيل قناة مبناه المحدث إلى القناة التي في الطريق أو أراد تغيير مجرى قناته فليس له إجراء فضلات داره إلى قناة السكان إلا بموافقتهم، وعليه أن يدفع لهم ما ينصهم من الإنفاق في تلك القناة إن هم طالبوه بذلك. وإذا كانت القناة تشق دار رجل فعليه أن يحصل على موافقة مالك ذلك الدار أيضاً.<sup>٩٩</sup> وبالطبع، فلن يوافق السكان الذين يملكون القناة على إجراء ماء جارهم الجديد إذا لم تكن القناة تحتمل إجراء الماء، وذلك لسبب منطقي هو أن تنظيف القناة وكسبها من مسؤوليات السكان المستخدمين للقناة، أي أنها من مسؤولياتهم هم. وهنا ظهرت مسائل فقهية حول كيفية توزيع مسؤولية تنظيف القناة، هل هي بكبر الدار أو بعدد سكانها أو موقعها من القناة؟ تأمل أخي القارئ بناية قول ابن الرامي في توزيع مسؤولية تنظيف القناة بين الشركاء في تونس. يقول ابن الرامي بعد ذكر الآراء المختلفة بشأن كنس القناة أن الغرم (ما يلزم على السكان أدائه) في تنقية القناة يكون «على الجماع من كثرة العيال وقتلهم، لأن أول صاحب دار في الزنقة أو في الدرب يقول، إنما نؤدي مطلقاً يؤدي صاحب آخر دار في الزنقة، لأن الغرم بيننا على قدر ما في داخل القناة من الففل، والثفل من سبي وسبيه قدر واحد فأؤدي مثله. وكذلك يقول الثاني والثالث. فنقول، هذه القناة لا تخطو إما أن تكون أرضها منحدره بحيث لا يستقر في قاعها شيء إلا يسبب يحدث فيها، أو تكون أرضها راقدة بحيث لا ينطرد منها إلا اليسير، فهي عندي مثل الكتياف يكون الغرم فيها على قول ابن وهب وأصغ في تنقية الكتوف على قدر الجماع من كثرة العيال وقتلهم، ولا فرق بين الدار التي تكون في أول الزقاق أو في آخره، لأن الفضل إنما يصل حيث يصيب الماء الترويح. فإن أسباب الترويح إلى خلفه أو أمامه يقف حيث يخرج من الوجهين بحيث ما قلنا لأنها تملأ. وإن كانت القناة في أرض منحدره بحيث لا يستقر فيها شيء لاندحارها فلا يخطو أيضاً ما أن تكون مملوءة من أولها إلى آخرها أو مملوءة من أولها وفارغة من آخرها أو بالعكس. فإن كانت الأولى فالفرش فيها ما قدمناه من الجماع. وإن كانت الثانية فالغرم فيها كذلك، ولا غرم على الآخرين باتفاق، ولا خلاف في ذلك. وإن كانت في آخرها مملوءة وفي أولها فارغة فالغرم فيها على الأولين والآخرين لأن الآخرين يقولون، لولا ما يصل إلينا من دوركم لم يكن عندنا إلا قدر ما عندكم، فأنا لكم سددت ملينا. فيلزمهم الأداء جميعاً على الجماع بالسوية، وليس على عدة الديار، ولأنه قد يكون في دار عشرة أنفس وفي دار أخرى نفسان، فلو كان على عدد الديار لكان على نفسين أكثر مما على عشرة. وإن كانت القناة التي في الشوارع ممتلئة، والتي في الزنقة مسرحة فنظر القناة التي فيها فارغة ليس فيها ثقل لزمهم أن يؤدوا مع أهل الشوارع بالسوية على عدد جماعهم، لأن جميع فطهم يستقر عند أهل الشوارع فيؤدون معهم. وإن كان في قناتهم

شيء، من التفل يؤدون ما عليه، إن كانت ممثلة فيسمكون منه قدر ما يرمي ذلك في قناتهم، ويرجع الباقي إلى أهل الشوارع. فإن أرادوا أن يفتحوا لأنفسهم، وإلا استغنوا بترويحها. وإن كانت قناة الزقاق والدرب مملوءة، وقناة الشوارع مسرحية، لزم أهل الزنقة أو الدرب أن يفتحوا لأنفسهم خاصة، ولا يؤدي معهم أهل الشوارع شيئاً، والأداء من حد الخندق»<sup>٩٨</sup>.

هل رأيت أخي القارئ كيف أن المجتمع المسلم أوجد طريقة لتوزيع صيانة هذه البنية الأساسية؟ ألا تتوقع الآن أن لا تزيد كثافة البيئة السكنية على كثافة البيئة البنائية في البيئة التقليدية لأن السكان هم المسيطرون على القنوات، ولأن هذه الزيادة مسترهقهم بالتنظيف؟ لذلك تتوقع أن تكون هناك استقرارية في الكثافة السكانية مقارنة بالكثافة البنائية لأن من أراد البناء سيكفر في خدمات ما بناء من تصريف فضلات وجلب ماء ونحوه. فإن تمكن من حل مثل هذه المقيبات وتلافي ضرر الآخرين فله البناء، وبهذا حل مشكلته دون الإضرار بالبيئة، وإلا فعليه أن يتعامل مع الفريق المستوطن، فإن كانت المنطقة والبنية الأساسية تكتسب زيادة في الكثافة فسيتمكن من البناء، وإلا فإنه سُمعن. أي أن مبادئ الشريعة سيطرت على الكثافة السكانية من خلال الفرق المستوطنة التي تدرِك إمكانات الموقع (وإن لم تدرك وازدادت الكثافة السكانية كما حدث في بعض المناطق التقليدية فالقضية ليست قضية مسؤولية ولكنها قضية تعليم كما سنوضح). وهذا عكس بيئتنا الحاضرة التي حاولت فيها القوانين السيطرة على الكثافة البنائية وليس الكثافة السكانية من خلال فريق بعيد لا يعلم ما يجري في الموقع. فأنت أخي القارئ ممنوع من تملية دارك عن دورين مثلاً. أما إذا أجرت دارك لبعض العمال وسكن بها عشرات الأفراد فلا يحق لأحد منكم في أمانتها هذه رغم أن هؤلاء العشرات سيهتكون البنية الأساسية للمدينة، فهي في الإذعاني المشتت. وهذه من أهم الفروق بين البيئتين التقليدية والمعاصرة؛ فالبيئة التقليدية تسيطر على الكثافة السكانية بطريقة غير مباشرة، أما البيئة المعاصرة فتسيطر على الكثافة البنائية بطريقة مباشرة. ومن جهة أخرى، فإن المجتمع المسلم لم يُحمل نفسه نفقات باهظة ببناء شبكات ومن ثم وضعها في الإذعاني المشتت كما هو حالنا اليوم. وقد تقول أخي القارئ؛ ولكنني لا أريد تنظيف القناة، فنحن في القرن العشرين، فلابد للآخرين من القيام بذلك، فهذا عصر التخصص، فلا مفر من وضع البنية الأساسية في الإذعاني المشتت. فأجيب: هذا غير صحيح، اعطني الفرصة لأوضح لك ذلك.

برغم أن المسؤولية مشتتة ومبكرة في التواجد التبعي لبيئتنا المنظمة، إلا أن الكثير من الناس يعتقدون أنها بيئة ملائمة لظروف المسلمين الحالية، ولكن السؤال هو: كم عكفت هذه البيئة وكم ستكلف مجتمعاتنا مستقبلاً مقارنة بالتواجد المستقل؟ لإصلاء مثل واحد، فقد وقع مسؤولون في عام ١٩٨٣م عقداً لتنظيف مدينة ما لمدة خمس سنوات يزيد عدد سكانها قليلاً عن النصف مليون نسمة بجمل قدره ثلاث مائة وخمسون مليوناً دولاراً أمريكياً.<sup>٩٩</sup> والسبب هو أن المسؤولين عادة ما يتباهون بارتفاع أسعار تلك العقود. فهم يعتقدون أنه كلما صرفت المدينة مالا أكثر على النظافة كلما كان هذا مؤشراً على نظافتها. فأقول: لا، إن ارتفاع المبلغ المخصص لنظافة المدينة دليل على قذارة السكان وإهمالهم. وقد تقول أخي القارئ بأن أي مدينة بحاجة لنظام تجمع به فضلاتها. فأقول: إن هذا صحيح، إلا أن عقد الشركات لتنظيف المدن يتعدى ذلك، فعلى الشركات التي وقعت تلك العقود أن تتلطف ما يرميه أولئك اللامبالون

بالمسؤولية ونظافة المدينة. ألم تر الكثير من الناس يرمون فضلاتهم من نوافذ سياراتهم دون أدنى مبالاة منهم بما يفعلون؟ فهم يعتقدون أن الشركات ما وجدت إلا لخدمتهم ولإتقاط ما يرمون. والذي أدى إلى تطور هذا السلوك هو كثرة الأمكنة العامة التي لم توضع في الإذعاني المتحد. ومن جهة أخرى، فإن معظم عمال النظافة ومسؤوليها قد لا يكتثرون بنظافة المدينة قدر اهتمامهم بتنفيذ شروط العقد. فهم ليسوا كالفريق الساكن الذي يحرص للوصول لأنظف بيئة بأقل مجهود، وذلك بتلافي رمي المخلفات أصلاً إلا في المواضع المخصصة لها مثلاً. قارن هذا الوضع بالوضع في مخيم الزرقاء بالأردن، أو ببعض الطرق غير النافذة بأصيلة بالمغرب حيث أن سكان بعض المناطق أخذوا على عاتقهم نظافة طرقهم (الصور ٩، ٢٤٠ إلى ٩، ٢٤٣). وكيف أن ذلك لم يكلف السلطات شيئاً، وفي الوقت ذاته تحول عبء تنظيف البيئة إلى نشاط ذي طابع اجتماعي يربط السكان. ففي هذه الحالة سيؤقّب السكان كل من حاول إلقاء الفضلات في طرقهم ويؤيخونه. ليس هذا فحسب، ولكن قد يصبح الطريق، وبالأذات غير النافذة منه، جزءاً من الدار رغم أنه خارجها (كما في الصور ٧، ١٤٤ إلى ٧، ١٤٦ ص ٢٨٥).

٩، ٢٤٠



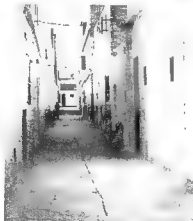
الصورة ٩، ٢٤٠ من مخيم الزرقاء بالأردن ونرى فيها تنظيف النساء لطريق جماعة (تصوير خالد عبد الله صبيدات).  
والصورة ٩، ٢٤١ من المنطقة التقليدية بفاس ونرى فيها الشيء ذاته. أما الصورتان ٩، ٢٤٢ و ٩، ٢٤٣ فهما من أصيلة بالمغرب إذ أن جهة ما بالمدينة (جمعية المحيط الطاقية) قامت ببرامج لرفعية السكان عن أهمية النظافة. فنرى في هذه المدينة قيام بعض السكان بتنظيف الطريق كل مقابل داره. أنظري للصورة ٩، ١٤٤ ص ٢٨٥ نرى نظافة أحد هذه الطرق عن قرب.



٩، ٢٤١

٩، ٢٤٢

٩، ٢٤٢



٩,٢٤٤



٩,٢٤٥



٩,٢٤٦



الصور الأربع لرحلة الحملات الخلفاء، جرى في الصورة ٩,٢٤٤ من الحجر بالسودية منزلاً ترك معلقاً بعد تسوية الطريق. وجرى في الصورة ٩,٢٤٥ من الدمام طريقاً قد أُعيد تجهيز الجزء الأيسر منه وذلك بوضع طبقة من التار فوق الطبقة السابقة بما أدى إلى ارتفاع منسوب الطريق، وهكذا مع مرور الزمن حتى يؤول الوضع إلى حال الصورة ٩,٢٤٦ من الحجر إذ أنك ترى منزلاً قائم صاحبه بتأدية سوره نظراً لارتفاع منسوب الطريق مقارنة بمنزله، فمعظم دور هذه المنطقة ذات أسوار م تاليتها على مراحل نظراً لغرض الدار داخل الأرض كما جرى في الصورة ٩,٢٤٧ (تصوير عبد الله بخاري) من جهة إذ أن الدار أصبحت فوق مستوى الوصف بعد وصف البلدية للمنطقة التعليمية. وما هذه الملامح إلا لأن الأماكن ليست في الإذعاني المتحد.

أي أن الفريق الخارجي البعيد قد لا يكثر لتطلّبات الفرق الساكنة. فالفرق البعيد الذي لا يسكن الموقع سيبتدع أسهل الوسائل تقنياً واقتصادياً لتنفيذ أهدافه لحل المسائل البنية، حتى وإن لم تلائم تلك الحلول الفرق الساكنة بما يؤدي إلى ظهور ما سمّيته بـ «علامات الخفاف»، وهي علامات عينية ترمز إلى اختلاف مصالح كل من الفريقين الساكن والبعيد. ومن هذه العلامات ما قامت به البلديات عندما مهدت الطرق وتركت بعض المداخل معلقة في الهواء (الصورة ٩,٢٤٤)، فهي لم تكثر لما قد يحدث للفرق الساكن، ولكن كانت غايتها تسوية الطريق<sup>١٠٠</sup>، وعلى العكس من هذا، عندما قررت السلطات تجديد وصف الطريق، فبدل أن تقطع الطبقة العلوية منه، وضمت طبقة من المادة الأسفلتية فوق الطبقة القديمة بما أدى إلى ارتفاع منسوب الطريق، وهكذا إلى أن أصبحت أسوار المنازل الماطة بالطريق منخفضة عنه، فكان على السكان تغطية أسوار منازلهم (الصور ٩,٢٤٥ إلى ٩,٢٤٧). والبيئة في المادة تعجّ بجل هذه العلامات الخلافية. ويرفع السكان الشكاري ضد البلديات بعد ظهورها، وقد تقوم البلديات بالقاء اللوم على الشركات المنفذة، وقد تتلمس الشركات المنفذة المذر لما حدث خطأ وقع من مهندسيها، وقد يتهم المهندسون العمال بسوء التنفيذ، وهكذا تتجذر المسؤولية وتضيق، أما في الإذعاني المتحد فلن يلوم الفريق المستوطن إلا نفسه إن هو أخطأ، لذلك تجد حرجاً على تلافي الخطأ ابتداءً<sup>١٠١</sup>، فإن أوكلت به مسؤولية وصف الطريق فلن يقوم بذلك إلا بعد كسح الطبقة العلوية منه حتى لا يهبط مستوى منزله عن الطريق ويغرق منزله ماء المطر. أرايت أخى القارئ الفرق بين الوسيطين في التفكير بلوغ الأهداف؟

لقد عرضت سابقاً أربع قواعد البثقت من الشريعة وُضعت بموجبه صيانة الأماكن العامة والأعيان في البيئة التقليدية على الفرق المستوطنة<sup>١٠٢</sup>. والآن لنختلج أن هذه القواعد طبقت في أماننا هذه، فمادام سيحدث ما ترى سيكون توفير البنية الأساسية كشبكات المجاري من مسؤوليات السكان لأنهم هم المحتاجون إليها، ولأنها ضرورة لهم. وستكون صيانة هذه البنية من مسؤوليات السكان لأن تلفها سيبتج من استخدامهم لها كما في الأرصفة، وشبكات المجاري. وستكون إضاءة وتشجير الشوارع من مسؤوليات السكان أيضاً لأن هذه مهام قابلة للتوزيع بين السكان، فسيكون على كل ساكن أن يُنير الجزء المقابل لداره في الطريق وتشجير ذلك المكان. وهذا يعني أن على السلطات الإهتمام بما هو غير ضروري للسكان كقط، والإهتمام بكل ما لم يحدث بإعمال السكان كتنسوية الطرق الفرعية. وهذه التفتيات التي طرحتها لك مبنية على افتراض أن الأماكن العامة ليست في الإذعاني المتحد. أما إذا كانت كذلك فإن السلطات لن تقوم بتسوية الطرق، ولكنها قد تطلب من السكان القيام به. وبذلك يكون على السكان أيضاً وصف الشوارع الرئيسية وتوفير الطرق السريعة لأنها ضرورة لأسباب الانتقال، كما كان سور المدينة ضرورة لأسباب أمنية في البيئة التقليدية. فعلى جميع السكان المساهمة في تكلفة بناء هذه الطرق أو المشاركة بمجهودهم الضلي أو خيرتهم الفكرية لبنائها.

لقد وضعنا أخى القارئ في هذه الرحلة الخيالية البنية الأساسية في البيئة المعاصرة في الإذعاني المتحد. لذلك سأسأل الآن فأقول، كم ستوفر هذه الحلول من أموال للمجتمع؟ وقد يجيب مستانلاً، ولكن من أين يأتي الناس بالمبالغ المطلوبة لبناء وصيانة البنية الأساسية؟ وهل هذا ممكن، فهم لا يملكون الخبرة والوقت لذلك؟ أقول، إن أموال أي دولة في العادة هي من أراضي



السكان ومن أيدي ما يكسبه هؤلاء السكان (أي من الضرائب بكل أنواعها). لإعادة وضع نفقات هذه المنشآت ومسؤولية بنائها وصيانتها في أيدي الناس مرة أخرى، كما كان الحال في البيئة التقليدية، يدعونا إلى إعادة التفكير في توزيع ثروات المجتمعات عموماً. وقد يقول بعض القراء: إن إعادة توزيع الثروات على ما كانت عليه في البيئة التقليدية لبناء البنية الأساسية وصيانتها أمر مستحيل في أيامنا هذه، فالبينة ليست كل شيء، فمركزية الاقتصاد هي النظام الأمثل في عصرنا هذا. فأقول: إن حكمكم هذا ناتج من فكر مغروس في إطار البيئة المعاصرة بحيث يصعب عليكم الخروج منه والتفكير بحرية. فنحن نعيش في مجتمعات لا تطبق الشريعة في توزيع الثروات، فكما أن هناك كارثة في البيئة العمرانية، فهناك كارثة أيضاً في البيئة الاقتصادية عجز الفقهاء عن إدراك حكمة الشريعة فيها، فوقفنا عاجزين أمام النظم الغربية، وبالتالي غرنا النماذج الاقتصادية من جانب (وهذا موضوع كتاب آخر). ومن جانب آخر فإن هؤلاء القراء معذورون لأن توكيل الفرق الساكنة لبناء البنية الأساسية دون إعطائهم السيطرة والملكية سيفشل لا محالة. فهؤلاء القراء لم ينشروا في بيئة طبقت فيها نماذج المسؤولية في ظل الشريعة. فهم لا يستطيعون تصور كيفية سيطرة الفرق الساكنة على الطريق، وبالتالي سيرفضون فكرة نقل السيطرة للسكان، لذلك ستفشل كل محاولات وضع البنية الأساسية في الإذعاني المتحد. فمطالبة السكان بتنظيف شوارعهم دون نقل ملكيتها إليهم سؤالك أخي القارئ لشخص غريب أن ينظف لك منزلك. فالتاس سيهتمون بالطريق إن هم ملكوه وسيطروا عليه، ولكن السلطات سترفض هذا الاقتراح لأنها تزعم أن السكان اليوم جهة بمسائل البيئة، ولأنهم لا يملكون الموارد الكافية للقيام بهذه المهام، والسلطات صادقة فيما تقول، فأموال الناس ليست بأيديهم، ومن جهة أخرى فإن التدخلات الحارضية وسياسة المركزية عزلت الفرق الساكنة وأنتجت لنا أفراداً لا يكترون بمسائل البيئة ويجهلونها، كما قلنا سابقاً. أما في البيئة التقليدية، فقد ملك السكان ثرواتهم وكانوا على وعي بكل المسائل البيئة لأنهم حملوا على أكتافهم مسؤولية الأماكن العامة لوجودها في الإذعاني المتحد.

لقد قلت أننا إن تفكير بعض القراء مغروس في إطار البيئة المعاصرة بحيث يصعب عليهم الخروج منه والتفكير بحرية. وسأحاول الآن إخراج هؤلاء من ذلك الإطار بنقض النظر عن العقبات الاقتصادية، فهي خارج موضوع هذا الكتاب، إن البنية الأساسية في بيئتنا المعاصرة صبارة عن شبكات من الأحياء في الإذعاني المشتت، ونحت سيطرة المؤسسات الحكومية كمصالح المياه والمجاري أو مؤسسات الكهرباء. وهذه الشبكات ليست خطية ولكنها على شكل خطوط تشق الشوارع. فلا يسيطر السكان على جميع الشبكات التي في محلهم، ولكن تسيطر كل مؤسسة حكومية على جميع أعيان الشبكة التابعة لها في المدينة، فهناك عمود للكهرباء، وبنجانية آخر للإضاءة، وقناة لأسلاك الهاتف، ورابع لإشارة المرور ونحوه، وهذه الأعمدة تكاثرت لأن جهات مختلفة تسيطر عليها. أما إذا كانت الشبكات خطية فقد يقوم الفريق المستوطن بوضع أكثر الخدمات قدر المستطاع بممود واحد. مثال آخر: إن أنابيب كل من شبكات المياه والمجاري تسيرون في خندقين متوازيين يرغب أنهما تسييران متوازيتين في الشوارع، وذلك لأنهما تتيان لتخصمين مختلفتين تتطلبان مهارات مختلفة. فالمهندس الذي

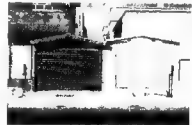
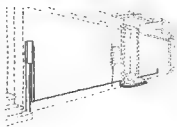
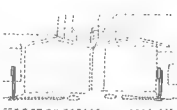
٩، ٢٤٨



درك في الصورتين ٩، ٢٤٨ و ٩، ٢٤٩ عدادات ماء على الحائط. لاحظ أن كل حدادين يتجاوران وذلك لأن كل مدخلين للماء على الأرض قد وشما بجانب بعضهما توفيراً للمساحة والوقت عند التنفيذ (والداخلان هما الموضان كورسب) بمضامين في الشكل ٩، ١٢ الذي يمثل الصورة ٩، ٢٤٩. فبعضها قررت مصطحة للمياه تركيب العدادات كان لابد للعدادات أن تكون بالقرب من مداخل المياه كما في الصورة ٩، ٢٤٨. أما إن لم تتمكن مصطحة المياه من فعل ذلك لوجود مدخل سيارة مغلا كما في الصورة ٩، ٢٤٩ فكان الحل هو حفر الأرض ومد الأنبوب لأقرب حائط كما في الصورة ٩، ٢٤٩. ولشكل ٩، ١٢ (وهي الخطوط الكعبر سودا بفعل الكل). وقد تم تركيب العدادات بكامل الهي بحيث يعمل فريق من العمال بكل حدادين في آن واحد. حفر الأرض وتركيب العدادات وتوصيل الأنابيب وتنظيف المراسير بالألوانم قد أجريت جميعها على مراحل لكل الهي كما في الصورة ٩، ٢٥٠. أي يأتي عاملان للشر وذهبان يأتي هيرما تركيب الحدادين وذهبان. وهكذا. لتنظيف فتحة أنبوب العدادات بالمحسسة مغلا من حل إحدى المراحل بالحراسة لم قام العامل بالمرور على الفتحات بالمهي الوحدة ثار الأخرى (الصورة ٩، ٢٥١). لاحظ بأن المرافعة صعدت على الرصيف وهم أن هذا سيضر به لأنه قد لا يشمل وزن المرافعة. إلا أن هذا ليس من اهتمامات العامل، فهو حرص على أن ينتهي من عمله بأسرع طريقة ممكنة بنظره فما سيحدث للرصيف، فالرصيف في الإذاعي لشتت. وجميع هذه المراحل تمت دون علم السكان بما يجري سوى أن العدادات ستتركب. فكم خسروا من محاروب يكن أن تأتي لهم بأعراق بناتنا؟

وبالطبع فإن مواقع العدادات ومدخل الماء لن تكلم معظم السكان لأن مطالبهم ودورات مياههم قد لا تكون بالقرب من ذلك العدد. لذلك لعملهم إجراء التشديد المطلوب. فمطمطم قام بذلك داخل داره، والليل منهم جعله في الطريق كسما دوك في الصورة ٩، ٢٥٢. وفي الرخصة التوضيحية للصورة بالشكل ٩، ١٢. ولكن إذا ما أتيحت الفرصة لكل ساكن للمياه فإنه سيفهم العدد بالقرب من المطبخ ودورات المياه. أي بقليل من المشقة على الجهة المركزية (مصطحة المياه) يتم توفير الكثير والكثير. فقط لأن ذلك لا يتفق مع مصالح تلك الجهة من بغداد الكبير.

يعمل في شبكات المياه قد لا يتمكن من استيعاب متطلبات شبكات المجاري! أو لأن العمال في مصلحة المجاري قد لا يجيدون تمديد أنابيب المياه! فكلما التخصص يصمتان بمصالح واهتمامات مختلفة. فكل مؤسسة تريد المزيد من الدعم المالي والمزيد من المواطنين والمصالح لأداء خدمة أفضل. فجميع المؤسسات تريد المساهمة في رفع جودة البيئة وتنظيمها حسب منظورها. فعندما تقوم أحد هذه المصالح بأعمالها، فستقوم بذلك بأقل التكاليف وأعلى جودة في نظرها، وبأسهل وأسرع الطرق في التنفيذ. إلا أن هذا التنفيذ ليس بأفضل الحلول للفرق الساكنة. ففي أحد المدن مغلا (الحجر، الصور ٩، ٢٤٨ إلى ٩، ٢٥١) قررت مصلحة المياه تركيب عدادات لمنازل المستهلكين. وتقوم المصلحة بتوفير أكبر قدر من التكلفة ثم تركيب حدادين لدارين متجاورين في آن واحد وذلك لأن مواقع التوصيلات المنزلية (أي مداخل المياه) بنيت في السابق متجاورين لتوفير الوقت والأيدي العاملة أيضا، وبغض النظر عن مواقع دورات المياه والمطابخ في المنازل. لهذا كان على السكان أن يتعاملوا مع موضع مدخل الماء ككثير، فممنع من قام بجد توصيلات أنبوبية في الشارع (الصورة ٩، ٢٥٢) ومنهم من وضعها داخل المنزل. أي أن مصلحة المياه قد وفرت بعض الوقت والمال بتركيب عدادات متجاورة تشارك السكان مع الأنابيب الطويلة ليصونها طيلة حياتهم وحياة أبنائهم من بعدهم وللأبد. وهذه ظاهرة لا بد منها لأن الفريق الخارجي البعيد لا يمي ولن يكثر متطلبات الفرق الساكنة. فلا مفر من مثل هذه الظواهر في الإذاعي الششت. فإذا ما تم وضع كل مدخل ماء في موضع مختلف بناءً على رغبة كل ساكن فستقل التوصيلات داخل المنازل دون زيادة في الصب على مؤسسة المياه.

٩، ٢٤٩  
الشكل  
٩، ١٢٩، ٢٥٠  
٩، ٢٥١٩، ٢٥٢  
الشكل  
٩، ١٢

هناك ظاهرة أخرى للبنية الأساسية، إن من طبيعة الفرق الساكنة التمكن من حل المشاكل مباشرة إن هم أعطوا الفرصة لذلك. فعلى سبيل المثال، كان على سكان مدينة ما الانتظار عدة شهور لتأتي السلطات وتدخل لهم الماء بتوصيل منازلهم بالشبكة الرئيسية في المدينة، وهذا التأخير نتج من انعدام ثقة مؤسسة المياه بقدرة السكان في التوصيل، فلابد وأن يقوم موظفوها بذلك، ولقلة الموظفين طال الانتظار. فيأتي السؤال هنا: من الذي سيحاول صيكة الماء بطريقة أفضل لتلافي المشاكل المستقبلية على نفسه، الساكن أم موظف تلك المؤسسة؟ قد يقوم السكان بشبك منازلهم باستئجار موظفين متخصصين في هذه المسألة، ولكن ثقي أحي القارفا بأنهم سيحاولون الحصول على أفضل شبك يمكن حتى لا يؤذيهم تسرب الماء مستقبلاً لأنهم هم الذين سيتشربون من ذلك أولاً وأخيراً، والذي حدث في تلك المدينة هو أن صبر بعض السكان قد نفذ فقاموا بشبك الماء بأنفسهم باستئجار عمال متخصصين، وخوفاً من هواقب كثيرة، قامت السلطات بالإعلان أن من يقوم بتوصيل الماء بنفسه سيحاطب بقطع الماء لشهرين بالإضافة إلى غرامة مالية<sup>١٠٦</sup>. ولكن الفريق البعيد (مؤسسة أو مصلحة المياه) لن يتمكن من مراقبة البنية الأساسية كما يفعل الفريق المستوطن، فإله أعلم بعددات المنازل التي تم توصيل الماء إليها دون إذن السلطات أو حتى دون علمها، أو يعلم بعض موظفيها ورشوتهم دون تركيب عداد للمياه. فلقد رأيت الكثير من المنازل التي قامت بتوصيل الماء من موضعين، موضع رسمي من طريق العداد، وموضع آخر لأخذ قدر من الماء دون المرور على عداد المياه. وهذا ينطبق على الكهرباء أيضاً، فكثير من المنازل التي تم توصيلها بشبكة الكهرباء دون علم السلطات (الصور ٩، ٢٥٢ إلى ٩، ٢٥٥). وحدث كل هذا لأن الفريق المسيطر على هذه الشبكات بعيد عن الموقع، ولأن البنية الأساسية في الإذعاني المشتت.

لقد تطورت تقنية البنية الأساسية في العالم الغربي بطريقة سوفيزية جديدة، وذلك لأن العالم الغربي كان مركزياً في تفكيره عند تطوير البنية الأساسية لمجتمعه. فالفكرة هناك هو أن الدولة مسؤولة عن تقديم كل الخدمات البيئية، وهكذا أجهت التقنية خدمة هذه الغاية. فلابد من توليد الكهرباء بكان مركزي، ولابد من معالجة الماء وتنقيته في مكان مركزي، ولابد من

يستحيل على السلطات مراقبة البنية كما يفعل الفريق المستوطن المتواجد بالفرع دائماً. لذلك تكفر المخالفات والتعديت على الشبكات التي تبنيتها السلطات بينما لا يكثر لذلك صوم الناس لصعوبهم بأن تلك الشبكات ليست ملكاً لهم (فيها في الإذعاني المشتت). ففري في الصورة ٩، ٢٥٢، فضلاً قد أصبح حرفاً من اقتضاه في إحدى المدن وهو اختلاس الكهرباء من أسلاك المدينة لإنشاء قناة الدار. وفي بعض الأحيان يكون الاختلاس للدار نفسها، ويرى في الصورة ٩، ٢٥٥، داراً تقضي الدار المجاورة لها بالاء (فلل الدار التي تحذى منع عنها الماء لسبب ما). أما الصورة ٩، ٢٥٤، فتريها لقطة ضاممة وهي عدم اكتراث مصالح الشبكات بأحيان الشبكات الأخرى بما قد يهدد سلامة الفريق الساكن. ففري تدخل أسلاك الكهرباء مع الأدوب تصريف الفضلات على حائط سيثل، فهل يقوم الفريق المستوطن بفعل هذا الفعل إذا ما علم بالهفوة المتوقعة من مثل هذه التداخلات بين أهيان الشبكات المختلفة؟

٩، ٢٥٤



٩، ٢٥٢



٩، ٢٥٥



التخلص من الفضلات بعد تجميعها في مكان مركزي. لتأخذ الصرف الصحي كمثال، فالمركزية بالنسبة للمجاري تعني ضرورة وجود شبكة صرف صحي في المدينة القريبة. فبعد رمي الإنسان لفضلاته في دورة مياهه، تبدأ رحلة طويلة لتلك الفضلات وبخروجها من المنزل إلى أنابيب الشارع لتسيير إلى أنابيب أكبر في طريق رئيسي آخر ومن ثم تقض بواسطة محطات ضخ pump stations إلى أنابيب أكبر منها وهكذا إلى أن تجمع فضلات المدينة كلها في مكان واحد، أو عدة أماكن ليتم معالجتها في محطات للتقنية sewage treatment plants. ونحن المسلمون سرنا على هذا النهج المركزي المرسوم لنا، وانتشرت المركزية في التقنية في بيئتنا المعاصرة. أي أن التقنية الحديثة لم تُجرب بعد في بيئة التواجد المستقل. فلم تهضع البنية الأساسية ذات التقنية الحديثة في الإذعاني المتحد بعد. لذلك لا توجد مبادئ تنظيمية وتقنية لوضعها في الإذعاني المتحد، فلا مفر إذاً من وضع تصورات لإمكانية وضع البنية الأساسية في الإذعاني المتحد.

لنتخيل أخى القارئ أن الهجراني في الأراضين الهتمة، فكيف سيكون الوضع؟ ستكون القنوات داخل العقار والتوصيلات بين كل عقار والأنبوب في الطريق من مسؤولية الفريق الساكن، أما الأنابيب التي تجمع بها الفضلات في الطريق وغرف التفتيش manholes التي تصلها مع الأنابيب الأخرى فستكون من مسؤولية السكان الذين يستخدمونها في ذلك الطريق أو الخي، وعلى هؤلاء السكان التنسيق مع الجماعات في الأحياء الأخرى المشابهة لهم لدفع فضلاتهم إلى أنابيب كبرى جامعة، وهكذا. ولكن ستظهر أجهزة (كالمعدات المائية أو الكهربائية) لحساب كمية الفضلات الخارجة من كل منزل أو كل شارع أو كل حي، وذلك لأن السكان هم المسؤولون، وعمليات التخلص من الفضلات تكلفهم هم، فسيحاولون لقاء الصبه المالي الأكبر لمن يلقي فضلات أكثر، تماماً كالكهرباء، فمن يستهلك تياراً أكثر يدفع مالا أكثر. وقد يتعدى ذلك إلى محاولة السيطرة على نوعية الفضلات حتى لا تتضرر أنابيب وقنوات المجاري، فقد يتطور وعي لدى السكان إن هم ألقوا بالشحوم والنفايات في فتحات تصريف مطالبهم مثلاً فإن هذا سيضر بشبكة المجاري، مما يؤدي إلى انسدادها، وسيضطرون لأن عليهم إصلاحها، وهكذا. وإذا افترضنا أن هذه الشبكة في بيئة أماكنها في التواجد المستقل، فإن الحدود الفاصلة بين الأماكن التي في الإذعاني المتحد، أو تنقل مواقع البوابات، ستكون أنسب مواضع لتثبيت كل من المعدات وغرف التفتيش بأحجامها المختلفة وفتحات الدخول handholes. ولأن السكان هم الملاك لهذه الشبكة فإن أي محاولة للتوصيل لهذه الشبكة لن تتم إلا بموافقة السكان المالكين للشبكة، فلا يستطيع شخص ما تلبية مبناء لأن السكان سيمنعونه من تصريف فضلات سكان ذلك الملو إلى شبكتهم خوفاً من ازدياد الحمل عليها. أي أن أقرب الفريق المالك للشبكة سيؤدي إلى سيطرته عليها سيطرة تامة للحفاظ عليها قدر المستطاع، فالإذعاني المتحد خفض التكلفة مقارنة بسيطرة الفريق البعيد كما هو الحال في أياها هذه.

وقد يعتمد البعض أن وضع البنية الأساسية في الإذعاني المتحد سيؤدي إلى حفر خندق واحد تدفن فيه جميع الأنابيب والأسلاك في مستويات مختلفة، لأن هذا التنظيم سيكون أقل تكلفة على السكان الذي سيحاولون تلافي أكبر قدر ممكن من الحفرة وذلك بوضع أنابيب



المجاري في الجزء السفلي من الخندق، ثم وضع طبقة من الرمل أو نحوه، ثم وضع مواسير الماء، ثم كابلات الكهرباء من فوقها وهكذا. إلا أن هذا قد لا يحدث بالضرورة. فالذي سيحدث هو الأخذ بما تطور من أعراف تقنية من تراكم التجارب في المجتمع من وضع الأحياء في الإذعاني المتحد. ففي شمال أيرلندا مثلاً، وضعت جميع الخدمات من ماء وكهرباء ومجاري وغاز أيضاً في خندق واحد لتغذية أحد الأحياء السكنية، والذي حدث هو أن الغاز تسرب من إحدى المواسير وتجمع في إحدى قنوات المجاري واشتمل في أحد المنازل حارقاً للمرل بن فيه.<sup>١٠٢</sup> والسبب لهذا القتل هو أن هذا الخندق كان في الإذعاني المشتت، فبناءً على نماذج المسؤولية فإن هذا الخندق مكان اشتركت فيه مؤسسات مختلفة لتوفير الخدمات الأساسية. فالخندق في هذه الحالة يشبه الفقرة التي بها قطع من الأثاث، وكل قطعة يسيطر عليها فريق مختلف. فإن لم يكن هناك تنسيق جيد بين الفرق المسيطرة على قطع الأثاث فإن الحال سيء. وهذا ما حدث للخندق، فأحيان كل شبكة في الخندق يسيطر عليها فريق مختلف، فمصلحة المياه سيطرت على شبكات المياه، وشركة الغاز سيطرت على أنابيب الغاز وهكذا. أي أنه إذا لم يوجد تنسيق جيد بين المؤسسات فإن خندقاً واحداً سيفشل لا محالة. وكلنا نعلم أن هذا التنسيق ضعيف بين هذه المؤسسات، لذلك تغطي كل مؤسسة وتقطع شبكات المؤسسات الأخرى برغم كل التوصيات وحصولها على كل المعلومات من خرائط ونحوها، كما يحدث لك أخي القارئ عند انقطاع التيار الكهربائي بسبب حفريات مؤسسة المياه مثلاً. لذلك فمن الأفضل حفر حدة خنادق في الإذعاني المتحد بحيث توضع في كل خندق شبكة من الشبكات بدل إيجاد خندق واحد لشبكات متعطرة في مسؤوليتها. أما إذا وضعت الشبكات جميعها في الإذعاني المتحد فهذا يعني أن الفريق الساكن يسيطر على هذه الشبكات، لذلك فإن وضعها في خندق واحد سيصبح حلاً معقولاً، فلا حاجة هنالك للتنسيق، فهو فريق واحد ينسق لنفسه ولمصلحة هو، وسيدرك هذا الفريق أن وضع الغاز في نفس الخندق أمر خطير قد يؤدي بحياته هو، فيتلافى ذلك ابتداءً، بينما يضع أحيان كل من الماء والمجاري في خندق واحد، ويُعبر على عزل الكهرباء جيداً إن أراد وضعه في ذلك الخندق، وبذلك تتطور التقنية لتسهيل وضع هذه الشبكات في خندق واحد، فماذا يحدث مثلاً إن غُلِّت أنابيب المجاري التي هي تحت مواسير الماء. وكيف يتم إصلاحها؟ وأي الخدمات توضع تحت الأخرى في ذلك الخندق؟ وهكذا من أسئلة وتجارب تؤدي إلى تطور أعراف لبناء وصيانة البنية الأساسية ذات الطابع المركزي ولكن في الإذعاني المتحد.

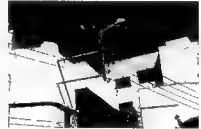
لقد وضعت التصور السابق أخي القارئ بتقبل الوضع الحالي والمبني على ضرورة تجميع الفضلات في المدينة في أماكن محددة ورفعها ونقلها لأماكن أخرى لتعالج في محطات للتفتية أو لتلقي خارج المدينة وهكذا. ولكن السؤال هو: لماذا تسافر الفضلات من ماسورة الأخرى وتجب المدينة لتجمع في مكان واحد لتعالج؟ قد تقول أخي القارئ: إن البيضة تتطلب ذلك صعباً. فأقول: إن وضع أحياء البنية الأساسية في الإذعاني المتحد سيجبر التقنية لإيجاد الحلول لهذا الهدف، فالتقنية وجدت خدمة غايات لا أن تكون هي نفسها غاية تُسيّر سياساتنا البيئية. فهذا عيب كبير وقع فيه المهندسون (والبالذات في تخصص الهندسة المدنية، فمعظمهم ينظر للتقنية ويتعامل معها بمحزل عن الإنسان والمجتمع، فعمل الهندسة هو معادلات



الداخل، وإلى عدم كفاءة الصيانة، وإلى الأضرار التي يتسبب فيها الآخرون عند تنفيذ مشاريعهم كالخفر الذي يصطدم بالأنابيب لجهل العمال بمواقع هذه الأنابيب تحت الأرض، وهكذا من أسباب لا تنتهي. وهذه المدن في السعودية وهي دولة ثرية بها أفضل أنواع المواصلات والأنابيب والتوصيلات والصيانة، فما بالك بالدول الأخرى الفقيرة.<sup>١٠٦</sup>

إن أخذ الدولة على عاتقها مسؤولية توفير الماء للسكان أدى إلى ظهور ساكن لا يبالي بقيمة الماء. فكمية الماء المستهلكة في نفس المدينة التي تحدثنا عنها سابقاً (الخبر) تصل إلى ٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب من الماء في السنة الواحدة، وهي مدينة في الصحراء.<sup>١٠٧</sup> والسكان يترك صنوبر مائه مفتوحاً وهو يسوك أسنانه، وتترك الحادمة صنوبر ماء المطبخ مفتوحاً لتذويب اللحم المجدد بدل إخراجها في وقت مبكر من البرادة، وهكذا من سلوكيات تطورت في مجتمع تعود على الاستهلاك، لقد أصبحت البهجة هاية وليست وسيلة، أما إذا كان على السكان إحضار الماء بحيث يحمرور مشقة ذلك فستري أي القارئ ابتكارات لترشيد استهلاك الماء، فضاء فسيل المطبخ قد يصرف لسقي الحديقة، وكذا ماء الوضوء. حتى أن هذا قد يدفع صانعي المواد المنطقية (كالصابون) لإنتاج مواد منظفة لا تؤثر في الزرع إذا ما صرف ماء فسيل الملابس إليها، وهكذا من أمانتي وأحلام لن تتحقق لا بسبب استهلاكها ولكن لأن فكرنا فشل جاء المركزية.

إذا لم تكن الاقتراحات السابقة لوضع المجاري في الإذعاني المتحد مقنعة لك أي القارئ، فلنفترض أنه لا يمر من لجميع الفضلات في موقع واحد في المدينة، ولنفترض أن السكان لا يملكون المهارات والوقت للقيام بذلك. فالذي يحدث تحت هذه الظروف إذا ما وضعت أحيان شبكات البنية الأساسية في الإذعاني المتحد هو ظهور شركات صغيرة تقوم بهذه الأعمال للسكان، فلقد تأتي جماعة من السكان لشركة لتنشئ لهم هذه الخدمات، والذي يحدث حينئذ هو أن السكان سيحاولون الحصول على أفضل نوعية من الخدمات بأقل تكلفة ممكنة لأنها منهم وبالهم، تماماً كما يفعلون عند بناء منازلهم. فقد يطلبون من الشركة المنفذة حفر خندق واحد لكل من توصيلات الماء والمجاري، وقد يكتفون بتثبيت المصابيح على أبنيتهم لإضاءة الطريق (الصورة ٩، ٢٥٦) بدل غرس عمود مشوق ذي تكلفة مرتفعة للإضاءة. وهذا بالتالي سيدفع التقنية لإيجاد الحلول التي تلائم هذا الهدف. وسيحاول بعض السكان الاستثمار في هذه الخدمات بأن ينشؤوا شبكات تستوعب احتياج جيرانهم مستقبلاً لأنهم يدركون أن الجيران سيهاوركونهم في تحمل التكاليف متى أتوا لبناء. وسيحاول آخرون الإحياء والبناء في مناطق تتوفر بها الخدمات وذلك بدفع نصيبهم من التكاليف التي تحملها من سبقهم من السكان. وبهذا تتكون مدن ذات عمارات متلاصقة لأن البنية الأساسية وضعت في الإذعاني المتحد، وهكذا كانت البنية التقليدية. فظفرة سريعة لأي صورة جوية من صور المدن المحاصرة تترك أي القارئ الآلاف بين الكيلومترات المربعة للأراضي البيضاء داخل المدن دون ما أدنى استغلال يرشم توصيل الخدمات إليها، والسبب في هذا هو وجود قيمة شرائية للأرض كما قلنا سابقاً، بالإضافة إلى أن هذه الأراضي تتمتع بالخدمات المجانية من الدولة وتنتظر الزبون الذي سيدفع الأكثر لاستغلالها. أي أن الخدمات التي كلفت آلاف الملايين في العالم الإسلامي دفنت تحت الأرض دون ما استغلال كامل. والتحول للإذعاني المتحد سيقال هذا كله.<sup>١٠٨</sup>



٩، ٢٥٦

إن صور هذه المصحة أمثلة لمعاملات الخلاف بين فقهاء الخارجية المسيطرة على أعيان الأماكن العامة، ولأن تلك الأعيان في الإذعاني المشتتة فلا بد وأن يتولوا سوء التنسيق بين تلك الجهات على شكل أعيان، فدرى في الصورة ٩، ٢٥٧ و ٩، ٢٥٨ من القبر معدن وأعمدة وصمت في والحالة هذه، وفي الصورة ٩، ٢٥٩ لاحظ وجود عمود الإضاءة يلق أمام عمود إشارة المرور مما يصعب معه رؤية الإشارة (لهذه اللقطة أخذت من داخل السيارة)، والسبب هو أن الجهة المنفذة لإضاءة الطريق لديها مواصفات بأن تكون أعمدة الإضاءة متبادعة فيما بينها بمسافات متساوية، فكان نصيب هذا العمود أن يوضع أمام تلك الإشارة، وهذه ليست حالة شاذة ولكنها تكرر في تلك المنطقة (مدينة الصالح سابقاً). وهذه المعاملات الخلافية لن تظهر إذا ما كانت البنية الأساسية خالية في الإذعاني المتحد وذلك لعدم الحاجة للتنسيق أصلاً إذ أن الطريق المسيطر هو الطريق المستوطن، ودرى في الصورة ٩، ٢٦٠ مثلاً آخر من القبر أيضاً فقد قامت المؤسسة التي تعاقبت مع البلدية بغرس أشجار بينها مسافات متساوية فكان نصيب هذه الشجرة أمام أشجار موجودة من قبل، لاحظ أن الشجرة الكبرى والأقدم لا تتمتع بحفرة متممة كذلك المستحدثة للشجرة الصغيرة، فقد غرست الشجرة المستحدثة وكان الشجرة الكبيرة لا يوجد لها ١ ودرى في الصورة الأخيرة (٩، ٢٦١) نفس الأمر تكرر في حي آخر، فقد قام بذلك بغرس أشجار أمام دورهم، وعندما فُرت البلدية وضع الرصيف خصمت أماكن (وهو الموضح على شكل مربع في الصورة) للأشجار التي تنموها مستقبلاً وكان الأشجار التي وضعتها السكان غير موجودة، وهكذا تتطور المعاملات الخلافية.

تقد انتشرت معاملات الخلاف في بيئتنا المعاصرة بين الجهات المسيطرة على شبكات البنية الأساسية، وذلك لأن هذه الشبكات على شكل خطوط في الإذعاني المشتتة وليست خالية في الإذعاني المتحد، فالترقيق الساكن لا يسيطر على ما يدخل خطته من شبكات، فساكن الحي لا يسيطر مجتمعين على ما يدخل حيزهم، ولكن جهات خارجية تفعل ذلك كما وضحتنا. وهذا أدى إلى تطور الخلاف بين هذه الجهات في شكل أعيان تراها في حياتنا اليومية، فالرصيف الذي أنشئ أساساً للمشاة تجده يجمع مختلف الأعيان كإشارات المرور وصناديق الهاتف وأعمدة الإضاءة ومحولات الكهرباء وتحت المجاري ومرمبات الأشجار في وسط الرصيف وطفايات الحريق، وهكذا (الصورة ٩، ٢٥٧ إلى ٩، ٢٦١). أما إذا كانت هذه الشبكات خطية وفي الإذعاني المتحد، فلن تظهر هذه العلامات الدالة على ضغط التنسيق بين الجهات المسيطرة، وذلك لأن الفريق المسيطر على كل أعيان الشبكات فريق واحد يعلم مصلحة نفسه ويجيد وضع أعيانه في الأماكن التي يحتاجها وضمن حدود إمكاناته، أي أن التنظيم سيكون أفضل ما دراه الآن، ففي الشوارع، وبالذات في الدول الفقيرة، لا سبب هناك لنصيب أعمدة الكهرباء وأعمدة الإضاءة في الشوارع التي تغفها المباني من الجانبين إلا عدم لقة السلطات بالسكان. فتشبيث أسلاك الكهرباء وأتوار إضاءة الطرق على المباني أمر يسهل تطبيقه بجودة عالية لفيضان سلامة السكان وتوفر الكثير من المال إذا اجتهدت التقنية في ذلك الاتجاه (الصورة ٩، ٢٥٦ بالصيغة السابقة).

إن الذي حدث في البيئات المعاصرة، وبالذات في الدول الفقيرة، هو أن السلطات لم تقم بتوفير البنية الأساسية الكافية لجميع السكان، وفي الوقت ذاته لم تجز لهم القيام بذلك بأنفسهم. وقد يقول البعض إن النمو السكاني هير المتوقع هو السبب الحقيقي وراء نقصان هذه الخدمات، فاقول: إن توفر مواد البناء الآن والتقنية الحديثة تفوق عثرات النمو السكاني. فأهراجات مصر التي أخذت عشرات السنين في البناء وعلى يد أكثر من مئة ألف عامل قد تأخذ عدة أشهر وعشرات أفراد اليوم في البناء باستخدام تقنية ومعدات العصر، فأزمة بيئتنا المعاصرة يجب أن لا تتركز على كاهل النمو السكاني ونقصان مواد البناء، إنما هي وضع أعيان

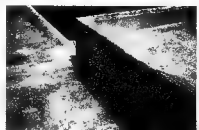


البيئة في الإذعاني المشتت أينما نظرت وتبدد الجهود واستثمار الأموال ومواد البناء في غير أماكنها وتقييد أيدي الفرق المستوطنة. ولن تحمل هذه الأزمة مهما فعلنا إلا إذا غيرنا النماذج الإذعانية للأحياء ووضعنا المسؤولية مرة أخرى في أيدي أصحابها. غالبية الأساسيات هي من أقدم الأحياء في البيئة المعاصرة، وبحاجة للكثير من التنسيق بين الفرق الساكنة، ولذلك اخترتها لأقنعكم أنني القارئ بإمكان سحب الأحياء مرة أخرى إلى الإذعاني المتحد في بيئتنا المعاصرة، فإذا أمكن فعل ذلك للبيئة الأساسية، فمن الأولى أن يتمكن المجتمع من فعل ذلك لأحياء وأماكن البيئة المعاصرة كلها، لكنها هي العقول المتحجرة التي لا تعي وترفض مثل هذه الحلول.

ولعل أفضل مثل لإقناع أولئك النفر الراضين هو سميل الماء، ألم نر أنني القارئ كيف أن البيئة التقليدية تمكنت من التعامل مع تصريف ماء المطر من خلال حقوق المسيل كقيد بين القنارات المتجاورة، وبالأذات في مناطق يكثر بها المطر كالدن التقليدية التي تقع على سواحل البحر الأبيض. فما بالك بالذن الصحراوية التي تُدْفَن بها الملايين لإنشاء شبكات تصريف مياه الأمطار. لقد كُتبت هذه مرة، فقلو أحد الزملاء، كاتلاً، ولكنك ترى بأن حينك ما يحدث في مدننا عند نزول المطر، فالمباني تفقر، والشوارع تسد. قلت، هذا صحيح، وما حدث هذا إلا لأن هذه المباني والطرق بنيت دون اعتبار حقوق المسيل، فأنت عندما تبني عمارك لا تفكر في شيء اسمه سميل ماء المطر، ولا تترك طريقاً للماء الذي يأتي من أرض جارك إن كان هو أعلى منك، ولا يترك جارك الآخر طريقاً للماء أنت وجارك العلوي إن كان هو أسفل منك، وهكذا، فيجمع المباني تبني وكأن السماء لن تمطر أبداً. فأحد أسباب فرق مدننا هو إلغاء حقوق المسيل بين السكان لأن الأنظمة المعاصرة اعتبرت جميع القنارات متساوية في الحقوق، وسعت لتصريف مياه الأمطار بنفسها وفشلت، وستفشل لأن النمو العمراني يفوق طاقتها لتوفير هذه الخدمة. فالأنظمة الوضعية خلقت ثم ضخمت مشكلة كانت صغيرة ومحلولة ابتداءً بين السكان في الموقع (الصور ٩،٢٦٢ إلى ٩،٢٦٥). فعند هطول المطر كان الماء ينتقل من عقار لآخر ويوزع بين المباني والطرق في آلاف القنارات الصغيرة ويصب أخيراً بواحد أو أماكن تركت من غير إحياء تجمع فيها مياه الأمطار وتتسرب لداخل الأرض. ونظراً لأن الأرض أصبحت ذات قيمة شرائية امتلكت تلك الأماكن التي تُجمع فيها مياه الأمطار، ثم بُنيت، فأين يذهب الماء؟ ومن جهة أخرى، فإن كل من يبني في البيئة المعاصرة يحاول رفع أرض مبناه عن حوله لكي لا يفرق عقاره دافعاً بذلك الماء إلى عقارات الآخرين لعدم وجود حق المسيل. فبالطبع سينخفض عقار عند ارتفاع عقار آخر ويتجمع به الماء. ثم يقوم أولئك الآخرون بتعليق أرضية مبانيهم عند إعادة البناء بعد الهدم، وهكذا يمرور الزمن تهدم المباني ويُعاد بناؤها بتعليق أرضها حتى يرتفع منسوب أجزاء في المدينة على حساب أجزاء أخرى لتصبح تلك الأجزاء المنخفضة مستقمتات عند هطول المطر مما يفسد المسؤولين لإنشاء شبكات الصرف.

إن من مساوئ البيئة المعاصرة كثرة البناء والهدم: فكما قلنا سابقاً، فقد أصبح للكرش قيمة شرائية يُلْقاه نظام الإحياء. ولأن للكرش قيمة شرائية قام ملاك الأراضي الكبيرة كالمزارع بتقسيم أراضيهم إلى قطع أصغر وبيعها، ثم بنيت هذه القطع ما زاد الكثافة السكانية لذلك الموقع واضطر السكان الجدد لاستخدام البنية الموجودة، وبهذا استهلك تلك البنية ليعاد

نرى في الصورة ٩،٢٦٢ سواً مغطى بمدينة تونس، فكيف تم تصريف مياه أمطار هذا المسطح الكبير؟ الإجابة، من طريق حقوق سميل الماء (لمطر أيضاً للصور ٩،٢٦٦ إلى ٩،٢٦٩). أي أن المسألة حلت في معدها. لذلك ترى الآن القنارات الصغيرة التي تنقل ماء المطر من مكان لآخر حتى يلقى به خارج المدينة أو يستفاد منه في المولج. وقد كُتبت من التعامل مع هذه القنارات والسيطرة عليها وسماحتها لصرفها. أي أن المشكلة الكبيرة كُتبت إلى آلاف المشاكل الصغيرة وقت السيطرة عليها. لاحظ مثلاً وجود القنات الصغيرة لتصريف الماء بأعلى قفحات الكبيرة المخصصة لدخول الماء في سقف السوق يتروى في الصورة ٩،٢٦٢. لاحظ في الصورة ٩،٢٦٦ الأسطح المائلة المتجاورة التي تتناسب مياهها من سطح لآخر. أما الصورة ٩،٢٦٥ فتعبرها البنية تأتي بالماء لسلخ وتتسبب منه لسلخ آخر. وهذا التنسيق هو عكس بيئتنا اليوم، فالفكرة في البيئة المعاصرة هي جمع المشاكل لتصبح مشكلة أكبر ومن ثم محاولة حلها بالجهود شبكات صرف لها.



٩، ٢٦٦



الصورة ٢٦٦، ٩ هي للمنطقة التقليدية بهارياض بعد أن زيلت.

٩، ٢٦٧



٩، ٢٦٨



إن من أكثر المناظر إلهاباً أن ترى التلة ذات طلاء (كما في الصورة ٢٦٧، ٩، بكرة) تهول صمداً تصوت حتى يتمكن ملكها من تقسيم الأرض وبمبها كما في الصورة ٢٦٨، ٩ وهذا ينظر مأفوف في جميع الدول الإسلامية بالأراضي المتاخمة للمعاصر. وما حدث هذا إلا لأن الأرض أصبحت سلمة!

نرى في الصورة السفلية معدات تعمل في أرض إسبانية للسكنى. وهذا ينظر مأفوف أيضاً في كل مكان.

٩، ٢٦٩



بنائها بعد حين وتبدد الأموال موة أخرى. فأنبما نظرت أخى القارئ تجد أن البيئة المحاصرة تهدف إلى ابتلاع أموال المسلمين من هدم ثم بناء. من هدم ثم بناء. سواء كان ذلك في البيئة الأساسية أو في توسيع الطرق كما قلنا في نزع الملكية أو في مبانى الأفراد (الصورة ٢٦٦، ٩). ألم تر أخى القارئ الكثير من المنازل الجميدة التي هدمت لا لسبب إلا لأن موقعها أصبح موقعا متميزاً للتجارة مثلاً. وهذا لم يحدث في البيئة التقليدية إلا نادراً. افترض لحظة أخى القارئ أن نظام الإحياى مطبق الآن، فلن تكون للأرض قيمة. فلماذا تأتي أنت لتشتري أرضي إذا كان بإمكانك البناء والسكن في موقع آخر عن طريق الإحياى؟ وبذلك لن تكون للأرض قيمة إلا إذا كانت في موقع متميز أو لأن عليها أحيان ذات قيمة كمصنع أو نخيل. فأنت عندما تشتري مني الأرض في تلك الحالة إنما تشتري ما على الأرض من نخيل أو مبان. فليس من المنطق والحالة هذه هدم ما على الأرض من مبان أو حرق ما عليها من نبات لبيع الأرض لأنها لن تساوي شيئاً دون تلك الأحياء. وهكذا حافظ المجتمع المسلم على أحيائه الموجودة دون هدم أو حرق. أما في البيئة المحاصرة، ولانتشار تقسيم الأراضي الزراعية، وخوفاً على الثروة الزراعية من الضياع، فقد صدر قانون يمنع ملاك البساتين من تقسيم تلك الأراضي وبمبها حفاظاً عليها، ولأن للأرض قيمة تفوق ما تنتجها الأرض من غلات قام السكان بإهمال أرضهم ليموت الزرع، وقام البعض الآخر بحرق زرعهم خلسة حتى يتمكنوا من تقسيم الأرض وبمبها ليلحقوا بركب الأثرياء (الصورتان ٢٦٧، ٩ و ٢٦٨، ٩). وهكذا خسر ويخسر المجتمع ثرواته.

وكما قلت سابقاً، إن لم يكن للأرض قيمة شرائية فلن يشتري الناس الأرض البيضاء إن لم تكن في موقع متميز لتستغل في وظائف أخرى كبناء محل تجاري مثلاً. فالتناس سيجبون الأراضي الموات للسكنى ولن يشتروها، فهذا أمر طبيعي. وبهذا تنتشر المدن أفقياً، أي أنها تنمو في جميع الاتجاهات الصالحة للمعمران بدل أن تزدحم ببناء أودار علوية أو بالبناء في الأراضي المنخفضة. وبهذا لن تحمّل البنية الأساسية الموجودة أكثر من طاقتها، ولن تتلف ويحاد بناؤها. والأهم من هذا هو أن المجتمع استمر أمواله في الأراضي الأصلى للبناء. فأنت عندما تفكر أخى القارئ في البناء بالإحياى إذا كنت في بيئة تطبق الشريعة فمن المنطق أن تختار أفضل أرض من جميع الخيارات، فلا تريد إحياء أرض تكلفك في إصلاحها من دفن وحفر وعزل للماء ونحوه، ولكن يفعل ذلك، وهذا معناه أن أفضل الأراضي الصالحة للمعمران هي التي تستغل أولاً، وتبقى الأراضي المنخفضة أو المشبعة بالماء وما شابه من مشاكل دون بناء حتى وإن كانت بوسط المدينة، إلى أن يأتي شخص ويحببها إن هي استعقت الإحياء. لأن موقعها أصبح متميزاً لبناء محلات عليها، لذلك تستحق الاستثمار. ويتأثر المدينة أفقياً تكثر المواقع المتميزة للأراضي مما ينقص من قيمتها الشرائية هي أيضاً. ولكن الذي يحدث في أيامنا هذه في العالم الإسلامي هو أن نمو المدن ليس محكوماً بصلاحيّة الأرض للبناء، ولكنه معقد بأسعار الأراضي وملكيّات الناس لها. فترى اختناق السكان مما يزيد من قيمة بعض الأراضي ذات المواقع المتميزة. ومن جهة أخرى فإنك تجد مدينة ساحلية تنتشر ممتدة عن البحر لأن شواطئها معلوكة، وتجد مدينة أخرى تقتل بساتينها لتبني عليها لأن مجموعة من الناس ملكوا حواف المدينة من جهة معينة، وتجد السكان الضعفاء أو أولئك المستثمرين ينفقون الأموال الطائلة لإصلاح أرض ما للبناء عليها إن كانت منخفضة أو مالحة وهكذا (الصورة ٢٦٩، ٩). وترى

فرداً أصبح ثرياً فجأة لأنه باع أرضه ذات الموقع المتميز، وتراؤه هذا المفاجئ يؤثر على بعض أفراد المجتمع نفسياً لأنهم يودون أن يكونوا أغنياء مثله دون أي مجهود، فهم يرونه يعيش المال هنا وهناك وكأنه طفل يأكل حلقة من الحلوى ولا يعرف كيف يأكلها ملطخاً يديه ووجهه وملابسه. فتنتج طبقة في المجتمع تحلم بالثراء وتخطط له دون كفاح، تماماً كالأطفال الذين يرددون قطعاً من الحلوى ليأكلوها كما أكلها ذاك الذي لطخ ملابسه ونفسه لأنه لا يفقه كيف يتصرف بالمال الذي حصل عليه دون مجهود، وبذلك يتلاعب المجتمع بنفسه دون ما إنتاج فعلي.

إذا كان هدفنا كمهنيين ومتخذي قرارات هو توفير السكن الملائم للمسلمين فلا بد من توفير الأراضي للبناء، فالنمو السكاني يعني مدناً أكبر مساحة إلا إذا أردنا الاكتظاظ السكاني لمدننا الإسلامية. ومن جهة أخرى، فإن سيطرة فريق بعيد على البنية الأساسية في الإذاعي المشتت بهذا الاكتظاظ سيحجر السكان على مخالفة النظام والتوصيل لشبكات البنية الأساسية دون علم الفريق البعيد المسيطر مما يؤدي إلى استهلاك تلك الأحياء. فلن نُحل المشكلة العمرانية إلا بوضع تلك الأحياء مرة أخرى في الإذاعي المتحد وإعادة نظام الأحياء. فكم من البساتين حُرقت ليبنى عليها، وكم من النخل الذي يحتاج سنين من الرعاية ليثمر وقد قلع لتُسم أرضه؟ وأنا أدرك أخي القارئ أن الكثير سيرفضون هذه الأقوال لأن تحاليلنا وأحكامنا على هذه المسائل مفروسة في إطار يجمل للأرض قيمة ويعتقد أن البيئة لن تكون منظمة إلا بالسيطرة الخارجية حتى وإن كانت غير مستقرة. ولقد رأينا كيف أن الشرعية أدت إلى أضرار جلت من البيئة التقليدية بيئة منظمة ومستقرة في آن واحد.

هل الإحياء يؤدي بالضرورة إلى طرق مترجعة وفسيحة في أيامنا هذه كما يظن البعض؟ بالطبع لا. إذا جمعت أخي القارئ ما قلناه في الإحياء من حرمان الأرض وحقوق الارتفاق فستنتج أن الطريق كان مترجعاً في البيئة التقليدية لأن السكان لم يحتاجوا إلى مدن طرقتها مستقيمة وفسيحة لأنهم كانوا يستخدمون البهائم في تنقلاتهم. وهذه لا تتطلب خطوطاً مستقيمة. أما باستخدام متطلبات اليوم فعندما يقوم شخص بالإحياء فمن المنطق أن ينقل

صور هذه الصلحة توضح أن الإحياء لن ينهي بالضرورة إلى بيئات ضواها فسيحة كما يعتقد الكثير. فغرى في الصورة ٩، ٢٧٠، هجرة بالمخلفة العرقية بالسعودية بيتاً باتباع الإحياء. لاحظ أن الطريق فسيحة، فالسكان جعلوها كذلك لتوفرهم بأنهم ستكون مركز مدينتهم مستقبلاً. ونرى في الصورة ٩، ٢٧٢، طريقاً آخر وقد وقفت سيارة فيه بمرض الطريق، وهذه الهجرة (الدهشية) قديمة بعض الشيء. فهناك حجر أكبر حدائق وشوارعها أكثر انضاماً وانتظاماً ولكنني لم أتمكن من تصويرها لعدم وجود منطقة مرتفعة حولها. أما الصورة الجوية ٩، ٢٧١ فهي من ضواحي مكة المكرمة وتلاحظ عليها تحجر الناس على أرض كبيرة وذلك لأن للأرض قيمة الآن. كما تلاحظ أن إحياء الناس للزنازي أو استجارهم لها أدى إلى طرق مرفوعة تحس سيارت السكان ذهاباً وإياباً.

٩، ٢٧١



٩، ٢٧٠



٩، ٢٧٢



مواد البناء لذلك الموقع والسيارة. ومن المطلق أن يقوم بعدة رحلات يوسياً من وإلى موقع الإحياء. وبذلك ترسم حدود الطريق التي تسع سيارته وعشرات أو مئات سيارات الآخرين مفهوماً عاماً وإيجابياً (بناءً على الموقع) لأن هذه الطرق هي من حرم أراضيهم المحيية. وإذا كانت السيطرة بيد السكان كما في الشريعة فلن يمكنوا أحداً من تصديق طريقتهم. ولإدراكهم أن شبكات المجاري تكلف أقل إذا كانت الشوارع مستقيمة فسيقومون بفعل ذلك لأنها على نفقتهم. فلقد رأيت الكثير من الهجر (منطقة تستوطن بها القبائل المتنقلة عندما تستقر بمكان ما) والمستوطنات التي بنيت دون إذن أو تخطيط السلطات وبها شوارع عريضة ومستقيمة لأن السكان عند استيطانهم كانوا يستخدمون السيارات في التنقل (الصور ٩، ٢٧٠ إلى ٢٧٢، بالصفحة السابقة). إلا أن هذه المستوطنات طبقت الإحياء فقط ولم تأخذ بهذا الضرر مثلاً في الحكم على الأفعال، لذلك فإن كل ساكن يفعل ما يريد، فهو يعلم أن أنظمة السلطات تُشقق، فهي نائمة من فريق (السلطة المركزية) بعيد عن هذه المستوطنات. ومن جهة أخرى فليس لهذا الفريق المسيطر جهات تتابع تطبيق القوانين البيئية. فهذه البيئات إذا ضاعت بين النظامين التقليدي والمعاصر، لذلك تصف هذه المستوطنات بالقوضى التي تزلها عليها، فهي بيئة طبق فيها الإحياء. دون تقييد الفرق الساكنة بحياة الضرر، أي أنها بيئة غير مستقرة لاندماج ترتيب الحقوق، وفي الوقت ذاته فهي بيئة غير منظمة، لذلك ينطلي الكثير من الباحثين في الحكم على الشريعة وعلى فكرة تسليم السيطرة للفرق الساكنة لأن أحكامهم نائمة من مشاهداتهم مثل هذه البيئات التي تسمى بالبيئات العشوائية أو المختصة (انظر للصورتين ٢٦ و ٢٧ ص ١٢).

ونقل أخي القارئ إن الإحياء لن يُنتج لنا شوارعاً مستقيمة، فإن توصيل شبكات الخدمات أمر ممكن لها إذا حاولت التقنية ذلك. أنظر مثلاً للصورة ٩، ٢٧٢ حيث تم توصيل الخدمات (ماء، كهرباء، مجاري) للمناطق التقليدية ذات الشوارع المنحنية. أي أن أحراراً جديدة ستطور لتضمن ظهور بيئة عمرانية دون المشاكل المتوقعة من اللامركزية.

## التعليم

لقد كتب مفكر المالني اسمه شوماخر كتاباً تحدث في بعض فصوله عن العالم الثالث، وقد لفت هذا الكتاب الأنظار لأنه قد يوقظ دول العالم المتخلفة اقتصادياً وتقنياً من سباتها المميت. وقد لا توافق أخي القارئ مع ما كتبه شوماخر، إلا أن الإستفادة برأيه هنا سيساعدني على توصيل فكرة أهمية التعليم. فمما قاله في كتابه، إن مشكلة شعوب العالم الثالث ليست في فقرها وقلة مواردها أو عدم توفر البنية الأساسية بها، ولكن مشكلتها في جهلها. يقول الكاتب، لتصور أننا زرنا مصنعاً حديثاً. فهندما نتجول حوله ومن داخله وخلال تعقيداته المذممة فلن نستطيع أن نمتلك أنفسنا من التعجب، ثم نسأل أنفسنا، كيف تمكن الفكر الإنساني من إنشاء هذه المنشآت؟ ما هو الحكم من العلم والمكتشفات والاختراعات والتجربات التي تجسدت في هذه الأجهزة والمعدات؟ وكيف تم كل هذا؟ والجواب بالطبع هو: إن المصنع لم ينجح من فكر شخص واحد، ولكنه تطور عبر الزمن. فقد بدأ بداية بسيطة، ثم أضيفت إليه

إن مدينة قرطبة بالأندلس من المدن التي فككت من توصيل الخدمات للمنازل في الجبهة التقليدية برغم ضيق وانحنا شوارعها. وللمدينة تجربة جيدة في هذا الجبل لأن معظم سكانها يعيشون في المدينة التقليدية ذات الإرتدادات الجيدة في شوارعها. ففري في الصورة ٩، ٢٧٢ أعمال حفر لأصلاحي شبكة المياه، فبعد استخدام مواصلات لا تقلل الإنداء (كالجواسير المدنية) استخدموا خراطيماً مصنوعة من مادة شبه مطاطية وذات كفاءة عالية لتساير اندفاع الطرق. أي أن التصنيع ذم لإنتاج مواد لتساير البيئة المطاط، وبأس العكس.



٩، ١٧٢



إضافات، وعدلت تعديلات، وبالتدريج، ومن خلال التحسينات عبر عشرات السنين وصل إلى ما هو عليه الآن من تطور ودقة. ولكن ما نراه من ذلك المصنع اليوم ماثلاً أمام أعيننا لا يوضح لنا كل ما مر به من تطور واحتياجات لأنه مخفي. أي أن مآثره من المصنع هو كراس الجبل الجليدي. فالجبل الجليدي مكون من جزئين: جزء فوق الماء يراه الجميع، وجزء مخفي تحت الماء لا يُرى ويهدم ما هو فوق الماء. وبالنسبة للمصنع، فالذي لا نراه في زيارتنا هذه أعظم بكثير من المصنع المنشأ أمام أعيننا. فنحن لادرى التجارب التي مرت بها المصانع الأخرى والتي استفاد منها هذا المصنع، ولادرى العلماء والمبتكرات وراء هذه التقنيات، ولادرى أولئك الذين ماتوا نتيجة أخطاء التصميم في المصانع الأخرى والتي ساهمت في تطوير هذا المصنع. ولن نرى بالتأكيد الخلفية التعليمية الكبيرة لأولئك الذين صنعوا هذا المصنع ابتداءً من المرحلة الابتدائية ولتنتهاً بمراكز الأبحاث التي بدونها لم يكن ليوجد هذا المصنع. أي أن الزائر للمصنع لا يرى إلا رأس الجبل الجليدي، ولا يرى القاعدة. فهناك عشرات من أمثال هذا المصنع من مؤسسات لا نراها في المجتمع الغربي، والذي بدونها ما تتج هذا المصنع. وإذا لم تُوجد دول العالم الثالث المصنرات من مثل هذه المؤسسات التي تدعم وجود المصنع فلن يعمل هذا المصنع على الإطلاق. وإذا عمل فسيكون جسماً غريباً دخيلاً على المجتمع الذي استودعه كتلة جاهزة وبناء. وسيتمتع المصنع في تشغيله على الأيدي الأجنبية. وهذا هو حالنا اليوم في العالم الإسلامي، فقد كان اعتمادنا الأول في مسائل البيئة التركيز على رأس الجبل الجليدي. أي أننا بنينا الظاهر وهو الطريق المرصوف أو المطار القفص أو شبكات التصريف ونسينا المخفي وهو من يبنى الظاهر ويجعله مستمراً ونامياً. فعندما نزرع القرب ونرى المنشآت نعمتد أننا سنلحق بهم مجرد بناء ما بناه بأموالنا. أي أننا نحاول وضع رأس الجبل الجليدي، وهو الظاهر فوق سطح الماء. ويدون القاعدة الكبرى المخفية قد يفرق هذا الرأس، ولو بعد زمن.

فما هو إذاً هذا الشيء الخفي أو قاعدة الجبل الجليدي الذي يدعم الظاهر، أو يدعم رأس الجبل الجليدي؟ يقول شوماخر بإنها ثلاث دعائم: التعليم والتنظيم والتهديب أو المبادرة. فالتطور لا يبدأ بالمنشآت، ولكن بالناس وتعليمهم وتنظيمهم وتهديبهم. فالتعليم معروف للجميع، والتنظيم هو أداة لكي يتقاهم أفراد المجتمع فيما بينهم ويريد إبتاجهم، أما التهديب فهو زرع روح الإخلاص والمبادرة للعمل. ويدون هذه الدعائم الثلاث فلن تقف أمة مهما كانت مواردها ومهما أغنت، وكلما زاد غناها زاد دلال شعبها ليصبح حالة على الشعوب الأخرى. وخير مثال لأهمية هذه الدعائم الثلاث هو ما حدث في الدول التي دُمّرت بعد الحروب العالمية كاليابان وألمانيا. فهذه الشعوب كانت تتمتع بدرجة عالية من التعليم والتنظيم والمبادرة، وعندما دُمّرت جميع منشآتها أثناء الحرب وقُفّت بعدها وأعادت بناء نفسها في فترة قصيرة جداً، وبطريقة أفضل مما كانت عليه قبل الحرب. والسؤال هنا: لماذا لم تدمر تلك الشعوب رغم تدمير منشآتها؟ والجواب هو: لأن الذي دُمّر ونهشم أثناء الحرب هو رأس الجبل الجليدي الظاهر لنا، وليس القاعدة التي لا نراها. فالذي تدمر هو المنشآت وليس التعليم والتنظيم والمبادرة. ولهذا وقفت هذه الشعوب مرة أخرى. وهذا هو السر في أن التطور والإزدهار لا يقفز ببناء المنشآت، ولكنه ينمو تدريجياً بنمو الدعائم الثلاث. وهذه هي المشكلة الرئيسة في دول العالم الثالث التي تسعى للتطور والإزدهار. أنها نعمتد أن التطور يمكن جلبه من مجتمعات

أخرى أو لإيجاده بالمال أو التخطيط. له التخطيط شامل، فهم يعتقدون أن التطور يقتصر بالبناء والتشييد! كلا، فالتطور هو نتاج نمو تحت ظروف مستبة في إطار ثابت معلوم للكل، فهو لا يقتصر ولكنه ينمو بنمو الدعامات الثلاث. فاليابان بلد معدوم الموارد، ولكن شعبه الآن من أغني الشعوب لأنه الأغنى في هذه الدعامات الثلاث.<sup>١٠٩</sup> فإذا أدركت أخي القارئ مغزى هذا القول ستدرك عمق المسألة وطول المشوار الذي ينتظر دول الشعوب الجاهلة. ففي كل يوم تزيد المسافة بيننا وبين تلك الدول الصناعية. فلا تفتربوجود تلفاز أو هاتف بمنزلك أو سيارتك، فحسبنا الله ونعم الوكيل.<sup>١١٠</sup>

إن هذه الدعامات الثلاث مهمة في بيئتنا العمرانية. فكما قلنا، فإن التواجد النسيج لنا فرقاً يجهل مسائل البيئة، أما التنظيم بين الناس فقد سلب ليوضع في أيدي الفرق الخارجية (السلطات)، أما المبادرة فقد اصمحت بوضع الأمان في الإذعاني المشتت كما وضعنا. وأحسن مثال لانعدام التهذيب والمبادرة هو شركات النظافة التي تكلف الملايين. لهذه الشركات تلتقط ما يرميه أولئك غير المهذبين. ومن هذا العرض السريع نخلص إلى أن أحوال المسلمين لن تتحسن ببناء المنشآت، وهو ما تركز عليه الدول الإسلامية للأسف في خطتها العمرانية، ولكن قد تتغير أحوال المسلمين بالتركيز على الدعامات الثلاث غير المرفهة وما شابهها. يجب علينا أن نبدأ بالإنسان وليس بالمنشآت والخدمات التي تدلل الشعوب لتصبح أما مستهلكة. لقد سمعنا الكثير عن مشاريع إسكان كلفت الكثير من الجهد والمال لدرجة أنها جُهزت بالآلات لتسكنها طبقة من الجند في إحدى الدول العربية، والذي حدث هو أن هؤلاء السكان أخرجوا الأثاث ووضعوه في أسطح منازلهم ليبلط تحت أشعة الشمس (الصورة ٩، ٢٧٤). فلماذا إذا تقوم الدول ببناء ما لا يلائم مستوى السكان الاجتماعي والمعيشي؟ ولماذا نستمر في المجتمع ببناء منشآت تعلم مسباً أن السكان سيؤثرون استخدامها؟ أما إذا كان الاستثمار في تعليم الفرق الساكنة، فستدرك هذه الفرق المتعلمة أن البيئة التي هي فيها بيئة غير ملائمة لها صحياً مثلاً، وستسعى إلى تحسين بيئتها العمرانية. فالتعليم هو أسرع وسيلة لتحسين نوعية جميع أعيان البيئة العمرانية. فلن يتخير الحال بدون التعليم. وعندما تبني الدولة المنشآت محاولة بذلك رفع نوعية البيئة فهي إنما تحسن النوعية في جزء يسير من البيئة، وذلك لأن النمو العمراني يفوق ما تقوم به الدول بمزرات. أما إذا كان استثمار الأم في التعليم، وكانت أعيان وأماكن البيئة في الإذعاني المتحد، وأتيحت الفرصة للفرق المستوطنة في الأذى بزماء المسائل البيئية، فإن نوعية البيئة ستحسن في كل المستويات مع تقدم المجتمع. وهذا ما أرادته لنا الشريعة التي حفت على العلم. انظر أخي القارئ للصورة (فأدها ٩، ٢٧٥) فصل مبني من الطين يقل عرضه عن ثلاثة أمتار ويقل طوله عن أربعة أمتار وبه أكثر من خمسين

دري في الصورة ٩، ٢٧٤ مدلاً تقليدياً لرجل قري في تونس وقد سكته الآن جماعة من القراء. لاحظ استخدام صحن الدار ولقائه الفضلات به وإصالة وقارن ذلك بواجبة الصحن التي بنما الملك. أرايت دور التعليم في استخدام البيئة؟



طالباً ومطالبة في دولة تصرف الملايين على المنشآت الرياضية ! والأخرى (٢٧٦، ٩) ترينا أرضاً بجمع كان العامل يلقي بفضلات الزبائن كالنظام عليها بدل جمعها . فعندما سألت عن السبب، قيل لي إن صاحب المطعم يتركها تتراكم ثم يجمعها مرة في الأسبوع . فلا غرابة إذا من انتشار الأمراض والفقر والجهل؟ والصورة الثالثة (٢٧٧، ٩) ترينا رجلاً قد جاوز الضائين من عمره ويصل حداداً في زاوية الطريق . فكيف نقارن ذلك الفصل الدراسي بفصل بالعالم الغربي؟ وكيف نقارن ذلك المطعم بأي مطعم في العالم الغربي؟ وكيف نقارن حال هذا الرجل بأي رجل تُصرف عليه الآلاف بدور العجزة بالعالم الغربي؟ لأشرح لك أخي القارئ قصة تلخص الجهل مع المبادرة، كنت مرة في محطة للباصات بإحدى الدول الإسلامية، فأردت قضاء الحاجة فلم أجد إلا مرحاضاً واحداً اضطررت للذهاب إليه . وهو عبارة عن قطعتين من الطوب وضعتا على الأرض في زاوية مستورة ليجلس عليهما . ومع الأيام امتلأ المكان بين قطعتي الطوب بالفضلات الأدمية، ثم وضعت فوق القطعتين قطعتان جديدتان من الطوب فامتأل المكان أيضاً . وهكذا حتى تكون هرم من الفضلات تكاد تقتل الزائر من رائحته . فإذا ما نظرت للناس من حول هذا المرحاض رأيتهم بالآلاف لا يفعلون شيئاً سوى الجلوس لقتل الوقت . فيقليل من التعليم سيدرك هؤلاء أن المسألة لن تتمدى قيام رجل منهم في أقل من ساعة بحفر حفرة لتجمع بها الفضلات دون الحاجة لوضع قطع الطوب بعضها فوق بعض لذلك الهرم . هذا هو حال عالمنا الإسلامي اليوم . فلا تفتّر أخي القارئ بزيارتك للعواصم الإسلامية، اذهب إلى القرى والضواحي لترى حال المسلمين . فكيف تربط التعليم إذا بعلوم العمارة؟ هذا هو موضوعنا القادم .

### استيعابية البيئة

إن معظم المسائل التي نحدثنا عنها سابقاً ذات صلة بالتخطيط وطرق اتخاذ القرارات في البيئة . ولكننا لم نتطرق بعد لتصميم المماري . لذلك فهذا الجزء قد يهم المماريين أكثر من غيرهم .

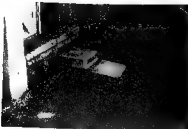
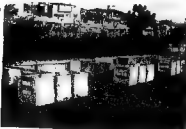
لقد ظهرت عدة موجات من النظريات التي تنادي بالمشاركة participation في التصميم والتخطيط العمراني . ففي البداية كان المماريون والمخططون يسمون البيئة ولا يأبهون لقيم المستخدمين لأن المهنيين نشؤوا على الاعتقاد أن السكان لا يدركون مصلحة أنفسهم شيئاً ولا يفقهون ما يريدون ، وبالمطبع فإن هذا الإهمال لقيم السكان أدى إلى تضاد بين السكان وما بُني لهم، فظهرت بعد ذلك موجة أخرى تنادي بأن على المهنيين أن يدرسوا السكان الذين سيستخدمون الموقع وأن عليهم محاولة تحقيق رغبات هؤلاء السكان قدر المستطاع وإدراجها في التصميم بعد اختيار ما هو ملائم من رغبات السكان ورفض ما هو غير ملائم . وفشلت هذه الموجة أيضاً لأن السكان لم يكن لهم الحق في اتخاذ القرارات بأنفسهم . ثم ظهرت موجة ثالثة تنادي بمشاركة الساكنين دون الحكم على ما يريدونه مسبقاً، أمو ملائم أم غير ملائم؟ فقد بدأ المهنيون في هذه الموجة الثالثة بالاعتناع بقوله الساكن « إن ما هو جيد أو مقبول لك أيها المهني قد لا يكون مقبولاً لي » . فتساوت بذلك آراء الطرفين، أي آراء المهنيين والمستخدمين، فكان على المهنيين إيجاد وسائل تصميمية لتحقيق رغبات

المستخدمين دون التدخل في تقييمها. ونظراً لصعوبة هذه الموجة فقد انبثقت منها موجات تبثت عن وسائل لتصميم البيئة بحيث يتمكن كل مستخدم من تحقيق ما يريد. وجميع الاتجاهات المختلفة لإشراك الساكن في التصميم لازالت تتخبط في البحث عن الحل الأفضل لأنها تعتقد بضرورة وجود الوسيط (معماري ومهندس ومخطط) لبناء البيئة. ولقد رأيت أحي التناثر ما فعلته الشريعة. فهي قد مكنت كل مستخدم من عمارة الأرض بنفسه مباشرة دون أي وسيط. ولتحقيق هذا الهدف فقد وضعت الشريعة المبادئ والقواعد لتسيير عمارة البيئة دون تعارض المصالح وتضارب الفرق بترتيب الحقوق وهذا أدى إلى تطور الأعراف التي قبلها الكل في المجتمع وأخذ بها كما رأينا. ليس هذا فحسب، ولكن الشريعة أدت أيضاً إلى بيئة ذات عطاء مرتفع.

لقد استخدمت مراراً عبارة عطاء أو استيعابية البيئة، وبالأذن في الفصل الثاني والثالث في الإجابة، وكنت قد أضليت مفألاً عن الإناء. خلاسته أنه إذا ما أطلقت يد الفريق المستخدم دون اليهود لاستخدام الإناء، فإن عطاء الإناء من حيث الاستخدامات سيزيد لأن الفريق المستخدم قد يستخدمه للشرب أو لصنع الخلع بتجسيد الماء فيه أو كيميالك لأفرف المحبوب وما إلى ذلك من استخدامات عديدة لا تحف إلا عند حدود خيال المستخدم. أي أن المستخدم استفاد من الإناء إستفادة قصوى. أما إذا ما قيد الفريق المستخدم باستخدام واحد، وهو شرب الماء مثلاً، فإن عطاء الإناء سيحد بوظيفة واحدة، وهي شرب الماء. وهذا المثل ينطبق على جميع أحيان البيئة. فما هو المقصود إذا من هذه العبارة (عطاء البيئة) معمارياً ؟

إن أي بيئة تعرض لاستخدامات مختلفة من الأفراد، وكل فرد له طريقته التي تناسبه في الاستخدام بناءً على حاجاته ومقدراته في تطويع تلك البيئة وبناءً على خياله الذي يقترح عليه الحلول. لبارهم من أن القلم مثلاً حين ذو استخدام محدد (للكتابة) إلا أن شخصاً ما قد يستخدمه كخضج للدفاع من نفسه إذا ما اضطر لذلك. والصفة المصممة لتطويع على الماء قد تصبح مكاناً محبوباً للمب الأطفال وإبتكاراتهم إن هي تركت على الشاطئ دون استخدام. والمبنى الذي بني ليكون منزلاً للسكنى قد يتحول إلى مستوصف، أو محل تجاري، وهكذا. فالصور (٩٠، ٢٧٨) إلى (٩٠، ٢٨٣) أمثلة لمل هذه الاستخدامات غير المتوقعة من الناس. وكل استخدام يأتي به فريق ما يمر من حاجة ذلك الفريق. ولقد سمي ذلك الاستخدام به «البيئة الشخصية» subjective environment<sup>١١١</sup>. فإذا تمتع الفريق الساكن بحرية التصرف فستكون هذه الحرية حافزاً له لتغيير بيئته لتلائم رغباته المتغيرة، وبهذا سيكشف الفريق إمكانيات استخدامية هائلة في البيئة. ويطوع بالتالي تلك البيئة لتلبي رغباته، وبذلك يظهر عدد لا نهائي من البيئات الشخصية. أي أن الأحيان التي هي في الإذهاني المتحد ذات قابلية أعلى لتلبية رغبات الفرق الساكنة وذلك لأنها تبهم الحرية لإيجاد بيئاتهم الشخصية. وكلما كبرت البيئات الشخصية كلما ازداد عطاء البيئة. ومن النتائج غير المتوقعة تدخل السلطات انخفاض قابلية البيئة للاستجابة لرغبات السكان، فالبيئة المعاصرة بيئاً لم تُستقل بعد إمكانياتها الوظيفية كما يجب، لأن أحيانها ليست في الإذهاني المتحد، ولأن القرصة لم تتح للفرق الساكنة للقيام بذلك. فأي بيئة تعيد أهدى الفرق الساكنة ليست بيئاً مستقلة بعد. وهذا ينطبق على جميع أنواع البيئات بما فيها البيئة التقليدية. فالأحيان التي لم تكن في الإذهاني المتحد لم

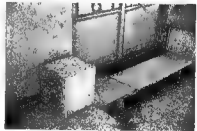
صور هاتين المصنعتين أمثلة للاستخدامات غير المتوقعة من الناس والتي سميت به «البيئات الشخصية». فترك في الصورة ٩٠، ٢٧٨ طريقاً مستوطناً يتكامل المسجد. هذا الطريق يستخدم كمسجد في أيام الجمع لكثرة المصلين. فصلا الناس بالطريق أيام الجمع منظر مألوف إلا أن الطريق ما بهمة جد قد سبق المسؤل عن المسجد. وهناك أمثلة مشهورة لهذا في الكثير من المدن المعاصرة. وترى في الصورة ٩٠، ٢٧٩ قاعه خرسانية بأحد متزهات مكة المكرمة وقد ظلت على جنباتها بعد بناء جوارها ووضع الرمل فيها لتستخدم كأماكن للزحف ولم زومت بطريقة تهدد أماكن لجوس الناس ليلاً كمجموعات صغيرة. والصورة ٩٠، ٢٨٠ ترى إعادة استخدام حوض غسل كدرجة عند مدخل منزل بمدينة الرياض بعد قلبه. أما الصورة ٩٠، ٢٨١ بالصفحة المقابلة فهي من أفغانستان وترينا استخدام المجاهدين لإحدى بقايا القنابل كمحوض للبياتات. والصورة ٩٠، ٢٨٢ من الطائف ترى إعادة استخدام البلاط بعد لصق عدة قطع منه لتسيير مقعداً. أما الصورة الأخيرة (٩٠، ٢٨٢) فهي لبرادة يحمل تسليح أدوات كهربائية وقد تم استخدامها كدولاب تخزين للمعدات. لهذه الأمثلة تدل على مقدرة الفرق الساكنة الإذهانية لإعادة استخدام البيئة المحلية.



تتمكن من مساهمة التغيير المتوقع منها بتغيير الظروف المحيطة بها كالأوقاف مثلاً التي منع التغيير فيها قدر المستطاع.<sup>١١٢</sup> أما البيئة الماصرة فحدث ولا حرج، فالبيئة المبنية في التواجد التبعي والمليئة بالأنظمة والقوانين التي تُخصّص المناطق من تجارية إلى صناعية وتُمنع كل تحويل من وظيفة لأخرى تقلل من إمكانية ظهور البيئات الشخصية. حتى المناطق التقليدية فقد قننت حالياً. ففي تونس القديمة حول رجل منزله إلى مخزن للأحذية، وعندما حاولت تصوير منزله حاول منعي فمتذراً بأن استخدام منزله لهذه الوظيفة أمر مخالف لأنظمة البلديات، وحتى لا تكتشف السلطات أمره قام بفعل هذا التغيير في الاستخدام دون ما أدنى تعديل عيني في المنزل كهدم حائط مثلاً.<sup>١١٣</sup> وهنا لا بد وأن نعلق على مشكلة الحفاظ على التراث في العالم الإسلامي وهي مسألة منتشرة الآن بين المسؤولين ثم نعود لموضوعنا. فالمحافظة على البيئة التقليدية مسألة مهمة لكل أمة ولها أهداف نبيلة لا يمكن حصرها، إلا أنها في الوقت ذاته أدت إلى تقنين استخدام البيئة التقليدية بطريقة تطلم الناس. فإذا كان لك منزل أخي القارئ بالبيئة التقليدية وقررت السلطات فيها الحفاظ عليها من أجل التراث، فرحم الله عقارك لأنك ستقابل الويلات، فلا يكون لك أن تغير في مبناك أي شيء دون إذن السلطات التي سترفض أي تغيير تحاوله في العادة، والذي يحدث في مثل هذه الحالات هو فقدان الملاك الاهتمام بأملأهم لعدم إدراكهم لأهمية التراث، وبذلك تخرج تلك الأحياء من الإذعاني المتدفع لتبيع وتتبرع مسؤولية تلك المباني ويتدنى سعرها. فلا عجب إن لم تكتف الشريعة لفكرة التراث إطلاقاً لأن فيها تقييد لأيدي الملاك، وهذا يؤدي إلى انهيار حال الأحياء. فالمحافظة على التراث لا تكون بإصدار عدة أنظمة جائرة تُنقِر الملاك من أحيائهم، ولكن بكل من توعية الملاك بأهمية التراث (التعليم) وإيجاد الحلول المعمارية المناسبة ليلائم المبني متطلبات العصر وإيجاد المفردات التي تسحب اهتمام الملاك بأحيائهم ثانية. وهذه مهمة شاقة. ولنعد الآن لعطاء البيئة.



٩, ٢٨١



٩, ٢٨٢



٩, ٢٨٣

إذا رجعت بذاكرتك لما كتب أخي القارئ، فستجد أن جميع مبادئ الشريعة ذات الصلة باستخدام السكان لبيئتهم العينية كانت تخضع على تطويع بيئاتهم المبنية لإيجاد بيئات شخصية تناسبهم وذلك بإطلاق العنان لفكرهم. فمن تلك المبادئ مثلاً ما هو متصل بالإجارة حيث أن المستأجر يعتبر مالكا لفترة القدر دون الإصرار بالأحياء المستأجرة، ومنها حديث الضرر الذي أباح للفرق المسيطر التصرف دون إذن من السلطات والجيران ومن ثم إيقاف ذلك التصرف إذا شعر الجار بالضرر. وهكذا. إلا أن أهم هذه المبادئ هو دفع الأحياء للإذعاني المتدفع. أي أن عطاء البيئة المبنية، أو ما تتحملة من استخدامات، وما تستوربه وما تدعمه وما تحث عليه من وظائف سكنية أو تجارية أو صناعية أو تعليمية أو ترفيهية تعتمد على مقدار ما يتمتع به الفريق الساكن من مسؤولية. كيف ذلك؟

لنعد لمثالنا عن الحائط المشترك: فهدم تدخل السلطات أدى كما قلنا إلى تقبل المجتمع للحائط الواحد المشترك بين الجيران كمرفق، وهذا بدوره أدى إلى بئجة صمرانية حواسنها مشتركة بين العقارات. وهذه المباني المتلاصقة ذات الحوافض المشتركة كانت لها قابلية أعلى لتلبية رغبات السكان المتغيرة لاستخداماتها لعدد أكبر من البيئات الشخصية. فالتغيرات الخطية مثلاً لم تتطلب الكثير من الهدم والبناء. ولكن أقل القليل من خرق حائط لفتح باب أو غلق باب آخر بين العقارات. فهذه الاستيعابية، بالإضافة إلى الحرية التي كانت بيد السكان أدت إلى

اكتشاف السكان لاستخدامات جديدة لبيوتهم المبنية. فيستخرج المستشرق جوتيه مثلاً أن أي وظيفة (غير ضارة بالجيران) قد توجد في أي حي بالفسطاط. فطريق صانعي الأحذية قد يحوي دكاناً لبيع الطيور، ومنزل الطبيب قد يحوي مصنعا للسكر، وهكذا.<sup>١١٤</sup> أما المؤرخ المتمردي (ت ٨٤٥) المعروف بتدوين تاريخ مصر فقد حاول تأليف كتاب يصف فيه ماضي مدينة القاهرة (المواظ والإخبار بذكر الحطوط والأثار) لينتهي بكتاب معظمه عن التثنية الوطنية والبناني في القاهرة. فيقول مثلاً في وصف خطط خان الوراقه أنه يشتمل الآن على عدة مساكن وبه طاحون وقد كان موضعاً قديماً أصلياً. ويقول في وصف الخاندكاه الصلاحية أنها كانت أولاً داراً لتعرف في الدولة الفاطمية باسم دار سيد السعداء، وسكنها أحد الأساتذة الذين خدموا في القصر، ثم سكنها وزير لأنها كانت مقابل دار الوزارة وفتح منها سرداباً إلى دار الوزارة. كما يصف الكثير من المنازل التي تحولت إلى مدارس، ويصف الأسواق التي ظهرت كسوق الحرير الذي أصبح سوقاً للصاغة. وفي وصف أحد الأماكن (السدوس) يقول بأنه كانت به عدة مساكن وصارت اليوم كلها داراً واحدة. ويقول في وصف إحدى القنصليات، «وفي هذا السوق على هيئة السالك قيسارية طولها ربع كانت مدة سوقاً يباع فيه الكتب ثم صارت لعمل الجلود، ...»<sup>١١٥</sup> أرايت أخي القارئ كيف أن نفس الموقع أو نفس المبنى استخدم لوظائف مختلفة؟

هذا بالنسبة لكتب التاريخ، أما بالنسبة لكتب الفقه، فإن استيعابية البيعة للتغيرات تتجلى من خلال الخلافات المدونة بين الفرق السانكة. فقد سئل أبو المطرف الشيبني (قده مالكي) عن جامع تصلى به الجمعة والفرصة، وبها مصطبة متصلة بجدار الجامع، وكان الناس يرمون على المصطبة إلى أن يدخلوا الجامع، وكانوا يصلون فيها الجمعة لاتصالها بالجامع. فقام إمام من أئمة المسجد باقتطاع حائوت منه وسقفه وجعل يردب فيها الأطفال للامانة بالأجر. ففتح بذلك الناس من المرور إلى الجامع ومن صلاة الجمعة يا أحدث فيها. فأذكر عليه ذلك بعض فقهاء المصر وقتلوا؛ وإن الذي فعلت خطأ. فقال، ليس بخطأ عندي لأنه تؤدب فيه الأطفال وتفتح فيه الحائوت يوم الجمعة ليمسلي بالناس فيه يوم الجمعة. وقال المتكر عليه، ومع هذا كله هو خطأ، ولعلك ليس بحسن، والعمالة التي تذكر أنه تصلى فيها ليس بصواب، وإنما كان ينبغي لك أن تكتري حائوتاً من حوائت الناس، أو تخرج من دارك موضعاً تؤدب فيه الأولاد. فقال، لست أفعل إلا ما فعلت.<sup>١١٦</sup>

أخي القارئ، لإدراك مدى عطاء البيعة التقليدية كل ما عليك فعله هو زيارة إحدى هذه المدن التقليدية التي لا تزال تجوي الصناعات التقليدية، وسترى أنها تستوعب كل ما يخطر ببالك من وظائف للنحاسين والحديد والنجارين والطحانين والوراثين والعطارين والبزازين والتدخين وأصحاب المتاجر (الصور ٢٨٤، ٢٨٥ إلى ٢٨٨). فعندما ننظر للمسقط الأفقي لأي مدينة تقليدية سلاحظ أنها عبارة عن سلسلة متتالية من الغرف والبيوت (الشكل ١٥، ١٦). ولابد لي هنا أن ألفت القارئ من التوقف لإدخال مصطلح جديد سيساعدنا لتوضيح فكرة عطاء البيعة وإمكانية تصميم بيئات جديدة بالرجوع لهذا المصطلح وهو «الثَّرَاقَة» (بضم الثاء وفتح الراء والنون). فكلمة sector في اللغة الإنجليزية مصطلح يعني جزءاً واحداً من الأجزاء المكونة للشيء الأكبر، وهي تعني للمعماريين المكان أو الفراغ المحدد بالحوائط، كالمنطق أو غرفة النوم أو المجلس، بغض النظر عن وظيفة ذلك المكان. فكما تلاحظ فإن المسقط الأفقي لمدينة تونس

لعل أروع ما هو البيعة التقليدية بالنسبة لي هو قدرتها على تخصيص الكثير من الوظائف غير السكنية وطريقة فعلها. فقد يقول قائل إن بإمكان أي صمم تخطيط أي وظيفة كمصطفة مثلاً في منزل ما، وهذا يمكننا القول إن تلك البيعة المبنية (المدخل) تحفظ تلك الوظيفة (المدخل)، أما الذي يميز البيعة التقليدية عن غيرها إذاً؟ أولاً: إن البيعة التقليدية المبنية أي القارئة لا تحفظ وظائف غير سكنية فقط بل ترحب وتدعو وتدفع بها. الوظائف المختلفة فيها وبشكل فعال وكما أن المبنى صمم لتلك الوظيفة، لا كأن الوظيفة ظهرت في المبنى. فالصورة ٢٨٤، ٢٨٥ من مدينة تونس توضح مدخل منزل تحول إلى مجمع تجاري مشهور به محلات بيع الكتب كما نرى في الصورة ٢٨٥، ٢٨٦ التي تشرحنا نفس المنزل من الداخل. والصورة ٢٨٦، ٢٨٧ من دكا ببجلاص قربها داراً تحولت لحمل أسباحتها الأخضر. أما الصورة ٢٨٧، ٢٨٨ بالصفحة التالية من نفس القرية إعادة استخدام رباط أو مدرسة كمدينة. والصورة الأخيرة (٢٨٨، ٢٨٩) من نفس أيضاً وترتينا هذه غرفة متجاوزة وقد استخدمت كورس للتجارة. فكيف تحملت البيعة المبنية بالذن التقليدية جميع هذه الوظائف؟



٢٨٤، ٢٨٥



٢٨٥، ٢٨٦



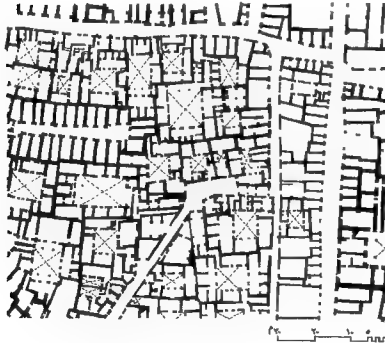
٢٨٦، ٢٨٧

(الشكل ٩، ١٤ ص ٣٢٢، والشكل ٩، ١٥) مكون من عدة كتل صغيرة مبنية sectors متلاصقة. وهي مجسومها تكون الكتلة البنائية الأكبر. وهناك كلمة عربية تلائم وصف هذا الوضع المعماري وهي «الغُرَافَة»، وجمعها غُرَاف، وهي مشتقة من الفعل «غَرَفَ». فعندما تأخذ شيئاً من الماء بيدك أو بالغُرَاف فأنت تغرف منه غُرَفة واحدة. وهذا الماء الذي بيدك يشبه في خصائصه الماء الأصلي، إلا أنه مغروف أي محجوز. لذلك استخدم العرب كلمة غُرَفة، لأن الغُرَفة هي المأخوذ من الهواء المحيط، فهو المفعول به. ولكنهم خصصوا كلمة غُرَفة لوصف ذلك المكان أو الهواء المغروف في الدور العلوي. لذلك وجب إيجاد كلمة أخرى تصلح لأي دور، وتصف في الوقت ذاته الهيكل البنائي من حوائط وسقف وليس ما بداخله من مكان، والكلمة التي اخترتها هي غُرَافَة. فغُرَافَة تعني الهيكل المبنى الملموس الذي يحجز ما اغتُرفَ من مكان أو هواء. يقول ابن منظور: «والغُرَافَة والغُرَافَة: ما غُرِفَ، ولليل، الغُرَافَة المرة الواحدة، والغُرَافَة ما اغتُرفَ ... والغُرَافَة بالضم، اسم المفعول به لأنك ما لم تُغْرِفْه لا تسميه غُرَافَة، والجمع غُرَاف، مثل نطفة ونطاف، والغُرَافَة كالثغرة، والجمع غُرَاف ... والغُرَافُ أيضاً، مكبال ضخم مثل الجراف، وهو القنقل، ... وغُرَف الناصية يغرفها غُرَافاً، جزأها وحلقها، وغُرِفَت ناصية القرس، قطعتا وجززتها، ... والغُرَافَة العلية، والجمع غُرَافَات وغُرَافَات وغُرَافَات، وغُرَاف، ...». فالغُرَافَة هي إذا بالنسبة لنا الأعيان التي تحدد المكان. والمباني بعد بنائها تحجز كتلاً متلاصقة من الهواء الطلق أو المكان، وكل هيكل مبني كالحوائط والسقف يحجز كتلة واحدة من الهواء أو المكان نسسميه غُرَافَة. فالدار عبارة عن غُرَاف متجاورة، بالإضافة إلى ساحة في وسط الدار. والساحة هي غُرَافَة مكشوفة. فإذا نظرت أخي القارئ مرة أخرى إلى المسقط الأتني للكتلة السكنية في مدينة تونس فستلاحظ بأنها عبارة عن غُرَاف متجاورة وبسطها مكشوف. والآن نمود لموضوعنا.<sup>١١٧</sup>



الشكل

٩, ١٥

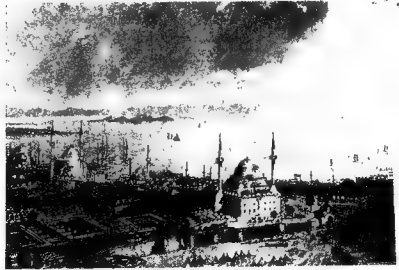


لعلك لاحظت أخي القارئ إذا ما نظرت إلى الفراف في هذه المساقط الأفقية، وفي غيرها بالعالم الإسلامي، أن كل مبنى يتكون من عدة غراف تتكرر في معظم المباني، فهناك مقاسان أو ثلاثة أو أربعة مقاسات على الأكثر من الفراف المختلفة في كل منطقة (تذكر منازل المدينة المنورة). وهذه الفراف تكرر نفسها بطريقة معينة لتكون مبان مختلفة كالمدرسة أو المنزل (ونلتقي على هذا التكوين «التكوين الفرافي»<sup>١١٨</sup>). ومن أفضل الأمثلة على هذا العمارة العثمانية، فإذا نظرت إلى تلك العمارة ترى سلسلة من القباب الصغيرة والكبيرة التي تنظمي المبنى، وتحت كل قبة غرافة، وهذه الفراف تتجمع معاً لتكون تارة مسجداً وتارة أخرى مدرسة أو حماماً أو رباطاً، وهكذا (الصور ٢٨٩، ٢٩٠ إلى ٢٩٢). وفي بعض الأحيان تجد أن هذه الفراف متصلة ومستمرة لتكون مبنى كبيراً كالسوق مثلاً. أي أن نفس الفراف تمكنت من استيعاب وظائف مختلفة وذات مقاسات مختلفة وذلك بتغيير التنسيق بين الفراف وأعدادها.

ولقد كان لهذه الفراف أسماء معروفة عند السكان. كما كان لكل غرافة موقفاً وشكلاً محدداً يميزانها عن غيرها من الفراف. فمن هذه الأسماء مثلاً الطلار، وهو غرافة مفتوحة من جهة واحدة إلى صحن الدار (حوش) ويقع في الدور الأرضي من مساكن بغداد. أما الطارمة فهي رواق ذو أعمدة حول صحن الدار ولكنه يقع في الدور العلوي، والأورسي هو غرافة مستطيلة في الشكل دائماً. وفي الأحساء بالسعودية تجد أسماء أخرى لفراف ذات أشكال ومواقع معروفة لدى السكان منها: المرزبة والليون والكندية والصيللة والسجم، وفي الحجاز نجد الصفة والدمليز، وهكذا في المناطق الأخرى.<sup>١١٩</sup>

ولكن لماذا هذا التشابه بين فراف المباني في كل منطقة؟ هل أدرك سكان تلك المنطقة أن سلسلة محددة من الفراف ذات المقاسات المتكررة ستتمكن من تشكيل عدد لا نهائي من المباني بأقل تكلفة ممكنة؟ أو هل كانت هناك قيود أخرى أدت إلى هذا التنسيق بين الفراف كالقيود التقنية حيث أن عرض الفرافة محدود بطول خشبة السقف مثلاً؟ قد تستحيل الإجابة على هذه الأسئلة، ولكن المؤكد هو أن التفاعل الدائم بين السكان وإمكاناتهم أدى إلى تكوين فرافي يشجع رغبتهم. فقد يقول قائل إن التقنية المتوفرة في ذلك الوقت حددت عرض الفرافة

لاحظ في الرخصة ٢٨٩، لبعض المساجد أيام الدولة العثمانية باستنبول أنها مكونة من فرافاة كبيرة تحيط بها فراف أصغر كم أسفرو. لاحظ أيضاً أخي القارئ أن هناك ساحات مفتوحة على يسار الرخصة وتحيط بها فراف متشابهة في أحجامها، أي أن ما تراه في الرخصة من مجمعات دينية ومدارس مكونة من عدة فراف متجاورة ذات ثلاثة أو أربعة مقاسات متشابهة. وفي الرخصة ٢٩٠، أجمع طهيمانبة باستنبول أيضاً ذلك لاحظ الشيء ذاته. أما الرخصة ٢٩١، فهي منظر لدخول دول بدمشق أيام الدولة العثمانية. وهنا ترى عدة فراف جمعت لتكون غرافة أكبر. وفي الرخصة ٢٩٢، بالصفيحة المقابلة ترى ساحة مسجد السلطان محمد وتحيط بها فراف متشابهة أيضاً (الرسومات الأربع للرسم باركلت)، وأرجو أن لا يخفى من هذه الرسومات أن الفرافة تعني مكاناً منظم بقية. فأكبر الفراف في الشكل ١٥٠، بالصفيحة السابقة غير منظمة بتمام.



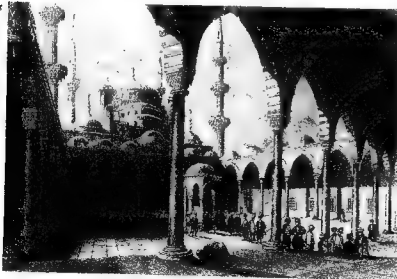


والتي أثرت بدورها على استخدام الناس لتلك الفراغ. وقد يقول آخر العكس، وهو أن عادات الناس تطلبت مقاسات معينة من الفراغ ثم كان على التقنية إيجاد هذه الفراغ، وقد يقول ثالث إن تطور التكوين الفراغي هو يفعل تداخل عدة عوامل أثر كل منها على الآخر. ولكن جميع هذه النظريات تلتقي في نقطة واحدة وهي أن تراكم التجارب بين الأجيال المتعاقبة هي التي أوجدت حجم الفراغ وتنسيقها من خلال الأعراف لتطلي المجتمعات بيئة ذات عطاء أكبر لتني بأكثر قدر ممكن من البيئات الشخصية. ولكن هل للمعماري الآن التدخل بالتصميم لإعادة بناء بيئة ذات عطاء أكبر؟ وكيف نستفيد من تجارب من سبقونا بنائياً ؟

## ما العمل؟

لقد قلنا سابقاً أن الأعراف أدت إلى التشابه الكبير في البيئة التقليدية. ونحدد هنا الحركيات التي أدت إلى بلورت تلك الأعراف في كل المستويات. فكيف يكون للمصمم أو المخطط التدخل إذن؟ إذا كان ما قلته صحيحاً، فمن الأولى تطبيق مبادئ الشريعة في البيئة دون تدخل خارجي مهما كان نوعه، وهذا سيؤدي إلى أفضل بيئة ممكنة للمسلمين، وهذا هو الموقف الذي أراه. وقد وضعت ذلك بالنسبة للتخطيط، وأنا مقتنع به لأن التخطيط مجال مبني على وضع أهداف مستقبلية وخطوات للوصول لتلك الأهداف. وهذا مستحيل كما وضعنا سابقاً بالأمثلة لاستحالة توقع ما يمكن أن يحدث في المستقبل رغم نجاح بعض التخطيطات للمدن هنا وهناك، فلا أحد يعلم، ولا أحد يستطيع قياس نتائج ما إذا طبقت الشريعة في تلك المدن المخططة، أي هل ستكون نتائج ذلك التخطيط أفضل، أم أن نتائج تطبيق الشريعة أفضل إن أتيت لها الفرصة وطبقت في المدن التي خططت؟ ومن جهة أخرى، فإن نجاح تلك المدينة المخططة سيكون على حساب مدن أخرى لأن ذلك التخطيط سيستنزف من موارد الأمة على حساب مواقع أخرى، أما تطبيق الشريعة فسيؤدي إلى تحسين حال الكل. ومن أهم مشاكل التخطيط أنه بحاجة للتنفيذ، والتنفيذ بحاجة للسيطرة، والسيطرة تكسر معادلة العمل وينهار الوضع. وإعطاء بعض الأمثلة: إن نظريات التخطيط آتية من الغرب، وجذورها مغروسة في

٩٢٩٢



وحل منطق العدالة والحقوق عندهم.<sup>١١٩</sup> فالعدالة البيئية لديهم هي أن الكل سواء في المجتمع في مسائل البناء، وهذا منطق قوي ظاهرياً، ولكن في الواقع هو منطق ضد الأجيال القادمة المدممة، وفي الوقت ذاته هو في صالح الأجيال التي ستترث ما هو موجود، وبهذا تظهر الطبقية والمعادية للمادية بعد جيل واحد. ونفس المسألة تنطبق على حقوق المقارنات. ولقد رأينا أن هذا لا يكون في المدينة الإسلامية، فحيازة الضرر تعني أن عقاراً أفضل من عقار آخر بين عقارات نفس الجبل، أي لا تساوي هناك (ظاهرياً)، وهذا منطق مرفوض لدى الغربيين، إلا أنه ضرورة لا بد منها إذا ما أريد لنظام الإحياء التطبيق لتبقى الأرض دون قيمة مادية. كما أن جميع نظريات التخطيط المعاصرة مبنية على عصب أساسي وهو العامل الاقتصادي. وأسعار الأراضي هي من أهم شرطين الاقتصاد في التخطيط. فأي تخطيط لا يعتبر العامل الاقتصادي في النظام الرأسمالي هو تخطيط فاشل. ولم أر نظرية تخطيطية لا تأخذ العامل الاقتصادي في الاعتبار. ولقد رأينا كيف أن ذلك مختلف جذرياً في المدينة الإسلامية، حيث أن النظام الاقتصادي هو أن الأرض ليست ذات قيمة شرائية إلا إذا كانت ذات موقع متميز. ورأينا كيف أن الإحياء انتقص أيضاً من أسعار تلك الأراضي ذات الموقع المتميز. كما أن النظام الرأسمالي نظام يعتمد على استثمار المال كيف ما كان، وهذا الذي يطبق النظام الرأسمالي فاعليته وقوته، مؤسسات هذا النظام تدفع نحو هدف واحد يستجمع كل قوتها وعزمها، لذلك فهو نظام شديد الإنتاج، وفي الوقت ذاته يتصف بالعمى إزاء الخير والشر. فالرأسماليون يذلون كل العقبات للوصول لأهدافهم. ومن هذه الأهداف الضرر، فالمستثمر سيحاول المستحيل لبناء مصنع وإن أضر مصنعه بالبيئة أو يجر جواره لأنه يمكن من أي يد للقانون بحمايته وأمواله. فهذه بعض الأسباب التي طرحناها في هذا الكتاب لرفض نظريات التخطيط من المعسكر الرأسمالي. أما بالنسبة للنظريات الناهية من الدول الاشتراكية فلا داعي للخوض فيها فقد ماتت في مهد حضارتها، فما بالك بتطبيقها عند المسلمين. والإسلام وضع بين أيدينا أقوى نظام كما رأينا، وقد آن الأوان لننظر لتراثنا التخطيطي ببجدية أكبر.

أما بالنسبة لحلم العمارة فالوضع مختلف بعض الشيء، وذلك لأنه تخصص متعلق بموقع غالباً أكثر من تخطيط بيئة بكاملها، فإن كانت هناك أخطاء فهي أقل إيلاهاً من أخطاء اتخاذ قرار تخطيطي. ومع ذلك فلا أرى التدخل. ولكن نظراً لإصرار الكثير من الزملاء مع أن هذا أمر مستحيل لأن الناس يخلطون في مبادئهم، وهذه تكلف الناس كثيراً، ورسم قولي إن هذه الأخطاء ما وجدت إلا لعدم وجود الأعراف لأن الشريعة لم تطبق، إلا أن البعض غير مقتنع بعد. لذلك أقول أنه إذا ما أريد المعماري تحسين بيئته في الوضع الحالي والذي تغييب فيه الأعراف وتغييب فيه تطبيقات الشريعة فعليه إيجاد الأعراف الملائمة لعصرنا، وهذا دور مهم ومطلوب من المعماري في أيامنا هذه القيام به، ويحتر أمانة في عنقه والله أعلم. فكيف نوجد الأعراف؟ (ولكن تذكر أخي القارئ أن الأعراف ستوجد إن طبقت الشريعة).

إن أي تصميم معماري هو مجموعة من القرارات المبني واحد أو عدة مبان. وهذه القرارات ابتكرت لذلك المبني لأن طبيعة تخصص العمارة تطالب المعماري بالابتكار في جميع المستويات قدر الإمكان، لذلك ترى أنواعاً مختلفة من الأشكال ومواد البناء في العمارة المعاصرة. غير أن الأعراف البنائية في البيئة التقليدية. كما رأينا، كانت وسائل مكنت الجميع

من البناء، ولم تكن المبني دون مبنى آخره، ولكن كان لكل نوع من المباني حرفه الذي يميزه، فهناك أعراف تجيز المسجد، وأعراف تجيز المدرسة، وأعراف تجيز الدار، وهكذا. إلا أن هذه الأعراف المتميزة تجمعت من أعراف أخرى استخدمت في جميع المباني، فعرف اتصال الغراف بساحة الدار هو عرف استخدم في كل المباني، وعرف ما على الواجهة من أعيان كالمشربيات، وعرف مساحة الرواق وشكله حول الفناء الداخلي، والأعراف التقنية، كطريقة بناء القبة مثلاً والغرفة التي تحتها كانت مستخدمة في جميع المباني. وهناك أعراف ذات صلة بقرار الساكن أو الباني، فبعض الأعراف في تخطيط الأسقف تكلف أكثر من غيرها لكثرة ما بها من مواد، وهكذا. أي أن الأعراف سلسلة من المعلومات التي تستخدم في أي موقع، وعلى البناء اختيار بعض هذه الأعراف مع الفريق المالك المسيطر ليظهر المبني. فالاختلاف بين المباني إذاً ليس في العرف ولكن في طريقة تجميع هذه الأعراف ليُتكوّن المبني. وهذا عكس ما يحاول أن يفعله الممارري اليوم. فطريقته في التصميم هي الابتكار قدر المستطاع، وليست النقل والتجميع كما فعل بناؤو البيئة التقليدية.

لأبد أنك لاحظت أخي القارئ، أننا عند حديثنا عن الأعراف لم نستخدم كلمة وظيفة function قط. ولكننا كنا نتحدث عن غراف وطريقة توزيعها، وعن تقنية تربط هذه الغراف مع بعضها. فالوظيفة للمبني كما رأينا في البيئة التقليدية أو المعاصرة دائمة التغير، فالمنازل يتحول إلى مكتب، والمدرسة إلى فندق، باستثناء بعض الوظائف كالمساجد. أي أن الوظيفة تتغير داخل غراف المنشاء. وهذا عكس ما يقوم به الممارريون اليوم، فهم عندما يصممون يبدأون بالوظيفة ويصممون الغراف لتلائم تلك الوظيفة. فعندما تقول لممارري صمم لي مبني يسالك مباشرة، أي نوع من المباني تريد؟ والنتيجة هي مبان غير قابلة للتغير، وهذا إهدار لغروات المسلمين. حتى أولئك الذين يقولون أن الوظيفة يجب أن تتبع المبني أو الشكل form follows function، فهم يتحدثون عن وظيفة واحدة، ولا يتعاملون مع الوظيفة كعامل متغير. وهذه مسائل متوقفة لأن نظريات التصميم آتية من الغرب الذي يرى أن البيئة ثابتة. أخي القارئ، أنا لا أقصد بقولي هذا ألا تبدأ بالوظيفة مطلقاً، ولكنني أقصد أننا إذا ما اضطررنا لهذه في التصميم بالوظيفة فعلينا على الأقل توقع أن وظيفة المبني ستتغير في المستقبل إلى وظيفة أخرى مجهلها. أي أن الواجب علينا أن نحاول الوصول لبيئة ذات عطاء أعلى بأقل تكلفة ممكنة لأننا نؤمن أن البيئة وسيلة وليست غاية. لذلك علينا أن نجد وسائل تمكننا من بناء منشآت ذات هبات شخصية أكثر. أي أن علينا أن نسعى لمعرفة مدى استيعاب الغراف ونحاول إيجاد أعراف غرافها ذات استيعابية مرتفعة. فكيف نبدأ؟

إن أحد المداخل الجيدة للمسألة هي فكرة تواضع القرارات التي نأخذها عنها في كل من الفصل الخامس والسادس والسابع. إن بإمكان أي معماري أن يصمم غرفته على طاولة الرسم في دقائق لأنها مسألة تصميمية سهلة بالنسبة له. ولكنه إذا ما سكن ودخل الغرفة تجده يفكر ويفكر أين يضع السرير والطاولة والدولاب وكيف ستكون العلاقات بين تلك الأعيان، وهل ستريحه أم لا؟ وبعد ترتيب الأعيان بعدة أيام تجده يقوم ببعض التغيير لأنه لم يرخّ ذلك التوزيع واكتشف توزيعاً أفضل. وما حدث هذا إلا لأن الوضع الآن حقيقي وليس افتراضي كما كان الحال عندما يصمم غرفته على طاولة رسمه. ومن جهة أخرى فهو يرى الآن جميع مشاكل

الموقع ويشمر بها لأنه يحمي بواقي ملموس. وهنا تأتي أهمية تراكم القرارات. تأمل أخي القارئ حكمة الشريعة في التصميم للمساكن وكيف أنها أدت إلى الأعراف التي طورت العراف لتكون وسيلة البناء بتراكم القرارات، فتراكم القرارات كما رأينا تمنى أن كل قرار كان قراراً صغيراً في الموقع وتراكمت هذه القرارات لتكون القرار الأكبر، وهكذا. هذا بالإضافة إلى أن كل قرار صغير اتخذته الفريق الساكن أتى بعد معايشة الموقع وظروفه ومشاكله، كما أن هذا القرار اتبع بناءً على العرف. وهكذا تمت البيئة بناءً على قرارات مأخوذة من تجارب واقعية من الموقع، وبناءً على العرف المحرر مراراً في السابق، وليست قرارات فرضية أتت من خيال فرد يشكر الحلول. وهذا المثال الذي أصله تتناول غرفة واحدة، فما بالك بتصميم حرم جامعي. فكلما كبر المنشأ كلما كثرت القرارات وتوالى في الترتيب. قرار بناء حرم جامعي هو سلسلة طويلة من القرارات ذات الترتيب المصح. فمن القرارات الأولى مغللاً موقع الحرم الجامعي والمباني المحيطة به، ثم قرارات مواقع مباني الإدارة والمكتبة والمسجد والكليات، ونحوهم، ثم القرارات المتصلة بمساحات المباني مع بعضها، ثم القرارات بشأن كل مبنى، وهكذا. أي أن القرارات الأولى قد لا تكون خاضعة لأنها أقرب للواقع، ثم تبدأ القرارات بأخذ الطابع الخيالي لأن القرارات الأولى لم تكن في الموقع بعد، لذلك فمن تكون قرارات سلمية كما يجب، بل هي قرارات افتراضية مبنية على تكهن نتائج القرارات التي قبلها أو التي هي أكبر منها. لذلك ترى أخي القارئ أن أفضل التصميم قبل التنفيذ أحياناً هي من أسوأ المنشآت بعد البناء، فلو علم المصمم بما سيحدث للمنشأ لتلافي ذلك ابتداءً. وعلى النقيض من هذا، نجد أن فكرة تراكم القرارات تعني اتخاذ عدد صغير من القرارات على الواقع الموجود لأن القرارات التي قبلها أو هي أكبر منها قد نبث وجربت والكل يرى مشاكلها وعيوبها، فيأتي الحل المقترح سليماً وعملياً. كما أن فكرة تراكم القرارات تعني بناء الفرق الساكنة للبيئة تدريجياً، فالقرارات تأتي من فرق الإذعاني المتحد، لذلك نتوقع أنها أفضل حل ممكن في حدود إمكانيات الفريق.

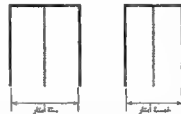
لقد قسمنا الأعراف التي تؤثر في البيئة سابقاً (ص ٣٦٧) إلى ثلاثة أنواع وقلنا أن النوع الأكثر تأثيراً في البيئة هو الأعراف أو الأنماط البنائية. أما الآن فنقسم هذا النوع (الأعراف البنائية) إلى ثلاثة أقسام أدق: الأول هو أعراف التصنيع. فقد كانت مواد البناء



تري في الصورة ٩٠٢٩٢ من اسطنبول بتركيا مثالاً يندرج في أبعثنا هذه وبالقوات في الدول الفنية وهو محل بيع قطع البناء المستخدمة كالأبواب والنوافذ والأخشاب. فهذه قبل من الصيانة يمكن إعادة استخدام هذه القطع.



لقد كانت الفراف في البيئة التقليدية محدودة في مددها كان تكون هناك ثلاثة أو أربعة أحجام مختلفة مثلاً كالفراغ أ، ب، ج، هـ في الشكل الطولي إلا أنها مرتبة بطريقة تزيد من صلابتها كأن تكون هناك ثلاث فراغ ذات الحجم «ب» مقابل فراغ من الحجم «أ» وفراغتان من الحجم «ج» وهكذا. وهذه العلاقة كانت هي الأنسب لطريق تلك المنطقة لأنها تملك من زيادة صلاء البيئة، أما في البيئة المعاصرة فتجد المباني التي صممها المهندسون تشتمل على أحجام كثيرة من الفراف (كالفراغ هـ، و، ز، د، ك، ل، م) دون وجود علاقة تذكر بين أعداد الفراف وأحجامها إلا أن الفراف وجدت لتؤدي غرض ذلك المبني الذي صممت من أجله.



نرى في الشكل ٩،١٧ فراغتين لستتا على نصليين، لوجرا، بعض الدراسات أدى ما تتصلح كل فراغ قبل وبعد القسمة وكنتنا أن نحدد صلاءها، فإذا اعتبرنا الفراغ البيسي (وهي عرضها خمسة أمتار) بعد القسمة قد شتمتج لها لا تحصل فراغ نوم لطللين لما لا عرضها يقل من عشرين ونصف المتر قليلاً، بينما الفراغ البيسي قد تحصل ذلك رغم أن للفراغ بينهما من نصف متر، وبالطبع فهذه الاختبارات لابد وأن تختلف من بلد لآخر لاختلاف العادات بين السكان ولابد لها أن تكون في جميع الاتجاهات المحصلة للقسمة للفراغ، ولعبرب مثلاً واحداً، ففي الشكل ٨،١٤ ص ٢٢٢ ترى في المثال ٢١ الفراغ «ت» المستطيلة الشكل تتكرر في معظم المنازل كما أنها تقسم أحياناً كما في الفراغ «ن» في المنزل و«ع» ونفسى الشكل (الصورة ٩،٢٩٤) بالصيغة التالية هي منظر للفراغ «ت» و«بالتر ٢١).

صغيرة في حجمها وبالإمكان جمعها لتعطي أشكالاً مختلفة من الفراف لاختلاف طرق جمعها. ومن الأمثلة على ذلك مولد بناء السقف والمخاطط. فنماصر بنائها سهلة النقل إلى الموقع وسهلة التركيب في الموقع والكل يعلم كيف يجمع هذه المواد لتكون عينا واحدة. وهناك أحيان أخرى تركب في مكان الإنتاج لسهولة تكوينها في موقع البناء كالأبواب والنوافذ ثم تجلب للموقع لسهولة نقلها. لذلك ترى أخي القارئ أن أبواب ونوافذ وميازيب مياه مباني البيئة التقليدية متشابهة لأنها تتبع عرفاً واحداً. وما على الباني إلا شراؤها كتلة واحدة أو أجزاء وإحضارها للموقع ثم يبنى المبني بناءً على مواصفاتها. وعندما يهدم المبني تستخدم هذه الأجزاء في مبان أخرى بعد بيعها للآخرين (الصورة ٩،٢٩٢ بالصيغة المقابلة)، وقد مررنا على حالات تاريخية تصف هذا الشيء في الفصل الثاني (ص ٦٨). وهذا عكس حالنا اليوم. فمن الآن نبني المبني ثم نترك فتحات للنوافذ فيأتي صانع النوافذ ويأخذ قياساتها ويصنع لها النافذة، وبذلك تكون كل نافذة مختلفة لاختلاف الفتحات المتروكة. ومتى هُدم المبني تركت هذه النوافذ دون استخدام. وهنا يأتي دور باحيي التقنية. فليهم، والله أعلم، أن يبحثوا عن وسائل تمكنهم من إنتاج أحيان ثلاثاً أكبر عدد ممكن من المواقع والمباني، وبحيث تكون هذه الأجزاء بعد تركيبها أكبر قدر ممكن من الحلول المختلفة، وبحيث تكون سهلة في كل من النقل والتركيب ليتمكن كل ساكن من جمعها كما يربح دون الكثير من العناء والتكلفة. وقد يعتقد البعض أنني أرمي هنا إلى المباني السابقة التصنيع، أو إلى الحواط السابقة الصب. لا، فأنا لا أقصد ذلك. فالمباني السابقة التصنيع ميان لم يتخذ قرارها التفريق الساكن، ولكن الذي فعل ذلك هو المصمم في المصنع أو المكتب. كما أنني لا أقصد الحواط السابقة الصب لأن صب حائط به فتحتين لكل من الباب والنافذة مثلاً هو دفن لقرار موقع الباب والنافذة في الحائط، وكان المفروض أن يكون هذا القرار حياً بيد التفريق الساكن في الموقع، فهذه القرارات يجب أن تكون من حق التفريق الساكن، وليس من حق صاحب المصنع. لذلك نجد أن المباني والحواط سابقة الصب غالباً ما تشغل برغم جودتها التقنية المرتفعة لصعوبة تغييرها ولأن القرارات الحية دفنت في المصانع البعيدة عن الموقع.<sup>١٢٠</sup>

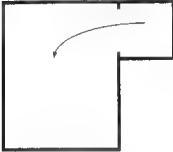
والتقسيم الثاني هو صرف الفراف، ما هي أنواع الفراف ذات الصلاء. الأكثر؟ لأضرب مثلاً، ألم يحدث لك أخي القارئ أن أتيت بسيارتك إلى طريق قصت في السيارات على الجانبين وهناك سيارة مقابلة تريد المرور عكس اتجاهك وكان عليك الرجوع للخلف ليتمكن هو من المرور أو العكس؟ ألم تقل في نفسك أه، لو أن هذا الطريق كان أعرض مما هو عليه الآن بنصف متر لتمكننا جميعاً من المرور دون حناء؟ إضافة نصف متر لطريق عرضه ثلاثة عشر متراً مثلاً سيؤدي من صلاء، فما هي إذاً أنسب المساحات للفراغ؟ وكم نوعاً من الفراف تحتاج؟ وكيف ننسق بينها لنحصل على أكبر صلاء. يمكن (الشكل ٩،١٦)؟ فإذا كانت هناك فراغ عرضها خمسة أمتار قد لا تكون مطعاة إذا ما قسمت للفراغتين مستقبلاً في مجتمع ما، أما إذا كان عرضها ستة أمتار في ذلك المجتمع قد تعطينا فراغتين كل منهما ثلاثة أمتار في العرض وبالتالي يمكن استغلالهما إذا ما تغيرت وظيفة المبني (الشكل ٩،١٧). وهكذا كانت البيئة التقليدية كما قلنا، سلسلة من عدد بسيط من الفراف ذات الأحجام المختلفة ولكنها منسقة بطريقة ذات استيعابية أكبر لأنها تحوي أكبر قدر ممكن من البيئات الشخصية.

٩، ٢٩٤



فالغرفة تزيد استيعابيتها بدعم الفراف المجاورة لها. فغرفة مساحتها عشرون متراً مربعاً قد تتسع لعدة وظائف، كغرفة للنوم أو مكتب أو مجلس. ولكن إذا كان بجانب هذه الغرفة غرفة أخرى مساحتها مشابهة فقد لا يتمكن الساكن من استخدام تلك الغرفة كعيادة لطبيب أو مقهى مثلاً إلا بفقدان الكثير من المساحة. أما إذا كانت بجانب تلك الغرفة غرفة أخرى ذات مساحة أصغر كأن تكون ست أمتار مربعة فقد يزيد عطاء الغرفة الكبيرة لأن الغرفة الصغيرة ستستوعب وظائف تدعم الغرفة الكبيرة كأن تكون مكاناً لتحضير المشروبات في حالة المقهى أو مكاناً للكشف على المرضى في حالة العيادة، وهكذا (الشكل ١٨، ٩). وهذه الأفكار بالطبع تحت البحث الآن وهو ما نقوم به. فإذا نظرت أخي القارئ إلى مسقط أفقي لمبنى حديث فستجد عدداً كبيراً من الفراف ذات المقاسات المختلفة، وهو عكس المباني التقليدية حيث أنك ترى عدداً محدوداً من الفراف المختلفة ولكنها منسقة بطريقة تزيد من عطائها بأقل مساحة ممكنة.

شكل  
٩، ١٨

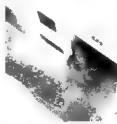


ومن أهم الأعراف في هذا القسم للمسكنات الإنسانية التي تقوم بها الفرق الساكنة لإيجاد بيئات شخصية ومدى دعم الفراف لتلك المتطلبات، فعند بناء فرافة في البيعة التقليدية تجد أن السكان يضعون النافذة على الوجه الخارجي للمبنى، فيستغلون بذلك المكان المحدث على الحائط لوضع الزهور (الصورتان ٩، ٢٩٥ و ٩، ٢٩٦) والأواني أو حتى الجلوس هناك بإخراج النافذة كما هو الحال في الرواشين، أما في البيعة المعاصرة فتجد أن أكثر النوافذ تتركب على السطح الداخلي للحائط فتجتمع الأتربة على تلك المنطقة لأنها أصبحت في الخارج ولا يستفيد منها السكان في الداخل، وهذا مثل واحد، وهناك آلاف الأمثلة، فالصور (٢٩٧، ٩ إلى ٩، ٣٠٥) تتركب أخي القارئ أمثلة مختلفة من هذه المسكنات الإنسانية لاستغلال البيعة.<sup>١٢١</sup>

والقسم الثالث هو عرف أنماط المباني، والفرق بين هذا القسم من الأعراف والسابق هو أن تلك أعراف تركز على أحجام الفراف وصلاتها ببعضها واستيعابية كل غرفة. أما هذا النوع فيركز على مجموعة الفراف لتكون مبنى ما، فالساحة المكشوفة داخل المنزل مثلاً تزيد من عطاء الفراف المحيطة بها لأنها تجعل من كل غرفة وحدة مستقلة، ولأنها تخصص حركة الناس

نرى في الشكل فرافة وبجانبها فرافة أخرى أصغر منها. وقد تقسم هاتان الفراقتان معاً وظائف أكثر مما إذا كانت الفراقة الصغيرة بحجم لغرفة الكبيرة أخذين في الاعتبار المساحة المفقودة إذا ما تكررت المسألة عدة مرات. وبهذا تكون الفراقة الصغيرة مكاناً حادماً للفراقة الأكبر. مثال لهذه العلاقة انظر إلى الفراقة «و» في المنزل «غ» بالفصل ٨، ١٤، ص ٢٢٢ والمشابهة للفراقة بالصورة ٩، ٢٩٦.

لاحظ وجود المسببات المزورة خلف النافذة في الصورة ٩، ٢٩٥ من إحدى القرى تتركب. أما الصورة ٩، ٢٩٦ من شمال أفريقيا فتبينها العكس، فترى فتحة ثقوب أمام باب لدخول منزل، فلاحظ تثبيت الباب نحو الداخل حتى تصكك الفتحة من الوقوف دون أن يلاحظ وجهها الخارج. ومن الأمثلة لهذه المسببات الإنسانية في بنا، واستخدام الأحياء الجالوس على الدراج، فعادة ما يختار المستخدمون مكاناً مرتفعاً بعض الشيء للجلوس والتحدث فيه أو النظر إلى الآخرين منه. أي أن لهم هو المكان المناسب للدراج وبوقته وليس بالصورة مواد بنائه. نرى في الصورة ٩، ٢٩٧ طفلين قد جلسا يلعبان على طاء حزان بقرية تتركب، ونرى في الصورة ٩، ٢٩٨ درجاً أحد المساجد بالساحل وقد جلس اليخس عليها. وفي الصورة ٩، ٢٩٩ من المغرب ترى فتحة



٩، ٢٩٥  
٩، ٢٩٦

٩، ٢٩٧  
٩، ٢٩٨

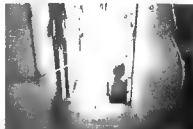
٩,٢



٩,٣٨



٩,٢١



٩,٢٢



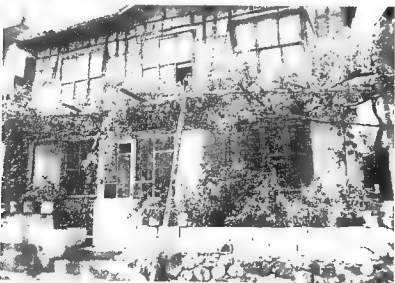
٩,٢٢



٩,٢٤



٩,٢٥



جلست على درج المدخل وهي تتذكر مع صديقتها التي جلست في اسطوان الدار. وفي الصورة ٩,٢٠٠ طريقا متحدرا من طنجة لاحظ أن درجات مدخل كل دار قد بنيت بطريقة جذابة لتلائم الموضع الذي هي فيه. ومن أهم القمصان الإنسانية في استخدام الدرج هو أنه غالبا ما كان يصل بين الأزقة المظلمة على الألفية كما في الصورة ٩,٢٠١ من أحد المباني باسطنبول حيث ترى امرأة تجلس على الدرج المائل على ساحة المبنى. ومن القمصان المهمة إبداع الناس في الاستفادة من الأشجار ووصفها في المكان الملائم. ففري في الصورة ٩,٢٠٢ من قرية كوكبدي بتركيا شجرة كبيرة تنظي عرسها عرضها أكثر من عشرين مترا وقد استلقت العرس كمقهى لاحظ أن أعمدة إضاءة تدمج جذوع الشجرة. وفي الصورة ٩,٢٠٢ من مشارك بتركيا ترى لقاء مقهى مغطى بأوراق النبق. أما الصوران ٩,٢٠٤ و ٩,٢٠٥ فهما مثالان آخرين لاستثمار النباتات في أنسب موقع ودمج العرف لتلك القمصان الإنسانية.



دري في الصورة ٩،٢٠٦ من فاس حفرة مكشوفة لمجد بها دورات مياه وقد وضع بوسطها حوض ماء ليستخدم للوضوء. ودري في الصورة ٩،٢٠٧ من فاس أيضاً حفرة مكشوفة قد حولت لفضائل من حولها لمحات تجارية قدصت حفرة المكشوفة ذلك لتخزين. والصورة ٩،٢٠٨ من اسطنبول ترونا لشيء ذاته، ولكن تذكر أني القارة بأني لا أقصد إصطاع بأهمية المباني ذات الأهمية الداخلية ولا أرمي إلى ضرورة إعادة استخدامها. فقد تقول: إن وجود التكيف الآن هو حل أفضل بالنسبة لنا من هذه المساحات الداخلية قتي جميع الأثرية وما إلى ذلك. فأقول لك: إنك على حق، ولكن فقط لأن حركات البيئة التقليدية أنتجت هذه الحلول استخدمت لإثبات فعالية تلك الحركات تلك البيئات. فلاحه إننا وأن نصل على حل بيئية على خطيائنا المعاصرة إن نحن اتبعنا حركات الشريعة. فنحن لا ندعم هذه الحلول بعد لأننا لم نطبق الشريعة. فكيف أتى بك تلك الحلول؟ لقد قل في أحسن مرة عند الحديث من الحداث من الحداث المشترك إنه لا يقلص تصاق المباني وأن سكان أحد الأحياء الذي منع فيه الزيادة بالعراش كانوا يشتدزون من أن الحوض قد يتفوق إلى حوضهم من المنازل المنيورة. فقلت: بالطبع سيستدرون لأهم مضوا من الزيادة. فالجواب في حركات الشريعة هو ألا يفرس الحل على السكان. فإن هم أرادوا الزيادة قلوا به، وإن هم أرادوا تصاق مبانيهم بطورهم. وهكذا يتطور الحرف الأفضل لكل منطقة. فاتبته لحل هذه الفزلات.

داخل المبني دون الحاجة لبناء الممرات، ولأنها تتوصب ما تحتاجه الوظائف الجديدة عند تحول استخدام المبني من وظيفة لأخرى. فالصور (٩،٢٠٦ إلى ٩،٢٠٨) تترك أحي التاريف بعض الاستخدامات لتلك الفراف المكشوفة. وهكذا من دراسات لملاقات قد تُعجل بإيجاد أعراف يمكن الفروق الساكن (الذي وبعته الشريعة الحرة في التصرف) من استقلال بيئته أهما استقلال، وبهذا يزداد عطاء البيئة. ولكن الأهم هو أن هذه الأعراف تُبنى من طريق تراكم القرارات. ولأنها أعراف فلا خوف هناك من ظهور بيئة عشوائية من تراكم القرارات لأن كل قرار هو عرف قد جرب قبل ذلك ونعلم مزاياه وعيوبه. بل على العكس من هذا، فالبيئة الناتجة من هذه الأعراف رغم أنها تبدو بسيطة في تركيبها إلا أنها غنية جداً في صلتها وثرية في تباينها فيما بينها لأنها تمكس بيئة شخصية في كل موقع، وهذا ما يفضل الناس عموماً، فهي إذاً «السهل الممتنع». ولا بد لي من كتابة كتاب آخر لتوضيح هذا الموضوع بإذنه تعالى.

وأخيراً دور المحاسب، أذكر أني القارئ ما قلناه من دور المحاسب في السيطرة على الصناع والبنائين لحماية المستهلك وأنه تدخل في السيطرة على مكونات البناء كالآجر وقطع الخشب والمسامير ونحوها، وأنه تدخل أيضاً في وسيلة أو تقنية تجمع هذه الأحيان الصغيرة لتكوّن أحيانا أكبر كالمناطق والدرج (ص ٢٧٦ و ٢٧٧). كما قلنا أنه في الوقت ذاته لم يتدخل في طريقة وضع هذه الأحيان في الموقع ليعبر مبني، فقد تركت تلك القرارات لرهبات الناس التي سَورت بالأعراف وليس رضاً منهم. قارن هذه السياسة التي تحترم الأعراف بسياسة بيئتنا المعاصرة، فهي العكس تماماً. فالتركيز في البيئة المعاصرة على السيطرة على الصامهم وذلك من خلال رخص البناء أكثر من السيطرة على مواد البناء ومواصفاتها، وبهذا تضع الأعراف التي ابتعتها الفرق الساكنة.<sup>١٢٢</sup>

## الفروق الظاهرة

هناك في الظاهر ثلاثة فروق بين البيئتين التقليدية والمعاصرة. وسميتها ظاهرة لأنها ترى وتلاحظ بسهولة. الفرق الأول هو التجانس الكبير بين مباني البيئة التقليدية أو البيئة التي اتبع فيها ساكنوها عرفاً ما تواجد أعينهم في التواجد المستقل. وعلى التقيض من هذا فهناك تنافر بين مباني التواجد التي أتت فيها المركزية إلى فرق لا تتبع عرفاً ولكنها تتبع قوانين منفردة لفرق لا تفقه المسؤولية في البيئة المعاصرة. فقد رأينا في البيئة التقليدية أنه كلما صغرت الأحيان البنائية وسهل تركيبها مع بعضها وتركزت قرارات التركيب للفرق الساكنة وكان الفرق الساكن واعياً (بالتعليم كما قلنا واتباع الشريعة التي أنتجت فرقاً ذات وعي بمسائل البيئة)، كلما كانت البيئة أفضل وأجود من حيث التوعية والتكلفة لأن كل فريق قام بالبناء لنفسه أو بأغراضه هو لما أراد باتباع الأعراف، وبهذا كانت البيئة ذات اختلافات ولم تتطابق برغم تشابهها diversity within unity وذلك لأن الفرق فعلت ما تريد في إطار العرف (ولقد مررت على الكثير من الأمثلة على ذلك). وهذا خلاف بيئتنا المعاصرة حيث أن المباني التي بناها السكان بأنفسهم جميعاً متفردة ولا تشابه بينها إلا فيما ندر (الصورتان ٩،٢٠٩ و ٩،٢١٠) لأن السكان الذين لا عرف لهم اصطفاوا مواصفات مبانيهم من كل ركن من العالم وكأن البيئة



المعمارية إناء به من كل مستنقع قطرة eclectic، أما المباني التي بنتها السلطات كمشاريع الإسكان فتجدها متطابقة تماماً uniform (الصور ١١٨ إلى ١٢٠ ص ٢٩) وتجلب الملل والسأم لكل من ينظر إليها من تطابقها monotonous لأن الذي اتخذ قرارات بنائها فريق واحد فرض قيمه على ذلك المبنى أو ذلك الحي كمشاريع الإسكان. فهي بيعة تشعرك بالجمود لأن قراراتها دفتت ولا يمكن لأحد تغييرها، فهي ليست كالبيعة التقليدية التي تشعرك بالحياة في كل قرار اتخذته الفريق الساكن.

والفرق الثاني من حيث المظهر بين البيتين هو أن نسبة الأماكن العامة مقارنة بالأماكن الخاصة في البيعة التقليدية المستقرة منخفضة جداً مقارنة بالبيعة المعاصرة، وذلك لأن الفرق المستوطنة هي التي تصون وتنفق على الأماكن العامة فتحاول الإقلال منها قدر المستطاع لتتدر الساحات وتكثر الطرق غير النافذة والبوابات، بينما تزيد مساحات المنازل والحدائق الخاصة والأربطة والمدارس ونحوها مقارنة بالمناطق العامة. أما في البيعة المعاصرة فتحاول السلطة المركزية الإكثار من أماكنها والإنفاق عليها قدر المستطاع لتنظيم البيعة، فتجد الشوارع العريضة والساحات القسيحة، بينما تقل الطرق غير النافذة وتندعم حقوق الارتفاق والبوابات.

أما الفرق الثالث من حيث المظهر فهو الإختلاف بوجودات (أعيان) الأهم للعقارات الأكثر استخداماً في البيعة التقليدية المستقرة، والجاذبها إلى الأماكن العامة في البيعة المعاصرة المنظمة. فإذا تأملت أخي القارئ توزيع ما يملكه المجتمع من أعيان فستجد أنها تكثف في المقارنات الخاصة في البيعة التقليدية المستقرة، فهذا صحن الدار وبه شجيرات وبركة ماء وواجهة مقوشة، وواجهات تلك المنازل بها المشربيات الخشبية الجميلة، وهكذا (الصور ٣١١ إلى ٣١٢). وعند مقارنة هذا الوضع بالطرق والشوارع غير المرصوفة وغير المودنة بالأشجار وللقليلة الإضاءة ندر أن المجتمع الإسلامي استثمر أكثر ممتلكاته في المقارنات الخاصة (الصور ٣١٤ إلى ٣١٦). أما في البيعة المنظمة المعاصرة فالوضع هو العكس تماماً، فكثرة الأعيان في الأماكن العامة دليل على هيمنة الفريق المركزي، فتجد الطرق ذات الأعمدة المضخمة المشوكة التي يقف فيها العمود ساخراً من منزل رجل فقير لا أثاث في منزله، ولعله يتكرم



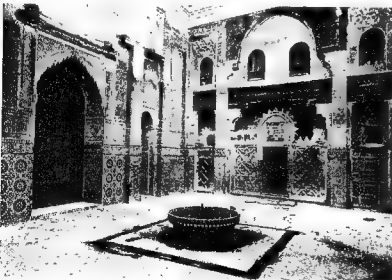
٩,٣٠٩



٩,٣١٠

الصور ٣٠٩، ٣٠٩ من الرياض توضح الفرق الطاهر الأول بين البيتين التقليدية والمعاصرة وهو التجانس، فترى متازلاً متجاوراً من الرياض ومختلفة من بعضها. فإندام الأعراف تضيح البصيص واستمروا أحياناً بالهوية من كل ركن كما في الصورة ٣١٠ من جدة التي ترون مبنى وكان ياتيه حاول تقليد البيت الأبيض بالولايات المتحدة. فكيف تقارن هذه الماني بجاني المدينة المنورة المتجانسة التي مهدتها هنا؟

الصور السفلية مع صور الصفحة التالية توضح الفرق الطاهر الثالث بين البيتين التقليدية والمعاصرة وهو الجاذب أعيان البيعة التقليدية وتواجدها في المقارنات الخاصة. فترى في الصورة ٣١١ من أصيلة مساحة مدور وقد اعتمد بها ساكنوها بتشيدها مثلاً رطب قرقم. لاحظ جمال الساحة رغم بساطتها. وارى في الصورة ٣١٢ من مكشكس مدرسة بوعناينة وقد بولغ في تزيين ساحتها. وهصورة ٣١٢ ترىنا الاستثمار في زواطة ساحة جامع الكتبية بمراكش.



٩,٣١٢



٩,٣١١



٩,٣١٣

٩,٢١٤



٩,٢١٥



٩,٢١٦



إذا ما قارنا الصور الثلاث بالصيغة السابقة بصورة هذه الصفحة سيطر انبساط الفضاء الكبير في البيئة التقليدية من حيث توافد الأحياء، ففلاحظ في الصورة ٩,٢١٤ من من الأضراس بالجزائر والصورة ٩,٢١٥ من القصور بتونس والصورة ٩,٢١٦ من فاس بالمغرب أن الشوارع غير مرسوفة وغير مضاءة ولا توجد بها أعمدة وبلاط أن حال المباني المحيطة بالطريق أفضل من الطريق ذاته، وإذا ما أخذنا في اعتبارنا أن نسبة الأسلاك العامة في البيئة التقليدية قليلة بالنسبة للقنارات الخاصة نستنتج أن معظم أحياء البيئة التقليدية الروض في المقارنات الخاصة وفي الإذهاني للتحديد. وهذا الأحياء في المناطق العامة كالطرق في البيئة المعاصرة.

عليه فبإضاءة ساحة دره ليلاً. وتجسد الأشجار في الطرق تقوى للرجل الذي لا ماء في منزله ها أنا ذا أقرب مائة (الصورتان ٩,٢١٧ و ٩,٢١٨ بالصيغة المقابلة). أقول، إذا أراد المجتمع الحضري في كل زاوية من بيئته فلابد من وضع الأشجار في الإذهاني المتحد وذلك بحث وتعليم الفرق المستوطنة بأهمية ذلك، فهذا تأتي البيئة الحضراء. وإلا فما الداعي لبيئة لا يدرك الناس جدواها، ففي مدينة الجليل بالسعودية وضمت ميزانية لتشجير الطرق وزرع الكثير من الشجر، وعندما انخفضت الميزانية في السنة التي تليها مات عدد الأشجار بمقدار ما انخفضت الميزانية. ولم يكتسب أحد من السكان لإنقاذ تلك الأشجار. أخي القارئ، أرجو أن لا تسيء، الفهم، فلا أجمل من الأشجار. ولكن إذا كان لابد من وجود ألف شجرة في المي فمن الأفضل أن تكون غالبيتها في الإذهاني المتحد تحت تصرف السكان ليستفيدوا منها قدر الإمكان.

هذه هي أهم الترويق الظاهرة التي نراها بأعيننا، أما بالنسبة للقنارات التي لا ترى، أي جوهر المدينة الإسلامية، فشتان بينها وبين البيئة المعاصرة المنظمة من حيث المسؤولية وحالات الأحياء والملاقات بين الفرق كما رأينا.

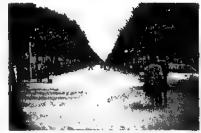
## وأخيراً

لقد تحورت البيئة التقليدية كما رأينا بسهولة في التركيب مع كمال في تلبية متطلبات السكان وجمال رفيع المستوى. وهذه السهولة، ونسبها بـ «العسل الممتنع»، ليست بمتناول يد الكثير من الممارسين المعاصرين، فلي القيق من البيئة التقليدية نجد أن التصاميم المعاصرة معقدة بشكل يدعو للعجب، فمعظم الممارسين ينتجون مبان ذات تعقيدات في جميع الأوجه وذلك بالاعتماد على مواد البناء والتقنية الحديثة ذات الإمكانيات المالية. فهم لا يقومون بهذا لأنهم أذكيا، ولكن لأن هذا يسهل عليهم مقارنة بذاك السهل الممتنع. فهم يترجمون ما يدور بأذهانهم من أفكار إلى مبان. وبالطبع فإن فكرهم عاجز عن إدراك تعقيدات البيئة. فتلك البساطة، وذلك السمو في توزيع المسؤولية، وذلك الكمال في البيئة التقليدية الذي كان المجتمع بأسره وراء بلورته يتطلب نوعاً من العمق في الفهم والتجربة التي تحتاج الكثير من الوقت الذي هو خارج متناول أذهان وأعمار الكثير من الممارسين المعاصرين. وهنا يأتي سؤال عن العلاقة بين التقنية والبيئة المبنية، هل يمر التطور التقني وجود ما يسمى بالحركات المعمارية في العالم الإسلامي؟ أم لم تكن التقنية وجدت خدمة لمتطلبات الإنسان؟ ففي العالم الإسلامي نجد مع الأسف أن الحركات المعمارية السائدة في الغرب ونظيراتها المبنية على الطرز والأشكال والواجهات تشبه اهتمام المعماريين والمسؤولين أكثر من حاجات مجتمعاتهم لأن البيئة أصبحت هاية في أنظارهم. أنظر إلى مبنى البرلمان الذي شيد في دكا ببنجلادش (الصورة ٩,٢١٩ بالصيغة بعد التالية) باستخدام الخرسانة في كل أجزائه والذي كلف مئات الملايين من الدولارات الأمريكية في بلد لا تتوفر فيه الحجارة الصغيرة (الزلاط) المستخدمة في الحوائط الخرسانية، فقد تم استيراد الزلط اللازم لخرسانة ذلك المبنى من أقاليم أخرى. وقارن هذا البذخ بالصورة (٩,٢٢٠) والتي تظهر نساء في السبعينات من أعمارهن بنفس المدينة وهن يكرسن الأجر لقطع صغيرة تستخدم كحجارة في الخرسانة ويأجر يومي يقل عن ثلث دولار أمريكي. إذا نظرت لأيديهن

التي تهشم الأجر لعشر ساعات في اليوم مقابل ذلك المبلغ الزهيد سبكي أخي القارئ خائناً. هل تتقابل هاتان الصورتان في أي نقطة على خريطة عالم المنطق؟ كيف يحدث هذا يا أمة محمد؟ إنها كارثة المهنيين. فعندما يعطى المهندس مسؤولية تصميم مبنى يعتقد أنها فرصته الذهبية ليظهر العالم من حوله بتصميماته الرائعة، وكذلك الحال بالنسبة للمخططين. فالكثير من المهنيين والمسؤولين الذين ولّقت بهم مجتمعاتهم وسلمتهم زمام أمورهم لا يفقهون بمدى مسؤولياتهم تجاه مجتمعاتهم بشكل برغم لجأهم في بناء أو تخطيط بيئة قد تسر الناظر أحياناً هنا وهناك. فهذا النجاح في ذلك الموقع جاء على حساب الأمة في مواقع أخرى. فهم يجرون وراء النظريات التخطيطية والحركات المعمارية الحديثة، ففي العمارة نجد آخر صيحة كانت تسمى بالعمارة الحديثة، ثم أتت حركة أخرى اسمها ما بعد الحديثة post modern، ودحن الآن نميش على أعتاب آخر صيحة واسمها deconstructionism. أما بالنسبة للتخطيط فحدث ولا حرج، فهناك ما يسمى بالتخطيط المعني physical planning model، والتخطيط الاجتماعي social planning model، وهناك ما هو ضد التخطيط الجراحي radical anti plan-ning model، وهكذا من نظريات لا تنتهي. وأخيراً ظهرت لنا قبل عدة سنوات ما يسمى بنظرية التخطيط الشامل comprehensive planning وقد أكلت هذه النظرية عقول الكثير لتعذر في الفترة الأخيرة بما يسمى بالتخطيط العقلاني الشامل rational comprehensive planning، وهكذا. فعندما تظهر نظرية تخطيطية أو حركة معمارية جديدة يجد المخططين والممارسين والمسؤولين يلتهمونها، وعندما تملأ بطونهم منها يجدهم مهينين لابتلاع النظرية والحركة التي تليها. وستظهر نظريات تخطيطية وحركات معمارية جديدة لتخطي النظريات الحالية، وسيقوم أولئك بابتلاعها مرة أخرى. أي أن ما نسير عليه الآن من نظريات، وببذات في التخطيط، هي نظريات خاطئة لأن نظريات أخرى ستظهر بالتأكيد لتخطي النظريات الحالية، فإله من جحر شيب. فنقول، حسبنا الله ونعم الوكيل.

لقد قال لي أحد المخططين مرة: «ولكن الإسلام حث على التخطيط بدليل قوله تعالى: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ... الأفعال، الآية ٦٠»، وبدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم خطط في غزوة الخندق». واستمر هذا الرميل في سرد أمثلة وأدلة كثيرة. فقلت له: أخي أتم تلاحظ أن جميع أدلتك تمح على التخطيط للأعداء. فالآية تطالب المسلمين بالإعداد للأعداء، والرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته حفرُوا الخندق تحسباً للأعداء، وأنا أتحدث عن تخطيط المسلمين للمسلمين. فاحذر أخي القارئ من سوء استخدام مثل هذه الأدلة.

أما بالنسبة لأولئك المهتمين بدراسة العمارة والتخطيط الإسلامي فأسألهم: هل من المنطق الآن استخلاص العبر من البيئة التقليدية بالتركيز على شكل المدينة ومبانيها كما يفعل المهندسون باستخلاص القباب والأقواس والطرق غير النافذة ولصقها في البيئة المعاصرة؟ فتلك البيئات التقليدية نشأت تحت ظروف تختلف عن ظروفنا اليوم. أخي القارئ! أنا لا أرمي هنا لإهمال البيئة التقليدية كمصدر لاستخلاص الأفكار، فكل أمة بحاجة للاعتزاز بما فيها البنائي والحفاظ على ذلك التراث وتطويره. ولكن إذا اقتنعنا أن تلك البيئة كانت أفضل بيئة ملائمة لأولئك الساكنين، فلعل التركيز على الحركات التي أدت لإنتاج تلك البيئة هو أهم مصدر للاستفادة من التراث. ولقد حاولنا في هذا الكتاب التركيز على الحركات أكثر من الشكليات.



دري في الصورة ٩,٢١٧ طريقاً رئيسياً يتوسط وتلاط عليه الرصف والإضاءة والتشجير. ونرى في الصورة المماصرة ٩,٢١٨ الطريق نفسه في موضع آخر. لاحظ كثرة الأشجار المخصصة للصفاء بوسط الطريق. وهذان المنظران يتكرران في جميع دول العالم الإسلامي ويخبرون إلى الجذب الأمان للأماكن العامة. فإذا ما أخذنا في الاعتبار ارتفاع نسبة هذه الأماكن بالبيئة المعاصرة مقارنة بالبيئة التقليدية (وهي تفرق الفاني الظاهر بين البيتين) سنستنتج أن الكثير والكثير من الأحياء استفسرت في هذه الأماكن ووضعت في الإذاعات المفتت.



٩٧٢

نرجو أن يكون هذا الكتاب قد وضح في معظم أجزائه أن الشريعة وحدث المسؤولية في أيدي الفرق المستولمة. فمبادئ الملكية والإحياء والإقطاع والإحتجار والإجارة وحيازة الأماكن في الأسواق والمساجد والاختطاط والسيطرة الإجماعية والسيطرة الجماعية على الأماكن العامة والوراثة والهبة والشفعة كلها أدت إلى توحيد المسؤولية في أيدي الفرق المستولمة. كما أن مبدأ الضرر أدى إلى الأعمال الفاسدة والأفعال التي قد تضر وإلى حيازة الضرر الذي أدى إلى ترتيب الحقوق كقيود لتتراكم القرارات وتستقر البيئة في التواجد المستقل. كما أن فرق التواجد المستقل التي ملكت أعياناً وعقارات في الإذهاني المتحد كانت على صلة مع بعضها البعض عن طريق أعيان وضعتها الشريعة في الإذهاني الترخيصي المتميز بالاتفاق بين الطرفين كالحائط المشترك ومسيل الماء وحق المرور. والأهم من هذا كله هو أن الفرق بين البيئتين التقليدية والمعاصرة هو في نسبة الفرق المالكة التي تسيطر وتستخدم، فهي مرتفعة جداً في البيئة التقليدية مقارنة بالبيئة المعاصرة ذات السلطة المركزية، وهذا معناه وجود الكثير من السكان الذين لا يملكون ولا يسيطرون على أعيان البيئة المعاصرة وبالتالي فهم لا يشعرون بالمسؤولية ويبدون بذلك ثروات الأمم المتصلة في أعيان البيئة لأن المسؤولية قد تشتت.

كما رأينا أن الأعراف التي صاغت البيئة التقليدية استبدلت بالقوانين التي قطعت الحواجز بين الفرق الساكنة. وبهذا توقفت التجارب والقيود البيئية من الالتحاق بين الفرق، ففسر المجتمع تجاربه واختفت الأعراف. ومن جهة ثانية، فإن القوانين الأمرة تدخلت بين فرق الدين الواحدة كما في الإجارة، وبين فرق المقاربات المتجاورة كما في القوانين البلدية، ومُنعت بذلك الاتفاقات بين الفرق. وبمعنى الاتفاقات بين الفرق ساء حال الأعيان، وبهذا التدخل المركزي تحولت المسؤولية من الفرق الساكنة إلى الفرق البعيدة، وكانت لهذا التحول آثار سلبية لا تحصى ذكرنا بعضاً منها. وبالنسبة لحجم الفريق، فالذي حدث هو اندماج الأثران الذي حافظت عليه الشريعة بين حجم الفريق وحجم المين، وباختلال الأثران أصبحت الفرق ذات أحجام لا تتناسب أعيان البيئة بسبب التدخلات، وبذلك تبعثرت المسؤولية بين أفراد تلك الفرق المستحدثة.

وتبعض المسؤولية وتشتتها ظهرت مؤسسات للحفاظ على البيئة وصيانتها وبذلك دخلت الجبروتراطية التي جابت معها أمراضاً لا تحصى من إنشاء طبقات اجتماعية من السكان لا تنتج، إلى إيجاد قيود تكبل أيدي من أراد الإنتاج وظهور الرشاوي وما إلى ذلك من مضاعفات. ولطلي لا أبلغ إن قلت إن أحد أهم العوامل لتدهور حال المسلمين هو هذا المنزلق عبر التاريخ من توحيد وتركيز المسؤولية التي أرادت لها لنا الشريعة إلى تشتيت وتبعثر المسؤولية، ومن حث الفرق على الإنتاج إلى تقييد أيديهم، وبذلك ظهر الفقر والتخلف والجهل الذي جلب معه الإنحطاط لأمة الإسلام لأن أفرادها أصبحوا أناساً لا هم لهم إلا السعي وراء لقمة العيش وتأمين سقف ينأون تحته منشغلين بذلك رغباً عنهم عن المشاركة في أحداث أمتهم، وبذلك سهلت سياقتهم وانصياعهم لأهواء غيرهم، فقاماً كما يقوم مدرب حيوانات أليفة بتجويد حيواناته وتسببها بلقمة فذاء مما جادت به يده، فإن هي أطاعته نالت تلك اللقمة، وهكذا شدت شعوب المسلمين، فيمد أن فتحت الشريعة جميع الأبواب لمن أراد العمل والإنتاج وأقفلت كل باب يؤدي إلى تشتيت ثروات المسلمين المتمثلة في أعيانهم بوضعها في الإذعاني المتحد، أتقنت بيئتنا المعاصرة عكس ذلك.

هذه هي البيئة التقليدية، هذه هي البيئة الإسلامية التي تنف أمامها مبهورين من إتيان تركيبها. فكلما فهمنا جزءاً يسيراً منها استنتجنا أننا لم نصل بعد بسمو جوهرها. وكلما اكتشفنا سرّاً من أسرار جوهرها تنضال أمام رغبته مجبين بكمالها كنظام بيئي. فقد حددنا في هذا الكتاب من الحركيات فقط، فما بالك بما سيستنتجه الباحث عند محاولة مزج حكمة الشريعة في الاقتصاد ونحوها من معاملات وقيم كالإخاء والإيثار والسعي وراء الأجر من الله سبحانه وتعالى ومسائل مشابهة لم تطرق لها في هذا الكتاب، فانا على يقين من أننا سندرك حينئذ مقدار جهلنا بشريعتنا التي أبدعت في صنع بيئة تفوق عقول البشر مهما أوتوا من علم. وهذا الكتاب ما هو إلا خطوة واحدة على الطريق الطويل لمعرفة سمو الشريعة في صياغة البيئة. فكلما فهمنا البيئة التي أرادت لها الشريعة لنا، كلما تيقنا من جهلنا بمسائل البيئة. أي أننا كلما أزددنا علماً بممارسة الأرض في الإسلام أزددنا يقيناً بجهلنا بشريعتنا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين (يوم الإثنين التاسع من شهر صفر سنة إثنى عشرة وأربعمائة وألف للهجرة، الموافق للتاسع عشر من شهر أغسطس لعام واحد وتسعين وتسعمائة وألف للميلاد).

والحمد لله رب العالمين



## حاشية المقدمة

الأمانة المحروقة والتي تؤكد هذا الاستنتاج وتشرح في الفصل التاسع.

١٠- استحدثت من هذه المسألة في الفصل التاسع.

١١- لم أقصد هنا الإيهام بالاستحسان وما إلى ذلك من وسائل في أصول الفقه قد تؤدي إلى إيلات زمام الأمور كما حدث مع التكفير من باحثي الشريعة للمفسرين، ولكن التثنية بالقياس، وسنستغل هذا في الفصل السادس وإذنه تعالى.

١- سورة النحل الآية ٨٩، والحديث من المؤمل للإمام مالك (ت ١٧٩) برواية يحيى بن يحيى الليثي، دار الفلاس، بيروت، ١٤٠٦ هـ، ص ٦٤٨ (الحديث رقم ١٦١٩).

٢- قرار رقم ٤ من الدورة الرابعة لمجمع الفقه الإسلامي الملتقى بجدة من ١٨ إلى ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٠٨. جريدة الرياض اليومية، المملكة العربية السعودية، العدد ٧١٧٣، ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٠٨. وسناقش الإيهام، ونزاع الملكية بالتصنيف في الأصول القديمة. وقد كتبت مؤخراً عدة أبحاث ورسائل عن العمران في الشريعة

لنيل الدرجات العلمية العليا بالجامعات المتخصصة في الشريعة كجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلا أن هذه الأبحاث عرض جيد لأحكام الشريعة في العمران دون تحليل للبيئة وتوضيح لكفاءة الشريعة، لذلك تأملت الأخذ منها والاستفادة بها في هذا الكتاب لسببين، الأول هو أنها ظهرت بعد ما انتهيت من رسائلي المذكورة سنة ١٩٨٤م، فخلق علي التهام بمراجعة ما كتبت قد كتبت ومقارنة بما قد كتبه

هؤلاء الإخوة في أبحاثهم، ولكنني استمرت الوقت في إضافة أفكار ومصادر جديدة. والسبب الثاني والأهم هو ملاحظتي (من نظرة سريعة لهذه الأبحاث، وقد أكون مضطراً بأن هذه الأبحاث تنفذ إلى التحليل العملي الذي هو خارج تخصص أولئك الإخوة ما أدى بهم إلى استنتاجات لا تتفق مع ما كان عليه السلف وربما كان ذلك بسبب سهوهم من بعض الأدلة كعادته المباس مع الخطية صير عند الحديث عن فرع الملكية (وسنستغل هذا في الفصل القادمة)، لهذا ترددت في الأخذ من هذه الأبحاث ولم أذكرها في هذا الكتاب تأخيراً للتصحيح.

٢- الخطط التوجيهية الجديدة لمراسم القاهرة ومدنها وبلداتها القديمة والمعاصرة، علي باشا مبارك، ٢٠ جزءاً، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣٠٦ هـ، ج ١ ص ١٩٨-٢٠١، ٢١٤.

٤- لم أستخدم كلمة البيئة الإسلامية حتى لا يفهم منها أن بيتنا الحالية غير إسلامية. فبيتنا الحالية بيئة يسكنها المسلمون وهم أهلها لم تتج مبادئ الشريعة في البناء، وسنطلق عليها لفظ البيئة المعاصرة.

٥- هناك اتجاه آخر ينتهج بعض المهندسين والمخططين وهو رفض القديم وتبني الأفكار الحديثة وهذا بالطبع مرفوض لنا كمسلمين.

٦- القائل من المدن في الصور الأولى ثم تخطيطها مثل بغداد والكوفة ولكن ليس التخطيط بالمفهوم الحديث، التصنيف في الفصل الخامس.

٧- الأمثلة التي توضح تصرف الناس ولبية على غير توقع المخططين أمر ثابت لكثرة. أنظر مثلاً كتاب أموس رابابورت الصادر سنة ١٩٧٧، Amos Rapoport،

Human Aspects of Urban Form, Pergamon Press, Oxford، وستعرض لهذه المسألة في الفصل التاسع. ومن الأمثلة في طنا الإسلامي وتطورات مختلفة مدنة المعاصر من رمضان ومدنية السادات. أنظر مثلاً العدد ٢ من ج ١٤

١٤-١٥ من مقالته، The Egyptian New Settlements: A Critical Review With Special Reference to Adopted Housing Policies, Nasamat Abdelkader and Sayed M. Ettounsey, Open House

International, Newcastle upon Tyne, U.K., ١٩٩٩.

٨- لمزيد من التفاصيل أنظر رابابورت، ص ٢٧.

٩- المصدر السابق، ص ١٧، ٢٦٠-٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٤-٢٦٥، وهناك الكثير من

## حاشية الفصل الأول

(المسؤولية)

١- هناك حالات تسرب فيها أجزاء من مصادر الأمل إلى أم أخرى وهي عندما يقدم أفراد بتعريب قرومهم خارج البلاد، أو عندما تتخذ دولة إتفاقية مع دولة أخرى تسرب بختنظامها بعض فروع الأمل من خلال الرشاوي، وهذه الأمور بالطبع مرفوضة منطقياً وخارج دائرة بحث هذا الكتاب.

٢- والحقه أعطى أحد الناس هو كل ما يخلو صاحبه الانتفاع أو الاختصاص بشي أو موضوع دون سائر الناس، فهو صوماً الموت أو الوجوب، ومن تصرفات الحق مثلاً هو كل ما يستحقه الرجل. وقد حاولت هنا تالفي تعريف «الحق» تعريفاً دقيقاً لاكتناهي بأن تعريفاً جامعاً مانعاً لا يسقط من كذا، لذلك، والله أعلم، تالفي الفقهاء تعريف الحق، ففرضوه وما يرتب عليه من مسؤوليات تستقي في العادة من الكلمة التي تاليه كلفك الجلالة أو الملكية أو الزوجية، فحق الله وحق الملكية وحق الزوجية تختلف كل واحدة منها عن الأخرى في مسؤولياتها تبعاً للملكة التي تلي كلمة «الحق». ولقد حاول الكثير تعريفيها أنها قانوناً أو لغوياً. وحيث أن هذا الكتاب عن العمران ويشمل تفاعل كثير من الحقوق وجب تعريف تلك الحقوق كحق السيطرة أو حق الاستئجار من تالفي التعريف الأدق لكلمة الحق وسدما. ومن المحاولات الجيدة تعريف الحق في اللغة وفي القانون وعند الفقهاء المعاصرين هو ما ذكره الدكتور هتشي الدروني في كتابه الحق ومدى سلطان الدولة في تقيده، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤ هـ، ص ١٨٢-١٩٧.

٣- للتفاصيل لمظهر السيطرة وتأثيرها في البيئة أنظر جون هبراكن في كتابه N.J. Habraken, Transformation of the Site, Awater Press: Cambridge, Massachusetts, ١٩٨٢.

٤- الفروق، ضباب الدين أبو المباس الصنهاجي المعروف بالقرافي (ت ٧٨٤)، ٤ أجزاء، دار المعرفة، بيروت، ج ٣ ص ٢٠٨.

## حاشية الفصل الثاني

(التمديد الإطاعية في البيئة التقليدية)

١- علاقة الفريق في الإطاعية للتحذ مع فرق الأيمان المجاورة ليست دراسة لمنط المسؤولية لبن ودايدة، ولكن دراسة للعلاقات بين الفرق المتجاورة، وهذا سياتي في الفصل السادس والسابع.

٢- أنظر مثلاً للملكية في الشريعة الإسلامية، طبيعتها ووظيفتها وقبدها، ص ٢٩٩، السلام داود النعادي، ثلاثة أجزاء، مكتبة الأنصاري، عمان، ١٣٩٤ هـ، ج ٢ ص ١٢٩. أنظر أيضاً مجلة الأحكام العدلية، للطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠٣ للمادة ١٢٤٨. هناك آراء بأن أسباب التملك عمانية وهي: المعاشات والمجرات والهبات والوصايا

أربعة أنواع: ملك عين ومنفعة، ملك عين بلا منفعة، وملك منفعة بلا عين، وملك انتفاع من غير ملك المنفعة. وعرف الملكية الثامنة بأن قال: «ومن كان مالكا لمعوم الانتفاع فهو لذلك المطلق» ص ١٩٥. وفي هذا يقول القرطبي رحمه الله «واما ان الملك اشكل خبطه على كثير من الفقهاء، فانه على مترتب على أسباب مختلفة، البيع والهبة والصدقة والارث وغير ذلك، وغيره ولا يمكن ان يقال هو التصرف لان المحصور عليه ملك ولا يتصرف، فهو حينئذ غير التصرف، فالتصرف والمالك كل واحد منهما أهم من الآخر من وجه وأخص من وجه، فوجد يتصرف بدون الملك كالوصي والوكيل والحاكم وغيرهم يتصرفون ولا ملك لهم، ويوجد الملك بدون التصرف كالصبيان والمجانين وغيرهم يكونون ولا يتصرفون. ويجمع الملك والتصرف في حق البائعين الراشدين النافذين للكلمة... الفروق، ج ٢ ص ٢٠٨. ولعل شرح ابن السبكي لتعريفه للملك يوضح دور السيطرة في الملكية يقول بأن الملك «هو حكم شرعي يقدر في عين ومنفعة. ويتنفي لكن من ينسب إليه، من انتفاعه، والعوض عنه من حيث هو كذلك، فنقولنا «حكم شرعي» لأنه يتبع الأسباب الشرعية. ونقولنا «يقدر» لأنه يرجع إلى تعلق إذن الشرع. ولنتعلق دعوى، ليس وصفا حقيقيا بل يقدر في العين أو للمنفعة، عند تحقق الأسباب المهيأة للملك. ونقولنا «في عين، أو منفعة» لأن للخاص تلك الأعيان. ونقولنا «يقضي انتفاعه» يخرج تصرف المنفعة، والأوصياء، فانه في أعيان أو منافع لا يقضي انتفاعهم، لأنهم لا يتصرفون لانتفاع أنفسهم، بل لانتفاع المالكين. ونقولنا «والعوض عنه» مخرج الإباحات في الضيافات، فان الضيافة مأذون فيها، ولا لذلك، ويخرج أيضا الاختصاص بالمساجد، والربط، ومقاعد الأسواق، إذ لا ملك لها مع التمكن من التصرف. ونقولنا «من حيث هو كذلك» إشارة إلى أنه قد يتخلل مانع لعرض، كالمنعور عليهم، لهم الملك وليس لهم التمكن من التصرف، لأمر خارجي، «الأشياء والظواهر، الذي يعني الملك» ص ٢١٦. ويقول أحمد إبراهيم «إن الملك مزجي» وفي الاصطلاح الشرعي، السبكي حازته ليتنص به الإنسان، فخرج بهذا التصرف الأشياء التي لا يمكن حيازتها كالهواء المطلق، وضوء الشمس، وعراشها، لأنه لا يمكن الإنسان الإستيلاء عليها، وإن كانت دافعة له». المعاملات الشرعية المالية» ص ٤. ولتلخيص مفيد من الملكية ودورها في المجتمع أنظر التشكال الاجتماعي للإمام محمد أبو زهرة، ص ٢١.

٦- القرطبي، ج ٤ ص ١٦٦-١٧٠، وكذلك حاشية سراج الدين أبي القاسم قاسم بن عبد الله الانصاري المعروف بابن الخياط، للمسألة إدراج الشقوق على أنواع الفروق، أربعة أجزاء، مطبوعة مع كتاب الفروق، ج ٤ ص ١٧١ لمجد من التفاصيل أنظر تهذيب الفروق والقواعد الستة في الأسرار البقيية - محمد بن علي ابن الشيخ حسين منفي الملكية وهو مطبوع مع كتاب الفروق، ج ٤ ص ٤٠-٤١.

٧- منقول من العبادي، ج ١ ص ٢١٤.

٨- حاشية رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبحار، محمد أمين الششير وابن عابدين، لمكانية أجزاء، دار الفكر ١٣٩٩، ص ٥٢. أنظر أيضا المادة ١١٩٤ من اللجة، بمجلة الأحكام المدنية، المطبوعة الأدبية، بيروت ١٢٠٢، وقد نصت بأن «كل من ملك ممتلكا صار مالكا ما فوقه وما تحته أيضا يعني يتصرف في المرمية التي هي ملكه باليداع والهو كما يشاء. وسائل التصرفات كعقر أرضها واتخاذها مزرعا وينشئها كما يشاء، مطلقا أو يجهلها بغيره وغير ذلك من التصرفات الملكية». كما نصت للمادة ١١٩٥ بأن «من أحدث في داره بيتا غليظا له أن يبرز زرافة على هواه دار جاره فإن أبرزه يتعلق القدر الذي جاء على هواه تلك الدار». أنظر أيضا نص المراءد ١١٩٢ و ١١٩٦ و ١١٩٧.

والوقف والتمسكة والإحياء والصدقات. أنظر مثلا الأشياء والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. خلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١). دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢، ص ٢١٧. كذلك أنظر المجموع شرح المهذب، أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت ٦٨٢)، ج ٢، جزء ٢، الفقه، ج ١٥ ص ٢٠٨. وهناك إضافات أخرى لفقهه، مثل ابن نجيم من المذهب الحنفي حيث إنه أضاف للهو والحق وتلك اللقطة ودية التمثيل، الأشياء والنظائر، زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠، ص ٢٤٦. وقد أضاف أحمد إبراهيم بك سببا رابعا وهو الضمعة، أنظر كتاب المعاملات الشرعية المالية، أحمد إبراهيم بك (ت ١٣٦٤)، دار الأنصار، القاهرة ١٣٥٥، ص ٢٥. كما صف الإمام محمد أبو زهرة طرق كسب الملكية بقوله «ويقرر المحققون من علماء الاقتصاد أن طرق الاستغلال أو كسب الملكية أربعة طرق: أولها الزرع، وإحياء موات الأرضي، وثانيهما العمل، وثالثهما المخاطرة لكسب والحسرة، ورابعهما الانتظار. وإن الإسلام يقرر بأحكامه الطرق الثلاثة الأولى، ويمنع الطرق الرابع». أنظر التشكال الاجتماعي في الإسلام للإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي أو دار الكتاب الحديث، الكويت، ص ٢٩. كما أن هناك تقسيم أبعد للاستيلاء، إلى أنواع: فقد ذكر من الدين بن عبد السلام أن إنشاء الملك فيها هو ليس لمولود أنواع وأحدها إرقاق الكفار بالقهر والأسر، الثاني، التملك بأجساد الموات، الثالث، التملك بالاضطداد، الرابع، تلك لباحات بالحيلة كملحادن واغشيش والحطب والأحجار ووسائل الخواص التي في الملائد والجار». قواعد الأحكام في مصالح الأناس للإمام أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت ٦١٠)، جزآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢ ص ٧٢.

٩- الفروق، شهاب الدين أبو العباس السنهاجي المعروف بالقرطبي (ت ٧٨٤)، أربعة أجزاء، دار المعرفة، بيروت، ج ٤ ص ١٧٠، أنظر أيضا العبادي، ص ١ ص ٢١٢، ج ٢ ص ٢١، حيث إنه استند إلى مخطوط الأخيرة للقرطبي، ج ٧ ص ٢٨٢. الأشياء والنظائر، ابن نجيم، ص ٢٩٧.

١٠- هذا الحديث سيدرس في الفصل الخامس وقد أخرجه الإمام مالك رحمه الله (ت ١٧٩) في الموطأ، دار الفوائد، بيروت ١٤٠١، ص ٥٢٩.

١١- ويقول ابن قدامة من المذهب الحنبلي (المنفي، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت ١٢٠)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، تسمت أجزاء) «من عدم جواز بيع السلم في الماء إن «ابن حمر وابن مسعود قالا ولا تشتروا السلم في الماء فإنه غرور» ولأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وهذا منه ولأنه لا يقدر على تسليمه إلا بعد اصطيفاده. أخيه الطير في الهواء»، ج ٤ ص ٣٢٢. ومن تعاريف الملكية للملكية قول الشيخ قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشافعي (ت ٧٢٢) «والمالك تكن الإنسان شرطاً بنفسه أو بتنايه من الانتفاع بالعين أو للمنفعة، ومن أخذ العوض عن العين أو للمنفعة». ومن تعاريف الحنفية عرفه أبو المقضر أحمد بن محمد النيسابوري (ت ٥٧٠) بأنه «تسليم على جميع أنواع التصرف». ومن تعاريف الشافعية تعريف بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤) بأنه «القدرة على التصرفات التي لا تتعلق بها تيمة ولا غرامة دنيا ولا آخرة». وجميع هذه التعاريف منقولة من العبادي، ج ١ ص ١٢٩-١٣٣، ١٣٦. أنظر أيضا الأشياء والنظائر، ابن نجيم، ص ٢٦٦. كما قسم الفقهاء الملكية إلى أنواع ولكن هي في الواقع ملكيات وحقوق. فقد قسمها ابن رجب (القرطبي في النفاة الإسلامية، المخطوط أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض) إلى



- ٩- منقول من المبادئ، ج ١، ص ٢١٥-٢١٦، وفي الأهم، هـ وإذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستلقت حتى انتشرت أغصانها على دار رجل فلي صاحب النخلة أو الشجرة قطع ماشرع في دار الرجل منها إلا أن يشاء رب الدار تركه فإن شاء تركه فذلك له وإن أراد تركه على شيء يأخذه منه فليس بباطل من قبل أن ذلك إن كان كراء أو شراء، فلما هو كراء، هو لا أرض له ولا قرار ولا بأس بتركه على وجه المعروف، محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤)، تصحيح محمد زهري التجار، لصاحبه أجزاء، دار المعرفة، بيروت، ج ٣، ص ٢٢٦، وفي المجموع بالنسبة للمصاحفة على الأغصان، وفان صاخره منه على مال فان كان بأيسر لم يجر لأه عقد على الهواء، والهواء لا ينفرد بالقد، وإن كان ربها لم يجر لما ذكرناه ولأنه صلح على مجهول، لأنه يزيد في كل وقت، للمجموع، ج ١٣، ص ٤٠٩، أنظر أيضاً ج ١٠، ص ٢٢٨-٢٢٩، وبمعتبر اليدوية علو الأرض ومعضتها حقاً لصاحبها وليس ملكاً، فلو أراد صاحب الملو بيع ذلك الملو منه فدا يصح لأنه حق له ملك، المبادئ، ج ١، ص ٢١٥-٢١٦.
- ١٠- تهذيب الفرق، ج ٤، ص ٤٠. وفي المدونة الكبرى للإمام مالك بن انس الأصمعي برواية الإمام سنن بن سعيد التنوخي عن إمام عبد الرحمن بن قاسم، أربعة أجزاء، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨) سأل محزون «وأرأيت أن باع عشرة أذرع من أرض عشرة أذرع من هوا هو له أيجوز هذا في قول مالك (قال، أي ابن القاسم) لا يجوز هذا حندي ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن يشترط به بناء بينه لأن بيني هذا فوفقه فلا بأس بذلك (قلت) أرأيت أن يمت ما فوق سقني عشرة أذرع فصاعد وليس فوق سقني بنان أيجوز هذا (قال) هذا حندي جاف (قلت) فلفظ من مالك (قال) لا إذا بين ستة ما يدين فوق جداره من عرض حاله»، ج ٣، ص ٢٢٦.
- أما بالنسبة للمذهب الحنفي فيقول الدكتور الميادي، «ومن جمهور المخالفة على جواز المصاحفة بموضع على إخراج الروضين إلى ملك جاره، لأن الهواء ملك لأصاحب الأرض، فبإزاء أخذ الموضع منه كما جاز أخذه من الأرض وخالف القاضي أبو يعلى ذلك...، الملكية في الشريعة الإسلامية، ج ١، ص ٢١٦، أنظر أيضاً ابن قدامة في مسألة المصاحفة في ما إذا حصلت أغصان شجرة في هوا ملك الغير حيث يقول بأن «الهواء كالقنار في كونه ملكاً لصاحبه»، ج ٤، ص ٥٣٩ - ٥٤٠. ويقول الشافعي، «ولو أن رجلاً باع بيتاً لا بناء عليه على أن للمشتري أن يبني على جداره ويسكن على سطحه وسمى منتهى البناء، أجزأت ذلك كما أجزأ أن يبيع أرضاً لا بناء فيها ولا فرق بينهما إلا في خصلته، أن من باع داراً لا بناء فيها للمشتري أن يبني ما شاء، ومن باع سطحاً بأرضه أو أرضاً بزويز جداره احتجبت إلى أن أعلم كم مبلغ البناء، لأن من البناء ما لا تحمله الجدران» الأهم، ج ٣، ص ٢٢٦.
- ١١- التواعد لابن رجب، ص ١٤٢. وفي هذا يقول ابن عابدين من للمذهب الحنفي، «وكما يجب البطل إذا سقط السفل كان له أن يبني السفل إذا لم يهت ملكه بغير أمره ليرتفع به إلى بناء، أو لم يرجع عليه ولا يمكنه من دخوله ما لم يسلطه ماسوره وقامه في الفتح»، ج ٥، ص ٢٢١. ولا يجوز لصاحب السفل أن يهدم بناءه، وإذا هدم بناءه فإنه يجب على إعادته لأنه تعدى على حق صاحب البطل. أنظر مثلاً أحمد إبراهيم بك، ص ٢١.
- ١٢- الأهم للشافعي، ج ٣، ص ٢٢٦، وهناك قول آخر بأن ملك السفل يجب ولو لم يملكه الحاكم، فإن لم يفعل ولم يسلط، باع الحاكم عليه ماله ونفق عليه، وإن لم يكن لصاحب السفل مال يقرض عليه. للمجموع، ج ١٣، ص ٤١٨-٤١٩.
- ١٣- هذا التأخير موضع في حاجية التصل التاسع.
- ١٤- أنظر مثلاً تعريف الملوات في كتاب القراج للقيافي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب الأمام أبي حنيفة (ت ١٨٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩، ص ٦٢. ولابن عابدين، ج ٦، ص ٤٦١. والمرابع في موضوع الملوات لا تشتهى دلالة على أهميتها وبخروجها. فمن المراجع مثلاً الأئمة والشافعي لابن عابدين، ص ٨٨. كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧)، سبعة أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦، ج ٦، ص ١٩٢. الأهم للشافعي، ج ٤، ص ٤١، ص ٧. ويختصر المزني في كتاب الأهم، ص ١٢٠. قواعد الأحكام للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠)، ج ٢، ص ١٢١، ١٢٢. الحواشي للقناتوي للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١)، ج ٢، ص ١٤٠، ج ٢، ص ٢٠٤، ص ١٤٠. التواعد لابن رجب الحنبلي، ص ١٩٠، الفتي، ج ٥، ص ٥٦٢. المحاملات الشرعية المالية، ص ٢٥. التكافل الاجتماعي للإمام محمد أبو زهرة، ص ٤١.
- ١٥- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي (ت ٤٥٠) مطبعة الحنفي، القاهرة، ١٢٨٠، ص ١٧٧. قول الشافعي أنظر النووي، للمجموع، ج ١٥، ص ٢٠٦. كذلك مختصر المزني، ص ١٢٠. ولقد أدرج السيوطي في الحواشي لفتاوي ترميزاً مفصلاً للبحر (ص ١٢٣-١٢٤) ويستغرق في الفصل الخامس. أنظر أيضاً الأهم، ج ٤، ص ٤١.
- ١٦- الميادي، ج ١، ص ٢٠٧، الفتي، ج ٥، ص ٥٦٢-٥٦٦، الأحكام السلطانية للقناتوي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨)، مطبعة الحنفي، مصر، ١٢٨٦، ص ٢٠٩.
- ١٧- الحديث الأول ذكره يحيى بن آدم القرضي (ت ٢٠٣) في كتاب القراج، تصحيح أحمد شاكور، دار المعرفة، بيروت، ص ٩١. والحديث الثاني في الموطأ، وفيه مالك «والعرق الطالع، كل ما احقر، أو أخب، أو غرس بغير حق»، الموطأ، ص ٥٢٨. والحديث الثالث ذكره الإمام الحافظ أبي حنيفة القاسم بن سالم (ت ٢٢٤) في كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٥، ص ٣٦٢. والحديث الرابع في صحيح البخاري، النسخة العربية مع الترجمة الإنجليزية تسعة أجزاء، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٩٧٦، ج ٢، ص ٣٠٦.
- ١٨- كتاب الأموال لمحمد بن زهير (ت ٢٥١)، تحقيق شاكور ذيب فياض، ثلاثة أجزاء، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٠٠، ج ٢، ص ٦٦٦-٦٦٧، القراج لأبي حنيفة بن آدم، ص ٨٤-٩٢، سنن أبو داود، ج ٢، ص ١٧٨-١٨٠، نيل الأوطار، ج ٥، ص ٢٠٢.
- ١٩- القراج ليحيى بن آدم، ص ١٢٧، الأموال لأبي القاسم بن سالم، ص ٣٦٩ (وود) صحيح الشيخ أحمد شاكور في تطبيقه على القراج ليحيى الاسم من حكيم بن زريق إلى زريق بن حكيم)، الفتي، ج ٥، ص ٥٦٢.
- ٢٠- ومن المذهب الحنفي يقول ابن قدامة، «ولو أن سائر الأموال لا يزل الملك منها بالترك بدليل سائر الأملاك إذا تركت حتى تشمتت وما ذكره يثبت بالوات إذا أحياه إنسان ثم باعه فتركه المشتري حتى عاد مواتاً وانقضت ملكها ثم ضاعت منه وبخلاف ما أوردناه فإنه استهلك»، الفتي، ج ٥، ص ٥٦٤. أنظر أيضاً الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٩٠-١٩١. ويقول أبو يعلى، «وما كان عامراً لم يورث بغير مواتاً عطلاً، فذلك ضريبان، أحدهما ما كان جاهلياً، كأرض عاد وأمود، فهو

إلى الإجماع. وقال الشافعي بأنه لا يملك بالإجماع سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا، أما أبو حنيفة فقال إن عرف أربابه لم يملك بالإجماع، وإن لم يعرفوا ملك بالإجماع.

٢٦- الأهم، ج ٤ ص ٤٥؛ التكميل الاجتماعي - محمد أبو زهرة، ٢٢-٢١، ١٤٠٥ هـ.  
الاستخراج لأحكام الحرجاء، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بين رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ هـ، ١١٤.

٢٧- هذا مختصر لما ذكر في الحراج لأبي يوسف، ص ٥٧-٦٦، ابن عابدين، ج ٤ ص ١٩٤-١٩٣، ابن آدم، ص ٦٢-٨١، ابن قدامة، ج ٥ ص ٥٦٧-٥٨٠، الماوردي، ص ١٩٠-١٩٨. ويستدل المزني بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بالمدينة بين ظهراني حصاره الأنصار من المنازل والشمع ٨٠٠، الأهم، مختصر المزني، ص ١٣٠. وبالنسبة لديوان الجيش (ويستغرق لها في النمل الخاص بالتفصيل) وأعطى لبعض الاقطاعيات للدولة أنظر صبح الأحشي في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلشندي، ج ١٢ ص ١١١-١٠٦ (المقالة السابعة).

٢٨- فتوح البلدان للإمام أبي الحسن البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، تعليق رفوان محمد رفوان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨ هـ، ٢٩٥.

٢٩- أحدثت ذكر في الحراج لأبي يوسف، ص ١٥، والإضافة ص ١٠١-١٠٢-١٠١. ويذكر البهاري بأن حجارة (وليس لستجر حق بعد ثلاث سنين) في الحديث أنفرد بوقادته الإمام أبو يوسف والفراخ أنه قول صمر بن غنطاب، وذلك ردًا لبعض المحدثين من الفقهاء الذين قالوا بأن ملكية الأرض تسقط بعدم الاعمار والتسليم ثلاث سنوات مستمرة دون القطر في ملكيتها أكانت ثابتة بالإجماع. لم يهره ثلاث سنوات مستمرة دون القطر في ملكيتها أكانت ثابتة بالإجماع. لم يهره المبردي، ج ١ ص ٢٨٧. وفي بدائع الصنائع: «ولو أقطع الإمام للموات إنساناً تركه ولم يعمره لا يتعرض له إلى ثلاث سنين فإذا مضى ثلاث سنين فقد عاد مواتاً كما كان وله أن يقطعه غيره ... فإذا أسكنها ثلاث سنين ولم يعمرها دل على أنه لا يريد صارتها بل أعطيتها فبطل حقه وتعود إلى إمامها مواتاً ... ولا خلاف في هذا بين الفقهاء، بدائع الصنائع، ج ٦ ص ١٩٤. ويقول ابن قدامة أن المحتجر يصور أحق الناس به لأنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق، المحتج، ج ٥ ص ٥٦٩. الحراج لبعض ابن آدم، ص ١٩١، الأهم، ج ٤ ص ٦٤. وهناك قاعدة ذكرها ابن رجب الحنبلي وهي أن «من ثبت له أحد أمرين فإن اختار أحدهما سقط الآخر، وإن أسقط أحدهما أثبت الآخر. وإن امتنع منهما فإن كان كإنشائه فهو أحق غيره استوفى له الحق الأصلي للثابت له إذا كان مالياً، وإن لم يكن حقاً ثابتاً سقط، وإن كان الحق غير مالي ألزم بالاختيار ... ويندرج تحت هذه القاعدة صور ... (ومنها) لو هجر مواتاً وطالت مدته ولم يحبه ولم يرخ فيه من غير حق يسقط منه»، القواعد، ص ٢٤٤-٢٤٥.

٣٠- بدائع الصنائع، ج ٦ ص ١٩٤.

٣١- للمصنف، ج ١٥ ص ٢١٩-٢٢٠، المبردي، ج ١ ص ١٦١-١٦٢، وفي قواعد الزم بن عبد السلام ... الاختصاص بالمناقع وهي أنواع، أحمدا، الاختصاص بأرباحها والموات والتجوير والاطلاع ... ج ٢ ص ٧٣. وفي القواعد لابن رجب الحنبلي: «وتجوير الموات المشهور أنه لا يملك بذلك ...»، القواعد، ص ١٩٠.

٣٢- المبردي، ج ١ ص ٢٨٥. وذكر ابن قدامة: «فإن طالت مدة عليه فينبغي أن يقول له السلطان إما أن يعيه أو تترك لسيبه فترك، لأنه شقيق على الناس في حق مشتركهم بهتهم، فلم يكن من ذلك كما لو وقف في طريق شقيق أو مشرعه ماء، أو معدن لا يتبع ولا يدع ويرتفع، فإن سأل الحاكم لمدر له أهل الشهر والخلعون ونحو ذلك ...»، المحتج، ج ٥ ص ٥٩٩-٥٧٠.

كالموات الذي لم يثبت فيه عمارة ... الأحكام السلطانية، ص ٢٢٨-٢٢٩، ابن عابدين، ج ٦ ص ٤٦١-٤٦٧، الأموال لأبي حنيفة ص ٦٢٢-٦٢١، المجموع، ج ١٥ ص ٢٠٤.

٣١- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٧٧-١٧٨، أبويعلى الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص ٢٠٩-٢١٠، محمد أبو زهرة، التكميل الاجتماعي، ص ٤٥، للمزني، ج ٥ ص ٥٩١، المجموع، ج ١٥ ص ٢١١. وقد قال الخليفة عمر بن عبد العزيز «من طلب الماء، على شيء (أي حصر الماء، عنه وجبته) فهو له» أنظر الأموال لأبي حنيفة، ص ٢٦١-٢٦٢. ويقول الماوردي بالنسبة للزرع والقرس: «وإن أراد إحياءها للزرع والقرس اعتبر فيه ثلاثة شروط: أحدها جمع التراب المحيط بها حتى يصير حاجزاً بينها وبين غيرها، والثاني سق الماء إليها إن كانت يابسا وحبه عنها إن كانت بطاح لأن إحياء اليبس يسوق الماء إليه، وإحياء البطاح يحبس الماء عنها حتى يمكن زرعها وغرسها في المحالين. والثالث حرثها؟ ولغرض يجمع إثارة التمدد وكبح المستطيل ومنع التلخس، فإذا استكملت هذه الشروط فالتلك الإجماع، وملك المحي، الماوردي، ص ١٧٧-١٧٨. ولقد ذكر الشافعي عدة أمثلة على ما يكون إجماعاً، وجميعها تدل على أن العرف هو الذي يحدد القبل المطلوب للإجماع، (أهم)، ج ٤ ص ٤١ لتعريف البطاح أنظر لسان العرب المحيط، للعلامة ابن منظور (٧١١هـ)، تحقيق يوسف خياط، ودم مرشعلي، ثلاث أجزاء، دار لسان العرب، بيروت (لا يوجد تاريخ)، ج ١ ص ٢٢٥.

٣٢- لتعريف الاطلاع أنظر لسان العرب، ج ٣ ص ١١٩-١٢٠.

٣٣- أنظر مثلاً الأحكام السلطانية، أبويعلى الحنبلي، ص ٢٢٧-٢٤٠، الأحكام السلطانية، الماوردي، ص ١٩٠-١٩٨، المزني، ج ٥ ص ٥٦٧-٥٨٧، الأهم، ج ٤ ص ١٥٠، مختصر المزني في كتاب الأهم، ص ٢٦١-١٢٢، الحاروي للفتاوى للسيوطي، ج ١ ص ١٢٣-١٢١، صبح الأحشي في صناعة الإنشاء للأحمد بن علي القلشندي (ت ٨٢١هـ)، شرح وتعليق محمد حسين محمد الدين، ١٤ جزأ، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٠هـ) حيث إنه يعطي أمثلة لبردة لطريقة تدوين القطائع، ج ١٢ ص ١١١-١١٢.

٣٤- حديث صحيح ذكره ابن قدامة في المفتي، ج ٥ ص ٥٧٨، وخصيف ابن قدامة، وذكر البخاري عن أنس قال: دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصار ليشع لهم بالبحرين فقالوا يا رسول الله إن فلان فاكذب لاخواننا من قريش يغلها، وروي أن أبا بكر أقطع ملحة بن عبد الله أرضاً، وأن عثمان أقطع خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير وسداً وابن مسعود وأسامة بن زيد وشباب بن أذرت، وروي عن نافع أبي عبد الله أنه قال لعمر إن فلان أرضاً بالبصرة ليست من أرض الحراج ولا تضر بأحد من المسلمين فإن رأيت أن تعطيتها اتخذ فيها فصلاً (التفصيل هو الثابت الذي لا ثمر فيه) فلي فاعمل، قال فكتب عمر إلى أبي موسى إن كانت كما تقول فاعطها إياه، ج ٥ ص ٥٧٨-٥٧٩. ويذكر الماوردي: «قد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوام زكف فرسه من موات النخج فأجراه حتى رمى بسوطه رغبة في الزيادة. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أعطوه منتهى سوطه». ص ١٩٠ وأمثلة أخرى من الاطلاع انظر سنن أبو داود، ج ٢ ص ١٧٢-١٧٧، نيل الأوطار، ج ٥ ص ٢١١-٢١٢. وإقطاع الاستقلال قسم إلى نوعين، شعر وخراج، ويستغرق لهذا في الإذاعي الحجازي.

٣٥- ذكرت هذه الأقوال في الإجماع. وهي ماله ملك يملك بالإجماع سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا، لأن أصل هذه الأرض مباح، فإذا تركت حتى تصير مواتاً علقت

- ٢٣- الأحكام السلطانية لأبو يعلى الخنيزي: ص ٢١١ الأحكام السلطانية للموادي، ص ١٧٨، البلاذري، ص ٢٥٦.
- ٢٤- جاء في الخراج ليس بين آدم، ج ١، بابل بن الحارث المزني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستطعمه أرضاً طويلة عرضة، فلما ولي عمر قال له: يا بطل أنت استطعمت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضاً طويلة عرضة قطعها لك، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن ينجح شيئاً نسلته، وأنت لا تطبق ما في يدك، فقال: أجل، فقال: فانظر ما توفيت عليه منها فأفسكه، ومالم تطلق ومالم تقو عليه فادفعه اليها لتقسمه بين المسلمين، فقال: لا أنعل والله شيئاً، أفطعني رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال عمر: والله لتفعلن، فأخذ منه ما هجر عن عمارته، فلقسمه بين المسلمين، ص ٩٢. ولقد روى هذا الحديث مالك وأبو داود والحاكم في المستدرک والترمذي وأخرون. وهناك أحداث أخرى تدل على هذا الاستنتاج من أن من لم يحمي الأرض يأخذها عنه الحاكم، أنظر مثلاً الأموال لأبي حنيفة القاسم، ص ٢٦٦-٢٦٩، الخراج لأبو يوسف، ص ٢١-٦٢.
- ٢٥- خص الموادي هذا بأن قال: «ذهب جمهور الفقهاء، الحنفية، والشافعية في الأصح، والحنبلية في الرأب، وسنحون وابن النطاش من المالكية، وأكثر الإمامية... إلى أن ملكية الأعيان لا تقبل الإقطاع»، ج ١، ص ٢٧٧-٢٧٨. ويورد الموادي من المذهب الحنفي في صوابية الفتنة: «كل من ملك شيئاً، مسلماً كان أو ذمياً، بأي سبب كان، لا يزول ملكه بالترك، كما إذا ملك داراً أو أرضاً، ثم خربت، ومضت عليها السنين والقرون، فإنه على ملك مالكه الأول، ولا يكون موأناً»، ج ١، ص ٣٧٧ في الهامش. وفي الخنيزي: «وما ملك بشار، أو حنبله فهذا لا يملك بالإحيا، بغير خلاف، وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن ما عرف ملك غير منتقل أنه لا يجوز إقطاعه لأحد غير أربابه»، ج ٥، ص ٥٢٢-٥٢٤. ويقول التزالي من المذهب المالكي بأن «... الإحيا، سبب في ملكه به المباحة من الأرض، وأسباب ملك المباحة القلبية مشبهة لورودها على غير ملك سابق، بخلاف أسباب الملك القولية لا يملك الملك بطلان أصواتها وإقطاعها لأنها ترد على ملك غالباً فتأصل الملك قبلها قويت فادتها للملك لا اجتماع فادتها مع قبلها ما قبلها...»، ج ٤، ص ١٩. ويستدل العلماء بالأدلة الكريمة (ما جعل الله من حبيزة... لا سائبة... للذلة ١٠٢). يمنع الإقطاع للسوابق وما شابهها. أنظر أيضاً المدخل الفقهي العام (مصطفى أحمد الزرقا، ثلاثة أقسام في جرائم، دار الفكر، الطبعة التاسعة ١٩٦٧-١٩٦٨) حيث يقول وأن ملكية العين لا تقبل التوثيق، أما ملكية المنفعة فالأصل فيها التوثيق، ويدكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أعمر ضروء فهي للمعمر له، وورثة من بعده»، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٣.
- ٢٦- مغال ذلك استثناء بعض الفقهاء لملكية الرقيق، فقد أجازوا إسقاط ملكية الرقيق بالتمتق؛ كما أسعنى بعضهم الوقت مشيراً إياه إسقاط ملكية العين. وسنوضح هذا في الإذاعاني المشتت، وكذلك قول بعض فقهاء الحنفية إلى أن ترك الأعيان لا تسقط ملكيتها ولكنها تدثر إذا لتغير للاكتفاء بها، ويقول الحنبلية بأن ترك الدواب في الصحراء يعتبر ملكة لها لذلك تركها يعني إسقاط ملكيتها، ويستدلون بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه البيهقي، «من وجد دابة قد صحن حتى ألعها أن يعلفها، فليصومها، فأخذها، فأحياها، فهي له». وهناك حديث أخر أخرجه أبو داود والدارقطني «من ترك دابة يهلك، فأحياها رجل، فهي إن أحياها». الموادي، ج ١، ص ٢٧٧-٢٨١.
- ٢٧- ويقول جمهور المالكية بأن لزول ملكية بزوال الإحيا، لأن سبب

- الملك ليس الإحيا، ولكن الإقطاع، وهو حكم من أحكام الأمة، وهذه تصان عن النقض، الموادي، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٢، الخنيزي، ج ٥، ص ٥٦٤ ذهب جمهور المالكية إلى القول بأن ما يملك للأسباب القولية كالبيع أقوى من الأسباب الفعلية للإحيا، فيزول الملك بزوال الإحيا، الفرق وجاشية، ج ٤، ص ١٨، ٤١.
- ٢٨- الحديث رواه إسحاق بن عيسى عن شريك عن أبي إسحاق عن عطاء ابن أبي رباح عن رافع بن خديج، الأموال لأبي حنيفة، ص ٢٦٤ (حديث ٧٠٨). كما ورد «أن عمر بن عبد العزيز كان يقضي في الرجز إذا أخذ الأرض، فعمرها وأصلحها، ثم جاء صاحبها يطلبها، أنه يقول لصاحب الأرض، ادفع لي هذا ما أسلح فيها، فلما فعل ذلك، فإن قال، لا أندر على ذلك، قال الآخر: ادفع إليهم فمن أرضه». وهذه قد تقصر بأن على مالك الأرض أن يقبل الثمن الكامل على من أسلح الأرض، بما بحث الناس على العمل في أرضهم وهدم إصعاليها ولا يمرها الآخرون، الأموال لأبي حنيفة، ص ٢٦٧. وفي الخراج ليس بين آدم، ج ١، ص ٢٠٠ عن يحيى بن عروة عن الزبير عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضاً ميتة لم تكن لأحد قبله فهي له، وليس لمروق طاق حق»، قال: فلقد حدثني صاحب هذا الحديث أنه أبصر رجلاً من بياضة يتخصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أرض لأحدهما، فرس فيها الآخر دخلاً، فلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم صاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب التخل أن يخرج ذنقه، قال: فقد رأيت بضر في أصول التخل بالقفوس وأنه نخل خض، قال يحيى: «والم قال بعضهم، الذي ليس بالتقصير ولا بالطول، وقال بعضهم، المم تقدم، وقال بعضهم، الطويل»، الخراج، ص ٨٦-٨٧ (حديث ٢٧١).
- ٢٩- كتاب الإعلان بأحكام البنيان، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي واشتهر بابن الرامي التونسي البتة (توفي في منتصف القرن الثامن الهجري)، مخطوطة منشورة في مجلة الفقه المالكي، وزارة العدل، المملكة المغربية، الأعداد ٤، ٢، ٤، ٢، ذو القعدة ١٤٠٤، ص ٤٤٠. وصيد ابن الرامي، «وحكى ابن حبيب تفسير افتراهما فقال، تَعَمُّرُ الأرض براحاً لا عمارة فيها لم تقوم معمورة فيظن ما زادت في قوتها العمارة فيكون المأمر شريكاً لرب الأرض، بذلك ويكون سبيلهما سبل الشريكين إن أحيا إقطاعاً وإن أحيا أسكناً»، ص ٤٤١.
- ٤٠- الأموال لأبي حنيفة، ص ٣٦٦، وفي الخراج ليس بين آدم (٢٠٧) قال عبد الله «من التزم على قوم غنى في أرضهم بغير إلفهم لفضه، وإن أذخ له في البناء، فله قيمة بئانه»، الخراج، ص ٩٩، وكذلك حديث الطحاوي (٢٦٤٠٢) والدارقطني (٥٢٨)، حاشية الخراج لابن آدم، ص ٩٩، ابن الرامي، ص ٤٤٢.
- ٤١- من المذهب الحنفي أنظر مثلاً الأحكام السلطانية، أبو يعلى الخنيزي، ص ٢١١، للخنيزي، ج ٥، ص ٥٩٩ ومن المذهب الشافعي الأحكام السلطانية، للموادي، ص ١٧٨، المصنوع، ج ١٥، ص ٢٥٢-٢٥٧، ومن المذهب الحنفي أنظر حاشية ابن عابد بن ج ٦، ص ٤٣٢.
- ٤٢- أنظر مثلاً كتاب الخراج لأبي يوسف والذي استخدم في زمن الخليفة هارون الرشيد (١٧٠-١٩٢) ومن بعده من خلفاء العباسيين، ص ١٠-٦٠، كذلك أنظر الخراج لابن آدم، ص ٩٨-٩٩، الأموال لأبي حنيفة، ص ٣٦٢-٣٧١، كما أن استشهاد ابن الرامي بهذه التوازل كدليل للتقاسم والحكم على نزاول عصره (قرن الثامن) خير دليل على استخدامه هذه التوازل كمنهج للحكم في كل المقصور، ابن الرامي، ص ٤٣٩-٤٤٢.
- ٤٣- أنظر مثلاً للموادي، ص ١١٧، أبو يعلى الخنيزي، ص ٢٠٩، للخنيزي، ج ٥، ص

٥٩٧، القرطبي، ج ٢، ص ٨.

٤٤- عندما سئل أبو يوسف: «ما ينبغي لأبي حنيفة أن يكون قد قال هذا (أي) الشراط إذاً الإمام للأحياء) إلا من شي. لأن الحديث قد جاء، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من أبا أرضاً مواتاً فهي له» فين لنا ذلك الشيء. فلما نرجوا أن تكون قد سمعت منه في هذا شي، يستحق ج. قال أبو يوسف، «حجته في ذلك أن يقول: الإحياء لا يكون إلا بإذن الإمام. أرليت وجيلن لردك لو واحد منهما أن يختار موضعاً واحداً وكل واحد منهما منع صاحبه، أيهما أحق به؟ أرليت إن أرد رجل أن يحمي أرضاً ميتة بفناء رجل ومقر أن لا حق له فيها قتال، لا تحيها فإنها بفنائها وذلك يفسدني. فلما جعل أبو حنيفة إذن الإمام في ذلك ما هنا فصلاً بين الناس، فإذا أذن الإمام في ذلك لإنسان كان له أن يحميها، وكان ذلك الإذن جائزاً مستقيماً. وإذا منع الإمام أحداً كان ذلك المنع جائزاً ولم يكن بين الناس التشاح في الموضع الواحد. ولا الضرار فيه مع إذن الإمام ومنعه وليس ما قال أبو حنيفة يرد الأثر إذا رد الأثر أن يقول: وإن أحياء بإذن الإمام فليست له. فأما من يقول هي له فهذا إتياع الأثر ولكن بإذن الإمام ليكون إذنه فصلاً يمنعهم من خصومتهم وإضرار بعضهم ببعض». «القرطبي، ج ٢، ص ٦٤.

٤٥- انظر مثلاً للمازري، ص ١٧٦.

٤٦- من قال بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال الحديث باعتباره إماماً اشترط إذن الإمام. ومن قال أن الرسول قال الحديث باعتباره مشرعاً مبرراً لم يشترط إذن الإمام. تهذيب الفروع، ج ٢، ص ١٩. وفي قواعد الأحكام لمز الدين بن عبد البر: «وقال صلى الله عليه وسلم: «من أبا أرضاً ميتة فهي له» وحمله أبو حنيفة رحمه الله على التصرف بالإمامة العظمى، لأنه لا يجوز الإحياء إلا بإذن الإمام، وحمله الشافعي رحمه الله على التصرف بالثقة لأنه القابل عليه. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١١٦. انظر أيضاً اختلاف في الإسلام خدم المبدأ الرحمن الجليل، عالم الكتب، الرياض ١٣٩٠، ص ٢٥.

٤٧- تهذيب الفروع، ج ٢، ص ١٩. وقال مالك «جيرانه أحق به من الأباة». المازري، ص ١٧٧.

٤٨- يقول الشافعي رحمه الله: «ولكيف خالفتما ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعصر، وهذا عندكم سنة وعمل بهما، وأثبت لولائي أن يعطي، وليس لولائي أن يعطي أحداً ما ليس له، ولا يهتبه ماله، ولا على أحد حرج أن يأخذ ماله، وإذا أبا أرضاً ميتة فقد أخذ ماله، ولا دافع عنها، فيقال للرجل فيما لا دافع عنه وله أشد، لا تأخذ إلا بإذن سلطان، فإن قال قائل للرجل فيما لا بد للسلطان أن يكف أمره، فهو لا يكشف إلا وهو منع خصم، والظفر عنده أنه لا سالك لها. فإذا أعطاه رجلاً، لم جاء، من يستحقها دونه ربحاً إلى مستحقها، وكذلك لو أخذها وأحياء بإذنه فلا أثبت للسلطان فيها معنى، إذا كان له معنى لو كان إذا أعطاه لم يكن لأحد استحقاق أخذها من يده، فأما ما كان لأحد لو استحقها يهد إطاء السلطان إياها أخذها من يده فلا معنى له إلا يعني أخذ الرجل إياها لنفسه (قال الشافعي) وهذا التسليم في السلم تدعون ما تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم وعصر لا يتخالفهما أحد طمأنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لتركهم وتمسكهم على غيركم أوسع من هذا». «الأم، ج ٧، ص ٢٢٠. مختصر المزني، ص ١٢٠. وقال أبو يوسف وهو صاحب الإمام أبي حنيفة: «أما أنا فأرى إذا لم يكن فيه ضرر على أحد ولا لأحد فيه خضوع أن إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم جائز إلى يوم القيامة. فإذا أذن الضرر فهو على الحديث وليس لمروق ظلم حق». «

القرطبي، ص ٦٤.

٤٩- ملكية الأرض في الإسلام، أبو الأعلى المودودي، نقله العربية محمد حاصم الحداد، دار الفلم، الكويت ١٣٨٩، ص ٢٨. وخاتمة عروة مع عبد الملك أنظر القرطبي لابن آدم، ص ٩١. وهناك مسألة أوردتها السيوطي في الحاوي للفتاوي وهي في رجل يبدد رزقه اشتراها مع مات فوضع شخص يده عليها بتوقيع سلطاني فهل المورثه منازعتها؟ والجواب: «إن كانت الرزقة وصلت إلى المانع الأول بطريق شرعي بأن أقتله السلطان إياها وهي أرض موات فملكها ويصح منه بيعها وملكها المشتري منه وإذا مات فهي لورثته ولا يجوز لأحد وضع اليد عليها لا بأمر سلطاني ولا غيره». «الحاوي للفتاوي، ص ١٢٧.

٥٠- حديث رواه أحمد والترمذي عن جابر وصححه الترمذي بلفظ «من أبا أرضاً فهي له ولم يضر» ج ١٥، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٥١- لقد أجريت الكثير من الدراسات في هذه المسألة وأظهرها هو ما قام به جون تيرنر الإنجليزي في دول أمريكا اللاتينية الفقيرة مثل ليما في البيرو والتي تمت للجل أمام الكثير من الدارسين، John F. C. Turner, Housing By People, London: Marion Boyars, ١٩٦٦. انظر أيضاً كتاب Bertha Turner, Building Community: a Third World Case Book, London: Building Community Books, ١٩٨٨.

٥٢- عن لم الدرداء رضي الله عنها قالت: «قال لي أبو الدرداء رضي الله عنه لا تسألي أحداً شيئاً. قالت: إن أحببت قال: تسألي الصائدين، فانظري ما يسقط منهم: فخذيه فأعطيه، ثم لأطعمه، ثم أصنعه، ثم كليه ولا تسألي أحداً شيئاً». حديث أخرجه البيهقي، البياضي، ج ١، ص ٣٨١.

٥٣- الأم، ج ٤، ص ٩٦. وخالف الخبابة رضي الله عنه، ولنا قول عمر وابن عباس وعنه لا تعرف لهما متعلقاً في الصحابة أو تعريضاً لنفسه لأكل الخمر وتضييع الواجب من تربيها وأداء الأمانة فيها فكان تركه أولى وأسلم كولاية مال البيت وتخليق انحر... ج ٥، ص ١٩٤. ويضن القرطبي آراء الفقهاء، فيقول: «يظهر أن اللقطة من فروع الكفاية، وقال الشافعي رحمه الله بالوجوب والتدبير، كما قال بهما مالك قياساً على المودعية بجاء حفظ المال، فيلزم التدب أو قياساً على إتيان المال المالك فيلزم الوجوب». وقال أبو حنيفة أخذها مندوب إلا عند خوف الضياع فيجب. وعند أحمد بن حنبل رضي الله عنه لكونه لما في الالتقاط من تعريض نفسه لأكل الخمر وتضييع الواجب من التبريد... الفروع، ج ٤، ص ٢٤. لموضوع لللقطة انظر أيضاً نيل الأوطار شرح مثني الأخبار من أحدث سيد الأخبار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥)، لمسانة أجزاء، مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأضر: ج ٥، ص ٢٢٧-٢٢٨، ٢٢٩-٢٣٠، ج ٧، ص ١٧٨-١٧٩، ج ٤، ص ١٧٠-١٧١. مختصر المزني، ج ١، ص ١٢٥. القواعد للمزني بن عبد السلام: ج ٢، ص ٩٨، ٩٩، ١١٢. تهذيب الفروع، ج ٤، ص ١٩٥. بدائع الصنائع: ج ٦، ص ٢٠٠-٢٠٣. للجصم: ج ١٥، ص ٢١٩-٢٢٢.

٥٤- حديث رواه أحمد وأبو داود، نيل الأوطار، ج ٥، ص ٢٢٧. الأم، ج ٧، ص ٢٢٥. وفي المجموع حديث عبد الله بن عمر والذي أخرجه النووي في زكاة الركاك والمروء عن طريق عمر بن حبيب عن أبيه عن جده «أبى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال، يا رسول الله كيف ترى من متاع يورى في الطريق الميتة. أو في قرية مسكونة قتلت؟ عرفة سنة، فإن جاء صاحبه ولا يشك به»، للمجموع، ج ١٥، ص ٢٥٠.

مروء صاحبها عليه ويتبقى للقسمة على حالها، فإن أبى من ذلك نفضت القسمة لم اقتسما على أن يكون المروء على من سارت له الطريق ويكثر له في نصيبه لكان ذلك»<sup>٥٥</sup>، للمبار المحارب والجامع للغرب من فتاوى لعل لفرقة والأندلس والمغرب، أبي العباس أحمد بن يحيى الفوشريسي (٩١٦)، إثنًا عشر جزءاً، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، ١٤٠٦، ج ٥ ص ١٤٢-١٤٤. أنظر أيضاً القواعد لابن رجب الحنبلي، ص ١٩١، حيث درجها تحت حق الانتفاع وحق الاختصاص.

٦٢- الفرق بين حق الانتفاع وملك المنفعة هو «أن الأول يستوفيه الإنسان بنفسه فقط وقد يعمره لغيره، وأما الثاني فإن له أن يتعقل بنفسه وأن يملك المنفعة لغيره بموئ أو بدون موئ»، أحمد إبراهيم بك، ص ١١. كما أن الفرق بين حق الانتفاع وحق الارتفاق هو «أن الأول حق شخصي يستأديه الإنسان أما شخصه كما لو قال الوالد، أو لزوجي وقتت على فلان النخ، أو وسيت فلان بسكنى دارى مدة حياته، وأما بوسفه، كأن يقول وقتت على فلان، ... وأما حق الارتفاق فهو حق عيني مقرر على الثمن بصرف النظر عن ملكها حتى إذا تغير الملك فالق باق على ما هو عليه»، وضيف أحمد إبراهيم بك، «ويدرج تحت حق الارتفاق الحقوق الأتية، حق الشفعة، وحق الشفعة، وحق المجرى، والسييل، والمروء وحقو الجوار»، ص ١٦.

٦٣- الفقه الإسلامي في توبة الجاني، مصطفى أحمد الزارة، ثلاثة أجزاء، المحرران الأول والثاني تحت عنوان (المدخل لفتحي العام) والجذر، الثالث تحت عنوان (المدخل إلى نظرية الالتزام الخاصة في الفقه الإسلامي)، دار الفكر، ١٩٧٨، ج ٢ ص ٣٧-٣٥. وسأشير إلى الكتابين وكأنهما كتاب واحد في ثلاثة أجزاء. كما هو مطبوع. وقد عرف الفتاوى الحق بقوله «وهو»، في حرف الشرع، عبارة صا يتضمن به الإنسان انتفاعاً وارتفاقاً لا صرفاً كاملاً... كطريق الدار وسيل الماء والأشجار وشارع الطريق، إنه قد ينتفع بحيل مائة على سطح جواره وطريقه وغيره... ولا أورد أن يمتنع بالتصديق به بعداً أو هبة أو نوحها لا يكتنه ذلك»، منقول من «البيادى»، ج ١ ص ١٨٨.

٦٤- للمبار المحارب، ج ٩ ص ٥٣-٥٤، للفرق بين حق السيل وحق المجرى أنظر مثلاً للمعاملات الشرعية للمالية، ص ٢٤، المجموع، ج ١٠ ص ٢٢٩.

٦٥- في الموطأ وأن الفصاة بن خليفة، سائق خليجاً له من القريض، فلأرد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال الفصاة، لم تمنعني؟ وهو لك منفعة تشرب به أولاً وأخيراً، ولا يضره أبى محمد. فكلّم فيه الفصاة صمر بن الخطاب، فدعا صمر بن الخطاب محمد بن مسلمة فأمره أن يخلي سبيله. فقال محمد لا. قال صمر لا فتح أخاك ما ينفعه، وهو نافع لك، تستبي به أولاً وأخيراً، وهو لا يضره؛ فقال محمد لا. والله، فقال صمر، والله ليبرن به ولو على يهلكه. فأمره صمر أن يمر به، ففعل الفصاة، ص ٥٢٩ (حديث رقم ١٤٢٨)، الفتى، ج ٤ ص ٤٨٨.

٦٦- ورد هذا في «الكلام في الرجل تكون له أرض بين أملاك قوم فيطلق القوم أملاكهم ويقتطعون بذلك طريقه» ابن الرامي، ص ٤٣٩، وقال ابن حبيب «سألت أسع بن أرضين الرجل في وسط أرض لقوم يذهب إليها للبحث والحصاد على فدانين من لم يحرث، فلأرد أن يحدث بهاء في أرضه تلك، فمعه أصحاب الفدانين المختلطة به، وقالوا تطرق علينا أو تضرع بنا في فداننا إذا نحن زرعنا. هل يمنع من أراد البنيان في أرضه؟ فقال لي لا يمنع من ذلك، وهو يمر إلى أرضه من حيث كان يمر مرة من هذه الأرض إذا لم تزرع مرة من هذه الأرض إذا زرعته تلك، ومنع أن يضر بالقوم في زرعهم»، ص ٤٣٧-٤٣٨.

٥٥- هذه الصور الستة والتي يزول الملك عنها بالإعراض من قواعد الرزكسي، أنظر البيادى ج ١ ص ٢٨١.

٥٦- البلاذري، ص ٢٤٤. وهناك مثال آخر، وقد يكون الدافع له رد لعل أو إلتقام سياسي، وهو ما أوردته السهودي من أن إبراهيم بن هشام والي المدينة خلال حكم هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥) كان قد أحدث داراً أخذ بها سوق المدينة، وسد بها وجوه الدور والشارع في السوق، وذكر السهودي عدة إصفاة للدار بوصف دقيق ويعود عبارة ابن شيه «ولم تزل - أي تلك الدور - على ذلك حياة هشام بن عبد الملك، وفيها التجار، فيؤخذ منهم الكراء، حتى توفي هشام، فقدم بولغاته ابن مكرم اللقي، فلما أشرق على رأس ثنية الدواع صاح، مات الأول، وأستخلف أمير المؤمنين الوليد بن يزيد، فلما دخل دار هشام تلك صاح به الناس، ما تقول في الدار؟ قال، أعدها، فوقع الناس فهدموا، وانتهت أبوابها وخشربها وجريدها، فلم يبق ثالثة حتى وضعت على الأرض»، وفاة الوفاء بأخبار دار المصطفى، نوز الدين علي بن أحمد السهودي (ت ١١٦)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، أربعة أجزاء، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٧٤، ج ٢ ص ٧٥٢، الأسماء والظلال لابن جهم، ص ٨٨. وكلمة ما حكاه ابن القيم، «... وهما وجهان لأسباب أحمد، من جواز له أخذ الأجرة حرم عليه أن يطلب زيادة على أجرة لعل، قال شيهنا - يعني ابن تيمية - والصحيح أنه يجب عليه بذل كل ما يحتاج، كما دل عليه الكتاب والسنة، قال تيمية «فعلوا للمصلين الذين هم من صلاتهم سامعون، ولذين هم يراءون ويسمعون المأمون»، منقول من الحق ومدى سلطان الدولة في تهبيده، فتحي الدري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤، ص ١٠٦.

٥٧- الحديث الأول رواه البخاري في صحيحه (١٢٤) ج ٣ ص ٣٧٩، والحديث الثاني ذكره السيوطي في الخافي للفتاوى، ص ١٤٤، وهناك أحاديث أخرى وفلأظ مختلفاً عنه قوله صلى الله عليه وسلم «من ظلم خير من الأرض طوخه من سح أرضين»، وقوله صلى الله عليه وسلم «من قتل دون ماله فهو شهيد»، صحيح البخاري، ج ٣ ص ٢٧٩-٢٨٠، ٢٩٧. أنظر أيضاً نيل الأوطار، ج ٥ ص ٦١٧، ولي الواقع فهناك الكثير من النوازل (المجالات القضائية) التي تشير إلى أن بعض الفرق كانت تحاول أن تتوسع في عقارها وبالتالي قد تصطمع مع الفرق المجاورة. ولقد أورد السيوطي في الخافي للفتاوى عدة أحاديث مع فروعها في بحث مستمر تحت عنوان وذكر الأحاديث الواردة في إثم من ظلم شيئاً من الأرض وطريق المسلمين، ص ١٤٩-١٤٨، وستوضح بالتفصيل في الفصلين السادس والسابع.

٥٨- يقول المصنف، «لم أصر (أي صمر بن الخطاب) زيد بن ثابت أن يكتب الناس على منازلهم، وأمره أن يكتب لهم مكاناً من قرطيس، ثم يشتد أسلها، فكان أول من صد وختم أسفل الفصاة»، تاريخ المصنف، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب ابن واضح الكتاب المصنف المعروف بالمصنف، جزيان، بيروت، ١٣٧٩، ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥، ابن حاردين، ج ٤ ص ١٨١.

٥٩- قواعد الأحكام، ج ٢ ص ١١٨.

٦٠- لرؤيد من التفصيل أنظر ص ١٨-٥٢ من كتاب، N. J. Habraken, Transformations of the Site, Awatier Press, Cambridge, ١٩٨٢.

٦١- أجاب البرزبانسي، «الجواب أن لا الطريق على الأعم حتى يشترط أن لا طريق له عليه، هذا هو المذهب، وإن كان فيه خلاف». وهناك إجابة أخرى لأبو الفصاء سيدي مصباح بن محمد... فمن صارت الطريق في نصيبه باقياً بين أن يكون

في هذا العقد أجرة» ج ٤ ص ١٧٤.

٧٢- الخفي، ج ٥ ص ٤٥٠، وفي مكان آخر يقول ابن قدامة: «والإجارة عقد لازم من الطرفين ليس لواحد منهما فسخا، وهذا قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وذلك لأنه عقد معاوضة، فكان لازماً كالبيع، ولأنها نوع من البيع، وفيها انحصت بإسك كما انحصت الصرف والسلم وإسك، وسواء كان له قدر أو لم يكن...» ج ٥ ص ٤٤٨، أنظر أيضاً ابن عابدين، ج ٦ ص ١٧٦، الأبي، ج ٤ ص ٣٧.

٧٣- الخفي، ج ٥ ص ٤٣٥، بدائع الصنائع، ج ٤ ص ١٧٢-١٧٣، ومن الأمور التي لا يجيزها بعض الفقهاء، حتى إذا كانت واضحة قول بن عبد السلام في الواعد الأحكام، ولا يجوز تقطيع للمنافع في الإجارة إلا عند مسيس الحاجة... ولو لال استأجرته من أول النهار إلى الظهر ومن العصر إلى المغرب لما صحت الإجارة، إلا لا حاجة إلى التقطيع...» ج ٢ ص ١٥٧، وأقول الكاساني، «وان استأجر طرفاً من دار ليمر فيها وقتاً معلوماً لم يجر في قياس أولي حيلة لأن البقعة المستأجرة غير مطومة من بقية الدار فكان إجارة المشاع فلا يجوز عنده...» ج ٢ ص ١٨٠، وفي موضع آخر يقول الكاساني، «ولو استأجر بالوعد ليسب فيها وضوء لم يجر لأن مقدار ما يسب فيها من الماء، مجهول، والضرر يختلف فيه بقلته وكثرته، فكان محل المقود عليه مجهولاً، وعلى هذا يخرج أيضاً ما إذا استأجر حائطاً ليسب عليه جنوباً أو بيتي عليه ستر أو يسب فيه ميزاباً أنه لا يجوز، لأن وضع الجذع وبناء السترة يختلف باختلاف الثقل والخفة، والقتيل منه يفسر بالخطأ والفسر مستقيم من المقدم دالة، وليس لذلك لغير حد معلوم، فيفسر محل المقود عليه مجهولاً، وكذلك لو استأجر من الحائط موضع كوة يدخل عليه الضوء، أو موضعاً من الحائط ليتد فيه وتداً لم يجر لما قلنا...» بدائع الصنائع، ج ٤ ص ١٨١، أنظر أيضاً أحمد إبراهيم بك، ج ١ ص ١٥٦، ١٦٥-١٦٦.

٧٤- الوشرسي، ج ٨ ص ٢٨٥، قواعد الأحكام لابن عبد السلام، ج ٢ ص ١٢٢، يتفق الفقهاء بأنه إذا أصح المالك كل ما يحصل صالحاً لمخالطة الانتفاع فلا يحق للمستأجر فسح المقعد، أنظر مثلاً الخفي، ج ٥ ص ٤٥٧، والأصابع والسنن للسيرافي، ج ٢ ص ٢٨٨.

٧٥- ابن الرامي (الكلام فيمن فتح كوة على مكتري دار)، ص ٢١٦-٢١٧، وهناك نازلة ذكرها الوشرسي وكانت الإجابة هي نفس ما ذكره ابن الرامي، الوشرسي، ج ٨ ص ٢٧٧، أنظر أيضاً المدونة الكبرى، ج ٣ ص ٤٥٤-٤٥٥.

٧٦- الخفي، ج ٥ ص ٤٥٨، للمذهب الحنفي أنظر ابن عابدين، ج ٦ ص ٧٩-٨٠.

٧٧- ابن الرامي، ص ٣٨، وفيه أخذ القاضي ابن عبد البريق وأمرني يوماً أن أفرض هذا على الناس بهذا في زقاق أموي بكنسة... ويجوز أن أذكر هنا بأنه لا يجوز للمالك أن يشترط على المستأجر أن ينفق على المقار المستأجر، لأن المقار ملك للمؤجر فنفقها عليه، ويقول العلماء، بأن هذا شرط فاسد، ابن عابدين، ج ٦ ص ٧٩-١٧٧، الخفي، ج ٥ ص ٤٥٩، بدائع الصنائع، ج ٤ ص ١٩٤-١٩٥، وفي المدونة سأل سحنون، «وأرأيت لو استأجر داراً أو حماماً على أن على مرتمه أيجوز هذا في قول مالك قال ابن القاسم، قال مالك لا يجوز إلا أن يشترط المرمه من كراء الدار، قلت، أرأيت إن استأجرت داراً على من مرمة الدار، وكس الكف وإصلاح ما في من المجران والبيوت؟ قال، على رب الدار، قلت، وهذا قول مالك قال، سابقاً ما كانا من الرجل يكرى الدار ويشترط على أنه أن انكسرت خبيرة أو احتاجت الدار إلى مرمة يسيرة كان ذلك على المتكاري (الدار) مالك لا خير في ذلك إلا أن يشترطه من كراءها، فهذا يدلك على أن المرمة كلها في

٧٧- ويكمل سحنون سؤله، «فإن أراد أهل الدار إخراجاً أن يضيقوا باب الدار ولبي عليه أهل الدار الدخلة»، فأجاب ابن القاسم، «وليس لهم أن يضيقوا الباب ولا أخفطه من ماله»، المدونة الكبرى، ج ٤ ص ٢٩٩-٣٠٠، وفي نازلة نزلت ببيعة قبل سنة ٤٤٤ وكتب بها القاضي أبو الأسخ ابن سهل إلى شيوخه وهي «أن رجلاً كان له كرم بين كرمي أناس عتي متلافة وكانت قد تبورت، فكان صاحب الكرم يسير إلى كرمه من حيث شاء لا ينع، ثم عمر أصحاب الكرم كرومهم فمعهه من الدخول عليها، وكان قبل علمتهم لها بالقرس تد سلك على الأرض إلى كرمه نحو ستة أروام، فلما غرس الأرض روعاً ولذرك الفرس منه السرك عليها أو سكت الأرمية الأروام ونسحوا بعد الفرس»، وفي موضع آخر هناك إضافة إلى السؤال، «فإن أراد كل رجل منهم أن ينفق على أرضه من الذي حوله يبين أو يحظر لبيستان، كيف يصنع صاحب الأرض المتسولة؟ أجاب ابن القطار، «يعمون ما ذكرت حتى يصموا له على غير تركونه من أرض من شاء...» الوشرسي، ج ٩ ص ٣٢.

٧٨- بالنسبة للمذهب الحنفي أنظر ابن عابدين، ج ٥ ص ٢٧٧-٢٧٩، وبالنسبة للمذهب المالكي أنظر المدونة الكبرى، ج ٣ ص ٣٦١، للمذهب الشافعي أنظر المجموع، ج ١٢ ص ٥-٤-٤٠.

٧٩- العبادي، ج ١ ص ١٨٦-١٨٨.

٨٠- في المجموع، «ولا يجوز أن يجرى الله في أرض غيره ولا على سطحه بغير إذنه، هذا قوله في الجديد، وقال في القديم، إذ ساق رجل بيتاً أو بناً فطرته مؤنة ودعته الضرورة إلى إجرائه في ملك غيره ولم يكن له الجرى في ملكه ضرر بين قد قال بعض أصحابنا يجر عليه، فأوماً إلى أنه يجرى ما روى أن القساسة...» (ومع ذكر حادثة الفساح) قال... للمعمراني وأولاه وهو المشهور في المذهب للشيخ أبي إسحاق، لأنه عمل على ملك غيره ولم يجر من غير إذنه، كالحمل على بهيمة، قال، وأما الخبر فيحمل أنه كان له رسم إجره الله في أرضه فاستع من لذلك أجره أثير المؤمنين على ذلك، في المجموع، ج ١٢ ص ٤٠٢، ويستأنش مسألة الارتفاق في الفصل الخامس والسدس، وقد استخدم بعض الفقهاء، حادثة أخرى وهي حادثة سمره بن جندب لإقامة حق الارتفاق وهما من المالك، وينسرح الحادثة لم الرد عليها في الفصل السادس، للنازلة التي ذكرها الوشرسي أنظر للميار المغرب، ج ٨ ص ٣٩٨.

٨١- تهذيب الفروق، ج ١ ص ١٩٣، ويقول الشافعي، «والإجارات صنف من البيوع لأن البيوع كلها إلا هي تلك من كل واحد منهما لصاحبه تلك بيع للمستأجر الخفعة التي في اليد والبيت والدابة إلى مدة التي اشترط حتى يكون أمق للمنفعة التي ملك من مالكها، وتلك بها مالك الدابة والبيت الموضع الذي أخذ منها، وهذا البيع نفسه، وإن قال قائل قد تختلف البيوع في أنها بغير أمانتها وأنها غير حين إلى مدة (قال الشافعي) فهي منفعة معقولة من حين معقولة فهي كالبيع، الأبي، ج ٤ ص ٣٦-٣٧، أنظر أيضاً التواضع لابن رجب الحنبلي، ج ١ ص ١٩٦-١٩٧، قواعد الأحكام لابن عبد السلام، ج ٢ ص ٦٩، للمعاملات الشرعية المالية لأحمد إبراهيم بك، ص ١٢، وتلك الخفعة يختلف من ملك المنفعة، فملك الخفعة غير مرمطة بزمان معين كشيك المنفعة، وكلهاا يختلفان عن تلك الانتفاع، للفرق أنظر «مقاهد الأسواق» في الإذاعي الحارزي من هذا الفصل، المجموع، ج ١٥ ص ٢.

٨٢- الفروق، ج ١ ص ١٨٧، للمذهب الشافعي أنظر مختصر المزني، ص ١٢٦، للمذهب الحنفي أنظر بدائع الصنائع حيث يقول الكاساني الخفي، «فالإجارة بيع لمنفعة لفتة، ولهذا سماه أهل العلم بيعاً وأرادوا به بيع المنفعة، ولهذا سمي البذل

قول مالك على رب الدار» ، المدونة الكبرى؛ ج ٤ ص ٤٤٦-٤٤٧.

فلن أسلب المستأجر شيئاً من ذلك لم يحسب له بما أتفق، لأنه أسلب ملك غيره غير أمره ولا ولاية عليه .

٨١- ابن الراسي؛ ص ٣٥٧-٣٥٨. جميع النوازل التي مررت بها كانت تعالج اختلافات بين المالك والمستأجر بالرجوع فسخياً إلى المشتريات المختلفة بالأعيان بعد ربطها بالمسؤولية، باستثناء مياه المابل (ولمابل هو المكان الذي يجمع فيه مياه الأمطار) فمن عليهما؟ هناك اختلاف في الرأي بين العلماء، وذلك لأنها تعتبر من ممتلكات الانتفاع، ولمابل يعتبر أيضاً عنصر أعلى من الأثاث فهو في دائرة حدود مسؤولية المالك. وأورد هنا قول ابن الراسي بالكامل في هذه المسألة، فيقول، «قال الملم محمد، اختلف الأسيخاء في ماء المواجه على قولين، سئل الإمام أبو عبد الله المازري عن ماء لطر الذي هو في مواجل الديار المتكررة، هل هو لرب الدار أو للمستأجر؟ فأجاب بأنه ينظر في ذلك إلى الرب الدار وفارقه على ذلك. لسأله عن فقه المسألة فقال، كان الشيخ لفته أبو محمد عبد الله يذهب في هذه المسألة أن الماء المؤلف لرب الدار، وكان مذهب الحنفين بالدينية كالمسلم وغيره أن الماء للمكتر. وكلمت الشيخ أباً محمد عبد الحميد وسأله عن الدليل الذي عنده من ذلك فقال، الأصل في ذلك لا يخرج مال أحد من يده إلا بيمين، وإذا أكره أحد داراً إما أكره جدار المسكن خاصة، والسكنى لا يدخل الماء فيها نصاً ولا عرفاً فهو يمين، فلا يخرج من يده من الخلف إلا ما أقر به أنه أكره أو عرف ذلك، لأن أصل ذلك بقي على ملكه بيمينه. فهدأ قد أتيت بأن الماء لرب الدار وفارقه على ذلك. وبعد ذلك لي من طريقه أن الماء للمكتر، وذلك أنه أكره منه الدار بجميع متاعها، والماء كائن على متاع الدار لأنه خارج على سطوح الدار، فهو له وكان نص في بداهة في ذلك الماء. وهدني أنه لكثري إذا رز إلى الخلف، ولأنه كائن من متاع الدار، فهو لن ملك أصل المكان عنه كما لو سلق حمام أو جراد على سطحه، فهذا نص كلامه أو قريب منه، ثم بعد ذلك بنحو سبع سنين رأيت في هذا الدليل مفاضة وهو قوله أنه أكره منه جميع الخلف، وأن الماء من الخلف مدعى يحتاج فيها إلى دليل، فعلى أن التوصل على المادة» ، ابن الراسي؛ ص ٣٨٠-٣٨١؛ أنظر أيضاً الشرح؛ ص ٨ ج ٤٢٩-٤٣٠. ويتضح هذا الربط بين حدود المسؤولية ومستويات الأحياء المختلفة في حدود البيع أيضاً. فاختار من المجموع هذه المشتقات لتوضيح الربط، «وإن قال بمتلك هذه الدار دخل فيها ما اتصل بها من الرفوف المسنونة والخوابي والأجابين المدفونة فيها للانتفاع بها، وإن كان فيها رما منية دخل الحجر السفلي في بيعها لأنه متصل بها، وفي التوفيق وجهان، أحدهما أنه يدخل وهو الصحيح لأنه يُصَبّ هكذا، يدخل فيه كالباب، والثاني لا يدخل لأنه منفصل عن البيع، ويدخل الخلق المسمر في الباب، وفي الفتاح وجهان ... ولقوابي والأجابين، بيمين، وهي الأولى التي تشمل فيها الطياب، قال من وتسمى المراحض والمقصود هنا كل ما لبث من ذلك للشيخ أو الدبغ أو المصنوع أو لإخراج البعير من كسب المسموم ومنه ذلك ... أما الأحكام فقال الأصحاب إذا قال بمتلك هذه الدار دخلت في البيع الأرض والأبنية على توحيها، سفها وعولها، حتى يدخل لخاصة المحدث من مرقاها، وحكي من نصه أن الحما لا يدخل، وحمله الأصحاب على حمامات الحجاز، وهي بيوت من خضب تنقل في الأسفار، فلما لحماضات المنيعة من البين والأجر إذا كان بحيث لا يمكن فله فانه يدخل في البعد ... (ولما) الآلات فهي على ثلاثة أصوب (أحدها) ما أثبت تمتة للدار ليدوم فيها ويحسب كالتقريف والأبواب المنصوبة وما عليها تتعلا بها من الأثاث والخلق والسلاسل والذهب والجواهر والدرج والمرامي المقنود من الأجر والجص وغيره» (والأخرى المقنوس في الدار والبلاط والطوابيق يدخل في البيع

٧٩- ويضيف سحنون، «وأثبت إن استأجرت داراً فسقط منها حائط أو بيت أو سقطت الدار كلها فقال رب الدار أنا بئني ما سقط منها أو لا بئنيها، والذي سقط من الحائط قد كسفت عن الدار، أبوك عن الدار، إن بئنيها في قول مالك أم لا؟ قال، ليس على رب الدار أن يبنيها إلا أن يشاء، فإن اكتشف من الدار ما يكون ضرراً على المتكاتب قيل للمتكاتب إن شئت فاسكن وإن شئت فخرج، ولم يجبر رب الدار على أن يبني إلا أن يشاء ذلك، فإن بئنها رب الدار في بقية من وقت الكراء، وقد كان المتكاتب يخرج لم يكن عليه الرجوع لإستتمام ما بقي ... المدونة الكبرى؛ ج ٣ ص ٤٥٥؛ وفي البدائع، «ولأن حدث به صيب يخل بالاتفاق به لم يبق العقد لازماً، حتى لو استأجر عبداً يخدمه أو دابة يركبها أو داراً يسكنها، ففرض العبد أو هرجت الدابة أو انهدم بعض بناء الدار، فالمستأجر بالخيار، إن شاء مضى على الإجارة وإن شاء فسخ، بخلاف البيع إذا حدث بالمبيع صيب بعد القبض إنه ليس للمشتري أن يرد له لأن الإجارة بيع للخدمة والمنافع محدث شيئاً، فكان كل جزء من أجزاء المنافع مقبوضاً مبتدأ، فإذا حدث الصيب بالمستأجر كان هذا صيباً حدث بعد العقد قبل القبض، وهذا يوجب الخيار في بيع العين، كذا في الإجارة فلا فرق بينهما من حيث المعنى» ج ٤ ص ١٩٥-١٩٦؛ أنظر أيضاً ابن عابدين؛ ج ٦ ص ٧٦-٧٧. ابن الراسي في الكلام في الدور المتكررة تهدم أو انهدم بعضها هل يجبر ربهما على البناء أم لا؟ ص ٣٥٤-٣٥٧؛ أحمد إبراهيم بك؛ ص ١٦٧. كما أن الفقه الإسلامي يقرر مبدأ الرضاية في العقود، أي الإيجاب والقبول من الطرفين. ولكن إذا أدى بهم العمل بالعقد لطرف معين باحتلال التوازن في الإكراهات وقت تنفيذ العقد فمفسخ العقد إستناداً لجهد الغير. فرفض احترام الضريبة للقوة للقوة لجهد الرضاية إلا أن ذلك رهن ببقاء الظروف، فإذا كان العقد لمدة سبعين لم يجرى المدة فقد تغيرت الظروف، وتطبيق العقد مضر بأحد الجانبين، فلا يجوز للطرف الآخر التمسك بالمحق المكتسب. وهذا معروف «بنظرية المضر» عند الحنفية. لتفصيل أنظر الحق ومدى سلطان الدولة في ترتيبه» ص ١٣٩.

٨٠- أما بالنسبة للأبواب والنوافذ فإنها أعلى من مستوى الأثاث وأدنى من مستوى الحوائط، لأن تحريك الحوائط سهوول على الأبواب، أما تغيير الأبواب فلا يؤثر على موقع الحائط، وحيث إن الأبواب والنوافذ ليست من الأتمته الشخصية كالأثاث، ويستعملها المستأجر باستمرار، فإن سياحتها على المستأجر إذا تطلعت أثناء العقد بسبب الاستخدام. أنظر مثلاً كل من المعنى؛ ج ٥ ص ٤٢٢-٤٢٣؛ البدائع؛ ج ٤ ص ٢٠٨. حيث يقول الكسائي، «وتعطين الدار وإصلاح مجزئها وما وهي من بناها على رب الدار دون المستأجر، لأن الدار ملكه وإصلاح الملك على المالك، لكن لا يجبر على ذلك، لأن المالك لا يجبر على إصلاح ملكه، وللمستأجر أن يخرج إن لم يعمل المواجه ذلك لأنه صيب بالمقود عليه، ولذلك لا يجبر على إزالة المصير عن ملكه، لكن للمستأجر أن لا يرضى بالمصير حتى لو كان مستأجر وهي كذلك، ولأنه لا خير له لأنه رضى بالمصير للمصير، وإصلاح دلو الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار، ولا يجبر على ذلك. وإن كان لمتلاً من فعل المستأجر لما قلنا وقالوا إن المستأجر إذا أنقص مدة الإجارة وفي الدار ثواب من كسبه فله أن يرضى له لأنه حدث بغيره، فصار كتراب وضعه فيها، وإن امتلأ خلاها ومجرعها من فله فالتالي أن يكون عليه نقلة لأنه حدث بغيره، فلهزمه نقلة كالكناسة والمرامد» إلا أنهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للمرفق والمادة، إذ المادة هي الناس أن ما كان معنياً في الأرض فنقله على صاحب الدار، فعملوا ذلك على المادة،





الأحوص في استفسارهم. لذلك فمن معالجة البحث الاقتصادي مستفيض في هذه المسألة. وبالنسبة للنمذجة الإذاعية، فإن كان المرهون والراهن معاً يسيطران على المين فإن المين في الإذاعية الموقوت، هذا إذا كان المستخدم هو الملك. أما الرئي القائل بأن المرهون محسوب على المرهون فإنه يؤدي إلى دفع المصنر مؤقتاً إلى الإذاعي المتحد إذا كان المرهون استخدام المصنر.

٩٤- هناك نوع ثالث ومختلفه للوفاء، فقد يرضى شخص بمجموعة عقاره لأخر لمدة معينة بعد وفاته، فيملك الموصي له منفعة العقار بالوصية في حين يمتلك الورثة رقية المقار بالإثر، فإذا كان الملك يستكون المقار وكان عليهم استجاره من الموصي له بالمنفعة وكان متمسكاً بالسيطرة لأن المقار في الإذاعية الموقوت، وفي هذه الحالة على الورثة الانتظار إلى أن ينتقل المقار إليهم. أما إذا لم يكن الورثة هم الساكنون، وكان الساكن قريب ثالث، فإن المقار في الإذاعية الموقوت. المبادي، ج ١ ص ٢٢٥، في مطلب ملك الملك بلا منفعة: القواعد لابن رجب، ص ١٩٦.

٩٥- لضرب مثالين، «روي الجوزاني في كتابه قال، كان القاسم بن محمد (ت ١٠١) يالي أمر شيخ من قريش أبي لعل ومال، فلا يجوز له أمر في ماله دونه ليعط عقله. قال ابن إسحاق، رأيت شيخاً يفتصب وقد جاء إلى القاسم بن محمد فقال، يا أبا محمد، إنني إني مالي فإنه لا يؤلى على مالي، فقال إنك لفسد. فقال، امرأته طالق البتة وكل مولود له حر إن لم تدفع لي مالي. فقال له القاسم بن محمد، وما يصل لنا أن ندفع إليك مالك على حالك هذه، فيبت إلى امرأته وقال، هي حرة مسلمة وأما كنت لأجسها عليك وقد هبت بخلها، فأرسل إليها فأخبرها ذلك، وقال، أما رفيقك فلا تتك ولا كرامة؛ فحس رقيته. وقال ابن إسحاق، ما كان يهاب على الرجل إلا سفهه»، الخ، ج ٤ ص ٥٠٧. وفي الأحياء والنظار يقول ابن جهم «ووقعت حادثة، حاجر القاضي سي سفيه ثم ادعى الرشد وادعى خصمه بماء على السفه ورهنا ...»، ص ٢٧٩.

٩٦- «الأم»، ج ٤ ص ٢٧٩، والخفية والزيادة لا يستعملون لفظ «حق الاختصاص» ولكن لفظ «الحق»، المبادي، ج ١ ص ١٦٤، ويعرف ابن رجب الخيفي (ت ٧٩٥) الاختصاص بقوله، «وهو عبارة عما يختص مستحقه بالإتفاق به ولا يملك أحد مزاحمته فيه وهو غير قابل للضموم والمواضعات ويدخل تحت ذلك صور، ... (ومنها) مرافق الأسواق المتسعة التي يجوز البيع والشراء فيها كالدكاكين الباحة وشوارعها، فالحساب إليها أحق بها ...»، القواعد، ص ١٩٢-١٩٣، وفي المجموع، «يجوز الاتفاق ما بين الناس من الشوارع والرحاب والواسعة بالتمتع للبيع والشراء ... فإن سبق إلى مكان أحق به، بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «منى مناخ من سبق» وله أن يظلم ما لا ضرر به على المارة ...»، ج ٤ ص ٢٢٤.

٩٧- جاء في تهذيب الفرق، «عليك الاتفاق عبارة عن الإذن للشخص في أن يباشر هو بنفسه فقط، كإذن في سكنى المدارس والربط والمجالس في الجوامع والمساجد والأسواق ومواقع التنس كالطواف والمشي ونحو ذلك، فلن أذن له في ذلك أن ينتفع بنفسه فقط ويمنع في حقه أن يذاجر أو يحاول بطريق من طرق المواضعات أو يسكن غيره ... وعليه لمنفعة عبارة عن الإذن للشخص في أن يباشر هو بنفسه أو يكتن غيره من الاتفاق بعوض كالأجرة أو بغير عوض كالملوية ...»، ج ١ ص ١٩٢، القواعد، ج ١ ص ١٨٧، وفي قواعد الأحكام للزم من عهد السلام في باب الاختصاص بالمناخ بعض الأخطاء للاختصاص، «وفي أرواح، إحصاء الاختصاص بإحياها، الموت بالتبجير والإفحام، الثاني، الاختصاص بالسبق إلى بعض المباحات، الثالث، الاختصاص بالسبق إلى مقاعد الأسواق، الرابع، الاختصاص بمقاعد المساجد

عسان، كيف أحجر على رجل شريكه الزبير»، الخ، ج ٥ ص ٥١٨-٥١٩، وفي هذه الرواية يقول الشافعي، «فعلني رضي الله عنه لا يطلب الحجر إلا وهو يراه، والزبير لو كان الحجر باطلاً لكان لا يحجر على بالغ حر. وكذلك عسان، بل كلهم يعرف الحجر»، الأم، ج ٢ ص ٢٢٠، المبادي، ج ٢ ص ٢٩.

٩٨- المبادي، ج ٢ ص ٩١، وهو منقول من التوضيح، ج ٢ ص ٢٦٧. ٩٩- أنظر مثلاً الخ، ج ٤ ص ٥٠٥، ابن حابدين، ج ٦ ص ١٤٢، للزهر أنظر الأحياء والنظار لابن جهم، ص ٢٨٨، للمصنف، ج ١٢ ص ١٧٧، من حيث صيانة المرهون يقول أحمد إبراهيم بك، «والنفقات التي تكلم لحفظ الرهن واجبة على المرتهن لأنه مكلف بحفظه، والنفقات اللازمة لازمة الرهن ومقتاة تكون على الرهن لأنه ملكه ...»، المحامات الشرعية المالية، ص ١٩٠. والظاهر أنه لا يحق للراهن التصرف في المرهون، ففي الأم، «ومكذوا لو كانت داراً فلهدمت أو حاطما تقصر نظره وجبره وألهدمت منه كان رهنا بصله وكان للمرتهن منع الراهن من بيع خشب نخله يبيع بينه. الدار لأن ذلك كله داخل في الرهن»، إلا أن يكون ارتهن الأرض دون البناء، والشجر، فلا يكون له منع مالي يدخل في رهته؛ ولو رهنه أرض الدار ولم يسم له البناء في الرهن، أو حاطما ولم يسم له القفلى في الرهن، كانت الرهن له رهنا دون البناء، والفراس، ولا يدخل في الرهن إلا ما سعى أخلا فيه، ولو قال رهنك بناء الدار كانت الدار له رهنا دون أرضها، ولا يكون له الأرض والبناء حتى يقول رهنك أرض الدار وبناءها وجميع صهارتها ...»، ج ٢ ص ١٤٢.

أما بالنسبة للإستخدام فهناك آراء مختلفة حول الاتفاق من الرهن، هل يحق للراهن الاتفاق مع الدار بالسكنى مثلاً إذا رهن الدارة فيبالسبة للشفعية، فإن للراهن الاتفاق مع المقار المرهون. يقول الشافعي رحمه الله، «يرى من أبي هيرة رضي الله تعالى عنه «الرهن مركوب ومطروب» وهذا لا يجوز إلا أن يكون الركوب والمطرب ملكه الراهن لا للمرتهن، لأنه إما يملك الركوب والمطرب من ملك الرقية، والرقية غير المنفعة التي هي الركوب والمطرب، وإذا رهن الرجل ركوباً عبداً أو داراً أو غير ذلك فسكنى الدار وأجارة القيد وخدمته للراهن، وكذلك منافع الرهن للراهن ليس للمرتهن منها شيء، فإن شرط المرتهن على الراهن أن له سكنى الدار أو خدمة اللحد أو منفعة الرهن أو شيئاً من منفعة الرهن ما كانت أو من أي الرهن كانت داراً أو حيواناً أو غيره فالشرط باطل ...»، الأم، ج ٣ ص ١٥٥، مختصر المزني، ص ٩٨، للمجموع، ج ١٢ ص ٢٣٠-٢٣١، أما الكاساني من المذهب الحنفي فيقول، «ولنا قوله تعالى وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فإرهن مريضاً (البقرة: الآية ٢٨٢)، فخير الله تعالى كراهية المرهون مقبوضاً وأخبره بسبلته وتعالى لا يستعمل المقتل، فافترض أن يكون المرهون مقبوضاً ما دام مرهوناً ... ليس للراهن أن ينتفع بالمرهون استخداماً وركوباً وإسكاناً وغير ذلك، لأن حق الجبس ثابت للمرتهن على سبيل العدم، وهذا يمنع الإسترداد والإنتفاع ...»، بدائع الصانع، ج ٦ ص ١٤٥-١٤٦. وكلا الرأيان المتضادان لهما تأثير اقتصادي مختلف على المجتمع، فبالنسبة لأولئك الذين لا يملكون إلا مساكنهم ويريدون الاقتراض للإستثمار، فإن الرأي الذي يصر على أن لا يتم الرهن إلا إذا قبض (فرهنا مقبوضاً) قد يؤدي إلى الحد من نشاطهم الاستثماري لأهمهم لا يتمكنوا من الاقتراض. وقد يكون هذا في صالح بعض الأفراد الذين لا يستنون للإستثمار لأن هذا يضمن لهم أهل التقليل وهو سكنهم، وبالتالي هو في صالح المجتمع عموماً. أما الذين يملكون أكثر من عقار فلهذه لن يتأثروا بهذا الرأي لأن باستطاعتهم الاقتراض ورهن أموالهم التي لا يسكنونها. وقد يكون العكس، فقد يكون هؤلاء الذين يرهنون ما يسكنون هم

المالية» ص ١٩٩.

١٠٤- في القواعد لابن رجب، «وهل ينتهي حقه بانتهاؤه الثمار أو يمتد إلى أن ينتقل قضاؤه عنها على وجهين، وظاهر كلام أحمد في رواية حرب الأول جريان العادة بانتهاؤه، فإنه عليه، وعلى الثاني فلا أخال الجيوس فهل يصرف أم لا؟ على وجهين لأنه يقضي إلى الاختصاص بأحق المشترك» ص ١٩٢، يقول أبو يعلى الخنيلي، «وإذا انصرف عنه (أي المكان) كان هو وغيره فيه من الفد سواء، يراعى السابق فيه على ظاهر كلامه في رواية حرب، لأنه لو كان أحق به أبداً خرج عن حكم الإباحة إلى الملك»، ص ٢٢٦.

١٠٥- يوضح الماوردي أن اعتبار هذه المصلحة يخرج ذلك المكان عن حكم الإباحة إلى حكم الملك، الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٨٨، الحاوي للفتاوى للسيوطي، ج ١ ص ١٨٨.

١٠٦- الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٨٨، الحاوي للفتاوى للسيوطي، ج ١ ص ١٢٠. يقول السيوطي (ت ٩١١) في مقالته «الجارح في إقطاع الشارع» في استعراضه لأراء المذهب الشافعي، «ويجوز للسلطان إقطاعه (أي مقاعد الأسواق) لكنه لا يملكه بل يكون أولى به، ويمنع أن يبني دكة لأنه يضيّق الطريق ويضر بالضرور واليسير بالليل، وإذا أقطع السلطان موضعاً كان أحق به سواء نقل متاعه إليه أو لم ينتقل، لأن إلزام النظر والأجتهاد؛ وإذا أقطعته ثبت بده عليه. وقال المحارمي في الكافي، القطائع خبران، إقطاع إرفاق وإقطاع تلك. أما إقطاع الإرفاق وهو أن يقطع الإمام أو ناهيه من إنسان موضعاً من مقاعد الأسواق والطريق الواقعة ليجلس فيه للبيع والشراء، فيجوز إذا كان لا يضر بالمارة. هذا هو المذهب، و«الحاوي للفتاوى»، ج ١ ص ١٢٩، أنظر أيضاً للجورج، ج ١ ص ١٥٥، ٢٢٥-٢٢٨ حيث يقول، «ويجوز إقطاع ما بين العمار من الرحاب ومقاعد الأسواق للإرتفاق، فمن أقطع شيئاً من ذلك صار أحق بالموضع، نقل متاعه أو لم ينتقل، لأن إلزام النظر والاجتهاد. وإذا أقطعته ثبت بده عليه بالإقطاع فلم يكن لغيره أن يقدم فيه»، ص ٢٢٨، ويقول أبو يوسف من المذهب الحنفي، «ويجوز للإمام أن يقطع شيئاً من طريق المسلمين ما فيه الضرر عليهم، ولا يسمه ذلك. وإن أراد الإمام أن يقطع طريقاً من طرق المسلمين الجادة رجالاً يبني عليه، وللعامة طريق غير ذلك قريب أو بعيد منه، لم يسمه إقطاع ذلك ولم يحل له وهو أعم إن فعل ذلك»، انقراج، ص ٩٢، أما من المذهب الحنيلي فيقول أبو يعلى، «وظاهر كلامه (أي كلام أحمد) في رواية حرب أنه لم يشر إليه (أي إلى إقطع الأسواق)، وإذا اعتبرنا إذنه فهو موضع إقطاعه وهو قهقه من التمدد، والإصلاح بينهم عند استئجاره... الأحكام السلطانية»، ص ٢٢٦، ويقول ابن رجب في القواعد، «وإذا سئل اتان أن الجيوس بالأمكان المباحة كطريق الروسة ورحاب المساجد ونحوها لحاش أن غيره، فالمذهب أنه يقدم أحدهما بالترتبة، وفيه وجه بتقديم السلطان لأن يرى منهما بنوع من الترجيح، وكذلك لو استبقا إلى موضع في رباط مسبل أو خان أو استبق قهقهان إلى مدرسة أو سويقان إلى خانكاه، ذكره الحارث، وهذا يتوجه على أحد الاحتمالين الذي ذكرهما في المدارس وحقائق المختصة بوقف يوسف مبنى أنه لا يتوقف الاستبقاق لها على تنزيل ناطر، فأما على الوجه الآخر وهو توقف الاستبقاق على تنزله ليس إلا ترجحه له بنوع من الترجحات، وقد يقال أنه يرجح بالترتبة مع التسوية»، ص ٢٥٠.

١٠٧- الحاوي للفتاوى للسيوطي، ج ١ ص ١٢١، وفي سنن أبي داود (المحدث رقم ٣٠٧١) في باب إقطاع الأرضين «من سبق إلى ما (ي) لم يسبقه إليه مسلم فهو له»، فتوسان حول الهجرة مها قبرسان مريمان في الأمل.

١٠٨- موضع السوق هو بيع الزبير، وقد روى الحديث صر بن شبة عن صلاء بن

للسلطة والمزلة والاعتكاف، الخامس، الاختصاص بالسوق إلى المدارس والروية والأوقاف، السادس، الاختصاص بمواقع السك كالحظ والمسي وعرفة والمزدلفة ومضى ويبري الجمار، السابع، الاختصاص بالحقائق المسلية في الطرقات، «فان» من اختصاص الكلاب والحيت من المصروع، ج ٢ ص ١٧٢، وفي الأشياء والتظفر للسيوطي، «ومن ملك الانتفاع ليس له الإجارة قطعا...»، ص ٢٢٦، القواعد لابن رجب، ص ١٩٧، أنظر أيضاً المحاملات الشرعية المالية، ص ١٢-١٥، ولابد أن نلاحظ هنا أن فقهاء يتناولون للمسئلة من زاوية أهمية للسلب في الاستخدام وليس حالة البيع أو المكان، تعريف حق الاختصاص معاً يشمل مقاعد الأسواق والمساجد والمدارس والربط، فهناك اختلاف كبير بين مقاعد الأسواق والربط. فالتريد قد يكون وفقاً، أي في الإذاني للشتت بينهما الأسواق في الجيازي.

٩٨- الحنفى، ج ٥ ص ٥٧٦، القواعد لابن رجب، ص ٢٠١-٢٠٤.

٩٩- يقول الماوردي معلاً، «ولما حرم الجيوس والمساجد، فإن كان الإرتفاق به مضراً بأهل المساجد والجيوس مندماً منه ولم يجر للسلطان أن يأذن لهم فيه لأن الصلح به أحق، وإن لم يكن مضراً أبداً أرتفاقهم به»، ص ٢٢٦، الأحكام السلطانية، ص ١٨٨، أبو يعلى الخنيلي، ص ٢٢٦.

١٠٠- أنظر معلاً كتاب، في آداب الحسبة لأبي عبد الله محمد بن أبي محمد السعدي المالقي الأندلسي والذي صدر مستتباً في الأندلس في نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر الميلادي، المطبعة الدولية، باريس (باريس)، ١٩٢١، أنظر أيضاً كتاب نصاب الاحتساب، صر بن محمد بن حوض السعدي (ت ٧٢٤)، تحقيق مودل يوسف بن الدين، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٢، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والاحتساب، تحقيق ثيني بورتسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة، ١٩٥٥، الحسبة والاحتساب في الإسلام، نقولاً زيادة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٢، الحسبة في الإسلام، لإبراهيم دسوقي الشافعي، مكتبة دار المصروع، القاهرة، ١٩٦٢، معالم القترية في أحكام الحسبة، ابن الأخوة، كمبرج، إنجلترا، ١٩٧٧.

١٠١- ويكمل ابن قدامة، «وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «منى مناخ من سبق»، وله أن يظن على نفسه ما لا شر فيه من بارية (البارية) الحسير المنسوج) وتابوت وكساء، ونحوه، لأن الحاجة تدعو إليه من غير معة فيه، وليس له البتة لا دكة ولا غيرها لأنه يضيّق على الناس ويضر به المارة بالليل والضرير في الليل والنهار...»، الحنفى، ج ٥ ص ٥٧٦-٥٧٧.

١٠٢- كما قال البلازري، «حدثني الحسن بن سلام، قال حدثنا محمد بن حبيب عن محمد بن أبي موسى قال، خرج علي إلى السوق فرأى أنه قد حازوا أمكنتهم، فقال، ليس ذلك لهم، إن سوق المسلمين كصلاهم، من سبق إلى موضع فهو له يومه حتى يده»، فتح البلدان، ص ٢٩٧.

١٠٣- يقول ابن رجب الحنبلي في القواعد في هذه المسئلة، «ومقعد الأسواق ومجالس المساجد ونحوها يصح نقل الحق فيها بشرط أن لا يضر بها ما لازم بالسوق وإن أثر به غيره سبق ثالث فيسب فهل يكون أحق من المؤثر أم لا؟ على وجهين. أحدهما نعم، لأن حق القائم زال بانفصاله عن الحق ثابتاً بالسوق، والثاني لا، لأنه لو قام حاجة ونحوها لم ينقطع حقه فكذلك إذا أثر غيره لأنه أقامه مقام نفسه. ومنى يصمم هذا الخلاف على القول بعدم كراهة الإختار بالقرب، فأما إن قلنا بكراهيته فالسابق أحق به وجهاً واحداً، ووفق بعضهم بين مجالس المساجد ونحوها ومقعد الأسواق، فبأنز النقل في القواعد خاصة، لأنها منافع دينوية فهي كالحقوق

الإسلام، أبو الأخطى المودودي، نقله إلى العربية محمد حاسم الخداد، دار التلم، الكويت، ١٣٨٩هـ، ص ٥٤.

١١٦- يقول ابن كلفمة: «أما لقطة فما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير بظهر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، حديث صحيح متفق عليه، وأما الإجماع فقال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومن أتاه، عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير بالظهر ثم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ثم أهلهم إلى اليوم يطون للثقل والربع، وهذا صلب به اختلاف الراشدون في مدة خلافته واشتهر ذلك فلم ينكره منكر فكان إجماعاً...»، المخطي، ج ٥، ص ٣٩١، أخطر النزول في الوثنيوسي، ج ٨، ص ١٣٧-٢٢٠، قواعد الأحكام للفن بن عبد السلام، ج ٢، ص ١٢٣، والأحاديث أنظر سنن أبي داود، الأحاديث ٢٤٠٨-٢٤١٢، ج ٣، ص ٢٦٢.

ولكن جواز المساقاة غير مطلق، ففي المجموع، «ولمساقاة على إطلائها أن يدفع الرجل إلى آخر شجرة يقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره، إلا أن هذا التعريف على ستمه يقتضي وقوعه غير وفير إذا ظل على إطلائه، فبعد الشافعي هذا المذهب الواجب وكسره على ما يكفل الربح بالمعامل وصاحب المال، فخص المساقاة في قوله الجديد بالمثل والكروم، وخصها داود بالمثل فقط، وأما مالك فبعضها تشمل الزرع والشجر ولتستثنى منها البقول، وأجازها عبد الله بن دينار في البقول، وبعضها أحمد في الشجر والفلل والكروم»، ج ١٤، ص ١٤٠٠، مختصر المزني، ص ١٢٢، الأم، ج ٤، ص ١١١، بدائع الصنع، ج ٦، ص ١٨٥.

١١٧- في سنن أبي داود: «حدثنا هارون بن عبد الله، ثنا الفضل بن ذكين، ثنا بكير - يعني ابن عمار - عن ابن أبي نعم، حدثني رافع بن خديج، أنه زرع أرضاً فمر به النبي صلى الله عليه وسلم وعليه سقيها، فقال: «هل الزرع؟» قال: «نعم» فقال: «زعي بذيروا، وصلي» في الخبرين ولينى فلان الشطر، فقال: «أربيتما، فريد الأرض على أهلها» وخذ نفقتك»، الحديث ٢٤٠٢، ج ٢، ص ٢٦١.

١١٨- سنن أبي داود، الحديث رقم ٣٣٩٥ و٢٤٠٦، وأحاديث أخرى أنظر سنن أبي داود، الأحاديث ٢٣٨٩-٢٤٠٧، ج ٢، ص ٢٥٧.

١١٩- نيل الأوطار للشوكاني، ج ٥، ص ٢٧٩. «وهو معاجم عن رافع بن خديج قال: «وهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمر كان لنا نافعاً إذا كانت لأحدنا أرض أن يعطيها ببعض خراجها أو بدراهم وقال: إذا كانت لأحدكم أرض فليمتعها أخاه أو لغيرهما»، حديث رواه الترمذي في باب المزارعة ومنقول من المودودي، ص ٥١، سنن النسائي، ج ٧، ص ٣٣-٥٠، أنظر أيضاً سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٥٧.

١٢٠- وهقول للمستشرق ديون في هذه الآراء التي تمت للمسلم بأن يعطي أرضه التي لا يقوى على استغلالها لأخيه المسلم، «إن الإسلام يمازح انتشار الإفهام الرأسمالي الذي يسمح بالملكية المطلقة للأرض كما يمارس الشيوعية الخلاقية التي تنادي بملكية الدولة للأرض... فالحكمة له أن يتنازل على قدر ما يستطيع أن يزرع (من الأراضي) وأما القليل فيعطي بل مقابل أولئك الذين لا يملكون أراضي»، أنظر: Heyworth Dunne, G. Land Tenure in Islam. Cairo: The Renaissance Bookshop Press, ١٩٥١، ص ١٢.

١٢٠- صحيح البخاري، حديث رقم ٨٠٢، ج ٣، ص ٤٨٢-٤٨٤، «ومن ابن عباس: وأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يجرم المزارعة ولكن أمر أن يرقى بعضهم ببعض»، رواه الترمذي وصححه، نيل الأوطار، ج ٥، ص ٢٧٩. لقد خصم أبو الأخطى المودودي جزءاً كبيراً من كتابه ملكية الأرض في الإسلام لئلا يرد فيها على

يسار وهو حديث مرسل في شيعه ابن ماجه (تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني، ص ١٧١)، وقد لفت نظري إلى أن الحديث ضعيف الطالب فهد محمد الجنيب مشكوراً). وهناك روايات أخرى كقولوه صلى الله عليه وسلم: «هذا سوقكم، لا تحجروا، ولا يضرب عليه الخراج»، وروى ابن حبة أيضاً وابن زائدة عن محمد بن عبد الله بن حسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق على المسلمين بأسواقهم. وروى ابن زائدة عن خالد بن إلياس المدوني قال: «وقرأ علينا كتاب عمر ابن عبد العزيز بالمدينة، إذا السوق صدقة فلا يضرون على أحد فيه كراه، ومن ابن أبي ذئب: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على خيمة عند موضع دار المنبئت فقال: «ما هذه الخيمة؟ فقالوا: خيمة لرجل من بني حارثة كان يبيع فيها التمر، فقال: حرقوها، فحرقته...»، وفاة الوفا، ج ٢، ص ٧٤٨-٧٤٩.

١٠٩- البلاذري، ص ٢٩٧، المخطي، ج ٥، ص ٥٧٦-٥٧٧، المجموع، ج ١٥، ص ٢٢٥.

١١٠- انظر إلى بحث: د. صالح الهذلول للدكتوراه، ص ٦٥-٦٩، al Hathoul, S. Tredition, Continuity and Change in the Physical Environment. Doctoral Thesis, MIT، ١٩٨١، البلاذري، ص ٢٩٢، وفي تاريخ البكري، «ولنصرف أبو جعفر من جهة، فصار إلى بنسداد، وذل مدينة المعروفة بباب الذنب سنة ١١٥، وكانت الأسواق داخل المدينة، فأخرجها إلى الكرخ»، ج ٢، ص ٣٧٤، «وأمر المهدي بجهالة أسواق بغداد، وجعل عليها الأجرة، وجعل سعيد الخمرسي بذلك، فكان أول ما جبيت أسواق بغداد للمهدي»، ج ٢، ص ٣٩٩.

١١١- ص ٥٩-٦٠ من كتاب Lapidus, Ira M., Muslim Cities in the Later Middle Ages. Cambridge, Mass.: Harvard U. Press, ١٩٧٧.

١١٢- البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٨، ص ٢٩٠، وكج، أخبار القضاة، ج ١، ص ٣٥٢، وكلا المرجعين منفولين من صاحب أصلح المصالي، البصرة في القرن الأول، بحث دكتوراه مطبوع، جامعة أكسفورد، بغداد، ١٩٥٢، ص ٢٢٨-٢٤٠، وأعيد طبعه سنة ١٩٦٩ (دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت)، ص ٢٦٨. نشأت الحسية في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تولاه بنفسه صلى الله عليه وسلم وقادها غيره مثل سعيد بن مسعود بن العاص بن أمية على سوق مكة، ولكنها لم تتغير كهيئتها لها قواعدها وأخصاصاتها مثل مراقبة متوجات الصناع وبيان سلطة متولي الحسية إلا في صورتها متأخرة، واستغرق لدور الحسب في البيت بشي من التفتيل في الفصل السابع.

١١٣- لأسماء بعض هذه الكتب أنظر التلمص رقم ١٠٠.

١١٤- المخطي، ج ٥، ص ٥٧٧، ويكمل ابن كلفمة: «قال القاضي: هذا بمحمول على أن الطريق ضيق أو يكون يؤدي المارة لما تقدم ذكرنا له...»، المجموع، ج ١٥، ص ٢٢٦.

١١٥- المزارعة هي: «معاودة على الزرع بين صاحب الأرض والمزارع فيقسم الحاصل بينهما بالمخاض التي يتفقان عليها وقت العقد. وهي في معنى الإجارة والشركة ولذا قالوا أنها إجارة ابتداء، وشركة ابتداء...»، كتاب المعاملات الشرعية المالية، ص ٢١٧-٢١٨، والمساقاة هي: «أن يدفع الرجل شجرة إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره (ويقال لها المعاملة أيضاً)»، ص ٤٠٠، المخطي، ج ٥، ص ٢٩١، والمخارعة هي: «المزارعة وإشغالها من الحبار وهي الأرض الفلينة وغير الأكار، وقيل المخارعة معاملة أهل خبر...»، المخطي، ج ٥، ص ٤١٧. والمزارعة اشتراها للتصير في رؤوس النخل، والمخالعة كراء الأرض، ملكية الأرض في

الكتابين يتصرح المزارعة باستعراض أرباب المذهب الأربعة، ص ٤٩-٦٨.

١٦١- رواد بن داود، ج ٣ ص ٢٥٧، الخفي، ج ٥ ص ٤١٩، يقول المودودي: «وتمن إذا تبيحا كتب الحديث، علمنا أن الروايات التي قد ورد فيها النبي عن مزارعة الأرض وكرايتها، أو قد جاء فيها أن من كلفت له أرض فليزرعها بنفسه أو ليعملها أخاه ليزرعها، إنما رويت عن ستة نفر من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وهم: رافع بن خديج، وجابر بن عبد الله، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وثابت بن أسحق، وزيد بن ثابت، ص ٤٩-٥٠؛ ثم بعد ذلك يدخل المودودي أحاديث هؤلاء الرواة، ص ٥٠-٧٨، أنظر أيضا سنن النسائي، ج ٧ ص ٦٦.

١٦٢- المودودي، ص ٧٨-٨٦، مختصر المؤني، ج ١ ص ٤٦٦، الأم، ج ٢ ص ١١٢، دلائع الصانع، ج ٦ ص ١٧٥، الخفي، ج ٥ ص ٤١٦، نيل الأوطار، ج ٥ ص ٢٧٥.

١٦٣- هناك طريقتان أخريان ذكرتهما في الحديث عن الإقطاع في الإقطاعي للتحذير وما الصواني والأراضي المغلقة ليست لئلا من الناس بالإقطاع إلى القتال، والصواني هي ما اصطفاه الإمام ليست لئلا من فترح البلاد، كقولنا الحكم وأهلهم أو أموك رجل قتل في الحرب أو ما حرب عنه أربابها. أما الأراضي المغلقة ليست لئلا من الناس، فهي كما حدث في المدينة، عندما أحصى أنصار الأراضي التي لم يتمكنوا من استصلاحها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

١٦٤- أن لجديا الذي جرى عليه صلى الله عليه وسلم هو أن القوم إذا أسلموا أحرزوا ممتلكاتهم وأموالهم، وأنه «من أسلم على شيء فهو له»، المودودي، ص ٢٧، قال أبو يوسف، «وسألتني أمير المؤمنين عن قوم من أهل الحرب أسلموا على أنفسهم وأرضهم ما الحكم في ذلك؟ فإن دماهم حرام وما أسلموا عليه من أموالهم قلعهم، وكذلك أرضهم لهم»، وهي أرض حرة بمنزلة المدينة، حيث أسلم أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت أرضهم أرض حرة، وكذلك الأطفال والبرصان، وكذلك أهل البادية إذا أسلموا على مياههم... وأرضهم أرض حرة لا يخرجون عنها فيما بعد، وتوارثونها وتبنيها، وكذلك كل بلاد أسلم عليها أهلها فهي لهم وما فيها»، الخراج، ج ٢ ص ١٢٦-١٢٧، أنظر أيضا سنن أبي داود، الأحاديث رقم ٢٠٦٦-٢٠٦٨، ص ٣، ج ٣ ص ١٦٤-١٦٥، الأم، ج ١ ص ١٦٤، وكتاب فترح الأرضين صلبا، وسنينا وأحكامها، ص ٦٩.

١٦٥- الجدي الذي أقره الرسول صلى الله عليه وسلم لمن لم يدخل في الإسلام ولكن رضي بالعيش في كنف الدولة الإسلامية هو أن يقوم المسلمون لهم بكل ما صالحوا عليه من ضريبة على أن يدفعوا الجزية وإخراجا للمسلمين، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «إنكم عليكم مقاتلون قوما، فيبتغونكم بأموالهم دون أنفسهم ويأبئهم ويصالحونكم على صلح، لما تأخذوا ومن فوق ذلك، فإنه لا يصلح لكم»، الأم، ص ١٢٨، ص ١٢٨، وهذا ما حدث في أهل الجران وأبلة، ثم سار على ذلك الخلفاء الراشدين من بعده في مدن وقرى العراق والشام ومصر والبلقيز، ص ٢٩-٣٠، المودودي، ص ٢٩-٣٠، ويقول الشافعي: «وهذه الأرض ملحوكه لأهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها شيئا، فهي ملحوكه على أهلها، وإنهم ما صالحوها على أن لا يمسلمين من رعية الأرض شيئا، فإن المسلميين شركائهم في رقاب أرضهم بما صالحهم عليه...»، الأم، ج ٤ ص ١٨٢، ويقول أبو يوسف: «ولما قوم من أهل الشرك صالحهم الإمام على أن ينزلوا على الحكم وتقسيم وأن يؤدوا إخراجا، فهم أهل ذمة، وأرضهم أرض خراج، ويؤخذ منهم ما سألوا عليه، ومولى لهم ولا يزداد عليهم»، الخراج، ج ٢ ص ١٢٦، إذا كان شرط الصلح أن

ينزلوا عن ملك أرضهم فهي تصبح وقتا للمسلمين، الأحكام السلطانية للمودودي، ص ١٤٧.

١٦٦- البيلاذي، ص ٤٩-٦٦، سنن أبي داود، (الأحاديث ٣٠٢٦-٣٠٢٤)، ج ٢ ص ١٦٢-١٦٣.

١٦٧- وفي عهد عمر بن الخطاب كثر العمال في أيدي المسلمين وقبوا على عمل الأرض، فأجلى عمر اليهود إلى الشام، الأموال، (الروايات ١٤١-١٤٢)، ص ٧٠-٧١، يقول البيلاذي: «وقسم (أي الرسول صلى الله عليه وسلم) أموالهم للثقات الذي تكفوا فأراد أن يطبقهم عنها، فقالوا دعتا تكن في هذه الأرض نملحها ونقوم عليها، ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه طعاما يقومون بها، وكانوا لا يفرغون للقيام عليها بأنفسهم، فأعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم خبير على أن لهم الخطر من كل زرع ويختل وشي، مايدا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتسوح البلدان، ص ٢٧، نيل الأوطار، ج ٨ ص ١٢-١٥، الخراج لأبي يوسف، ص ٥٠-٥١، سنن أبو داود، (الأحاديث ٣٠٢٦-٣٠٢٤)، ج ٢ ص ١٥٧-١٦٢.

١٦٨- يعرف بإقوت الحموي سواد العراق فيقول: «... يرد به رستاق العراق وضياغة التي لتفتحها للمسلمون على عهد عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وسمي بذلك لسواده بالزروع والتخيل والأخبار لأنه حيث تأخم جزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا شجر... وجد السودان من حديدة الموصل طولاً إلى صيادان، ومن الشنوب بالقدادية إلى حوان حراً، فيكون طولها مائة وستين فرسخاً... معجم البلدان، شهاب الدين في عهد الله بإقوت من عهد الحموي البرقي البغدادي (ت ١٢٦)، ص ٥ أجزاء، دار صادر، بيروت، ١٢٩٩، ج ٣ ص ٢٧٢، الأموال، (الروايات رقم ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢)، ص ٦٩-٧٩، الخراج، ج ١ ص ١٦٥، المجموع، ج ١ ص ٤٥٦.

١٦٩- ففي الأموال لأبي حنيفة أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص يوم افتتح العراق: «أما بعد، فقد بلغني كثرة أن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم فلتعلمهم، وما أفاء الله عليهم، فأظفر ما أجلبو به عليك في العسكر، من كراخ أو مال (الغنائم المنقولة)، فأقسمه بين من حضر من المسلمين، وأترك الأرضين والأهوار لملحائها، ليكون ذلك في أعطيات المسلمين، فإننا لو استعناها بين من حضر لم يكن من بعدهم شيء»، الرواية ١٥٠، ص ٧٤.

١٧٠- المودودي، ص ٣٣-٣٤.

١٧١- نيل الأوطار، ج ٨ ص ١٤-١٥.

١٧٢- الأموال لأبي حنيفة، ص ١٧٦، ويقول ابن رجب الحنبلي: «واعلم أن ما أخذ الاختلاف بين العلماء في هذه المسألة ينبغي على تحرير الكلام في ثلاثة أصول: أحدها أن الأرض المغنونة ضرة على من دخلها في أية أفضية أو في أية التي، الثاني حكم خير وهل قسمها التي صلى الله عليه وسلم أو لم يقسمها؟ الثالث ما فعله عمر رضي الله عنه بأرض السودان وغيره من أرض الفتنة... الاستخراج لأحكام الخراج، ص ٣٦.

١٧٣- وتكملة ما جاء في المجموع: «... فإننا قلنا أنه وقف فهل تدخل المنازل في الوقف؟ فيه وجهان (أحدهما) أن الجميع وقف (والثاني) أنه لا يدخل في الوقف خير المزارع، لأننا لو قلنا إن للمنازل دخل في الوقف أدى إلى خرابها، وأما الثمار فهل يجوز لمن هي في يد الانتفاع بها؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه لا يجوز وعلى الإمام أن يأخذها ويصنها ويصرف ثمنها في مصالح المسلمين، ج ١ ص ١٤٥-١٥٥.

ويقول أبو يوسف في هذا: «ولن لم ير (أي الإمام) قسمتها (أي الأرض المتوحشة عنوة) ورأى الصلح في إقرارها في أيدي أهلها كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السواد، فله ذلك وهي أرض خراج وليس له أن يأخذها بعد ذلك منهم، وهي ملك لهم يتوارثونها ويتبايعونها ويضع عليهم الخراج، ولا يكفلون من ذلك ما لا يطيقون»، الخراج، ج ١، ص ١٢٧. أما الأرض الخراجية والتي هي أرض صلح وليست عنوة، وعلى قول الجمهور، فإنها ملك لأهلها فيجوز بيعها وبها وسائر التصرفات فيها. ولكن هناك قولان في كراهية شرائها للمسلم. للتخصيص لنظر الاستخراج لأحكام الخراج، ج ٥، ص ٥١.

١٢٤- وهناك رواية أخرى بأن مساحة السواد ستة وثلاثون ألف ألف جريب، المجموع، ج ١٩، ص ٤٥٤، البلاذري، ص ٢٦٨، وفي الأحكام السلطانية للماوردي، «وأما الجريب فهو عشر فصات في عشر فصات، والتقدير عشر فصات في فص، والعشر فصية في فصية، والقصة ستة أذرع، فيكون الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع، ج ٤٠٠، ص ١٥٢، وما يستدل به أن السواد ملكاً لبيت مال المسلمين هو وقف عمر رضي الله عنه للسواد، أو اعتبارها فيها، ففي الاستخراج لأحكام الخراج، «وقد ذكر أبو بكر في كتاب زاد المسائر أن أحمد قال، «هي وقف وأن عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين، في رواية جماعة من أصحابه منهم الميموني وحيد وغيرهما، ولكن أكثر كلام أحمد إنما فيه أنها هي، وأنها مشتركة بين المسلمين، فمن الأسباب من قال إن عمر رضي الله عنه وقفها وقفاً خاصاً على المسلمين بلفظه وأدعوا أن الأرض لا تصير وقفاً بدون لفظ من الإمام، منهم القاضي وغيره إذا قلنا إن الإمام مخير فيها بين القسمة والوقف، بخلاف ما إذا قلنا يصير وقفاً بمجرد الاستيلاء، كما هو مذهب مالك فإنها تسير وقفاً بغیر لفظ»، ابن رجب الحنبلي، ص ٩٥، وقد خصص ابن رجب فصلاً كاملاً عن حكم تصرفات أرباب الأراضي الخراجية، ص ٩٥-١٢٧.

١٢٥- يذكر ابن عابدين معللاً بأن المصلحة إشتراؤها لأرضي الخراج وكذا يؤدون خراجها. ابن عابدين، ج ٤، ص ١٩١-١٩٢، ومن هذه القوانين ما جاء في فتوح البلدان، «وإذا حتل رجل أرض قبل له أرضها وأد خراجها ولا فادنها إلى غيرك بزرعها... وقال أبو حنيفة، والظهوري في أرض الخراج يبي مسلم أو ذمي فيها بناء من حوائث أو غيرها أنه لا شيء عليه فإن جطها يستأنف الأرم الخراج، وقال مالك وابن أبي ذئب، نرى إقراره الخراج لأن انتفاعه بالبناء كانتفاعه بالزرع... البلاذري، ص ٤٢٢-٤٢٤، ابن آدم، ص ٢٢-٢٤، ٥٢-٥٤، أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، محمد عثمان شبيب، دار الأرقم، الكويت، ص ١٢٧-١٢٦، الماوردي، ص ١٤٨-١٥٢، وفي الخراج لأبي يوسف، «وإذا احتاج أهل السواد إلى كرى أنهارهم العظام التي تأخذ من دجلة والفرات كويت لهم وكانت للفق من بيت المال ومن أهل الخراج ولا يحصل ذلك كله على أهل الخراج. وأما الأنهار التي يجرونها إلى أرضهم ويزرعهم ويروهم وطبائعهم وبساتينهم ومبايعهم وما أحبه ذلك فكروها كغيرهم خاصة ليس على بيت المال من ذلك شيء، ص ١١٠.

١٢٦- المجموع، ج ١٩، ص ٤٥٥.

١٢٧- الخراج لأبي يوسف، ص ١١١. قال أبو يوسف، «وفرت في خراج السواد وفي الوجوه التي يبيع عليها وجمعت في ذلك أهل العلم بالخراج وبيروهم وناظرهم في كل حال قال فيه بما لا يخل العمل به، فنناظرهم فيما كان وقف عليهم في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في خراج الأرض واحتساب أرضهم إذ ذاك تلك الوظيفة، حتى قال عمر لحذيفة وطهمان بن حنيفة رضي الله تعالى عنهم، لعلكما

١٢٨- للتخصيص لهذه المسائل أنظر محمد عثمان شبيب، ص ٨٨-٩٢، ١٠٩-١١٩، الماوردي، ص ١٤٨-١٥٤، أبو يعلى الحنبلي، ص ١٦٥-١٧٣، في الأحكام السلطانية للماوردي، «حيث أن الإيجاب كتب إلى عبد الملك بن مروان يستأذنه في أخذ القفل من أموال السواد، فمنعه من ذلك وكتب إليه، لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك، وأبقى لهم طوعاً يقتدون بها شعوباً، ص ١٤٩.

١٢٩- الخراج لأبي يوسف، ص ١١٩، ١٠٩، ١١١.

١٣٠- محمد عثمان شبيب، ص ١٢٠-١٢١.

١٣١- الخراج لأبي يوسف، ص ١٠٥.

١٣٢- وهناك فرع آخر للخراج، وهو الخراج الصلحي والمعدوي، للتخصيص أنظر أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، ص ٢٦-٢٨. وخراج المساحة أيضاً نوعان وهما مساح الأرض وسباح الزرع، الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٤٩.

١٣٣- وتكملة ما قاله الماوردي هو، «وأشار أبو حنيفة إلى أنه على المهدي أن يحمل أرض الخراج مقسمة بالتصف إلى سنن سبى وهي الدوالي على الثلث وفي الدوالي على الربع لا شيء، عليهم سواد... الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٧٦، هناك مسألة خلافية وهي هل لأهل الأرض الخراجية الحق في الانتفاع من الثمر أم لا؟ فقد كان الناس لا يشترون محصول الأرض الخراجية خوفاً من أن لا يكون ذلك المحصول من حق أهل الخراج. فقد روى الساجي في كتابه عن أبي الوليد الطيالسي أنه قال، أدركت الناس بالبصرة وحمل إليهم الثمر من الثرات فيؤتي به وي طرح على حافة الشط ويلقي عليه الحشيش، ولا يغير ولا يشتري منه الأعرابي أو من يشتريه فينبذه، وما كان الناس يقدمون على شرائه، ج ١٩، ص ٤٥٤-٤٥٥.

١٣٤- حاشية ابن عابدين، ج ٤، ص ١٩١-١٩٢، الاستخراج لأحكام الخراج، ص ١٠٤، ١٠٦، وهناك سبب آخر لمعروف المسلمين من الظهار في السواد وهو اعتبارها وقفاً، تنرد الكثير من مساواة التكبس من أرضها، «قال أحمد في رواية طالب، لا يتمول الرجل من السواد، لأن عمر رضي الله عنه أوقفه على المسلمين، ولما يجوز له قوته وقوته عياله»، المخرج السابق، ص ١١١، ولأرداء فقهاء آخرين أنظر نفس المخرج، ص ٩٧-١٢٧.

١٣٥- رواه أحمد، نيل الأوطار، ج ٨، ص ١٣، ولفظ آخر في سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٢٢.

١٣٦- الحديث رواه أحمد ومسلم، نيل الأوطار، ج ٨، ص ١٣، كذلك أنظر الحديث رقم ٣٠٣٦ في باب إيفاق أرض السواد وأرض الفتوة، سنن أبي داود، ص ٢.

١٤٠-١٤٠ هـ، ١٤٥ هـ، ابن عابدين ج ٤ ص ٢٢٧، المعاملات الشرعية المالية، ص ٢٢٢ المختص ج ٥ ص ٥٧٧، الأشباه والنظائر للسبكي ج ٢٩٩، المجموع ج ١٥ ص ٢٢٢، ومن تصرفات الوقت ما ذكره المزبني من عبد السلام بأنه، وتعليق لمبلغ مدونة وإحدى معقودة تارة لوجود وتارة لفقد، وتعليق المقود أعظم أحوال الوقت، فإن المستحق الموجودين وقت الوفاء إذا أقرضوا صارت الفئات والمناقص المدونة مستحقة بالوقت إلى يوم القيامة... قواعد الأحكام ج ٢ ص ٩٨-٩٩ ص ١٥٢- قد يكون الوفاء أحد المستفيدين إذا شرط ذلك أو كان الوقت لعدم المسلم فيه دخل كأحدهم. يقول ابن قدامة، وأن من ولف شيئاً وفقاً صحيحاً. لقد سارت منافع جميعها للموقوف عليه وزال من الوفاء ملكه وملك منفعه، فلم يجوز أن ينتفع بشيء منها إلا أن يكون قد ولف شيئاً للمسلمين فيدخل في جعلتهم مثل أن يوقف مسجداً فله أن يسلي فيه أو مقبرة فله الدفن فيها. أو يترأ للمسلمين فله أن يستقي منها أو سقاية أو شيئاً يعم للمسلمين فيكون كأحدهم، لا نعلم في هذا كله خلافاً. وقد روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه سئل بشر رومية وكان دلوها فيها كدلاً للمسلمين، المختص ج ٥ ص ٦٠٤، وفي الشوكاني، وعن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء، يستحب بشر رومية، فقال من يشتري بشر رومية فيجعل فيها دلوها مع دلاً للمسلمين بخير له منها في الجنة، فاشترتها من سلب مالي. رواه النسائي والترمذي، وقال حديث حسن ج ٦ ص ٢١، المجموع ج ١٥ ص ٢٢٠.

١٥٢- القواعد لابن رجب ص ٢٩٤ وفي موضع آخر يقول ابن قدامة، ويقتل الملك في الموقوف إلى الموقوف عليهم في ظاهر الذهب، قال أحمد، إذا ولف داره على ولي أحد سائر لهم، وهذا يدل على أنهم ملكوه، وروي عن أحمد أنه لا يملك، فإن جماعة نقلوا عنه فيمن ولف على ورثته في مرضه يجوز. لأنه لا يباع ولا يورث ولا يصير ملكاً للورثة وإنما ينتفعون بهما، وهذا يدل بظاهره على أنهم لا يملكون، ويحتمل أن يريد بقوله لا يملكون أن لا يملكون التصرف في الرقبة، فإن قاعدة الملك وأقاربه ثابتة في الموقوف... ج ٥ ص ٦٠١-٦٠٢، وفي بدائع الصنائع ج ١ ص ١٢٠، بنى رباطاً أو خاناً للمجتازين أو سقاية للمسلمين أو جبل أرضه مقبرة لا تتحول رقبته هذه الأشياء، وعن أبي حنيفة، إذا أضافه إلى ما بعد الموت أو حكم به حاكم وتعدما يزول بدون ذلك، لكن عند أبي يوسف بنسب القول، وعند محمد بواسطة التسليم وذلك يسكني المجتازين في الرباط وإحسان وسقاية الناس من السقاية والدفن في المقبرة. وأجمعوا على أن من جعل داره أو أرضه مسجداً يجوز وتزول الرقبة عن ملكه.... والآن لولف ليس إلا إزالة الملك من الموقوف وجعله لله تعالى خالصاً فأشبه الإحتراق وجعل الأرض أو الدار مسجداً والدليل عليه أنه يصح مضافاً إلى ما بعد الموت فيصير متبرعاً... وفي موضع آخر يقول الكاساني مشيراً إلى رأي أبي حنيفة، وعن شريح أنه قال جاء محمد بن عبد الحبيب، وهذا منه رواية عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه يجوز بيع الموقوف لأن الحبيب هو الموقوف، قيل معنى الموقوف، إذ الموقوف ليس لكان الموقوف محبوساً، فيجوز بيعه، وبه تبين أن الموقوف لا يجوز زوال الرقبة من ملك الموقوف... ج ٦ ص ٢١٨-٢١٩، أنظر أيضاً زكي الدين عثمان حيث يقول، «والقول على حسب رأي أبي حنيفة بمنزلة العارية، فكما أن المير يتبرع بمنفعة العين المارة تبرعاً غير لازم، فيجوز له أن يرجع عن تبرعه في أي وقت شاء، كذلك الموقوف يتبرع بمنفعة العين الموقوفة تبرعاً غير لازم، فيجوز له أن يعدل عنه في أي وقت شاء، وكما أن العين المارة تبقى على ملك المير، كذلك العين الموقوفة تبقى على ملك الموقوف»، ص ٤٥٧. وهل تعود ملكية

١٦٦، أنظر أيضاً الأصول: حديث رقم ١٤٥، ص ١٧٢، وفي الاستخراج لأحكام الميراث، «قال ابن عثيمين، سألت أحمد عن هذا الحديث ما معناه، قال، أي أقرية كانها فيها لفتحوها فحكمكم فيها. قلت، فهذا خلاف ما حكم عمر رضي الله عنه، قال، أي لصري، «ابن رجب الحنبلي» ص ٤٢، وهناك حديث آخر رواه أحمد ومسلم وأبو داود، «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنعت الفراق قبرتها ودرهمها، ومنعت الشام منها» (سأل أهل العراق) ودينارها، ومنعت مصر إرثها ودينارها، ثم عظم من حيث يداها، قالها زهير ثلاث مرث شهد على ذلك علم أبي هريرة وجمعه، سنن أبي داود، (الحديث رقم ٢٠٢٠) ج ٢ ص ١٦٦، دليل الأوطار ج ٨ ص ١٢، يقول الدكتور محمد عثمان شبيب عن هذا الحديث بأنه يحتمل أحد تفسيرين: الأول، وأنه أخبر صلى الله عليه وسلم عن الجزية المفروضة على أهل البلاد إذا تسحت، والثاني، أنه إنذار منه عليه السلام بسوء العقوبة في آخر الأمر، وأن المسلمين سيمنعون حقوقهم في هذه البلاد ويعودون كما بدأوا... أحكام الميراث في الفقه الإسلامي، ص ٦٢.

١٤٧- الأم ج ٤ ص ١٨١، وفي موضع آخر بعد سرد الأدلة يقول، «فكل بلد فتحت عنوة أرضها ودارها كدنايتها ودارها»، وهكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في خير بني قريظة فلقن أوجب عليها أربعة أخماس، الأم ج ٤ ص ٢٨٠.

١٤٨- وزعم أن بلال ابن رباح كان أكثر الصحابة تمسكاً بالرأي المخالف، وورد أنه هو ومن شاركه الرأي قالوا للطفلة عمر، «اتق ما أله الله بأهلهما على قوم لم يهتدوا ولم يشهدوا ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يهتدوا» (شبيب ص ٢٢)، إلا أنه يصعب على التصديق بأن بلال وأصحابه لم يهتدوا بحكم عمر رضي الله عنه. والدليل على أن عمر استجاب لأئس الغناني هو ما روى ليس بن أبي حازم الحنبلي قال، كنا ربيع الناس في القنادسة، فأصلنا عمر رضي الله عنه ربيع السواد، وأخذنا ثلاث سنين، ثم ولد جبر بن عبد الله البجلي إلى عمر رضي الله عنه بعد ذلك قال، أما والله لو لا أني قاسم مسؤول لكتمت على ما قسم لكم، وأرى أن تردوا على المسلمين، ففعلوا» (المجموع ج ١٦ ص ٤٥٤، الأم ج ٤ ص ٢٧٩). ويستدل الشافعي من رواية جبر بن عبد الله البجلي وأمرأة أخرى كان لهما قد شهد القنادسة، أن عمر بن الخطاب «استجاب لأئس الذين أوجعوا عليه تركوا حقوقهم منه فجعله وفقاً للمسلمين»، الأم ج ٤ ص ٢٧٩-٢٨٠، ابن رجب الحنبلي ص ٤٠. وهو عمر بن الخطاب الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم، «إن الله وضع الحق على لسان عمر يقول به»، أنظر سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢٩.

١٤٩- وفي المجلدات نصف الأراضي القابلة للزراعة كانت موقوفة، أنظر مثلاً ص ٢٧٩ من فيزي: *Outline of Muhammadan Law*: Oxford U. Press, ١٩٧١.

١٥٠- هناك مناسر لا يصح وقفها كتلك التي لا يجوز بيعها مثل الميراث والكلب والتدوير والكمول، كما لا يصح وقف ما يتلف بالإتلاف مثل المأكول والمشروب على قول أكثر الفقهاء، المختص ج ٥ ص ٦٠-٦١، المجموع ج ١٥ ص ٢٢٠.

١٥١- الوقت لغة الحبس. وقد اشتهر إطلاق الوقت على الموقوف وجمعه أوقاف، الإنصاف في أحكام الأوقاف، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر. دار التراث العربي، بيروت ١٤١٠. ص ١٧، أحكام الوصية والميراث والوقف في الشريعة الإسلامية، د. زكي الدين عثمان ج ٥. أحمد الفتور، مكتبة التلايح، الكويت.

الموقوف إلى ملك وإفقه إذا انطلعت منعمة الوقف؟ يقول ابن قدامة ملخصاً: «إذا غلب المسجد أو الوقف عاد إلى ملك وإفقه لأن الوقف إما هو تسهيل للخدمة، وإذنا زالت منعمته زال حق الموقوف عليه منه، فزال ملكه عنه. وقال مالك والشافعي لا يجوز بيع شيء من ذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ولا يباع أسكنها ولا تبتاع ولا توصب ولا تورث»، ولأن مالا يجوز بيعه مع بقاء مناعته لا يجوز بيعه مع بقاء تعطله كالتحريم، والمسجد أشبه الأشياء، بالتحريم. ولأن (أي ابن قدامة) ما روي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد لا يافقه أنه كتب بيت المال الذي بالكوفة، انقل للمسجد الذي بالتأمرين وأجمل بيت المال في قبلة المسجد، فإنه إن يراد في المسجد معلى، وكان هذا يحسد من الصحابة وإن يظهر خلافه فكان إجماعاً...»، ج ٥، ص ١٢٢-١٢٣، وفي الأشياء والنفقات لابن نجيم: «وفي رتبة الوقف، الصحيح عندنا أن الملك يزول من المال لا إلى مالك، وأنه لا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو كان مهيئاً»، ص ٢٤٨، المجموع، ج ١٥، ص ٢٤٤، ٢٤٤، قواعد الأحكام لابن عبد السلام، ج ٢، ص ٧٠.

١٥٤- قال عبد الله بن عمر: «أساب عمر أرضاً بغير رأي النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يا رسول الله إني أسبت أرضاً بغير رأي أسب قط مالا أنفس هندي منه فما تأمرني فيها؟ قال: إن شئت حبست أسنفاً وتصدقت بها غير أنه لا يباع أسنفاً ولا يمتنع ولا يوصب ولا يورث، قال: تصدق بها عمر في الفقراء وذوي القربى والزكيات وابن السبيل والضيوف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها أو يعطى صدقاً بالمعروف غير متأكل فيه، أو غير متمول فيه»، متفق عليه، المعنى ج ٥، ص ٥٩٧-٥٩٨، سنن النسائي، ج ٦، ص ٢٢٢، قبول الأوطار، ج ٦، ص ٢١-٢٢.

١٥٥- من بين هؤلاء الدارسين مثلاً فيزي يقول: «إن الأوقاف، والتي حد ما، كانت حائلاً للنمو الطبيعي والتطور السحي للاقتصاد الوطني»، فيزي، ص ٢٧٧. ويقول قريشي في سبب فشل الوقف بأن: «من يدير الوقف لا يسمح له بأن يستفيد من الوقف»، فيزي، Land Systems in the Middle East, Qureshi, Working draft at Harvard Law school library, ١٩٥١، ص ١٦ من الفصل الثالث. ويقول زاده، وحتى الناظر بنفسه فلا يحق له أن يستأجر الوقف بنفس المبلغ المدفوع للمقارنات المماثلة»، فيزي، Zadeh, F. Property Law in the Middle East. London: Graham & Trotman Limited, ١٩٧٩، ص ٢١، أنظر أيضاً ديون Dunne ص ٢٠.

١٥٦- لوائح هربية بها نوازل من الوقف أنظر مثلاً الوشحي، ج ٧، ص (الجزء بأكمله)، وكذلك مجموع فتاوى الشيخ ابن تيمية، ج ٣٦، جزء ١، مكتبة للمعرفة، المغرب، ج ٢١، ص ٢٣٨-٥.

١٥٧- موقع هذا الرباط هو منطقة المسلفة بمكة المكرمة. وقد بناء محي الدين قاري بخاري، والناظر هو إيتيه صمام الدين بخاري، وقد توفي في عام ١٩٨٢م، والناظر هو والد وائدة الخوالف.

١٥٨- لوائح المكتوبة حول هذا الرقعة أنظر بحث الدكتوراه للمؤلف، Akbar, Responsibility and the Traditional Muslim Built Environment: Doctoral Thesis, Cambridge, Mass: MIT, ١٩٨٤، ص ٤٤٦.

١٥٩- لقد ترجمت عبارة unmixed blessing إلى مسألة، وهذا الاستحاش قاله فيزي، ص ٢٧٧-٢٧٨، كما يستنتج الدارس قريشي فيقول: «وقد أصبح

الفلاحون والمستفيدون (من الوقف) كسالى وميئوسين، لديهم المزارعين غالباً ما أصرحت أولئك الذين يديرون الأوقاف. وبهذا انضم كثير من الرجال إلى صفوف الماطلين (عن العمل)، وقدوا كل انضمام بالعمل وذلك لواقع تنبذ دهم المادي (يعني الوقف) سالب بهذا كل الجودات»، قريشي، ص ٢٢ من الفصل الثالث. ١٦٠- وردت هذه النازلة في كتاب لمبار المغرب، ج ٧، ص ٨٩.

١٦١- لمبار المغرب، ج ٧، ص ٢٢١، وهناك الكثير من النوازل التي يستنتج منها الدارس بأن الوقف كان مستهلكاً دوماً سيئاً. أنظر مثلاً، ص ٢٢٠، أنظر أيضاً مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وتريبيه عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ج ٣٦، جزء ١، مكتبة المعارف، الرباط، (لا يوجد تاريخ ولكن هي النسخة المطبوعة على نفقة خادم الحرمين خالد بن عبد العزيز)، ج ٢١، ص ٢٦، ٢٠٠.

١٦٢- لقد أمر السلطان للمطوك تنكز في دمشق أن يعاد النظر في أوقاف المدينة لتأكد من أنها لا زالت تدار كما أرادها واقفوها. فتبين له أن مدرستها الشافعية والجرانية لديهما ما لا يقل عن مائة وتسعين قاضيًا يتقاضون رواتب من الأوقاف، بدلاً من العشرين قاضيًا، وبعد ذلك تم فصل مائة وخمسين قاضيًا ليشرك ستون قط يحق لهم للمدارس. أنظر إرا لايدوس في عهد المماليك، ترجمة د. علي ماضي، الألفية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٢٠، للنازلة أنظر مجموع فتاوى الشيخ ابن تيمية، ج ٢١، ص ٢٥٨.

١٦٣- الاستنبات من للمعاملات الشرعية المالية، ص ٢٢٥-٢٤١، ويقول أحمد إبراهيم باه: «... أنظر الوقف أمين والأمين لا يقض ما أنفق عليه إلا ذلك بتدبير أو تصديره في حفظه أو منعه إياهم عن هو له بدون مسوغ شرعي وعلى هذا فلا ضمان على الناظر إذا فُرض الثقة وضاعت من يده بدون تفسير...»، وهذا أيضاً قد يؤدي إلى سوء حال الوقف لأن الناظر قد يفت أن الخراب غير نافع من تصديره، ص ٢٤١، أنظر أيضاً للمجموع، ج ١٥، ص ٢٦٢-٢٦٥.

١٦٤- يستنتج العلماء بأنه بناء على توصيته صلى الله عليه وسلم لأي طائفة في الحديث الذي رواه البخاري فإن أولى الناس بالصدقة هم الأقارب. وسيدكر الحديث بأكمله في سياق الحديث عند المؤلف، من أصل الوقف: صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦-١٧، وهناك حديث من سلمان بن عابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظه «والصدقة على المسكين صدقة»، وهي على ذي الرحم ثنتان، صدقة وصلة، ورواه أحمد وابن ماجه والترمذي، المجموع، ج ١٥، ص ٢٢٦، وهناك شروط للاستفادة من الوقف وهناك قواعد لتحسين المستفيدين منه بطريقة الفلف كالآل وأولاد الأولاد، أو تحديد جهة معينة من الأقارب، أنظر مثلاً لقواعد لابن رجب الحنبلي، ص ٢٣٩، ٢٣٧، ٢٢٥، المجموع، ج ١٥، ص ٢٤٤، ٢٤٤، ٢٥٨، ولنازل سنل عنها شيخ الإسلام ابن تيمية أنظر الفتاوى، ج ٢١، ص ٨٠، ٩٦، ١٠٠، ١٨٠، ١٨٥.

١٦٥- أنظر مثلاً ديون، ص ١٩.

١٦٦- هذه الفتوى ذكرها الوشحي وما يلي هو تكملة جزء منها: «... أو غير ذلك ما يمكن الاتفاق بها فيه، أو بعدم من يستأجرها إلى مده لبني عليها، لربحية الناس في مومنتها، إذ هي أحيى موضع في البلد. وقفاً إلى بيع الجبس وتحويله عند من أجازوه، إيا هو إذا لم يقدر على بئانه وإصلاحه، وهذا يقدر على بئانه وإصلاحها من فئة جيب الجميع (إتساعه) ... للتمكلة أنظر لمبار المغرب، ج ٧، ص ١٦٥.

١٦٧- لقد ترجمت عبارة unmixed blessing إلى مسألة، وهذا الاستحاش قاله فيزي، ص ٢٧٧-٢٧٨، كما يستنتج الدارس قريشي فيقول: «وقد أصبح

17.9

١٧٧- الورشسي، ج ٧ ص ١٢٤. وفي الختي، «قال أحمد بن روائية بن داود في مسجد أرتد قومه من الأرض ورجعتم من سفاهة وحمايت فاستعصم بعضهم بذلك، فيظهر أرتد أكثرهم، واختصم أصحابنا في تأويل كلام أحمد، فذهب ابن حنبل إلى أن هذا في من أراد إشتاده إيتانه، وأختلجوا على أصله ومسامحه أصحابنا إلى بقاءه كجواز آل ماله، أما بعد كونه مسجداً لا يجوز سفاهة ولا حمايت، وذهب القاضي إلى ظاهر الخبر، وهو أن كان مسجداً أرتد ألقه وقومه ورجعوا، لا يجوز سفاهة ولا حمايت، والأول أصح وأولى، وإن خالف الظاهر، فإن المسجد لا يجوز سفاهة ولا حمايت ويبع ضلته وأصلها سفاهة وحمايت، لا بد لتعذر الاستماع به...» ج ١ ص ١٦٤. ومن أوجهها للحاضرة أبقار الأنف والأغنام والاربعاء والطيضات، المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، جمع وتيسر محمد صالح المنجد، الحمد، الميعاد، ج ١ ص ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣

٢١ - ٢٠٨، ٢١٢، ٢١١.  
١٦٩- هناك قوسان في الأصل أحدهما حتى لا يتأخر النص، وهو في الأصل هكذا:  
(سعيد بن أبي عبد الله الخزاز من أعلام حاضرة غرناطة عن دان حبس على مصروف)  
من مصارف الجير ٤٠٠، القوس سي، ج ٧ ص ١٩٩-٢٠٠.  
١٧٠- ١٨٥، ص ١٨.

١٧١- صحيح البهاري، ج ٤، ١٦-١٧، الخواكي، ج ٦، ٢٦، وفي الفتي  
 يدرج ابن كدامة الولف والطعاني في باب واحد، وفي ذلك الباب يذكر صفات  
 الصحابة لقول، وقال الحميدي، تصدق أبو بكر رضي الله عنه بداره على ولده،  
 وعمر بربعه سنة المروءة على ولده، وعثمان بربوثة، وتصدق علي بأرضه بينبع.  
 وتصدق الزبير بداره بركة وداره قصر وأمواله بالمدينة على ولده، وتصدق سعد بداره  
 بالمدينة وداره بمصر على ولده، وعمر بن الصام الوهظ بداره بركة على ولده،  
 وحكيم بن حزام بداره بركة والمدينة على ولده فذلك كله إلى اليوم، ج ٥، ١٥٩  
 المجموع، ج ١٥، ٢٢٦، وفي بدائع الصانع يدرج الصحابة الولف والصفدي في  
 باب واحد أيضا، ج ٦، ١١٨، وكذا خصمير الوفا، ج ١٣.

١٧٢- نيل الأوطار: ج ٦ ص ٢٠، المقتضب: ج ٥ ص ٥٩٨.

١٧٤- حديث أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٥٠) والطبراني في المعجم الكبير (١٠١/١٤) والبيهقي في سننه (١٦٢/٢) عن طريق عبد الله بن لهيعة ثنا حبيب بن لهيعة عن حكيم بن خالد، سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بعد ما أُنزلت سورة النساء: وفرضت فيها الترافض. وذكره وقال البيهقي: قال قال لي عيني الدارقطني: لم يسمِ عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف. انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني، دار الإسلام، بيروت، ١٤٠٥، المجلد الأول، ص ٢٩٣ (الحدوث رقم ١٧٣) الاستيعاف: أحكام الأكل والشرب، ص ٨٤.

١٧٥- بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢١٩، وفي الإسناف في أحكام الأوقاف: «قال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز الوكف، إلا ما كان منه على طريق الوصايا». وعن أبي يوسف رحمه الله أنه كان يقول بقول أبي حنيفة حتى قيل له أنه كان لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أرض تدعى ثمة فوهتها، وسهأتها مستنداً، فرجع عنه وقال لو

بلغ ذلك الحديث لها حنية لروح. والصحيح أنه جازل عند الكل وإلما الخلاف بينهم في  
الزبور وعمده، فنشد أبي حنية رحمه الله يجوز جواز الإمارة تصرف منتهى إلى  
جهة الوقت مع بقا العين على حكم ملك الزائف، وروح عند حال حياته جاز مع  
الكل، ويؤثر عند ع...، ص: ١٧، أنكر أيضا ذكر أبي حنيفة شيان ص: ٤٩٩.

١٧٦- لا يثبت في أكثر الفتاوى، عند الخلاف، فيقول ابن قدامة: «وحدثت مع ابن  
زيد أن ثبت ليس في ذكر الوقت، والظاهر أنه جرده سيرة طبق موقوف استنباط  
فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فترك ولديه أحق الناس بصرفها إليهما، ولهذا  
لم يدعها، إلما نصها إليهما. فيحتل أن المخلص كان لهما، وكان هو يتصرف  
فيهما بمحكم النيابة عنهما، فتصرف بهذا تصرف بخير إذهما فلم ينفذه وأتيا النبي  
صلى الله عليه وسلم فرده إليهما ع...، الخ، ص: ٥٠، ١٥٩٩ المجموع، ص: ١٥٠ ص

٣٣٢.

١٧٧- في صحيح البخاري أن سعد بن أبي وقاص قال، «جاء النبي صلى الله عليه وسلم يعزوني وأنا مكى وكه ويكره أن يوت بالأرض التي هاجر منها» قال، «يا أبا عبد الله» قال، «يا رسول الله، أوصني بما لي كذا قال، لا، قلت، يا فلان، لا، قلت، يا فلان، والفلان والفلان كغيرهم، وإنه إن تدع ورثتك أضياع خير من أن تدعهم لك فتكفون الناس في أيديهم، وإذ جاء أبا عبد الله من ليلقة قال، سددت على القلعة ترسها لي في إمرأتها، ومن يكن له يومئذ أن فيك من قتلته، ع. ٢.

١٧٨- صحيح البخاري، ج ٤ ص ٢٧ ومن الأحاديث أيضاً، «وعن أبي هريرة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أجسب فرساً في سبيل الله وإيماناً واحتساباً فإن الله يشبهه يومئذ يرويه في ميزانه يوم القيامة حسنتاً، رواه أحمد والبخاري»، قيل الأوطار، ج ٦ ص ٢٥-٢٤ وفي الإسلام في أحكام الأوقاف قائمة تشمل أكثر الأوقاف، أضياعها فضائل، ضياعها طبعه، ج ١ ص ١٤-١٥.

١٧٧- قبل الأوطار: ج ٢، ٢٦-٢٧: أنظر كذلك: صحيح البخاري في باب «هل ينتفع القوائم بولهن» ج ٤، ١٢: الفتي، ج ٥، ٥٨: وفي المجموع «وفي حديث صوري بن دينار حديث البخاري قال في صدقة عمر: وليس على الولي جناح أن يأكل ويؤكل صدقة» لا شهر متأخر: «قال: وكان ابن عمر هو ولي صدقة عمر ويهدي الناس من أجل مكانه أن يترى عليهم» ج ٥، ٢٦٤-٢٦٥.

١٨٠- «نظر مفلأ القواعد لإبن رجب الغنيلي حيث يقول في القاعدة الحادية والستون فيما يجوز الأكل من من الأموال بنهر إذن مستحقها» «ومنها ناظر الوقف والصدقات، ونص أحمد في جواز أكله؛ نقله عنه أبو الحارث أنه قال في والي الوقف إن أكل من ما يعرف فلا بأس؛ ليقول له فيفتي عنه حديثه، قال ما سمعنا فيه شيئاً. وكذلك قال في حرب من أكل في أرض أبي رجل بأرض أو صدقة قولنا أو». هذا هو المخذول للأرض فتناول إلهي في الأصل، فتناول بهيته أو لكاه. «...»

أن الوقت إذا اضطررت في الوقت أن يدق منه على نفسه صبح الوقت والشرط، نص  
عليه أحمد . قال الأوزي: لا يبيد الله ويشترط في الوقت أن أنقذ على نفسي  
وطني منه، قال نعم، وأضحى قال: سمعت ابن حبيب عن ابن عباس عن أبيه عن  
حجر لعمري أن في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأكل منها أهله  
بالمعروف يلي للذكر . وقال القاضي: يصح الوقت رواية واحدة لأن أحمد نص  
في رواية جماعة، وذلك قال ابن أبي شيبة وأبو يوسف والزهري وابن  
شريق . قال مالك والشافعي ومحمد بن الحنفية لا يصح الوقت إلا للملك كله



السيون، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٠٤م، ١٩-٢٠، ٥٢-٥٣.

٦- أنظر مثلاً لانيوس، النسخة الإنجليزية، ص ١٠٧-١٠٩، ويقول أكرم حسن في الطماة ورجال الدين خلال حكم المالكية، «كان لهؤلاء دور هام في حكومة دمشق، وكلمة مسموعة لدى الحكم بفعل ما كانوا يشتبهون به من نفوذ أدبي ومادي، بسلطتهم على موارد المال وعلى المساجد والمحاكم والمزارع...، دمشق بين عصر المالكية والعثمانيين، دراسة تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية، أكرم حسن الطماة، للشركة المتحدة للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٠٢م، ص ٩١-٩٢، وفي موضع آخر يقول: «قد كان السلطان يفكر كثيراً قبل أن يقدم على نقض حكم شرعي، أو مخالفة أصل من أصول الشريعة...، وقد نجم عن ذلك أن تمتع الناس بحرية واسعة تجاه السلاطين وأمرائهم الذين كانوا يقفون صاهرين أمام سلطان القضاة، وهكذا كان القضاء هم الحسن الذي يحمي الناس من تعديات الأسياء المالكية، وهو ما اندمج تماماً في العصر العثماني...»، ص ٢٠٢-٢٠٣.

٧- وهذه استجابة لتوله تعالى في سورة الحورى: «ولا يبن استجابوا لربهم وأقاموا الصلوة وأمرهم بأمرهم حورى بينهم وما زينهم يفتنون»، الآية ٢٨.

٨- كل من مخطوطي عيسى بن دينار وابن الرامي موجودان في دار الكتب الوطنية بترنوس. وقد حقق مخطوط ابن الرامي والمعروف بكتاب الإحلال بأحكام النيان وشعر في مجلة الفقه المالكي، وزارة العدل، المملكة المغربية، الأعداد ٤، ٣، ٢، ١، ذو القعدة ١٤٠٢م، كما قام عبد الرحمن بن صالح الأخرم من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتحقيق مخطوط ابن الرامي كبحث ماجستير. أما مخطوط عيسى التليبي فهو مخطوط في خزانة ابن يوسف في مراكش بالمغرب ثبت الرقم 139/1 ولا أعلم إن كان قد حقق أم لا. راق نظري إليه اليه أحمد التريكي بمرآكش. ومن الكتب المهمة في هذا الشأن ولم أتمكن من الإطلاع عليها كتاب القضاء في النيان لعبد الله بن عبد الحكم، وكتاب الحيطان للشيخ المرحي الفهني، وكتاب تحقيق السؤدد باشتراط الأربع والسكنى في الوقف للوالد أبي الإخلاص حسن بن حصار بن علي بن يوسف المصري الشرنبالي، وكتاب الحيطان للامام حسام الدين حصر بن برهان الدين البخاري، وكتاب معين للحكام لابن عبد الرزاق، وكتاب البيان والتصيل لابن رشد، وكتاب الطراز لابن عات، بالإضافة إلى الكثير من الكتب الأخرى المتعلقة بالأوقاف والمساجد والسبلطات ومسئولها والتي لم أتمكن من كل من خزانة ابن يوسف بمرآكش واخزانة العامة بالرياض ودار الكتب الوطنية بترنوس، ولقائمة المصرية للكتب، واخزانة العامة للكتب والوثائق بطنان. ولقد وضع الدكتور إبراهيم محمد الفايز في مقدمة بحثه عدد كثرة لأهم الكتب والمخطوطات بهذا الشأن، أنظر البناء، وأكملته في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦.

٩- في القواعد الساسية في الأضياء والنفقات للسيوطي، «المادة محكمة. قال القاضي أسلمها قوله صلى الله عليه وسلم: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»، ولهذه القاعدة أصول كثيرة مثل «إذا اعتبر العادة إذا الطردت، فإن انطردت فلا...» وفيها مسائل عدة مثل ماذا يحدث إن تمارضت الأعراف مع الشرح أو الفتنة وما إلى ذلك من تفصيلات، ص ٨٩، أنظر أيضاً قواعد الأحكام لابن عبد السلام في فصل في حمل الألفاظ على ظنون مستفادة من العادات لحسب الحاجات إلى ذلك في لفال الثالث يقول: «الدخول إلى الأرقعة والدروب لمشتركة جائز للإذن المرعي للطرد فيه، فلو منه بعض المستحقين امتنع الدخول...»، ص ٢٠٤-٢٠٥. أنظر أيضاً الأضياء والنفقات لابن قيم حيث يقول: «وذكر الهندي في

يجز إشتراط نفعه لنفسه كالبيع والبيع... ولذا الجبر الذي ذكره الإمام أحمد...، المغني، ج ٥ ص ٦٤-٦٥، المجموع، ج ١٥ ص ٢٢٤، ٢٢٤.

١٨١- أنظر فتاوى الشيخ ابن تيمية، ج ٣ ص ٤٣-٦٥.

١٨٢- ونفس الفكرة تطبيق على التريق المستخدم ولكن بتأثير أقل، فإذا أتقى المستخدمون الله عز وجل فلههم سيحسون استخدام الوقف وبالتالي فإن الوقف ليس في الإذعاني المصلحة وذلك لامكانية اعتبار التريق المستخدم ولذلك كفريق واحد، وإن أتقى الناظر الله عز وجل فإن الوقف في الإذعاني المتحد. ولكن المهم هو الناظر لأن باستطاعته أن يرشد أو حتى يأمر التريق المستخدم بطريقة استخدام معينة لا تضر بالوقف.

## حاشية الفصل الثالث

(غياح المسؤولية)

١- التاريخ والمخروجر، د. حسين مؤنس، دارالمعارف، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ١٥.

٢- كتاب المواظ والأضياف بذكر لقط والأثر، المعروف بالخطب للقرنوية، تقي الدين أبي المصباح أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥) جزآن، الحلبي وعركاء، القاهرة، ج ٢ ص ٢٠، شرة حكم الأمر بأحكام الله منقول من كتاب Bosworth، The Islamic dynasties, Edinburgh University Press, U. K. ١٩٧٧، ص ٤٦، ومن الأمثلة الأخرى على التداخلات والتي قد تأخذ الطابع الشخصي هو ما أمر به الوليد بن عبد الملك (ت ٩٦) بهدم بيت فاطمة رضي الله عنها عندما أنكشف البيت وحسن بن حسن يشرح بيته بينما الوليد يطلب: للسهودي، ج ٢ ص ٥١٢.

٣- ركي الدين شعبان، ص ٤٦٩-٤٧١. كما أن هناك الكثير من استخدام الوقف وسيلة لفرمان بعض الورقة وإعطاء من يريدون أكثر مما يستحقون بالبركات الشرعي. حتى أتى حكم محمد علي باشا في مصر فوضع يد على الأوقاف كلها وحاول منع الناس من إنشاء أوقاف جديدة.

٤- يقول أحد المستشرقين بأن هذين المصدرين لابد أن يكونا صحيحين دائماً في نظر المسلمين، ويستدل على ذلك بتقوى الشيخ مخطوف (مفتي مصر) عام ١٩٤٨ لتعدد الملكية، والتي أوضح فيها الشيخ مخطوف بالرجوع للكتاب والسنن بأن نظام الملكية في الشريعة الإسلامية صالح لكل زمان ومكان. أنظر ديون، ص ٤٠-٤٩. وهذا يعني لنا كسليمين وسلم به. وأحسن مثل على ذلك الكتب الحديثة التي تدرس أحوال المسلمين في هذا القرن وتضع الضوابط لها ضمن إطار الشريعة.

٥- في الأحاديث التي تنهى عن الربح حديث لم الوصين عاصفة رضي الله عنها تقول قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أسبث في قبرها هذا ما ليس منه فهو رد»، رواه البخاري ومسلم. وعن أبي جريح العريض بن سارية رضي الله عنه قال: «وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العين. فلما رأوا رسول الله، كانوا موعظة مودع فأولوا». قال، أروسيك بتقوى الله من رجل، والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، فإنه من يرض منكم يسيرى اختلافاً كبيراً، عليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين المهديين ضموا عليها بالواجب، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»، رواه أبو داود والترمذي، من الأربعين النووية، الشيخ عبد العزيز

- ٢١- هناك الكثير مما كتب في هذا الموضوع. أنظر ملحقاً لقصة الأرض في سورية، منير الشريق، سلسلة الثقافة الشعبية، ٥، دمشق، ١٩٩٦، ص ١٧-٥٨.
- ٢٢- دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص ٢٢٥-٢٢٦، الملكية المقارفة في العراق مع مقارنة بالتقويع المدني العربي المصري والسوري، حامد مصطفى، جزاء، الطبيعة المائية، القاهرة، ١٩٩٦، ج ٢، ص ٦.
- ٢٣- صدرت في عام ١٨٢٩ التنظيمات الخيرية وذلك لحماية المزارعين من فداحة القديرات. وفي عام ١٨٤٠ صدر قانون يفرض الضريبة بنسبة ١٠٪ من محصول الأرض. باختصار، كانت القوانين تتذبذب بين نظام التلوي ونظام الأمانة (وهو نظام يحمي بوساطته الحكومة الضريبة مباشرة من المزارع من طريق التسخين والوزن) لزيادة دخل الدولة. لذلك تذبذبت القوانين. منير الشريف، ص ٤٨-٥٢.
- ٢٤- المادة الثالثة من قانون الأراضي العثمانية هو الذي لقي دور المحصل والمتلزم ونظام التلوي، زيادة، ص ٨-١٠.
- ٢٥- إستاناج قريشي، الفصل الثامن ص ١٢، أنظر أيضاً زيادة، ص ١٠.
- ٢٦- أنظر قريشي، الفصل الثامن ص ٣-١، يقول العبادي في الأراضي الأميرية «وقد انتهت. أنه يجوز للإمام أن يدفع هذه الأراضي للزراع بإحدى طريقتين، إما بإقلاصهم مقام الملاك في الزراعة وإما، الخراج، وإما بإجارتها لهم بقدر الخراج...» ص ١، ج ٢، ٢٢٩، أنظر أيضاً مصطفى أحمد الزرقاء، ص ٣، ١٥٤-١٥٥.
- ٢٧- مصطفى أحمد الزرقاء، ص ٣، ١٥٥، المزارعة والمساقاة في الشريعة الإسلامية، مناع مرار خليفة، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٢٩٥، ص ٥٧-١٥٩.
- العبادي، ج ١، ص ٢٢٦-٢٢٧، زيادة، ص ١٠.
- ٢٨- أول من قلن هذه الأراضي السلطان سليمان القانوني وقد سميت هذه الأراضي «أميري» وذلك لأن الأمر يعود فيها حرمها للسلطان، وكانت أحكامها مستتة كما يقول مصطفى الزرقاء. وكان قانون الأراضي الأميرية هو أول قانون في الدولة العثمانية. للدخل الفعلي العام، ص ٣، ١٥٤.
- ٢٩- المسعود، ج ١، ص ٢٩، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.
- قريشي، الفصل الثامن ص ٥، أنظر أيضاً الزرقاء، ص ٣، ١٥٦.
- ٣٠- القوانين هي قانون التصرف بالأموال غير المنقولة بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٣١ وقانون تقسيم الأموال غير المنقولة بتاريخ ١٤ محرم ١٢٣٢. ويكمل الدكتور العبادي فيقول، «باختصار أن هذا الإزتر كان منعة من الإمام للمستعيرين، فله الحق أن يضع قواعد توزيعه كما يشاء، تماماً كحق الوالف في وضع قواعد توزيع غلة وقفه كما يشاء، فتناوب في هذا النظام، مغللاً، أنصبة الذكور والإناث...» العبادي، ج ١، ص ٢٤٠، الزرقاء، ص ٣، ١٥٩، للمادة ٥.
- ٣١- الزرقاء، ص ٣، ١٥٦.
- ٣٢- أنظر مغللاً العبادي، ص ١، ٣٣٨.
- ٣٣- حامد مصطفى، ص ٧.
- ٣٤- الأراضي المفروكة هي الأراضي التي يملكها أصحابها رتبة ومنفعة. فهي الأراضي الداخلة في الملكية الفردية بسبب من أسباب الملكية، ولأصحابها التصنع بكل مزايا الملكية مثل وقف الأرض وبيعها، الزرقاء، ص ٣، ١٥١، العبادي، ج ١، ص ١٣٢٧ أنظر أيضاً المواد ١٢٥ و ١١٩٢ في لائحة.
- ٣٥- أنظر المادة الثانية من قانون الأراضي العثمانية لعام ١٨٥٨. يقول العبادي «ثم بينت هذه المادة أن هذه الأراضي تصبح لبيت المال بمرت أصحابها من غير وإزتر وتكتسب حكم الأراضي الأميرية، سواء كانت عصرية أم خراجية،» ج ١، ص ١٩٢.
- شرح المحقق العادة مبرارة عما يستقر في النفوس من الأمور للتكررة المقولة عند الطابع السليمة وهي أنواع ثلاثة، المعرفة العامة، كوضع القدم، والمعرفة الخاصة...» ص ٩٢، وفي موضع آخر يقول، «... والحاصل أن المذهب صمم اعتبار العرف الخاص، ولكن أثنى كثير من المشايخ باعتباره قانوناً على إعتباره بنبني أن يقضى بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلو المحلات لا يزم ويصير الحظر في المحلات حقاً له، فلا يملك صاحب المحلات إخراجها منها ولا إجارتها لتزيره، ولو كانت وقفاً. وقد وقع في حوائط الجملون بالقاهرة لما السلطان النوري لما بنها أسكنها للتجار...» ص ١٠٢-١٠٤ وما ذكرته هنا ما هو إلا يسير من كثير لتوضيح أن بعض الفقهاء أخذوا بالعرف كمصدر للتشريع، فالشافعي لم يأخذ به مغللاً. وسنمر على هذا في الفصل السادس في الحديث عن أصول الفقه وتأثيره في البيت.
- ١٠- الرأي الأول للمأوردي من المذهب الشافعي، الأحكام السلطانية، ص ٢٥٦، والرأي الثاني لأبو علي من المذهب الحنفي، ويضيف أبو علي، «فإن قيل، كان يجب أن يقال، يلزمه أن لا يحضر على غيره، ولا يلزمه أن يسترحم. قيل، لا يمكن في العادة أن لا يحضر على غيره إلا بئنه. ستره. لأنه قد يهوى أن يغفل من ترك الإصراف لظهوره عليه،» الأحكام السلطانية، ص ٢٠٣-٢٠٤، وتنطبق إلى مثل هذه المسائل بالتفصيل في الفصل السادس.
- ١١- المأوردي، ص ٢٥٥، أبو علي الحنفي، ص ٢٠٠.
- ١٢- نتائج الصانع، ج ٦، ص ٤٠، الأم، ج ٧، ص ١١٢-١١٣، مختصر المؤتري، ص ١٠٥-١٠٧.
- ١٣- في تحرير هذه المجلة تمت عرضان مجلة الأحكام العدلية في فترة محرم سنة ١٢٨٦هـ، وشيختر في عام ١٢٩٢. ولها طبعات كثيرة متطابقة، واستخدم على طبعه المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠٢. وعند الرجوع إليها فسأذكر رقم المادة دون ذكر رقم الصفحة.
- ١٤- أنظر مغللاً زيادة، ص ٨.
- ١٥- وفي المادة ١٢٨٨ تصرف المجلة المحرم فتقول في حرم البئر «حرم البئر يعني حقوقه من جهات من كل طرف أربعون ذراعاً».
- ١٦- للمادة ١٢٧٧ من المجلة، وقد ركزت المجلة على عقارات الأفراد والعلاقة بين أولئك الأفراد من حقوق مثل العقود والشفعة والمشاخ وحقوق الارتفاق وما إلى ذلك، أما العقارات التي تتصل بالمادة مثل الأراضي الأميرية، فقد نظمت تحت قانون الأراضي الأميرية والذي صدر سنة ١٢٤٧ الموافق ١٨٥٨م.
- ١٧- أنظر إلى كتاب Norman. Ottoman Empire Itzkowitz, Islamic Tradition, Chicago: the University of Chicago Press, ص ٤٠، ١٩٧٢.
- ١٨- دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص ٢٨.
- ١٩- تم تعيين أول بولجيك في عهد السلطان مراد الأول (يد، ص ٧١١-١٣٦م).
- وفي عام ٧٩٦-١٢٩٦م تكونت البيلجريك الثانية، وبحلول عام ١٠١٨-١٠٩٠م كانت الدولة العثمانية تتكون من اثنين وثلاثين بيلجريك. وكانت بطورجيك الأنشور تتكون من عشرين سنجكاً في عام ٩٦٢-١٥٢٠م. للتفصيل أنظر نورمان إنتركووتز، ص ٤٠-٤٢.
- ٢٠- نورمان إنتركووتز، ص ٤٦، ويعتبر التمار طيبة قبلة للإعلاء وليست ملكاً للجن، ولكن كان لأبناء المستعيرين بالتأمر الاستمرار بالتأمر في أغلب الأحيان. للتفصيل أنظر المرجع السابق.

٣٢٧- ويقول مصطفى الزركاء: «وأراضي الخواري هي المملوكة التي هجز أصحابها عن زراعتها وأداء ضريبتها الخراجية التي يبايها، فتزكوها للدولة لتكون منافعها جبراً لغيريتها (قانون المدل والإنصاف لتقدير بياضا، المدة ٥١)»، ج ٢، ص ١٥٢، أما الأراضي المشترية فلا تدخل في هذا النوع، وذلك لأن المشتر يتعلق بالنتاج، فهو لا يجب على الأرض إذا لم تزرع. أما إذا لم يكن هناك وارث فتؤول ملكيتها للدولة. أنظر حوافي المبادئ، ج ١، ص ٣٣٧.

٣٦- وهنا مسألة، فقد قلنا بأن الأرض إذا تركت من غير استغلال قد تبور وعليه فمن الأفضل إصطافها لغير المالك كما فعلت الدولة العثمانية. أقول بأن هذا على المدى البعيد مضر بالهوية، بالإضافة إلى أنه مخالف للشرع. فكما رأينا في الفصل الثاني تحت «الإهمال» و «تضام المجهودات» بأن رأي الإمام مالك هو أن الأرض الحيازة تعود مواتاً لأهلها، وهذا معناه أن فرنسا أخرى تسحق الأرض وتضمه في الإقطاعي المتحد مرة أخرى. وهذا أفضل لبيئة ما يبري إليه قانون الأراضي العثماني. وأما رأي الجمهور (وهو أن الأرض تبقى ملكاً لمن أحياها حتى وإن أعملها) فيسودى إما إلى تأجير الأرض للمهمة بالمزارعة أو للمفارقة الآخرين، وإما إلى تركها لفترة زمنية طويلة وتحتل أصحابها منها ومن ثم إحياها عن طريق الآخرين. في الحالة الثانية، وهي إحياء الأرض المهمة، فستعود الأرض للإقطاعي المتحد. أما في الحالة الأولى وهي المفارقة، وهرم أن الأرض وضعت في الإقطاعي الهيازي إلا أنها أفضل من إنتاج التوازنين الضمانية، فهناك فرق كبير بين حال الأرض في المفارقة أو بالمزارعة وحالها بإنتاج التوازنين الشماليين، وذلك لأن الفريق المسيطر صغير في الحجم، فهو فلاح آخر، أما بإنتاج التوازنين الشماليين فإن الفريق المسيطر هو الدولة أو من تختاره، وتكون الدولة هي الوسيط هذا إذا لم تسيطر. أي أن حجم الفريق المسيطر قد تغير من فرد إلى دولة وأفراد، وهذا سيؤثر على حال المنصر سلباً كما سنرى في الفصل الثامن والذي يركز على شرح تأثير حجم الفريق على حال المنصر.

٣٧- تقول المادة ١٣٧ من المجلد: «والأراضي الخوات هي الأراضي التي ليست ملكاً لأحد، ولا هي مرعى ولا متعلبة لصفة أو قرية، وهي بعيدة عن أقصى الصران، يعني أن جمهور الصوت أو صاح من أقصى الدور التي في طرف تلك القرية أو القرية لا يسمح منها صوته».

٣٨- تقول المادة ١٣٧٢ من المجلد، وإذا أحيا شخص أرضاً من الأراضي الموات بالإذن السلطاني صار ملكاً له، وإذا أذن السلطان أو وليه لشخص بإحياء أرض على أن لا يكون ممتلكاً، بل مجرد الانتفاع فذلك الشخص يحصر فذلك الأرض كما أذن له، لكن لا يكون ملكاً تلك الأرض».

٣٩- تقول المادة ١٣٧٥ من المجلد، وكما أن البذر والنصب إحياء للأرض، كذلك الحرق والسقي أو في جدول لأجل السقي إحياء، وبالعنينة للإحتياج تقول المادة ١٣٧٧ من المجلد، وبيع الأحجار، أو الشوك، أو أحضان الأحجار اليابسة محظلة بجانب الأراضي الأربعة، أو تغذية الخيول منها، أو إحراق الشوك، أو حفر البئر وليس إحياء، ولكنه تجميع».

٤٠- المبادئ، ج ١، ص ٢٤٦-٢٤٣، وفي عام ١٨٧٨ صدر قانوناً أعني أن فرد من إمتلاك قطار إلا إذا كان لديه سجل بذلك أو كانت لديه رخصة من محال السلطان. أنظر قريشي، الفصل الثامن، ص ١٩. وهذا مخالف للوضع في البيئة التقليدية حيث أن الملكيات إصتمدت على الأعراف وليس الشهر العقاري.

٤١- تقول المادة ١٣٧٥ من المجلد، وإذا كان لأحد حق للزور في حرمته أشرف

٤٢- أنظر المجلد ٥٢٢ إلى ٥٣٣، ومن ٥٨٢ إلى ٥٩٥، ومن ١٠٠ إلى ١١١ من المجلد.

٤٣- عندما تولى محمد علي بابا السلطة في مصر وضع يده على الأوقاف كلها، وحاول منع الناس من إنشاء أوقاف جديدة وذلك بسؤال مفتي الخانية بالإسكندرية بأن قال، «ما قولكم فيما إذا ورد أمر أمير أبيي يمنع إيقاف الأماكن المملوكة لأهلها، سد لزممة ما طلب على العامة من التوصل به لأغراض فاسدة من حرمان بعض الزوطة، والمعاملة بالدين في الحياة، وتعرضها لتلف بد المات، هل يجوز ذلك، ويجب إبطال أمره، ثم كيف الحل؟» الهيدوا - وأتى مفتي الخانية محمود الجبرائلي بأن قال، «إذا ورد أمر من ولي الأمر يمنع العامة من إيقاف أملاكهم وتحريمها فيها يستقبل سداً لذريعة أغراضهم الفاسدة، كما ذكر، جاز ذلك، لأنه ما تقتضيه السياسة المروحية»، ثم أصدر محمد علي أمراً بمنع الأوقاف كلها، إلا أن الناس استمروا في وقف أملاكهم، ركني دكين شحان، ص ٤٦٩-٤٧١.

٤٤- ويقال بأن محمد علي دعى ملكه الأراضي من المملوك ولتقرير اليهم لم نفس عليهم وهم يتأدرون الخط، ويقال قريشي بقوله، «وبهذه الطريقة أصبح محمد علي المالك لجميع الأراضي في البلاد»، الجزء الأول، ص ١١. وفي عام ١٨٠٨ قام محمد علي من للحصول والتوزيع أن يقدموا كشفاً بأراضيهم السوية. إلا أن طوفان من أن يرد محمد علي في التصرفات دفعهم إلى تقدير أراضيهم بأقل ما يكون. وهذا دفع محمد علي أن يلاني النظام المعمول به في جمع الضرائب ويستبدله بنظام يعتمد على مورثي الدولة. وهذا مشابه لما حدث في الدولة العثمانية التي حاولت إلغاء الوسطاء بين الدولة والفلاح واستبداله بغير آخر. ولقد اعترفت الدولة العثمانية بنظام محمد علي عام ١٨١٤. قريشي، الجزء الأول، ص ١١٠-١١١، ص ٢٣.

٤٥- أي أن معظم الأراضي تحولت إلى الإقطاعي الهيازي حيث أن الدولة تلك وفيه الأرض بينما الفلاح يسيطر ويستخدم؛ قريشي، الجزء الأول، ص ١١٠-١١٢، ص ٢٣.

٤٦- لقد كانت معظم الأراضي في مصر خراجية واختلافها من تلك التي في الشرق الإسلامي هو أنه لم يكن للتصرف لإعراق حق التصرف والإستقلال أو إيجار الأرض أو رهنها. وإلى جانب تلك الأراضي كان هناك ما يسمى بأراضي الزكاة وهي التي منحها السلاطين العثمانيون بعض خاضعتهم في عهد الخديوي سعيد أخذت أراضي الزكاة وبيعت خراجية. ثم بعد ذلك سمح لأصحاب الأراضي أن يدهوا مقابل أنها يخولهم حق التصرف بالبيع والهبة. ففي عام ١٨٤٦ صدر قانون يعني بالتصرف بالأرض حق رهن الأرض، وهكذا خضت التوازنين شيئاً فشيئاً، أنظر مثلاً زيادة، ص ١٥ قريشي، الجزء الأول، ص ١٢، حامد مصطفى، ج ٢، ص ٤٣.

٤٧- يعرف هذا القانون بالمقايعة، وقد أصدره الخديوي إسماعيل. وبعد ثلاث سنوات من هذا القانون أجبر من لم يدفع المقايعة أن يفعل ذلك، وبذلك تحولت معظم الأراضي إلى ملكية خاصة. وفي عام ١٨٨٠ اعتبرت جميع الأراضي الخراجية أراضي خاصة حتى إذا لم يتمكن أصحابها من دفع ما تبقى عليهم. وبعد إحدى عشرة سنة،

أي في عام ١٨٩١، صدر قانون يفتح الذئبن لك يستطيعوا من سداد ما عليهم حق تلك الأرض، وبهذا كان الفرق الوحيد بين الأراضي الخراجية والملوكة هو أن هذه الأراضي لا يمكن وقفها إلا بإذن الدولة، وحتى هذه الفرق تم إلغاؤه بقانون عام ١٨٩٦ وذلك لتساوت الأراضي الخراجية بالأراضي المملوكة، زيادةً، من ١٦ قرشي، الجزء الأول من ١٧، يقول المبدأ في هذا، وأما في مصر فقد بدأ حال الأراضي الأميرية يتغير من زمن محمد علي بصدور القوانين المختلفة من سنة ١٨١٢م، حتى انتهت إلى إحتبارها ملكاً للمستثمرين فيها. وكان الإحتداد في ذلك على أن منصب أبي حنيفة، في الأصل، يعتبر هذه الأراضي ملكاً لأصحابها .. ثم إن من حق السلطان أن يتصرف في الأراضي التابعة لبيت المال، ما يرى أنه المصلحة. وقد اعتبر أن تلك هذه الأراضي للمستثمرين فيها سيئسي على ما كان يتم الأراضي من فوضى وشككات، ويهدف ملاحها إلى العمل على إصهارها، مما سيكون له أكبر الأثر من القوانين الاقتصادية، ج ١ ص ٢٤٤-٢٤٥.

٤٩- نشر قانون الإصلاح الزراعي (القانون رقم ١٧٨) في فرائع المصرية في العدد ١٢٠ مكرر الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢. الإحصائيات من بيان وزير الدولة للإصلاح الزراعي أمام مجلس الأمة في ٥ أغسطس ١٩٥٢، حق الملكية، عبد الناصر فرج الصدة، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ١٩٦٤، ص ١٧-١٨، تعرضات وأنظمة الإصلاح الزراعي، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٤.

٥٠- إسم هذا الجهاز الحكومي هو Land Records and Settlement. كان نظام الأراضي في بنجلاديش تقليدياً حتى عام ١٧٥٧ وهي السنة التي دخلت إليها النظم الأوروبية لحقوق الأرض land tenure systems of private property ownership وطبقت فيها، يقول جوناثان ميردال منتقداً دخول هذه الأنظمة: بأن الذي حدث مع دخولها مع نظم الترابط الاجتماعي في القرية، حيث أن هذا الترابط كان محصوراً بحقوق وإتزامات واضحة بين أفراد القرية سابقاً، ولكن الذي حدث، مع دخول الأنظمة الأوروبية، هو أن مالك الأرض land lord (أو الاقطاعي) أطيأ الفرصة لزيادة الضريبة على الماعلين في الأرض كما أراد حتى يسدد جزء من ذلك للدولة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أسقط من ممالك الأرض كل الإلتزامات التي كان يقوم بها سابقاً في مقاطعت أو أرضه أو قربته من متطلبات عامة، مثل سيطرة الطرق، أو متطلبات أمنية، مثل تقديم المساعدات لمن يعملون في أرضه من حلال أو طعم، لأن الدولة تكلفت بذلك، ولذلك فقد تحول دور المالك من شخص ذو مسؤوليات تجاه مجتمعه إلى مجرد مالك مطلق لا ضم له إلا جمع المال ودفع الضريبة، Gannar Myrdal, Asian Drama, New York, Pantheon, ١٩٨٨، ص ١٠٢٥.

٥١- المادة ٢ من القانون ١٢٧، عبد الناصر الصدة، ص ٤٢-٤٨، تعرضات وأنظمة الإصلاح الزراعي، ص ٢٤، القدان = ٤٢٠١ مراً مرمياً.

٥٢- القانون رقم ٥٠ وللشؤون في الجمهورية العربية، للممد ٣٣ مكرر في ١٨ أغسطس ١٩٦٩، أنظر قوانين تنظيم الملكية العقارية، محمد سيد عبد التواب، جزيان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٦٧.

٥٣- يقال بأن قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ لم يكن السبب في هبوط ثمن الألبان وإنما يرجع ذلك لهبوط سعر القطن، إلا أن المذكرات الإيضاحية للقانون ٤٥٢ لعام ١٩٥٢ أثبتت أنه ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي انخفاض أثمان الأراضي الزراعية الصدة، ص ٦٠.

٥٤- يقول عبد المصم الصدة معلقاً على هذه الأنظمة، ووفقاً هذا أنه في سنة ١٩٧٠ يصبح الحد الأقصى لا يجوز أن يمتلكه الأسرة، أي للشخص وزوجه وأولاده

النصر، مائة فدان، وهو ذات الحد الأقصى لا يجوز للشخص الواحد أن يمتلكه، ومن ثم يجدر بالأسرة التي تمتلك ما يزيد على هذا القدر أن تبيع الأراضي الزائدة خلال السنوات الثلاثة حتى سنة ١٩٧٠، ولها أن تبيع إلى من تشاء، دون قيد، كما أن الميثاق الوطني يقول في هذا الخصوص: «... على أن تقوم الأسر التي تخليق عليها حكمه القانون وروحه، ببيع الأراضي الزائدة عن هذا الحد بمن تقدي إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي أو للغير». الصدة، ص ٤٨.

٥٥- خصت المادة ١/٣ من قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ على ما يأتي، وتستولي الحكومة في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية ما يجاوز مائتي فدان التي يستحقها المالك لنفسه على ألا يقل المستولي عليه كل سنة من خمس مجموع الأراضي الزراعية للإستيلاء عليها، الصدة، ص ٥١. كما نصت المادة ٢ من قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وهو القانون الذي أنصت ما يمتلكه الفرد بمائة فدان على ما يأتي، «تستولي الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الأقصى الذي يستحقه للملك طبقاً للمواد السابقة» - مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات المالك ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به.

٥٦- في كتاب حق الملكية مفلاً: «والأصل في تقديره ما لدى المالك لإجراء حكم الإستيلاء عليه ما يملكه وقت نفاذ القانون. ولذلك فإن الشارع لم يعتد في هذا التقدير بما يحدث بعد نفاذ القانون من تجرئة بسبب الميراث والعريضة للأرض التي يملكها شخص واحد قبل إجراء حكم الإستيلاء. فقد نصت المادة ٢/٣ من القانون (رقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢) على أنه لا يعتد بما حدث منذ العمل بهذا القانون من تجرئة بسبب الميراث أو الوصية للأراضي الزراعية المملوكة لشخص واحد، وتستولي الحكومة في هذه الحالة على ملكية ما يجاوز مائتي فدان من هذه الأراضي في مواجهة الورثة والوصي لهم» ٤٠٠، ص ٥١. عدل عمل القانون عدة مرات، ومنها تعديل بالقانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٦١ لتقانون رقم ١٢٧ لنسب السنة التي أُلحقت فيها الدولة للمالك التصرف في القدر المسؤول قانوناً من قلقة على أن يتم ذلك إصغار الزراع الذين يصدر بتصريحهم وشروط التصرف إليهم قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي. وبهذا لم يعد للمالك حق التصرف إلى من يشاء، كما كان الوضع من قبل.

٥٧- المادة ٧ من القانون رقم ١٥٠، من هذه المعلومات مفلاً بيان ما يملكه المالك وكل فرد من أسرته في جميع أنحاء الجمهورية قبل وقوع السبب الذي ترتبت عليه الزيادة، وبين بالسبب الذي ترتبت عليه الزيادة، وتحديد المساحة الزائدة وما إلى ذلك من متطلبات. ثم على المسؤول قانوناً أن الأسرة أن يرفع إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الإقرار خلال خمسة عشر يوماً، أنظر المواد ٩٠، ٩١، ١٠ من اللائحة التنفيذية بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٩.

٥٨- يقول عبد المصم فرج الصدة، وأخيراً رأى الشارع أن يضع قانوناً يجمع فيه شتات التشريعات الخاصة بالزري والصرف ويتدارك فيه ما أظهره العمل من نقص في التشريعات السابقة، فأصدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الري والصرف، وقد أتى هذا القانون التشريعات السابقة للسلطة بالزري والصرف، وأمعها لائحة الترع والجسور التي تضمنها الأمر المالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦. وقد عدل هذا القانون بعد ذلك ثلاث مرات، الأولى يقتض القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦، حيث شمل التعديل الكثير من المواد كما أضيفت مواد جديدة، وذلك لمعالجة المشاكل والصعوبات التي أسفر عنها التطبيق العملي. والثانية يقتض القانون

- ٦٩- المادة ١٣ مسكور من المرسوم بقانون ١٧٨، وكذلك المادة ١٢ من قانون الأراضي رقم ١٩٦٩. لعام ١٩٦٩.
- ٧٠- المواد ١ و ٥ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩، محمد سعيد عبد التواب، ص ٦٩، ومن الأمثلة أيضاً، الأسرة المكونة من الأمثلة والمولودها المصغر من زوج متوفي، إذا كانت الأمثلة غير متزوجة من زوج آخر في يوم ١٩٦٩/٧/٢٢ تعتبر أسرة مستقلة، أنظر للمادة ١ من قواعد عامة أساسية في التلحة التنفيذية بالقانون رقم ١٢١/٢٢ م.
- ٧١- المواد ١٧، ١٨، ١٩ من القانون ١٥٠ محمد سيد عبد التواب، ص ٧٢-٧٤.
- ٧٢- قانون رقم ١٨٦، أما نظام الملكية المقارنة فهو القانون ١٣ الرقم ٢٢٢٩، أنظر قوانين الشهر المقارن في الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ٢٢٩، الزرقاء، ج ٢ ص ١٥٧.
- ٧٣- أنظر الزرقاء، ج ٢ ص ١٥٨، البيادي، ج ١ ص ٢٤٢.
- ٧٤- أنظر مثلاً التحول الاشتراكي الزراعي في سورية، أحمد محمد الرضي، سورية، تاريخ القصر غير معروف إلا أن المؤلف هو نقيب المهندسين الزراعيين والمدير العام لمؤسسة الإصلاح الزراعي في سورية، حيث يشيد في كتابه بما يقوم به حزب البعث السوري فيقول في ص ١٧٢، «أما العراق، لكي تتنقل على كافة هذه الصعوبات يجب أن تؤمن بأن الفلاحين معنا، وأن لديهم الإرادة والرغبة للنسبي والتقدم المرحلي على طريقة الاشتراكية تحت أواء الحرب، وأن تؤمن بقوة هذا الحزب وكفاءته على قيادة الفلاحين نحو أهدافهم... إن تجربة الاتحاد السوفياتي التاريخية الطويلة في بناء الاشتراكية خير حلال يخبر جماهير شعبنا ويهدم بالغة الصادقة لاستكمال بناء الاشتراكية في الصين ١٩٤٠، أنظر أيضاً ص ١٤١، ١٤١، ١٤٢.
- ٧٥- مناع مرار خليفة، ص ٥٨، حامد مصطفى، ج ١ ص ١٠.
- ٧٦- الملكية المقارنة في العراق، ج ٢ ص ١١٧-١١٢، إن الرقم الذي وضعت في النص هو (٧٤٣١-٧٤٣١) وقد يكون (٧٤٣١-٧٤٣١)، فهو غير واضح في الأصل، ولكن سياق النص من الاستناد يشير إلى الرقم الأمثل بخانة والذي وضعت في النص، ويكمل حامد مصطفى «... ولم تكن حالة التصرف الواقعة بما يتفق مع الشروط المنصوص عليها في القانون، ولم تكن لدى السلطات الحكومية معلومات وإلية أو صيغة عن حالة الأرض بوجه عام».
- ٧٧- مجموعة القوانين الأردنية، ج ٢ ص ٢٢٤-٢٢٩، منقول من البيادي، ج ١ ص ٢٤٢.
- ٧٨- ويقول الدكتور السعدي بأنه رجح إلى أكثر من عشرين قانوناً مدنياً في كل من أوروبا وأفريقيا وآسيا، وكذلك القوانين المعمول بها في مصر آنذاك والشرعية لوضع القانون المدني المصري، زيادة، ص ١٤.
- ٧٩- مصطفى الزرقاء، ج ١ ص ٦٤.
- ٨٠- الحقوق العسية الأصلية، البدراني، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٨، ص ١٢-١٥، القانون المدني وفقاً لأحدث التعديلات، أنور الموموسي، مكتبة سيد عبد الله وجيه، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٤٣، والتوصيحات المقابلة للمادة ٨٠٢ من القانون المدني المصري في المادة ٧٨٨ من السوري، والمادة ١١٨ من الليبي، والمادة ١٠٤٨ من العراقي وتنص على أن «للك التام من شأنه أن يتصرف به المالك تصرفاً مطلقاً فيما يملكه، حياً ومنفصلاً، باستثناء، ليعتد بالبيع المملوك ويقتله وإملاكه وتاجها، ويتصرف في حينها بجميع تصرفات الجائزة» والمادة ١١ من قانون الملكية العقارية

- رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٩، حيث انصر التعديل على النص الذي يحدد الجهة المختصة بالنقل في الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور. وبالطاقة يقتض القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٩، ص ٩٨، من الأمثلة المدروسة في دور الأعراف في حل مسائل الري والصرف أنظر ص ٢٧-٥٧ من مقالة عبد الله حمودي Abdellah Hammoudi, Substance and Relation: Water Rights and Water Distribution in the Dr'a Valley, in Property, Social Structure, and Law in the Modern Middle East, edited by Ann Elizabeth Mayer, State U. of New York Press: ١٩٨٥، أنظر أيضاً مقالة حبيب طية Habib Attia في نفس الكتاب، ص ١٠٦-١٠٧.
- ٥٩- للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ أنظر المجلد الرسمية العدد ٦٨ ص ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤. وللحال الثاني نشر بالوقائع المصرية، العدد ٢٢ الصادر ٢٥ إبريل سنة ١٩٦٢.
- ٦٠- ولقد تم افتتاح هذا المركز يوم ١٤ إبريل ١٩٩٠.
- ٦١- أنظر مثلاً المواد ٢ و ٤ من القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٦٩، وكذلك التلحة التنفيذية بالقانون رقم ١٢١/٢٢ لسنة ١٩٦٩ وللنشر في الوقائع المصرية في العدد ٢٢٢ لسنة ١٩٦٩، كما نصت للمادة ٦ على أن يقدم مع الإقرار ثلاث نسخ أصلية متطابقة مصفاً إليها نسخ إعلانية بمدد المحفظات الكائنة بها جميع الأراضي.
- ٦٢- المادة ١٢ من التلحة التنفيذية رقم ١٢١/٢٢ لسنة ١٩٦٩.
- ٦٣- المادة ١٥ من القانون ١٥٠، الفقرة ١٢ من قواعد عامة أساسية من التلحة التنفيذية رقم ١٢١.
- ٦٤- كما يجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلها أو جزئياً بالقيمة الاسمية، المادة ٥ من القانون ١٢٧ لعام ١٩٦١، الصدد، ص ٥٥-٥٧، كذلك أنظر للمادة ١٢ من القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٦٩، محمد سعيد عبد التواب، ص ٧١. أما إذا كانت الأرض مبرورة بضرورة عقارية لبناؤها، أو كانت مبرورة بضرورة عقارية لا تجاوز قمتها جنبها واحداً، فيتم تقدير قيمتها بمعرفة اللجنة العليا لتقدير الأكمص. وهذا فتح باباً جديداً للضرورة من خلال هذه اللجنة.
- ٦٥- من تقرير اللجنة المشتركة لجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣، التجريب والتجوير والبناء، في الأرض الزراعية، محمد حمزي البكري، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٦.
- ٦٦- المادة ١٢ من قانون الإصلاح الزراعي، يشترط ليسن توزع عليه الأرض أن يكون مصرياً بالناً من الرشد ولم يصدر ضده حكم في جريمة مغلطة بالشراف، وأن تكون حرثته الزراعة، وأن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أقدنة، أنظر الصدد، ص ١٦١، إلا هناك استثناءات، تحجب المانع الزراعي بأن لا يزيد ما يأخذه من عشرين فدناً من الحقن. تم في عام ١٩٦٢ حل هذا القانون وقضى بأن تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إدارة واستغلال الأراضي المستولى عليها المخصصة للمدائق (القانون رقم ٨٢، ونشر بالمجلة الرسمية في العدد ١٨٠ في ١٢/٨/١٩٦٢). كما أن هناك استثناءات للشركات والجمعيات والشركات الصناعية والجمعيات الزراعية العلمية والجمعيات الخيرية وما إلى ذلك، للمادة ٢ من قانون الإصلاح الزراعي بند ١ المعدل بالقانون ٨٤ لعام ١٩٥٧.
- ٦٧- مادة ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢ من التلحة التنفيذية بالقانون رقم ١٢١/٢٢ لسنة ١٩٦٩.
- ٦٨- المادة ٣٥، ٣٦، ٣٧ من التلحة التنفيذية بالقانون رقم ١٢١/٢٢ لسنة ١٩٦٩.

البلاني ينص على أن الملكية «هي حق استعمال مزارع ما، والتمتع والتصرف به ضمن حدود القانون والقرارات والأنظمة». أنظر الملكية العقارية في العراق: ج ١ ص ٤٦٦. حقوق القانون والقرارات والأنظمة». أنظر الملكية العقارية في العراق: ج ١ ص ٤٦٦. حقوق القانون والقرارات والأنظمة». أنظر الملكية العقارية في العراق: ج ١ ص ٤٦٦.

٨١- المادة ٨٦ من القانون المدني السوري الصادر عام ١٩٤٩م، أنظر الزواهي: ج ٢ ص ١٥٨، العبادي: ج ١ ص ٢٤٤، زهدة: ج ١٦.

٨٢- القسم الخامس من المادة ٨٦ للقانون المدني السوري. وتعريف الموات في هذه المادة يشير إلى أن الفرق الوحيد بين الأراضي الموات والأراضي الأميرية هو أن الأراضي الموات لم تستغل بعد. يقول الزواهي: «في هذه الأراضي» وهذه الموات يجوز لمن يشتهل قبل غيره أن يستحصل بإذن من الحكومة على حق لفضيلة له فيها، أي حق رجحان وأولوية في التصرف فيها وفقاً للشروط المدنية في أنظمة أملاك الدولة». ج ٢ ص ١٥٨-١٥٩، العبادي: ج ١ ص ٢٤٤. كما أن المادة ٨٢٢ من القانون المدني السوري تنص على أن الأراضي غير الموزعة وملاكها تعتبر ملكاً للدولة وأن ملكية هذه الأراضي لا تتم إلا بموافقة الدولة على ذلك، الملكية في قوانين البلدان العربية، عبد الحليم فرج الصمد، معهد الدراسات العربية العليا، ٥ أجزاء، ١٩٦٦، ج ١ ص ١٢-١٤.

٨٣- قسم قانون التسيوية المعدل رقم ٢٩ لعام ١٩٢٨ في المادة ٥ الأراضي في العراق إلى أربعة أقسام. وهي الأراضي المملوكة والموقوفة والتروكة والأميرية. ويقول مناح خليفة مستنجا، «ومن هنا يلاحظ أن قانون التسيوية قد أنشأ الأراضي الموات، وهذا بالنسبة للمناطق التي تمتلئ تسويتها، وأخبرها من الأراضي الأميرية الموقوفة استجاراً من تاريخ الإعلان عن تسويتها حسب الفقرة ١ من المادة ٦ من قانون التسيوية السالف الذكر»، ص ٥٩ أنظر أيضاً حبيب مصطفى: ج ٢ ص ١٤-١٥.

٨٤- القانون المدني المصري، المادة ٨٧٤، القانون المدني، أنور المصري: ج ١ ص ١٥٦، والمقارنات التي فكرها الدولة ثلاثة أنواع: الأولى ويشمل المقارنات التي تعتبر من الأموال العامة وهي التي لا يجوز التصرف فيها أو فكرها بالتنازل (المادة ٨٧/٢)، والثاني ويشمل المقارنات التي تعتبر من الأموال الخاصة المملوكة للدولة وهي التي تدخل في زمام المدن والقرى، وتباشر الدولة عليها سلطات المالك، وهذه يجوز التصرف فيها ولكن لا يجوز تسويقها بالتنازل (المادة ٧٩٠ من القانون المدني)، والثالث ويشمل الأراضي غير الموزعة وغير المملوكة لأحد، فهذه تعتبر ملكاً للدولة ويجوز التصرف فيها كما يجوز فكرها بالتنازل، حق الملكية للصدء: ص ٢٥٥-٢٥٦.

٨٥- من أهم هذه القوانين والوقائع الأمر العالي الصادر عام ١٩٨٤، حيث إن على الفرد أن يقدم طلباً يوافق عليه مجلس الوزراء، ثم تحلى له حجة مشتملة على الشروط التي رخص له بوجوبها، ثم عدل ذلك عام ١٩٤٠، وكذلك عام ١٩٤٥. أما الأراضي المصرية، أي هي الأراضي خارج زمام القرى والمدن، فيكون التصرف لها وفقاً للقانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨، والذي حظر أي فرد من أن يملك أرضاً خارج الزمام إلا إذا ورثها، ولكن لوزير الحربية أن يحدد بقرار منه مناطق معينة لا يشملها هذا الحظر، ويجوز لوزير الحربية أن يرخس بالتصالح بعد أخذ رأي لجنة معينة، كما أن له الحق في رفض الترخيص دون إبداء الأسباب، ويكون قراره نهائياً. وقابل للظن فيه أمام أية جهة (في المادة ٢ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨).

٨٦- الفقرة ٢ و ٣ من المادة ٨٧٤ من القانون المدني المصري، المصري: ص ١٥٦. ويقال الصمد على عدم فاعلية هذا الاعتراض فيقول: «... ونحسب مدة

الحصص سنوات من وقت التعمير، لا من وقت وضع اليد، لأن التعمير هو الوقت الذي يتم فيه التعمير، فمن إذا بعدد تقادم مسقط لا مكسب. ويجب في هذه الحصص سنوات أن تكون متتالية، فلا يكفي أن تكون متقطعة، كما يجب أن تتج في بحر الحصص عشرة سنة متتالية للتملك، وهذا وذلك من شأنهما أن يجعلاً فرس للقسط دائرة، إذ يكفي بلع هذا السقوط أن يستعمل الشخص الأرض مدة وجيزة في كل خمس سنوات، ص ٣٦١-٣٦٢.

٨٧- الذي حدث عام ١٩٥٨ كان بناءً على القانون ١٢٤ لتسليم أنظر الملكية الخاصة في القانون المصري، أحمد سلامة، طبعة النهضة العربية، ١٩٦٨، ص ٩١، البدراني: ص ٤٤٤-٤٥٥. أما بالنسبة لما حدث عام ١٩٦١ فقد كان بناءً على القانون ١٢٧، شرح قانون الإصلاح الزراعي، أنور المصري، القاهرة، ١٩٦٢ (وسأرشد لها بشرح قانون الإصلاح الزراعي حتى لا تخطئ بكتابت القانون المدني لنفس المؤلف) ص ١٩.

٨٨- قانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٦٤ في المادة ٨٧٤ من القانون المدني الذي أباح للأفراد الإحياء، البدراني: ص ٤٥٢-٤٥٣.

٨٩- أنظر مثلاً القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والمنشور في الجريدة الرسمية في العدد ٦٨ الصادر ٢٤ مارس ١٩٦٤، والتي عدلت بصدر القانون ١٢٤ لعام ١٩٨١ بالتصالح الأحكام على الأراضي البرر دون الصراوة، محمد سيد عبد التواب: ج ٢ ص ١١٢-١١٥.

٩٠- أنظر مثلاً اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ حيث أن المادة ١ تعدد ما يمكن تأجيرها بخمسة أفدنة للشخص الواحد وله حق فطر على أن يزيد ما يملكه من أراض زراعية من عشرة أفدنة، وأن الاستثناء من هذا يريه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، كما أن هناك أولويات لتأجير كما يكون المستاجر من أسر أفراد القوات المسلحة للمستعدين، أو لمن زدهت ملكيتهم الخاصة من الأراضي الزراعية وهكذا. وترفع طلبات التأجير بعد أن تملن الإدارة العامة أملاك الدولة الخاصة بطريق المسابقات في مقر مجالس المدن والقرى ومراكز ونطق الشرطة ومقر الاتحاد الاشتراكي، ثم تقوم لجنة مكونة من خمسة أفراد يتولون جهات مختلفة كمعدة القرية وهو من لجنة الاتحاد الاشتراكي للقرى في ذلك، وهناك لجان أخرى لتقدير القيمة الإيجارية ولجنة عليا لتقدير أثمان الأراضي وهكذا من مواد لا تنتهي، محمد سيد عبد التواب: ص ١٢٩-١٣٠.

٩١- المادة ١٠٨٠ من القانون المدني الأردني، تنص بأن ملكية الأراضي الموات لا تتم إلا بترخيص من الدولة، وفي السعودية كأي دولة إسلامية أخرى أصدرت جميع الدولر الحكومية بالبلديات والمحاكم ووزارة الزراعة بأن لا تسترق تلك الدولر بالإحياء، إذا لم يكن بموافقة الدولة. أنظر مثلاً تعليمات وأنظمة التصرف في الأراضي، مصالح المالك، في مجلة البلديات، وزارة الشؤون البلدية والقروية، السعودية، يوليو ١٩٨٥، ص ٧٩-١٩٢، الإحياء بين القرية والقانون، إبراهيم البليهي، مجلة البلديات، أغسطس ١٩٨٧، ص ٩٤-١٠٢، كذلك نظام الطرق والمباني، طبعة الحكومة، مكة، ١٩٧٢.

٩٢- أنظر مثلاً المادة ٨٢٢ من القانون المدني السوري، فالتصريح لا يحلي الفرد إلا حق سبق النير في إستغلال الأرض، وللموثة الحق في إلذها، هذا التصريح، فإذا أحسب من يده التصريح الأرض براضها أو البناء عليها خلال ثلاث سنوات ودون الإخلال بالأنظمة والقرارات طه حق التصرف. أما إذا ترك إستغلال الأرض لثلاث سنوات متتالية فإنه يسقط حق التصرف، المادة ٨٢٤ من القانون المدني السوري.

٩٢- أنظر الحقوق المدنية، مأمون الكزبري، دمشق، ١٩٥٩، ص ٢٩. وقد يقول قائل، ولكن هناك أفراد يسعون لإستخدام الأراضي لزوت غرن الخضرات معلاً، فلماذا لا تسيطر القوانين عليهم؟ أقول بأن أولئك لا تمكن القوانين من السيطرة عليهم لقدرتهم على التجايل على تلك القوانين وهم لا يبريدونه من خلالها. حتى وإن كان، فإن نسبة حدوث هذه الأمور ضئيلة جداً بحيث أن ضرر تفهينها أشد بكثير من ضرر تقييد أيدي أولئك المستصلحين (المظلومين). فلوهم المحتاجون الذين يفتكروا على تنظيم التجايل على تلك القوانين هذا الموضع، وكانت التوصية بتوحيد المصطلحات في الدول العربية. وأختصر لصيبر «الشعر المقاري». أنظر توحيد مصطلحات الشعر المقاري، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، وفكرة تاريخية موزجة من نشوء التسجيل المقاري أنظر التعرضات أثناء التخطيط المقاري في التبرع الخبزي، محمد خوري، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٢، ص ١٢-٢٩.

٩٣- بدف في تسجيل الطائرات رسمياً في كل من سورية ولبنان عام ١٩٦٦، وفي المغرب عام ١٩٦٢، وفي مصر من التسجيل بعدة مراحل كالقوانين الصادرة سنة ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وفي تعديل هذه القوانين بقرارات لاحقة في كل من عام ١٩٦٢، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٨، أنظر الشعر المقاري في مصر والمغرب، علي حسين مجيدة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥٧. لجميع هذه القوانين أنظر المرشد في إجراءات الشهر المقاري، كمال فوزان، الناصر غير موضح، ١٩٨٩، المرجع العلمي في الشعر المقاري، عزت عبد القادر، دار الثقافة لطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

٩٤- قام بهذا التحقيق علاء عبد الكرم وخالد حمزة، مجلة آخر ساعة، العدد ٢٨٩٥، ١٨ أبريل ١٩٩٠، المواقف ٢٢ وصفان ١٤١٠، ص ١٩-١٨، إن الاستبعاد بتسحيقات الجبال أمر غير مقبول علمياً، ولكنني أختلت به لوضوح الصورة لأي زائر لمصر ولأن التحقيق كان شاملاً لأكثر الحقائق التي أبحث إليها.

٩٥- إن ما حدث في الدول العربية مشابه لما حصل في الدولة العثمانية، فكما لاحظنا في الدولة العثمانية فإن القوانين تراكمت مع الزمن من الشدة إلى إضعاف لتصرف حرية أكبر. وهو أيضاً مشابه لما حدث في عهد محمد علي في مصر. لقد صدرت قوانين مختلفة من سنة ١٨١٢ حتى انتهى الأمر إلى إضمار الأراضي الأجرية ملكاً للمصريين في عهد محمد علي. وكان الاستعداد في هذا العمل هو أن للذهب الحضي الذي يجتبر هذه الأراضي في الأصل ملكاً لأسمائها، بالإضافة إلى أن هذا التملك، كما يقول الهادي، سيدفع ملاكها إلى العمل على إصغارها ويقتضي على ما كان يعم تلك الأراضي من فرضي ومشكلات (الهادي، ص ١، ٢٤٥). إلا أن معظم القوانين الحديثة لم تعرف حق التصرف. ففي مصر، لم يعرف القانون المدني حق التصرف، ولكن حدد وجوه التصرف التي يجوز لأصحاب حق التصرف ممارستها مثل الزراعة والسكنى (الهادي، ص ١، ٢٤٤). وفي سورية، حولت المادتين ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٢٢٢٩ لعام ١٩٢٠ صاحب حق التصرف أن يتصرف بالأرض بوجه حرته، وأن يثني فيها ما يشاء، ويضطر إلى الصق الذي يشاء، وأن يستخرج منها مواد البناء دون غيرها من سائر المنتجات كالحديد والنفط المحجري، وذلك ضمن الحدود والقيود التي توجبها القوانين والأنظمة. كما سوت المادة ١٧ للتصرف كل تصرفات الانتفاع مثل الإرث ما هذا (الوقف (الزرقا، ص ٣، ١٥٧). كما يثبت المادة ٨٥ من القانون المدني السوري الحقوق المدنية الأصلية، ووضعت بأن حق

الملكية يختلف عن حق التصرف في الأراضي الأميرية بعدة أمور هي: عدم مقدرة التصرف بأن يوقف الأرض، وأن حق التصرف يسقط بعدم الإستخدام لمدة خمس سنوات، وأن الأراضي الأميرية تنتقل بالهبات وفقاً لقانون انتقال الأموال الأميرية والتي تختلف عن تلك التي تنتقل بالهبات في الشريعة الإسلامية (العدد، الملكية في قوانين البلاد العربية، ص ١، ١١-١٧، الهادي، ص ١، ٢٤٤). ومن العراق يستنتج حامد مصطفى بأن حق التصرف يأتي مباشرة بعد حق الملكية، وأنه يريد من حق الانتفاع لأنه دائم وموثر ولا رقابة له للمالك (أي الدولة) على التصرف (ص ٢، ٢٧-٤١)، ويستنتج تعريفاً يكاد يطابق حق الملكية مع فارق واحد هو أن حق التصرف ليس سلطة على الشيء نفسه، ولكن سلطة على الانتفاع، فهو حق انتفاع دائم. وفي الأردن نجد أن المادة ١١٩ من القانون المدني تعطي التصرف حرية كبيرة في التصرف في الأرض من بناء وغيره، حتى أن له أن يرهق حق التصرف زيادة ص ٦٠-٦١.

٩٨- المادة ٥٢ من القانون ١٠٠ لعام ١٩٦٤، أنظر مثلاً الفصل الثاني في التصرف في الأراضي الزراعية والفصل الأول من الباب الثالث (المواد ٢٢ إلى ٤٦)؛ الجديدة الرسمية، العدد ٦٨، ص ٢٢ من سنة ١٩٦٤.

٩٩- أنظر مثلاً اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٦٤، فهناك أكثر من خمسين صفحة من التنظيمات لتشكيل الجبان ومهامها (قوانين تنظيم الملكية المقارية، محمد سيد عبد التواب، ص ٢، ٢٢٩-١٨٢). حتى أن هناك جبان لتخصيص اختلافات بين الأطراف المختلفة (أنظر مثلاً القانون ٥٤ لعام ١٩٦٦ تشريعات الزراعة، ص ٨٦). وفي تعديل هذا القانون عدة مرات (أنظر مثلاً قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ١٨٤/م لسنة ١٩٧٤). وفي العراق يسقط حق التصرف إذا لم يتم باستغلال الأرض ثلاث سنين متتالية (المادة ١١٨٦ من القانون المدني العراقي). وهناك استحداثات وأحداث مشروعة من أصل الأرض حددتها المواد مثل انتقال التصرف بالمقدمة في الجيش (أنظر مثلاً حامد مصطفى، ص ١، ٥٢-١٥٢، ص ٢، ١٥٢-١٥٢).

١٠٠- على سبيل المثال، صدر القانون رقم ٥٢ لعام ١٩٦٦ وألغى العمل بأكثر من ٤٠ قانوناً سابقاً، ثم عدل عام ١٩٦٦ بالقانون رقم ٣٧ وليعدل مرات ومرات، موسوعة القوانين الخاصة بالزراعة، كمال الفوزان، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٧٥-٧٨، ١٣٢.

١٠١- فهناك تسهيمات، مثل للمصالح الشخصية وللحاصل السيفية المستدرة، كما كتلت هذه القوانين تقترض على المزارع مواجيد الحصاد وإزالة المخلفات من الحقول، أنظر مثلاً القانون ٥٢ لعام ١٩٦٦، موسوعة القوانين الخاصة بالزراعة، ص ٨٩-٨٠.

١٠٢- من هذه القرارات المبدئية للقرار الدورة الزراعية مثلاً القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨، والقرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ (كمال الفوزان، ص ١٢٤، ١٢٠)، ومن الأخطاء على هذه الجبان «لجنة تسجيل أساليب المحاصيل الزراعية» (أنظر المادة ١١٠ من القانون ٥٢ لعام ١٩٦٦، كمال الفوزان، ص ٨٢). وهناك تفاصيل دقيقة أخرى كثيرة منها مثلاً تحديد مواجيد الري لبعض النباتات والتي تغيرت بقوانين لاحقة. فلقد حدد مثلاً آخر موعد لري البزوم السقاوي في جميع محافظات الجبهة بعد اليوم الطمر من شهر مايو وذلك بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤، ولذا صدر لتبني المرحوم الذي نص عليه القرار رقم ٤٦ لعام ١٩٧٢ (الوقائع المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩٧٤، العدد ١١٠).

١٠٣- موسوعة القوانين الخاصة بالزراعة، ص ١٧١، موضح عبد التواب، ص ٤

- ١٢٤- ٢٧٧- وكشغال للمواد التي صدرت لتحديد هذه العقوبات أنظر المواد ١٠٧-١١٢ من القانون ٥٢ لعام ١٩٦٦، كمال الوزان، ص ١٠٧-١١٢.
- ١٠٤- أنظر المراسيم بخاصة رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٢، وقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٦، ومن الجانب نقلاوي الحاصلات الزراعية، للمادة ١٧ من القانون ٥٢ لعام ١٩٦٦، المواد ٥٨-٥٩ من القانون ٥٢ لعام ١٩٦٦، ومن الأصل على جانب المصنات، لجنة المصنات الزراعية، المواد ٦٦-٧١ من القانون ٥٢ لعام ١٩٦٦، كمال الوزان، ص ٧١-٧٦، ٨٨، ٨٩، ٩٧-٩٨.
- ١٠٥- نداء الجرائد أنظر الوسيط، في التشريعات الزراعية، موضوع صيد القواب ص ١٠٨، ١٥٩، ٢٥٤، ٢٧٤-٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩٢-٢٩٣، ٤٠١، ولجداول العقوبات أنظر مثلا كمال الوزان، ص ٢٧٨-٢٨٧.
- ١٠٦- فعلا، في نظام بطاقة الحياة الزراعية تقول المادة ١ من القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١، وتعد بطاقة الحياة الزراعية إلتزام من سنة الزراعية ١٩٧١-١٩٧٢ طبقا للنموذج المرفق وعند تسليمها للمالك تخدم بخام شمار الجمهورية وخام الجمعية لتحويل الأراضي المختصة ويثبت بها تاريخ إستخراجها، وتقول المادة ٢، «بعد سبل لكل قرية (٢ زراعة خدمات) طبقا للنموذج المرفق وتترك كل قرية فيه برقم مسلسل وتحت كل صفحة منه بخام شمار الجمهورية وخام مديرية الزراعة المختصة»، أنظر مسودة القوانين الخاصة بالزراعة، كمال الوزان، ص ٤٤، وجدل هذا القرار كالمادة بالقرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢، كمال الوزان، ص ٥٢-٥٣.
- ١٠٧- أنظر مثلا القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ من ثانيا إلى أيا سادسا، القوانين المصرية، العدد ١٠٧، ١٤ مايو سنة ١٩٧٤.
- ١٠٨- تقرير اللجنة المشتركة مجلس الشعب من مشروع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٥، التعريف والتعويض، وأبنا، في الأرض الزراعية، محمد حمدي البكري، ص ١٧.
- ١٠٩- كما أول تدخل للسلطة في الإجارة عام ١٩٢٠. ولكن في المصوم، فقد نظمت الإجارة تحت المواد ٥٥٨-٦٠٩ من القانون المدني المصري (القانون المدني، أنور العمري، ص ٥٥٨-٦٠٩). أما بالنسبة لقوانين إيجار الأمان فقد تناهت في الظهور كل سنة أو سنتين تقريبا بعد الفورة. وقد دافع الكثير من أهل القانون عن تدخل السلطة في الإجارة واضروهم ضرورة، مثل عبد الرزاق السنهوري، في كتابه عقد الإيجار، وقد أثبت الأيام خطلهم في هذه المسألة، أنظر عبد الرزاق أحمد السنهوري، الجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، لبنان، لا يوجد تاريخ، ص ٦٠-١٧، ص ٢٨٩ (ملاحظة على إسم هذا المؤلف، لقد استخدمت هذا الكتاب وأنا طالب في الولايات المتحدة الأمريكية، وكنت قد استعرت من مكتبة هارفارد. إلا أنني لم أكتب اسم المؤلف باللغة العربية في حته، وقد كتبت في الكتاب انتمت على كتابي باللغة الإنجليزية في هذه الملاحظة لأنني لم أكن من الحصول على إسم المؤلف كاملا، وقد يكون هناك خطأ في اسمه الأخير كأن يكون تناهوا) عقد الإيجار، الاسكندرية، ١٩٦٩، ص ٢٢-٢٣.
- ١١٠- القانون ١٢١ لعام ١٩٤٧ مجموعة القوانين الجديدة، دار الفكر الحديث، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٢٧-٢٨.
- ١١١- خفض القانون ١٩٩ الإيجارات بنسبة ١٥٪، أنظر م. حنبر، لاندون الإيجارات الجديد، دار الفكر، ١٩٦٩، ص ٢-٥.
- ١١٢- على سبيل المثال، القوانين رقم ١٢١ لعام ١٩٤٧، رقم ٧١ و٧٨ لعام ١٩٤٩، رقم ١٩٩ لعام ١٩٥٢، رقم ٦٥٢ لعام ١٩٥٢، رقم ٥١ لعام ١٩٥٤، رقم
- ٥٤ لعام ١٩٥٥، رقم ٢٥٢ لعام ١٩٥٦، رقم ١٢٣ لعام ١٩٦٢، رقم ٧ و ٢٤ لعام ١٩٦٥، رقم ٣٦ و ٣٧ لعام ١٩٦٦، رقم ٥٢ لعام ١٩٦٩، ... وهكذا.
- ١١٣- قانون تخفيض الإيجارات، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٣، ص ٣٣، يقول حنبر مستتباً أن الدولة لاحظت أن للثلاث كانوا يتوقعون أن تصدر الدولة قوانين لتخفيض إيجاراتهم، ولهذا قد بالقوا في تقدير إيجاراتهم بحسب انطو تلك القوانين، حنبر، ص ٤.
- ١١٤- القانون ٤٦ لعام ١٩٦٢، كما قامت السلطة بترتيب كل ما هو ضروري لهذه التغييرات من لجان وأقسام وما شابه.
- ١١٥- حنبر، ص ٥-٤.
- ١١٦- القانون هو رقم ٧ من عام ١٩٦٥، المادة ١١ قانون تخفيض الإيجارات، ص ٢-٣٣. وإن وصف هذه المسائل قد لا يكون مهماً لموضوعنا، أو قد يبدو تصنيفاً أكثر من اللازم، ولكنني أودتها في النص حتى يتمكن القارئ من الإحساس بكمية القوانين وتداخلها. من الكتب الحديثة التي صدرت لمساعدة الناس على فهم هذه القوانين مثلاً، قوانين الإسكان والمباني، العلاقة بين المجر والمستأجر، محمد محمود المصري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢، الموجز في أحدث المبادئ وأحكام القضاء في إيجار الأمان، محمد عبد المجيد مرعي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٧، الإمتداد القانوني لعقد الإيجار في المساكن والمعاملات التجارية والأراضي الزراعية، محمد الجني، مثقال المرافق، الاسكندرية، ١٩٨٩، طرح قانون إيجار الأمان، د. محمد أحمد سليمان، دار الفوائد، المنصورة، ١٩٨٨.
- ١١٧- فملى سبيل للثال، هناك تنازع بين القانون ١٢١ لعام ١٩٤٧ والقوانين المكتملة له من ناحية، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من ناحية أخرى، يقول سمير كامل في هذا تنازع، «اشتقت المحاكم من إيجار حل لهذه المسألة، وذلك يرجع إلى أن مشكلة التنازع الزمني من أقدم المشاكل القانونية...»، أنظر التنازع بين قوانين إيجار الأمان في الزمان، سمير كامل، الناصر غير مذكور، ١٩٨٩، ص ٢٨-٣٩.
- ١١٨- على المالك الذي يربطه في بناء، قرار وتأجيله أن يقدم مع طلب الترخيص قيمة الأرض وقيمة البناء، المتقدمة والإيجار المتروك بالإضافة إلى متطلبات أخرى حتى يتمكن من الحصول على ترخيص للبناء. وهذا التحديد للإجارة مؤقت إلى أن تأتي لجنة تقدير وتحديد الإجارة. أنظر مثلاً المواد ١٢-١٦ من القانون ٥٢ لعام ١٩٦٩، إيجار الأمان، الجمهورية العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩، ص ٤-٤.
- ١١٩- إن إليات هذا فعله للسائل صعب بعض الشيء، ولكنني سمعت الكثير من هذه القصص. كما أن القوانين تحمي مواداً توضع العقوبات التي يتعرض لها كل من حاول أن يربط أحد من الموظفين أو أعضاء البرلمان، وهذا احتراق ضمني بوجود هذه المسألة. أنظر مثلاً إيجار الأمان، الجمهورية العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩، ص ١٢٠. أغلب القوانين المصري في العقادة مواداً تنظيمية بشأن طمن المالك والمستأجرين في قرارات اللجان أو في بعضهم البعض، فعلاً، يعتبر قرار اللجنة تهدد الأجر نهائياً إذا لم يتم المالك في ضمن في هذا القرار خلال ثلاثين يوماً. أنظر مثلاً المواد ١٣-١٥ من القانون ٥٢ لعام ١٩٦٩، حنبر، ص ٤٤-٤٨.
- ١٢١- المواد ٩-٥ من القانون ٥٢ لعام ١٩٦٩ تمنع على أنه لا يجوز إلتزام المساكن للمدة للإستئثار خالية مدة تزيد من ثلاثة أشهر إذا تقدم لاستئجارها مستأجر بالأجرة المحددة، ونظراً لتأخر الملاحق في تشطيط مزارعهم كسباً لوقت





١٤- أكفر كتب الفقه تعالج هذه المسألة في الحديث عن بيع حق المرور والمسبل والمجرى، هي المصنوع، «قال ابن الصباغ» وإن صالحه على أن يجري الماء في ساقية في أرض المصالح قال في الأتم، فإن هذا إجازة يقتضي إلى تقدير المدة. قال أنصاري إذا يضح إذا كانت الساقية محفورة، فإذا لم تكن محفورة لم يجر لأن لا يمكن المستأجر من إجازة الماء إلا بالخسر، ليس له الخسر في ملك غيره، ولأن ذلك إجازة لساقية غير موجودة، فإن حفر الساقية وصلته جاز، ع. ١٢ ج. ٤، ٥-٤. وفي حاشية ابن عابدين في مطلب في بيع الطريق يقول، «وقوله وصح بيع الطريق» ذكر في الهداية أنه يحتل بيع ربة الطريق وبيع حق المرور، وفي الثاني يوافق أن ه. وما ذكر المصنف فيما يأتي علم أن مراده هنا الأول، ثم في الدور عن التنازلية، الفرق ثلاثة، طريق إلى الطريق الأطم، وطريق إلى سكة غير نافذة، وطريق خاص في ملك إنسان، فالأخير لا يدخل في البيع بلا ذكره أو ذكر النافذة، أو المرافق، والأولان يدخلان بلا ذكر أ. ه. ملخصاً. وحاصله هو باع داراً مثلاً دخل فيها الأولان فيما بلا ذكر بخلاف الثالث، والظاهر أن المراد هنا هو الثالث، وقد علمت أيضاً أن للرو بيع ربة الطريق لا حق المرور، لأن الثاني يأتي في كلام المصنف، فإذا كانت داره داخل دار رجل وكان له طريق في دار ذلك الرجل إلى داره، فما أن يكون له فيها حق المرور فقط، وما أن يكون له ربة الطريق، فإذا باع ربة الطريق صح، فإن ذلك ظاهر، ولا فلا بقدر عرض باب الدار المسمى على يأتي ٤٠٠٠ ج. ٥ ص ٧٧-١٧٨ لمسبل الماء، أنظر، ج. ٥ ص ٧٩-٨٠.

١٥- للمراجع حول هذه المسألة أنظر الإذاعي الترخيصي من الفصل الثاني في الحديث عن الارتفاق. وإضافة فكرة فقهية من استحداث حق الارتفاق عندما يأتي الفريق المستخدم بعد الفريق المالك المسطر وبالتالي توسيع المنطقة المشتركة في الإذاعي الترخيصي أورد الآتي من المصنوع، «ومن احتياج إلى إجازة ماء في أرض الغير لم يكن له إجازة صاحب السطح والأرض عليه، وروى البيهقي وغيره من القدم قولاً أنه يجبر، والمذهب الأول، فإن أرضاً طولية الشكل معلومة الأبعاد وتر في السطح لابد من بيان الموضع الذي يجري عليه الماء، والمسلوحة التي يندرج منها الماء إليه» ولا بأس بالجهل بالقدر من ماء المظهر لأن ذلك مما لا يمكن معرفته ٤٠٠٠ المصنوع، ج. ١٠ ص ٣٢٧-٣٢٩.

١٦- وهناك طريقة أخرى معاكسة لما ذكر في النص تؤدي أيضاً بحق الارتفاق إلى الإذاعي المتحد، فقد يحصل الفريق الذي يأتي متأخراً على حق المرور بأحد طرق المواصلات بحيث أنه يصبح هو المالك والمسيطر والمستخدم لتلك المنطقة أو مجرى الماء مثلاً. والمجري في هذه الحالة ليس إلا أرضاً طولية الشكل معلومة الأبعاد وتر في الأرض الأولى. إضافة مثل فقهي لكلا الجانبين في الإذاعي المتحد، والذي لا اعتدق بأنه حق ارتفاق، إنما تدخل في الأملاك الخاصة، أختار من المصنوع الآتي، «فإذا سأل رجل على موضع ثلثة من أرضه يجري فيها ماء، وبيناً موضعها ومخرجها وطولها جاز، لأن ذلك بيع موضع من أرضه، ولا حاجة إلى بيان مفعله، لأنه إذا ملك الموضع كان له إلى تخومه، له أن يترك فيه ما شاء، ع. ١٢ ج. ٤، ٥.

١٧- هناك مبادئ وقواعد شرعية لتوضيح العلاقة من حيث المسؤولية بين فريقي المتقارنين (الحداد والمخدوم) لتساعحل حال العين، أذكر منها القاعدة السادسة والسبعون من القواعد لأن رجب الحفيلي، «والشريكان في حين مال أو منفعة إذا كانا محتاجين إلى رفع منصرف أو إيقاع منفعة أجبر أحدهما على موافقة الآخر في الصحيح من المذهب، وفي رواية أخرى إن أمكن أحدهما أن يستقل بدفع الضرر لعله ولم يجبر الآخر معه، لكن إن أراد الآخر الانتفاع بما فعله شريكه لهُ منه شيء

وكل من حفر بئرًا في موات لتملك لهُ حريمها أربعمون ذراعاً من حولها، أو خمسة وعشرون ذراعاً من كل جانب، أو خمسون ذراعاً طولاً أربع طرقي حريمها ٤٠٠٠ ج. ١٥ ص ٢١٧، وفي موضع آخر في المصنوع، «قلت» حديث أبي هريرة روى أحمد «حرم البئر المادي خمسون ذراعاً، وحرم البئر البدني خمسة وعشرون ذراعاً، وعن الشعبي، قلت روى الدارقطني وإخلاف بإسنادهما من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال، «حرم البئر خمس كذا، وقد تكون خمسة وعشرون ذراعاً، وحرم المدي خمسون ذراعاً»، وقد أعلم الدارقطني بالإرسال وقال، إن أسنده فقد وهم، وفي سنده محمد بن يوسف المقرئ شيخ الدارقطني وهو متهم بالوضع، ورواه البيهقي من طريق يونس عن الزهري عن السيب مرسلاً وزاد فيه «وحرم بئر الزرع لثلاثمائة ذراعاً من نواحيها كلها»، وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة موصولاً ومرسلاً، والموصول فيه عمر بن قيس وهو ضعيف. والأحدث في مجموعهما كتبت أن للبئر حريم ٤٠٠٠ ج. ١٥ ص ٢١٨، أنظر أيضاً ص ٢١٥، وهذا السيوطي أراه الخفية يقول، «... ومن حفر بئرًا في بركة لله حريمها، فإن كانت للطن فحريمها أربعمون ذراعاً، وإن كانت للفتح فحريمها ستون ذراعاً فحريمها، وهذا أبي حنيفة أربعمون ذراعاً لهما إلى أن قال ولا كانت حيناً فحريمها خمسمائة ذراعاً بالبئر، والأصح أنه خمسمائة ذراعاً من كل جانب ٤٠٠٠ الحواشي للفتاوى، ج. ١ ص ٢٢٨.

٩- أبو يعلى الخنيلي، ١٢٢، المأورد، ١٧٩.

١٠- الحواشي للفتاوى، السيوطي، ج. ١ ص ١٢٤، وفي المصنوع، «... وحرم البئر، وهو بقدر ما ينفذ فيه المستحي إن كانت البئر للشرب وقدر ما غير فيه القور إن كانت للشبي ٤٠٠٠ ج. ١٥ ص ٢١٦.

١١- المصنوع، ج. ١٥ ص ٢١٥، وفي الحواشي للفتاوى، «قال الرافعي في الشرح والنووي في المروضة، حرم المصنوع لا يملك بالإجماع، والجرم هو الموضع القريبة التي يحتاج إليها لتأمين الانتفاع كالطريق وسبل الماء، ونحوه ٤٠٠٠ السيوطي، ج. ١ ص ١٢٤، المأورد، ص ١٧٩، وفي المتن، «وما قرب من المصنوع وتعلق بمصاحبه من طرقه وسبل مائه ومطرح مائته وملقى ترابه وآلاته فلا يجوز إيجازه بغير خلاف في المذهب، وكذلك ما تعلق بمصالح القرية كمنابرها ومرعى ماعينها واحتياجاتها وطريقها وسبل مائنها ولا يملك بالإجماع، ولا نعلم فيه أيضاً خلافاً بين أهل العلم، وكذلك حرم البئر والنهر والين وكل عاود لا يجوز إيجازه ما تعلق بمصاحبه لقوله عليه السلام «من أحمأ أرضاً ميتة في غير حق مسلم فهي له»، مفهومه أن ما تعلق به حق مسلم لا يملك بالإجماع، ولأنه تابع للمعاود، ولو جوزنا إيجازه لبطل الملك في العامر على أهله ٤٠٠٠ ج. ٥ ص ٥٦٦-٥٦٧، فتاود لابن رجب، ص ١٩٢.

١٢- ابن الرامي، ص ٤٤٤-٤٤٥، الظاهر في هذه النازلة أن القمارس ملك الأرض قبل أن يستخدم أهل المنزل الطريق، وهذا القرض قطع طريقهم، وبالتالي نتج إقتان بين الطرفين (المالك وأهل المنزل) إما يتبرعوا للملك أو لإيجاد من آخر أو غير ذلك.

١٣- ابن الرامي، ص ٤٤٣، مقال آخر، «قال ابن حبيب (٣٢٨)» سئل ابن القاسم عن الرجل تكون له الأرض البيضاء والطريق تشعباً فأراد أن يحول الطريق عن موضعه إلى موضع آخر في أرضه وهو أرفق بأهل الطريق؟ فقال، ليس لأحد أن يحول طريقاً عن موضعه إلى ما هو دونها وإلى ما هو فوقها وإن كانت مثل الطريق الأولى في السهولة إلا بإذنه، وإن كان طريقاً عاماً للمسلمين فلا يجوز فيه إذن بعضهم إلا أن يكون طريق قوم بأسمائهم فيأخذوا فيجوز ذلك، وإن لم يأخذوا فلا يجوز حولها وإن قرب.

- بطبيع حصة ملكه من التفتة، فإن احتاجا إلى تجديد منفعة فلا إجمار. ويندرج تحت ذلك صور... (ومنها) الفتنة المشتركة إذا تهدمت، نص أحمد على الإجمار على الصادرة كما سبق ولم يذكر ابن أبي موسى فيه خلافا وإنما ذكر الروائين في الحافظ. والفرق أن الحافظ يكتسب قسمته بخلاف الفتنة والبشر...، ص ١٤٢-١٤٤. والطاهر في هذه الحالة هو أن الجارين معا كقريب واحد يستخدمان ويسيران ويكلمان الفتنة. وسنأتي لتوضيح طبيعة الشراكة وتأثيرها في حال النقص في الحديث عن السقف والحائط المشترك في الفصلين السادس والتابع.
- ١٨- رواء الجماعة إلا النسائي. وفي لفظ لأحمد، «إذا اختلقوا في الطريق راح بينهم سبعة أذرع»، الشوكاني، ج ٥ ص ٣٦٢، ذكر الصبيحين ورد في المجموع كما يأتي،... وعند الجبرائي في الكبير وأبي نجيم من حديث ثعلبة بن مالك القزولي، وما جاء في بعض ألقابها من جعل الطريق سبعة أذرع ثبت في الصبيحين من حديث أبي هريرة، وعكرمة بن سلمة بن ربيعة مجهول، ج ١٢ ص ٤٠٧، أنظر أيضا سنن أبي داود، ج ٣ ص ٢١٤ (الحديث ٦٣٣٣).
- ١٩- أبو يعلى الخليلي، ص ٦١٢.
- ٢٠- المازودي، ص ١٨٠، أبو يعلى الخليلي، ص ٦١٢، وفي الحاشية: ورواه البخاري وصالح وأبو داود والترمذي وأحمد، بلفظ «إذا اختلقت في الطريق الخ»؛ وفي ابن الرامي، «قال ابن وهب إن ابن جريج قال مثله ورواه ابن وهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال، كل طريق يسلكها الناس فسبعا سبعة أذرع، يعني كل قوم على حددهم، ومن بني على يقيم فهو له، ومن أمره فهو له، وكل بقع لم يكن عليه فهو له (ورسوله)، وليس هو لك»، ص ٤٢٠.
- ٢١- البخاري، ج ٣ ص ٢٨٤، والتعريف الوارد قبل الحديث في النص للميتاء هو أيضا من البخاري.
- ٢٢- الشوكاني، ج ٥ ص ١٦٢٢ ويقول الشوكاني، «وما أخرجه من عدي من حديث أنس بلفظ «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق الميتاء التي تؤتى من كل مكان» وذكر الحديث؛ التعريف للسان من حاشية إقراج ليسبي بن آدم، ص ٩٧، ويقول ابن منظور، «قال شمر، ميتاء، الطريق وميداء وصحبة واحد، وهو ظاهر المسلك». وقال النبي صلى الله عليه وسلم لإنه يقرئهم وهو يوجد بنفسه، لولا أنه طريق ميتاء، لحزن عليك أكثر مما حزنأ، أراد أنه طريق مسلك، وهو مفعول من الإتياء؛ لأن قلت طريق ما، فهو مفعول من أتيت»، لسان العرب، ج ٢ ص ٥٥٢.
- ٢٣- من سياق النص يظهر أن هذا القول الذي ذكره أبو يعلى هو قول أحمد بن حنبل، فيقول أبو يعلى، «قال أحمد في رواية للروذي وقد نقل... وقال في رواية ابن القاسم «إذا كان الطريق قد سلكه...»، الأحكام السلطانية، ص ٢١٢. والجدير بالذكر أن استخدام عبارة «أهل الطريق» هو لتعريف أولئك الذين يمترون عرض الطريق، فيقول عبادة بن السامات، «أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الرحبة تكون في الطريق ثم يبرء أهلها البنيان فيها، نفسى أن يترك للطريق سبعة أذرع، وكانت الطريق تسمى الميتاء». رواد عبد الله بن أحمد في مسند أبيه، «لعل الأوطار»، ج ٥ ص ٢٢٢.
- ٢٤- أنظر مثلا الشروق للقرطبي، ج ٤ ص ١٦. فقد أجاز الفقهاء إخراج الأجمة في الطرق النافذة، أما الطرق المستدة فلا حصول الإختصاص وتعيين القصور على أهل الطريق المستد. وسنوضح هذا بالتفصيل في الفصل السابع عند الحديث عن الطريق غير النافذ.
- ٢٥- قد لا يتفق الكثير من الباحثين مع هذا التقسيم للمدن، والطابع هو تقسيم بناء على قيم ومعايير وضعها جرونوبوم. وما السبب من ذكرها هنا إلا إظهار التقارئ فكرة عن أنواع المدن من حيث أسباب التكون ومركزة القرارات. للتفصيل أنظر GRUNEBaum, G. E. VON. Islam: Essays in، ص ١٤٥-١٤٥، the Nature and Growth of a Cultural Tradition, London: Routledge & Kegan Paul Ltd., 1961. أنظر أيضا ص ٢٢-٢٢ من مجلة مقرنص AKBAR, J., Khaitea and the Territorial Structure of Early Muslim Towns, Mukarnas: an Annual on Islamic Art and Architecture, E.J. Brill, Leiden, ١٩٨٩، لعام ١٩٨٩.
- ٢٦- ما قاله كيرسول بالأس هو «Chotic labyrinth of lanes and blind alleys of tents and huts alternating with waste ground...»، والمبارت بين القوسين (...) قد أضفيت لتوضيح الترجمة. كيرسول، ج ١ القسم الأول، ص ٢٢ من Creswell, K. A. C. Early Muslim Architecture, 2nd ed. New York: Hacker Art Books, ١٩٧٩ Ed. جزءان، ولاستخدام كلمة إحتط أنظر ص ٢٨، ٢٨، أبو يعلى الخليلي، ص ٦١٢.
- ٢٧- جرونوبوم، ص ١٤١، لكلام لامنس أنظر كيرسول، ج ١ القسم الأول ص ٢٨.
- ٢٨- أنظر ص ١٢٨ من LASSNER, J. The Topography of، ص ١٢٨ من Kubiak, Wladyslaw B. Al، ص ٦٥ من كتابه من القسطنطينية، للمشرق كوبيك، أنظر ص ٦٥ من كتابه من القسطنطينية، للمشرق Fustat: its Foundation and Early Urban Development, the American University in Cairo Press, ١٩٨٨.
- ٢٩- تخطيط مدينة الكوفة من المصادر التاريخية والأثرية، كاظم الجبائي، بغداد، ١٣٨٩، ص ٧٧.
- ٣٠- هناك سبب آخر وهو أن المؤرخين كالبكري ودوتوا صليبة استيطان المسلمين (حركية قديمة) في المدن المخططة بالإضافة لوصف معالمها، فهناك مراجع كالمية في هذا الموضوع. أما المدن غير المخططة فلم تحظى بتدوين كاف لعملية الإستيطان، ولكن وصفت معالمها كالمية المدن.
- ٣١- ص ٥٧ من GUEST, A. R., "The Foundation of Fustat and the Khittahs of that Town," The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain & Ireland, January ١٩٠٧.
- ٣٢- ابن منظور، ج ١ ص ٨٨٨.
- ٣٣- لتعريف «حفر» أنظر لسان العرب، ج ١ ص ٦٦٥-٦٦٦، ويكمل ابن منظور فيقول، «والخفيرة ما أحاط بالشيء، وهي تكون من قصب وخشب... والمطار، الخفيرة تصمم للإبل من شجر لتتبعها البرد والريح... واحتظر القوم وحظروا واتخذوا حقيرة».
- ٣٤- لسان العرب، ج ١ ص ٨٨٨.
- ٣٥- قال الجوهري في صحاحه، أنظر للمبار للعرب، ج ٢ ص ٢٢٧.
- ٣٦- يقول القتيبي مثلاً في وصف بناء القاتول، «وخرج المصمم إلى القاتول في التصف من ذي القعدة سنة ٢٢٠، فأخضع موضع المدينة التي بناها، وأقطع الناس المقاطع، وجد في البناء حتى بنى الناس القصور والدور»، ج ٢ ص ٤٧٢-٤٧٣ أنظر أيضا ص ٢٥٨، ويقول للقرطبي، «ولما افتتح عمرو بن العاص مدينة

الإسكندرية التفتح الأول دون تجاوز هذا الحصن واختلط الجميع المعروف بالجامع التتبع وجامع عمرو بن العاص، واختلط قبائل العرب من حوله فصارت مدينة عرفت بالقسطنطينة وتقول الناس بها ٢٨٦... ج ١ ص ٢٨٦.

٣٧- سنذكر هذه الحادثة (حادثة القياس وعصر رضي الله عنهما) في الفصل القادم في الحديث من نزوح الملكية؛ السهمودي؛ ج ٢ ص ١٨٩، وفي موضع آخر لنفس الحادثة قال عصر القياس: «اخترتني إحدى ثلاث؛ إما أن تبيعنيها بما شئت من بيت المال، وإما أن أخضعك حيث شئت من المدينة وأتبعها لك من بيت مال المسلمين،...» ج ٢ ص ١٨٢.

٣٨- البلاذري؛ ص ٢٢٢، وفي ص ٢٢٥ يقول البلاذري في الحديث عن فتوح مصر والمغرب: «... واختلط الزبير بمصر وأبنتها دأمرأى مسروقة ١٥٠٠... لمزد من الاستغاثات أنظر أيضاً ص ٢٣٠، ٢٢٥، ٢٤١.

٣٩- كتاب الفرائح؛ ص ٢٠.

٤٠- المقوي؛ ج ٢ ص ١٥٠-١٥١، أنظر أيضاً البلاذري؛ ص ٢٤٢.

٤١- قد قال ياقوت، ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجراً إلى المدينة أقطع الناس الدور والرياح؛ فخطب لبني زهرة في ناحية من مؤخر المسجد...، فهذا الاستخدام يدل على أن خطب يمي كلا من المقدرة على الإقطاع والتعلم على الأرض معاً، ويمكن لنزوح خارجي مساعدة الفريق الساكن للقيام به. قد قلّم الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الحادثة الإقطاع وتعليم أرض بني زهرة، أي أن التعليم على الأرض حذر حدوده الخارجية على الأقل، ولكن الملم هو أن تركيب الجملة وضح لنا الفاعل أو الفريق المقرر، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم؛ ونسوح هذا في النص بعد حين؛ السهمودي؛ ج ٢ ص ٢١٨، مثال آخر من السهمودي؛ وروى ابن سعد

في خطبته عن عبد الله بن عبد الله بن حبة قال، لما أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الدور بالبيعة خطب لسان بن عكان داره اليوم؛ ج ٢ ص ٧٢٢. الرياح جمع التريخ وهو؛ الدور والدور بيمينها، والوطن متى كان ويأتي مكان كان،...، لسان العرب؛ ج ١ ص ١١١.

٤٢- من هذه الحالات المستثناة التي لم يتم فيها الفريق المخطئ بالبناء ما ذكره البلاذري؛ «وكان مسجد بن الأدرع اختط مسجد البصرة ولم يبنه فكان يصلي فيه غير مبني. فبناء حبة فقصم ثم بناء أبو موسى الأشعري وبني بمده»؛ ص ٢٤٥، وهناك حالات أخرى سنذكرها في الحديث عن تعمير البصرة.

٤٣- البلاذري؛ ص ٢٤١، مثال آخر، قال القياس عندما رفض عرض الخليفة عمر (سنذكر هذه الحادثة في الحديث عن إقطاع الملكية في الفصل القادم)، وخطأ في رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضع ميزابها بعده، فمن هذه الجملة يتضح أن الفاعل هو الرسول صلى الله عليه وسلم. وفيه؛ ج ٢ ص ٤٨٩.

٤٤- يقول اليعقوبي مثلاً في وصف بغداد: «... وأمرني أني للمصور المهندسين والبنائين والفلحة من كل بلد، وأقطع مواليه وفلاده القطعان داخل المدينة... وأقطع آخرين على أبواب المدينة، وأقطع الجند أرباض المدينة، وأقطع لكل بيته الأطراف،...» اليعقوبي؛ ج ٢ ص ٣٧١، أنظر أيضاً البلاذري؛ ص ٢٩٢. أما بالنسبة لاستغاثات الإقطاع فستوضح في شرح كل من الكوفة والقسطنطينة والبصرة من هذا الفصل.

٤٥- اليعقوبي؛ ج ٢ ص ١٧٢-١٧٣.

٤٦- وردت هذه المقولة في باب تعيين الإمام موضع المسجد وتعيين محل القبلة، وهي من طريق أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد الله بن خبيب عن جابر بن أسامة

الجهني، وهذا الاستخدام يدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم علم الحدود الخارجية للمسجد وسوسع الحراب. نظام الحكومة النبوية، المسمى التراتيب الإدارية، عبد الحفي الكتاني، ج ١، دار الكتاب العربي، بيروت (لا يوجد تاريخ)، ج ٢ ص ٧٦.

٤٧- اليعقوبي؛ ج ٢ ص ٣٥٨.

٤٨- إن أول من لفت نظري لهذا الاستنتاج هو المستشرق جيت. إلا أنه ذهب إلى أن هذه الخطط استخدمت كوسيلة لتنظيم الجند. ونستعرض لهذا في الحديث عن الكوفة والقسطنطينة، جيت؛ ص ٥٧-٥٨.

٤٩- هل هذا يعني أن الأخطاط هو الحيازة دون التعليم على الأرض أو بناء حائط حول الخطط؟ قال أي بن كعب في حديثه للقياس والخليفة عمر رضي الله عنهما، «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول، إن الله أوحى إلى داود أن يبن بيتاً أذكر فيه، فخط له هذه الخططة خلة بيت المقدس، فإذا تربيتها بزاوية بيت رجل من بني إسرائيل،...» فهذا الاستخدام لمباراة «تربيتها» لوصف الخططة يدل على أن الخططة كانت فكرة ولم تبني بعد، أو أنها بنيت ولكن لم تكتمل لوجود البيت الذي يملكه الرجل من بني إسرائيل؛ السهمودي؛ ج ٢ ص ٤٨٢. ولكن من رواية أخرى ذكرها السهمودي أيضاً لنص الحديث، نستنتج أن الأخطاط قد يكون فكرة لم تنفذ بعد. فيقول أي بن كعب، «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول، لما أراد داود عليه السلام أن يبن بيت المقدس كان إيتبعين من بني إسرائيل بيت في الوضوح الذي خط أن يبن للمسجد عليه...» ج ٢ ص ٤٨٩. ولكن الأخطاط في كلتا الحالتين كان حيازة موضع. واستفادنا هذه الحالة، وحالات قليلة أخرى مشابهة، يمكننا القول أن الأخطاط غالباً ما كان التعليم بخط أو حائط.

٥٠- من هذه الكتب مثلاً، تخطيط مدينة الكوفة من المصادر التاريخية والأثرية، كاظم الجنباني، بغداد، ١٣٨٦، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري، محمد حسين الزبيدي، المطبعة المالية، القاهرة، ١٩٧٠، خطط الكوفة وشرح حريفاتها، لويس ماسنون، ترجمة تقي محمد المصمعي، منشورات جمعية منتدى النشر، النجف، ١٣٩٩.

٥١- الرواية الأولى من تاريخ الرسل والملوك، المعروف بتاريخ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٢١٠/٩٢٢)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٠ أجزاء، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٢؛ ج ٤ ص ٤٦١، والرواية الثانية من البلاذري؛ ص ٢٧٥.

٥٢- الطبري؛ ج ٤ ص ٤٤.

٥٣- البلاذري؛ ص ٢٧٥.

٥٤- قتي الطبري؛ «ثم قلّم (أي بعد أخطاط المسجد) رجل في وسطه، ولم شديد النزع، فرسى من بينه فأمر من شاء أن يبن يوا. موقع ذلك السهم، ورسي من يديه ومن خلفه، وأمر من شاء أن يبن يوا. موقع السهمين، ترك السهمين في مرة طوة من كل جوانبه، وبني ظلة في مقدمه، ليست لها منجيات ولا مواخير، والمريمة لاجتماع الناس ثلاثاً يردحوا ١٤٠٠؛ ج ٤ ص ٤٤-٤٥.

٥٥- لقد استنتج الكثير من الباحثين أن هناك تشابهاً كبيراً من حيث التكوين بين لندن الأولى التي استوطنها المسلمون بعد فتحها (الأمصار) كالقوفة والبصرة والقسطنطينة والقيروان. فيستنتج المستشرق جيت من دراسة كل من الكوفة والبصرة والقسطنطينة أن هذه المدن متشابهة إلى حد كبير في صفاتها العامة وهم وجود الاختلافات البسيطة بينها. لذلك يمكن الاعتماد والاستئناس ببعضها البعض في وصف

أحدها، جيت، ص ٨٢.

٥٦- البلاذري، ص ١٤٢؛ للمؤري، ص ١٧٩-١٨٠؛ في لسان العرب، والمريد كل شيء، حسبته به الإبل والتميم، ولهاذا قيل مريد، التميم الذي بالمدينة، ووه سمي مريد البصرة، إنما كان موضع سوق الإبل وكذلك كل ما كان من غير هذه الموضع أيضاً إذا حسبته به الإبل، وهو بكسر الميم وفتح الهاء، ص ١١٠٥.

٥٧- وما قاله المؤري (ت ١٠٥٨/٤٥٠) مشابه جداً لما قاله أبو يحيى الخنيلي (ت ١٠٦٨/٤٥٨) وهما من نفس الجيل، ولعل هذا يدل على أنهما ربما إلى مصدر أقدم وأخذاه منه؛ للمؤري، ص ١٧٩-١٨٠، أبو يحيى الخنيلي، ص ٢١٢-٢١٣.

٥٨- البلاذري، ص ٢٦٦.

٥٩- يدرج الطبري قصير القسطاط في أحداث سنة ٢٠ للهجرة، أما للمؤري فيقول إنها كانت سنة ٢١ للهجرة، الطبري، ص ٤٠٩، للمؤري، ص ١٠٩.

٢٩٧.

٦٠- إن بحث الدكتور صالح الهذلول بعد من أوائل الأبحاث التي لفتت أنظار الباحثين إلى أهمية دراسة العروبة لفهم المدينة الإسلامية، هذا إن لم يكن هو البحث الأول المستفيض باللغة الإنجليزية من نوعه، ولكنني اختلفت معه في ما استنتجه من الخطط، حيث يقول، وإن المعلومات المستنتجة من القسطاط تقترح، وبالتالي، إمكانية تطبيق فكرتين في الأمصار الأخرى الجديدة (كالكوكة والبحيرة) وهما، استخدام الخطط كنظام تخشيطي، والطريقة الواقعية لتطوير المدينة بما فيها تشكيل الشوارع. بالنسبة الأولى، فإن نص المترجم من الخطط الثلاث، وهي أصل الاربعة وأهل الظاهر والتليف، تقترح أن الخطط استخدمت كوردة تخشيطية، وبذلك فقد عثت نظاماً تكرر في المدن الثلاث. بعد النظام اتمد على القبيلة والتي كانت موجودة (أصلًا) كموسسة اجتماعية institution، إلا أن هذه المؤسسة الاجتماعية كانت مرة لدرجة يمكنها من التصدد أو التقلص (من حيث عدد أفرادها) لتلائم العدد المقرر من السكان الموضوعة من أجلها الخططة. أنظر ص ٤٠٠ من Al Hathloul, S. Tradition, Continuity and Change in the Physical Environment, Unpublished Ph. D. Dissertation, Cambridge, ١٩٨١ Mass. MIT.

٦١- يقول جيت، إن تنظيم الخطط بفصلها عن بعضها البعض لابد وأن يؤدي إلى ظهور نوع من الطرق المنظمة، بينما لا تظهر خرائط القسطاط المتأخرة ولا حتى طرقها مباشرةً ورسمياً واحداً يمكن أن يورخ إلى وقت إنشاء القسطاط، وطرقها ومعانيها المتغيرة بذلك مشابهة لما إذا كانت المدينة قد تركت تشكل نفسها وهي تنمو، ص ٥٦، ٧٨.

٦٢- يأتي استنتاج كويكاه بعد حساب عدد قوات صمو بن العاص والتي وصلت إلى ١٥,٥٠٠ مقاتل، منهم ٤,٥٠٠ قدموا معه والآخرين كانوا مدعاً. وبعد استشهاد ووفاته بمنهم في يوم الفتح (وهو عدد تخميني) فقد يكون عدد من استوطن في القسطاط ما بين ١٠,٠٠٠ و ١١,٠٠٠ مقاتل. وحيث إن عدد القبائل التي استوطنت قد تصل إلى الخمسين في كلا الجانبين من نهر النيل، وما بين ثلاثين إلى أربعين قبيلة شرقية (وهو موقع القسطاط)، وإذا أن لأسلحة المحسوبة للموقع تصل إلى ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ مكنار، وذلك لأن الألواح كان محصروا من اللشمال لتجذب بين كل من جبل يشكر وبركة الخبيش، والذي يبلغ ما بين خمسة إلى ستة كيلو مترات (٦ كم بالقرب من النهر و ٥ كم بعيداً عنه)، وعرضه من النيل إلى الشرق ما بين واحد إلى اثنين من الكيلو مترات، فإن الأراضي الضخمة تفوق كثيراً

الأراضي المسكونة؛ كويكاه، ص ٧٠-٧١، ١٤٧.

٦٣- المؤري، ص ٢٠٤.

٦٤- القبائل الأحرار الذين كانوا مع معاوية بن خديج التميمي هم شركاء مع سبي القبطي، ويصور بن قهرم الخولاني ويحول بن نائرة الخالفي، المؤري، ص ١٠٤.

٢٩٧-٢٩٨.

٦٥- جيت، ص ٨٢، للمؤري، ص ١٠٤.

٦٦- ويكمل للمؤري فيقول، «وهذا الجبل اليوم شرقي من وراء خلة جامع ابن طولون تعرف أرضه بالأرض الصغراء» وهي من جملة العسكرية، ص ١٠٤.

٢٩٧-٢٩٨.

٦٧- المؤري، ص ١٠٤.

٦٨- وهذا المنطق يرداد تأكيداً إذا ما علمنا أن هناك مجموعات لم تجد أماكن للاختطاط كما هو الحال في خطة أهل الظاهر، والتي ستناقش في الحاشية ٧١.

٦٩- التصريف هو من لسان العرب، ص ١٠٢٩. ويقال إن أول من وضع الديوان في الإسلام هو الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهناك روايات مختلفة عن سبب بدء هذا النظام. للتفصيل أنظر مثلاً صبح الأعشى، ص ١٢٣.

١١٩-١٢٢.

٧٠- جيت، ص ٥٨، للمؤري، ص ١٠٤.

٧١- لتوضيح المسألة أكثر فنركز على الخطط الأخرى التي لم تسم بأسماء القبائل والتي استخدمت ثلاث منها كدليل لإثبات أن القسطاط قد خلطت. بالنسبة خطة أهل الظاهر يقول للمؤري بأنها سميت كذلك «لأن القبائل التي دخلت كانت بالأسكندرية لم تقلبت بعد بقول صمو بن العاص وبعد أن اختلط الناس خططهم. فاصميت إلى عمرو، فقال لهم معاوية بن خديج، وكان من يتولى الخطط يورثه، أرى لكم أن تطهروا على أهل هذه القبائل فتشذبوا منكم». فسمي الظاهر بذلك، فالتسمية بالظاهر ليست لها أي مصادرة بالديوان ولكن في وصف الموقع. وهذا واضح من خطة المتقاء التي تقع في وسط الظاهر، وديوانهم مع أهل الرابة، أي أن سكان هذه القبائل (خطة المتقاء وخطة أهل الرابة) تشاركتا في الديوان. وهذا دليل على اشتقاق العلاقة بين الخطط وديوان الجند. أما بالنسبة لأهل الرابة فيقول

المؤري في فهم أهم، «جماعة من قريش والأنصار وخزاعة واسلم وغفار ومنزلة وأشجع وجهينة وثقيف ودوس وهوس بن يفيش وخزاع ومن بني كنانة وليث بن بكر، والمتقاء معهم، إلا أن منزل المتقاء، في غير الرابة، وإنما سموا أهل الرابة ونسبت الخطط لهم لأنهم جماعه لم يكن لكل بلطن منهم من العدد ما ينفرد بدعوة من الديوان، ففكر كل بلطن عنهم أن يؤدس برأس قبيلة غير قبيلته، فيجعل لهم عمرو بن العاص راية، ولم ينسبها إلى أحد، فقال يكون موقفكم تحتها فكانت لهم كاتسب الجميع وكان ديوانهم عليها». ومن هذه الخطط نستنتج انعدام العلاقة بين الخطط والديوان كوسيلة تخشيطية. وما يؤكد قيام الابق المستوطن بإخذ القرارات لنفسه هو وصف المؤري خطة أهل الرابة والتي لا تحتل إلا أن يكون السكان هم المسيطرون، حيث يقول، «وهذه الخطة محيطة بالجامع من جميع جوانبه، ابتداء من الحفص الذي كانوا عليه في حصارهم الحصن، وهو باب الحسن الذي يقال له باب القمع، ثم مضوا بخطهم إلى حمام الفار وعرصا بغربها إلى النيل، فإذا بلغت إلى المنطسب فالجانب لأهل الرابة إلى باب المسجد الجامع المعروف بباب الروافق، ٤٠٠٠، وما ذكره للمؤري في هذه الخطة من أن هذه الخطة محيطة بالجامع من جميع جوانبه تدل على أن الخطة فيه دائرية وغير هندسية، لو تكن الأمل شهر مستطيلة في

للمصريين بالقصب، والكرش نبات فيه القيل وأشد خشونة منه. ثم وقع حريق بالقاهرة والكوفة فاستأذنا الخليفة في البناء بالطين فأذن لهم وقال، «ولا يزيدن أحدكم على ثلاثة أيات، ولا تطاولوا في البنيان ٤٥٠٠ الطبري، ج ٤ ص ٤٦-٤٤. لقد تحدثنا في الفصل الثاني من ملكية الطو وجواز التملك واستمرش له أيضاً في الفصل السادس.

٧٨- الطبري، ج ٤ ص ٤٥ لمضى الروادف أنظر لسان العرب، ج ١ ص ١١٥٢. والطاهر هو أن ظاهرة الروادف هذه استمرت إلى أن تلاشت المبانى، فهذا الذي حدث في الجزيرة كما استتبها المستشرق جيت، ص ٧٨.

٧٩- من الكتب التي كتبت عن تخطيط بغداد باللغة العربية كتاب تخطيط بغداد، تاجي معروف، دار الجمهورية، ١٣٨٦؛ دليل خارطة بغداد قديماً وحديثاً، مصطفى جواد وأحمد سوسة، مطبعة للجمع العلمي العراقي، ١٣٧٨؛ بغداد، مدينة المنصور المذورة، طاهر مطر الصيد، المكتبة الأهلية في بغداد، ١٣٧٧؛ الخصائص التخطيطية لمدينة بغداد منذ نشأتها وحتى عام ١٩٥٨، شاكر سلمان الزبيدي، ورقة مقدمة للمؤثر العلم الثامن لجمعية المدن الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦.

٨٠- الطبري، ج ٧ ص ٦٨؛ تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٦٣٢/١٠٧٠)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦، ج ١ ص ٦٦-٦٧؛ ويضيف البيهقي في كتاب البلدان، «وإن أبا جعفر المنصور لم يبتدأ به حتى تكامل له من الفعل وأهل المهن مائة ألف ثم أختلعه»، كتاب البلدان، قبل أو بعد البيهقي (تاليفاً للإتيسار)، ص ٩، للتفصيل بشأن اختيار المواقع أنظر الطبري، ج ٧ ص ٦٨-٦٦.

٨١- كرسويل، ج ٢ ص ١٢٨-١٢٦ من الفصل الأوصاف لبغداد هو وصف البيهقي، كتاب البلدان، ص ١١.

٨٢- يقول البيهقي واصفاً، «وجعل للمدينة أربعة أبواب، باباً سماه باب الكوفة وباباً سماه باب البصرة وباباً سماه باب خراسان وباباً سماه باب الشام. وبين كل باب منها إلى الآخر خمسة آلاف ذراع بالآزرع السوداء من خارج الحندق. وعلى كل باب منها باباً حديد بطيوان جليلان، ولا يخلق الباب الواحد منها إلا يفتحته إلا جماعة رجال يدخل القارس بالطم والبراح بالرمح الطويل من غير أن يكل العلم ولا يعني الرمح. وجعل سورها بالطين العظام التي لم يُزِ عليها قط على ما وصفتنا من مقدارها والطين. وسجل عرض أساس السور تسعين ذراعاً بالسوداء، ثم ينحط حتى يصير في أصلها على خمسة وعشرين ذراعاً وارتفاعه ستون ذراعاً مع الشرفات. وحول السور فصيل جليل ضخم، حايط للسور وحايط الفصيل مائة ذراع بالسوداء. والفصيل أربعة طام وعليه الشرفات للضرورة. وخارج الفصيل كما ذكرنا مائة بالأجر والصاروخ متتمة محكمة عالية. وانحدرت بعد المسافة بعد أجرة فيه أنه اللثة التي تأخذ من نهر كرخاها. وخلف الحندق الشوارع العظام. وجعل لأبواب المدينة أربعة دهايز عظاماً أزجاً كلها، طول كل دهايز ثمانون ذراعاً، كلها مقنوداً بالأجر والجص. فإذا دخل من الدهايز الذي على الفصيل وألف رجة مفروشة بالصخر ثم دهايز على السور الأصغر عليه باباً حديد جليلان عظيمان لا يخلق كل باب ولا يفتحته إلا جماعة رجال. والأبواب الأربعة كلها على ذلك. فإذا من دهايز السور الأصغر سار في رجة إلى طائفت مقنودة بالأجر والجص فيها كواء رومية يدخل منها الشمس والقمر، ولا يدخل منها المطر، وإليها منازل الفناصن. ولكل باب من الأبواب

الشكل، مما يزيد تأكيد الاستنتاج من ضعف السلطة المركزية مقنونة بإدارة الأود. أما الحقبة الأخيرة والتي لم تسمى باسم القبلة في خط (جمع) العمراوات الثلاث. وكل خلة من هذه الخطوط اختوت خطاً آخرى أسفر لجماعات مختلفة ومعظمهم من غير العرب، وكانوا قد قدموا مع هرو من الشام بعد إسلامهم. فخلت بني رول مثلاً ليهود أسلموا، القرقيزي، ج ١ ص ٢٩٧-٢٩٨. وأخيراً فإن خط الجزيرة أفضل خاتمة لهذا النقاش لتؤكد أن السكان من البدين اختاروا مواقع وحدود خطهم. فوصف القرقيزي لا يدع مجالاً للشك في هذا الاستنتاج وذلك لأن موقع الجزيرة في الجزء الغربي من نهر النيل، وبذلك فالاستيطان فيه مختلف لأمر الخليفة عمر رضي الله عنه بأن لا يكون بينه وبينهم بحراً. يقول القرقيزي، «ولما استقر عمرو في القسطنطينية أمر الذين خلقهم بالجزيرة أن ينضموا إليه. فكمروا ذلك وقالوا هذا مقدم لعمده في سبيل الله وأتقنا به، ما كنا بالذين نرغب عنه ونحن به منذ أشهر. فكتب عمرو بن الفاضل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك يخبره أن ممدان وكن ذبي أصبح واما من كان معهم اخبروا المقام بالجزيرة. فكتب اليه كيف رغبته أن تفرق عنه أسمايك وجعل بينك وبينهم بحراً لا تدري ما يفعلهم، فلما كان لا تتدر على غيرهم؛ فاجمعهم هناك ولا تفرقهم، فإن أبو وأصحبهم مكانهم فابن عليهم حصناً من في المسلمين، فيجمعهم عمرو وأخبرهم بكتاب عمر؛ فاستمروا من الخروج من الجزيرة؛ فأمر عمرو ببناء الحصن عليهم، فكمروا ذلك وقالوا، لا حسن أسمن لنا من سيوفنا. وكومت ذلك ممدان وألف، فأخرج عمرو منهم، فومنت القرعة على يافع فبني فيهم الحصن .... كما أن وصف القرقيزي باستخدام مشتقات الفعل خط في الجزيرة تدل على نفس النتيجة، فيقول، «فاختط ذوا سبع من حمير من الشرق وضوا إلى الغرب حتى بلغوا أرض الحرت والزرع. فكمروا أن يني الحصن فيهم؛ وأختط يافع ابن الحرت من رعين بوسط الجزيرة وبني الحصن في خطهم ٥٠٠٠، القرقيزي، ج ١ ص ٢٠٦. أنظر أيضاً البيهقي، ج ٢ ص ١٥٩.

٧٢- تكلمنا ما قاله الطبري للنص الأول، «وبين الثلاث على أعرجهم وتقلب، وأزول في قبة الصحن بين أسد على طريق، وبين بين أسد وأنتخ طريق، وبين النخ وكندة طريق، وبين كندة والأز طريق، وأزول في شرقي الصحن الأنصار، ومزينة على طريق، ويتم معابر على طريق، وأسد وحامو على طريق، وأزول في شرقي الصحن بجالة وبجالة على طريق، وجندلة وأخلط على طريق، وجهنة وأخلط على طريق، فكان هؤلاء الذين يولون الصحن وسائر الناس بين ذلك ومن وراء ذلك. واقتسمت على السهائم ١٥، الطبري، ج ٤ ص ٤٥.

٧٣- البلاذري، ص ٢٧٥-٢٧٦. كانت القطائع ستين ذراعاً إلى تلك التي لبني ضبة الجنباني هو أحد هؤلاء الباحثين. ولقد ذكر أسماء الأفراد الذين نالوا قطائع بالإضافة إلى استخدام قول الطبري في القطائع كدليل لتحديد مساحات الخطط الجنباني، ص ٧٥، ٨٥. ٧٥- الطبري، ج ٤ ص ٤٥.

٧٦- وصف الطبري خط الكوفة يوحى بأنه ذكر جميع التبادل التي استولت في الكوفة وهم عشرين قبة بالترتيب، الطبري، ج ٤ ص ٤٥؛ لمدد سكان الكوفة أنظر الجنباني، ص ٤٦-٤١؛ وللمساجد والمقابر داخل الخط أنظر أيضاً الجنباني، ص ٨٨-٨٧.

٧٧- يقول الطبري، «ثم أن أهل الكوفة استأذنا في بتيان التصب، واستأذن فيه أهل البصرة. فقال عمر، العسكر أجده فركم وأذكي لكم، وما أحب أن أخلفكم، وما أقتصب؛ قالوا، العكرش إذا روي قصب فصار قصار. قال، فغسلاكم، فلبس في أهل

ويقع إلى كل أصحاب ربع ما يصور لكل رجل من الذرع وإن معه من أصحابه وما قدره للمواثيق والأسواق في كل ريف. وأمرهم أن يوسعوا في الحراثة ليكون في كل ريف سوق جامعة تجمع التجارات؛ وأن يجعلوا في كل ريف من السكك والدروب النافذة وغير النافذة ما يعتدل بها الحائل، وأن يوسعوا كل درب برسم القنادل النازل فيه، أو الرجل البنية الذي يذره، أو أهل البلد الذي يسكنونه. وحد لهم أن يجعلوا عرض الشوارع خمسين ذراعاً بالسوداء، والدروب ستة عشر ذراعاً، وأن يشتروا في جميع الأراضي والأسواق والدروب من المساجد والحمامات ما يكتفي بها من في كل ناحية وصحلة، وأمرهم جميعاً أن يجعلوا من طنائع القنود والجنود ذراعاً معلوماً للتجار بينونه ونزولونه وسوقه الناس ولعل البلدان، ع...، كتاب البلدان، ص ٢٩٧-٢٩٨.

٨٩- الطبري، ج ٧ ص ٦٩٨. إلا إذا بنوا منشأ مرفقاً جداً ليتمكن الخليفة من النظر من فرقه على النار المشتعلة، ولطالب أن هذا لم يحدث، ولا لذكره المؤرخون لأنه أمر غير اعتيادي. ولا علم لي بوجود جبال حول اللوحي.

٩٠- حسب المستشرق كريسويل مساحة القطعة من ضرب محيط السور الخارجي بطول الطريق الذي به الطائفت وتقسيم النتائج على عدد السكك في كل ربع من أرباع المدينة وذلك من وصف المؤرخين، وأبعاد القطعة هي ٥٨ ذراعاً في ٢٥٠ إلى ٢٥٠ ذراعاً (أي ٢٨٠ في ١٢٠ إلى ١٨٠ متراً بالتقريب). وبذلك فإن متوسط مساحة القطعة يكون ٤٠٠٠٠ متراً مربعاً، كريسويل، ج ٢ ص ١٢٧، ١٢٨، للتأكد من المقاسات التي استخدمها كريسويل لأقطار البغدادية، ج ١ ص ٦٩-٧٤.

٩١- يقول اليعقوبي: «ثم ريف وضاح مولى أمير المؤمنين المعروف بقصر وضاح صاحب خزانة السلاح، وأسواق هناك وأكثر من فيه في هذا الوقت الزوارق أصحاب الكتب، فإن به أكثر من مائة حائوت الزوارق... ونعرج من باب الكرخ حتى نصل إلى قطيعة الربيع مولى أمير المؤمنين التي فيها التجار، تجار خراسان من البرازين ع...، اليعقوبي، كتاب البلدان، ص ١٧-١٨. يقول ابن منظور في تعريف البرازين، «البرّ، القباب، وقيل: ضرب من القباب، وقيل البر من القباب أمثلة البرّ، وقيل: البرّ متاع البهيم من القباب خاصة... والبراز بائع البر وحرقه البرازة»، لسان العرب، ج ١ ص ٢٠٢.

٩٢- وفي موضع آخر يقول: «وفي هذه الأراضي والقطاعات ما لم ذكره لأن كافة الناس بنوا القطائع وغير القطائع وتواروا ع...، كتاب البلدان، ص ١٢٨، ١٢٩، لوصف تنوع الوظائف والناصر في الأراضي والقطائع المختلفة أنظر: ص ١٢٣-٢٨٤.

٩٣- اليعقوبي، كتاب البلدان، ص ٢١. ويلاحظ أحياناً لوجود البوابات على هذه السكك مؤكداً التجانس. وهذا التجانس مع وجود البوابات علامة من علامات التواجد للمستقل كما سيذكره تعالى في الفصل السابع والتاسع.

٩٤- والسبب في السماح للمصور هو أنه كان مقررًا مكان يُسجل في محنة البغدادية، ص ١ ج ٧٧.

٩٥- يمكن حساب قطر المدينة المدورة من وصف المؤرخين برسم وجود الاختلاف بين أوساطهم. فمن وصف اليعقوبي نصل إلى أن قطر المدينة هو ٦,٢٧٢ ذراعاً وذلك لأن محيطها هو ٢٠,٠٠٠ ذراعاً حيث أن المسافة بين كل باب والآخر من خارج المندق هو ٥٠٠ ذراعاً (كتاب البلدان، ص ٩). أما وصف البغدادية فيشتدل عدة روايات، يستنتج منها المستشرق كريسويل أن القطر حسب رواية البربري هي ٨٥٦ ذراعاً، وذلك لأن البربري ذكر أن مساحة المدينة هي ١٢٠ جريباً، وابتدأها وسورها ٣٠ جريباً، والجريب ٣,٦٠٠ ذراعاً مربعاً (البغدادية، ج ١ ص ١٩).

الأربعة طائقات، وعلى كل باب من أبواب المدينة التي على السور الأضخم قبة مفردة عظيمة مذهبة وحولها مجالس ومرتفعات ع...، اليعقوبي، كتاب البلدان، ص ٩٠-٩١.

٨٢- أنظر مغللاً تخطيط بغداد لتاجي محفوظ، ص ٨-١٠، دليل خارطة بغداد، مصطفى جواد، ص ٤٩-٦١.

٨٤- لاسنر، ص ١٤٤-١٤٥.

٨٥- يقول اليعقوبي واصفاً: «وبين الطائقات إلى الطائقات السكك والدروب تمرق بقراده ومواليه وسكان كل سكة، فمن باب البصرة إلى باب الكوفة سكة الشرط وسكة الهنم... هذه السكك بين الطائقات والطائقات داخل المدينة ودخل السور، وفي كل سكة من هذه السكك حلة القنود المرفوق بهم في النزول معه وحلة مواليه ومن يحتاج إليه في الأمر لهم، وعلى كل سكة من طارفيها الأبواب الوثيقة، ولا تتصل سكة منها بسور الرحبة التي فيها دار الخليفة لأن حوالي سور الرحبة كما تدور الطريق ع...، كتاب البلدان، ص ١١-١٢، لاسنر، ص ١٤٤-١٤٥، ويقول البغدادية واصفاً: «... من يدور هذا الفصل على سائر الأبواب بهذه الصورة، وتشعر في هذا الفصل أبواب السكك، وهو فصل مائة مع السور، وعرض كل فصل من هذه المصلاين من السور إلى أبواب السكك خمس وعشرون ذراعاً، ع...، ج ١ ص ٧٦.

٨٦- تقع هذه السكة بين باب الشام وباب خراسان. وهناك سكة باسم الإمام أبي حنيفة النعمان، اليعقوبي، كتاب البلدان، ص ١٢. ومن مخلص الأحياء السكنية كما يقول البغدادية تلاصق الدور والسكان البغدادية، ج ١ ص ٧١.

٨٧- الفرق بين الأرباض والقطائع لم يتضح لي من استخدام اليعقوبي في وصف بغداد فهو يتنقل بينهما، فيقول مغللاً: «وكان أول من قطع خارج المدينة من أهل بيته عبد الوهاب ابن إبراهيم من محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بإزاء باب الكوفة على الصورة السفلى التي تأخذ من الفرات، فريضة يعرف بسوقية عبد الوهاب وقصر هناك قد ضرب ع...، فهذه الجبلية تدل على أن الرض والقطيعة هما نفس المكان. وهناك إشارة إلى أن الرض أكبر من القطيعة فيقول مغللاً: «ومن باب الكوفة إلى باب الشام ريف سليمان بن مجاهد لأنه كان يتولا دار الرض فحسب إليه، وفيه قطيعة واضحة، ثم قطيعة هاجر بن إسحاق المسلي، ثم ريف الحسن ع...، ولكنني لن أتمد على الاستنتاج بأن أحدهما أكبر من الآخر؛ اليعقوبي، ص ١٤، ١٨-١٩.

وفي لسان العرب: «والرض ما حول المدينة، وقيل: هو الفضاء حول المدينة؛ وقال بعضهم: الرض والررض، بالهمز، وسط الشيء، والررض، بالتحريك، فواحه، وجمعها أرباض، والررض حرم المسجد. قال ابن خالويه: ررض المدينة، بضم الراء والياء، أسبها، وبفتحها ما حولها. وفي الحديث: أنا زعيم بببيت في ريف الجنة، وهو بفتح الباء، ما حولها خارجاً عنها تشبيهاً بالأبنية التي تكن حول المدن وقمت القلاع... والررض، فيما قال بعضهم: أساس المدينة وأبنائها، والررض، ما حولها من خارج، وقال بعضهم: هما لغتان، لسان العرب، ج ١ ص ١١٧-١١٨، والطاهر هو أن الفرق بين الرض والقطيعة هو من حيث الموقع. فالرض خارج المدينة وقد يكون قطيعة.

٨٨- يقول اليعقوبي واصفاً: «وكسب الأرباض أربعة أرباع، وقطع للقيام بكل ربع رجالاً من المهندسين، وأطلق أصحاب كل ربع مبلغ ما يصور لأصحاب كل قطيعة من الذرع ومبلغ ذرع بالمعمل من الأسواق في ريف ريف، فقد الربع من باب الكوفة إلى باب البصرة وباب المنوك والكرخ وما اتصل بذلك كله المسبب بن زهير والربيع...

٩٨- أكن الناس: وبضم الهجمة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلظ المضارع من أكن الرباعي يقال أكننت الشيء (كنأنا أي صنته وسيرته). الخديفان ومعنى كل من أكن وتشديد من باب الاقتصاد في بناء المساجد من نيل الأوطار: ج ٢ ص ١٤٩-١٥١ وفي سني أبي داود ثلاثة أحاديث: ج ٤ ص ٦٦٠. ومن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أشرط الساجدة أن يتباهى الناس في المساجد». سنن النسائي: ج ٢ ص ٢٢. لقد تحدثنا في الفصل الثاني من مسألة الإسراف فيما هو ضروري وذلك في الإذعائي الموقوت في الحديث من الجبر.

٩٩- وقد كان لمن الكباش بدرهم، والسمن ثمانية أرطال بدرهم؛ وتقدر تكلفة بناء المدينة المدورة من رواية أحمد بن أبي البربري وهو أقرب الأرقام للصحة (الخفيف البغدادي: ج ١ ص ٦٩-٧٠)؛ فيقول كل من الدكتور مصطفى جواد والدكتور أحمد سوسة: «ولقد اختلف للزخرون في تقدير تكلفة بناء مدينة المنصور وأكثر هذه التقديرات لا تتطاول من حيث التكلفة لعل أقربها إلى التصديق أن هذه النفقات بلغت وقائمة عشر ألف ألف درهم» أي ثمانية عشر مليون درهم، وأبعدها عنه أنها كانت «٤ ملايين درهم»، دليل خاطئة بغداد قديماً وحديثاً ص ٦٢. وفي البربري في رواية حمسي بن المنصور أن نفقة البناء كانت أربعة آلاف ألف ومائاتة وثلاثة وثلاثين درهماً، ومبناها من النولس مائة ألف ألف فلس وثلاثة وعشرون ألف فلس، البربري: ج ٧ ص ٦٥٥.

١٠٠- يصف البغدادي قصر المنصور فيقول: «وكان في صدر قصر المنصور» (إيوان طوله ثلاثون ذراعاً، وعرضه عشرون ذراعاً، وفي صدر الإيوان مجلس مشرقون ذراعاً في عشرين ذراعاً، وسبكه عشرون ذراعاً، وسقفه قبة وعليه مجلس مقفله فوقه القبة الخضراء) وسمكه إلى أول حدة حدة القبة مشرقون ذراعاً، فصار من الأرض إلى رأس القبة الخضراء مائتين ذراعاً، وعلى رأس القبة جمال فارس عليه فارس. وكانت القبة الخضراء ترى من أطراف بغداد ص ١ ج ٧٢.

١٠١- البربري: ج ٧ ص ٦٩. هناك روايات أخرى تشير إلى مشاركة أبا حنيفة بفسر ابن المدينة وهدده. وفي الخواص تليقاً عليها «وللمشهور أن أبا حنيفة غدا المنصور ولعل هذه الحكاية بلغت أبا حنيفة حتى قال: إنه لا يرضى أن يتولى عد ابن مسجد للدوانيقي - أي المنصور - كذا في تفسير الزمخشري عند قول الله تعالى

ولا ينال عهدى الظالمين» ١٢٤- سورة البقرة: البغدادي: ج ١ ص ٧١.

١٠٢- البغدادي: ج ١ ص ٨٠، ٧٢. وترتيب الصناعات حسب تسلسل الأحداث في النص.

١٠٣- قصر باب الذهب هو القصر الذي في وسط الرحبة. يقول المقوي: «وفي وسط الرحبة القصر الذي سمي باب به الذهب، وإلى جنب القصر للمسجد الجامع». كتاب البلدان: ص ١٠١.

١٠٤- كرسويل: ج ٢ ص ١٧-١٨؛ لاسنو: ص ١٤٦-١٧٧. ووصف البغدادي (ت ٤١٢) يذلل في خبرها أيامه حيث يقول: «... هذا من المدينة وما اتصل بها طولاً، فأما حد ذلك عرضاً، فمن أطرافها، فجعل إلى الخوض المعروف بالكهوف والأسد، وكل ذلك كان متصل الأبنية متلاصق الدور والمسكن، والكباش والأسد الآن صخر مزروعة، وهي على مسافة من البلد، وقد رأيت ذلك الموضع مرة واحدة خرجت فيها لزيارة قبر إيزنهم العربي وهو مدفون هناك؛ فزأيت في الموضع أبناتاً كهية القنبرة يسكنها الزواجرن والحظايون، وعدت إلى الموضع بعد ذلك فلم أفر غير أن المسكن. وقال في أبو الحسن هلال بن الحسن الكاتب، حدثني أبو الحسن بشر بن علي بن جيه النصراني الكاتب قال: كنت أجتاز بالكباش والأسد مع والدي، فلا ألتصق في

والقطر حسب رواية بدر هلال المتخذ هو ٦،٢٨٢ ذراعاً، وذلك لأنهم قاسوا المدينة فوجدوها «مربع مكسور في ميلين»، ولليل ٤،٠٠٠ ذراعاً بالسواد (البغدادي: ج ١ ص ٦٩). والقطر في رواية حمسي بن الحسن بن عبد الحقائق ٤،٥١٥ ذراعاً لأنه قال «خط المدينة ميل في ميل، ولبنها ذراع في ذراع» (البغدادي: ج ١ ص ٧٠). والقطر في رواية يراع البناء، وكان من تولي بناء سور مدينة المنصور، ٥،٠٩٠ ذراعاً، وذلك لأن يراعاً قال: «وكان بين كل باب من أبواب المدينة إلى الباب الآخر ميل» (البغدادي: ج ١ ص ٧١). والقطر في رواية وكيع هو ٤،٢٠٠ ذراعاً لأنه قال في رواية البغدادي: «وأن المدينة مدورة عليها سور مدور، أطرافها من باب خراسان إلى باب الكوفة ألفاً ذراعاً ومائتا ذراعاً، ومن باب البصرة إلى باب الشام ألفاً ذراعاً ومائتا ذراعاً...» إلا أن كرسويل لسبب ما ذكرها ١،٢٠٠ ذراعاً (البغدادي: ج ١ ص ٧٢-٧٤). ويقول كرسويل بأنه يميل إلى اختيار رواية يراع لأنه شارك في البناء بالإضافة إلى أنه أقدم الرايين الذين ذكرهم البغدادي، كرسويل: ج ٢ ص ٨٧-٨٨. ويستنتج كل من الدكتور مصطفى جواد والدكتور أحمد سوسة من أن قطر المدينة المدورة ٢،٠٠٠ مترًا، أي أن نصف أطرافها كيلومترًا واحدة فيقول بعد ذكر وسبب ما رواه الزخرون: «ولهذه الأسباب اخترنا أوسط المقادير وهو ميل عربي (٤٠٠٠ ذراعاً) أي زهاء (٢٠٠٠ متر القطر المدينة، وهذا ما أشار إليه الخفيف (ج ١ ص ٧١) ويقول وإن المسافة بين كل باب من أبواب المدينة إلى الباب الآخر ميل». وقد أبد ذلك ابن الجوزي (ص ٨)، وهذا تكون مساحة المدينة (٢،١٤١،٦٠٠ م<sup>٢</sup> أو قرابة ثلاثة كيلومترات مربعة)، دليل خاطئة بغداد قديماً وحديثاً ص ٦٢.

٩٦- يقول المقوي: «وأصحبت الدوريب والسلك فكانت ستة ألف درب وسكة، وأصحبت المساجد فكانت ثلاثين ألفاً مسجداً سوى ما زاده بعد ذلك، وأصحبت الحمامات فكانت عشرة ألف حمام سوى ما زاده بعد ذلك... وهذا الجواب القريب من بغداد، وهو جانب المدينة وجانب الكرخ وجانب الأرياف، وفي كل طرف منه مقبرة وقرى متصلة وحصارات مائة»، كتاب البلدان: ص ٢٣-٢٤. من الروايات التي ذكرها الخفيف أن الحمامات كانت أيام القادر لثلاثة سبعة وعشرين ألف حمام؛ البغدادي: ج ١ ص ١١٧-١١٨.

٩٧- عندما يصف للزخرون كبابي البغدادي أو القموي بغداد للزخري يحس القارئ بأنها مدينة غير لطيفة وكأنها حسن فسمم لإرتقاء أسوارها ووجود الفواصل بينها والمزور خلال الروايات الضخمة الكهوف والسيطرة على المرور إلى الرحبة. فيقول البغدادي: «وصل عليها الخنادق وصل لها سورين واصلين بين كل بابين فيصيان، والسور الداخل أطول من الخارج. وأسر أن لا يسكن تحت السور الطويل الداخل أحد ولا يبنى منزلاً. وأسر أن يبنى في القصير القليل من السور فتنازل لأنه أحسن للسور، ثم باني القصر والمسجد الجامع» (البغدادي: ج ١ ص ٧٢-٧٣). ويقول كل من الدكتور مصطفى جواد والدكتور أحمد سوسة: «وهكذا يرى أن المدينة كانت مثلاً لأقوى المدن الحصنة في القرون الوسطى تتجلى فيها عظمة الدولة العباسية، فكان على من يريد الدخول إلى الرحبة العظمى من الخارج أن يز بخصه أبواب هي البوابان الخديف والرئاسان على السور الأطول والسور الداخلي المدخل للرحبة العظمى والأبواب الثلاثة في مدخل الدعايل الثلاثة وغير من ثلاث رحبات الرحبة الأولى داخل القصير والخارجي والرحبتان الأخريتان في أول القصير الداخلي ومنتهاه، هذا عدا الطقات التي يمر منها بين الرحبتين المذكورتين»؛ دليل خاطئة بغداد قديماً وحديثاً ص ٥١.



أسواقها من كثرة الرحمة، البغدادي، ج ١ ص ٧٦.

١٠٥- لقد أثار د. صالح الهذلول سؤالاً مشابهاً لهذا وأجاب عليه بإقتان حيث يقول: ابتداءً من شكلين عماريين مختلفين أو أكثر، كيف تمكن العرب المسلمون من تطوير مدن ذات خصائص متشابهة ومتميزة؟ الهذلول: ص ٢٤-٢٩.

## حاشية الفصل السادس

(الحرية والضمير)

١- ويترتب القضاء، أمر المحكمة عمر بن الخطاب يمنع الناس من التحلي في الأمصار كالنكوة والبرصة) نوع من النسيئة. جاء في الحاشي المارودي: «من ماز دلاً ملك الارتفاق بطولها والوهو أليها» ، منتقول من المجدي، ج ١ ص ٦١٥. ويقول القرطبي: «ولم أن أحكم الأهوية تابع حكم الأئمة»، وهوا هو القلق وقد، وهوا الطلق خلق، وهوا الحوات موت، وهوا المسجد لحكم المسجد، الفرق: ج ٢ ص ١٥. ويقول ابن قدامة «... لأن الهوا ملك لأصحاب القرار ... والهوا كالقرار في كونه معلوماً صاحبه، ج ٢ ص ١٥». في سياق الحديث عن دخول أخصان الشجرة في ملك الغير، الخفي: ج ٢ ص ٥٣٩-٥٤٠. وينسب لهذه المسألة في الحديث عن الفير في هذا الفصل.

٢- الحديث الأول رواه البخاري، ج ٢، ص ٣٩٧، والحديث الثاني من كتاب رياض السالحين، لإمام محمد بن أبي بكره يحيى بن عوف الشيبوي (ت ٦٦٦)، دار الحديث، بيروت (لا يوجد تاريخ) ص ١١٤، وقد ورد الحديث الثاني بلفظ مختلف، انظر الحاشية ص ١٨، من هذا الفصل، وفي قول الطائفة، «من أي هيريه قال جاج، وجعل فقال يا رسول الله أريد أن أجاء رجل يريد أخذ مالي، قال فلا تعطه مالك، قال أريد أن ألتفتني؟ قال فالتفت، قال أريد أن أقتلني؟ قال فأتى شهيد، قال أريد أن يقتلني؟ قال هو لي التاجر، رواه مسلم وأحمد وفي نسخة: يا رسول الله أريد أن أمد على مالي؟ قال، أخذك الله قال فلما أورا علي، قال أخذك الله، قال فلما أورا؟ قال فلما قال فلان قتلت فلان قتلت في الجنة، وإن قُتلت في النار»؟ العسكاني، ج ٥، ص ٣١٢.

٢- هناك فرق بين أصول الفقه والقواعد الفقهية، فأسول الفقه هي القوانين التي يتلخصها الفقيه ليحكم بها من لحظاً في الاستنباط، أما القواعد الفقهية فهي مجموعة الأحكام المشابهة التي ترجع إلى فئس واحد يجمعها، أو إلى عبط فهي يربطها كقواعد الملكية. ومن الكتب التي ذكرناها في القواعد كتاب الفروق للقرطبي، والأشياء والنظار لابن قيم، وقواعد ابن رجب. أنظر أصول الفقه، الإمام محمد أبو زهرة، دار المعارف، لا يوجد تاريخ، ص ١٠.

٤- أصول الفقه: ١٢، ١٧، ١٩٨-٢٠٢. وغير الإمام الخافعي هذه أسئلة متفرقة على إمكانية الإجماع في كل زمان. وسند الإجماع في الإجتihad من السنة هو قوله صلى الله عليه وسلم: «وما رآه المسلمون حساً فهو عند الله حسن»، ومن قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا يجتمع أمتي على ضلالة». ومن قوله فيما رواه الخافعي عن عمر رضي الله عنه: «ألا أدين سره بحجة اللجنة عليهم الصلاة والسلام مع الله»، وهو من التكنين أبعد. ص ١٩٩.

٥- أصول الفقه: ص ٢١٨.

٦- أصول الفقه: ص ٦٩-٧٠، ٧١، ٧٥.

٧- يقول الإمام أبو ذرقة في القصار: وإن الاستدلال العقلي في كل ما تنتجه

براهين الخلق قائم على الربط بين الأمور بالمعاطلة الثابتة فيها ليتوالى الشرط في إنتاج المقدمات لتنتجها، وإن هذه المعاطلة لا تنتج نتائجها المقررة الثابتة إلا بالاعتماد على البديهية المقررة الثابتة، وهي أن التماثل يوجب التساوي في الحكم».

٨- الحديث أخرجه مالك في الموطأ، ص ٥٢٩، ورواه أحمد في مسنده وابن ماجه  
عن ابن عباس رضي الله عنه، وأخرجه أيضاً ابن ماجه من حديث جابر بن الصلت،  
المجموع، ج ١٢، ص ٢٨٩، وهو أيضاً حديث الدارقطني وأحمد وبهيق من حديث  
أبي سعيد الخدري، وعند الطبراني في الكبير، ج ١٠، ط ١، ص ٥٢٩-١٢٦،  
الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، د، محمد صفدي بن أحمد البروني، مؤسسة  
الرسالة، بيروت، ١٤٠٤، ص ١٧٧، والحديث في الأربعين للنووي، وهو الحادثة ١٩٤،  
المجموع، ج ١٢، ص ٢٨٩.

٩- قال أبو داود (ت ٢٧٥)، «اللقنه يدور على خمسة أحاديث، الخلل بين الحرام وبين، وقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار، وقوله، إذا أصحبلت البليات، وقوله، الذين النصيحة، وقوله ما يهتكمن عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم»، أنظر حواشي الخراج لأن آدم ع، ٩٧. أما الدكتور البرون فيوضح التوارد القيس الكبري في كتابه الوجيز ص ١٠، الأمور بتفصا ٢) لا ضرر ولا ضرار ٢) واليهين لا يزل بالشك ١) والمشفقة لميل التيسير ٥) والعادة محكمة.

١٠- نيل الأوطار، ج ٥ ص ١٦٦ وفي لسان العرب، «لمعني أوله لا خير لي لا  
بما للرجل أخاه، وهو ضد النفع، وقوله، ولا ضرار لي لا يضار كل واحد منهما  
صاحبه، فالضرار منهما مما والضرر فعل الواحد... والضرر ابتداء الفعل، والضرار  
الجاء عليه، وقيل: الضرر ما تضر به صاحبه وتشتت أنت به، والضرار أن تضره من  
غير أن تقتله...» ج ٢ ص ٥٦٥.

١١- القول هو الخشعي وهو محمد بن عبد الله القرطبي، ابن الراسي، ص ٢٩٩.

١٢- المعيار المغرب، ج ٤، ص ٤٦٦. ويقول ابن عابدين: «أي لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزء لأن الضرر بمعنى الضر ويكفي من واحد، والضرر من اثنين بمعنى المصارعة، وهو أن تضر من ضره مغرب (كذا)، والضرر في الجزء هو أن يتعدى للجزء، من ذلك: يحق له القضاء، وبه كتابه»، ج ٢، ص ٥٩٢.

١٣- البرنوف، ص ٨٠-٨١. أنظر أيضاً فتحي الدريني في نظرية التمسف في استعمال  
العد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٧، ص ١١٩-١٢٤.

١٤- المواد لقواعد حسب الترتيب في مجلة الأحكام العدلية هي: ٢٥، ٢٠، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، لتفسير هذه القواعد وأمثلة عليها أنشر الأكياد والظاهر للسيوطي: ٨٢-٨٩، الأكياد والظاهر لابن قيم: ٨٥-٩٢ نظرية التصلب، ص ٢٢٧-٢٨٥؛ البرهان: ٧٧-٨٨؛ لا شير ولا شرار في الإسلام، ص ٥. محمد فتا  
 أحمد، عليه الصلاة والسلام، القاهرة، ١٩٨٦.

١٥- قواعد الأحكام، ص ٥٠، كتب الفقهاء في مسألة الحوازلة بين المصالح والمفاسد ثم اتخذ الحكم ونصوا قواعد لها إذا لم يلمح حالات الأمان من المصالح والمفاسد، يقول الفريز بن عبد السلام في فصل يعرف بها المصالح والمفاسد وفي ثلثيتها، «ويصمم مصالح الدنيا ويفتقد ما يعرف بالفضل ويترك معظم الشرائع، إذ لا يفتي على حال ورود للفرع أن تحصيل المصالح المصطفوية، ودرء المفاسد لخاصة من نفس الإنسان ومن غيرهم محمود حسن، وأن التمتع بآثارها أرجحها محمود حسن، وأن درء المفاسد لأفادها محمود حسن، وأن تقديم المصالح المرجحة على المفاسد المرجوحة محمود حسن، وأن درء المفاسد المرجوحة على

على وجه لا يقصر غيره من الفرد والمجتمع؛ أنظر الدررني في الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ١٦-٧٤. أنظر أيضاً نظرية التصف، ص ٦١.

٢٢- المؤلفات في أصول الشريعة، أبي إسحق الشافعي (٧٠٠)، ٤ أجزاء، دار المعرفة، بيروت، لا يوجد تاريخ؛ ج ٢، ص ٢٢٦، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ٨٨-٩١، ١١٦.

٢٣- منقول من نظرية التصف، ص ٥٢-٥٣.

٢٤- نظرية التصف، ص ٨٢.

٢٥- مقال آخر هو قاعدة الذراع التي تعتبر توثيقاً لبداً المصلحة والمعدل وقد توسع فيها للملكية. وأحد تواريفها هو أنها كل مباح تذرع به إلى مفسدة كضرب يتر خلف الباب في الظلام بحيث يقع الداخل فيه. والذريعة في اللغة هي الوسيلة إلى الشيء، مطلقاً، واسطلاحاً هي الوسيلة إلى المنفعة. ويقول الشافعي عنها بأنها أمر هو ممنوع لنفسه وممنوع من ارتكابه الوقوع في الممنوع. وسد الذراع هو منع المباحات التي يتذرع بها إلى مفسد ومضطورات. مقال ثالث هو قاعدة الحق، وهي تقديم عمل جائز في ظلمه لإبطال حكم شرعي كغلوهم ماله عند رأس الحقول فزاد من الرزكاة. التفصيل في هذه المسائل أنظر أصول الفقه، ص ٢٨٧-٢٩٥، نظرية التصف في استعمال الحق، ص ١٨١-٢٢٧.

٢٦- وقال الإمام الحزب بن عبد السلام: «وقد دعتنا نظائر كثيرة لما خالف القواعد والأهنية لما فيه من جلب المصالح العامة وخاصة والخيرية كلها مصالح من رب الأرباب لمبادء». وكان الإمام مالك رضي الله عنه يقول بأن، «الاستحسان تسعة أشجار الطم» وكان يقول أيضاً، «إن المخرقي في القياس يكاد يفسد السنة». أصول الفقه، ص ٢٦٢-٢٦٤، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ١١٧، قواعد الأحكام للمز بن عبد السلام، ج ٢، ص ١٦٨.

٢٧- الميسوس للشرعي، ج ١٥، ص ٢١، وجاء في الزهلي، «والقياس أنه يجوز للمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء، ولو تصرف من ذلك جاره ضرراً يئنا، ولكن وترك ذلك استحساناً لأجل المصلحة». «تبيين الشافعي»، ج ٤، ص ١٩٦، منقول من الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ١١٨-١١٩. ويقول ابن عابدين في أمر صاحب السفل في بناءه، «وحيث قال كما في جامع للفصولين، والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضر بغيره ولكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضرراً يئنا، وقابل بالمنع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى»، ج ٦، ص ٤٤٧-٤٤٨.

٢٨- يقول ابن عابدين فأرحاً هذه المسألة، «ويظهر من كلام المشرح الميل إلى ما مضى عليه المصنف في منته لأنه أوقف بدفع الضرر للجن من الجار المأمور بإكرامه، ولذا كان هو الاستحسان الذي مضى عليه مشايخ المذهب المتأخرون (مصحح إلى المتأخرون) وصرحوا بأن الفتوى عليه، والحاصل أنها قولان مستندان وترجع أحدهما بما ذكرنا، والآخر بكونه أصل للمصنف»، ج ٥، ص ٤٤٨-٤٤٩.

٢٩- حاشية العلامة التتارني (ت ٧٩١) حاشية الشريف الجرجاني (٨١٦) على مختصر المتنبي الأصولي، ابن الحاجب المالكي (ت ٦١٢)، جزآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢، ج ٢، ص ٢٨٨.

٣٠- منقول من أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة، ص ٢٧٠-٢٧١.

٣١- أجاز جميع لقله الإسلامي في دوره الرابعة ذرع الملكية الفردية للمصلحة العامة. أنظر القرار رقم ٤ من الدورة الرابعة لجميع لقله الإسلامي المنعقد ببيته من ١٨ إلى ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨. جريدة الرياض اليومية، المملكة العربية

المصالح المرجوحة محمود حسن، وإثني الأحكام على ذلك». والبعض الآخر لا يفترون العلم بآلات الأنفال، قواعد الأحكام، ص ٤، ١٤، أنظر أيضاً الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ١٢٢-١٢٣.

١٦- لقد أصبحت كثيراً بكتابات الأستاذ قحني الدررني فهي أصيلة في فكرها وجدرة بالتطبيق إلا أن استشهاده بالمسائل الدينية لم تكن بالمعنى الكافي وهذا طبيعي لأنها خارج تخصصه جزاء الله خيراً، ولذلك وجب التنبيه حيث يقول الله، «والضرر الذي يلزم من تصرف الفرد فيما منح من حق أو إباحة فإنه يمنع منه، ولو لم يقصد إلى ذلك الضرر، أو يقصر في الاحتياط، ولو كان الباهت عليه مشروهاً أو حسناً، من مثل تلقي السلع، أو إلمامة بمنع في ظاهر المدينة ليسلمهم في الاقتصاد الوطني أو الفرة الوطنية، وهو استعمال مشروع ومعتاد خلق للملكية، ثم يتشأ حوله بعد حين حي راق للسكن، بحيث أسمى وجود المصنع مصدر قلق وإزعاج وخطر على مستحم، أو مطلقاً لاتصافهم بالمتاع الأصلية المنصورة عادة من التغيرات التي يسكتونها، الفلسوف معتاد، والتصرف في ذلقة الحق، ومعتاد أيضاً، والباهاث مشروع، والمصنع سابق في وجوده على الحق، ومع ذلك منع أن يئب ضرره على نفسه، عملاً بالمقررات الشرعية، من أن الضرر يزال، دعياً كان أم حادثاً، ويختار أمون الشرين، فهذه القواعد لا تقم وزناً للمناصر التنفسية، ولما تنظر إلى الواقع الخارجية، نظرية التصف، ص ٧٢. وهذا الوضع الذي يقول عنه د. الدررني يحدث متى منع الإحرا. أو قيد بوظيفة السلطة. فهو وضع نتج من تطبيق الأنظمة الروسية. أما إذا طبقت قواعد الشريعة فإن يحدث هذا الوضع لأن السكان يطمون بأن المصنع قد حاز على حق الضرر (كما ستوضح) وستتلاون السكن في موقع قرب المصنع إبتداءً، أما إذا سكنوا بالقرب منه وعظمهم بميزة المصنع للضرر فهم الجانبون على أنفسهم، فيحكمهم حكم من يقوم بإجابة على نفسه، والله أعلم.

١٧- نظرية التصف، ص ٢٦١، أنظر أيضاً ص ١٦٦، ٢٢٧.

١٨- تعريف التصف واختلاله عن التعدي أنظر الدررني في الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ٢٧ (نظرية التصف، ص ٤٦، ٨٧، محمد شتا أبو سعد، ص ٥٣.

١٩- لقد كتب الكثير في هذا الموضوع وبالأذ في اللغة الإنجليزية. للمخص سريع أنظر ص ١٠-١٢ من المعداد ١ لعام ١٩٩١ Raymond Gastil, "What Kind of Democracy?" in Dialogue, Washington D.C., Bowles, H. Gintis, Democracy and Capitalism, Basic Books, New York, ١٩٨١. أنظر أيضاً N. Smelser, Karl Marx on Society and Social Change, Chicago, ١٩٧٢. للمخص باللغة العربية أنظر مقال الدررني في الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ٤٠-١٢، التكالل الاجتماعي في الإسلام، ص ١١-١٢، نظرية الضرورة الشرعية، د. وهبة الزحيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥، ص ٢٧.

٢٠- الدررني في الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ٦٩-٧٠.

٢١- من النتائج المترتبة على هذا الأصل هو أن الفرد ذو كيان مستقل وشخصية ذاتية في الجماعة لا مجرد آلة إجتماعية؛ وأن الدولة كالفرد، كلياً يستمد الحق من الشرع، للفرد عبد الله لا عبد الدولة، «وعلی هذا فلا تلك الدولة أن تمنح للفرد حقاً، إذ ليس حقها بأولی من حق الفرد إلا في حالة الاحتداء على حق الغير، أو حالة التصف فيه، وإذا لم تكن مآخذ للحق، فليس لها أن تسلب الفرد حقه كحكماً وصفاً، ووظيفتها رعاية حق الفرد في حدود مملكة العامة، وتكونه من التمتع به

إضراباً بنفسه وإضراباً للطلاب إلى ... الأم، منقول من نظرية التعسف، ص ١٢٧-١٢٨.

٢٦- وفي المعاملات الشرعية المالية، وأما في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة -رحمته-، فإنه يكون سلق التصرف في ملكه كما يشاء سواء أضر نفسه بجاهه لم لا. ولا يقول الراجح في النقص إلى قول الإمام وساجيه، وهو عقول عنهم تحلاً صريحاً لا شبهة في. لكن في بعض كتب النذهب المختارة، الصلابة والبرائة، أن هو الذي عليه المأمور، ع...، ص ٢٩، نظرية التصرف، ص ٢٨-١٢٩، بدافع الصانع، ج ٦، ص ٢٩٤. وكلمة ما قاله الكاشاني: ... إلّا أن الاعتصام عما يؤذي الجار ذلة واجب للمدني، قال عليه الصلاة والسلام، المؤمن من أمرنا جاره ورافقه ع...،

٢٨- تقول أخصب انظر الي الرباعي ص ٢٩٩ انقول ابن حنبل فيه وبين حارث انظر  
 القوسيين، ج ٦ ص ٦٠. ولما فتحها الماكية لواء القنطرة في زمن خلق البلاء  
 فيقول ان الرباعي «وقال أخصب العلماء إذا اجتمع ضروران ارتبك أخصبروا  
 اكبرهما» والذي نوع ان يضر بغيره في دونه وهو يضر بصحبا انما اكبرهم  
 عليه ما من أن يضر بغيره في دونه يضره ويستمر ذلك والآخر أخص ضرراً  
 ينقص من أن يضر والماء يزيل بأيسر شيء والورد الماء من يضر إلى يتر باستقامته  
 التصريف والروايات. وقال ابن القاسم في اقرب الدوا ان خلق ضرب جليلها يتر  
 كتبها في دار فاضل ذلك البلاء انظر في ذلك وردم عليه ص ٤٠٠، ٤٠٨.

1- ابن الراسي، ص ٣١٤-٣١٥. وفي كتاب معين القضاء والحكام للقاضي ابن عبد البريق، والذي أقول به وأتخذ من مذهب ملكه أن جميع الضرر يجب تكملة إلا ما كان من ربح بناءً يمنع من هبوب الريح وفشو الشمس، إلا أن يثبت أن محدث ذلك أراد الضرر، ابن الراسي، ص ٣٦٥.

٤٤- المدونة الكبرى، ج ٧ - ص ٦٨٢، ذاك رأي جمهور الفقهاء: «إلا أن بعض الفقهاء ركد للخلف على أنه الاستحسان، فيقول ابن الرامي: «وقال ابن سبويه في موهبا» وقد رأيت بعض فقهاءنا يقولون ويستحسنون أن يحكموا من كشف وأن كانت دعة وإن رضي بذلك لأنها رخصا؛ لا يخل لها، قال الطهمي محمد: وهذا خلاف المتصور والذي به العمل لا يَسُدُّ بهذا جرد عهدنا، وأما رأي القاضي حكم بسبها وسمت من قال غير ذلك ولكن يقول الآخر أن يميل بناءه حتى لا يراه الآخر».

٤٢- المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٢٨٢، رسائل ستون، «فلان أو رجلان بنى قصراً إلى جنب دارى ورفعاها علي وفتح فيها أبواباً وكوى يشرف منها علي عيالي أو علي دارى ليكون لي أن أنضمه من ذلك في قول مالك (قال) نعم يمنع من ذلك وكذلك بلغني من مالك، المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٢٧٨.

٤٢- ابن الرامي، ص ١٢٠٨ وفي المذونة بلفظ مختلف، والاختلاف الأساسي هو في وجود كلمة «أو» فيكون النص، «فكتب إليه عمر في ذلك أن يوضع وراء تلك الكهوى سدين أو يقوم على رجل...» ج ١، ص ٣٧٨.

٤٤- ابن الراعي، ص ٢٠٨، وقال ابن الهندي: «وأما أبواب الخراف فهي أضر من أبواب الدور، ومن أحدث باباً لفرفة يطلع منها على ما في أسطون جاره أو فركت من ذلك من جهة أن الفرفة تسكن، فلا إخلال منها أضر»، والنوشسي، ص ١٤١.

السعوديه، العدد ٧١٧٣ الصادر في ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٠٨، انظر أيضاً الدرني  
في الحج، وبدي سلطان الدولة في تقييده، ص ١٥٤، ١٦٩، ٢١٣.

٢٢- الحق ومدى سلطان الدولة في تعقيد هذه المسألة، ١٧٨، ٢٤٤ نظرية التصرف، ص ٤٢، ١٣٧، ١٦٢-١٦٥. وقد خالف الإمام مالك قضاة عصره من الخطباء رضي الله عنه في نازلة الضعف بإجبار الملك بالسماح بإجراء الماء مخالفة أن يدعي الموقوف ملكية لربة الأرض. فهو يرى عدم الإيجاب. وإلى هذا ذهب أحمد في رولية عنه والخليفة. أما الشافعية فقد قالوا بوجود حق المرور للضعف في أرض مسلمة ابتداءً

ولم يجهزوا فرض حق الإتيان على الملك (الجموع) ج ١٢ ص ٤٠٢. وقد استشهد د. الدزني بقضاء الرسول صلى الله عليه وسلم على سيرة بن جندب التثبيد حق الملكية. في سنن أبي داود: «عن سيرة بن جندب أنه كانت له ضفة من نخل في حائط رجل من الأنصار، قال: ومع الرجل نخل، قال: فكان سيرة يدخل إلى نخله فيأخذ به ويضع عليه، فطلب إليه أن يبيع، فأبى، فطلب إليه أن يئاقه، فأبى، فأبى النبي صلى الله عليه وسلم ذكر (ذلك)، فطلب إليه فبقي صلى الله عليه وسلم أن يبيع، فأبى، فطلب إليه أن يئاقه، فأبى، قال: فقهه له ولها كذا وكذا أمر رغبة فيه، أبى، فقال، وأت فسار له رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النخاري: «أذهب فاحرق نخله»، ج ٢١٥ ص ٢١٥ وضوح القدر في ذلك والمخاطبة واتخاذ مصادرها: إلا أنه صلى الله عليه وسلم حاول إقناع سيرة، وأخيراً وبعد محاولات أدور حكمة الله تصف سيرة في استخفاف حقه.

لذلك أرى أن لا تستخدم هذه الحادثة لتثبيد حق الملكة ورضق الحق الإنقاذ عليه  
والك لا أن هذه الحادثة دخلت في حاكمه موجودة أصلاً والفرير أزيل من ملكه الأرض  
ولا ضرر على ملك النحلة، والهم هو إنشاء المصفاة، ويشتان بينها وبين إحدث  
يجري في الحائط وأدركه ضرر على ملك الأرض، كما رأينا من التوازن إلى الملكة  
لا بد وأن يتضرر مستقبلاً، إذا لم يتضرر في الحال، وبصراحة في تكاسل الحكومتين  
إلى ما شاء، أما النحلة فقد لا تستمر، وسيفقد سمرة أو وزنته هذا الحق يومها ما

٢٢- المجموع، ج ١٢، ص ١٠٥. يقول ابن رجب في القواعد التسعة والتسعون: «ما تدعو الحاجة إلى الانشغال به من الأعيان أو شغرها في بذله لتيسره وكفها وجوده أو إلحاق المحتاج إليها بسبب بذله بغير عوض في الأظهر». ويندرج تحت ذلك مسائل... (ومنها) وضع الحطب على جدار البئر إذا لم يضر، وكذلك إلقاء الجمل على أرضه في إحدى الرولين، القواعد، ص ١٢٧. لم يسل التفتيش أنظر نظرية التصبب، ص ١٥٥. سنناقش فيما يلي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ألقى حطباً على جداره، لم يزل الناس يفتنون».

٢٤- أنظر مثلاً المجموع ج ١٠ ص ٢٢٦-٢٢٥، المقني ج ٤ ص ٥٦٠-٥٧٠.  
مستحدث من هذا في الفصول الثامن والتاسع.

٢٥- ويقول الشافعي مؤكداً: وإلا فإن لقال، بل أحدث الناس حكماً على الشافعي لهم، وأصمهم في أموالهم على النظر لهم، قيل له إن شاء الله تعالى، وأرأيت رجلاً بيت يكون ثلاثة أذرع في ثلاثة أذرع، في دار رجل له مقبرة، أعلاه به ما شاء مائة ألف دينار أو أكثر، وقيمة البيت درهم أو درهمان، وأصلها مكانة داراً على المال أو رقيقاً، هل يجبر على النظر له، أن يأخذ هذه الكبير بعد القليل؟ أو أن يأمر رجلاً له قلعة أرض بين أراضين على أن تساوي قلعة قدومه، فهل الله يقول؟ أو أن يأمر رجلًا بما يرى بين النخيل، هل يجبر على أن يبيع ما لا يفتحه يا بني خاتمة؟ لا... قال له رجل واحد من هؤلاء على النظر له، قلنا: وكذا هؤلاء، يقول: إذا فطنت هذا

ص ١٤.

٤٥- هذه النازلة ذكرها ابن الحاج (ت ٥٢٩هـ) في سياق الرد على مسألة فقال، «وإذا كان الإخلاع لا يمكن إلا بواسطة مثل سلم يوضع يرتقي عليه لموضع الإخلاع أو كرسي وقبض ذلك فلا يهدم موضع الإخلاع ولا يملس ويغتن أن يطلع، وبذلك جات الروايات ويؤيد على ذلك إلا أن يكون الموضع ما جرت العادة بأن يسكن فيه من لا يؤمن بالله ويخلص ولا يهدم، وبهذا نفذ الحكم في حجرة كانت يطلع منها على حمام ثياب وعلى دار الهناني، وكان المطلع يسمد على شيء، وحينئذ يطلع،» الفوشري، ص ٩٠ ج ٢٠. وسنوضح الفرق بين طمس الكوة وهدمها في الحديث عن إعدام الفرق.

٤٦- وهناك نازلة مشابهة بحكم مشابهة للقاضي أبو إسحاق بن عبد الرزاق الفوشري، ص ٤٤٩-٤٥٠.

٤٧- ابن الرامي، ص ٢١٢ الفوشري، ص ٨ ج ٤٥٢.

٤٨- وقرئ ابن الرامي، «وبهذا أجابني كل من سألته عن علمنا وما رأيت من القضاة أسداً حكم بغير ذلك»، الفوشري، ص ٨ ج ٤٥٢.

٤٩- ابن الرامي، ص ٢١٢، ٢٠٩. كما هو واضح فإن هناك قولان في الكوة المصدرة في الخشب المالكلي، القول المشهور هو السد إذا أيت الضرر، وهو ما بيناه في النص. أما القول الثاني فهو «قول ابن هشام في أحكامه، قال أشهب والمخرومي وابن الماجشون لا يفتح أحد من فتح الأبواب والكوات في الفرة، وقال ابن قدام بغير ذلك أستر على نفسه، قال وليس به عمل، كذلك نقل ابن رشد. وفي معنى الأحكام لابن عبد الرزاق، ص ٢٠٨.

٥٠- ابن الرامي، ص ٢١٢-٢١٣. وهذه الحاقة من فتح جدار كوة على جاره مباشرة في نتيجة لوجود جدار مشترك بين الجارين، وهي بالتأكيد مفسرة على مالك الجدار إذا كان هو الجدار الذي انتصت عليه الكوة. وإذا حدث هذا أن القضاة لم يعمرو مسألة ملكية تكرار عليها ولكن استصوا على مبدأ الضرر للمك، فإذا أضراروا مسألة ملكية لاحظنا اختلاف الحكم وأصله.

٥١- وتكملة ما قاله الفوشري، «وفي الحكم به اختلاف، وأشار لي بعض من لقيت بأن المسألة في نوازل ابن الحاج فيها ما نصه، لا خلاف في منع الإخلاع على الدور والنفادين والمزارع ولا خلاف في إباحة البناء الذي يطلع منه عليها، وإباحت مختلف فيها، أخبرني به من ابن القاسم والكروم القرية كإباحت لا سيما عندنا لكثرة تكرار عليها بها، وقال الفتية أبو علي بن عبد السيد، «تسد كل كوة أحدثت على كرم أو جنان، ويمنع من اتخذ الكوة فيها». ولا فرق بين الكرم والجنان، لأن الكرم الذي ليس فيه بناء يحتاج صاحبه إلى أن يحمي هو وحده، ويؤيد تحت شجرة، أو يأكل، أو يقضي حاجته، أو يضع ما أراد في موضعه، وهو لا يدرى من ينظر إليه، أو يريد أن يتنصرون يكون في الحاقة التي في البرج وذلك أمر عظيم وضرر به». الجار، ص ٤٥١-٤٥٢.

٥٢- قال ابن الرامي، «وشر الكمادين والأرجية يختلف، فمنه ما يضر الجدران بالزمن ومنه ما يضر المساكن ككثرة القصر، فما يضر منه بالجدران فتح بالتحاق، قاله القاضي أبو الوليد بن رشد. وما يضر المساكن كالقصر مستط في كل قولين. قال ابن حبيب في الروضة، قلت لفرغ وابن الماجشون وأصبح وقفسا والقصر والضراب يؤذي الجدران رفع موضعها هل يتنعم من ذلك؟ فقالوا لا يرى أن يفتح أحد من هذا. ومنه قال الملم محمد في الطرق والمجالس، وقضى الشيخ بطلانية فتح الكمادين إذا استقر بهم الجدران وخشوا من ذلك الإمتناع وقورع شهرهم. قال ابن القاسم

في المدونة للرجل أن يصنع في الدار المكتورة من شاء من الأمتة والدواب والحريوان والحدادين والطارئين مالم يكن يضر بالدار. ...»، ص ٢٠٢.

٥٣- في لسان العرب، «وكسد القصار الثوب إذا دعه، وهو كساد الثوب». والقصار هو الذي يدق الثوب ويصغر، يقول ابن منظور، «وقصر الثوب تصغيراً، من سيويه، وقصره، كإلصاقه، حوزة ودقه، ومنه سمي القصار. وقصرت الثوب تصغيراً مثله. والقصار والقصار المحوز للثياب لأنه يدها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب، وحرقته القصار. والقصرة خشبة القصار». والنداف هو نداف القطن أو التتاف في أمانها هذه الذي يفرط القطن. لسان العرب، ص ٢ ج ١٠١، ٢٩٥، ٦٠٨.

٥٤- الفوشري، ص ٩٠ ج ٦٠.

٥٥- قول مالك ورد في جواب ابن زبب أو قول الفوشري من نازلة «من رجل نصب مطاحن في بيت له، وشكا جاره ذوي المطاحن. والبيت على شارع المحجة والمطاحن كلها لأصحاب البيت. وأردت منه من ذلك وإلما في دار هذا الرجل من هذا البيت حلقان أحدهما في بيته والثاني في داره». وكانت إجابة ابن حارث، «... الضرر درجات، وتختلف مطاحن عند حالتها بين الإنسان، وحيث لا يهدم دونهما، هو عدي من أعظم الضرر، وكنت أرى فلع ذلك على الجار الذي شكا ضرره به إن شاء الله». وكانت إجابة عبد الرحمن بن مخلد على نفس النازلة، «ذكرت وفقك الله في كتابك أن القمام عندك في المطاحن إذا شكا أن دونهما يضر به ولم يذكر ضرراً ببيطانه، وليس الذي شكا من المسألة التي اجتلبها بعض أساطينا في كتاب القسم من المدونة في شيء، وللثقة الثانية في الضارب للهدم تشبه المسألة التي كشفت عنها، فالذي أرى أن لا يفتح من الانتفاع ببيطانه، وليس الذي ذكره من أن دونهما يضر به من الضرر الذي يجب له، ولننعم منه، وهو الذي أدركت شيروخا رحيمهم الله يفترون به ...»، الجار، ص ٩٠ ج ٥٩. انظر الصورة أنظر أيضاً نفس المرجع، ص ١٢٢ ابن الرامي، ص ٢٠٤. وسأل ابن الرامي الفتية أبي عبد الله بن النفاذ من الحركة (الصورة) الخاصة للدم، فهل يفتح لها؟ فأجاب، «لا أرى أن يفتح لأن الصورة غير مشير على المشهور»، ص ٢٠٧.

٥٦- الفوشري، ص ٩٠ ج ٦٠، ابن الرامي، ص ٢٠٢.

٥٧- جاء هذا في النوازل لابن حاتم، وهو منقول على لسان ابن عبد الفصور. وتكملة، «... وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام، ومن أكل من هذه الشجرة أضيف فلا يقرب مساجداً، وبؤذنا يروح النجم»، لكل راحة لؤذي يفتح منها لهذا قال فيه العمل، «الفوشري، ص ٩٠ ج ٦٠.

٥٨- وخلص ابن قدامة أراء الفتية، الأوائل فيقول، «وليس للرجل التصرف في ملكه تصرفاً يضر بجاره، نحو أن يبنى فيه حصاناً بين الدور، أو يفتح خبازاً بين الطائرين، أو يهمل دكاناً تصارة يهز الحيطان ويخربها، أو يضر بئرًا إلى جانب بئر جاره يفتحها ماماً، وبهذا قال بعض أصحاب أبي حنيفة. ومن أحمد رواية أخرى، لا يفتح. وبه قال الشافعي وجميع أصحاب أبي حنيفة، لأنه تصرف في ملكه المختص به. ولم يتعلق به حق غيره فلم يفتح منه، كما لو طبخ في داره أو خبز فيها وسلموا أنه يفتح الدق الذي يهدم الحيطان ويخربها»، المختص، ص ٤ ج ٥٧٢.

٥٩- المختص، ص ٤ ج ٥٧٢. وفي الإعلان بأحكام البنين، «قال الملم محمد، ونقل ابن هشام من أحكام الباني، وتنازع الشيخ في الفروع والعمام إذا أحدث بغير دار الرجل وليس يضر ذلك بداره، غير أنه يقص من شئها. قال بعضهم ذلك ضرر يجب له لاجل ما يتقي من وقوع النار ومن اجتماع الناس إلى ذلك لكثرة ترددهم، وأصح بقول الله تعالى ولا تبغوا الناس أهليهم»، وقال بعضهم لا يفتح من

«وخرج بها مسلمين ودخلت دار فلان»، فتسابق الناس إلى الدار، ووقع من ذلك في البلد رجة عظيمة، وكنى السباح في الناس وكانت هيشة كبيرة كان سببها اطلاع المؤذن. مع أنني رأيت بعض للتجديدين يحقق ذلك فعند هذا المؤذن المكر بصلب الدار والتضييع عليه حسداً على ما يسبق له من دنياه. وقد يكن ذلك إلى غير ذلك من ما يخاف في حقهم من القتل عليهم سبب إطلاعه». ٦٠-٢٠٠.

٦١- الوثنرسي، ج ٩، ص ٢٠٠. ونعت الفزير البصري يكتنا إدراج ضرر طلع الفزير. والريح. لعل للفرق تلبية بئانه وطلع الفزير. والريح عن جاره بعتيم كرواء فأغلب أراء. الملكية تعطي الفرق الحق في تلبية بئانه حتى وإن ذكر ذلك إلى الضرر بالجار بقطع الفزير. والريح عنه. إلا إذا ثبت أنه مضار. فيقول ابن حنبل، «وإن جميع الفزير يجب قطعه إلا ما كان من رطب ما أحدث تغير مضارة بغير الفزير. والريح». الوثنرسي، ج ٩، ص ٦٠. ويقول ابن الرامي، «والذي أقول به وأتقلده من مذهب ملك أن جميع الفزير يجب قطعه إلا ما كان من رطب بئانه من هبوب الريح وضو الشمس إلا أن يثبت أن يحدث ذلك أراد الفزير». فليس لأحد أن يمنع آخر من أن يرفع بئانه في حق، ص ٢١٤-٢١٥. ومن المذهب الحنفي، وفي حاشية ابن هادبن، أقصى المولى أبو السعود «وأن صد الفزير بالكلمة ما يكون مانعاً من الكتابة، فعلى هذا لو كان للمكان كوتان (كذا) مثلاً صد الجار ضو. إحداهما بالكلمة لا يمنع إذا كان يمكن الكتابة بضمه الأخرى. والمعلم أن ضو الباب لا يستور لأنه يحتاج لفتحه لبرد ونحوه كما حرته في تلحج الخدمة». ص ٥ ج ٤٤٨.

٦٢- لدونة الكبرى، ج ٣، ص ٣٩٩.

٦٨- الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٢٥٥. وتكملة ما جاء في النص الأول من إخراج لأبي يوسف، «... ولا يحل مسلم أن يتعمد أرضاً مسلم أو ذمي بذلك ليلحق حرق فيها. بريد بذلك الإصرار به. لقد نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الضرار...». ص ٩٩، ١٠٤.

٦٩- لتفصيل أكثر انظر نظرية التصف، ص ٨٥-٨٦، ١٢٨-١٢٩. وهذه الأفعال التي ذكرت في النص مؤمنة، أما بالنسبة للأفعال التي يدمر ضررها كحرق بئر ما يضر بغير الجار السابقة فهناك أيضاً اختلاف. فالحنفية لم يعموا الفرق من حفر بئر في أرضه، بينما أخذ المالكية بهذا الفزير.

٧٠- لقد تحدثنا عن المذهب المالكي، أما بالنسبة للمذهب الحنفي فأنظر المخطي، ج ٤، ص ٥٧٢-٥٧٣، الأحكام السلطانية لأبي يعلى، ص ٢٠١-٢٠٢.

٧١- نظرية التصف، ص ١٢٩.

٧٢- الوثنرسي، ج ٨، ص ٤٤٥. وهناك نازلة نزلت بترس «في رجل اتخذ في داره دجاجة وأطعمها في الزقاق ترمى وتنقلق ما يكون في الأرض، جمعت الدجاج تحفر في حيطان الجيران وتبشها وتخرّب أسل الجدران فرغ ذلك إلى بعض القضاة فأمر بصهرها ومنع تسريحها، وعلى هذا العمل حددا للفزير الذي يشأ منها». ابن الرامي، ص ٤٨١-٤٨٢.

٧٣- ابن الرامي، ص ٢٠٠-٢٠١. أنظر مثلاً الزاوي حيث يقول بأن ضرر الاممات وكن التحرش منه لأنه لا يضر إلا بالتداوة، فإذا ثبت حياض بينه وبين جاره فإن الفعل لا يمنع هذا على خلاف ضرر تنوير الخبر الدائم في الدكاكين. ابن هادبن، ج ٥، ص ٤٤٨.

٧٤- كانت إجابة القاسمي ابن عبد الرزاق عن النازلة الأولى: «فأجاب بدم البئر وركزه بالفرشة (لئلا) يتلف الرمد ولا يبيد ردها من غير ركزه». الوثنرسي، ج ٨، ص ٤٣٦. وفي الإعلان بأحكام البنيان نفس النازلة أو ما يشابهها وكانت

ذلك. ومن المدة قال سحنون قلت لأبي القاسم أتري التنوير ضرراً في قول ملك رحمه الله، قال ما سمعت من ملك فيه شيئاً وأرى التنوير خيراً، وقاله ابن هادبن من ابن القاسم وفي المجموعة مثل ما قال ابن القاسم، ونقله ابن هشام في مفيد الحكم، ص ٢٠١. ويقول ابن الرامي، «الأصل في منع اللدخان للتنوير قوله عن وجل المرتب يوم تأتي السماء بدخان مبين. يثنى الناس هذا عذاب أليم (اللدخان، ١٠-١١) فيمنعه الله سبحانه عذاباً مؤلماً. ومن المدة قال سحنون، قلت لأبي القاسم هذان كانت في هرة إلى جانب دار قوم فأردت أن أحدث في تلك الهرة حماماً أو فرناً وأبى ذلك الجيران، أليكون لهم أن يمنعوا في قول مالك؟ قال إن كان فيما بعده ضرر على الجيران من اللدخان وشبهه لهم أن يمنعوا من ذلك، لأن ملكاً رحمه الله قال يمنع من ضرر جاره، فإذا كان هذا ضرر يمنع إن كان قلت. وكذلك إذا كان حداً فالتخذ فيها كبراً أو أتخذ فيها أفراناً يسيل فيها النضب والفتنة أجمعه من ذلك في نص، ص ٢٠٠-٢٠١.

٦٠- يقول ابن الرامي، «ومن المتقية قال سحنون في الذي يتخذ في جدار الرجل الأفران للمعدنين فيضر ذلك بجيرانه فإنه يمنع من ذلك ويقتضى به عليه. ومن الرئاسة قال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصعب في القرن وإطعام يحدث في جدار الدار فيضر دخانه من جاورها من إحداهما يمنع من إحداهما إلا بإذن الجيران الذين يضر ذلك بهم، لأن هذه محدقة...». وسنطرق في موضوع آخر للفرق بين الفزير المحدث والقديم، ابن الرامي، ص ٢٠١-٢٠٢.

٦١- الفقهاء الذين أسلمهم ابن حبيب هم مطرف وابن الماجشون وأصعب، ابن الرامي، ص ٢٠٢-٢٠٣.

٦٢- حديث رواه أبو هريرة وهو متفق عليه. وفي رواية أخرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن ينفقوا حينه. رواه أحمد، وفي رواية من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم ففقوا حينه فلا دية له ولا خصام. رواه أحمد والسنائي». دليل الأوطار، ص ٧٦، ٦٩.

٦٣- قال الإمام أحمد «... يجر من حلا سطحه على بناء ستره، لأنه إذا صعد سطحه أشرف على دار جاره، والإنسان ممنوع من الانتفاع بملكه على وجه يستمر به غيره». المجموع، ج ١٣، ص ٤١١. ويقول أبو يعلى الحنبلي، «ويكره من حلا بناءه أن يستر سطحه. قال في رواية ابن منصور في الرجل يخرق على جاره «فلستر على الذي أشرف...». فإن قيل، «كأن يجب أن يقال، يلزمه أن لا يخرق على غيره، ولا يلزمه أن يستر سطحه. قيل، لا يكره في العادة أن لا يخرق على غيره إلا ببناء ستره. لأنه قد يسهو أو يغل من ترك الإصراف لظهوره عليه...». الأحكام السلطانية، ج ٢٠٢-٢٠٣، ص ٤. ويقول للماوردي، «ولا يلزم من حلا بناءه أن يستر سطحه وإنما يلزم أن لا يخرق على غيره...». الأحكام السلطانية، ص ٢٥٦. وفي المجموع، «إذا كان سطح داره أعلا من سطح دار جاره لم يجر من حلا سطحه على بناء ستره». المجموع، ج ١٣، ص ٤١١.

٦٤- الوثنرسي، ج ٨، ص ٤٤٤.

٦٥- في أدب الحسبة للسقفي، ص ٨٧. وهناك رواية أخرى من مراکش يقول فيها السقفي، «حكى لي جماعة من لثقات أنهم شاهدوا براكش قسية حسيبة، وذلك أن أحد الرؤساء أمر ليلة من الليالي خمسة وخمسة أن يتظاهروا لدية بصحن داره في السلاح اتنام ليرى ما يهيج منهم، وبين يديه صحن زاهر وأصواء كثيرة، وجعلوا يحصل بعضهم على بعض يظهرون لسيدهم ما أحسوه من ما يطلبهم به» فبصر بهم مؤذن من منار مسجد كان يطلع على الدار، فسمع بالباسان الغربي»

- ٨٤- إسم القتيبة الأول هو أبو بكر بن عبد الرحمن، والثاني هو الليدي. وكلاهما من المذهب المالكي، الوشريسي، ج ٨، ص ٤٥٧.
- ٨٥- الذي حكم هذه النازلة هو القاضي أبو زيد الطعان، وهذا الرأي أيضاً للقتيبة أبي عبد الله بن التمام. ابن الرامي، ص ٢٠٢، الوشريسي، ج ٩، ص ٩. ذكر مثال آخر فقد سئل القتيبة القتيبي أبو زيد الطعان (حين فاضياً لتونس سنة ٧٦١) وفي دار خرب كانت في يد الرمان رحي وأراد ورثة ملكها أن يعيدها فرناً لا رحي كما كانت، فسمعهم الجبار للامتناع لها وزعم أنه لم يعلم به، وأن حكمه الآن بطل، وأنه متى عاوده فرناً أضرب بجدارته، وأراد أن يرضى له حاشاً بدخل القرن مخلصاً لداره ليكون ذلك قوة لجدارته، هل يكون لهذا الجبار مقال في بناء هذا الحائط وفي منعه بناءه، وكيف إن وجد بيت الرحي على صفة ووجه معلوم، هل ملكه أن يوسعوا ذلك البيت لرحى أكبر ما كان، وهل لهم أن يفتلوا موضع الرحي القديم إلى موضع ثان من القرن أم لا؟ فأجاب أن كان خراب هذا القرن له زمان طويل وقد عا ودس وتركه على التسهيل على حال الزمان ثم أحدث الجبار داراً تلاصق القرن، ثم أراد ورثه ذلك القرن إحياء، فذلك القرن وهو يضر بجدارته تلك القرن، لأن يمتنع إلا أن يمتنع حاشاً كما ذكر. وإن كان خراب القرن له بطل زمانه ولم يتركه على التسهيل فلا حجة لصاحبه وإن لم يعلم، وكذلك إن كانت الدار موجودة في زمن حصارة القرن. وما ذكر من أن صاحب القرن أراد أن يوسع أكثر ما كان عليه إن كان لموضع ملكه ولم يضر الجبار فلا ينع. وكذلك إن أراد نقل الرحي إلى موضع آخر إن كان لا يضر الجبارين في ملكهم». ابن الرامي، ص ٢٠٤، الوشريسي، ج ٩، ص ١٠.
- ٨٦- من الأمثلة الجيدة على حيازة الضرر فتحات النوافذ. أنظر ابن الرامي، ص ٢١٥-٢١٨.
- ٨٧- ابن الرامي، ص ٣٧٥.
- ٨٨- الكتيفي في أكثر التشابه هو للرحاض، محمد عبد الستار ص ٢٠٧. وفي لسان العرب، والكتيفي: انحلال وكله راجع إلى البستر، وأهل العراق يسمون ما أضرهم من أهالي دورهم كتيفاً... والمحيرة تسمى كتيفاً لأنها تكف الإبل أي تسترها من البرد، ص ٢٠٤. إلا أن استخدام كلمة «كتيف» في هذه النازلة تدل على أنها مكان لحفظ وستر الثياب وكذلك لأنها خارج دار الرجل وفي أرض الزنقة فلا يمكن أن تكون مرحاضاً. والذي يؤيد هذا هو وجود الفتاة التي توصل الدار بالكتيف.
- ٨٩- كان رد سجون (في مسائل نرس) على هذه النازلة، وليس لهم منه إلا أن يذهبوا الكتيف فيكتفح من دوعاهم، فلما إن لم يدعوا الكتيف مهر لصاحب الدار بهذه الرسوم والأثارة التي تدل على أنه لصاحب الدار. الوشريسي، ج ٩، ص ٢٢.
- ٩٠- كان جواب ابن زريب بالنص: «نأسر من قبلت شهادته ببيعة الفتاة المخطأة وحيازة ما خفي من حبيب لها وأقر به، فإذا حازوا ذلك وثبتت الحيازة عندك أصدرت إلى المصدقين في ذلك، فإن لم يكن لهم مدفع أصرت بهم ما أحدث في الطريق وبكتف الفتاة وإعادتها على ما كانت عليه في القديم إن شاء الله». الوشريسي، ج ٩، ص ٦١-٦٢.
- ٩١- للنازلة وآراء التقهاء، أنظر المعيار للمغرب، ج ٩، ص ٤١-٤٢. حيازة ضرر فتح نافذة أنظر ابن الرامي، ص ٣٩٩-٤٢٤ وسنأتي على بعض النوازل.
- ٩٢- يقول ابن الرامي في سند الحديث: «من الرخصة ابن حبيب قال عبد الملك وحديثي ابن عبد الملك وأسمع من القزح عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن
- الإبائية، وفأسر بدم البئر وركزه بالفرشة (وليس الفرشاة كما في نص الوشريسي) لئلا ينفذ الرجم ولا ينفذ ودعها بفرو ركزه، ص ٤٠٩.
- ٩٣- ابن الرامي، ص ٤٦١-٤٦٢، وفي نازلة ربيعة وسئل أبو جعفر العطار ممن فعل الخلل في داره، فقال له الجبارن تؤذيها وراحتة وتؤذي الحيطان. فأجاب: إذا قال أهل الطب إن الرخصة تؤذي، وقال أهل البناء إن ذلك يؤذي الجدران منع من ذلك إلا أن يبنى دون حيطانهم حاشاً حتى الوصول إلى حيطانهم ولا يكون يؤذيهم فلا ينع. وذكر أن للشيخ أبي بكر بن عبد الرحمن لقي أيضاً بالنع من أجلهم ومن أجل حيطانهم. الوشريسي، ج ٨، ص ٤١٢.
- ٩٤- الوشريسي، ج ٨، ص ٤٢١.
- ٩٥- جاءت هذه المقالة لابن الرامي بعد سؤاله للقتيبة لها عبد الله بن الفصاح عن رجل أراد أن يعمد في داره رحي، وكم يعمد من الحائط الذي يجاوره من دار جارة. فأجابته بأنه ليس له في ذلك حد، وقال: «أنت أهل المعرفة تعرفون ذلك كم يعمد الرحي من الحائط، وهذا لا يعمد له حد». ابن الرامي، ص ٢٠٥.
- ٩٦- ثم سأل ابن الرامي قالاً: «وإن كان الحائط القاتر بين الرحي والدار ليس فيه خشب ولما هو ستر لا خشب فيه فأين يعلق الكاهي؟ قال لا: تأخذ قصبه حليقة وتجفر لها في الحائط الفاصل بين الدار والرحى قدر نصف شبر، وتدخل طرف القصبه في الحائط وتشددها في جهة الدار وتحلق الكاهي في تلك القصبه وتعمل الكزير على الحائط وتقول لصاحب الرحي عز رحاك، فإن اعترض الكاهي منع صاحب الرحي وإن لم يعتز لم ينع. قلت له: فإن كان الحائط الفاصل بين الرحي والدار من أملاك صاحب الرحي يعتز بدوران الرحي فتع أم لا؟ قال إن كان لا يعتز شيء من حيطان صاحب الدار لا ينع إن كانت تضر حيطانه ولا تعتز حيطان غيره». ص ٢٠٥-٢٠٦، أنظر أيضاً المعيار للمغرب، ج ٩، ص ٨٧.
- ٩٧- الزوا، بكسر الزاء وتشديدها، جبل يشد به المتاح على الدابة. والرواد في الصرف المغربي: اصطبل الدواب، ويطلق به القامة مقصوداً، والزوا: الوشريسي، ج ٩، ص ٨. وفي أيضاً تنطق أروى.
- ٩٨- ابن الرامي، ص ٢٠٦-٢٠٧، الوشريسي، ج ٩، ص ٨.
- ٩٩- هناك تقسيم لابن الرامي حيث يقول: «والضرر على أوجه كثيرة وينحصر في قسمين أدنى وحداد، فالأدنى ينقسم إلى قسمين منه ما يكون قبل التأذي ومنه ما يكون بعده، فما كان من الضرر الذي يكون قبل التأذي فلا يغير من حاله وإن أضر بجيرانه باتفاق لأنه ضرر دخل عليه، وما كان من الضرر الذي يكون بعد التأذي ويخطر زمانه منه ما يستحق ومنه ما لا يستحق وإن طار زمانه كدخان الحماصات والأفغان وغيره والضرر وثائق دباغ الدبابين، ص ٢٩٩-٣٠٠.
- ١٠٠- مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ج ٣، ص ٧.
- ١٠١- الظاهر أن للضرر بالمسلم في هذه النازلة هم ولادة الأثر في الجيران كملها. واسم القتيبة هو أبو محمد عبد الله الزويدي، الوشريسي، ج ٨، ص ٤١٢، ٤٤٦. أما إذا كان المقار للضرر مسجداً فإن الحكم مختلف، فقد سأل ابن زيتون «عن مسجد قديم خرب ما حوله من الدور فعملت دوراً للبيع لم يعد زمان قام بحسب وقطع تلك وبقيت إلى خارج البلد، ثم أراد الآن بعض أهل تلك الدور خرباً دور للبيع، فمنعهم أهل المسجد وقالوا تتركنا الأتقان والتأثيرات ويلحق للمسجد بعض ذلك من قدمه. فأجاب: ليس عليهم إعادة الدور للبيع إذا كان بيع الدبغ وشرته مؤدياً لأهل المسجد، قيل ولو خال أمد صارتها فلا بد من قطعها إذا لا حيازة على الأحياس كاطلاق الطرق ودعوه». نفس المرجع السابق.

٩٦- قال ابن الرامي: «فالدخان وثقل الدباغ وهباز الأندر لا تحاز هذه الثلاثة بإجماع» قال واشتلف فيما صدأ من الفصور... ص ٢٤٠، الوشعرسي: ج ٩ ص ٤٦-٤٧.

٩٧- الوشعرسي: ج ٩ ص ٢٨-٢٩.

٩٨- ابن الرامي: ص ٢١٦.

٩٩- الوشعرسي: ج ٩ ص ٥٦. ويقول ابن أبي زمنين: «قال بعض الشيخ ويطلع كل شعبة، ويسمها سدا مشقوداً من طبع البناء حتى لا يتميز بتألفها من بناء الحائط، إن كان بالأجر فلا تبنى بالجحر بل تبنى بالأجر لأنه إن صدأ من غير جنس الحائط تكون شعبة»، ابن الرامي: ص ٢١٦. لأمثلة أخرى عن النافذة أنظر الوشعرسي: ج ٩ ص ١٤، ابن الرامي: ص ٣١٠.

١٠٠- الحيار للمرب: ج ٩ ص ٨.

١٠١- هناك روايات في هذه النازلة، أحدها: «إذا لم يكن في الماء حصرط أنه من حقوق صاحب السلي للصابون الملو صرفه ويكون أمك إذا خاف أن يصرفه إلى السلي لم يكن لصاحب السلي بحق»، والرأي الآخر يقول: «لأنه لصاحب السلي ومن حقوقه وليس لرب الملو صرفه من السلي لخدمة صاحب السلي»، ابن الرامي: ص ٣٧٩.

١٠٢- ويقول ابن الرامي في هذه النازلة: «ولعل مثل هذا كثيراً فوقع الحكم بما قرره» وبالله التوفيق: ص ٣٥٢.

١٠٣- الوشعرسي: ج ٦ ص ٤٧٣.

١٠٤- الوشعرسي: ج ٩ ص ٢٠. وفي نازلة أخرى كان لرجل مخرج إلى سكة غير نافذة، فطعمه ثم وهب النار، فأراد الموهوب له فتحة بدون رضى أهل تلك السكة. فقامه ابن رشد (ت ٥٢٠) لأنه لم يخلصه وانتقل اليه بد طعمه، سئل الحق في فتحة». الوشعرسي: ج ٦ ص ٤٢٥.

١٠٥- أكثر فقهاء المذهب المالكي كمطوف ابن الماجشون وأصغ قالوا بذلك، الوشعرسي: ج ٩ ص ٣٦-٣٢. وفي كتاب الإعلان بأحكام البنيان، «قال ابن حبيب (ت ٢٧٨) سمعت مطرفاً وابن الماجشون يقولان كل من اشترى داراً وجاره عليه كوة مفتوحة أو مجرى ماء أو وجه من وجوه الفرض التي كان لبائع الدار من هذا المشتري أن يتكلم فيها، وتنص على فلم يتكلم في ذلك ولم يطلبه ولم يخاصمه حتى باع ذلك، فأراد المشتري أن يتكلم فيه، قال ليس له ذلك، ولو كان البائع قد تكلم فيه قبل ذلك ولم ينصل له القضاة فإن المشتري يتنزل منزله ويكون له من طلب ذلك ما كان للبائع»، ص ٣٤٢.

١٠٦- روي الحديث هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط، تابعي، كثير الحديث توفي سنة ١١٨. وهذا الحديث مرسل وقد ورد موسولاً كما يقول أحمد محمد شاكر محقق كتاب إخراج يحيى بن آدم القرشي في الوصوف. فروى الحاكم (١٥٢٤) من حديث هاني مولى علي بن أبي طالب، «أن علياً رضى الله عنه قال، يا هاني، ماذا يقول الناس؟ قال، يزعمون أن عندك هلماً من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تظهره، قال، دون الناس! قال، نعم. قال، أرتي السهبة، فأعطيت السيف فاستخرج منه صحيفة فيها كتاب. قال، هذا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم» «ومن الله من فجع لغير الله ومن تولى غير مولاه، ومن ألقى العاق لوالديه، ولين الله متعسف منار الأرض». ولم يتكلم عليه الحاكم ولا الذهبي ولسانده صحيح. ومع ذلك الروايات وطريقها يقول أحمد محمد شاكر: «ومن هذه الروايات لطم لن الحديث أصلاً صحيحاً من حديث علي وابن العباس.

ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال... (الحديث) ٤٠٠، ص ٣٢٩.

٩٢- الرأي الذي يأخذ بالأربع وأخمس سنين هو مضمون في كتاب ابنه. لهذه الآراء وآراء أخرى بالإضافة إلى التوازل أنظر الوشعرسي: ج ٩ ص ٤٢، ٤٦-٤٧، ابن الرامي: ص ٢٣٩-٢٤٠.

٩٤- ابن الرامي: ص ٢٤١. وتكلم ما جاء في النص، «وفي التسمية قال العتيبي سئل أصح من الرجل يبنى عرقه له في داره ويفتح فيها باباً في فناء غيره وصاحب الفناء ينظر إليه أو يعمل أندرا ينظر برجل في داره أو جنته أو يسيل على رجل ميزاب ماء أو يبنى على حائطه شيئاً ما ذكرناه ثم يقام عليه، فهذا يقع من كل ما أحدث في غير حقه، وليست له حجة أكثر من معرفة القوم بما يصنع، بل يرون ذلك ينفعه ويقطع حجتهم أو لا ينفعه ذلك، وكما الوقت الذي تنقطع فيه الحجة حتى يكون سكوتهم عنه كالإذن له، وذلك كونه من يبنى عرصه غيره وصاحب العرصه ينظر إليه، ثم أراد أن يقوم عليه بعد سنين، فإن ابن القاسم قال له القيام بعد ست سنين وسبع سنين، وجعله طامساً، فهل ترى الذي ذكرت لك من ابن القاسم حسناً أن يكون له القيام بعد هذه السنين فكثيره الستة والسبعة». قال أصح: «لا حجة لهذا ولا منقعة ولا ضرر، ولهم أن يطمعوا ويظهروا إذا كان ذلك حقاً من حقوقهم أو كانوا به في أول الأمر كأن لهم، ولا يلزمهم وهذا وذلك سواء، وليس هذا برضى ولا حيازة ولا يلزم إلا ما جاز به الرضى الذي يكون بينا والتسليم والتصريح والإقرار والبيعة القاطعة على أن يبنى، وليس في هذا أبشأ مد مسدود ينقطع إليه الهيمهم به وتولاهم أن لا يوطئ هذا بالدهور الكثيرة جداً التي يرى أنها رضى وحيازة، وليس أخمس سنين في هذا بشي، وأكثري، وهو قليل أبشأ، ولا العشر سنين بعد أن يحلوا له على ذلك ما كان على رضى منهم ولا تسليم».

٩٥- الذي قال بأن الجار المضمهر قادر على التحويل هو ابن أبي الفوارس، للأثر، الأخرى أنظر للمبار المرب، ج ٩ ص ٥٧. وهناك رأي ذكره ابن الرامي لابن سبرين أنه «لا يستحق على أحد ما فتح عليه في داره من الكوى والأبواب المصلحة عليه، ولا ما أخرج إليها من الرفوف، ولا ما أجري عليه من مصاب الماء، ولا ما اتخذ عليه في أرضه من طريق إذا زعم صاحب ذلك الأصل أن ذلك لم يكن إلا على وجه الاحتمال للجار والتوسعة عليه، وظل على ذلك. وليست هذه الأشياء بما يستحق بالمصل والارتفاق. ومن فتح على عرصه لرجل أو أرضه كوة أو باباً أو خرج فيها طريقاً ثم أراد أن يبنى ويسد ذلك الفصور عن نفسه فذلك». ومن أخرج الرفوف لداره والمزابل وما أشبه ذلك ثم أراد أن يبنى ويقطع ذلك عن نفسه فذلك له، وليس هذا ما يستحق على الأصل إلا أن يأتي من طول ذلك ما يخرج من حد ما يعرف من حد الاحتمال والتوسع ويتخسح فيه الزمان، وتقع فيه البهوع والمواريت والخرق والتدليل، ولا يدفع ذلك دفع ولا يتكلم فيه متكلم يهيم في سبيله». ابن الرامي: ص ٢٤٢-٢٤٢. وفي نازلة سئل هبة «عن من يبنى عتبة يطلع منها على دار أخته نحو العشرين عاماً، ثم إن الأخت أرادت القيام على أخيها فيها وإطعامها عليه بسبب الملاحة، فأجاب: إذا سكنت هذه لدة لم يكن لها قيام، وهذه المدة هي آخر وأكثر ما قال أهل العلم أنه لا ينتقل الفصور إلا إليها إذا قيل إن سبيل الفصور سبيل الاستحقاق للعمالك بإيجاز من الفعالية الأعوام إلى العشرة... فقال محمد بن دعون فإن الأخت التي كانت يطلع عليها تقول أطيعت لك وسكت على سبيل الرفق بك لغرائبتك مني، فقال: ليس في هذا حجة، وهو خلاف الحيازة في الأصول من الأقارب». الوشعرسي: ج ٩ ص ٢٢-٢١.

ولعل عبد الرحمن بن سابط سمعه من ابن عباس فإنه مذكور في الفقهاء من أصحابه . إخراج يحيى بن آدم ، ج ٩٦ .

١٠٧- كما أن سائر الأرض أعلامها ، وإلخار علم الطريق ، وفي التهذيب للمار الملم والحد بين الأرضين ، جواهر إخراج يحيى بن آدم ، ج ٩٦ . وقد جاء استخدام المنار في صحيح الأصبهاني في الباب الثاني من لفظة السابغة في «صورة ما يكتب في الإصطاعات» كما يلي : «وهو ذلك إن التمسث أو التمس من يقوم مملكه ضرب من منار على هذه القصة ، تعرف به حدودها وروسمها وطريقها ، ضرب ذلك المنار أي وقت التصور ، ولم يعمد منه ؛ وإن تأخر ضرب المنار لم يتأخر عليكم به » ، ١٥٠٠ .

الفتاوى ، ج ١٢ ، ص ١٢٥ .

١٠٨- ابن الرامي ، ص ٢٩٢-٢٩٤ . مثال آخر للاستتالية هو أن للمفريق الدخول إلى عقار جاره للنظر إلى حاله ، وله أن يدخل الحديقة والطوبى والطين على دار جاره ما يحتاج إليه في بيته ولا بد له من ذلك . ، الوترشيحي ، ج ٩ ، ص ٣٩ .

١٠٩- المجموع ، ج ١٠ ، ص ٢٢٩ ، وفي موضع آخر : «وإن كانت في ملكه حشرة فاستقلت وتشتت أعضائها وحصلت في دار جاره جاز لغيره مطالعة بإزالة ما حصل في ملكه ، فإن لم يزل جاز لغيره إزالتها من ملكه ، كما لو دخل رجل إلى داره بفير لإذنه ، فإن له أن يطالبه بالمخرج ، فإن سلمه منه على حال فإن كان بإسما لم يجر لأنه عقد على الهواء ، والهواء لا يغرر بالعدو ، وإن كان رطباً لم يجر لما ذكرناه وأصله صالح على مجهول ، لأنه يزيد في كل وقت » ، المجموع ، ج ١٢ ، ص ٤٠٩ .

أنظر أيضاً مختصر المزني ، ص ١٠٦ ، الأم ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ . لقد تطرقنا لهذه المسألة في الفصل الثاني في ملكية الطلو .

١١٠- النص الذي ذكره ابن عساكر لا يشير لأم أهل الفوعة بمنعه . وهذا لا يكون إلا إذا كان الشعر ير بأرضهم . لذلك افترضت أنه قد بأرضهم أو بجزء منها والله أعلم ، أنظر تهذيب تاريخ دمشق الكبير ، على بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن حاتم ( ٥٧١ ) ، ٧ أجزاء ، دار البصرة ، بيروت ، ١٣٩٩ ، ج ١ ، ص ٢٤٥-٢٤٦ .

١١١- وضعت هذه المسألة في الفصل الثاني عند الحديث عن الإذاعي الترخيصي والارتفاع والفصل الخاص .

١١٢- يقول ابن الرامي مثلاً : «وهو صاحب السفلي الخشب والقصب والديس والتراب وكل ما يحتاجه سلفه . وليس يكون البيت إلا بالسقف ، والسقف أرض العلو وسقف البيت السفلي ، قاله ابن القاسم وابن وهب وابن كنفنة والمخزومي وأصبهان بن داغ ومطرف وابن الماجشون وأسبغ وبالي والمدني والحصري . على أن السقف على صاحب السفلي . وقال الشافعي هو بينهما نصيب ، على صاحب السفلي نصف النطقة والمؤوية ، وعلى صاحب العلو كذلك... وإذا قلنا أن الخشب والقصب والديس والتراب على صاحب السفلي ، فالأكمال التي تصون ذلك كله أو الأساطك على من تكون؟ فتقول لا يخلو إما أن يكون السقف باقياً صحيحاً أو تهدم ، ويزال الأساطك والأكمال تصرف صاحب العلو ، فإصلاح ذلك على صاحب العلو دون صاحب السفلي ، وبهذا رأيت أصحابنا يسمكون . وهذا جاز على ما قاله الشافعي . وأما إذا كان السقف مجرداً أو على الإبتداء ، فقد اختلف أهلنا فنقولون في ذلك ... وقد نزلت عندنا في رجل كانت له كوفة للخضر سقط سقفها وسقط العلو الذي كان عليها ، فبنى صاحب الكوفة وسقف سقفها وأقامها وسقف عليها والتراب ثم طلب صاحب السفلي صاحب العلو أن يعمل الأكمال على السفلي ، فقال له صاحب العلو أنت تبيع سقفتك لأن عليك أن تعمل السقف بالوزارة لأن الأكمال من أوزام

السقف فتداهيا ليثا لتحكم بينهما ... (وبعد ذكر آراء الفقهاء يقول) ... وليس هذا عندي بين لأن الأكمال إنما هي تتجهم للسقف وهو الأصل في السقف لأن السقف لا يكون سقفاً حتى يجمع فيه أربعة أشياء ، أول ذلك الخشب وما يلف عليها من لوح أو قصب ، والتراب والأساطك والأكمال ، أو فرش والبصر وغيره . فإن كانت خشباً وتراباً وأكمالاً دون الأساطك فلا يكون سقفاً ولا بنياناً ولا يتأذى منه شيء ، وأنه ما يمسك التراب إلا الأساطك والقصب ، وإن كانت خشباً ولوحاً دون تراب فلا يكمل السقف ولا يتأذى لأحد المشي عليها ، وكذلك إذا كان الخشب والفرش والتراب دون الأكمال لا يتأذى شيء ، لمن يسكن تحته ولا يطمئن به حتى يعمل عليه ما يصون به السقف كله . ومن يسكن تحته فهو من أوزام السقوف . وبه قال مالك . وعلى صاحب السفلي الخشب والقصب حتى يصير مجلساً لمن يجلس عليه بجميع ما يصلح به إذ هو سقف بيته وإذا هو مضاف إليه إذا رفعه كذلك » ، ص ٣٥٩-٣٦١ ، أنظر أيضاً الأم ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

١١٣- ابن الرامي ، ص ١٢٥٩ ، ويقول ابن الرامي في حجب العلو : «وقد نزلت هذه عندنا بتونس في رجل كان له أرض وأرجل آخر على هواه بعض الأصابع . فحسب صاحب العلو هواه يعني فيه مسجداً ، فسألني النظر صاحب الأرض هل يعمل حيطان أرضه ما أراد جاره من بناء المسجد ، وهل يجوز لجاره أن يحبس ما على أرضه من الهواء أم لا ؟ فقلت له : لا يجوز لأحد أن يحبس هواه إذا لم يكن الأسفل من حقه ، ولكن أكتب فتوى إلى القاضي لجامعة أبي عبد الله بن الفخار ، فكتب : الحمد لله ، سيدي ما تقولون في علم من حقوقه أرضي متصل به وبابه يستقبله العلو المذكور ، وهواه هذه الأرض من حقوق كل آخر مجاور للعلو المذكور ، وإن رب العلو الثاني الذي هواه الأرض من حقه حبسه وأراد بناءه مسجداً بفير رضى من رب الدار المذكور ، فشكا ما يلحقه من الضرر بتحصين الهواء الذي على أرضه ، فهل له منع ذلك أم لا ؟ أنصروا بالمخرب من ذلك ولكم الأجر والسلام . فأجاب القاضي المذكور بقطعه : الحمد لله ليس لمن له الهواء أن يبني فيه حياً إذا كان الأسفل ملكاً لغيره ، والله الموفق للصواب وبه الاستعانة » ، ص ٣٦٢-٣٦٣ . وفي فائزته مشابهة ولكن لحماية الجار ، وليس السبل ، سألت سحنون «عن بني مسجداً على جدار جاره وهم له سبطاً فكان من صار في السطح رأى ما في دار جاره إلى جانبه . فقام عليه بذلك فقال يجبر باني المسجد على أن يستر سلف للمسجد ويمنع الناس من الصلاة في المسجد حتى يستر جاره » ، ص ٣٢٠ .

١١٤- الوترشيحي ، ج ٨ ، ص ٤٤٠ .

١١٥- أنظر مثلاً المجموع ، ج ١٠ ، ص ٣٢٤-٣٢٥ ، القواعد لابن رجب ، ص ١٤٤ ، المعاملات الشرعية المالية ، ص ٢٩ .

١١٦- يكره لذلك على البيع في ثلاث حالات كما خصها أحمد لبراهيم بك : الأولى في الأعدى بالشملة ، وبسألي الكلام عنها في الفصل الثامن ، والثانية نقض الدين ، وهي ليست في إقرار بختها في مسألة خير بيتية ، والثالثة لحصة الجماعة والتي نحن بصددنا . المعاملات الشرعية المالية ، ص ٢٧-٢٨ .

١١٧- ابن الرامي ، ص ٤١٠ ، حديث رواه الدارقطني ، نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٢١٦ .

١١٨- رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه من أبي هريرة ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٦ ، ص ١٢١ ، مختصر صحيح مسلم ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، رقم ١٧٧٥ ، سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٢٨٩ ، رقم ٣٩٢٣ . كما قال صلوات الله وسلامه عليه في حجة الإبداع : «إن دماكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمه يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » . صحيح البخاري ببغشية السدي ، ج ١١٧ ، صحيح مسلم



بغير التوروي: ٨٠ ص ١٨٢. وجميع هذه المصادر لهذه المدينتين منقولة من وسائل الإتهام في الشريعة الإسلامية في المصاحف والأحوال الشخصية، د. محمد مصطفى الزحيلي، جزآن، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٤٠٢، ص ١٧٧، ١٧٨، وقد ورد الحديث في النص في أول هذا الفصل بالمتن مختلف، انظر الحاشية ٢.

١١٩- لهذه الروايات أنظر السهمودي، ج ٢ ص ٤٨١-٤٨٩. روايات السهمودي تشير إلى أن الحادثة كانت في المدينة المنورة. أما رواية البغدادي في تاريخ البغدادي تشير إلى أنها حدثت في مكة، ج ٢ ص ١٤٩. أنظر أيضاً الوترشيري، ج ١ ص ٢٤٤.

١٢٠- البلاذري، ص ٢٤٢.

١٢١- لابيدوس، *Lapidus, Ira M. Muslim Cities in the Later Middle Ages*، وفي النسخة العربية المترجمة، ص ١١٠.

١٢٢- فتاوى الشيخ ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٤٠٤-٤٠٦، أنظر أيضاً الحق ومدي سلطان الدولة في تنقيده، ص ٢٢٤. وفي المصاحف الشرعية لمالية (ص ٧٢)، «وقد نقل في حاشية أبي السعد عن ملا سكين عن الزلياني أنه إذا ضاق للمسلم على الناس وجنبه أرض لرجل تؤخذ بالقيمة كرمها، لأنه لما ضاق للمسلم الحرم أخذ الصحابة بعض ما حوله من الأراضي يكره وأدخلوها في المسجد، وهذا من الإكراه الجائر». ولكن هذا غير سليم، لأننا كما رأينا فإن الحقيقة صهر رضي الله عنه لم يتمكن من إكراه العباس.

١٢٣- اعتد الإمام مالك لأخذ بالصلصة المرسلة شروطاً ثلاثة كما يقول الإمام أبو زهرة، «وأولها: للمالكية بين الصلصة التي تعتبر أصلاً قائماً بذاته، وبين مقاصد الشارع، فلا تنافي أصلاً من أصوله، ولا تعارض دليلاً من أدلة القطعية. بل تكون متفقة مع المصالح التي يقصد الشارع إلى عصبائها، بأن تكون متى (كذا) جنبها ليست غريبة عنها، وإن لم يشهد لها دليل خاص. ثانياً، أنها لا تكون معقولة في ذاتها جرت على الأوصاف المناسبة المعقولة التي إذا عرضت على أهل العقول تلقفتها بالقبول. ثالثاً، أن يكون في الأخذ بها رفع حرج لازم، بحيث لو لم يؤخذ بالصلصة المعقولة في موضعها لكان الناس في حرج، والله تعالى يقول: «وما جعل عليكم الدين من حرج». ويكمل الإمام أبو زهرة فيقول، «وهذا الأصل مختلف فيه بين فقهاء المسلمين، فالحنفية والشافعية لم يثبتوه أصلاً قائماً بذاته، وأدخلوه في باب القياس، فإن لم يكن للمصلحة نص يمكن رداه إليه، فإنها ملغاة لا تستبر، وقال مالك والحنابلة إن المصالح مشبهة يؤخذ بها ما دامت مستوية للشروط السابقة، وإنها تكون معقولة لمقاصد الشارع، وإن لم يكن لها نص خاص». وقد استدلل كل منهم بهذه أدلة. أنظر أصول الفقه، ص ٢٢٧-٢٨٢.

١٢٤- أصول الفقه، ص ٢٨٠-٢٨٢.

١٢٥- الوترشيري، ج ١ ص ٢٤٤-٢٤٥. وقال مطرف، «وإذا كان العهر بجانب طريق عظيم من طرق للمسلمين التي يسلك عليها العامة يجرعها حتى قطعها، فإن السلطان يجبر أهل تلك الأرض التي حولها على بيع ما يوسع به الطريق منها على ما أحبوا أم كرهوا، (ثم سئل) فإن لم ينظر السلطان فيها هل على الناس حرج في مروعهم من أرض الناس حتى يخرج إلى طريق المسلمين؟ قال: نعم أرأهم في حرج ولا يسلكون فيها إلا بأذنهم». وسئل الريحان عن إجبار صاحب الأرض على بيع أرضه لحدود في المصحات أم لا؟ فأجاب، «لا يجبر، قيل ولا يشترج فيه من الخلاف ما في المساجد، فإن إقامة الجماعة يقتل بقتل عليها على الظاهر، أو واجب لاجد من مواعيد جامع والوضوء. لا فضيلة فيه في المصحات بل كان بعض الشيوخ يرجح وضوء

## حاشية الفصل السابع

(الآثار)

- ١- لسان العرب، ج ٢ ص ١١٢٨.
- ٢- الوترشيري، ج ٥ ص ١٨٢-١٨٤.
- ٣- ابن تيمية، ج ٣٠ ص ٤١٠.
- ٤- ابن الرامي، ص ٣٢٥.
- ٥- حديث في صحيح البخاري، ج ٣ ص ٢٨٥، وفي سنن أبي داود زيادة لأبي هريرة حيث قال، «ورأيت السبيل»، ورواية عن ابن حجر الدودي، قال، «وسمعت عمر بن الخطاب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، في هذه القصة، قال، وتبعوا للملوك، وتهدوا السبيل». الأحاديث ٤٨١٥-٤٨١٧ ص ٤٠٠، وفي سنن أبي داود، ج ٤ ص ٢٥٦. وقد كتب الكثير حول أدب الطريق بالرجوع لهذا الحديث. انظر مثلاً، حق الطريق في الإسلام، طه عبد الله الطيبي، دار الانتصام، القاهرة (لا يوجد تاريخ). ٦- يخلص الشيخ ابن تيمية رأي الفقهاء، فيقول، «أنه ملوك لصاحبها، وهو مذهب مالك والشافعية، حتى قال مالك في الآية التي في الطريق، يكرهها أهلها، فقال إن كانت قضية تقصر للمسلمين وضع فيها شيء ممنوعاً، ولم يفتكروا. وأما كل فناء إذا انتزع به أهله لم يضع على المسلمين في جرم فلا أثر به بأساً. قال الطحاوي، وهذا يدل على أنه كان يرى الألفية ملوكة لأهلها، إذا جاز إيجارته، ص ٤٠٠، ج ٢ ص ٤٠٨-٤٠٧.
- ٧- يقول ابن الرامي في توضيح الأراء، بشأن من بنى في فئانه، «وإذا كان ما وراءها من الطريق واسعاً فذلك له، وذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قضى بالألفية لأرباب الدور. وقال أسبق، الألفية دور الدول كلها مقبلة ومديرةا، ص ٤٠٠، ص ٢٢٢.
- ٨- ابن تيمية، ج ٣٠ ص ٤٠٨. وفي القواعد لابن رجب، «مراق الأملك كالطريق والألفية وسبيل المياه ونحوها هل هي ملوكة أو كبت فيها حق الاختصاص، وفي المسئلة وجهان، أحدهما ثبوت حق الاختصاص فيها من غير ملك، وبه جزم القاضي وابن عقيل في باب إحياء الموات وفي القصب، وذلك عليه المنصوص عن أحمد فيمن حفر في فئانه بترأ أنه تمتد ببحره في غير ملك، وفرد القاضي ذلك حتى في حرم البر، وربط عليه أنه لو باعه أرضاً بفئانهما لم يحسم البيع لأن الفئان لا يختص به إذ استقر عليه عام بخلاف ما لو باع بطريقها. وأورد ابن عقيل احتمالاً بصحة البيع بالفئان، لأنه من المحرق، فهو كسبيل المياه. والوجه الثاني الملك، ومسرح به الأصحاب في الطريق، وجزم به في الكل كسبيل الفئان، وأخذ من نص أحمد وأقرقي على ملك حرم البر، ص ١٩٢-١٩٣.
- ٩- ابن تيمية، ج ٣٠ ص ٤٠٨. أنظر أيضاً المغني، ج ٥ ص ٥٧٧-٥٧٨. وفي الميبار المنرب، وسئل سعيد بن عبد ربه عن باع داراً لم فسح البيع وقال، إنه وقع

الناس فذلك له وما أضر بيع منه. ويستظهر لهذا الموضوع بتفصيل أكثر في الحديث عن طريق المسلمين.

١٥- لقد تحدثنا عن هذه الأحاديث في الفصل الخامس.

١٦- ابن الرامي، ص ٢٢٤.

١٧- لسان العرب، ص ٣، ٤٢٤-٤٢٥.

١٨- المسورة كما ذكرها ابن منظور هي الشكنا من آدم (ج ٢ ص ٢٢٨)، والأدم له معان كثيرة منها الجلد. لسان العرب، ص ١، ٢٥.

١٩- لاييدوس (النسخة الإنجليزية) ١، ٧٢، ٦١.

٢٠- ابن عباس، ص ٢، ١٧١-١٧٧، من كتاب تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها، حسن عبد الوهاب، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٢-١٣. الظاهر هو أن مثل هذه العمليات من توسعة الطرق كانت تتم كل فترة وأخرى، وبهذه في المدن الكبرى مثل القاهرة ومدمشق، لخبر من الأمثلة أنظر لاييدوس (النسخة الإنجليزية)، ص ٧٢.

٢١- النازلة الأولى من بحث صالح الهذلول لندكتواه، ص ٨٧، ٢١٨، والنازلة الثانية من الحمار للعرب، ص ٩، ١٥-١٦.

٢٢- الحاوي للفتاوى للسويطي، ص ١٢٥. ويقول عز الدين بن عبد السلام في فرائد الأسكاف: «وجرد الأجنحة المشروعة الملطعة على ملك الجار وعلى الدروب المشتركة فلها دالة على أنها وضعت باستحقاق، وكذلك القنوات المدفونة تحت الأملاك والجداول والأنهار الجارية في أملاك الناس دالة على إسحقاقها لأرباب المياه، لأن سورها دالة على أنها وضعت باستحقاق»، ص ١١٨.

٢٣- في الحاوي للفتاوى للسويطي، إن خطوط الأنهار لا تملك ولا يجوز إحياؤها ولا البناء فيها وهذا هو منقول المذهب، نص عليه إمامنا الإمام الشافعي رضي الله عنه. وسائر أصنافه لا نظم في ذلك خلافاً في المذهب، بل ولا في بقية المذاهب الأربعة، بل الأئمة الأربعة والتابعون مشفقون على هذا الحكم...»، ص ١٢٤.

٢٤- السويطي، ص ١٢٥.

٢٥- ابن تيمية، ج ٣٠، ص ٦-٧. والحديث ذكره السويطي في الحاوي للفتاوى، ص ١٤٥. ومن المذهب الحنفي يقول أحمد إبراهيم بك في الحديث عن أنواع الملكية،

«وما لا يجوز لغيره ولا لغيره وهو يشمل للمحال التي أضدت لحفظ الحدود والنفوس من قلاع وحصون ومرايل، وما يمتثل بذلك من الممدات اللازمة لها، ويشمل أيضاً ما جعل للمنفعة العامة كالطرق القائمة والفوارق والتقاطير والجسور للصحة للاشتغال العام...»، للمعاملات الشرعية المالية، ص ٩.

٢٦- ابن عابدين، ج ١، ص ٥٩٢. وفي نصاب الاحتساب، «ومن ضمن الأئمة المولائي إنه كان يقول في حد السكة الخاصة: أن تكون بين قوم يخصص. أما إذا كان فيهم قوم لا يخصص فهي سكة عامة». نصاب الاحتساب، ص ١١٠، ص ١١٠. ومن محمد بن عوض السلمي، تحقيق الدكتور محمد يوسف عاز الدين، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٣، ص ٢٠٨.

٢٧- رأي أحمد أنظر الأسكاف السلطانية لأبي يحيى، ص ٢١٢، ابن تيمية، ج ٣٠، ص ٢٢٩-٢٣٠.

٢٨- ولكن لفتح لا يتكرر من الطفل والمجور عليه، ابن عابدين، ج ١، ص ٥٩٢.

٢٩- بدائع الصانع، ج ٦، ص ٢٦٥. الأصبهان والنفار لابن نجيم، ص ٢٨١. ويقول السلمي في كتابه نصاب الاحتساب (وهو مفتي المذهب) في رجل اتخذ كنيسة في داره وأضرعه إلى طريق المسلمين بأنه إذا كان هناك ضرر يمنع الرجل من الفعل، وإن

في كتاب الإتيان مع الطرق والأقضية. وزعم أن هذا ما يفسد به البيع. فأجاب: ليس يفسد البيع عند في الدار ما جرى في وثيقة الإتيان مع ذكر الطرق والأقضية. إذ من الملقط المستعمل في أسيرة الدور أن تباع بمرافقتها ومنافعها كلها، والداخلية وخارجية منها. وطرق الدور وأقيمتها من مرافق الدار ومنافعها الخارجية عنها، وليس يقع البيع عليها. إلا يستثنى منه البائع المرافق للدار، وبالله تعالى التوفيق. ويقول

الوندنبرسي مستجيباً: «ولقد رأيت ذكر الأقضية في وثائق الأئمة من شيوخ بلدنا مثل أبي صالح وابن مزين وجماعة غيرهم لا يرون الأقضية الداخلة في البيع إلا الأقضية المملوكة، ولا يرددون بذلك، ولا يمتنعون إلا الأقضية الخارجة عن ملك البائع...»، ج ٦، ص ٢٤٤-٢٤٥.

أما بالنسبة لقسمه الفناء بين السكان ففي كتاب الإعلان بأحكام البنيان، قال ابن حبيب في الواسعة سميت مطرفاً وابن الماجشون يقولان لم يكن مالك يبيع لقسمه الفناء المباح يكون أمام دور القوم على جانب الطريق وإن اجتمعوا وترافسوا على قسمته لأن ذلك ما للناس عامة فيه المنفعة، وربما شاق الطريق بأهله والدروب فيميل الراكب إلى تلك الأقضية والرحاب التي على الأبواب يتسع فيها ليس لأهلها تضييقها ولا تغييرها من حالها. قال ابن حبيب وسألت أسبق عن ذلك، فقال

لي مثله، فإذا فعلوا لم يضر ذلك لهم لأنهم أحق به من غيرهم، وأما للناس فيه المنفعة في بعض الأحيان ولهم أن يجهروا عنهم تلك المنفعة إذا شاءوا. قال ابن حبيب ولا يبيعي ذلك...»، ص ٢٢٣-٢٢٤.

١٠- القول قد يكون لأبي حنيفة والليث كما ذكرها ابن قدامة في المغني، ج ٥، ص ٥٦٧، ابن تيمية، ج ٣٠، ص ٤٠٨-٤١٠.

١١- للدار، المختلفة للمذاهب أنظر ابن تيمية، ج ٣٠، ص ٩-١٠-٤١. وفي القواعد لابن رجب: «ومرافق الأملاك من الأقضية والأوقاف المشتركة تصح إباحتها والإذن في الانتفاع بها كالأذن في فتح باب ونحوه. قال في التلخيص: ويكون إعارته على الأضيء، ويجوز للمطوف من فتح الأبواب ونحوها، ذكره في المغني والتلخيص. وهو شبهه بالصفحة يوضع على أجراء أهل أرضه أو فتح الباب في حالته أو وضع خشب على جداره ونحوه، وهذا متوجه على القول بملك هذه المرافق...»، ص ١٩٨.

وفي كتاب الإعلان بأحكام البنيان: «ومن القضية قال سئل مالك عن الأقضية تكون بالطريق يكرها المجاور لها، أتى ذلك لهم وهي طريق المسلمين؟ فقال: إذا كان فناء فسبق إذا وضع فيه شيء، أضر بالإنسان في طريقه فلا أرى أن يكن أحد من الانتفاع به، وأما إذا كان فناء ينتفع به أهله ولم يضر على المسلمين في مخرج لسته فلا أرى به بأسا...»، ابن الرامي، ص ٢٢٥.

١٢- يقول ابن تيمية (ث ٧٢٨) مثلاً: «وبالنسبة للدار التي تكون منفردة عن جادة الطريق، متصلة بالدار والمسجد، ومتصلة بالطريق، وأهل الطريق لا يحتاجون إليها إلا إذا قدر رخصة خارجة عن العادة، وهي تشبه الطريق الذي ينفذ المتصل بالطريق النافذ، فإن هذا كله أحق من غيرهم. ولو أرتوا أن يضره فيه، وبجسوا عليه بأية جاز عند الأكثرين لما تقدم...»، ابن تيمية، ج ٣٠، ص ٤٠٩.

١٣- ابن الرامي، ص ٢٢٣-٢٢٤. ويقول ابن الرامي: «وكنكر هذا القول ابن حبيب ولم يأخذ به وأخذ بما قال به مطرف وابن الماجشون وسنكون. وقال: لا يكون ذلك له لأنه قد للمسلمين ليس لأحد أن ينضمه لأنه لو كان حقاً لرجل واحد لم يكن لأحد أن ينضمه إلا بإذن ربه ورضاه. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أخذ شبرا من أرض بغير حق طوفه من سبع أرضين يوم القيامة».

١٤- أنظر مثلاً النازلة التي ذكرها الوندنبرسي في الحمار للعرب، ج ٨، ص ٤٣٩، حيث أجاب للفتية: «كل ما عمل ما يلائق حاله من بناء لا يضر بأحد من

- ٢٨- يقول ابن تيمية معللاً «والبناء، كالخلافت التي تكون متحرقة من جادة الطريق، متصلة بالدار والمسجد، ومتصلة بالطريق، وأهل الطريق لا يحتاجون إليها إلا إذا قدر راحة خارجة من العادة، وهي تشبه الطريق الذي ينفذ لتصل بالطريق النافذ، فإن هذا كله أنفق من خيرهم. ولو أرادوا أن يبتوا فيه، وبجسوا عليه بأبى جاز عند الأكثرين لما تقدم». ولقد ذكرت هذا القول في النص سابقاً، ابن تيمية، ج ٣ ص ٤٠٠-٤٠١. ويقول في باب إحياء الحرات في الحديث من بناء الدكة، «فإذا قدر أن البناء يهلاخي ما على يمينه وشماله، ولا يضر بالمارة أصلاً...» ج ٣ ص ٤٠١-٤٠٢.
- ٢٩- يقول ابن قدامة «ولا يجوز أن يضر في الطريق النافذة بغير نفسه، سواء جعلها للما، للطر أو ليستخرج منها ما ينتفع به، ولا يهر ذلك، لما ذكرناه من قبل. وإن أراد خربها للمسلمين ونفعهم أو لنفع الطريق، مثل أن يخرها ليستقي الناس من مائها ويحرب منه للزراعة، أو ليزيل فيها ماء الخطر من الطريق نظراً، فإن كان الطريق خريقاً أو يضرها في أمر الناس بحيث يخطف سقوط إنسان فيها أو دابة أو يضيّق عليهم مجرى ما يمر ذلك، لأن ضرراً أكثر من نفعها. وإن خربها في راقية في طريق واسع وجعل عليها ما يمنع الفروع فيها جاز، لأن ذلك نفع بغير ضرر...» ج ٤ ص ٥٥٢. والنسبة لبناء مسجد في الطريق أنظر ابن تيمية، ج ٣ ص ٤٠١-٤٠٢. وابن رجب الحنبلي، ص ١٠١، ويقول السنائي «والطريق إذا كان واسعاً فبني فيه أهل الحاجة مسجداً للخدمة ولا يضر ذلك بالطريق منه لا يمنع، وعليه الفتوى،» ج ٢ ص ٢٩٠.
- ٣٠- الحنبلي، ج ٤ ص ٥٥١، وفي المنصوع «وإن أخرج جناحاً إلى طريق لم يخل، أما أن يكون الطريق نافذاً أو غير نافذ. فإن كان الطريق نافذاً فطرد، وإن كان الجناح لا يضر بالمارة جاز، ولم يضر طريقه. واختلفوا في حله، فمن أسحبنا من قال يجوز، لأنه ارتفاق بما لم يتعين عليه أحد من غير إضرار فجاء كلشي في الطريق. ومنهم من قال يجوز لأن الهواء تابع للقرار، فلما ملك الارتفاق بالطريق من غير إضرار ملك الارتفاق بالهواء من غير إضرار...» ج ١٢ ص ٢٩٦. ويقول ابن تيمية «أما السبايل ونحوه إذا كان مضرراً فلا يجوز بالتألم العلماء... وأما إذا كان السبايل ونحوه لا يضر بالطريق فله ذراع مشهور بين العلماء، أبيل يجوز كتول الشافعي. وقيل، لا يجوز، كأحد القولين في مذهب أحمد ومالك. وقيل، يجوز وإذا الإمام، كالقول الأخير. وقيل، إن منه بعض العامة امتنع، كما هو مذهب أبي حنيفة، والله أعلم». ج ٣ ص ١٠. وفي كتاب الإصلا بأحكام البنيان «من التعبية سئل سحون عن الرجل يكون له الداران إلى يمين الطريق وعلى يسارهما، فيريد أن يرفع على السكة غرقة أو يتخذ عليها مجلساً، قال لا يمنع من ذلك وإنما يقع من الإضرار في التضييق بالسكة إذا أدخل عليها ما يضر بها، فأما ما لا ضرر فيه على السكة ولا على أحد من المسلمين فلا يمنع». ج ٢ ص ٢٨٩. لتصرف السبايل أنظر لسان العرب، ج ٢ ص ٨٧.
- ٤١- بدائع الصنائع، ج ٦ ص ٢٦٥.
- ٤٢- القواعد لابن رجب الحنبلي، ص ٢٠٤. وفي المنصوع «ولا يجوز أن يشرع إلى طريق نافذ جناحاً، وهو الفروع... سواء كان ذلك يضر في العادة بالمارة أو لا يضر... وسواء أذن الإمام في ذلك أو لم يأذن. وقال ابن عقيل، إن لم يكن فيه ضرر جاز بآذن الإمام، لأنه نادهم. فبصر إذاً مجرى إذن المشتريين في الدرب الذي ليس نافذ...» ج ٤ ص ٣٧٧-٣٧٨. والجور، ج ١٢ ص ٤٠٢-٤٠٣.
- ٤٣- المنصوع، ج ١٢ ص ٣٧٧-٣٧٨. وفي الآم يقول الشافعي «ولو أن رجلاً أشرع غلة أو جناحاً على طريق نافذة فخاصمه رجل ليعينه منه لم يكن هناك ضرر كان له ذلك، أما إن خاصمه فرد من المسلمين قبل البناء، فله منه، وبعد البناء، له أن يهدم لأن الحق للمسلمين. ويقول، «والصحيح من منذهب أبي حنيفة رحمه الله أن لكل واحد من المسلمين حق لنفع وحق الطرح» السنائي هو مبرر من يهدم من عوض السنائي، وهو مستحب عائش في الهند وكتب كتاب نصاب الاحتساب وتوفي سنة ٧٢٤. وقد سبق ذكر كتابه.
- ٣٠- ابن الرامي، ص ٢٢٢. للمذهب الحنبلي أنظر القواعد لابن رجب الحنبلي، ص ٢٠١.
- ٣١- وتكملة ما جاء في النص «... منهم من يطلقه ومنهم من يرضه بحالة انتفاء إذن الإمام فيه. وإن كان غير متأكد ونفعه خاص كالجلوس وإيقاف الدابة فيه، ففيه خلاف أيضاً. وأما إقرار الباطل فحكمه الظاهر على المنصوص. وأما الهواء فإن كان الانتفاع به خاصاً بدون إذن الإمام فالمعروف منه، وإذنه فيه خلاف. ويندرج تحت ذلك مسائل كثيرة...» القواعد لابن رجب، ص ٢٠١. وفي تآري الشيخ ابن تيمية من حكم البناء في طريق المسلمين الواجب «إن ذلك فوكان، أحدهما، أن يبني لنفسه، فهذا لا يجوز في المشهور من مذهب أحمد، ويجوز بضمهم بآذن الإمام...» ج ٣ ص ٢٩٩.
- ٣٢- الحارثي للفتاوى، ص ١٢٢-١٢٤.
- ٣٣- نصاب الاحتساب، ص ٢٠٩. تآري الشيخ ابن تيمية، ج ٣ ص ١٠. وفي المنصوع «ولا يجوز أن يبني في الطريق مكاناً يضر به غير خلاف لصلته، سواء كان الطريق واسعاً أو غير واسع. سواء أذن الإمام فيه أو لم يأذن، لأنه بناء في ملك غيره بغير إذنه، ولأنه يؤدي المارة ويضيّق عليهم ويعر به المائل، فلم يجر كما لو كان الطريق خريقاً،» ج ٤ ص ٥٥٢.
- ٣٤- على سبيل المثال، قد سئل سحون وهو فقيه مالكي «من رجل يدخل من رفاق المسلمين خريقاً في داره، والرقاق نافذ، فلا يرفع ذلك الجيران إلى الحكم ولا يشهدون به إلا من بعد عشرين سنة. فأجاب، يهدم بناءه ويرد إلى الرقاق إذا صحت البينة ولا تلك الأربعة ولا تأخذ وليس فيها حيازة». الوثوري، ص ٩ ص ٣٧. أنظر أيضاً ابن الرامي، ص ٢٤٢.
- ٣٥- يقول ابن الرامي وأساساً هذه الحالات، «وقد نزلت عندنا مثل هذه كثيراً، فأمرنا بالتفاني بهدمه وصل الضرر في الأسواق في كل ما يزداد فيها بالبناء وغيره. فرفضت له أن أقوما لهم دور متصلة بالشارع، ففعلوا ما دورهم بيوتاً، وفتحوا أبوابها إلى الطريق، وأوقفوا في الشارع وأوقف بين يمين طيلعهم مثل الخواصيت. وسفلوا على تلك الوقفات حتى صار لهم مثل الخواصيت، وصار في صدر كل حانوت منها باب البيت الذي أطلع من الشارع. فقال أحمد كل ما خرج من الشارع بناء أو غير...» ص ٢٢١.
- ٣٦- هذه النازلة حدثت في أفتية بشرقي الجناح كما ذكرها ابن الرامي، وقد سئل فيها سحون. فكان الرد «وليس لهم قطع الطريق في هذه السكك خلف بناء في كل حانوت منها، إن كره ذلك أهل الجناحيت»، ابن الرامي، ص ٣٣١.
- ٣٧- ابن الرامي، ص ٢٢٩، ٤٢١. أنظر أيضاً ابن قدامة، ج ٤ ص ٥٥١. وذكر نازلة واحدة، «سئل أبي أي زيد عن دار في شارع هو مسلكت الغرب والشرق، وتجاهاها من الجهة الأخرى مسجد، فأرد رب الدار جعل مرحاضاً ويخرج له من حائط لائحة الشارع قدر ذراع ونصف. ولا يضر ذلك بالشارع والمسجد ولا فأجاب، أرى أن هذا الذي أخذ قريب لا يمنع من مثله في مثل هذه السكة لعدم مضرته بالسالكين»، الوثوري، ص ٨ ص ٤١٥.

قولين. واختلف إذا فتح رجل باباً يقابل باب رجل آخر على أربعة أوقاف، ابن القاسم من ملك في المدة إذا كانت السكة نافذة فلا أن يفتح ما شاء، وبحول بنيانه حيث شاء مطلقاً. وقال القاضي ابن عبد البر في كتابه قولاً مجملاً أن ذلك مباح لمن شاء. وقال أصحاب في الشيء مثل ما قال ابن القاسم من ملك في المدة. وفي التوارد من ابن القاسم كذلك. القول الثاني لابن وهب في المستخرجة من كتاب السلطان، أن كانت السكة واسعة جداً كبيرة لا تارة حتى يكون هو وغيره من المارين سواء لم يمنع من الفتح، وخلى بينه وبين ما يريد، وإن كان ليس كذلك منع من ذلك. القول الثالث من التوارد، قال أصحاب: سلك رحمته الله في طريق سابلة مشتركة بين الناس، فأراد رجل أن يفتح باباً يقابل باب رجل آخر، أو يستنحاه عنه، فقال ملك، إن كان يضر به في عمل أن يكون الداخل والخارج يعين ما خلف الباب فيمنع من تصح. وقال ابن القاسم في كتاب ابن عبد الحكم مثله، وقال ابن كنانة في المجموعة مثله.

القول الرابع من كتاب ابن سحنون، قال: سأل ابن حبيب سحوناً في الطريق الخارج يفتح فيه رجل باباً لم يكن قبل ذلك قبالة باب رجل آخر؟ قال: منع من ذلك وليتجنب عنه. قال ابن حبيب: قلت له وما جد للتنكيب ليكون ذراعاً أو ذراعين؟ قال: بقدر ما يرى أن الضرر زال من الدار التي تقابلها. قال القاضي ابن عبد البر في كتابه: لأرجل أن يفتح باباً قبالة باب آخر، ويقال للفاخ كعب قبلاً من باب جارك، إلا أن تكون السكة واسعة جداً حتى لا يرى من الباب المفتوح إلا ما يرى من السكة فلا أن يفتح حيث شاء. ع. ص. ٣٢٠-٣٢١.

٥٢- ويحكم ابن الرامي فيقول: ... وهذا حكم القاضي ابن عبد البر في مسألة بين رجلين أحدهما أحدث باباً تقابل باب رجل آخر، فتعاضدا في ذلك، فقال له الذي فتح عليه الباب: هذا فتح على باب يقابل بابي ويضرني بذلك. فقال له القاضي: الزقاق نافذ واسع مسلول، فقال: نعم. قال له: ليس لك منعه. فقال له: قد كان الباب الذي كان قبل هذا ضيقاً وأحدث الآن باباً واسماً. فقال له: دعه يفتح حاضيه كله. ع. ص. ٣٢١. ويعرف ابن الرامي الطريق الصحيح في موضع آخر من كتابه ويقول: وإذا كان الزقاق أقل من سبعة أذرع فهو ضيق قريب الفتح، وهو ضرر على من يفتح عليه باباً مقابلة، ومن ذلك. ع. ص. ٣٢٢.

٥٤- ابن الرامي ص. ٣٢١-٣٢٢.

٥٥- ذكرت هذه التنازلة ورأي الفتى في مسائل ابن زوب في لمياري المغرب، ج. ٩ ص. ٢٠-٢١.

٥٦- ابن الرامي ص. ٣٢٢، ٣٢٥، ويقول ابن الرامي موضعاً أسكنة الباب: وهو الموضع الذي يدور فيه الباب للفتح والغلاق وهو فلفظ الحائط وفيه المرور والأسكنة والله تعالى أعلم، ع. ص. ٣٢٢. الأسكنة هي أيضاً خضبة الباب التي يربطها عليها عند الدخول، أنظر موسوعة المعاصرة الإسلامية، عبد الرحيم غالب، جروس برس أو مطبعة جروس، بيروت، ١٤٠٨ هـ، ص. ٥١.

٥٧- إذا قام المسلم بالاحتساب من نفسه فيسعى محتسباً متطوعاً، أم إذا صيته الحاكم للقيام بها فيسعى والي الحسبة، وتسمى وظيفته ولاية الحسبة. وقد اشتهر إطلاق الواضع والمروءد على المحتسب للتطوع، كما اشتهر إطلاق المحتسب على والي الحسبة. أنظر الحسبة في الإسلام، إبراهيم دسوقي الشهادي، مكتبة دار العربية، القاهرة، ١٣٨٢ هـ، ص. ١٧٧، ٨٢-٨٣.

٥٨- الآية ١٠٤ من سورة آل عمران: أنظر أبو يعلى الحنبلي، ع. ص. ٢٨٤، المايودي، ع. ص. ٢٤٠.

٥٩- الآيات ١-٣ من المطففين، ٢٧٥ البقرة، ويذكر السفياني عدة آيات أخرى

صالحه على شيء، على أن يدهه كان الصالح بالأخذ لأنه أخذ منه ما لا يملكه، ونظر إذا كان إضراره غير مضر على بينه وبينه، وإن كان مضر فمضاه ع... ج. ٢ ص. ٢٢٢.

٤٤- المختار، ج. ٤ ص. ٥٥٣.

٤٥- كان الحكم في التنازلة بأنه إذا كان بينان الحائط غير مضبوط له وليس لصاحب الساب (أ) غير عزز الحطب والخشب، وهو بوفرة الدار الشرقية التي ليس لربها الساباب فلا شركة بينهما فيه، وهو خاص لصاحب الدار الشرقية (ب) الذي له فيه عزز الحطب والمشد، وليس لصاحب الساباب غير عزز الحطب، وإن قال أهل المعرفة أن ساق الحائط مربوط بالحائط فهو بينهما على الشركة، والله سبحانه أعلم، ابن الرامي، ص. ٢٨٩-٢٩٠.

٤٦- ابن الرامي، ص. ٢٨٩.

٤٧- أنظر مثلاً المجموع، ج. ١٣ ص. ٣٩٧.

٤٨- في التوريس، ص. ١٠ وسئل ابن القاسم عن الأجمة، وهي الحواجز التي تكون الطريق تحتها يضر بالناس في رؤوسهم، يهدم أو تحفر الأرض من تحتها حتى يصير لا يضر بالمارة فأجاب: تحفر الأرض بحيث لا يضر بالطريق، أو يهدمه ويهدمه رفعاً بحيث يبر تحتها للمار الركاب، ع. ج. ٨ ص. ٤٦١، أنظر أيضاً ابن الرامي حيث يذكر رأي الشيخ ابن القاسم، ع. ج. ٢٨٩، ولرأي أبو يوسف أنظر التستبي، ص. ٢٠٨.

٤٩- القسوي هو أبو القاسم خلف بن أبي فرائض القسوي، ابن الرامي، ص. ٣٢٣-٣٢٤، الحواجز الثلاثة يجمعها تكشف سقيفة الباب وذلك لأن الحواجز

الأولى من هذه الحواجز إن اعملت اكتشفت بمعلما سقيفة الدار المقابلة والداخل، ويتكشف من الحواجز الثاني الخارج ويكشف السقيفة، ومن الحواجز الثالث الباب خاصة. كانت الإجابة على التنازلة والتي تضمنت حيازة القصور، واختلف المذهب في فتح باب دار أمام باب آخر، والذي عليه العمل عندنا وهو رأي شيوخنا منع ذلك وحماية بابها، وإلى هذا ذهب أصحابنا بعد شيوخهم، وهو المشهور من القول لأهله حقوق من سبق إليها وحازها، وهو أولى بها من غيره، ولا يجوز لأحد أن يخرجها من يده ولا أن يضر به فيها. ع. ص. ١٦١، وثلي تنازلة مشابهة مثل ابن رشد ع. ص. ١٦١ متقابلين بينهما زقاق نافذ، فسد أحدهما ففتح باباً وحاذرتين في داره، ولا يمكن أن يدخل أحد ولا أن يخرج حتى يراه من هو بالخاندوتين من الناس وهو يضر به في ذلك، فأجاب: إذا ثبت ما ذكر فهو صاحب الخاندوتين والباب بالتكتب من باب جاره، وإن لم يجد سبباً مشترك ولا يحكم عليه بفتحهما ع... للمعار المغرب، ج. ٩ ص. ١١٩ ابن الرامي، ص. ٣٢٢-٣٢٣.

٥٠- ابن الرامي، ص. ٣٢٥. نفس التنازلة أو تنازلة مشابهة أنظر التوريس، ج. ٨ ص. ١٥٤، حيث كان رأي ابن الحاج في هذه التنازلة هو أن يؤمر باني الحواجز أن يتكب عن قبالة باب جاره لأن ضرر الحواجز أقد.

٥١- التوريس، ج. ٩ ص. ١٦٢-١٦٣، ولي تنازلة مشابهة كانت الإجابة، والذي ينبغي أن يؤمر بفتح الحواجز أن يتكب عن باب دار جاره ويترقب في ذلك، فإن أبي لم يمنع بحكم يحكم به عليه إذا كانت السكة كما وصفت إن شاء الله والله التوفيق، ع. ج. ٩ ص. ٥٦.

٥٢- خص ابن الرامي هذه التنازلات في حديثه عن «الكلام فيمن أراد أن يفتح باباً في زقاق نافذ وصحبة» بأن قال إنه إذا أراد رجل أن يفتح باباً إلى زقاق نافذ لا يطلوا تحتهم من ثلاث صور، «إما أن يكون يقابله باب دار رجل آخر، أو قريب من باب جاره ليضيق به عليه، أو أحدث باباً ولم يكن قبالة باب لآخر، ولا قرب من باب أحد. ففي هذه الصورة لا يمنع بالتنازل. واختلف إذا قرب باب من باب جاره على

الجناب مضرا أو غير مضر، لأن الطريق معلومة من أهلها، وليس لأحدهم أن يتصرف فيها إلا بقول الاجتزاء، فلم يجر أن يتعدى إلى إخراج جناح كالأراضي المشتركة، لكن أدنوا جميعا له في إخراج الجناح جاز، مضرا كان أو غير مضر، لأنه حق قد تعلق بهم لا يشاركهم فيه غيرهم، وليس كالطريق النافذ الذي يشترك فيها الكثافة... إلخ، الخاوي، ج ٧ ورقة ٦٨ ب، منقول من المبادئ، ج ١ ص ٢٥٦ (الحاشية).

٧٥- أنظر وصف ابن عابدين لعدة أنواع من الطريق غير الشافعة، حاشية رد المحتار، ج ٥ ص ٤٤٦-٤٤٧.

٧٦- أنظر معلا استخدام ابن قدامة للفظ «أهل الدرب»، في قوله: «... فأما إن أذن أهل الدرب فيه جاز... إلخ»، المغني، ج ٤ ص ٥٥٢، واستخدام لفظ «الشركة» السنائي في نصاب الاحتساب، ص ٢٠٨.

٧٧- لذكر معلا واحد، فقد سئل ابن تيمية «عن رجل اشترى طبقة ولم يكن يروى، ثم صمرا، وأحدث روشانا على جرنه في زقاق ليس نافذا، وادعى أن فيه بابا حرجي للظلمة»، فقول له أن يتحدث الروشن؟ فأجاب: الحمد لله رب العالمين، ليس له أن يتحدث في الدرب الذي لا ينفذ روشانا بتاتفاق الأئمة، فلهزم لم يتنازعا في ذلك، ولكن تنازعا في جواز إدخاله في الدرب النافذ... إلخ، ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٩. وهناك نازلة أخرى يستخدم فيها ابن تيمية لفظ «شركاه» للتصميم من الفريق المالك للطريق غير النافذ، ص ٨.

٧٨- المغني، ج ٤ ص ٥٥٢.

٧٩- السنائي، ج ٢٨، وفي بدائع الصنائع: «فأما إذا كانت غير نافذة فإن كان له حق في التمتع فليس لأهل السكة حق لمنع تصرفه في حق نفسه، وإن لم يكن له حق في التمتع فلهم معناه سواء، كان لهم في ذلك مضرة أو لا لما ذكرنا أن حرمة التصرف في حق الغير لا تقف على المضرة، والله سبحانه وتعالى أعلم»، ج ٦ ص ٢٦٥-٢٦٧.

٨٠- يمكنك أخي الفاعلة الاستئذان بأن الطريق غير النافذ كان ملكا لساكنيه وأهلهم سيطروا عليه من الاختلافات التالية بين الآراء، فالشافعية يقولون بعدم جواز تصرف من لا عمر له في الطريق غير النافذ، كأن تكون داره ملاصقة للطريق ولا ير به لعدم امتلاكه باب فيه، فلا يجوز له التصرف في الطريق كبناء، دكة، إلا أنهم اختلفوا في من أخرج جناحا، ففي المجموع: «وإن كان له فيه طريق ففيه وجهان (أحدهما) يجوز، وهو قول الشيخ أبي حامد الأفغاني، لأن الهواء تابع للقرار، فلذا جاز أن يرتفع بالقرار بالأجزاء جاز أن يرتفع بأهلها، وإخراج الجناح (والقاني) لا يجوز، وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب رحمه الله، لأنه موضع من ملكه، فلم يجر إخراج الجناح إليه كدرا الجار، فإن حاصه هو أهل الدرب، فإن قلنا يجوز إخراج الجناح لم يجر الصلح، لما ذكرناه في الصلح على الجناح الخارج إلى الشارع، وإن قلنا لا يجوز إخراجهم لم يجر الصلح لما ذكرناه في الصلح على الجناح الخارج إلى دار الجار، والمجموع، ج ١٢ ص ٤٠٠. ومن المذهب المالكي قال يوسف بن يحيى: «إن فرواق والدروب التي لا تنفذ كل ذلك مشترك منافعهم بين سكانه، ليس لأحد منهم أن يحدث في ظاهر الفراق ولا في باطنه حدث إلا بإتصاف أهلهم ورضاهم، فبطل في هذا القول حركتهم في كذا حركتهم في دار ليس لأحدهم أن يحدثوا فيها شيئا ليعتد به دون شركاه إلا برضاهم، وإن كان ذلك لا يضر بهم، قال محمد بن يونس وهو خلاف لدونه. قاله، وما في المدونة أصوب، وهو قول مالك وابن القاسم وابن وهب وأشباه، والشركة في الرقعة ما يطول ذكره، وحاصله أن الدار مشترك في رباعها فلاحد الشركاء، مقال فيما يحدث فيه غيرهم لنفسه، أحدث به مضرا أم لا، والرافعة

وأحدث بلورت دور المحسوب. أنظر كتاب في آداب الحسبة، أبي عبد الله محمد بن أبي محمد السقيلي المالقي الأندلسي، المطبعة الدولية، باريس، ١٩٣١ ص ٤-٣، وقد تولى السقيلي الحسبة في مالقة بالأندلس في أواخر القرن الحادي عشر، أو أوائل القرن الثاني عشر للميلاد، أنظر الحسبة والمحتسب في الإسلام، نقولا زيادة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٧ ص ٥٦.

٦٠- أنظر معلا لايهوس (النسخة الإنجليزية) ص ٩٨-٩٩.

٦١- لهذه الاستدلالات أنظر أبو يعلى الخبلي، ص ٢٨٤، للماوردي، ص ١٢٤، روى الحديث مسلم والترمذي وابن ماجة عن أبي سعيد الخدري، وهذا التخرج للحديث من الأحكام السلطانية لأبي يعلى الخبلي، ص ٢٨٤.

٦٢- الشهاوي، ص ٤٨-٥٤.

٦٣- أبو يعلى الخبلي، ص ٢٨٤-٢٨٥، للماوردي، ص ٢٤٠-٢٤١.

٦٤- الماوردي، ص ٢٤٠، وهناك نص مشابه لما أبي يعلى الخبلي، ص ٢٨٥.

٦٥- يقول الماوردي: «وأما ما ينكر من حقوق الأديين للحسبة فعمل أن يتعدى رجل في حد بشاره، أو في حرج لدمره، أو في وضع أجداع على جداره فلا اعتراض للمحتسب فيه ما لم يستد الجار، لأنه حق يخصه، فيصح منه العفر عنه والمطالبة به، فإن خاصمه فيه كان للمحتسب النظر فيه إن لم يكن بينهم تنازع وتناكل، وأخذ الخمدني بزيادة تدمه، وكان له تأديبه عليه بحسب قواعد الحال، فإن تنازعا كان الحاكم بالنظر فيه أمق،... إلخ، ص ٢٥٥، وهناك نص مشابه لأبي يعلى، ص ٢٠٠.

٦٦- للآراء المختلفة حول هذه النازلة أنظر الوشرسي، ج ٩ ص ٢٣-٢٧.

٦٧- أنظر كتاب ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليبي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٥٥، وذلك في رسالة أحمد بن عبد الله بن عبد البروف، ص ١١٠-١١١، ١١٢-١١٣، والظاهر هو أن ابن عبد البروف عاصر السقيلي وابن عديون أو عاش معهما قليلا، أنظر الحسبة والمحتسب في الإسلام، نقولا زيادة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٧ ص ٥٩.

٦٨- كلمة «المحتسب» قد تكون خطأ مطبعيا، والأصح «والمحتسب»، والذي استخرج تاريخ وفاة الشيرازي وهو بروكلمان، أنظر نقولا زيادة، ص ٩٥، ٥٠. أنظر أيضا نصاب الاحتساب للسنائي، ص ٢٠٦-٢٠٧.

٦٩- من مراجعة سرهية لما جمعه حسن عبد الوهاب لمراسم بشأن الحسبة وما كتبه عليه في مصر من سنة ١٢٥٢ إلى سنة ١٢٢٠، ينتج بأن دور المحتسب كان منصباً على مراقبة سلوك الأفراد كمنع دور الباعة، وأما كد الدهور وتكرم بعض أنواع المائسج وما إلى ذلك، أنظر الشهاوي، ص ١١٤-١١٦.

٧٠- هذا الربط بين الحديث والحسبة من كتاب في آداب الحسبة للسقيلي، ص ٣.

٧١- ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، ص ٢٤، للفترة التي عاش بها ابن عديون أنظر نقولا زيادة، ص ٥٨.

٧٢- في آداب الحسبة للسقيلي، ص ٦٤-٦٥.

٧٣- ومن أفضل الأمثلة لملاحظة هذا التمييز من حيث حركية نشوء الطريق غير النافذ في المذهب الحنفي ما كتبه السنائي، ص ٢٠٦-٢٢.

٧٤- لا ذكر معلا واحد لعدم انتشار جمهور الفقهاء حركية نشوء الطريق غير النافذ، وللتعامل معه على أنه سكة غير نافذة أذكر ما قاله الماوردي، «وإن كانت الطريق غير نافذة فليس له إخراج الجناح فيها إلا بإذن جميع أهلها، سواء كان

فرجعت إلى القناني وأعلمته أنهم يريدون حتى وجعهم، فأمرني بهدمه، ونعيم من الأتقاس بقدر أجرة الخدام ...» ص ٢٢٦، أنظر أيضا الوثنويسري، ج ٩ ص ٧.

٨٦- التنازلة بالكامل هي: «سئل الفقيه الإمام أبو محمد بن عبد النور بن محمد الشريف العمري، رحمه الله، عن تازلة رتقة غير نافذة كان يدخل عليها إلى موضع، وصارت الموانع كلها لرجل واحد، بماذا عرصة واحدة مقابلة لوجه الدخول في الرتقة المذكورة، فإنه لرجل آخر. وبأول الرتقة المذكورة صابة (وهي السبابا باللهجة المغربية الدارجة) قديمة، فأراد الآن الرجل المذكور، الذي صارت له الموانع المذكورة، أن يزيد في الصابة إلى قرب باب العرصة المذكورة؟ فأجاب، الحمد لله، أكرمكم الله تعالى، إذا كان الأمر كما ذكرتم فوجه، فإن الذي يقتضيه ظاهر ما في نوازل سنن ابن كثير في كتاب الأقبية الطائي على ما نشره ابن رشد، وما في تيسرة الشيخ أبي الحسن النخعي، رحمه الله، أنه إذا رفع القناني التي بيني عليها ما يريد، رها بيتا، بحيث لا تصل إليه رؤوس المائرين من الركبانيين، ولا يُحدث بذلك ظلمة فيما تحت ذلك من الرابطة المذكورة، فإن له أن يحدث ذلك ويبنى عليه ما شاء، ليس جاره أن يمتد من ذلك. وإن لم يكن كذلك وكان بناؤه المذكور يحدث ضررا على من تحته من الركبانيين أو غيرهم، أو يحدث قسرا تضر بغيره بالطريق التي تحت ذلك، فإنه يمنع من ذلك خلق الجار المذكور إن لم يرض ذلك ويتنازع فيه وقام بحقه فيه». الوثنويسري، ج ٩ ص ٣٠٥. أنظر أيضا ج ٨ ص ٤٢-٤٣ لنفس التنازلة. كما أن هناك أراء تقول بعدم جواز الصلح في ما هو بظاهر الطريق من أعمال كإخراج روشن لأن الصلح على الفوارق دون القناني. وهذا حكمه وهي منع تدخل الأملاك للأجانب غير المسيطرة عليها، فبماذا يحدث بعد هدم الروشاني مثلا. فيقول الضاهني في ذلك، «...وذلك لو أراد إصراره على طريق لرجل واحد خاصة بين بناؤه. أو تقوم فاصلة أو ساخوه على شيء، أخذوه منه على أن يهدموه ويخرجوه، كان الصلح في هذا باطلا من قبل أنه إذا أضرع في جدار نفسه، وعلى هواه لا يملك ما تحته ما فوقه، فإن أراد أن يثبت خشبة ويصنع بينه وبينهم الشرط فيجعل ذلك في خشب يحمله على جدرانهم ويجدرهم فيكون ذلك شراء، يحمل الخشب، ويكون الخشب بأهائهم موسوما، أو موسوما لموضع، أو يطعمهم شيئا على أن يقرروا له بنشعب يشعروا، ويشهدون على أنفسهم أنهم أقروا له بحمل هذا الخشب وبنشعب يشعروا بحق عهدهم له، فلا يكون لهم بعدد أن يهدموه». ...، الأم، ج ٢ ص ٢٢٢.

٨٧- يقول ابن الرامي موضحا الأراء المختلفة ورأيه ورأي جمهور فقهاء المذهب المالكي: «وإذا كان لرجل دار في زقاق غير نافذ، وأراد أن يحدث بها ما لم يكن قبل ذلك، واستلزم عمل الرتقة فأنفذ له، وفي آخر الرتقة دار لرجل، وبناك تلك الدار إلى زقاق آخر، فتمتع، فقال بعض العلماء، لا منه لأن له حقا في الزقاق بقاء، حاصلة الذي له معهم في الزقاق، وقال بعضهم، ليس له منه لأن هذا الحق الذي له معهم لا يمنع هذا أن يحدث بها في ذلك الزقاق، لأن بابها في زقاق آخر. لو كان باب داره معهم كان له منه. ومنه قال المؤلف، ومن أسئلة ابن الحاج قال، كان القنانيان جارا، وجار الجارين يتخلطان فيمن له حائط مصمت لا باب فيه في سكة غير نافذة،

هل له أن يمتد من أراد أن يحدث بها حذاء، حافظ من أهل السكة ما لا مكان ابن القناني يقول له ذلك بخلاف ما إذا كان له في السكة باب، وكان ابن حنبل يقول ليس له أن يمتد من أراد أن يحدث بإزاء حائطه بابا، كما لو كان له في السكة باب، قال الخطم محمد، وأظن أن لا يمنع لأنه لا حكم له في الزقاق، وعلى تقدير لو أراد اللص أن يمتد في ذلك الزقاق بابا في حائطه لزمه أهل الزقاق من ذلك، فهو لا حكم له أن يمنع نفسه فكيف يمنع غيره إذا أراد أهل الزقاق أن يفتح بابا؟ وهذا

الشركة بينهم في مفتحة متى أحدث أحدهم فيها ما يتنفع به ولا يضر بجاره، فلا كلام. ولهذا الذي ذكره ابن يونس من تصويب ما في للذنية، هو مذهب مالك والجامعة المذكورة منه من أصحابه وتفيحيه ما وقع لسحنون ويوسف بن يحيى. قلنا في القول الأول هو الصحيح والجاري على الجمهور ...، الوثنويسري، ج ٨ ص ٤٢. ج ٩ ص ٦. وفي تازلة سئل فقيه من رتقة في أنفها دار وفي جانبها دار لآخر. فأحدث هذا على جاره في الرتقة إخطيا قدر ثلاثة أشهر خارجا، وأحدث أيضا تابرتا ومرحاضا. أفكر صاحب الدار المقصود وقام لقطع القصر. فهل له متكم في ذلك لا؟ فأجاب، حكم هذه الروايع غير النافذة أنها مشتركة المانع بين أربابها، فليس لأحد أن يحدث فيها ما يضر بأحدهما أو يفسد بعض المانع إلا بإذن أهلها، ومن فعل منهم ما لا يسوغ حكم بزوجه، الوثنويسري، ج ٨ ص ٤٤. وسئل ابن حارث حين فتح بابا وأحدث حادثا أو اختلاعا أو أخرج أكليا أو مد خبيا في زقاق غير نافذ، فأجاب، قرأت أريد الله ... وهلمت، فأما التابوت (صدوق) الذي ثبت عنده أنه يحدث على الدرب فإن كان التابوت إذا أقام على أكاب أخرجه في هذا الدرب من أقال من أهل الدرب في حكمه فعل ذلك، كان مضر بالدرب أو غير مضر. لأنه ليس لأحد أن يحدث في ملك قوم حدثا، ولا يسوغ من أجل أنه لا ضرر فيه، بل يقطع ضررا كان أو غير ضرر، وأما ما أحدث من القصبة في داره أو ملكه ذلك مباح. حتى الأبواب التي يطلع منها على دار غيره أو على الدرب، فالواجب عليه قطعها إذا قام فيها من يطلع عليه منها ويظهر أيضا فيما أحدث من الأبواب إن كانت ضارة أو غير ضارة، والواجب أن يقطع إذا ظهر منها في دار غيره أو إلى الموضع المذكور وهو الدرب إن شاء الله، الوثنويسري، ج ٩ ص ٥٥. لحسن التابوت أنظر لسان العرب، ج ١ ص ٢٠٩.

٨١- للمصنف الخليلي أنظر بن هاردين، ج ٥ ص ٤٤٦، للمصنف الشافعي أنظر المجموع، ج ١٢ ص ٤١١.

٨٢- بالنسبة لاستخدام الطريق غير النافذ أختار الآتي من حاشية ابن هاردين، وفي جامع الفصولين: أراد أن يتخذ حينا فيه، فلو ترك من الطريق قدر المروء، ويتخذ في الأمايين مرة ويرفعه سرهما لله ذلك، ولكل إفساد الدواب على باب داره، لأن السكة التي لا تنفذ كدار مشتركة، ولكل من من السكة. أن يسكن في بعض الدار لا أن يبنى فيها. وإسكاف الدواب في بلادنا من السكتي له. وفي الترخاينة، إن فعل في غير النافذة ما ليس من جملة السكتي لا يضمن حصة نفسه ويضمن حصة شركائه وإن من جملة السكتي فالتقاس ذلك والاستحسان لا يضمن شيئا له، ومثله في الكفاية، ج ١ ص ٥٩٢-٥٩٤.

٨٣- الوثنويسري، ج ٩ ص ١٢٣، وفي خازنة أخرى سئل ابن زيادة الله عن أحدث سبابا في سكة غير نافذة، فأجاب، «لا يحدث في غير النافذة سبابا ولا غيره، وليس لهم المانع ما كان قد أهدأ وأعادهم على ما كان عليه. وأحد بعضهم وسكتوا منه من غير عذر فلا قيام لهم، ولا كان ملكهم بسببهم». الوثنويسري، ج ٨ ص ٤٤٧.

٨٤- يقول ابن هشام في أمكانه: «وإن كانت دور مجتمعة في سكة غير نافذة فأراد بعضهم أن يجعل دورا في أول السكة فليس له ذلك إلا برضى جميعهم. ...» ابن الرامي، ج ٢ ص ٣٢٦. للفتحي «بأنه» الطريق و«ظهير» الطريق أنظر مشيلا استخدام الوثنويسري في المختار المغرب، ج ٩ ص ٦.

٨٥- يقول ابن الرامي: «... فوجه إلى القناني وأمرني أن أقطع الباب وألصق الدرب (حلق الباب)، فسررت إلى الموضع لمجد في الدرب من الرجال من تتكلم معه،

يقدمه لأنه يقتضيه به» ج ١٢ ص ٤١٢. ولكن هناك حالات نادرة تم الإتيان فيها

بسيطرة الأكرية؛ فقد سبق بعض الفقهاء «من رافقة جانبها الأتيان وسدر الرافقة فيه باب آخر، فأراد الأتيان إحداث باب في أحد الجانبين يقابل جانباً لهم من باب الآخر، وبينه وبين آخر الرافقة أربعون ذراعاً، فأراد الداخل منهم منه، وليس عليهم مدخل ولا مخرج. فأجاب، إذا كان الأمر ما وصفت فلهم فتح الباب ولا منع أن ذكرت. قيل المحضون أن الرافقة كالشيء المشترك لأربابها فلا يحدث شيئاً إلا بأنهم، ولعل هذا على فتوى الحازري وغيره من مرادات (كذا، مراداً) الضرر أو قوته وضحه فهو خلاف في شهادة الضرر» العنبري، ج ٨ ص ٤٤٧.

٩٧- وتكملة ما جاء في النص من المجموع... (أحدهما) يجوز، لأنه إذا جاز أن يهدم المحاط جاز له أن يهدم بعضه. (والفاني) لا يجوز، لأن الباب ثغرة يمكن أن يستغل منها الحارة إلى الإستطراق إلى الرافق فنع منته. وقال الحنبلي، يجوز له ذلك قبل واحد، ولأنه يرتقي ما لا يقتضي ملك أحد عليه، ج ١٣ ص ٤١٢.

٩٨- من المذهب الحنبلي يقول ابن قدامة... وإن كان ظهر دار أحدهما إلى شارع نافذ، أو رافق نافذ فتح في حائطه باباً إلى جاز. لأنه يرتقي ما لم يتعين ملك أحد عليه. فإن قيل، في هذا إفسار بأعمال الدرب لأنه يهضم نافذاً يستطرق إليه من الشارع، قلنا لا يفسر الدرب نافذاً ولا تصوير داره نافذاً، وليس لأحد استطراق داره. فأما إن كان باب في الشارع وظهر داره إلى الرافق الذي لا ينفذ فأراد أن يفتح باباً إلى الرافق للإستطراق لم يكن له ذلك، لأنه ليس له حق في الدرب الذي قد تعين عليه ملكه أربابه،... إلخ، المغني، ج ٤ ص ٥٧٠-٥٧١. للمذهب الحنفي انظر ابن عابدين، ج ٥ ص ٤٤٦.

٩٩- في المجموع: «فإن كان لرجل داران وباب وكل واحدة منهما إلى رافق غير نافذ، وظهر كل واحدة منهما إلى طرف الأخرى، فإن أراد صاحب الدارين رفع المحاط بينهما وجعلها داراً واحدة جاز، وإن أراد أن يفتح من أحدهما باباً إلى الأخرى ليدخل من كل واحدة من الدارين إلى الأخرى، ويدخل من كل واحدة من الدارين فيه وجهان، حكمهما الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا أنه لا يجوز، لأنه يجعل لكل واحدة من الدارين طريقاً من كل واحدة من الدارين، ويجعل الدار كالدرج الواحد، ولأنه يغيب الشفعة لكل واحد من الدارين لأهل الدرب الآخر في قول من يغيب الشفعة في الدار لاشتراكهما في الطريق، وهذا لا يجوز. وقال القاضي أبو الطيب، يجوز، لأنه يجوز أن يرفع المحاط كله، فجاز له أن يفتح فيه باباً، ج ١٢ ص ٤١٢. وفي المغني قول مشابهِه لهذا، ج ٤ ص ٥٧١، ابن عابدين، ج ٥ ص ٤٤٥-٤٤٧.

١٠٠- ابن الرامي، ج ٣ ص ٣٣٦؛ الاستنتاج بأن ليس للرجل لثمنه اشتطراق في الطريق هو من العنبري؛ حيث ذكر نفس الفارولة بتفصيل أقل، وقال بأن للرجل لثمنه حلو حيث يقول: «وسئل (أي القاضي) ابن عبد الرزاق عن رجل اجتمع أربابه على أن يعملوه في موضع يلائق حائطاً بطو رجل، فشكلوا صاحب القلوع غزو الهواء الذي هو بسبب النلق والفتح. فأجاب، إذا كان الحائط يهتر بسبب النلق والفتح يجب زواله وهدمه»، العنبري، ج ٧ ص ٢٠٨-٢٠٩. المعادي، ج ١ ص ٢٤٤-٢٤٥.

١٠١- سئل أبي داود، ج ٢ ص ٣٧٨ (حديث ٢٤٧٧) وأبديت في الأصول ترتيباً مختلف حيث أن الله، يأتي قبل الكل والفار، وكذلك في الإخراج لأبي يوسف، أبي حميد، ج ٢ ص ٢٧٢ (حديث رقم ٧٦٩) الإخراج لأبي يوسف، ج ٩٦ الماوردي، ج ١٨٧، وذكر المعادي في هامش كتابه أن الحديث أخرجه أحمد وابن عاجة والبيهقي،

كل على المشهور» ص ٣٢٨-٣٢٩، العنبري، ج ٩ ص ١٠٠.

٨٨- إذا قام الساكن بإخراج روض إلى طريق غير النافذ فإن أعمل الطريق قد يتجوز عليه بدوى أن هذا الفضل تعد له هو ملكهم. أما إذا فتح باباً عند يقول الطريق المحدث للباب بأنه لا يتجوز المرور في الطريق، وإذا فتح الباب لأن له مطلق التصرف في ملكه، فلا يصح لأحد منعه لأنه لم يتعد ملك أحد. لهذا فإن فتح باب للطريق غير النافذ مسألة فريدة من نوعها.

٨٩- يقول ابن الرامي واصفاً دائرة تشير إلى إرتفاع سحر الدار ذات للبابين، وأصطلي اللقبه أبو زيد بن التلمن فتيا بطله أن رجلاً أراد فتح باب في رافق غير نافذ أو نافذ في أحد الحوائط منها، فنازعه جيرانه، فالتزم لهم أنه لا يفتح الباب في الموضع المذكور، وأسقط حقه من ذلك، ثم باع تلك الدار. وأراد المشتري أن يفتح الدار في الجهة المذكورة، فنازعه المتنازعين لربها البالغ منه واحتج أنه لم يلتزم لهم في التزم لهم البالغ منه، هل لهم في ذلك مقال أم لا؟ فأجاب ابن زيادة الفقيه القنصلي، إذا سقط حقه هذا البالغ للباب في الصحة والتزم لخاصصه ما ذكرت، حتى صار ذلك حقاً من حقوق مخصصه، ثم باع هذا البالغ من مشتريه، فإن المشتري إذا ينزل منزلة البالغ فيما كان ذلك، فإن باع منه ولم يبين له ذلك، كان المشتري أن يرجع عليه ما يوجب ذلك من الثمن»، ص ٣٢٩.

٩٠- ويقول ابن عابدين، «قال العيني بعد حكاية القولين المذكورين: ولكن هذا فيما إذا أراد بفتح الباب المرور فإنه يتجيز إستسناداً، وإذا أراد به الاستشفاء والبيع دون المرور لم يتجيز من ذلك، كذا قلنا فخر الإسلام من الفقيه أبي جعفر له، قلت، هذا إذا كان الباب حالياً لا يصلح للمرور كما يدل عليه التعليل المنار. وإلا كان قول بعض المشايخ بوجبه، وهو خلاف الأصح، فطم أن المراد غيره، وهو في مسألة الطاقة الآتية فافهم...» ج ٥ ص ٤٤٥-٤٤٦.

٩١- وتكملة ما جاء في المجموع... «فإن قال، أتحته ولا أبهله طريقاً، بل أطلقه وأسموه، فيه وجهان، (أحدهما) أن له ذلك، لأنه إذا جاز له أن يرفع جميع حائط الدار، فلأن يجوز أن يفتح فيه باباً لوني، (والفاني) لا يجوز، لأن الباب دليل على الإستطراق، فصنع منه، وإن فتح في حائطه كوة إلى الرافق جاز، لأنه ليس بطريق ولا دليل عليه،...» ج ١٢ ص ٤١١-٤١٢؛ للمذهب المالكي أنظر ما خصه ابن الرامي، ص ٣٢٦.

٩٢- ابن الرامي، ج ٣ ص ٣٣٦؛ المدونة الكبرى، ج ٤ ص ٣٧٤-٣٧٥.

٩٣- قواعد الأحكام لزم الدين بن عبد السلام، ص ١١٨.

٩٤- وتكملة ما قاله ابن قدامة... «ويحتمل جواز ذلك، لأنه كان له أن يعمل باباً في أول البناء في أي موضع شاء، فتركه في موضع لا يسقط حقه، كما أن عمله بعد فتحه لا يسقط. ولأن له أن يرفع حائطه كله فلا يتجيز من رفع موضع الباب وحده؛ فأما صاحب الباب الثاني، فإن كان في داخل الدرب باباً آخر، فحكمه في التذمير والتأخير حكم صاحب الباب الأول سواء...» إلخ، المغني، ج ٤ ص ٥٧٠.

٩٥- ابن عابدين، ج ٥ ص ٤٤٦.

٩٦- وتكملة ما جاء في المجموع... (أحدهما) لا يجوز، لأنه يريد أن يعمل لنفسه حق الإستطراق في موضع لم يكن له (الثاني) يجوز، لأنه حقه ثابت في جميع الدرب، ولهذا لو أرادوا قسمته كان له حق في جميعه، فإن كان بابيه في آخر الدرب وأراد أن ينقل الباب إلى وسطه، ويجعل إلى أحد الجانبين دمجاً - إن قلنا، أن من بابيه في وسط الدرب - يجوز أن يؤخره إلى آخر الدرب، لم يجوز لهذا أن يقدمه، لأنه مشترك بين الجميع، فلا يجوز أن يقتضيه به، وإن قلنا لا يجوز جاز لهذا أن

وذكر أن البخاري وأبو زرعة وغيرهما ضعفوا الحديث العبادي، ج ١ ص ٢١٦-٢١٧، لشرح مختصر أنظر نيل الأوطار، ج ٥ ص ٢٠٦.

١٠٣- المني، ج ٥ ص ٥٧٦، وفي كتاب الأموال... عن أبيي بن حماد اللخزي أنه استطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم للفتح فذري يارب، فظفمه له، قال، فلما ولي قيل يا رسول الله، أتدري ما قسمت لك؟ إنها أقيمت لك الماء، المد، قال، فرجمه منه، أبو حنيد، ص ٢٥٠-٢٥١، الشوكاني، ج ٢ ص ٢١٠، ومضى لقومنا، منقول من هاشم العبادي، ج ١ ص ٢٤٧، الحاقوي للفتاوي للسيوطي، ص ١٤٩.

١٠٤- وقال الصبيح بن جماعة، وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع وأن عمر حمى الشرف والريذة، صحيح البخاري، ج ٢ ص ٢٢٦ (حديث ٥٥٨)، سنن أبي داود، ج ٢ ص ١٨٠ (حديث ٢٠٨٢)، وهناك رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال، ولا حمى إلا لك هذا رجل، سنن أبي داود، ج ٢ ص ١٨١ (حديث ٢٠٨١).

١٠٥- وكلمة ما قاله الشوكاني، ... قال في الفتح وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن له في المسألة قولين، والراجح عندهم الشافعي، والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ، اهـ. ومن أصحاب الشافعي من أمضى بالخليفة ولادة الخليل، ٤٠٠، ج ٥ ص ٢٠٩، الأم، ج ٤ ص ٤٧.

١٠٦- لهذا الاستنتاج أنظر مثلاً الأم، ج ٤ ص ٤٧، للماوردي، ص ١٨٦، أبو يعلى الخليلي، ج ٢ ص ٢٢٢، المني، ج ٥ ص ٥٧٦، الأموال لأبي حنيد، ص ٢٧٥-٢٧٦، وفي بدائع الصانع، وأما الكذا الذي يثبت في أرض صولة فهو مباح غير ملوك إلا إذا قلعه صاحب الأرض وأخرج فيملكه، هذا جواب ظاهر الرواية عن أصحابنا رضي الله عنهم، وقال بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله أنه إذا ساقه وقام عليه ملكه، والصحيح جواب ظاهر الرواية لأن الأصل فيه هو الإباحة، فقلعه عليه المسألة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء، والكلا، والثار، والكلا اسم الخشيش يثبت من غير صنع اليد، والشركة العامة هي الإباحة، إلا إذا قلعه وحرزه لأنه استولى على مال مباح غير ملوك، فيملكه كماله للمحرز في الأولى، ٤٠٠، ج ٦ ص ١٩٢.

١٠٧- أبو يعلى الخليلي، ص ٢٢٤، للماوردي، ص ١٨٦.

١٠٨- لفرج أبي يوسف، ١٠٢-١٠٤.

١٠٩- للمبار المغرب، ج ٨ ص ١٢٢.

## حاشية الفصل الثامن

(حجم التفرق وحجم الغار)

١- كما قد استخدمنا عبارتي «تبعثر» والمسؤولية و «تشتت» للمسؤولية، ولنا بأن تبعثر المسؤولية تعني اشتراك عدة أفراد في التشعب بأحد الحقوق الثلاثة كغريق واحد، فهي تعبير عن العلاقة بين الحق ومعد أفراد الفريق. أما تشتت المسؤولية فتعني اشتراك ثلاث فرق أو فريقين في المعن أو في المكان، كل فريق يتمتع بحق أو حقين من الحقوق الثلاثة، فهي علاقة بين الفرق والذين أو المكان. وترجيح المسؤولية هي تكب تشتت المسؤولية، بينما تركب للمسؤولية هي عكس تبعثر المسؤولية.

٢- المعاملات الشرعية المالية، ص ٦٦٠.

٣- تعريف الصدقة هو من المعاملات الشرعية المالية، ص ٦٦٤. ويقول أحمد إبراهيم بك، ... وسبب عدم الرجوع فيها عدم اشتباغ الغرض فيها فالتنفي منها الخلل الذي يكون في الهبة. وبهذا يتفرق بين الهبة والصدقة، فالهبة لها مقاصد عدة

وأغراض شتى، والصدقة ليس لها إلا مقصد واحد هو وجه الله الكريم، ص ٦٦٤-٦٦٥. الأحاديث النبوية التي تبحث على الصدقة كثيرة ومعروفة منها، ومن أبي الحبيب، سعد بن يسار، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال، من تصدق بشدقة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا طيباً - كان يثاب بها في كنف الرحمن، يربها كما يربي أحدكم غلاماً، فإنه يثاب بها، حتى يكون مثل الجبل، هـ، والفقو هو المهر الصغير، ومنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال، أعطوا السائل وإن جاء على غلى، ص ٧٠٤، الموطأ، ص ٧٠٢-٧٠٤.

٤- للإجابة على هذه التازلة أنظر الخيار المغرب، ج ٩ ص ١٧٢.

٥- حصل خلاف في هذه التازلة وذلك لأن هناك شهوداً بأن المتصدق كان متغير العقل لا يستقر على حال، فهل يؤخذ بشهادتهم أم لا؟ للمبار المغرب، ج ٩ ص ١٧٦-١٧٧، وهناك الكثير من التنازل، أنظر مثلاً ج ٩ صفحات ١٢٤-١٢٦.

٦- المني، ج ٥ ص ٦٤٧، المجموع، ج ١٥ ص ٣٧٠، وفي لسان العرب، والتمل بالضم، إسماؤك الإنسان شيئاً بلا استئذنه، وهم به بعضهم جميع أنواع العطاء، ويل هو الشيء الملقى، وقد أنطه مالا ونطه إياه، وأبى بعضهم هذه الأخيرة، ونسل المرأة، مهرها، وإسالم العلة، تقول، ألقيتها مهرها لحظة، بالكسر، إذا لم ترد منها عوضاً، وفي التنزيل العزيز، وأتوا النساء صدقاتهن لحظة، ٤٠٠، ج ٢ ص ٥٩٨.

٧- التصان الأول والثاني منقولان من نيل الأوطار، ج ٥ ص ٢١٥، أنظر أيضاً بدائع الصانع، ج ٦ ص ١١٥، للمني، ج ٥ ص ٦٤٧، المجموع، ج ١٥ ص ٣٧٠، وبالنسبة لمعوض الهدية ففي المجموع، وقد روى أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي من حديث حاشية رضي الله عنها قالت، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويغيب عليها، أي يعطي المهدى بدلها. والمبار بالفتاوى الجازات، وأقله ما يساوي قيمة الهدية، ...، وقد استدل بعض المالكية به على وجوب المكافأة على الهدية إذا أطلق المهدى وكانت بمن ماله يطلب الثواب، كالقنبر لثني بخلاف ما يذهب إليه الأعلى للأدنى، ج ١٥ ص ٢٨٧، أنظر أيضاً بدائع الصانع، ج ٦ ص ١١٥.

٨- فيقول أحمد لبراعهم بك، وعلى هذا لا تصح الهبة للجنين لأنه لا يمكنه أن يقبض بنفسه ولا ولاية لأحد عليه، إذ القرابة إنما تبتدع بالولادة. أما الوصية لغير ولها صحبة...، وهناك الكثير من الشروط التي قد لا تتصل بوضوئها. أنظر مثلاً المعاملات الشرعية المالية، ص ٢٥٧-٢٥٨، الكاساني، ج ٦ ص ١١٩.

٩- الأحاديث في هذا الشأن كثيرة، برغم ضعف بعضها فإن ورودها بطرق متشعبة يشير إلى مقصدها وهو الحث على الإهداء، فهناك حديث عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال، «تهادوا فإن الهدية تذهب الشوائب». وعن أنس بلفظ، «تهادوا فإن الهدية قلت أو كثرت تذهب الشبهة»، وروى الترمذي من حديث أبي هريرة، «تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر». لتخرج هذه الأحاديث أنظر كل من نيل الأوطار، ج ٥ ص ٢٤٧، المجموع، ج ١٥ ص ٣٨٨-٣٨٩، بدائع الصانع، ج ٦ ص ١١٧.

١٠- يقول الشوكاني، «(قرله إلى كراج) هو ما دون الكعب من الدابة... وخص الكراج والذراع بالذكر لاجتماع بين الحظير والخفير لأن الذراع كانت أحب إليه من غيرها، والكراج لا قيمة له، وفي الحقل أعط البكر كرامها يطلب ذراعا...»، ج ٥ ص ٢٤٦، المجموع، ج ١٥ ص ٣٧٧.

١١- الحديث رواه أحمد، نيل الأوطار، ج ٥ ص ٢٤٧. ويقول الشوكاني، كما أن قبول «الهدية والهبة ونحوهما من الأخ في الدين لأخيه والذمي من الرد لما في ذلك



من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد عليهم ما غنم منهم، سنن النسائي، ج ٦ - ٢٦٢ - ٢٦٤.

٢٦- المغني، ج ٥ ص ٦٥١، المجموع، ج ١٥ ص ٢٧٨-٢٧٩.

٢٧- صحيح البخاري، ج ٢ ص ٤٧٨ (حديث ٧٩٠)، أنظر أيضا حديث ١٧٩١، سنن أبي داود، ج ٣ ص ٢٩١ (الحديث ٢٥٢٨)، سنن النسائي، ج ٦ ص ٢٦٤-٢٦٨، وقد ورد ذكر هذا الحديث في أكثر كتب الفقه والمعاملات الشرعية المالية، ص ٢٦١.

٢٨- سنن أبي داود، ج ٣ ص ٢٩١ (الحديث ٢٥٠٤)، المجموع، ج ١٥ ص ٢٨١، أنظر أيضا سنن النسائي، ج ٦ ص ٢٦٤-٢٦٧.

٢٩- النص الأول منقول من المجموع، ج ١٥ ص ٢٩١، بدائع الصنائع، ج ٦ ص ١١٦، ورد الحديث في الموطأ بلفظ مختلف، «عن جابر بن عبد الله الأسدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أيها رجل أحمس صر لي ولحقه، فإنه للذي يقطعها لا ترجع لي الذي أعطها أبدا، لأنه أعطى صلا» وثبت فيه المواريث»، الموطأ، ص ٥٦٦ (الحديث ١٤٢٧). وما قيل من العمري ينطبق أيضا على الركني (نفس الراي، وتثديدها) وهو أن يقول الرجل للأخر: أرتبكت هذه الدار، أو داري لك ركني، ومعناه وصيت لك، وكل واحد منا يربط صاحبه، فلن مت قبلي ماتت لي، وإن مت قبل فيني لك. أنظر المجموع، ج ١٥ ص ٢٩٢. وفي بدائع الصنائع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز العمري ولعل الركني لأن كل واحد منهما ينتظر موت صاحبه. بدائع الصنائع، ج ٦ ص ١١٧، المجموع الأحاديث في الركني والعمري أنظر سنن النسائي، ج ٦ ص ٢٦٨-٢٧٨.

٣٥- أنظر بروجمان، ص ٨٨، "The Islamic Law of Inheritance," Essays on Oriental Laws of Succession. Leiden:

Brill, ١٩٧٩.

٣٦- أنظر المقالة هيبي ويورث دون، ص ٢٦، DUNNE, HEYWORTH, Land Tenure in Islam. Cairo: the Renaissance Bookshop Press, ١٩٥١.

٣٧- كانت هناك وثائق اكتشفت في عهد يهودي يصر، ويرجع تاريخها إلى ما بين

الترتين المأخوذ ولقائات مصر الميلاي، وقد قام جوتين بدراسة هذه الوثائق وهي عبارة عن رسائل خاصة وهودو بيع وإجارة ونحوه بين اليهود. وكانت بعض هذه

المعقود مع المسلمين. أنظر جوتين، ص ٨٨-٨٩، "Cairo: an Islamic City in the Light of the Geniza Documents," Middle Eastern Cities. Ed. Ira M. Lapidus, Berkeley: U. of California

Press, ١٩٦٩.

٣٨- أنظر المرجع السابق، ص ٩٥-٩٦، أنظر أيضا، Middle Eastern Cities. Ed. Ira M. Lapidus, Berkeley: U. of California Press, ١٩٦٩.

٣٩- كلمة «فورة» مكتوبة في نص النازلة في الممار العرب مكذا، وهذا خطأ مطبعي والله أعلم، وقد تكون الكلمة هي «فورة»، وقد أجاب موسى العبدوسي على هذه النازلة بأن قال، «والحمد لله، أكرمكم الله، الجواب أن لبنات أن يزان المطية المذكورة من يد للشرطي إذا وجدت القطعة داخلية في حدود المهورب من الأرض، وإن أدنى المشتري أن يباعه ملكه من غير جهة أب الواعب لم يصدق إلا ببينة، ص ٤٠٠، ج ٩ ص ١٥٥-١٥٦.

٤٠- أجاب للمازوي عن هذه النازلة بأن قال، «ولا يجبر على البيع معهم، لأن

من جلب الوحشة وتنافر الخواطر، فإن التهادي من الأسباب المؤثرة للمحبة» المرجح.

١٢- نيل الأوطار، ج ٥ ص ٢٤٦، ٢٤٨.

١٣- نيل الأوطار، ج ٥ ص ٢٤٩-٢٥٠، المجموع، ج ١٥ ص ٣٧٧، وفي المجموع، «فإن المكمل والموزون لا تلزم فيه الصدقة والهيبة إلا بالقبض، وهو قول أكثر الفقهاء»، منهم النخعي والثوري وابن صالح وأبو حنيفة والشافعي وأحمد، وقال مالك وأبو ثور يجرز ذلك بمجرد المتد لمعوم قوله عليه الصلاة والسلام: «اليد في يهته كالمد في قبته». ولأنه إزالة ملك بخير عرض، فلزم بمجرد التقيد كالوقف والفق ٤٠٠، ج ١٥ ص ٢٧٠.

١٤- المجموع، ج ١٥ ص ٢٨١، ويقول الشوكاني بأن الشافعي ومالك ومعه الخفية ذهبوا إلى أن إختيار القبول في الهبة كاف وليس القبض. وذهب بعض الخفية إلى أن الإيجاب كاف. وقد تنكس أحمد بصحبت أم كلثوم قتال في الهبة التي مات من أهديت إليه قبل وصولها إن كان حاملها رسول المهدي رجعت إليه، وإن كان حاملها رسول المهدي إليه ففي إفرته، وذهب الجمهور إلى أن الهبة لا تنتقل إلى المهدي إليه إلا بأن يقبضها هو أو وكيله. نيل الأوطار، ج ٥ ص ٢٤٨.

١٥- الأمثلة على هذا كثيرة وسنمر عليها في هذا الفصل بإذنه تعالى، المعاملات الشرعية المالية، ص ٢٦١.

١٦- الفريشوسي، ج ٩ ص ١٤٦، ١٩٦، وكلمة ما قاله للولاي، «... قيل له فإن كان إياها وبب نصف ذلك صيرها لا يجوز لنفسه، أو بكذا فسكتا مع الواعب على حسب سكنى الجائر قبل، فقال هو: حوز تام أيضا فاذ، أرأيت أن رجلا وبب لصير دائري فدفعها إليه لم مات وهي بيده أليس حازة تامة وقبضا جائزا؟».

١٧- المعاملات الشرعية المالية، ص ٢٦٠، التعريف للمعاش والشخص من ص ٥٢.

١٨- الأم، ج ٤ ص ٦٢، ويقول الشافعي في موضع آخر، «ولذا كانت الدار بين رجلين فوبب أحدهما لصاحبه نصيبه فقبض الهبة فلهبة جائزة وقبض أن تكون كانت في يدي الهوبة له ولا وكيل معه فله أو يسلمها ربه ويخلي بيته وينهب حتى يكون لا حائل دونها وهو ولا وكيل له، فإذا كان مكذا كان قبضا. وقبض في الهبات كالقبض في البروع، ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة، ومالم يكن قبضا في البيع لم يكن قبضا في الهبة، الأم، ج ٤ ص ٦٢. وفي المجموع، «وما جاز بيعة من الأعيان جاز هبة لأنه قد قصد به ملك العين فملك به ما يملك بالبيع، وما جاز هبة جاز هبة جزء، من مشاع لما روي عن سلمة العمري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة حتى أتى الرواح، فإذا حمار صغير، فقبل به رسول الله، فإذا حمار صغير، فقال: صدق فإنه سيطلبه صاحبه، فبأه رجل من قبل فقال، يا رسول الله أني أصبت هذا فشأنكم به. فأمر النبي صلى الله عليه وسلم

أبا بكر يتقسم لحمه بين الرفاق، ولأن القصد منه التملك، وللشاع كالمقصوم في ذلك، (فعل) وما لا يجوز بيعه من المجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لا يتم ملكه عليه كالبيع قبل القبض لا يجوز هبة لأنه قد قصد به تملك المال في حال الحياة فلم يزم فيما ذكرناه كالبيع». المجموع، ج ١٥ ص ٢٧٢.

١٩- بدائع الصنائع، ج ٦ ص ١٢٠.

٢٠- المغني، ج ٥ ص ٦٥٥-٦٥٦، وفي المجموع، «وقال أصحاب الرأي لا تصح هبة المشاع الذي يكتسبه لأن القبض شرط في الهبة، ويوجب تقسمة بيع سعة القبض ولعامة، فإن كان ما لا يمكن تقسمة صحت بيعه لعدم ذلك فيه، ص ٤٠٠. وفي سنن النسائي أيضا ذكر حديث وقد هوزان الذي ذكره ابن قدامة لما جازوا بطلون

٢٠٢. أما بالنسبة للإجماع فسبأتي ذكرها.
- ٢٩- نيل الأوطار: ج ٢١، للجمويع: ج ١٤ ص ٢٠٢. ويقول ابن قدامة موضحاً: «والإن المشتري إذا علم أنه يورثه منه إذا ابتاعه لم يمتعه، ويتعاهد الشريك من الشراء فيستتر المالك، وهذا ليس بشيء». لخالفته الأكار القابتة والإجماع المنفذ قبله، ولجلوباب عما ذكره (أي أبي بكر الأسم) من وجهين: «...»؛ الحنفى: ج ٥ ص ٣٩٨.
- ٤٠- وتكملة ما جاء في النص: «... وقال الشفاء للقدسى نص عليه أحمد، قال في الانصاف: وهو المذهب وعليه الأصحاب وهو من مفردات المذهب، وبه قال الحسن البصري والشمسي...»؛ الجمويع: ج ١٤ ص ٢٠٢، ٢١٤.
- ٤١- الحنفى: ج ٥ ص ٢٠٧، للجمويع: ج ١٤ ص ٢٠٥. وفي موضع آخر من الجمويع: «ولا تثبت الشفعة إلا للشريك في ملك شافع، فأما الجار والمقاسم فلا شفعة لهما لما روى جابر رضي الله عنه قال: «إنا جيل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم»...» ولأن الشفعة إنما تثبت لأنه يدخل عليه شريك فيتأذى به، فتدور الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقصان قيمة الملك، وما يحتاج إلى إحداثه من المرافق، وهذا لا يوجد في المقسم»؛ للجمويع: ج ١٤ ص ٢٠٠.
- ٤٢- الحنفى: ج ٥ ص ٢٠٩-٢١٠.
- ٤٣- نيل الأوطار: ج ٥ ص ٣٢٢.
- ٤٤- ذكر الشوكاني بأن مالك ذهب أيضاً لهذا القول، والظاهر هو أن مالك كولين في هذه المسألة، ولكن الأسح هو أنه لم يأخذ بالشفعة فيما لم يقسم كما في الموطأ، وسبأتي، نيل الأوطار: ج ٥ ص ٢٢٤؛ الحنفى: ج ٥ ص ٢١١.
- ٤٥- ابن الرضي: ج ٤٧، للمودعة الكبرى: ج ٤ ص ٢٠٧. وفي نازلة ذكرت في المختار لمغرب إشارة بأن بعض المالكية يروى بالشفعة فيما لم يقسم. ذكر الشوكاني بأن العمل في قرطبة هو الأصل في إجماع الفقهاء في إجماعهم، ويقول الشوكاني: «ويحكى ابن الطائر أن محمد بن إسحق ابن السليم قاضي الجماعة ابتاع وهو يومئذ فقيه نسبياً من حنبل من أحمد بن محمد بن سعيد، فقام الشفيع عند مندر بن سعيد قاضي الجماعة بقرطبة فشاو الفقهاء فأثرو يقولون أن لا تقاسم أن لا شفعة فيه، فرغب الشفيع أمره إلى أمير المؤمنين عبد الرحمن بن محمد، وقال حكم بغير قول مالك، فجمع القاضي الفقهاء وسكهم من قول مالك فأطموه أنه يرى فيه الشفعة، فحكم له القاضي بها»، وأما غير ج ٨ ص ١١٢-١١٣. الجمويع: ج ١٤ ص ٢٠٥. وفي الجمويع أيضاً: «وأما غير المعتار من المنقولات فلا شفعة فيه لما روى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شفعة إلا في ريمة أو حائط، وأما البناء والقراس فإنه إن بيع مع الأرض ثبتت فيه الشفعة لما روى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له شريك في ريع أو دخل ليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذ، وإن كرهه تركه، ولأنه يراد للتأديب فهو كالأرض، فإن بيع مفرداً لم تثبت فيه الشفعة لأنه يورث ويحول، فلم تثبت فيه الشفعة. واختلف أصحابنا في النخل...»؛ ج ١٤ ص ٢٩٩.
- ٤٦- الحنفى: ج ٥ ص ٢١٢-٢١٤. كما يقول ابن قدامة في ما هو غير مثبت بالأرض كالتنراس والبناء: «...» ولما ما بيع مفرداً من الأرض فلا شفعة فيه سواء كان ما ينتقل كالحجران والنبات والسفن والمجارية والزرع والثمار، أو لا ينتقل كالثياب والقراس إذا بيع مفرداً، ويؤخذ قال الشافعي وأصحابه الرأي. ويروي من الحسن البصري والأوزاعي والديلمي وقائمة وروية وإسحق، لا شفعة في المنقولات. واختلف

- للمصدق رضي بذلك، ولو أعطى جميعها في حصة لم يكن لهم قتال، فكذلك أعطاهما يجعل حينا في الباقي لا ينع منه...»؛ الفهرست: ج ٩ ص ١٧٩.
- ٢١- الحنفى: ج ٥ ص ٢٠٧، للجمويع: ج ١٤ ص ٢٩٩، ج ١١ ص ٣٦١-٣٦٢.
- ومن تماريف الشفعة هي أنها «انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي يحل الموضع للمسلم». نيل الأوطار: ج ٥ ص ٢٢١، وقيل هي «حق تلك العتار للبيع وجرا على المشتري ما قام عليه من الثمن والموتن»، أحمد ابراهيم: ص ٥٢.
- ٢٢- أصول الفقه، أبو زهرة: ص ٢٢٨، وحكمة مشروعية الشفعة كما يقول أحمد ابراهيم: «هي إلقاء الضرر الذي ينشأ من المجاورة، أو من الاشتراك في قطار واحد على الشيوع، وسبب الأخذ بالشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالمعتر المبيع بسبب الشركة على الشيوع أو المجاورة»، المعاملات الشرعية المالكية: ص ٥٢. ويقول ابن قدامة في الشريكين في العتار: «فالذي يقتضيه حسن المصلحة أن يبيعه منه فيصل إلى غرضه من بيع نصيبه ويخلص شريكه من الضرر، فإذا لم يفعل ذلك وباعه لأجنبي سلط الشرع الشريك على صرف ذلك إلى نفسه». الحنفى: ج ٥ ص ٢٠٧.
- ٢٣- الحنفى: ج ٥ ص ٢٠٧، نيل الأوطار: ج ٥ ص ٢٢١-٢٢٥. صحيح البخاري: ج ٢ ص ٤٨- حديث رقم ٦٧٥ و ٦٧٦، للجمويع: ج ١٤ ص ٢٩٩، الموطأ: ص ٥٠٨-٥٠٢.
- ٢٤- الحنفى: ج ٥ ص ٢١٠، نيل الأوطار: ج ٥ ص ٢٢١-٢٢٢.
- ٢٥- نيل الأوطار: ج ٥ ص ٢٢٢، للجمويع: ج ١٤ ص ٢٠٤. بالنسبة للأحداث القاضية بقبول الشفعة لطلاق الشريك كما في حديث جابر من قوله «في كل شركة»، وكما في حديث عبادة بن الصامت (الحديث الثالث والرابع) فيقول الشوكاني فيهما: «ولا تصح للاحتجاج بهما على ثبوت الشفعة الجار إلا لا شركة بعد...»؛ نيل الأوطار: ج ٥ ص ٢٢٢.
- ٢٦- نيل الأوطار: ج ٥ ص ٢٢٤-٢٢٥. وفي الجمويع: «ويروى عمرو بن الشريد بن سويد عن أبيه أنه قال: قلت: «أنا رسول الله أرض ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار، بيت لي، فقال: وأنت أحق بشفعة جارك يا شريد»، قالوا: ولأن الشفعة إنما وجهت تعرفاً من عشرة الداخل عليه، وهذا قد يوجد في الجوار كوجوده في الحظير، فالتفتي أن يجب الشفعة للجوار كوجودها للحظير». الجمويع: ج ١٤ ص ٢٠٤.
- ٢٧- الجمويع: ج ١٤ ص ٢٠٤، نيل الأوطار: ج ٥ ص ٢٢٦. ويقول الشوكاني: «...» وتكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث قال: وقد تكلم الناس في إسناد هذا الحديث وانطراب الرواة فيه. فقال بعضهم: من عمرو بن الشريد عن أبي رافع، وقال بعضهم: من أبيه عن أبي رافع، وأقرسه بعضهم، والأحاديث التي جاءت في نفيها أسانيدها جيد ليس في شيء منها اضطراب.
- ٢٨- والشفعة تثبت بالسنّة والإجماع. فأما السنّة لحديث جابر «ولفظه عند مسلم والسنن وأبي داود: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ريمة أو حائط لا يملك له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به»»؛ ولفظه عند الترمذي وصححه، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا وقت الجود وصرفت الطرق فلا شفعة»، ولفظه عند أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه: «وإذا جمل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة»، وفي رواية عند أحمد والبخاري والشافعي في الأم: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم...»؛ وكلها من جابر إلا الشافعي قد قال: «أخبرنا مالك عن الزهري عن سعيد ابن أبي سلمة...»؛ الجمويع: ج ١٤



الشفعة. ولو كان نهر صغير تنزع منه نهر أصغر منه فهو على تيسا الطريق». المعاملات الشرعية المالية، ج ٥، ص ٥٥.

٦١- بدائع الصانع، ج ٥، ص ٩١، وفي المجلة في المدة ١١٠١٢، «المشرك في حائط الدار هو في حكم المشارك في نفس الدار. وأما إذا لم يكن مشاركا في الحائط ولكن كانت أخشاب سقفه تمتد على حائط جاره فبعد جارا ملاصقا ولا يمد شركا وخيطا يجره ويؤسس وأخشاب سقفه على حائط جاره». ومن هذه المسائل التي تخرج من المذهب الحنفي، «وكذلك سفل بين رجليه (زيد وبكر) ولأحدهما علو عليه بيته وبين آخر (بكر وصمو)». فباع الذي له نصيب في السفل والعلو (بكر) نصيبه فشرىه في السفل (زيد) الشفعة في السفل، ولشريكه في العلو (صمو) الشفعة في العلو، ولا شفعة لشريكه في السفل في العلو، ولا لشريكه في العلو في السفل، لأن شريكه في السفل جار العلو، وشريكه في حقوق العلو». بدائع الصانع، ج ٥، ص ٩.

٦٢- بدائع الصانع، ج ٥، ص ١٠.

٦٣- المجموع، ج ١٤، ص ٢٩٩، ٢٠٨، الحنفى، ج ٥، ص ٢١٢.

٦٤- أنظر بدائع الصانع، ج ٥، ص ١٠. ومن هذه المسائل التي تخرج من المذهب الحنفى بالنسبة للعلو والسفل هو أن صاحب غيب الحائط لا يستحق إلا بالجوار، ولا يستحق بالغيب شيئا. فباع باع صاحب السفل سفله وكان ير العلو في دار أخرى. كان صاحب العلو ضميما لأنه جاره وليس شريكه. أي أن العلو والسفل كدارين متجاورتين ولكن لأحدهما غيب على حائط الآخر؛ فالسقف يعمل كالحائط. ولو بيعت الدار التي فيها طريق العلو، فحاصلها أولى بشفعة الدار من الجار، لأنه شريك في الحقوق، فكان مقدما على الجار.

٦٥- الحنفى، ج ٥، ص ٣٦٢-٣٦١. ومن هذا تفرع مسألة: «ولو ورث أخوان داراً أو اشتريها بينهما نصيبين أو غير ذلك، فمات أحدهما من ابنين، فباع أحدهما نصيبه، فالشفعة بين أخيه وصمه، وهذا قال به حنيفة والمزني والشافعي في الجديد. وقال في القديم إن أماء أحق بالشفعة، وبه قال مالك، لأن أماء أخص بشركته من علم لإشترائكهما في سبب الملك». الحنفى، ج ٥، ص ٣٦٤. وقال ابن قدامة في هذا: «ولنا أنهم شركاء حال ثبوت الشفعة، فكانت بينهما كما لو ملكوا كلهم بسبب واحد، ولأن الشفعة ثبت لدفع ضرر الشريك الداخل على شركته بسبب شركته، وهذا يوجد في حق الكل، وما ذكرناه لأصل له. ولم يثبت اعتبار الفرع له في موضع، والإختيار بالشركة لا بسببها. وهل تقسم بين علم وابن أخيه نصيبين أو على قدر ملكهما على روايتين...». الحنفى، ج ٥، ص ٣٦٥. أنظر أيضا المجموع، ج ١٤، ص ٢٦٦.

٦٦- الموطأ، ج ٥، ص ٥٥٥، المدونة الكبرى، ج ٤، ص ١٢٠٧، وفي المجموع، ج ١٠، ص ٢٦٦، للشافعية شفعه، نظرت، فإن خسروا وطلبوا أخذوا، فإن كانت حصه بعضهم أكثر فله قولان (أحدهما) أنه يقسم الشقص بينهم على عدد الرؤوس، وهو قول للزني، لأن كل واحد منهم لو انفرد أخذ الجميع، فإذا اجتمعوا تساوا كما تساوى في الملك، (والثاني) أنه يقسم بينهم على قدر الأنصبا. لأنه حق يستحق بسبب الملك، فيسقط عند الاشتراك على قدر الأملاك كأجرة الدكان وضرة البستان، وإن عفا بعضهم عن حقه أخذ الباقي جميعه. لأن أخذ البعض إضرار بالباقي، فإن جمل بعضهم حصه لبعض الشركاء لم يمسح بل يكون مجعصمه، لأن ذلك عفو على يهبة...». المجموع، ج ١٤، ص ٢٦٦.

٦٧- بدائع الصانع، ج ٥، ص ٥. ويقول أحمد إبراهيم: «لم استحقاق الشفعة

يكون بقدر الرؤوس لا بقدر الأنصبا، فإذا كانت دار لثلاثة شركاء، لأحدهم نصفها، وللثاني ثلثها، وللثالث سدسها، فباع صاحب النصف نصيبه وطلبه الشريكان بالشفعة فإنه يقسم بينهما نصيبين». المعاملات الشرعية المالية، ج ٥، ص ٥٨. هناك بعض فقهاء المذهب الحنفى الذين أفروا الشفعة على قدر الأنصبا، أنظر ص ٢١٢ من كتاب فيزي: Fyzzee, A. Outline of Muhammadan Law, Delhi: Oxford U. Press, ١٩٧٢.

٦٨- الوثورسي، ج ٨، ص ١٠٦، لتنازل أخرى أنظر مثالا ج ٨، ص ٨٢-١١٥، ج ٥، ص ٤٧-٤٦.

٦٩- لهذا الشرط أنظر مثلاً أحمد إبراهيم، ج ٦، ص ٦٥. ومن شروط الشفعة أن يكون المبيع أرضاً لأنها هي التي تبقى على الدول ويودم وضررها، الحنفى، ج ٥، ص ٢١١. والمسائل للشفعة أنظر أيضاً الأم، ج ٧، ص ١٠٩، مختصر المزني، ص ١١٩، المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٢٣٧-٢٠٥.

٧٠- قتي تازة في مدينة الأندلس اشترى رجل ثلثي دار وسكنها مع زوجته أكثر من ستة أعوام، ثم اشترى بعد ذلك الثلث الباقي لزوجته باسمها، وذكر في العقد بأن الدار كلها لها وأنه كان اشترى ثلثي الدار بجالها، ثم توفي الزوج بعد مدة. وبعد وفاته توجبت الزوجة رجلاً آخر وتوفت بعد ذلك بعام. فاختلف ورثتها وورثة الزوج الأول في الدار. فقال ورثة الزوجة أن جميع الدار لهم، وقال ورثة الزوج ليس لها إلا الثلث. الحيار المغرب، ج ٦، ص ٤٧٦-٤٧٧، لتنازل أخرى أنظر ج ٦، ص ٢٦٢-٢٦٣، ج ٩، ص ١٧٨-١٧٩.

٧١- التعريف للقسمة من بدائع الصانع، ج ٧، ص ١٧، وعرفها أحمد إبراهيم بأنها جمع النصيب الشائع في جانب معين، وذلك لطلب أحد الشركاء. أو بعضهم أن ينتفع كل بما يملكه على وجه الخصوص، وشرطها ألا تقوت الشفعة، فإذا كانت تقوت الشفعة فلا يقسم القاضي جبراً كالغير والحمام والبيت الصغير لأن الغرض المطلوب منها توفير الشفعة. أنظر المعاملات الشرعية المالية، ج ٢٢٠-٢٢١.

٧٢- الحيار المغرب، ج ٨، ص ١٢٢. ولقد ذكرت هذه التازة في الحصى في الفصل السادس. وفي المجلة تقول المدة ١١١٨ «وجه المبادأة في التقييمات راجعة ويجوز المبادأة بالتراضي أو بحكم القاضي، فالأحيان المشتركة من غير المفاصل لا يجوز لأحد الشريكين أخذ حصته منها في خيبة الآخر بدون إذنه».

٧٣- يقول الكاساني مثلاً: «... وكذا الباب والساحة والغصبة إذا كان في فلعها ضرر، فإن كانت الغصبة كبيرة كبرية تعدل القسمة فيها من غير ضرر جازت، ويجوز السمة الرضا في هذا الأشياء بأن يقتسامها بانفسهما بتراضيهما لأنها يمكن الإضرار بأنفسهما مع ما أن ذلك لا يخلو عن نوع نفع...». ج ٧، ص ١٩. أنظر أيضاً الفروق للقرافي، ج ٤، ص ٢٦.

٧٤- المادة ١١٤٩ من المجلة.

٧٥- ابن الرامي، ج ٤٢٥، ص ٤١٦-٤١٧، المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٢٧٠.

٧٦- يقول ابن عابدين، «ودار لزيد، ودار أخرى مشتركة بينه وبين صمو، أراد زيد قسمتها وأخذ حصته منها من جهة داره حيث لا يمكن الإتصال إليها إلا من داره، والدار قابلة للقسمة، والمخالفة ممكنة، فللقاضي قسمتها على هذا الوجه وإن لم يرش صمو بذلك، ولا تلزم القسمة في هذا، على أن الفرعة ليست بواجبة على القاضي...». حاشية ابن عابدين، ج ٨، ص ١٢-١٢٠.

٧٧- الأم، ج ٧، ص ١٤٠. وتكملة ما جاء في النص من إجابة ابن لب، «... فإن ثبت ذلك يورثون أهل البصر وشهادتهم منع عنها مذهب ابن القاسم، وبه جرى

المصل. قاله فرج،<sup>١٦٤</sup>، والوشريسي،<sup>١٦٤</sup>،  
 ٨٨- القواعد لابن رجب، ص ١٤٤، للمذهب الحنفي أنظر ابن عابدين، ج ٨، ص ٦٢-٦٣، حيث يقول، «ولو كانت عزمة الحائط تقسم بينهما ويصل كل من جهة داره بلا قرعة، ويصر الأبى، به يفتي، ...»  
 ٧٩- الأجوبة من هذه المنازلة للفتاوى، ابن لبابة وابن الوائين وابن غالب هي، وإذا تروك أحد الشركاء، من المحصور للقسمة ويظهر ذلك للفتاوى باتصال تركه أو بطول التردد في طلبه حضوره فلم يحضر، أمر القاضي بالقسمة عليه ووكل له من يقبض نصيبه، فيبسط قاسماً يرضاه، ورجلين يعمل عليهما حضيران القسم، ووكلًا يوكله للفتاب وكافة ليشهده له بها، ويجري في ذلك الكتب للمضى الذي وكله من ثبوت الترتك (ولي نسخة الترتك) عنده، لها حصل للفتاب قبضه وكيهه وكان قبضه له بأمر القاضي كقبضه لنفسه لو كان حاضراً،<sup>١٦٥</sup>، الوشريسي، ج ٨، ص ١٢٧.  
 ٨٠- الزونكريسي، ج ٨، ص ١٢٦، وفي نازلة أخرى سئل ابن زرب عن بنى في دار مشتركة بينه وبين ثمان، فأجاب، «إن كانت تحمل القسمة قسمت، فإن وقع البنان في نصيب البناني فقد أخذ ببنانه، وإن وقع في نصيب صاحبه أعطاه قيمته مقوضة» ج ٨، ص ١١٨.  
 ٨١- وسأوضح فيما بعد قسمة ما لا يقسم من الأعيان كالمرحاض والبئر، وتكملة ما جاء في النص، ... لأن المصدق رضي بذلك، ولو أعطى جميعها في مسحة لم يكن لهم مقال، فكذلك أعطاهما يحمل حيناً في الثاني لا يمتن منه، فإن تطوع المصدق عليه ببيع البيت مع بقية الدار وقومت على وجه الاختلاف إلى حتى تخرج من جمع الرجلين سلتيهما في البيع معنى ذلك، ... الوشريسي، ج ٩، ص ١٧٩.  
 ٨٢- أنظر مجلة الأحكام العدلية المواد ١١٧٤ إلى ١١٨٢، ابن الرامي، ص ٤١٧، وكتب بعضهم إلى سننهم يسألهم «من عن طرسي بين رجلين يسكن كل واحد منهما في نصفها، وبين سكنيهما زقاق يخرج منه أحدهما، فأراد الآخر أن يفتح باباً يخرج منه، فنصفه شرك، وباب يخرجان منه جميعاً، فقال، الباب بينهما مشاع والخس على المهاباة، ولا يقع في المشاع إلا اجتماعهما» ج ٨، ص ١٦٥، القواعد لابن رجب، ص ١٤٥.  
 ٨٣- المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٢٧٧، وتشول للادة ٢٢٢٨ من المجلة، والدور المتعددة والدكاكين والبهاج أيضاً مختلفة الجنس، فلا تقسم قسمة جمع، فعلاً بأن يطى إلى أحد الشركاء. من الدور المتعددة واحدة، وإلى الآخر أخرى بطريق قسمة القضاء لا يجوز، بل تقسم كل واحدة منها قسمة تقريظ على الوجه الآتي،<sup>١٦٦</sup>، أنظر أيضاً المواد ١١٣٩-١١٤٠.  
 ٨٤- من الأمثلة لدفع الفرق للفتاوى ولا وضعا في وضع خرج ما سألهم سننهم قالوا، «وأرأيت أن اختلفنا في الحد بينهما في الدار فقال أحدهما الحد من ههنا ودفع عن جانبه إلى جانب صاحبه، وقال صاحبه بل الحد من ههنا ودفع عن جانبه إلى جانب صاحبه، (قال) إن كانا سماً البيوت على حدة والساحة على حدة تخالفاً إذا لم يكن لهما بيوت ففسخت القسمة في الساحة بينهما ولم تقسم القسمة في البيوت لأن اختلافهما إنما هو في الحد وفي الساحة، وهذا كله قول مالك في البيوع، وإن كانا قسماً في البيوت والساحة قسماً واحداً تراضيا بذلك فبطلت القسمة بينهما كلها لأنها قسمة واحدة اختلفا فيها»، المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٢٥٠، أنظر أيضاً ص ٢٤١، ٢٥٠، ابن الرامي، ص ٤٢٢.  
 ٨٥- يقول القرطبي في لأهده ما يقبل القسمة وقاعدة ما لا يقبلها، «والذي يقبل القسمة ما عرى من أربعة أعيان... الرابع حتى آدمي كنسم الدار اللطيفة والحمام

يجبر على تسمة أيضاً، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي. لأنهما إن قطعاه بينهما فقد أتفقا جزئاً من الحائط. ولا يجبر الممتنع من ذلك كما لو كان بينهما ثوب فطلب أحدهما قطعه ٥٠٠، لغني؛ ج ٤ ص ٥٧٥-٥٧٦.

٩٢- المدونة الكبرى، ج ٤ ص ٢٥١؛ بالنسبة لجري الماء فقد سأل سحنون الفقيه ابن القاسم قالاً: «هل ينقسم مجرى الماء في قول مالك؟ قال: لم أسمع مالكا يقول ينقسم مجرى ماء، وما علمت أن أحداً جوزه، وما أحفظ من مالك فيه شيء، ولا أرى أن ينقسم مجرى الماء.»

٩٤- المدونة الكبرى، ج ٤ ص ٢٦٨-٢٦٩.

٩٥- ابن الرامي، ج ٤ ص ١١٧-١١٨؛ المدونة الكبرى، ج ٤ ص ٢٥١، ٢٧٢.

٩٦- هذا القول لأبن القاسم وقد ذكره ابن الرامي، ص ٤١٩، وهناك نص مشابه في المدونة الكبرى، ج ٤ ص ٢٧٢.

٩٧- ابن الرامي، ص ٤١٨ (باب الكلام بين الشرعيين في الانتفاع بالساحة). المدونة الكبرى، ج ٤ ص ٢٧٢.

٩٨- حاشية ابن عابدين، ج ٨ ص ٦٦-٦٧، أنظر أيضاً الأبي، ج ٣ ص ٢٢٥؛ وفي المجموع، ص ١١٨؛ «فإنما علو الحائز لو ائحد وسفله لأخر وتنازعا في العرصه» إن كان الحائز في أسفل الحائز للعرصه في يدهما، وإن كان في حديق الحائز فوجهان، علو الحائز لو ائحد وسفله لأخر وتنازعا في العرصه أو الدمايز لم يخل أمأ أن يكونا للمرئ في صدر الحائز أو الدار أو العلوي لأن الوسط أو خارجه وإشاقان وإدار بجانب العرصه جعلت العرصه والدمايز بينهما لأن لكل واحد منهما فيها ماء وتصرفا من الطريق ووضع الأمتعة بينهما، قال الإمام وكان لا يبعد أن يقال ليس لأصاحب الطول الأحق الممر، ويجعل الرأيه لأصاحب السفل ولكن لم يصر إلى أحد من الأصحاب، وإن كان المرئ في العلوي أو في الوسط فمن أول الباب إلى المرئ بينهما وإلها وراء ذلك وجهان (أصحهما) أنه يميل لأصاحب السفل لانقطاع الآخر عنه واختصاصه بصاحب السفل داء وتصرفا، (وقالني) إنه يميل بينهما لأنه قد ينتفع به صاحب الطول بإتقاء الأمتعة في طرح القصاصات، وإن كان المرئ الحائز خارجا عن خطه الحائز والدار فلا تعلق لأصاحب الطول بالعرصه بهال، ولو كانت للسفله بإتقارها في الخارج فهو غير خارج فيشتر أن كان في بيت لأصاحب السفل فهو في يده، وإن كان في عرفة لأصاحب الطول فهو في يده، وإن كان منصوبا في موضع المرئ فقد حكى القاضي ابن كعب أن الأكرهين صاروا إلى أنه لأصاحب الطول لصعود منفعتيه إليه...، ج ٤ ص ٢٢٥-٢٢٦.

٩٩- لقد عرضنا لهذه المسألة في الفصلين الثاني والثالث.

١٠٠- وفي القواعد لابن رجب الحنبلي، «وقتل أبو طالب من أحمد في قوم اقتسموا دارا كانت لها أربعة صفوف مجرى الماء عليها، فلما اقتسموا أراد أحدهم أن ينع من جوهان الماء للأخر عليه، وقال هذا قد صار لي وليس بيتنا شرط، فقال أحمد: يرد الماء إلي ما كان وإن لم يشرط ذلك ولا يضر به، وحمل طائفة من أصحابنا هذه الرواية على أنه يحصل به ضرر ينع من جريان الماء، وأنه يحتاج إلى أن ينقض سطحه ويستحدث له مسيلا، فحصل له أن يجره على رسمه الأول، كذلك كما يجري ماؤه في أرض غيره للخاصة أو يضع خشبه على جداره، وكذا ذكره ابن عتيل وغيره، وسعمل بعضهم على أن الدار إذا اقتسمت كانت مرافقها كلها بالية مشتركة بين الجميع (المصنف) كلاستطراق في طريقها، ولها فناء لو حصل الطريق في حصة أحد للقتسمين ولا منفذ للأخر لم تصح القسمة، وعلى هذا حمله صاحب شرح الهمداني. وخرج صاحب المغني في رواية أبي طالب وجهها في مسألة الطريق

بصحة القسمة ويقاد. حق الاستطراق فيه الآخر، وبينهما فرق، فإن الطريق لا يرد منه سوى الاستطراق، فلا اشتراك فيه يزيل معنى القسمة والإختصاص بخلاف إجراء الماء على السطح فإنه لا ينع صاحب السطح من الإنفراد بالإنتفاع به بسلر وجوه الانتفاعات المختصة بالماء»، ص ١٩١. وفي المدونة، «وإن اقتسموا دارا تراسم أخذ أحدهما مؤخر الدار والآخر مقدمها على أن لا طريق لأصاحب المؤخر على الخارج، جاز ذلك على ما شرطوا ورضيا إن كان له موضع يصرف إليه بابه، ولا لم يجره». ابن الرامي، ص ٤٢٢؛ المدونة الكبرى، ج ٤ ص ٢٤١. يقول ابن الرامي، «وفي المدونة قال ابن القاسم عن مالك: وإن اقتسموا دارا وهي تقع لكل واحد منهم ما يترقب به إذا قسمت بينهم، وليس لهم طريق ولا مخرج إلا من باب الدار، واشتقوا في سعة الطريق، فقال بعضهم اجعلها ثلاثة أذرع، وقال بعضهم أكثر من ذلك، فجعلت بقدر دخول الحموولة ودخولهم. قبل لابن القاسم: ولا يترك لهم من الطريق قدر عرض الباب؟ قال: لا أرف هذا من قول مالك، قال للمعلم محمد: وذلك أن الصادة في الأبواب أن تكون أضيق من الطريق بحيث أن يضي في الطريق مسترشيا من غير تصب، ولا يفسد الجواز في الباب لفسقه إذا كان الذي قبله ويعدو واسعا، وإذا كان الطريق في عرض الباب كان فيه ضرر على من يجوز لفريق الموضع وطول للشي في الطريق، وقد جرت هذه عندنا في البادية وكنت أنا الذي قسمت بينهم، فجعلت ثمانية أقبار، قدر ما يدخل الحصل، ولا أقل من ذلك»، ص ٤٢١؛ وفي المجلة تقول المادة ١١١٤ «وكما أنه يجوز أن يبيع شخص طريقه الملك على أن يبقى له حق للزور، يجوز أيضا أن يقسم الثنائ عطارهما المشترك بينهما على أن تكون رعية الطريق المشتركة، يعني ملكيته لأحدهما وللثاني حق المرور فقط.»

١٠١- تقول المادة ١١٦٨ «من جعله مغللا، ودار مشتركة بين اثنين وفيها طريق لأصاحب دار أخرى، فأرادا قسمتها، ليس لأصاحب الطريق أن يمتنعها، لكنهما يتركان طريقه على حاله حين القسمة. وفي بيع هذه الدار المشتركة مع طريقها أيضا باتفاق الثلاثة، إن كان هذا الطريق مشتركا بينهم فقتنه أيضا يقسم الثلاثة بينهم؛ وإن كانت رعية الطريق لأصاحب الدار، ولذلك الآخر حق المرور، فكل واحد يأخذ حقه. هكذا تقوم العرصه مع حق المرور خالية عنه، فالفضل بين الوجهين لأصاحب حق المرور، وبالقاب لأصاحب الدار. ولسبيل أيضا كالطريق، يعني إذا كان لو ائحد حق مسويل في دار مشتركة، ففي سعة الدار بينهما يترك المسويل على حاله.» وتقول المادة ١١٦٩ «وإذا كان في ساحة دار منزل لأخر، وأصاحب المنزل يتر منها، فأراد أصاحب الدار قسمتها بينهم، فليس لأصاحب المنزل منعهم منها، لكن لا يتركون طريقا بقدر عرض باب المنزل حين القسمة.»

١٠٢- ابن الرامي، ص ٤٢٤.

١٠٣- القول بعدم المنع إذا ملك أهل الدار الداخلة الحائط هو لابن حبيب، ابن الرامي، ص ٤٢٤، ٢٢٧؛ المدونة الكبرى، ج ٤ ص ٢٧٥.

١٠٤- يجب أن لا ننسى أيضا فطراف هنا بأنها تدرس العلاقة بين فريقين مسؤولين عن عتار واحد، وهي لفئة المشتركة بين المقارئين الحاقم والخدم، ولما يبعد دراسة العلاقة بين فريقين متجاورين. لذلك، نحى أن وجدت الهيمه بين الفريقين فهي هيمه بين فريقين عتار واحد، وليست هيمه بين فريقين عتارين متجاورين.

١٠٥- ابن الرامي، ص ٤٢٧.

١٠٦- وكانت إجابة ابن لب من هذه الفتاوة: «وإذا كان انفصال الأخوين على أن خرج كل منهما بدار وكانت الفتوة حيزت في وقت انفصالها على ذلك شارعة الباب إلى الدنية (ب) مسدودة الباب، الذي إلى جهة الدار الجديدة (أ) وسكننا الفتوة، فهي

والتشديد من باب الاقتصاد في بناء المساجد من تيل الأوطار، ج ٢، ص ١٤٩-١٥١. وقد مرت هذه الأحاديث في الفصل الخامس، وفي سنن النسائي من أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أضرأ الساعنة أن يتأذى الناس في المساجد». ج ٢، ص ٢٢.

٤- سنن أبي داود، ج ٤، ص ٣٦٠، صحيح مسلم، ١/١٦٦، صحيح الجامع، ٣١١٤ (الحديثان الأخيران لقت نظري ليهما الأخ عبد السلام السديري مشكوراً في كتاب أخطار تهدد البيوت، محمد صالح المنجد، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١١، ص ٤٠-٤١).

٥- المواد ٩٢، ٩٤، ٩٥ من قانون الأراضي، المهادي، ج ١، ص ٢٤١-٢٤٢ وبالنسبة للطريق فإن لجنة تقول في المادة ٩٢٧، وليس لأحد الجلبوس في الطريق العام ووضع شيء فيه وأحدنا بلا إذن أولي الأمر، وإذا فعل يضمن الضرر والخسارة الذي تولد من ذلك الفعل، بناء عليه لو وضع أحد على الطريق العام لمخافة وأدوات العمارة وعمر بها حيوان آخر وتلف يضمن....

٦- المادة ٩٥٦ من مجلة تميز الطريق غير البالغ كطريق خاص فتقول، «والطريق الخاص هو الزقاق الذي لا ينفذ». وهذا التمييز أيضاً واضح في مواد أخرى مثل المادة ١٢٢٠ حيث تقول، «والطريق الخاص كالملك المشترك...».

٧- المادة ١٢٢٣ من مجلة تقول، «للمساكين في الطريق الخاص حق المدخل في الطريق الخاص عند الإزاحة، فلا يسوغ لأصحاب الطريق الخاص أن يهيموه ولو إقتقوا، ولا يسوغ أن يسموه بينهم، ولا يجوز أن يسدوا له».

٨- المادة ٨٦ من القانون المدني ومقابله المواد ٩٥-٩٥ من قانون الملكية العقارية، وتعريف القناتر المتروكة المرققة هو: وهي قصص الدولة، ويكون لمجاعة ما حق استعمال عليها لتحده الأنشطة الإدارية والمعدات المحلية، كما في الأراضي المتروكة لصالح القرى، فهي جزء من أملاك الدولة العامة، وقد سميت مرققة على اعتبار أن لأهل قرية حق إزاحتها عليها، «المادي، ج ١، ص ٢٤٤، الزرقا، ج ٢، ص ١٥٨. أما

في العراق فقد صدرت مجلة قوانين إبتداءً من عام ١٩٢٦م حتى القانون رقم ١٣ امام ١٩٧١م ملكت الدولة من خلالها هذه الأراضي. فتعريف الأراضي المتروكة: وهي لأراضي المخصصة لأحد أغراض النفعة العامة أو وبتت خصيصاً للمجهوم، أو مر على استعمالها لذلك الغرض ١٥ سنة إذا كانت من الأراضي المرققة أو المأخوكة، أو ١٠ سنوات إذا كانت من الأراضي الأميرية...، أنظر مناع خليفة، ص ٦٢.

٩- يقول زيادة معلقاً على هذه القوانين بأنه إذا خرج جماعة عن الهدف الذي أسبلت لهم من أجل الأرض فإن الدولة تسمى لإستقلال حق التصرف منهم، زيادة، ص ١٦، ZIADEH, F. Property Law in the Arab World. London: ١٩٧٩ Graham & Trotman Limited.

١٠- للجموعة الرابعة من المادة ٨٦ من القانون المدني السوري، المهادي، ج ١، ص ٢٤٤، الزرقا، ج ٢، ص ١٥٨.

١١- المواد ٩٢-٩٥، أنظر للمادي، ج ١، ص ٢٤٢.

١٢- بالنسبة للملاحظات بين الجيران أنظر المواد ١١٩٥، ١٢١٣، ١٢١٨ من مجلة، وللوضع في مصر أنظر حق الملكية، المصده، ص ٨٢-٩٧، وللمراق أنظر حامد مصطفى، ج ١، ص ٨٨-٧٨، وبالنسبة للشفعة فقد لجأت معظم الدول إلى المنهج الحضي لاستبانت القوانين. ولقد فسحنا رأي المنهج الحضي في الفصل الخامس. للتفصيل أنظر المواد ٩٢٥-٩٤٨ من القانون المدني المصري، ولتتيسر هذه القوانين أنظر التعليق على خصوص الشفعة في القانون المدني، عبد العزيز محمد أبو غدير،

للدار الدينية ولما قال فيها لأصحاب الدار الجديدة، لأنها على هذا الوجه من حقوق الدار الدينية». الوشرسي، ج ٦، ص ٤٢٦-٤٢٢.

١٠-٧ الوشرسي، ج ٨، ص ٤٥٨. وفي نازلة مشابهة سئل عنها أبو صالح «عن رجل باع بيتاً في داره وكان مجرى الماء إلى ناحية البائع، فلما انقضى البيع قال له: اسجن ماءك في ناحيتك. ولم يكن ذكراً مجرى الماء. فأجاب: مجرى الماء يبقى على حاله الذي كان إلا أن يتبين للمشتري بيانه لا يستحق في ناحيته». ج ٨، ص ٤٠٥. ١٠-٨ وكانت الإجابة على هذه فتايلة، والماء على ما كان عليه حتى يبين منه البيع، المرجع السابق.

١٠-٩ ابن الرامي، ص ١٤٢٥، المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٣٧٥.

١١- وتكملة ما جاء في النص: «... فحكم فيه بينهما بسد الباب وعمل كل واحد منهما لنفسه باباً من غير ذلك الموضع». ابن الرامي، ص ٢٨٢. ولتوازل أخرى وأراً. أخرى بشأن عقود البيع أدت إلى أنقسام الفقار نظراً مثلاً الميار المغرب، ج ٦، ص ٢٥٦-٢٥٧، المجموع، ج ٩، ص ٢٤١-٢٤٢.

١١- كانت الإجابة: «... فإن كانت الشفعة تمت وإذا اختلفا في صحتها فسادها فالقول قول المرأة، وأنها وقست على وجه الصحة إلا أن يثبت الآخر أنها وقعت على الوجه الفاسد...». الوشرسي، ج ٥، ص ٢٩٩-٢٩٧. لفتاة أخرى أنظر ص ١٢٠-١٢١.

١١٢ أنظر بحث سامية يحيى وصالح دقي، ص ٢٦-٥٠، YAICHE, S. and DAMMAK, S. Analyse Typologique et Morphologique des J'Neins a Sfax. Tunis: Institute Technologique d' Art d' Architecture et d' Urbanisme de Tunis, ١٩٨٠.

## حاشية الفصل التاسع

(ملاحظات حول المسؤولية)

١- لقد عرفنا كلا من التذبير والإسراف في حاشية الفصل الثاني في النموذج الإيعاني الموقلت.

٢- في سنن أبي داود، «حدثنا أحمد بن يونس، ثنا زهير، ثنا عثمان بن حكيم، عن أنس ابن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فرأى قبة مشرفة فقال: ما هذه؟ قال له أصحابه: هذه للفلان رجل من الأنصار، قال: فسكت وحملها في نفسه حتى إذا جاء صاحبها رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عليه في الناس أعرس منه، صنع ذلك موزراً، حتى عرف الرجل النفس فيه والإعراض عنه، فشكا ذلك إلى أصحابه، فقال: والله لا نذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالوا: خرج فرأى قبة، قال: فرجع الرجل إلى قبة فهدمها حتى سوانها بالأرض، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فلم يرها، قال: ما فعلت القبة؟ قالوا: شكا إليها صاحبها إهراسك عنه، فأخبرناه، فهدمها، قال: أما إن كل بناء على صاحبه إلا مالا، إلا مالا، يعني ملا يد منه». الحديث رقم ٥٢٣٧، ج ٤، ص ٣٦٠. وهناك

أحاديث أخرى عن الإسراف في البناء ذكرناها في الفصل الخامس. ٢- وفي صحيح البخاري: «كان سقف المسجد من جريد النخل وأمر عمر ببناء المسجد، وقال: أكن الناس ويأكل أن تحمر أو تمقر فتخفن الناس». أكن الناس: وبمعنى الهزلة وكسر الكاف وتشديد الون للمضموه بأنض المضارع من أكن الرباعي يقال أكننت الشيء، أكننا أي مننته وسنته». الحديثان ومعنى كل من أكن

الشمدي ٤٠٠٠، ص ٩٥-٩٦. ولعل الكاتب نسي أن تهالك الناس هو بسبب منع الإحيا، الذي جعل للأرض قيمة كافي سلعة، فارتقأ أسعار الأراضي في السومدية مسألة مسلم بها، قطعة أرض (٢٠ في ٢٠ متر) تقدر بمبلغ يتراوح ما بين مئة ألف إلى مئات الألف من الريالات حسب الموقع، وهذا يقدر بدخل خراج حملي يعمل في الدولة لمدة عشرين شهرا متتالبا إلى عشرات السنين، ألا يتنافس الناس في هذه الحيلة على الأراضي ويتهالكون عليها؟

١٦- قانون البلديات لسنة ١٩٢٥م في سوريا انظر خطط الشام، ج ٥ ص ١٢٤-١٢٦، والمادة ٨٠٧ من القانون المدني المصري انظر القانون المدني وفقا لأحدث التعديلات، أنور الموسوي، مكتبة سيد عبد الله وبهية، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٤٤، لتقابل القوانين أنظر زيادة، ص ٢٧.

١٧- الموسوي، ص ١٤٦، الحقوق المبنية الأصلية، البدراوي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٨م، ص ١٦٨-١٧٩، زيادة، ص ٢٨، الصيغة ١٤٢-١٤٩.

١٨- وقعت هذه الحادثة بمدينة الدمام بالسعودية، وقد ذكرها في المهندس اسماعيل غهد الصالحين في أحد مواد الدراسات العليا بجامعة الملك فيصل سنة ١٤٠٨هـ. وقد استند المهندس الذي وجد مخرجا قانونيا للمحالة على المادة ٢٠ من نظام الطرق والمباني لعام ١٣٩٢هـ، وكان الملك المدفوع هو ثلاثة آلاف ريال. لهذه الارتدادات في مصر أنظر الملكية الخاصة في القانون المصري، أحمد سلامة، طبعة النهضة العربية، ١٩٦٨م، ص ١٩٤-١٩٥.

١٩- جريدة الجريدة المصرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ٣٨٥٨، في ٢-٣-١٤٠٧هـ الموافق ١٢ أبريل ١٩٨٢م.

٢٠- ومن الأمثلة على رد الفعل العكسي هو غير المتوقع للقوانين هو تفتت ارتفاعات المباني، فكما هو الحال فقد سيطرت القوانين على ارتفاعات المباني وقسمت المدن إلى مناطق ذات ارتفاعات محددة بنا. على وظيفة المنطقة واعتبارات أخرى كثيرة طورها المهنيون ذات منطلق ظاهري مقبول بالنسبة لهم ولكل هائل، فقد سئل أبين مدينة الرياض عن ثلاثة أبناء تحدث أحيانا في رجل ملك أرضين متلاصقتين كل منهما تقع في منطقة تنظيم مختلفة، فأراد المالك بناء عمارة سكنية واحدة ذات ثلاثة أدوار في الأرضين، فكان له ذلك بناء على النظام الذي تسبب له إحدى القسطين لأن الشارع رئيسي وهام، ولم يكن له ذلك بناء على نظام طريق الأرض لأنها على شارع فرعي، فما الحل؟ كان رد الأمين هو أن النظام يجب أن يطبق، وتستحسن البلدية على تطبيقه. ولكن هذا الالتزام بالنظام أدى إلى إجماع السكان عليه، وبذلك تطور عرف أن من أراد بناء منزل ذي ثلاثة أدوار عليه أن يحفر الأرض ويبني دورا إضافيا على شكل برج لئلا يبرز ارتفاع منزله عما قرره البلدية. وقد رأيت الكثير من هؤلاء الذين اضطروا لعمل ذلك، أي أن الملك صرفوا مبالغ طائلة في حفر لم يكن له أدنى فاع. جريدة الجريدة المصرية، العدد ٣٧٧٨، في ٢٩-٣٠-١٤٠٦هـ الموافق ١٢ فبراير ١٩٨٢م، وفي مصر طريق الأرض السبعينات (١٩٧٠). كانت الارتفاعات في معظم المناطق محددة بدورين أو ثلاثة، أما المناطق التي لم تحدد فيها الارتفاعات فلم يكن لحازليها أن تطلوا أكثر من عرض الشارع بمره ونصف المرة. أنظر الملكية الخاصة في القانون المصري، سلامة، ص ١٩٦، والقوانين التي قيدت الارتفاعات هي المادة ٧٨٨ من القانون المدني السوري والمادة ٨٠٢ من المصري و ١٠٤٩ من العراقي، أنظر حامد مصطفى، ج ١ ص ٥٤-٥٥.

٢١- خطط الشام، ج ٥ ص ١٢١-١٢٣.

٢٢- من هذه الكتب مثلاً: الوسيط في شرح تشريعات البنات، معوض عبد التواب،

مشقة المعارف، الإسكندرية (لا يوجد تاريخ)؛ الشفعة في ضوء أحدث الآراء، وأحكام النقص والصيق القانونية، مصطفى مجدي هرجي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦م، العدد ٣٩٨-٥١٠، والنسبة للشفعة قد وردت مواد تمنح تقسيم الأرض الزراعية إلى أقل من خمسة لفد في مصر. ويقول عبد النعم فرج الصدة بأن هذه القوانين يصعب تطبيقها لأنها تتطلب تدخل القضاء بما يخلف وروء الصان والضموعات، ولماذا قام المسؤولون على الإصلاح الزراعي بوضع الاستغلال التعاوني على هذه المشكلة، وهذا كثرت الترقق المسيطرة وأصبحت خارجية. للتصديق أنظر مثلاً حق الملكية، الصدة، ص ٧٢-٧٣، والنسبة لتقسيم القفار على من أراد تقسيم أرضه في العراق مثلاً أن يقدم طلباً بذلك للبلدية لتقوم بتطبيق الأقسام وتعيين الطرق واعتمادها ونحوه، حامد مصطفى، ج ١ ص ١٦٢، مصر أنظر محمد سيد عبد التواب، ج ٢ ص ٤٨٨-٥٠٠، والنسبة لحقوق الارتفاق فلا يجوز لرجل أن يأخذ من ماء النيل أو ثروة عامة لا يترخص بهيج له ذلك (المادة ٦ من قانون الري والصرف) (أنظر الصدة، ص ١٤-١٢٢)، كما قللت القوانين إنشاء حقوق الارتفاق ولقتها أحياناً أخرى، ففي القانون ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢م في مصر تقول المادة ٤١، فقرة ٥، ولا يجوز إنشاء تقسيم إلا إذا كان متصلاً بأحد الطرق العامة، على أنه إذا كانت أرض التقسيم غير متصلة بطريق عام، ورأت الوحدة المحلية إنشاء طريق يمل الأرض المذكورة بأحد الطرق العامة كان لها أن تلتزم المقسم بأداء مقابل نزح ملكية العقارات اللازمة لإنشاء هذا الطريق وتكاليف إنشائه وتزويده بالمرافق العامة، محمد سيد عبد التواب، ج ٢ ص ٤٩٢. للعراق أنظر حامد مصطفى، ج ١ ص ٧٩-٨٨، ج ٢ ص ٢٨١، والنسبة لنزع الملكية أنظر، حامد مصطفى، ج ١ ص ٦٠-٦٢.

١٣- بالنسبة للشام أنظر مقالة لسيدي أمين الخيخي في خطط الشام، محمد كرد علي، ٦ أجزاء، دار الطبع للنمابين، بيروت، ١٩٦٩م، ج ٥ ص ١٢٦-١٣٢، بالنسبة للعراق يقول حامد مصطفى -والشرقية- ونصت المادة ١٢ على أنه إذا زاد الملك شرفاً بفتح طريق أو توسيعه أو تمديد استقامته فإزدادت قيمته تستوفي البلدية من أصحابه رسم شرفية بنسبة ربع الفرق بين قيمته السابقة والحالية عند الفتح أو التوسيع ج ١ ص ٦٤.

١٤- خطط الشام، ج ٥ ص ١٢٤.

١٥- أنظر مقالة إبراهيم البيهقي، الإحياء بين الشريعة والقانون، مجلة البلديات، وزارة الشؤون البلدية والقروية، السعودية، العدد ١١، السنة الثالثة، محرم ١٤٠٨هـ، ص ٩٦. وهذه مقالة حيوية يحاول فيها الكاتب إثبات أن الأرض التي تملكها البلديات ليست مواتاً يقبل، وأن الأراضي التي تملكها البلديات ليست من الأراضي الموات، بل هي في قمة حيويتها ونشاطها واتحادها، ولولا ذلك لما حصل عليها هذا التهالك الشديد، فرغم الرقابة الشديدة ورغم العلاقات المستمرة، ورغم كل إجراءات التفتت ومع كل محاولات الحماية فإن الذين يمارسون كل الأساليب ويتحينون جميع الفرص ويتطلعون كافة الطرق حتى يتمكنوا من وضع أيديهم على أي موقع بشكل عشوائي في حقل الأسبوع، وفي حقل الأعياد، وفي المساء، وبغت جنب الظلام فإذا أصبحت البلدية فوجئت بهذه المباني... فلا هي تستطيع دمجها خوفاً من المسؤولية لتوقع الكثير من الاحتمالات، ويتخنى المحدث وتظل الأحداثات قائمة حتى يظهر ليأخذ عليها حجة استحكام رغمًا عن اعتراض البلدية. فكيف تكون الأرض مواتاً وهي قد أخذت هذا التقدر الكبير من اهتمام الدولة... فإذا لم تكن البلدية صاحبة ملك فهي على الأقل صاحبة استبائية بوضع يدعا على الموقع قبل



٢٠- وتكملة ما جاء في نص النازلة التي سئل عنها سحنون: «... قبل له فإن خشيًا من خشب السقف صارت على الميزاب ولصقته بالميزاب فحسنته، فقال له صاحب الميزاب ألق خشيًا لا يس ميزابي، فقال: ليس له أن يلق خشيته وليس يضر مذهب ميزابه». للمجاز الحرب: ج ٢٩ ص ٢٩٠، وفنن هذه النازلة مذكورة أيضًا في ج ٨ ص ٤٢٦-٤٢٣. ومن هذه النوازل المشابهة أيضًا ما ذكره ملا موسى بن عيسى عن جده قال «في رجل له مهابير ما، متفرقة تصب في دار جاره، فأراد من يصب الماء عليه أن يرفع على حائطه ميزابًا ويضع ذلك الحائط مجرى الماء، فتعاضدا في ذلك إلى محمد بن تليد وهو قاضي الجماعة، فتمنع أن يفسد مجرى ما، جاره عنه»، ابن الرامي: ص ٣٧٦-٣٧٧.

٢١- صحيح البخاري: ج ٣ ص ٣٨٤ (حديث ٦٤٢)، وفي الموطأ بلفظ مختلف: «لا ينج أحدمك جاره خشبة يغزوها في جداره،...» ص ٥٢٩ (حديث ١٤٣٧)، ولفظ آخر في سنن أبو داود: ج ٢ ص ٣١٤-٣١٥ (حديث ٣٢٢٤).

٢٢- سفر ثامة، ناصر خسرو طوي، ترجمة د. يحيى الحشاش، مطبوعات معهد اللغات الشرقية، القاهرة، ١٩٤٥ ص ٥٠. وهناك ترجمة أخرى تقول بأن البيوت قصور، فهي ترجمة د. خالد البديي: «... وهي قصور متباهة عن بعضها الآخر بشكل متفصل بحيث أن أشجار أي بيت لا تقتدي على البيت الآخر، فإذا أراد الإنسان هدم بيته وإعادة عمارته لم يسبب أذى لأي جار من جيرانه»، سفر ثامة، رحلة ناصر خسرو القبادياني، أبي محين الدين ناصر خسرو القبادياني الخروزي، ترجمة د. أحمد خالد البديي، جامعة الكويت، الكويت، ١٤٠٣ هـ، ص ٩٧.

٢٣- في نيل الأوطار: «... وحمل بعضهم الحديث على ما إذا تقدم استئذان الجار كما وقع في رواية لأي داود بلفظ: «إذا استأذن أحدمك أخاه»، وفي رواية لأحمد «من سأله جاره»، وكذا في رواية لابن حبان، فإذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار الحق إلا إذا لم يتقدم». ج ٥ ص ٢٦٠. ابن الرامي: ص ٢٩٤، أنظر أيضًا المجموع ج ١٢ ص ٤٠١، ٤٠٤-٤٠٧، ٤٠٧-٤٠٨، ٤٠٨-٤٠٩، ٤٠٩-٤١٠، ٤١٠-٤١١، ٤١١-٤١٢، ٤١٢-٤١٣.

٢٤- وهناك سبب آخر للاختلاف وهو كلمة «خشبة» في الحديث، فهل تعني خشبة واحدة أم الخشب الكثير، وضرب الواحدة غير ضرر الكثير، يقول الشوكاني في هذا: «قوله خشبة، قال القاضي عياض رويته في مسلم وغيره من الأصول بصيغة الجمع والافراد ثم قال وقال عبد الفتى بن سعيد كل الناس قوله بالجمع إلا الطحاوي فإنه قال عن روح بن الفرخ سألت أبا زيد والخمرث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا كلهم خشبة بالتثنية ورواية جميع تشهد أن رواه لفظ الجمع، ويؤيدها أيضًا ما رواه أبيه في طريق شريك عن سماك عن حكيمه من ابن عباس بلفظ «إذا سأل أحدمك جاره أن يدهم جوعوه فلا يمتنع»، نيل الأوطار: ج ٥ ص ٢٦٠، أنظر أيضًا المجموع ج ١٢ ص ٤٠٨.

٢٥- كما يقول ابن قدامة: «ويجوز إجازة الحائط ليضع عليها خشبًا مطموما مدة مطومة، وبه قال الشافعي»، وقال أبو حنيفة لا يجوز». ج ٥ ص ٤٤٨. المجموع ج ١٢ ص ٤٠٩-٤١٠، ٤١٠-٤١١، وفي المندوحة سئل ابن القاسم: «وأرأيت أن اشترت طريقًا في دار رجل أجزو هذا في قولك مالًا قال: نعم، قلت: وكذلك أن لو باعه موضع جذوع لعل من حائطه يجعل عليه جذوعه لعل قال: نعم هذا أيضًا قوله إذا وصف الجزوع التي تجعل على الحائط، قلت: ويجوز هذا في الصلح؟ قال: نعم»، ج ٢ ص ٢٦١. كما سئل ابن القاسم: «وأرأيت أن استأجرت من رجل حائطًا لأبني عليه ستره أو لأحمل عليه خشبة أو لأضرب فيه وتدا أو لأطع عليه سترًا كل شهر بدرهم، أجزو هذه الإجازة لم لا قال: لا أرى بذلك بأسًا وأرى الإجازة فيه جازلة»، قلت: ومن كل مالك

نشأة للمعارف، الاستكبرية، ١٩٨٨، المرافق المشتركة في القرار. دراسة تأسيسية لمنارات الإسكان العميلة، د. محمد النجي، نشأة للمعارف، الاستكبرية، ١٩٨٨، أحكام التقص في المباني وتقسيم الأراضي ونزع الملكية، كمال الزوان، دار الهدى، القاهرة، ١٩٨٠، قوانين تنظيم الملكية العقارية، د. محمد سيد عبد التواب، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥.

٢٢- للخص الكامل لهذه المرافقة أنظر الوسيط في شرح تشريعات البناء، معوض عبد التواب، منشأة المعارف بالاستكبرية، ١٩٨٨، ص ٥٦. للبرامج الأخرى أنظر مغل المرح في شرح قانون المباني الجديد، محمود عبد الحكيم عبد الرسول، دار الكرم للطباعة والنشر، ١٩٨٩، نقول للمادة ٤ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦م المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٢، ولا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدميرها أو هدمها أو إجراء أية تعديلات خارجية بما تحدهم اللائحة التنفيذية إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم أو إخطارها بذلك وفقًا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ...، محمود عبد الكرم عبد الرسول: ص ١٦٢.

٢٤- الأدلة على هذا الموضوع لا يمكن حصرها من كثرتها، ففي مصر مثلاً إذا أراد المالك القيام بتغيير طفيف في مبناه كتحسين موضع المظلة فله ذلك بحد موافقة السلطات. أما إذا أراد التهام تغيير أكبر فغير الحصول على ترخيص آخر. كما أن هذا الترخيص لا يعني مطلق الحرية للمالك، ولكن الصلابة التمدد كما جاء في الترخيص، وللسلطات الحق في إلغاء هذا الترخيص متى أرادت ذلك أو إذا خال تعديلات عليه. كما أن لها الحق في التأكد من أن المالك قد نفذ ما جاء في التصريح دون تلاعب، سلامة، ص ٢٠١-٢٠٣. وفي مدينة جدة كانت البلدية تنذر أولئك الذين بنوا أسواراً حول أراضيهم دون ترخيص، وأعلنت بأنها ستقوم بهدم كل سور بني من غير ترخيص، وأن على المالك أن يمسحوا تراخيصهم بطريقة واضحة على أسوارهم لتتلافى عدم تلك الأسوار. جريدة المدينة اليومية، السعودية، العدد ٥٩٨٧ في ٩-١١-١٤٠٣.

٢٥- أنظر مغل نظام الطرق والمباني بالملكة العربية السعودية، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ١٩٦٢، الفصل الثاني: استعمال المناطق حسب التقسيم، ص ٩-٨.

٢٦- ففي مدينة الرياض مثلاً قام رئيس البلدية بتوقيع عقد يبلغ مائة وعشرين مليون ريال لتجسيم طرق تقل عن عشرة كيلومترات والتي تشمل بعض الحدائق وتضييقها وإصاقتها ورصفها (كان الرمال في تلك الفترة يعادل ٣,٤ دولاراً أمريكياً)، جريدة الجزيرة اليومية، العدد ١٤٩٩ لعام ١٤٠٤.

٢٧- لقد تغيرت سياسة مدينة تونس في بناء الشوارع بالجمع، للأطال التقليدية وذلك لأن مركز الحفاظ على المدينة قائم الأفكار التي كانت تحاول تغيير شكل المدينة. وفي هذا أيضاً مجمد للبيئة التقليدية، بالنسبة للدراسة بشأن تنازل متندي القرارات في هولندا والولايات المتحدة الأمريكية أنظر ص ٣٢٢ من الممد ٣ للجزر. من ٥١، Levine M. and Weesep V., "The Changing Nature of Dutch Urban Planning" in Journal of the American Planning Association, Summer ١٩٨٨.

٢٨- ص ٢٢٢-٢٢٩ من ٢٢٩، GOLDBERG, M. A. and HOLLING, C. S., "Ecology and Planning," Journal of the American Institute of

Planners, ١٩٧١، ٣٧، المربع السابق.

يأخذ بهذا الحديث لا يتجأ أحدكم جاره أن يضع خشبه على جداره قال: لا أرى أن يتقى بهذا الحديث لأنه إما كان من النبي صلى الله عليه وسلم فتدعي على وجه المعروف بين الناس. ج ٣ ص ٤٠٤.

٣٦- يقول د. تقي الدين علي بن عبد الله: ذكر حديث أبي هريرة: «يدل الحديث على أنه لا يحل للجائر أن يتجأ جاره من غرض الخصب في جداره، ويجوز له الحكم إذا استبحر» وفيه قال الإمام أحمد وأبو حنيفة وابن حبيب من المالكية، وإمام الشافعي في القديم، وإلى هذا ذهب ابن حزم. وعلى هذا، ويجوز للمالك قضاء على تكبير جاره من الارتفاق بحالته عند الحاجة. فصح للمالك جاره أن يرفق بجداره حالة احتياجه إلى ذلك يعتبر تصفا في استعمال حق الملكية، إذا لم يلزم من ذلك ضرر بين يعود على المالك؛ لأن المنع عندئذ مطلق الصلح الإضرار، أو الميت؛ إذ المفروض أن تصرف المالك في هذه الحالة دون مصلحة يستجلبها، أو مفسدة يدفعها، والقصد إلى الإضرار ممنوع، والى هذا ينسج. .... نظرية التصف في استعمال الحق، ص ١٥٥.

٣٧- حتى إن وجدت وسيلة تمكن مالك الحائط من هدم الحائط دون التأثير على سقف الجار فإن في هذا تطويل فالحائط الذي يضر ذلك به.

٣٨- قلنا في الفصل الثاني بأن أرى. المذهب اقتضت على أن يملك المالك أن يبيع أي جزء من مبناه مثل الرغيف أو الدور الذي إذا كان مبنياً، حيث أن هذا الجزء محدود ومعلوم، أي يسيطر عليه، لذلك فهم يقررون ما هو معروف بملكية الطبقات. وإذا اتهم الطو لأن صاحبه يظل مالكا لهؤلاء، وقلنا بأن هناك خلاف بين الفقهاء في إيجاب أحدهما على البناء، فقد قال ابن رجب الحنبلي في فتاواه: «إن صاحب السفل لا يجوز له البناء لأجل صاحب الطو، لكن صاحب الطو له أن يبنى الحيطان ويستقل عليها ويضع صاحب السفل من الانتفاع به حتى يعلوه ما يبنى به السفل» (الفتاوى لابن رجب، ج ١ ص ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤). ويقول ابن عابدين من المذهب الحنفي: «وكما صاحب الطو إذا سقط السفل كان له أن يبنى السفل إذا لم يبنه مالكه بغير أمره لئلا يتوصل به إلى بناء علوه ثم يرجع عليه ولا يمكنه من دخوله ما لم يعلوه ما صرفة وقامه في المفتح» (ج ٥ ص ٢٢١). وفي المسائل الشرعية للمالية يقول أحمد إبرايم بأنه لا يجوز لصاحب السفل أن يهدم بناءه، وإذا هدم بناءه فإنه يجبر على إعادته لأنه تدمر على حق صاحب الطو (ص ٢١-٢٢). بينما قال الشافعي: «وإن سقط البيت لم يجبر صاحب السفل على البناء، وإن تلوه صاحب الطو بأن يسي السفل كما كان، ويبنى علوه كما كان، فذلك له وليس له أن يتجأ صاحب السفل من سكته ونقص الجدران له متى شاء أن يهدمها، وحتى جاء صاحب السفل بتمتة بناءه كان له أن يأخذ منه ويهدم البناء لصاحب السفل، إلا أن يختار الذي يبنى أن يهدم بناءه فيكون ذلك له...» (الأم للشافعي، ج ٢ ص ٢٢٦).

٣٩- الخيار العرب، ج ٩ ص ٥٨.

٤٠- لكراه الأخرى أنظر الخيار العرب، ج ٩ ص ٢٩-٣٠. لمعنى أغلب أنظر محمد عبد الستار عثمان، ص ٢٠٦.

٤١- لقد فصل ابن الرامي جميع الاحتمالات الممكنة للحائط في كتابة الإعلان بأحكام البنيان، ص ٢٧٥-٢٨٦. للمذهب الحنفي أنظر أيضا ابن عابدين ج ٨ ص ٥٢-٥٣. للمذهب الحنبلي أنظر لفتاوى، ج ٤ ص ٥١٤-٥١٦. للمذهب الشافعي أنظر المجموع، ج ١٠ ص ٣٢١-٣٢٢، وفي الأم، ج ١٠ ص ١٠٠. وإذا كان الجدار بين دارين أحدهما لرجل والأخرى لآخر وبينهما جدار ليس يتصل ببناء واحد منهما اتصال البنيان إثمًا هو مفسق أو متصل ببناء كل واحد منهما فتدعياءه ولا يثبت لهما عقابا، وكان بينهما تصنيف ولا أنظر في ذلك إلى من إليه الخواارج ولا الدواخل ولا أنصاف

في السفل لاندلج علاقتهما بالعلو. لذلك فقد لا يقوم في أباياه هذه العلو ببناء. كامل السفل لا يمكنه بناء العلو بوضع أسفده في السفل إلا إذا طلب صاحب السفل من صاحب العلو بناء سفله لتفريق حاله، ووعده بتسديد قيمة البنيان مستقبلا ولم يفعل ذلك، فأوضح كلاً الاحتياطي، في الاحتياط الذي لا يكون الحائط فيه حاملا، وعند تطبيق رأي ابن رجب الحنبلي الذي يقول يمنع صاحب السفل من الانتفاع بسفله حتى يعطي صاحب العلو قيمة بناء السفل، فإن هذا مناه تسرع دفع البنيان في السفل للتصديق الإذعاني للمتحد، لأن للسيطره هو صاحب العلو مؤقتا إلى أن يدفع مالك السفل تكاليف البناء للسيطره، ومن ثم تقتثل السيطرة للمالك، أي صاحب السفل والذي سيستخدم الحائط. ولكن إذا كان صاحب السفل فقيرا، فهذا فيه ضرر على صاحب السفل لأنه سيمنع من الانتفاع بما هو في ملكه. أما إذا سُمع صاحب السفل بالانتفاع بسفله كما يقول الشافعي، فقد لا يعطي صاحب السفل تكاليف بناء السفل لصاحب الطو، وفي هذا مفرة على صاحب العلو، بالإضافة إلى أن بانيان السفل سيكون علوا كما وسُخدمًا من طرف صاحب السفل وسيطره عليه من طرف صاحب الطو، لأن لصاحب العلو دفع السفل متى أراد كما يقول الشافعي، أي أن بانيان السفل في الإذعاني المؤقت، وهذا غير مرغوب فيه لأنه قد يؤدي إلى سوء العلاقة بين الجارين، ومتى أعطى صاحب السفل قيمة البناء لصاحب الطو سيطر عليها مرة أخرى صاحب السفل، وبالتالي الوقوع في هذه المسألة على صاحب العلو أن يوضع للفتنة سبب بنائه للبنيان غير الحامل في سفل جاره، ولو قام بها دون أن يطلب منه ذلك. صاحب السفل فإن رأي الشافعي قد يكون الأنسب، أما إذا أثبت أنه فعل ذلك بطلب من صاحب السفل، وهذا هو الغالب، فإن رأي ابن رجب الحنبلي هو الأنسب لأن من الأفضل لهذه الأصحاب أن تكون في الإذعاني المتحد، ما يناسبه للبنيان الحائط مثل الأصدع الخرسانية والضرورية لهم الطو، فمن المستحسن أن تكون مشتركة في ملكيتها وسيطرتهما واستدعاها بحيث لا يتصرف بأحد الجارين يتصرف أو استخدام بغير رعاية جاره، وذلك مثل أن يقوم صاحب السفل بتصرعه البنيان إلى الماء والأبواب لفترة تؤدي إلى إنصاف قوة احتمال العمود لأن هذا يضر بصاحب الطو، وإلى حق لصاحب الطو أن يتجأ صاحب السفل من الاستخدامات المقيدة له دون الإضرار بقوة التحمل، أي أن العمود يوضع في الإذعاني المتحد، لذلك فإن ما قاله الشافعي هو الأنسب، لأن السيطرة على العمود من حق الجارين معا على أي حال، ومن البديهي أن على صاحب السفل إكمال بنائه وإعلاء نصيب تكلفه بناء السفل المشترك لصاحب الطو إلا إذا أراد صاحب العلو ملك العمود فذلك له، ولكن لا يملك موضع العمود فذلك الموضع لصاحب السفل.

٣٩- الخيار العرب، ج ٩ ص ٥٨.

٤٠- لكراه الأخرى أنظر الخيار العرب، ج ٩ ص ٢٩-٣٠. لمعنى أغلب أنظر محمد عبد الستار عثمان، ص ٢٠٦.

٤١- لقد فصل ابن الرامي جميع الاحتمالات الممكنة للحائط في كتابة الإعلان بأحكام البنيان، ص ٢٧٥-٢٨٦. للمذهب الحنفي أنظر أيضا ابن عابدين ج ٨ ص ٥٢-٥٣. للمذهب الحنبلي أنظر لفتاوى، ج ٤ ص ٥١٤-٥١٦. للمذهب الشافعي أنظر المجموع، ج ١٠ ص ٣٢١-٣٢٢، وفي الأم، ج ١٠ ص ١٠٠. وإذا كان الجدار بين دارين أحدهما لرجل والأخرى لآخر وبينهما جدار ليس يتصل ببناء واحد منهما اتصال البنيان إثمًا هو مفسق أو متصل ببناء كل واحد منهما فتدعياءه ولا يثبت لهما عقابا، وكان بينهما تصنيف ولا أنظر في ذلك إلى من إليه الخواارج ولا الدواخل ولا أنصاف

٤٧- هناك قواعد واضحة لما يدخل في بيع الدار أو الأرض الزراعية من أحيان. فما أثبت في الدار تنتم له ليوم هي ويحيى كالسوق والأبواب تدخل في البيع من غير ذكر. ولكن هناك أحيان قد لا تكون واضحة وقد يستعان بالعرف فيها. فإذا قال الرجل: يمتك هذه الدار، وكلمت الدار مبدئة وبها أجاجين فلا تدخل الأجاجين في البيع. أما إذا قال: يمتك هذه المديفة، فإن الأجاجين تدخل في البيع لأن العرف هو في وجود الأجاجين بالمديفة. أنظر المجموع، ج ١٦ ص ٢١١-٢٨٥. ولعل الأجاجين مشتقة من الأجيح وهو تلهب النار، وأجنت النار تلتح وتؤجج أجيحا إذا سمعت صوت لهبها. فهي قد تعني بذلك نوع من الأفران في المديفة، لسان العرب، ج ١ ص ٢٣.

٤٨- يقول المز بن عبد السلام: «اليد عبارة من القرب والاتصال، والقرب والاتصال مرتب بعضها أخرى من بعض في الدلالة، أعلاها ما اشتمت اتصاله بالإنسان كشيء به التي هو لباسها وهما متلفعة وخالفه وسراويله ومنه الذي في رجليه ودراهمه التي هي في كفه أو جيبه أو يده... والرتبة الثانية البساط الذي هو جالس عليه أو البئيل الذي هو راكب به... والرتبة الثالثة الدابة التي هو ساطها أو قائدها، فإن يده في ذلك أخف من يده راكبها، والرتبة الرابعة الدار التي هو ساكنها...» ج ٢ ص ١٢٠. ويقول في موضع آخر غارحا، «وللثالث الثالث والعشرون» دلالة الأيدي على الاستحقاق لأن الثالوث، فإن قيل، هذا ظاهر في بعض المنفولات كتاب الإنسان الذي هو لابسها وبعد الدواب المشهود عليها، والذي في أيدي التجار، وأما ما طردت المادة بجاهها وخروجها من يد مالكه إلى يد مستأجره، وكالأراضي والدواب والقياس والحماضات، فإن الثالوث فيها المخرج من يد مالكها، فكيف يقال الثالوث أنها في يد مالكها؟ قلت، جوابه مشكل، وأعلم أن البيئات مقدمة على هذه الدلالات، لأن الظن المستند من البيئات أقوى من الظن المستند من هذه الجهات، والإقرار مقدم على البيئة لأن الظن المستند منه أقوى من الظن المستند من شهادة الشاهد، لأن أزارع لبقتر من الكتاب طبعي ووزاع الشاهد كاشري، والوزاع الطبعي أقوى من الوزاع الشرعي، ولذلك يقدح للإقرار من كل مسلم وكافر وير فاجز لقيام الوزاع الطبيعي، ولا كان الوزاع عن الكذب...، للتكملة أنظر ج ٢ ص ١١٩.

٤٩- قواعد الأحكام، ج ٢ ص ١١٨.

٥٠- لقد سئل المؤلف بقيام بدراسة عمرانية لتلك المنطقة وذلك لأن مشروعا تخطيطيا في المنطقة رشح جائزة الأماخان للعمارة الإسلامية. وكان ذلك سنة ١٤١٠. ومناع المنطقة حار وجفاف، فكيفية الأمطار في المنطقة تقل من مائة علم سنويا، وقد لا تهطل الأمطار أبدا، لذلك فللزراعة لا تعتمد على الأمطار تماما، ومتوسط درجة الحرارة أكثر من ٣٠ درجة مئوية لسبعة أشهر في السنة، وقد تصل إلى ٤٤ في فصل الصيف (شهر يوليو). ومتوسط الحرارة في فصل الشتاء هو ١٠ درجات خلال أشهر الشتاء. الأريمة أو نخسة، وقد تنخفض الحرارة إلى ٣ درجات في شهر يناير.

٥١- جريدة الجريدة اليومية بالسعودية، العدد ٢٩٨٩ في ٢٣ ذو القعدة لعام ١٤٠٢، الموافق ٢٦ أغسطس لعام ١٩٨٢م.

٥٢- لقد وضعت هذه المسألة سابقا مرورا في عدة أماكن من هذا الكتاب، وبالأذات في الحديث من السيطرة الجماعية والإجتماعية في الطريق غير النافذ. بالإضافة إلى ذلك فقد كان الإجماع مبني على حركية تثبيت الحقوق بحيث لا يكون لأي فريق ساكن تغيير أي شيء. من حالة الذي هو عليه إلا بموافقة الفرق الأخرى. ففي بدائع الصنائع مغللا... وعلى هذا إذا كان مسددا، في قارة فارد صاحب الغنة أن

العين ولا عقد القمط لأنه ليس في شيء من ذلك دلالة، ولو كانت المسألة بحالها ولأحدهما فيها جنود ولا شيء. لآخر فيها عليه أنضمتها وأقورت الجنود بحالها وجعلت الجدار بينهما نصيبين، لأن الرجل قد يرتقب بجدار الرجل بالجنود وأمره وغير أمره، ولو كان هذا المالحظ متصلا بينه أحدهما اتصال البتآن الذي لا يحدث معه إلا من أول البتآن ومنقطعاً من بناء الآخر جعلته للذي هو متصل ببنائه دون الذي هو منقطع من ببنائه، ولو كان متصلا لاتصلا يحدث معه بعد كمال الجدار يخرج منه لبنة ويدخل أخرى أطول منها أحلفتها وجعلته بينهما نصفين...، ج ٢ ص ٢٢٥.

٤٢- الماحل هو من الأحيان التي أحدثت ربطاً بين الجارين. فقد سئل الشيخ أبو القاسم ابن البراء عن مسألة «نزلت بالمدينة في رجل توفي وترك داراً عليها ممرى ما في سطوحها للاحل للدار، فاستقرت بعض الورقة الملو وأقترت الانتفاع بما للاحل عشرين عاماً، وبقي الماحل على أصله، وتوفي مشتري الملو، وتصور الملو لبعض الورقة، وبيع سلمي الدار لرجل اجنبي، ولما علم على ما كان فيه تناقش أمد الانتفاع ومتع صاحب الملو من الانتفاع المشتري، فأراد صاحب الملو على ملكه فوضع ملكه، فبعضه صاحب السلمي، فأجاب، لا يخلو أن يكون سطح الملو الأعلى ملكاً لملك الملو بمجرد الإحلاق، فإن ما دام تابع لملك لا محالة، ولم تقم أمارة ظفيرة على ثقل ذلك ولا رد الماء إلى الماحل، وعارضه اشتراط المدة المطعومة بما روى ثقل الملك عليه البيعة غاية ما يستظهر به على مالك الملو باليمين أن جريان الماء في الماحل ورد سطوحه إليه إما كان لأجل الشرب، وما علم لملك الماحل سببا ينقض ملكه على الماء الجاري على ملكه، وأنه لا يائق (كذا) على ملكه، ولما تابع أصله، ولا يطف في الجميع إلا بعد أن يبعد في ذلك الماء الجاري، قيل أن يستثنى أنه يساوي مع دينار لأن المستقر ملك للغير بعد نزاع، وبالله سبحانه التوفيق، للمهاجر، ج ٨ ص ٤٨٨-٤٨٩. لتنازل أخرى تفيد الربط بين الجيران من طريق الماحل أنظر أيضا ج ٩ ص ١٧٧، ابن الرام، ج ٢ ص ٢٧٧-٢٨٠.

٤٣- يقول الإمام محمد أبو زهرة بأن الحضيصة والملكية هم الذين أخذوا بالعرف فيما لا نص فيه، فيقول، «... ولذلك قال العلماء في المذهب الحنفي والملكي إن الثابت بالعرف الصحيح غير القاسد ثابت بدليل شرعي...»، وقد قسم العرف إلى عدة أقسام، كالعرف العام والخاص، والصادقة الفردية وعادة الجماعات، كما فرق بعض الفقهاء بين العادات والأعراف، أنظر أصول الفقه، ج ٢ ص ٣٧٢، محمد صدي البرنو، ص ١٥٢-١٥٥. أنظر أيضا الحاشية ٩ من الفصل الثالث.

٤٤- أنظر مفرد حسن الخرجة أحمد في كتاب السنة، وقيل هو في المسند أيضا، لتفريع الحديث أنظر البرنو، ص ١٥٢-١٥٣؛ الأضياء والتظليل للسويدي، ص ٨٩؛ الأضياء والتظليل لابن نجيم، ص ٩٣.

٤٥- أنظر محمد شتا أبو سعد، ص ١٧، البرنو، ص ١٥٦-١٥٧. ويقول البرنو، «وقد فرق العلماء المحدثين بين مدلولي العرف والصادقة، فأطلق العادة على ما يشمل عادة الفرد والجماعة، وخص العرف بمادة الجماعة حيث عرفه بأنه «عادة جمهور قوم من قول أو فعل» فينبهنا صوم وخصوص مطلق».

٤٦- نذكر مغللا آخر حيث يقول، «... الأشغال العامة، استمناع الصانع الذين جرت عاداتهم بأنهم لا يعملون إلا بالأجرة إذا استمنعهم مستمنع من غير تسمية أجرة كالدلال والخلان والفساد والحمام والتجار والعمال والقتصار. فالأصح أنهم يستحقون من الأجرة ما جرت به العادة لدلالة العرف على ذلك»، قواعد الأحكام للمز بن عبد السلام، ج ٢ ص ١١٤.

Middle Eastern Cities. Ed. I M. Lapidus, Berkely: Univ. of California Press, ١٩٩٨.

٥٨- البلادي، ١٩٨-١٩٩.

٥٩- يذكر المقرئ في مثلاً قصة خوخة (بوابة صغيرة) أمير حسين في سور القاهرة والتي فتحها الأمير شرف الدين حسين الرومي بعد بناء قنطرة ومسجد خارج المدينة، فيقول المقرئ: «وَجَرَى فِي فَتْحِ هَذِهِ الْحُفُوفَةِ أَمِيرٌ لَا بَأْسَ بِالْإِيرَادَةِ وَهُوَ الْأَمِيرُ حُسَيْنُ قَصْدٌ أَنْ يَفْتَحَ فِي السُّورِ خُوفَةَ لِتَمَرِ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْقَاهِرَةِ لِيَهَا إِلَى شَارِعِ بَيْنِ السُّورَيْنِ لِيَمُرَ جَامِعُهُ، فَهَمَّه الْأَمِيرُ عِلْمُ الدِّينِ سَتِيرَ الْحَازِنِ وَتَالِي الْقَاهِرَةِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِمُشَاوَرَةِ السُّلْطَانِ لِلْمَلِكِ النَّاصِرِ مُحَمَّدِ بْنِ قِلَاطُونٍ. وَكَانَ لِلْأَمِيرِ حُسَيْنٍ إِقْدَامٌ عَلَى السُّلْطَانِ، وَلَهُ بِهِ مَوَاسَّةٌ، فَعَرَفَهُ أَنَّهُ أَتَى جَامِعَهُ وَسَأَلَهُ أَنْ يَفْسَحَ لَهُ فِي فَتْحِ مَكَانٍ مِنَ السُّورِ لِيَسِيرَ طَرِيقًا نَافِذًا فِيهِ لِنَاسٍ مِنَ الْقَاهِرَةِ وَمَخْرُجُونَ إِلَيْهِ، فَلَظَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَسَمَحَ لَهُ، فَنَزَلَ إِلَى السُّورِ وَخَرَقَ مِنْهُ قَدْرَ بَابٍ كَبِيرٍ، وَدَهَنَ عَلَيْهِ رُكْنَهُ بَعْدَ مَا رَكِبَ هُنَاكَ بَابًا، وَمَرَّ النَّاسُ مِنْهُ، وَاتَّفَقَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ بِالْحَازِنِ وَتَالِي الْقَاهِرَةِ وَقَالَ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَدَامَةِ: كَمْ كُنْتَ تَقُولُ مَا أَتْلِيكَ تَفْتَحُ فِي السُّورِ بَابًا حَتَّى تُشَاوِرَ السُّلْطَانَ، مَا أَتَاكَ دُخُولُهُ وَتَحْتِ بَابًا عَلَى رُكْنِهِ، فَفَتَحَ الْحَازِنُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ وَصَدَّ إِلَى الْقَائِمَةِ وَدَخَلَ عَلَى السُّلْطَانِ وَقَالَ: يَا خُودُ، أَنْتَ رَسَمْتَ لِلْأَمِيرِ حُسَيْنِ الدِّينِ أَنْ يَفْتَحَ فِي السُّورِ بَابًا وَهُوَ صَوْرٌ حَسْبِ عِلْمِ الْبَلَدِ فَقَالَ السُّلْطَانُ: إِنَّمَا شَاوَرْتَنِي أَنْ يَفْتَحَ خُوفَةَ لِأَجْلِ حُضُورِ النَّاسِ لِلصَّلَاةِ فِي جَامِعِهِ. فَقَالَ الْحَازِنُ: يَا خُودُ، مَا فَتَحَ إِلَّا بَابًا بِمَادِدٍ بَابِ زِيَاةٍ، وَصَلَّ عَلَيْهِ رُكْنَهُ وَقَصَدَ يَحْمِلُ سُلْطَانًا عَلَى الْبَارِدِ، وَمَا جَرَتْ عِلَادَةُ أَحَدٍ فَتَحَ سُوْرَ الْبَلَدِ. فَأَثَرُ هَذَا الْكَلَامِ فِي نَفْسِ السُّلْطَانِ أَثَرًا قَبِيحًا وَغَضَبَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَبَعَثَ إِلَى النَّائِبِ وَأَقْدَمَ حَقِيقَةً بِأَنْ يَسْفِرَ حُسَيْنٌ مِنْ حَيْدَرٍ إِلَى دِمَشْقَ بِحَيْثُ لَا يَبِيتُ فِي لَدُنَيْهِ، فَنَجَرَ مِنْ يَوْمِهِ مِنَ الْبَلَدَةِ بِسَبَبِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ». المقرئ، ج ٢، ص ٤٦-٤٧. ومن الأمثلة التاريخية أيضا خوخة الخليفة أبي بكر في المسجد النبوي حيث قال صلوات الله وسلامه عليه ... لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدت لا خوخة أبي بكر، أخرجه ابن عساکر. وقال ابن خلدون في السنة: «تَقَرَّرَ أَبَوُ بَكْرٍ رُضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذِهِ الْفُطْيَةِ»، وقال السيوطي: «وَاللَّزِمُ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ طَرِيقٌ كَثِيرَةٌ تَبْلُغُ دَرَجَةَ التَّوَاتُرِ، فَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ حِبَّاسٍ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَجَةٍ الَّتِي مَاتَ فِيهَا حَاضِرُ رَأْسِهِ فِي خُرْقَةٍ قَدَّمَ عَلَى الْخَبْرِ فَصَدَّ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ وَقَالَ: لَيْسَ لِي أَحَدٌ أَمَّنَ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَأَخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خَلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ. سَدُوا حَتَّى كُلَّ خُوفَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ خَيْرُ خُوفَةِ أَبِي بَكْرٍ». الحادي للتقاضي لسري، ج ٢، ص ١٢.

٦٠- الحاصل التوثيقية، علي باغي مبارک، ج ١، ص ١٩٧.

٦١- سفرنامه، ترجمة يحيى الحجاب، ص ١٠٢.

٦٢- لسان العرب، ج ١، ص ٦٩١، ابن الرامي، ص ٢٢٦.

٦٣- مجموع الفتاوى، ج ٣٠، ص ١١١، ابن الرامي، ص ٢٢٦.

٦٤- ابن عابدين، ج ٥، ص ٤٤٦، التازة، ج ١، وسئل القاضي ابن عبد الرزاق عن كلفت له دور في سكة غير نافذة، ورجل معه فيها دار واحدة، فيصل صاحب الدار دريا على في الزقاق، فدى صاحب الدار الواحد إلى تقاضي، فأجاب بقوله الرباب وقع الدرب، فقل له إنهم قد غيروا وجههم. فقال: يهدم ويباع من الأنقاض بقدر أجرة الحدم، الوترسي، ج ٩، ص ٧.

يجعله ميزابا، أو كان ميزابا فأراد أن يجعله فتاة ليس له ذلك، وكذلك لو أراد أن يجعل ميزابا أطول من ميزاب أو أعرض، أو أراد أن يسيل ماء سطح آخر في ذلك الميزاب لم يكن له ذلك لأن صاحب الحق لا يملك التصرف زيادة على حقه، وكذلك لو أراد أهل الدار أن يبنوا حائطا ليسدوا مسيله، أو أرادوا أن يغلقوا الميزاب عن موضعه أو يرفعه أو يسفلوه لم يكن لهم ذلك، لأن ذلك تصرف في حق الغير بالباطل والتعسير، فلا يجوز من غير رضا صاحب الحق...، ج ٦، ص ٢٦٥. وفي القواعد لابن رجب: «... ذكر ابن عقيل في فتوئه في من له حق إجراء مائه على سطح غيره فلهب السطح ولو بغير رضاء مائه عليه لم يلزم صاحب الماء المشاركة في الإصلاح، وكذا لو كان ماء تلك الدار يجري إلى بئر بحق فمات البئر لم يلزم صاحب الماء المشاركة في إصلاحها ويخرج ذلك كله على الخلاف في السفل الذي عنه مالك (أخر) ...»، ص ٤٤٤.

٥٢- ملخص من التفتيش أنظر فيه سير عبد المحسن خاتمي عن المدينة للنورة KHASHUGJEE, S. Principles and Application for Qa'u House in Madina, Unpublished Master thesis, Cambridge, Mass.: MIT, ١٩٨٢.

٥٤- لأطاب بناية أخرى أنظر مثلاً أنطاكيا كل من الرياض وتونس وبغداد وصنما، ولأس وجدة. لأطاب الرياض أنظر جهميل أكبر، ص ١٢-٤٢. Akbar, J. Support for Courtyard Houses, Unpublished Master thesis, Cambridge, Mass.: MIT, ١٩٨٠. ولبناد أنظر جون ورن وإسحاق فتحي، ص ٤٢-٩٧. WARREN, J. and FETHI, I. Traditional Houses in Baghdad, Hosham, England: Coasch Publishing House, ١٩٨٢. ولبناد وصنما، أنظر لوندان، ص ٧٧-٩٩. VARANDA, F. Art of Building in Yemen. Cambridge, Mass.: MIT Press, ١٩٨٧. وأنظر أيضا كتب لوكوك، ص ٤٢٦-٥٠٠. SERJEANT, R. B. and LEWCOCK, R. Sanas an Arabian Islamic City, London: the World of Islam Festival Trust, ١٩٨٢. وهذه أمثلة بسيطة، فمعظم الدراسات التي أجريت عن العمارة التقليدية تدمر وجود خط يتكرر في كل منطقة أو إقليم أو مدينة.

٥٥- بالإضافة إلى هذا فقد ترجمت القوانين الجديدة عدة أنواع من قطاعات التوافل ليستفيد منها السكان. أنظر الهذلول، ص ٢١٩-٢٢٢.

٥٦- من وصف البيروني مثلاً لاهندسة بغداد يستنتج قناريف بأن عمل هؤلاء المهندسين لم يكن اتخاذ قرارات تخيلية أو تصميمية بقدر ما هو تطبيق تقني. فيقول: «... وجزر الفتاة التي تأخذ من نهر خرواني الأذن من القنات في مقود وثيقة من أسفلها محكمة بالصراخ والأجر من اصلافا معقودة هفر وقيق لتدخل المدينة وتنفذ في أكثر شوارع الأرياف، يجري صفا وشفا. قد هندست هندسة لا يتطرق لها ماء، في وقت ...»، كتاب البلدان، أحمد بن أبي يعقوب بن وافق المعروف بالبيروني، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٨٠، ص ٢٢. لأسامة المهندسين المذكورين وغيرهم أنظر المهندسين في العصر الإسلامي، أحمد تيمور باشا، دار فقهة مصر للطبع والنشر، القاهرة، لا يوجد تاريخ. وقد حصر المؤلف في هذا الكتاب أكثر من مائة مهندس في العالم الإسلامي.

٥٧- إيرا ليدون، ترجمة علي ماضي، ص ١٤٦-١٥١، أنظر أيضا ص ٤٩-٥١ Lapidus, I. M. "Muslim Cities and Islamic Societies" in

- ٦٥- المقريري، ج ٢ ص ٢٧.
- ٦٦- النازلة هي: «ويصل من مسجد له حوايت كثيرة، وكانت حوايت المسجد بالسوق عندنا من تازا، وكانت هذه التينة أعاننا أهل منها ولا أعانها علينا، وكانت هي المنصب بين الفريقين، وتهدمت شتفا كلها ورفعا وأصلح فيها ما يزيد على الفيلان دينارا ذهباً، ثم إن أهل الحومة أوردوا أن يعملوا دورها يصنعوا دينارهم وتضمن هي، وطلبوا منا خراج تلك الحوايت شعرا ودينوا بها مع من شاركهم، فهل نأمرهم بذلك لأجل المصلحة التي ظهرت في محل ذلك، ولو أمكن أن تعمل ذلك المسجد كلها عندنا؟ لأننا هلكنا كثيرا، وفي ذلك مصلحة عظمى لها، وإن وراءها من الدور، وأجيبونا بما يظهر لكم مأجورين مشكورين... الجواب عن الأول أنه إن كان في عمل الأديب حفظ الحوايت المذكورة مخالفة أن نتقش ويؤخذ قضاها ومفاتها إن ظهرت في ذلك مصلحة كبست هنذكم فيلن أن يعطى من غلتها ما ينوبها في عمل ذلك حفاظا لها من سارق أو طارق،... الوثنرسي، ج ٧ ص ٧٩.
- ٦٧- هذه مسألة معروفة ثابتة، أنظر مثلا ابن الرامي، ج ٢٣٦-٢٣٧.
- ٦٨- حوادث الدهور لابن عفرى بردي، قسم ٤، ج ٢، بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس، ج ٢ ص ٢٢٦، وقد نقلت المصدرين من حسن عبد الوهاب، تخطيط القاهرة وتنظيمها، ج ٢٥-٢٦.
- ٦٩- أنظر ص ٨٠-٩١ من مقالة جوتين في كتاب لاهيدوس، GOITEIN, S. D. "Cairo: an Islamic City in the Light of the Geniza Documents," Middle Eastern Cities. Ed. Ira M. Lapidus, Berkeley: U. of California Press, ١٩٩٩، حسن عبد الوهاب، ج ٢٥-٢٦ لاهيدوس Muslim Cities، ص ١٩٤ ابن إياس، ج ٢ ص ١٤٤ ومقتول من حسن عبد الوهاب، ج ٦٦.
- ٧٠- وتكلم ما قاله علي باشا... وروا بيتولها في نظر من جهة عقب الباب. وكانوا يتفنون في الخيل نغص الضبة من الفتح يعمل الدوايس وسق الفاتح ووضع السواط، كما أرتكنا أكثره، وبمعه موجود للأثر، الخطط التوفيقيّة، ج ١ ص ١٩٧.
- ٧١- لواجهات المحارس أنظر مغلا ثلاث رسائل أندلسية في أداب الحسبة والمحتسب، ج ٢٤، حسن عبد الوهاب، ص ٢٧-٢٨.
- ٧٢- لقد تمت بهذه الدراسة في صيف عام ١٩٨٢م، للتفصيل أنظر ص ٢٩٩-٢٥٩ من بحث Akbar, J., Responsibility and the Traditional Muslim Built Environment: Doctoral Thesis, Cambridge, Mass. MIT, ١٩٨٤.
- ٧٣- كان اعتراض الجيران للتضررين من البوابات هو الاعتراض الوحيد المقبول في الضريبة إذا كان الباب مضرًا بهم كإضرار حائطهم من أثر خلق وفتح الباب، أنظر ابن الرامي للنوازل، ص ٢٣٦-٢٣٧.
- ٧٤- جوتين، ج ٨٦.
- ٧٥- بدائع الآثار للجبرتي، ج ٣ ص ٢٩، مقتول من حسن عبد الوهاب، ص ٢٦.
- نفس ما اتقسه حسن عبد الوهاب هو «الدروب غير النافذة» و «الحارات الصغيرة الغير نافذة» وقد عدلتها في النص إلى «الدروب غير النافذة» و «الحارات الصغيرة غير النافذة».
- ٧٦- حسن عبد الوهاب، ص ٢٦-٢٧.
- ٧٧- فيقول البلاذري في أحد الأسواق معلًا: «سوق يوسف بالحجرة نسب إلى يوسف بن عمر بن عمر بن...» ص ٢٨٠. لمناسر عمرانية أخرى أنظر ص ٢٨٠-٢٨٧، ٢٩٢-٢٩٦، ٢٩٦-٢٩٧ من فتح البلدان.
- ٧٨- المقريري، ج ٢ ص ٢٨، ٣٧، ٤٩. ويقول جوتين في وصف القاهرة مؤكدا استمرارها أسماء الخطط لترون جديدة، «إن وثائقنا تكشف لنا حقيقة مثيرة بأن الأحياء الرئيسية كانت تسمى بأسماء العرب القديمة كبنى وال وخنو حتى بعد ستين سنة من فتح المسلمين (مصر)، جوتين، ص ٨٥-٨٦.
- ٧٩- صدر الأمر مستهلا بهذه الدعاية، ولما كانت أسماء الألفة يفسر المحروسة على محل يناسبها فوق زواياها، وتتميز البيوت الكبيرة والسكنية برفقها بأعلى أبوابها أو بجانبها، كالألوب أوروبا، مما يستوجب المنافع الطيبة للملكة، ويورث السهولة لمن يقصد زيارتها أو بيتها... للنص الكامل لهذا الأمر أنظر حسن عبد الوهاب، ص ٢٢-٢٥. وهذا هو الحال في جميع دول العالم العربي كما هو معلوم. فني السويدية مثلا اجتمعت لجنة من المسؤولين وافترت إعادة تسمية بعض الشوارع في مدينة الرياض تخليدا لذكرى بعض المفكرين والشعراء... جريدة الجزيرة اليومية، العدد ٢٧٩٩ في ٢٠ ربيع الآخر ١٤٠٢ الموافق ١٢ فبراير ١٩٨٢م.
- ٨٠- لاهيدوس ص ٦٤ من Muslim Cities.
- ٨١- الوثنرسي، ج ٧ ص ١٢٠٢، ١٢٠٤، ٢٤٧-٢٤٩.
- ٨٢- الوثنرسي، ج ٥ ص ٢٥١.
- ٨٣- الوثنرسي، ج ٥ ص ٢٤٨.
- ٨٤- لاهيدوس ص ٦٦ من Muslim Cities، المقريري، ج ٢ ص ١٠٨؛ الحسبة والمحتسب في الإسلام، ج ٢٩. عندما كثر خروج الناس بالليل في القاهرة وانتشر الفساد أمر الحاكم بأمر الله أن لا تخرج امرأة بعد الضياء. وفي سنة ٣٩٥ منع الناس من الخروج للبلح والشراب بعد الضياء الأخيرة. المقريري، ج ١ ص ١٠٨.
- ٨٥- سئل ابن القاسم عن الرجل يروح بين يدي حاتونه فتلزق الدواب فتفسد، فقال: إن كان شيئا خفيلا لم يكن عليه شيء، وإن كان كثيرا لا يشبه الرشح خفيث أن يضمن، الجمار العرب، ج ٦ ص ٤٢٠.
- ٨٦- حسن عبد الوهاب، ص ١٩٨. وقد كانت هذه أحد مهام المحتسب، أنظر الحسبة والمحتسب في الإسلام، ص ١٢٥-١٢٦.
- ٨٧- الوثنرسي، ج ٦ ص ٤٢٠-٤٢١، ج ٩ ص ٦٩.
- ٨٨- ابن الرامي، ص ٢٨٥. وكان رد سخنون من النازلة الثانية هو: «هي (أي القرية) مثل الحائط يسقط الرجل فيسد على الرجل منخله ويضربه، وزعم في آخر الكلام أنه على صاحب القرية أن يدفع الثل الذي في خرته الذي أضرب به جاره، وإن قام صاحب القرية على الجيران حولها أنضمم بكنسها. قال أبو بكر كلام سخنون في الجيران استحسن لأنه قد يرمى فيها غير الجيران». الظاهر هو أن تكلمة الكلام بعد «وزعم» للوثنرسي، أنظر الجمار العرب، ج ٩ ص ٢٦-٢٧. ونازلة ثالثة سئل السيوري «عن له حجرة فيها بيوت لسكنى الكرا، في موضع مرهوب فيه لعمد إليها وهدمها وبني بها غيرها وتركها خرابا لاقاء الفضلات والكناسات والنجاسات وتضمر بها الجيران. هل يجوز مثل هذا؟ وهل يجبر على بنائها أم لا؟» وروا طوبى ببنائها فقال نعم، ثم لم يمتلئ فأجاب، إذا أمر بالجيران ضررا كثيرا فلما أن بيع أو يبي، الجمار العرب، ج ٨ ص ٤٢٦-٤٢٧.
- ٨٩- وحتى أوائل القرن الثالث عشر كانت الحكومة تترك السكان بتمهيد الطرق في مصر آميلا، ففي سنة ١٢٢٣هـ نادى مصطفى أغا المحتسب وأمر الناس بقطع أرضية الطرقات والأزقة والطفف والحارات غير النافذة في مصر. حسن عبد الوهاب،

ص ١٢.

فيها قنات، فإذا دفع إليهم وكانت تلك القنات في الطريق وليست بجري في ملك أحد فليس لهم منه إذا دفع لهم ما ينصفه من الإنفاق، وتقدر ذلك لو كان معهم فيه حين وصولها. ع...، ٢٧٢-٢٧٤.

٨٨- هناك تفاصيل أخرى في هذه المسألة. أنظر ابن الرامي، ص ٣٧٠-٣٧٨. وهذه الأراء من المذهب المالكي مشابهة للمذهب الأخرى برغم وجود اختلافات إلا أنها جميعا تلقي المسؤولية على القنوق المستولقة سواء كانت العين قنات أو ساقية أو نحوه. ففي الغني مثلا، وإذا كان النهر أو الساقية مشتركا بين جماعة، فإن أرادوا إكراهه، أو سد بفق (كذا) فيه، أو إصلاح حاله، أو شيء منه، كان ذلك عليهم حسب ملكهم فيه. فإن كان بعضهم أدنى إلى أوله من بعض، اشترك الكل في إكراهه وإصلاحه إلى أن يصلوا إلى الأول، ثم لا شيء على الأول ويشارك الباقيون حتى يصلوا إلى الثاني، ثم يشترك من بعده كذلك، كلما انتهى العمل إلى موضع واحد سهم لم يكن عليه فيما بعده شيء، وبهذا قال الشافعي، وحكي ذلك من أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد يشترك جميعهم في إكراهه كله لأنهم يتفقون (كذا)، وقد تكون، يتفقون جميعهم، فإن ما تجاوز الأول مصب لئلا وإن لم يسق أرضه، ولنا أن الأول إنما يتفق بالماء الذي في موضع شربه، وما بعده إنما يختص بالانتفاع به من دونه، فلا يشاركهم في ملوئته كما لا يشاركهم في نفسه. فإن كان يفضل من جميعهم منه ما يحتاج إلى مصرف فبوتة ذلك المصروف على جميعهم لأنهم يشتركون في الحاجة إليه والاتفاق به، وكانت ملوئته عليهم كله كقوله، ج ٥ ص ٥٩٠.

٨٩- لقد كان عقد تنظيف مدينة جدة لمدة خمس سنوات هو ١,٢ مليون ريال سعودي، جريدة المدينة اليومية، السعودية، العدد رقم ٦٠٠٠ في ٢٢ ذي القعدة ١٤٠٣ الموافق ٢٠ أغسطس ١٩٨٢م.

١٠٠- قامت بلدية الطائف في فترة من الزمن بهدم درج المنازل بحجة أن الدرج في الطريق يضرب للآلة، وبهذا يبقى الدار معلقا من غير مدخل. فقد قالت جريدة مكاتب السعودية في أحد أعدادها مطلقة: «بلدية الطائف تسحق درج منزل» وتعلق السكان. ع. مكاتب، العدد ٦٧٤٢٨، ربيع الأول ١٤٠٧ الموافق ١٠ نوفمبر ١٩٨٦م.

١٠١- لقد قلنا إن أول هذه القنواص هي أن على كل فرد أن يشارك في صيانة وبناء الأحياء العامة ذات النفع للجماعة كسور المدينة حيث أن صلاحها ضرورية لقطعة. وثاني هذه القنواص هي أن المقيم يتكثن ترويضها وهي لصالح العامة ولكنها ليست ضرورة قصوى كإضاءة المدينة ومكافحة الحريق فقد وزعت بين أفراد ذات الشأن. وثالث هذه القنواص وأهمها هي أن كل فريق يختار بغير مسؤولا من منظمات أفعاله. ورابع هذه القنواص هي أن اشتراك الأفراد في صيانة العين أو المكان وما تتطلبه من مسؤوليات هي من مسؤولية جميع الشركاء في ذلك المكان أو العين.

١٠٢- حدث هذا في مدينة الرياض. فقد رأيت الكثير من المنازل التي أوصلت بشبكات مصلحة المياه دون أي إذن أو حتى دون علم المصلحة، وقد تستجر بعض السكان من تأخير فبكال لئلا للسلطات في السقف. أنظر جريدة الجزيرة اليومية، العدد رقم ٣٨٩٢، ٥ شعبان ١٤٠٣ الموافق ١٧ مايو ١٩٨٢م.

١٠٣- لقد وقعت هذه الحادثة في مشروع إسكان Old Rectory Park Housing وذلك في مدينة بورتاداون Portadown ببشمال أيرلندا، وقد قال لي ذلك أحد الذين شاركوا في تصميم ذلك المشروع، وهو الأستاذ كيث حاتون Keith Hilton.

١٠٤- الحركات للحركة لهذه الآلة كبيرة، أنظر مثلاً نشرة شركة Conder

٩٠- وفي الجبل سئل ابن تليد عن الطريق تقصد على أهل القنوة فيريد بعضهم إصلاحها ويأبى بعضهم، فيجوزون على ذلك أم لا؟ قال، «لا يحكم بإصلاح الطريق على أحد إلا من تلوع، وإلا إصلاحها على بيت لئلا». ابن الرامي، ص ٤٣٢.

٩١- هناك نازلة بهذا الخصوص، لإجابة عليها أنظر الوترشيحي، ج ٥ ص ٢٥١-٢٥٠.

٩٢- ابن الرامي، ص ٣٣٧-٣٤٨. وسئل ابن الحاج «عن اتفاق الجيران على حراسة أبنيتهم أو على رجل يحرس كرومهم أو جنانهم فلبى بعضهم من ذلك، فأجاب بأنه يجبر معهم، وبذلك أفتى ابن عتاب في الدرب يتفق الجيران على إصلاحها ويأبى بعضهم من ذلك، قال القاضي أبو عبد الله: «لا أن يقول صاحب الكرم أنا أحرسه بنفسي أو يحرسه غلامي أو أجيري، فله ذلك، وبذلك أفتيت في جنة»، «الوترشيحي، ج ٥ ص ١١.

٩٣- الأم، ج ٢ ص ٢٢٦. ابن الرامي، ص ٣٢٨. بدائع الصلت، ج ٦ ص ٢٦٤. للمعاملات الشرعية المالية، ص ٢٠٨. وكان رأي الشافعي في القديم إيجاب الشريك على بناء الحائط إذا تهدم وأنه يتفق على مشتركة يزول به الضرر عنه وعن شريكه فأجبر عليه بالإتفاق على المبدء، وقال في الجديد، لا يجبر لأنه إتفاق على ملك أو اقترع به لم يوجب، فإذا اشتركا لم يوجب كزراعة الأرض، ع...، المصنوع، ج ١٢ ص ١٦٤-١٦٥.

٩٤- وتكملة ما قاله ابن نجيم، «... وكذا في منافع القنوة وإقامة في عنية القنوة، وفيها هو دفع فلان إلى حائطه ليسجعه بالصف جزءه مشايخ بخاري وأبو الليث وغيره للرفق». وهذا الرأي هو أيضا بالعرف، الأحياء والنفقات، ص ١٠٠-١٠١.

٩٥- هذه الإحصائيات عن الزيادة لشفاقة في عدد السكان للآخر وفلس مشابه لأكثر مدن ما يسمى بالممالك الثالث، وهناك عدد أكثر زيادة من هذه. لهذه الإحصائيات أنظر مثلاً ص ١٦٦-١٦٨ من Lim, Gill Chin, "Housing Policies For the Urban Poor in Developing Countries," Journal of the American Planning Association، العدد ٢ من الجزء ٥٢، ولديته لآخر أنظر ص ١٠٧ من Walled City Upgrading Study, Lahore Development Authority, Metropolitan Planning Wing. Final Report, ١٩٨٠، الجزء ٤.

٩٦- الغفل كما يقول ابن منظور هو ما رسب خلفه وعلا ضوه من الأشياء كلها، والغفل ما سفل من كل شيء، وبهذا الترتيب، ومن استخدام ابن الرامي لها يمكن الاستنتاج بأنها الفضائل شبه الطلبة من استخدام الناس للمياه والتي قد تسد التفتحات. ابن الرامي، ص ٣٩٩-٣٧٤. لسان العرب، ج ١ ص ٣١٢.

٩٧- يقول ابن الرامي في الكلام في دار رجل ليس فيها قنات فأراد أن يدعها، «قال لعل محمد، إذا كان للرجل دار وليس فيها قنات، فأراد أن يحدث قنات في داره ويحرجها في القنات التي في الرقاق فلا يخلو إما أن تكون القنات التي في الرقاق تجري إلى الخندق أو تشق في دار أحد، فإن كانت تجري في دار أحد فليس لأحد أن يزيد في تلك القنات قنات أخرى إلا بإذن صاحب الدار الذي تشق القنات في داره على خلاف، فإن كانت لا تجري في ملك أحد فله أن قال سحون في كتاب ابنه لا يجوز له ذلك ونوع إن أجراما. القول الثاني، قال أبو القاسم خلف بن أبي فرائش التتوي، يتج من ذلك إلا أن يدفع إليهم ما ينصفهم من الإنفاق في تلك القنات التي لم تستند

المختلفة، معرباً بهذا من بيته الشخصية، أو البيئة الأكثر فعالية لذلك الفرد». أنظر ANDERSON, S. "People in the Physical Environment: من ١٠٥، the Urban Ecology of streets," On Streets. Ed. S. Anderson, ١٩٧٨ Cambridge, Mass.: MIT press,

١١٢- لقد سئل فقيه ورياً يكون أبو إبراهيم الأندلسي من المسجد ويهدد بعض من وجوه الزيادة فيه في ستمه وطوله وارتقاه، فهل يجب له ذلك؟ وعن الدار تكون محبة على مسجد، ولها بيوت وفرفر، أو لا بيوت لها، وأهرف، من ناحية واحدة، فأوصى رجل بجزء، دار له لتاسق تلك الدار المحبة ليزداد ذلك الجزء، في الدار المحبة على أن يخرّب الجانب الذي يلي الجزء، الموصى به ويوسع به الدار، هل يحرم هذا أم لا؟ والشهود يشهدون أن رجلاً أشبههم ثم مات الشهود لم يحفظ غيره هذا، فلافتا يرحمك الله فأجاب، فهتم ما ذكرت من الرضا في الزيادة في المسجد وفي دار الحبس، لأن أتمكته الزيادة فيها على أن لا يصل من المسجد ولا من الدار شيئاً ولا يزيل من البيت، ولا من نظفها وتداً ولا قبضة من تراب إلا كان فيها قاضاً فذلك حسن، لأن لم يكن ذلك إلا بإزالة شيء من ذلك بتغييره عما قد فيه الحبس والتضييق أو باقي المسجد من الزيادة من غير ضرورة حادثة فيها من تخوف أو ومن لو سبب مخوف عليها فلا سيول إلى شيء، بما يذهب إليه هذا الرضا، ومضى على شيء من ذلك ما أجبر الحبس وبقي المسجد بأن لهم ما بقيت الدنيا ولم يوجب هذا الرضا فيما بقيته في الموضع التي يخرّبها ويحذفها منها إن شاء الله ع. الحمار العرب، ج ٧، ص ٢٢٥-٢٢٦.

١١٢- للتفصيل لهذه الحادثة أنظر بحث الدكتور جميل أكبر، ص ٢٧٠-٢٧١.

١١٤- جوتي، ص ٨٧-٨٨.

١١٥- المقريزي، ج ٢، ص ١١٥، ٢٢٤، ج ١، ص ٣٧٤-٣٧٥. ويقول المقريزي في وصف خطط القريش... وكان موضع القريش في أيام الخلفاء الفاطميين ميداناً بجوار القصر الغربي والبيتان الكافورين خلف ما زالت الدولة تختل وصار فيه عدة مساكن، وبه أيضاً سوق، وإلى مسكني بالقريش لأن الممر أول من بني فيه الاصطبلات بالقريش، وهو ما يتحجر ما يوجد به على مياه الحمامات من الأرباب وغيرها. قال ابن عبد الظاهر، حجارة المعروفة بالقريش كانت قدما ميداناً للخلفاء، فلما ورد للمعز بن بويه به اصطبلات، وكذلك القصر الغربي، وقد كان النساء الثلاثي أخرجن من القصر يسكن بالقصر الثاني، فامتدت الأيدي إلى طوبه وأخشا به وبتم وتلافي حاله وبني به والميدان اصطبلات وديورات وأخشا به وبتم، فسمى بذلك، ثم بني به الأبر والطران وغيرهما، وذلك بعد الاصطبلات... ج ٢، ص ٢٨٠-٢٨١.

١١٦- كانت الإجابة على هذه الفاتحة، «ما فعله الإمام ما ذكرت خير جائز وبقي عليه بهدم ما بني وإداته كما كان أول مرة، وتكون عليه مؤنة الهدم...»، لتكملة الإجابة أنظر الحمار العرب، ج ٩، ص ٥٠. وفي فائز ثمانية سئل ابن لبابة عن مضاة مسجد خارجة من دار المسجد، «فأما كانت قد ردت من داخل الدار ثم قام أكثر الجيران فقالوا «إنه يدخل الصبيان ومن لا يجب دخوله للمسجد إلى المضاة، فردوا باب المضاة خارجاً من المسجد كما كان بابها فيما مضى. واستظهر في ذلك بقوم أتى بهم وذكر أن بعض الجيران أراد فتح باب المضاة في داخل المسجد، فأجاب، فهما والله الله أن أردت مبرفة من خير هذه المضاة. وإني أكرمكم الله كثيراً أمر بالمسجد، ورأيت باب المضاة مفتوحاً في الخارج في موضع حسن، وبقي أنها هكذا كانت في ابتداء بنائها حتى رأى بعض من كان في المسجد رد الباب داخل المسجد، فبقي زمان كذلك، فلما استفتيته وجده لأهل المسجد من يدخل المضاة

Winchester Sewage Treatment System Ltd. مدينة Winchester, U.K. Hants.

١٠٥- أنظر التقرير السنوي لمصلحة المياه والصرف الصحي بالمنطقة الشرقية لعام ١٤٠٥-١٤٠٦، ص ٢٢.

١٠٦- المصدر السابق، ص ١٠٩.

١٠٧- المصدر السابق، ص ٢٤.

١٠٨- ومن الصور الأخرى لعدم الاستغلال، انتم وضع بعض أعيان الهاتف في الإذهاني المشتت، ففي بعض الدول نجد أن الدولة هي التي تملك جهاز الهاتف، وتسيطر عليه مصلحة الهاتف ويستخدمه القريب الساكن، ولقد رأيت الكثير من المستخدمين ينامون هذا الجهاز أسوأ معاملة، فيض الناس لا يكتفون حالة لهم أنه ملك لتعريضهم، ومضى طرب فتكثروا من الحصول على آخر أحدث منه، وبالنسبة للهاتف أيضاً فهناك في المادة نقصان في عدد الخطوط المتوفرة لعموم السكان. ولأن خطوط الهاتف ملكاً لفريق بعيد (الدولة) نجد أن بعض السكان الذين يتمتعون بوضع من السلطات لدى مسؤولي الدولة يتمتعون من تحويل منازلهم إلى عمارات سكنية والحصول على عدد أكبر من خطوط الهاتف فحاربين بذلك جيرانهم المستأجرين من حقوقهم الهاتفية. فإذا كانت خطوط الهاتف في وضع إذهاني آخر لما تمكن هذا الرجل من تمييز منزله إلى عمارة سكنية دون إذن أولئك الذين يملكون الخطوط، أو لكان عليه أن يهدد في إهداد خطوط جديدة إن أصر على البقاء أو أن يستل ما لديه بشكل أفضل وذلك باستخدام أجهزة يمكنه من استخدام خطوطه التي بيده لعدد أكبر من السكان.

١٠٩- أنظر ص ١٦٧-١٦٨ من SCSSHUMACHER, E. F. Small is Beautiful. New York: ١٩٧٢.

١١٠- صدرت الكثير من الدراسات التي تشير إلى أنه ليس هناك ما هو أد من ارتباط التنمية بالبحث العلمي والتأني، فخصيص سبب من الإنتاج القومي لتحويل البحث والتطوير. وكلما تقدمت الدولة تقنياً واقتصادياً كلما ارتفعت هذه النسبة، ففي الولايات المتحدة تصل النسبة إلى ٢,٨٠ في المائة، بينما تبلغ في ألمانيا الغربية ٢,٧١ في المائة، وفي اليابان ٢,٥٩ في المائة رغم صغرهما كمولة، وفي المملكة المتحدة ٢,٢٢ في المائة، وفي فرنسا ٢,٢٥ في المائة. أما في الدول النامية التصنيع فقد بلغت في كوريا ١,٥ في المائة، وفي الهند ١ في المائة وفي المكسيك ٠,٧ في المائة. ومن حيث المبالغ فقد بلغت نفقات الولايات المتحدة عام ١٩٨٨ في البحث والتطوير حوالي ١٢٥ ألف مليون دولار. أما في العالم العربي فحدث ولا حرج، فقد بلغت في تونس ٠,١٤ في المئة وفي المغرب أقل من ذلك، هذا إن صحت هذه الأرقام فهي في العادة أرقام تبلغ فيها السلطات لتظهر نشاطها في شتى المجالات، وفي دول عربية أخرى لا تتوفر هذه الإحصائيات بعد نظراً لتخلفها. أنظر مثلاً مجلة البذل، مجلة تصدر من وكالة الإعلام الأمريكية، العدد ٢٤٤، ذي القعدة ١٤١١ الموافق يونيو ١٩٩١م، ص ٢٠. لفكرة شاملة من تطور البحث العلمي وهدم العلماء والشر في الوطن العربي أنظر مثلاً العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، أطوان زحلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤م.

١١١- يقول ستانفورد أندرسون موضحاً استيعابية البيئة potential أو عطاء البيئة، «إن البيئة العينية physical عبارة من حبة تصرفات (الأفراد) وتصرفاتهم (أو تخطيئتهم). ويقوم كل مستخدم بإعادة تفسيره هذه البيئة ذات التبعات

على المسجد، ولا يتخلف من الصبيان، وهناك ضرر ذلك المسجد رد الباب إلى ما كان عليه، فوُثِّقَ رده نظراً للمسجد وحفاظاً له وصوناً ممن يدخله. ج ٨ ص ٤٤٣.

١١٧- لسان العرب، ج ٢ ص ٩٧٨. وللقنقل هو الحكيال العظيم الضخم، وقيل رؤية؛ وما لك لا تجربها بالتقنقل؟ لا خير في الكساة إن لم تقبل. ج ٤، لسان العرب، ج ٣ ص ١٧٦.

١١٨- لأسماء الخراف ووصفها في بغداد أنظر إحسان فتحي، WARREN, J. and FETHI, I. Traditional Houses in Baghdad. Horsham, England: Coasch Publishing House, ١٩٨٢. أما بالنسبة للأسماء، من الأحساء فهي من الأخ مشاري النعيم من خلال تدريس مادة في الدراسات العليا بكلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك فيصل، وأسماء الحجاز من الطالب عبد الكريم فاضل بنفس المجموعة.

١١٩- لقد ظهر بحث دكتوراه هذه السنة يناقش هذه القضية ومدى ملائمة نظريات التخطيط في الغرب للعالم الإسلامي للدكتور محمد حسين هوش. أنظر Awad, M. H. the Intercultural Transfer of Planning Technology: the Case of Islam and the West, Unpublished Doctoral thesis, ١٩٩٠, University of Southern California.

١٢٠- كتبت قد بدأت البحث في هذا الموضوع قبل سنوات، وقد نشرت مقالة عن هذا الاتجاه تحت عنوان «تراكب القرارات كاستراتيجية في التصميم» بعد الظاهر في مؤتمر بجامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. أنظر ص ١١٤-١٠٧ من Akbar, J. "Accretion of Decisions: A Design Strategy," Theories and Principles of Design in the Architecture of Islamic Societies, the Aga Khan Program for Islamic Architecture at Harvard ١٩٨٨, University and MIT, Cambridge, MA.:

١٢١- إن أول من كتب في هذا الموضوع يتعمق ويبحث عن هذه اللامسات الإنسانية هو كريستوفر الكسندر في كتاباته وأهمها Alexander, C. The Timeless Way of Building. New York: Oxford U. Press, ١٩٧٩.

١٢٢- ولعل هذه السياسة تتضح من هذه الطريقة، لقد حكى لي زميل كان يحمل متعاوناً مع صندوق التنمية العقارية بالسعودية، وهي مؤسسة تقرر من أراد البناء مبلغاً من المال دون غلابة على أن يتبع المقترش مواصفات وشروط أصدرتها المؤسسة ثم تسلي له القروض على أساس أثمان البناء. وكان أحد هذه الشروط هو أن يقوم المالك بتخطيط مدخل المنزل والدرج بالرخام، إلا أنهما لم ينفيا بالنسبة المطلوبة بما اضطره لتخطيط ذلك غرفة ليتمكن من الحصول على باقي القرض. وقد ذكر لي هذه الحادثة الأخ سمير عبد المحسن خاشقي.



## المراجع

- الحفني (ت ٥٨٧)، سبعة أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦.
- البصرة في القرن الأول، صالح أحمد علي، بحث دكتوراه مطبوع، جامعة أكسفورد، بغداد، ١٩٥٣.
- بغداد: مدينة المنصور المدورة، طاهر مظفر الصمد، المكتبة الأتلية في بغداد، ١٢٧٧.
- كتاب البلدان، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح المعروف باليقوبي، مطبعة بروك، لندن، ١٨٩٠.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢)، دار الكتاب العربي، بيروت، أربعة عشر جزءاً.
- تاريخ الرسل والملوكة، المعروف بتاريخ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عشرة أجزاء، دار المعارف، القاهرة، ١٩١٣.
- تاريخ البيهقي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح، للكتاب العباسي المعروف بالبيهقي، جزيان، بيروت، ١٣٧٩.
- التاريخ والمؤرخون، د. حسين مؤنس، دارالمعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- التجريف والتجوير والبناء في الأرض الزراعية، محمد عزمي البكري، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧.
- التحول الاشتراكي الزراعي في سورية، أحمد محمد الزهمي، سورية، والمؤلف هو قتيب المهديين الزراعيين والمدير العام لمؤسسة الإصلاح الزراعي في سورية.
- تخطيط بغداد، ناجي معروف، دار الجمهورية، ١٢٨٦.
- تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها، حسن عبد قواها، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.
- تخطيط مدينة الكوفة من المصادر التاريخية والأثرية، كاظم الجنابي، بغداد، ١٢٨٦.
- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، الطاهر أحمد الزاوي، أربعة أجزاء، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩.
- تشريعات وأنظمة الإصلاح الزراعي، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٦.
- تشريعات الزراعة والإصلاح الزراعي، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٦.
- التعرضات أثناء التخطيط التقاري في التشريع المغربي، محمد خيري، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٣.
- التطبيق على نصوص الشفعة في القانون المدني، عبد المؤمن محمد أبو غدیر، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- التطبيق على نصوص القانون المدني، أنور طلبة، جزيان، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.
- تعليمات وأنظمة التصرف في الأراضي، صالح الملك، مجلة البلديات، وزارة الشؤون البلدية والتربية، السودان، يوليو ١٩٨٥.
- التكامل الاجتماعي في الإسلام للإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي أو دار الكتاب الحديث، الكويت.
- التملك في الإسلام، حمد المير الرحمن الجندل، عالم الكتب، الرياض، ١٣٩٠.
- التنازع بين قوانين إيجار الأماكن في الزمان - سميح كامل، الناشر هيو مذكور، ١٩٨٦.
- التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، صالح أحمد علي، دار الطائفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩ (وهو نفس كتاب البصرة في القرن الأول الهجري والذي سبق ذكره للمؤلف).
- صالح حفظه: نظراً لكثرة المراجع العربية فقد اكتفيت بذكر تلك التي تشهدهت بها أو نقلت منها نسجاً فقط. والمراجع مرتبة وفق الترتيب الهجائي لأوائل أسمائها.
- أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، محمد عثمان شير، دار الأرقم، الكويت، ١٤٠٦.
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي المازندراني (ت ٤٥٠) مطبعة الخليل، القاهرة، ١٢٨٠.
- أحكام السلطنة للقاضي أبي علي محمد بن الحسن القراء الخليلي (ت ٤٥٨)، مطبعة الخليل، مصر، ١٢٨٦.
- أحكام النقص في المباني وتنظيم الأراضي وزرع الملكية، كمال الوزان، دار الهدى، القاهرة، ١٩٨٠.
- أحكام الوصية واليراث والوقف في الشريعة الإسلامية، د. زكي الدين شعبان و د. أحمد النذور، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٤.
- الإحياء بين الشريعة والقانون، مجلة البلديات، إبراهيم البليهي، وزارة الشؤون البلدية والتربية، السعودية، العدد ١١، السنة الثالثة، محرم ١٤٠٨.
- إستخراج لأحكام لخراج، أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الخليلي (ت ٧٩٥) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥.
- الإسفاف في أحكام الأوقاف، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠١.
- الأشياء والنظام، زين العابدين بن إبراهيم بن جيم (ت ٩٧٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠.
- الأشياء والنظام في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين عبد الرحمن السيوبي (ت ٩١١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣.
- أسول الفقه، الإمام محمد أبو زهرة، دار المعارف.
- الإعلان بأحكام البنين، أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الخليلي واشتهر بـهين الزاوي التونسي البناء (توفي في منتصف القرن الثامن الهجري)، مخطوطة منشورة في مجلة الفقه المالكي، وزارة العدل، المملكة المغربية، الأعداد ١، ٢، ٣، ٤، في القعدة ١٤٠٢.
- الإعلان بأحكام البنين لابن الزاوي، دراسة أثرية معمارية، د. محمد عبد الستار عثمان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٠٩.
- ألم، محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤) تصحيح محمد زهري النجار، صفانية أجزاء، دار المعرفة، بيروت.
- كتاب الأموال لمحمد بن زهره (ت ٢٥١)، تحقيق شاكور ذيب فياض، ثلاثة أجزاء، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦.
- الإستناد القانوني لنقد الإيجار في المساكن والمخالفات التجارية والأراضي الزراعية، محمد المنجي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- كتاب الأموال للإمام الحافظ أبي حنيفة القاسم بن سالم (ت ٢٢٤)، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٥.
- إيجار الأماكن، الجمهورية العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩.
- إيجار الأماكن المفروضة وتبادل الشقق، محمد عزمي البكري، دارالوقائع للطباعة والنشر، المنصورة، ١٩٨٨.
- بدائع الصلتان في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني

دمشق بين عصر المالكية والمعتابين دراسة تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية،  
أكرم حسن الطي، الشركة للتدعة للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٠٢.

رياض الصالحين، للإمام سي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ١٢٨٦)،  
دار الحديث، بيروت.

سفرنامه، رحلة ناصر خسرو القبادياني، أبي معين الدين ناصر خسرو القبادياني  
المروزي، ترجمة د. أحمد خالد البدلي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٣.

سفرنامه، ترجمة يحيى الخشاب، مطبعة معهد الفلث الشرقية، القاهرة، ١٩٤٥.

سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٥٧)، أربعة  
أجزاء، دار الفكر.

شرح أحكام إيجار الأمان في القانونين المصري والبياني، أحمد محمود سعيد، دار  
النهضة العربية، للقاهرة، ١٩٨٨.

شرح قانون الإصلاح الزراعي، أنور المروسي، القاهرة، ١٩٦٣.

شرح قانون إيجار الأمان، عبد الحميد أحمد سليمان، دار الوفاء، المنصورة،  
١٩٨٨.

الشفعة في سوء أحدث الأزاء وأحكام النقض والصيغ القانونية، مصطفى مجدي  
هرج، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

لشهر المقاري في مصر والمغرب، علي حسين جريدة، دار النهضة العربية، القاهرة،  
١٩٨٦.

صبح الأمل في صناعة الإنشا لأحمد بن علي التلقشندني (ت ٨٢١)، شرح وتعليق  
محمد حسين شمس الدين، أربعة عشر جزءاً، دار للكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧.

صحيح البخاري، النسخة العربية مع الترجمة للإنجليزية، تسعة أجزاء، طبة الجامعة  
الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٩٦٦.

عقد الإيجار، عبد الرزاق أحمد السنهوري، المصنع العلمي العربي الإسلامي، بيروت،  
لبنان.

العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، أنطون زحلان، مركز دراسات الوحدة  
العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤.

فتوح البلدان للإمام أبي الحسن البلاذري (ت ٢٧٩)، تعليق رضوان محمد رضوان،  
دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨.

الفروق، شهاب الدين أبي الفباس السنهاجي المعروف بالقراقي (ت ٦٨٤)، أربعة  
أجزاء، دار المعرفة، بيروت.

في آداب الحسبة، أبي عبد الله محمد بن أبي محمد السطحي المالبي الأندلسي (تولي  
الحسبة في أولفتر القرن الحادي عشر أو أولفتر القرن الثاني عشر للهلال)، المطبعة  
الدولية، بايزيد، ١٩٢٦.

ثققة الإسلامي في نوعه الجديد، مصطفى أحمد الزرقاء، ثلاثة أجزاء، الجزئين الأول  
والثاني تحت عنوان (المدخل الفقهي العام) والجزء الثالث تحت عنوان (المدخل إلى  
نظرية الالتزام العامة في ثققة الإسلامي)، دار الفكر، ١٩٦٨.

قانون إيجار الأمان، أحمد أبو الوفاء، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧.

قانون إيجار الأمان، عبد الحميد سليمان، عالم الكتب، للقاهرة، ١٩٨٢.

قانون الإيجارات الجديد، م. حن، دار الفكر، ١٩٦٩.

القانون لندني وقفا لأحدث التعديلات، أنور المروسي، مكتبة سيد عبد الله وبه،  
القاهرة، ١٩٨٨.

قصة الأرض في سورية، منير الشرف، سلسلة الثقافة الشعبية ٥١، دمشق، ١٩٦١.

تهذيب تاريخ دمشق الكبير، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن  
صاكر (ت ٥٧٦)، سبعة أجزاء، دار المسيرة، بيروت، ١٣٩٩.

تهذيب الفروق والقواعد الستية في الأسرار الفقهية، محمد بن علي بن الشيخ  
حسين مفتي المالكية مطبوع مع كتاب الفروق (انظر كتاب الفروق).

توحيد مصطلحات الشهر القافري، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والحسبة، تحقيق ليني بروفيسال، مطبعة  
المعهد العلمي الفرنسي للأبحاث الشرقية، القاهرة، ١٩٥٥.

الحاوي للفتاوى للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي  
(ت ٩١١)، جزآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.

الحسبة في الإسلام، إبراهيم دسوقي الشهاوي، مكتبة دار العربية، للقاهرة، ١٢٨٢.

الحسبة والمحتسب في الإسلام، نقولا زبادة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٢.

حاشية رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأنصار، محمد أمين الشهر بن  
عليه بن، تصانيف أجزاء، دار الفكر، ١٣٩٩.

حاشية سراج الدين أبي القاسم قاسم بن عبد الله الأنصاري (للمعروف بابن الشاط)  
للمسألة إدرار الشروق على أنواع الفروق، أربعة أجزاء، مطبوع مع كتاب الفروق.

حاشية العلامة الفتاواني (ت ٧٩١) وحاشية الشريف الجرجاني (٨١٦) على مختصر  
المنتهى الأصولي، ابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦)، جزآن، دار الكتب العلمية،  
بيروت، ١٤٠٣.

حق الطريق في الإسلام، طه عبد الله العنفي، دار الاعتصام، القاهرة، الكتاب  
الحاس من سلسلة الحقوق.

حق الملكية، عبد للهم فرج الصده، مطبعة مصطفى الطي، مصر، ١٩٦٤.

الحق ومدى سلطان الدولة في تشييده، فتحي الدروني، مؤسسة الرسالة، بيروت،  
١٤٠٤.

الحقوق العينية، مأمون الكزبري، دمشق، ١٩٥٩.

الحقوق العينية الأصلية، البدرابي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٨.

الحقوق العينية الأصلية، توفيق حسن فرج، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،  
١٩٨٣.

الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري، محمد حسين  
الزبيدي، المطبعة العلمية، القاهرة، ١٩٧٠.

كتاب الفراج للقاضي أبي يوسف ويصوب بين إيرلهم (صاحب الإمام أبي حنيفة ت  
١٨٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩.

كتاب الفراج لحي بن آدم القرشي (ت ٢٠٢)، تصحيح أحمد محمد حاكم، دار  
المعرفة، بيروت.

المختصن التخطيطية لمدينة بغداد منذ نشأتها وحتى عام ١٩٥٨، شاكسر سامان  
الزبيدي، ورقة مقدمة للمؤتمر العام الثامن لمطبعة المدن الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦.

المخطط التوفيقية الجديدة لخصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والحديثة، علي باشا  
مبارك، مشورون جزاء، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر، ١٣٠٦.

مخطط الشام، محمد كرد علي، ستة أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩١.

مخطط الكوفة وشرح خريقتها، لويس ماسينيون، ترجمة فتحي محمد المصمحي،  
منشورات جمعية منتدى النشر في النجف، ١٣٩٩.

دليل خارطة بغداد قدياً وحديثاً، مصطفى جواد وأحمد سوسة، مطبعة المصنع العلمي  
العراقي، ١٣٧٨.

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للإمام أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت ٦٦٠) جزآن، دار الكتب العلمية، بيروت.
- القواعد في الفقه الإسلامي، لمخطئ أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- قوانين الإسكان والمباني، العلامة بين المأجور والمستأجر، محمد محمود المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢.
- قوانين تنظيم الملكية العقارية، محمد سيد عبد التواب، جزآن، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥.
- لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، د. محمد شتا أبو سعد، مطبع الناشر العربي، القاهرة، ١٩٨٦.
- لسان العرب المحيط للعلماء ابن منظور (٧١٦)، تحقيق يوسف خياط ودم مرعشي، ثلاثة أجزاء، دار لسان العرب، بيروت.
- مبدأ الإشتداد القانوني لعقود إيجار الأماكن في القانونين المصري والسوداني، ياسي محمد يحيى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨.
- مقن الأربعين النووية، الشيخ عبد العزيز السبرورآن، دار الوالد العربي، بيروت، ١٤٠٤.
- المجلة، مجلة الأحكام العدلية، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠٢.
- مجلة المجال، مجلة تصدر عن وكالة الإعلام الأمريكية، العدد ٢٤٣، ذي القعدة ١٤١١ الموافق يونيو ١٩٩١.
- مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ستة وثلاثون جزءاً، مكتبة المحارف، الرياض. (لا يوجد تاريخ ولكنها النسخة المطبوعة على نفقة خادم الحرمين خالد بن عبد العزيز).
- المجموع شرح المذهب، أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦)، مبعرون جزأ، دار الفكر.
- مجموعة قوانين تأجير وبيع أملاك الدولة والأراضي المصرية والتمهيم والمجتمعات الجديدة، أنور المصري، بنك القوانين، القاهرة.
- مجموعة القوانين الجديدة، دار الفكر الحديث، القاهرة، ١٩٥٢.
- المدخل للفقه العام لمصطفى أحمد الزرقاء، ثلاثة أقسام في جزئين، دار الفكر، الطبعة التاسعة، ١٩٦٧-١٩٦٨.
- مدن إسلامية في عهد المماليك، للمستشرق إرا لايدوس، ترجمة د. علي ماضي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧.
- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأسبهي برواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، أربعة أجزاء، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨.
- مدى حق المستأجر في تأجير الأماكن المفروقة، ياسي محمد يحيى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.
- المراقب المشتركة في القرار، دراسة تأسيسية لمنازعات الإسكان العمالية، د. محمد المنجي، نشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨.
- المراجع العلمي في الإشتداد القانوني لعقود الإيجار، جمال الدين طه جمعة وأحمد شاكر، مطبعة دار التأليف، ١٩٨٧.
- المرجع العلمي في الشهر العقاري، عزت عبد القادر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩.
- المراجع في شرح قانون المباني الجديد، محمود عبد الحكيم عبد الرسول، دار الكرم
- لطباعة والنشر، ١٩٨٩.
- المزغذ في إجراءات لشهر العقاري، كمال الوزان، الناشر غير موضح، ١٩٨٩.
- المزارعة والمساقاة في الفريعة الإسلامية، مناع مزار خليفة، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٣٩٥.
- مصادر الحق في الفقه الإسلامي، عبد الرزاق السنهوري، المجمع العلمي العربي الإسلامي، ستة أجزاء، في مجلدين، بيروت، ١٩٥٣.
- معلم القفرة في أحكام المسبة، ابن الأخرى، كالمبرج، إنجلترا، ١٩٣٧.
- المعاملات الشرعية المالية، أحمد إبراهيم بك (ت ١٣٦٤)، دار الأنصار، القاهرة، ١٣٥٥.
- معجم البلدان، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٦٦)، خمسة أجزاء، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩.
- مختار المغرب والمجمع الغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أبي العباس أحمد بن يحيى الوترسي (ت ١١٤)، إنا عشر جزءاً، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، ١٤٠١.
- المختن، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، تسعة أجزاء.
- ملكية الأرض في الإسلام، أبو الأعلى المودودي، نقله للمربية محمد عاصم الحداد، دار القلم، الكويت، ١٣٨٩.
- الملكية الخاصة في القانون المصري، أحمد سلامة، مطبعة النهضة العربية، ١٩٦٨.
- الملكية العقارية في المراق مع مقارنة بالقانون المدني العربي المصري والسوري، حامد مصطفى، جزآن، المطبعة العالية، القاهرة، ١٩٦٦.
- الملكية في الفريعة الإسلامية، طبيعتها ووظيفتها وقبودها، د. عبد السلام داود المبادي، ثلاثة أجزاء، مكتبة الأنصبي، عمان، ١٣٩٤.
- الملكية في قوانين البلاد العربية، عبد المنعم فراج السعد، معهد الدراسات العربية المالية، خمسة أجزاء، ١٩٦٦.
- المهندسون في مصر الإسلامي، أحمد تيمور باشا، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- المولط والاحتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف لمخطط للمرينية، تقي الدين أبي المباس أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥)، جزآن، الحنبي وشركاء، القاهرة.
- المولقات في أسوأل الفريعة، أبي إسحق الشاطبي (ت ٧٩٠)، أربعة أجزاء، دار المعرفة، بيروت.
- الموجز في أحدث المبادئ وأحكام القضاء في إيجار الأماكن، محمد عبد المجيد مرعي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٧.
- الموسوعة الشاملة لقوانين إيجار الأماكن، أنور المصري، بنك القوانين، القاهرة.
- موسوعة للمعارف الإسلامية، عبد الرحمن طالب، جروس برس أو مطبعة جروس، بيروت، ١٤٠٨.
- موسوعة القوانين الخاصة بالزراعة، كمال الوزان، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٦.
- الموطأ، الإمام مالك (ت ١٧٩)، دار التفاسير، بيروت، ١٤٠١.
- نصاب الإحتساب، عمر بن محمد بن عوض السناني (ت ٧٣٤)، تحقيق موئل يوسف عز الدين، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٣.
- نصوص قوانين الإسكان، دار للشرق العربي، القاهرة، ١٩٨٨.

## المراجع غير العربية

- النصوص الكاملة لقانون إيجار وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المالك والمستأجر، عهد المتعم سالم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢.
- نظام الحكومة النوبة، المسمى لتراتيب الإدارية، عهد اخي الكتاني، جزاءن، دار الكتاب العربي، بيروت.
- نظام الطرق والمباني، مطبعة الحكومة، مكة، ١٣٩٢.
- نظرية التصرف في استعمال الحق، د. فتحي الدويني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٧.
- نظرية الضرورة الشرعية، د. وهبة الزحيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥.
- بحر المستوطنت الممارسة في إقليم نجد خلال القرن الرابع عشر الهجري، بلدة البدائع، القصيم، د. صالح علي الهندول، بحث مقدم لندوة المدن للمودعة، إنتشارها وتركيبها الداخلي، جمادى الثانية، ١٤٠٢.
- ليل الأوطار شرح منتهى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥)، ثمانية أجزاء، مكتبة الدعوة الإسلامية فيباب الأزهر.
- الوزير في إلباح قواعد الفقه الكلية، د. محمد سدي بن أحمد البرادر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤.
- وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية، د. محمد مصطفى الزحيلي، جزاءن، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٤٠٢.
- الوسيط في شرح تشريعات البناء، معوض عبد التواب، نشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٨.
- الوسيط في شرح لقانون المدني، نظرية الإلتزام بوجه عام، مصادر الإلتزام، عهد الفرزاق السنهوري، كتايب مصطفى محمد الشفي وعهد الباسط جميعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١، جزاءن.
- وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، نور الدين علي بن أحمد السهمودي (ت ٩١١)، تحقيق محمد يحي الدين عبد الحميد، أربعة أجزاء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٤.
- TURNER, J. F. *Housing by People*. London: Marion Boyars, 1976.
- VARARANDA, F. *Art of Building in Yemen*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1982.
- WARREN, J. and FETHI, I. *Traditional Houses in Baghdad*. Horsham, England: Coasch Publishing House, 1982.
- WENSINCK, A. J. "The Importance of Tradition for the Study of Islam," *Moslem World*. 1921, vol. XI, pp. 239-245.
- WILBER, D. N. "Builders and Craftsmen of Islamic Iran: the Early Period," *Art and Archaeology Research Papers*. 10, 1976.
- YAICHE, S. and DAMMAK, S. *Analyse Typologique et Morphologique des J'Neins a Sfax*. Tunis: Institute Technologique d' Art d' Architecture et d' Urbansme de Tunis, 1980.

- \_\_\_ *Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire*. Norman, Oklahoma: 1963.
- LIM, Gill-Chin, "Housing Policies For the Urban Poor in Developing Countries," *Journal of the American Planning Association*, Spring 1987, V. 53, No. 2, pp. 176-185.
- LOCKHART, L. *Persian Cities*. London: 1060.
- LYBYER, ALBERT H. *The Government of the Ottoman Empire in the Time of Suleiman the Magnificent*. Cambridge, Mass.: Harvard U. press, 1913.
- LYNCH, K. *What Time is this Place?* Cambridge, Mass.: 1972.
- \_\_\_ *The Image of the City*. Cambridge, Mass.: 1960.
- \_\_\_ *Managing the Sense of a Region*. Cambridge, Mass.: 1976.
- MICHELL, G. ed. *Architecture of the Islamic World: its History and Social Meaning*. New York: 1978.
- MICHELSON, W. *Man and His Urban Environment*. Reading, Mass.: 1970.
- MICHON, JEAN-LOUIS. "Religious Institutions," *The Islamic City*. ed. by R.B. Serjeant. UNESCO, 1980.
- MOYNIHAN E. *Paradise as a Garden in Persia and Mughal India*. New York: 1979.
- MUHAMMAD, A. M. "A Preliminary Report on Excavations at Kufa during the Second Season." *Sumer*, XIX, 1963.
- MYRDAL, Gunnar, *Asian Drama*. Yew York, Pantheon: 1968.
- NEWMAN, O. *Defensible Space*. New York: Macmillan, 1972.
- PARK, R. E. et. al. *The City*. Chicago: 1925.
- PEARSON, J. D. Ed. *Index Islamicus*. Cambridge, 1958\_\_\_.
- PETHERBRIDGE, G. "Vernacular Architecture in the Maghreb," *Maghreb Review*, 3, 1976.
- POPPER, KARL R. *Conjectures and Refutations: The Growth of Scientific Knowledge*. New York: Harper Torchbooks, 1968.
- POSENER, J. "House Traditions in Malaysia," *Architectural Review*. October 1961.
- POWELL, P. ed. (The Aga Khan Program For Islamic Architecture Seminar, Kuala Lumpur), *Architecture and Identity*. Singapore: Concept Media, 1983.
- PRUSSIN, L. "Indigenous Architecture in Ghana," *Arts and Architecture*. December, 1965.
- QURESHI, *Land Systems in the Middle East*. Working draft at Harvard Law school library: 1954.
- RAPOPORT, A. *Human Aspects of Urban Form*. Oxford: 1977.
- REVAULT, J. *Palais et Demeures de Tunis*. Paris, 1980.
- ROSENTHAL, F. *the Muqaddimah of 'Ibn Khaldun*. London: 1958.
- RUDOLFSKY, B. *Architecture without Architect*. New York. 1964.
- SAFRAN, L. ed. (The Aga Khan Award for Architecture Seminar Amman, Jordan), *Places of Public Gathering in Islam*. 1980.
- SALAM-LIEBICH H. *The Architecture of the Mamluk City of Tripoli*. Cambridge, Mass.: the Aga Khan Program, 1983.
- SAMEH, H. *A Correlation Model for Vernacular Form*. Unpublished Doctoral thesis, U. of Pennsylvania, 1979.
- SCHACHT, J. *An Introduction to Islamic Law*. Oxford U. Press, 1964.
- SCSHUMACHER, E. F. *Small Is Beautiful: Economics if People Mattered*. New York: 1973.
- SERAGELDIN, I. and EL-SADEK, S. eds. *The Arab City: its character and Islamic Cultural Heritage*. Proceedings of a Symposium held in Medina, Saudi Arabia: The Arab Urban Development Institute, 1981.
- SERJEANT, R. B. and LEWCOCK, R. *San'a' An 'Arabian Islamic City*. London: the World of Islam Festival Trust, 1983.
- SEVCENKO, M. ed. *Adaptive Reuse: Integrating Traditional Areas into the Modern Urban Fabric*. Cambridge, Mass.: The Aga Khan Program For Islamic Architecture, 1983.
- \_\_\_ *Urban Housing*. Cambridge, Mass.: The Aga Khan Program For Islamic Architecture, 1982.
- EL-SHARKAWY, H. *Territoriality: a Model for Architectural Design*. Unpublished Doctoral thesis, U. of Pennsylvania: 1979.
- SHOSHAN, BOAZ. "Fatimid Grain Policy and the Post of the Muhtasib," *Int. J. Middle East Stud*, 13, 1981, pp. 181-189.
- SOMMER, R. *Personal Space*. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice Hall, 1969.
- SPECER, W. "The Urban World of Morocco," *Landscape*, 19:1, 1971, pp. 36-47.
- STEWART, JULIAN. *Theory of Culture Change*. Urbana: U. of Illinois Press, 1955.
- STRETTON, H. *Urban Planning in Rich and Poor Countries*. Oxford: 1978.
- TAYLOR, B. ed. (The Aga Khan Award for Architecture Seminar: Beijing, China) *The Changing Rural Habitat*. Singapore: Concept Media, 1982. 2 vols.
- \_\_\_ (The Aga Khan Award for Architecture Seminar: Dakar) *Reading the Contemporary African City*. Singapore: Concept Media, 1982.

- Cambridge, Mass.: MIT, 1983.
- FATHY, H. *Architecture for the Poor*. Chicago: 1973.
- FONSECA, R. "The Walled City of Old Delhi: Urban Renewal and an Indigenous Community," *Landscape*, 18:3, 1969, pp. 13-25.
- FYZEE, A. *Outline of Muhammadan Law*. Delhi: Oxford U. Press, 1974.
- GANS, HERBERT. *People and Plans*. New York: Basic Books, 1963.
- GAUBE, H. *Iranian Cities*. New York: N. Y. university press, 1979.
- GEBHART, D. "the Traditional Wood Houses of Turkey," *AIA Journal*, March 1963.
- GERMEN, A. ed. *Islamic Architecture and Urbanism*. Dammam, Saudi Arabia: 1983.
- GOADBY, F. M. and DOUKHAN, M. J. *The Land Law of Palestine*. Tel-Aviv: 1935.
- GOITEIN, S. D. "Cairo: an Islamic City in the Light of the Geniza Documents," *Middle Eastern Cities*. Ed. Ira M. Lapidus, Berkeley: U. of California Press, 1969.
- *Studies in Islamic History and Institutions*. Leiden: 1966.
- GOODWIN, G. *A History of Ottoman Architecture*. Baltimore: 1971.
- GRABAR, O. *the Formation of Islamic Art*. New Haven: 1973.
- GRAHAM-BROWN, S. *Palestinians and their Society 1880-1946*. London: 1980.
- GRUNEBaum, G. E. VON. *Classical Islam*. Chicago: 1970.
- *Islam: Essays in the Nature and Growth of a Cultural Tradition*. London: Routledge & Kegan Paul Ltd., 1961.
- GUEST, A. R. "The Foundation of Fustat and the Khitahs of that Town," *The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain & Ireland* January 1907.
- GULICK, J. "Images of an Arab City," *American Institute of Planners Journal*. 29: 3, 1963, pp. 179-198.
- HABRAKEN, N. J. *Supports: an alternative to mass housing*. London: 1972.
- *Transformations of the Site*. Cambridge, Mass.: Awarer Press, 1982.
- with Liu, L., and Akbar, J., *Thematic Design: Class Notes*, Department of Architecture, MIT, 1982.
- HAKKI ELDEM, S. *Turkish Houses: Ottoman Period*. n.p. 1984.
- HALL, EDWARD T. *The Hidden Dimension*. Garden City, N. Y.: Doubleday, 1966.
- AL-HATHLOUL, S. *Tradition, Continuity and Change in the Physical Environment*. Unpublished Ph.D. Dissertation, Cambridge, Mass.: M.I.T., 1981.
- HAWLEY, A. H. *Urban Society*. New York: Ronald Press, 1971.
- HEYWORTH-DUNNE, G. *Land Tenure in Islam*. Cairo: the Renaissance Bookshop Press, 1951.
- HOAG, J. D. *Islamic Architecture*. New York, 1977.
- HOLLING, C. S. AND GOLDBERG, M. A. "Ecology and Planning," *Journal of the American Institute of Planners*. 37, 1971.
- HOLLOD, R. ed. (The Aga Khan Award for Architecture Seminar: Gouvieux, France), *Toward an Architecture in the Spirit of Islam*. 2nd ed. 1980.
- (The Aga Khan Award for Architecture Seminar: Istanbul, Turkey). *Conservation as Cultural Survival*. 1980.
- HOURLANI, A. H. and STERN, S. M. eds. *The Islamic City*. Oxford. 1970.
- HUTT, A. *Islamic Architecture: North Africa*. London: 1977.
- ITZKOWITZ, N. *Ottoman Empire and Islamic Tradition*. Chicago: the University of Chicago Press, 1972.
- KARDINER, A. et al. *The Individual and His Society*. New York: Columbia U. Press, 1939.
- KHAN, IFTEKHAR M. *Alternative Approach to the Redevelopment of Old Dacca*. Unpublished Doctoral thesis, Leuven: U. of Leuven, Belgium, 1982.
- KHASHUGJEE, S. *Principles and Application for Qa'a House in Madina*. Unpublished Master thesis, Cambridge, Mass.: MIT, 1983.
- KIM, M. *Countermodeling as a strategy for Decision Making: Epistemological Problems in Design*. Unpublished Doctoral thesis, Berkeley: U. of California, 1980.
- KUBIAK, W. B. *Al-Tustat: Its Foundation and Early Urban Development*. The American University in Cairo Press: 1988.
- LAMPL, P. *Cities and Planning in the Ancient Near East*. New York: 1968.
- LAPIDUS, IRA M. *Muslim Cities in the Later Middle Ages*. Cambridge, Massachusetts: Harvard Univ Press, 1967.
- "Muslim Cities and Islamic Societies" in *Middle Eastern Cities*. Ed. I. M. Lapidus, Berkeley: Univ. of California press, 1969.
- LASSNER, J. *The Topography of Baghdad in the Early Middle Ages*. Detroit: 1970.
- LEWIS, B. *The Arabs in History*. New York: 1966.

- "Accretion of Decisions: A Design Strategy," *Theories and Principles of Design in the Architecture of Islamic Societies*, Proceedings of a Symposium held at Harvard U. and the Massachusetts Institute of Technology, edited by M. B. Sevchenko; Cambridge, Mass., 1988, pp. 107-114.
- AKSOYLU, Y. *Challenge to Bureaucracy: the Informal Networks of Urban Squatters and Communication with the Local Authorities in Istanbul*. Unpublished Doctoral thesis, Berkeley: U. of California, 1982.
- ALEXANDER, C. *Notes on the Synthesis of Form*. Cambridge, Mass.: Harvard U. press, 1964.
- *The Timeless Way of Building*. New York: Oxford U. Press, 1979.
- 'ALI, SYED AMMER. *Mohammedan Law*. Lahore: Law Publishing Co. 1976, 2 vols.
- 'AMIN, G. A. *the Modernization of Poverty*. Leiden: Brill, 1980.
- ANDERSON, S. "People in the Physical Environment: the Urban Ecology of streets," *On Streets*. Ed. S. Anderson, Cambridge, Mass.: MIT press, 1978
- "Environment as Artifact: Methodological Implications," *Casabella*, no. 359-360, (December 1971).
- ANTONIOU, J. *Islamic Cities and Conservation*. Unesco: 1981.
- ARDALAN, N. and BAKHTAIR, L. *The Sense of Unity*. Chicago: 1973.
- ARDREY, R. *The Territorial Imperative*. New York, 1966.
- ASKARI, HOSSEIN. et. al. "Land Reform in the Middle East," *Int. J. Middle East Stud.* 8, 1977, pp. 437-451.
- BARKER, ROGER G. *Ecological Psychology*. Satnford, Ca.: 1968
- BENET, F. "The Ideology of Islamic Urbanisation," *International Journal of Comparative Sociology*. 4: 2, 1963. PP. 211-226.
- BOKHARI, A. *Jeddah: a Case in Urban Formation*. Unpublished Doctoral thesis, U. of Pennsylvania, 1978.
- BOOZARJOMEHRI, A. *Causes of Spatial Use by Season in Chahar-Fasl Houses of Persian Desert: with a critical overview on the contemporary approach to vernacular architecture of developing countries*. Unpublished Doctoral thesis, U. of Pennsylvania, 1980.
- BOSWORTH, C. E. *the Islamic Dynasties*. Edinburgh: 1967.
- BOUHDIBA, A. and CHEVALLIER, D. *La Ville Arabe Dans L'Islam*. Tunis: 1982.
- BOURGEOIS, J. and PELOS C. *Spectacular Vernacular: a New Appreciation of Traditional Desert Architecture*. Salt Lake City: 1983.
- BROWN, L. CARL. ed. *From Medina to Metropolis: Heritage and Change in the Near Eastern City*. Princeton: the Darwin Press, 1973.
- BRUGMAN, J. "The Islamic Law of Inheritance," *Essays on Oriental Laws of Succession*. Leiden: Brill, 1979.
- BUSTAMI, L. *A Formal Language for Buildings*. Unpublished Doctoral thesis, U. of Pennsylvania, 1981.
- CAMINOS, H. and GOETHERT R. *Urbanization Primer*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1978.
- CHERMAYERFF, S. and ALEXANDER, C. *Community and Privacy*. New York: 1965.
- COLES, A. and JACKSON, P. *A Windtower House in Dubai*. London: 1975.
- CRESWELL, K. A. C. *Early Muslim Architecture*. 2nd Ed. New York: Hacker Art Books, 1979, 2 vols.
- *The Muslim Architecture of Egypt*. 2nd Ed. New York: Hacker Art Books, 1978, 2 vols.
- *A Short Account of Early Muslim Architecture*. Baltimore: 1958.
- CUNO, KENNETH M. "the Origins of Private Ownership of Land in Egypt: a Reappraisal." *Int. J. Middle East Stud.* 12, 1980, pp. 245-275.
- DENNETT, D. C. *Conversion and the Poll Tax in Early Islam*. Cambridge, Mass.: 1950.
- Duncan, J. S. ed. *Housing and Identity*. London: 1981.
- EICKELMAN, D. F. *The Middle East: an Anthropological Approach*. Englewood Cliffs, N. J.: 1981.
- The Encyclopaedia of Islam*, Leiden: 1960—
- EVEN, A. ed. (The Aga Khan Award for Architecture Seminar: San'a, Yemen) *Development and Urban Metamorphosis*. Singapore: Concept Media, 1983, 2 vols.
- (The Aga Khan Award for Architecture Seminar: Cairo), *The Expanding Metropolis Coping with the Urban Growth of Cairo*. Singapore: Concept Media, 1984.
- FADAN, Y. *The Development of Contemporary Housing in Saudi Arabia (1950-1983): a study of cross-cultural influence under conditions of rapid change*. Unpublished Doctoral thesis,

## المصطلحات

إن هذا الجزء يحوي أهم المصطلحات العربية التي استخدمت في الكتاب، وهي مرتبة وفق الترتيب اللغوي لأول كلمة، فالمصطلح والنموذج الإذاعي المتحد، وضع تحت حرف التنوين، وبالإضافة لهذه المصطلحات فقد وضعت بعض المفردات العربية الدخيلة القليلة الاستخدام في أيامنا هذه مثل «البرازيل».

**الأسبقية**، تعريفات حق الاختصاص تدل على أن من سبق غيره كان أحق في استخدام المكان، وهذا هو المقصود بالأسبقية.

**أسكفة الباب**، هو الموضع الذي يدور فيه الباب للفتح والغلق وهو غلظ الحائط وله المروور، ويقل أيضاً إنها خشبة الباب التي يوطأ عليها عند الدخول.

**الفعل ذا الضرر المستحدث**، هو فعل استحدثت فسرأ وتآذى منه الجدران حال استحداثه كتحويل شخص منزله إلى فرن أو فتح نافذة تطل على الجيران.

**البرازيلين**، «البر» الغياب، وقيل «غريب من الغياب»، وقيل البر من الغياب أمتعة البركاز، وقيل «البر» متاع البيت من الثياب خاصة... والبراز بالفتح والحرقة البرازة، «لسان العرب» ج ١ ص ٢٠٧.

**البيئة التقليدية** traditional environment، هي البيئة المنشأة بالرجوع إلى الشريعة والأعراف المحلية للمنطقة التي تقع فيها البيئة المقصودة.

**البيئة المعاصرة** contemporary environment، هي البيئة التي ظهرت باستخدام القوانين الوضعية الحالية.

**البيئة الشخصية** subjective environment، إن أي بيئة عينية تطبع لاستخدامات مختلفة من الأفراد، وكل فرد له طريقتها التي تتناسب في الاستخدام بناءً على حاجاته ومقدرته في تطبع البيئة العينية وخياله، وهذا هو المقصود بالبيئة الشخصية. فالعلم يعرف أنه حين ذ استخدام مصدر (لكتنية) إلا أنه قد يستفهم كخبر للدفاع عن النفس.

**البيئة العينية** physical environment، هي مجموعة الأمان التي تكون البيئة المحيطة بالإنسان كالغرفة والمنزل والدرسة أو الطريق وهكذا، وهي مجموعها تكون البيئة المسية.

**البيئة المبنية** built environment، هي البيئة التي عيدها الإنسان من مباني وطرق ويدور وما بها من أمان، وهي تحوي البيئات العينية.

**البيئة المستقرة**، لقد أدت حياة العمر في البيئة التقليدية إلى ترتيب واستقرار العلاقة بين الفرق المستوطنة على شكل حقوق أو قيود متتالية. فوجود الباب في الطريق مثلاً هو حياة للضرر لصاحب الباب، ولكنه في الوقت نفسه تدل على الجار المقابل في الشارع، وعلى الجار المقابل أن يتعامل مع الباب وكأنه مسخرة في الموضع لا يستطيع إزالتها. فهي قد تقيد أفعاله مستقبلاً. ومن ناحية أخرى فقد يكون للجار المقابل قوة تطل على نفس مالك الدار التي لها حياة ضرر الباب أو على جداره، وهذا قيد آخر. ولما كان ذلك حق المرور في أرض جاره المكاني (قيد ثالث)، وللجار المكاني حق وضع جذوع سقفه على حائط صاحب الكوة (قيد رابع)، وهكذا، فالبيئة إذن سلسلة متتالية من الحقوق. فأنت العريضة بعبارة الضرر لترتيب هذه القيود أو الحقوق لتستقر، لذلك سميت «البيئة المستقرة»، وهي على العكس من بيئتنا المعاصرة. فبيئتنا المعاصرة بيئة منقطعة، وليس بالضرورة مستقرة لتتضمن المسؤولية بها كما أن العلاقات المعرفية بين الجيران لها مقيدة ومنظمة بفعل القوانين السلطة

ABDELHALIM, A. I. *The Building Ceremony*. Unpublished Doctoral thesis. Berkeley: U. of California, 1978.

ABRAMS, C. *Man's Struggle for Shelter in an Urbanizing World*. Cambridge, Mass.: MIT press, 1965.

ABU-LUGHOD, J. *Cairo: 1001 Years of the City Victorious*. Princeton: Princeton U. press, 1971.

AKBAR, Jamel A. *Responsibility and the Traditional Muslim Built Environment*. Doctoral Thesis, Cambridge, Mass.: MIT, 1984.

— *Crisis in the Built Environment: the Case of the Muslim City*. Concept Media (formerly in Singapore and moved to England), distributed by. E. J. Brill, Leiden: 1988.

— "The Design of a Support for Courtyard Houses," Riyadh. Saudi Arabia; *Open House*, V.5 No. 4, Eindhoven, Holland: 1980, pp. 2-15.

— *Support For Courtyard Houses: Riyadh, Saudi Arabia*. Housing and Related Design Method- 'ogrum, M. Arch. A. S. thesis, MIT, 1980.

— "Courtyard Houses: A Case Study From Riyadh, Saudi Arabia," *The Arab City, Its Character and Islamic Heritage*. AUDI proceedings of a symposium held in Medina, Saudi Arabia, 1981, pp.162-176.

— "Architecture Education in the Kingdom of Saudi Arabia," *Architecture Education in the Islamic World*, Proceedings of a Conference held in Granada, Spain, edited by A. Evin, published by Concept Media, Singapore: 1986, pp.123-130.

— "Khaita and the Territorial Structure of Early Muslim Towns," *Mukarnas: an Annual on Islamic Art and Architecture*, E. J. Brill, Leiden, V. 6, pp. 22-32.

— "Party Walls and Adaptability: the Case of the Muslim Environment," *Open House International*. Vol. 13, No. 4, Newcastle upon Tyne, UK.: 1988, pp. 25-28.

— *Architectural Determinism*. DAAR, Department of Architecture, King Faisal U.; Oct. 1988, V.1, pp. 8-9.

— "Law and the Environment in the Middle East," *Open House International*. Vol. 14, No. 2, Newcastle upon Tyne, UK.: 1989, pp. 3-8.

— "Losing Interest: Blight of the Muslim City," *Open House International*. Vol. 14, No.3, 1989, Newcastle upon Tyne, UK: 1989, pp. 28-35.



مستخدم بكامل السيطرة على أعيانه وأماكنه دون أي تدخل خارجي، لمعظم أعيان البيت في الإذاعيي للحد، وللمسؤولية ملقة بالكامل على الفرق المالكه المستخدمة، وبذلك يكون كل قطاع ذاتي الحكم والإدارة.

**الثقل**، كما يقول ابن منظور هو ما رسب غثا رة وهلا مفقود من الأشياء، كلها، والفعل ما سفل من كل شيء، والثقل الرجوع، ومن استخدام ابن الراسي لها يمكن الاستنتاج بأنها الثقلات السلبية من استخدام الناس للبناء والتي قد تسد القنوات (ابن الراسي، ص ٢٦٩-٢٧١، لسان العرب، ج ١ ص ٦١٢).

**العائط المزعج**، هو عبارة عن حائطين متوازيين لا يتماسان، ولكل كل واحد منهما فريق مختلف عن الآخر.

**حق الاستئجار**، هو التمتع باستخدام العين دون التمتع بحق الملكية والسيطرة، كالتأجير الجالس على الكرسي والمستأجر الساكن في الشقة والمسافر المنزل، في الفندق أو القرع العابر في الطريق.

**العائط المستنكر**، هو حائط واحد بين جارين يشتركان فيه كفريق واحد ولكنه يستخدمه وسيطران عليه (إذعاني متحد)، أو ولكنه وسيطر عليه أحدهما ويستخدمه الآخر (إذعاني ترخيصي).

**العائط المفسد**، هو حائط بين جارين ولكنه وسيطر عليه فريق خارجي ويستخدمه لسان كل من جهته، وقد يكون في الإذعاني الترخيصي أو الحيازي أو المشتت ولكن بفريق مالك وسيطر بعيد من الموقع.

**حق السيطرة**، هو القدرة على التصرف في العين دون استخدامها أو ملكها، كإتلاف الوقت الذي لا يملك ولا يستخدم الوقت، أو كالموظف المسؤول في الفندق الذي لا يملك غرفة الزيل ولا يسكنها ولكنه يستعمل تغيير مواضع أثاثها.

**حق الملكية**، هي القدرة على نقل الملكية للأشخاص الأخرى أمية الدولة العمانية، إذ أن التمتع بحق التصرف كانوا يسيطرون ويستخدمون، أما الدولة فقد ملكت الأرض، وكان بإمكانها نقل ملكية الأرض من فرد لآخر.

**الخططة**، أنظر تعريف «المقار».

**الخصخصة**، بناء كالنصر حوله بيوت (الجموع) ج ١٦ ص ٢٨٨.

**الحيوان**، هو الدتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل السطة (لسان العرب) ج ١ ص ١٠٢٩.

**الويلع**، هو جمع الرنح، وهو المرد والدار بعينها، والوطن متى كان بأي مكان كان (لسان العرب) ج ١ ص ١١١٠.

**الزينة**، هو الزينة، وهو الخنزير وهو الخنزير الذي يرتيمون فيه في الربيع ثم يسمي به الدار والمسكن (ليل الأوتار، ص ٥٠٥).

**الزينة**، هو ما حول المدينة، «وليل» هو الفضاء حول المدينة، وقال بعضهم «الزينة والزينة» بالضم، وسط الشيء، والزينة، بالتحريك، ذواحه، وجمعهما أرياض، والزينة حرج المسجد، قال ابن خالويه «زينة المدينة، بضم الزاء، وأصلها، وبفتحها» ما حولها، وفي الحديث «أنا زعيم ببيت في ربض الجنة» وهو بفتح الباء، ما حولها خارجا عنها تشبيها بالأبنية التي تكون حول المدن وفتح القلاع ... والزينة،

فيما قال بعضهم «أساس المدينة والبناء» والزينة، ما حوله من خارج، وقال بعضهم «فما لفتان» (لسان العرب) ج ١ ص ١١٠٧-١١٠٨.

**سيطرة الأكفوية**، إذا كان هناك فريق مسيطر مكون من عشرة أفراد مثلا، وقام أحدهم بفعل ما وأنكره الآخرون، فإن السيطرة تكون سيطرة الأكفوية إذا كان عدد المعارضين يفوق النصف (سنة أفراد) ولم يستمر الفعل، أو العكس، إذا وافق خمسة من الباقين بالإضافة إلى القاعل واستمر الفعل. وهذا هو حال معظم الأنظمة

وليست مستقرة كما في البيئة التقليدية وذلك لأن الاستقرار يأتي من الداخل، أي من الموقع ذاته. فالمسؤولية في البيئة المستقرة بيد السكان وواضحة لجميع الفرق المستوطنة. كما أن العلاقات بين فرق المقاررات المختلفة في البيئة المستقرة مرتبة ومستقرة من خلال أعيان البيت باستخدام حيازة الضرر لا من خلال القوانين، وفي الوقت ذاته، فإن الصانع لهذه العلاقات بين الفرق في البيئة التقليدية هم السكان أنفسهم، وليس فريقا خارجيا.

**تبعثر المسؤولية**، يكون تبعثر المسؤولية عند تقسم المسؤولية بين أفراد فريق كبير في العدد لمن واحدة، كالمل الذي يسيطر عليه عشرة أفراد كفريق واحد، وهذا يختلف عن توزيع المسؤولية، فتوزيع المسؤولية تؤدي إلى تركيز المسؤولية تجاه العين. فتتركز المسؤولية في عكس تبعثر المسؤولية.

**توزيع المسؤولية**، عندما يقوم مسؤول ما من قطاع عملي، كحارة مثلا، بتوزيع المسؤولية على السكان وذلك بالسماح لهم باتخاذ قرار عملية الدور فيما بينهم، فإن المسؤولية بهذا تعتمد في سكان الحي، أي أنها انتقلت إليهم من فريق خارجي، أي تركزت فيهم، فتوزع المسؤولية تؤدي إلى توحيد السيطرة في الفريق الملك، وتوحيد المسؤولية في عكس تشتت المسؤولية إذ أن عدد الفرق المشتركة في العين يزداد لكثير أو قلة.

**التدخل intervention**، هو قيام الدولة أو السلطة أو الحاكم أو من يملكه بالتدخل من خلال الأنظمة كأن يصدر قانون يمنع الناس من التحلي في بنجاحهم عن دورين مثلا، أو يمنع الناس من الإحيا، أو أن يقوم بمل الدولة بتوسيع شارع بهمهم ما على جانبهم من مبان، أو أن الدولة تأمر التجار بالبناء، في منطقة معينة من المدينة دون أخرى وهكذا، أي أن جهة خارجية تقول لهم في الموقع ماذا يفعلون.

**تراكيم قرارات الأفراد الصغرى**، وهي تراكيم القرارات من الأسفل للأعلى إذ أن تراكيم القرارات الصغرى يكون القرار الكبير، وتراكيم هذه القرارات الكبيرة يكون القرار الأكبر وهكذا، وهذه هي التراكيم، فاختطاط الناس منازلهم كرون الطرق عبر النافذ في البيئة التقليدية، ومجموعة من هذه الطرق والمنازل كوتت خطط القابل والتي بنت المناهج وهكذا.

**التحول الخطي**، هي مجموعة التحولات المحدود الناصلة بين المقاررات في بيئة ما. **التطابق والتشابه**، عندما نرى ميان تطابقية في جميع المواصفات من واجهات ومخططات كما يتم عادة في مشاريع الإسكان نستنتج أن الذي اتخذ القرارات لابد وأن يكون فريقا واحدا، في هذه الحالة نقول إن الجانبية تطابقية لأن نفس القرارات استخدمت مرارا وتكرارا، وإذا اتخذت القرارات الساكنة المقاررات وكان هناك تشابه في الناتج كما هو الحال في البيئة التقليدية نقول بأن هناك تشابها في المباني وليس تطابقا. كوركتي شجرة ما فهما متشابهتان ولا تطابقان، فهناك فرق بين التطابق والتشابه، والتطابق يعني أن الفريق المسيطر هو فريق واحد أو عدة فرق تصرفت باتباع نفس الأنظمة، بينما التشابه يعني قيام كل فريق باتخاذ قراره لنفسه باتباع عرف ما.

**التواجد التخصي**، هو التواجد الذي لا يسيطر فيه الفرق المستخدمة على أعيان البيئة وقد لا يملكها أيضا. لمعظم أعيان البيئة وأماكنها في الإذعاني المشتت أو الترخيصي أو الحيازي أو الموقت. والمقصود بالتخصي فقدان الفرق حرية تقرير المسير. أي أن نسبة الفرق المالكه للسيطرة في البيئة منخفضة جداً مقارنة بالتواجد المستقل.

**التواجد المستقل**، هو تواجد الأعيان والأماكن بحيث يتمتع كل فريق ملكه

السكان مما يؤدي إلى ظهور «علامات اختلاف» وذلك لأنها علامات مبنية ترمز إلى اختلاف مصالح كل من الفئتين الساكن والبيد.

**الصين**، هو كل عنصر يشغل حيزاً ويمكنه لحسه كالكتاب والمقعد والسجاد والشجرة والسقف والحوائط وأوجهات المباني والأنابيب والريفيو وما شابه ذلك من أحيان.

**الفواصة** (بكسر اللين) هي ترجمة لكلمة sector في اللغة الإنجليزية والتي تعني عموماً جزءاً واحداً من الأجزاء المكونة للشيء الأكبر، بينما تعني للمعماريين المكان أو الفراغ المحدد بالحوائط من المبني، كالطبخ أو غرفة النوم أو المجلس، بغض النظر عن وظيفة ذلك المكان. فالبيد التقليدية معلاً مكونة من عدة كتل صغيرة مبنية sectors متلاحمة، وهي مجموعها تكون الكتلة السكنية الأكبر. والفراصة في اللغة العربية مشتقة من الفعل «صرف»، فممنها تأخذ شيئاً من الماء بيدك أو بالخراف فلتصرف منه غرفة واحدة. وهذا الماء الذي يترك في يديه في خصائصه الماء الأصلي، إلا أنه مفروق أي محجور. لذلك استخدم العرب كلمة غرفة، لأن الغرفة هي المأخوذ من الهواء للحياة، فهو للقول به، ولكنهم خصصوا كلمة غرفة لتوصف ذلك المكان. فغرفة تعني الهيكل المبنى للموس الذي يحجز ما اغترف من مكان أو مواء. فالغرفة هي الأحياء التي تحدد المكان. والمباني بمد بنائها تحجز كتلاً متلاحمة من الهواء الطلق أو المكان، وكل هيكل مبني كحوائط والسقف يحجز كتلة واحدة من الهواء أو المكان سمي غرفة. فالدار عبارة عن غرف متجاورة، بالإضافة إلى ساحة في وسط الدار. والساحة هي غرفة مكشوفة. فإذا نظرت إلى المكشوفة لكنته سكنية في مدينة ما فستلاحظ بأنها عبارة عن غرف متجاورة وبسطها مكشوف. **الفريق**، هو فرد أو مجموعة أفراد يتمتعون بأحد أو كلا أو جميع الحقوق الثلاثة (ملكية وسيطرة واستخدام) ويتصرفون باختیارهم أو رضا عنهم لاشتراكهم في العين كمجموعة واحدة في اتخاذ القرارات.

**الفريق المستوطن**، هم الأفراد الذين سيقنون فريق واحد ضد أي قرار قد يضر بهم أو يؤثر على أحيائهم أو أملاكهم، لذلك فهم الشركاء في المقار أو الساكنون في الموقع أو المتصرفون من قبل الآخرين. فهو فريق دائم الوجود والمبادرة.

**فصل ضار**، هو فعل سبق به لفريق الفرق الأخرى وسيؤدي هذا الفعل الجبران مستقبلاً عند استيطانهم بالقرب منه. وقد تمكن الفريق من القيام به لعدم وجود من يحتج عليه وقت فعله، كبناء مدينة في منطقة ضير مسكونة بعد. لفصل الراحة ستؤدي من سيسكن بالقرب من هذه المدينة مستقبلاً.

**فعل قد يضر**، هو فعل سبق فيه الفريق الفرق الأخرى، وقد يؤدي هذا الفعل الجبران مستقبلاً ولكن ليس بالفرضية، فتحت نافذة تطل على أرض موات لم أحياء هذه الأرض رجل آخر. فهذه النافذة قد تضر بأحياء أو قد لا تضره وذلك بناءً على أمور عدة كتناهي النوافذ أو إصراف النافذة على حديقة أو حائط مصمت. وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن هذا الفعل يستمر ولا يقطع. والتميز بين «الفعل الضار» و «الفعل الذي قد يضر» هو في كلمة «قد» والتي تعني احتمال حدوث الضرر مستقبلاً. ولهذا التقسيم لأهمية لفكرة تراكم القرارات.

**الغناء**، ستة أيام الدار، وأربع أضيء، والأضيء - السباحة على أبواب الدور، وفناء الدار، ما امتد من جواربها (السكان العرب) ج ٢، ص ١٢٨-١٢٩.

**قصة التفريق**، وهي أن يتسم كل حقل معين على حدة بين المتشاركين، لنقل بأن زيدا ويكرراً وصراً يكونان داراً ومزرعة. فقصة التفريق تكون بأن يتسم كل من الدكان والدار والمزرعة إلى ثلاثة أقسام متساوية، وذلك بصير نصيب زيد

الدور، والدار، وما فيها المسائل البيئية. فإذا أراد سكان مدينة ما بناء مطار في موقع معين وكان هناك اختلاف بين أفراد المجتمع على موقع المطار فحين فصل الخلاف بالتصويت عادة والعمل برأي الأكثرية. ولم تنجح الطريقة هذا المبدأ في السيطرة في أي من الأمور البيئية.

**السيطرة الاجتماعية**، إذا احتج فرد واحد من الفريق المسيطر على فعل ما ووافق الباقيون عليه، ومنع الفعل بسبب اعتراض ذلك الفرد تكون السيطرة سيطرة إجماعية، وذلك لأن أي فعل مستحدث لابد وأن يوافق عليه جميع أفراد الفريق المسيطر تكون السيطرة إجماعية.

**السيطرة الاجتماعية**، هي السيطرة التي قد لا يؤخذ فيها بالاعتراض أحد أفراد الفريق المسيطر إذا لم يكن ذلك الفرد متصراً.

**الطاقات**، جمع طاق وهو ما صنف من الأبنية، والطاقان، فارسي معرب. والطاق، عند البنا، جمع طاق، ولجميع أطوار وطيان (لسان العرب) ج ٢، ص ٦٢٨.

**الطبعة**، جز، من الرستاق، ولرستاق من الضيقة. وهي أرض زراعية، قال ياقوت، والطسوج هو الكورة (صح الأضنى في الحاشية ج ١٢ ص ١٢٥).

**العصبة**، هي كل بقعة واسعة بين الدور ليس بها بناء (لسان العرب) ج ٢، ص ٦٢٥.

**العقارة** و **الإمكان** و **الخطقة**، ولتفرق بينهم، كلمة حصار تدل في العموم على الملكية وليس السيطرة أو الاستخدام، فالناس يمتثلون العقارة السكنية التي ملكها شخص واحد وتتسكنها عدة عوائل كقمار واحد، بغض النظر عن عدد العوائل المستخدمة أو الساكنة في تلك العقارة السكنية. نفس الفكرة تطبق على كلمة مكان، فهي غالباً ما تدل على الاستخدام، فالناس يمتثلون السوق كمكان واحد عند الحديث من أماكن المدينة لأن المستخدمين كلهم باعة، ولكن عند الحديث من الأماكن في السوق نجد أن ذلك المكان (السوق) ينقسم إلى عدة أماكن متخصصة، كمكان للطايرين وأخر للزواجر. وهذه الطوائف من قوة اللغة العربية التي تتيح لنا استخدام نفس الكلمة في عدة مستويات. وهذا ينطبق أيضاً على كلمة حطة التي تدل على السيطرة، وهي كلمة قديمة أبدع المؤرخون في استخدامها وذات معنى نحن بحاجة إليه اليوم وهي تعني بالإنجليزية territory وترجم عادة إلى منطقة أو إقليم أو طاق، ومعناها منطقة تفرض محددة يسيطر عليها فريق واحد، مثل محافظة في الدولة أو مدينة في الإقليم أو حارة في المدينة أو حتى غرفة في المنزل، فهي كلمة ذات مستويات مختلفة. وفي هذا الكتاب استخدمنا حطة للدلالة على ملكية فريق واحد للأحياء، ومكان للدلالة على استخدام فريق واحد للمكان المسمى كالشارع أو الطريق غير الثلاث، وخطة للدلالة على فريق واحد يسيطر على تلك الحطة. ولتفرق بينهم هو أن الحطة تدل على أحياء تنبع إنتاجاً وإنتاجاً واحداً لنفس الفريق كحطمة الأرض وما عليها من أحياء كالأشجار والمباني وما بداخلها من أثاث، بينما المكان يدل على الفراغ كالشارع وما به من أحياء أو المنزل والأحياء المكونة له وليس ما بداخل المكان، أما الحطة فتدل على موضع (ومعنى الحطة مفصل الفصل الخامس). وقد تلايت استخدام كلمة فراغ في الكتاب وهم فيروها بين المهنين لعدم حاجتي لها ولأن أي فراغ حضري لا يكون إلا بوجود أحياء، وبذلك يصبح مكاناً كالقوة والشارع.

**علامات الخلاف**، هي العلامات التي تظهر عندما تكون السيطرة بيد فريق خارجي بعيد على المكان وأحيائه، لذلك قد لا يكثر هذا الفريق لمطالبات الفرق الساكنة وقد يشدع أسهل الوسائل لتنفيذ رغباته على المسائل البيئية حتى وإن لم تملك الفرق

**المسلط** : عند اشتراك عدة أفراد في ملكية عتار ما يقال إن الملكية مشاعة بينهم. أي أن حصة كل فرد شائعة، أي غير مقرونة، لذلك فإن كل جزء من أجزاء العتار المشترك مهمما سفر يكون شركة بين الشريكين أو الشركاء، ويقال ملك مشاع (يفتح الجيم وضمها) أي مشترك بين اثنين فأكثر، وقد تكون الشركة خاصة بين أناس معينين، وقد تكون عامة للأرض التي يشارك فيها أهل قرية للارتفاق بها. وتسمى حصة كل واحد من الشركاء في الملك المشترك بين أشخاص معينين **و حصصاً**.

**المسكن** : أنظر تعريف « القار ».

**التحاطف** : هو نفاق للقطن أو التحنان في أيماننا هذه الذي يفسرب القطن. لسان العرب، ج ٣ ص ٦٠٨.

**النموذج الإرضاعي الترخيصي** : هو وضع يوضح حالة العين عندما تكون المسؤولية فيه موزعة بين فريقين وعلى الفريق المستخدم فيه أن يتعامل مع الفريق للملك والمسيطر. كالخصخ الذي يكرري داراً أو محلاً تجارياً. وقد تمت تسميته بالترخيصي لأن الملك المسيطر يسمح فيه أو يرضخ لفريق آخر باستخدام عقاره.

**النموذج الإرضاعي الجبازي** : هو وضع يوضح حالة العين عندما تكون المسؤولية فيه موزعة بين فريقين، وعلى الفريق المنتخ بق السيطرة والاستخدام التعامل مع الفريق للملك، وسمي الجبازي لأن الفريق المستخدم قد حاز على حق السيطرة من الفريق للملك، كالأراضي الأميرية التي لملكها الدولة ويسكن بها المزارعون المتمتعون بحق التصرف، أو كالكاف في السوق الذي حازه العين لولت معلوم وسيطر عليه.

**النموذج الإرضاعي الموقت** : هو وضع يوضح حالة العين عندما تكون المسؤولية فيه موزعة بين فريقين أحدهما ملكه ويستخدم والآخر وسيطر. وسمي مؤقتاً لأنه مرحلة إرضاعية انتقالية وليست ثابتة كبالي التصايج. مثال على ذلك عتار الطفل اليتيم الذي يسكنه ولكنه لا يسيطر عليه برغم ملكيته للعقار، فالفريق المسيطر هو الوصي عليه.

**النموذج الإرضاعي الممتد** : هو وضع يوضح حالة العين عندما تكون المسؤولية فيه ممتدة في فريق واحد، أي أن نفس الفريق يملك وسيطر ويستخدم، كالساكن في مسكن يملكه.

**النموذج الإرضاعي الممتد** : هو وضع يوضح حالة العين عندما تكون المسؤولية فيه موزعة بين ثلاثة فرق، أي عندما تشارك ثلاثة فرق في عين واحدة بحيث أن كل فريق يتمتع بأحد الحقوق الثلاثة، أحدهم يملك والثنى يسيطر والثالث يستخدم. وعلى كل فريق من هذا النموذج الإرضاعي أن يتعامل مع الفريقين الآخرين. مثال على ذلك الأملاك الموقوفة (الأوقاف) لجماعة ما وسيطر عليها الناظر ويستخدمها الأيتام. أو الكرسي في المعهد الذي يستخدمه الطالب وسيطر عليه مدير المدرسة وكله الدولة.

لثت الدكان وفلت الدار وثلت المزرعة، وهذا التصيب يشبه نصيب بكر وصهر. **تقسمة الجميع** : يحاول في هذه التقسمة كل فرد من الشركاء جمع نصيبه في عتار ما. فقد يأخذ زيد الدكان، ويأخذ بكر الدار، ويأخذ عمر المزرعة.

**التقصار** : هو الذي يدق القرب ويقتصر، يقول ابن منظور، « وقصر الثوب تقصارة من سبويه، وقصره، ككلامه، حزه وقصره، ومنه سمي التقصار. وقصرت الثوب تقصيراً مثله. والتقصار والمقصر، المحور للباب لأنه يدها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب، وحرفته التقصارة، والمقصرة خشبة التقصار ». لسان العرب، ج ٣ ص ١٠١.

**القصة** : هي جوف الممران، فبالنسبة للتصريف جوف التصريف، وقصة البلد مدنيته، والقصة أيضاً جوف الحصن، والقصة الثغرة، وقصة القرية أوصلها ( لسان العرب، ج ٣ ص ٩٥).

**القوانين الأصمة** : هي القوانين التي تقول للناس ما يفعلون. فمقادير الارتدادات مثلاً يقول للناس إن عليهم أن يتروكا مسافة كذا وكذا، وقانون الارتفاضات يقول لهم بأن عليهم يجب أن يزيد من كذا.

**القواعد أو المبادئ النهائية** : هي القواعد التي تقول للناس ما لا يفعلون. فللإنسان مطلق التصرف طالما أنه لم يفعل كذا وكذا. والفريق بين القوانين الأمرة والقواعد النامية شاسع. فالقوانين الأمرة تؤدي في النهاية إلى إنصاف سيطرة الفريق الساكن لأنها تقول له ما يفعل، هذا بالإضافة إلى أنها تقال أو حتى تزيل الاتصال بين الجيران.

**الكعاب** : « وكعد التقصار الثوب إذا دقه، وهو كعاد القوب ». لسان العرب، ج ٣ ص ٢٩٥.

**الكنيف** : هو الحراش في أكثر التفاسير (محمد عبد الستار ص ٢٠٧)، وفي لسان العرب، « والكنيف، الحلال. وراحه إلى الستر، وأهل العراق يسمون ما أصرهوا من أعالي دورهم كنيفاً... والحراش تسمى كنيفاً لأنها تكثف الإبل في تشربها من البئر ». ج ٣ ص ٢٠٤. إلا أن استخدام كلمة « كنيف » في بعض النوازل من تونس تدل على أنها مكان تحت الأرض لحفظ الفستلات.

**اللينية** : لا تعني هذه الكلمة صفية سلبية ولكنها تعني المطاوعة والذبول لرغبات الآخرين وعدم المقاومة الشديدة لهم. فالخصخ الجين تسهل سياسته ليلاتم رغبات الصالح، وهذا على عكس القاسي الذي قد تستحيل سياسته، وقد تميزت طرق المسلمين وساحتهم باللينية. لذلك كثرت التبعديات عليها برزخ المباني المجاورة عليها. فكان الناس يربون على الفناء مضيقين بذلك الطريق، ولكن هذا لا يعني أن هذه بركة سائلة للمدينة.

**المأجل** : هو مستنق الماء أو مكان يجمع الماء، وبذلك ماء المطر (لسان العرب، ج ٣ ص ٤٤٢).

**المريد** : بكسر الميم وقتع الباء هو كل شيء خُيست به الإبل والتمن، ولهذا قيل مرید التمن الذي بالمدينة، وبه سمي مرید البصرة (لسان العرب، ج ١ ص ١١٥).

**المركزية** : وعكسها « اللامركزية »، عند تدخل السلطة أو الحاكم أو من ينوب عنه مثل موظف البلدية في الأمور البيئية تقول إن هناك نوع من المركزية. وهذا يحدث عندما تنتفد أو تصرف السلطة المركزية على تنفهد المشاريع البيئية كمد شبكات المياه وبناء العمارات، أو عندما تقوم السلطة المركزية بتنظيم البيئية من خلال الأفضلة والقوانين التي تصدرها وتتابع تطبيقها من خلال موظفيها كنظيم مقاعد الأسواق بين التجار. واللامركزية تعني أن المسائل البيئية متروكة للساكنين أو أصحاب الشأن أو من يتولونهم وعليهم هم القيام بذلك كما يرونه صحيحاً.

## المحتويات

٧	المقدمة
٣١	المسؤولية (الفصل الأول)
٥١	توحيد المسؤولية (الفصل الثاني)
١٠٩	ضياع المسؤولية (الفصل الثالث)
١٤٣	تواجد الأعيان (الفصل الرابع)
١٥٩	المدن (الفصل الخامس)
١٩٧	الحرية والضرر (الفصل السادس)
٢٣٧	أماكن البيئة التقليدية (الفصل السابع)
٢٨٩	حجم الفريق وحجم العين (الفصل الثامن)
٣٣١	مضاعفات تحول المسؤولية (الفصل التاسع)

٤٤٥	حاشية المقدمة
٤٤٥	حاشية المسؤولية
٤٤٥	حاشية توحيد المسؤولية
٤٦٣	حاشية ضياع المسؤولية
٤٧١	حاشية المدن
٤٧٩	حاشية الحرية والضرر
٤٨٧	حاشية أماكن البيئة التقليدية
٤٩٤	حاشية حجم الفريق وحجم العين
٥٠١	حاشية مضاعفات تحول المسؤولية

٥١١	المراجع
٥١٨	المصطلحات









## هذا الكتاب

لقد كتب المؤلف كتاباً باللغة الإنجليزية، وهذا الكتاب هو توسع في مادة ذلك الكتاب وإتداد فكري له. ولقد لقي الكتاب بالثناء من قبل عدد من الأوساط الغربية. لقد قالت مجلة الجمعية الملكية للمعماريين البريطانية (أغسطس عام ١٩٨٩) عنه: «إن هذا العمل مذهل impressive، فقد كُتب الكثير عن الحضارة الإسلامية والعمران، ولكن نادراً ما نجد كتاباً بهذا العمق...». كتاب السيد أكبر هي في بصيرته وإحساسه الأكثر إدراكاً لمسائل الاستيطان، ولهذا فالكتاب رئيسي وحاسم major and authoritative. كما قالت المجلة الأمريكية للعلوم الإسلامية الاجتماعية (العدد ٧، الجزء ٥) عنه: «... هذا الكتاب حيوي و...». أسيل original resource للمهتمين بالأزمات البيئية المعاصرة في العالم الإسلامي...». وقد امتدحت مجلة Open House International الإنجليزية الكتاب (العدد ٤، الجزء ١٦) في تحقيق كتبه رودريك لورنس من جامعة جنيف بسويسرا وقالت: «... لقد نشر جميل أكبر إضافة مهمة لطريقة الحياة العمرانية في المدن الإسلامية. ومن جهة أخرى فإنه صاغ ووضع طريقة بحثية لدراسة العمارة والعمران في مجتمعات وأقاليم أخرى في أنحاء العالم....».

وقد حصل المؤلف على درجة البكالوريوس من جامعة الملك سعود بالرياض ودرجتي الماجستير والدكتوراه من معهد ماساتشوستس للتقنية (MIT) وقد حاز بحسه لدرجة الدكتوراه على جائزة الملك فهد للعمارة الإسلامية، وقد قام بالتدريس ببرنامج العمارة المشترك بجامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتقنية بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو حالياً يعمل كأستاذ مشارك بجامعة الملك فيصل بكلية العمارة والتخطيط بالدمام بالملكة العربية السعودية. ولا ننغالي إذا قلنا أن المكتبة العربية لم تعرف عملاً كهذا الكتاب منذ عقود عدة. خصوصاً أن المؤلف زوده بمئات الصور الفوتوغرافية والتخطيطات الهندسية بهدف إيضاح الأفكار التي يقدمها في الكتاب.

الناشر

